

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي وفق من اراد به الخير للنفقة في الدين وهدى من شاء الى سبيل المهتد
والصلاة والسلام على سيد الاولين والآخرين محمد خاتم النبيين والمرسلين
وعلى آله الطيبين واصحابه الطاهرين وبعد فيقول العبد الفقير ابراهيم
ابن سليمان بن محمد بن عبد العزيز قد وجدت شيخنا العلامة الرحلة الهامة
الشيخ محي الدين طاب ثراه وكانت فراديس الجنان ماواه قد مترع في جمع
فناوى والده شيخنا واستاذنا وكتب لها ديباجة صورتها وبعد فيقول العبد
الفقير محي الدين هذا نزيك من جم غفير من اجوبة عن اسئلة سئل عنها
سيدنا ومولانا شيخ الاسلام والمسلمين خاتمة الفقهاء المحققين اوجدهما
في فقه الى حيفة النعمان وحيد الدهر وفريد العصر سيدنا والدي الخير الدين المشي
ومن هو خير محض كاسمه الشريف الا وهو خير الدين متع الله بطول حياته
المسلمين فاجاب عنها بما هو الصريح المفتي به من مذهب ابي حنيفة او بما صححه
كما يهل المذهب لاختلاف العصر ولتغير احوال الناس رفقا بعباد الله
طالباه رضي الله تعالى عنه يوم الخيفة لجمعها وكتبها وعلى طريق الهداية رتبها
ليحصل التسهيل والتقريب للتأمل والمجيب ولما رسم غالبا الا ما قل وجوده
في الاسفار وكثر وقوعه في غالب الديار او لم يصرح به في الابواب وان فهم
من كتب الاضباب وسميتموها بالقفا وهي الطريقة لتفيع البرية وبالله
المستعان وعليه التكلان هكذا وقد اخبرني والدي المشار اليه متغيا
تعالى بطول حياته واشبع نعمه على وعليه انه لا يبي نفسه الا في تعلم القرآن وحفظه
والاخذ في تجويد ثمر الاعتناء بالفقه وتحشيد وتمهيد وأنه رجل من بلد

التي هي الرملة البيضاء سنة سبع بعد الالف الى مصر ولازم العلماء بالجامع الأزهر
واخذ الفقه عن جماعة من فقهاء الحنفية كالشيخ عبد الله النخري والشيخ التبرج الحانوتي
والشيخ أحمد بن الشيخ محمد أمين الدين بن عبد الكمال وغيرهم وقرأ الأصول على الجمهور
وجامعة والنحو على العلامة الشيخ أبي بكر الشنوافي وغيره وقرأ الفرائض وأكثر
التردد على الشيخ فائد الولي المشهور ورجع من مصر الى بلده واسطذى القعدة
الحرام سنة ثلاث عشرة والفا انتهى ما كتبه فجمع منها الى باب المهزواخت من المنية
ثم اتى استخرج شيخنا العلامة والده المذكور في كتابها على حسب ترتيبها فأجاز في
فأستخرجت الله تعالى في ذلك وأكملها والله سبحانه وتعالى أسأل ونسبته اتوسل
ان يجعل سعيها فيها مشكورا وان يجعله خالصا مخلصا لوجهه الكريم موصلا
الى الفوز بدار النعيم انه على ذلك قدير وبالأجابة جدير

كتاب الطهارة

سُئِلَ هَلْ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ الْمَاءِ النَجِسِ الَّذِي لَمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ وَرِيحُهُ فِي غَيْرِ الشَّرْبِ
وَالتَّطْهِيرِ كَبَلِّ الطِّينِ وَسَقَى الدَّوَابَّ أَجَابَ نَعَمْ يَجُوزُ لِذَلِكَ قَالَ فِي
جَامِعِ الْفَتَاوَى وَغَسَّالَةُ الثَّوْبِ النَجِسِ أَنْ تَغْيِرَ طَعْمَهَا وَرِيحَهَا يَجُزُّ اسْتِعْمَالُهَا كَالْبُلْبُلِ
وَالْأَيْجُوزِ اسْتِعْمَالُ فِي غَيْرِ الشَّرْبِ وَالتَّطْهِيرِ كَبَلِّ الطِّينِ وَسَقَى الدَّوَابَّ أَه
وَقَالَ فِي الْبَزَائِيَةِ وَالنَّجْسُ يَنْتَفِعُ بِهِ فِي سَقَى الدَّوَابِّ وَبَلِّ الطِّينِ وَغَوْهَ أَنْتَهَى
وَفِي الْخُرْنَقَاءِ عَنِ التَّجْنِيسِ إِذَا نَزَحَ الْمَاءُ النَجِسُ مِنَ الْمُبْرَكَةِ أَنْ يَبْلُغَ الطِّينَ بِطِينِ
الْمَسْجِدِ أَوْ أَرْضِهِ لِنَجَاسَتِهِ بخلاف السَّرْقِ إِذَا جَعَلَ فِي الطِّينِ لِأَنَّهُ فِي ذَلِكَ ضَرُورَةٌ
لِأَنَّهُ لَا يَنْتَهِي بِذَلِكَ أَه وَفِيهِ نَقْلٌ عَنِ الذَّخِيرَةِ وَلَا بَأْسَ بِرَشِّ الْمَاءِ النَجِسِ فِي
الطَّرِيقِ وَلَا يُسْقَى لِلْبَهَائِمِ وَفِي خَزَانَةِ الْفَتَاوَى لَا بَأْسَ بِأَنْ يُسْقَى الْمَاءُ النَجِسُ
لِلتَّقْرِ وَالْأَمْلِ وَالْغَنَمِ أَه وَفِي النَّهْرِ وَهَلْ يُسْقَى لِلدَّوَابِّ قَالَ فِي الذَّخِيرَةِ لَا وَفِي الْخَزَانَةِ
لَا بَأْسَ بِذَلِكَ وَقَوْلُكَ مَا فِي الذَّخِيرَةِ يَوْفَى مَا فِي الْبَدَائِعِ وَمَا فِي الْخَزَانَةِ مَا فِي الْإِسْبَاحِ
فَمَا قَوْلَانِ مُتَقَابِلَانِ لَا نَقْلَانِ مُتَنَافِيَانِ أَه وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُئِلَ فِي الشَّرَابِ
إِذَا طَالَ هَلْ يَجِبُ تَخْلِيلُهُ أَوْ لَا أَجَابَ لَا يَجِبُ تَخْلِيلُهُ وَإِنْ طَالَ قَالَ فِي
أَعْلَامِ الْإِخْيَارِ وَفِي شَرْحِ الْقُدُورِيِّ قَالَ غَرَّ إِلَى رَوَايَةِ الْمُحِيطِ لَا يَجِبُ إِصْحَالُ
الْمَاءِ إِلَى مَا تَحْتَ الْحَاجِبِينَ وَالشَّرَابِ بِاتِّفَاقِ الرِّوَايَاتِ قَالَ الْحَوَاتِي وَاتَّفَقُوا
عَلَى أَنْ يَمَسَّ الْمَاءُ شَعْرَ حَاجِبِيهِ وَفِي ضَلَاةِ النَّصَابِ إِذَا قَصَّ الشَّرَابُ لَا يَجِبُ تَخْلِيلُهُ
وَإِصْحَالُ الْمَاءِ إِلَى الشِّفْتَيْنِ وَفِي النَّوَازِلِ لَا يَجِبُ وَإِنْ طَالَ أَه وَقَالَ الشَّيْخُ عَلَى
الْمَقْدَسِيِّ فِي شَرْحِ الْكَفَرِ الْمَنْظُومِ وَالشَّرَابُ إِذَا طَالَ يَجِبُ تَخْلِيلُهُ أَه وَصَرَّحَ

الشيخ
أحمد بن
الشيخ محمد
أمين الدين
بن عبد
الملك

الشيخ
أحمد بن
الشيخ محمد
أمين الدين
بن عبد
الملك

في الخبر بأنه لا يجب ايصال الماء الى ما تحت شعر الحاجبين والشارب ثم قال وعلى
 هذا ينبغي ان يحل قول من قال انه يجب ايصال الماء الى ما تحت شعر الشارب
 على ما اه اكان بحيث تبد ومتاب الشفر وقد جعله في التجنيس من الآداب
 وصريح الولوالحي في باب الكراهية بان المفتي به انه لا يجب ايصال الماء الى ما
 تحت كالحاجبين اه والله اعلم **سُئِلَ** العلامة شيخ الاسلام الشيخ امين الدية
 ابن عبد العال الحنفى مفتى الديار المصرية رحمه الله تعالى في العسل اذا وقعت فيه
 فارة فما صفة طهارته **اجاب** المذكور في كتب الحنفية ان يوضع الماء
 على العسل الى ان يغمره ثم يغلى على النار حتى يذهب الماء ثم يفعل به كذلك مرة
 ثانية وقد طهر اه كذا في فتاواه **سُئِلَ** في فارة وقعت في زيت فهل اذا وضع
 في آناء مخروق السفلى وضبت عليه الماء ثم اخذ الماء من اسفله ثلاث مرات يطهر
 كما نقله الامام ناصر الدين ابو القاسم في الملتقط عن ابى يوسف املا يطهر
 وهل اذا طبخ صابونا وصار مستحلبا يطهر ام لا **اجاب** نعم يطهر الزيت
 بهذا الصنع وكذلك لو وضبت عليه الماء فطفا فرغ ثلاث مرات كما ورد عن الثاني
 وقطع به في الظهيرية وعليه الفتوى كما في المجموع وغيره وظاهر كلام الخلاصة عد
 اشتراط التلث وهو مبني على ان غلبة الظن مجزية عن التلث وفيه اختلاف
 تصحيح وفتوى وهي من المسائل المشهورة قيل غلبة الظن تكفي وقيل لا بد من التلث
 وصحح كل ولعل صاحب الخلاصة جمع الى الاول وبه صرح في مسئلة الثوب فانه قال
 ووقته سكون قلبه اليه ووقع في بعض الكتب في هذه المسألة فيغلى فيعول الدهن
 الماء فيرفع هكذا يفعل ثلاث مرات والظن ان لفظة فيغلى من زيادة النسخ
 فاننا لم نر من شرط للتطهير الغليان مع كثرة النقل في المسألة والتابع لها اللهم الا
 ان يراد بالغلي التحريك مجازا فقد صرح في مجمع الرواية شرح القدوري انه يصح
 عليه مثله ماء ومجرك فتأمل ومسئلة طهارة الزيت النجس باتخاذ صابونا
 صرح بها في المجتبى والبرازية فالك في المحتى جعل الدهن النجس في صابون يغلى
 بطهارته لانه تغير والتغير مطهر عند محمد ويفتى به للبلوى اه وصرح به في فتح القد
 وجواهر الفتاوى وجامع الفتاوى وابنته صاحب مخ الفقارة في مسنة شويلا
 وهو منقول عن اجناس الناطقي وغيره والله اعلم **سُئِلَ** فيما لو نزل الفحل الى
 لبن هل هو طاهر هل شر به ام لا **اجاب** لا تسك في طهارته لما في الجوهر
 من ان سورما كوال اللحم طاهر كلبته والظن منه حل شر به ولم ار من صرح به والله اعلم
سُئِلَ في صاحب سكين البول اذا كان ينقطع ساعة ويقطر ساعة كيف يكون

في الخبر بأنه لا يجب ايصال الماء الى ما تحت شعر الحاجبين والشارب ثم قال وعلى هذا ينبغي ان يحل قول من قال انه يجب ايصال الماء الى ما تحت شعر الشارب على ما اه اكان بحيث تبد ومتاب الشفر وقد جعله في التجنيس من الآداب وصريح الولوالحي في باب الكراهية بان المفتي به انه لا يجب ايصال الماء الى ما تحت كالحاجبين اه والله اعلم

في الخبر بأنه لا يجب ايصال الماء الى ما تحت شعر الحاجبين والشارب ثم قال وعلى هذا ينبغي ان يحل قول من قال انه يجب ايصال الماء الى ما تحت شعر الشارب على ما اه اكان بحيث تبد ومتاب الشفر وقد جعله في التجنيس من الآداب

في الخبر بأنه لا يجب ايصال الماء الى ما تحت شعر الحاجبين والشارب ثم قال وعلى هذا ينبغي ان يحل قول من قال انه يجب ايصال الماء الى ما تحت شعر الشارب على ما اه اكان بحيث تبد ومتاب الشفر وقد جعله في التجنيس من الآداب

وضوءه وهل له المسح على الخفين وهل يقدم الفأسنة على الوقتية كالصحة اجاب
 صاحب التسلس ونحوه يتوضأ لوقت كل فرض ويصلي بوضوءه فرضاً وتغديلاً
 ما شاء وينبطل وضوءه بخروج الوقت فقط وهذا اذا لم يرض عليه وقت الا
 وذلك الحد يوجب فيه واقفاً مستحبه على الخفين فتحرير ذلك على وجه الاختصار
 ان اصحاب الاعذار اذا اتوضأوا والعذر غير موجود وقت الوضوء والتبس حكمهم حكم
 الاصحاء يستحبون في الاقامة يوماً وليلة وفي السفر ثلاثة ايام ولياليها من وقت الحد
 العارض له بعد التبس بخلاف ما اذا التبس بظاهرة العذر بان وجد العذر مقارناً
 للوضوء او التبس وكلتاهما او فيما بينهما واستمر حتى لبس فانها حتماً يسح في الوقت
 كلما توضأ للحد غير ما ابتلي به ولا يسح خارج الوقت بناء على ذلك التبس وحكمه
 في وجوب الترتيب وعدمه حكم الصحة فيقدم الفأسنة على الوقتية حتماً بحيث لو عكس
 لا يصح اذا كان صاحب ترتيب وتكبره اذا لم يكن صاحب ترتيب والله اعلم سئل
 هل الايداج في فرج البهيمه ينقص الوضوء ولو لم يخرج منه شيء امر لا ينقص ما لم يخرج
 منه شيء اجاب بحجج الايداج في البهيمه لا يوجب الغسل ولا ينقص الوضوء
 ما لم يخرج منه شيء صرح به ابن مملك في شرح الجمع في كتاب الصوم وفي فصل ما يجب
 وما لا يجب وكذلك صرح به في توفيق العاين في الصوم وايضاً والله اعلم سئل
 هل الانبياء عليهم الصلاة والسلام يحتلون امرلاً اجاب قال ابن حجر الهيتمي
 في كتاب له سماه القول المختصر في علامات المهدى المنظر قيل نامراً دم فاحلم فانتز
 نطفته بالتراب فخلق الله تعالى منها يا جوج وما جوج واعترض بان النبي لا يحلم
 ورد بان المنفى احتلام عن رؤية جماع لا محذور دفع الماء اه ذكره عند ذكر يا جوج
 وما جوج قاله وانها من ولد آدم من حواء للحدث المرفوع انها من ذرية نوح وهو
 من ذريةهما قطعاً وبه اقول لعدم رؤية نقل عن احد من السلف ما عدا كعب
 بخلافه وبه اعترض قول النووي في فتاويه انهم من ولد لام حواء عند جماهير
 العلماء والله اعلم سئل في الحصاة التي توضع على الكبي ثم تربط بما يمنع السلا
 هل يكون صاحبها صاحب عذر ام لا اجاب لا يكون صاحب عذر كما
 هو صريح كلام الخلاصة وغيره وصاحب الجرح السائل لومع الجرح من السلا
 يخرج من ان يكون صاحب الجرح السائل فافاد ان كل صاحب عذر اذا منع
 نزوله بدواء وغيره خرج عن كونه صاحب عذر بخلاف الحائض والله اعلم سئل
 هل يكره الاشتراك في المشط والميل والسواك كما هو شائع بين العوام يقولون
 ثلاثة ليس بها اشتراك المشط والمزود والسواك

سئل عن رجل
 اغتسل في وقت
 الصلاة فوجد
 في فرجه شيء
 فخرج منه
 فاحتلم فاحتلم

سئل عن رجل
 اغتسل في وقت
 الصلاة فوجد
 في فرجه شيء
 فخرج منه
 فاحتلم فاحتلم

سئل عن رجل
 اغتسل في وقت
 الصلاة فوجد
 في فرجه شيء
 فخرج منه
 فاحتلم فاحتلم

سئل عن رجل
 اغتسل في وقت
 الصلاة فوجد
 في فرجه شيء
 فخرج منه
 فاحتلم فاحتلم

اجاب سب اما التوالك بسوالك غيره فقد صرح في الضياء المعنوي شرح مقد
 الغزوني انه لا باس به باذن صاحبه ومثله المشط والميل واما قول الناس
 فانما ذلك لكرهه نفوسهم الامتراك في هذه الثلاثة لئلا تحصل النفرة
 باصبارهم يعاقبون منه فربما وقعت الكراهة بينهم بسببه لانه وزد فيه
 نص خاص من جانب الشرح الشريف يوجب محظورية والله اعلم ورايت
 في شرح الروض لشيخ الاسلام زكريا الشافعي وبسواك غير باذن كره الامتناع
 وهذا من تصرفه وعارة الروضة وغيرها ولا باس بان يستاك بسواك غيره
 باذنه بل زاد في الجوع وقد جاد ذلك في الحديث الصحيح فالكراهة لا اصل لها والله اعلم
 سئل هل يجوز في المنسوخ ان يمسه المحدث او يلوي بالجب اجاب فيه تردد
 والاشبه جوازه فيما نسخ تلاوته واقر تحكيمه لانه ليس بقرآن اجماعا كذا في شرح
 مختصر اصول ابن الحاج للعصدة واذا كان هذا فيما اقر تحكيمه فمن باب اولى
 الجواز فيما نسخ تلاوته وحكمه والله اعلم سئل عن كيفية الاستنجاء بالماء
 مما صورها اجاب سب اما الاستنجاء بالماء فلم اذكر من صرح من علمائنا بكيفية
 اخذه وصيته وقد راي في كتب الشافعية ويسن ان لا يستعين يمينه في شئ
 من الاستنجاء بغير عذر في اخذ الحجر يساره بخلاف الماء فانه يصيبه يمينه ويغسل
 يساره ولا مانع منه عندنا فالظن ان مذهبنا كذلك وهذا هو المعروف للناس
 فلعلم انما تركوه لظهوره والله اعلم ثم راي في الضياء المعنوي شرح مقدمة الغزوني
 ويفيظن الماء بيده اليمنى على فرجه ويعلى الاثاء ويفعل فرجه بيده اليسرى اذ لم يكن
 عذرا فان كان بيد اليسرى عذر يمنع من الاستنجاء بها جاز الاستنجاء باليمن
 من غير كراهة فهو محمد الله كما بحثه والله اعلم **باب التيمم**
 سئل في التيمم لمس المصحف وللاوة القرآن مع وجود الماء والقدرة على استعماله
 هل يجوز ام لا او ضلنا الجواب مفصلا ولكم الثواب من الله حل وعلا اجاب
 المصنف به عندنا ان ما ليست الطهارة شرطا في فعله وحله يجوز التيمم مع وجود
 الماء كدخول المسجد للحديث واما ما الطهارة شرطا في فعله وحله فلا يجوز التيمم له
 مع وجود الماء اذ في موضع يخشى الفوات لا الى خلف كصلاة الجنازة والعيد
 فالتيمم لمس المصحف من قبيل الثاني فلا يجوز مع وجود الماء واما التيمم لقراءة
 القرآن العظيم ينظر ان كان محدثا فهو من قبيل الاول لجواز هاب دون ذلك وان كان
 حنثا فهو من قبيل الثاني فلا يجوز التيمم مع وجود الماء والقدرة على استعماله
 وصرحوا بانه لو تيمم لدخول المسجد والقراءة ولو من المصحف او مسه او كتابته

كتاب التيمم
 في الاستنجاء
 والوضوء
 والصلوة
 والجمعة
 والعيدين
 والاعقاب

كتاب التيمم
 في الاستنجاء
 والوضوء
 والصلوة
 والجمعة
 والعيدين
 والاعقاب

اول زيارة القبور والعبادة المريض وللعلم القران ولا يريد به الصلاة او يتعمد
لدفن الميت او الاذان او الإقامة او السلام او ردة او الاشارة لا يجوز الصلاة
بذلك التي عند عامة المشايخ ولو تعم للصلاة الجازة او سجدة التلاوة جاز له
ان يصلي ستائر الصلوات بذلك التيمم او تمام ذلك مذكورة في كتب العلماء ورحمهم الله
تعالى سئل في رجل مسافر بمفازة بارض وحل ليس به ماء ولا حجر وتصيب
وقتا الصلاة فهل له ان يتيمم على الطين ويصلي او يؤخر الصلاة عن وقتها الى
ان يجد الماء وكيف الحال اجاب الصحيح من مذهب الحنفية جواز التيمم
بالطين لانه من جنس الارض وصرح المتون بجواز التيمم بكل طاهر من جنس الارض
حتى على الحجر الصلد الذي ليس عليه غبار قال في البحر الرائق واذا لم يجد الا الطين
يلطخه بشوبه او غصنوه فاذا جف يتمر به وقيل عند ابى حنيفة يتيمم بالطين وهو
الصحيح لان الواجب عنده وضع اليد على الارض لا استعمال جزء منه والطين من جنس
الارض الا اذا صار مغلوبا بالماء فلا يجوز التيمم به كذا في المحط اه لكن قالوا لو
اذ لم يخف فوت الوقت ان يلطخ ثوبه بالطين ويتيمم اذا جف كي لا يصير بمعنى القلة
المنهي عنها في الحديث الشريف والله اعلم سئل من دمسق عن عبارة صاحب الاشباة
حيث قال فيما افترق فيه المسح والغسل لا تنقصه الجناية بخلاف المسح اجاب
قوله لا تنقصه الجناية بخلاف المسح اي لا تنقص الجناية الغسل وتنقص المسح وقد
تقرر ان الجنب لا مسح قال في الكنز لا جبا اي لا يجوز للجنب المسح على الحفين قال في البحر
والمحققون على ان الموضع موضع النفث فلا حاجة الى التصوير وقد اختلف علماؤنا
الى التصوير باشياء يطول ذكرها والخاص هل ان معنى قوله في الاشباة لا تنقص
الجناية الغسل وتنقص المسح يعني السابق عليها فاحتيج اليه ولا سبيل اليه الا
برفعها عنه وبنزعه يشرى الحدث الى الرجل ومعناه لا تنقص الجناية غسل الرجل
السابق على الجناية الكائنة بعد البس لان الحنف جعل مانعا عن سريته الحدث
الى الرجل والمسح انما هو على ظاهرهما فتقصه الجناية والجنب ممنوع عن المسح فلا سبيل
اليه معها فاضطر الى نزاع خفيه للغسل وبنزعه ما يشرى الحدث فيجب الغسل بذلك
لا بسبب ان الجناية تنقصه فتاقل والله اعلم **كتاب الصلاة**
سئل من نابلس في اهل مدينة قديمة من مدن المسلمين قد بلغ اجماعهم بالتواتر عن آبائهم
واجدادهم يصحون على القبلة الى جهة مستدلين عليها بحجاريب المسلمين بمساجدهم التي
بلغ تواترهم واجماعهم من قديم الزمان والى الآن ان هذه الحاربي الكائنة بالمساجد
من زمن سيدنا الامام عمر بن الخطاب رضوان الملك صلاح الدين قد فتح بالمدينة المذكورة

في الصلاة
على القبلة
من قبل
الشيخ
محمد بن
عبد الله
بن
عبد الله
بن
عبد الله

في الغسل
من قبل
الشيخ
محمد بن
عبد الله
بن
عبد الله
بن
عبد الله

من الصلاة

مطلوب
في الصلاة
على القبلة
القديمة
عن التواتر
بوصفهم

مستحذاً ووافق محرريه المحارب المذكورة والآن جاء شخص فليكن يقول ان هذه
 الجهة التي بها المحارب ليست جهة القبلة وانها منحرفة وان هذه المحارب مطعون
 فيها مستنداً بالقواعد الفلكية وأدلتها والحال ان هذه القضية بلغت الى اقاص
 البلد فظهر عندنا وتبين وتحقق ان الجهة المذكورة التي بها المحارب المرقومة جهة
 القبلة عملاً بما قاله العلماء ورضيحت اعتمد ومحارب المسلمين وعولوا عليها وحكم بأن
 القبلة والمحارب القديمة الموضوعية باجتهاد لا يتبدل ولا تغير عن صفاتها التي اجمع عليها
 علماء المسلمين واهل المدينة المتقدمون والمتأخرون وبايقاد القديمر على قدمه وبالأدلة
 بالجهة حيث ان التوجه الى عين الكعبة امر عسر وغيب لا يطلع عليه والفلكي المذكور يقول
 حيث طعنت في المحارب التي بالجهة المذكورة فلا تكون القبلة ويحب العدول عنها
 ولا ينهل بها ولا يتكلم ولا يتمل بالتواتر ولا يقول القاضي في هذه المسئلة هل والحالة
 هذه يغفل بما قاله القاضي وحكم به على الوجه المزبور ام لا او يعمل بما قاله الفلكي المزبور
 ام لا اجاب - اعلم أولاً ان فرض غير المكي اصابة جهة الكعبة عندنا كما مستند
 عليه المتون وصححه اصحاب الفتاوى والشرح مستند لمن يقوله صلى الله عليه وسلم
 ما بين المشرق والمغرب قبلة ولان التكليف بحسب التوسع ولهذا قال بعضهم البيت
 قبله لمن يصلي بمكة في بيته اوفي البطحا ومكة قبله اهل المشرق والمغرب قبله الاقاص
 وعن ابن حنيفة المشرق قبله اهل المغرب والمغرب قبله اهل المشرق والجنوب قبله اهل
 الشمال والشمال قبله اهل الجنوب وعليه فالانحراف قليلاً لا يصير وجهها هو الكعبة
 الذي اذا توجه اليه الشخص يكون مساماً للكعبة او هو انما تحقفاً بمعنى انه لو فرض
 خط من تلقاء وجهه على زاوية قائمة الى الافق يكون مائلاً على الكعبة او هو انما
 تقريباً بمعنى ان يكون ذلك منحرفاً عن الكعبة وهو انما انحرافاً لا نزول به المقابلة
 بالكعبة بان يبقى شيء من سطح الوجه مساماً لها لان المقابلة اذا وقعت في مسافة
 بعيدة لا نزول به انما هو من الانحراف لو كانت في مسافة قريبة ويتفاوت ذلك
 بحسب تفاوت البعد وتبقى المساماة مع انتقال مناسيب لذلك البعد فلو
 فرض متلا خطاً من تلقاء وجه المستقبل للكعبة على التحقيق في بعض البلاد وخط
 آخر يقطعه على زاويتين قائمتين من جانب يمين المستقبل او شماله لا نزول تلك
 المقابلة والتوجه بالانتقال الى اليمين والشمال على ذلك الخط بفراخ كثيرة ولهذا
 وضع العلماء قلة بلد وبلدين وبلاد على سمت واحد قال في الفتاوى الانحراف المفيد
 ان يجاوز المشرق الى المغرب فاذا علمت ذلك فنهاية الفلكي المذكور ان يطعن
 بالانحراف اليسير الذي لا يجاوز الحد المذكور وهو على تقدير صدقه لا يمنع الجواز

ولهذا قال الشارح الزيلعي ولا يجوز التحريم مع المحارب وقال في فتاوى قاضي خان وجهه
الكعبة تعرف بالدليل والدليل في الامصار والقرى المحارِب التي نصبها الصليبية والثاني
رضا اجمعين فعلياً اتباعهم في استقبال المحارب المنصوبة فان لم تكن فالسؤال من الاهل
اه فقد جعل السؤال من الاهل مؤخر عن المحارب وذكر بعضهم ان اقوى الأدلة القطع
فيجعله من بالشام ورواه الرملة ونابلس وبيت المقدس من جملة الشام كدمشق و حلب
وجوز لكل الاعتماد على القطب وجعله خلفه ولا بد في ذلك من نوع انحراف لاهل
ناحية منها لكنه لا يضركما قرناؤه وهذا على قول من اعتبر الجهة وهو المختار كما في اكثر الكتب
اما من اشترط اصابة العين في فعل الانحراف القليل مفسداً لكن لا يتحقق الخطأ بالانحراف ثمانية
ويسرة مع البعد عن مكة وانما يظن وبناء على اشتراط الشافعية ذلك جوز والاجتهاد
في المحارب بمنه ويسرة ما عدا محاربه ومساجده صلى الله عليه وسلم واما الاجتهاد فيها اي في
محارب المسلمين بالنسبة الى الجهة فلا يجوز حيث سلمت من الطعن لانها لم تنصب الا بخبر
جمع من المسلمين اهل معرفة بسمت الكواكب والأدلة بفري ذلك مجرى الخبر فنقل ذلك
المحارب وفي الحاد لم كما نقله في حاشية ابن قاسم وهذا كله اذا لم يجتهد واما لو اجتهد فظهر
له الخطأ ظناً أو قطعاً فلا يسوغ له التقليد قطعاً اي تغليد تلك المحارِب اى والحاصل
المفهوم من كلامهم انه يجوز الاجتهاد في المحارب بمنه ويسرة ولا يجب وانه يجوز تقليد
قبل الاجتهاد وبعد لا يجوز له اذا ظهر خطأها واما الاجتهاد في الجهة فلا يجوز قبل الطعن
اما بعد فيجوز وعندهم المحارب بمنزلة الخبر فلو اخبر عالم بخلافه هل يتعارضان او يقد
الخبر والمحراب قال في حاشية ابن قاسم ويدل على تقديمه اي تقديم الخبر انهم جوزوا فيها
يعني المحارب الاجتهاد بمنه ويسرة ولم يجوزوا معه يعني الخبر اخذاً من قول السبكي
يجب الاجتهاد بمنه ويسرة على المحارب للمعتمد لأن المحارب في الجهة بمنزلة الخبر يدل انهم يجوز
الاجتهاد فيها بخلافه والمجتهد لا يقلد مجتهداً اه الا انه الى قوله بمنزلة الخبر اذ فانه كالصريح في
امتناع الاجتهاد ديمنه ويسرة مع الخبر وذلك يدل على انه اعلى من المحارب نعم نوزع فيما ذكر
في وجوب الاجتهاد ديمنه ويسرة وفيما استدلل به على ذلك وان ذلك جائز فقط كما نقل ذلك
شيخنا ابن حجر قليلاً مل اه فظهر بهذا ان الشافعية يقدمون خبر العالم على المحارب
وقد صرحوا بان المحارب التي وضعها الصليبية يجوز فيها الاجتهاد ديمنه ويسرة فيجوز الاجتهاد
عندهم في المحارب الذي وضعه الملك صلاح الدين على موافقة المحارب القديمة التي وضعها
الصليبية والنابغون بالاولى واما عندنا فعلياً اتباعهم في استقبالها كما ذكر في الحاشية
وغيرها ولا يجوز العمل بقول الفلكي المذكور لما علمته ولولم يوجد ما ذكر من علم القاضي وحكمه
بل وجود حكمه وعدمه سيان اعدم دخول المسألة تحت الحكم لانها من الحقوق الدينية المختصة

مطلب في الرد على
الشيخ في كتابه
منه في الرد على
الشيخ في كتابه

ولست من حقوق العباد حتى تدخل تحت الحكم فلن حكم وعلى من حكم وهذا كما صرحوا به في
هلال رمضان والحاصل انها مسألة خلافة فذهب الخفية يعمل بالحاربية المذكورة ولا
يلتفت للطعن المذكور ومذهب الشافعية يلتفت اليه ويعمل به اذا كان من عالم بصيرتة ولا
حقا في ان مذهبا سمح سهل خفي ميسر غير معترف ان الطاعة بحسب الطاقة وفي تعيين
عين الكعبة حرج وهو مدفع عنا بالنقل الشريف وهذا ما ظهر في هذه المسألة للعبد الضعيف
واظن علم وسئل ايضا عن هذا السؤال بصورة اخرى هي ما قولكم رضي الله تعالى عنكم فيما اذا وجد
في بلدة محاربة متخالفة من غير وضع الصحابة والتابعين وبعضها موافق منطبق على طبق
الأدلة الفلكية الهندسية العقلية التي هي عند اهلها يقينية وعند فقهاء الشافعية بمنزلة
المعين لان الاعتماد عندهم وجوب اتباع هذه الأدلة من غير شبهة وبعضها مخالفة لهذه الأدلة
فهل يجب على الامام الخفي اذا صلى وراة شافعيون ان يخرف في الحراب المخالف الى مقتضى هذه
الأدلة لاجل صحة صلاة الشافعية وراة ولخروج خلاف من اوجب اصابة العين من اية الخفية
ويكون قد زاد خيرا باصابته عين الكعبة ام لا واذا قلتم لا يجب فهل الافضل له ذلك ام لا
وهل يجوز له ذلك ام لا واذا قلتم بوجوب اتباع محارب المسلمين بمطلقا فيلزم ح انه اذا وجد
محارب مخالف للجمعة ان يتبع ويصلي عليه فهل الامر كذلك ام لا وقد وقع هذا الامر في بعض محاربات
مصر ونقل الحراب الى الجهة الاخرى كما اخبرني به ثقة من اهل العلم وهل اذا كان خفي بمغاز
وتحتر في معرفة جهة القبلة وعنده من يعرف هذه الأدلة فهل يجب عليه ان يأخذ بقوله
او يتعلم هذه الأدلة ام لا وهل اذا حلف خفي بالطلاق الثلاث انه لا بد ان يستقبل بصد
عين الكعبة في جميع صلاته فصلى في محراب مخالف لهذه الأدلة يقع عليه الطلاق واذا صلى
في محراب موافق لهذه الأدلة لا يقع عليه الطلاق ام لا وما تعريف الجهة التي اذا استقبلها انحر
صحت صلته واذا انحر عنها لم تصح صلته واذا انحر في شافعي او حنفي او حنظلي الى
مقتضى هذه الأدلة بعد اثباتها بالبراهين القطعية فهل يسوغ للقاضي ان يتعرض لاحد
منهم وان يقول له جدد اسلامك ثم ثبت الى الله تعالى من هذا الفعل فارجع الى ما كنت
عليه سابقا ام لا واذا فعل هذا القاضي ذلك يكون مخطئا ام لا والحال انه لا يعرف شيئا
من هذا العلم اجاب اذا لم يكن المحراب من وضع الصحابة والتابعين ولا من
وضع ذوي العلم الموثوق بهم في معرفة القبلة ولا على سمت وصنم فلا عبرة به اجماعا
واما موافقة الشافعية وبعض الخفية الشارطين لاصابة في التوجه لعين الكعبة فهو
افضل بلاربي ولا مبن لتصح الصلاة على كلا القولين لكن الكلام في تحقق ذلك ولا
يقع على وجه اليقين مع البعد باخبار الميعاتي كما لا يخفى عند الفقهاء لانه مجرد خبر ومع
ذلك يعمل به بلا شبهة اذا خلا عن المعارضة بما هو مثله او فوقة لانه ملزم وقد كتبنا في الرد

سابقاً ان محارباً للصحة والتابعين اعلى من خبره كما اقتضاه قولهم فان لم يكن فالسؤال من
الاهل وهو خلاف ما اقتضاه كلام الشافعية فان مقتضى كلامهم العكس وهذا المحارب
المشنع فيه حيث كان خارجاً عن الجهة بالكلمة بان تجاوز المشارق الى المغرب كما نقله في فتح
القدير لا يعتمد عليه ولا يفتد للحالفة لجميع المذاهب اذ المحارب الحالف للجهة لا عبرة به واذ
اشبهت عليه القبلة وعنده عالم بالقبلة يجب عليه العمل بقوله ولا يتحرى والطلاق لا يقع على
الحالف المذكور لما استلفناه من عدم التيقن وجهتها ان يصل الخط الخارج من حين المصلي
الى الخط المآربا للكبلة على استقامة بحيث يحصل قائمان او نقول هو ان تقع الكعبة فيما
بين خطين يلتقيان في الدماغ فيخرجان الى العيين كما في مثلث كذا قال النخعي في التنزيل
في شرح الكشف فيعلم منه انه لو انحرف عن القبلة انحرافاً لا تزول به المقابلة بالكلمة تجاوزت
ما قال في الظهيرية اذا اتى من اوتيا سر يجوز لان وجه الانسان مقوس فعند التماس من
او التماس يكون احد جواربه الى القبلة كذا قاله من لا يخسر وفي درر الاحكام وقد كتبنا ما في
معناه في الجواب سابقاً ولا يجوز للقاضي ان يقول لاحد من يريد البحث عن حقيقة القبلة
مثل هذا القول معتقد اذ وال اسلامه واثبات معصيته ولا ان يتعرض له بمكره ولا ت
المقصود اصحابه الصواب واظهار الحق وحرمان المناظرة لاجل ان تزل قدم من ناظره
وان يظهر جهل من ما تلك او ناظره ويجب ان يقصده بذلك وجه الله تبارك وتعالى
اذ العلم صفة من صفاته فاذا كنت متصفها به فلا تعد ما اباحه لك كيف وزينا
علمنا كيف نخطب الجاهل بقوله عز من قائل واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً
فعلينا اتباع الحق والتكلم به وليس علينا هذا العالم والمسئلة واضحة وحاصلها اذا تحقق
خروج عن الجهة بالكلمة لا يجوز اعتياده اجماعاً واذا لم يخرج عنها جازا اعتياده وان كان
فيه انحراف قليل يجوز عند الحنفية ولا يجوز عند الشافعية ومعرفة ذلك من هذا العلم لا
احد ونحن على علم بان الصحابة رضوا عن غيرهم فاذا علمنا انهم وضعوا محراباً لا يباعضهم
من هود ونهم واذا علمنا ان محراباً وضع من غيرهم بغير علم لا نعتده واذا لم نعرف شيئاً
وعلمنا كثرة المآرب وتوالي المصليين على مرور السنين علمنا بالظاهر وهو الصحة وعند تحقفا
بالخطا زال الغطاء وهو في اختلاف الجهة بحيث يكون متجاوزاً المشارق الى المغرب
وقد علمت الاجوبة كلها على كلا المذهبين والله اعلم وسئل عنه ايضاً بصورة فيما
اذا وجد في بلدة محارباً متحالفه من غير وضع الصحابة والتابعين ولا على سمت وضعهم
ولا على سمت ذوى العلم الموثوق بهم في معرفة القبلة وقد طعن فيها قديماً وحديثاً
بترانه قد شرر ان بعضها منحرف يمتنع عن مقتضى الأدلة خمساً وستين درجة وبعضها
خمساً وستين درجة ومن القواعد الفلكية اذا كان الانحراف عن مقتضى الأدلة

على ما اذا
وجد في بلدة
محارباً متحالفه
من غير وضع
الصحابة والتابعين
ولا على سمت ذوى
العلم الموثوق
بهم في معرفة
القبلة وقد طعن
فيها قديماً وحديثاً

أكثر من خمس وأربعين درجة بمنة أو يسيرة يكون ذلك الاغراف خارجا عن حجة الربيع الذي
 فيه مكة المشرفة من غير اشكال على ان الجهات بالنسبة الى المصلي اربعة فهل هذه الحاربي
 المروية اغرافها كثير فاحش يجب الاغراف فيها يسيرة الى جهة مقتضى الأدلة والحالة ما ذكر
 ام لا واذا قلتم يجب فهل اذا عاين شخص وصلى في هذه الحاربي بعد اثبات ما ذكر تكون صلاة
 فاسدة ويحرم عليه ذلك ويلزمه العقباء ام لا وقبل اذا وجد في كلام الفقهاء في هذه المسألة
 أدلة خاصة وأدلة عامة يجب العمل بالأدلة الخاصة وتحمل العامة عليها ام لا اجاب
 حيث زالت بالاغراف المذكور للمقابلة بالكلمة بحيث لم يسبق شئ من سطح الوجه مسامتا
 للكلمة عدم الاستقبال المشروط للصحة الصلاة بالاجماع واذا عاين الشخص لا عدم المشروط
 واذا ثبت ذلك فلا كلام في عدم صحة الصلاة الى هذه الحاربي الموصوفة بما ذكر قطعاً
 وجوب قضاؤه المؤدى بعد العلم والشك ولا يجوز العناد في مثل ذلك بل يحرم ويقتض
 مركبه ويعتزل لا ريب ان المقصود خصوصاً في مثل هذا الشأن العظيم المتعلق بالصلاة
 التي هي عماد الدين ولا شك ان ذلك من فاعله بعد ظهوره لا ناله مجرد جمل وعناد فوق
 وفساد فعلية ان يتوب ويرجع ولا يعامل بالعذاب الاليم الموجه واما بحث الحاربي
 والقائم من مشهور مسائل اصول الاحكام والانساب ذكر المطلق والمقتضى فهذا
 المقام يظهر ذلك لمن علم اصطلاح العلماء والاعلام وحيث علم ذلك فليعلم ان المطلق
 يحمل على المتقدم حيث اتحدت الحادثة والحكم عندنا كما هو مقرر في الاصول فاذا اوجده هذا
 المسألة اطلاقاً وقييداً في عباراتهم فيمكن المطلق مجزئاً على المقتضى لاتحاد الحكم وعندنا
 هو مجزئاً عليه وان لم يتحد الحكم فالجمله مثل ما نحن فيه مجزئاً عليه والله اعلم **سؤال** في الصلاة
 اذا كان الشك يبدل الراء الممهلة بالعين المبهمة فاذا اراد ان يخلق بالرحمن الرحيم يقول
 الرحمن الرحيم واذا اراد ان يخلق برب يقول غيب فهل يكون اقتداء الفصيح الذي يخرج الحروف
 من مخارجها باطلاً فلا يجوز امامته للفصيح وهل يحرم عليه ان يؤتمر فصيحاً وهل يكون
 له ان يؤتمر مثله وهل يجب على الحاكم منعه من ان يؤتمر في المسجد الجامع ام لا اجاب
 مسألة الاثني قد تكررت سؤالا عن حكمها وامتنعت ونظراً الى ان من ياكلها
 يقتضى لكل شأن راها ومنهم الغرض في تحفته نظماً يزين القول من جهة
 امامته الاثني للمقايير تجوز عند البعض من اكابر وقداياه اكثر الاضحية
 لما لغيره من الصواب وقلت نظماً غايراً للزيمات يرضى بنظم الدرر والبيان
 امامته الاثني بالفصيح فاسدة في الراجح الصحيح قال في البحر بعد كلام
 كثير والحاصل ان امامته الانسان لما ناله صحة الإمامة المستحاضة والفضالة المحققة
 المشكل مثله ولمن دونه صحة ولمن فوقه لا تصح مطلقاً هو والله اعلم **سؤال** فيما اذا اقتد

في الصلاة
 اذا كان الشك
 يبدل الراء
 الممهلة بالعين
 المبهمة

في الصلاة
 اذا كان الشك
 يبدل الراء
 الممهلة بالعين
 المبهمة

عند الاثني عشر نال الشئ هل يصح على الأصح المفتى به امتنع عند البعض وهل فاجش اللغة
 وغيره سواء لكون المنطق بالحرuf غير خالص في الجملة ليس منها اللغة ولا عرفا كما هو الحق وإذا
 دارت الصلاة بين الصحة والفساد هل يحمل على الفساد اهتماً بشأن العبادة ام على الصحة
 اجاب الراجح المفتى به عدم صحة امامة الاثني عشر ومن ليس به لغة وصرح قاضي خان
 في فتاواه نقلاً عن الشيخ الامام محمد بن الفضل ان امامة الاثني عشر غير الاثني عشر لان ما يقوله
 صبار لغة له ومثله في الظهيرية وغيرها واما اللغة السيرة فلم ار من صرح بها من علماءنا ولا
 في كتب الشافعية لشيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى في شرح الروض ما نصه لو كانت لغة
 يسيرة بان يأتي بالحرuf غير صاف لم تؤثر ومثله لابن حجر والرملي رحمه الله عليه ما في شرحهما
 على المنهاج وقواعدنا لا تأباه وإذا دار الامر بين الصحة والفساد يحمل على الصحة بلا شبهة
 قال جل من قائل وما جعل عليكم في الدين من حرج وفي الحديث الشريف الذين يشربون يغالط
 الذين احداً الاغلبه ورواه البخاري بلفظان الذين يشربون والله اعلم سئل في الصبي هل يصح
 يكون اماماً للبالغين ام لا اجاب اقتداء بالبالغ بالصبي فاسد لان صلاته تغل
 وصلاة البالغ فرض فلا يجوز البناء عليه كما في سائر المتون والشروح والفتاوى وقد
 اطلقوا في ذلك فشمئلت اقتداء به في الفرض والسنة كما هو المختار كما في الهداية وقول
 العامة كما في المحيط وظاهر الرواية كما ذكره الاسيحي اني لان تغل البالغ مضمون دون
 تغل الصبي والله اعلم سئل في امامة الاعمي اذا لم يكن ثم من هو افضل منه هل تكره
 ام لا اجاب نعم اذا كان افضل ممن كان يومئذ لا تكره امامته فان امامة عتيا
 ابن مالك الاعمي بقومه مشهورة في الصحيحين واستخلاف ابن ام مكتوم الاعمي على المدينة
 كذلك في صحيح ابن حبان كما نقله صاحب التمر عن المحيط هذا مذهب الحنفية وامام مذهب
 الشافعية فقال في المنهاج والاعمي والبصير سواء على المضي قال شارح الشيخ جلال الدين وقيل
 الاعمي اولى لانه اخشع وقيل البصير اولى لانه عن النخاسة احفظ ولتعارض المعنيين
 سوى الاول بينهما ما هو والله اعلم سئل في رجل على يد وشتم هل تصح صلاته وامامته معاً لا
 اجاب نعم تصح صلاته وامامته معاً بلا شبهة والله اعلم سئل في الرجل اذا كان في
 الصلاة وخرج من بين اسنانه شئ من فضله الاكل هل يليقه ام يتلعه وهل يؤذنه
 المصلي ويقم للفوات ام لا وهل الافضل للمسافر القصر ام الاتمام وهل بالاتمام يكون
 من تكبيرة ام لا وما حكم صلاة الظهر بعد الجمعة اجاب تكره ان يتلعه المصلي
 ما بين اسنانه ان كان قليلاً ودون قدر الحصاة وان كان كثيراً زاد على قدر الحصاة فيفسد
 صلاته وكذا اذا كان قدر الحصاة في الصحيحين والقائه في المسجد مكرهه كالصباق والذي يعقبه
 النظر الفقهي عدم التعرض له الى ان يغترع المصلي من صلاته فيلقيه في محل يباح ولا يأكله

مطلق في لغة الغني

مطلق في لغة الغني

مطلق في لغة الغني

مطلق في لغة الغني

وقد ورد كلوا الرغم واطرحوا الفقم وهو ما يتعلق بين الامتنان منه اى ارموا ما يخرج به
الخلال وكذلك ما يتعلق بين الامتنان ويخرج بنفسه خصوصا ان مكنت كثيرا للفتنة
وان اكله مع ذلك كمن خارجها ايضا قال بعض المتأخرين من شراح الكثرة قوله ولو نظر
الى مكتوب وجمعه او اكل ما بين امتنانه او مرة ما في موضع سجوده لا تقسده وان اثم اى فاعل
ذلك اعنى الناظر والاكل والمآرة وانت علمت الكراهة فى الناظر والاكل بل قد مر عن الحلبي
فيه عزيمة ويؤذن المصلى للفائسة ويقوم وكذا الاولى الفوائس ويخبر في الاذان للباقي فان
شاء اذن لكل وان شاء اقتصر على الإقامة هذا اذا قامت صلوات فقضاهما في مجلس وان
قضاهما في مجالس يؤذن لكل ويقوم لكل كما صرح به ابن ملك نقلا عن الكفاية والقصر
للمأخر واجب حتى لو اثم يكون اثمنا عاصيا لانه عزيمة لا رخصة قال يعلى بن امية قلت لعمر
انما قال الله تعالى ان خفتهم وقد امن الناس فقال عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا منه صدقة رواه مسلم واما صلاة الظهر
بعد صلاة الجمعة للاحتياط فقد منع منها اكثر الشراح وصرحوا بان الاحتياط في تركها وذلك
مبنى على جواز التقدد وعدم جوازه لكن ذكر في الشارح اية اخلف المشايخ في القراءة الكبيرة
اذ لم يعمل بالكم والقضاء فيها قال بعضهم يصلى الفرض ويصلى الجمعة معها احتياطا ولا
بعضهم يصلى الاربع بنية الظهر في بيته او في المسجد او لا ثم يسعى ويشعر في الجمعة فان كان
الجمعة حاضرة صارت الظهر تطوعا والجمعة صحيحة وقال بعضهم يصلى الجمعة او لا ثم يصلى
اربعا وركعتين ثم يصلى الظهر فان كانت الجمعة جائزة فهذا يكون نفلا وان لم تكن الجمعة جائزة
فهذا فرضه وقال في الجمعة هذه القراءة الكبيرة واما في البلاد فلا شك في الجواز ولا نقاد الفرض
والاحتياط في القري ان يصلى السنة اربعا ثم الجمعة ثم يسوي اربع سنين للجمعة ثم يصلى
ثم يصلى ركعتين سنة الوقت فهذا هو الصحيح المختار فان كان اداء الجمعة صحيحا فقد اداها
وسننها وان لم تكن الجمعة صحيحة فقد صلى الظهر والاربع سنة والاربع قرينة وركعتا
بعد هذا سنة قال الفقيه ابو جعفر النسفي رايت الامام ابا جعفر الهندي انى صلى الجمعة
ببردة ثم قام فصلى ركعتين ثم صلى اربعا فقلت ما هاتان الركعتان والاربع اعدت
صلاة الظهر ولم تقرأ الجمعة ببردة فقال لا ولكني صليت الجمعة ثم صليت ركعتين ثم اربعا
على مذهب علي وقول الناس يصلى اربعا بنية الظهر او بنية اقرب صلاة على ليس له اصل
في الروايات ولا شك في جواز الجمعة في البلاد والقضاء وفي شرح الجمع في قوله ويجعلها
اى ابو يوسف السنة بعدها سنة انما اختلفوا في نية تلك الاربع قيل سوى السنة ولا
الا حوط في موضع الشك في جواز الجمعة وبشروطها ان يقول نويت ان اصلى اربع ظهر
ادركت وقته ولم اصله بعد وقيل المختار ان يصلى الظهر بهذه النية ثم يصلى اربعا بنية

مطلب في
الاختلاف
والجهر في
الصلاة
وهو اختلاف
الصوت
واختلاف

كذا في الفينة اه والمسالمة افردت بالتصانيف سُئل عن مسئلة الاخفاء والجهر بالقراءة
في الصلاة واختلاف الاقوال فيها وما هو الاصح مع عز وكل الى موضعه اجاب
قال في التبيين اختلفوا في حد الجهر والاخفاء فقال الهندواني الجهر ان يسمع غيره والخافئة
ان يسمع نفسه وقال الكرخي الجهر ان يسمع نفسه والخافئة تصح الحروف لان القراءة فعل
اللسان دون الصماخ والاول اصح لان حركات اللسان لا تسمى قراءة بدون الصوت
وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق كالسمية على الذبيحة وجوب السجدة بالملأوة والعتاق
والطلاق والاستثناء اه وفي الجوهرية في شرح قول القدرية وان كان منفردا فهو مخير
ان شاء جهر واسمع نفسه قال قوله واسمع نفسه ظاهر ان حد الجهر ان يسمع نفسه ويكون
حد الخافئة تصح الحروف وهذا قولنا في الحسن الكرخي فان اذن الجهر عند ان يسمع نفسه
واقصاه ان يسمع غيره وحد الخافئة تصح الحروف ووجهان القراءة فعل اللسان دون الصماخ
وقال الهندواني الجهر ان يسمع غيره والخافئة ان يسمع نفسه وهو الصحيح لان حركات اللسان
لا تسمى قراءة دون الصوت وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعتاق
والاستثناء اه وفي الجهر لم يبين المصنف الجهر والاخفاء مع اختلاف تصح فذهب
الكرخي الى ان اذن الجهر ان يسمع نفسه وان الخافئة تصح الحروف وفي البدائع ما قال الكرخي
اقبس واصح وفي كتاب الصلاة الى اشارة اليه فانه قال ان شاء قرأ في نفسه وان شاء جهر
واسمع نفسه اه واكثر المشايخ على ان الصحيح ان الجهر ان يسمع غيره والخافئة ان يسمع
نفسه وهو قول الهندواني وكذا كل ما يتعلق بالنطق كالسمية على الذبيحة وجوب السجدة
بالملأوة والعتاق والطلاق والاستثناء حتى لو طلق ولم يسمع نفسه لا يقع وان صح
الحروف وفي الخلاصة الاما ما اذا قرأ صلاة الخافئة بحيث سمع رجل او رجلان لا يكون
جهر الجهر ان يسمع الكل اه وفي فتح القدير واعلم ان القراءة وان كانت فعل اللسان لكن
فعله الذي هو كلام والكلام بالحروف والحروف كيفية تعرض الصوت وهو اخص من النفس
فان النفس المعروض بالقرع بالحرف عارض للصوت لا النفس فحرر تصحيحا بلا صوت ايماء
الى الحروف بعضلات الخانج لاحرف فلا كلام بقي ان هذا لا يقتضي ان يلزم في مفهومه
القراءة ان يصل الى السمع بل كونه بحيث يسمع وهو قول بشر المريسي ولعله المراد بقول الهند
بناء على ان الظاهر سماعه بعد وجود الصوت اذ لم يكن مانع اه فاختر ان قول بشر قوله
الهندواني وهو خلاف الظاهر بل الظاهر من عباراتهم ان المسألة ثلاثة اقوال قال الكرخي
ان القراءة تصح الحروف وان لم يكن الصوت بحيث يسمع وقال بشر لا بد ان يكون بحيث يسمع
وقال الهندواني لا بد ان يكون مسموعا له زاد في المجتبى في النقل عن الهندواني انه لا يجزئ
ما لم يسمع اذناه ومن يقر به اه ونقل في الذخيرة ان الاصح هذا ولا ينبغي ان يجعل قولنا

رابعا بل هو قول الهندواني الاول وفي العادة ان ما كان مستوعبا له يكون مستوعبا لمن
 هو بقره ايضا الى هناك كلام الجرجاني واقول لما كان اكثر المشايخ على ان الصحيح قول الهندواني
 قول عليه في متن تنوير الابصار بقوله والجهر اسماء غير والخافضة اسماء نفسه وظن كاد
 القدوري اختيار قول الكرخي فقد اختلف التصحيح في المسألة ولكن ما قاله الهندواني
 وان حرج لا يعم اكثر علما على هذا ودعوا خلافا للنظم كما قاله الكمال بعيد اذا غلب الشرح
 لم يستقلوا في المسألة قولاً ثالثاً بل اقتصر على ذكر قول الكرخي والهندواني مع ظهور روي
 ما قاله الكمال وكونه وسطاً اذ يبعد اشتراط حقيقة السماع مع العلم بأنه يختلف باختلاف
 الآلة وربما اختلف مع حقيقة الجهر ولا يبعد في ارادته تقليداً للاقوال بل اذا ادعى وجوب المصير
 اليه فهو صحيح بدليل ان من به صمم لا يسمع نفسه الا باستعمال ما هو صمير في حق غيره وفي
 وقد لا يتم سماعه له ذلك مع ما فيه من الفرق وعدم الحرج فانه مع التعويل على قول الهند
 وعدم اعتبار ما سواه من الاقوال لو اخذ فيه هذا الشرط لزم عدم صحة اكثر الصلوات
 من كل خاص وعام فبين صحة ما استظهره الكمال بن الهمام والمحل محتمل لزيادة البحث
 ولكن لا يقتصر على ما ذكرنا اولى لان الاسماع تضرب عما فيه اطالة وان تعلق بمبحث السماع
 والحاصل ان يقال في المسألة قولان قول الكرخي وقول الهندواني والاعتماد على قول الهند
 والله اعلم **مسئل في مصطلح ثلاث آية السجدة هل يأتي بكبريتين واحدة للوضع واخرى للرفع**
او لا وهل اذا اجتمع سجدة تلاوة وقنوت بائتما يندأ اجاب يكبر تكبيرتين واحدة
 للوضع واخرى للرفع وروى الحسن عن ابي حنيفة انه قال لا يكبر عند الوضع ويكبر عند
 الرفع والا واما صح في البحر واما مسألة اجتماع سجدتين التلاوة والقنوت فلا شبهة
 في تقديم سجدة التلاوة لما صرحوا به من وجوب الصلواتية على الفور ومن ان التلاوة انما
 تقطع الفور والقنوت بعد لها او يزيد عليها فلو قدمه فوت الفور ولزمه الركوع والتسجود ولو
 اذ هو الوارد فيأتي بها بعد ذلك قضاء فيركب الاتم واذا ابداه سلم من ذلك هذا
 ما يتبادر للفهم من كلامهم وان لم اره صريحاً فاقبل والله اعلم **باب الجائز**
مسئل في مسلم تولى غسل ميت نصراني وتكفنه ودفنه فهل يلزمه بذلك اثم او تعزير
 او لا **اجاب** حيث لم يرع في ذلك ما يراعى في غسل المسلم وتكفنه ودفنه لا يلزمه
 اثم ولا تعزير لكن ان كان له اقارب من النصاري فالأولى ان يتركه لهم ومع هذا لو لم
 يترك فقد باشر خلافاً للأولى ولو لم يترك محظوراً يعاقب عليه ومن اللصيح به ان الميت
 الكافر يغسله قربه المسلم لكن يغسل الثوب النجس من غير وضوء ولا يمسح وليس المعنى
 انه يجب عليه بل لا بأس ان يفعله معه ويكفنه في ثوب غير مراءى سنة في كفنه ويلزمه
 في حفرة من غير حديد ولا توسيع فان راغى ما نصحت العلماء عليه في غسل المسلم وتكفنه ولا

مطلب
 ثلاث آية السجدة
 هل يأتي بكبريتين
 واحدة
 بواحدة

مطلب
 مسلم تولى
 غسل ميت
 نصراني
 وتكفنه
 ودفنه
 هل يلزمه بذلك
 اثم او تعزير
 او لا

مطلوبات جنبا
ولا يوضأ بلامضمضة ولا استنشاقا لا طلاق
الميت وماذا ينوي بالصلوة

مطلوبات
في كل صلاة
من كل صلاة
بكل صلاة
في كل صلاة
في كل صلاة
في كل صلاة
في كل صلاة

فقد ارتكب محظورا بلا شك لانه ممنوع عنه شرعا والله أعلم سئل عن مات جنبا هل
يوضأ بلامضمضة ولا استنشاقا ام لا اجاب نعم يوضأ بلامضمضة ولا استنشاقا لا طلاق
الميت والشروع والهلة في غسل الميت تفنضيه ولما رز من صريح به لكن الاطلاق يدخله والله اعلم
سئل ماذا ينوي بالنسليمتين في الصلاة على الميت اجاب ينوي بهما الحافظة والا
والميت اذا كانا محاذيين للمسلم عن اليمين فقط ان كانا يمينته وعن اليسار كذلك والله اعلم
سئل في المرأة اذا ماتت هل كفنها فيما تركت ام على الزوج كفنها وتجهيزها اجاب كفنها
وتجهيزها على الزوج على ما عليه الفتوى كما ان كسوتها وسكناها حال حياتها عليه ووجدت
العلامة شيخ مشايخنا الشهاب الحلي بما صوره قال في السراج الوهاج والمرأة اذا ماتت ولما ارادها
فعد ابى يوسف يجب كفنها على زوجها كما يجب كسوتها عليه في حياتها وعند محمد لا يجب لان الزوجة
قد انقطعت بالموت فصار الزوج كالاجنبي واما اذا كان لها مال فكفنها في مالها بالاجماع
ولا يجب على الزوج اه قال الشيخ قاسم في حواشيه على الجمع ما نصه الظاهر ان اصل الخلاف في الكفن
قال الكرخي ومن لم يكن له مال فكفنه على من يجب عليه نفقته الا المرأة عند محمد فان كفنها لا يجب
على زوجها عنده لان ما بينهما انقطع قال في الايضاح وظاهر الرواية قول محمد وقال في الكبرى
فلو لم يكن لها مال فكفنها في بيت المال لا على زوجها بل خلاف بين علما يعني في ظاهر الرواية
وروى خلف عن ابى يوسف انه يجب عليه تكفينها وبه يفتى وفي التقريب قال يعقوب يلزم الزوج
كفن الزوجة وقال محمد لا يلزمه وقال في التجميع وعند ابى يوسف يجب الكفن عليه وفي الفتوى
لانه لو لم يجب عليه لوجب على الاجاب وهو كان اولى بايجاب الكسوة عليه حال حياتها فيخرج على
سائر الاجاب وفي مختارات النوازل كفن المرأة وتجهيزها على زوجها لو لم يكن عليه
لوجب عليها وهو اولى بالوجوب وفي الكافي وكفنها عليه ولو تركت ما لا خلاف في ذلك فلتخصر
ان اصل الخلاف في الكفن لان معاده من التجهيز كان يفعل حسنة فلم يقع فيه الخلاف وان التجهيز
الحق به وكان له ما صار لا يحسب به اه ما قاله الشيخ قاسم وفي الخلاصة في الفصل الرابع في الوصية
بالدفن والكفن وما يتصل بهما امرأة اوصت الى زوجها ان يكفنها من مهرها الذي لها عليه قال
وصيتها في تكفينها باطلة وكفنه في بيت المال اذا لم يكن لها مال كذا اجاب ابو بكر الاسكاف قال
الفقيه ابو الليث هذا في ظاهر الرواية وقد روى عن ابى يوسف ان الكفن على الزوج كالكسوة
وعند محمد ان الكفن لا يجب على الزوج قال في العيون ويقول ابى يوسف نأخذاه قال في الجمع
ويا مر تجهيزها معسرة وخالفه محمد وقال النسفي في منظومته في باب قول ابى يوسف على
خلاف قول محمد وقول لابي حنيفة لو ماتت المرأة وهي معسرة كان على الزوج جمارا المقبرة قال في
شرحها المستصفي اى الكفن وغير ذلك مما يحتاج اليه الميت اه وبه علم ان ما عدا الكفن من جنس
واجرة غسل وحمل ودفن وغير ذلك من اجرة حفر قبر وسد على الوجه المستنون فكله على الزوج

14

[illegible]

مطالعہ دارجل
مات وعلیہ
دریہ وعلیہ
دریہ وعلیہ
دریہ وعلیہ

مطلوب
في مقبرة موقوتة
لأهل المسلمين
وحتى يرحل قبره
وحتى يولد
فانما هو
القابض
والمستقر

[illegible]

عَلَى قَوْلِ إِي يُوسُفَ لَأَنَّهُ مُلْحَقٌ بِالْجَهَنَّمِ لِكُونِهِ لَا يَفْعَلُ حَسَنَةً وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُئِلَ عَنْ امْرَأَةٍ نَضَرَتْ
تَحْتَ مُسْلِمَاتٍ حَامِلًا فَقِيلَ تَدْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ فِي مَقَابِرِ الْمُشْرِكِينَ أَجَابَ صَرِيحُ الْعَالِمِ لِلَّهِ
فِي مَسْئَلَةِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ اخْتَلَفَتْ الْعُتَمَاءُ فِيهَا قَالَ بَعْضُهُمْ تَدْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ وَقِيلَ فِي مَقَابِرِ
الْمُشْرِكِينَ وَقَالَ عَقِيبَةُ بْنُ عَامِرٍ وَوَأَثَلَةُ بْنُ الْأَشْعَثِ يَخْتَلِفُهَا قَبْرٌ عَلَى حِدَةٍ وَهِيَ أَحْوَضُ وَفِي بَعْضِ كُتُبِ الْمَلَائِكَةِ
يَجْعَلُ ظُهُرَهَا إِلَى الْقَبِيلَةِ لِأَنَّهُ وَجْهُ الْبَحْنِ إِلَى ظَهَرِهَا قَالَ التَّوَجِيُّ وَهُوَ حَسَنٌ وَقَالَ فِي النَّاتِرِيَّةِ
وَقِي فَادَى الْحَاجَّةَ الْكَافِرَةُ إِذَا مَاتَتْ وَقِي بَطْنُهَا وَلَدَ مُسْلِمٍ قَدِمَاتٍ فِي بَطْنِهَا لَا يَصِلُ عَلَيْهَا بِالْإِجْمَاعِ
وَاخْتَلَفُوا فِي الدَّفْنِ وَفِي الْمَنَابِيعِ قَالَ بَعْضُهُمْ تَدْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ تَدْفَنُ فِي مَقَابِرِ
الْكُفَرَاءِ وَقِيلَ تَدْفَنُ وَخَذَهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُئِلَ هَلْ لَافِضُ الْمَشْيِ خِلْفُ الْحَاذِرَةِ أَمْ أَمَامُهَا أَجَابَ
قَالَ فِي الْإِخْتِيَارِ وَالْأَحْسَنُ فِي زِمَانِنَا الْمَشْيُ أَمَامَهَا لِأَنَّ الْمَتَابِعَ مِنَ النِّسَاءِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُئِلَ فِي الْمَرْأَةِ
إِذَا مَاتَتْ وَلَيْسَ لَهَا حَرَمٌ مِنْ بَلَى دَفَنُهَا أَجَابَ عَلَى دَفْنِهَا جَوَابُهَا مِنْ أَهْلِ الصَّلَاحِ وَلَا يَدْخُلُ أَحَدٌ
مِنَ النِّسَاءِ الْقَبْرَ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ أَيْ مَا فَوْقَ الثُّوبِ يَجُوزُ عِنْدَ الضَّرُورَةِ فِي حَالِ الْحَاجَةِ فَكَيْدُ الْعَدُوِّ
صَرِيحٌ فِي الْوَلُولِجَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُئِلَ فِي قَبْرِ رَجُلٍ غَلَطَ فِيهِ أَهْلُ مِيتَةٍ فَدَفَنُوهَا بِهِ ظَنَانَهُ لَمْ يَخْلُصْ
أَجَابَ لَا هَلْ أَنْ يَكْفُلُوا أَهْلُهَا نَبَشَ الْقَبْرِ وَخَرَجَ جَمَاعَتُهُ بَعْدَ الْمَدَّةِ أَوْ قَصُرَتْ وَلَمْ يَكُنْ لَهَا
أَنْ يَرَوْا ذَلِكَ وَقَدْ صَرَّحُوا بِحَرْمَةِ النَّبَشِ لِعِزِّ ضَرُورَةٍ وَهِيَ الضَّرُورَةُ مِنَ الْعِزَّةِ فَإِذَا اسْقَطُوا
جَازَ أَنْ كَانَ فِيهِ خِلَاطُ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ لِمُعَارَضَتِهِ بِحَرْمَةِ النَّبَشِ بَعْدَ اسْقَاطِ حَقِّهِمْ وَهَذَا مُسْتَبْطَأٌ
مِنْ تَعْلِيلِهِمْ لِحُجُوزِ النَّبَشِ فِي الْأَرْضِ الْغَضُوبَةِ بِحَقِّ الْعِزَّةِ وَهَذَا إِذَا كَانَ الْقَبْرُ مَلَكًا أَمَا إِذَا كَانَ
فِي أَرْضٍ وَقَفَ فَلَا نَبَشَ مُطْلَقًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُئِلَ فِي رَجُلٍ مَاتَ عَلَيْهِ دِينَ لَا خَرَفَ صَرَفَتْ وَتَمَرَّجَتْ
تَرَكَةً فِي كَفَنِهِ وَكُنْ مِثْلَهُ يَتَأَيَّ بِسُدْسِهَا أَوْ رُبْعِهَا أَوْ قُلْ أَوْ أَكْثَرُ شَيْئًا قَلِيلًا هَلْ يَصِيرُ الْوَرِثَةُ الزَّوَالُ
عَلَى كَمَنِ الْمَثَلُ إِلَّا أَجَابَ نَعَمْ يَصِيرُ الْوَرِثَةُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ قَالَ فِي ضَوْءِ الْبَيْرَاجِ وَأَنْ كَانَ عَلَيْهِ دِينَ
وَأَرَادَ الْوَرِثَةُ أَنْ يَكْفُلُوهُ كَفَنُ الْمَثَلِ قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو جَعْفَرٍ لَيْسَ لَمْ ذَلِكَ بَلْ يَكْفُنُ بِكَفَنِ الْكُفَايَةِ وَيَقْضَى
بِالْبَاقِي الَّذِينَ وَكَفَنُ الْكُفَايَةِ لِلرَّجُلِ ثَرْوَانِ جَدِيدَيْنِ كَانَا أَوْ غَسِلَيْنِ ثُمَّ قَالَ وَهُوَ الْقَصْدُ وَفِي بَعْضِ
لَيْسَ لِلزَّوَالِ أَنْ يَمْنَعُوا عَنْ كَفَنِ الْمَثَلِ أَهْلُ فَعِلَانِهِ مِمَّا نَزَادَ عَلَى كَفَنِ الْمَثَلِ الْجَمَاعَةُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُئِلَ
فِي مَقْبَرَةٍ مَوْقُوفَةٍ لَدَى الْمُسْلِمِينَ بَنَى بِهَا رَجُلٌ قَبْرًا وَدَفَنَ بِهِ وَلَدَهُ فِي قَابُوتٍ فَقِيلَ إِنَّ بَنَى جِسَدَ حَفَرٍ
عَلَيْهِ جَمَاعَةُ الْقَبْرِ وَكَفَنُوهُ مِنَ النَّابُوتِ وَكُتِبَ النَّابُوتُ وَالنَّفْوَةُ وَدَفَنُوا فِيهِ مِيتَتَهُمْ فَمَاذَا يَلِزُهُمْ
أَجَابَ يَلِزُهُمْ مِمَّا نَزَادَ عَلَى الْقَبْرِ وَلَا يَحْتَوِلُ مِيتَتُهُمْ قَالَ فِي النَّاتِرِيَّةِ نَفْلًا عَنْ النَّاسِ
اسْتَقْرَأَ مَا لَا ضِلَاحَ قَبْرِ فَيَأْخُذُ رَجُلٌ وَدَفَنَ فِيهِ مِيتَةً أَنْ كَانَتْ الْأَرْضُ مَوْقُوفَةً يَضْمَنُ مَا انْفَقَ عَلَيْهِ
وَلَا يَحْتَوِلُ مِيتَةً مِنْ مَكَانِهِ لِأَنَّهُ فِي وَقْفِهَا هُوَ وَلَا شَكَّ أَنَّهُمْ يَضْمَنُونَ قِيَمَةَ النَّابُوتِ الدَّعَا لِنَفْوَةٍ وَلَا
شَكَّ أَنَّهُمْ خِيَّتْ عِلْمًا بِالْمِيتَةِ السَّابِقِ وَفَعَلُوا مَا فَعَلُوا عَلَى وَجْهِ التَّقْدِيرِ يَنْزَعُونَ لَارْتِكَابِهِمْ
لَا حَتْمًا وَالتَّعْزِيرَ وَاجِبٌ عَلَيْهِمْ كَمَا صَرَّحُوا بِقَاطِبَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُئِلَ عَنْ قُلِّ نَفْسِهِ خَطَا أَهْلٍ نَفْسًا

وہی

مطلب
هل يكره من
الشكر من
الم لا يكره

مطلب
في كل من
احد من
فعل
فعل
فعل

مطلب
في كل من
احد من
فعل
فعل
فعل

بالعلة لمصان هل يستغفر أم لا اجاب يقبل بدون الاستفسار في ظاهر الرواية كما
يؤخره والله اعلم سئل هل يكره من يكره من الشك من واجب آخر أم لا اجاب ذكر الزيلعي
وغيره انه يكره وفتح القلا في تذييله انه لا يكره نقله حفيد الحلي والله اعلم فصل في النذر
سئل فرجلين يتكلمان على وظيفة الدوزارية بقلعة بيت المقدس الحمية منجر احداهما من مشقة
على نفسه نذرا صورية ان تعرضت لهذه الوظيفة بالاخذ لها بعد هذا اليوم مادمت في قيد الحيا فانه
تعالى على ان تصدق على الفقراء بخمسة مئة غرض هل اذا تعرض للاخذ ووجد ما هو المعلق عليه يلزمه التقصد
بالخمس مئة غرض ولا يخرج من عهدته النذر كما بذلك ام يخرج من عهدته بكفارة اليمين ام يفعل احدا
اهما شاء وهل اذا امتنع عن الشئ المذكورين ورفع الى قاضي الشرع الشريف يحكم عليه به وجبته
أم لا اجاب في المسئلة اقول ثلاثة ظاهرا للرواية لزوم التصديق بالعقد الذي سماه ويتعين
الوفاء به وقيل ان اريد كون الشرط يتعين السعي وان لم يرد تخيير بين التصديق به وبين كفارة اليمين وفي
رواية التوارد هو مخفية فيما مطلقا وفي الخلاصة بعد ذكر هذا القول به يفتي وصح ايضاً كل من التوارد
الاولين وانما اذا رفع الى القاضي بعد امتناعه هل يحكم عليه ام لا فقد صرح في الخلاصة وكثير من الكفا
لا يجبره قال فيها ولو لم يفتأ ثم ولكن لا يجبره القاضي والوجه في ذلك ان الفقراء مضروفاً لا امتناع
حق فلا تنبع دعواه والله اعلم سئل في متول ادعى على مزاج الوقف انه نذر على نفسه ان ان
عنه للوقوف ما شاء اياما وانه رجل ولزمته الوقف هل تسمع دعواه ام لا اجاب لا تسمع ولا يقضي
القاضي بالنذر وان كان صحيحاً مستوفياً للشرائط الشرعية وايضا صرحوا بان الفتوى على ان المعلق عليه
النذر في بين الوفاء بعين النذور وبين كفارة اليمين والله اعلم سئل في النذور المتعلقة بالانبياء
والاولياء يقبضها قوم ويرعون ان ما يتناولونه حق من عقوباتهم بسبب نظارتهم ونسبة قرابة
للاولياء المذكورين وربما وقعت الخصومات فيبين من يدعي انه جده او جد ابيه لا على اورماكب
بذلك حجج يزعمونها جهلة القضاة انها دعوى صحيحة وربما حكموا بها لمن اثبت نسبه وربما وقع الصلح بين
المتداعيين بقسمة ذلك فيما بينهم فما الحكم في ذلك اجاب هذه المسئلة تجعل فيها ما يفتي
الشيخ محمد الغزالي رسالة حاصلها ان النذر لا يصح الا اذا كان من جنسية واجب مقصود اذ ليس
ان ينصب له لاسباب ويشترع الاحكام وله ان يوجب على نفسه ما اوجبه الله عليه قال اعلم بان شرط لزوم
النذر ان يكون في غير معصية وان يكون من جنسية واجب وان يكون الواجب مقصوداً للنفس
بالاول النذر بالمعصية وبان في عبادة المريض وبالثالث ما كان مقصوداً للغير حتى لو نذر في
كامل صلاة لا يلزم وكذا ابجدة الفلاد وكذا النذر بتكفين الميت لانه ليس قرينة مقصودة قال والوا
نذر ان سائر المعاصي كان يميناً ولزمت الكفارة بالحنث ولو فعل النذور وعصى واغفل النذر كما الحلف
بالمعصية ينعقد للكفارة ولو فعل المعصية الحاقوف عليها سقطت وانما صرح في النهاية ان النذر
لا يصح الا بشرط ثلاثة احدها ان يكون الواجب من جنسية والثاني ان يكون مقصوداً

أن لا يكون واجباً عليه في الحال أو في ثاني الحال كالنذر بصلاة الظهر وغيرها من المفروضات فعل هذا
 الشرط أربعة الأول أن يقال النذر بصلاة الظهر ونحوها خرج بالشرط الأول إذا قولهم من جنسه واجب
 فيعد ذلك المنذور غير الواجب لكن لا بد من رابع وهو أن لا يكون مستحيل الوجود فلو نذر صوم امرأته
 شهر معنى لم يصح ثم قال وفي مثل ذلك العلامة قاسم وأما النذر الذي يندرج فيه أكثر العواهر كأن يقول
 يا سيدي فلان يعني به ولياً من الأولياء أو نبياً من الأنبياء إن رُدَّ غائبى أو غوفى من يمينى أو قضيت
 حاجتى فلك من الذهب والفضة والطعام والشراب والزيت كذا فهذا باطل بالاجماع لأنه نذر
 وهو لا يجوز لأنه إلى النذر عبادة فلا تكون لمخلوق والمنذور له ميت والميت لا يملك وأنه إن طرأ الموت
 يتصرف في الأمور كغيره قال يا الله اني نذرت لك ان فعلت معي كذا ان اطعم الفقراء بباب السيدة
 أو الامام الشافعى ونحوهما فيجوز حيث يكون فيه نفع للفقراء إذا نذر الله عز وجل وذكر الشيخ محل الصرف
 المستحق للقائطين برباطه أو مستحب فيجوز بهذا الاعتبار إذا مضى النذر للفقراء وقد وجد والغنى
 غير محتاج فلا يجوز الصرف عليه ولو كان ذا نسب بذلك الولي ما لم يكن فقيراً ولم يثبت في الشرع جواز
 الصرف للأغنياء والاجتماع على حرمة النذر للمخلوق ولا لحادد الشيخ إن كان غنياً فإذا علمت هذا فما
 يؤخذ من ذلك أنهم والشمع والزيت وغيرها فينقل إلى صرائح الأولياء تقرّباً إليهم لا إلى الله عز وجل بالاجماع
 المسلمين مما لم يقصدوا الفقراء الأحياء قولاً واحداً وقد علم مما نقلناه أن ما يندرج في العواهر للشيخ
 وعلى بن عليل ورويل لا يصح ولا يلزم وليس للحادد اخذ على أنه نذر صحيح إلا إذا اخذ على وجه الصدقة
 المستدانة وكان فقيراً وعلم أيضاً أن غير الحادد لو اخذ على أنه صدقة له ذلك وليس للحادد منزه منه لأنه لو
 يملكه إلا أن يكون الناذر عسيرة في نذره وكان فقيراً أو خلاصة كلام الشيخ محمد بن عبد الله الغفر الله تعالى
 بتاريخ ذي القعدة الحرام من شهر ربيع سنة ثمانية وسبعين وتسعمائة أقول قد استباح هذا الحرم المجمع على
 حرمة جماعة يرمعون أنهم متصوفة يقال في حقهم قدوة المسلمين ومرفق المريدين ويألفون في اخذ ويطا
 الناذر به فإن امتنع قدموا إلى قضائه هذا الزعم فيحكمون به وإن استعانوا بالشرطة وحكام السبئية
 سبل يفعلون البطل من ذلك وهو أنهم يساء منهم المتصوفة ونسب النواحي التي تقع فيها هذه الذور
 فيقاطعونهم ويضربون على كل واحد ناحية مبلغ من المال في الذمة يؤخذ منهم إذا انتهت إلى أجل المضرة
 في دفع ما هو مضروب عليه ويأكل ما بقي وبعد الفاضل بحاصل البركة الشيخ ويرى أن من منع ذلك
 هلاك وإن سبب قضائه حاجته هذا النذر وإن الشيخ رد غائبه أو غاف في مرضه أو قضى حاجته ويرمى
 أنه لا يباح تناوله لغيره قائلين هو نذر جدي فلان وهم أغنياء متمولون ومن تناول شيئاً منه قبضوا
 وأدلو به إلى الحكام معتقدين أنه ارتكب كبيرة في الدين وبأشرف شريعة بين أظهر المسلمين وبما حكم
 لهم به قضائه العهد وقد صرح في البحر أنه لو رفع إلى القاضي ليجبره القاضي على وقائه ولما تمت على
 رسالة الشيخ محمد فيها ما يشق الغليل والأمر إلى الله تعالى العلى الخليل والله سبحانه وتعالى أعلم سئل
 عن ناظر وقف السيد الخليل ونحوه إذا قاطع رجل على أقلام المذور بقري وأما من معلومة بما لا يستثنى

وروى الشيخ محمد بن عبد الله الغفر الله تعالى
 في تاريخه عن جماعة من المتصوفة
 في قولهم لا يجوز النذر للمخلوق

او اقل او اكثر هل تصح المقاطعة ويلزم المبلغ الذي قاطع عليه ان لا اجاب لا تصح المقاطعة على
 ذلك بالاجماع ولا يلزم ما للرجل المبلغ الذي قاطع عليه وللعلماء في ذلك كلام طويل ذكره فنقصه على
 نزومنه لا الشئ قاسم في الذر والذرة المحيطة اكثر العوارض وان شئ الله عز وجل يرضى او ردها التي
 ذلك فلك كذا ان هذا النذر باطل بالاجماع او فكيف يصح الترام ما هو باطل بالاجماع وكيف يلزم الملك
 عليه المبلغ الذي قاطع عليه هذا الاقوال وللعلماء في ذلك في هذه المسئلة والشك في ان كتاب
 سئل عن من لم يجد الراحلة وهي المركب من الابل ووجد البغل والحمار والفرس هل يجب عليه ان يخرج
 اجاب قال لا يخرج لوقدر على غير الراحلة من بغل او حمار فانه لا يجب عليه فلم ادر صريحا لا صريحا
 صريحا بالكراهة او اقول الفقه يقتضي الوجوب في البغل والحمار والفرس اذ هو مشروط بالاستطاعة
 وهي عام والله اعلم سئل عن قول بعضهم وقيل انه لا ينال الزددي عندي سؤال حسن مستطرف
 فوج على اصليين قد تغرما قاتل شئ برضى مالك وبضمن القيمة والمثل معا اجاب
 هذا حلال باع صيدا محرما فاحي احرامه وماعى والتلف الصيد المبيع جائزا فيضمن القيمة والمثل معا
 سئل عن لم يأت بالرمل والسقي طواف القدوم والركن هل ياتي بهما طواف القدوم اجاب
 نعم اذ لم يفعلهما في هذين الطوافين فعلمنا في طواف القدوم ان السقي غير مؤقت كما صح به في الخبر
 وغيره وصح جواب ان الرمل بعد كل طواف يعقبه سقي فيه علم انه ياتي بهما الصلوات لولم يقدّمها ولم
 ادر صريحا وان علم من اطلاقهم والله اعلم سئل هل يجوز الرمي بالحصي المتنجس ام لا اجاب يجوز
 والا فضل غسلها وفي متابعك الشهاب الحلي والشفة غسلها تكون طاهرة ييقين فان القبول
 منها يقع في يد الملك والله اعلم **كتاب النكاح** سئل في انعقاد النكاح
 بلفظ جودتك بتقديم الجيم على الزاء هل يقع النكاح عند قول قوار واعليه ولا اجاب هذا
 المسئلة اختلف فيها المتأخرون منهم من قال بعدم الانعقاد ومنهم من قال بالانعقاد وقد افق
 شيخ الاسلام ابو السعود المأدني رحمه الله تعالى بانعقاده بين قولنا تنفقت كلمته على هذه اللفظة
 اقول وما يدل على صحة ما افق به ابو السعود ما في الظهيرة وغيرها رجل تزوج امرأة بالقرينة
 او بلفظ لا يفي معناه او زوجت المرأة نفسها بذلك ان علم ان هذا اللفظ يقع فيه النكاح يكون
 نكاحا عند الكل وان لم يعلم معنى اللفظ وان لم يعلم ان هذا اللفظ يقع فيه النكاح فلهذا
 مسائل الطلاق والعاق والتبدير والنكاح والخلع والاجراء من الحقوق والبيع والهبة والطلاق
 والعاق والتبدير واقع في الحكم ذكر في عتاق الاصل فاذا عرف الجواب في الطلاق والعاق
 ينبغي ان يكون النكاح كذلك لان العلم بمضمون اللفظ انما يعتبر لاجل القصد فلا يشترط ان
 يشترط في الجحد والمهر بخلاف البيع ونحوه او فاما قوله فاذا عرف الجواب في الطلاق والعاق
 ينبغي ان يكون النكاح كذلك وقد عرفنا الجواب في الطلاق انه واقع مع التصحيح فينبغي ان يكون
 النكاح نافذا مع التصحيح ولا شك ان معنى قوله ينبغي يحجب لما في البرازية ان عليه الفتوى

مطلقا
 قدر على البغل
 او الحمار
 عليه
 وفيه اختلاف
 مطلقا
 نعم
 حتى لا يطل
 بالركن
 في طواف القدوم
 والركن
 مطلقا
 هل يجوز الرمي
 بالحصي المتنجس
 قبل الزمان
 قبل الزمان
 في النكاح

ولما في الخبر ان ظاهر ما في التجنيس ترجيحاً فقد ظهر لك بهذا صحة قياس النكاح على الطلاق فتأمل
ولاشك ان الصّادر من الجملة الأعمّ تصحيف لا دخل لبحث الحقيقة والحجاز ولا في الاستعانة
المرتبة على عدم العلاقة فيه المصحح به في كلام الغزالي رحمه الله تعالى اذ معناه الاصل وهو التسوية
او جعله ما تارة غير ملا فظلم اصلاً اذ العاقل بمنزلة من ادراك ذلك وحيث كان تصحيفاً وعطلا
في جميع ما جاء به لا يصح لاثبات المدعى وحيث اقر بانه تصحيف كيف تجب له نفى العلاقة والاستدلال
بما ذكره السعد وغايته اثبات عدم صحة الاستعمال ولا منكر له بل مسلم كونه تصحيفاً بابدال حرف
مكان حرف فلم يبعد الدليل صورة المسألة نعم لو صدر من عارف تأتى فيه ما تأتى في الالفاظ
المصحح بعد ما لا نعتقد بها والله اعلم محل فتوى الشيخ زين بن نجيم ومقاصده فيقع الدليل في محله
ولهذا الوجه كان الحكم عند الشافعية كذلك فان المصحح به في عامة كتبهم انه لا يضر من عامي بل
الزاي جميعاً انهم اصبحت منا بالفاظ اذ لا يصح عندهم اللفظ التزويج والنكاح ولم يفرق مذهبنا
ما يوجب العلاقة لهم والله اعلم **سُئِلَ** في رجل خطب بنتاً آخر فقال هي لك بكذا فقال الخاطب بحضرة شهود
قبلها منك بذلك هل ينقد النكاح والحال هذه ام لا **اجاب** نعم ينقد النكاح بذلك والحال هذه والله اعلم
سُئِلَ في رجل خطب صغيرة من اهلها بحضرة الشهود فقال الأب هي لك عطية فقال قبلها وعرضها
مائة غرض هل ينقد النكاح بهذا اللفظ ام لا **اجاب** نعم ينقد كما يؤخذ من كلامهم والله اعلم **سُئِلَ**
في رجل قال لا تزوج بنتك بنتي فلانة فقال الآخر قبلت ثم توفي الأب فزوجها غيرها بعد ان بلغت
هل الصّادر من الأب نكاح حيث كان بحضور شاهدين فيبطل النكاح الثاني ام لا **اجاب**
نعم ينقد النكاح بلفظ الهبة على وجهه فالصّادر من الاب نكاح والحال هذه فيبطل ما صدر من
الاخ على اي وجه كان ويجب فيه مهر المثل ان خلا عن التسمية والله اعلم **سُئِلَ** في رجل خطب بكراً من اهلها
وفصل مهرها بقدر معين بحضرة شهود وجري بينهما في اثناء الخطبة ما ينقد به النكاح كقوله
جئتك خاطباً ابنتك فلانة فقال هي لك وكقوله قبلت كما هما بكذا فقال هي لك به او صارت لك
او تزوجتها بكذا فقال بالسمع والطاعة هل ينقد النكاح ولا يملك الزوج ولا ابو الزوجة فسمع
اجاب نعم ينقد النكاح بمثل هذه الالفاظ ويلزم ولا يملك الزوج ولا الأب فسخه والحال
ما تقدم قال في الحائنة لو قال رجل جئتك خاطباً ابنتك فقال الأب ملكك كان نكاحاً وفي الحائنة
لو قالت صرحت او صرت لك فانه نكاح عند القبول وفيها لو قال زوجني نفسك متى فقالت بالسمع
والطاعة فهو نكاح وكثير ما يجري بين الخاطب والمخطوب منه ما ينقد به النكاح من الالفاظ
فيجب مراعاتها والحكم بموجبها خشية ان يقع نكاح آخر غير الخاطب وهي زوجة للخاطب والله اعلم **سُئِلَ**
في رجل خطب بكراً بالغة من اخوتها اولياً بها فوقع بينهم وبينه في محل الخطبة من الالفاظ ما ينقد
به النكاح نحو كانت لك بكذا او صارت لك بكذا او هي لك بكذا فقال قبلها بذلك وبلغها الخبر
فسكتت راضية بما فعل اخوتها هل نفذ نكاحه عليها حتى لا ينقد عليها نكاح غيره ام لا **اجاب**

هذا هو الصحيح
فيما لا يضر من عامي بل
الزاي جميعاً انهم اصبحت
منا بالفاظ اذ لا يصح عندهم
اللفظ التزويج والنكاح ولم
يفرق مذهبنا ما يوجب
العلاقة لهم والله اعلم
سئل في رجل خطب بنتاً
آخر فقال هي لك بكذا فقال
الخاطب بحضرة شهود قبلها
منك بذلك هل ينقد النكاح
والحال هذه ام لا اجاب
نعم ينقد النكاح بذلك
والحال هذه والله اعلم
سئل في رجل خطب صغيرة
من اهلها بحضرة الشهود فقال
الأب هي لك عطية فقال قبلها
وعرضها مائة غرض هل ينقد
النكاح بهذا اللفظ ام لا
اجاب نعم ينقد كما يؤخذ
من كلامهم والله اعلم
سئل في رجل خطب بكراً من
اهلها وفصل مهرها بقدر
معين بحضرة شهود وجري
بينهما في اثناء الخطبة ما
ينقد به النكاح كقوله جئتك
خاطباً ابنتك فلانة فقال هي
لك وكقوله قبلت كما هما
بكذا فقال هي لك به او صارت
لك او تزوجتها بكذا فقال
بالسمع والطاعة هل ينقد
النكاح بمثل هذه الالفاظ
ويلزم ولا يملك الزوج ولا
الأب فسخه والحال ما
تقدم قال في الحائنة لو
قال رجل جئتك خاطباً
ابنتك فقال الأب ملكك كان
نكاحاً وفي الحائنة لو قالت
صرحت او صرت لك فانه
نكاح عند القبول وفيها لو
قال زوجني نفسك متى
فقالت بالسمع والطاعة
فهو نكاح وكثير ما يجري
بين الخاطب والمخطوب منه
ما ينقد به النكاح من
الالفاظ فيجب مراعاتها
والحكم بموجبها خشية
ان يقع نكاح آخر غير
الخاطب وهي زوجة للخاطب
والله اعلم سئل في رجل
خطب بكراً بالغة من
اخيوتها اولياً بها فوقع
بينهم وبينه في محل
الخطبة من الالفاظ ما
ينقد به النكاح نحو كانت
لك بكذا او صارت لك
بكذا او هي لك بكذا فقال
قبلها بذلك وبلغها
الخبر فسكتت راضية
بما فعل اخوتها هل
نفذ نكاحه عليها حتى
لا ينقد عليها نكاح
غيره ام لا اجاب

مطلب في الفاظ
ينقد بها
النكاح

مطلب
عربي بين
اولياء البالية
والخاطب ما ينقد
به النكاح وبلغها
الخبر فسكتت
نفذ
النكاح

[illegible]

نفقتها وان يستدين وينفق ليخرج على الخاطب ففرض بحضور الخاطب ولم يسأله القاضي
 هل حصل عقد شرعي عليها ام لا هل ما تقدم يكون عقدا شرعيا ام لا حيث لم يجر بينهما عقد
 اجاب لا يكون ما تقدم عقدا حيث لم يجر بينهما عقد شرعي ولا رجوع للأب على الخاطب لغير
 عدم صحة الفرض والامر بالاستدانة لكونها ليست زوجة بل هي والحالة هذه اجنبية ولا يسئل
 في الباقية وكلت شقيقتها في تزويجها بشهادة شاهدين عرفاها بتعريف والدها فقط فهل لا يقبل
 تعريف الوالد وحده ولنزلة بالشهادة منه لغيره وهل العقد الصبار والحالة هذه صحيح ام لا
 اجاب العقد الصبار والحالة هذه صحيح لا كلام في صحته وانما التعريف لاجل الحاشية
 عند التماجد ويصح من ابنتها وابنها وزوجها وسواء كان الاستهاداها او عليها على الصحيح لكون
 يشترط في حل اقدام الشاهد على الشهادة عليها عذ لان كتعديل العلانية واما صحة التماجد
 من اصله فلا يشترط فيها التعريف اصلا فافهم والله اعلم **فصل في المحرمات**
 سئل عن الجمع بين المرأة وبنت بنتا اختها هل يجوز ام لا واذا قلتم بعد المجاوز ودخل الزوج
 بنت بنت زوجته المدخول بها قبلها وات منه بنت طبع فترأت باين منه حتى بلغ سنة
 فاعلمه بعض الفقهاء بعد مجوز اذا خالها على حالة انها فامنع عنها في الحكم وذلك التكاح وما
 يرتب عليه من الوطى جاها لا بحرمة الوطى ونسب الابن الحرج ووجوب المهر المستحق اجاب
 اما المجاوز فلا قال به الا عثمان البتي وداود الظاهري ومن لا يعنونه من الخوارج واما الوطى
 فهو وطى بمسبته يندرج به حد الزنا عنه فلا يحد حد الزنا ولا يضرب فيه حيث كان جاها لا بحكم
 غير ما لم يحرمة واما الولد فيثبت نسبه منه ويحكم ببنوته له واما المهر فالواجب فيه مهر المثل فاذا
 مثل المسمى فقد وجد قبض ذلك منه ومن الآن لا عذر له في وطى الطارئة فيؤخذ به ولا تخل له في
 يطلق الاول او تموت فتحل بكم حاج جديد فقد علمت ما في المسئلة من الاحكام والله اعلم
 البديع الباعث الشهيد اعلم **سئل في زوجة ابن الزوجة هل حل عمل امر تحرر اجاب** حل ذلك
 لا يحرر على المرأة من تبناه لانه ليس باين له ولا يحرر بنت زوج الابن ولا ابنة
 زوج البنت ولا ابنة ولا ام زوجة الاب ولا ابنتها ولا ام زوجة الابن ولا ابنتها ولا زوجة الاب
 ولا زوجة الراب والله اعلم **باب الاولياء والاكفاء سئل في حرة مكنت**
 بكر زوجت نفسها من ابن عمها وهو كقولها هل ينفذ التكاح ولو لوعد من عمها ام لا اجاب
 نعم ينفذ تكاحها ولا يتوقف على رضی عنها والحالة هذه والله اعلم **سئل في بكر بالغة وزوجها**
 ابوها من رجل بغير اذنها فاذن التكاح حين بلغها فهل والحالة هذه يرتد التكاح بردها ام لا
 وهل القول قولها في الرد يمينها ام لا اجاب نعم يرتد بها والقول قولها في الرد يمينها
 والحال هذه والله اعلم **سئل في صغيرة زوجها ابوها بالولاية عليها لابن عمها الصغير وقبل**
 عنه ابوه وقد اقدم ابوها على ذلك شارطا ضمان اميه المهر لعجز ابنة الصغير عن المهر فابى الاب

ملاحظ
 لا يجوز الجمع
 بين المرأة
 وبنت اختها

ملاحظ
 لا يجوز الجمع
 بين المرأة
 وبنت اختها

ملاحظ
 لا يجوز الجمع
 بين المرأة
 وبنت اختها

ملاحظ
 لا يجوز الجمع
 بين المرأة
 وبنت اختها

الصّمان فهل يصحّ النكاح ام لا وهل ان صحّ النكاح ورفع الى قاضٍ يرى عدم صحته مع العجز عن المهر
 او المقرن بالاعتسار فيه قبل الدخول فقصي بطلان النكاح من اصله او فرق بالاعتسار يصح
 قضائهم ويرتفع الخلاف ويمضي الحنفى ام لا اجاب ان كان صدر ذلك من ايها على وجه
 التعليق فالتكاح غير صحيح لان النكاح لا يصح تعليقه بالشرط كما صرح به قاضى خان وغيره وان
 كان صدر لاعلى وجه التعليق فهو صحيح ومع صحته لو حكم حاكم يرى عدم صحته مع العجز عن المهر
 او يرى المقرن بالاعتسار بعد قبل الدخول بها نفذ حكمه وارتفع الخلاف كما صرح به غير واحد
 من علماءنا والله اعلم **سئل في الاب اذا علم منه سوء الاختيار وعدم النظر في العواقب اذا**
زوج ابنته القابلة للتخلق بالخير والشر غير كفو هل يصح ام لا اجاب قال ابن فرشته في
 شرح المجمع لو عرف من الاب سوء الاختيار لسفهه او لبطعه لا يجوز عقد اتفاقا ومثله في الدُّ
 والغرر وقال في البحر في قول الكثر ولو زوج طفله غير كفو او بغين فاحش صح ولم يجر ذلك
 لغیر الاب والجد اطلق في الاب والجد وقيد الشارحون وغيرهم بان لا يكون الاب معروفا
 بسوء الاختيار حتى لو كان معروفا بذلك بجماعة او فسقا فاعقد باطل على الصحيح قال في
 فتح القدير ومن زوج ابنته الصغيرة القابلة للتخلق بالخير والشر ممن يعلم انه شرير او فاسق
 فهو ظاهر سوء اختياره ولان ترك النظر هنا مقطوع به فلا يعارضه ظهور امر اذ مضم
 تفوق ذلك نظر الى شفقة الابوة اهو فظاهر كلامهم ان الاب اذا كان معروفا بسوء الاختيار
 لم يصح عقده باقل من مهر المثل ولا باكثر في الصغير بغين فاحش ولا من غير الكفو فيما ساء
 كان عدم الكفاءة بسبب الفسق والاحتى لوزوج بنته من فقير او محترف حرفة دنية ولم
 يكن كفوفا فاعقد باطل فقصه المحقق ان المهر كلامهم على الفاسق مما لا ينبغي وقد وقع في اكثر
 الفتاوى في هذه المسئلة ان النكاح باطل فظاهر انه لم ينعقد وفي الغلبة يفرق بينهما ولم
 يقل انه باطل وهو الحق ولذا قال في الذخيرة في قولهم فالتكاح باطل اي يبطل اهو كلام البحر والمثاني
 شهيرة والله اعلم **سئل في رجل خطب من آخنة البالغة العاقلة وسمى المهر وقبل الاب**
وركن قلبها الى الخاطب واحضر المهر وما بقى اة العقد فرجع الاب لعرق خاطب عالم بخطبة الاول
فما الحكم الشرعي في ذلك اجاب المصريح به في كتب الحنفية وغيرهم حرمة الخطبة على خطبة
 الغير قال في الذخيرة كما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستيلاء على نسوة الغير نهى عن الخطبة
 على خطبة الغير وان من ارتكب محرما لم يرد فيه حد مقدر غير زكوا محرمة الخطبة تحرر اجابها
 لانه اعانة على المعصية فيعزى اليها القادر على المنع والله اعلم **سئل في امرأة تزوجت**
ابنها الصغير اليتيم صغيرة سنها سبع سنوات او دون ذلك بمهر معلوم مع وجود عمه
عصبته وامكان مراجعته فانت البنت بعد شهرين او ثلاثة قبل ان يجيز عمه عصبته هل
يلزم اليتيم مهرها ام لا لبطلان النكاح بموتها اجاب لا يلزم اليتيم مهرها لان الامر

ملكية
 لا يصح
 الاب
 منته
 الاختيار

ملكية
 لا يصح
 الاب
 منته
 الاختيار

ملكية
 لا يصح
 الاب
 منته
 الاختيار

مع وجود احدهما ان كان بغيبته وثبوت الولاية له بالقبضة المجرى لذلك فلهما خيار البلوغ
لانه زوج بالولاية وان لم يكن كذلك بل زوج بعد توكل سابق فلا خيار لها ومثل الوكالة
السابقة الاجازة اللاحقة والحاصل انه اذا كان بطريق النيابة لا خيار وان كان بطريق
الولاية فلهما الخيار وعلى ما عليه الفتوى في المسائل الستة يجب ان تحلف لكن على نفي العلم
لانه على فعل الغير وهو توكل الاب للاخ فافهم والله اعلم **سئل** في بالغة عاقلة خطفها اخوها
وزوجها الغير كفؤ هل لايتها الاعتراض وفسخ النكاح بعدم الكفاءة ام لا **اجاب** نعم
اذا طلب الاب ذلك فرق القاضى بينها وبين الزوج في ظاهر الرواية سواء دخل بها الزوج
ام لم يدخل ما لم تلدا ويظهر جيلها ولا مهر لها قبل الدخول وروى الحسن عن الامام انه لا ينفذ
النكاح من اصله قال في الحائنة وهو المختار في زماننا اذا ليس كل قاض يعدل ولا كل ولي
يحسن المرافعة وفي الجنبين يدى القاضى مذلة فسد الباب بالقول بعدم الانعقاد اصلا
وهذا اذا زوجها اخوها باذنها اما اذا كان بغير اذنها فذته يرتد بردها ولا حاجة الى التفرق
والاعتراض من الاب لانه فضولى فيه وان اجازته فهو كباشرتها بنفسها فلا يبيها طلب الفسخ
والتفرق من القاضى فيفرق بينهما على ظاهر الرواية وعلى رواية الحسن لاحاجة الى ذلك
لوقوع النكاح غير نافذ من اصله والله اعلم **سئل** في بكري بالغة زوجها الاثم من غير كفؤ
باذنها ففسخ من له حق الاعتراض نكاحها منه ثم زوجها من كفؤ باذنها ودخل بها هل يصح
النكاح الثاني وليس الاول معارضتها **اجاب** تزويجها باذنها كزوجها بنفسها وهي
مسألة من نكحت غير كفؤ بلا رضا اولياؤها وفيه اختلاف الفتوى فافتي كثير بعدم انعقاد
اصلا وهي رواية الحسن عن ابي حنيفة في المعراج معزيا الى قاضى خان وغيره والمختار
للفتوى في زماننا رواية الحسن وفي الكافي والخيرة بقوله اخذ كثير من المشايخ لانه
ليس كل قاض يعدل ولا كل ولي يحسن المرافعة والجنبين يدى القاضى مذلة فسد الباب
بالقول بعدم الانعقاد اصلا وهو قد اكثر علما وانا من النقل في هذه المسألة فعلى هذا
النكاح هو الثاني لعدم انعقاد الاول واما على ظاهر الرواية وان كان للولي الاعتراض
فسفسخ النكاح في ذلك يحتاج الى قضاء القاضى فاذا لم يوجد فتمسك الاول باق الى ان يعضى
القاضى بالتفرق بينهما بطلب الولي فيفرق بينهما وبين الاول ويحسد عقد الثاني ان شاء
وحيثما علم ان الفتوى على رواية الحسن فالعمل بها بابقاء الثاني احسن والله اعلم **سئل**
في تيمة ناهزت البلوغ ولا عصبته لها ولها امة هل للام تزويجها بمهر المثل من كفؤ وهل لشخص
بلاذنها ان يحجر عليها ويمنعها من الزوج ليزوجها هو لمن اراد وياكل مهرها ام ليس له ذلك
ويمنع عنه شرعا **اجاب** نعم للام ان تزوجها وهي مقدمة على جميع ذوى الارحام عند
ابي حنيفة رحمه الله وعلى الحاکم ايضا واما شيخ البلاد فلا قائل بولاية في النكاح من سائر العبا

زوج
الام
مع
الاختار
فساده

زوجها
اخوها
ففسخ

طلب
الام
من
الاختار
الاختار

فان تحررا على ذلك كان كساحه باطلا واكله المهر انما ياكل في نطفه النار والشعر باجماع نقله
 الشرح الشريف عن البشير النذير فيجب منعه عن ذلك فاذا لم ينه عنه فهو غير شك هالك والخط
 سئل من طرف رجل من فضلاء الشافعية انه حسن من تزويج الاخ لابنة القاصرة
 حيث لا اب ولا جد ولا شقيق قائلا الاخ المزوج فاسق ولا ولاية للفاسق عند الشافعي ولا
 يصح عندكم من غير الاب والجد تزويجه بدون مهر المثل وقد اشكلت المسألة على و مرادى
 الاحتياط عندكم حيث لا سبيل اليه عندنا فاجابكم

القول الثاني
 على ما في
 المتن

يا حسن الاقوال والافعال ومن له لطائف الأخوال ومن حوى خصال الكمال
 مع ورجع جبل عن مقال قد وصل الكتب يا ذا فضل وفيه ما ذا عقد غير العدل
 وعقد غير الاب والجد وما يقول نعمان امام العلماء ان زوج البنت التي لم تبلغ
 غيرها هل ذاك مما ينبغي ويستغنى به النكاح الحل وعقد الفرج بها تحل
 فخذ لما جئت اليه سائلا جواب حق لو يصح باطلا
 في مذهب النعمان بالفاق وعبد جد وابي يبيع حتى النساء عندنا تبيع
 كذا الجمع من ذوي الارحام لكن بترتيب لدى الاعلام بنعقد النكاح بالنساء
 اولى بها منزلة ان يعقد وعندنا نقص المهر منه ينطل حتى النساء عندنا تبيع
 فالجيلة التزويج مرة بلا مهر مثل يوجب التبسنا هذه وقد وسع ابن ثبات
 من كل ما يعقبه الملامه ولم يضح امر على العبادي لصفاق حال الناس في الآخرة
 هذا ولو لا مذهب النعمان يارب خير الدين يرجوا كما

قوله بنعقد النكاح بالفساق اي بنعقد الأولياء الفساق فغني حذف الموصوف وابقاء الله
 وقوله فالاخ اخ مبدء خبره ان يعقد وما نافية وأولى نائب فاعل وجد والله وحده
 للاطلاق كالف بنعقد وقوله فالجيلة او معناه ما صح به علما وثنا بان الاحتياط في غير
 والجدان يعقد النكاح مرتين مرة مهر ومرة بلا مهر فيصح النكاح بيقين لأنه مع التسمية
 يقع بدون مهر المثل فيكون باطلا ومع عدمها يقع بهر المثل لا محالة فيصح قطعا والله اعلم
 سئل في امرأة تيب وكلت رجلا اجنبيا في تزويجها من رجل فقصر الوكيل عن مهرها
 هل اخيها شقيقها الاعتراض فيكمل الزوج مهر المثل وان امتنع يفرق بينهما اجاب
 للاخ ان يفرق بين اخيه وبين الزوج ان لم يكمل مهر المثل لأنه الاعتراض بسبب التقصير
 مهر مثلها والمراد بهن الفرقة عند امتناع الزوج عن ذلك فدان حصل التفرق بعد الفراق

القول الثالث
 على ما في
 المتن

فلما علم المسمى وان كان قبل الدخول فلا شيء لها فالحاصل انما يكمل مهر المثل فستمر حليلته
وانه يفرق بينه وبينها ويسلم لها المسمى بالدخول وهذه الفرقة تحتاج الى قضاء والقاضي
وبالله اعلم سئل فيما اذا اشهدت على خيار البلوغ في نكاح غير الاب والجدة وقت بلوغها ولم
تتقدم الى القاضي هل تستمر على خيارها ام لا اجاب نعم تستمر ما لم تمكك من نفسها كما كان
الشفعة والله اعلم فصل في نكاح الفصولي سئل في رجل قال كل امرأة
اتزوجها في طالق ثم قال يجلس لرجل ليتك تزوجني فلانة هل اذا روجها بحث ام لا اجاب
لا يبحث لانه لم يتزوج بل زوج والمزوج فضولي بلا شك والحال هذه فاذا اجاز بالفعل لا باق
لا بحث والاجازة بالفعل كان بيعا لهما شيئا من المهر وان قل او يقبلها او يمسها بشهوة
قولا واحدا وبلا شهوة في قول او هناه الناس فسكت واخذ في تجهيزها كما نص عليه في المحط
فذلك كله اجازة بالفعل فلا بحث والله اعلم سئل فيما اذا نصبت زيدا عرا وصيتها في تزويج
ابنته القاصرة من اخ الموصي له فقبل الموصي له الوصية بعد موت الموصي وابنت وصيته له
حاكم شرعي حبلى يرى صحتها وحكمها ونفذ حاكم حنفى فهل حكم الحاكم المنفذ صحيح رافع
للخلاف ام لا وهل للموصي له تزويجها من نص له الوصية عليه ام لا اجاب نعم هو صحيح رافع للخلاف
اذ هو غير مخالف للكتاب والسنة والاجماع وللوصي له تزويجها والحال هذه والله اعلم سئل
في رجل خطب من آخر اخته البكر البالغة وسمي لها مهر ابعد ان اجابه الاخ الى خطبته وامتنع عن
العقد حتى يدفع جميع المهر فعقده فضولي بغير اذنها واذنه وغاب الاخ فقبل لها ان اخاك
زوجك منه فكت من نفسها بناء عليه فترتب ان المزوج فضولي فما الحكم اجاب ان
اجازت نكاح الفضولي المذكور حاز وصار كوكاله منها سابقة وان ردت النكاح اردت لها
الاقل من المسمى ومن مهر المثل وحب العدة عليها ولا نفقة لها فيها والا صل عندنا ان نكاح الفضولي
موقوف لا باطل بل هو متوقف على الاجازة والايجازة لها لا لانها واذا ردت النكاح وجب
التفريق بينهما وتقرر الاقل من المسمى ومن مهر المثل بذمة الزوج ويسقط عنه الحد بالشبهة
ولا ينكر المهر بذكر الوطى الصادر قبل التفريق والحال هذه والله اعلم باسم المهر
سئل في رجل زوج بنته الصغيرة لرجل شئ مشارا اليه من الملوط وقيمة لاشاوى العشرة
الدرهم التي هي المهر الشرعي فهل صح النكاح ام لا واذا قلتم بصحة النكاح فما يجب لها من المهر
اجاب صح النكاح المذكور ويجب لها عشرة دراهم بالوطى او بالموت فينظر الى قيمة الملوط
مهما كانت فتحسب ثم يكمل لها على العشرة ويجب تسليمها له اذا هو طلبها بعد دفع ذلك
والحال هذه والله اعلم سئل في رجل خطب من آخر اخته ودفع له شيئا يسمى مملوكا ودرهم يصير
عادة اهل الزوجة اتخاذ طعام به ولم يتم امر النكاح هل للنكاح ان يرجع فيه ام لا اجاب
نعم لانه يرجع بذلك بشرط عدم الاذن منه فان اذن لم باتخاذها واطعامه للناس صار كذا اطم

مطالع
 مقدم على خا الزلوع ولم
 تقدم الى القاضى
 اشهدت
 قاضى
 ابن جابر
 فجاز بالقول
 لا يخفى
 مطالع
 نصبت وصفا في
 شرب وجبة القاصو
 في بصره
 ضبابي
 مطالع
 خطب من آخر
 فاجابه رجل
 من العقلاء
 المأخوذ
 فوضو
 زوجه
 مطالع
 بشي من
 اقل
 قبحه
 صحيح
 لها عشر
 مطالع
 خطب من
 ودفع
 ملاك
 ارتكح

الثاني بنفسه طعنا ماله وفيه لا يرجع والله اعلم **سُئِلَ** في رجل خطب بكرة بالغة وجرى بينه
 وبين أهلها مقدّمات الكاح ففقد عنها عليها بغير وكالة منها على مهر معين ويستحي ذلك صحتها
 في اصطلاحهم لكنه مشتمل على ما يحصل به الإيجاب والقبول ثم إن أباها حلف أنه ما يزوجها
 إلا بكذا الزيد كما وقع عليه الرضا أولا فوكلت والدتها وزوجها بما حلف عليه هل يلزم المهر الأول
 أم المهر الثاني ولا مرة بتزويجها لهما بغير وكالة منها **اجاب** لا عبرة بتزويجها لهما بغير
 وكالة سابقة أو اجارة لاحقة والنكاح هو الثاني ويجب ما سمي الأب فقط والحال هذا فإن
 كان بلغها النكاح العم فسكت ثم وكت الأب فالنكاح هو الأول وتثبت التسميتان في اللفظ
 لأنها مسئلة تحديد النكاح وفيها اقوال قال الفقهاء بوالثبوت كالأمرين وذكر في المسئلة
 الأصم وذكر عصام أنه يجب الثاني فقط ولم يذكر خلافا وذكر القاضي أنه لا يجب الثاني إلا إذا
 قصد الزيادة على الأول فيجب الثاني فقط والحال هذا بدلالة حلفه عملا بقول عصام والقاضي
 وهو مقصود الأب لاسيما وقد اقتصر عليه كثير من الأصحاب في مصنفاتهم وفي إيجاب التسمية
 أحافى بالروح والله اعلم **سُئِلَ** في تيممة زوجها ابن عمها العصبية بدون مهر مثلها وقسم
 أكثره ومات وبلغت هل لها طلب مهر مثلها والرجوع بما دفعه الزوج لابن عمها حيث لم يكن
 عليها وهل يجب تجديد النكاح ببلوغها أم لا **اجاب** اعلم أنه إن كان بغين فاحتش لا يصح ويجب
 تجديد النكاح وإن كان بغين يسير يصح لتساها في الناس فيه وليس لابن عمها قبض شيء من
 المهر وترجع به على الزوج وهو أي الزوج يرجع بما دفعه في تركه ابن عمها إن كان لم يتركه وإلا
 تأخرت المطالبة إلى يوم القيمة والله اعلم **سُئِلَ** في رجل خطب صغيرة من أبيها ودفع له مالا
 جهة التزويج ومات بعد أن استهلك المال ولم يتفق التزويج وماتت الحاطبة ومضت مدة سنين
 والآن ولده يطالب بالخطوبة بما دفعه أبوه إلى أبيها فهل يلزمها ذلك والحال أنها لم تقبض منه شيئا
 وأنه لم يترك مالا أصلا وما الحكم **اجاب** ما قبضه الأب واستهلكه دين عليه يطالب به في
 إرضائه فإن لم يكن له إرث لا يلزم أحد من ورثته وقاؤه فلا يلزم الخطوبة والحال هذا والله اعلم
سُئِلَ في امرأة أتت قاضيها أن يزوجهها أمه أن يدفع له الزوج كذا فوعدهم به هل يلزمهم أم لا
اجاب لا يلزم ولودفع فله أن يأخذ قائما أو هالكا لأنه رشوة كما في البرازية وغيرها والله اعلم
سُئِلَ في رجل تزوج امرأة بمهر على أنه منه كذا سمعة هل يجب ما جعله للسمعة أم لا **اجاب**
 لا يجب ما جعله للسمعة وإنما يجب ما اتفقا عليه أنه هو المهر وأنه ما صداه سمعة والله اعلم **سُئِلَ**
 في رجل تزوج زوجة بمائة وعشرين بحضرة جماعة ينعقد النكاح بحضرة نعم ثم توضع الزوج مع
 الأب على أن يدخلها إلى المحكمة بعهدة النكاح ثانيا على سبعين حشية من كثرة الحصول فهل المهر
 هو الأول أم يجهل بالتسمية الثانية **اجاب** المهر هو الأول وهو المائة والعشرون حيث ثبتت
 المواضعة بالنية أو باقرار الزوج أو ينكوله عن اليقين والله اعلم **سُئِلَ** في رجل تزوج امرأة

مطلقا
 حلف
 بالغة
 بينه
 وبين
 أهلها
 مقدّمات
 الكاح
 ففقد
 عنها
 عليها
 بغير
 وكالة
 منها
 على
 مهر
 معين
 ويستحي
 ذلك
 صحتها
 في
 اصطلاحهم

مطلقا
 بنيتها
 زوجها
 ابن
 عمها
 العصبية
 بدون
 مهر
 مثلها
 وقسم
 أكثره
 ومات
 وبلغت
 هل
 لها
 طلب
 مهر
 مثلها

مطلقا
 دفع
 له
 مالا
 جهة
 التزويج
 ومات
 بعد
 أن
 استهلك
 المال
 ولم
 يتفق
 التزويج

مطلقا
 أتت
 قاضيها
 أن
 يزوجهها
 أمه
 أن
 يدفع
 له
 الزوج
 كذا
 فوعدهم
 به
 هل
 يلزمهم

مطلقا
 تزوج
 امرأة
 بمهر
 على
 أنه
 منه
 كذا
 سمعة
 هل
 يجب
 ما
 جعله
 للسمعة

على خمسة وثمانين لايتها وعشرين كسوة لها وخمسة لعمها هل الجمل لها ام لكل ما سئى
اجاب الكل لها والله علم سئل في رجل تزوج زوجته فتعرض له شخص يقول هذه فلاحتي
وامالب عليها خلعة هل يجوز ان يحكم بذلك ام لا وهل يحرم عليه ذلك ام لا اجاب يحرم عليه ذلك
باجماع المسلمين ومن حكم بذلك معتقدا حله كفر والمعرض عن حكم المسلمين وفهم الله تعالى
لنصرة الذين كف يد المتعرض لمثل ذلك والا وقع الجميع في مهاوى المماليك والله علم سئل
في بكرين زوجهما من رجلين ودخل كل بزوجه فادعى احدهما بعد الدخول انه وجد زوجته ثيبا
وردها على اهلها وامرته نظيرتها قهررا على زوجها بعد ان هجم بيت زوجها لئلا بالقوة بجاعة من
الفلاحين ويريد فسخ النكاح وزوجه تدعى انه افتض بكارتها فكل له ذلك ام لا ويلزمه التعوير
وهل اذا رماها بالزنا يجب اللعان بطلها وهل على تقدير انها وجدت ثيبا يحكم عليها بالزنا فيلزمها
قتل واحدة وتعزير وهل القول قولها اقنونا اجاب لا عبرة بقوله وجدتها ثيبا لانه لو وجدها
كذلك حقيقة فعليه كمال المهر على ما عليه الفتوى وليس له خيارا لفسخ به ولا يلزم من الثبابة الزنا
لانه البكارة تزول بثوبه او حيضه او كبر سنه ونحو ذلك فلا يلزم المرأة شي ومن فعلها شيئا مما
ذكر فقد عصى الله تعالى والقول قول المرأة والحال هذه والمهر جميعه تقرر بالخلوة الصحيحة واذا رماها
بالزنا وطالبته وجب اللعان وعليه رد نظيرتها الى موضع غضبها منه ويجبس الى ان يحضرها والله
سئل في رجل دخل بزوجه البكر البالغة فادعى انه وجدها ثيبا فقل له كيف ذلك فقال قد
جنبتها مرارا فوجدتها ثيبا فما الحكم الشرعي في ذلك اجاب الحكم وجوب جميع المهر وتقرره
عليه بتمامه وكما له والقول قولها في البكارة لنفي العار عنها واذا اتهمها بغيره يعزروا لا يقبل
قوله في حقها وان قد فها بصريح الزنا وجب عليه اللعان بطلها والحال هذه والله علم سئل في بكرة
زوجها اخوها بالوكالة عنها وقبضت مهرها وصرفته في جهازها بلا اذنها ولا علمها ومات الزوج
فاذنت على وصيته فقال دفع الزوج لأمك وصدة قته لأم هل للبنت اخذ المهر من تركته او ترجع على امها
بما قبضته ام لا اجاب علم ان الدفع للام كالدفع للاجنبي فلها اخذ المهر من تركته لانه دين عليه
وما قبضته الام مضمون عليها وهون جملة تركته فيوفي به مهرها والوصي قائم مقام الميت في الدعوى عليه
بالمهر والرجوع على الام بما قبضته منه والحال هذه والله علم سئل في رجل تنازع مع زوجته في مهر الزوجة
تدعى مهرها عليه وهو يقول دفعت الى امك والام شكر هل لزوجة ان تطالبه بمهرها وهوان اثبت على
الام شيئا يرجع به عليها وما الحكم اجاب لا ولاية للام في قبض المهر سواء كانت البنت كبيرة
او صغيرة ولا وصاية لها عليها فالبنت اخذ المهر من زوجها وهو يرجع على الام ان اثبت اخذها والله
سئل فيمن تزوج في بلد ودخل بها زوجها في ذلك البلد هل تجبر على السفر معه اذا اطلبها بالبلد الآخر
وكان بينهما مدة السفر ام لا واذا اطلبها لذلك فامتنعت تسقط نفقتها وكسوتها بامتناعها ام لا
اجاب اختلف الاقواء في ذلك فظاهر الرواية انها تجبر على انها تسافر معه اذا اوفاهما

سئل في رجل تزوج زوجته فتعرض له شخص يقول هذه فلاحتي
وامالب عليها خلعة هل يجوز ان يحكم بذلك ام لا وهل يحرم عليه ذلك ام لا
اجاب يحرم عليه ذلك باجماع المسلمين ومن حكم بذلك معتقدا حله كفر
والمعرض عن حكم المسلمين وفهم الله تعالى لنصرة الذين كف يد المتعرض
لمثل ذلك والا وقع الجميع في مهاوى المماليك والله علم سئل في بكرين
زوجهما من رجلين ودخل كل بزوجه فادعى احدهما بعد الدخول انه وجد
زوجه ثيبا وردها على اهلها وامرته نظيرتها قهررا على زوجها بعد ان هجم
بيت زوجها لئلا بالقوة بجاعة من الفلاحين ويريد فسخ النكاح وزوجه تدعى
انه افتض بكارتها فكل له ذلك ام لا ويلزمه التعوير وهل اذا رماها بالزنا
يجب اللعان بطلها وهل على تقدير انها وجدت ثيبا يحكم عليها بالزنا فيلزمها
قتل واحدة وتعزير وهل القول قولها اقنونا اجاب لا عبرة بقوله وجدتها
ثيبا لانه لو وجدها كذلك حقيقة فعليه كمال المهر على ما عليه الفتوى
وليس له خيارا لفسخ به ولا يلزم من الثبابة الزنا لانه البكارة تزول بثوبه
او حيضه او كبر سنه ونحو ذلك فلا يلزم المرأة شي ومن فعلها شيئا مما
ذكر فقد عصى الله تعالى والقول قول المرأة والحال هذه والمهر جميعه
تقررر بالخلوة الصحيحة واذا رماها بالزنا وطالبته وجب اللعان وعليه رد
نظيرتها الى موضع غضبها منه ويجبس الى ان يحضرها والله سئل في رجل
دخل بزوجه البكر البالغة فادعى انه وجدها ثيبا فقل له كيف ذلك فقال قد
جنبتها مرارا فوجدتها ثيبا فما الحكم الشرعي في ذلك اجاب الحكم وجوب
جميع المهر وتقرره عليه بتمامه وكما له والقول قولها في البكارة لنفي
العار عنها واذا اتهمها بغيره يعزروا لا يقبل قوله في حقها وان قد فها
بصريح الزنا وجب عليه اللعان بطلها والحال هذه والله علم سئل في بكرة
زوجها اخوها بالوكالة عنها وقبضت مهرها وصرفته في جهازها بلا اذنها
ولا علمها ومات الزوج فاذنت على وصيته فقال دفع الزوج لأمك وصدة قته
لأم هل للبنت اخذ المهر من تركته او ترجع على امها بما قبضته ام لا اجاب
علم ان الدفع للام كالدفع للاجنبي فلها اخذ المهر من تركته لانه دين عليه
وما قبضته الام مضمون عليها وهون جملة تركته فيوفي به مهرها والوصي
قائم مقام الميت في الدعوى عليه بالمهر والرجوع على الام بما قبضته منه
والحال هذه والله علم سئل في رجل تنازع مع زوجته في مهر الزوجة تدعى
مهرها عليه وهو يقول دفعت الى امك والام شكر هل لزوجة ان تطالبه
بمهرها وهوان اثبت على الام شيئا يرجع به عليها وما الحكم اجاب لا ولاية
للأم في قبض المهر سواء كانت البنت كبيرة او صغيرة ولا وصاية لها عليها
فالبنت اخذ المهر من زوجها وهو يرجع على الام ان اثبت اخذها والله سئل فيمن
تزوج في بلد ودخل بها زوجها في ذلك البلد هل تجبر على السفر معه اذا اطلبها
بالبلد الآخر وكان بينهما مدة السفر ام لا واذا اطلبها لذلك فامتنعت تسقط
نفقتها وكسوتها بامتناعها ام لا اجاب اختلف الاقواء في ذلك فظاهر الرواية
انها تجبر على انها تسافر معه اذا اوفاهما

بين أهل بلده قديماً وحديثاً بحيث إذا اراد الزوج أن لا يرسل شيئاً من ذلك يشترط نفى ذلك وقت
العقد قبل يكون هذا داخل تحت قولهم المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً فيكون لازماً شرعاً لا اجاباً
المعروف في الكتب من قولهم المعروف كالمشروط يجب الحاق ما ذكره بالمشروط فيقول الأمر إلى أن ما ذكر
يؤول مقتضاه إلى أنه كأنه تزوجها على المبلغ الذي ستمه من النقد وعلى المبلغ المستمي بالمشروط التي تضر
في الحتام واجرة الماشطة وثمان الحناء وغير ذلك والمبلغ الذي يتجديه فرشها ويبصن به أو أيها أو أي
الطعام المهيأ فإن كان ذلك المبلغ الذي يرسل إلى بيت العروس ليلة البناء معلوماً فقد رمت
الذراهم كان لازماً لزوم المهر للعالم به وعدم جهالة وإن كان مجهولاً لإرادة ما سيصرفه فاجرة الحتام
والماشطة وثمان الحناء وغير ذلك في وقته أو يجب فساد التسمية إذا لم يعلم كراجع الحتام وكذا وكذا
في ذلك الوقت وإذا فسدت وجب المهر المثل كما هو مقرر مشهور هذا إذا ذكر على سبيل أنه من المهر وإن
ذكر على سبيل العدة فهو غير لازم بالكلية إلا أن يتبع الزوج والذي يظهر أنه يذكر على سبيل العدة
لأنه من مستمي المهر لأنه يجب فساد التسمية وجوب مهر المثل في الحامية ما هو كالصريح في ذلك
قال فيها رجل تزوج امرأة على عشرة دراهم وقوب ولم يصنف الثوب كان لها عشرة دراهم ولو طلقها
قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم إلا أن تكون متعتها أكثر فيكون لها ذلك أو قد جعل في البحر
تسمية الثوب لغواً وقد راع فهم صاحب البحر وإخيه صاحب النهر فيه ولا حول ولا قوة إلا بالله وحمله على
العدة يوضع الكلام وينبغي الملام والله أعلم سئل في صغيرة ستمها غنوس سنين زفها والدها على
زوجها قبل قبض جميع مبالغ صداقها والآن يريد استردادها إليه والمطالبة بالمجمل وهي تدعى البلوغ
وتنهاه عن قبضه هل يقبل قولها في البلوغ حيث احتمل ويمنع الأب من المطالبة أم لا اجاب نعم
يقبل قولها في دعوى البلوغ فيمنع الأب من مطالبة الزوج لانقطاع ولاية البلوغ والنهي والحال
هذه قاله علم سئل عن والد بكر صغيرة زوجها الصغير وقبله عقد النكاح عليها ابوها بمهر
واقر ابوها بقبضه من أبيه المتوفى هل يصح اقراره بقبضه أم لا يصح وإذا قلتم يصح اقراره بذلك
هل إذا ادعى الأب أن اقراره كان كاذباً تصح دعواه بذلك أم لا تصح كيف الحكم في ذلك اجاب
نعم يصح اقرار الأب بقبض المهر والحال هذه ولا يعتبر قوله أن الاقرار كان كاذباً ولا تصح دعواه به
عند الامام الاعظم ومحمد لتناقضه واستحسن ابو يوسف تخليف المقر له فيحلف الزوج على قوله أنه
ما يعلم أن اقراره كان كاذباً وعلى قوله الغشوى كما هو مصرح به في غالب كتب المذهب والله أعلم سئل
في اقرار الأب بقبض مهر ابنته من الزوج ما حكمه اجاب قال في البحر واقرار الأب بقبض الصداق
عند انكارها وعدم البينة غير مقبول ان كانت وقتها بائنة وآلة مقبولة وفي البرازية اقرار الأب
بقبض الصداق أن بكر أمه قد وان ثبناً لا وقد صرحوا قاطبة بأن الأب يملك قبض صداق
البكر البالغة ومن ملك الانشاء ملك الاقرار والذي يتحرر في هذه المسألة أن الأب إذا اقر بقبض
مهر الصغيرة يصح اجماعاً وبصداق الثيب البالغة لا يصح اجماعاً وبصداق البكر البالغة فيه خلا

مطلب
الضغينة في وجه
قبل قبض المهر
والآن إذا كان
نسيته فحاشا
مطلب
الضغينة في وجه
زوجها قبل قبض
واقر ابوها بمهر
منها صريح
ولا يملك اقراره
فقد رمت
مطلب
اقرار الأب
بمهر ابنته من الزوج
مقبول
الثيب البالغة
نسيته فحاشا
البكر البالغة
في الزمان

والأكثر على صحة ما لم يقدّم منها نهي فاعتزم هذا الخبر والله اعلم
 سئل في صغيرة زوجه
 أبوها وقبض مهرها واختارته انفق عليها منه وصرف على باب القاضى قبل قبض قوله في ذلك ولا سيما
 عليه لا اجاب نعم يقبل قوله فيما لم يركب فيه الظاهر وقد مر جوابا انه يصرف على باب القاضى ما هو
 اجرة الاما هو رشوق وهذا اذا اعطى بنفسه للقاضى اما اذا اخذ بيد ولم يمكنه منعه لاشتمال عليه
 مطلقا سواء اخذ بغيره مثله او زيد وكل ذلك مخرج به في الكتب والله اعلم سئل في رجل عقد
 نكاحه على صغير بمهر قد مر ما تناقش وامر أبوها بدفع الماشين لغيره لئلا يدين فأوقاها
 له ومات قبل الدخول هل الزوج الرجوع بنصف المهر الذي استحقه ارضا عنها على الايمان كان حيا
 وعلى تركته ان كان ميتا ام لا الخامس للزوج ذلك في تركه الا بان كان ميتا وان كان حيا
 يطالب به لانه ضمن المهر لها فصار ديناً عليه فيورث ويقسم على فرض ان الله تعالى والزوج له مما تركه
 النصف فيطالب به والله اعلم سئل في بكر غاب عنها زوجها قبل الدخول بها غيبة منقطعة ففتن
 القاضى الشافعى نكاحا على مذهبه القائل به ومات الزوج بعد هل لورثة الرجوع بما قبضت ام لا
 اجاب نعم لورثة الرجوع به اذ ورثته تقوم مقامه في طلب ما هو واجب له وورث ما قبضت واثبت
 له شرعا لو كان حيا فتقوم ورثته مقامه فيما هو له قطعا والحال هذه والله اعلم سئل

مطلب
 في صغير
 القاضى
 باب القاضى

مطلب
 في زوج
 القاضى
 في صغير
 القاضى

مطلب
 في زوج
 القاضى
 في صغير
 القاضى

مطلب
 في زوج
 القاضى
 في صغير
 القاضى

مطلب
 في زوج
 القاضى
 في صغير
 القاضى

مطلب
 في زوج
 القاضى
 في صغير
 القاضى

يا شيخنا في سائلنا وفاكا يزوجه ابيا شافيا فياكا هل يلزم الزوج بما لم يجز
 بذكره تنبيه في المهر من ابيض واخرى وغيره تفصلوا دمت بحض خير
 اجاب الحمد لله المجيد الصمد الواحد الفرد الذي لم يلد
 لا يلزم ما الزوج بما لم يذكر من ابيض واخرى واسمر والقرض ما سمي وقت العقد
 اوزيد من عرض لها وقد هذا جواب الحق بالتكثير قد قاله الفقير خير الذين
 مضيا وحامدا مسلما مجالا معظما مكرما سئل في امرأة ادعت على
 زوجها بمهرها المشروط بتجنيه بعد الدخول بها صغيرة والآن بلغت وتطلبه من الزوج وهو
 يدعى ايضا للاب في الحكم في ذلك شرعا افيدونا الجواب بالنقل الصحيح والقول الصحيح اجاب
 هذه المسألة كثر النقل فيها والكلام عليها وحاصل ما هو المرئى فيها العلماء سافا ما صاحب المذهب
 هو العلم الاوجب وصاحبه فقد اتفقوا على انه لا يقبل قول الزوج انه بيتة شرعية لانه دين بذمه
 يدعى انه وفاء والبيتة على المدعى والقول قول الزوجة لانها منكرة والقول قول المنكر يمينه وقال
 الفقيه ابو آليث ان كان الزوج بنى بها اي دخل فانه يمنع منها مقدار ما جرت العادة بتجنيه
 ويكون القول قول المرأة فيما زاد على المقل فاذا طردت العادة بذلك لزومها العمل ولا يكون
 ذلك مدافعا للمذاهب الائمة الثلاثة بالنظر في اختلاف باختلاف عادة الا زمان فهو
 اختلاف عصره وان لا اختلاف في حجة وشرها والله اعلم سئل في رجلين زوج كل واحد مولية للآخر
 واستوفى المهران واحداهما لا تطبق الجماع هل للآخر حبس موليته حتى يسلمه الى الصغيرة

الصغيرة

الصغيرة ام لا اجاب يببرولي التي تطيق الجماع على تسليمها ولا يجبر الاخر بل غير عليه تسليمها
وان سلمها يستردّها حتى تطيقه والله اعلم سئل فيما اذا اراد الزوج الدخول بزوجة الصغيرة
قائلاً انها تطيق الوطى والاب يقول لا تطيقه الحكم الشرعي في ذلك اجاب ان كانت صغيرة
سميت تطيق الرجال وسلم المهر المشروط بتجليه عيبر لا ب على تسليمها للزوج على الاصح من الاقوال فنظر
القاضي ان كانت ممن تخرج اخرجها ونظر اليها ان صحت للرجال امراباها بدفعها للزوج والاب
وان كانت لا تخرج امر ممن يثق بهن من النساء فان قلن انها تطيق الرجال ونحل الجماع امر الاب
بدفعها الى الزوج وان قلن لا تحل لاي امر بذلك والله اعلم سئل في صغيرة تنحل الوطى خافت من
زوجها فهرت من بيته الى بيت ابيها فآوتها امها هل يلزم امرها التعزير بذلك ام لا اجاب لا يلزم
امها التعزير بذلك بل حيث كانت لا تطيق الوطى لا يصح تسليمها للزوج وترد الى ابيها حتى تطيق
فيسلمها وليها الاحق بما سألها له بعد والله اعلم سئل رجل قال لايخيه زوج ابنتي الصغيرة
وتزوج بغيرها فزنيها باذنه لرجل وستي لها مهرًا وتزوج اخته وستي لها مهرًا ودخل كل زوجة قبل
قبض المهر وبلغت الصغيرة ومات ابوها هل اذا وكلت اخاها او غيره في طلب مهرها من زوجها
يجبر الزوج على الدفع وكذلك في جانب اخت الزوج اذا وكلته في خلاص مهرها من زوجها
يجبر على دفعه ام لا اجاب لكل واحد منهما ان توكل في خلاص مهرها ولا يصح ان يهب
ابو الصغيرة مهرها لغيرها او غيره اذ لا يملك له فيه بل هو خالص ملكها لا يملك ابوها هبته ولا
الابراء منه واجمعوا على ان هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح فلو قدرنا ان له دينًا على
زوج ابنته فوهبه لايخيه لا تصح الهبة فيه والحاصل ان المهر الثابت بذمة الزوج لا يبرأ عنه الا
بأبراء زوجته البالغة العاقلة او هبتها او دفعه لها اولادها ومنها والله اعلم سئل في بكر بالغة زو
ابوها بمثل مهر عمتها هل يجوز النكاح بمقدار مهرها نفقداً او امعة معلومة المثل والقيمة وهل
اذا تعوض لها كرها عن المهر يلزمها ام لا حيث لو تاذن صريحاً ولا دالة اجاب نعم يجوز النكاح
ولها مثل مهر نسائها من كل شيء علم انها امرت به علم الزوج بمقداره او لم يعلم لكن اذا لم يكن علمه فله
الخيار عند علمه بان شاء قبل النكاح به وان شاء رده ولا خيار للزوجة كما صرح به في الذخيرة
وجمع الفتاوى وكثير من الكتب ولا يلزمها اخذ الكفر حيث لم يوجد منها اذن به صريحاً ولا دالة
والله اعلم سئل في المأنة اذا اجلت مكان من المهر مؤجلاً الى اقرب الاجل الى مدة معلومة
هل يتأجل ولا يملك الرجوع عن التأجيل بعد ام لا اجاب نعم يتأجل ولا يملك الرجوع فيه اذ
كل دين اجله صاحبه يلزمه تأجيله الا في مسائل ذكرها صاحب الاستبانه في كتاب الدينيات والله اعلم
سئل من غرق من مولانا الشيخ صالح بن العلاء صاحب التنوير بمأثورة يقول الفقير اذا
تزوج رجل بنت زيد ولم يسلم لها مهرًا هل لها مطالبة بمهر مثلها او يقال لها اضري حتى يطأها ويجو
فالرجوع شره هذه المسئلة والطالب في الجواب في هذا المقام بما لا مزيد عليه من الكلام اجاب

مطلقا
 از رواج
 تطبیق
 فان
 المحلل
 بدو
 مطلقا
 هر
 كوتاه
 الواسع
 انما
 مطلقا
 اذن
 از رواج
 الضيق
 منزه
 وینست
 علی
 از رواج

ما جعلنا منكم
شركاء في الدين
ما جعلنا منكم
شركاء في الدين

~~المباني
مطلبة
إذا جعلت
الموسم إلى
نعم التاجيل~~

هذه المسألة صريح بها الريلعي والكمال وابن مالك وابن الشافعي وصاحب كالا الرواية وغيرهم قال
 الريلعي في نه قوله وان لم يستم أو فناء فلما مهر مثلها أي وان لم يستم لها المهر في العقد أو فناء فلما مهر
 مثلها ان وطئ أو مات عنها وكذا إذا ماتت هي عنه لانه الواجب بالعقد في مثل مهر المثل ولهذا كان
 لها ان تطالب به قبل الدخول فيما كذا وينقر بموت أحدهما أو بالدخول على ما مر في المهر المستحق في العقد
 وقال الشافعي لا يجب بنفس العقد شيء وكذا بالدخول والموت عند بعضهم هو وفي فتح القدر في نه
 ولما ان المنفعة خلفت عن مهر المثل قال ولا نسلم انه ما سلم للدخول بها في مقابلة البضع بل يقبض لما العقد
 على نفعها الملتصق به الماله في قوله تعالى ان يستغوا بأموالكم محضين ولهذا كان لها المطالبة به
 قبل الدخول غير ان بالدخول يتقرر ما كان على شرف السقوط وفي نه الجمع لابن مالك وان لم يستم في
 العقد مهر أو شرط ان لا مهر وجب مهر المثل بالعقد ان دخل بها أو ماتت لا بالدخول وقال الشافعي ان
 دخل بها يجب مهر المثل وان مات لا يجب شيء اه فقد جعل العقد سبب الوجوب والدخول والموت انما هما
 مؤكدان له كافي بصورة التسمية والعقد موجب واحدهما مؤكده اذ هو قبل غير متأكد ولذلك بالطلاق
 ينقطع نصف المستحق بصورة التسمية ومهر المثل في عدمها ولا شك ان لها في صورة التسمية المطالبة
 قبل وجود أحدهما كما هو موضح به في كلامهم فاجابة وفي فتح القدر بزيادة ويصح الزوم بمهر المثل لانه
 كالمستحق كونه ديناً اه وقد استعمل اصحاب المتون مثل هذه العبارة في صورة التسمية ففي هذا فلما
 المستحق ان دخل بها أو مات وفي ملحق الابحر لمزج المستحق بالدخول او موت أحدهما ونصفه بالطلاق قبل الدخول
 وفي متن الكثر ان ستماها ودونها فلما عشرة بالوطئ او الموت وتحكم في بقية المتون ولما حصل ان
 اصحاب المتون ساءوا في التعبد في لزوم المستحق في لزوم مهر المثل بأحدهما وذلك ان بأحدهما كذا
 لزوم البذل وكان قبل لانما لكون على شرف السقوط بالطلاق لان الطلاق قبل الدخول واجب
 فتساو سبب الملك اما في الكل في صورة عدم التسمية أو في النصف في وجودها كما اشار إليه في
 فتح القدر فاذا لم يوجد طلاق فالسبب صحيح بموجب لا شغلا لذمة فلما المطالبة وذلك لان
 المهر واجب شرعاً حكماً له فلا يحتاج الى ذكره ان لم يستم ابانة لشرف المحل لاظهار خطره فلا يستهان به
 واذا فقد تأكد شرعاً باظهاره شرفه مرة باظهاره الشهادة مرة بالزام المال كما اشار إليه في الفقه فلو لم
 تسليم نفسها قبل قبض مهر البذل لزم الاستهانة به وجريان البذل فيه وهو ما لا يجوز في الدخول والوطئ
 شرط في تقريره وتأكد لا في اصل وجوبه ولا في شيء ان قوله يجب ان وطئ أو مات لا يفيد في الوجوب بعد
 انما هو مشكوك عنه فقد تقر في الاموال ان التعليق لا يوجب العدم وهي مسئلة مفهوم الشرط
 المقررة المحررة عندهم والحاصل لهم على استعمال هذه العبارة ان الشافعي رحمه الله لا يقول بوجوب شيء
 للمفوضة بالموت على ما نقله علما وإنما منه دالة في المنهاج للووعى وان مات أحدهما قبلها يعني قبل
 الفرض والوطئ يجب مهر المثل في الاظهر كالطلاق قلت لاظهر وجوبه والله اعلم قال الحلي في شرحه لان الدخول
 سكا لوطئ في تقر والمستحق فكذا في ايجاب مهر المثل في التفويض اه وكذا اما لك رحمه الله تعالى في صورة نفق المهر

مطلق
 يصح الرهن
 بمهر المثل

مطلق
 التعليق لا يوجب
 العدم

فارادوا بذلك تحقيق المخالفة كما هو دأبهم فيما يخالفون فيه فقد ظهر من هذا الفرع نقلاً وتفقهاً والله
 سُئِلَ في الرجل يدعى عليه بهر زوجته المحل ويثبت بأقراره أو بالبينة هل للقاضي أن يجلس مع دعواه
 الاعتبار لا اجاب هذه المسئلة أكثر علماء الكلام عليها وفيها اختلاف الفتوى أما المتو
 وهي غالباً لا تمتشي على ظاهر الرواية فهي قاطبة على أن القاضي يجلسه في المهر المحل بطلب المدعى قالوا
 لأن الأقدام على الالتزام دليل اليسار والخصاف ذكر في أدب القاضي أن القول قول المطلوب لأن العنة
 أصله بخادم فالمدعون متمسك بالأصل والطلب يدعى امرأه أيضاً فيكون القول قول المطلوب
 وذكر في المبسوط فيما إذا وجب للدين بدلا عما ليس بماله كالمهر وبدل الخلع فالقول قول المطلوب في
 ظاهر الرواية اه فقد نسب كل من القولين إلى ظاهر الرواية وفي البحر لابن نجيم بعد كلام كثير في المسئلة
 وسوق ثلاثة أقوال وبه علم إنما في المختصر يعني أكثر خلاف ظاهر الرواية والمفتي به ونقل الطرسوسي
 في المسئلة خمسة أقوال هذا وغيره نفى بجيبته في المهر المحل بطلب المدعى منذ زيادة على ستين سنة اخذوا
 بما في المتون وما شاء الله كان وما لم يشأ لا يكون والله أعلم سُئِلَ في صغيرة لا تحل النوى هل لها نفقة
 على زوجها أم لا وهل يجلس في مهرها أم لا اجاب ليس لها نفقة على زوجها اذ هي جنة الاحتباس
 وليس له عليها احتباس والحال هذه وأما المهر فإن كان موسراً طوبى به وجلس فيه عندنا في ظاهر الرواية
 وفي الباقي قيل ليس إلا بان يطلب الزوج بهما ابنة الصغيرة إلى أن تصير بحال ينتفع بهما وهو هذه
 الشافعي المجدد الأصح هذا إذا كان موسراً فإن كان معسراً يجبان انظر إلى الميسرة بأجماع المسئلة
 قال الله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة والله أعلم سُئِلَ في رجل تزوج امرأة بنته ثم عسر
 عرساً منقصاً لها عن مهر مثلها شارطاً على الأختان يزوج ابنته من ابنه البالغ بعشرين وعقد لابنته في
 غيبته بذلك ثمرة الإسن النكاح فما الحكم اجاب نكاح الابن قد ارتد بذهبه وشرط الابن يزوج
 اخاه الذي هو ابنته بمنزلة شرط ما لها فيه نفع وعند فواته ينعقد الرضى بالمستحق فيكمل مهر مثلها
 والله أعلم سُئِلَ عن رجل تزوج اخاه البتيم زوجة ودفع مهرها ومات وانقضت عدة زوجته وج
 البتيم فترجها ودخل بها وهي خالة الأولى مختاراً فسخ نكاحها قبل الدخول ولم يقض القاضي
 بالفسخ بعد فما حكم نكاحها اجاب اما الأولى فمكناحها صحيح وله خيار الفسخ بالبلوغ بشرط
 القصداء وما لم يقض به فهو باق حتى يتوارثان بالموت قبله ونكاح الثانية غير صحيح لما فيه من الجمع
 بين الحالتين وبنت اخاتها اذا قضى بفسخ نكاح الأولى يسترد المهر الذي دفعه الميت اذ الفسخ بخيار
 البلوغ ليس بطلاق ويجب التفريق بينه وبين الثانية لئلا يلزم ارتكاب المحظور اعتدافاً بظهور
 العقد ويجب لها بالوطى وان تكررا لاكثر من المسمى ومن مهر المثل وان اراد ان يحد عليها عقد
 نكاح بعد ان فسخ القاضي نكاح الأولى جاز لرواى العدة وهي الجمع بين من يجر الجمع بينهما في
 النسب والعدة بعد الوطى من وقت التفريق ولا نفقة لها عليه فيما لا نكاح فاسد ولا نفقة في
 عدة النكاح الفاسد والله أعلم باب الفسخ سُئِلَ في النبي صلى الله عليه وسلم

مطلقاً في المهر
 في الرجل يدعى عليه
 بهر زوجته المحل

مطلقاً في المهر
 لا نفقة له
 لا تطبق في النوى
 وأما المهر فله

مطلقاً في المهر
 زوجة بنته
 ثم المثل في الفسخ
 على الزوجان
 من أخيه
 مطلقاً في المهر
 زوجة بنته
 ثم المثل في الفسخ
 على الزوجان
 من أخيه

مطلقاً في المهر
 زوجة بنته
 ثم المثل في الفسخ
 على الزوجان
 من أخيه

هل كان عليان يساوي بين زوجاته في المأكل والمشرب والنوم كما هو علينا اجاب المصنف
عليه في كتب الفقه وكتب القسيمان القسم هو المساواة في البيوتة عليه صلى الله عليه وسلم لم يكن واجبا
على الصحيح وقد ذكر الرزقي ان القول بوجوده عليه صلى الله عليه وسلم ضعيف بالنسبة الى المفهوم من
الآية الشرعية واما المأكل والشرب والملبس المعتز عنها بالفقه منهم فلا يجب فيها التسوية على
احد عندنا على المفتي به من اعتبار حال الزوجين كما حرر شرح الهداية والكنز في محله والله اعلم
سئل الرجل اذا سافر من بلدة له بهار ووجه الى بلدة اخرى بينها وبين الاخرى زيادة عن
مسافة الفرس له بهار ووجه اخرى هل يجب عليه ان يقضي لها قسما بمقدار ما اقام عند الاخرى
اجاب لا يجب عليه ذلك وما مضى فهو هدر قال في المبسوط وان سافر الرجل مع احد امرائه
لحق او غيب فلما قدم طالبت الثانية ان يعقيم عندها مثل المدة التي كان فيها مع الاخرى في السفر
لم يكن لها ذلك ولم يحسب عليه بايام سفره مع التي كانت معه ولكن يستقبل العذل بينهما
نورا لبعد ولو اقام عند احدهما شهرا ثم خصمة الاخرى في ذلك قضى عليه ان يستقبل العذل
بينهما وما مضى فهو هدر غير انه هو فيه ثم لان القسمة تكون بعد الطلب من كل واحدة منهما
فاما مضى قبل الطلب ليس من القسمة في شيء والواجب عليه العذل في القسمة الا ترى ان ما مضى
قبل الخلع احديهما لا يعتبر في حق الذي جدد نكاحها فكذلك ما مضى قبل طلبها هو الله اعلم

سئل رجل اذا سافر من بلدة له بهار ووجه الى بلدة اخرى بينها وبين الاخرى زيادة عن مسافة الفرس له بهار ووجه اخرى هل يجب عليه ان يقضي لها قسما بمقدار ما اقام عند الاخرى

كتاب الرضاع سئل فيما اذا ارضعت الصغيرة الرضيع امرأة اثم
ابيه هل تحرم رامة على ابيه ام لا اجاب لا تحرم رامة على ابيه لانها اخت ابنه من الرضاع وقد صرح
كثير من اصحاب المتون بذلك كالكنز والهداية والقدر والفرع وقاضي خان والولي الجية
واكثر كتب المذهب شروحا ومثونا وفتاوى كالتحزينة والذم والفرع وقاضي خان والولي الجية
وعبارة قاضي خان لا يباس للرجل ان يتزوج بمنرضعة ولله واخت ولله من الرضاع لان نكاح اخت
ولله من النسب جائز اذا لم تكن ولله مقطورة فان الجارية اذا كانت بين رجلين فجاءت بولد
واذ عيانه وكل واحد من الشريكين ابنة من امرأة اخرى كان لكل واحد من المولدين ان يتزوج
ابنة شريكه وان كانت اخت ولله من النسب ونظائرهما كثيرا وفي الحاوي الزاهد اذا اراد
ام امه لا تحرم رامة على ابيه لانها اخت ابنه من الرضاع اه اقول وبذلك تبين عدم اعتبار ما رامة
الى الواقعت الصبي اذا ارضعته ام امه حرمت امه على ابيه اذ صارت اخت ابنه من الرضاع اه
وكيف تحرم وليست بنته ولا ابنته وقد استثنوا قاطبة ام الاخ واخت الابن من قولهم يحرم من
الرضاع ما يحرم من النسب فقالوا امه ام اخيه واخت ابنه قال القائل محرمة ام الرضيع على ابيه غير
مصيلب بل هو غارق في الوهم الجيب سئل في امرأة ارضعت صغيرة وصغرة واحدة وللصغير
اخ شقيق تزوجها هل اذا وقع امره الى قاض شافعي بعد ان تزوجها وحكم له بعتة التزوج حكما مستورا
شروطه ينفذ حكمه ويمضي القاض الحنفى ام لا اجاب نعم ينفذ حكمه واذا وقع الى قاض

سئل رجل اذا سافر من بلدة له بهار ووجه الى بلدة اخرى بينها وبين الاخرى زيادة عن مسافة الفرس له بهار ووجه اخرى هل يجب عليه ان يقضي لها قسما بمقدار ما اقام عند الاخرى

سئل رجل اذا سافر من بلدة له بهار ووجه الى بلدة اخرى بينها وبين الاخرى زيادة عن مسافة الفرس له بهار ووجه اخرى هل يجب عليه ان يقضي لها قسما بمقدار ما اقام عند الاخرى

والدار قطن عن مجاهد اهروقد ورد في حق المطلق ثلاثا بكلمة واحدة احاديث كثيرة غير ذلك وقد
جزمت المتن بان الطلاق ثلاثا في طهر او بكلمة بدعي وكل بدة ضلالة وكل صلاة في الناء والم بعد
المهين العقار ولما الذي عليه في دياه فقد عدم اخله وحل ما كان بدمته من المهر الموقبل الى حين
الفرار ووجبت عليه لما دامت في العدة الانفاق والكسوة ان طالت والنها احتاجت وهرم
عليه الزوج باختها واربع سواها ما دامت في العدة واذا اختلف معها في امته البيت فجميع
ما يحقها بالصلوحة القول فيه قولها بينها الى غير ذلك مما انفقت عليه على ونا وغيرهم رحمهم الله
والله اعلم **سئل** في رجل سئل عن حنطة كم مقدار ما اداهها فحلف بالطلاق الثلاث انها مائة
وعشرة امدا لا ازيد ولا انقص على طريق الظن فخطره في اشياء كاذمة على سبيل التيقن انها مائة وعشرة
فقال متصل من غير فصل او وعشرون وفي نفس الامر هي كاذبة واضرب ثانيا فقل يكون قوله
او وعشرون مبطلا لكلام الاول وملغيا له فلا يقع عليه الطلاق اجاب **سئل** لا يقع عليه الطلاق
والحال هذه ولا يكون لا ازيد ولا انقص مانعا من اتصال قوله او وعشرون بقوله انها مائة وعشرة
امدا لانه التاكيد قد صرحا بان التاكيد لا يمنع الاتصال فكأنه حلف انها مائة وعشرون مقتضرا
عليه وبمثل لا يقع الطلاق اذا بلغت مائة وعشرين ومن اراد ان يظهر له الوجه في ذلك فليست في
البحر في قوله انت طالق واحدة او لا وفي قوله انت طالق ان شاء الله تعالى والتكلم **سئل** في رجل قال
لزوجته ان ابرأيتني من مهر لك فانت طالق فابراه فقال رومي طالق رومي طالق رومي طالق فاصدا
بكل طلقة هل طلقت ثلاثا ام واحدة وهل اذا قصد التاكيد واراد واحدة وصدة في ديانته ثم ابرأ
جبرا عليها ام لا اجاب حيث نوى التأسيس كذا وقع الثلاث وكذا لو لم ينو تأسيسا ولا
تاكيدا وان نوى التاكيد يقع طلقين واحدة بوجود الشرط وهو البراءة واخرى بالتجيز بعد
وعلى الوجه الثاني ان وجد لا تجبر المرأة على كساحه والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجته
على ما نويت هل يقع عليه الطلاق ام لا اجاب لا يقع عليه الطلاق اذ هذا اللفظ ليس من الصحيح
من الكناية والله اعلم **سئل** في امرأة فرق بينها وبين زوجها قاض شافعي المذهب بعد الدخول به
جدام حدث به وتزوجت بعد انقضائها عدتها ثم مات زوجها الاول الذي قسم كساحه منها ولها بدعة
هل ينقطع عنه بسبب الفسخ المذكور ام لا ينقطع ولها احذ من ميراثه اجاب لا ينقطع ولها
احذ من ميراثه وان كانت الفرقة بطلبها التاكيد بالدخول والله اعلم **سئل** في امرأة طلقت الفرقة
من قاض شافعي المذهب بسبب عشر زوجها الغائب عن النفقة والمهر ففسخ القاض
النكاح بذلك السبب قبل الدخول على قاعدة مذهبه هل لها مع ذلك نصف مهرها ام ليس لها
اجاب لا مهر لها والله اعلم **سئل** فيما اذا كان بفعل افعال الجاني في الاحياء حتى صار الى
حكم الحاك الشرعي مجبسه باليما رستان ولم يثبت به جنون فهل يكون بذلك معتوها فاذا اطلق
ثلاثا في خلال ذلك يقع طلاقه ام لا يقع اجاب ان كان حين يلم به لا يستقيم كلامه واقف

مطلق من خلع
مطلق بالطلاق
انها مائة وعشرة
اسد لا ازيد ولا
انقص على طريق
الظن فخطره في
اشياء كاذمة على
سبيل التيقن انها
مائة وعشرة

قال في
الطلاق
ان ابرأيتني من
مهر لك فانت طالق
فابراه فقال رومي
طالق رومي طالق
فاصدا بكل طلقة
هل طلقت ثلاثا
ام واحدة وهل اذا
قصد التاكيد واراد
واحدة وصدة في
ديانته ثم ابرأ
جبرا عليها ام لا

مطلقا لانه
ان ابرأيتني من
مهر لك فانت طالق
فابراه فقال رومي
طالق رومي طالق
فاصدا بكل طلقة
هل طلقت ثلاثا
ام واحدة وهل اذا
قصد التاكيد واراد
واحدة وصدة في
ديانته ثم ابرأ
جبرا عليها ام لا

مطلقا لانه
ان ابرأيتني من
مهر لك فانت طالق
فابراه فقال رومي
طالق رومي طالق
فاصدا بكل طلقة
هل طلقت ثلاثا
ام واحدة وهل اذا
قصد التاكيد واراد
واحدة وصدة في
ديانته ثم ابرأ
جبرا عليها ام لا

المهر
سئل
في طلاق
اقوال الجاني

مطلوب
لا تقيم طلاق الجنب
والمعتق والكبير

[illegible]

بلا نفقة ولا منفق وغاية المدة المذكورة بلا نفقة ولا منفق فهل يقع عليها الطلاق ام لا اجاب
ذكر البرازي والعمادي ومالك النخعي وغيرهم انه لا يقع عليها الطلاق علواً بانه قبل الدخول غائب
عنها قال في جامع الفصولين والحق في مثله ان يعتبر العرف فلو كان عرفهم ان يراد به الغيبة المستدرة
لا بحث قبل البناء ولو يراد به الغيبة المطلقة ينبغي ان بحث ولو قبل البناء اهو ولا شك فيما قاله
وعرف بلادنا اعادة الغيبة المطلقة فينت والله اعلم سئل رجل قال ان زوجي ولدون فلدنة فزوجي
طالق ثلاثاً فهل اذا روجته ففصلت ينعث ام لا اجاب لا ينعث وهي مشبهة بما لو خلف لا يزوج
فزوجها ففصلت والله اعلم سئل رجل طلق زوجته لادخلها واحدة رجعية فسئل كيف طلقت وزوجتك
فقال ثلاثاً كما ذكرنا فهل لا يقع عليه ما كان اوقعه من الواحدة الرجعية ديانة فيملك مراجعتها في العقد
والحال هذه والله اعلم سئل في رجل خلف بالطلاق على ابنة البالغ العاقل ان ما يحل له ان راح لمكان
في دار فخرج عن اخراجه بالقول والفعل هل ينعث ام لا اجاب لا ينعث كما يستفاد من كلام
المحلاة والبرازي وغيرهما والله اعلم سئل في رجل خلف بالطلاق لثلاث شانه لا يشترى عند زوجته
البلد يعني بلده فهل اذا استقر في جامعها ولم يشت عند زوجته يقع عليها الطلاق ام لا اجاب
لا يقع عليها الطلاق والحال هذا لان الشرط كون الشبهة في البلد عندها ولم يوجد وعند الله
الا انه ينوي ذلك والله اعلم سئل في رجل له امرأتان زينب وعمرة قالت له عمره طلق زينب فقال
طلقتها متعلق على طلاقك ثم خال عمرة فهل يطلق زينب ام لا اجاب ان قصداً لاخباراً كان
دين وان كان الواقع كما اخبر بطلاق زينب طلقة رجعية فقد صرح في الخبر في صريح قوله ان لم يطلق
ان بان تأكله حيث في صورة التعليق بالطلاق ولا نه طلاق كما هو في السنة الشريفة كذلك فاذا
وجد الشرط يقع الجراء والجزاء منها هو الطلاق المعاق وهو رجعي فافهم والله اعلم سئل في رجل
علن طلاق زوجته على عدم ايغائه لها فوضها في يوم معين ومضى فادعى ايغائه فيه وانكرت فهل
القول قولها فطلق ام قوله فلا تطلق اجاب هذا المسألة ذكرها في الفصول العبادية وجامع
والخلاصة والبرازي والفيض الكركي والبحر من العقار وكثير من الكتب وفيها اقوال صحيحة في الخبر
والبرازي ان القول قولها وفي الفيض والفصول وجامعه وهو الاصح وقد رجح الاستاذ عن قوله
يقبل قوله لانه ينكر الحكم الى قبول قولها ويقع الطلاق وانت على علم بانه بعد المتصيص على صحته
لا بعد عنه الى غير خصوصاً في هذا الزمان الفاسد كما صرحوا به في الاستثناء والله اعلم
سئل في رجل قال لزوجتي عروحي ثمانين طالق ولا نية له هل تطلق خالاً أو مآلاً أو لا تطلق خالاً
ولاً مآلاً اجاب صيغة المصارع لا يقع بها الطلاق كما صرح به الكمال بن الهمام الا ان غلبت
في الحال وصرح بعضهم بانها لا تطلق بتكرار طالق حيث لا نية له لا في الحال ولا في المال وانت
على علم بانه يدين على كل حال اي ولو غلب في الحال فافهم والله اعلم سئل في امرأة وكلت اباه في طلاق
فقال للزوج خذك كذا وكذا وطلعتها فطلعتها بمنزلة اهل يقع الطلاق ويلزم للمال ام لا اجاب

مطلق
خالد في زينة
تزوج
مطلقة واحدة
مطلقة واحدة
رجعية
مطلق من المني
مطلق من
بالفعل
بالفعل
على ذلك
مطلق من المني
لا يشترط
مطلق من المني
له ام لا
مطلق من المني
قال في خبر
نفسه
مطلق من المني
مطلق من المني
مطلق من المني

مطلق في الطلاق
تزوج او تطلق
بصيغة المصارع
مطلق في المنة
قلت (اها في)
الله تعالى

مطلوب
ادخل
ابن ابراهيم
في قوله
ابن ابراهيم
المذكور
في قوله
ابن ابراهيم

مطلوب
الطلاق
في قوله
ابن ابراهيم
المذكور
في قوله
ابن ابراهيم

مطلوب
الطلاق
في قوله
ابن ابراهيم
المذكور
في قوله
ابن ابراهيم

مطلوب
الطلاق
في قوله
ابن ابراهيم
المذكور
في قوله
ابن ابراهيم

مطلوب
الطلاق
في قوله
ابن ابراهيم
المذكور
في قوله
ابن ابراهيم

بالشرط فيقع طلاقه ولها التزوج متى شاءت والله اعلم
سئل في رجلين حلف احدهما بالطلاق
الثلاث على غلام ابن ابراهيم وحلف آخر بالطلاق الثلاث على ابنة ابن محمود وثبت
ابن ابراهيم المذكور فهل يقع الطلاق على الحالف ابن ابراهيم حيث اراد بالابن ابن الابن ام لا
اجاب لا يقع عليه الطلاق ويصدق ديانته كالمحلف انه مولد فلان وهو مولد مولاه وقد نواه
وكذا حلف ان هذه اخته ونوى لاخته في الاسلام كان نص على هذين الفرعين صاحب التارخا
وغيره من ائمة الامام وقد تقر بان ابن الابن يستحق ابنا وهذا مما لا شك فيه ولا يهاجم عندني
الاخفام حيث نوى ما احتمله الكلام صدق على ارادته ذلك المرام وانظر الى قول القائل سونا سونا
انذواقه الحال اولي بالحكم من الفرعين المذكورين والله اعلم
سئل في رجل حلف بالطلاق الثلاث
من زوجته انه ما يعثر في مرعته كذا فهل اذا عثر ابنه على بقرة فيها وهو يذبحه ويقبضه الآتي نفسه
يقع عليه الطلاق ام لا حيث نواه وكان حلفه على فعل نفسه اذ هو بمن نواه بنفسه اجاب حيث
لربما يترفع الحرف الذي هو شق الارض بالحرث المعهود لا يقع عليه الطلاق والحال هذه لا يقع
في زماننا بحيث لا يطلق عرفا الا على فلا يستحق البذر بانفراده حرانا ويقال ابدل وانما العرف
فهو في عرف اقليمنا خالص ما فسرناه وهو ظاهر والله اعلم
سئل في رجل حلف بالطلاق انه
ما يسكن البيت الفلاني عقب النزول من الكروم الا كني فلانة فنزل من الكروم وسكت كنه الم
فيه عقبه لم يخرج منه في ثاني ليلة وسكت كنه الاخرى فيه هل يحنث ام لا اجاب لا يحنث
اليمين بسكني الاول فيه عقب النزول وذلك لان المحلوف عليه عدم سكني غيره فاعقب النزول فاما
وجد مسكنا فاعقبه لم يصدق على الثانية انها سكت عقب النزول بل سكت عقب سكني الاول
فاشفي شرط الحنث كما هو ظاهر والله اعلم
سئل في رجل عازب في ابواء زوج اخته وعياله له
حلف زوج اخته المذكور بالطلاق الثلاث انه لا يمازله مادام صهر الم ناهيا بالمنازلة الا ابواء
المعهود له هل يحنث بدخوله بغير اذنه اذا رآه وسكت ام لا يحنث واذا لم تكن له نية او نوى حلف
المنازلة هل لا يحنث بدخوله عليه كما شرح لكونه لا يعد منازلة لاحقيقة ولا عرفا اجاب لا يحنث
على كل حال بدخول المحلوف عليه لان من تعهدا حته بالزيارة والاكل والشرب عندها لا يقال له
صهر لاحقيقة ولا عرفا والمنازلة مفاعلة في شرط الحنث وعود فعل النزول من كل واحد
وذلك معدوم واما الوجه الاول فعلى تقدير صحة استعانة المنازلة للابواء لا يحنث ايضا فتد
في التارخا نية نقلا عن الحيط روى عن ابي يوسف اذا حلف لا يورى فلانا فان كان الحلف
عليه في عيال الحالف لم يحنث انه ان يعينه الى مثل ما كان عليه وان لم يكن في عياله فهو على ما ع
ولو دخل المحلوف عليه بغير اذنه فراه فسكت لم يحنث اهو وهو ظاهر لانه لم يورى وانما اوى اليه
والله اعلم
سئل في رجل طلق زوجته في مقابلته الابرار الصائم طلاقا بائنا فطلقها الزوج في
منجر ثلاثا حكم حاكمه ستافعي ترى عدم حقوق الطلاق المذكور بالمباينة في عدة البائن بوجه البائن

وهو الدعوى الصحيحة هل ينفذ ويرتفع الخلاف به ولا يجوز نقضه ام لا اجاب نعم ينفذ
حكم الحاكم الشافعي بذلك ولا يجوز نقضه بعد وقوعه من نصم على خصم وذلك لدخوله تحت
قولهم اذ ارفع اليه حكم قاض امضاء ان لم يخالف الكتاب والسنة المشهورة والاجماع وبما
روى المختلعة لمحقها الطلاق مادامت في العدة قال ابن الجوزي هو حديث موضوع فلم يكن
مما استثنى كما هو ظاهر بل نسب عدم وقوع الثلاث في صورة ما اذا طلق رجل امرأته بائناً ثم
قال لها في العدة انت طالق ثلاثا لبعض علمائنا وان لم يعثر وبالحاصل انه حكم في محل الخلاف
وهو رفع الخلاف والله اعلم سئل في شافعي طلق زوجة التي عقد نكاحها خالها بوكالة عنها ثلاثا
مع وجود ولي عصية فرفع الامر الى قاض شافعي فحكم ببطلان النكاح والطلاق الثلاث بوجه
هل ينفذ ام لا اجاب ينفذ ولا ينقض بل يعضيه الحنفى يخرج به غالب امتنا والله اعلم سئل
في شري بوذي زوجته ويضربها بغير حق ويعزرها بغير وجه ويكثر الكلف منها بالطلاق حتى
انه وقع عليها الطلاق ثلاثا فماذا يلزم اجاب يحرم عليه ذلك ويعزر ويخرج عنها واذا تحققت وقوع الطلاق
الثلاث جاز لها قتله على قول كثير من علمائنا اذ المقتدر على منعه الا بالقتل وقال كثير من علمائنا اذ ان
الى القاضي وحلفه فحلف كان الاثر عليه لاي عليها ولا يجوز لها قتله وعليه الفتوى كانه نص عليه في شرح
الوجهانية نقلاً عن التاترخانية عن الملتقط وآله اعلم سئل من بعض الفضلاء
يا خير دين الله افنى سائلاً بجمل فصلك دمت بالاحسان يا عاملاً بالعلم يا من قدحوى
كل العلوم من العظم الشا يا عالماً يا فاضلاً شهدته له كل الخلائق انسها والجان
يا افضل العلماء يا من قبله خرفت به العادات في الاكوان اصل السؤال في شكتك زوي
بالظلم والسيطان الانسا لم يجز متى في الحقيقة موجب لخصاصها يا تالي القرآت
لما سمعت القول منها والاشي ارداد بي غيظي وزاد هواني فضيت والغيط الشدي بوج
والنفس غالبة مع الشيطان وايتت للقاضي بغيظ مفرط مع دهشة ومع به برهان
طلقت امرأتى ثلاثا حيث لا آذرى بذلك ولا ائى بعياب فطادها وال حال ما قد كنت
متى عليها واقع مع شان فافدوا وضع لي جوابا شافيا لازلت في مدد من الرحمن
وصلاة رب العرش لمرسل دوماً على المبعوث من عدنان والآل والاصحاب ارباب الولا
والجود والاحسان والامنا فاجاب
وصلاة دوماً على العيان والآل والاصحاب كلهم كذا حملاً الذي الافضل والاحسان
واقول ممتدا بعون الله جل جلاله في عصمتي وامان لك التابعون وحلة الاعيان
ملاً الدفاتر من ذوالعرفا ولقد توافق صحبنا مع جميعهم هذا سؤال واضح وجوابه
ان الطلاق مع الجنون وجو عدم وفقدان بلا وجواب لو خلف في امر اثنان
فقد الحياء كدهشة الانسا فاذها ما العقل زال فاته انواعه جم ويدخل كلها
في عصمة من فرق وامان في عصمة من فرق وامان

مطلبا عقد و كماله
مطلبا مع و بعد ان
ثم طلقت في
فلا تاتيكم في
مطلبا الزنى
الشريفة و حنة
فقد في تحلف
و حين اعيا
مطلبا و قد اعيا
واذا احقق
منه و وقع
مطلبا
في طلاق
المدحوش
الضر

واذا دعاه يقيم بينة به
 ان لم يكن معناه بعيان
 فاذا همك مقاتلي وبياتها
 فاذنك اذ لم يكن معناه بعيان
 هذا المحرم من كلام ائمتنا
 هم عالمون بهذه النماز
 سئل في رجل طلق زوجته ومات قبل ان يقصدها عدتها
 وهي تدعى ان الطلاق رجعي فترث والورثة تدعي انه بائن فلا ترث اجاب القول قولها فترث
 لانهم يدعون الحرمان وهي تنكر فيكون القول قولها يمينها وعلى الورثة البينة والله اعلم
 سئل في جماعة يطعمون الصبايون وضع عندهم رجل زينا وامرهم ان يطبخوا له ففعلوا عليه يتبعون طبعه
 بالطلاق انهم ان لم يطبخوا له بعد هذه الطبخة التي على النار لينقلن زينة من عندهم ويتركوه
 الشاغل اذا طبخوا له بعد الطبخة التي على النار ولو مرة ربيته يقع عليه الطلاق لا لاطلاق فيه
 اجاب لا يقع الطلاق لدخول القليل تحت الاطلاق والله اعلم
 سئل في رجل قال لزوجتي
 طالق وكره ثلاثا ناويا بذلك جميعه واحدة هل يقع عليه واحدة بملاك الرجعة عليها معا وبغيرها
 ام يقع ثلاثا اجاب نعم يقع عليه واحدة ديانة حيث نواها فقط كما ذكره الربيعي في الكتابات
 وغيره والله اعلم
 سئل في رجل تشاجر مع زوجته فطلبت منه الطلاق فقال لها ابرئيني فقالت
 ابرأ الله فقال لها روي الى خمسين سوادا يريد دفعها عن وجهه لا طلاقا لها هل يقع الطلاق
 عليه بذلك ام لا اجاب لا يقع الطلاق عليه بذلك لان روي كاذبي وهي من قسم ما يصلح
 جوابا وردا ولا بد فيه من النية مطلقا سواء كان في حالة مذاكره الطلاق او لا وسواء كان
 في حالة الغضب او الرضى هو محتاج الى النية والقول قوله في ذلك والله اعلم
 سئل في رجل
 قال لزوجتي المذخولة هي على ثمن الثلاث المحرمة يعني الميتة او الدم او لحم الخنزير ناويا بالطلاق
 هل اذا قلتم بوقوع الطلاق يكون طلاقا بائنا لا ثلاثا نكاح لم يزوجها وله الزوج بها ولا تخرم
 المحرمة المغلظة ام لا اجاب نعم له الزوج بها وان قلنا بوقوع الطلاق البائن ولا تخرم
 المحرمة المغلظة المعناه بكناح زوج آخر والله اعلم
 سئل في رجل اساءت زوجته خلقها عليه فقال
 ثلاث ولم يزد على ذلك هل يطلق ام لا اجاب لا يطلق كالقول لها انت ثلاث اوانت
 فقط اوانت متى ثلاث ولم يكن في هذا الاخير ناويا له ولم يكن في مذاكرته والله اعلم
 سئل
 في رجل طلبت منه زوجته ان ينفق عليها فقال لها انت محرمة على ما انت نرجو حتى ولا انا زوجا
 شعث الله عمره منك اخرجي من بيتي الى بيت ابيك فهل يطلق بذلك ام لا اجاب نعم تطلق
 فقد صرحوا انه لو قال لها انت على حرام والحرام عنده طلاق يقع الطلاق وان لم يصرح
 بأن قوله انت حرام مثل قوله انت على حرام وكذا انت محرمة وانا عليك حرام او محرما وحرمت نفق
 عليك ويشترط قوله عليك في تحرير نفسه لانفسها والله اعلم
 سئل في رجل تشاجر مع زوجته
 فكبرها ففعلت بارودة لاخيهما فقال لها على الطلاق ما تعيرى على تروحي لاهلك ولم يزوجها

مطالعہ راجستھان
انجمن ترقی
ہندوستان

والله اعلم
مطالع بالظهور
انه ان لم يكن
رسمة مباحة
بعد هذا الطبع
التي على السان

مات محمد بن قاسم
بن علي بن ابي طالب

مطلبت من راجع
الطلاق في
الحامدين
مجلس

مطابق
مجلس
مجلس
مجلس
مجلس

سوال
چال کھا بیوی
اوانت الیکن
نہ است فطرت

قال لعلنا نلتقي

مَطْلَبُ
قَالَ لَا فَتَاتَهُ عَلَى
الْفَلَاحِ مَا تَوَعَّدُ
عَلَى رَوْحِي مَلِكُ
وَلَمْ يَبْرَأْ

وضيره وفيه ان احتجابا لم يجعلوا قول من نفى الوقوع خلافا لانهم اوجبوا الحد على من وطئها في العتق وال
الشريعتي وحكى عن الحجاج بن ارمطة وطلحة من الشيعة والفكرية انه لا يقع منها الا واحد ولما
من المتأخرين من لا يعينونه فافتي به واقدي به من اصله تظاهروا وقول الحق الكمال وقوله بعض
الكتاباة القائلين بهذا المذهب صريح في انهم لم يجعلوا عليه وانما هو قول البعض منهم وهو كذلك فقد افق
من طهر الله نواذه منهم وفتح عن بصيرته بما وافق الاجماع من هذا الله فهو المهد ومن يضل فلن ينجده
ولما مرشد الله علم ومستل من اخرى في رجل طلق زوجته ثلاثا بجمعة في كلمة واحدة فافقنا حنبلي
المذهب بعدم الوقوع فاستمر معاشر الزوجة بسبب الفتوى المذكورة مائة سنين فهل يعمل
بافقنا الحنبلي المذكور ام لا ولو اتصل به حكم منه كيف الحال اجاب لا عبرة بالفتوى المذكورة
ولا ينفذ قضاء القاضي بذلك ولو نفذ الف قاض ويصرف على حكم المسلمين ان يفرق بينهما
قال بعض العلماء وحكى عن الحجاج بن ارمطة وطلحة من الشيعة والفكرية انه لا يقع منها الا
واحدة واختار من المتأخرين من لا يعينونه فافتي به واقدي به من اصله تظاهروا والله اعلم
في رجل هو وزوجته المدخلة في عائلة ابيه تشاجر معها خلف بالطلاق وانها ما تاكل في عائلته له هل اذا
استمرت هي تاكل في عائلة ابيه يقع عليها الطلاق ام لا لكونها ليست في عائلته له وهل اذا نوى بذلك
عائلة ابيه او اضافها الى نفسه تحققنا بطلقة واحدة وله مراجعتها في عتقها ام لا اجاب
حيث لم تكن في عائلة بل هي وهو عائلة على ابيه ونوى حقيقة كلامه او لم يكن له نية اهلا لا يقع
عليه الطلاق فلا ينقص العدد وان نوى يمين مما هو عليه يجوز اتقع واحدة رجعية لانه شدد
على نفسه بالنية والله اعلم سئل في رجل قال زوجته لا حاجة لي فيك هل يكون ذلك طلاقا لها ام لا
اجاب لا يكون طلاقا وان نواه فقد صرح في البحر والحامية والبرازية وكثير من الكتاباة لوقوع الطلاق
لا حاجة لي فيك ونوى الطلاق لا يقع فلما نصريح بأن هذا اللفظ ليس بصريح ولا كناية والله اعلم
سئل في رجل تشاجرت زوجته مع والدته فقال على الطلاق لولا الخوف من كلام الناس
ان يقولوا اما هرب الامس الحصيدة مما قعدت عنده ولا تكن زوجة طالقا بالثلاث ان قعدت
مع عدم الخوف المفروض عدمه هل يكون طالقا اجاب لا تطلق والحال هذه والله اعلم سئل
فيما اذا ادعت المرأة على زوجها بعد حضوره من ضيعة فانها لم يكن دخل بها انه علق على نفسه ان متى غاب
عنها مدة كذا وتركها بلا نفقة ولا منفق في طالق وان الغيبة مع عدم النفقة والمنفق قد وجد
فاقر بالغيبة وانكر التعليق وعدم النفقة والمنفق فظهرت بجمعة مكنته بد مشق مكنته فيها ذلك
فهل يجوز اظهارها للحجة يثبت الطلاق عليه ام لا وهل اذا اقامت بينة على التعليق المذكور وادعى الطلاق
المنفقة وتعين المنفق يكون القول قوله ام قولها وهل تنصو غيبة عنها قبل التحول بها فيصم التعليق
المذكور ام لا تنصو ولا يصح من اصله اجاب اما الثبوت بمجرد اظهارها بالحجة بلا بينة شوية فلا
قابل به من ائمة الحنفية المعتمد على قولهم لان الخطأ رسم مجرد خارج عن جميع الشرائع الثلاث التي هي البينة والا

مطلحة
لا يبرأ من
الخطأ ولا
يقضي به بعد
وقوع الطلاق
بجمعة

مطلحة
ان كان الزوج
مع زوجته في
عائلة ابيه
فلم ينفذ الطلاق
اها ما تاكل
في عائلته له

مطلحة
لا يقع الطلاق
بقوله لا حاجة
لي فيك وان
نواه

مطلحة
قال في العتق
لولا الخوف
من كلام الناس
ان يقولوا
ان يقولوا

مطلحة
ادعت المرأة
على زوجها
غيبة مدة
كذا بلا نفقة
وفي هذا
المطلب
قواعد

والنكون وهذا لا توقف فيه لاحد واما اذا ثبت التعليق بواحد من الحجج الشرعية المذكورة ولا يثبت له
 بأبصار النفقة ولم تكن مدخولة فقد صرح في العمادية والبرازية وكثير من الفتاوى ان الغيبة عنها
 لا تحقق قبل سائرها وحضورها عند فلاح التعليق من اصله حيث كانت بصيرة ان غيبته
 وفي جامع الفصولين جعل امرها يدها ان غاب عنها فغاب قبل ان يبين بها قيل لا يصير الامر بحال
 لرغب من مكان يستكان فيه لانه يراجه مكان الازدواج وذلك بعد ان يبين بها وعلى الذخيرة
 بأنه قبل البناء بها غائب عنها فبحث اي في جامع الفصولين بحثا عا لفظ القضاة وقاطبة واما مسألة
 قبول قول احداهما للوضع التعليق بان لم يقل عنها فقد اختلف علماء ونا فيها على ثلاثة اقوال قيل ان لقول
 قوله اي يمينه وقيل قولها يمينها وقال في الذخيرة القول قول في حق عدم وقوع الطلاق وقولها في حق
 عدم الوصول اليها وهو تفصيل حسن لان كلاهما مدع ومنكر فالزوج يدعي دفع النفقة ويذكر
 وقوع الطلاق والزوجة تدعي الطلاق وتذكر وصول المال والقول قول المنكر فيما انكر يمينه وفيما
 يدعيه البينة لازمة عليه وقد جزم صاحب الفقيه بما اقتضاه اطلاق المتن وهو قبول قوله فقال قال
 ان لم تحصل نفقة اية عشرة ايام فانت طالق ثم اختلفا بعد العشرة فادعى الزوج الوصول وانكرت
 هي فالقول له اهوبه فتى الشيخ زين بن نجيم وهي في فتاواه وفي هذا القدر كفاية والله اعلم **سُئِلَ**
 في رجل علق طلاق زوجته المدخول بها على غيبته عنها مدة معينة مع تركها بالانفقة ولا منفق شرعي
 فوجد الغيبة والترك المعلق عليهما الطلاق هل تطلق ام لا وهل اذا كان القاضى فرض لها في المدة
 واذن لها بالاستدانة ترتفع يمينه فلا يقع عليها الطلاق ام لا يقع اجاب لا شك اذا وجد
 الغيبة والترك المعلق عليهما الطلاق انه يقع لوجود الشرط الموجب للحج او فرض القاضى لا يوجب ارتقا
 اليمين لبقاء تصوير التمتع من الحالف وقد ذكر علماء ونا في الامر بالدفوع وان شهد بذلك والقضاء
 من القاضى مؤكدا للجواب عليه لادفع ليمينه وقد بعد الشرط فكيف تخلف الجراء وهذا ظاهر والله اعلم **سُئِلَ**
 في رجل طلق طلاق زوجته على صفة وهي انه متى تزوج عليها زوجة غيرها بطريق ما بوجه مما اوجاز
 قول فضولي او دخل عصمة زوجة غيرها وتسرى عليها تكن اذا ذلك الطلاق طلقة واحدة بانه تملك
 بهانفسها هل اذا نوى بالانجازه القولية دون الفعلية يصدر فلا يقع الطلاق بها وهل
 له حيلة في ذلك ام لا اجاب لا شك انه اذا نوى بالانجازه احد نواها في نية تخصيص العام بنية
 تخصيص العام صحيحة بالاجماع المذكور ذلك في الكتب من مواضع منها الباب الخامس في ايمان الكمية
 كما صرح به في البحر وغيره في مسألة ان لبست او اكلت او شربت ونوى معين او صرحوا بان اذا اكل
 امرأة تدخل في نكاحي فهي طالق ثلاثا لا يثبت بالاجاز الفعلية لان دخولها في نكاح لا يكون الا بالانجازه
 فيكون ذكر الحكم ذكر سببه المحقق به فكأنه قال ان تزوجتها وتزوج الفضولي لا يصير مترجعا بل
 مترجعا وقوله هنا بطريق ما متعلق بتزوج مثله بوجه ما فلا بد من مراعاة وجه يخرج بالاجاز الفعلية
 عن ان يكون مترجعا بل هو مزوج فاذا علمت ذلك علمت انه اذا تزوج فضولي واجاز فعلا لا فورا لا يمتنع

مطلب
 اذا طلق طلاقا
 على غيبة بالان
 نفقة فرضها
 يقع ولو فرض
 لها القاضى
 غيبته

مطلب
 فيها اذا نوى
 بالانجازه
 الاجازة
 القولية وفي
 نية تخصيص
 العام

مطلوبه
قال لها انت
ابرايتني اطلقك
فمنعك فطلق
له الرجعة

مطلوبه
قال لها روي
عن النبي صلى
الله عليه وسلم
ان رجعت
على زوجها
فلا رجعة
لها

مطلوبه
قال ابن حزم
في المحلى
ان رجعت
على زوجها
فلا رجعة
لها
لو قال لها
انت طالق
فلا رجعة
لها

مطلوبه
لو قال لها
انت طالق
على المذهب
الشافعي
فلا رجعة
لها

حيث نوى الاجازة القولية في يمينه دون الفعلية والله اعلم
سُئِلَ في رجل غصب من زوجته
فقال لها ان ابريتني اطلقك فقالت ابرائك فقال انت طالق هل له ان يرجعها في عدتها ام لا
اجاب نعم له الرجعة لانه لم يطلاق معلق على البراء بل البراء مستقل بنفسه والطلاق
مستقل بنفسه فيقتصر كل على حكمه ولا فرق بين قوله ان ابريتني اطلقك وان ابريتني
اطلقك لان معنى كل منهما الاستقبال فافهم والله اعلم
سُئِلَ في امرأة قال لها زوجي طالق
تحتي للخنزير وتحريمي على ثمر راجعها بحضرة شهود فترجعت بعد انقضائها عدتها بغيره ودخل بها
مكره الرجعة او كون الطلاق رجعيًا هل اذا ثبت انه راجعها بالبيعة الشرعية يحكم بقصد مكره
وبالتفريق بينها وبين العاقد عليها ام لا اجاب نعم اذا ثبت ذلك وجب جميع ذلك اذا عقد
الثاني عليها وقع باطلاً لكونها منكوبة الغير ويلزمه العقب بالوطئ اذا الطلاق رجعي والحال هذا
لان قوله على الخنزير لغو وقوله تحريمي على ان اراد به الحال فكذلك لانه خلاف الشريعة اذا تحريمه
الابعد انقضائها عدتها عندنا وان اراد به الاستقبال فهو صحيح ولا ينافي في الرجعة كما هو ظاهر والله اعلم
سُئِلَ في رجل طرد مخدومه من بابه قائلاً لا ذبحك فقلت كذا فقال ان صح عنها ذلك فهي
طالق ثلاثا هل تطلق او لا تطلق حتى يصح عنها ذلك اجاب لا تطلق حتى يصح وليس هذا
من مسائل المجازاة لان التكليم غير حافيه والله اعلم
سُئِلَ في رجل تشاجر مع زوجته فقالت
اطلعي فقال ان كان مرادك الطلاق تكوني طالقاً هل يقع طلاقه ام لا حتى تسأل فيجب بانها
ارادته وهل اذا اقر بأنه طلقها شئين وهذه ثلاثة بناء على ظنه الوقوع بها تطلق ثلاثا وتحرم
الحرمة الفليظة فلا تحل له حتى يتكلم زوجها فيه ام لا اجاب لا يقع الطلاق حتى تقول اردته
بعد تعليقها بارادتها واذا اقر بما ذكر بناء على ظنه الوقوع له ان يعود اليها في الديانة كما صح
به البرازي وعبد بن ظن وقوع الثلاث عليها بائناً من ليس بأهل فامر الكاتب بكتبه صلى الله عليه وسلم
فكتب ثم افشاء عالم بعدم وقوع الطلاق له ان يعود اليها في الديانة لكن القاضي لا يصدقه لقيام
الصك او ومثل ما في البرازي في الحاوي والقنية للزاهدة ونقله في البحر عن القنية وصرح به
كثير من المشايخ اصحاب الفتاوى والله اعلم
سُئِلَ وله المرحوم شيخ الاسلام الشيخ محي الدين
عنا صورية في رجل تشاجر مع زوجته المدخولة فقال لها انت طالق على الثلاثة ماذا يصح هل يقع
عليها بذلك طلاق واحدة رجعية يملك معها الرجعة في العدة ام لا اجاب نعم يقع عليها طلاق
واحدة رجعية اذ المذاهب الثلاثة والاربع بل وسائر المذاهب اتفقت على وقوع الطلاق الرجعي
في انت طالق فله الرجعة في العدة كما افق به شيخ الاسلام والدمع الله المسلمين بطول حياتهم
والله اعلم
سُئِلَ في رجل قال لزوجته المدخولة انت طالق على الثلاثة ماذا يصح هل تطلق طلاقاً
رجعية يملك رجعتها في عدتها ام لا الجواب منقولاً معللاً اجاب نعم تطلق طلاقاً واحدة رجعية
اذا المذاهب الثلاثة والاربع بل وسائر المذاهب اتفقت على وقوع الطلاق الواحد الرجعي في انت

طلاق

طالق والوجه في ذلك واضح قال في منخ الفقار قول وقد كثرت في زماننا قول الرجل انت طالق على
 الاربعة مذهب يريد بذلك ان الطلاق يقع عليها باقها قيم وينبغي الجزم بوقوع قصتها وديان
 كما لا يخفى اذ قوله ولا شبهة في كونه رجعا لا بابتائلا قد منان ان المذهب كلها قد اتفقت على وقوع
 الطلاق الواحد الرجعي بقوله انت طالق ولا فارق بين قوله على الاربعة مذاهب وبين قوله على
 الثلاثة مذاهب اذ الوجه المذكور يشملهما وكذا يشمل المذهبين والخمسة وما زاد عليها ولا خفاء في
 ذلك على ذي فهم ضعیف خلفه عن ذي فهم قوي في الفقه وقد ذكر في فتاوى الرملة اكبر الشافعي في
 مسألة انت طالق على سائر مذاهب المسلمين ما يستخرج منه الحكم المذكور ونقل عن القاضي ابى الطيب
 عدم الوقوع في مسألة سائر المذاهب معلا بقوله لانه لا يكون وقوع على المذاهب كلها ورواه في السلم
 عن رجل قال لزوجته انت طالق على مذهب اليهود والنصارى وعن رجل قال لزوجته انت طالق على المذاهب
 المسلمين اجاب فيما بان طلاق رجعي والله اعلم سئل في رجل قال لوالد زوجته شعث الله
 في ابنتك هل يقع عليها طلاق ام لا اجاب لا يقع لانه ليس بصريح ولا كناية والله اعلم سئل فيما اذا
 علق رجل طلاق كل من زوجية بتطليق الاخرى فما الحيلة الشرعية في اتباع على واحدة منهما دون
 الاخرى اجاب الحيلة في ذلك ان يطلق التي يريد بقاءها على حال فيقول طلقك على الف مثلا
 فتقول لا اقبل فاذا قالت لا اقبل لا تطلق وتطلق الاخرى لوجود الشرط وهو التطليق قال في الحائنة
 في باب التعليق ان لم اطلقك اليوم ثلاثا فانت طالق ثم اراد ان لا تطلق امراته ولا يصير حائنا قالوا
 الحيلة في هذا ما روى عن ابى حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ان يقول لامرته في اليوم انت طالق ثلاثا على الف
 درهم فاذا قال لها ذلك تقول المرأة لا اقبل فاذا قالت ذلك ومضى اليوم كان الزوج بازا في يمينه ولا يقع
 الطلاق لانه طلقها في اليوم ثلاثا وانما لم يقع عليها الطلاق لردّها وهذا لا يخرج كلام الزوج من ان يكون
 تطليقا الاخرى ان تحذر رجعة قال في الكتاب رجل قال لامرته طلقك ثلاثا على الف درهم فاقبل فقالت
 المرأة قبلت كان القول قول الزوج ولا يقع الطلاق سمي كلام الزوج تطليقا من غير وقوع الطلاق وهذا
 لأن التطليق نوعان تطليق بمال وتطليق بغير مال وقد تم ما كان من جهة الزوج وهو ايجاب الطلاق
 بخلاف التعليق لأن المعلق بالشرط عدم قبل وجود الشرط فكان الايجاب عدما قبل وجود الشرط وقيل
 في الخلاصة والبرازية والذخائر لاشرفية قالوا وعليه الفتوى والشيخ على المقدسي رسالة في هذه المسئلة
 وفيها فتوى من اثنى بخلاف ذلك واقام التكرار عليه وحاصله ان الشرط المعلق عليه طلاق الاخرى وجده
 التطليق فافهم والله اعلم سئل في رجل حلف بالطلاق الثلاث لا يشرب كذا واستثنى وشك في الاستثناء
 ما هو هل هو بلفظ الا يا امرئ حاكم بشربه او هو لا ان يحكم على حاكم به هل اذا امر حاكم بشربه فشر به بعد
 يحسن ام لا اجاب لا يحسن للشك لما صرح به صاحب المحیط في مسئلة ان كان لاعذاب لا في القبر
 فانت طالق لا يحسن لانه محتمل فلا يقع بالشك كما لو حلفا بسبب طير خلف احدهما انه غراب والاخر انه حمام
 ولم يعلم اذ كان لا يحسن احدهما وفي الجامع لاصغر محمد بن وليد السمرقندي قال لهما ان كان رأسي اتقلبن

مطلق
 قال المذاهب
 طالق على المذهب
 اليهود والنصارى
 مطلق
 شعث الله
 منك ليس
 بصريح ولا كناية

مطلق
 الحيلة فيما اذا
 علق طلاق كل
 من زوجية
 بتطليق
 الاخرى ان

مطلق
 حلف بالطلاق
 الثلاث
 واستثنى
 وشك في
 الاستثناء
 وفيه فوائد

رأسك فأت طالق ثلاثا لا يقع لأنه لا يعلم ولا شبهة أنه بالشرب بعد وجود أحد المشكوكين وقع التلك
 فلا يقع الطلاق لوجود الشك لاحتمال أن التعليق على أن لا يخرج منها ما لم تطردت كلمة طلقا على أن
 الطلاق لا يقع بالشك وهذا ظاهر لا غير عليه يشهد بصحة من شرأ هذا الفقه تسكن لديه والله أعلم
 سئل في رجل رد على القاضي ما اقترهه حالة صحته من طلاق زوجته ثلاثا إلى حالة البرسام ودهسته
 خامس عشر سنة فمضى كذا فلم يصدر في ذلك وطلب منه البينة وغاب ثم عاد وقال نسيت بل كان حالة
 البرسام ثاني عشر من السنة المذكورة وأقام بينة شرعية تشهد له بذلك هل يقبل هذا البينة ولا يقع
 شيء والقول قوله في الغلط يتعين الوقت المذكور ولا يكون اقرا بطلاق آخرام لا اجاب نعم قبل
 البينة ولا يقع طلاق إذا البينة مبينة والقول قوله في الغلط قال في الامتضاء والنفاذ إذا اقترن بشيء ثم
 ادعى الغلط لم يقبل كما في الحامية إلا إذا اقترن بالطلاق بناء على ما اتفق به المفتي فترتين عدم الوقوع
 لا يقع كافي جامع الفصولين والعينة هو هذا في نفس الطلاق فكيف في التاريخ قطعاً لا يكون اقرا
 بطلاق آخرام اجاب نعم الله تعالى عليه وسلم سئل في رجل تزوج صغيرة بعد زوجي خالها بالوكالة
 عنها فطلقها ثلاثا بعد الدخول بها هل إذا رفعت امرها إلى مالك أو شافعي في حكم بطلان النكاح والطلاق
 لمصداقة اجنبية عنه عند يقع ويعقد لغيرها ثانياً عقداً صحيحاً لديه وينفذ أم لا اجاب نعم يصح لأنه
 جئت فيه في هذا الحكم فيه وهو قول أبي يوسف ومحمد ومالك والشافعي وكثير من أهل الاجتهاد ومرواية
 أبي حنيفة ونقل في البحر عن هذيب الغلاني رواية ابن زياد من أبي حنيفة أنه لا يليه أي النكاح إلا العقبان
 وعليه الفتوى قال وهو غير صحيح الفقه المتون الموضوعة لبيان الفتوى ومع مراعاة هو محل الاجتهاد فينفذ
 قضاء القاضي الذي يراه وإذا بطله بطل ما وقع الزوج فيزوجها ثانياً بوقد صحح والحال هذا وأما
 سئل في رجل قال لحامه الحر على الطلاق ما تقدر يد ما تخدم في هذه الدار هل يلزم عليه الطلاق
 إذا خدم أم لا اجاب قد اتفق شيخ الاسلام أبو السعود العمادى مفتي الديار الزموية بأنه معنى
 قول الشخص الطلاق يلزم معنى لا يفعل كذا وعلى الطلاق لا يفعل ليس بصريح ولا كناية قال شيخ الاسلام
 محمد بن مني الله في مع القواعد شرعية تنويراً لا نبصار وقد قرأته بخطه المعهود منه في حال حياته قال وهو
 مبني على عدم استعماله في ديارهم في الطلاق أصلاً كما لا يخفى أو قال ولا يخفى فساد قوله وهو
 بقوله ليس بصريح ولا كناية لأن ما ليس بصريح ولا كناية لا يقع به طلاق إجماعاً فإذا أخذ الرجل بما اتفق
 به شيخ الاسلام أبو السعود لا بأس به ولا يؤخذ به والله أعلم وسئل أيضاً مرة أخرى عن رجل قال على
 الطلاق ثلاثاً لا أفعل كذا هل إذا فعل يقع الطلاق على زوجته أم لا اجاب هذه المسألة لم نقل
 المتقدمين فيها نقل صحيح والمتأخرون أخذوا فيها وقد اتفق شيخ الاسلام أبو السعود العمادى مفتي الزم
 بعدم وقوع الطلاق بقوله على كذا لا أفعل كذا وأنه ليس بصريح ولا كناية وصريح صاحب البرازية
 فيها بعدم وقوع الطلاق بقوله طلاقك على واجب وألزم أو فر من أو ثابت قبل يقع واحد رجعية
 نوى أو لا والخار عدم الوقوع ولو قال طلاقك على لا أو رليت بعض المتأخريه اتفق بعدم الوقوع بقوله

مطلب
 استند ما اقتر
 به من الثلاث
 إلى حالة البرسام
 في ذلك

مطلب
 اقترن بالطلاق
 بناء على الغلط
 فترتين عدم الوقوع
 لا يقع كافي جامع
 الفصولين والعينة
 هو هذا في نفس
 الطلاق فكيف في
 التاريخ قطعاً لا
 يكون اقرا بطلاق
 آخرام

مطلب
 قال الحامد
 على الطلاق
 البلاء مبني
 ما يقدر يد ما
 تخدم

مطلب
 على الطلاق
 الثلاث لا أفعل
 كذا

على الطلاق عازياً للبرائة معللاً بأن ما في الذمة لا يلزم وجوده في الخارج وقال الكمال بن الهمام انه
وقد تعرف في عرفنا في الحلف الطلاق يلزم حتى لا يفعل كذا يريد ان فعلته لزم الطلاق ووقع فيجب ان
يجري عليهم لانه صار بمنزلة قوله ان فعلت فانت طالق وكذا تعارف اهل الارياق الحلف بقوله على الطلاق
لا يفعل اهـ قال العلامة الغرشي رحمه الله تعالى قلت وفي ديارنا صار المعروف فاشياً في استعماله في الطلاق
لا يعرفون من صيغ الطلاق غير فيجب الافناء بوقوع الطلاق بمن غيرنية كما هو الحكم في الحرير يلزم في
وعلى الحر ومن صرح بوقوع الطلاق به للتعارف في ديارهم الشيخ قاسم في تصحيحه المختصر لقد ورد في
واقول الحق الوقوع به في هذا الزمان لا شتمها في معنى التطلق ولما في القول بعدم الوقوع به من تجرئ غالب
العوام بل وكثير من نصيب نفسه الافناء من الجملة الطعام الذين لا يخافون المهن السلام فبنسأل الله
الحامية بحوله وقوته مما فيه لديه الملام هذا وقد صرح الشافعية في كتبهم بان على الطلاق كناية والى
الصبرية انه صريح وهو الاوجه وقال الزركشي وغيره انه الحق في هذا الزمان لا شتمها في معنى التطلق
وهو موافق لما قاله الغري ونقله عن العلامة قاسم فيجب الرجوع اليه والتعويل عليه عملاً بالاحتياط في امر
الفروج والله اعلم سئل في رجل اتان مع اخيه فتمت يمين الى نفسه وتريته فقال على الطلاق ما اخيه
يرجع عند اخيه الا في غيبة الحالف واخذ اليتيم هل يحنث الحالف في يمينه ام لا اجاب لا يحنث
والحال هن لعدم وجود الخلية بغيثته والله اعلم سئل فيما اذا طلق الرجل زوجته التي تزوجها له غير
مع وجوده ثلاثاً ثم تزوجها قبل المحلل فكم شافعي بصحة وان لا يقع طلاقه السابق هل يصح ام لا
نعم يصح قال في جامع الفصولين رافض الدعوى ولا وزجدها للقاضي ان بيعت للشافعي ان يبطل
كما حاقه بشهادة الفسقة والخسفي ان يفعل ذلك وهي مسئلة الحكم على خلاف مذهبه وكذا في كتاب
بلاوي لو طلقها ثلاثاً ثم تزوجها قبل المحلل اذا حكم بصحة وان لا يقع الطلاق اخذ بقول محمد وقيل له
يجزى لكن لو بعث الى شافعي ليعقد بينهما ويحكم بالصحة جاز ولو لم يأخذ الامر والمأمور شيئاً وهذا الحكم
لا يظهر ان الكناح الاول حرام وفيه شبهة كذا في فتاوى النسفي ومن صرح بالمسئلة مباح الذخيرة وغير
من علماء وهي مسئلة الحكم اذا وقع بشرطه محضية الحالف فيه ولا يجوز له نقضه والله اعلم سئل في رجل
قال لزوجتي العز لم ادخل بها بعد ما قيل له طلق زوجتك فقال فبنت الكناح ناويابه الطلاق ثم قيل لطلقتها
ثلاثاً فقال تكوني طالقاً ثلاثاً هل يحل له ان يتزوجها قبل ان تنكح زوجاً غيره ام لا اجاب نعم يحل له
ذلك قبل ان تنكح زوجاً غيره لانها بانت بقوله فبنت الكناح ناويابه الطلاق لا الى عدة فلم يعمل قوله تكوني
طالقاً ثلاثاً شيئاً فافهم والله اعلم سئل في رجل ساكن بزوجته في دار ابيه عزربوه على تزويج اخيه عزربوه
اشاء ٢٩٦ فقلت على الطلاق بالثلاث ان صار هذا لا ساكنك ولا اقد معك في المدينة هن
الستة فصارت فرج لوقته وخرجت زوجته حين تبيتها لها الخروج ولم تبيتها له نقل المتعة لعدم تمكنه منه وفي
من المدينة ولم يكت بها ومضت السنة المشار اليها فهل حث بذلك ام لا وهل اذا رجع الى المدينة بعد
انقضائها وقعد بها يحنث ام لا اجاب لا يحنث بذلك والحال هن لعدم المساكاة والتعوى دمعان قلنا

مطلوب
في اجرة الشارح
في سيم فقال
احد لها علي
الطلاق
مطلوب
فمن طلق زوجه
التي زوجها له
غير الابح
وتجوده في محرابها
بعد الطلاق
ان شاء الله تعالى
وقد حكي
الشافعي
بصحة

مطلب
قال ففتح النكا
ناويا الطلاق
ثم قال لها تكذ
طالقا ثلاثا
وذلك قبل
الدخول

مَطْلَعُ
 وَأَعْلَى الْمَطْلَعِ
 بِالثَّلَاثِ
 ضَارِ هَذَا
 لَا أَسَاكَتِكَ
 وَلَا أَقْعُدُ
 مَعَكَ فِي الْمَدَّةِ
 هَذِهِ السَّنَةِ
 وَنُجِجَ وَلَمْ يَتِمَّ
 لَمْ نَقْلِ الْأَمْتَعَةَ

بأنقاده اليهن بقوله على الطلاق وهو مذاهب الغرض وأما إذا قلنا بقدم انعقاد به من الأصل فالأمر
واضح فلا يثبت ولا حش وهو معتد كثير من علماءنا فافهم ومن المقرر للعلوم أن المرفق بالاشارة تنه
اليهن بمقتضى فلا حش عليه بقا انتهاء مدة البين إذا رجع إلى المدينة وقدمه وسأله علم سئل
في رجل طلق زوجته وبعثها ثم استكن عليها طلقا أخذها قهرا ورعا فعسرية فقال إن أخذت
ففي طلق بالثلاث فغلب عليها وأخذها قهرا ولم يمكن خلاصتها من يده فهل إذا نوى عدم تمكنها ولم
يتمكن بطلاق ثلاثا أم لا حيث نوى ذلك أجاب حيث نوى ذلك وقامت قرينة والله تعالى لا يظن
سواء كانت القرينة قولية أو فعلية كافي للحانية وفي فتاوى صاحب التور مستدلا بما في فتاوى
قارئ الهداية ما هو صريح فيما اقتنا والله أعلم سئل في رجل وقع بينه وبين زوجته تشابرا فطلقها
إبرأته بطلاق بالثلاث فقال له أبرأته الله هل يقع بذلك عليها الطلاق الثلاث أم لا يقع عليها
طلاق أصلا أجاب لا يقع عليها طلاق أصلا بل صرح بعض العلماء بأنه لو طلق على إبرأته
فقال له أبرأته الله لا يقع عليها الطلاق المعلق على إبرأته لعدم وجود الصفة لأن التعليق على اللفظ
خاصة ولم يوجد ولا يقوم مقام ما يؤدى معناه وقد تقررت أن ما ثبت للضرورة يتقدر بقدرها
وقد ثبت براءة الزوج بتحجها القول في غنصر على ومنه وهو براءة الزوج ولا يستعدى إلى الطلاق
المعلق على إبرأته لأنه لا يوجب منها حقيقة ولا عموم للفتنة عندنا ومن يقول بعمومه لا يقع عليها
الطلاق بهذا التعليق كما صرح به الولي العراقي الشافعي فكيف عند من لا يقول بعمومه وإن كان صرح
إبراء في العرف للضرورة ولا علمه يختص بها الشافعي حتى يختلف المذهبان بسببها فافهم والله أعلم
سئل في رجل قال لزوجته المذخور بها أنت مطلقة منذ ثلاث سنين ومما جرت به عادة أهل تطلق الآن
أم من وقت أسند إليه والحال أن المرأة تقول لا أدخلك في ذلك أجاب تطلق من وقت الأولى
وتشفع الأحكام على ذلك والله أعلم سئل في رجل حلف بالطلاق من زوجته أنه لا يؤويها من السنة
فقال إذا واثم المكان بنفسها من غير أن يؤويها هو بنفسه يقع عليه الطلاق أم لا أجاب لا يقع
عليه الطلاق حيث لم يكن قصده أن يتمكنها من المأوى والله أعلم سئل في رجل طلق زوجته واحدة
وانقضت مدة لها وسافر فسئل من زوجته هذه فقال طلقها وانقضت مدة لها فقيل له إنك لم تطلق
بل قصدت مضرتها وتركها معلقة فقال هو طالق ثلاثا فهل له التزوج بها والحال هذه أم لا وهل إذا
أدى ذلك وصدة قته يصحدها قال وله التزوج بها أم لا أجاب حيث طلقها واحدة وانقضت
عدها صارت اجنبية لا يقع عليها شيء وإذا كان انعقدها العدة فعلا أمدا للناس يصحدها قال
وله التزوج بها وإذا لم يكن معلوما وشهد به عدلان فكذلك كما انفله في الفتية والله أعلم سئل في رجل
قال لزوجته في مشاورة أبرأته حتى أطلقك فقالت له الله يبرئك من الحق والمستحق فقال لها رجع
طالق على مذهب المسلمين فهل يطلاق واحدة رجعية أو أكثر من ذلك أجاب يقع واحدة رجعية
ولا تقع البراءة من شيء من حقوقها والله أعلم سئل في رجل تشابرا مع زوجته فطلبت منه الطلاق

مطلقة
على أمته
في غنصها من
زوجها فقال
الزوج إن
أخذها قهرا
طلقا أو رعا
أو بغير ذلك
ما يذهب ذلك
عدم التمكن
مطلقة
قال لها أنت
أبرأته
طلقك
بالثلاث
فقال أبرأته
الله لا يقع
الطلاق
بذلك

مطلقة
أقرب طلاق
أمر الله منذ
ثلاث سنين
الآن
مطلقة
حلف بالطلاق
من زوجته
أن لا يؤويها
فأدت بنفسها
مطلقة
حلف بالطلاق
بعد أن أغت
نظرا ففعل
وانقضت
عدها

مطلقة
قال له أنت
الله فقال لها
رجع طالق
مطلقة
قال لها أنت
مطلقة من
شهرت بعد
طلبها الطلاق
منه ويعول

فَقَالَ لَهَا أَنْتَ مُطَلَّقةٌ مِنْ شَهْرَيْنِ وَيَقُولُ نَوَيْتُ الْإِخْبَارَ فِي الْمَاضِي كَذَا بِأَهْلِ بَيْتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 أَمْ لَا وَإِذَا قُلْتُمْ يَقَعُ لَهُ أَنْ يَرُدَّهَا أَمْ لَا أَجَابَ يَقَعُ قَضَاءُ لَدِيَانَةٍ وَعَلَى حُكْمِ الْقَضَاءِ لَهُ مَرَجِعُهَا فِي
 الْعِدَّةِ بغير عِدَّةٍ وَبَعْدَهَا بِعِدَّةٍ جَدِيدَةٍ حَيْثُ لَمْ يَصِدْ مِنْهُ شَوْهُمَا ذَكَرَ وَاللَّهُ عَالِمُ سَائِلٍ فِي رَجُلٍ تَخَاصُمَ
 بِيَعَاةٍ فَقَالَ تَكُونُ بِنْتُ فَلَانٍ يَعْنِي زَوْجَتَهُ طَالِقًا لَا بَدَأَ مَا أَطْلَبُكُمْ مِنْ قَدَامِ الْحَاكِمِ رَأْيُكُمْ لَمْ أَطْلَبُكُمْ
 فِيهِ طَالِقٌ هَلْ يَتَعَلَّقُ الطَّلَاقُ بِطَلَبِهِمْ حَتَّى إِذَا أَطْلَبُكُمْ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ أَمْ يَتَجَزَّأُ أَمْ لَا يَقَعُ مُطَلَّقا فَيَلْزِمُكُمْ
 تَجْزِئًا وَلَا تَعْلِقًا أَجَابَ قِيَاسُ مَا قَالَ الْكَمَالُ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَقَدْ تَعُورُ فِي الْخَلْفِ الطَّلَاقُ يَلْزِمُنِي
 لَا أَفْعَلُ كَذَا يَرِيدَانِ فَعَلْتُهُ لَمْ يَطْلُقْ وَوَقَعَ فِيهِ أَنْ يَجْرِيَ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُ صَارَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ أَنْ فَعَلْتُ كَذَا فَا
 طَالِقٌ وَكَذَا تَعَارَفَ أَهْلُ الْأَرِيافِ الْخَلْفُ يَقُولُ عَلَى الطَّلَاقِ لَا أَفْعَلُ إِنَّهُ يَكُونُ تَعْلِقًا لِاتِّحَادِ الْخَامِعِ وَهُوَ
 جَرِيانُ الْعَرَفِ بِاسْتِعْمَالِ مِثْلِهِ وَمُسْتَوْجِبُ عَمَلِ النِّيَّةِ فِيهِ وَمُسَاعَدَةُ شَاهِدِ الْحَالِ عَلَيْهِ فَنَأْمُلُ وَاللَّهُ عَالِمُ سَائِلٍ
 فِي رَجُلٍ قَالَ فِي حَالِ الْغَضَبِ وَسُئِلَ الطَّلَاقُ لِرُجُوعَتِ نَزَلَتْ عَنْهَا زَوْلاً شَرَعِيًّا أَهْلُ تَبَسٍّ بِذَلِكَ أَمْ لَا أَجَابَ
 لِمَا مِنْ تَعَرُّضٍ لِهَذَا فِي كَلَامِهِمْ لَكِنْ رَأَيْتُ فُرُوعًا مُتَعَدِّدَةً فِي الْكُتُبَاتِ تَقْتَضِي أَنْ يَقَعُ بِمِثْلِهِ الطَّلَاقُ الْبَيِّنُ
 إِذَا وَجِدْتَ النِّيَّةَ أَوْ لَدَلَالَةَ الْحَالِ فَيَتَعَيَّنُ الْإِنْفَاءُ بِالْوُقُوعِ فِي الْحَادِثَةِ وَذَا عَلِمْتَ أَنَّ هَذَا يَصِلُ حُجُوبًا لِأَرْدَا
 وَشَيْبَةَ وَتَأَمَّلْتَ فِي فُرُوعِ ذِكْرِهَا صَاحِبُ الْبَحْرِ وَالثَانِ رَاحِيَةً وَغَيْرَهَا قَطَعْتَ بِمَا ذَكَرْنَا وَاللَّهُ عَالِمُ سَائِلٍ
 فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالْعَلَّاقِ مِنْ زَوْجَتِهِ عَلَى عَرِيفٍ أَنْ تَبْرُطَ مِنْ فَلَانٍ بِكَذَا حَتَّى تَرُكَ تَسْمِيَتَهُ وَالْعَرِيفُ مَنَكَّرٌ
 هَلْ يَقَعُ عَلَى الْخَالِفِ الطَّلَاقُ أَمْ لَا أَجَابَ لَا يَقَعُ لِأَنَّهُ مَحْتَمَلٌ وَلَا يَسْرِي أَنْكَارُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَالِمُ سَائِلٍ
 فِي رَجُلٍ قَالَ لِرُجُوعَتِهِ رُوحِي طَالِقٌ عَلَى الْيَهُودِ وَتَحْرِمِي عَلَى وَعَمْرٍو قَالَ رُوحِي طَالِقٌ عَلَى الْخَنَازِيرِ وَتَحْرِمِي عَلَى
 بَأَنَّهُ رُجُوعِي لِأَنَّهُ قَوْلُهُ رُوحِي طَالِقٌ صَرَّحَ فِيهِ وَقَوْلُهُ عَلَى الْيَهُودِ أَوِ الْخَنَازِيرِ لَعَوْلَانَهُ خِلَافُ الْمَشْرُوعِ وَهُوَ لَا يَمْلِكُ
 وَقَوْلُهُ وَتَحْرِمِي أَيُ حُرْمَةٍ تَحْصِلُ بِانْقِصَانِ الْعِدَّةِ إِذَا هُوَ ثَابِتٌ شَرَعًا بِصَرِّهِ الطَّلَاقُ بَعْدَ الدُّخُولِ وَاللَّهُ عَالِمُ
 سَائِلٍ فِي رَجُلٍ قَالَ لِرُجُوعَتِهِ رُوحِي طَالِقٌ هَلْ تَطْلُقُ طَلَاقًا رُجُوعِيًّا أَمْ بَيِّنًا وَإِذَا قُلْتُمْ تَطْلُقُ رُجُوعِيًّا فَإِنَّهُ
 بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ رُوحِي نَأْوِيَاهُ طَلَاقٌ حَيْثُ اقْتَضَيْتُمْ بَأَنَّهُ بَائِنٌ أَجَابَ بَأَنَّهُ فِي قَوْلِهِ رُجُوعِي
 طَالِقًا مَعْنَاهُ رُوحِي بِصِفَةِ الطَّلَاقِ وَقَوْعُ بِالصَّرِّ خِلَافُ رُوحِي فَإِنْ وَقَعَ بِلَفْظِ الْكُفَاةِ وَاللَّهُ عَالِمُ
 سَائِلٍ فِي رَجُلٍ أَمْرًا بِنَايَتِهِ بِالْبَالِغِ بَيِّنَاتٍ بِطَعَامِ الْغَضَبِ وَفِي مَنَعٍ فَقَالَ لَهُ أَبُو زَوْجَتِكَ بَنَاتِي بَدَلًا وَتَحَالَفَ
 أَمْرِي طَلِقَ فَقَالَ طَالِقٌ طَالِقٌ وَلَمْ يَذْكُرِ الزَّوْجَتَيْنِ بَلْ قَصَدَ الْأَسْتِخْفَافَ بِهِ هَلْ يَقَعُ عَلَيْهِ طَلَاقُهُمَا
 أَوْ طَلَاقٌ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا يَقُولُهُ هَذَا أَمْ لَا أَجَابَ لَا يَقَعُ قَالَ فِي الْبَحْرِ وَذَكَرَ اسْمَهَا أَوْ أَحَدَهَا فَهِيَ الْخَطَأُ بِهَا
 فَلَوْ قَالَ طَالِقٌ فَقِيلَ لِمَنْ عَنَيْتَ فَقَالَ أَرَأَيْتَ طَلَقْتُ أَمْرَتَهُ وَمَقْنَضَاهُ أَنْهُ لَوْ قَالَ مَا عَنَيْتُ أَمْرًا لَا يَقَعُ
 وَالْعَوَّلُ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ أَذْهَوُ عِلْمٍ بِقَضَائِهِ وَاللَّهُ عَالِمُ سَائِلٍ فِي مَا إِذَا اشْرَطَ وَكِلَ الرُّجُوعَةَ عَلَى وَكِلَ الرُّجُوعِ أَنْتَ
 تَرْجِعُ عَلَيْهَا أَوْ تَسْرِي عَلَيْهَا تَكُنْ طَالِقًا هَلْ إِذَا أَفْعَلْتَ ذَلِكَ بِغَيْرِ ذَلِكَ الزَّوْجِ يَصِحُّ الشَّرْطُ أَجَابَ لَا يَصِحُّ
 الشَّرْطُ إِذَا لَمْ يَذْكُرْ مِنْ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ وَاللَّهُ عَالِمُ سَائِلٍ فِي رَجُلٍ اخْتَصَمَ مَعَ آخَرٍ فِي إِدْخَالِ بِنْتِهِ عَلَى زَوْجِهَا فَقَالَ
 أَبُو بَلِينَةَ تَكُونُ زَوْجَتِي بِمَجَارَةِ مِثْلِ ابْنَتِي مَا يَصِيرُ لَهَا إِذَا دَخَلَ إِلَى شَهْرٍ عَاشُرًا وَلَا يَنْتَهِي فِي ذَلِكَ قَبْلَ إِدْخَالِهَا

مطلبة
قال الجماعة
بنت فلان
يعني زوجته
طالقا لا بد

مطلبة
قال في حال
الغضب
الطلاق
عنهما زولا

مطلبة
حلف بالطلاق
من زوجته
عريف انه تبرط

مطلبة
قال لزوجته
روحي طالق
تحلى اليهودي

مطلبة
في الفرق بين
روحي طالق
وروحي فقط

مطلبة
امر الاناث
فتمنع فقال
له ابو طالق
فقال طالق
طالق ولم
يذكر احد

مطلبة
قال وكيل الزوجه
وكيل الزوج
انه متى تزوج
عليها
استغفر الاب
من ادخالها
على زوجها
وزوجتي

مطلب
صريح زوجته
فلا سائلها
وقال است
عارة الى

مطلب
ان رجعت
الفرقة
قال لها ان
طال ما استمر
يقع من غير

مطلب
قال لها ان
طال ما استمر
يقع من غير

مطلب
وكذا ولا سائلها
فلا سائلها

مطلب
او لم يستند
ولم يكن
في قول قوله
خلاف

اودا عليها عليه قبل ما شاورت عليه حتى ام لا اجاب لا يثبت عليه شيء والمبار والمعا فاما المسئلة فانه الله
سئل في رجل ضرب زوجته فادخلها طلاقا فقال انت تبار اني ما اترك غيرنا وطلاقا مل يعلق بهذا القول
ام لا اجاب لا يعلق في الحايث في قوله لا ملكت في عليك لا يثبت عليك خلت سبيلك في ما بعد
لو قال ذلك في حال مذكورة الطلاق او في الغيب وقال لم افر الطلاق يصح في نفسها في قول في سنة
وقال ابو يوسف لا يصح في معنى انت تبار انت منقولة معادة مما ذكره من وجوه من معنى قد
الافعال وانه اعلم سئل في رجل قال ان ربيك من هذه القرية فامر ان طالق متى اعدت ما احل اجاب
اذ انقل عنه متاه عيت يقول الناس واذا قد ادرى اذ اعلم سئل في رجل قتل امرأته مع زوجته فقال لها
ان طالق الى مستين ولا يثبت له في الحكم اجاب يقع عليها بعد التستين مطلقا واحدا رجعية مخرج
المذكور صاحب الجواز والبرائة والولوية ومنهم من كتب الحنفية قال في الولوية الحية لان الطلاق لا يصح في الاول
وتكون هذه اضافة لا يقع في التاب بعد السنة وفي البرائة تكون الى معنى بعد لان تأجيل الوقوع غير
قابل الارتفاع فله والحال ان يراد بها بعد ما في عدتها جبراميلها وعلى اولياها والله اعلم سئل في رجل
لزوجته انت على طرار ونوى بذلك الطلاق فوال عقب ذلك في العدة انت طالق ثلاثا فهل يلحق الثاني في الاول
او لا يلحق لكون الثاني بائنا والاول بائنا والبائن لا يلحق البائن اجاب تطلق ثلاثا كما صح به غير واحد
من ملاننا قال في فتح القدير الطلاق ان لا يثبت من قبل الصريح الا في بصره وبائن وشله في البحر والمهر
ومنع الغدا وميرها من الكتب وفي مشتمل الاحكام والبائن لا يلحق البائن يعني البائن المفقول لا يلحق
البائن المفقول اما البائن المعنوي يلحق المفقول مثل الثلاثة من المبسوط اذ قال الواوحي ما دونه وقعت في
كتب رجل بائن زوجته فطلعت ثلاثا وقدا في بعضهم بعدم وقوع الثلاثة لاربائن في المعنى والبائن
لا يلحق البائن فاعتبار المعنى اولى من اعتبار اللفظ كما ذكر في السؤال وافني بعضهم بوقوع الثلاثة في اللفظ
لكن ان يلحقها قال ابن الحنفية في شوا الوحيانية بعد كلام كثير ولا يخفى عليك بعد هذا الوجه في قول شيخنا يعني
المكان في الحما في فتح الحق في واقعة طلق وهي ان رجلا بائن زوجته فطلعت ثلاثا في العدة ووقع الثلاثة
اخره قال ينسب بعضهم الناس كون عدم الوقوع هو لاختصاص الذي عليه الفسخ الى قاضية ان يصح عليه
في فتاواه المشهورة فلم يوجد وكذلك حرره عليه في الكتب الكثير المعترض فلم يوجد فاندفع ذلك وكذا
وهو مخالف لما نقلته مشتمل الاحكام من المبسوط من قوله اما البائن المعنوي يلحق البائن المفقول مثل
الثلثة وانه اعلم سئل في رجل وكل امرأ في طلاق زوجته فطلعت ثلاثا ولم ينو الموكل الثلاثة هل
يقع ام لا اجاب لا يقع شيء في كافي الحاكم من كتاب الوكالة لو وكله ان يطلق امرأته فطلعت
الوكيل ثلاثا في نوى الزوج الثلاثة وقع الثلاثة وان لم ينو الثلاثة لم يقع شيء في قول ابن حنيفة وانه لا
يقع واحد رجعية ومثله في كثير من الكتب والله اعلم سئل في رجل ادعى طلاق زوجته فطلعت منها
انه طلعت بعد الدخول بها وطالب ميرها اتما وسأل سؤاله فاجاب بانه استثنى فطلعت منه اثبات
الاستثناء فذكر ان لا يثبت له هل يلزم بالطلاق الثلاث ام لا حيث لم تشهد عليه شهود بانه وقع الثلاثة

ويكون القول قوله لاسيما وهو يجعل صالح اجاب ظاهر الرواية ان القول قوله وعند بعض المتأخرين
لا يقبل قوله الابنية وبعضهم فصل بين كونه مغرورا بالصالح فيقبل قوله والى لا يقبل الا
بينة وحيث علم المتأخرون بغلبة فساد اهل الزمان ينبغي ان لا يتبدل عن ظاهر الرواية لما صرحوا
به ان ما خرج عن ظاهر الرواية ليس مذهباً لا في حقيقته ولا قولاً له ففي البحر الرائق في كتاب القضا وما خرج
عن ظاهر الرواية فهو مرجوع عنه لما قرروا في الاصول من عدم امكان صدور قولين مختلفين متساينين
من جهة الرد والرجوع عنه لم يسبق قولاً له اهو قول كما غلبت النفس في الرجال غلبت النفس في النساء بل فهن
البلغ فربما تكن الزوج فيصد عنه الاستثناء وتكره لتخلص منه فالتقييد بظاهر الرواية احق واكثر
ويغرض باطن الامر الى الله العلي العظيم والله اعلم سئل عن حادثة حدثت بدمشق المشام فعرضت على
علمائها فاستمعوا عن الجواب عنها رجل شافعي المذهب من علمائها افاض بوقوع الطلاق فيها على الحال
وهي جعل صالح من القواعد تشاجر مع عريف على محلة محي منها اصولاً للظلمة اللثام بعد قلته منه
قدراً فوق طاقتة وضايقة في ادائه فقال له على الطلاق بالثلاث انك من اهل النار فلا مله الماض
على هذا الخلاف فقال سمعت من العلماء الكرام نقلاً عنه عليه الصلاة والسلام ان الغراء في النار
هل وقع الطلاق على زوجته بذلك ام لا اجاب بعد الجحولة وسؤال التوفيق لتمام التحرير والتدقيق
بقوله لما وقع بذلك عليها طلاقاً بأجماع من ائمتنا واتفاق ووجهه الشك والاحتمال اذ لا يعلم
ذلك الا المهيمن المتعالم كما صرحوا به في علته انت طالق ان شاء الله تعالى بانه لا يطلع على ذلك بحال ولو
اراده لما اجرى على ائمتنا الاستثناء خفي بسبب ذلك الحال قال ابن قريشة في منتهى الجمع بعد ان ذكر
مذهب مالك في ان شاء الله وعلل له بانه لو لم يشأ الله ما اجرى على ائمتنا التطلق وكنت انما مشيئة
الله وقوعه غير معلومة فلا يقع كما لو علم بمشيئة ائمتنا لا يوقف عليه هو ولا شك ان كونه من اهل النار
او لا لا يعلم عند الغير الجبار يوجب عدم الحنث في واقعة الحال اذ الحنث يكون بتحقيق شرطه وهو عدم
كونه من اهل النار وهو خاف عنا وعن سائر الارباب والاشرار ولا يعلم الا المؤمن المهيمن العزيم المجتهد
هذا وفي الحاوي لزم اهلنا ما هو صريح في خبر (ب) لانه ان صاحب المحيطان كان لا عذات لاني في القبر فانت
طالق لا يثبت لانه محتمل ولا يقع بالشك كما لو خلفا بسبب طير خلفا احدهما ان غراب والاخرية تحا
ولم يعلم ذلك لا يثبت احدهما وقرئ تلوه للجامع الاصح لمحمد بن وليد السمرقندي قال لهما ان كانا ربي
انقل من رأسيك فانت طالق ثلاثا لا يقع لانه لا يعلم اهو وهن صراخ في واقعة الحال اذ لا يعلم كون العزيم
الذي هو العريف المذكور من اهل الجنة دار القرار ومن اهل جهنم التي هي دار النجار والنفسا والكفار الله
سئل في رجل وكل آخر في طلاق زوجته نأوياً واحدة فطلقها ثلاثا متفرقة ما الحكم اجاب بقطع
واحدة وهي الاولى وتكون رجعية ويلغو الزائد وله مراجعتها في عدتها والحال اهد والله اعلم سئل
في امرأة فقيرة غاب عنها زوجها غيبة منقطة وقهرها بالنفقة ولا منفق شرعي وتضررت بذلك فصرخت
فادعته عليه بذلك وان غاب فقيراً معسراً لا قدرة له على نفقتها تاركا لها في منزله ومحل طاعته ولا قدرة

مطلوب
قال لا يخرج
الطلاق
الثلاث
انك من اهل
النار لا يقع
ومثله ان كان
لا عذات او
وان كان
راسي

في خبر
بأنه
انما
بأنه

مطلوب
حكم لما ذكره
الشافعي في
كتاب الزوج
القائم
لغيره

على ان تصبر على ذلك لفقرها وطلبك من الحاكم الساقى فبسخ النكاح فامرها باحصان بيته تسهر
 بما تدي فاحضرت رجلين عدلين شهدا على طبق ما ادعت فحكم بنفس النكاح عليه مستوفيا شرعا
 ليه فترقت بعد انقضائها مدتها منه زوجا زويتها وحضر الزوج الاول ويريد ابطال الحكم
 لذلك لم يسمع ذلك حيث كان عن ضرورة كنية مسوقة اجاب حيث تمت الضرورة واستدل بالحاجة
 الى ذلك صح الفسخ على الغائب كما افق به قارى الهداية وغيره وليس للحنفي ولا غيره ابطاله هذا هو الحق
 عند المحققين من علماءنا والله اعلم سئل من حيلة اثبات الطلاق على الغائب ما هي وهل يصح المحلة
 في ذلك نافعة مع ان المحل جدير بما يلحق النساء من الاضرار والمشقة والغذاب اجاب نعم فاما
 العصبولين من الذخيرة جلتين احداهما بدوى كغالة المهر على حاضر واخرى ان تدعى على آخرها نفع
 العدة معلقا بوقوع الفقرة وتطالبة الاداء وتبرهن على ما ذكره فيكم بالفرقة والضم قال لهدان الوكيل
 قلما يوجدان في تصايف المتقدمين ولكن ينبغي للقاضي ان يحيط طق سماع مثل هذه الدعوى نظرا لظن
 زورا لولا يرد في هذه المحلة يعني الثانية ما يرد في المحلة الاولى من النذور زورا (مبه) للمصلحة قال لا
 ذلك النظر فيه ثم قال ولكن مع هذا الحكم بالفرقة على الغائب فقد حكم لاحلاف المشايخ وفي البحر
 حيل اثبات طلاق الغائب كلها على الضعيف من ان الشرط كالسبب او قد عرف جامع العصبولين قبل
 هذا انه قد اضطرب في مسائل الحكم للغائب وعليه ولم يصح عنهم اصل قولى ظاهره تنبى عليه الفروع بل
 اضطرب ولا اشكال فالظاهر ان يامل في الوقائع ويلاحظ الخراج والضرورات فيفتي بحسبها
 او فسادا ثم قال مثالا لو طلق امرأته عند العدول بزوج غائب او غائب المذنبون عن البلد وله نقد وبرهن على
 الغائب واطمان قلب القاضي وعلت على ثلثه من حق التزوير والاحيلة فيه ينبغي ان يحكم على الغائب بانه
 وكذا ينبغي للفتى القوي بجوان دفع الحج وتماه فيه والله اعلم سئل فيما ذكره شيخ الاسلام الرعد
 الشيخ محمد بن عبد الله الغزالي الترمذي في متنه تنوير الابصار في باب الطلاق الصريح بقوله خلاف اكثر
 بالثبات المشاة من فوق فانه يقع به الثلاث ولا يدين في الواحدة بعد تصريحه بوقوع الواحدة الباشة ان لو
 يوثقوا في قوله كبر بالباء هل قوله في بالثبات المشاة من فوق ضبط صحيح او غلط معراجا وسهلا من العلم
 وسبق اليه كمال القضاء والقدر حكم وعلى تقدير الثالث لو قدر وقوعه من يقع طلاقه غير فارق بين الثلثة
 والمنة او فارقا بينهما بما علمه الله هل يكون ثلاثا ام واحدة باشة ام رجعية ام يفتقر الى احدى الثلثة
 النية وهل الاحتياج في هذه المسئلة بخصوصها اى حسالة الثا والمشة من فوق نص ضعيف او صحيح او لا
 تقوم مقام الصريح على الجواب مفصلا على الوجه الامين والطريق الاحسن بما لا يزيد عليه اجاب قوله فان
 المذكور بالثبات المشاة من فوق ذهول والمذكور في كلامهم بالثا والمشة في البحر الذي هو مقرر منه قال وشار
 يعني صاحب الكنترا في حق الطلاق الى كل وصف كان على افعول لانه للفتاوت وهو يحصل باليسونة وهو نفس
 من الطلاق الرجعي فدخل تحت الطلاق واسوؤه وامثله واحسنه واكبره واعظمه واطوله واعرضه واعظمه
 الا قوله كثر بالثا والمشة فانه يقع به الثلاث ولا يدين اذا قال نويت واحدة او لم تر احدا ضبطه بالثا والمشة

مطلبت
 في حيلة اثبات
 الطلاق على
 الغائب

مطلبت
 فيما ذكره
 التنوير

فانما الكل ضبطه بالثلاثة وجعله في مقابلة اكبر بالموحد فكان عن سهو وقطعا في الواقع بالتا كما سبق
 اليه قلم هذا الفاضل فالذي يقتضيه نظر العقيدة انه يقع به الثلاثة ولا يدين ويدل على ذلك ما صرح به
 قاضيه في زلة القارئ في فروع كثيرة قائلا ما مرجعه الى انه لو ذكر حرفا مكان حرف وان غير المعنى
 لا نقصد صلاة حيث كان الفصل بين الحرفين لا ياتي في التمسكة كالضوء مع الضياء والضياء مع السيرة
 والطاء مع الماء عند اكثر المشايخ وذكر ايضا مع الخطا في الاعراب اذا كان يعفهم منه ما يفهم من الضوب
 لا نقصد ايضا مستدلا بانه لو قال لرجل زيت بالحقض او قال لامرأة زينة بنصب الناء بعد لان الخطا
 في الاعراب مما لا يمكن الاحتراز عنه فاذا كان هذا في مثل الصلاة ومثل الحد لا يؤثر فكيف به في الطلاق
 وقد غلب على السنة الناس ذكر اكثر وكثير ولا يعفهم منها الا ما يفهم من اكثر وكثير فيجب ان يقع به ما يقع
 بالآخرى وصرحوا قاطبة بوقوع الطلاق بالالفاظ المصحفة وهي تلاق وتلاخ وتلاخ وتلاخ وتلاخ وتلاخ
 ولم يعتبروا فيه بدال الحروف ولولا عدم الفراغ للاطالة لكنتنا في ذلك رسالة وفي هذا القدر كفاية والله
 مسئلة في رجل حلف بالطلاق لا يدخل دار فلان فادخل محولا هل يحنث ام لا واذا قلتم لا يحنث هل تخل البيوت
 حتى اذا دخل بعد بنفسه لا يحنث ام لا اجاب لا يحنث ولا تخل البيوت به على الصحيح وقال السيدان فيج
 تخل وهو فرق بالناس ذكر في فتح القدير والبحر وغيرهما فعليه لا يحنث بالتدخل بنفسه بعد وقد اختلف
 بعض الناس مينا الى ما هو الارقي بالناس مع كونه خلاف الصحيح والله اعلم مسئلة في رجل تزوج ابنة الصغير
 زوجة وشرطه متى تزوج ابنه المذكور او تسرى عليها في طلق منه فبلغ الصغير وتزوج عليها امرأه هل ط
 ام لا نطلق لنفسنا الشرط اجاب لا نطلق لنفسنا الشرط المذكور وقد تقرر ان الكحل لا يبطل بالشر
 الفاسدة وان طلاق الصغير لا يقع سواء كان معلقا او منجرا والله اعلم مسئلة في رجل غضب من
 زوجة الحرة المدخولة فقال لها ابرشي وانا اطلقك فقالت له ابرك الله فقال روي طالق هل يسمع له
 مراجعتها في عدتها ام لا وله مراجعتها ولو قال له ابرك الله فقلت له ابرك الله فقال روي طالق هل يسمع له
 لا يسمع عليه مراجعتها في عدتها بذلك اذا ابرك الله المذكور ومستقل بنفسه لم يعلق الطلاق عليه لأن قوله
 وانا اطلقك وعده وقوله روي طالق انشاء طلاق وسواء قال ذلك مرة او مرتين لعدم استكمال العد
 الموجب للبدونة في الحرة مع نية التاميس حيث لم يقع قبله شيء فافهم والله اعلم مسئلة في رجل حصل له
 غضب من احد زوجتيه المدخولة فقال لها روي طالق مثل اخي فماذا يبريه اجاب هو طلاق باثني
 حيث نواه فله الرجعة بعد جديد والله اعلم مسئلة في رجل قال لامرأته في حال الغضب روي طالق بالتسكو
 هل يقع عليها طلاق واحدة باثني تدون الله بخواهي طالق ام رجعة اجاب يقع واحدة رجعية ولا
 نوى الاكثر او الابانة ولم ينو شيئا لانه صرح اذ الكناية ما تحتمل الطلاق ولا يكون الطلاق مذكورا لانه
 كما صرح به قاضيه في الكنايات وهذا الصريح مذكور في الواقع على القول روي بمعنى اذ هي كما من الكنايا
 فتعمل فيه النية كما هو مصرح به في كلام ائمتنا والله اعلم مسئلة في رجل طلق زوجته ثلاثا وتزوجت
 بعد انقضائها عدتها منه بصغير لا يعلق بقبول ابية له بمهر مغلولدي شهود ودخل بها وطلقها ابو الصغير

مطلب
 حلف بالطلاق
 لا يدخل دار
 فلا بد

مطلب
 زوج ابنة
 الصغير
 وشرطه انه
 متى تزوج
 ابنه المذكور
 او تسرى عليها
 في طلق منه

مطلب
 اذا قال روي
 طالق مثل اخي
 كان باثني

مطلب
 اذا قال روي
 طالق بالتسكو
 كان رجعية

مطلب
 طلق زوجة ثلاثا
 وتزوجت بصغير
 بعد انقضائها
 عدتها منه

ثم عزل الحاكم المولى على القسم ثم ولاء بعد مدة قسم القرية ثانياً ونصب الحاكم الكمال بنفسه على الكمال من ثانياً
فلم يثبت الحاكم المذكور بالكيل معهما لا اجاب لا يحسن الخالف ان نوى بكونه تحت يد تحت قد تدر
اوسلطانة او ملكه او جرحه اذ والحالة هذه ليس تحت يد بل هو تحت يد الحاكم الذي نصبه فلا يحسن لا تنافي
شرط الحث وان نوى بكونه تحت يد بكونه كذا لا فيما له عليه تكلم حيث كما هو ظاهر وان لم يكن له نيّة تحت يد
الكلام الى المتعارف عند الاطلاق والله اعلم سئل وهو بيت المقدس عن رجل قيل له ان نساء الذين
الى القرية الفلانية يخرجن بها فقال ان كان قد راح واحد منهن لها فمضى طالق فبقيت ان اثنين منهن
ذهبتا الى القرية معاً هل يقع الطلاق عليهما ام يقع على واحد منهما ام لا يقع على واحد منهما ام لا
بانه يقع عليهما لا رادته منهن من الخرب الى اذ انوى واحدة معينة او منعمة فذكر فيقع على المنيّة
في صورتهما وعليه المقيين في البهمة مستدلاً بان واحدة نكح في سياق الشرط فتعم وطول بالنقل
فلم يكن عنده من كنية ما فيه صريح النفل فلما رجع الى منزله بالرقلة راجع كنية فكتبه ماصورة في الولوية
من باب الابداء لو خلف لا يقرب واحدة منهن فهو مول منهن ان مضت الاربعة اشهر من حلفه بن جميعا
لان واحدة نكح في محل النفي فتعم اه وفي المنهاج لأبي حفص عمر من الخفية ولو قال والله لا اقرب والله
منكما فهو مول منهما فان مضت الدعة من غير جماع باننا اه وفي مسند العقاد في تنوير الابصار للسيد محمد
الغزالي التمرنا شيئا فلا عن فتح القدر في باب الابداء ولو قال لهن والله لا اقرب احدا كن جعلناه مولا
من واحدة وقال زفر مول من الاربعة حتى لو مضت اربعة اشهر ولم يقرب احدا هن بابت واحدة وعلى الزو
ان يعينها وعنده بن كلبن لان قوله احدا كن وواحدة منكن سواء ولو قال لا اقرب واحدة منكن يصير
منهن جميعا فكذا هذا قل احدا كن لا يعم لانه مغفّر وكذا لا يصح ان يقال الكل احدا هن على درهم واحد
واحدة منكن فنكح منقبة فتعم ولذا صح كمال واحدة على درهم ومثله في شئ للجمع للملك والابن ملك وفي الكو
الدرك للأستاذ مسئلة النكح في سياق النفي تعم سواء باشرها الثاني نحو ما احدا قلما او باشرها
عاملها نحو ما قام احدا وسواء كان الثاني ما اولاه اول اولين او ليس وان كان كانت النكح صادة على
القليل والكثير كشي او ملازمة للنفي نحو احدا ود اخله حليلها من غولها ومن رجل او واقعة بعد كماله
عمل ان وهي لا التي لنفي الجنس فواضح كونها للمجموع وما عدا ذلك غول رجل قائما بنصب الخبر ومما في الدار
رجل فالصحيح انها للعموم ايضا ونقله شيخنا ابو حيان في الارشاف والكلام على حروف الجر عن سيدنا
ظاهرة في العموم لا نص فيه ولهذا نص سيدي علي جواز مخالفة فنقول ما فيها رجل بل رجلان ولا رجل
بل رجلان اي يرفع رجل كما تقرر عن الظاهر فنقول جاء الرجال لا زيدا وذهب المبرد الى انها ليست للعموم
وتبعه عليه الجرحاني في اول الايضاح والرحشوي في تفسير قوله تعالما كن من اله غيره وقوله تعالما يا
من آية كذا اطلق النكاح المسألة ولا بد من استئذان في كتاب التمهيد وهو سلب الحكم عن العموم
كقولنا ليس كل عدو زنجيا فان ذلك ليس من باب عموم السلب اي ليس حكما للسلب على كل فرد ولا لا يعم
في العدو زوج وذلك باطل بل المقصود بهذا الكلام ابطال قول من قال ان كل عدو زوج اذا علمت ذلك

مطلوب
قيل ان
نساء
ذهبن
الى
القرية
فقال
قد ذهبت
واحدة

مطلوب
يتعلق
بالنكاح
في
سكوت
وفي
غوية

فيسمى عليه مسائل وذكرنا ثمة قال الرابعة اذ كان له زوجات فقال والله لا اطلقا واحدة منكم فله
 ثلاثة احوال احدها ان يريد الامتناع من كل واحدة فيكون موليا منهن كلهن ثمة قال المال الثاني ان يقول
 اريد الامتناع من واحدة منهم لا غير فيقبل قوله لاحتمال اللفظ والله لا اطلقا واحدة لا يقبل التهمة
 والتعويض الاول ثم قد يريد معيئة وقد يريد مبهمة فان اراد معيئة فهو مول منها وبشر بالبيان كما في الطلاق ثم قال
 وان اراد واحدة منها مبهمة امر بالتعيين قال الشرعي ويكون موليا من احدها من لامي التعيين ثم قال
 المال الثالث ان يطلق اللفظ فلا ينوي تعيينا ولا تخصيها قبل العمل على التعميم او على التخصيص بواحدة مما
 امتنعها الاول وبه قطع البغوي وغيره او كلامه وفي الجامع المتخير في مسئلة ان لم يستثنى ثوبا او اكلة
 طعاما او شربة شرابا وقال عيت ثوبا دون ثوب او طعاما دون طعام وين فيما بينه وبين الله تعالى لانه
 نكر الطعام والثوب وانه نكر في موضع الشرط وموضع الشرط نفى والنكر في موضع النفي يتم فلهذا التخصيص
 ولا يصح فقهنا لان التخصيص خلاف الطاهر وفيه تخفيف على نفسه فلا يصح ان هو في التخصيص كما في الكفر
 لمجد من عتاد من ملك داد الشهيد بالخلط من باب الابداء ولو قال ان قربت واحدة منكم فواحدة منكم طالق كما
 موليا منها تطلق بالبركاتها وبانحاش احدها لان الكرخ في الشرط يتم وفي الجزاء تخص في النفي والاثبات
 ولو قال في طالق بقر ياها لانها كناية عن الذخلة تحت الشرط فثبت بعزمه او في مسئلة العطف في
 طالق لا لفظ فواحدة منكم طالق فهي كناية عن الذخلة تحت الشرط الذي هو دواخ واحدة فثبت بعزمه بخلاف
 قوله فواحدة منكم طالق فانه واحدة فيه نكر وقعت في الجزاء فخص ولا يستفاد من لفظ واحدة ومضف
 الترخيد وقد نصت على انه لو كان تحت اربع نسوة وله عبيد فقال ان طلقت واحدة منهن فعبدة من عبيد
 او طلقت اثنتين فعبدان حران او طلقت ثلاثة فثلاثة عبيد احرار او طلقت اربعا فاربعة عبيد احرار
 وطلقت معا او معز في اثني مائة او الكحل او البعق عش عشرة من عبيد واحد بطلاق الاولى واثان بطلاق
 الثانية وثلاثة بطلاق الثالثة واربعة بطلاق الرابعة وبجميع ذلك عشرة فلو امتشط ومضف التوسيع لفظ
 الواحدة لما وقع العقب على الواحد في صورة طلاق مع الاذنة لم يطلق واحدة حال كونها منقردة بل طلقها
 في جملة نساء الاربع فذهابا الزوجين معا لا يمنع وقوع الطلاق على كل واحدة كذلك وكلام التخصيص
 في ذلك هذا ما ظهر من الله لم **بأس** الايلاء **سئل** في رجل قال لزوجته انت محررة
 على خمس سنين وقد مضت من غير جماع فاللهم اجاب هذا ايلاء بعقبة من ربا المدة وقد بانست بمضت اربعة
 اشهر من وقت اليمين وبانقضاء عدها منه تحمل الاذواج واقه اتم **سئل** في رجل قال لامرأته انت محررة على
 اربعة اشهر وطهراني الاربعة اشهر فاذا يلزمه اجاب يلزمه كفارة يمين واقه اتم **سئل** عن رجل قال
 لزوجتي كوا عتريت على من هذا الوقت الى عودتي السنة الآتية بعد هذه الآتية وكان في شهر ذي القعدة
 لما ذيلزمه بوطئها اجاب هذا ايلاء منها قبل زواجه على كل واحدة منهما قبل مضى اربعة اشهر كفارة
 مستقلة لتعدد الايلاء كما ذكر في الجهر فاذا مضت اربعة اشهر من وقت الحلف بالجماع وقعت طلقة بائنة
 على كل واحدة مضى اربعة اشهر تقع اخرى ان كافي الوقع كما في الطهيرة او بعد التزوج بها كما نص عليه في الكفر

طالقت
 است محرم على
 خمس سنين ايلاء
 طالقت
 او او طهراني
 هذه الايلاء
 يلزمه كفارة
 يمين
 طالقت
 قال لزوجتي
 كوا عتريت
 على من هذا
 الوقت الى عودتي
 السنة الآتية
 بعد هذه الآتية
 وكان في شهر
 ذي القعدة
 لما ذيلزمه
 بوطئها
 اجاب هذا
 ايلاء منها
 قبل زواجه
 على كل واحدة
 منهما قبل مضى
 اربعة اشهر
 كفارة مستقلة
 لتعدد الايلاء
 كما ذكر في الجهر
 فاذا مضت اربعة
 اشهر من وقت
 الحلف بالجماع
 وقعت طلقة بائنة
 على كل واحدة
 مضى اربعة
 اشهر تقع اخرى
 ان كافي الوقع
 كما في الطهيرة
 او بعد التزوج
 بها كما نص عليه
 في الكفر

وهكذا الى ان تقع الثلاث على كل واحدة منهما فليست ارك امر بالوطئ قبل وقوع ذلك والله اعلم **سئل**
 في رجل علق طلاق زوجته لثمة المدخول بها على صفة هي انه اذا وطئها قبل عشرة اشهر مضى في طلاق قال الحكم
 اجاب هذا يلازم فان وطئها قبل اربعة اشهر طلقت طلاقه رجعية يملك مراجعتها في عدتها لحسنه قبل
 مدة الايلاء وان لم يطأ حتى مضت اربعة بانته منه لبقا والا يلازم لعدم الحث بالوطئ قبلها وبالحنث بالوطئ
 قبل مضى الاربعة اشهر انتهت بمسنة بالطلاق الرجعي وببطل الايلاء فافهم والله اعلم **سئل** في رجل دعا امرأته
 الى الخروج من القرية معه فأتت فقال لها ان لم تخرجي معي فانت حرام ومن الحول الى مثلنا ويا جحر الحمر لا الظلا
 فلم تخرج معه اجاب هو يمين ان حنث فيها بالوطئ قبل اربعة اشهر كفر كفارة اليمين ومضى حكمهما وان لم
 يحنث به لزمه ما يلزم المولى من الطلاق بالانقضاء وببقية احكام المولى لازمة عليه حيث حنث بالوطئ عندنا والله اعلم
سئل في رجل غضب من زوجته فقال لها انت محرمة علي من الجمعة الى الجمعة ناويا الحرمة المطلقة اجاب
 لا يلزم طلاق ولا كفارة يمين لعدم وطئها في المدة المحلوف عليها وهي من الجمعة الى الجمعة والله اعلم **سئل** في
 رجل قال لامرأته تكوفي على مثل اخواتي من اليوم الى مثل اليوم ناويا عدم قربانها اسبوعا وتكوفي على بالسبع
 المحرمات ويريد الحرة للبرقة فاذا يلزمه اجاب اما قوله تكوفي على مثل اخواتي فقد ارتفع بمضى الاسبوع
 حكمه وبقى الحكم في قوله وتكوفي على بالسبع المحرمات ناويا الحرمة فقوي يمين يلزمه بقربانها كفارة اليمين وهي
 اما اطعام عشرة مساكين او كسوتهم او تحرير رقبة هو مخير في واحدة من هذه الثلاثة وان لم يقدر على واحدة
 منها صام ثلاثة ايام متوالية والله اعلم **سئل** في رجل تساجر مع زوجته فقال حررتها الله على مدة اربع سنين
 مثل امي واخوتي قاصدا ليجاب تحررها هذه المدة فقط فاذا يلزمه بهذا القول اجاب اذا وطئها قبل مضى
 اربعة اشهر من وقت القول بكفر كفارة يمين فيحرر رقبة او يطعم عشرة مساكين او يكسوهم وان عجز عن التحرير
 والاطعام والكسوة صام ثلاثة ايام متتابعة وان مضت اربعة اشهر قبل الوطئ وقعت عليه طلاقه بائن فيجوز
 عقده عليها ويطأها ويكفر لان هذا ايلاء وحكمه ما ذكرنا والله اعلم

مطلبه
علق طلاق
زوجته على
وطئها قبل
عشرة اشهر

مطلبه
دعا امرأته
الى الخروج
فأتت فقال
ان لم تخرجي
فانت حرام

مطلبه
غضب من امرأته
فقال انت محرمة
علي من الجمعة
الى الجمعة ناويا
الحرمة المطلقة

مطلبه
قال حررتها
الله على مدة
اربع سنين
مثل امي واخوتي

مطلبه
في صغيرة
خالها عليها
على ثور واحد

مطلبه
خالها بالارواح
على بدل الزينة
لزمه ولا يسقط
منها شيء

مطلبه
استبانت من
احبتها ما غشها
القاضي غشها
مطلبه
قال لزوجها
طلقني ولك كذا
فوقل من كذا

باب الخلع
سئل في صغيرة خالها عليها على ثور غير معين ألزمته فقبل زوجها ذلك هل يلزمها
 ثور وسط ولا يسقط شيء من مهرها ام لا اجاب لا يسقط شيء من مهرها ويلزمها الثور
 ثور وسط بالترامه لبدل الخلع المذكور والله اعلم **سئل** في رجل سأل زوج بنته الكبيرة المدخول بها ان
 يحالها على كذا درهم عليه هو مخير هل يحالها على البدل المضاف الى الابد هل يصح الخلع ويطلب الابد بالبدل
 الترمه وجعله عليه والمرأة تطالب الزوج بما لها عليه حيث كانت بغير ذنبا ولا يرجع الزوج بما اخذته منه على
 الابد وكيف الحكم اجاب حيث اضاف الى الابد الى نفسه صح وزنه ولا يسقط من مهرها شيء
 فتطالب الزوج بما لها عليه ولا يرجع به على الابد الا لم يضمن له ذلك وانما يلزمه البدل الذي الترمه عقده
 والله اعلم **سئل** في امرأة استدان من اخيها ثوبا نفقته التي فرضها القاضي بأمر القاضي ثم خالها الزوج
 ووقعت البراء العامة بينهما بعد الخلع هل يسقط دين الاخ واذا قلتم لا يسقط فهل يطالب الزوج
 ام الزوجة اجاب لا يسقط دين الاخ وله مطالبة بما شاء والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوج بنته

مطلب
لوجا لعلها بعد
الذخول فيها
الجعل لا يرجع
عليها
مطلب
الحكمة لا تقطع
المهر من الزوج
فيما اذا اذاع

مطلب
طلقاتها على ما
قلدها الذي
على ما لم يده
وعلى امساكه

مطلب
قال لا امر طلق
امر انك جعل
البراءة لا يرجع
وعلى

مطلب
لوقا لا امر طلق
انك على ما لم يده
فقط

مطلب
لوقا لعلها ان
مطلبا حكمة
الليلة نهى

المدخول بها طلقتا ذلك ستون غرضا فكل من طلقتا ثلثا هل يستحق المهر على الايام لا ولها مطالبة
الزوج بما عليه من مهرها اجاب لا يستحق ذلك ولها مطالبة بمهرها وقد وقع عليه الطلاق لا الرجوع حكمة
وهذا كما صرح به في الكافي وغيره في اجابة شئت واقطع مسئلة في رجل خالعه ورجعه بعد الدخول بها وقصر
مجلس صداقها على مال معلوم ولم يذكر المهر فله ان يرجع بالمقبوض ام لا اجاب لا يرجع به على الصحيح كما نقله
صاحب النحر عن المحيط ومنه في جامع الفصولين عن فداوى قاضي طهين وغيرهما واقطع مسئلة في ثمة
زوجها حدة ما ابوانها الرجل منهم معلوم ثم دعت المصلحة الى الخلع واراد الجدة والاب صحة الخلع على وجه يستقل
للمهر من الزوج فما الحيلة في ذلك اجاب ذكر البراز في ذلك فلا تحيل احداها ان يخالعه اجبت مع زوجها
على مال قدر المهر فيجب البذل على الابن في الزوج ويحيل الزوج بما عليه من الصداق لمن له ولاية قبض صداقها على
ذلك الاجبت في مهر الزوج من المهر ويكون في دقة ذلك الرول الثانية ان يحيل بالصداق على الاب يعني ان كان
وان لم يكن فعلى الجدة كاف مسئلة ان يهر الزوج منه وينقل الى دقته اذا كان املا من الزوج وامثلة قاله
وذكر الحاشية اخرى ان يقرأ لا يعني او الجدة بقبضه فيطلعتا ويهر الزوج في الظاهر وتعلق هذا وقد
صرحوا بان الزوج اذا خالعهما على صداقها على ما صاهره مع الخلع ونقص الجدة الزوج نصف الصداق الواجب
بالطلاق قبل الدخول واقطع مسئلة في رجل سألته زوجته ان يطلعتها على ارضها ولد لها الذي هو حامل بمولود
امساكه مدة سنين معلومة فطلعتها على ذلك هل يلزمها ذلك ويكون حكمه حكم الخلع اجاب نعم يلزمها
شرا فقدمت زوجها صحة الخلع على امساك الولد مدة معلومة وعلى ارضها اذا كان رضيعا وان لم يرضع المدة ورضع
حولين والطلاق الكائن على عرص بمنزلة الخلع ومن صرح بذلك صاحب الوجيز وغيره بل هو في هذا الشأن
من جملة ما يفسد طلقا عليه ما لم يدر في الجورة انه عبارة من عقدين الزوجين المالا فيه من المرأة بمدة
فيخلعها او يطلعتها وبها ايضا والما ظ الخلع خمسة ذكر من حملها طلق بنفسك على الف ولان امساك الولد وار
مدة معينة منقطة معلومة وهي تقوم بالعقد فصحت جلا بانه لا من خروج البضع عن ملكه بلفظ يقع في ذلك
والله اعلم مسئلة في رجل قال لا تطلق امرأتك على هذه البقرات الاربع وعلى عشرين قرشا على ففعل
هل يصح ذلك ويلزمه دفع البقرات الاربع والعشرين من القرش ام لا يصح اجاب نعم يصح ذلك
ويلزمه دفع ما التزمه كما صرح به صاحب النهاية في باب العتق على جعل وغيره والى ما سمي في الظاهر
مسئلة في رجل مضى من زوجة فقال انت على تحرة حتى تستين في الحكم اجاب هو الا على قول
ابي يوسف وعلى قول محمد بن ابراهيم انه قول الكل فاذا عرفت انه ظاهر فالأدوية عليه ان كان غنيا عتق رتبة
فان لو عجز فأي بقدر ففصلام به من مشايخنا ليس في مزارعنا ولا الايام المهرية لجملة المهر وقد قال في
اطمستين فقير اعاده ومشاو مشبعا ولا يحل لها الزوج ولا الابن بها اخراجها من بيت زوجها لعلها
على عتقته فان جاعتها في اثناء الصوم واشتأفتة واشتغرت به فقطع وهي زوجة من كل وجه وان ترتب
الاحكام المذكور على فافهم واقطع مسئلة في رجل قال لزوجتي انت مثل اختي في هذه الليلة ما ولي المهر المهر
في الحكم اجاب موجب هذا على ما صحح انه قول الكل انه ظاهر في وقت غير دفع بمعنى الليلة ولا يلزم شي بالكل

بدها

بعدها كما نص عليه في البر وغيره والله اعلم **سئل** في رجل تشاب مع زوجته فقال لها وحي طالق محرمه مثل انجي
 نا ويا مجرد الرمة المطلقة هل له ان ينكحها ام لا اجاب بقوله طالق وقع الطلاق الرجعي لا نصريح بقوله
 محرمه او نا ويا الرمة المحرمة يكون ظاهرا فله رمة كراهة الظاهر لقوله مثل انجي الذي هو تشبيه من كونه محرمه
 على النايب وحي اخته والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجته وقد خرجت من بيته ان لم تعود فتبس في كوفي مثل
 انجي فلم تعد المالك اجاب ان نوى براقا ظاهرا او طلاقا فكذا نوى وان لم تكن له نية لفا كراهة ولا
 عليه وذلك ما نؤخذ مما ذكرنا في الظاهر في مسألة است على مثل انجي ولا فرق بين التعليق والتخيير فان الظاهر
 مما يجوز تعليقه والله اعلم **سئل** في رجل غصب من ابى زوجته فقال حي مثل انجي فماذا يلزمه اجاب ان لم
 تكن له نية فيه فهو باطل لا يلزمه بشي والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجته وهي محضرة امه كوفي مثل هذه ما
 وهذا هذه السنة هل يقع عليه بذلك طلاق ام لا اجاب لا يقع عليه طلاق ويصير مثل مظهر ان دخلت في
 السنة وهذه الذي نواه ويلزمه كراهة الظاهر وهي عتق رقبة ان قد علمها وان لم يقدر فعليه صوم شهرين
 متتابعين فان لم يستطع فعليه ان يطعم ستين فقيرا والله اعلم **سئل** في رجل غاصم مع زوجته وقال اني
 مثل انجي مثل انجي نا ويا الرمة ماذا يلزمه اجاب في المسئلة خلاف وصح كونه ظاهرا لا يلزمه محرمه
 ان قدروا وان لم يقدر صام شهرين متتابعين ليس فيهما رمضان ولا ايام منتهية فان لم يقدر اطعم ستين
 فقيرا والله اعلم **باب العنين** **سئل** في بكر ادعت على زوجها بعد الدخول بها
 انه عني لم يقبل اليها فطلقها على مال فزوجها ابوها بعد عشرة ايام لعين هل يصح تزويجها قبل انقضائه
 عدتها ام لا اجاب لا يصح قبل انقضائه وعدتها لوجود الحيضة كما صرح به علما ونا فاطمة والله اعلم
سئل في بكر صغيرة دخل بها زوجها ثم ان ابوها اخذها الى قرية ثمها ومنعها عن زوجها وبلغت فادعت ان
 بزوجها عنة هل يفرق بينهما مجرد دعواها ام لا اجاب لا يفرق بينهما وبين زوجة مجرد دعواها عنة
 تقدير شوب عنة باقراره او بقول النساء انها بكر يؤجل من وقت الرافعة سنة كاملة ولا تحسب منها ايام حرمه
 ولا حرمها ولا ايام غيبتها عنه ولو نكحها وهر بها منه فان وطئ ولا بانته منه بالفرق ان طلبت والله اعلم
 في عنتها اجل سنة وادعت زوجة البكر البالغة انه ازال بكارتها في اثناء السنة باصبعه لا بالله وهو يملك ازالها
 بالته فعرضت على العيين بانه ما ازالها باصبعه وانما ازالها بالته فتكفل عن العيين هل يفرق بينهما وبينه بكونه
 العيين بعد اثناء السنة ام لا اجاب نعم يفرق بينهما بكونه عن العيين والحال هذه اذ هو مما عطف عليه
 ويقتضي فيه بالكون لانه اذا فرز لم ينفك فان هو عطف ولا قضى عليه كما هو اظهر من ان يذكر والله اعلم **سئل**
 في رجل اسلم ونكح نصرانية بالغة ابوها يريد ان يفرق بينهما وبين زوجها المسلم كراهة في الاسلام هل له ذلك
 ام لا واذا ادعت انه لم يقبل اليها واجله استاذنته الى دخول البرن يصح تأجيله ام لا اجاب بقاء النكاح
 في كتاب الكتاب اذا اسلم مقرر في الكتب متونا وشروفا وناوي ولا يصح التأجيل الا من الحاكم الشرعي والحقرة
 بتأجيل غير في الحائنة وتأجيل العيين لا يكون الا عند قاضي مضرب او مدنية فلا تبعد بتأجيل المداة ولا تأجيل
 غيرها او المصريح به في زوجة العيين اذا اجله الحاكم سنة وطلبت التفرق بانتهابا بانه الزوج ولما بشر

مطلبة
 قال لها وحي
 طالق محرمه
 مثل انجي
 مطلبة
 خرجت من
 بيته فقال لها
 ان لم تعود
 مطلبة
 اذا قال في رجل
 انجي لا يلزمه
 مطلبة
 قال لزوجته
 محضرة امه
 تكون في مثل هذه
 مطلبة
 قال لزوجته
 انت مثل انجي
 مطلبة
 انجي نا ويا
 طلقها لا يصح
 العقد عليها
 قبل انقضائه
 عليها
 مطلبة
 لا يفرق منها
 مجرد دعواها
 انه عني
 مطلبة
 اجل العنتين
 سنة فادعت
 انه ازال بكارتها
 مطلبة
 لو اسلم الزوج
 لا يفرق
 بينهما ولا يصح
 التأجيل
 الا من الحاكم

مطلب
أقامت في
الاعتزال إلى
مطلب
في هذه المسئلة
العلم

القاضي إذا بالزوج ولا ثبت القرينة واختيارها كما هو مصرح به في كتب النفقة فاطمة ولله العلم
سئل في زوجة العنين الميراث لها سنة إذا هرب أو أخذها والد لها وصيتها منه هل تنصبت له الأيم
أم لا اجاب لا تنصبت له العلم **باب** العدة سئل في امرأة شابة اعتزلت زوجها
هل تعتد بالشهور أم لا يرد من الحيض وليس قول ابن الشيعة في ثم الوصاية بتسع شهور تنقض مدة النكاح
عدا طهرها بمدة فما عجز به بخره اجاب هو مخالف لجميع الروايات فلا يفتي به نعم لو قضى ما لكي
نقض ولا داعي إلى الإفتاء بقول نعتقد أنه خطأ يحتمل الصواب مع إمكان التراجع إلى ما لكي يحكم به ونعت
علمنا بذلك قال في نكاح الخلاصة قيل لحقني ما مذهب الشافعي في كذا وجب عليه أن يقول قال أبو حنيفة
كذا ذكر في الترمذي مخالفته الروايات وخرابته يوم نظم أنه المذهب الصحيح لا يذهب والواجب طهر المرأة
وحفظ المذهب منها وإذا الزود ذكر ذلك في سبيل الإرشاد ودفع الضرر عنها يقال لو قضى بذلك ما لكي نفذ
وقد نظرت نظرا تاما من النقد فقلت لمستدة طهر ابتسعة أشهر وقاعدة أن ما لكي يقتدر

مطلب
لو قضى ما لكي
بأنقص سنة
نبتة العلم
بتسعة أشهر

ومن بعد لا وجه للنقد هكذا يقال بلا نقص عليه ينظر والقائل سئل فيما إذا قضى ما لكي
المذهب في مدة الطهر بأنقص سنة العدة بتسعة أشهر فقدم لا اجاب لا تنصبت له إذا قضى ما لكي
المذهب في مدة الطهر بأنقص سنة العدة بتسعة أشهر فنقد ولا يجوز نقصه لأنهم يخالف الكافي في السنة
المشهورة ولا الإجماع والمعلم سئل في امرأة توفي عنها زوجها بالرداء والزملة هل لها أن تخرج من بيتها
وتنتقل إلى القديس قبل انقضاء عدتها أم لا اجاب ليس لها ذلك والله أعلم سئل في المطلق هل
تخرج من بيت طلق وهي برام لا وتجبر على العود إليه إذا هي خرجت قبل انقضاء عدتها وتجب نفقتها عليه
وكذا كسوتها اجاب لا تخرج منه ويحرم عليها ذلك بقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن الآية قال أبو حنيفة
السنة الزنا فخرج لا إقامة له عليها وسبق قال الأكثرون وقال ابن عمر خرجوا قبل انقضاء عدتها وتجب
على العود إليه فان خرجت قبل انقضائها ولو بأذن الزوج لأن الحرة لا تستقطب بأذنه حلاله تعالى لا تخرج
لا الأولى لأنها رأت حتى إلى محسن فادفعها ما نزل لعين بخلاف ما إذا كانت له وصية أو أباه إذا كان الميراثا
وكان الزوج عائلا وهي قادرة على دفع الأجرة ليس لها أن تخرج منه بل تمك وتنفق الأجرة وترجع بها عليه إذا
كان بأذن الحاكم ولا يعمل لأهلها أنخراجها ولو حرها أبوها بذلك عليه أن يعصيها ما وقد حذر على ملأ
النساء لبيوتهم مطلقا وأكثر منه غير مطلقا فإنه يحل لمن المزوج بأذن الإزعاج بخلاف المطلقات
إذا لا إذن فيما فيه مفسدة الله تعالى ويجب عليه نفقة المعتدة ويدخل في مسماتها الكسوة إذا طالت بان كان

مطلب
لست في فتنة
الرفاهة
مطلوب
ليس في المطلقة
أن تخرج من
بيت طلق

حاملا أو معتدة الطهر والمعلم سئل في المتوفى عنها زوجها إذا كانت تسكن معه في بيت يستحق الميت فيه
السكنى بسبب شرط الواقف فأخرجها المستحقون هل لها السكنى فيه نعم عليه أم لا ولم نزلها اجاب
نعم لم يخرجها وأعلم سئل في رجل ما شاة قربانه طلق زوجته من مدة تزيد على تسعة أشهر فلا تأ ولرب
بذلك كتبها إليها هل يصح في أنسقاط نفقتها أم لا ولها النفقة حتى تنقض عدتها من تاريخ علمها بطلاق
وفاء مهرها المشروط بحلوله بطلانها أم لا اجاب ان كذبته فلها النفقة والكسوة قال في البحر بعد كلام

مطلب
ما من زوجة
ومها يسكنان
في بيت يستحق
مطلب
استند فلا لها
إلى مدة ماضية
أن صفة قد تلو
بعدة لها أو
من وقت
الطلاق على
كل حال

ان العدة تعتبر من وقت الطلاق في اقرار يعق الزوج بالطلاق من زمان مضى اليه ان المأخرين آخاها
ويؤبى العدة من وقت الاقرار حتى لا يصل الى التزوج بأختها واربع سواها ونحوها حيث كتم طلاقها لكن لا نفقة
لها ولا كسوة ان صدقته في الاستناد لأن قولها مقبول على نفسها ثم قال بعد كلام كثير والحاصل انها ان كذبت
في الاستناد او قالت لا ادري من وقت الاقرار وان صدقته ففي حقها من وقت الطلاق وفي حق الله تعالى من وقت
الاقرار وهو والحاصل انه لا يقبل مجرد قوله في ابطال حقها اجماعا في النفقة والكسوة وعليه وفاء مهرها للشرط
سكوله بطلانها اجماعا والله اعلم **سئل** في رجل طلق زوجته وله منها بنت رضية تمتددة عنها أمها ما لها على
دمها من مسماة هل يصح الصلح ام لا **اجاب** لا يصح الصلح قال في البحر واذا صلح الرجل المرأة على نفقتها
مادامت في العدة على دهرهم مسماة لا يزيد لها عليها حتى تنقضي العدة ينظر ان كانت عدتها بالحيض فلا يجوز
الصلح للجهالة وهذه عدتها بالحيض فلا يصح الصلح للجهالة بالمدة ويجب عليه النفقة مادامت تحيض والله اعلم

باب ثبوت النسب **سئل** في ابن الهاشمية هل هو هاشمي ام لا واذا قلتم
لاهل ثبت له شرف تام ام لا واذا قلتم نعم هل يتسلسل في اولاده ام لا **اجاب** لاشبهته في ان له شرفا تاما
وكذا اولاده اما اصل النسب فمخصوص بالآباء والقائل بهذا قد نبج المنهج الواضح واتبع الوجه الاصح او بان
نسبه اليه صلى الله عليه وسلم يثبت الشرف والسيادة فاذا ثبت هذا القدر لابن الهاشمية ثبت لاولاده واولادهم
الى آخر الدهر لوجود نسبة تام من النسب ولنا في ذلك رسالة مسماة بالفوز والغنى في مسئلة الشرف من الام
فن اراد زيادة في ذلك فليرجع اليها والله اعلم **سئل** في علي بن عبد الله الجواد بن الامام الشهيد جعفر الطيار
وابن سيدتنا زين بنت فاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم هل له واولاده وذريته
وعترته شرف مثل شرف الحسينة والحسينة وحمل العمامة المحض على رؤسهم ام لا **اجاب** يطلق عليهم
اشراف بلا شبهة اذا سم الشرف يطلق على كل من كان من اهل البيت سواء كان حسنيا او حسينا او علويا
او جعفريا او عقيليا او عباسيا كما كان كذلك في الصدر الاول وان قصر الحلفاء الفا طموت اسم الشرف على
ذرية الحسن والحسين فقط لكن لم شرف الال الذين تحرم عليهم الصداقة لاشرف النسبة اليه صلى الله عليه وسلم
فان العلماء رحمهم الله تعالى ذكر وان من خصنا الله صلى الله عليه وسلم ان ينسب اليه اولاد بناته ولم يذكر واعتل ذلك
في اولاد بنات بناته فالخصوصية المطلقة العلماء فقط فاولاد فاطمة الاربعة الحسن والحسين وام كلثوم
وزينب ينسبون اليه صلى الله عليه وسلم واولاد الحسن والحسين ينسبون اليهما فينسبون اليه صلى الله عليه وسلم واولاد
زينب وام كلثوم الى ابيهم عمر وعنده الله لا الى الأم ولا الى ابيهما صلى الله عليه وسلم لانهم اولاد بنت بنته لا اولاد بنته
يجري الامر فيهم على قاعدة الشرع الشريف فان الولد يتبع ابيه في النسب لا امه وانما خرج اولاد فاطمة وحدهم خصوصا
التي ورد الحديث بها وهي مقصورة على ذرية الحسن والحسين لكن مطلق الشرف الذي الال يشملهم واما الشرف
الأنفص وهو شرف النسبة اليه صلى الله عليه وسلم فلا فاهم والله اعلم واما العمامة المحض او العلامة المحض فلا
لها اصل في الشرع الشريف ولا في السنة ولا كانا في الركن القدير ولكن لبسها بدعة مباحة لا يمنع منها ولا يؤمر
بها اقصى ما في الباب انه اذا حدث التميز من الجائز ان يختص بها المنسبون اليه صلى الله عليه وسلم وهم ذرية الحسن والحسين

مطلوب
صاحبها على
نفقة عدتها
على دهرهم

مطلوب
هل ثبت
الشرف لابن
الهاشمية

مطلوب
في علي بن عبد الله
وهو هل له شرف
شرف وحمل
العمامة المحض

مطلب
لا بد من الشهادة
للمتزوجين بالزواج
من ذكر المدة

مطلب
زواج أم ولد
فما دلت بولده
على الزنى له
صحة مطلقة
وتنفي الزوجه
تعتبر

مطلب
في الشك من كونهما
سواء في الأخت
أم من أم ابن

مطلب
فيمن زوج أمه
وأختيه

مطلب
فيمن لم يكن له
سوى أمه
وأخته وكل منهما
متزوج بأجنبي

مطلب
حالت على
ارضاها ولها
الحامل بمشاة
سنة

مطلب
لا يلزم الأخت
بالكفيل
مدة الحضانة
شبهة أن أخت

مطلب
في الأخت المنقصة
العقد إذا طالت
ابن الحضانة

وأن يعم في كل أهل البيت كل ما نشره الله وألهم
مطلب في رجل مات عن أخت لا معة وفرة عند الناس
طلبت الاختصاص بالأنثى ومهاورداً فأدعى جماعة أنهم ساء عم عصية له وليس لها نسوة المتزوجين هل يعطون
بجردهم أم لا وهل إذا شهد جماعة بأنهم ساء عم يكتفي بذلك في شهادتهم أم لا بد من ذكر الجدة أجا س لا يعطون
بدعواهم وإذا شهد الشهود ولم يذكروا الجدة الذي يعمون فيه مع الميت لا تصح شهادتهم لأنه لا يحصل العلم للقاء
بدون ذكر صريح به في جامع الفصولين والله أعلم **مسئله** في رجل تزوج أم ولد من زيد بعد أن استبرأها
فدخل بها الروح ثم بعد مضي الشهر من وطئها ظهر بها حمل وكل من السيد والزوجه ينفي كونه منه في الحكم الشرعي
فيما إذا وضعت لأقل من ستة أشهر من وطئ الزوج أو لا أكثر منها منه وعلى تقدير أنها كانت حاملاً عند الزوج
وكان السيد لم يعلم به حين ذلك أهلية جناح في ذلك أم لا أجا س أما نفي المولى فصحيح مطلقاً إذا لمصرح به في
كتب علمنا فاجبة صحة نفي ولنام الولد من المولى وسواء ولد لستة أشهر أو أقل وأكثر من وقت الكناح وأما
نفي الزوج فلا يصح إذا انت به لستة أشهر أو أكثر وإذا كان لا يقل يصح نفيه ومع صحة نفيه لا يثبت نسب من المولى
مع نفيه ولا يصح على السيد في ذلك والله أعلم **مسئله** من ولد المرحوم الشيخ محي الدين **نظراً**
بأنهما بغاى أصحى بها كالملاسل مما اتان كل ينادى اتان من عم ابن خالي أجا س
هذا الخواوي مزيق بالحلالة اختالها وهذا كذلك فافهم مقالى فابن كل سيادى
اتان من عم ابن خالي **مسئله** منه نظراً **نظراً** تآيتها الحبر الذي نثر الجواهر أودعا
أدباً وفقهاً والحديث مؤصلاً ومفترعاً من ذاب زوج أمه رجلاً وأخته معاً
من نسب قد أثبتا بالمق شرعاً اشرعاً **أجا س** أمه انت ذابن وذى لا تين فادعياماً
وأنهما لكل منهما بنت من الغير اسمها **باسم** الحضانة **مسئله** في منعه
يتيم له أم متزوجة بأجنبي وأخت له كذلك هل تحضنه أمه أم أخته أجا س حيث لم يكن للصغير عصية
عمر ولا ذور من غير العصباء كالأم من أم وعم من أم وخال ولم يكن له غير الأم المذكورة والأخت المذكورة
وقد قام بكل منهما مانع من استحقاق الحضانة فأيضا في عذاته أولى من أخته عذاته كما لا يشقة الأم كما
افتح به شيخ الاسلام شهاب الدين الحلبي رحمه الله والله أعلم **مسئله** في امرأة اختلعت من زوجها بارضاه وول
الذى هي حامل به وحضنته أفا ولدته سنة هل يجوز لها أم لا وهل إذا طالت على ذلك ابنه بعد السنة والآل
معسولة أخت لأبيه ومنعه وترتبه جحاناً وابنته ذلك الثأب بالبرع ينزع منها ويذفع للأخت أم لا أجا س
يجوز الخلع على ذلك ويلزمها الوفا به وإذا ابت أمه أمساكه وارضاعه له بالبرع وأخته تقبله عما تأبغ
اليها صريح به في الحائية والبرائة والحلاصة والطهيرة وكثير من الكتب والله أعلم **مسئله** في الأم تحضن
الصغيرة إلى متى وهل يلزمها كفيل ليكمل أختية أن تغيب بها أو تسافر أم لا أجا س الأم أول بها
حتى تحضن كما هو ظاهر الرواية وعليه الموقوف في غاية مجد حتى تستحق عليه الفسوى لغسا الزمان ولا يلزمها كفيل ليكمل
فيما ذكرناه فله **مسئله** في الأم الحاضنة المستورة المعقصة عذتها إذا طالت أجز الحضانة لها الأولاد والفتيات
هل تجاب إلى ذلك وأيضا إذا احتاجوا إلى خادم يلزمه ويلزم بسكنها أيتها أم لا أجا س نعم تجاب إلى ذلك

اذ هو واجب على الاب كسؤمت ونفقة طعامهم كما صرح به سراج الذين في فئاواه ولزوم سكن المحاضرة على الاب
صرح به غير واحد والله اعلم **سئل** في بكرة باغة عاقلة لها راي يريد منها ان يضمنها وهي تاتي ولا تريد الا انضمام
الى امها الصالحة القان به هل يقدر على ان يضمنها اليه جبراً ام لا **اجاب** لا يقدر معها على ذلك ولا يمنعها عن
المكث عند امها والله اعلم **سئل** في مراهقة بصرانية تنازع في ضمها اخوتها المسلمين واخوتها النصرانيون كل
يريد ضمها لنفسه فخذ من تكون **اجاب** تكون عند من اخذت اشارة الكون عند اذ المراهقة حكمها حكم البقرة
في ذلك والله اعلم **سئل** في صغيرة لها ام وجد ام او اخت شقيقة ساقطات الحق من الحضنة لكونهن
متزوجات باجانب ولما اخ لا بهل ان يحضنها ام لا **اجاب** نعم ساقطات الحضنة بالتزوج بالاجانب
كالميتات كما في البحر وغيره في الحضنة لا الخ والحالة هذه وفي التارخانية بعد ان رزق الحيط واذا اجتمعت
النساء وكهن ازواج اجانب يصنع القاضى حشيشاً والله اعلم **سئل** في صغيرة لها عم عصبة وارتزقت
بالاجنبى وخال فمن يلي انكاحها وحضنتها **اجاب** العم هو الذي يلي الانكاح واما الحضنة فيخت لربوك
من يتقدم على العم مثل الجدة والاخت والحالة والمهر وغوها فالعم اخذها والله اعلم **سئل** في اب يفسر لهن
مبان صغيرة ستهن ازيد من سنتين ابت امها ان تربيتها وتحضنها الا باجرة وقالت جدتها ام ابها انما ارفى
ولد ولدى الفقير بلا اجر هل تسقط حضنته الام وتكون الجدة اولى به ام لا **اجاب** نعم تكون اولى به انى
الصحيح كما صرح به في البحر وغيره والله اعلم **سئل** في غلام صبيح بالغ هل لا يضمنه ليه ومنعه من السفر واذا
وقع منه شيء لان يودبه **اجاب** لضمه ومنعه من السفر وتأديبه اذ وقع منه شيء قال في البحر نقلا عن الظهير
والغلام اذ اعقل واجتمع رأيهم واستغنى عن الاب ليس للاب ان يضمنه الى نفسه الا اذا كان غير مأمون على غيره
فلا يبين ان يضمنه الى نفسه وليس عليه نفقة الا ان يتبرع وفيه نقلا عن الولوالجية اذا كان يحبس عليه شيء فالاب
اولى من الام وفيه نقلا عن الاستبجاء ان للاب ان يودب ولد المالمع اذ وقع منه شيء وفي التارخانية والا
اذا كان صبيحاً ان اراد ان يخرج الى طلب العلم فلا يبدان منعه وفي كراهية الحامية وكان محمد بن الحسن صبيحاً
فكان ابو حنيفة رحمه الله تعالى يجلسه في دوسه خلف ظهره واخلف سارية مخافة خيانتها العين مع كمال تقواه
وفيها قبله نقلا عن العتابة الصبي اذا بلغ مبلغ الرجال اذ لم يكن صبيحاً في حكم الرجال فان كان صبيحاً
فهو في حكم النساء وهو عورة الى قدمه وفي المنطق يعني لا يحل للرجال النظر اليه يعني عن شهوة فاما
النظر لاعتق شهوة فلا بأس به ولهذا لا يؤمر بالانقباض وفي حكم الصلاة كالرجال وفي المنطق الناحية
فاما التسليم والنظر لاعتق شهوة فلا بأس به وفي استحسان كراهية الشعبي صحى ان واحداً من العباد
روى في المنام ف قيل له ما فعل الله بك قال كل ذنبا استعفوت منه غفر لي الا ذنبا استحييت ان استغفر الله
فوذبت بذلك الذنبا ف قيل له ما هو قال نظرت الى غلام بشهوة قال القاضى سمعت الامام يقول ان سمع
امرأة شيطانين ومع الغلام ثمانية عشر شيئاً ما هو في الحر في كتاب الحج نقلا عن التوازي ان كان الابن
امرؤ صبيح الوجه للاب ان يمنعه من الخروج حتى يلحق امرؤ والحاصل ان طاعة الولد واجبة بالنص وهو
حكم ظاهر في الشرع الشريف والآيات والاحاديث في ذلك اكثر من ان تحصر والله اعلم **سئل** في غلام

مطلب
في بكرة باغة
لها راي يريد
منها ضمانة

مطلب
ساقطة الحق
بالزواج الا
شكاً

مطلب
في صغيرة لها
ام متزوجة
باجنبى وعم
وخال
مطلب
في اب يفسر
لبنات صغيرة
تزوجت امها

مطلب
للاب عم الغلام
الصبيح اليه
اذا كان
غير مأمون
على نفسه

مطلب
في غلام
امرؤ صبيح
الوجه للاب
ان يمنعه من
الخروج حتى
يلحق امرؤ

انما انما غير تامون على نفسه في بضمه انه اجاب قال في الظهيرية الغلام اذا عقل واجتمع رايه
واستغنى عن الابليس للاب ان بضمه الى نفسه انما اذا لم يكن مأمونا على نفسه فكان له ان بضمه الى نفسه
وقال في منهاج الحنفية للعقيلي وان لم يكن للصبي اب وانقضت الحضنة في سواه من العصبية او في الاقرب
فالا قريبا وهذا مفيد لكونه لا يستقل بنفسه انما اذا كان مأمونا عليه ولتقديره الاقرب فالاقربين
العصبية وانما في اشتراط كون العصبية غير فاسق يحسن عليه المعصية اليه والقبض عنه واطلم
سئل في العقبى اذا انقضت مدة حضنته قبل الامة عصبته ان ياخذ من امه ام لا اجاب نعم بضمه
المراد في منهاج بلال الدين ابي حفص عمر بن محمد بن عمر الانصاري العقيلي من الحنفية ان لم يكن للصبي
اب وانقضت الحضنة في سواه من العصبية او في الاقرب فالاقرب والله اعلم سئل في المأنة المنقضة
عذتها انما طلبت امة الحضنة لانيها المتغير من الاب هل تجاب الى ذلك واذا وجد الاب من غير محاربه من
تجاني يكون اولى من الام ام لا اجاب نعم تجاب الى ذلك ويغير من لها من اللبس ولا يدفع لمن لا حق لها في
الحضنة ولو تبرعت في حاله من المالات كالأجنبية كما صرح به في البحر وغيره والله اعلم سئل في ذكر
عاقلة مستقلة برها لها ام وابي يري ان يسكنها مع صرة امها ويعرف بينها وبين امها هل له ذلك ام لا
اجاب حيث كان لها راي وعقل ودخلت في السن ليس لانيها ان يكرهها على ان تسكن معها لا سيما
صريح امها ولها ان تنزل حيث اجبت حيث لا يخوف عليها صريح بذلك في الظهيرية والله اعلم سئل في تيمية
ادعى زوج عمتها اباها قبل موته زوجها لابنة الصغير وقبل الكساح له تنزعها الامة عن امها هل على
تقدير شوت ذلك بالية العادلة تسقط حضنة الام ام لا اجاب لا تسقط حضنة الام مادام
الصغير لا يتصل بالرجال متبع في البحر والمخفق من القينة والله اعلم سئل في الغلام اذا استغنى عن
فصاها وكل ويشرب ويلبس ويستحي وحده هل الامة اليه حضنة ام لا ويصير اوص الحق بضمه اليه لا يبر
لستحق باداب الرجال واخلاقم اجاب نعم اذا كان بمثل الصفة انتهت عنه حضنة امه ومما راين
استغنى بضمه وقد ابطقت على هذا المتن والشروع والقاضي والله اعلم سئل في صغيرة ستمائة ريد على
سنتين ولها زوج وام متزوجة باجنبي لا يبر ذلك من العصبية وغيرها وزوجها غشي عليها من الام وزوجها
ان يقيسها بها فيضج حقه لكونها مغربين ويحشى ان يضر منها ان يا كلامها يا باطل هل للقاضي ان يضمنها
حيث شاء ليؤمن على نفسها وما لها و امر الزوج بالانفاق عليها من مهرها حتى تطيق الرجال فامر على الصغير
بقية مهرها من الزوج ودفعها لها اذا بلغت وان شرد هاهنا لا اجاب نعم للقاضي ذلك فقد مر في
باب الحضنة بانه حيث لم يكن للصغير عصبية ولا من له حضنة يضمنها القاضي حيث شاء وساقط
الحضنة كالأجنبيات وقد نقل ذلك في مجمع الفتاوى من المحيط فكيف لا يكون له ذلك مع الحضنة
هذا الاعتالف فيه احدنا والله اعلم سئل في تيمية لأمها لم يرد معها حضنتها بما حباها واما تريد ان تقرر
اجرة حضنتها هل لها ذلك ام لا اجاب حيث بات الام ان تحضنها امة بالاجرة تدفع الى العدة ولا يصح
للام ان تقرر لها عليها شيئا المرجع به عليها بعد بلوغها باجماع العلماء والله اعلم سئل في صغيرة لها ام متزوجة

مطلب
او الميراث للغير
اب
المقصود
مطلب
اذا انقضت
عدها وطلت
اجرة الحضنة
مطلب
اذا انقضت
ميراثها
مطلب
لا تسقط
حضنة الام
مطلب
الضغينة
لا تسقط
مطلب
اذا صار الغلام
ياكل ويلبس
وحده قال
استغنى عن الام
مطلب
الشغيرة اذا
كان لها زوج
قام متزوجة
باجنبي القاصي
ان يضمنها
حيث شاء
حق تطيق
الوطر
مطلب
تيمية لأمها
تبرعت بحضنتها
حضنتها
الأم ان تقرر لها
مطلب
تزوجت ام الصغيرة
باجنبي حالها او لا
من اسمها

باجبتي ولها خالة ام واب هل تدفع لاولي ام خالة الام اجاب تدفع لخالة الام لان النساء اقدر على
الحصانة من الرجال فتدفع لخالة الام الى انقضاء مدة الحصانة والله اعلم ^{سئل في رجل معسرة لابن يتيم}
من مبانته وبنت ستمها سبت سنين وامه تريد حصانتهما بما تجانا واما هما تاتي ذلك الا باجر هل يدفع لهما الحد
ام لا اجاب المصريح به في الزيلعي وغيره ان الاجنبية اذا تبرعت بارضاعها والامر بطلب الاجرة ولا
ترضعه الا بها فالاجنبية الاولى واما الحصانة فالصحيح ان يقال للائم اما ان تمسكي الولد بفجر او اما
ان تدفعيه للحد الاولن لها حق ما في الحصانة كما في الحائض والبرازية والحلاصة والظهيرية وكثير من الكتب
والله اعلم ^{سئل في رجل له اخ قاصد يريد ان يرضع اليه انتقاء لعرضه وجدة تريد ان ترضع اليها وستة مناهل البلو}
ويخشى عليه عند هاقم الاولى منهما برضع اليه اجاب حيث عقل واستغنى برأيه انتهت حصانته بجدته
ولم يبق لها عليه حصانة وان خشي عليه لاجنبية الى نفسه كما يستفاد من كلامهم والله اعلم ^{سئل في رجل}
مات عن زوجة وبنت متهما وعن اخوة يريدون انتزاعها من امها هل لهم ذلك ام لا اجاب نعم احق بخصانتهما اما انتزاعه
واذا طلبت لخصانتهما اجر اهل تجاب الى ذلك ام لا اجاب ليس لاحد انتزاعها من امها وبطلان حصانتهما
والام احق بهما من كل احد ما دامت عازبة وفي السراجية ان الام تستحق اجرة على الحصانة اذا لم تكن متكوجة
ولا مقعدة لبيه وهو باطلا ليعلم اي مال المحضون او مال الاب ان كان لانمال له وان لم يكن له مال
ولا اب وجب عليها حصانته ديانة والله اعلم ^{سئل في تيم رضيع ستة دون سنة واخوته دون سنين}
واخوته دون سبع سنين فرض القاضي لخصانته اتم لهم سبع قطع مضرة كل يوم وهو غيب فاحش
هل يصح ذلك ام لا اجاب اما العيب الفاحش في مال الايتام فلا قال به اصلا من العلماء الكرام
وليس رد منها الزائد بل كلاما واما استحقاتها الاجرة ففيه خلاف قيل لا تستحق فقد سئل القاضي القضا
في الدين خان عن المستوتة هل لها اجرة لخصانته بعد فطام الولد قال لا وموضوعه اذا كان هناك اب
والوجه فيه انها حق لها والتخصيص لا يستحق اجرة على استيفاء حقه فكيف تستحق مع عدم الاب نعم لها اذا كانت
محتاجة ان تاكل من مال اولادها بالمعروف لاعلى وجه انه اجرة حصانتهما وقيل تستحق على الاب ولا ابها
والخصانته واجبة عليها لقدرتها عليها ولا تستحق الاجرة على اداء الواجب عليها وهذا آخر هذه المسئلة
والناسر عنه غافلون وقد كتبت على حاشية ثقتي تحريم الفتا على قوله فيما سئل القاضي القضاة في ما يعلم منه
ان المتوفى عنها زوجها لا اجرة لخصانتهما من باب اولي لكن اذا كانت محتاجة وللولد مال لها ان تاكل منه بالعرف
وهي كثيرة الوقوع فلحقوا والله اعلم ^{سئل في رضيع يتيم لانمال له وله اخ لاب معسرة وامه ذات لبن هل}
اذا طلبت من القاضي ان يغرض لها اجر لا رضاعه وحصانته عليه يجيبها ام لا وتجبر على ارضاعه وحصانته
تجانا اجاب لا يجيبها القاضي الى ذلك بل لو كان للرضيع اب معسر تجبر امه على ارضاعه كما صرح به القاضي
نقل عن الحائض فكيف الاخ والخصانته بهذا الحكم اولوية والله اعلم ^{سئل عن الجد ام الام اذا كانا}
حق الحصانة وطلبت من الاب اجرة هل لها ذلك ام لا اجاب نعم لها ذلك والله اعلم ^{سئل في صغير}
بلغ من السن سبع سنين وامه متزوجة باجنبي طلب ابن عمه المراهق ضمة اليه هل يجاب الى ذلك ام لا اجاب

مطلب
له ابن وبنت
من مبانته
وتبرعت بالحد

مطلب
اذا استغنى
القاصد
برأيه فاقوه
او لم يكن

مطلب
لا تنزع المدة
من امها
دامت عازبة

مطلب
حاصلة ان
القاضي لو
فرض اجرة
لخصانته
في مال الانثى

لامم وكاتبة
زائدة تشر
الرياء فيها
وان المبتدئ
او المتوفى
عنها زوجها
لا تستحق
اجرة لخصانته

مطلب
اذا كان التيم
اخ معسر
تجبر الامه
على ارضاعه
وخصانته تجانا

مطلب
ان طلعت
ام الام اجرة
لخصانته
تجاب لذلك

للاخ المراهق ان ادعى
عند انقضائه ان يرضع الصغير
او سقواها من الحضانة

ان ادعى المراهق المذكور البلوغ دفع اليه قال في النهج العقلي وان لم يكن للصبي اب وانقصت الحضانة
سواء من العقبية او في الاقرب فالاقرب غير ان الاثنى لا تدفع الى المحرم وشبهه في الخلاصة والناظرية وغير
وانما قيد بانه عرى البلوغ لان الصغير لاحق له في الحضانة لانها من باب الولاية كما في شريح لمالك وليس
هو من اهل الولايات كما صرح به في الاشياء والظاهر والله اعلم **مسئله** في محضوتها ام ام وبات وبات
هل يعرض لام ام الأم اربع الحضانة ولو طلبها ام الاب بما اتم الام اجاب ام الأم احق في باب الحضانة
من ام الاب كما صرحوا به فاطمة واما اولوتها به وان طلبها ام الاب بما اتم الام بما اتم الام من كاد الحضانة والحلا
والطهيرة والبرازية وكثير من كتب المذهب المعتمدة انه مع ميسار الابام الام اولى في منهاها التيسير ثم الدفع
الى العمة بما نابكون الاب معصرا ففهم منه عدم الدفع اليها اذ كان موصرا وقد ذكر في البحر العمة ليست بشي
بل المراد بها كل من كان له حق الحضانة في الجملة وقد تقرر ان مفهوم التصانيف حجة فيعمل به فعلم بانقلنا
او لوتها ام الام على ام الاب حيث لم يطلب زيادة على اربع المثل والله اعلم **مسئله** في مبسوطة طلبت اجرة حضانة
ولها مع بقاء عدها هل تستحق اجرة الحضانة بما دامت في عدة الانيام لا اجاب لا تستحق اجرة
بسبب حضانة ولها بما دامت في العدة والله اعلم **مسئله** في بركوبت مبلغ النساء واخوات ان يكون
عندها بها لا تمادون عما تهاهل لها ذلك وان ابنت العمة حيث لم يكن فاسقيا يحسني عليها عده اجاب
لها ذلك ففي النازحانية عن الذخير في البكر اذ بلغت للاولياء ضمها وان لم يعرف عليها الفساد اذ كانت
حديثة السن فكيف وقد انضمت الى ذلك اختيارها له والله اعلم **مسئله** في صغير لم تهاجر اذ اتم عدها
عن حضانة امها ام اب قادرا عليها هل يدفون لام ام الاب القادرة لا لام ام الأم العاجزة ولا الحائزات
وان كن قادرا اجاب من ستر وسط الحضانة القدر على الحضانة فان شترها ان تكون حرة بالغة عاقلة
امينة قادرة وام الام مقدمة على الحالات والله اعلم **باسم** النفقة **مسئله** في امرأة
غاب عنها زوجها وتكفل بالنفقة ولا منفق شرعي ففرض لها القاضي على الغائب رشم نفقتها وكسوفها من
كل يوم قد راسمته واذن لها القاضي في الاستدانة لذلك لترجع ببذله على الزوج وقد استد ذلك والنفقة
بنية الرجوع المذكور على الزوج الزور في ان قال الزوج او وكله انها لم تستدن وقالت هي استدتي يكون
القول قولها في الاستدانة والاتفاق اجاب حيث فرض القاضي لها النفقة فلها الرجوع بها عليه
مضى من آمنة المذكورة سواء استدانت او لم تستدن لانها واجبة لها عليه مع قدرتها بخلاف نفقة الآفا
لكي اذا قدر سقوطها مثلاً بالموت وادعت الاستدانة والمطالبة بعد الموت لا يعقل مجرد قولها وتحتاج
الى بينة فان مجرد الامر بالاستدانة لا يكفي لعدم السقوط بل لابد من الاستدانة حقيقة وقد غلط
بعضهم في هذه المسألة وزعم ان مجرد الامر يكفي لعدم السقوط وانما قلت بالموت لان الطلاق بانها
فيه خلاف قال في البحر والذي يتعين المصير اليه على كل مفت وقا من اعتماد عدم السقوط لما في حقه
من الامور والنساء ووجه تكليفها البينة فيما قدرناه انها تدعى امر عارضا وهو الاستدانة والزوج
يكن وهذا ظاهر ومصرح به والله اعلم **مسئله** في مبسوطة خرجت من البيت الذي وجب عليها الاعتدانة

مطلب
ام الام باجرة
اولى فالحضانة
من ام الاب
الشرعية عند
يستار الاب

مطلب
المبسوطة لا يخرج
ابن الحضانة
ما دامت في
العدة
مطلب
البكر الدالة
او اخوات
اخاها دون
عماها لها ذلك

مطلب
ام الام القادرة
على الحضانة
اولى من ام الأم
العاجزة عليها

مطلب
اذا فرض القاضي
النفقة على
الغائب وارها
بالاستدانة
فقال قولها في
الاستدانة فنام
يمتد الزوج

مطلب
لاستعانة
النفقة المرو
بالطلاق

وَعَسَتْ فِي ذَلِكَ امرؤ وجهها حتى ضارت ناشرة هل تجب لها نفقة ام لا اجاب نفقة العدة كنفقة
النكاح تسقط بالنشوز وهو الخروج من بيت الزوج بغير حق والله اعلم **سُئِلَ** في الزوج هل عليه ان
يسكنها داراً مفردة ليس فيها احد من اهله وتكون بين قوم صالحين يعينونها على مصالح دينها ودنياها
ويمنعون الزوج عن ظلمها ان اراده وليس له ان يشرك معها غيرهما ام لا وهل يكفيها بيت واحد من دار
ذات بيوت من غير فرق اجاب نعم على الزوج اسكانها في دار مفردة ليس فيها احد من اهله عليه
ايضا ان يسكنها بين قوم صالحين يعينونها على مصالح دينها ودنياها ويمنعون الزوج عن ظلمها اذا
اراد ظلمها وليس له ان يشرك معها غيرهما ولا يكفي بيت واحد من دار ذات بيوت الا ان يكون مجيئاً
من مطبخ وبيت حلال وما لا بد لها منه في السكن كما صرح به كراهة علماءنا والله اعلم **سُئِلَ** فيما لو فرض القاض
على الزوج الحاضر بيلدة الغائب عن مجلس الحكم لزوجة واولاده الصغار نفقة بغير حضرة الزوج مع تبسرها
بلا مشقة هل يجوز ام لا اجاب لا يجوز ذلك والحال هذه فقد صرح في البحر في اول باب النفقة انه
يشترط لوجوب الفرض على القاضى وجواز منه شرطان احدهما طلب المرأة والثاني حضرة الزوج وانما
عمل بقول زفر في الغائب لاحتياج الناس اليه وذلك في الغيبة مدة السفر وحيث كان حاضراً في البلد تبسرها
احضاراً للقاضى لا يجوز الفرض في غيبته ولا يلزم كما هو صريح كلامهم والله اعلم **سُئِلَ** في رجل رملى تزويج
غزيرة ولو وجد النفقة بعد وهو يتعهد بابا رسال النفقة من الزمة الى غرة فرضت عليه دراهيم لدى قاضى غرة وهو
في الرملة من غير مراجعة واحضار مع امكان ذلك كون المسافة بينهما دوراً مدة السفر هل يصح هذا
الفرض ام لا يصح اجاب فرض النفقة من القاضى قصداً كما صرحوا به وقد جوزوا لزوجة الغائب على
قول زفر كاحاجة الناس رفقا لهم وقد صرح في البحر نالاً عن الصيرفية ان شرط صحة ايجاب النفقة في غيبة الزوج
ان تكون المسافة مدة السفر قال وهو قيد حسن يجب حفظه فانه فيما دونها يسهل احضار ومراجعة
فقد اشفت العلة التي لاجلها خالفنا ظاهر الرواية وعلمنا بقول زفر وهي الحاجة والاضطرار الى القضاء
على الغائب فلا يصح القضاء في غيبة الزوج مع سهولة احضار ومراجعة والله اعلم **سُئِلَ** في رجل
تزويج صغيرة يتيم مشتهة من امها ودخل بها قبل ان يوفى بها المجل والآن تركها عندها وامتنع من الانفا
عليها هل لها مطالبة بالنفقة والكسوة والتكفي والمهر المجل حيث كان معتزاً به ام لا اجاب
على الزوج رزقها وكسوتها واسكانها حيث سكن وايضا ما بذته من مغل صدقاتها واذا امتنع من ذلك
يجبس لينفق عليها ويحبس ليوفى بها ما اعترف به من مغل صدقاتها والله اعلم **سُئِلَ** في رجل غاب وترك
زوجه بلا نفقة هل اذا رفعت امرها الى القاضى يفرض لها النفقة الواجبة عليه شرعاً وياً مرهاً بالاستعانة
لترجع عليه ام لا اجاب نعم يفرض لها النفقة رفقا بها حيث كان عالماً بالنكاح او برهنت عليه ان لا
يكن عالماً به قال في ملتقى البحر هو المختار وفي كثير من الكتب وبه يفتى صريح في النهي عن القضاء عليه
اليوم للحاجة فيقضيه واستحسنه اكثر المشايخ حيث لم يكن حضوره متيسراً والله اعلم **سُئِلَ** في المرأة
اذا سلمت نفسها قبل استكمال ما شرطه يبعثها من المهر هل لها بعد ذلك منع نفسها عنه وهل تجوز ان
تسكن

مطلوب
على الزوج ان
يسكن امرأته
في دار ليس
فيها احد من اهله

مطلوب
لو فرض القاض
النفقة على
الزوج لأمه
مع غيبته لينفذ

مطلوب
شرط صحة
فرض القاضى
النفقة على
الغائب ان
تكون غيبته
مدة السفر

مطلوب
على الزوج التكفي
والنفقة
وايضا المجل
حيث كانت
الزوجة مشقة

مطلوب
رفعت امرها
الى القاضى
لفرض النفقة
لها على زوجها
الغائب

مطلوب
لها منع نفسها
ولو سلمت نفسها
قبل استكمال
مجل مهرها

وعن بعض مشايخ بلجوازها كما نص عليه في الخلاصة وعلى ما هو الراجح اذا دفع بناء على انه لا ريب له في ما
زاد على نفقة مثلها كما انها لو طالت عدتها ولم يكن لها المصالح عليه تطالب بكفاتها كما هو ظاهر والله اعلم
في رجل قبض مهر بنته الصغيرة وانفق عليها وعلى نفسه معسر او ماتت هل ما بقي موروث على فضل الله
ولا يرجع عليه بشئ مما انفق ام لا اجاب نعم ما بقي بذمة موروث على فضل الله تعالى ولا شئ على الاثما
قبضه وانفق حال كونه معسرا اذله ذلك حال اعسان نص عليه كثير من علماءنا والله اعلم
سئل في كثير
فقيرة لما اب وام هل تجب لها النفقة عليهما اثلاثا ام تجب على الاب اجاب تجب على الاب وحده على
الظاهر والله اعلم سئل في تيم لامل له وله ابن عم فقير وام هل تجب نفقة على ابن العم وحده ام على الام
وحددها ام عليهما ام لا ولا اجاب تجب نفقة على امه لامي ابن عمه لانه ليس غرموان كان وارثا وشرط
النفقة على القربان يكون غرموا والله اعلم سئل في رجل طلق زوجته فخرجت بلا مسووع شئ من
البيت الذي كان اعدا لسكناها حال بقاء الكاح فسكنت في دار اخرى فتمت منها هل تكون ناشرة
بذلك فتسقط نفقة عدتها ام لا اجاب نعم تكون ناشرة فتسقط نفقتها ولو مقصدا بها لعدم
موجبها وهو الاحتباس في البحر فغلا عن الذخيرة المعتدة اذا خرجت من بيت العدة تسقط نفقتها
مادامت على النشور وفي الزيلعي شرط وجوب النفقة ان تكون محبوسة في بيته فله جوابا عن حديث
فاطمة بنت قيس لبيانه ولم يختلف احد من ائمتنا في سقوط نفقة المعتدة بالزوج من بيت وجب عليها
ان تعتد فيه بغيره شرعى والله اعلم سئل في امرأة اسلمت ولها زوج نصراني ابي ان يسلم فظلمها
ولها منه فطيم هل يلزم الزوج مؤخر صدقها ونفقة عدتها ونفقة الطفل وهل لها حصنانه اجاب
نعم يلزم الزوج مؤخر صدقها ونفقة عدتها ونفقة الطفل وهي الطعام والشراب وكسوة الثياب
وهي احق بحصنانه مادامت ائمة والله اعلم سئل في رجل مات عن اربعة اولاد ذكور وانثى كلهم قاصرون
وعن ثلاث بنات بالغات وليس للقاصرين مال ينفق عليهم والاخوان الثلاث البالغات يدعون الفقر
ولهم عمة شقيقة موسرة هل تجب نفقة الايتام القاصرين على العمة الموسرة ام لا اجاب نعم تجب نفقتهم
على عمتهم الموسرة والقول قول الاخوات انهن معسرات بايمانهم وعلى مدعى اليسار عليهن البيعة وقد صرح
علمائنا بان المعسر كالميت والمسألة صريح بها في البحر والذخيرة والولوية وكثير من الكتب قال في الذخيرة هذه
النفقة لا تجب الا على الموسرين فلا تجب على الفقراء لا قليل ولا كثير لان هذه النفقة تجب بطريق المصلحة
والصلا لا تجب على الاغنياء دون الفقراء والله اعلم سئل في رجل تشاجر مع زوجته فارادت الذهاب
الى دار والدها فحلف بالطلاق ان ذهبت الى دار والدها لا تعود الى داره بعد ختام السنة وذهبت الى
دار والدها بغير اذن زوجها فاذن لوالدها ان يتقي عنه الى ختام السنة المحلوف عليها هل
يلزم زوجها نفقة ما مدة اقامتها عند والدها ام لا اجاب نعم يلزم زوجها نفقتها لرضاها باقامتها
عند والدها فقد صرح في فتح القدير ان المنشور لا يسقط للنفقة عدم موافقة الزوج سواء كان بغير
او امتناعها من ان ينجى الى منزله وهما موافقة الزوج على اقامتها عند والدها خشية الحث موجود فلا

مطلب
اذا انفقت
من مهر صغيرته
حال كونه معسرا

مطلب
نفقة الكثرة
على ابيها دون
ابنها

مطلب
نفقة النكاح
على ابيها دون
ابنها

مطلب
الطلاق اذا
خرجت من البيت
المعد لسكناها
حالا الكاح
سقط نفقتها

مطلب
اسلمت زوجة
النصراني
فظلمها بالبيعة
مؤخر صدقها
ونفقة الصغير

مطلب
مات عن اربعة
صغار ذكور
له وعن بنات
بالغات يدعون
الفقر فنفقة
الصغار على
عمتهم

مطلب
حلف عليها
ان ذهبت
الى دار والدها
لا تعود الا
بعد سنة لها
النفقة ان
رضي

مطلب
لاخت النفقة
على الاب اذا
غاب الزوج

مطلب
اذا كان الزوج
الام والمعتق
معهم فانفقة

مطلب
اذا امر القاضي
الاخت بالنفقة
بالاستدانة
لتسقي على التيمم
وله من غنى

مطلب
غاب من زوجة
واخذ نفقة
وعلمه ديون
وله املاك

مطلب
فرض القاضي
النفقة للتييم
واذا جلا ان
ينفق عليه
ماله لم يؤخذ

مطلب
للاخت ان تطلب
زوجها مسكنا
في غير دار سكنها
فشرتها

مطلب
لها ان تطلب
بكيف وطبخ
خاصة

مطلب
اذا سكن في
بيت وقفت
بعضه لغيرها
طليقة

مطلب
المسكن الواجب
على الزوج فيما
ما كان هو

سئل عن نفقتها واقعة اهل
كما صرح به في الخصومة وتوهم بالاستدانة والرجوع اليه اذا حضر والله اعلم
ومع على واب غائب فبسته منقطعة هل يلزمها نفقتها ام لا اجاب نعم يلزمها نفقتها اذ يجب الابد
اذا غاب الاقرب وبانوته الام وفقرها وعنا التيمم وجبت عليه نفقتها احياء لم يجتهدا والله اعلم
سئل فقضية
له ام وتم مفسران فعلى من تجب نفقته منهما اجاب تجب على الام لا على التيمم لانها اصل والنفقة على
الاصل ولو كان معسرا وغيره لاصل اذا كان معسرا التحكيم حكم الميت والله اعلم
سئل في المرأة اذا فقيرة
ولها يتيان لها ام غنى امرها القاضي بالاستدانة من النفقة عليها فاستدانت هل الاستدانة تكون على
من تجب عليه النفقة فتكون على التيمم كان غنيا وكانت فقيرة وترجع بالاستدانة عليه ام لا اجاب
نعم تكون على التيمم اذا كان غنيا وكانت فقيرة وترجع بالاستدانة عليه والله اعلم
سئل في رجل غاب ولانته
وسبات فقيرة وابن اخ يتييم فامير ووجه ما يتحصل من الاملاك لبعض اصحاب الديون فهل يدفع ما
القاصر والغائب عليه دين ويغدر من وجه ما يتحصل من الاملاك لبعض اصحاب الديون وهل يدفع ما
من الاملاك المذكورة لعياله لنفقتهم ووجه معيشتهم ام لا اصحاب الديون وابن الاخ المذكور له نصف
الاملاك فما الحكم اجاب المقرر عندنا والمسطر في كتب علماء شافان الغائب اذا كان له مقدار غلة
للقاضي ان ينفق على زوجته واطفاله من غلة وليس له ان يقضى دينه وان كان الذي بينه ومقره لانهما
يا امر في حق الغائب بما يكون نظرا له وحفظا للملكة وفي الاتفاق على زوجته واطفاله من ماله حفظا ملكة
وفي وفاء دينه قضاء عليه بقول الغير وهو لا يجوز واما ابن اخيه اليتيم فنفقة ماله فينفق عليه من غلة
نصف املاكه كذا في البحر وغيره والله اعلم
سئل فيما اذا فرض القاضي لليتيم قداما من النفقة وامر
رجلا ان ينفق ذلك عليه من ماله وان احتاج اليتيم الى نفقة ولم يكن له مال حاضرينفق من ماله
في مال اليتيم به ففعل هل يرجع به في ماله ام لا اجاب نعم يرجع في ماله اذا اثبت ذلك وانما احتجيم
الى الالبات لانه يدعى ديناً ومدعى الدين يفتقر الى البينة والله اعلم
سئل في رجل جمع بين امرأتي دار
واحدة وامسكني كلا في بيت له خلق على حدة هل الواحدة ان تطلب الزوج بيت في دار على حدة ام على
ذلك اجاب نعم لها ان تطلبه بذلك كما صرح به صمد الاسلام في ملنقطه معللا بان المنفعة
في العتراء وافر وهو مشاهد وفي منعه اعنى طلب ذلك معتارة بالنساء ولا شيء في قواعدنا يا باه
وانته اعلم
سئل في منعة استسكنها الزوج في بيت له خلق على حدة لكن الكيف والمطبخ مشترك بينهما
ضررتها هل لها ان تطلبه بيت له كيف ومطبخ خاص ام لا اجاب نعم لها ذلك كما صرح به في البحر اخذ ان
شرح المختار والله اعلم
سئل ايضا في رجل ساكن بزوجته في بيت وقف بخصته له خلق على حدة
ومطبخ ومرفق مشترك هل الزوجة طلب مسكن غيره ام لا اجاب ليس لها طلب غيره ولا يفسر في
ذلك يكون المرفق مشتركين غير الاجانب كما صرح به في البحر اخذ من كلام الهداية واقعة اعلم
سئل
في المسكن الواجب على الزوج شرعا ما هو واوصوال الجواب اجاب المسكن الواجب شرعا على الزوج

بيت له مرفق وغلق على حدة فلا بد له من بيت خلا، ومطبخ ويشترط ان لا يكون في الدار احد من النعمانها
يؤذيها كما تصح به في الحائية وتكون بين جيران صالحين ويشترط ان يكون مأمونا عليها فيه ويمكن
فيه من الاستماع بها كما صرحوا به فاطبة والاعلم **سئل** في رجل فقير وله زوجة فقيرة تطلب منه النفقة
فهل يلزمه تمويهها أم يقر بالقاضي لها شيئا من الدراهم واذا قلتم بموتها ما التزمين وما صفت اجاب
النفقة هي الطعام والكسوة والتسكني **قال** في الخالصة **قال** لهشام **سألت** محمد بن النعمان النفقة **قال** هي الطعام
والكسوة والتسكني اه فان رخصت ان تأكل معه فيها ونعمت وان خاصمت في فرض النفقة يفرض لها بالمعسر
مما ياتدعون به في عادتهم وليس في ذلك تقدير لازم لانه مما يختلف فيه طباع الناس واخولهم ويختلف
بأخلاف الاوقات واذا فرض فرض من جنس الطعام والكسوة فان طلبت ان يعقد ذلك بالدرهم ولم
يكن الزوج صاحب مائة جاز للقاضي ان يعقد ربهما ويفرض عليه ذلك وينبغي للقاضي ان يأمرها ان لا
يحسن العشرة معه ويأمر من ايضا بحسن العشرة معها وذلك بان تأكل معه ويأكل معها تكون نفقتها ونفقتها
سواء فان التمر فيها ولا فرض عليه فاذا كانا معسرين فرض ما هو اللائق بالمعسرين والمفروض على القان
ينظر بقوى الله تعالى في ذلك والله بما تعملون بصير فله في عبادة الحكم والتدبير وهو على كل شيء قدير والله اعلم
سئل في رجل خطب امرأة وصار ينفق عليها التزوجه وتحقت انه انما ينفق عليها التزوجه فما امتنع
عن التزوجه به وترجعت بغيره هل يرجع بما انفق ام لا اجاب نعم يرجع **قال** في الحائية بعد ان ذكر القدر
في المسئلة **قال** المعمر رحمه الله تعالى وينبغي ان يرجع لانه اذا علم انه لو لم يترجعه لا ينفق عليها كان ذلك بمنزلة
الشرط وان لم يكن مشروطا لغضا وفي التمه **سئل** والدي عن بعث الى ابني الخطيبة شكر اولادها وجوزا
وتمر ان ترك الاب المعاقرة هل لهذا الخاطب ان يرجع باسرها اذا ما دفع فقال ان فرق ذلك على الناس
باذن الدافع فليس لحق الرجوع وان لم ياذن له في ذلك فله ذلك اه وهو مزج لماعله في الحائية وهو ظاهر
الوجه فلا ينبغي ان يعدل عنه والله اعلم **سئل** في رجل معسر تزوج بكرا بالثمن ولم يدفع لها مهرها الشرطي فقبله
ولم ينفق عليها ولم يكسها وقد اضرت ذلك بها لها جدا هل يجب عليه احد الامرين اللذين امر الله تعالى بهما القوم
فامسك بمعروف او تسرخ بأحسن او هل اذا اضغ الكناح حاكم يرى الفسخ بذلك ينفق لشدة الضرر وقالوا
بها واضطررها الله ام لا اجاب نعم يجب على الزوج احد الامرين اللذين انزلهم الله تعالى على رسوله **سئل**
الله عليه ولم بقوله عز وجل فامسك بمعروف او تسرخ بأحسن وفي صدر الشريعة واصحابنا لما شاهدوا
الضرورة في التفريق لان دفع الحاجة الدائمة لا ينسب بالاستئذنة والظاهر انها لا يجد من يقرضها وتؤخذ
الزوج في المال امر متوهم استحسنوا ان ينصب القاضي نائبا شافعي المذهب يفرض بينهما وقد اخذ
كثير من علماء ذلك عند شدة الضرورة وهو مما ينشرح صدر الفقيه له لما فيه من دفع المخرج والاضرار
بالنساء والله اعلم **سئل** ما نفقة الزوجة الفقيرة على زوجها الفقير اجاب نفقتها ما تاتى
به الفقراء من الطعام فان اكلت معه مما يأكل فيها ولا يدفع لها طعاما من جنس طعام الفقراء فان لم
ترض وطلبت فرض الدراهم يقوم ذلك ويفرضه دراهم مادام على حاله وان اختلف بغلاء سقرها

مطلبة
ان لم ترض
الا زوجة بان
تأكل مع زوجها
تفرض لها
النفقة

مطلبة
خطبت امرأة
وصار ينفق
عليها ثم امتنع
عن التزوجه
للمرجوع عليها

مطلبة
اذا كان الزوج
معسرا وحكم
حاكم بفسخ
الكناح بفسخ

مطلبة
نفقة الفقير
على زوجها
الفقير ما تاتى
به الفقراء

يقوم مسبه كما هو المقتضى به والله اعلم **سئل** في رجل تزوجت عليه زوجة نفقة وكسوة فطلقها **مطلب**
تبعها اكل هذه النفقة مستقطقة لها وكسوتها التي مضى عليها شرفا ورياء لا اجاب نعم تسقط
وان كانت مقررين كافي البرزانية والذخيرة ومذكور في اعيان ومقتضى كالم كسوة وافق بهما
المهر والمهر جلا من ثلث المهر والله اعلم **سئل** في رجل طلق زوجته بامساك وكان القاضي فزول
عليه نفقة في غيبة هل يستقط منها المهر في الطلاق المذكور ام لا اجاب نعم يستقط وقد سئل
مما قبل الجرم يخص عليه نفقة مقدرة لزوجه وكذا كسوة ومقتضى المدة ولم يدفع لها ذلك ثم انه طلقها
طلاقا بغيرها هل يستقطان به ام لا اجاب نعم تسقط النفقة المذكورة وكذا الكسوة بالطلاق
الرسمي او ذكر في غير نفقة من الجبتي لو طلقها الزوج في هذه الوجوه فانه يستقط ما اجتمع عليه من
التفقات بعد فرض القاضي والفقهاء من هذا ان الراجح عندهم سقوطها بالطلاق كالنكاح
وقد اختلف في الشيطان كما في الذخيرة ويعني بالشيخين الصدق والشهد والشيخ الامام ظهير الدين الرضا
وقال فسطحهم انه لا فرق فيه بين الطلاق الرسمي والباطل لأن في عبارة الحاشية والفقهاء قد
عطل الناس على الطلاق فعلم ان الطلاق رجعي وقدم قبله من الذخيرة مما هو بمرئيه ولو طلقها الزوج
في هذا الوجه يستقط ما اجتمع عليه من التفقات بعد فرض القاضي كذا حكى عن القاضي الامام ابو علي
السني وكان يقول وجدنا دقاية هذه المسئلة في كتاب الطلاق وبه كان يفتي الصدوق والشهد والرضا
منهم الذين الرضا في احوالهم قد علم من الغاية انه جزم بسقوطها بالطلاق كالنكاح مسويا بينهما وكذا
في الوجوه وكثير من الكتب وهذا اذا لم تكن مستدانة بأذن القاضي كما هو الصحيح والله اعلم **سئل** في الطلاق
هل هو مستقط لغير من النفقة التي قررها القاضي للزوجة ام لا اجاب نعم هو مستقط للنفقة التي
بها مطلقا ولو كان الطلاق رجعيا كما صرح به في الخلاصة والبرزانية وغيرهما من الكتب وافق بهما
ابن حنبل ولا يخفى ايسر الذين هو في فناء وما صرح به في الحاشية والفقهاء وقد عطف الناس على الطلاق
فعلم ان الطلاق رجعي والمسئلة شبيهة وقد بحث فيها بعض المتأخرين بحاشا لا ينهض مع صريح النقل
بالسقوط وقد اختلفنا فيها امرنا كما في الفتنة والشهد والامام ظهير الدين وفوار والنقل به واستفاد
واحد اعلم **سئل** في رجل يجلبب مستغرق غائب من وجوده بحيث انه يطرح نفقة في الاحوال ولا يفر
املا ما يقال ولا يرد على ما يلحقا واد التتدبه الجميع اكل ميتة او ترابا ولا يعلم الذي به ما يكون
ميراثه اشتد لاهل هو محقق الجحيم لا مال له ولا نوال وله زوجة اضر بها هذا الحال لانها بيبه
عامة المعاش وفاقة المراث وله اب موسر هل ترض نفقة ونفقة زوجته عليه ام لا اجاب
حاصل القول فيه ما اعتباره انه حيث تبت العز فيه والاعتبار بسبب ما شرح في السؤال من سوء الرام
وعدم الاعتدال وجبت نفقة على ابيه الموسر وكذا نفقة زوجته اذا احتاج الى خادم يقوم بأمره ويدير
كما هو المعروف المذهب واليه العمية النبيه يذهب في الجرم نقلا عن الخلاصة بغير الاين على نفقة زوجته
ايسر ولا يخبر الاب على نفقة زوجته ابنة وفي تفقات الخلو في قال فيه روايات في رواية كما قلنا وفي رواية

مطلب
او احوال
طلاق
تبعها
بعض
مطلب
النفقة
تسقط
الباحث

مطلب
الطلاق
رجعي
لنفقة
الزوجة

مطلب
نفقة
الزوجة
على
الموسر

انما تجب نفقة زوجة الأب اذا كان الأب مريضاً او به زمانة يحتاج الى الخدمة اما اذا كان صحيحاً فلا قال في
 المحيط فعلى هذا لا فرق بين الأب والابن فان الابن اذا كان بهذه المثابة يجبر الاب على نفقة خادمه اه وظاهر
 ما في الذخيرة ان المذهب عدم وجوب نفقة امرأة الاب وجارية ام ولدان حيث لم تكن بالاب عليه وان القول
 بالوجوب مطلقاً انما هو رواية عن ابي يوسف اه وما في البحر وقد علمت ان المذهب عند الحاجة الى الخادم تجب
 نفقة الزوجة ايضاً لانه لا احتياجه الى الخادم صارت من جملة نفقته فيجب عليه فخر تاناً اذا ثبت ما شرح فيه نفرض
 نفقته ونفقة زوجته عليه فافهم والله اعلم **سُئِلَ** في رجل بنيه ملو بالطعام الكثير ويمكن له زوجته تناوله
 ولا يجبر عليها في تناول ما يمكنها منه هل اذا ثبت ذلك يفرض القاضي عليه لها نفقة من الدراهم لا وفي الكسوة
 ما هو وما قدرها وما اعتبارها هل هو بحاله ام باعتبار حالها معاً اجاب نفقة زوجته نعم وان يمكن
 وتملك فالتكفين متعين في صاحب الطعام الكثير والذي له مائة فتتمكن المرأة من تناول مقدار كفايتها
 وليس لها ان تطالب بفرض النفقة كذا صرحوا فاذا ثبت ان الزوج بهذا الوصف لا يجوز فرض نفقة عليه لا بتمتع
 والحال هذه متعنتة في طلب الفرض وان لم يكن بهذا الوصف فان رضيت ان تأكل معه فيها ونمت وان خاف
 يفرض لها بالمعروف على قدر حالها اسوة امثالها حيث ظهر للقاضي ان يضربها ولا يفتق عليها واما الكسوة
 فذكر في الظهيرية ان عمدة اذكر زعين وخمارين وملحقة في كل سنة اراد بها صيفياً وشتوياً اه والذرع الصغير
 يعني قصصاً وخمراً للصيف وقيصاً وخمراً للشتاء وفي المجتبى ان في ذلك بخلاف باختلاف الاماكن والاعمال
 فيجب على القاضي اعتبار الكفاية بالمعروف في كل وقت ومكان اه ولا شك انها باعتبار حالها كالنفقة والله اعلم
سُئِلَ في رجل عقد لابنه الصغير عقد كساح على صغيرة منها ست سنوات ففرض القاضي على الصغير في غيبة
 لهذه الصغيرة نفقة قبل الدخول بها بطلب والدها هل يصح الفرض المذكور ام لا ولا يلزم الوالد الاول اجاب
 لا يصح الفرض من وجوب منها ان النفقة للصغيرة لا تنطبق الجماع ومنها انه لا يجب على الاب نفقة زوجة ابنته خصوصاً
 غير المحتاج الى ماد معيذمه ومنها انه غائب والحكم لا يصح عليه فلا يلزم الوالد ولا الولد والحال هذا اه
سُئِلَ في امرأة ارسلت الى زوجها وهو في موضع تعينه ان يرسل لها النفقة المقررة لها عليه والحال انه كادها
 للنقله الى موضع الذي بينه وبين موضعها دون مسافة العسر فابته هل لها ذلك ام لا فسقط لها الاستيفاء
 من ان تسكن من حيث سكن اجاب لا لهذا لك حيث وفاه المثل على ما هو المذهب خصوصاً فيما دون مسافة العسر
 السفر لا هنا مبطله في ذلك فحشرت ولا نفقة للناشرة ولو كانت حرة كما بها والحكم بالنفقة للناشرة باطل والله
سُئِلَ عن نفقة المعسر اجاب ظاهر الرواية اعتبار ما له فقط وهو قول الكوفي رحمه الله تعالى وقال ابي جهم كثير من
 المشايخ ونص عليه محمد وقال في النفقة والبدائع انه الصحيح نظر الى قوله تعالى لنفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه
 فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسه الاتمام انا ما وفي رواية ابنه انه اذا كان معسراً وهي موسرة وواجبنا الوسط
 فقد كفناه بما ليس وسعته فلا يجوز لكن قال بعضهم هو مخاطب بما في وسعته فينفقه والباقي دين الى نفسه
 فليس تكليفاً بما ليس وسعته نص عليه في البحر وفيه يعبر في الفرض الاصل والابن الماحصل انه لا يكلف فوق طااقته
 ولا يجبر في شيء لا يقدر عليه لعسره والله اعلم **سُئِلَ** في زوجين معيين من تطلب الزوجة من زوجها ما فوق نفقة المعسر

مطلبه
 لا يصح فرض
 القاضي النفقة
 على الزوج حيث
 كان غائباً
 ولا يمنعها
 من تناول
 ما يكفيها

مطلبه
 عقد لابنه
 على صغيرة
 سنها ست
 سنوات لا يصح
 فرض نفقة لها
 على واحدتها

مطلبه
 اذا اراد الزوج
 ان ينفقها
 الى مادون
 مسافة العسر
 امتنع
 تسقط نفقتها

مطلبه
 ليس لزوجة
 المعسر ما ليس
 نفقة المعسر
 حيث كان معسراً

كما قيل في المبسوط والنهاية وغيرهما حتى قال الطرسوسي ولقد طبع بعض الفقهاء هنا في مذهبهم
 صاحب الهداية وقال اذا اذن القاضي في الاستدانة ولم يستدك فانها لا تسقط وهذا غلط بل معنى الكلام
 اذن القاضي في الاستدانة واستدان اهوايا المذکور الرجوع بما انفقت على مال اليتيم لا على العم والاصل
 يمكن اليتيم مال لا يصح اصل الفرض المذكور لتقيده بالرجوع في مالها والحالة انه لا مال لها كما صرح في البراز
 وغيرها وبطلت ايضاً ان ما يكتب في الوثائق امران يستدك ويرجع على من يجب نفقته عليه شرعاً غير صحيح لعدم
 حضور المقتضى عليه وعدم تعيينه وغير ذلك من شرائط القضاء وكثيراً ما يقع الغلط في هذه المسألة لعدم
 التأمل في كلام الفقهاء وقلة التمييز بين الفروع مع كثرة الابتلاء بكثرة وقوع مثل هذه الحادثة والله اعلم
 سئل في امرأة تسكن مع زوجها بقرية لدطلها اخوها التحضر عرس اختها بنابلس فاسلمها معه بشرط ان تعود
 في شهرها وان مضى الشهر ولم تحضر طالق فتك سنة بنابلس واستمرت بها وكان قد قرنها نائب الحكم بنابلس
 نفقة على زوجها المذكور وحضر اخوها لطلبها وهي مقيمة بنابلس هل لها النفقة فيما عدا الشهر المضى لها
 اصلاً في الغيبة ام لا اجاب حيث عصت امر صارت ناشرة فلا تسحق نفقة واذا ادعت انه اطلق لها امره
 بنابلس وانكرها القول قوله لان الاذن يستفاد منه والله اعلم سئل في شخص ضمن ما يترتب بذمة بكر من كسوة
 المقررة عليه بداهل يصح هذا الضمان ويطلب الضمان بما يترتب على الزوج بعد الضمان ام لا اجاب يصح
 هذا الضمان كما صرح به في نفقات البحر والتجارة وغيرها والله اعلم سئل في اب كسوب هل يجب نفقته على ابنته
 اجاب اذا كان الابن معسراً لا كسب له وله كسب لا يفضل عن قوة شيء لا يجب نفقته عليه كما انه كسب
 وغيرها والله اعلم سئل في كسوب لا يفضل من كسبه شيء عن نفقته هل يفرض عليه القاضي نفقة لانه الفقيرة
 اجاب لا يفرض لها نفقة على من بلا شبهة واما اذا كان كسوباً وله عيال ايتمها الى عياله وينفق على الكل
 حيث قدس على ذلك قال في البحر فالا من شرع الطلاق ولا يخير الابن على نفقة ابويه المعسرين اذا كان معسراً
 الا اذا كان بهما زمانة او فقراً فقط فانما يدخلان مع الابن ويأكلان معه ولا يفرض لهما نفقة على احد ونقل
 عن الحاشية ما هو قريب منه فارجعوا ان شئت والله اعلم سئل في امرأة غاب عنها زوجها وتركها بلا نفقة تحكم
 بفسخ نكاحها القاضي الشافعي ونفقة القاضي الحنفي وانقضت العدة هل لها تزويج نفسها ذلك القاضي الحنفي
 او يشترط ان يقع نكاحها على مذهب الشافعي بوليها وما يشترط لكونها خلية عنده غير خلية عند الحنفي اجاب
 لكل ان يزوجهما اذ هي حيث قلنا بنفاذ الفسخ عليه عند الحنفي ايضاً وقد سئل قارئ الهداية عن امرأة ادعت عند
 قاض ان زوجها سافر عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت فسخ نكاحها بذلك واقامت بينة على ذلك وحكم بحكمه
 يرى ذلك وفسخ عنها هل يجوز للحنفي ان يزوجهما واذا حضر الاول ما حكمه فاجاب بقوله اذا قامت بينة عنده
 القاضي ان الزوج غاب عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت من القاضي فسخ النكاح وهو يرى ذلك ففسخ نفقته
 وهو قضا على الغائب وفي القضاء على الغائب عندنا روايتان منهم من رآه نافذاً ومنهم من لم ير نافذاً
 فعلى القول بنفاذه يسوغ للحنفي ان يزوجهما من الغير بعد انقضاء عدتها واذا حضر الزوج اقام بينة على خلاف
 ما ادعت من تركها بلا نفقة لا تقبل بينة والبيئة الاولى ترجح بالقضاء فلا تبطل الملكية انتهى والله اعلم

مطلب
 قال ان مضى
 الشهر ولم تحضر
 طالق

مطلب
 ضم شخص بغير
 يدسه بكر من
 كسوة امرته

مطلب
 هل يجب نفقة
 الابن الكسبو
 على ابنته المعسر

مطلب
 في ابن كسوب
 يكسبه
 بقدر نفقته

هل يفرض
 القاضي نفقة
 لاجل الفقيرة

مطلب
 اذا غاب الزوج
 امرته فلا نفقة
 في نكاحها

بفسخ النكاح
 هل للحنفي

تزويجها

سئل في رجل طلق زوجته غلًا قابلاً وبعيت العدة هل إذا طلقت لبر لحضانه ولد هامة ولا وصا تجايلهم ولا لا ينز
 لها على ما دامت في العدة لا تنفع العدة اجاب اما نفعه المأنة العدة فواجبة لها عند ما نفعه الارضاع والحضانة
 ففي الكفر لا اتم لو منكوته ومعدته اطلعت فشمع وصانع الهداية يدل على اختياره وقوله وهو الاول لا اصل
 لها طالع نفعه عندها عند ناسحق تنقضي وليس لها طالع ارجع الارضاع والحضانة ما دامت في العدة حتى تنقضي في الزمان التي اطلق
 المتوفى فيها عدلها والى الله علم سئل في امرأة ابنتان تتولى مع زوجها من البسمل الى ذلك هل تكون ناشرة فستقطب نفقة
 لاسيما وقد دخل بها بلدها وما يلزمها اذا فعلت ذلك اجاب نعم تكون ناشرة بامتناعها من التحمل بعد وسقط نفقتهما
 ولزمها النفقة ولو كانتا بالمغصية ولو قضى القاضي بها لا يجزى فقد نصوا جميعاً بان من القضاة انال القضاة نفقة المأنة
 سئل في رجل بمصرته زوجة بالمرحلة لما اخ بالقدس حصر لها فيها ومطلب ان يفرض لاخته النصف من النفقة على زوجها
 الاجاب فاجاب ولم يطلب منه على الكاح وعلى الوكالة ولا اخذ منها كنفها ولا حصرته بنفسها ولا حلفت انه ما تركه عند نفقة
 ولا سأل على ما بينهما الا فقران هما ام غنيان واحد هما غنى والاخر فقير ليرعى الغرض بحسب بل فرض على الغائب للفاضة
 ودرام غير منكشف عن حاله وكتب صكاً مضبوطاً من رستم نفقة ثلاثة وقلديها ما يعتا جون اليه من ثمن علم وغيره
 ودخل حمام وصابون وغسيل اتوا به ما لا يدلم منه وقد مر كل يوم ثمانية قطع مضطرة ما هو برستم الزوجان مع قطع و
 نفقة ولديها اربع قطع على رستم الغائب واذا لم يقبل من لها من وكيلها استيقها فلاس والحال ان ولديها اعلام يستغي
 عن امته وبنت فظيمة فلما يصح هذا الغرض من لا اجاب لا يصح لزم ما هو شرط الصحة وهو طلبها الذي لا بد منه
 امتا ما مريم ومنهم زوجه تعلق ولا يوجب طلب اخيها عن طلبها ومطلب البينة على الكاح لا رضى على القاضي كسما
 لا يوجب وكذلك اخذ الكحل كما نص عليه سئل لائمة السخري وكذلك تحصيلها انه لو ترك عند قاشيا على القام
 ان يحلها الهالكة فانه في الثانية يعلقها القامى بالله تعالى ما استوفيت النفقة ولو لم يكن بينهما سبب يمنع له
 كالنحو وزوجه وبأخذ منها كنفها وعلمها نظراً للغائب ومن الاثر ان يرضى النفقة لسواها
 الزوجين فترى عني السهل الى المروق العلم بالحال فيفرض بحسبه فانه اذا فرض اكثر من ذلك لا الامتناع عن الزيادة ولا ان
 قصاؤه بها كما هو في الزوجه وغيره والحاصل ان مواضع صحة الغرض المذكور متعددة ولو لم يكن منها احدى عيوب التوكال
 وليست شتر حتى يتناع الحكم الحكم على الحاكم عليه بدعوى الغير على الغير بغية كل منهما لم يجز دعواه الوكالة هذا
 بهن في كماله باجماع كل من القضاة والقوى سئل سيد القلم والله اعلم سئل في ثمة كمالها والى الله اعلم وتم طلبها
 ان يفرض القاضي لها النفقة ففعل بغية العم ولم يعرض الغرض عليه هل يصح ذلك ام لا اجاب لا يصح او شرطه
 القريب غير ذي الولد المطلب والمضمون يد القاضي ولا يصح على ما يرب ولو موعينا فكيف مع عدم تقيته وبطلان
 ما يفعله كثير من التواضع فرض النفقة لثلث الاول والله اعلم سئل في امرأة ادعت على زوجها انها استحق زوجه
 ستة سنين اثنين واربعين فرماش في ذراعين وقصصين وصمادتين ووزار وشنبر ولباس فيا بوجين هل نفقة
 من أصلها ام لا اجاب لا تنصع دعواها والحال هذه باجماع علماء على سقوط النفقة لما فيه الحالة
 والرس في الرمال الذي قد مضى وانقضى وايضاً هذا القدر الذي به وهو الدراعان والقيصم والصمادان

مطلب
استشف فما لو
طلبت النفقة
اجرة للمنفقة
اذا ارضع

مطلب
اذا امتنع منها
التحول مع زوجها
من ناسل اليه
لا نفقة لها نفقة
ولو قضى بها

مطلب
على الزوج
من القاض
بغيرها البينة
على زوجها العا
فقدل من غير
طلبها

مطلب
في ثمة لها م
فرض القاضي
لها النفقة
الام

مطلب
النفقة على زوجها
بغير شدة لدية
بما صبر من غير
نراض لافضاء

والشبهة والبأس فإلّا بوجان زائدان عن الواجب لها شرعا عنى الكسوة الواجبة درعان وخمارا وملفة
كما صرح به في الجوهر وغيرها فكيف تصح دعواها بذلك هذه المدة هذا لا قائل به والله اعلم **سُئِلَ** في
مغيرة سنة ثلاث سنوات هل لامة البائنة ان تمنع اباءه عنها احيانا ام لا وهل اذا اتى له بطعام وكسوة
يليقان بحاله يتعين فرض الدراهم عليه ام لا **اجاب** ليس للام منع من ابه احيانا ولا تمنعين الدراهم
للمنفقة فقد صرح علما وناقطة بان النفقة هي الطعام والشراب والكسوة فاذا اتى لوله بذلك لا يحجر
على دفع الدراهم وبما المتعين كفايته لا دفع الدراهم لامة حتى تشتري بها نفقته وفي الذخيرة والناظرية
والخير وغيرها من الكتب ومن مشايخنا من قال اذا وقعت المنازعة بين الزوجين في هذا الباب قال القاضي
بالخيار ان شاء دفعها الى نفقة يذفعها صاحبها ومساء ولا يدفع اليها بجاهد وان شاء امر غيرها ان تنفق
على ولده يعنى الطعام والشراب والكسوة والله اعلم **سُئِلَ** في رجل اصابه مرض حاد فخرج مع ابيه من الثياب
وخرج من بيته هائما لا يدري مكانه وله والدة ضرية فقيرة واخت شقيقة واخت لام واخ لاب وابن اخ
شقيق صغير وله مال من جنس النفقة كالحنطة والدراهم عنده من يقر به هل يفرض للولدة فيها نفقتها
دون من ذكر ام لا **اجاب** يفرض للولدة لا غيرها ممن ذكر في الكفر وغيره وفرض لزوجته الغائب
وطفله وابويه في ماله يعنى الذي من جنس النفقة عنده من يقر به فالنسيب بالزوجة والطفل الابوين
استرا من غيرهم والله اعلم **سُئِلَ** عن امرأة لها بنة باسنة عشرة غرشا وتطلق فرض النفقة عليه
وعلى اخيه هل لهما ذلك ام لا وهل اذا وجبت نفقة عليهما وهما يطلبان منهما الى عيالهما التاكل بما ياكلون
وتشرب بما يشربون بتكسبيهما يكتسبون وهي تريد فرض النفقة دراهم يحجبها القاضي على ذلك ام لا
اجاب لا يفرض القاضي عليهما نفقتها ولهما مال تنفق منه دراهم او ذنان او عقار او مواش وغير ذلك
بما يمكن بيعه والافتاق منه وان لم يكن لها ذلك فليتها من ثمنها الى عيالهما وتاكل بما ياكلون وتشرب بما
يشربون اذ عليهما دفع حاجتها وهو حاصل بما ذكرنا واما فرض الدراهم فلا قائل بتعيينه لها وان كانت
ذات كسب لا يجوز ان يفرض لها عليهما نفقة الا ان الواجب ديانة عليهما ان لا يفوجباها الى مشقة الكسر
والله اعلم **سُئِلَ** في زعيم ارسل غلاما له غيلة ورجله ليجمع له غلات زعامته ويحفظها له لبعده عن حكا
الزعامة فقتل الغلام واضطر الامر له من جمعها ويحفظها له خشية ضياعها ان اشتطت مراجعته
فنصب الحاكم من يجمعها ويحفظها وينفق عليها وعلى خيله ومن يحتاج اليه في جمعها وحفظها من ماله
ويرجع عليه ففعل ذلك مصلحة للغائب وحفظا للماله عن الضياع هل له الرجوع عليه بذلك ام لا **اجاب**
حيث تعينت المصلحة في ذلك واذن الحاكم بالافتاق رجوع الما جوز بما انفق في ذلك بالافتاق لانه نصب
لمصالح من عجز عن النظر في مصالحه وهذا كذلك والله اعلم **سُئِلَ** في رجل تزوج امرأة وترها وكسافر
الى الشام بلانفقة من دراهم او طعام والتمسها والمهاغاية الايلام هل يكون منكم ما معصية توجب الاتام
فيعاقب على هذه المعصية بشد يد الانتقام لما ورد عن المصطفى الرسول كفى بالمرء انما ان يضيغ من
يعول **اجاب** لا ريب في ارتكابه الحرام باجماع علماء الاسلام فيعاقب في الدنيا بالانها والادلال

مطلب
للام منع
عن ابه ولا تمنعين
على الالة الصغرى
الا الطعام والكسوة
دون الدراهم

مطلب
اذا غاب الرجل
وله مال من جنس
النفقة تفرض
في مال الزوجة
وطفله وابويه

مطلب
اذا طلت فرض
النفقة على ولا
دراهم وطلت
صحتها الى عيالها
لا يجاب لذلك

مطلب
في زعيم ارسل
غلاما الى
غلات زعامته
فقتل الغلام
فنصب الحاكم
من يجمعها ويحفظها

مطلب
لا ريب في اللزوم
على من ينفق
زوجته بالانفقة

وفي الأخرى بالخرى والكمال للحديث المذكور في السؤال وغيره من الأحاديث الواردة عن رسول الله
المتعال سبحانه الله سائل كل راع عن ما استرعاه حفظ أم ضيع حتى يسأل الرجل عن أهل بيته فليست
شعري ما جوابه عن مثل هذا عند السؤال وقدام بالمعاشرة بالمعروف فبدله بالمعتمد فيلزمه التقير والأهمل
والتقير لما قلناه من الأمر السابع والله وفي التوفيق فسنأله الهداية إلى سواد الطريق والله سئل
في الرجل هل يجب عليه سكنى زوجته في بيت له علق على حدة وإذا امتنع عيشت حتى يسكنها أذهون من مخلة
وإذا امتنع كبر مستحق النفقة اجاب نعم يجب عليه سكنها في بيت له علق على حدة يكون له بملك أو إجارة أو عارية بما
يجب عليه إذا امتنع عنه لأنه من حمله النفقة فقد ذكر في الخلاصة وكثير من الكتب قال هشام سأل محمد
عن النفقة فقال لا نفقة في الطعام والكسوة والسكنى فإذا امتنع عنها أو عن أحد أنواعها يجب في ذلك
والله سئل في امرأة لها زوج حاضر وأبوان من غير أهل للقاضي أن يفرض نفقتها على أحد ابنيها أم لا وألا
فرض هل يصح فرضه أم لا اجاب ليس للقاضي أن يفرض نفقتها على ابنيها مع وجود زوجها إذ نفقتها
عليه مطلقا غنيا كان أو فقيرا حاضرا كان أو غائبا حتى لو تعدت النفقة عليها بجزء أو غيبته فنقضها مع
ذلك على زوجها وان جاز أن يؤمر الابن بالانفاق عليها يرجع عليه بما انفق إلا يشارك الزوج في نفقته
على زوجته أحدا لا من قائله على الولود له ونهقن وكسوته بالمعروف والله سئل في رجل طلق امرأته
وبينهما صغير وصغيرة وللصغيرين عمة تريدان تربيتهما بغير شئ والأم تأتي ذلك ويقال للاب لا بأس
ونفقة الصغيرين والاب معسر هل تجب الأم إلى ذلك أم يدفعان للعمة اجاب الصحيح في المسألة
أن يقال للأم أمّا أن تسكني الولد بغير أجر وأمّا أن تدفعي للعمة صريح بذلك في الخبر نقل من الولو الجمة
والمسألة مصدرة بها في الحائنة والبرزنية والخلاصة والظهيرية والله علم سئل في صغيرين من محض
الحدة أم لا بلع قد عا قطعة مضرة في كل يوم وابوهما معسر وتريدان تحكمن في أجر الحضنة بأكثر منها
ولهما جدة أم أب تريدان تحضنهما معهما هل يدفعان لهما أم لا اجاب الصحيح أن يقال للأم أمّا
أن تسكنيها معهما وأمّا أن تدفعيها لهما أم لا بلع قد عا قطعة مضرة في كل يوم وابوهما معسر وتريدان تحكمن في أجر الحضنة بأكثر منها
سئل في صغيرة فقيرة لها أخ لاب فقير هل يجب نفقتها عليها أم لا اجاب لا يجب إذ شرطها اليأس
وهو يسهل والعطوف على السخ الاقوال وقيل الفتوى والله أعلم سئل في الغريب المحرك بين الأخ إذا كان قاردا
على الكسب هل يجب نفقته على عمة أم لا اجاب لا يجب فإنها لا يجب على أبيه إذا كان قاردا وعلى الكسب
وكيف يجب على عمة مع قدرته على الكسب صريح بذلك في الاب صاحب البحر والنهر والشارخانية تغلق بين
الحاوي والأخيه طاهر والله علم سئل في تيم له مال وأم وابن عم لابي التيم أمه الاتفاق عليه خمس شئ
متبرعة والتم ابن العم أن لا يأخذ منها فإن حتى تزوجت هل يلزمها ما التزم أم لا لأن أمه أن تمتنع على الإنفاق
عليه متبرعة فخصبوا معا مع عجزها عنه تنفق عليه من ماله اجاب لا يلزمها ما التزم إذا هو التزم إلا
يلزم ونفقة واجبة في ماله والله أعلم سئل في رجل من طلبة العلم الشريف له أخوة من أبيه تطالبه أمه
بنفقتهم وهو معسر هل يلزمه نفقة أخوته مع عسakan أم لا اجاب لا يلزمه نفقتهم إذ نفقة الغريب
الغائب

مطلوب
يجب على الزوجان
زوجه في بيت
له علق على حدة
وإذا امتنع كبر

مطلوب
لا نفقة في النفقة
على غير الزوج مع
وجوده

مطلوب
طلاق امرأته زوجها
صغيرين
وهو معسر
ولهما عمة تطالب
الأم

مطلوب
إذا كان الصغير
أم أم وأب
والأب معسر

مطلوب
لا نفقة في نفقة
الصغيرة على
أبيها الفقير

لا يجب نفقة
الأب على عمة إذا
كان قاردا على
الكسب

مطلوب
في شئ من مال
وإن لم يزوج
التمت أمه
الأنف على أبيها
والتم من نفقة

مطلبت
اختلاف في
النسب والملك
تجب النفقة

مطلبت
إذا كان للزوجة
شقة في بيت
وعمران عسرة
لا تجب نفقة
على أحد

أما جرح عن الكسب لا تجب على قريبه إلا إذا كان موسراً واختلفوا في هذا اليسار على أربعة أقوال الأصح
منها قولان أحدهما أنه مقدّر بنصاب الزكاة فلو انتقص دهره لا تجب قال في الخلاصة وبه يفتى واختاره
الولولائي وثانيهما أنه نصاب حرمان الصدقة وهو النصاب الذي ليس بنام قال في الهداية وعليه الفتوى
وصححه في الذخيرة والقولان الآخران تركا ذكرهما المرجوحينهما والله أعلم **سُئِلَ** في إيتام لم شقيق معسر
وشقيقة كذلك وعمّ أب لأُم يدعى الأعسنا ايضاً هل تجب نفقتهم على أحد من ذكر أم لا والقول قول مدعي
الأعسنا **اجاب** لا تجب نفقتهم على أحد من ذكر لضعف علمنا بأن المعسر ينزل منزلة الميت والقول
قول مدعي الأعسنا إلا إذا قامت لمدعي اليسارية عادلة فيحكم الحاكم بها على من قامت عليه به وإذا لم تقم
بينة وطلب من القاضي أن يسأل عن حاله لا يجيب على القاضي السؤال وإن سأل كان حسناً وإن أخبره عدل
أنه موسر لا يقبل القاضي ذلك حتى يخبره عدل لأن الموسر فيقتضي القاضي بالنفقة عليه والحاصل أنها دعوى

مطلبت
إذا سأل الزوج
شقيقه ما يملكه
في جرحته الذي
مات فيه عنه
ومن بنته لا ينفذ
وإذا أقر الأخ

كبقيّة الدعاوى فيجب الاحتياط والله أعلم **كِتَابُ الْعَتَقِ** **سُئِلَ** في ورض
ملك أخاه شقيقه جميع ما يملكه في مرضه الذي قدمته فيه عنه وعن بنت فآقر الأخ بأن أخاه اعتق جارية
الموجودة وتدعيه وصدة لها الأخ واجان وكذبها البنت في الحكم **اجاب** لا يصح تمليك له في مرضه
الذي قدمته فيه وأما عتق الجارية الذي اقربه الأخ واجان فهو نافذ في نصيبه الموروث له عن أخيه وأما
البنت وهو النصف في الجارية فهي بخير فيه وإن شأوت حرمتها واستسعت والولاء لها وإن شأوت
صنعت المقر لو كان موسراً ويرجع به على الجارية والولاء له وهذا عند أبي حنيفة وأما عندهما ليس للبنت إلا
الضمان مع اليسار أو المستعانة مع الاعسار والله أعلم **سُئِلَ** في رقيق ثمة لافرة وبقية لابنها اعتقه
المرأة وماتت عن الابن فقط فالحكم **اجاب** الابن بخير إن شاء اعتق ببقية وإن شاء واستسعا
في قيمة ذلك هذا إذا لم يخرج عتقها كلكه أما إذا أجازها فيه جاز وعتق جميعه فجاءنا لأن العتق بما يوقف
على الإجازة إذا صدق من العضولى وهي فضولية في حصته الابن فيتوقف فيها على الإجازة فإذا أجاز
جاز ومن صرح بتوقف العتق على الإجازة الكمال بن الهمام في شرح الهداية في الكلام على بيع العضولى
أن شئت والله أعلم **بَابُ الْاِسْتِيلَادِ** **سُئِلَ** في امرؤ استعارت من جرة حلياً

مطلبت
استعارت من
امرؤ حلياً
فطلب منها
فانكرته فاقبح
عليها بئس
فادعت أنه
سرق منها

طلب منها فانكرته فاقبح عليها بئس فادعت أنه سرق منها هل تصدق في دعواها أم لا وهل للقاتل حبسها
مدى يظهر له فيها أنها لو كانت العينة المستعارة باقية لأظهرتها وهل قالت أئمة الحنفية إن الرق من موانع
لزوم الحبس بحق الغريم لا **اجاب** المقران أقر أرام الولد لا يجوز في حق المولى لأنه المالك لها ولما في
يدها ملكاً كاملاً فارجع الأقرار على سيدها فلا ينفذ عليه والدعوى عليها بغير حضرة لا تصح لأنها وما
في يدها ملك طلق لسيدها فارجع الدعوى عليه فلا تسمع بغيته وإن سمعت بحضرة وبنت عليها
الأقرار بعد الانكار وطولت بعد الحشمة ولا يطالب السيد للسرق للقاتل حبسها لما فيه من ضياع حق السيد
ولا يصح الاطلاق بأن الرق يمنع لزوم الحبس بحق الغير مطلقاً بل يفرق بين القول والفعل بسبب أن
الجرح في القول لا في الفعل واختلفا فانهم والله تعالى أعلم **كِتَابُ الْاِيْمَانِ**

مطلق
 اذا فعل الخوا
 عليه بعد ان
 ابانها الاخت
 مطلق
 حلف لا يدخل
 الزمعة قلها
 نساء وليس
 له الخ
 مطلق
 حلف لا يزوج
 فوط ويدر
 غيره
 مطلق
 حلف ان لا
 هذا الزمعة
 ان يحكم عليه
 الذم فليس
 له الخ
 مطلق
 حلف لا يدخل
 على ولان ما
 دام ملك
 تروا وملك
 فاذا انقطع
 تروا وملك
 انتهت المهر

مطلوب
إذا وقع في
المراسلة
مطلوب
سلف بالطلب
من خسران
للمنوع
مطلوب
سلف لاشارة
بأنه قد
فاجأ الاداة
مطلوب
لن المطلق
ثلاثة من
وصية بغير
مكرة وبغير

اجاب لا تطلق اذا اليمين المذكورة لانها لا تثبت كما صرح به العلماء واذ هو بالاثبات لنفعية
 بالدم والنون عند البصريين وقال الكوفيون والفارسي يجوز الاقتصار على أحدهما ولم يأت بواحد منهما
 فكان نفيًا وقد وجد النفي وذكر أغلب علمائنا المسئلة وهي في البحر في موضعين الأول في شق قوله وقد تضمن
 والثاني في شق قوله لا يفعل كذا تركه أبدًا وكيف يحتم وقد اتى بالآية بالاجماع ولا يخلف الحال بين كونه
 تاملاً أو عالماً لعدم صلاحية لفظة بالاثبات بطريق من الطرق فافهم والله اعلم **سئل** في شأن طلب منه شيئاً
 ان يتخذ لهم مأدعة فاجابهم الى ذلك فقالوا لانصدك الا ان تخلف لنا بالطلاق الثلاث فقال على الطلاق
 الثلاث تكون اليلة عندي فلم يأتوا اليه هل يحتم ام لا **اجاب** صرح علماؤنا بان الحلف بالاثبات لا يبد
 وان يقرب بال تأكيد وهم الادم والنون قال البحر لا بد من ذكرهما كما في الحيط والحلف بالعربة ان يقول في اليمين
 والله لا فعلن كذا والله لقد فعلت كذا معروفاً بال تأكيد ثمرة في آخر كتاب الايمان قد علمنا انه لو قال والله افعل
 كذا انما يمين النفي وتكون لا مقدرة وليست بالاثبات اذ لا يجوز حذف نون التأكيد ولا منه في الالباب فيلخص
 هذا هو وقال الشيخ على المقدسي في شق الكثر المعلوم اقول على هذا اكثر ما يقع من العوام لا يكون يميناً لعدم الادم
 والنون فلا كفارة عليهم فيها ثم بحث بشارده بعض الناس بأنه بحث يصادم المنقول فلا يعتد به فاذا علمت ذلك
 علمت عدم حث الثبات المذكور اذ يمينه النفي لا بالاثبات وقد اكثر علماؤنا من ذكر هذه المسئلة وذكرها الاشاعرة
 من الشافعية في الكوكب قال وان كان يعني جواب القسم مضاراً عما ثبت وجبت الادم والنون ثم قال من
 فيه فخرج عليه اذ قال والله اقوم فقياسه انه ان قام حنت وان ترك العظام فلا لأن المحلوق عليه هو نفي العيا
 اذ لو حلف على اقامة لا فترن بالدم والنون على ما سبق والله اعلم **سئل** عن رجل حلف انه لا بد ان يروح بكرة
 التهام الى فلان فذهب اليه في مكانه الموعود فوجده غائباً عن المدينة التي بها مسكنه هل يحتم ام لا **اجاب**
 لا يحتم والله اعلم **سئل** في رجل حلف بالطلاق انه طول ما هو في الشام يعني مادام لا يسكن هذا البيت
 الى بيت معين هل له سبيل الى سكنه ولا يحتم ام لا **اجاب** سبيله ان يخرج من الشام الى غيره والى
 قرية قريبة منها فيعود فيسكنه ولا يحتم اذ الاصل ان الحلف اذ جعل له غاية وفاته تبطل اليمين عندنا
 ويجوز خروجاً على ذلك فروعاً منها ان فعلت كذا مادامت يجامري فكذا فخرج منها ثم رجع وفعل ذلك لا يحتم
 لأنه جعل اليمين مؤقتة بوقت فنحن في بقاء مادام او كان او استمر او استقر او طول ما الامر كذا او مازال
 ونحو ذلك من كل ما يوجب يقتضي الدوام وعدم الانقطاع لبقاء اليمين فاذا زالت الديمومة وفعل ذلك الفعل
 فعلة واليمين منهية فلا يحتم صرح بذلك في فتاوى القاضي ظهير الدين وجامع الفتاوى وفتاوى الفضل
 وفتاوى ابانث والعيون والبحر وكثير من الكتب وعبرة البحر لا يفعل كذا مادام يجامري فخرج منه في البحر
 فاذا عاد عاد واليمين منهية فاذا فعل ذلك الفعل لا يحتم في يمينه هو والحاصل ان الفعل مستفيض في
 والله اعلم **سئل** في رجل تشاجر مع ابن خاله فحلف بالطلاق الثلاث لا آكل من الطيب الذي حبيبك نأفك الله
 فقط هل يحتم بغيره ام لا وهل نفس اليمين اذا اتى به غير وطبخته غير يحتم باكله ام لا **اجاب** هذا تخصيص
 للعام وفيه تخصيص العام بصحبة بالاجماع كما صرح به في البحر وغيره فقصح لاسيما فيما بينه وبين الله فلا يحتم

مطلب
 حلف بالطلاق
 الثلاث يحكموا
 عند اليلة
 بغير تأكيد

مطلب
 حلف لا بد ان
 يروح الى فلان
 يحتم التماس
 فذهبا اليه
 مطلب
 حلف لا يسكن
 هذا البيت
 مادام في الشام
 فالخيلة ان
 يخرج منها ان

مطلب
 تشاجر مع
 ابن خاله
 حلف لا آكل
 من الطيب
 الذي يحبه
 ابوك نأفك الله
 المحتم

مطلب
قال ليرى
ما انتهى
او يعلل
تفعل
اولا تفعل

واذا انى غيره ولم يمت غيره لا يمت لعدم وجود شرط الحسنة والله اعلم
الحمد لله بحمل الصورة ونسبت الاشياء كقولهم
والله وصحه جده فوالذين اتبعوا من بعده
فوالذين اتبعوا من بعده في قوله الصبح انصا والحسن
هو الحليل اعني جليله وهو الحليل في الدكا والبر
في مقسم على الذي يدعوه لاخل وعمل ولا يتلو
يلزمه شرطه الاحاطة فافسنا واما الامانة
أنت سريعا سارا قدما كما يرجو انما ساريا فساكا
ودمت في عمرها سرور ما اهرضض طمى الله
مجد وهو الملق بالكمال الراعي عمو من طيل دى الحلال
وهو لى بهاته وذاقها ومن لا يراق الورق قد سما
والله وصحه ككرا وحسن ما لم يعلل والامانة
وقيل لا وانه لم يمتد فالوه حتى فيه لا يمتد
انما اذ اقل عمو طمى وشورة الميل وما طماها
دع يعلل بامانة بالاله او ما لى او بحق الله
وذكره في زاد ما يعلل بالله وحقه ان يعقله
مقر فالجل دى الكمال مجله الذي يرى بالافصال
والله اعلم مسئلة بصل خلف بالصل من ربيته انها لا ترجع في قدر النسبة لاخلها ودهت بقصد الحما
او الحماة او بقصد معاير الروح الى اهلها تراثه اخلها بعدد ربحها بقصد مدا كرحل يقع عليها الطلاق
بذلك حيث لا يمتد له احاطة لا يقع الطلاق عليها ذلك والحالة هذه لان الرواح بمعنى الدنيا والمرواح
والاعتناء بالقصد بعد الخروج فاحترت لعبير اهلها سم ابتها اهلها لا يمتد والله اعلم مسئلة في مما يجوز
احصاهم وقت عدائهم الاكل اخضر واحد منهم حراما يا حنانيا كما وان لا يؤكل فاقصعو اكله من بعد
ويباحه يدعونه الى اكل طلب واحد منهم بالطلاق انه لا يؤكل باويا الاكل الكمال الدرجة المعقل لعل
ولا يقع على الصل احاطة بم يستدق ولا يقع عليه الطلاق والحالة هذه لان الدعوى المذكورة كناية
مرداوتة واحتماله ولفظه قاص مشله ملاحث مثله وهذا اعلم اكثر مما يقع للسائل من هذا وقد مر لها
من اعيان من اقصى من حلت بالطلاق لما كانا على السداد فوقع بعد النساء بتمتة هذا لما مر من
مشيرا الى رطل انه لا يقع عليه الطلاق معلا كما تاطلاق المذكورة كناية من احتما المشارة الى الله اعلم مسئلة
في حلت امرع احية وحلف بالطلاق ما يصاحبه مما الحيلة في استماع الصلح بينهما من غير حث احاطة
داخله لى ان لا يصاح من هذه الدعوى ومن بعد المال فوكل فيه كذا لا يمتد لى حلف او اخله لى عليه

مطلبت
حلف بالطلاق
من روحه
انها لا يرجع
لا اهلها فاحتر
لا امرع ان
اهلها لا يمتد
مطلبت
حلف بالطلاق
انه لا يؤكل
باويا لا يكل
الكل ما يمتد
ويتمتع عليه

مطلبت
في حلفه من حلف
نه لا يصاح
احاطة

بذلك ثم وكل به فان كان عن اقرار لا يثبت وان كان عن انكار او شكوت يثبت والحيلة فيه ان يصلح
 فسنونى وتقع الاجابة بالفعل وكذلك اذا كان الحلف فى الصلح عن دم فالحيلة صلح الفضول وان كان
 المراد الصلح القوي الدافع للعداوة والغيظ يترك التكلم بما يفيد الصلح المعروف ولا يضر التكلم معه
 غيره اذ الحديث بغير الفاظ الصلح المعروف لا يلزم منه الصلح ولا تحت الآية ولا يرجع الجرح باب اليقين
 فى البيع والشراء فى شق قوله ما يثبت بالباشرة لا بالامر لغيره بل بطلب الوقوف على صحة اكثر ما ادلت والله اعلم
 سئل في اخوين اراد الخروج من دمشق الى بيت المقدس فحلفا احدهما ان لا يرافقه من الشام الى بيت المقدس
 نائبا عنه لا يستغرق معه الطريق هل تصح نيته فلا يثبت حيث فارقة قبل الدخول الى بيت المقدس ام لا
 اجاب نعم تصح نيته فلا يثبت لان ذلك مما يحمله اللفظ فافهم والله اعلم سئل رجل ضاق صدره
 من الاقامة فى قرية فحلف ان لا يرضى سكناها هل اذا سكنها غير راض بل العادى فى زوجته يباح له لا اجاب
 لا يثبت لان حلفه على الرضى ولم يوجد حيث سكنها غير راض بسكنها للعلّة المذكورة والله اعلم سئل في
 اخوين بينهما قتل نسج منه الحصر حلف احدهما بالطلاق من زوجته انها ما تنسج من قتل اخيه قاصدا
 قتل في شركة هل اذا باع الاخ حصصه وانقطعت منه نسبة لا يقع الطلاق ام يقع اجاب لا يقع
 الطلاق واقطع سئل رجل حلف احدهما بالطلاق انه اعان الاخر كذا وحلف الاخر بالطلاق انه
 ما استعانه منه ولا يعلم باطن الامر هو هل يقع على واحد منهما الطلاق ام لا اجاب لا يقع على واحد
 لجهالة والله اعلم سئل رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجته انها ما تنفصل هذا الظاهر لنفسه اذ
 بجاتها وفضلته لها هل يقع الطلاق ام لا اجاب ان كان من عادة الزوجة انها تنفصل بنفسها
 لا يقع طلاق وان كان من عادتها انها لا تنفصل وانما يفصل لها غيرها وعلم الزوج ذلك يقع وان كان
 تارة تفصل بنفسها وتارة يغيرها لا يقع الا اذا عني الزوج الامر بالتفصيل لا يقع وقد اخذ الحكم
 من مسئلة ذكرتها فى البرق اعلى النول فى شق قوله وما يثبت بهما فى وقع عند شبهة فى ذلك فليز
 ويتأمل والله اعلم سئل رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجته انها ما تنفصل هذا الظاهر لنفسها
 فدفعته لجارتها وفضلت كجدة وبدنه لا يغير هل يقع عليه الطلاق ام لا اجاب لا يقع والله اعلم سئل
 فى رجل تشاجر مع زوجته محضرة امها فقال لها بالتركة ما معناه اذهبى مع امك فقالت امها بالتركة
 ما معناه لا تتكلم بهذا الكلام فيكن ضررا على تكاحك فقال بالتركة ما معناه الذى يحلنى به يكون
 فهل يقع عليه الطلاق الثلاث الواحد لا يقع الطلاق اصلا وهل يفقر الى النية حتى يقع ام لا اجاب
 اذ لم تكن الحال مذكورة الطلاق ولم ينو لا يقع شئ ولا وقع الثلاث والذى يوقفك على الصناعات هذا
 للباب ما لا الاحتياط من الاصل الذى عليه القوي فى الطلاق بالانكاسية انه ان كان لفظ لا يستعمل
 الا فى الطلاق فهو صحيح يقع بلانية اذا اضيف الى المرأة وما يستعمل استعمال الطلاق وغيره فهو من
 كفايا القاتل يثبت حكمه كالكافى يثبت فى جميع الاحكام والمراد بالانكاسية خلاف العربية كما صرحوا به فى كتاب
 الصلاة فاذا علمت هذا فاعلم ان اصح الفتاوى وبعض الشيوخ صرحوا بربعة فروع فى الايقاع بطريق

مطلب
 حلف بالطلاق
 انها ما تنسج
 الى بيت المقدس
 نائبا عنه
 مطلب
 صافى صدره
 من قرية فحلف
 لا يستكنها
 مطلب
 حلف بالطلاق
 انها ما تنسج
 قتل اخيه قاصدا
 مطلب
 حلف احدهما
 اعان الاخر كذا
 وعلم الاخر
 مطلب
 حلف انها ما
 تفصل هذه
 لنفسها وقته
 لجارتها
 مطلب
 حلف بالطلاق
 انها لا تنفصل
 هذا الظاهر
 قد وقع لها
 وفضلت كجدة
 والكم لا يقع
 مطلب
 لفظ التركة
 اذا كان يحتمل
 التركة
 يكون
 كلفه العزبة

مطلب
لو قال طلاق
مضى ثلاثه
او قال است
ثلاثه
مضى

مطلب
فما اذا مضى
رجل من آخر
است احب
على الاصل
عنه لانه
خص من الخط
مطلب
ادخله
لا يشرب
فوضع غيره
وشرب لا يحث

مطلب
حلف على صهر
لا رجل من
التيه من رجل
فقرسه
مطلب
حلف على زوجة
است لا يحلها
لغيره
ولاحت في بيته
لا يحث

مطلب
هذه الاست
في هذه المسئلة
فعلقت بنواها
ولم يحكمه
لأنه مع هذا
نفسه

الاستمار لو قال انت التاوث ووبى لا يقع لا يجعل الثلاث صفة للمرة لاصفة للطلاق المضمر فقد بوي
ما لا يحتمله لمعطه فلم يصح ولو قال انت متى ثلاث ووبى الطلاق طلقت لأنه بوي ما يحتمله وان قال لربو
الطلاق لم يصح وان كان في حال مداكنه الطلاق انه لا يحتمل الرد ولو قال انت ثلاث واصبر الطلاق يقع
كانه قال انت ثلاث كما حث في المحيط وطاهر ان انت متى ثلاث وانت ثلاث عذف متى سواء في كونه كانه
واما انت الثلاث فليس بكايه وفي التارعية وفي فتاوى العسلي ادا قال له انت متى ثلاث ان بوي الطلاق
طلقت وان قال لربو الطلاق لا يصح ادا كان في حال مداكنه الطلاق كمن في الحايه جعله صريحاً لا يعقتر
الى البيه بوعيه امتلاك وحراب المضلي او في كاي شهده بطريقه وفي التارعية عن الحجة ترأسه الحياتة
يقع الثلاث ادا بوي وفيها عن العسلي ادا قال له انفسه ووبى الطلاق يقع وقوله ترا بضم التاء من بوي
وبالراء المقصورة معناه لك وقوله تويسم التاء وشكون الواو معناه است وبه معناه ثلاث فتحصل ان
السطا ادا احتل الطلاق معين وحلا من البيه وعن مداكنه عن بيا كان اللفظ او غير لا يقع واحتمل البعض
المسألة طاهر ادا يحتمل ادا هي مع امك فان طلقك وقوله الذي تحبني بيا من الصبر المعنى بالطلاق
يكون تارخا من اطلاق الكل وامرارة النفس وعوساع ويحتمل ادا هي مع امك حتى يشك عني وقوله
الذي تحبني به وادي جملة التي عنه لعل العسر يكون ثلاثا فلو ادا استخفوه لا يقع قال في العلم
في رجل له بنتا حطتها من حالها حلفت بالطلاق ثلاثا له لما خذها رجل غير ولده فهل ادا بوي
مخصوصه وان لا يملكها من التزوج فزوت نفسها فترأى من مير الحاطب الاول هل يقع عليه الطلاق
احاب لا يقع والحالة هذه والله علم **سئل** رجل حلف بالطلاق لا يشرب المتق فصا يصنع **الاجاب**
في الدواة ويشرب من دغانه حل يحتمل ام لا **اجاب** لا يحث للعرف كما في اكل كمال ادا اكل كمال السمكة
سئل رجل من قرية من قرى فلسطين تشا مع زوجته حلف بالطلاق ثلاثا انه ما ياتي مثل هذا البر
من العام القابل وانما مثل هذا البر ادا سا ومن مستي فلسطين كما اذا كان في بيوت التجار او عكلا
سألت في ذلك البيوت في بيته ام لا **اجاب** نعم بيه وكل قرية او بلد عن بلده بعيد بعدا لا تطيق الا
معه فانت على علم بان هذا التقريب والله علم **سئل** في رجل حلف على صهره انه لا يرحل من هذه القرية ففعل
عليه ورجل قهر اهل بيته ام لا **اجاب** مقتضى ما في نسخ الاسئلة الشيخ محمد الغزي مستد لا يمان
فتاوى قارئ الهدية انه اذا بوي لا يملكه من حل فقرأ لا يحث والله علم **سئل** في رجل حلف على زوجته
ما يجلبه بانه يرحل الى امر من اجترها هل اذا استغيبته وراحت له عينت ام لا **اجاب** لا يحث لانه ما حلفا
وهو في معنى لا ادعها والصرح به في مثله عدم الحث بالذهاب في الغيبة بغير الاذن منه والله علم **سئل**
في رجل عمر عن الفعل المأخوذ عليه وبمسه موقه صورته حلف لا يبيت هذه الليلة في هذه البلد فعلمت عليه
او بها وبمكة الحرم الا بيسور السور وفيه اهلاك النفس غلما هل عينت ام لا **اجاب** لا يحث
في استغنى حلف لا يسكن هذه الدار فاذن فلم يقدر على الخروج الا بطرح نفسه من الحائط لا يحث وفي المحيط
حلف لا يسكنها خرج فوجدناها معلقا بحيث لو يملكه فتحه ففعل عينت وقيل لا يحث وبه ابي الواليه

والله

والشهاد بالشهاد والمأصل ان المألف متى شجر عن الفعل المخوف عليه واليمين موقفة بطلت عند وخيفة
ويجوز ان يقيم الدين العلامة في الاسرار الفتوى على قولها هو والدين يسهوا فاعلم **سئل** في رجل حلف بالطلاء
انه لا يركب هذه المهرج وقد دعت الحاجة الى ان يكون بها فهل له حيلة في ركوبها مثل لا البس هذا التيميم ام لا اجاب
لا حيلة له في ركوبها الا ان ينوي يمينه ما دامته صرة ولا يقاس بلاء البس هذا التيميم لانه عندنا نأخذت بلبسه
بعد نزعه شيئا من خيطه لبقاء الاسم فيه والله اعلم

كتاب الحدود

سئل في فتاوى اختطف بنت ابن ابن عمه وهي نكاح الغير وازال بكارها كما اذا اوجب عليه اجاب
ان لم يدع شبهة مستقلة تحت الزنا وثبت عليه بوجهه الشرعي بقاء عليه حد الزنا وان ادعى شبهة يندرج تحت
عنه بما يجب لها من المثل لانه لا يخلو وطء في دار الاسلام من مهر وعقر والله اعلم **سئل** فيما لو اقتربا السرق
بجمع او انكر الاقرار هل يقطع ام لا اجاب لا يقطع فقد صرح في البحر والنهر ومنه الفقهاء ان الجمع على الاقرار
في الشرب والسرقه صحيح كالزنج في الزنا وصحوا ايضا بان انكار الاقرار يرجع وان منكر الاقرار لا تقبل
عليه بالاقرار لكون انكاره له رجوعا عنه ومن صرح بان الشهادة لا تقبل على الاقرار الزليعي واكثر الشراخ والقنا
والله اعلم **سئل** في شقي خطف بكر اصغير ووصل اليها وادخلها عند من هو اسقى منه فاحضر ابن عمه
مع وجود ابنتها فحقد له عقد هاهم يلحقه من ابنتها اجاب لا ولا منها بعد بلوغها ودخل بها بعد وبلغت فرج
الى ابنتها واصابا الزوج جذام وهو يطلب من ابنتها ان يسلم بها هل له ذلك ام هو حرام اجاب لا يجب
عليه ذلك بل يحرم عليه حيث لا واكله سابقة ولا اجازة لاحقه وعنه من المثل بوطئها بعد العقد الزبور وسقوط الحد
بصورته فوجب العقر بالضم والله اعلم **سئل** في محسن شقي خطف بكر او ازال بكارها وهربت منه الى
اهلها فقبها يريدان يغصبها في نفسها هل يجب منعها وماذا يلزمه اجاب نعم يجب منعها واذا
ادعى شبهة لاحد عليه ويلزمه مهر مثلها وان لم يدع شبهة وثبت عليه باحد وجهيه الاقرار والبينة ويجب الحد
باحد نوعيه ان كان محصنا رجلا ولا يحل اذ كل موضع سقط فيه الحد يجب فيه الزنا في مواضع ليس هذا منها

والله اعلم **سئل** في رجل قذف محصنا بالزنا بخصوص من له اقامة الحد وقذف بطل بالمقدوف فهل اذا
من القاضي اقامة الحد عليه ثانيا ليس له ذلك وما الحكم بشهادة هذا القاذف واخا القاذف في الديانة
اجاب ليس له اقامة الحد على القاذف مرتين في قذف واحد بالاجماع والحكم في شهادة عدم القبول
ولو تاتي عندنا لانه من تمام الحد فلا تقبل له شهادة ابدا ولا يقبل قول القاذف في الديانة صرح به علماء
في المتن والشروح والفتاوى والله اعلم **سئل** في رجل وطئ زمكة كريمة في فرجها وهي ملك الغير فماله
شرعا اجاب يعز ويشر وان في الثانية لصاحبها ان يدفعها اليه قيمتها بالثقة ما بلغت وفي البتة
يطالب صاحبها ان يدفعها اليه بالقيمة ثم تدفع هكذا ذكر ولا يعرف ذلك الا سماعا فيجل عليه اهوال البحر
والظلمة لا يجبر على دفعها اذ يعنى ان شاء صاحبها دفعها بقيمتها ثم اذا دفعها له بقيمتها اندفع واول
ذلك لقطع الحد بذلك كما اذا شخص تحدث بحكمتها والله اعلم **فصل** في التعزير

سئل في مؤمن تفرس بغير استة الايمانية في بيان سرقة فلا تمه رجل واذا وهده بالغا فاق مؤمنة التعزير
مطلب
لا يغاوط في دار الاسلام
عن مهر وعقر
مطلب
اذا اقتربا السرق
ثم رجوع وانكر
الاقرار هل
لا يقطع
مطلب
خطب بكر
صغير
ووصل اليها
ثم عقد عليها
من ابن عمها
مطلب
خطب بكر
وازال بكارها
وهربت منه
ويريد غصبها
يجب منع
وعليه مهر المثل
ان ادعى منه
مطلب
قذف محصنا
فقد ليس
ان عين ثانيا
لهذا القذف
مطلب
وطئ زمكة
ملك الغير
يعز ويشر
ولصاحبها
دفعها اليه
بالقيمة ثم تدفع
بالقيمة
مطلب
تفرس بغير استة
الايمانية في بيان
سرقة فلا تمه
رجل بالغا
مؤمنة التعزير
يعز

فاذا ترتب عليه وحل يلزمه بالفراسة الايمانية الصداقة اتم اخروى او جرم دينوى اتم لا اجاب
 يرتب على الاثم المذكور ما يذاه وتهديده التعزير الشديد لكرهية الحق وبفضه القدح اذ القرا ايمانية
 والمفسر لا انوار الربانية لاثين فيها ولا عار ولا عمة فيها فوجب النار فكيف يلحقه بذلك اثم وعقاب ومن
 تجلب لرها الثواب فالمعترض عليه غير مصيب والله لم يعمل في شريعته كغير الناس يتوبه ولسانه بسعيه
 في الارض المقدسة وعوانه ويأخذ منهم لنفسه الا ويجعل ذلك له وطيفة استغلال بها وعليها تمالا
 هل يسمع من اهل المدينة الاختيار عنه بذلك لدى الحكام العادلين والائمة المنصفين واذا سمع قولهم
 فماذا يجب عليه احاسب بهم يسمع الاخبار بكونه شريفا بينه ولسانه سواد كان حاضرا او غائبا لان
 الامور الموجبة للتعزير ولو بالقتل المتخصة بحقه تعالى التي لم يقصد بها شخص معين لا تحتاج الى الدعوى
 المحتاجة الى حضور المدعى عليه وليس هذا من قبيل الجرم المحض الذي لا يقبل الا لا يكون الاية انما هو حق الاد
 خاصة وهذا حق الله لقصد وجهه الكريم ولذا انقض علمنا بان المخبر بذلك لم لا يبر والاثواب الجزيل
 كانوا مخلصين بعضهم دفع كلمة التعدد لقائمة المسلمين وللتاكم طلبه وتعزير ولو بالقتل حيث تعزير
 بانه لا يرجع الا بالقتل وانما السعاية والعوان فنص عبارة ملما مذهبا بخيفة النعمان انه يثاب قاتلا
 لما فيه من دفع شره عن عباده الله تعالى وقدة كذا البرازى المسئلة في ثلاث مواضع من جامعها المشهور رائد
 بالبرازية الا ذل في السير والنافى في الكراهة والثالث في آخر الجانيات وقال لجموعهم الفتاوى والبال
 السادس قال القاضي الامام تلك الملوك ابو العلاء الناصبي لما شغل من مفسد يشغى في الارض بالقتل
 ويوقع بين الناس الشر ورافعا الى السلطان ماذا يجب عليه القتل مشروعه عليه واجب
 لنفسه والقتل فيه مقنع شاهن شه ملك الملوك ابو العلاء نظم الجواب اكل من هو ببيع انتهى
 وفي المحتج راي مسلما يري عمل له قتله وعلى هذا القياس المكابرة بالطلم وقطاع الطريق وصالح الملك
 وجميع الظلمة باد فشيء له قيمة وجميع السعاة فباح قتل الكل ويثاب قاتلهم والمقصود بهذا كله ثاب
 الظلم فانه يجبا عدامة فان الظلم ظلما واقطاعه عمل في ساج في الارض بالنفس واجب عليه تعزير لا
 بحاله وادع لامثاله ارادوا الامرا قامة ذلك الواجب عليه دفعا للضرر عن الاسلام والمسلمين حشمانه
 عليه علماء الدين وافتي بجل المبتئين فتعزير لجماعة بامتنع لاصية من يد وترك اقامة الواجب عليه وسلم
 وتكفلوا واطلقوه من حبسه بشفاعتهم فما الذي يستحقونه بذلك ويستوجبونه عند مالك الممالك
 الله توفيقا الصواب لاشك انهم يستحقون بذلك ما يستوجبون من يشفع شفاعته سيئة ف
 جل من قاتل ومن يشفع شفاعته سيئة يكن له قتل منها الا اهل التفسير الكهل النصيب اى عليهم وا
 نصيب مساو لباقي القدر قال القاضي ابو السعود والشفاعة السيئة التي لم يقصد بها اعادة
 المسلم ولادفع الشر عنه ولا جلب الخير اليه ولا ابتغاء وجهه الله تعالى وكانت في ارجح جازرا وكانت
 مدعى حدود الله تعالى ودفع حق من الحقوق وقد ورد عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال سمعت رسول
 صلى الله عليه وسلم يقول من كانت شفاعته دون حد ودالله تعالى فقد ضاها الله عز وجل ومن عبا

مغلطت
 انما الضابط
 بين ولسانه
 واحد منهم
 ما لا يقبله
 وطيفة
 له واستبدت
 الحاكم العقل
 بشي من شأن
 لم يرد حاصرا
 ولم يرد بها
 تراها بالقتل
 وللخبر الثواب

مغلطت
 اذا راي مسلما
 يري في عمل له
 قتله وكذا
 المكابرة بالطلم
 وقطاع الطريق
 مغلطت
 اذا جبت على احد
 تعزير لا راد
 الامام اقامة
 ذلك على من
 به اما من ظلم
 من ذلك ظلم
 الاثم بقدر
 ما انشغلوا

بن عبد الله بن مسعود عن ابيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مثل الذي يعين قومه على غير الحق كمثل
 بعير تروى في بئرهم وينزع عنها بذنبه رواه ابو داود وابن عتيان في صحيحه قال الحافظ في معناه انه قد وقع
 في الاثم وهلك كما الجراد الذي في بئر فصرنا ينزع بذنبه ولا يقدم على الخلاص وعن ابى الدرداء عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال انما رجل خالت شفاعته دون حد من حدود الله تعالى لم يرزل في غضب الله حتى ينزع
 وعن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم من خالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد
 ضل الله في ملكه ومن اعان على خطيئة لم يعلم احق ام باطل فهو في سخط الله حتى ينزع وعن ابن عباس
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعان ظالما بباطل ليدحض به حقاً فقد برئ من ذمة الله وذمة رسوله رواه
 الطبراني والاصمباني وعمران بن شرحبيل انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مشى مع ظالم
 ليصينه وهو يعلم ان ظالم فقد خرج من الاسلام رواه الطبراني في الكبير وفي الترغيب والترهيب من جنس
 ذلك الجواب العجيب والماضي ان شقي الجماعة المذكورين على خلاص الشقي المذكورين في سبيل الشيطان
 وكبره عند المؤمنين الذين يستحقون بها في الدنيا الاهانة والتفريق وفي الآخرة عذاب الله ودخول جهنم
 وبئس المصير والله علم سئل في ذي صلاح وعلم ودين سرق كسبه من حجرة الكاشنة بمسجد له جارس من
 فحلب على ظنه انه السارق لما فاجبه راضي بلن بها فوجبه حاكم العرف الذي لم يعهد منه اخذ بعنف عساة
 ان يبين له الحال بالفراسة الصادقة المطابقة للواقعة هل عليه بذلك جناح او عتاب اجاب عليه
 بذلك جناح لا عتاب لاسيما اذا كان حاكم العرف ليس يذني عنف وكان من ذوي الالباب والستائر وما سنا
 بمادة تخرج الحق من الظالم الفاجر فيمنع الشريعة علمها من علمها ويخجلها من جملها وقد صنف الناس في
 الستة الشريفة كتباً مستعدة وقد صرح في البحر فغلا عن التجسس في المعروف بالقرعة اذا وجد رجل به
 في طاعة غير مستغفول بالسرقة ليس يفتكه وله ان يأخذ ولا امام ان يحبس حتى يتوب لان التجسس
 لتوبته ممتنع اذ الله اعلم سئل فيما اذا ثبت على رجل انه اغرى ذاتاً على قتل رجل ظالم اشهاده
 عدوله فماذا يلزم شرعاً اجاب قد تقر عند العلماء ان التعزير في كل مقصية ليس لها حد مقد
 والاغراء على قتل النفس المعصومة معصية من مفاصي الله تعالى يجب فيها التعزير فيجب على المقر المدعو
 ويعزير الترفيق في القتل قال في البحر المراتب شرح كثر الدقائق وقد ذكرنا يعني العلماء التعزير بالقتل في
 اشياء وذكر من جملة ما يجمع الكبار والاعوانة والسفاهة والظلم بما دني شيء له قيمة فكيف الساعي على
 قتل نفس معصومة ظالم فقله تعزيراً اذ اغرى عن ارتكاب المعاصي والسعي فيها والله اعلم سئل
 في شقي سعي بائناً حاكم المتبصراً كاذبة قاصداً تعزيراً وازاده ما زاد المنة شرعاً اجاب هين المسئلة
 اكثر علماً وازا ايراد ما كان كبره وهو ما مسئلة السفاهة والاعوانة وافتوا به قتل الكفاية والافعال الالهة
 الناصح فيها لفظاً هو المشرك عليه ولا ثناء والقتل فيه فضع شاهه ملك الملوك العلاء نظم الجمل من هو يبرع
 وقد ذكر البلازات المسئلة في فتاواه في ثلاثة مواضع فاستدرك في الكرامة وفي الجمل وذكرها في من الغفار
 شرح تنوير الابصار وغيره من مصنفات الخفية رحمة الله تعالى عليهم وحشرنا في رزمه ثم امين فقوله الاقل

مطلق
 اذا سرق من
 رجل صالح
 وله حارس
 فحلب على ظنه
 انه السارق
 فاما حارس
 الذي لم يغري
 بالاحذ عتق
 بذلك لا يخرج

مطلق
 التعزير في كل
 معصية ليس
 فيها حد مقد

مطلقة
 فمن سعى الى
 الحرام الشك
 في تعزيره
 وانه يجب
 قتله وعدم
 قتله معصية

مشروع عليه واجب الم يوجب على المكاتب ايتاع القتل عليه وتركهم له معصية من مقام في الله تعالى
 سُئل في رجل سعى بنفسه الى اعراب المارقين وجعل نفسه فلا تألمم والفلاح يستعبد من
 استغله حتى يبيع فيه ويشترى ويستحل امواله بل ونفسه وعياله وما كاهاه ذلك حتى سعى بامرئ
 ايتهم وقال لهم هذا ايتهم فادعهم وسقطهم عليه فاذا يلزمه شرعا اجاب سب اعلم ان هذا المشق العبد
 العر لم يرد من رمة الله تعالى الساعي في امره ونفسه واضرار عباده مستحق لاشد التعزير والطبع العقوبة
 شبهة في جوار الترتي في تعزير الى القتل لان الساعي لم يولد الكفر والاشقياء الجفرة بمثل ذلك سباع في
 الارض بالفساد فجزاؤه ما في الذكور الحكيم من قوله عز من قائل انما حرما الذين يحاربون الله ورسوله لانه
 ومن شاهد افعالا لاعراب المارقين قطع بكرهم هو يقيدين وبان التكرير عنهم مع القدره عليهم من بكر
 مقامى الله تعالى لاستيادهم اموال المسلمين وتغوس المغصوبين بل ذبح من سكت عنهم مع القدره عليهم
 اعظم منهم عند الله تعالى رب العالمين ذنبا اذ هو اذن قادر على ازالة المكر ولم يزل من بلاد الله فويله من الور
 والحظية ما وردت به الاحاديث التي لا تعد ولا تحصى ومن جعلتها قوله صلى الله عليه وسلم ما من قوم يكون
 بين اظهرهم رجل يعمل بالمعاصي هم امنع منه واعز لا يغيرون عليه الا اصابهم الله بعقاب فلا حول ولا
 قوة الا بالله العلي العظيم والله اعلم بالصواب سُئل في رجل عقد على متكحة الغير فوطئها عالما بكونها
 متكحة الغير فاذا يلزمه اجاب سب يوجب بالشر الشديدا شدة ما يكون من التعزير سياسا شرعية
 المهر لها وعليها عدة وهي باقية على عصمة زوجها الاول اذ النكاح الثاني باطل والحال هن والله اعلم
 سُئل في رجل عمد الى بكر بالغة في نكاح غير فخطفها في شهر رمضان وحملها الى قرية قرب قرية تاركا
 على شيخ القرية فقلعت به بالقبيل واكرمه وآواه وادخله عليها والحال ان خالها في مكانه قائلا ينبغي
 عضوية وهذه طريقة الفلاحين فاجزاؤه هو الذي تلقاه واكرمه وآواه وادخله عليها وارثك معصية
 الله تعالى وهل يجب على حكم المسلمين زجر طائفة الفلاحين عن مثل ذلك ولو بالقتل والقتال احسن
 جزاء الحافظ ومن اكرمه وآواه واعانة على هذه العصية العظيمة الضربة الشديدة والبس والمائة
 في العقوبة الى ان تظهر منها التوبة ويجوز ان يترقى في عقوبتهما الى القتل لغلظ ما ارتكبه من معصية
 وهذه طريقة يحسن على اهل الاقليم الذي تشيع بين اهل هروفيه ولا يكره ولا يتناهون عنه ان يزل
 الله عليهم عذابا من عنده وسخطا فان ترك ذلك والسأكت عنه كن ينزل المسفينة ليغرقا فلما
 وهم عنه مضربون فالمفروض على حكم المسلمين التقييد في قطع هذه الطريقة القبيحة وحشم هذه
 الفعلية العنصرية ولو بالقتل والقتال ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فسئل اله سبحانه اصلا
 الاحوال والله اعلم سُئل في رجل فارق صديقا له فقال لم فارقني فقال وجدتك على غير العزلة
 قاصدا نصحه هل يلزمه تعزير لا والقول قوله في قصص النصيحة اجاب سب لا يلزمه تعزير والذوق
 قوله في قصص النصيحة لانه اعرف بمفهومه كلامه المحتمل ولا شبهة ان اله الطريقة بدل من الاضاح
 والمصافح محتمل اني لغير طريقته ولغير طريقته القوم ولغير طريقته الناس وغير ذلك كما هو واضح

مطلب
 فيما اذا سعى
 رجل بنفسه
 الى اعراب المارقين
 وجعل نفسه
 لا تألمم والفلاح
 يستعبد من
 استغله حتى يبيع
 فيه ويشترى
 ويستحل امواله
 بل ونفسه وعياله
 وما كاهاه ذلك
 حتى سعى بامرئ
 ايتهم وقال لهم
 هذا ايتهم فادعهم
 وسقطهم عليه
 فاذا يلزمه شرعا
 اجاب سب اعلم ان
 هذا المشق العبد
 العر لم يرد من
 رمة الله تعالى
 الساعي في امره
 ونفسه واضرار
 عباده مستحق
 لاشد التعزير
 والطبع العقوبة
 شبهة في جوار
 الترتي في تعزير
 الى القتل لان
 الساعي لم يولد
 الكفر والاشقياء
 الجفرة بمثل
 ذلك سباع في
 الارض بالفساد
 فجزاؤه ما في
 الذكور الحكيم
 من قوله عز من
 قائل انما حرما
 الذين يحاربون
 الله ورسوله
 لانه ومن شاهد
 افعالا لاعراب
 المارقين قطع
 بكرهم هو يقيدين
 وبان التكرير
 عنهم مع القدره
 عليهم من بكر
 مقامى الله تعالى
 لاستيادهم
 اموال المسلمين
 وتغوس المغصوبين
 بل ذبح من سكت
 عنهم مع القدره
 عليهم اعظم
 منهم عند الله
 تعالى رب
 العالمين ذنبا
 اذ هو اذن قادر
 على ازالة المكر
 ولم يزل من بلاد
 الله فويله من
 الور والحظية
 ما وردت به
 الاحاديث التي
 لا تعد ولا تحصى
 ومن جعلتها
 قوله صلى الله
 عليه وسلم ما من
 قوم يكون بين
 اظهرهم رجل
 يعمل بالمعاصي
 هم امنع منه
 واعز لا يغيرون
 عليه الا اصابهم
 الله بعقاب فلا
 حول ولا قوة
 الا بالله العلي
 العظيم والله
 اعلم بالصواب
 سُئل في رجل
 عقد على متكحة
 الغير فوطئها
 عالما بكونها
 متكحة الغير
 فاذا يلزمه
 اجاب سب
 يوجب بالشر
 الشديدا شدة
 ما يكون من
 التعزير سياسا
 شرعية المهر
 لها وعليها
 عدة وهي باقية
 على عصمة
 زوجها الاول
 اذ النكاح الثاني
 باطل والحال
 هن والله اعلم
 سُئل في رجل
 عمد الى بكر
 بالغة في نكاح
 غير فخطفها
 في شهر
 رمضان وحملها
 الى قرية قرب
 قرية تاركا على
 شيخ القرية
 فقلعت به
 بالقبيل واكرمه
 وآواه وادخله
 عليها والحال
 ان خالها في
 مكانه قائلا
 ينبغي عضوية
 وهذه طريقة
 الفلاحين
 فاجزاؤه هو
 الذي تلقاه
 واكرمه وآواه
 وادخله عليها
 وارثك معصية
 الله تعالى
 وهل يجب على
 حكم المسلمين
 زجر طائفة
 الفلاحين عن
 مثل ذلك ولو
 بالقتال والقتال
 احسن جزاء
 الحافظ ومن
 اكرمه وآواه
 واعانة على
 هذه العصية
 العظيمة
 الضربة
 الشديدة
 والبس والمائة
 في العقوبة
 الى ان تظهر
 منها التوبة
 ويجوز ان يترقى
 في عقوبتهما
 الى القتل
 لغلظ ما ارتكبه
 من معصية وهذه
 طريقة يحسن
 على اهل الاقليم
 الذي تشيع
 بين اهل هروفيه
 ولا يكره ولا
 يتناهون عنه
 ان يزل الله
 عليهم عذابا
 من عنده
 وسخطا فان
 ترك ذلك
 والسأكت عنه
 كن ينزل
 المسفينة
 ليغرقا فلما
 وهم عنه
 مضربون
 فالمفروض
 على حكم
 المسلمين
 التقييد في
 قطع هذه
 الطريقة
 القبيحة
 وحشم هذه
 الفعلية
 العنصرية
 ولو بالقتل
 والقتال
 ولا حول ولا
 قوة الا بالله
 العلي العظيم
 فسئل اله
 سبحانه
 اصلا الاحوال
 والله اعلم
 سُئل في رجل
 فارق صديقا
 له فقال لم
 فارقني فقال
 وجدتك على
 غير العزلة
 قاصدا نصحه
 هل يلزمه
 تعزير لا والقول
 قوله في قصص
 النصيحة
 اجاب سب لا
 يلزمه تعزير
 والذوق قوله
 في قصص
 النصيحة
 لانه اعرف
 بمفهومه
 كلامه
 المحتمل ولا
 شبهة ان اله
 الطريقة بدل
 من الاضاح
 والمصافح
 محتمل اني
 لغير طريقته
 ولغير طريقته
 القوم ولغير
 طريقته الناس
 وغير ذلك
 كما هو واضح

مطلب
 اذا عقد على
 متكحة الغير
 ووطئها عالما
 بذلك وجب
 بالشر الشديدا
 شدة ما يكون
 من التعزير
 سياسا شرعية
 المهر لها
 وعليها عدة
 وهي باقية على
 عصمة زوجها
 الاول اذ النكاح
 الثاني باطل
 والحال هن
 والله اعلم
 سُئل في رجل
 عمد الى بكر
 بالغة في نكاح
 غير فخطفها
 في شهر رمضان
 وحملها الى قرية
 قرب قرية تاركا
 على شيخ القرية
 فقلعت به بالقبيل
 واكرمه وآواه
 وادخله عليها
 والحال ان خالها
 في مكانه قائلا
 ينبغي عضوية
 وهذه طريقة
 الفلاحين فاجزاؤه
 هو الذي تلقاه
 واكرمه وآواه
 وادخله عليها
 وارثك معصية
 الله تعالى
 وهل يجب على
 حكم المسلمين
 زجر طائفة
 الفلاحين عن
 مثل ذلك ولو
 بالقتال والقتال
 احسن جزاء
 الحافظ ومن اكرمه
 وآواه واعانة
 على هذه العصية
 العظيمة الضربة
 الشديدة والبس
 والمائة في العقوبة
 الى ان تظهر منها
 التوبة ويجوز ان
 يترقى في عقوبتهما
 الى القتل لغلظ
 ما ارتكبه من معصية
 وهذه طريقة
 يحسن على اهل
 الاقليم الذي
 تشيع بين اهل
 هروفيه ولا يكره
 ولا يتناهون عنه
 ان يزل الله عليهم
 عذابا من عنده
 وسخطا فان ترك
 ذلك والسأكت
 عنه كن ينزل
 المسفينة ليغرقا
 فلما وهم عنه
 مضربون
 فالمفروض على
 حكم المسلمين
 التقييد في قطع
 هذه الطريقة
 القبيحة وحشم
 هذه الفعلية
 العنصرية ولو
 بالقتل والقتال
 ولا حول ولا قوة
 الا بالله العلي
 العظيم فسئل اله
 سبحانه اصلا
 الاحوال والله
 اعلم

مطلب
 فيما اذا سعى
 رجل بنفسه
 الى اعراب المارقين
 وجعل نفسه
 لا تألمم والفلاح
 يستعبد من
 استغله حتى يبيع
 فيه ويشترى
 ويستحل امواله
 بل ونفسه وعياله
 وما كاهاه ذلك
 حتى سعى بامرئ
 ايتهم وقال لهم
 هذا ايتهم فادعهم
 وسقطهم عليه
 فاذا يلزمه شرعا
 اجاب سب اعلم ان
 هذا المشق العبد
 العر لم يرد من
 رمة الله تعالى
 الساعي في امره
 ونفسه واضرار
 عباده مستحق
 لاشد التعزير
 والطبع العقوبة
 شبهة في جوار
 الترتي في تعزير
 الى القتل لان
 الساعي لم يولد
 الكفر والاشقياء
 الجفرة بمثل
 ذلك سباع في
 الارض بالفساد
 فجزاؤه ما في
 الذكور الحكيم
 من قوله عز من
 قائل انما حرما
 الذين يحاربون
 الله ورسوله
 لانه ومن شاهد
 افعالا لاعراب
 المارقين قطع
 بكرهم هو يقيدين
 وبان التكرير
 عنهم مع القدره
 عليهم من بكر
 مقامى الله تعالى
 لاستيادهم
 اموال المسلمين
 وتغوس المغصوبين
 بل ذبح من سكت
 عنهم مع القدره
 عليهم اعظم
 منهم عند الله
 تعالى رب
 العالمين ذنبا
 اذ هو اذن قادر
 على ازالة المكر
 ولم يزل من بلاد
 الله فويله من
 الور والحظية
 ما وردت به
 الاحاديث التي
 لا تعد ولا تحصى
 ومن جعلتها
 قوله صلى الله
 عليه وسلم ما من
 قوم يكون بين
 اظهرهم رجل
 يعمل بالمعاصي
 هم امنع منه
 واعز لا يغيرون
 عليه الا اصابهم
 الله بعقاب فلا
 حول ولا قوة
 الا بالله العلي
 العظيم والله
 اعلم بالصواب
 سُئل في رجل
 عقد على متكحة
 الغير فوطئها
 عالما بكونها
 متكحة الغير
 فاذا يلزمه
 اجاب سب
 يوجب بالشر
 الشديدا شدة
 ما يكون من
 التعزير سياسا
 شرعية المهر لها
 وعليها عدة
 وهي باقية على
 عصمة زوجها
 الاول اذ النكاح
 الثاني باطل
 والحال هن
 والله اعلم
 سُئل في رجل
 عمد الى بكر
 بالغة في نكاح
 غير فخطفها
 في شهر رمضان
 وحملها الى قرية
 قرب قرية تاركا
 على شيخ القرية
 فقلعت به بالقبيل
 واكرمه وآواه
 وادخله عليها
 والحال ان خالها
 في مكانه قائلا
 ينبغي عضوية
 وهذه طريقة
 الفلاحين فاجزاؤه
 هو الذي تلقاه
 واكرمه وآواه
 وادخله عليها
 وارثك معصية
 الله تعالى
 وهل يجب على
 حكم المسلمين
 زجر طائفة
 الفلاحين عن
 مثل ذلك ولو
 بالقتال والقتال
 احسن جزاء
 الحافظ ومن اكرمه
 وآواه واعانة
 على هذه العصية
 العظيمة الضربة
 الشديدة والبس
 والمائة في العقوبة
 الى ان تظهر منها
 التوبة ويجوز ان
 يترقى في عقوبتهما
 الى القتل لغلظ
 ما ارتكبه من معصية
 وهذه طريقة
 يحسن على اهل
 الاقليم الذي
 تشيع بين اهل
 هروفيه ولا يكره
 ولا يتناهون عنه
 ان يزل الله عليهم
 عذابا من عنده
 وسخطا فان ترك
 ذلك والسأكت
 عنه كن ينزل
 المسفينة ليغرقا
 فلما وهم عنه
 مضربون
 فالمفروض على
 حكم المسلمين
 التقييد في قطع
 هذه الطريقة
 القبيحة وحشم
 هذه الفعلية
 العنصرية ولو
 بالقتل والقتال
 ولا حول ولا قوة
 الا بالله العلي
 العظيم فسئل اله
 سبحانه اصلا
 الاحوال والله
 اعلم

مطلب
في عقوق
الاب

وغير ذلك كما هو واضح من ان يشرح واظهر من ان يذكر والله اعلم
ابيه ويأتي له بكل ما يشوش عليه ويؤذيه ساكنا معه بذار مسيدا في حقه قائما في اضراؤه يأمر
لشوء عشرته بالخروج من ملكه فيهدده بالقتل ويوحى اليه بالضرر ويشيع في سبته وشتمه وانداف
عرضه وهتكه وقد كان زوجته امرأة فعلاه الذين بهذا السبب وساله الاعانة عليه فزاد في الشتم
والسب وهو عقرت نفرت صفيت عفتت وقد كبر الا ان وضعف بمقاساة اخلاقه وعجز عن
الاكتساب وابنه المذكور في عقوق الشبَاب قبل يلزم بفقته ونفقة والدته ويجب عليه ان يحسن
عشرته معه ويضمه الى عائلته وما يلزمه بارتكاب هذه الاخلاق افتونا ولكم الثواب من المؤمنين
الخلاق اجاب يلزم هذا الشقي العاق بافعاله التعزير البالغ باجماع من الائمة والفقهاء
لارتكاب كبيرة لم يقع فيها خلاف بين ائمة الدين وقد قال صلى الله عليه وسلم وعظم وكرم رغبته
ثم رغبته ثم رغبته قيل من يارسول الله قال من ادرك والديه عند الكبر احدهما او كلاهما فمراة
الحجة وعن عبد الله بن عمر انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكبر ثلث شتم الرجل والديه قالوا
يارسول الله وهل يشتم الرجل والديه فقال نعم يسب الرجل فیسب اباه ويسب امه فيسب امه
ويلزمه بطلبه خروجه من داره وامتناعه من ذلك التعزير اللائق بحقه بحاله الزجر لامثاله
لانها معصية اخرى محرمة بالاتفاق وعجز الاب عن الكسب يوجب عليه بالاجماع له الانفاق
بل صرح كثير بانه واجبه عليه مع قدرته على الكفاي لا يلحق بالشبَاب الكسب ان يكلف اباه الى التق
والجهد وقد اوعد العاق بعدذاب النار في احاديث تخرج عن الحدس بسبب الاكثار والحاصل انه ان شتم
على ذلك كان ممن حرمة الدنيا والاخرى ورجع بالحسرة والندامة والخيبة الكبرى فياخذ باسباب
ذلك فقد وقع نفسه في اشتد لها لك والله سبحانه وتعالى له السلامة في العرض والدين وان عظم
بالصالحات والمسلمين اجمعين والحمد لله رب العالمين سئل في رجل تعدى بدخوله دار زوجته
بغيبته بغير اذنه وهما زوجة اخرى اجنبية عنه هم عليها ونقل اخته مع جميع ما لها من الاسباب الى انا
غصبنا هل يحرم عليه ذلك ويكون ارتكاب معصية من محاصي الله تعالى يلزمه بها التعزير اللائق به وهل
اذا صدر صاحب الامتعة الدعوى عليه بها وهي موجودة عنده للحاكم الزامه باحضارها اليه
بالدعوى والشهادة ام لا اجاب نعم يحرم عليه ذلك ويعزير لارتكابه المعصية التي قد نهى عنها
شرعا وقد رفع شيخنا الشيخ محمد بن الحنفوي مثل هذا فافتي باصورتها في فتاواه يلزمه ردّها
ورد جميع الامتعة الى الزوج حيث اثبت ذلك ويجب على المتعدّي باخذ الزوجة والامتعة ودخول
دار الزوج باذنه التعزير وقد نهى الله سبحانه وتعالى عن دخول بيوت لم يؤذن بدخولها وهذا الحكم مجمع
عليه لا خلاف لاحديه واما احضار المدعي المنقول ليسا رالية فالتون والشرح والفتاوى طائفة به
فيحذر المدعي عليه على احضاره لما ذكره والله اعلم سئل في رجل يؤذي المسلمين بالتي على اخذ مضامينهم
من غير خفية ولا اهلية للاستحقاق فماذا يترتب عليه وهل يجوز الشقي به الى الحاكم بسبب ذلك لا يحل

مطلب
اذا امتنع
الاب من
الخروج من
ملك الاب
بعد طلب
ذلك منه
يعزير بما
يليق به

مطلب
فيما اذا هم
على دار زوجة
اخته وبيتها
زوجة اخرى
اجنبية منه
واخرج اخته
مع امتعتها

مطلب
اذا كان نوزي
الناس باخذ
وظائفهم
غير خفية

وقال اذا مر القاصي صاحب طبقة من وطيفته بغير حجة يستعمل ولا يفتي على ما كان عليه
اجاب بترتيب عليه انظر ركا مسطر في كتب علماء ان من يؤذى غيره بقول او فعل ولو بغير العذر
يعتذر في الجهر متبع بجمرة اخذ وطيفة الغير بغير حجة وبعدم جواز اخراج الرطبة عن صاحبها قائل
لاجل عزله القاصي لصلب وطيفة بغير حجة وعدم اخلية ولو فعل لم يصح ويجوز ان يرفع امره الى
الحاكم لينتدبه فقد قال في الطهيرة رجل يصلي ويصلي الناس بيده ولسانه فلا باس باعلام السططا
به واقامه مثل اميراء مثل رجل يصلي بغير حجة له الى فرقة يافا لبيعه بعرفة امينها فباع البعير
وبقي البعض والنفى فردة ووضع مكانها فردة فغفراني وانكشف امره بالحجامة وكتب ذلك في حجة
بالرماة وايد بكافية قاصي نابلس علمها باعتزله له وسجل اليغرض صاحب حصة الامير ليرد عنه من مثل
ذلك على الامير رده وتعذبه وام لا اجاب نعم للامير رده ومنعه وفبره ونهره
واقامة التعزير عليه وايصال التحقير اليه لارتحابه الحيانة ونزوه الامانة ومن ارتكب المعاصي
بالاخذ بالزواحي فليس من يعصى المهيمن حرمه وما للذي ينبغي الفساد مقام والله اعلم
في رجل اذى آخر بقوله يا كافر يا اعدا انت لم ولا ابوك بل كافر مشترك بالله ماذا يترتب عليه
اجاب بغير القائل فقد قال في النظم الوجاني ولا كرم يا كافر وعو شلم وبابها اثا والوثير
وقد ذكر شيخ الاسلام في الشخصية في ترجمه ان الحنابلة يقولون في هذه المسألة ان القائل لعل هذا لنا
ان اراد الشتم ولا يعتقد كرا لا يكره وان كان يعتقد كرا فاعطيه بهذا بناء على اعتقاده انه كرا
يكره لان له اعتقاد المسلم كافر فقد اعتقد دين الاسلام كرا ومن اعتقد دين الاسلام كرا كرا
وقد اجتمعوا على انه يعتزروا الله اعلم

مطلب
او احسن في
الامر بغير
لا يبرر بغير
لغيره عليه

مطلب
واقبال الآخر
يا كافر يا اعدا
بغير القائل
ولا يكره ان
روا الشتم

كتاب السرقه

سئل في رجل فقد بعض امته زوجة ابنه من بيته فاتهم امرأة تدخل على زوجته ايسا ناهل اذا ادخل
عليها سرقة الامته يقبل محرمة قوله وتحبس ونس يعذاب مجرم ومواد ام لا اجاب لا يقبل قوله
المحرمة من البيعة العادلة وهي رجلان عاقلان مسلمان عدلان من كان لان السرقة من حيلة حياء
المخدود التي يحاطل فيها غاية الاحتياط وتربا باذى شبهة وقد ورد في الحديث الشريف اذروا لظن
البيعة ولا تعذبوا بالثبوت ولا تحبس ولا تنس بعذاب قال في البحر في التحنيس لا يفتي بعقوبة السارق لانه جور فلا
يقتضيه والله اعلم سئل في رجل تهم بمرقة او غيره مما يجب فيه الحد والقصاص هل يحبس مجرم
الاتهام ام لا بد من شاهد عدل واثنين مستورين اجاب لا يحبس شرعا الا اذا شهد رجلان
مستوران او رجل عدل لان التهمة لا تثبت الا بذلك وليس للحاكم حبسه بغير ذلك صرح علما وانا به
ومن متبع به صاحب البحر في كتاب الكفالة والله اعلم

مطلب
عنه من عنه
بعض الامته
بزوجة اسوة
قائم امره
تدخل لا يقبل
قوله الجور من
البيعة ولا تعذبوا

مطلب
فيما اذا انتدب
او غير الامير
محرر الاتهام
على الامير بغير
عدل او مستح

كتاب السر

سئل في كنيسة غربيها مسجد جماعة المسلمين يوشقها مسجد جماعة المسلمين ايضا بقاء منهما
شعائر الاسلام وبين الثاني وبينها بقعة تشفع بها اهل المسجد في التوصل ومياطرة الوضوء
ومقدما الصلوات وبها شجر يستغ بها عباده الله تعالى عند نصارى الكلدان الى البحر الذي يافق طغوة

مطلب
ليس لاصل
الذمة الرضا
في الكيسة
سعة وبناة

واواموا بها جدراناً واصنافاً الى الكنيستة رافعين اصواتهم ينادون المسبح على وجه الاظهار
 ناقدين انواع اطعمته لعلمتهم بالصحيح والخطا لمظهرين انواع الفرج والنسج وروا الاستبشار
 لاصنافها الكنيستية وانصهارهم على اهل الاسلام بمنع الميخنة عن الانشقاق بها وقد حصل
 للمسلمين بذلك غاية الضرر والايذاء فكل من يكون من ذلك مع انه لم يعتد ذلك فيما سلف من
 الزمان وفيه كسر شوكة المسلمين والاسلام والاضرار بهم والاذغام ام لا لما فيه من المذلة والاهانة لا
 الايمان اجاب المصريح به في كتب الحنفية وغيرهم انه لا يجوز الزيادة في الكنائس القديمة على
 النمط الاول لا في البناء ولا في الارض واصناف البقعة الى الكنيستة زيادة في الارض والحداد
 زيادة في البناء فلا يجوز واحد منهما بل يجب ان يمنع واذا وقع برفع وخصوصاً في بقعة لم يثبت
 كونها فيما سلف منها وينتفع المسلمون بها ملاصقة لمساجدهم فلا يحل للحاكم الاذن لهم في ذلك
 ولا يجوز تسليم اعانتهم عليه ولا ايجار نفسه للعل فيه بل اختار السبكي لنفسه المنع من تمكينهم من كل
 ترميم واعادة مطلقاً وانصر له وله والجمهور وان قالوا بترك التعرض لهم في اعادة المهندم
 وترميمه كما كان من غير زيادة بنقش او تزيين او ارتفاع او اتساع او اتساع لئلا ذلك لانه مجرد
 تأخير للمعاقبة الى الدار الآخرة لانه مجرد معصية حتى في حقهم ايضاً على القول بانهم مكلفون بالنمو
 واما اعانتهم على ذلك بالقول والفعل فهو حرام بلا شبهة وقد وقع ان بعضهم قام بمعونتهم والتزج
 بذلك في نصرتهم فرأى على رأسه في عالم الرؤية عامة نصراً في ايجارنا الله تعالى والمسلمين من ان
 يكون اعواناً في مثل ذلك وانقذنا منه وكرمه من هذه الماوى والمهاالك والواجب على كل مسلم
 ان لا يعطى الدية في دينه وان لا يكسر شوكة الاسلام وقد ذكر في الاسماء والنظائر في آخر
 القرن الثالث ان السبكي نقل الاجتماع على ان الكنيستة اذا هدمت ولو بغير وجه لا يجوز اعادة
 ذكره الشيوطي في محسن المحاضر في اخبار مصر والقاهرة عند ذكر الامراء قال قلت بسبب
 من ذلك انها اذا اقبلت لا تفتح ولو بغير اذن شرعي كما وقع ذلك بعصرنا بالقاهرة في كنيسة بجادة
 زويلة قبلها الشيخ محمد بن ابياس قاضي القضاة فلم تفتح الى الآن حتى ورد الامر السلطاني بفتحها فلم
 يتجاوبواكم بفتحها نحو وجهه ان في اعادة بنايها بعد هدم المسلمين لها استخفافاً بهم وبالاسلام
 واتحادهم وكسر الشوكة واسقاط الكبر وهو لا يجوز والكل في ذلك للعلماء وهم لله تعالى
 واسطة والعلم سائل من يجوز الذي تعلية بنايها ام لا اجاب بما اجاب به قاضي القضاة بقوله
 ان اهل الذمة في المعاملات كالمسلمين بما جاز للمسلم ان يفعل في ملكه جاز لهم وبالمعجز للمسلم لا يجوز لهم
 وانما يمنع من تعلية بنايها اذا حصل ضرر لجاه من منع منه وهذا هو ظاهر المذهب وذكر القاض
 ابو يوسف في كتابه كراج القاضي الى ان يمنع اهل الذمة ان يسكنوا بين المسلمين بل يسكنوا منفردين
 وهو الذي افتى به انا هو قوله وذكر القاضي ابو يوسف يخبرهم منه انه يقتضي عدم تعلية بنايها وهو
 ظاهر لانه اذا منع عن المستكنين بينهم فلا يمنع عن تعلية بنايها ثم كان ذلك اول ما وصل اليه

مطلب
 يجوز اعادة
 المهندم من
 الكنائس
 غير زيادة
 على ما كان
 ولا يجوز
 اعانتهم

مطلب
 يمنع الذمة
 من تعلية
 البناء اذا
 حصل منه
 ضرر محار
 في ظاهر المذهب

فَلْيَجُوزَ لاهل الذمة ان يعاونوا هم على بناء المسلمين ويستكون قاعا عالية البناء بين الجبلين المشهورين
فاجاب لا يجوز لاهل الذمة ذلك بل يمنعون ان يستكونوا محاذ المسلمين ويؤمرون بالاعتزال في أماكن
منفردة عن المسلمين اهـ واقولت قوله لا يجوز لاهل الذمة ذلك تخالف لقوله وانما منع من تعلية
سائر احوال من ربحا لك على ما ذكره التباخي ابو يوسف لقوله وهو الذي افق به اما وفي النظم
الوهباني وليس رفع البناء ويقصره في شربه بعد كلام قلت وفي الكلام اشعار ظاهر بمنعه
من انشاء البناء عاليا على سائر المسلمين اهـ وهذا وان افق به قارئ الهداية لكن الاول مع كونه ظاهر
المذهب وافق به اعم اقوى مدركا للحجة الشريف الموصى لكونهم لم يبالوا وعليتهم ما علية والله اعلم
مسئل في دير معد لسكن رهبان طائفة الا فرخ القاطنين بالقدس الشريف وبسببهم دور جارية
في ملككم ملاصقة بحجر الدير وقد تشعت غالب سائر والدور قد اهدم غالب بناها وقد ورد الامر
السلطاني بتعمير الدير للعد لسكنهم وملكهم فهل لهم تغيير ما تشعت من بناء الدير واعادة ما اهدم من
الدور والجارية في ملكهم وفتح ابواب الدور من داخل حجر ديرهم ليستكونوا بها ويحفظوا برفع بناها ليكنوا
البناء ما عاين دخول اللصوص اليهم لئلا يمانوا بذلك على ما لم وانفسهم ام لا اجاب نعم لم اعاده
ما اهدم كما تظاهرت عليه المتون الموضوعة للصحيح من مذهب الامام الا غلظ لا فرق في ذلك بين الدير
والصومعة والكسبة وبين النار وتغير ما تشعت منها واعادة ما اهدم من البيوت والدور والجارية
في ملككم المعدة للسكن جائرة بلا خلاف لا تتخذ الاجتماع فيها للعبادة واطهار شعائرهم واداء
احكام ابناء بيوتهم وديرهم للحفاظ من اللصوص لئلا يمانوا على اموالهم وانفسهم لا يتعزز لهم في ذلك
وان كانوا قد نصتوا على انهم ليس لهم رفع بناهم على المسلمين لان علة منعهم عنه مفقودة بالتعلي على المسلمين
فاذا لم يكن ذلك ولكن للحفاظ لئلا يمانوا على اموالهم وانفسهم كاشع لا يمنعون كما هو ظاهر والله اعلم
مسئل في يهودى يملك طبقة من جملة دارين لقاها ارضا عن ابيه اليهودى رابكة على بيت من جملة دارين
للمسلم لقاها ايتها ارضا عن ابيه وكل منهما ساكن في الدار التي له كما كان يسكن ابره من قبله ويريد
المسلم الآن ان يمنع اليهودى من سكنى طبقة والتعلي عليه قائدا للاسلام يعول ولا يعلى عليه اهـ
ذلك ام ليس له ذلك لان الملك مطلق التصرف اجاب ليس للمسلم ذلك فقد جوزوا لبقاء دار
الذمة العالية على دار المسلم وسكنها اذا ملكها ما لم تهدم فانه لا يبعد لها عالية كما كانت ومن صرح
بذلك ابن النخبة في شرح النظم الوهباني وكثير من علماء الله اعلم مسئل في ارض تراج مجاورة
نربة اهل الذمة باعها مالكها بنى معلو لشخص وسكنها به بالتحلية هل يجوز بيعها ولشربها ان
يعينها الى التربة المذكورة لدفع اموات النصارى ام لا اجاب صرح علماء الدين وقها المسلمين
ان الملك مطلق التصرف المالكين فلم يبعد لمن شأوا ولشربى التصرف في ملكه باتخاذ معتبر
وقد صرح في التارجانية بذلك قال فيها وسئل شيخ الاسلام عن قوم من اليهود اشترى ارضا اوثنا
من دور المسلمين في مصر واتخذوها مقبرة فلم ينعون عن ذلك فقال لا لانهم ملكوها فينعولون

مطلبه
در لطائف
من الرهبان
تشعت غالب
بناهم دورهم
التي مجاورة
ارادوا عارة
ما اهدم لهم
ذلك

مطلبه
طبقة الذمى
دارين لقاها
بالارث لهما
المسلم يمنع
من السكنى
لكونه بيت
يبيع من اهلها

مطلبه
ابن تراج في
جوار مجاورة
اهل الذمة
اشترى ارضا

ما شأني كما للمسلمين آه والله اعلم سئل رجل يدعوه الشوق الى زيارة القدس والحليل تعرباً
 الى الله الملك الجليل فيخرج في بعض السنين من بلد فيطوق به جماعة من المسلمين وطائفة من اهل
 الذمة فيصحبونه للاس على انفسهم واموالهم ويجئون اليه عند خوفهم من ظالم او قاطع طريق ليدنسهم
 هل ينكر عليه ذلك ام لا اجاب لا ينكر عليه ذلك اذ حكمهم حكم المسلمين فيمنع عما يمنع عنه المسلم كالزنا
 والمنع واللعب بالحرام وغير ذلك مما يمنع عنه كالملاهي والفواحش ولا يمنع من الخروج مع قافلة
 المسلمين الحاجة لزيارة القدس والحليل وفي الاشياء والنظائر نقلاً عن الملتصق بكل شيء امتنع
 منه المسلم امتنع منه الذمى الا الحرم والخمير ولا يكن عيادة جاره الذمى ولا ضيافته او لم يزل
 اهل الذمة يخرجون مع قوافل المسلمين في اسفارهم من غير تكبر على من يايهم ويدلهم على الطريق
 او يطعمهم او يسقيهم او يستخدمهم او يحسن الزم او يمنع عنهم اليد العادية ويسلمهم من الظلة
 والفئة الطاغية الباغية العاقية بل له في ذلك الاجر العظيم والثواب الجسيم وقوله صلى الله عليه وسلم
 اتما الاعمال بالنيات اصل اصيل في الجواب عن مثل هذه القضايا والله اعلم سئل في ذي المظفر
 الاستعلاء على المسلمين واتخذ لولن عرساً وضربت خلفه الطبول والزمر وطيف به في شوارع
 المدينة واسواتها وبين يديه الشموع الكثيرة ويقف به مشيعوه متحلفين به على وجه التعظيم
 فهل يمنع الذمى من مثل ذلك ويحرم على المسلمين تعظيمه ويعززون على ذلك ام لا اجاب المصنف
 به في كتب علمائنا انه يجب على اهل الذمة اظهار الدلالة والصغار مع المسلمين ويحرم على المسلمين
 تعظيمهم واختار في فتح القدير بحثاً انه اذا استعلى على المسلمين حل الامام قتله وصريح فيه بمنعهم
 من الشباب الفاخرة حريراً او غيره كالصوف المربع والبخم الرفيع والابرار الرفيعة ولا شك ان
 هذه الاشياء المذكورة اولى بالمنع مما صرحوا به ويعزرون تعظيمهم لا ركاب الحزمة وكذلك هم حيث
 ارتكبوا المنوع عليهم فعليه بالادب وفي الاشياء والنظائر تجبيل الكافر ظلم كافر فلو سلم على الذمى
 تجبيلاً كغراه والله اعلم **باب العشر والخراج** سئل في العطاء والديوانى المعبر
 لدعاهم بالتيار اذا عزل السلطان نصره الله تعالى التماوى المقاطع عليه بخراج المقاسمة من
 قري بيت المال وقر فيه غيره ولم تكن الغلة ادر كنت فهل تكون لمن عزله السلطان اولى ولا
 ام تكون بينهما ام توضع في بيت المال حتى يتصرف فيها السلطان برأيه او نائبه المفوض اليه
 ذلك من قبله اجاب المصنف به في كتب علمائنا ان من مات او عزل من اهل العطاء في شأ
 الحول حر العطاء اى منع العطاء فلا يعطى له شيء لا وجوباً ولا استحباباً لانه نوع صلة وليس
 ولهذا يستحق عطاء فلا يملكه بالقبض ويستقط بالموت ومم يبرح بانه صلة لا يملك قبل القبض
 صاحب الدرر والعرف في كتابه المذكور فاذا اتقرر ذلك علم ان الغلة المقاطع عليها توضع في بيت
 المال ولا يستحقها واحد منهما حتى يرى من له ارب بيت المال وهو السلطان او من انايه من اية
 ذلك رايه فيه فيصرفه في مصارفة بما يقتضيه ويرتضيه والمسألة في غالب كتب المذهب ذكر في السير

مطلب
 رجل يخرج
 بعض السنين
 لزيارة القدس
 فتلقه طائفة
 من المسلمين
 وطائفة من
 اهل الذمة

مطلب
 اظهر ذمى الاستعلاء
 على المسلمين
 لا بد من شأنا الطول
 وغيرها يمنع منه

مطلب
 تجبيل الكافر

مطلب
 عزل السلطان
 بعض التماوى
 قبل ادراك الغلة
 وولي غيره تصنع
 الغلة اذا ادركت
 في بيت المال

في باب الوطائف والحربة واقعة علم **مسئله** في ذى عطاء حايث بارص مقلومة من السلطان
تساؤل ما دونه بنفس الخراج منها فاعه له هاديه بعد قصصه له تمن معلوم ثم عمل من العطاء ولا
انزحل يصغ نفعه له لكونه ملكه بالقبض ام لا اجاب صرح علما ويا وحيث انما كانت
العطاء يملك المقوض فله تبعه لاسيما بعد قصصه وايضا مستقته ومن ملك شيئا ملك التصرف
فيه بالبيع والهبة وسائر التصرفات التابعة للاملاك شرعا وليس للذي ولي بعده ان يبطله **مسئله**
مسئله ارض سلطانية بيد مرارعين يتعاقدون عليها بالبيع حبالا بعد حيل ضناق بهم الحال
وهيها اخل القرية على مبلغ معلوم قصص من منهم شارطين عليهم ردتها ليدفعهم عند رد المبلغ و
المبلغ بمكسبين ورده والارض عليهم وصارت في ايديهم كما كانت وصحى على ذلك مدة ثلاث
سنيين والآن يدعون انها لهم وانكروا الارتها هل اذا انت عليهم ما شح اعلاه يندفعون عنه ام
اجاب نعم يندفعون عنها لعدم بطلان قديمته بما ذكر اد لا تترك لهم به اعنى بالرحمن وان
لا يصح وانما تبطل قديمته بالترك لاعتبار اولم يوجد فادانت عليهم ما شح اعلاه يندفعون عنها
والله اعلم **مسئله** ارض سلطانية يتوار عليها الرراع انا عن حد لتنفوا فبعضهم يريد ان
يقسمها وبعضهم يريد بقاءها على ما كانت قديما هل يبقى القديم على قدمه ام لا اجاب
يترك القديم على قدمه بصل على ذلك علما ويا واقعة علم **مسئله** ارض سلطانية ليست للمال حارة
في تيمار شخص ابرها مرادها بدراهم لرحل مرعها المستأجر واكل زرعها الحرد هل يملك المزارع
الاجارة المذكورة ام لا يملك الاجارة لكونه لا يملك له فيها اجابة اجاب قد تقر ان ارضي **المال**
يملك بها مملك ارض الوقف وان اجارة غير باطلة لا تعد والارضى الآن التي في ارض
المزارعين ليست ملكا لهم وانما هم مزادعون فيها لانقطاع مالكها كما ترى في الجمال من الهام وليس
فيها حق الا حق المزارعة التي هي جزء مسعفة بمزلة التكي في ادا الوقف وفي فتاوى شيخنا
الحاوي من له من اهل الوقف حق التكي ليس له ان يشكر غيره الا بطريق العارية دون
الاجارة لان العارية لا توحي حقا للمستعير لانه بمنزلة ضيف اضافه بخلاف الاجارة فانها
توجب حقا للمستأجر وهو لم يشترطه له فلا يصح هذا وفي الاشياء والنظام الاجارة للاربع
سكا لخراج على المعتد فاذا استأجرها للراعة فاصطلم الرراع افه توجب منه لما قبل الاصطلا
وسقط ما بعده هذا من يملك الاجارة فكيف ممن لا يملكها البتة والله اعلم **مسئله** في رجل
كان بيده ارض سلطانية بيد سبأى تبطل له السلطان قسمها فظفر عطاءه بحجر من كانت
بيده عن عمان ما لعدم الآلة فدفعها لشخص واستمرت بيده عشرين سنين ودفعها للثالث فاد
واستمرت بيده مئة ويريد من كانت بيده اولا ان يرجع في اخذها والحال انه لا بناء ولا مزرعة
والثالث قد ذكرها وهيها للربع فهل له ذلك مع ما اتفق على عمارته ام لا اجاب لا ارضى
التي ليست للمال والناس تردعها على الثلث او الربع او الخمس وعوض ذلك لملك الناس فيها

مسئله
ما دونه
بأنفسه
لكنه
قصة له
من ربح البيع
وليس له
بعد ان
مطلوب
اداره
الارض
الارض
سنتين
قد تمت

مسئله
ارض سلطانية
في ارض الرراع
عن انا
اراد بعضهم
قسمتها
مطلوب
أرض
المال المزارع
من المستأجر
واكل الرراع
الحرد لا يملك
المزارع الا

مسئله
ارض سلطانية
عمر من
عن عمان
قد جعلها
ليس له

فلا يجوز بيعها ولا امرؤها ولا هبتها الى غير ذلك من الاحكام التي تجري في الملك فلا رجوع
للاول فيها وانما حق الاخطاء والنفع للسلطان او نائبه والله اعلم ^{سئل} في ارض لبنت المال بها
بئر منهدم اذ ارغب في شرائها انسان بضعف قيمتها هل يجوز شرائها لمن ولاه السلطان
نظر بيت المال ام لا اجاب نعم يجوز بهذا الشرط كما ذكره في البحر في شرح قوله والمستوادي ما
فتح عنوة الخ قال فيه حاكيا عن الفتح كتبت في فتوى رفعت الي في شراء السلطان الاثر برضا
الارض من ولاه نظر بيت المال هل يجوز شرائه منه وهو الذي ولاه فحيث اذا كان بالمسكين
ساجة والعياد بالله تعالى جاز ذلك اه قال ابن نجيم كانه اجاب لا يجوز كما لا يخفى وهو مني على
قول المتقدمين اما على قول المتأخرين المفتي به لا يتخصر جواز بيع عقار اليتيم فيما ذكره فيه فيما
اذا كان على الميت دين لا وفاء له الا منه او رغب فيه بضعف قيمته فكذلك نقول للامام ببيع
العقار لغير ساجة اذ ارغب فيه بضعف قيمته على المفتي به وهذه مسألة مهمة وقع النزاع
فيها في زماننا في تفتيش وقع من نائب مصر على الرزق في سنة ثمان وخمسين وسبعة حتى ادعى
بعضهم بان المبيعات من بيت المال غير صحيحة ليستوصل بذلك الى ابطال الاوقاف والخيروا وهو
مردود بما ذكرناه اه ومثله في النهروا قوله حيث نزل الامام الاعظم نصره الله في مال بيت المال
منزلة ولي اليتيم وجاز لولي اليتيم بيع عقاره بضعف قيمته جاز له ولو كيله فيه ذلك هذا ما
اليه صاحب البحر والحاصل انه يجب مراعاة مصلحة بيت المال كما يجب مراعاة مال اليتيم وما ورد
غير خاف على فقيهه والله اعلم ^{سئل} في ارض خراج المقاسمة كارضى بلادنا الوجهل والى الخراج
على صاحب الارض في كل سنة مبلغا معلوما لغيره فيها فلم ييسره الغرس ومضت مدة سنين
ولم يغرس بها فزرعها نحو الحنطة والشعير هل يلزمه المبلغ الذي جعل عليه ام لا يلزمه الخراج المقاسمة
اجاب لا يلزمه الخراج المقاسمة لفساد الجعل المذكور ولو التزم به صاحب الارض اذ هو
الزام ما لا يلزمه وفي الكافي لا يجوز للامام ان يحول الخراج الموظف الى خراج المقاسمة لان فيه نقص
العهد وهو حرام ومقتضاه انه لا يحول خراج المقاسمة الى الخراج الموظف كما هو ظاهر لكن اذا ثبت
في ارضي الشام ما ثبت في ارضي مصر بانها مائة اصحابها وصارت لبنت المال كان دفعها بالمصلحة
مزارعة وبالدراهم وغيرها من الدنانير والعروض وما يصنع بجرة اجارة فتلزمه احكام الاجارة
فيلزم في واقعة الحال المبلغ المعين لها بجرة حيث وجدت التولية وشرائط لزوم الاجرة من التمكن
من الغرس وغيره وترجع الى الاجارة في كل حكم والله اعلم ^{سئل} فيما اذا ترك المزارع زرع الارض
الخراجية الموظفة الصالحة للزراعة يلزمه الخراج ام لا اجاب يلزمه الخراج زرع ام لا والله اعلم
سئل في غراس بيد رجل ملكا وارض الغراس جارية في تمار الاسياهي وعلى الانتجار المذكورة
لصاحب التمار قد رعت ثم ان غالب الانتجار فنت وبقي بعضها ويريد صاحب التمار ان
ياخذ عشر الانتجار الغانية والباقية بالتمام كما كان ياخذ سابقا فهل له اخذ جميع المبلغ المذكور

مطلب
ارض لبنت المال
فيها بئر منهدم
ارغب انسان
في شرائها بضعف
قيمتها
وان لم يكن
للسلطان حاجة

مطلب
ارض خراج المقاسمة
اذا جعل على
صاحبها في كل
سنة مبلغا
معلوما لغيره
الغرس ومضت
مدة ولم يغرس
الا يلزمه الخراج

مطلب
ارض الشام اذا
ثبت فيها ما ثبت
في ارض مصر كان
لها خراجها

مطلب
اذا ترك المزارع
زرع الارض
الصالحة للزراعة
يلزمه الخراج
مطلب
ارض التمار فيها
غراس بيد رجل
واراد التمار على
عشر المبلغ المذكور

كان يأخذ على الاشجار كلها الباقية والغانية ام على ما بقى من الاشجار بعد رها ام كيف الحال
وهل اذا طلب صاحب التيمار ان يتسلم الارض المذكورة له ذلك وهل هي ملكه بما بقى من الاشجار
ام لا اجاب الواجب اجرة المثل في الارض المذكورة ولا اعتبار بعدد الاشجار شرعا اذ رقية
الارض ليست المال والتيمارعة اجارتها بامرة المثل كما صرح به العلامة الشيعي فاسم في فتاواه كما
الوقت وليس للتيمارعة رفع يد الغارس عن ذلك لكراره القائم اذ هو حق بامرة المثل ولو ان
التيمارعة ذلك اذ رقية الارض ليست المال والخارج لمن اقطع له ولا ملك للمقطع له فيها ولا يصح
شيعه ولا وقعه ولا اخراج الزيتون عن ملك ماله والله اعلم **سئل** في ارض ليست المال بيد جماعة
يتواردون على الربح هامة حياتهم وآباؤهم من قبلهم كذلك من قديم الزمان والآن تيمارعة دو
عطا ويريد رفع ايديهم عنها ودفعها لغيرهم هل له ذلك شرعا ام لا اجاب ليس له ذلك شرعا
بل يتقوى يد زرعها المتقدمين اذ لا ملك له فيها باجماع العلماء وامامه فحقا عليها من الخراج ولعل
فيها ملك يوجب جواز اعطائها لمن اشتهته نفسه وعملا بالقاعدة للشهرة الاكمل ابتداء مكان
على مكان والله اعلم **سئل** في رجل تدعو الناس محمد بن واسمه الحقيقي محمد وعليه تيمارعة ملكة
سلطانية والكتوب فيها اسمه الحقيقي محمد لا محمد بن هل يوجب ذلك خلافا في براءته ام لا اجاب
لا يوجب خلافا فتعد الانما بجماع شرعا وعرفا والسمي واحد فاداني متعت مستدركا فيها هذا
الاقر ما هو لنا وهذا ولا يستدرك بمثل ذلك في التعريف لان الغرض هو العلم وهو حاصل باحد
الاسمين كما هو ظاهر والله اعلم **سئل** فيما اذا مات احد المجد بعد ان ادركت الغلة والزيت من
القرى التي في تيماره هل ذلك حق ولورثته المطالبة بهام لا يمين بيت المال ام لمن وجبه السلطان **سئل**
الله تعالى التيمار له اجاب صرح علماؤنا في كتاب التيمار بان من مات من اهل العطاف في آخر السنة
يحت الصرف الى قريه لانه قد اوفى تعه فيستحب العطاء له كذا في البحر وشيخ تنوير الانصار
وفيه نقلا عن حاشية احمد راده لو مات في آخر السنة صرف الى قريه لانه قد اوفى مسقته فيضرب
اليه ليكون اقرب الى الرواء اما اذا مات بعد تمام السنة قبل ان يخرج عطائه فالصحيح من الجواب
انه لا يصير ميراثا لان استحقاق العطاء بطريق الصلة والصلوات لا تتم الا بالتقضى وان
ثبت الاستحقاق قبل القبض فاذا مات لمخلعه وارثه كذا في البيانية والله اعلم **سئل** في
ارض وقف عليها عشر في غلاتها من صبي ومشتوى وشجر يترون وغيره امر السلطان بصره الله تعالى
بصرفه الى جهة صدقة معلومة هل يمكن ان يمنع من دفعه محتجا بانها وقف ولا شيء عليه
اجاب ليس له ان يمنع من دفع العشر فان علماؤنا قاطبة صرحوا في بابها ان يحجب في الاراضي
الموقوفة والله اعلم **سئل** في مسجد بقريه له ارض لم يعرف عليها خراج قط من قديم الزمان الى الآن
ويريد التكلم على القرية وهو السباغ الى الآن ان يأخذ عليها خراجا هل له ذلك ام لا اجاب ليس له
ذلك والقديم يبقى على قدمه ومحل احوال المسلمين على الصلاح واجبة ما افكنا لانيما في هذا المسألة
الخارج منها باليد

مطلبت
امر من بيت المال
في ارض آله الزمان
من قديم الزمان
لراد التيمار
سماهم ليس
له ذلك

مطلبت
اشبه محمد في البرة
ويرفعه اليك
محمد واسمه
الحقيقي محمد
لا يعرف ذلك
خلافا

مطلبت
ما احدا المجد
بعد ان ذاك
الغلة يستحق
الصرف الى
قريه

مطلبت
اربع عشرة
موقوفه امر
السلطان
بصرف العشر
الى جهة ليس
للمكلم عليها
ان يمنع

مطلبت
امر من مسجد
لم يصل عليها خراج
اراد التكلم احد
الخارج منها باليد

المعدة للركوع والتجود فيبقى مكان على ما كان ومن أحدث على بيوت الله مادنا فقد حارب الله ورسوله
ورجع بالذل والخور والله اعلم **سُئِلَ** في ناظر متكم على وقف يفصل على مزارعيه اكداس الخضة والتشوير
والقطن وغيرها با مادي معلومة عليهم وقناطير تجرد الحدس والتخمين وضواوا وغضبوا هل هذا جائز
له شرعا ام غير جائز وهل اذا ادعى المزارع ان حصته الوقف نقصت على الفصل يكون القول قوله بينه
لا قول الناظر ام لا اجاب هذا غير جائز شرعا بل هو باطل قطعا ولا يثبت في ذمة المزارع لانه
ربما يخفى اذ هو بيع مجهول بعلوم في ذمة المزارع اذ ما في الكدس مجهول المقدار والجحش بالجحش لا يجوز
مما زود الا يرى الى ما يروى عن جابر انه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم كدس
بالكيل المستقي من التمرواه مسلم والنسائي وانما الشرع في مثله التميز والقسمة بالكيل والمجازفة
في ذلك مجازفة في الدين على الخصوص في الوقف الذي يقصده التقرب الى الله وبمثل هذه الاوصاف
يكون تقربا الى النار وقد نص سائر علماء ائمة القول قول المزارع بينه وقد شكى ابن اوطاة خيانة
المزارعين فارسل اليه عمر رضي الله عنه دعى امرهم الى الله تعالى ومن قوى طنتك فيه بالخيانة غلظة وكل
امر الى الله وهذه الشرع الشريف فمن ساد عنه فالله قوى متين وقد ورد عنه عليه الصلاة والسلام هو
الربا الذي ينكح امته والله اعلم **سُئِلَ** في اراضي القسم التي يزرعها الناس بالحصصة هل تقسمها ان
يضرروا عليها شيئا معلوما في مقابلته حصصتهم يستمونه فصلا وذلك على وجه الحزر والتخمين
ولا يطابق ما يخفى حسنتهم بل يزيد تارة وينقص اخرى ام ليس له ذلك خصوصا على وجه الجبر اجاب
ما يفعله بعض القسام مع المزارعين ويستمونه فصلا امر خارج عن الشرع الشريف بعيد عن
المنيف ويزداد بعدا بفعله جبرا وقهرا المتوصل فاعلوه به الى الجور والظلم باخذ الزائد عن حقهم
من المزارعين كما هو مشاهد فالواجب منعهم عن ذلك لما فيه من الاضرار بالمسلمين ومجازفة الحق
المبين والامر لله رب العالمين **سُئِلَ** في قرية فصل على اهلها قسما بها زرعها با مادي معلوم
مخالفا لما هو الشرع والحق وهو قسم غلثها بالربع حسب عادتها فيما يستعمل وانفق اهل القرية على توزيع
ما فصله على قراريط اهل القرية وفيهم من لواعتبوا القراريط واعتبرت نفس الزرع والغلثة التي قسم
لما نصه ما جعله عليهم ما فعل بلزم بذلك ام لا يلزم وتكون العرامة والتوزيع لحد للظلمة حيث لم يمكن
رفعها بحسب فصل من الغلة لاهل وجه الجور والتعد بحيث ان يجعل على الزرع القليل كثيرا عكسه اجاب
لا يجوز توزيعها على القراريط لانه الفضل جعل على الزرع الخارج اذ هو الذي يقسمه القسام وما اخذ
الحصة منه لا القراريط والفرما اذا كانت على الاملاك فهي بحسبها واذا كانت على الانفس فهي بحسبها كما
نصتوا عليه والله اعلم **سُئِلَ** في رجل له غراس زيتون في قرية ملك فيها شجر زيتون روماني لبنت المال
وقدمت سنون وهو يعطى ما عيش عليه من المزاج واهل القرية ممن في ايديهم الروماني يريدون
ان ياخذوا منه مثل ما يؤخذ من الروماني هل لهم ذلك ام لا اجاب لا يسلك بالقرية الملك مملك
الروماني الذي لبنت المال اذ الواجب في هذا غير الواجب في ذلك لان ما هو لبنت المال مغوض للائمان

مطلبت
فرض ناظر الوقف
على المزارعين
اكداس الخضة
والقطن
وامداد متاع
وهو باطل

مطلبت
ليست لقيام
ارض القسم
وضع شي
عليها

مطلبت
اه ظلم قيام
ارض القسم
بوضع شي
عليها يؤخذ
على الخارج

مطلبت
غرس زيتون
مملوك في
قرية وبها
زيتون روماني
لا يؤخذ منه
مثل الروماني

او ناسه ان شاقسمة لبيت المال من مال بيت المال ورد جميع الحراج في بيت المال وان شاء عامل عليه بحسنة من الخراج واما ما هو ملك في ارض الحراج المولف ولا يتجا وزفيه ما وظيفه عمر رضى الله عنه واما ما هو في ارض خراج المقاسمة كما في بلاد ما فهو متعلق بالحراج كالعشر المتعلقة به وان كان مضرفه مضرف المولف فهو كالمولف مضرفا وكالعشر ما خذنا فافترقا فكيف يتخذ مثل ما يتخذ من الروما في الذي لبيت المال فانهم والله اعلم سئل في فلاح رجل من قرية الى اخرى بما في تياره من ثمة مدة تسعين بزرع ولا يعطى خراج المقاسمة في ارض خراج المقاسمة بينا بلس وقدن بها واضرا هلها هل يتخذ منه خراج المقاسمة ولتبارى اخرجها منها لا اجاب نعم يتخذ خراج المقاسمة لان خراج المقاسمة متعلق بالحراج وقد حبسه واستهلكه في ضمن وقطعا وفي خراج الخليفة كذلك على الصحيح كما طرحه في التاخر جانية عن الذخيرة واما اخرجها من القرية لكونه مضرفا لغيره لا سيما مع كونه اقا قيا نزليا لملك لقرية وقد نفي عمر رضى الله عنه رجلا كانت تفتقر به الرجال والملك مع ما كان له من الملك والامالة في المدينة فكيف بهذا النزول الا فاني الذي لا ملك له بالقرية مع اضرا وان الله اعلم سئل في قرية لبيت المال يتصرف فيها السبا حتى نظيره عطائه فيه هل له ان يقطع غرس زيتون بها مباح لاهل القرية سابقا ولا لاحقا ام لا اجاب ليس له ذلك اذ هو بمالك انما له تناول الجراد المعين له من جانب السلطان لا انلاف ما فيه ضرر على بيت المال والله اعلم سئل في ضيعة موقوفة على جهات متعددة غرس زراعتها غرس شجيرات في ارضها هل لاهل المتكلمين على احدى الجهات الموقوفة الضيعة عليها ان يختص بما على شجر الزيتون من عداة المقررة فيصرفه المتكلم عليها دون بقية الجهات الموقوفة عليها ام لا اجاب ليس له ذلك باجماع النجاة اذ الاعداد المعروفة بهذا البلاد في غراس الزيتون ونحوه انما يدفعه الغارسون في مقابلة الانفاق بالارض الموقوفة او السلطانية او المملوكة فيجوز على حسب ذلك ويدفع اكل حصة استحقاقها لا يخصها كما يجري في الزرع الشتوي والصبغى وجميع ما يزرع بها من القمح والاشجار والخضراوات واخوة حصة بذلك من هذه الجهات لا يقبله شرع ولا عقل ولم يأت به نص ولا نقل والله اعلم سئل في قريتين خرتا من الظلم وكثرة التكليف من ياطية ومباشرة وكثالة وقومية وقواسية وفي سياسة وانواع من الظلم يطول تعدادها لا اصل لها في الشرع ولا العرف العائوف ولا يعتد بها قسم الربع مع تقدير عدم هذه الظلمات فنقل متوليها ما قسمها من الربع الى الخمس لما رأى من اذ لامار لها بدونه ذلك ففعل قسمها الخمس ورفع تلك الوظائف البدعية بمعونة حاكم الشرع الشريف وكتابة حجة ذلك لما رأى من المنفعة العائدة على الوقف بذلك وانه اذا رام قسم الربع عليها لا يجران هل ما فعله المتولى واقرة عليه قاضي الشرع الشريف موافق للشرع والصواب واجب تقريه لانه اذا اعيد الربع امتنعت الزراع عن زرع اراضيها بالكلية ام لا اجاب قد تقر ذلك العلماء وان الظلم يجب اعداؤه ويحرم تقريه واذا حملت الارض ما لا يتحمل كان ظلمها يجب اعداؤه

مطلب
سئل من قرية
الى اخرى وصار
بزرع في ارض
مخارج قلا يعطى
الحراج مدة يحد
منه الى المقاسمة

مطلب
السبا هل
قطع غراس الزيتون
المباح لاهل
القرية

مطلب
في قريتين
خرتا من كثرة
الظلم المتكلم
القسم انقل
قسمها من
الربع الى الخمس

ولا شبهة ان اخراج القاسمة على حسب الطاقه فاذا لم تطلق الربيع ينقل الى الخمس بل اذا لم تطلق
 بان كانت ارضا قليلة الربيع كثيرة المؤن بحيث لو قرر عليها الخمس تعطلت ولا يفضل لربها شيء بعد
 المؤن او كان يخسر من ماله ينقص عن الخمس وقد صح عن عمر رضي الله عنه انه قال لعامله لعلكما حلتما
 الارض ما لا تطبق فقلا لا بل حلتما هاتما تطبق ولو زدنا لطاقته وقد نص الشكاكي انه اذا حل
 النقص عند قيام الطاقه فعند عدم الطاقه بالطريق الاولى ذكره في البحر فظهر ان ما فعله المتو
 وقرن حاكم الشرع موافق للشرع الشريف فيجب تقريعه ويحرم نقضه لانه ظلم والحال هذه والله اعلم
 سئل في ارض وقف يؤدى متوليها كل سنة للعشار عشرين نظير ما عليها من العشر للعشار
 ان يطلب العشر من زرع مستأجرها او مستحق كرتها ام ليس له عليهم سبيل اجاب وصرح في البحر
 نقلا عن البدائع وغيره ان العشر يجب على المورع عند ان حقيقته وعندهما على المستأجر واذا ابا قال
 الامام فليس على المستأجرين ولا على المستحقين سبيل عنده والحال هذه والله اعلم سئل في رجل
 بيده ارضين بعضهما وقف وبعضها بيت المال يزعمها بالحصة هل يمكنها بذلك فتحرق بعد موته
 على فرايض الله تعالى ام لا واذا قلتم لا هل اذا وضع احد بنى المزارع يد عليها مزارعة وتصرف فيها
 مدة ثم مات هل لزوجاته وسائر بناته ان يحارصن بنيه فيها ويقاسمنهم فيها كقسيمة ام لا وهم
 وتحرق على الفرائض الشرعية ام لا حق لهم فيها اجاب اراضي الوقف وارضى بيت المال الاملاك
 لمزارعيها فيها بالاجماع فلا تورث عنهم كما صرح به في البرازية وغيرها فليس لزوجات المزارع ولا لبنات
 فيها حق ومن تصرف فيها بالمزارعة انما له حق الانتفاع بها وليس في رقبته ملك بالجماع المسلمين
 والارث انما يكون فيما تركه من المال وهذه الاراضي ليست مما ترك والله اعلم سئل في قرية تنفق
 ارضها وقف والنصف سلطانا جلا كثيرا من اهلها من الغنا وكثرة المظالم وطال عليهم الامد وهم
 قاطنون ببلاد الاسلام وقد تولدوا وتناسلوا وتركوا اوطانهم وارضيتهم المذكورة وبعد ما يزيد
 على ثلاثين سنة جاءهم ناظر الوقف او وكيله يريد جبرهم على العود او غرامتهم على ارضيتهم المذكورة التي
 تركوها هل يلزمون بذلك شرعا ام لا اجاب لا فائول من العلم بالاراضيهم بواحدة منها لا سيما
 الناظر او وكيله فان الوقف حبس العين على ملكه الواقف والتصدق بالمنفعة وبالعقبات ويزو
 ملكه لا الى مالك فاذا علمت ذلك فالزراع والحال هذه في الارض بالنسبة الى ارض الوقف عاملا به
 بالحصة وهو كالمستأجر وليس عليه خراج كما صرح به علماءنا في الاسعاف واذا دفع بها يعني دفع
 المتولى لارض مزارعة فالخراج والعشر من حصته اهل الوقف لانه اجارة معني هو وفي اوقاف هلال
 ارايت القائم بأمره هذه الصدقة اذا دفع الارض مزارعة بالنصف فلم يشترط العشر على العشر قال
 العشر من النصف الذي لاهل الوقف فاذا كان المطلوب لا يلزم المزارعين بالحصة كيف يطلبون
 للعود الى بلدهم جبرا لاجل هذا لا ضلال بعينه وعمله نقول اذا كانت الارض لبيت المال وتوقع
 مزارعة المزارعين فلما اخذ منهم بدل اجارة لخراج كما صرح به الكمالين اللهم وغيره وما هو مصرح به

مطلبه
عشر الارض
العشر على
المجير لا على
المستأجر

مطلبت
ارض بيت
المال لا تورث
فليس للزوجة
والبنات فيها حق

مطلبه
قرية بعض
ارضها وقف
والنصف سلطانا
اذا خرج اهلها
منها كثر بنوهم
لا يجبرون على
العود

ان خراج المقاسمة لا يلزم بالتعطيل وان ارض بيت المال لاخراج فيها والمأخوذ منها اجرة فلا تسحق على المالك
لو عطّلها وهو غير مستأجر لها ولا جبر عليه بسببها وبه علم ان بعض المراجعين اذا ترك الزراعة ترك
مصرافا لا تسحق عليه فاتفقوا على ان لا يضمنوا من الاضرار به غير ارضه في النحر الرائق وفي النهر ما يعدل اليه
من الاخد من الغداج وان لم يزرع وبسبب ذلك فلامنة ولجباؤه على السكن في بلد معبته ليعرّوا
ويزرع الارض حرام بالذنبية واجمعوا على الاقتصار عند العجز او الغيبة او الحرب عن الارز
الخراجية على انه امانة يدفعها السلطان من ارضه لغيرهم وان لم يجد من يأخذها من ارضه يؤجرها
وان لم يجد من يستأجرها يبيعها فيكون الثمن لصاحب الارض وان لم يجد من يشتري يدفع
الى المزارع مقدار ما ينفق في عمارة الارض قرصا قالوا وهذا قول القسّاجين واما قول الامامية
لا يبيع ولا يؤجر لانه لا يرى الحجر مثله وقيل انه قول الكل فاقصّواهم على ذلك يمنع قهرهم لجبر
المراجع والتعرض اليه بشئ مما ذكر في السؤال وبغضى بانه ظلم وضلال لا يحل بحال ولا حول ولا قوة الا
بالله اليه المرجع والتمس سئل ارض خراجية التي عليها السبل حصبا وبعض ايجار فتركها اربا
زومها مع امكان اصلاحها هل يجب عليهم خراجها الموقوف عليها ولا يعذرون بترك الزرع بسبب
ذلك ام لا اجاب نعم يجب عليهم الخراج ولا يعذرون بالترك مع امكان الاصلاح قال سئل
الحامية وان كان في ارضه قضيب او طرفاء او صنوبر او خلاف او شجر لا يثمر فينظر ان امكة ان
يقطع ذلك ويجعلها مزرعة فلم يفعل كان عليه الخراج وفيها بعد بقليل وان كان في ارض الخراج
قطعة ارض متباعدة لا تصلح للزراعة ولا يصل الماء اليها ان امكة اصلاحها كان عليه خراجها وان
لم يمكن فلا خراج عليه ومثله في غيرها والله سئل من حاكم غرق اذا اخذ خراج المقاسمة من الزرع
مدة سنين فاستخفت الارض بان ظهت وقعا ارضا ديارا هل يؤخذ من الزرع ثانيا ام لا ويجوز
من العهدة اجاب قد خرجوا من العهدة ولا يلزمهم دفعه ثانيا صرح به في التارخانية والله لم
سئل فيما اذا اصاب الزرع آفة في ارض الخراج بوضع هل يستقط اثم لا ومثل الزرع الكرم
والرطوبة وعود ذلك وكذلك في ارض العشر ام لا اجاب في المتون والشروح والفتاوى اذا
اصاب الزرع آفة سماوية لاحراج كالغرق والحرق وشدة البرد والحق البراذن الجراد بذلك
بحث لم يمكن دفعه ولا شك ان الذودة والعاورة والقرودة والنمل كذلك وصريح كثير من علماء
بعد المستوط في القرودة والسباع والافاعي وشحوها حيث امكن المنع اذ العلة عدم القدرة على
الدفع ولا فرق بين خراج الوظيفية والمقاسمة والعشر بل بالاولى في التحريم التعلق ذلك بها
الخارج فبما فكنا هذا الحكم اولى ومثل الزرع الكرم والرطوبة وغوها وهذا هو الصحيح والاقر
الى العود ولا يبعد من الظلم وقد صرح علماء في هذا الباب انه مما يجد من ميرة الآكاسرة
انهم اداء اصحاب الزرع آفة فزومها ما انفق من بيت مالهم وقالوا المزارع شريك في الخسران كما هو شريك في الربح فانه
لم يعطه الامام شيئا ولا اقل من ان لا يفرقه الخراج والله لم سئل ارض قرية قسمها الربم وهي قرية

مطلبة
لوعطّل
ارض الخراج
ارضه
القاء السبل
وبها يلزم
الخراج

مطلبة
لواصاب الزرع
المقاسمة
من الزرع
بشئ من الارض
وقد خرجوا
من العهدة
مطلبة
لواصاب الزرع
آفة مستقط
الخروج من
مكة العشرة
ومثل الزرع
الكرم والرطوبة

ارضادى من حصرة السلطان غرس اهلها الشا بقون واللاحقون فيها زيتونا باذن المتولين
 قديما وحديثا غاب التكلم عليها وان جدا نريتها وها فواعلية الهلاك فجذب لفيته غير اذنه
 والآن يتسلط عليهم في حصرة الوقت ولا يصد قهم في مقامهم فعل القول قولهم في ذلك وهل عليهم
 عقوبة لجدهم في غيبته المضروبة ام لا اجاب القول قولهم في ذلك لان كل شخص منهم امين على
 ما في يده ولا يثبت ما يدعيه عليهم بحجده قوله فاذا ادعى الزيادة فعليه البينة الشرعية واذا عجز عنها وطلب
 منهم البين على ما ادعى به فله ذلك اذ البينة على من ادعى واليمين على من انكر لو اعطى الناس بدئواهم
 لا ادعى اناس دماء اناس واموالهم ولا يلزمهم عقوبة ببيع مالهم وحفظه خشية الهلاك والله اعلم
باب الجزية سئل في اهل الذمة اذا امتنعوا من اداء الجزية وقت
 وجوبها وعاندوا وقالوا ما لنا عادة ان نعطي عن الاعراب حتى يتزوج ولا نعطي عن المترجم منها غيرهم
 غرض ومشايخنا ما عليهم شيء هل يتبع قولهم شرعا او لا يتبع ويأثم من يأخذ بقولهم وعلى حاكم الشرع
 والعرف ان يأمرهم بدفع الواجب عليهم شرعا ويرجمهم عن الترفع عن دفعه ويلزمهم بما هو معتد في الشرع
 عند اهل العلم وما مقدار ما يؤخذ منهم شرعا وعلى من تجب الجزية اجاب لا يلتفت الى قولهم ولا
 يتبع بل كل من امتنع عن ادائها يردع ويضرب ويضغ وتؤخذ قهرًا وقسرًا اذ الجزية هي التي عصمت
 دماءهم عن شؤننا وصنعت ايدينا عن قتالهم وقتلهم واسترقاقهم قال عز من قائل فالتوا الذين
 لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدنينون دين الحق من الذين اوتوا
 الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وقال صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا
 لا اله الا الله فاذا قالوا لها عصمتوا مني دماءهم واموالهم الا بحبها واحسانهم على الله تعالى كذا في الصحيح
 واذا ما قالوها ندعوهم الى الجزية لا رضى الى الله عليه وسلم بذلك في حديث طويل مر واه احمد ومسلم والترمذي
 ولا نه بقبول الجزية ينهي القتال كما ينهي بالاسلام وفي الحسن عن عقبة بن عامر انه قال قلت يا رسول الله
 انما نرى يقوم فلا هم يضربونا ولا هم يؤذون مالنا عليهم من الحق ولاناخذ منهم فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان ابوا اله ان تاخذوا كرها فخذوا كذا في المصاحح وهي عند عدم وقوع المصلح حين
 الفتح على شيء على الفقير في كل سنة اشاعره درهما وعلى الوسط ضعفه وعلى الكثير ضعفه بدوهم عمر
 رضى الله تعالى عنه وهو ما كان كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل والمثقال معلوم لم يتغير جاهلية
 ولا اسلاما الى الآن وتوضع على اليهود والسمرة والنصارى والمجوس والوثني عندنا اذا كان محبيا
 وتؤخذ من الصابئة عندنا بحقيقة رحمة الله تعالى لاعدائهم اجمعها الله تعالى ومرة كل بالغ سواء كانت
 متزوجة او غير متزوجة ومشايخهم مثلهم تؤخذ الجزية منهم وهذا الاسم لا تسقط الجزية عنهم
 ولا تؤخذ من وثني عري ومزبد وصبي وامرأة وعبد ومكاتب وزمن واعرج وفقير غير معتقل ولا
 لا يخالط وشمل العبد المذنب وابن امر الولد وشمل الزمن والاعمى المقلول ومقطوع اليدين والرجلين
 والمشمع الكبير والعاجز وتسقط بالاسلام والموت والكرار ولا تقبل منه اذا ارسلها على يد امة

مطلبة
 اذا عاندوا
 الذمة وقالوا
 اننا عارضا ان
 لا نعطي الجزية
 عن الاعراب
 الى غير ذلك
 لا يلتفت
 الى قولهم

واصح الروايات بل يحلف ان يؤذيها بنفسه قائما والقابض قاعد وفي رواية يؤخذ بتلبيسه وبهذه
مرا ويقول اعط الجزية يا ذمي كذا في الهداية لانهم مأمورون باعطائها حال كونهم صباغرين وبغش
انجزيه بلويل فتقتصر على ما ذكرناه والله اعلم **مسئل** في ذمي مات لامن تركته هل تطالب ورثة بجز
ام لا **اجاب** لا تطالب ورثته بجزية من ماله بالاجماع اما عندنا فليس قوليها بالموت واقام القاتل
بعد مرسته وطعها به يقول انها كدين الادمي ولا يلزم الوارث وفاف من ماله والقول قول الوارث
يبينه انه لم يترك مالا والله اعلم **مسئل** في نصراني غائب وعليه جالية هل يلزم زوجته واخاه ان
اجاب لا يلزم بالجمالية لانهم هم عليه فلا يطالب بها اب وبابنه ولا ابن وبأبيه فيها كالدين الشرعي **مسئل** في
بدنة المذنبون لا يطالب به احد غيره والله اعلم **باب** الرديين **مسئل** في تنق
لعن حتى الله تعالى سيدنا ابراهيم الخليل الذي اثنى عليه الملك الجليل في القرآن الكريم بانه اقامه عليهم فانيته
عليه وقتل اذ اجاب تائباً من قبل نفسه راجعاً عما قال يذنب عنه موجب الردة الذي هو القتل وما الحكم فيه
اجاب يقتل حدا ولا توبة له اصلاً في البرزانية وغيرهما من كتب الفتاوى واللفظ لما اوازت
والعياذ بالله تعالى تحرم امراته ويحذف النكاح بعد اسلامه ويبيد الحج وليس عليه اعادة الصلاة والصوم كالكا
الاصلي والمولود بينهما ما قبل تجريد الكاح بالوطى وبعد التكلم بكلمة الكفر ولو زنا طر ان افكلمة الشهادة
على العادة لا يجزئ مالم يرجع عما قاله لان بائناها على العادة لا يرتفع الكفر ويومر بالتوبة والرجوع
عن ذلك ثم يحذف النكاح وزال عنه موجب الكفر والارتداد وهو القتل الا اذا سبب الشر والقتل
او ولد من الانبياء وعليهم الصلاة والسلام فانه يقتل حدا ولا توبة له اصلاً سواء كان بعد القدرة
عليه والشهادة او جاء تائباً من قبل نفسه لم يرتدق فانه حد وجب فلا يسقط بالتوبة ولا يصح صوره
حلاف لاحد لانه حق يتعلق به حتى العبد فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الادميين وكذا القذف
لا يزول بالتوبة بخلاف ما اذا استب الله تعالى ثم تاب لانه حق الله تعالى ولا يبي بشر والبشر جنس
تلقم المعرفة الا من اكرمه الله تعالى والبارى منه عن جميع المعاصي بخلاف الارتداد لانه معنى يتفرق
المرتد لاعتق فيه لغيره من الادميين ولا يكون بشراً قلنا اذا اشته عليه الصلاة والسلام كران لا يغفر
ويقتل حدا وهذا مدعي ابي بكر الصديق رضي الله عنه والامام الاعظم والبدك واهل الكوفة
والشهور من مذهب مالك واصحابه والخطابي لا اعلم احداً من المسلمين اختلف في وجوب قتله اذا
كان مسلماً وقال اخرون المالك اجمع العلماء على ان من مات كافراً وحكمه القتل ومن سلك في عذابه
وكفره كفر قال الله تعالى ملعونين ايما ثقفوا اخذوا وقتلوا فقتلوا استسنة الله الآتية وروى عن
ابن حجر عن علي بن موسى عن ابيه عن حماد عن محمد بن علي بن الحسين وعن حسين بن علي عن ابيه ابي بصير
الله عليه وسلم قال من سب بيتاً فاقطلوه ومن سب اصحابي فاضربوه وامر صلى الله عليه وسلم بقتل كعب بن
الاشرف ما اذا رد وكان يؤذي به صلى الله عليه وسلم وكذا امر بقتل ابي رافع اليهودي وكذا امر بقتل ابن خطابي
وكان معطاً ما سار الكعبة ولائاً للمسالمة تعرف في كتاب الصغار والمسائل على شارح الرشتي

مطلبت
اداماً الردي
لا من تركه
لا تطالب
ورثته بالجزية
مطلبت
غيات نصراني
وعليه جالية
لا تطالب
بها احد
مطلبت
في حكم
سائر بني
اراضيهم

وقد الاشياء كل كافر تآب فتوبته مقبولة في الدنيا والآخرة الجماعة الكافر بسبب نبي وبسبب الشين
او امدها وبالنسبة والزندقية الى آخرها فيه والمسالمة مقرر مشهورة في الكتب غنية عن الاطراف والحوادث
فيها وجوب قتل مثل هذا الشقي المشهور في حق مثل هذا النبي الجليل وان كان قد تآب ووجد الاسلام
والله علم سئل في مسلم سب خير خلق الله تعالى اجمعين محمد رسول الله به العالمين وشتمه في وسط
السوق من تكبر اعظم الفسوق فما حكم هذا الشقي اليقين افتوا بما جاورين اجاب حكمه حكم الرد
وبه صريح في التفتيح قال من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه مرتد وحكمه حكم المرتدين ويفعل به
ما يفعل بالمرتدين ومن صرح بذلك ابن افلطون في كتابه المسي بمعين الحكم حيث قال ناقلا عن
العلوي ما صورته ومن سب النبي او بعضه كان ذلك منه مرة وحكمه حكم المرتدين وفي الاشياء والنكاح
كل كافر تآب فتوبته مقبولة في الدنيا والآخرة الجماعة الكافر بسبب نبي وبسبب الشين او امدها او
وفي البرازية في المرتد ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يحدد النكاح وزوال عنه موجب للكر والارتداد
وهو القتل اذ اسب الرسول صلى الله عليه وسلم او واحد من الانبياء عليهم السلام فانه يقتل حدا ولا توبة
له اضلا سوا كان بعد القدوة عليه والشهادة او جاء تائباً من قبل نفسه كالمترد فانه قد وجب فلا
يسقط بالتوبة ولا يتصور فيه خلاف لاحد لانه حق تعلق به حق البعد فلا يسقط بالتوبة كسائر عقوبات
الادميين وكحد القذف لا يزول بالتوبة بخلاف ما اذا اسب الله تعالى ثم تاب لانه حق الله تعالى ولان النبي
صلى الله عليه وسلم لم ينزل بالبشر جنس بل هو من اكرم الله تعالى والباري منزلة عن جميع المعايير بخلاف
الارتداد لانه معنى تنفرد به المرتد لاحق فيه لغيره من الادميين ولو كونه بشراً قلنا اذا شتم عليه الصلاة
والسلام سكران لا يعفى ويقتل ايضاً حداً وهذا مذهب ابي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه والامام الاعظم
والبدرى واهل الكوفة والمشهور من مذهب مالك واصحابه قال الخطابي لا علم احد من المسلمين باختلاف
في وجوب قتله اذا كان مسلماً وقال سحنون المالكى يسمع العلماء ان شتمه كافر وحكمه القتل ومن شتم في
عذابه وكفره كفراً لا لله تعالى ملعونين ايما تعفوا اخذوا وقتلوا تقيلاً سنة الله الائمة وروى عبد بن حمزة
ابن جعفر عن علي بن موسى عن ابيه عن جده عن محمد بن علي بن الحسين وعن حسين بن علي عن ابيه انه صلى الله
قال من سب نبياً فاقتلوه ومن سب اصحابي فاضربوه وامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل من سب في الاثر
بلا اذار وكان يؤذيه صلى الله عليه وسلم وكذا امر بقتل ابي رافع اليهودي وكذا امر بقتل ابن خطين هذا وكان
متعلقاً باستار الكعبة ولا لائل المسئلة تعرف في كتاب الصوامع المسلول على شام الزبول وبما فيه
وفي فتح القدير ما يقرب من هذا ونقله عنه صاحب البحر والله علم سئل في نصرا في ذمى تجوز الى الجاني الف
المجدي صلى الله عليه وسلم بالسب فماذا يلزمه شرعاً خصوصاً اذا كان قصده غيظ المسلمين ومدة النظر
ومدة الاسلام اجاب بالغ في عقوبته ولو بالقتل فقد صرح علماؤنا بانه يجوز الترتيب في التعزير
الى القتل اذ اعظم موجبه واي شئ من موجبات التعزير اعظم من سب الرسول صلى الله عليه وسلم وهذا الذي
اليه نفس المؤمن فينبغي لحكام المسلمين قتله كيلا يتجرأ غداً الذين الى اوراق اخذوا المسلمين بسبب نبينهم

مطلب
في حضرة
سيدنا
محمد صلى الله
عليه وسلم

مطلب
في نصرا في
سب سيدنا
محمد صلى الله
عليه وسلم

من الكفرة المتبردين وعلى الله سبحانه وتعالى الصالح الاعمال ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
النعال والله اعلم سئل عما نقله الراهق في حاويه بقوله خرج قبله في الحرم الى دار الحرم بمصر افتاد
الكافور والحرب خير من دار الاسود والمسلمين فان اراد به ان الرعمة اكثر لا يضره وان اراد له
دينهم خير كفر قال ولكل امة هذا وجه احسن منه ان الكفار خير من المسلمين في المعاملة والتجارة ان الله
خائنهم وغرهم وقلة الظلم على التجار وعدم اخذ ولاتهم امواتهم بغير ثمن او بتمس بخمس وموت الظاهر
لا يكفرهم لئلا نواخير من المسلمين في المعاملة او مع ان اساسهم على تقوى واساس من الكفار على غير ذلك
قاله حكمه تلاه او سبب على اجاب الظاهر ان السبب ذلك كثرة تعرض لثقلان لم تحسبهم
من دين فوجبا تره المقرون بالارادة الالهية بخلاف الكفار فانه من ثواتهم واستراح منهم وترك
المتعرض لهم ولغيرهم من اضله الله تعالى سوا الطريق والله اعلم سئل في رجل سئل انما فقال لولا
النبي صلى الله عليه وسلم ما فعلت او غير ذلك قل بكفره الا اجاب لا قال في جامع الفقهاء وانما حصى
وقع بينه وبين صهره خلاف فقال لو شئتم رسول الله صلى الله عليه وسلم لا انتم با من لا يكفر وقد افنى به من
الشافعية السبكي والرحلي معقلا بانه يدل على التعظيم وبانه مستف بل وبانه لو قد رجمه وشغاف
وعدم قبولها لا يكفر فقد شفع في نصبا يار لم تقبل كما في قضية بريدة لما عقت فقال ترويك وابو وليد
فقال انما امرني قال لا ولكن اشفع قلت لا كما جعل فيه فاحتمل كذا على عدم كفره والذي يظهر من اجابته
والله اعلم سئل في رجل يدعى العلم ويرى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا نظر الى المرأة واجبة حلت له مجرد
نظره سواء كان لها زوج او لم يكن ويدخل بها هل اذا حكم بهذا الكلام بين العوام تنقيصا للمقام الرسمى
عليه افضل الصلاة والسلام بترتب حكم بذلك حكم الردة في مقام عليه ما يقيم على المرتد وهل اذا تاب قبل ثبوته
ام لا اجاب نعم يكون بذلك من هذا افتريت على احكام اهل الردة من وجوب قتله فقد صرح علماءنا
في غالب كتبهم بان من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم او واحدا من الانبياء عليهم الصلاة والسلام او اشبه
بهم فانه يقتل حدا ولا توبة له اضلا سواء كان بعد القدرة عليه والشهادة او جاء ما يأمى من قبل نفسه
لان حق تعلق به حق العذر فلا يستقطبا التوبة كسائر حقوق الادميين ووقع في عبادة البرازية
ولوعات بيتا كفر وقد ذكر المفسرون في قوله تعالى واذا تقول للذي انعم الله عليه وانعت عليه اسلمك ليلدا
زوجك الآية ما يكدت الزاعم المذكور في ذلك قول القرطبي بعد كلام طويل قدمه يروى عن علي بن
الحسن النبي صلى الله عليه وسلم كان قد اوحى الله تعالى اليه ان نريدا يطلن نريبت واثت نتمجها به
الله اياها فلما تشكى زيد النبي صلى الله عليه وسلم خلق زينة وانها لا تليعه وعلما بانه يريد اطلاقها قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم على احبة الادب والوصية اتق الله في قولك وامسك عليك زوجك
وهو يعلم انه يعاقبها وهذا الذي اخفي في نفسه ولم ير دانه يامر بالطلاق لما علم انه مستبد
وخشى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يلحقه قول من الناس ان يترج بزيب بعد نريد وهو توله
وقد امر بطلاقها فعاتبه الله تعالى على هذا العذر من انه خشي الناس في شيء قد اباحه الله تعالى

مطلبت
في قوله الرزاق
نعم قيل لذي
الزوج الرزاق
الرب

مطلبت
لوقال لوقال
الرجح ما فعلت
لا تكفر وكلام
الاخر ما مر

مطلبت
من ما ان لذي
كان اذا نظر
الى امرته وشبه
حلت له حلقها
بقيامه الشريف
كفر

مطلبت
في تفسيره في رزاق
وارد في قوله
انهم اعدوا له

بان قال امسك عليك زوجك مع علمه بانه يطلق واعلم ان الله تعالى احق بالخشية في كل حال ثم
قال قال علماؤنا وهذا القول احسن مما قيل في تاويل هذه الآية وهو الذي عليه اهل التحقيق من المفسرين
والعلماء الراشدين كالزهري والقاضي بكر بن العلاء القشيري والقاضي ابو بكر بن العربي وغيرهم
ثم قال فاما ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم هو زين امرأة زيد ورزما اطلق بعض الجاهل يعني الفتنة
عشق وهذا الما يصدر عن جاهل بعصمة النبي صلى الله عليه وسلم عن مثل هذا او مستخف بحرمة صلى الله
عليه وسلم اهوذا الكشف ما يكشفه الكتاب عن وجه الخطا والصواب في هذه المسألة وفي استنباط الروايات
قوله تعالى ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له اي ما كان عليه من اثم فيما اباحه الله تعالى فلا اعتراض لاحد
عليه في سنة الله في الذين خلوا من قبل من الانبياء وابدا لهم عليهم السلام كداود وسليمان وهذا مما
ليس فيه نقص للنبيل الطبيعي الذي لا يكاد يستلم الا دعى منه معصوما كان او غير معصوم فلما نظر النبي
صلى الله عليه وسلم الى المرأة فزيد ثمتاها بقلبه ان طلقها زيد تزوجها والمبا لا يستحيامن الله تعالى اخبر
انه ما كان عليه فيه من حرج ولا جناح لاسيما في الامور الجارية الشرعية فكان جوابا للمنافقين وقد ظاهرا
زيد ونظيرها له النبي صلى الله عليه وسلم فقال لما ات الله تعالى ابدلك خيرا متي رسول الله صلى الله عليه وسلم ففر
وقالت الامر لله ورسوله محراب رسول الله صلى الله عليه وسلم اهوذا يختصا فخطبه صلى الله عليه وسلم وتوجه
اياها بعد زيد كذب القائل كان اذ انظر الى المرأة واجبة حلت له بغير دنظره ويدخل بها فخر اذا القائل
بتكلم بين العوام تنقيصا لمقام الرسول عليه افضل الصلوة والسلام بهذا الكلام ان يقتل بعد ان
يظاف به في الاسواق ولا تعجل له توبه عندنا كما نصت عليه علماءنا الاعلام والله اعلم سئل في زيد
دفع لاخر فتوى شريفة من شيخ الاسلام فرماها الى الارض وزوجها واستهن بها لما ذال امره شرعا
احاسب صرح كثير من علمائنا بكم قال في الجوز في تعداد الكفرات وبالقاء الفتوى على الارض حرق
بها خصمه اي يكفر بالقاء الفتوى الخ وقال اصحاب الفتاوى لو عرض عليه خصمه فتوى لائمة فردّها وقال
جه بانامه فتوى اوزده قيل كفر لردّه حكم الشرع وعبارة البرازية يكفر بغير لفظ قيل ولو قال
ليس كما افترق اوقال لا يعمل بهذا يعزوا اذا باشر المنكر وهذا عبارة جامع الفصولين والتردد انما هو
عند عدم ارادة الاستهزاء بالشرع واما لو كان ذلك مع الاستهزاء بالشرع والدين باجماع المسلمين
والكلام في المسألة طويل ولا شبهة ان الويل ثابت لمن استهزأ بالشرع الواضح الجليل الجليل اعادنا الله
من البر بقاءة وختم لنا والمسلمين بالصالحات والله اعلم سئل في متول على اوقاف سيدنا خليل الدين
عليه افضل الصلوة والسلام مسك جماعة من الفلاحين وسجنهم ظلما بغير طريق شرعي وكان
جماعة من عشيرتهم ليا تو الحكم العرفي المولى من قبل مولانا السلطان نصره الرحيم الرحمن ويستغفروا
ليحضرهم مع غريبتهم لمجلس الشرع الشريف فحضروا واستغاثوا فاسل الحاكم المذكور اليه فحضر واحقر
الجماعة فدعوه لمجلس الشرع الشريف فقال لا اذهبه للشرع وعاند فقال له الحاكم اذهبه الى الشرع الشريف
فقال انا لا انظر هذه الدعوى بالشرع بغلظة وتعاطم مستحقا بالشرع الشريف وثبت استحقاقه

مطلب
لودعي الفتوى
على الارض
وزوجها بغير

مطلب
لوقال المذبح
الى الشرع لا
انظر هذه المسألة
بغلظة وتعاطم
مستحقا

بالبينه العادلة لدى الحاكم الشرعي وامتنع وتناول على الحاكم المذكور ورفع موهبه مستحقا به فالله
 له بالتركية بينه مؤمله فحصل له بذلك ايداء وهو في مجلسه ومحل حكومته المولى فيها من قبل السلطان
 فاد ايرت عليه حيث امتنع عن الذهاب للشرع الشريف مستحقا به وما يلزمه على ما صدر عنه من موافقه
 وشنيع افعاله اجاب قد تقرر عند علماء الامتداد وعداة الانام ان من استخف بشريع النبي عليه
 الصلاة والسلام فقد اوتى باجماع المسلمين ولزمته احكام المرتدين المقررة المسطرة في المشرك والشرع
 والفتاوى المستغنية عن الشرع والبيان من وجه الاهانة بالجس وكسفا الشبهة والقتل ان لم يتجدد
 الاسلام وغير ذلك من الاحكام هذا مما يتعلق بالاستحقاق بالشرع والدين واما ما يتعلق بآراء
 المسلمين وعباد الله تعالى اجمعين فقد صرح اكثر من ايمانهم بالله تعالى ان من آذى غيره بقول
 او فعل ولو بغیر الدين عز وجل في باب اول ما يوجب وحشة ويعقب اذية من الالفاظ الخسنة المستغنية
 للاستحقاق والاهانة المؤذنة بالاستصغار خصوصاً بآذوى المناصب المتلقاة من الحشمة للملأة
 فان الله تعالى اوجب علينا طاعتهم والزمنا بآدابهم وجرو علينا الاقيات عليهم والاسهانة بهم اذ
 هي مؤذية الى خلل الاحكام وفساد النظام فوضع الالهانة في موضع التكريم مضرب في ذنوبهم
 والاحكام موضع الاكرام ومحل الاحتشام ومن لا ادب له مع الخلق لا ادب له مع الحق ومن لا ادب
 مع الحق فهو آثم مجرم ومن يهانه فانه من مكرم والله سبحانه وتعالى قد التوفيق والمهادى الى سواء السبيل
 سئل طائفة من الفلاحين دعوا الى الشرع الواضح المبين في قضية تتعلق بالحنائيات من قتل بركة
 فأبوا قائلين لا نعمل بالشرع وانما نعمل بدعائر العرب والفلاحين ما ذابت عليه شرعاً اجاب
 ان قالوا ذلك لا اعتقادهم عدم حقيقة الشرع او انتقهاً فالله تعالى في كفرهم باجماع المسلمين ويجوز ان
 يجري عليهم احكام المرتدين وان لم يكن واحدهما فقد اختلف في كفرهم قال في جامع الفصولين قال
 لخصمه حكم الشرع كذا فقال خصمه من يرمم كاري كنم بشرع في كفر وقيل لا ومعنى هذه الالفاظ اننا
 اعمل بالعادة لا بالشرع وايد القول الاول برفع من عماد الدين ومثل ما في جامع الفصولين في كثير من كتب
 المذهب واما عقوبة المذكورين وتعرضهم واهانتهم فواجب على احكام المسلمين لان العرب والفاذية
 غلب عليهم افعال الشرع والرجوع الى الدعائم وربما تعلقوا الى عدم الشريعة بالكلمة ان تركوا اهرم فلا
 يجوز ارضاها عنهم في الضلال واهمال اهرم فيما لا يجوز فيه الاهمال خصوصاً فيما يتعلق بهذا الشأن الذي
 طالما مضت الصحابة دونهم بسوء فاحتج استقام وجدة وافية النفوس حتى شد صلة رقام فالتميز
 على احكام المسلمين والاسلام وسائر ولاة الانام فدارك هذا الامر الخطر للشكل وتلا في هذا الشأن الله
 المذهل واليقظ له برء مثل مولاد الى الشرع المجدي وترك ما عداه مما لم ينزل الله به من سلطان ومن
 وما دعهنم في الضلال يجب ان يعامل بالقتل والقتال ولا حول ولا قوة الا بالله للمهين المتعال الى
 رجعت امرتنا وعليه اعتمادنا في سائر الاحوال اللهم قوم من سماء الشريعة وارفع عداها وثبت قوائمها يا
 مسك السماء ان تقع على الارض امين اللهم امين سئل فاجل سكن دار له ثلثها وثلثها الآخر لآدم

مطلق
 من آذ غيره
 بقوله او فعل
 ولو بغیر الدين

مطلق
 من قال لا اعمل
 بالشرع بل
 اعمل بدعائم
 العرب

قيل له ان شركيك يطلب قسمة الدار اما ان تشتت جرحه صيته منه او تهايته فقال لا اقبل بذلك ولا
 ارضى به فقال له الحاكم ارض بالشرع فقال لا اقبل بذلك واجاب له مفت بانه حيث خالف الشرع فقد
 كفر وبانت زوجته منه ويلزمه تجديد ايمانه ورجعته زوجته وكتب عليه بذلك مجل فلم يثبت بذلك
 كفره ام لا اجاب بسبب الله في اعوذ بك ان اشرك بك شيئاً وانا اعلم واستغفرك مما لا اعلم
 انك انت علام الغيوب اعلم ان علماء ناصروا في كتبهم في هذا الباب بانه لا ينبغي للعالم اذا رفع اليه
 مثل هذا ان يبادر بتكفير اهل الاسلام مع القصص بصحة اشادهم المكروه والاسلام يعالو والكفر شيء
 عظيم ولا يخرج الرجل من الايمان الا بمجود ما دخله فيه قال فجميع الفضولين وكثير من ائمة الكبار
 للشيخ زين بن نجيم روى الطحاوي عن اصحابنا لا يخرج الرجل من الايمان الا بمجود ما دخله فيه ثم يتيقن
 انه ردة فيحكم بها وما يشك انه ردة لا يحكم بها اذا الاسلام الثابت لا يزول بشك مع ان الاسلام يعالو
 فينبغي للعالم اذا رفع اليه هذا ان يبادر بتكفير اهل الاسلام مع انه يقضي بصحة اسلام المكروه اقول قد
 هن نصير ميزانا فيما نقلته في هذا الفصل من المسائل فانه قد ذكر في بعضها انه كفر مع انه لا يكفر
 على قياس هذه المقدمة فليست امرو في الفتاوى الصغرى الكفر شيء عظيم فلا يجعل المؤمن كافر استنى
 وجدت رواية انه لا يكفر اهرو في الفتاوى اذا اطلق الرجل كلمة الكفر عمداً لكنه لم يعتقد الكفر قال بعض
 اصحابنا لا يكفر لان الكفر يتعلق بالضمير ولم يعتقد الضمير على الكفر وقال بعضهم يكفر وهو الصحيح
 عندي لانه استخف بذنبه اهرو في الخلاصة اذا كان في المسئلة وجوه توجب التكفير وجعه
 واحتمل التكفير فعلى المفتي ان يميل الى الوجه الذي يمنع التكفير تحسناً للظن بالمسلم اذا في البرازية
 الا اذا نفع ببارادته موجب الكفر فلا ينفعه التأويل حينئذ وفي التارخانية لا يكفر بالاحتمال لان الكفر
 نهاية في العقوبة فيستدعى نهاية في الجناية ومع الاحتمال لانهاية اهرو في البحر والمحصل ان من تكلم
 بكلمة الكفر في الاول او لا عما كره عند الكل ولا اعتباراً باعتقاده كاصح به قاضي خان في فتاواه ومن تكلم بها
 خطأ او مكرهاً لا يكفر عند الكل ومن تكلم بها عامداً عالماً كرهى بها عند الكل ومن تكلم بها احتياطاً اجاب ام لا
 بانها كفر وفيه اختلاف والذي تحررنا لا ينبغي بتكفير مسلم امكحل كلامه على محتمل حسن او كان في نفس اختلاف
 ولوروايته ضعيفة فعلى هذا فانكشروا الفاظ التكفير المذكورة لا ينبغي بالتكفير بها ولقد ائمت نفسي
 لا افشي شيئاً منها اهرو والله اعلم سئل في غورب السعادة وبني عطية وغيرهم من عرب الشام ومصر
 والحجاز وغيرهم من عرب البوادي الذي يطلقون نساءهم فيترجى الرجل منهم زوجة الآخر المدخلة بعد
 طلاقه بجمعة او اقل وكذلك بعد الموت لا يعتدون مطلقاً ويستحلون ذلك واذا توفي احد من عشرين مثلاً
 وله ابن لم يغزو ذلك من العصبة وان بعد لم يورثوا البنت مطلقاً معه بل يحدون من بانفسهم ميراثاً ويورثون
 ذلك لوصيته فقط ويستحلون ذلك ويصمدون ببعثة صلى الله عليه وسلم ولكم من يكون البعثة والنسوة
 اذا قيل لاحد من ان تبنا سبانه يحيى الحلق بعد موته ويحاسبهم على عالم فيقولون لا ندرى ذلك ولا نقيض
 الصلاة ولا نؤتون الزكاة ودأبهم الفساق في الارض وقطع الطريق وقتل الانفس التي حرمتها الله تعالى

مطلب
 في حكم من تكلم
 بكلمة الكفر فيقول
 من كونه هان لا
 او لا عتابة

مطلب
 في حكم من تكلم
 بكلمة الكفر فيقول
 من كونه هان لا
 او لا عتابة

ويستعونه الخرويع يقول يا نفعه هذا فلا تسمى ابيعه لمن شئت كيف شئت وانصرف فيه بالمرحوم كذا شئت
 مستعملين ذلك ومن قبا نعمهم الواحد منهم اذا جاء به زوجة الغنى مفضية من ذبحها وكان بينه وبينها
 اذني قرابة يدع ساة ويظلمها لاهلية ويدخل عليها في الكرام ويعدها زوجة له معتقداً اسل ذلك قنا
 حكم الله تعالى فيهم وما الذي عجب على الحكماء في حقهم شرعاً مع بهيمتهم لم عن ذلك مراداً واهمهم لم انزلهم
 والاشياء الاحكام الله تعالى فلا يزدادون الامتخالة وضوحاً عن امرهم اجاب سب قد سئل عن هذا
 المسئلة شيخ مشايخنا الاهد الوع العالم الشيخ امين الدين محمد بن عبد القال الكنجي رحمه الله تعالى فاجاب بما
 حاصله المرقوم في فتاواه من امحل حكماً علم امره وورثته في دين بيتنا محمد صلى الله عليه وسلم حكماً فوجبه
 ووعظوا امران اسل قدامهم وقتالهم واخذوا لهم ثم يظن في حال نسائهم ان كن تسمنات مكرهاً معهن لادب
 لمن لا يشتر منهن فيعملن الاحكام وان لم يكن كذلك اسل مبينهن ويوعهن كالحريات او حيث فعلوا
 الطريق وقتلوا الانفس واحداً الاموال الخراوم ما ذكر الله تعالى في كتابه العزيز قال عز من قائل يا ايها
 الذين يماربون الله ورسوله ويسعون في الارض فساداً ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم من ايام
 من خلافها وينقوا من الارض ذلك لهم عرى في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم هذا الحكم مع كونهم كفارة
 وبه يعلم حل قتلهم مطلقاً واحال هذه وثبات قتلهم واجبر المقاتل لهم كابر المقاتل لاهل الحرب مع خلوص
 النية لانه مجاهد في سبيل الله تعالى والله اعلم **مسئل في طائفة الدموز الغائلين بالوهية الحكماء بالار**
 العبد وبالناسخ وبعد نبوة بيتنا محمد صلى الله عليه وسلم وغير ذلك وهم مع ذلك يستترون بين المسلمين
 بالصلاة والصوم وغير ذلك من شرائع الدين هل يقبل اسلامهم ويترب عليهم احكام الاسلام ام لا
 لما اشتهر عنهم من اخفاء الكفر واطهار الاسلام واذا غار المسلمون وسبواهم فاشترى مسلم من ذلك
 السبا يا فاحكمها اجاب صريح العلامة الكمال بن الهمام في فتح القدير بان من يبطل الكفر بطل
 الاسلام فهو المنانق ويجب ان يكون حكمه في عدم قبولنا توبته كما لو نذيق لانه في الرديق لعدم
 الامتنان الى ما يظهر من التوبة اذا كان يحفى كفرة الذي هو عدم اعتقاده رياءاً والمنانق مثله في الا
 وعلى هذا فطرق العلم بحاله اما بان يغتر بعض الناس عليه او يستر الى من امن اليه والحق ان الذي يغتر
 ولا تقبل توبته هو المنانق والذين يثق ان كان حكمه ذلك فيجب ان يكون مبطل كفرة الذي هو عدم
 بدين ويظهر تدينه بالاسلام او غيره الى ان ظفر نابه وهو عرياً والا فلو فرضنا مظهره ان ذلك حقاً
 يجب ان لا يقبل ولا تقبل توبته كسائر الكفار المظهرين كهم اذا ظهروا والتوبته او في الحاشية قالوا ان بناء
 الرديق واقترانه زديق فقامت من ذلك تقبل توبته وان اخذتم قاتل مقتل توبته ويقتل هو واما كونه
 التساياً فتدق في الحاشية بل قد يدعى اهلها الاسلام يصومون ويصلون ويعرفون القرآن ويعبدون
 الاوثان مع ذلك فاغار عليهم المسلمون وسبواهم فاشترى منهم مسلم من تلك السبا قالوا ان لم يكونوا
 بالعبودية والرق للمكرم يجوز شراء النساء والصغار منهم ولا يجوز شراء الذكور الكبار لانهم ان اقرروا بالاسلام
 ثم عبدوا والاوثان كانوا امر تدب فيجوز امترقا قهم نساءً وصغاراً ولا يجوز امترقا في الكبار ولا يجوز

مطلبت
 في حكم الذرية
 الغائلين بالوهية
 الحكماء بالار
 ويقدم سورة
 يساً وعبر ذلك

من اهل الردة وان كانوا مقرين بالرق والعبودية للملك فيجوز سبيهم واسترقاقهم فاذا اتمكم بجانهم
او والله اعلم **كتاب الملقطة** سئل في رجل الملقطة هبمية فادعى
المالك انه غاصبه وادعى هو الملقطة ولا ائتماد ولا بينة فالقول لمن عندهما **اجاب** القول للمالك
اجماعا حتى ادعى انه غاصبه فلو صدقه في الالقاط وادعى انه لنفسه لاله اختلاف امتنا فقال ابو حنيفة
ومحمد القول قول المالك وقال ابو يوسف القول قول الملقط ارجع الى البحر تجد المسئلة والله اعلم سئل
في رجل وضع يده على فرسين بغير اذن مالكهما وجباها في بيته ولم يشهد حين وضع يده عليهما انه اخذ
ليردهما الى مالكهما ولم يعرف عليهما مع تيسر التعريف بل حبسهما في بيته حتى غصبهما متغلبا لا
لما لكان على خلاصتهما من يده هل يضمن قيمتهما لعدم اشتهاده ام لا وهل يقبل قوله اشهد بلا بينة
اجاب نعم يضمن قيمتهما حيث لم يشهد عند اخذهما انه اخذهما ليردتهما على مالكهما فان ادعى
ذلك ولم يقيم على دعواه بينة لا يقبل قوله ويضمن عندنا في حنيفة ومحمد وابي يوسف اذا كذب المالك في
ذلك وادعى تعدية عليهما وكذلك لو صدقه المالك انه التقطهما وكذب في قوله التقطهما لا رد
وادعى انه التقطهما لنفسه يكون صارا عندنا في حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى والله اعلم سئل في رجل
سلطانية بها مغارة عادية لا يعرف لها مالك اتخذها مزراع من مزراعي القرية بدأ بالاتي من عنده
هل يملكها ام لا **اجاب** لا يملكها بذلك وانما يملكها بتملك السلطان له او من فوض له السلطان
ذلك واذا اتخذها المزراع بدأ بالاتي من عنده لزمه اجرة مثلها البيت المال حال كونها خالية من الآلات
التى له كمال اليتيم اذا استعمل بغير اجارة على المفتي به والله اعلم **كتاب المفقود**
سئل في ناظر وقف قبض من متقبل اجرة مستغل ثم فقد الناظر ولم يكن المتقبل من الاستغلا فلا
ان يرجع على الناظر والناظر مفقود وله استحقاق في غلة الوقف وقد فقدت كاشع هل المتقبل ان يتناول
استحقاقه في غلة الوقف ام لا **اجاب** ليس له ذلك وقد صرح علما ونا بانه ليس للقاضي ان يقضى في مال
المفقود ولا عليه بشئ حتى قالو الوغاب المقصى عليه بدين وله مال عند الناس لا يدفع الى المقضى له حتى
يعضروا القضاء على الغاب عندينا ممنوع وهي مسألة شهيرة فلا يستعرض غريمه لاستحقاقه بشئ ولا
يجوز للقاضي ان يوفى به شيئا من ديونه لان بقاء حياته بالاستصحاب وهو لا يصلح للاستحقاق
والله اعلم سئل في امرأة ماتت عن ابن مفقود فوضع امين بيت المال يده على عقار من تركتها وابعاه
قبل القضاء بموته فخصم المفقود بعد موت البائع فما الحكم **اجاب** للمفقود رد البيع واخذ العا
ويرجع المشتري على بائعه بالتمس وان تعذر تاخرت مطالبة الى يوم القيمة والله اعلم سئل في مفقود
ثبت موته بموت اقرانه لدى حكم شرعي بثبوت شرعي وله ولد غائب عينة منقطعة بنصيب الحاكم الشرعي
قيما عنه لسماع الدعاوى الشرعية وادعت عليه زوجة المتوفى المزبور بموخر صداقها بدمته وابنته
بوجع القيم المزبور الثبوت الشرعي والحال ان المتوفى لم يترك سوى حصته في دار قبل التيميم الى المزبور
لونها مؤخر صداق الزوجة ام لا **اجاب** نعم له بيع الحصص المذكورة لو فاد صداق الزوجة لانه دين

مطلبة
ادعى المالك الغصبة
والملقط الملقطة

مطلبة
اذا ادعى الملقط
اللقطة وان اشهد
لا يقبل صدقها
بينة

مطلبة
في قرية سلطانية
بها مغارة عادية
اتخذها بائعا
قوله بذا يفتح الباب
وتشترى الدار من مؤننا
هو المكان الذي اقيم
فيه الزيت في حرف الاشجار

مطلبة
قبض الناظر اجرة
مستغل ثم فقد
الناظر ولم يكن
المستاجر الاخر

مطلبة
ماتت عن ابن مفقود
فباع امين بيت المال

مطلبة
حكم بموت المفقود
وعليه ديون باع
عقاره لاجلها

بهذه الميت عن العمومية وكثير من الكتب والعمارة لها وإذا كان للميت تركه حين توفي وورثته في بلد آخر
وآدمي إنسان عليه مالا والوارث غائب يفتة منقطعة جعل له القاضي وصيًا لأن الغيبة المنقطعة غير
الميت وفي الشك إذا كان على الميتين فيبيع العقار بما ترضى منقول عند أبي حنيفة والنقول في ذلك مشهورة
في الكتب المتكاثرة وإنه لم **كتاب الشركة** مسئلة في دار مشتركة
بالأرض بنى أحد الشركاء فيها بناء فاحكمه شرعًا اجاب صرح علماؤنا بأنه إذا بنى بغير إذن الشركاء
وطلبت الشركة يتقسم فإذا وقع بناؤه في نصيبه فيها والآلة هدم وهذا إذا بنى باجبار ولا يملك له وإن
بنى بغير قصد مشترك من الدار وكان بحيث لو هدم لافقه لما وصفت من عند لا يهدم ولا يبيع بشئ مما
انفق على العلة وإن بناه من المنفصل المشترك من ماله فإله ملك له منقضة والمشارك على حكم الشركة
كما تقدم وإن اختلفوا في ذلك فالقول قول الباني فيه يمينه والبيتة على بقية الشركاء المدعيين اذ هم
حارون عنه وهو وديك والحال هذه والله اعلم **مسئلة** في رجل بنى في دار مشتركة بينه وبين اخيه بغير
إذنه منفعًا على العمارة من ماله فالحكم الشرعي اجاب ان بنى بانقاضها فإليناه مشترك ولا
رجوع للباني بما لا قيمة له إذا هدم فبيعت حدهم وإذا طلبت القسمة كلاهما واحدهما تقسم وكل واحد
ما وقع في نصيبه وإن بنى بغير انقاضها ماله قيمة وطلبت القسمة واحدهما قسمت وكل ما وقع له من
النصيب فإن وقع في نصيب الباني فيها والآلة هدم بناؤه واخذ انقاضه التي بناها إلهام ملكه ولا يخرج
عن ملكه من غير موافقه فبقى على ملكه ويكون غاصبًا حال البناء ونصيب اخيه وشاعرا ملكه ملكه
فيؤمر بالرفع ان طلب والله اعلم **مسئلة** في دار مشتركة يريد أحد الشركاء فيها الزام بقية شركائه بنى
واصلاح حيطانها ومرتباتها وهم متمسكون هل يجبرون على العمارة ام لا اجاب لا يجبرون على ذلك
كما صرح به غير واحد من علمائنا رحمهم الله تعالى والله اعلم **مسئلة** في دار مشتركة بين جماعة نصفها
مستاع وقف على جهة تبرؤ والباقي ملك آخرين امتزجت بل آلت إلى السقوط وتأبى الملاك عمارة والآخر
يريدونها ويطلبون مساواة في تغييرها وإيسرة قابلة للقسمة ولا يتوصل المتولي إلى تحصيل مقصود
الواقف ما دام كذلك فهل يجبر الملاك على مساواة المتولي في العمارة او يعمى من ماله ويرجع على
للدالك بما يخصهم اجاب صرح علماؤنا بأن للمشارك إذا انهدم فإني أحد الشركاء وأحد
الشركاء العمارة ان احتمل القسمة لاجبر ويقسم والآبى الشريك ثري يبره ليرجع قال في الامساك
والنظار في كتاب القسمة المشترك إذا انهدم فإني أحدهما العمارة فان احتمل القسمة لاجبر وقسم
والآبى ثم لم يرجع وصرح علماؤنا ايضا بأن الوقف إذا احتجج إلى تعمير بنارز الاستدانة عليه
بإذن القاضي حيث لم يتيسر إحارة عينه ولو بشره متاع بأكثر من قيمته وبيعه ويصرفه على العمارة كما
حرره ابن وهبان وذلك كله المتأثرة إلى منفعة الوقف والاهتمام به فانظر إلى هذا الاثر الذي
مراعاة الوقف ارتكابه ولو امر القاضي فامتنع يحلف المتولي عمارة ويرجع على الشريك بحصته وإن شاء
لعمه باجابه واستيفاء حصته الشريك ثم بعد الاستيفاء يرجع إلى نصفه بالتصرف والحال هن يفتي

مسئلة
في أحد الشركاء
في الميتة لا يغير
أول البقية

مسئلة
حكمه كالذي
قبله

مسئلة
لا يجبر الشريك
على العمارة

مسئلة
وكان يفتيها
وقف وبعضها
ملك إلى الملاك
عن عمارة

مسئلة
تجوز الاستدانة
على الوقف العمارة

ويتضمن بكل ما هو نافع للوقف وفي الخلاصة في الفصل الثاني في الحائط وعمارته لو كانت الدارين
 متعينين لكل واحد منهما وصية تهدمها العمار فالوصي يرفع الامر الى القاضي حتى يحبر
 على العمار طاحونة او تماد مشتركة تهدموا وبالشريك العمار يجبر هذا اذ بقي شيء اما اذا تهدم
 الكل وصار صحرا فان كان الشريك معسرا يقال له انفق حتى يكون ديناً على الشريك اهو وفي الحائصة
 حمام بين رجلين عاتب قدس او حصنه او شيء منه واحتاج الى المزمة فان ادا احداهما المزمة وامتنع الآخر
 اختلفوا فيه قال بعضهم يؤجرها القاضي ويؤمرها بالاجرة وياذن لاحدهما في الاجارة والمزمة من
 الاجرة قيل هذا قول ابو يوسف ومحمد لان عندهما يجوز الجور على الحر والفتوى على قولهما في الحر وقال
 بعضهم القاضي يأذن لغيره اى الممتنع بالانفاق عليه ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يؤدى
 والفتوى على هذا القول وما عليه الفتوى هو الذي مهدرناه في الجواب وما الحقنا هذا لاننا ظننا
 ان الفتوى عليه ايضاً فيجوز الحكم به والله اعلم سئل في رجل باع آخر حصته قراريط معلومة في قرينين
 معلوم فرباع المشتري الحصنة لثالث وسلمها له بغير اذن من الاول فهلكته عنده هل يضمن البائع
 الثاني للاول قيمة نصيبه ام لا واذا قلتم بالضم ان هل تؤخذ القيمة من تركته اذا مات ام لا اجاب
 هو اعني البائع الاول خيران شاء ضمن المشتري عنه لتعدييه بتسليمها للثالث بغير اذن من بائعه
 فاذا ضمن المشتري منه المذكور ليس له ان يضمن المشتري منه لانه ملكه بالضم ان فكان دفعه
 دفع ملكه ولا ضمان عليه اى على المشتري الثاني لدفع المالك ملكه له وان ضمن البائع الاول المشتري
 الثاني لا يرجع باضمن على بائعه هو لانه عاجل في القبض لنفسه ومن مات من اختار تضمينه منهما
 يؤخذ الضمان من تركته والله اعلم سئل في فرس مشترك بين اثنين احدهما ربع فيها والاخر
 الباقي باع ذوالربع ربعها لرجل وسلمها له بغير اذن الشريك هل يضمن حصته ان هلك ويجب عليه
 رد هالك الشريك ان كانت باقية ام لا اجاب نعم الشريك بتسليمها للمشتري ضماناً لخصته شريكه
 وان كانت قائمة يجب رد هالكه وان شاء الشريك ضمن المشتري في صورة الهلاك والله اعلم سئل
 في فرس في يدا احد الشريكين اتت نتاجاً كمال طلب الشريك شيئاً من نتاجها ليكون في يده ونوبة
 يمنع منه حتى هلك بعضه عنده وبعضه عند مشتركتين تسلم منه بغير اذن شريكه وبعضه هب
 لذى ولاية عليه لا يمكنه خلاصه من يد من يضمن بالمنع والتسليم للغير بغير اذنه ام لا اجاب
 نعم يضمن اذ الشريك حكمه في حصته شريكه حكم المودع والمودع بالمنع ضماناً لما هلك عنده بعد
 ولما باعه وسلم للمشتري بلا اذن شريكه او وهبه وسلمه كذلك وهو ظالم متعدي فيضمن والله اعلم
 سئل في فرس مشترك بين ثلاثة اربكها احدهم الى آخر بغير اذن الثالث فهلك تحتها هل يضمن
 ام لا اجاب نعم يضمنان ويجزى في اتباع احدهما حيث كان ذلك بغير اذنه اذ قد تقرر عند العلماء
 رحمهم الله تعالى ان في شركة الملك كل واحد من الشركاء اجتنبي في حصته الاخر وفي الهداية الدائبة
 المشتركة لا يربكها الشريك بغير اذن شريكه يضمن فيضمن بالركوب وتعدييه والله اعلم سئل في فرس

مطالب
 باع حصته
 معلومة في قرينين
 فباعها لثالث
 فهلك فالبائع
 الاول بالخيار

مطالب
 باع احد الشريكين
 نصيبه من فرس
 وسلمها للمشتري
 فهلك

مطالب
 يضمن احد
 الشريكين بالبايع
 او وحيته من نتاج
 الشريك بغير
 اذن وكذا
 بالمنع

مطالب
 اذن احد الشركاء
 لشريكه في ترك
 الفرس فهلك
 فالثالث بالخيار

من ثلاثة لواحد نصيبها وكل واحد من الاثنين ربعها وقع على احدى ما حرمية لحكم العرف ودفع المهر
ما روي في كونه له وهلك عند قبل يصح الشريكان حصته صاحبة المصروف ام لا احاس نعم تبين الشريكان
انما الادع ولا توقف فيه وانما الآخر بلصحة امره وبما يملك فكاهما سلكا هاهما واقعا علم سئل في ذلك
اتفق الشركاء فيها على وضعها عند احدى من واحد منهم واحدها من عند غير اذن البعائت فلك
عند نداء خرج بها هل للعائت نصيبه ام لا احاس نعم له ذلك اذ قد صرحوا في الذاته المشتركة
ما نصيبه عاصما ما شتما لما فلا يترافع الصمان الا ما رزوا واقعا علم سئل في شريكتين في مرس
لا حدهما الثلثان وللآخر الثلث ما ع صاحبا الثلثين ثلثا منها الا حتى ولم يسلم ولم ياذن له ما حدهما
ودعت اليها موصدا في النحر او واحدها غير ان السامع ويعيران الشريك فلك عند هل على
السامع صمان حصته الشريك الذي لم يبيع ام الصمان على المشتري احاس حيث لم يسلم السامع المرس
للمشتري لاصمان واما الصمان على المشتري ما صفة اد المانع لم يتعد محرر البيع على حصته الشريك وانما
يشت التعتي لو سلم ومبايشت الحكم المذكور ما في الرارثة في الوديعه قال بعث الوديعه وقصده
تمها لا يفتن ما لم يقل دفعها الى المشتري وقد سئل قاضي الهداية عن جماعة مشتركين في مرس يباع
احدهم حصته من احس وسلم المرس للمشتري ويعيران نصيبه الشركاء فلك عند واحاس الشريك يحس
ان شاؤا وصموا الشريك وان شاؤا وصموا المشتري معه اهو واما كان كذلك لو خرد التسليم ولا تسلم
من المانع في مسئلتها والله اعلم سئل في دار معدة للاستعداد بين مالعي ويتيم وراة تسكنها الشريك
المالغ فلا استئجار حصته التيم سنة هل يلزم للمالغ اجرة مثل حصته التيم ام لا احاس قد افي
كثير من المتأخرين بوجوب اجرة الثلث في ذلك حياية للمال التيم والله اعلم سئل في شريكتين في مرس
قصة احدهما في عينه الآخر وحرث على حصته وترك حصته الآخر فارج قلنا واحده هل هو محض
ام مشترك بينهما اكثره احاس القطن مشترك بينهما ولا يفتن به الشريك الحارث والله اعلم
سئل في زوج امرأة واسها اختها في دار واحدة واحدها كل منهما يكتسب على حدة ويجمعان كسبهما سو
فحصلا لا كسبهما اموالا ولا يعلم التفاوت ولا التساوي فيه ولا يمكن التمييز قل والمال هه يكون
المجمع بانواعه كسبهما سوية ام لا احاس نعم هو بينهما سوية حيث لا يميز كسبه هه من كسبه
ولا يفتن احدهما ولا زيادة على الآخر اد التفاوت ساقط كسبه على التساوي اذا حطاما التفاضل
وحيث كان كل منهما صاحبا لا يكون القول قول واحد منهما في قد رجعت الآخر لو كان احدهما صاحبا
يدو الآخر حاج واحتلها فالقول لدى اليد والبيعة سنة الحاج واقعا علم سئل في اربعة تلتوا
عن ايهم تركه فاحدوا في الاكتساب والعمل فيها حمله كل على قدر استطاعته هل تكون جميع الزكاة وما
حصلوا بالاكتساب بينهم سوية وان اختلفوا في العمل والراى كثرة وصونا احاس نعم يكون
الجميع بينهم ارباعا لكل ربع وان اختلفوا في الراى والقوة اذ كل واحد منهم يعمل لنفسه ولاخرى على
الشركة والله اعلم سئل في اثنين سعيهما واحد وعائلتهما واحدة حصلا لا سعيهما الموالف من رزقه

مطلبت
بعض احد
الشركاء ان يسأل
لهما الشريك
يعبرادك

مطلبت
في دار معدة
للاستعداد
بين مالعي

مطلبت
ما حصله الشركاء
في المال لا اكتساب
يكون بينهما
بالسوية

مطلبت
سكنه كالدي
قل

والآن يريد احدهما مفارقة الآخر ومقاسمة المال مناصفة ويأبى الآخر قبل والحال - - -
ما حصلا له سعيهما وكسبهما مشتركت بينهما تجب قسمته بينهما مناصفة ام لا اجاب نعم
ما حصلا له بكسبهما مشتركت بينهما لا يجوز ان يختص به احدهما دون الآخر والله اعلم **سئل**
في رجلين اشتركا شركة وجوه واشتريا من جماعة بصناعة مناصفة والربح كذلك فحسرت تجارتها
فهل تكون الحسارة عليهما سوية ام لا اجاب نعم ما خسرا فهو عليهما بقدر ملكهما في المشتري
وهذا الحكم ثابت عليهما سواء باشرعوا الشراء او باشره احدهما التضمينها الوكالة والله اعلم **سئل**
في رجلين لهما فدان اتفقا على ان كل ما يلقى في الارض من بذرها بينهما ففصلت من شركة
البذر ليلقيه في الارض بينهما فيسئل له بعد كيلة حتى بذرها معلوما منها فاتفقا ان اخص
احدا البذرين وضروفا الآخر والآن احدهما يقول لشريكه بذري لي وبذرك لك فهل يكون مقرضا
من الآخر والزرع كله بينهما ضعيفه وخصيه ام لا اجاب الخارج بينهما والحال من والله اعلم **سئل**
في مغرلين اشتركا على ان يغزوا للناس بقايا جروهم ويكون المتحصل بينهم سوية فز
احدهم وتقيده واحدهم ثم يرصنه هل ما يتحصل يعزل بقيته يقسّم بينهم على ما شرطوا ويكون
للرخص قدر واحد منهم وكذلك للمرضى ام لا اجاب المتحصل بينهم على ما شرطوا العامل وغيره
فيه سواء كما هو مصرح به في كثير من المتون والشروح والفتاوى والله اعلم **سئل** في شريك اتم
شريكه بالخيانة هل يقبل كلاً من شركة في حقه ام لا يقبل ولا يلزم المتهمين اجاب لا يقبل قول
شريكه في حقه ولو اراد تحليفه على الخيانة البتة لم يحلف كما في الاشياء والنظائر لكن في فتاوى قاري
الهداية ما يحالفه والله اعلم **سئل** في ثلاثة اشتركا شركة فاسدة وصحجة ما احدثهم فادعى الذي
بيده المال عند اعادة قسمته ان له كذا وصدة شريكه وكذا به ورثة الميت هل يقبل قوله بيمينه ام لا
اجاب القول قول من بيده المال ان له فيه كذا وكذا اذ اليد له فيصدد في كل ما يقوله والله اعلم
سئل في رجلين لكل منهما اواني غاس مقدرة لطبخ الدبس اتفقا على ان يؤجرا ذلك والاجر بينهما
فتعطلت آنية احدهما واعان الآخر على الطبخ في آنيته فالحكم في ذلك اجاب الشركة المذكورة
فاسدة وما طبخ في آنية احدهما فاجرتهما لصاحبها وللآخر اجرة المثل لعله معه ومثله الذي تعطلت
آنيته ما طبخ فيها قبل ان تعطل فاجرتهما لصاحبها وللآخر اجرة المثل لعله معه كمن دفع لآخر دابة
ليبيع برأى على ظهرها على ان الربح بينهما الشركة فاسدة بمنزلة الشركة بالعروض فالربح للمالك البز والمالك
الدابة اجر مثلها وكرجلين لاحد هاتين وللآخر تعبيرا مشتركا على انه يؤجر ذلك والاجر بينهما فاسد
ويقسم على كل البخل والبغير والفرع الشاهد لذلك كثيرة والله اعلم **سئل** في ثلاثة شركاء
متفاوضين من المشترك بينهم قاش مضري باع احدهم لجلد حتى فستسلم منه ثم دفع الثمن لاجد
الشركاء فادعى واحد من الشركاء المذكورين على الذي بمأصرتها ادعى فلان بن فلان على فلان
ان من الشريك بينه وبين كل من فلان وفلان قاشا مضريا وانه باع للمدعى عليه بكذا من الثمن

مطلب
للخسارة على
الشركين بقدر
الملك

مطلب
بينهما فدان
اتفقا على ان
البذر مناصفة
فاخصب واحد
البذرين وضروفا
الآخر فالخارج
بينهما

مطلب
مغرلين اشتركا
على ان يغزوا
الناس بقايا جروهم
فان كان ما يتحصل
بينهم سوية فز
واحد منهم ثم يرصنه
هل ما يتحصل يعزل
بقيته فاقبل قول

مطلب
اذا اشتركا
شركة بالخيانة
لا يقبل

مطلب
اذا ادعى احدا
الشركاء الذي
في يده المال ان
له كذا نصدا

مطلب
اذا اشتركا
الغسل لثلاثة
بينها لطبخ
فالاجارة فاسدة

مطلب
اذا اشترى رجل
شيئا من احد
الشركاء ودفع
الثمن لغيره
من الشركاء
تبرأ منه

وتستلم منه وان المدعى عليه دفع منه الغلان الذي هو احد شريكتيه بغير اذنه ويطالبه بذلك في
انه لا يلى بعض الشرائع والمباشر لبيع وسأل مؤلفه عن ذلك فاجاب باننا اشتريته بكذا من شركتك فلهذا
المدعى دعوى ان دفعته له الشئ بغير اذنه ودفعته له التمس وبشرى بسبب ذلك ذمى هل تسمى
المدعى عن الدعوى المذكورة ام لا تنسج لكون دفعه لشريكه المفاوض بغير اذنه موجباً لبراءة ذمته
لم ياد له بالدفع ويؤخذ باقراره في الدعوى وقوله دفع الغلان الشريك بغير اذنه وان كان له ملك
لعقد البيع ام لا اجاب لا يعرف سائر الكتب متوناً وشروفاً وقفاً وان كل واحد من شركائنا
وكيل من الاخر وكفيل لكل من الزواجا بما تجارة وغصب وكفالة لزمنا لاخر حتى ان احدهم لم يبرع
وان لم يبرع لمطالبة الاخر تسليم البند كان لاخر اخذنا الاخر فان كل واحد منهما وكيل عن صاحبه في
الديون الواجبة في التجارة وكفيل بما وجب عليه بسببها فبصار كل واحد منهما مطالبا ومطالبا فانه
ما له من طرئك فساد دعوى الشريك المدعى به من قبضه شركته وان توفيقه بسبب عدم اذنه
كان مباشراً لعقد البيع اذ له الرجوع على المشتري فزعم بالمدعى ادعى لا يسوق له المدعى بذلك كونه
والحكم بان الدفع لاحد شركه المفاوضة موجب لبراءة ذمته المديون لكونه وكيلاً عنه في ذلك كما
مستفرضه كل يوم علمنا قاطبة والله اعلم سئل واخرى شريكتين شقيقتين متقاربتين والكبير
معتوم للصغير المقررات المالية والعقود البيعية فهل كل شئ اشتراه الصغير يكون مشتراً
بينهما وان كانتا في بيعا ام لا اجاب نعم يكون مشتركا بينهما الاطعام اهله وكسوتهم كما
صرح كاد المتون والشروع والقاري والله اعلم سئل في ملاحين يعمل كل واحد منهم في سفينة
اشتركوا على ان كل ما يحصل من كل سفينة بينهم شريفة على عدد النفس قل تحملها او كثر هل يصح فانه
الشركة ام لا تصح وتختص كل سفينة باجرة حملها اجاب لا تصح هذه الشركة فلا يقع التحمل
على عدد السفن بل اجرة كل حمل سفينة لربها ولا يشاركه غيره فيها والله اعلم سئل في بيان الشركة
فاسم احدهما رجلاً في جلود قل لاخر المطالبة بها ان صفع السلم او برأس السلم ان لم يقع وهي
بشركة العنان ام لا اجاب الطلب للسلم والسلم اليه الامتناع عن الدفع لشركته والله اعلم
في اسكا في اشتراك مع آخر على ان يتسرى له الجلود بماله او يرضعها فعلا والرجع بينهما انهما
لهذا النصف بهله والاخر النصف باله هل تصح هذه الشركة ام لا تصح واذا قلتم لا تصح فاللهم
في الحاصل من ذلك اجاب لا تصح هذه الشركة والحاصل كله لصاحب الجلود والقاسم لجزء
عليه لانه عمل فيها باذنه على ان يكون له نصف ما زاد في منها وهذا فاسد كما اذا دفع تارية برغبة
الى طبيب وقال عالجها فان برئت فما زاد في قيمتها بالصحة بيننا فانه لا يصح والطبيب لجزء المثل
وقد مرنا انفق في الادوية والله اعلم سئل في ستة نفر اشتركوا شركة وجوه على ان يشترى والبائس
رجل بوجههم ويبعوا والرجع بقدر المشتري ففعلوا واودل اشان منهم رجلاً ثالثاً ببيعته بالبا
اذن البقية هل يكون شركاً لستة ام لا لاشين ام لا ولا وان عمل مع الاشين ماذا يستحق معهم

مطلوب
اشترى احد
شركته المفاوضة
فما بينهما

مطلوب
اشترى احد
شركته المفاوضة
فما بينهما

مطلوب
اشترى احد
شركته المفاوضة
فما بينهما

مطلوب
اشترى احد
شركته المفاوضة
فما بينهما

اجاب لا يكون شريكاً لمن لم يأذن له بالاجماع اذ بالاجماع البائع يكون له الملك في شئ من
المبيع ولا يجوز ان يشركه ببيع شئ من نصيبه با دخاله في شركة ومن احمته فيه وان قال له اشترىناه
من اللب من فلان فقلت فيه ثلث ثلثنا صرح وصاروا وكيلين عنه في ذلك وان لم يذكر ذلك او ما هو
في معناه لا يصح وان لحقته مشقة في العمل معهما طمعاً فيما عساه له فله اجر مثل عمله فافهم والله اعلم
سئل في فريس مشتركة باع احد الشركاء حصته منها بشئ معلوم لرجل بذمته واشترى منه كراماً وقفاً
والآن شركاءه يقولون الكرم للشركة لا لشركاءك في الفريس وهو يقول ما بعث الا حصتي وما اشتري
الا لي خاصة هل القول له ام لهم اجاب القول قوله انه ما باع الا حصته ولا اشترى الكرم الا له
ان صححت دعواه بان قالوا بعثت للشركة واشتريت للشركة وان ادعوا ان الكرم مشترك لكون الفريس
مشتركة لا يلزمه يمين لفساد الدعوى والحال هذه والله اعلم سئل اخوين متفاوذين تزوجوا
احدهما زوجة بمهر وزوج ابنة ابنته زوجة بمهر وقضى المهر من مالا للشركة هل للاخ الاخر ان يطالبه
بنصف ما وفاه وله ان يجبسه على ذلك ام لا اجاب نعم له ان يطالبه بنصف المهرين ويجب عليه
لان ذلك ملحق بكسونه وكسوة اهله فيضمن حصته اخيه واذ اترتب ذلك بذمته يجب فيه ان لم يوفوا
سئل في فريس مشتركة بين اثنين تعدى عليهما رجل فركبها بغير اذ منهما ثم سلمها لاحدهما فانت عن
قبل ان تصل الى الاخر هل له ان يضمن كعدوى ام لا اجاب لا يخلص من الضمان في حصته بعد
تعلق به التابوض ولو لم يلد له او باجازه فقل المتعدى على القول بان الاجازة تلحق بالافعال وهو الفسخ
صرح به في آخر الرابع والعشرين من جامع الفصولين وذلك لما تقررت ان شرك المالك اجنبى عن حصته
شركه فكانه دفعها لاجنبى فيضمن كما اشار اليه في جامع الفصولين ايضاً في واخر الحاميس بقوله (فهم)
سئل مولانا عن مواشٍ لهما غاب احدهما فذبح الشريك الاخرها الى الراعي فهلك هل يضمن نصيبه
اجاب انه يضمن اذ يمكن حفظهما بيد جابر فلا يصير مودعاً غيره ولو تركها الشريك الغائب في الصحراء
ولم يتركها بيده يمكنه ان يرفع الامر الى القاضي فينصب قوماً لحفظها كذا اجاب والله اعلم سئل
في رجلين اشترى بائع خمسين قرية لبيعها في المزيب على الترخ فباع عشرين وكسداً الباقي فباع فيه
احدهما الى دمشق الشام وقايض به فرساً وركبها الى بيت المقدس وهلك معه ولم يوجد من شركه
اذن بذلك فهل يضمن قيمة حصته الشريك من القرب ولا ينفذ عليه ما فعله شركه ام يضمن قيمته
حصته من القرب اجاب نعم يضمن قيمة حصته بشركه في القرب ان كانت شركه ملك ولم ياذ
له بالبيع وان كان اذن له بالبيع يضمن قيمة حصته في القرب بعد بيعه بركوبها اذ كل واحد من شركتي
الملك اجنبى في حصته الاخر فيمتنع عليه ركوب الدابة المشتركة وذلك لما تقررت من عذبه الامام ان
وكيل البيع له البيع بما عزمه وان وبأى شئ كان فينفذ بالفريس كما ينفذ بالنقل ما صرحوا به من
جواز البيع بالعرض وان كان مقايضة واما ان كانت شركة عقد وعين له مكاناً فحقاوزه ضمن
فاذا عين له المزيب وتجاوزته الى دمشق ضمن لخصم شركته بالمكان كما نصهوا عليه قاطبة والله اعلم

مطلبه
بائع احد الشركاء
حصته من آخر
واشترى بالدين
كراماً من المالك
فاذعى شركته
ان الكرم للشركة
فالقول قوله

مطلبه
وفي ادخلت فافهم
مهر من زوجة
ابنة من ماله
الشركة

مطلبه
اذ اترك رجل
فريته بغير
اذن مالكم
لا يبرأ من الضمان
بتسليمها
لاحدهما

مطلبه
بيع بعض
عرض لشركه
وكسداً الباقي
فساخر به
احدهما الى
الشام فبيع
به فرساً يضمن

مطلبت
باع من بين
العرف والشركة
حصة من ثمنها
مطلبت
اداء في الشركة
استندت من
فلان ودفع
له لم يصدق
جيه

سئل في فرض يتباين احد الشركاء ما ع منها حصته وسلم بالمشترى ثم ردها المشتري ليد بالثمن فانه
عند قس وضوئها الى الآخر هل على واحد منها ضمان ام لا اجاب لا ضمان على واحد منها لانه
بردها له والالتعدي فارتفع الضمان والله اعلم سئل في اربعة شركاء عانا قال الذي بين
المالكة استندت من فلان كذا الشركة ودفعت له دينه هل القول قوله بيمينه ام لا اجاب نعم
القول قوله في ذلك بيمينه وقد مر جوابان الشريك اذا قال قد استقرضت مائة دينار واخذت منها
ان كان المال يد المقر فالاقرار صحيح وله ان ياخذ المائتين صريح بذلك في شرح توير الا بصار فالاقرار
جوازه في القواعد والله اعلم

كتاب الوقف

مطلبت
وقف فلان
ثم من اعد
على المصالح
كذلك مات
احدها

سئل في وقف صورته وقف على فريخ وصالح ولدي المرحوم حرف بن مزاحم ثم من بعدهما على مصالح
لجامع المعروف بجامع الساطون ما يلبس بحري ذلك ابدال ابدن الحماة فريخ فهل تصرف غلته لاجيه
ام لمصالح الجامع ام لا غير ذلك اجاب لا تصرف غلته لاجيه ولا لمصالح الجامع بل للفقراء والى
ان يموت الاح الثاني فيصرف الى مصالح الجامع جميع غلة الوقف لانه صرفه لمصالحهم مشروط ببقاء ما
وصرف حصته الا بعد وفاته مسكوت عنه ولا تصرف لاجيه الا اذا كان قتيلا بيمينه كونه من الفقراء
واعلم سئل في كتاب وقف على الاولاد فصل فيه الواقف امكن الوقف فجعل منها اولادها
مخصوصين بالاولاد الطهور ومنها ما هو مشترك مرتباً ثم اعقب ذلك بقوله وشروط وقفه هذات
منها اذا مات احد الواقف ماله من ولد او ولد وولد انتقل نصيبه له واذا مات عن غيره فالى من في
درجة ومنها ان الطبقة العليا تجب السفلى حل حصته من ماله من ولد او ولد وولد فاما استقلاله فلا يفتقر
المذكور ان تكون لذه الطبقة العليا عملاً بالترتيب السابق ثم واللاحق الظاهر المراد بقوله العليا تجب
السفلى ويكون سهم المخصوص بالاولاد الطهور والمشارك واحد في هذا ام حصل اختلاف الاثنان فيه
بهذا التفصيل ام كيف الحال اجاب قوله وشروط وقفه هذا مشروط بالرجوع الى المشترك والمحال
لانها واحد باعتبار مستحق الوقف والحكم فيها باعتبار الانتقال الى الولد او ولد الولد واحد ولا ينافيه
اشتراط الترتيب بين الطبقات لانه عام يخص بقوله على ان من مات عن ولد الخ وفيه اعمال الكلامين
واللاحق يؤكد على مادة الواقفين من اتيانهم بالموكدا كقولهم طبقة بعد طبقة وبقطنا بعد بطن ونسأ
بعد نسل والمراد ان الامتثال بحجب فروج نفسه لا فروج غيره والله اعلم سئل في محله وقفه واقف
وسمى حدوده الاربعة وادخلها مشتمل على فاخورة ومعهصرة نزيوت اعنى بداهة كتاب الوقف فيه
اسم الفاخورة وليس فيها اسم البذل قبل يشتمل الوقف جميع ما هو داخل الحدود عملاً بالتعديد ام يحصر
الفاخورة دون البذل عملاً بالتسمية وبما الحكم اجاب يشتمل الوقف ما احاط به الحدود والحدود الى الحدود
وقع عليه الوقف وقواسمها باطل الحدود وغايته انه ترك شيئاً لا يشترط ذكره اجتماعاً وايضاً قد مر
ان العقار يقع العرف فيه بحدوده لا بآثاره حتى يشترط ذكرها في الدعوى والتمهاده وهذا ظاهر والله اعلم
سئل فيما اذا اول المستطاع ناظر الى وقف هل ينزله بغير حجة ولا مصلحة ام لا اجاب

مطلبت
اذا وقف رجل
محدوداً يشتمل
الوقف جميع
ما هو داخل
الحدود

مطلبت
السلطان في القواعد
غير من وثائقه
بغير حجة

منصوب السلطان ومنصوب القاضي سيان وقد صرح في الحاشية ان منصوب الثاني لا ينصرف
 بغير حجة ولا مصلحة فكذلك منصوب السلطان اذا القاضي كواكل عنه كما افاده في البحر وغيره والله
 سئل في وقف اشبهت مصارفه كيف يفعل في غلة اجاب ان لم يوقف على شرط واقفه يعمل فيه ما
 كانت تفعله القوام سابقا فان لم يعلم فعل القوام ايضاً وعلم اصل المصرف على الذرية يصرف الى الكل من غير
 تمييز ذكر على انثى ولا تقديم بطن على بطن اسفل والله اعلم سئل اذا كانت القوام فيما سبق تصرف الى
 كاتب الوقف معلوما هل يصرف عليه معلومة وينبغي في وظيفة الكاتب ام لا اجاب نعم يصرف له في
 في وظيفة الكتابة سئل في وقف فقد شرط واقفه واشبهت مصارفه فادعى شخص على الحاكم عليه
 استحقاقا فيه فما الحكم حيث اشبهت مصارفه ولا يعلم ما كانت تصرفه القوام اجاب لا بد للمدعى
 من ان يثبت دعواه بالبيته والاشارة لا يصرف له شيء والله اعلم سئل في رجل وقف وقفا على نفسه ثم من
 بعد على ولديه لصلبه الموجودين الآن هما الخوازين الذين عبد القادر والروى محقق البالغ الرشيد
 الخالي العارفين وعلى من سيحدث له من الاولاد الذكور والاناث بينهم على حكم القرصة الشرعية مادام
 البنت قاصراً عن درجة البلوغ ثم من بعد اولاده الذكور على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على انسابهم
 واعتبارهم بغير ترك فيه الا انما في فوقهما بالسوية وينصرف فيه الواحد عند عدم المشارك في الطبقة
 الطبقة السفلى على ان من توفي منهم عن ولد او ولد ولد او اسفل منه فنصيبه لولد او ولد ولد ونسبه
 وعقبه على الشرط والترتيب المذكورين ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل اولاد
 فنصيبه لمن يوجد في طبقته وذوي درجته من مستحق الوقف ومن مات منهم قبل استحقاق هذا
 الوقف او لمشي منه وترك ولداً او ولداً او اسفل من ذلك قام في الاستحقاق مقام اصله واستحق
 ما كان يستحقه المتوفى ان لو كان حياً وبعد انقراض ذرية الواقف المشار اليه ونسبه وعقبه يكون
 ذلك وقفاً على اولاد اخيه المرحوم ثم على ابني المرحوم ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم
 وعقبهم اولاد الذكور دون اولاد الاناث على الشرط والترتيب المنصوص عليهما اعلاه وشرط الواقف
 شرطاً منها ان يصرف الناظر على وقفه والمتوفى عليه لبنتي الواقف الموجودتين ان الوقف وبما اصل
 وعائنته في كل سنة ثمانين قطعة فضة سليمانية وكل بنت ستحد للواقف المذكور في كل سنة ثمانين
 قطعة واذا توفت بنات الواقف فلا استحقاق لاولادهن في الوقف المذكور ولا لاولاد اولادهن
 سواء كانوا ذكراً واناثاً فان اولاد البطلون ليس لهم استحقاق في الوقف المذكور وهذا الغلط الوا
 مات الواقف ولولده المذكوران وبناته لصلبه ولم يحدث له اولاد بعد الوقف وبقي ابنا وابنة وثنا
 ابنة واولاد بناته فهل لاولاد بناته الذين آباؤهم من الاجانب استحقاق في الوقف ام لا وهل لبنات
 ابناؤه استحقاق ام لا واذا قلتم لمن استحقاق هل لاولادهم من الاجانب استحقاق ام لا وهل ينقطع
 استحقاقهم بالبلوغ لقول الواقف على الشرط والترتيب المذكورين اعلاه وقد ذكر في حق بنت الصلي
 ماد من قاصراً وهل استحقاقهم بعد البلوغ يصرف الى من سواهم في الدرجة من اخواتهم وابنائهم

مطالب
 في وقف
 اشبهت
 مصارفه
 سئل
 يصرف الى
 كاتب الوقف
 ما كانت تصرف
 له القوام
 سابقاً
 ادعى استحقاقاً
 في وقف اشبهت
 مصارفه لا تصرف
 له الا اذا ائتمنت

مطلب
 في رجل وقف
 وقفاً على نفسه
 وولديه وعلى
 من سيحدث
 له من الاولاد
 الذكور والاناث
 ماد من قاصراً
 الخ

ولمواتهم وبنات اباهم القاصرين لا درجة فروعهم لعدم صرفه الابناء من وينزل نزعهم من الوقت
منزلة موتهم فيصرف الى ذوي درجتهم ام يختص به اخوتهم مثلا بقول الواقف على ان من مات من ولد
او ولد ولد لا نصيب له لولده او ولد ولد من مات منهم من غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب
فمنصبه لمن يوجد في طبقته فيكون صرف نصيب الميت الى ذوي الطبقة مشروطا بعدم الموت من الولد
او ولد الولد وهذا اعني والده من ميت من ولد ولا يصير تراخي الاستحقاق الى حين بلوغ الاخت وكما هو
الى غير الواقف من صرف نصيب الميت الى ولد او ولد ولد كيف الحال اجاب **س** لا استحقاق لولد
البنات الذين اباؤهم من الاسماء للشرط المصريح بعدم استحقاقهم في قول الواقف ان اولاد البطلون لم
لم استحقاق في الوقت المذكور وانما بنات الابناء فلهن استحقاق لاهن من اولاد الفروع لكن مادام قاصر
لقول الواقف بعد ذكر الاولاد واولاد الاولاد على الشرط والترتيب المشروحين اعلاه وقد شرط في النسخة
دوام القصور عن درجة البلوغ اذا الاوصاف شرط فلم غير من به واذا بلغ صرف استحقاقه من غير
في الدرجة ولا يختص به اخوتهم اذ صرف استحقاقهم بعد البلوغ مشروط بعدم موتهم في وقت بلوغهم
البلوغ فعلم فيه بصحة البعارة المتقدمة وموافقا انه اذا وجد درجة اعلى من درجتهم فهو مقسوم على ما
على الفريضة الشرعية والاولوية درجة مساوية فهو مقسوم بين اهلها كذلك وانما التوهم المذكور في التوهم
لاختصاص اخوتهم باستحقاقهم فغير ملغنا اليه لان ما دخل في استحقاقهم انقطعت نسبة الميت
فلم يبق من نصيبه فلم يدخل في قول الواقف على ان من مات من ولد او ولد ولد فنصيبه لولده المثل هذا
استحقاق مستقل ارتفعت من صاحبه صفة الاستحقاق بالبلوغ فيرد في الوقت على ما اقتضته عبارة
الواقف المتقدمة ولو اعتبرنا هذا التوهم لما استحق شخص مع وجود من هو اعلى منه كما هو ظاهر هذا
ساقط الاعتبار فليست امل واقعا **س** في رجل وقف وقفا على نفسه مدة حياته ثم من بعد على اولاد
الموجودين الآن وهم عبد الكرم وشهاب الدين وامته وصالحه وام الفرج وعلى من سيحدثه من الاولاد في الفروع
الشرعية ثم من بعد المذكور المذكورين اعلاه على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم على الفريضة
الشرعية اما الاناث من بنات الواقف وبنات اولاده المذكور الموقوف عليهم اذ اكن خاليات عن الارواح يستحقن
في الوقف على قدر نصيب كل واحدة منهن فاذا تزوجن سقط حقهن واذا اتقربن عادهن على الشرط
والترتيب المشرع اعلاه فاذا لم يكن ذكر من الموقوف عليهم واولادهم ونسلهم يعود الوقف الى الاماكن المتروكة
او غير متروحات فاذا انقرض الموقوف عليهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقفا على اقرب عصباتهم
على الشرط والترتيب المشرع اعلاه هذه عبارة الواقف بنات الواقف واولاده الجميع معا بالبنات الماتين
ابن عبد الكرم وامرأة تدعى حمزية التي هي بنت ابن فكل ينحصر ربع الوقف الا ان في ام الفرج التي هي بنت
الواقف ايتهم بينها وبين ابن حمزية التي هي بنت ابن الواقف وهل حمزية نصيب في الوقف الا انما
خاص بام الفرج لكونها مازية وكيف الحال اجاب **س** ربع الوقف منحصر الآن في ام الفرج والابن
لحمزية ولا لبناتها افاض في فروعها متروجة مع وجود ذكر من الموقوف عليهم وهو ابنها فاية منهم وانما ينحصر

مطلوبه
وقف وقفا
على نفسه
اولاده الموجودين
ثم ومن شرط
في استحقاق
الاناث ان
يكن خاليات
عن الارواح
عادهن لم يكن
ذكر يعود
الوقف الى
الاناث متروكة
اولادها

من بعد اذ المراد من اهل الوقت من دخل باللفظ السابق من الواقف ان الوقفية وان لم يستحق
واما ابنها فلن شرط الترتيب للمستفاد بنتم بين الطبقات فلولها لا استحق مع وجود بنت الواقف اذ
لا ترتيب بين بنات الواقف وبين اولاد بنى الواقف لكونه افرادهم بحكم مستقل حيث قال اما الاناث
ولولا لا استحق لعدم وجود ذكر من الموقوف عليهم فكل منها حاجب محبوب بالاخر فان قلت كيف دخل
ولد البنت الذي هو ابن جارية في الوقت قلت بقوله على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسلهم وغيرهم
كما هو ظاهر لمن صبغ اصبعاً من اصابعه في علم الفقه والله اعلم **سُئِلَ في واقف وقف وقفاً وشروط في كفا**
وقفه مانصة انشاء الواقف اثناء الله وقفه هذا منجز اعمى ولد الطفل المدعوس حسن ومن سيحده له من
الاولاد المذكور خاصة دون الاناث ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولاد
ثم على نسلهم واعقابهم المذكور دون الاناث على ان من مات منهم ومن اولادهم وانسلهم واعقابهم
عن ولد او اسفل منه انتقل نصيبه الى ولد او اسفل منه وعلى ان من مات من اولادهم واولاد اولادهم عن
غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجة وذوي طبقة يقدم في ذلك الاقرب
فالاقرب للمتوفي وعلى ان من مات منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم وانسلهم واعقابهم قبل استحقاقه
اشي من منافع هذا الوقف وترك ولد او اسفل منه استحق ذلك كله ترك ما كان يستحقه والى ان لو كان
حيّاً وقام مقامه في الاستحقاق فاذا انقضى الذكور على هذا الترتيب المذكور عاد ذلك وقفاً على اولاده
الاناث ان كن موجودات فان لم يكن فعلي الموجد من اولادهم وذرياتهم ونسلهم وعقبهم على الشرط
والترتيب المذكور اعلاه ثم ان ولد الواقف المذكور المدعوس مات صغيراً في حياة ابيه وحده للواقف ولد
اسمه محمد واخصر استحقاق الوقف فيه ثم منه واعقب بنتاً ماتت واعقب ولداً ذكر اسمُه محمد فكل يستحق
محمد المذكور هذا الموقوف بجهة دخوله في عموم الذكور في قول الواقف ثم على اولاد اولادهم المذكورام بجهة دخوله
في ذكور النسل والعقب بقوله ثم على نسلهم واعقابهم المذكورام بالجهتين ام لا يستحق بجهة ما اجاب
كل من الشرطين لو انقضى لكني علمت في دخول محمد المذكور وقد تقررت انه لا مانع من تراحم العلل والامتنافه هنا
الى الاولاد لا الى الواقف نفسه قال ثم على اولادهم الخ وكذلك الاضافه في الامتنان والاعقاب بما في الهم
لا اليه ولا شك انه ذكر من اولاد اولاد اولادهم كانه ذكر من نسلهم واعقابهم وان كانت جده محترماً
عنها بقيد الذكور فيستحق الموقوف بلا شبهة والى هذا والله اعلم **سُئِلَ في وقف مستعمل ابطاله نائب**
قاضي مستند الى عدم لزوم عند الامام الاعظم فكل النائب ولاية ابطاله للمعني المذكورام ولاية الهم
خاصة بالقاضي الاصلى اجاب قال في البحر الرائق وههنا تبينه لا بد منه وهو ما المراد من القاضي الذي
ملك نصب الوصي والمتولي ويكون له النظر على الاوقاف قلت هو قاضي القضاة لا كل قاضي شرقي وعلى
هذا فقهم في الاستدانة بامر القاضي المراد به قاضي القضاة وفي كل موضع ذكر والقاضي في امور الاوقاف
اخر فهو صحيح في ان نائب القاضي لا يملك ابطال الوقف وانما ذلك خاص بالاصل الذي ذكره الشارح
في منشور نصب الولاية والاوصياء وفوض له امور الاوقاف وينبغي الاعتماد عليه وان بحث فيه شيخنا

مطلب
وقف وقفاً
منجزاً على ذلك
حسن وعلى
من سيحده
له من الاولاد
المذكور خاصة
دون الاناث
ثم ومن مات
حسن في حياة
ابيه وحلف
ولداً يستحق
الموقوف

مطلب
لنس المتولي
ابطال الوقف
ونصب الوصياء
وقوله لفظاً
والاير بالاحكام
وانما ذلك كله
لقاضي القضاة

مطلوب
لا يعمل بحجة
المختل

الشيخ محمد بن صالح الدب الحانوق لما في اطلاق مثله للنواب في هذا الزمان من الاختلاف والمثلية
 لانصر فيها بخصوصها فيما اطلع عليه وكذلك فيما اطلع عليه شيخنا المذكور والشيخ زكريا الدين صاحب الميزان
 وانما استخرجتها تفهيمها والله اعلم **سئل** فيما اذا وهدد قتر سلطانا بجديده ان الطاغية الغلاية وقف
 على يد ثم على اولاده واولاد اولاده ثم وثم واذا انقضضوا كان للحرمين الشريفين وكتاب وقفات زيدا
 وقف ثلثي الطاغية على اولاد الظهور واولاد الباطون ولا تعرف فيه الثلث الثالث وهذه الحجة
 الملتصق بها هذا السؤال المجبة الصق بها السؤال الكتب على الجواب فهل ثبت وقف الطاغية المذكورة
 جميعها بموجب الدفتر السلطاني وتتمع اولاد الباطن بموجب قوله فيه ثم على اولاده الحق الموجب لاعتراض
 اولاد الباطن كاصحروا به ام يعمل هذه الحجة ام لا يعمل بشئ مما ذكر واذا قلتم بالاخير فلو لم يوجد في ذلك
 الثالث ملك يعمل به شرعا واشتبهت مصارفة الحاكم فيه اجاب لا يعمل بحجة الدفتر ولا بحجة
 الحجة الملتصق به علما وانا من عدم الاعتماد على الخط وعدم العمل به ككتاب الوقف الذي عليه خطوط الفقهاء
 الماصيين وانما العمل في ذلك بالبيئة الشرعية وكيف يعمل بهذه الحجة وهي باطلة من ديوه الاول وان
 امتناعنا لظاهر المذكور على بقية المستحقين من اولاد الظهور لا يجوز ولا يبطل حقهم الثاني ان جعل
 الذي يخص عرفات المدعى المذكور مع من يشركه من اولاد بركة المذكورة قيراطا واحدا ونصف قيراط
 والذي يخص عبد القادر عابراهيم المذكورين قيراط واحد ونصف قيراط وهذا لا يقول به احد باهم
 مخالف لاجماع المذاهب باشرها ولو ثبت دعوى المدعين المذكورين الذين هما عرفات وعبد القادر
 بالبيئة الشرعية لوجب ان يقسم ربع هذا الثلث على عدد رؤس اولاد الظهور واولاد الباطون
 لا يفضل فيه الذكر الانثى وذلك يختلف بكثرتهم وقلتهم فمن اراد اخذ هذه القسمة التي قسمها حتى
 اعطى عرفات ومن يشركه قليلين كانوا او كثيرين قيراطا ونصفا وعبد القادر وابراهيم بانزلا
 قيراطا ونصفا وبقية اولاد الظهور اكثر وام قلوا خمسة قراريط فله قسمة تخالف اجماع المسلمين
 وكيف يعمل بها شرعا والحكم بما خالف اجماع باطل وهذا الحكم لا يستند فيه الى دليل شرعي الثالث
 ان اصل دعوى المدعين غير مشروعة شرعا لجهالة المدعى بقوله وان استحقاق عرفات المذكورين
 من يشركه الخ وقد تقر بان من جملة شروط صحة الدعوى معلومية المدعى ومدعاه لنفسه لمجهول لا يرد
 مقداره وليس خصما عن غيره الى غير ذلك من الوجوه التي لا تخفى على اهل العلم فاذا علمت ذلك فالاصل
 ان من اثبت بالبيئة حقا فهو له فيجب على الغامض ان يبطل الى اولاد البسات بيعة تشهد بمدعاه لان
 استحقاق اولاد الظهور في هذا الثلث محقق واستحقاقهم مظنون فكانوا مدعين والبيئة على من ادعى
 فاذا عرفت وان اقامة البيئة بطلانها من الاخرينة فاذا عرفت واشتبهت مصارفة هذا الثلث فقدس
 علما وبانه ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف يعملون فيه والى من ينصرف
 فينبغي على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو مظنون بحال المير
 ويعمل على ذلك واذا لم يعلم كيف كانوا يعملون لا يعطى لاولاد الباطون شئ للثالث في استحقاقهم

وَمَعَ الثَّلاثِ لَا يَجُوزُ الْحَكْمُ لَهُمْ بِشَيْءٍ هَذَا وَقَدْ أَطْلَعْتُ عَلَى مَا فِي أَيْدِي الْفَرِيقَيْنِ مِنَ
الْحُجَجِ وَالْمُسْتَحْكَاتِ فَلَمْ أَجِدْ مَا يَسْتَوْجِبُ لِلْقَاضِي الْحَكْمَ بِدُخُولِ أَوْلَادِ الْمَنَاتِ فِي هَذَا الثَّلَاثِ
الَّذِي الْبَيْتَةُ الشَّرْعِيَّةُ فَلَيْسَتْ الْقَاضِي نَوَاجِدُهُ عَلَى طَلِبِهَا مِنْهُمْ فَإِنْ لَوْ يَتِمُّونَ هَاجِمُهُمْ وَلَيْتَدَبَرُ
خَشْيَةَ الْإِقْتِمَامِ فِيمَا لَا يَجُوزُ مِنَ الْأَحْكَامِ وَاللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَلِيُّ الْعِصْمَةِ وَالتَّوْفِيقِ نَسْأَلُ
الْهُدَايَةَ إِلَى سَوَادِ الطَّرِيقِ بِمَنَّةٍ وَكُرَمَةٍ وَسَوَاعِدِ نِعْمَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَأَلْتُ فِي عَقَارٍ بَيْدِ جَمَاعَةٍ تَلْقَوُهُ
بِالْأَرْضِ عَنْ أَبِيهِمْ عَنْ جَدِّهِمْ بَرَزَ لِأَنَّ رَجُلًا يَدْعِي أَنَّهُ وَقَفَ حَقَّ مُسْتَنْدَابَاتِهِ مَوْجُودٍ بِالْفَتْرِ
السُّلْطَانِي فِي وَقْفٍ جَدِّهِ هَلْ يَجُوزُ دُخُولُهُ فِي الدَّفْتَرِ السُّلْطَانِيِّ كَافٍ فِي ثُبُوتِ كَوْنِهِ وَقَعَامِ
الْأَجَابِ حُجْجُ الشَّرْعِ ثَلَاثُ الْبَيْتَةِ وَالْأَقْرَارُ وَالنُّكُولُ لَا يَجُوزُ الْخَطَأُ لَنَافِئِهِ لَا يَتَّبِعِي عَلَيْهَا الْأَحْكَامُ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَأَلْتُ فِي قِسْمَةٍ أَهْلُ الْوَقْفِ هَلْ يَجُوزُ لَهَا أَجَابَ أَنْ كَانَتْ قِسْمَةً تَمْلِكُ فِيهَا
بَاطِلَةٌ وَأَنْ كَانَتْ قِسْمَةً تَتَوَابَعُ يَجُوزُ صَرَحَ بِهِ فِي الْقِتَاوَى الْحَلِيَّةِ وَفِي الْأَسْعَافِ مَا يُؤَيِّدُهُ وَاللَّهُ
سَأَلْتُ فِي أَرْضٍ وَقَفَتْ عَلَى الذَّرِيَّةِ هَلْ يَجُوزُ أَنْ تَقْسِمَ قِسْمَةً تُحْفَظُ وَعِمَارَةٌ لِعَمَرٍ كُلِّ مَا يَمُرُّ لِنَفْسِهِ
لَا قِسْمَةً تَمْلِكُ أَمْ لَا أَجَابَ صَرَحَ فِي الْأَسْعَافِ أَنَّ أَهْلَ الْوَقْفِ لَوْ قَسَمُوا الْوَقْفَ بَيْنَهُمْ لَمْ يَنْزِعْ
كُلُّ وَاحِدٍ نَصِيبَهُ جَازٍ وَقَدْ كَرِهْتُ إِسْتِذَاكَ إِسْتِذَاكَ شَهَابُ الدِّينِ الْحَلَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي قِتَاوَاهُ أَنَّ
قِسْمَةَ التَّنَاقُوبِ فِيهِ جَائِزَةٌ وَاسْتَشْهَدَ لَهُ بِمَسْأَلَةِ الْأَرْضِ الْمَذْكُورَةِ وَفِي الْقِسْمَةِ ضِعْفَةٌ مَوْقُوفَةٌ
عَلَى الْمَوَالِي فَلَهُمْ قِسْمَتُهَا قِسْمَةً حُفْظٌ وَعِمَارَةٌ لَا قِسْمَةَ تَمْلِكُ فَيُحِلُّ مَا فِي الْخَصَافِ وَالْمَتُونِ وَالشَّرُوحِ
مِنْ عَدَمِ جَوَازِ قِسْمَةِ الْوَقْفِ عَلَى قِسْمَةِ التَّمْلِكِ لَا قِسْمَةَ الْحُفْظِ وَالْعِمَارَةِ تَوْفِيقًا بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
سَأَلْتُ فِي نَاضِرٍ وَقَفَ وَكُلُّ رَجُلٍ جَائِزٌ بِأَجَارَةٍ مُسْتَعْلٍ الْوَقْفَ وَقَبْضَ اجْرَتِهِ وَدَفْعَهَا لَهُ فَيَفْعَلُ وَغَيْرُ
الْمَاضِرِ هَلْ لِنَاضِرٍ الْجَدِيدِ أَنْ يَدْعِيَ عَلَى الْوَكِيلِ بِمَا قَبْضُ أَمْ لَا وَهَلْ إِذَا انْتَكَرَ الْعَزُولُ إِصْصَالَ الْعِلَّةِ
يَقْبَلُ قَوْلُهُ أَمْ لَا أَجَابَ قَدْ تَقَرَّرَ صِحَّةُ تَوْكِيلِ نَاضِرِ الْوَقْفِ مُطْلَقًا وَنَاضِرِ الْقَاضِي إِذَا عَمِلَ لَهُ
وَقَبُولُ قَوْلِ الْوَكِيلِ فِي دَفْعِ مَا قَبْضَهُ لَوْ كَلَهُ مَعَ يَمِينِهِ فَلَا عِبْرَةَ بِانْتِكَارِ الْعَزُولِ وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْوَكِيلِ
فِي الدَّفْعِ يَمِينُهُ لِأَنَّ الْوَكِيلَ أَمِينٌ وَقَدْ اخْبَرَ عَنْ إِصْصَالِ الْأَمَانَةِ فَيَقْبَلُ قَوْلُهُ يَمِينُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَأَلْتُ
فِي أَصْطَبِلٍ وَقَفَ مِنْهُ دَرَجَتَانِ وَأَسْقَفَتُهُ سَلَمٌ نَاضِرٌ وَقَفَ لِرَجُلٍ يَمُرُّ بِهَا لَهُ وَيَنْتَفِعُ بِهَا وَكَأَنَّهَا
بَابَةٌ مَعْلُومَةٌ فِي كُلِّ سَنَةٍ فَتَسْكُنُ لِمُسْتَأْجِرٍ وَبَنَى فِيهِ بَنَاءً حَتَّى صَارَ ذَارِغَةً فَرَادَ انْتِشَاعُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ
زِيَادَةِ الْأَجْرَةِ فِي نَفْسِهَا هَلْ تَنْقُضُ الْأَجَارَةَ أَمْ لَا أَجَابَ قَالَ فِي الْحَرْفِ نَفَادٌ عَلَى الْحَيْطِ وَغَيْرِ
حَانُوتٍ وَقَفَ وَعِمَارَتُهُ مَلِكٌ لِرَجُلٍ ابْنِ صَاحِبِ الْعِمَارَةِ أَنْ يَسْتَأْجِرَ بِأَجْرٍ مِثْلِهِ يَنْظُرُ أَنْ كَانَتْ الْحَازَّةُ
لَوْ رَفَعَتْ يَسْتَأْجِرُ بِأَكْثَرِ مَا يَسْتَأْجِرُ صَاحِبُ الْعِمَارَةِ كَلْفُ رَفْعِ الْعِمَارَةِ وَيُؤْجَرُ مِنْ غَيْرِهِ لِأَنَّ النِّقْصَانَ
عَنِ اجْرِ الثَّلَاثِ لَا يَجُوزُ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ وَأَنْ كَانَ لَا يَسْتَأْجِرُ بِأَكْثَرِ مَا لَا يَسْتَأْجِرُ لَا يَكْفِي وَتَرَكْتُ
فِي يَدِهِ بِذَلِكَ الْأَجْرَةِ لِأَنَّ فِيهِ ضَرُورَةً أَهْوَى اللَّهُ أَعْلَمُ سَأَلْتُ فِي أَرْضٍ وَقَفَ بِبَيْدِ جَمَاعَةٍ اخْتِذُوا حُكْمًا
وَيُؤَدُّونَ عَلَى عِدْدِ الْأَشْيَاءِ قَدَرًا مِنَ الْكَمَالِ وَالْآنَ فَنَيْتُ الْأَشْيَاءَ وَصَارَ الْأَرْضُ مِلْسَاءَ تَزْرَعُ وَتَسْتَعْمَلُ

مطلبه
أدعى رجل مقاربا
ببذرة جماعة أنه قد
خبره من قبل
إلى دفتر سلطان

مطلبه
لا يجوز قسمة الوقف
قسمة تملك
مطلبه
يجوز قسمة الوقف
لحفظ الزراعة

مطلبه
لو ادعى وكيل
الناظر بأجرة
مستغل الوقف
دفع الأجرة له
قال القول له يمينه

مطلبه
دفع الناظر
اصطبل وقف
منه دمر ليحمر
وسكن قسمة
بأجرة معلومة
ففعول ثم زاد
انسان عليه

مطلبه
أرض وقف
ببذرة جماعة
أخذوها
سكنوا بها

في كل سنة والمتك على ما يطلب ان تقسم لكونه انفع للوقف هل له ذلك المصير المبيح على الوقت ام لا اجاب
نعم لم يطلب التقسيم لكونه انفع للوقف وقد تراءت صحة العلماء قاطبة على ذلك وصحة جوابه
بغنى بكل ما هو انفع للوقف ولا قائل بذلك وقد صارت الارض ملساء تمزج وتستغل
في كل سنة لانه يؤدي الى الضرر الكلي ولا حائل به والله اعلم سئل في ارض وقف بايد
مرعين متعددة لكل قدر منها في دين من قديم الزمان ادعى احدهم على آخر ان مقدار ارضه
دون ارض الآخر يريد ان يقاسمه في ذلك هل له ذلك ام لا وسبق القديم على قدمه الجلس
ليس له ذلك وسبق القديم على قدمه ولا يعطى لدعي شيئا مما في يد الآخر اذ ذلك وان كان زائدا
فقد يكون لغنى رآه المتك على الوقت والاصل الصحة والله اعلم سئل في رجل وقف وهو عيال
الصحة بمنزلة وقف على نفسه من بعده على ولد محمد وعلى من سيحدث له من الذكور والان على العدة
السترعية اما الاماثة فلمن الاستحقاق بالوقف اذا كن خاليت من الازواج فاذا تزوجن سقط
حقهن وكل ما تأس من عادهن وليس لاولاد المصلحة من هذا الوقف حق من تعليم على اولاد
واولاد اولادهم ونسبهم وعقبتهم ابدا ما تناسلوا واما ما تعاقبوا طبقة بعد طبقة وشغل
الواقف المذكور شروطا في وقفه هذا منها ان يكون النظر في وقفه هذا لنفسه مدة حياته من بعده
لازمت فالارض من الموقوف عليهم الى ان قال واذا انقرض الوقف عليهم عن آخرهم ولم يبق منهم
نسل ولا عقب كان ذلك وقفا على اقرب عصبات الواقف واذا انقرض عصبات الواقف ولم يبق
منهم احد كان وقفا على مصالح حرم سيدنا الخليل عليه الصلاة والسلام مات محمد في حياة ابيه الواقف
بعد ان احده الله ثلث سنوات فنزوحين واحدا الله لهن اولاد اهل يعصرف ربع الوقف لمن ام الاولاد
ام لعصبة الواقف ام لحرم سيدنا الخليل عليه الصلاة والسلام ام لقرن ذلك وهل يجري شرط القام
في النظر كما يجري في المصير اليها ام وهل تلحق من ربع الوقف وجه ما الحكم في ذلك او نحوها
الجواب مفصلا مغللا اجاب اعلم انه قد قام بكل من المذكورين مانع من الصرف اما انما
الواقف فليسقط حقهن بالازواج واما اولادهن فليسقط طهرهن من الوقف بقول الواقف وليس
لاولاد النسبة من هذا الوقف حق ولو قدرنا عدم هذه الجملة من كلامه والباقي على حاله فكذلك
لايصرف لهم مع وجود امهاتهم لان مراعاة شرطه لازمة فيه وهو انما جعل الاولادهم بعدهم فلا يصح
لهم مع وجودهم وكذلك نقول في عصبة الواقف وجه حرم سيدنا الخليل فاذا كان كذلك فالصير
الى الفقراء كما صرحوا به في كثير من الفروع المساوية لهذه الواقعة قال في الاستعانة وقال في اولاد
هذين فاذا انقرضوا فعلى اولادها ابنا ما تناسلوا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا
احد الولدين وخلف ولدا يصرف نصف الغلة الى الباقي والنصف الاخر يصرف الى الفقراء فاذا
مات الولد الاخر يصرف جميع الغلة الى اولاد اولاده لان مراعاة شرطه لازمة في الوقف وهو انما جعل
لاولاد الاولاد بعد انقرض البطل الاول فاذا مات احدهما يصرف نصف الغلة الى الفقراء

مطلب
ارض وقف بايد
مرعين ادعى
احدهم ان مقدار
ارضه دون
ارض الآخر

مطلب
وقف على بعض
مولى ولده وعلى من
سقط لهن
الذكور والابن
او اكن خاليت
سواء الارواح
ثم على سيد الخليل
والان لم يرد
الاثبات ان
متروحات
ولهن اولاد

وفى فتاوى شيخنا العلامة الشيخ محمد شراج الدين الحانوتى فى مثل هذه الواقعة صرح بالصرف
الى الفقراء مستنداً بما نقلناه عند الاسعاف قائلاً والمسئول عنه مساوٍ ولهذا يعنى فكان النص
فيه نصاً فى مساوية فصح الاستنباط ومثل ما فى الاسعاف فى الحائنة والخلاصة والبرازية
والماترخانية وغالب كتب الفتاوى والمشرح المطولة فاذا علم ذلك وان الصرف امتنع بجهة
الشرط وصار الحق فيه للفقراء وكفى وارواجهن بصفة الفقراء على جواز الصرف اليهن والى
ازواجهن واولادهن بجهة كونهم من الفقراء وخصوصاً والوقف محترق فى الصحة غير مضاف الى
ما بعد الموت فليس من باب الوصية وقد صرحوا فى مثله بيجواز تناول اولاد الواقف الفقراء قدير
واما مسئلة المظفر فلا شك انه لا يرشد منهم بلا شبهة اذ شرطه لا يرشد فالرشد من الوقف
عليهم ولا شبهة فى كونهم من الموقوف عليهم وان قام بهم مانع عن الصرف وكذلك اذ ازال المانع
استحقاقهم بالشرط المتقدم وهذا ظاهر لا يخار عليه والله اعلم **سئل** فى دكان وقف وضع رجل
يده عليه مدعيًا فيه الملك بالشرء من زيد وبني على ظهره بيتاً وفى جوفه بنى بيتاً وانشع بالدكان
وبظهره وجوفه مدة تسعين ثم اثبت وقفه ناظره لدى الحاكم الشرعى بالبيتة الشرعية حسبها
وجد فى كتابه المسجل بالسجل المحفوظ وحكم به الحاكم الشرعى ورفع يده ووضح اليد المذكورة هل
تلزمه اجرة المثل لذلك فى مدة وضع يده عليه ويهدم بناؤه ام لا **اجاب** نعم تلزمه اجرة المثل
اذ منافع الوقف مضمونة صيانة له عن ايدى الظلمة ويهدم بناؤه لولم يضر بالوقف فان ضرو
ضواحقاً كما فى المضيق لماله فليترخص الى اهدامه وعليه اجرة المثل للوقف على اختيار المتأخرين
وفى بعض الكتب ناظر تلك البناء باقل القيمتين للوقف من روعاً وغيره من روع بالوقف
بمثله صرح فى الامتياز والمظار وكثير من الكتب والله اعلم **سئل** فى تقرير الوظائف والرجل
عنها هل ذلك للقاضى المتسولى الذى لو بشرط له الواقف ذلك **اجاب** تقرير الوظائف
للقاضى لا للمتسولى الذى لو بشرط له الواقف لانه تصرف فى الموقوف عليهم بغير شرط الواقف
وذلك لا يجوز بخلاف ما اذا شرطه الواقف له كما صرح به فى البحر اخذاً بما فى الفتاوى الصغرى
والله اعلم **سئل** فى رجل وقف عقاراً على اولاده واولاد اولاده ثم وغم ومن جملة الوقف دار
ودكان ادعى رجل بطريق الوكيل له من ابيه ورجل آخر بالاصالة عن نفسه لدى نائب الحكم على وكل
احد المستحقين فى اجارة دار الوقف بانه اجر الدار ونصف الدكان بثمانية غروش وات
الاصيل والموكل يستحقان فى الغلة الربع ويطلبان وكل الاجارة المذكور بقرشين منها فانما
الوكيل بان ظملاً لرجل من ذرية الواقف كان قد منع الاصيل والموكل من ريع الوقف بحكم
نائب الحكم بعد دعوى صحيحة ثم احضر المدعيان شاهدين شهدا ان الاصيل واخوته واولادهم
وان الموكل من ذرية الواقف فى حكم نائب الحكم باستحقاقهم اربع الوقف وامر الوكيل بدفع ما يخص الاصيل
والموكل ومن يشترهما من الاجرة المذكورة وهو قرشان فهل ذلك صحيح ام لا **اجاب** هو غير صحيح

مطلبه
اذا وضع رجل
يده على دكان
وقف مدعيًا
الملك وبني على
ظهره وفى جوفه
ثم اثبت وقفه
تلزمه الاجرة

مطلبه
تقرير الوظائف
للقاضى لا للمتسولى
الذى لو بشرط له
الواقف ذلك

مطلبه
الوكيل فى اجارة
الوقف لخصمه
لمدعى الاستحقاق

لان وكيل اجارة دارا والذكان لا يصلح خصما لمن يدعى استحقاقا في الوقت لانه ليس على وكيل فيه فقي ما بين
المقصودين وكيل اجارة الدار اذا ادعى الساكن انه عمل الاجرة لموكله وبرهن بوقف ولا يصحكم بغيره
حتى ينصرف الغائب بل ولا المستحق يصلح خصما المستحق آخر والدعوى في اثبات الوقت والمالك
للذي انما هي على ناظر لا على وكيله في اجارة او قبض عليه او عمل من اعمال الوقت فكيف تسمع الدعوى
على وكيل احد المستحقين في اجارة دار الوقت ويقضى للدعى وشرط صحة القبض ما مفقود وهو القسم
المقتضى عليه وايضا شهادة الشاهدين بان الاصيل واخوته والموكل من ذرية الواقف لا تكفي حتى
تبين اذ ابرأ البنت لا يدخل مع ان الذرية لم يطلق النسل فلا يصح حتى تبين بيان لا يخل فيه اني
ولا تكفي الشهادة بان من ذرية كما لا تكفي الشهادة بان من قرابته حتى يفسر والقرابة والعصم امر واحد
يدفع ما يخص الاصيل والموكل ومن يشركها والحال ان من يشركها ليس بالالدفع ولم يدع الاحتكام
وهو مقتضى له وايضا الوكيل عن ابيه لم يظهر من عبارة الحاكم هل هو وكيل بقبض استحقاقه
او بدعوى استحقاقه فان كان الاول وهو الظن من قوله وامر الوكيل بدفع ما يخص الاصيل والموكل
ومن يشركها وهو قرمان لا يصح كونه مدعيا لاستحقاقه في الوقت لانه وكيل في محضر القبض
وهو خصم فيه لا في اثبات استحقاقه فافهم والله اعلم مسئلة في وقف اهلي وقعة ابو الوفا على نفسه
ثم على اولاده الذكور والاناث تعاقبت عليه نظارة يصرفون ريعه بين اولاد الظهور والبطون
للكم مثل حظ الانثيين ناظر ابعد ناظر مدة تزيد على مائة واربعين سنة الى ان تولى عليه الان ناظر
فصرف على اولاد الظهور والبطون كما جرت عليه النظارة من قبله مدة تزيد على عشرين سنة ايتا قالوا
في كتاب وقعة السجل في السجل المحفوظ في الآن من الصرف على اولاد البطون متكررا كون الوقت
صادرا عن ابى الوفاء الزنور ومذعيان الوقت من قبل الشرفي يونس ثم ابى الوفاء الزنور وانه
خاص بالذكور دون الاناث واولادهن وابرز من يد لدى نائب الحكم حجة عليها بما فيه القضاة
الماضين واحدا بعد واحد بما مكتوب ان الشرفي يونس وقت الاماكن المذكورة على نفسه ثم على اولاد
اغية ابى الوفاء وشقيقه ابى البقاء واولاد ابى السعدا ثم على انساكهم الذكور دون الاناث فقرأت بوجه وكيل
شخص من اولاد البطون في قبض استحقاقه فسكت الوكيل ولم يبدد دفاعا فكتب نائب الحكم الناظر
حجة بمنع اولاد الاناث بغير الحجية المقررة لديه ومن جملة ما كتب بها عرف يعنى نائب الحكم الوكيل ان
وقف الشرفي يونس يخص بالذكور ولا منى للاناث ولا اولادهن بموجب شرط الواقف المتكاتف
والمرشح في الحجية المذكورة ولم يكن سيد الناظر كتاب وقف ثابت بذلك ولا اقام بيعة تشهد على ما ذكر
فحكم نائب الحكم في وجه الوكيل المذكور بغير الخطا بانه وقف يونس وانه خاص بالذكور دون الاناث
واولادهن على ما جرى دوا الحجية المقررة لديه وكتب له بذلك حجة وانه مسمى بحكمه الواقع على الوكيل الزنور
على من يوجد من ذرية الاناث معلا بان الواحد منهم خصم عن الباقيين فحل حكم القاضي عليهم جميعا
بغير دفع الحجية صحيح ام غير صحيح ويعمل بكتاب الوقف الموجود المسجل بالسجل المحفوظ ويصرف النظارة

مطلب
وقف تعاقبت
عليه نظارة
واحد بعد واحد
وهو يصرفون
لاولاد الظهور
والبطون والآن
يدعى ناظرهم
الوقف على الذكور
بغير حجية

بموافقة ولا يعمل بمجرد الحجية التي تناقض ذلك اجاب الحكم بحجج الحجية لا يصح استصحابها
مع صرف النظر السابقين لكونه في كتاب الوقف المسجل في السجل المحفوظ فقد صرح في الذخيرة
بانه اذا اشبهت مصاريف الوقف بنظر الى اليهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوا
كيف كانوا يعملون فيه والى من يصرفونه فيسنى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك
على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك اه وفي كتاب الوقف للخصان
وهذه الاوقاف التي تقادروا بها وما اليهود عليها فا كان لها رسوم في دواوين القضاة وهي في ايدى
القضاة اجريت على رسومها الموجودة في دواوينهم استحسنا وقد سئل بعض العلماء عن هذه المسئلة
فاجاب بقوله اذا وجد شرط الواقف فلا سبيل الى مخالفة واذا فقد عمل بالاستفاضة والاستسما
القادية المستمرة من تقدم الزمان والى هذا الوقت اه وقد صرحوا بان يحل حال المسلم على الصلاة
ما امكن فيجب ان يحل حال من سبق من النظر على انهم كانوا يفعلونه على موافقة شرط الواقف
ولا يحل فعلهم على المخالفة لانه فسق فيبعد عن المؤمن وهذا ظاهر ولا شبهة في خلل الحجية التي
ناشأ الحكم لانه جعل وكيل المستحق في الوقف بقصد استحقاقه خصماً فيما ليس له وهو انك
وقفت على الشر في يونس وابطل كونه عن اى الوفاء واخلاف المصارف ومنع الامانات واو لا
فهو اشبه بوكيل قبض غلة الدار من ساكنها زيد المستاجر اذا ادعى المستاجر انها ملكه واقام
عليه بينة انها ملكه فانه لا يكون خصماً في ذلك اجماعاً ولا ينفذ الحكم على الموكل لان الوكيل ليس
خصماً في ذلك فكيف يسرى الحكم عليه وعلى سائر من يوجب من ذرية الامانات معك لا بان
الواحد منهم خصم من الباقيين ما هذا الا جهل عظيم نعوذ بالله تعالى من الزبح والقتل ونسب
الى الله تعالى عن جهل الجهال والله اعلم سئل في ارض وقف مائة الزرع بالخصصة ما صار لها
عن ابنين وبنات وابن ابن فاخذ ابن الابن يزرعها بالخصصة كما كان جدك يفعل مدة تبلغ
اربعة سنين بعد ترك الابن المزارعها باختيارهم والآن يريدون رفع يد ابن الابن عن
مزارعتها هل ذلك مع تركهم الاختيار في هذه المدة ام لا اجاب ليس ذلك فقد صرح
علما ونايان الحق المزارع يسقط بترك الارض اختياراً في الارض التي هي بالخصصة سواء كانت
ارض وقف او ارض بيت المال ولا يجري فيها الارث والله اعلم سئل في رجل استهلك من مهر
ابنة خمسة واربعين قرشاً ثم فرغ لها من نصف ارض وقف خربة بيده نظير المبلغ المذكور
هل يصح ان تكون عوضاً عما استهلكه ام لا اجاب لا يصح ذلك والحال هذا اذا اقتص
بارض الوقف المحكوم به لا يجوز نزوله بالحكم عن ملك الواقف لا الى مالك فلا يجوز ان يكون
عوضاً عما استهلكه من مهر ابنة والله اعلم سئل في اماكن متعددة تعدد الباعة فيها واحداً
بعد واحد ومضى عليه البائع الاخير منها مدة سنين والآن ادعى هذا البائع انها وقف على
جماعة مغلوبين من قبل جدكم فلان بن فلان هل تسمع دعواه بعد بيعه ام وهل يستوفى

مطلب
ما مزارع ارض
الوقف من ابن
و بنات وابن ابن
فرضها من الارض
يزرعها كما كان جدك
لا تزرع من يدك

مطلب
فرض لابنة من
ارض الوقف فباع
مقابل ما استهلكه
من مهرها

مطلب
في رجل باع عقداً
ثم ادعى انه وقف

يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْبَائِعُ وَكَذَا وَأَصِيلًا أَجَابَ لَا تَسْمَعُ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ أَكْثَرُ عُلَمَاءِنَا فِي الْقَاضِيَا
رَجُلٌ بَاعَ عَقَارًا ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ بَاعَ مَا هُوَ وَقَدْ اخْتَلَفَ الشَّاعِرُ فِيهِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا تَسْمَعُ وَفِي الرَّايِ لَا تَقْبَلُ
وَهُوَ أَصَوْتُ وَخَطُوتُ وَفِي فَضْلِ الْقَدِيرِ مِنْ بَلَدِ الْأَسْتَقْقَاءِ بَاعَ عَقَارًا ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ أَنْ يَبَاعَ وَهُوَ وَقَدْ لَا يَقْبَلُ
مَجْرَدُ الْوَقْتِ لَا يَرِيدُ الْمَلِكُ وَفِي السَّائِرِ خَانِيَةٍ وَلَوْ بَاعَ عَقَارًا ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ أَنَّهُ بَاعَ وَهُوَ وَقَدْ لَا يَقْبَلُ
وَفِي الْعَصْرِ الْعَامِيَةِ رَجُلٌ بَاعَ دَارًا ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهَا كَانَتْ وَقَعًا فَإِنْ ارْتَدَّ عِلْفُ الْمَدْعَى عَلَيْهِ لَيْسَ ذَلِكَ
لَاَنَّ الْخَلِيفَ بِعَهْدِ صِحَّةِ الدَّعْوَى وَدَعْوَاهُ لَا تَقْبَلُ وَإِنْ أَقَامَ الْبَيْتَةَ عَلَى مَا ادَّعَى اخْتَلَفُوا فِيهِ قِيلَ لَا
لَاِنَّهُ تَنَاقُضٌ وَقِيلَ يَقْبَلُ ثُمَّ قَالَ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْحَوَابُ عَلَى التَّفْصِيلِ إِنْ كَانَ الْوَقْعَةُ عَلَى قَوْمٍ بِأَعْيَانِهِمْ
لَا يَقْبَلُ الْبَيْتَةَ بِدُونِ الدَّعْوَى عِنْدَ الْكُلِّ وَإِنْ كَانَ عَلَى الْفُقَرَاءِ أَوِ السُّجَدَاءِ عِنْدَ هَاتِهِمَا تَقْبَلُ وَعِنْدَ الْبَعْضِ
لَا يَقْبَلُ وَذَكَرَ شَيْخُ الدِّينِ هَذَا التَّفْصِيلَ وَهَكَذَا فَضَّلَ الْإِمَامُ الْفَضْلِيُّ وَهُوَ الْمُتَأَرِّفُ وَهُوَ قَوْلُهُ
الْكِرَامَاتُ وَالنَّقْلُ فِي الْمَسْئَلَةِ مُسْتَفِضٌ لَا مَبْهَمَةٌ أَنْ الْوَكِيلَ فِي الْبَيْعِ أَصِيلٌ فِي حَقِّهِ فَلَا رِقْدَ
ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ وَكَذَا وَأَصِيلًا وَلِذَا أُطْلِقَ الْحَوَابُ فِي الْمَسْأَلَةِ وَلَمْ يَقْرَأْ بِهَاتِهِمَا وَهَذَا الْأَمْرُ
عَلَيْهِ وَاقِعًا عِلْمُ مُسْئَلٍ فِيمَا إِذَا قَرَأَ الْمُتَوَلَّى فِي وَظَائِفِ الْأَوْقَافِ هَلْ يَصِحُّ مَعَ وجودِ الْقَاضِي أَمْ لَا
أَجَابَ بِمَا فِي الْأَشْيَاءِ وَالنَّظَائِرِ الْقَاعِدَةُ السَّادِسَةُ عَشْرُ الْوَلَايَةِ الْخَاصَّةُ أَقْوَى مِنَ الْوَلَايَةِ الْعَامَّةِ
وَقَرِحَ عَلَيْهَا وَفَرَعًا ثُمَّ قَالَ وَعَلَى هَذَا لَا يَمْلِكُ الْقَاضِي التَّصَرُّفَ فِي الْوَقْفِ مَعَ وجودِ نَاطِلٍ وَلَوْ مِنْ قَبْلِهِ
وَالسَّادِسَةُ فِي الْبَحْرِ وَفِي الْفَتَاوَى الصَّغِيرَةِ إِذَا مَا تَوَلَّى وَالْوَاقِفُ حَتَّى قَالَ الرَّايُ فِي نَصِّهِمْ أَخْلَا الْأَمْرَ
لَا إِلَى الْقَاضِي فَإِنْ كَانَ الْوَاقِفُ مَيِّتًا فَوَصِيَّةً أَوْ مِنْ الْقَاضِي فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَوْضَى إِلَى أَحَدٍ فَالرَّايُ فِي ذَلِكَ
الْقَاضِي أَوْ فَاقَادَانِ وَلَا يَتَعَلَّقُ الْقَاضِي بِتَأْخِيرِ عَنِ الشَّرْطِ لَهُ وَوَصِيَّةً وَيَسْتَعَارِفُهُ عَدَمُ صِحَّةِ تَقْرِيرِ الْعَامَّةِ
فِي وَظَائِفِ الْأَوْقَافِ إِذَا كَانَ الْوَاقِفُ شَرْطَ التَّصَرُّفِ لِلتَّوَلَّى وَهُوَ خِلَافُ الْوَاقِعِ فِي الْقَاهِرَةِ فِي زَمَانِهِ
وَقَبْلِهِ بِسِيرٍ أَوْ كَالَمْ يَجْعَلْهُ فِي الْمَصْرُوفِ ظَاهِرًا أَنَّهُ لَوْ كَانَ يَعْنِي الْمُسْتَعْلَقَ لِلْوَقْفِ نَاطِلًا أَمَّا الْأَمْرُ
وَالدَّعْوَى فَإِنْ أُلْجِئَ إِلَى الْحَاكِمِ بَقِيَ هَلْ لَهُ وَلَا يَتَرُكُ الْإِجَارَةَ مَعَ عَدَمِ إِبَائِهِ بِحُكْمِ الْوَلَايَةِ الْعَامَّةِ جَزَاءً
الْأَشْيَاءِ وَالنَّظَائِرِ بِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ أَخْذًا مِمَّا افْتِي بِهِ الشَّيْخُ فَأَيُّهُمْ مَنْ أَنَّهُ لَوْ شَرْطَ التَّصَرُّفِ لِلنَّاطِلِ
لَغَيَّرَ وَلَا يَتَرُكُ ذَلِكَ وَلَوْ كَانَ قَاضِيًا وَبَدَّلَ عَلَيْهِ مَا فِي الْفَتَاوَى الْقَاضِي لَا يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ فِي مَا لَا يَتِمُّ مِنْهُ
وجودُ وَصِيَّةٍ وَلَوْ كَانَ مَنْصُوبًا أَوْ فِي الْحَجِّ شَوْشُ الْحَوَابِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِجَارَةِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الشَّاعِرَ
يُخَصِّمُهَا لَا تَصْرُفُهَا وَلَكِنَّ الْقَاعِدَةَ الْمَشْهُورَةَ وَهِيَ الْوَلَايَةُ الْخَاصَّةُ لِلنَّاطِلِ بِأَنَّ النَّاطِلَ لَمْ يَشْرُطْ
لَهُ التَّصَرُّفَ لَوْ قَرِئَتْ بِهَاتِهِمَا الْمَعْبُورُونَ تَقْرِيرُ الْقَاضِي إِذَا لَمْ يَمْلِكْ ذَلِكَ مَعَهُ أَمَّا لَوْ لَمْ يَشْرُطْ لَهُ
فَلَا وَلَا يَتَرُكُ فِي التَّصَرُّفِ فَلَا تَشْمَلُ الْقَاعِدَةَ كَمَا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْ قَوْلِهِمْ إِذَا كَانَ الْوَاقِفُ شَرْطَ التَّصَرُّفِ لِلنَّاطِلِ
وَمَعَاهُ التَّصَرُّفُ مَقْبُولٌ بِهَا فَازْدَوَعَ الْمَعْنَى ذَلِكَ بِحَيْثُ بَانَ أَنَّ كَانَ الْوَاقِفُ شَرْطَ التَّصَرُّفِ
فِي الْوِظَائِفِ فَتَقَرَّرَ هُوَ الْعَبْرَةُ لَا تَقَرَّرُ الْقَاضِي فَإِنْ لَمْ يَشْرُطْ لَهُ فَالْمَعْبُورُ تَقَرَّرَ الْقَاضِي وَاعْلَمْ
مُسْئَلٌ فِي وَاقِفٍ نَقَصَ فِي كِتَابٍ وَقَعَهُ عَلَى أَنْ تَقَرَّرَ بِالْوِظَائِفِ لِلنَّاطِلِ بِقَوْلِهِ تَقَرَّرَ لِلنَّاطِلِ هَلْ يَكُونُ

مطلبت
التقرير في
وظائف الوقف
العام والخاص
والواقف المتولي
ذلك

المسألة
في تقرير
الوقف
على
المتولي
الخاص

المذكور للنظر ام لا اجاب ولاية القاضى في تقرير الوظائف متأخرة عن المناظر المشروط
له المتقرر من الواقف فلا يصح تقرير القاضى معه والله اعلم **سُئِلَ** في وقف صورته انشا الواقف
وقفة هذا على ولد الصفيح حسن وعلى من سيحده من الاولاد المذكور خاصة دون الاناث ثم من
بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على انسابهم واعقابهم المذكور دون الاناث على ان من مات
منهم من اولادهم وانسابهم عن ولد او اسفل منه انتقل نصيبه الى ولد او الاسفل منه وعلى ان
من مات من اولادهم واولاد اولادهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من
هو في درجة يقدمهم في ذلك الاقرب فالاقرب للمتوفى وعلى اية من مات منهم ومن اولادهم واولاد
اولادهم وانسابهم قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك ولدا او اسفل منه استحق ذلك
المترك ما كان مستحقه والده ان لو كان حيا وقام مقامه في الاستحقاق فاذا انقضت الذكور
على هذا الترتيب المذكور عاد ذلك وقفا شرعيا على اولاد الاناث ان كن موجودات فان لم يكن
فعلى الموجود من اولادهم وذرياتهم ونسلهم وعقبهم على الشرط والترتيب المذكور واعلاه فاذا
انقضت من آخهم وخلت الارض منهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد وقفا على سماط سيدنا
خليل الرحمن صلى الله عليه وسلم على سيدنا وعليه وسلم فان تعدد الصنف على السماط المذكور عاد ذلك وقفا
على الفقراء والمساكين من امة محمد صلى الله عليه وسلم فكل الواقف ولدا اسمه محمد ثم مات اخوه حسن المذكور
وتصرف محمد المذكور في جميع الوقف ثم مات محمد عن بنت بنت ثم ماتت البنت عن ابن اسمه محمود وعن بنت
اسمها صفية ثم مات محمود عن ابن اسمه محمد وللصفية ابن اسمه صالح في رتبة محمد المذكور اذ هم هذه
الصوره ابن ابن بنت ابن بنت وقد استقل محمد المذكور بالوقف ومنع عنه صفية وابنها عنه
قبل الاستقلال به ومنعه لها عنه وحيام ام لاجبه لذلك وما وجه استحقاق بنت محمد بن الواقف
الذي ترتب عليه استحقاق اولادها واولاد اولادها مع قول الواقف واعقابهم المذكور وقوله
فاذا انقضت الذكور على هذا الترتيب وقد كنتم اقدم الحكم في ذلك وعلمتم بما تقاعدت فيه عن بعض
الناس فالمسؤول الآن ايضاح ذلك ليرى قول الوهم **اجاب** اما استقلال محمد بن محمود بالوقف
دون عمته فلا يستحق اليه فهم فاهم خلفه عن هو يفرع الفقه للسننطة من اصوله عالمه وان
سبق اليه فهم انه ذكر ابن ذكر فدانته ان جدته المدلى بها انتى واذا اعتبرنا الذكورية قياد الاباء
والاباء فلا استحقاق لها ولا لابنها ولا لبنتها اما هي فلكونها انتى وكذا بنتها واما ابنها فلكونه
بن انتى واذا لم تستحق هي ولا ابنها ولا لبنتها فمن اين ياتي استحقاق ابن ابنها محمد والشرط انتقال
نصيب من مات من اهل الوقف من ولد او اسفل منه له وليس على هذا الزعم الذي سنبين قسما
هو وصفيته وامها من اهل الوقف وعلى هذا الزعم الفاسد يكون الوقف لجهة السماط لا لقطعة
لذكر والبشرى الى الواقف اذ هو ليس منسوبا اليه وانما هو منسوب لايه وابوه ليس ذرية
واقف بل هو اجنبى عنه ولما اعتبرنا هذا الزعم صرف الوقف الى السماط لموت محمد بن الواقف

لكننا نظرا لنظر الأصول موافقا لغير الواقف وقوان العامة فنص في افرادها ونعارض الجامة
ويمتنع اذ كان متأخرا عنه فظننا الى قوله واصحابهم الذكور فرائسنا متقدمة على قوله على ان
مات منهم ومن اولادهم وانسابهم عن ولد واسفل منه استعمل نصيبه الى قوله والاسفل منه
فستعناه به فاعطينا بنت محمد الذي هو ابن الواقف استحقاقا ابنا عاما لهذا العام المتأخر
او لا يملك شاك في دخولها تحت قوله على ان مات منهم الخ اذ محمد منهم وبنته دخلت في مستحق ولد
اذ هو اعم من الذكر والانثى ولولا هذا الاعتبار لم يكن لاستحقاقها وجه وبنته كانت تقطع عن الامة
لان الوقف والحال هن يكون على الذكور من اولاد الذكور وبموت محمد انقطع الذكور عن اولاد الذكور
والجهة الثانية التي هي جهة اولاد الامهات ان لم تكن فعلى الموجود من اولادهن معدومة فتعين
للسماط على هذا الاعتبار لكان لنا نظرنا الى اعتبار المتأخر من الشروط كما صرح به الامام الخليلي
الربيع اعان الاعتبار عما تقدم خصوصا وعرض لواقف اختصاصا بوقف لمن ينسب اليه او من
كل جهة فاذا تعدد فلن ينسب اليه بجهة ما يؤيد قوله في آخره فاذا انقرضوا عن آخرهم دخلت الارث
منهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب فاعاد ذلك وقفا شرعيا على سماط سيدنا الخليل وبقيت بنت محمد بن
النسل فلا يصرف للسماط معها واذا استحققت استحق اولادها واولادهم ووصفيته وانقسم
عليها متناصفة لعدم اشتراط مرتبة الذكر وبموت محمد انصرفت حصته لولده فقط علما بقوله
على ان مات منهم ومن اولادهم الخ ولو اعتبرنا بقيد الذكورية في الالباء والابناء شرط فيهم
للاستحقاق لرر استحقاق ابن ابن بنت بنت بنت ابن الواقف وان سفلت بنت البنت المتحالة
وجوان بنت ابن الواقف وهو لا يوافق عرض الواقف وقد صرحوا بوجوب مراعاة عرضه حتى نضر
الاصوليون ان العرض يصلح تخصصا وقد كان عرض على هذا السؤال مرة وليس لصيغة فيه ذكر
فاقت باعصار الوقف في محمد بن محمود لعدم الزام وكذا افق الشيخ حسن الشربل الى وسئل
على جهة السماط ولم يعرض لجهة صفة لعدم ذكرها فلا يوجب اختصاصا بالوقف وذلك كيف هي
اقرب للواقف منه وقد لا يقدم الاقرب فالاقرب للبنت فاذا اعتبر الاقرب فالاقرب للبنت فاشا
الاقرب فالاقرب الى الولي ولولا قوله على ان مات منهم ومن اولادهم الخ لم يجزها واما قوله فاذا مات
الذكور على هذا الترتيب المذكور فعناه اذا انقرضوا هم واولادهم وانسابهم واعقابهم على ما سبق
من الترتيب المشروط وقد ذكر في شرطه ان مات منهم ومن اولادهم وانسابهم ولدا واسفل
اسفل نصيبه الى ولد والاسفل لهذا هو الترتيب المذكور فاعلم ترشدون قال فيما قلناه ولا على الانصاف
الاغتساب ظهر الحق الذي لا يجد والرجوع الى الحق من التماثل في باطل والحق احق ان يتبع والله اعلم
في وقف حكم حاكم حفي او غير بلزومه بعد استيفاء شرائط الحكم من وجود المدعي الشرعي والمدعي عليه كذلك
لحاكم اخر حفي او غيره ان يحكم بنقصه وجواز بيعه للواقف او غيره اذ كان في الوقف ما يبيع
الحكم بنقصه وكان الواقع في نفس الامر الا يصح معه النقص كما شرح ولم يكتب ذلك فيه وقامت بينه وبينه

مطلبت
لوجوه بلزومه
الوقف بعد
استيفاء
شرائطه
لا يستل
ابطاله

عليه من بيع وبخوه اجابك بعد ان حكم باللزوم على وجهه حاكم شرعي لا سبيل الى ابطاله
ونقضه لان ملك الواقف زال عنه بالقضاء لا الى مالك وهو بعد لا لازم نافذ
ماض لا يرد عليه انتقاض فلو نقضه حاكم بناء على انه لم يقع فيه حكم حاكم باللزوم
ثم تبين انه وقع فيه ذلك بالبرهان الواضح اليان لنا الحكم فيه بالبطالان وعقد
الوقف على ما كان كما كان وانتقض جميع ما ترتب عليه من بيع وبخوه بالانتجاع وقد
صرحوا بان الاعتبار في الشروط لما هو واقع لا لما كتب في مكتوب الوقف فلما ثبت
بينة بما لم يوجد في كتاب الوقف على ما يلا ريب وذلك لان المكتوب خط مجرد ولا
عبرة بمجرد الخط ولا عمل به بل هو خارج عن حجج الشرع الشريف ولا اعتبار لما قامت بالبينة
ومن المستريح به عند علمائنا ان الدفع يصح بعد الحكم كما يصح قبله على الصحيح المعنى به ودعوى
الواقف او الناظر للزوم بحكم حاكم شرعي على وجهه بعد الحكم بالبطالان دفع وهو
مقبول كما شرحنا وهذا مما شبهه فيه والله اعلم سئل في وقف لم يحكم بلزومه حاكم
اذا بيع وحكم بصحة بيعه فاض يصح ويكون ابطالا له ام لا اجاب نعم يصح ويبطل
الوقف كما في غالب كتب المذهب وطريق القضاء بلزومه كما في الحاشية ان سلم الواقف
ما وقفه للتولي ثم يريد الرجوع فينازع المتولي بعدم اللزوم ويختصمان الى القاضي فينقض
بلزومه فاذا اخل كذلك فليس للقاضي ابطاله واذا لم يكن كذلك فله ابطاله اذ الحكم
بلزوم الوقت بلا منازع لا يوجب لزومه قال في البحر نقلا عن البرازية اما اذا بيع الوقف
وحكم بصحته فاض كان حكما بطلان الوقف اه ثم قال بعده قلت انه في وقف لم يحكم
بصحته ولزومه بدليل قوله في الخلاصة ان لم يكن مستبلا اى محكوما به وتامه فيه
والله اعلم سئل في وقف عقارا كاملا ومشاغرا صفة واحدة وكتب الموثق في كتاب الوقف
وحكم الحاكم المشار اليه اعلاه بصحته ولزومه بعد تقديم دعوى صحيحة شرعية صدرت
بذلك ورد الجواب عنها من هذا الحكم بالصحة واللزوم لا بد من بيان الدعوى والمتمنى عليه
والحادثة والحكم الشرعي وهل اذا باع القاضي شيئا من عقار هذا الوقف يكون حكما ببطال
جميع الوقف ام بما باعه اجاب الاصل الصحة واستيفاء الشروط مهمل في الوقف
والنفي لا يحيط به الا علم الله تعالى فاذا نزع في صحته واستيفاء شرائطه فالقول لمديعها
وبيع القاضي ان كان على وجه الاستبدال المستوفى شرائطه يصح والا لا والاصل ايضا
في الاستبدال استيفاء شرائطه عملا بحسن الظن الذي هو الاصل في المؤمن ولا يكون
بينه حكما ببطال جميع الوقف اذ لا يوجد له والله اعلم سئل فيما لو اطلق القاضي
لوارث الوقف بيع الوقف الذي لم يحكم بلزومه حكما على وجهه بان لم يقع بعد جارية
من خصم شرعي على خصم شرعي فباع الوارث الوقف هل يصح ام لا اجاب نعم يصح

مطلت

الدفع بفتح

بعد الحكم

نصحه قبله

مطلت

بيع الوقف

قبل الحكم

بلزومه

ابطاله

مطلت

لو وجد في كتاب

الوقف ونصحه

بصحة ولزومه

بعد دفعه

مطلت

مطلت

مطلت

مطلت

مطلت

مطلت

مطلت

مطلت

مطلت

مطلت

قال في مجمع الفتاوى وفي فتاوى صدرها الاسلام القاصي اذا اطلق بيع وقف غير مستجل
 ان اطلق لوارث الواقف يكون ذلك منه حكماً يبطلان الوقف ويجوز البيع وان اطلق
 لغير وارثه لالا لانه الوقف لو بطل يعود الى ملك وارث الوقف وبيع مال الغير لا يجوز وفي
 الخلاصة واما اذا اطلق القاصي واجاز بيع وقف غير مستجل هل يوجب نقض الوقف اما
 الشيخ الامام طهیر الدين انه لو اطلق لوارث الواقف يجوز البيع ويكون حكماً بنقض الوقف
 وان اطلق لغير الوارث ولا ذاه ومثله في كثير من كتب علمائنا والمراد بقوله اذ لم يكن مستجلاً
 اي محكوماً به على وجهه واصله طاهر وهو انه قضاه بقول الامام فينفذ وكيف لا ينفذ
 بقوله غايه المحاب للكون والله اعلم مسئلة في رجل وقف عقاراً وشقصاً من عقار له
 حاكم شرعي وكتب ما حاصله وقف على نفسه ثم على ولديه وان اخيه ثم على اولادهم الذكور
 دون الاناث ثم على اولاد اولادهم كذلك ثم وثم وجعل النظر لنفسه ثم لاولادهم فالرشد
 الى ان كتب ورفع الواقف يده ملكه ووضع يده نظره ثم ذكر وحكم بموجبه حكماً شرعياً ولم
 يكن الحكم بعد رجوع عنه وزاع فيه مات الواقف فلحق ابنه الذیون القادحة فباع الشقة
 بعد ان اطلق القاصي الشرعي له بعه فباعه وحكم بصحة البيع وتسليمه المشتري فسلمه
 فهل حيث لم يحكم بلزوم الوقف حاكم بعد دعوى صحیحة وكان على نفسه وكان مشاكماً لم يقر
 حاكم بجواره قضاه مستوفياً للشرط يصح البيع ويبطل الوقف فيه ام لا اجاب
 نعم يصح البيع ويبطل الوقف حيث لم يكن محكوماً به ومعه حكماً مستوفياً لشرطه فنفى
 الخلاصة اذا كتب يعني القاصي شهد بذلك وفي الصلح باع بيعاً جائزاً صحيحاً كان
 حكماً بصحة البيع وبطلان الوقف واصل هذا في بيع الحاميع الصغيرة واما اذا
 اطلق القاصي واجاز بيع وقف غير مستجل يعني غير محكوم بلزومه هل يوجب نقض
 الوقف احابا امام طهیر الدين انه لو اطلق يعني القاصي لوارث الواقف يجوز البيع
 ويكون حكماً بنقض الوقف وان اطلق لغير الوارث فلا اما اذا بيع الوقف وقضى القاصي
 بصحة البيع كان حكماً يبطلان الوقف اه وقد سئل شيخ الاسلام مفتي الامام ابو
 العادى مفتي الروم عن واقف باع شيئاً من وقعه الصحيح وسلمه الى المشتري ومضى سنون
 هل يبطل الوقف ببيع ذلك الشيء ام لا فاجاب ان لم يكن مستجلاً يعني محكوماً بلزومه قد
 باع برأى القاصي تبطل وقفية ما باعه والباقي على ما كان نقله في منع الغفار وفي فتاوى
 صاحب المنه سئل عن وقف لم يستجل هل اذا حكم قاصي ببيعه يصح حكمه ويبطل الوقف ام لا
 نعم يصح الحكم ويبطل الوقف قال في البرازية اذا ابيع الوقف وحكم بصحة قاصي كان حكماً
 يبطلان الوقف قال وذكرتم الاسلام افتقر الواقف واحتاج الى الوقف يرجع الى الحاكم
 حتى يفسخ ان لم يكن مستجلاً وهذا ظاهر على مذهب الامام واما على مذهبنا فيصح ايضاً

مطلب
 لو باع الواقف
 الوقف بغير
 بصحة بغير
 حاكم صريح
 حيث لم يستجد
 حكم بلزومه
 مستوفياً
 للشرائط

لوقوعه في فصل مجتهد فيه ونحوه في خلاصة الفتاوى والمسئلة شهيرة والنقل فيها
كثيرة والله اعلم **سئل** فيما اذا اوقف شخص وقتا وحكم به القاضي ثم الحق الواقف به عقارا
ومات الواقف فباع ابنه الوقف للمحق وحكم القاضي بصحة بيعه هل ينفذ بيعه ولا يكون
حكمه حكم الاول ام لا ينفذ بيعه ويكون حكم القاضي في الوقف السابق حكما في اللاحق اجاب
لا يكون الحكم في الوقف السابق حكما في اللاحق باجماع العلماء فيثبت له اى اللاحق احكام الخالي
عن الحكم فاذا باع الواقف او وارثه وحكم القاضي بصحة بيعه نفذ اذ الوقف لا يزول عن ملك
الواقف الا بقضاء القاضي والقضاء في المتقدم لا يكون في المتأخر فينفذ بيعه حيث قضى
بصحة القاضي لانه فصل مجتهد فيه والله اعلم **سئل** عن حاكم خبلى حكم بصحة بيع
حصة معينة موقوفة على جهة بر لجهة وقف آخر اشتراه ناظره الشرعى لها على قاعدة مذهب
الشريف بمسوغ له فيه ثم رفع الحنفى فامضاه في وجه ناظره البائع الموقوف بعد المرافعة واستغنى
شرايط صحة الحكم المتفق الا ان البائع يدعى فساد البيع ويطلب الفسخ هل له ذلك بعد
حكم الخبلى وامضاه الحنفى وتنفيذ الحكم على وجهه الشرعى ام لا اجاب لا ينفذ
ان يقول عليه في ذلك انه لا تصح دعواه بعد ما ذكر اذ هو فصل مجتهد فيه والحكم يرجع الى
فيه حيث كان الجنبى براء وقد قال علماؤنا في مسئلة الاستبدال اذا كان القاضي فيها من اهل
الجنبة فالنفس به مطمئنة والله اعلم **سئل** في واقف اكره على بيع وقفه المحكوم به هل ينفذ
بيعه ام لا وعلى تقدير عدم الاكراه بان باع طائعا هل ينفذ بيعه ام لا وهل تقبل بيته بالوقف
بعد بيعه ام لا اجاب بيع الكره غير نافذ مطلقا وبيع الوقف المحكوم به غير جائز فاذا
ثبت احد الامرين اعنى الاكراه او الوقف المستحيل بوجهه الشرعى رد الوقف الى جهة ورفعه
يد المشتري عنه باجماع من العلماء رحمهم الله تعالى وقد تقدم من الافاء في مسئلة البيع
ثم دعوى الوقف بعد واجبا بما عليه القول في الافاء والقضاء وهو التفصيل بين دعوى
الوقف المحكوم به وبين غير المحكوم به فتقبل بيته البائع في المحكوم به دون غيره قال في فتح القدر
من باب الاستحقاق باع عقارا ثم برهن انه وقف محكوم بلزومه تقبل اه قال في منح النفا
بعد نقله الى فتح القدر وهذا التفصيل حكاه عن بعضهم وعزاه الى فتاوى رشيد الدين
فينبغي ان يقول عليه في الافاء والقضاء اه فالحاصل انه اذا ثبت الاكراه في البيع وح
فمؤكد في رفع البيع واذا ثبت الوقف المحكوم به وح فهو كاف في رفعه فانهم والله اعلم
سئل في عقار موقوف من قبل زيد على اولاده وذرية ثم على جهة بر لا تنقطع ال الوقف
الى زيد من اولاده ونظرا واستحقاقا فباع حصة ثمنه من رجل والاين يريد الدعوى بذلك
فهل تسمع دعواه وينقض البيع وله المطالبة بالاجرة في المدة الماضية ام لا اجاب
لا تسمع دعواه ولكن اذا اقام البيينة اختلفوا في قبولها والاصح القبول نص عليه في الخلاصة

مطلب
وقف عقارا
وحكم بلزومه
ثم الحق الواقف
به عقارا وما
الواقف فباع
ابنه للمحق

مطلب
اشترى ناظر
لجهة وقفه
حصة معينة
من ناظره وحكم
خبلى ثم امضاه
حنفى فاذا ادى
البائع رد البيع
بعد ذلك فبيع

مطلب
اكره الواقف
بيع وقفه المحكوم
بلزومه فالبيع
غير جائز

مطلب
باع ثم ادى
انه وقف واقفا
البينة فالبيع
قبولها

وكبير من الكعب وعلوه بان الوقت من الله تعالى فتسمع فيه اليقظة بدون الدعوى
 بعضهم بين الوقف المسجل المحكوم به فتقبل وبين غيره فلا تقبل والاصح ما قدمنا انه
 الاصح واذا ثبت كونه وقتا وجبت الاجرة له في تلك المدة لان منافع الوقف بمنزلة
 على المفتى به والله اعلم . سئل في مدرسة احتاجت الى نفقة لعمارة ما خرب منها وليس له
 ما يعمر به من الوقف هل يجوز ان تؤجر قطعة منها بقدر ما ينفق عليها ام لا اجاب
 مقتضى ما في الخلاصة جواز ذلك فان قال ولا يؤاجر فليس السبيل الا اذا احتج الى نفقته
 فيؤاجر بقدر ما ينفق عليه وهذه المسئلة دليل على ان المسجد المحتاج الى النفقة يؤجر قطعة
 منه بقدر ما ينفق عليها وهو يعلم الحكم في المدرسة بالاولى وقد بحث فيه الطرسوسى
 يلوح رده ولا اعتبار به وقد قال المحقق ان المأمور ان الطرسوسى لم يكن من اهل الوقف
 وقد نقل كثير من علماء الناطق الاسند لال المذكور وسئلوا له تخريجه ومعلوم ان الرقعة
 بين الناطق والطرسوسى كما بين السماء والارض وحيث كان الناطق مصلحا لا يحنى السواد
 والله يعلم المفسد من الظلم والله اعلم سئل في مسجد اهدم من جانب وليس له مال يعمر به
 هذا المهدم وان ترك اهدم جميع المسجد وله قاعة وقفها الواقف لاعلمه لها والستة الا
 حافل وليس هناك من رعب في استيجارها مدة هل يباع لاجل باء هذا المهدم ام لا الجاب
 ان اتكن عمارة المسجد بعلمها شيئا متيقنا ولا يحنى اهدام المسجد بحج عمارته منها وان لم
 يمكن بيع ويحرم المسجد من ثمنها قال في الترخاينة نقلا عن فتاوى النسفى سئل عن اهل محلة باعوا
 وقف المسجد لاجل عمارة المسجد قال يجوز بائرا لقاضى وغيره اهو وهو موافق للقاعدة الظاهر
 اذا اجتمع ضرر ان قدم اخفهما ولا تعلم ان احدا من علماء حالف في هذه المسئلة لا سيما
 والواقف لها مسجد والله اعلم سئل في خان مسبل احتاج الى المرمية هل يجوز اجارة حاب
 منه لينفق على عمارته من اجرتهم ام لا اجاب نعم يجوز اجارة حاب بل يجوز اجارة جميعه
 لذلك لتعين المصلحة في ذلك بل صرح في الخلاصة وكثير من الكتب ان مثل ذلك لا يباراة
 بقعة من المسجد لعمارة حائزة قباله بالخان وفي المجتبى قال محمد في الدار لشكى المرأة
 والمرطيس والرباط والخان اذا احتاج الى المرمية يؤاجر منها بيتا او بيتين او ناحية بسقف من
 عليها عمارته وعنده انه يتر له الناس سنة ويقر من اجرتهم اهو وفي جامع العضوليين في آخر الفصل
 الثالث عشر لو لم يكن المسجد واقف احتاج الى العمارة لا بائس بأن يؤجر جانب منه لمرمى
 وفي المجتبى ايضا قال الناطق وقيامه يعنى فى الفرنس لم يمس حيث جازت احاوته بقدر نفقته
 في المسجد ان يجوز اجارة سطحه لمرمته والنقل في المسجد مستفيض وهو مما يجب احترامه فكيف
 في الخان المسبل لسافرين وناوين ويجوز ذلك مما لا يستك فيه وتيسره والله اعلم سئل
 في مغل موقوف على جهة بر من واقف معلوم وعلو موقوف على جهة بر اخر من وقف اخر

مطلبت
 اذا اهدم
 المسجد
 يباع وقفه
 لعمارة ان
 لم يكن من

مطلبت
 تجوز اجارة
 جانب من
 الخان لمرمته
 بل يبعه
 وكذا يجوز
 اجارة بقعة
 من المسجد
 لذلك

انهدم التخل فانهدم العلويانهدامه فتعبد بعارته ناظر العلوق من ماله متبرعا ثم عزل قبل
ان يعمره بالغراغ عن النظر لولده ثم ان ولد عمره باذن القاضي ليصل الى عمارة العلوق لما رأى
في ذلك من المضلحة هل يكون متبرعا بعتقه والد له المذكور ان يبينه متبرعا عام لا يكون متبرعا
بتهته والد له ويرجع بما انفق اجاب قد تقر ان ولاية القاضي عامة وان له ولاية الامر
بالانفاق في كل موضع له ولاية الجبر وهناله ولاية الجبر قال في البحر نقلا عن الخبير اذ ا
امتنع يعني الناظر من التجارة وله اى للوقف غلة اجبر عليها فان فعل فيها والاخرجه من
يده اهو اذن القاضي موجب للرجوع في مسئلة الجايظ المشتركة والقر والزرع المشتركة
وفي البحر اذن الشريك كاذن القاضي فيرجع بما انفق كما حرره ابن الشحنة في شرح الوهبانية
والفروع الدالة على الرجوع في مثل هذه المسائل اذ اكان الانفاق باذن القاضي اكثر من ان تعد
والله اعلم سئل في دار وقف اجر بعض المستحقين حصته فيها للناظر عليه هل يصح اجارة
ام لا اجاب لا تصح لامور ثلاثة الاول المستحق من غلة الوقف لا يصح اجارته الثاني
ان ناظر الوقف لا يملك استئجار دار الوقف لنفسه الثالث انها اجارة مشاع وهي لا تصح
كاجرت عليه متون المذهب والله اعلم سئل في ناظر وقف اعلى جعل طاحونة للوقف
مصبنة وادعى انه انفق عليها ماله من مال نفسه بغير اذن القاضي ويريد الرجوع بما انفق من
غلتها هل له ذلك ام لا وهل يقبل تجر دقوله انه فعل ذلك باذن القاضي ام لا اجاب ليس له
ذلك لانه يدعى ان ناظر الوقف لا وجه للزومه بغير اذن القاضي قال في البحر لو كان الواقع انه
لم يستأذن القاضي يحرم عليه ان ياخذ من الغلة لما انه بغير اذن متبرع اهو والله اعلم
سئل في متول على وقف من جانب السلطنة العلية باشر بنفسه وباتباعه وتعاطى ما فيه
نفع للوقف مدة ثم عزله وتولى غيره وفي ربيع الموقوف عوائد قديمة معهودة يتناولها النظام
بسميهم هل له طلب تناولها كاجرت به العادة القديمة ام لا اجاب نعم له طلبها وتناولها
اذ المعهود كالمشروط قال في البحر في شرح قوله وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه الخ القيم
يستحق اجر سعيه سواء شرط له القاضي واهل المحلة اجرا ولا لانه لا يقبل القوامة ظاهرا اباجر
والمعهود كالمشروط وان في الامتياه والنظائر نقلا عن اجارة الظهيرية والمعروف عرفا
كالمشروط شرط اهو فهو غير صحيح في استحقاقه لما جرت به العادة والله اعلم سئل في شخص
وقف عقارا على جهة برو شرط في كتاب الوقف النظر والتولية لنفسه مدة حياته ثم من بعده
الى زوجته ثم الى اولادها ثم الى الارشد من عتقائه ثم الى اولادهم ثم وثم الى الوقف الى عتقائه
وتولى النظر والتولية عليه ارشدهم حسبة فاستدب له شخص اجنى وطلب من القاضي ان ينصبه
ناظرا ثانيا ولكال ان الناظر المشروط بنص الواقف عدل كاف هل يحيبه القاضي الى ذلك
ام لا وعلى تقدير نصب القاضي له هل لقاض اخر رفعه وابقاء الناظر الذي شرطه الواقف

مطلبة
علوق
موقوفان على
جسمتين من
الوقف
ناظر العلوق
القاضي يستعمل
الى علوقه لا يجوز
متبرعا

مطلبة
لا يجوز اجارة
المستحق
لناظر

مطلبة
اذا جعل الناظر
طاحونة للوقف
مصبنة بغير
اذن القاضي
وانفق من مال
نفسه كان
متبرعا

مطلبة
لناظر الاجر
وان لم يشترط
له لان المعروف
كالمشروط

مطلبة
لا يصح تولية
القاضي غيره
المشروط له
النظر من جهة
الوقف

حيث كان عدلا كافيًا لا اجاب المس له نصيبه قال في البرازية وفي الاصل الحاكم
لا يعقل القيم من الاجانب ما دأمر في اهل بيت الواقف من يصلح لذلك فاذا لم يجد فيهم من
يصلح ونصيب من غيرهم ثم وجد فيهم من يصلح صرفه عنه الى اهل بيت الواقف ومثله في جامع
العصولين وفي البحر بقا عن جامع العصولين مغزيا الى فوائد شيخ الاسلام برهان الدين
شرط الواقف بان يكون المتولي من اولاده واولاد اولاده هل القاضى ان يولي غيره بلا حجة
ولو لا هل يصير متوليا قال لا اهل فقد اذا حرمة تولية غيره وعدم صلاحها لو فعل اهل
فالمحصل ان تصرف القاضى في الاوقاف مقيد بالمصلحة لا آنة يتصرف كيف شاء فلو
فعل ما يخالف شرط الواقف فانه لا يصح الاصلح ظاهرا والنقل في المسئلة مستفيض
واقطع العلم سئل فيما اذا صرف المتولي على المستحقين واقر العادة الغير الضرورية هل
يضمن ولا يرجع على المستحقين ام لا اجاب لا يلزم للمتولي بذلك حيث امر بخش
ضرريتين قال في الكافية اذا اجتمع من غلة الارض في يد القيم فظهر له وجه من وجوه البر
والوقت محتاج الى الاصلاح والعمارة ايضا ويخاف القيم انه لو صرف الغلة الى العمارة يفتقر
ذلك البر فانه ينظر ان لم يكن في تأجير اصلاحي الارض حرمة الى الغلة الثانية
ضرريتين يخاف خراب الوقت فانه يصرف الغلة الى ذلك البر ويؤخر المرممة الى الغلة
الثانية وان كان في تأخير المرممة ضرريتين فانه يصرف الغلة الى المرممة فان فضل شيء
يصرف الى ذلك البر قال في البحر وظاهرة انه يجوز الصرف على المستحقين وتأخير العمارة
الى الغلة الثانية اذا لم يخف ضررين فاذا انقر هذا علم عدم جواز الزام المتولي المعروف
بما دفع للمستحقين والحال هن ومعه وقعت الاستراحة من بحث الرجوع عليهم وعدمه
قال قد وقعت المناظرة بين العلماء من اهل التصنيف في ذلك فمن قائل بعدم الرجوع
مطلقا وهذا لا يصح على اطلاقه ومن قائل يصح الرجوع عليهم مادام المدفوع قائما لا كمالا
او منتهى ملكا ومنهم من قال انه يرجع به قائما ويضمن بدله مستهلكا لانه ما دفعه على وجه
الحبة وانما دفعه على انه حق المدفوع اليه وهذا اصح الوجوه ففي شرح المظهر الوهاب في شيخ الاسلام
عبد البر من دفع شيئا ليس بواجب فله ان يردده الى اذ دفعه على وجه الحبة واستهلكه
القابض اهل وقد صرحوا بان من ظن ان عليه دين فبان خلافه رجع بما ادبى ولو كان
قد استهلكه رجع بدله واقطع العلم سئل فيما اذا استدان متولي الوقف باذن قاضى
الشرع المتريفي في عمارة الوقف ولو اذعه وفهماته حيث لم يكن فيه غلة حين الاستدانة هل
يجوز له ذلك والمستدان منه المطالبة ام لا اجاب الصحيح من المذهب انه ان شرط
الواقف في وقفه حاز ذلك لناظره وان لم يأذن القاضى لان شرط الواقف كفض الشار
وان لم يشترط الواقف يجوز بما للقاضى او اذنه وان لم يوجد احد الامرين فالاستحسان

مطلب
في المتولي ادا
من الغلة
مستحقين
او لجهة بر
واقر العمارة
الضرورية
او غيرها في
الرجوع على
المستحقين

مطلب
لناظر ان
يستدين
لعمارة الوقف
مطلقا

جوازها للصَّوْرَة اذ القياس يترك فيها ضرورة هذا هو المعتمد في المذهب كما صرح
 به في البحر وغيره واما مطالبة الدائن للتأخير بدنه فلم يمنع منها احد من العُلماء والله اعلم
 سئل فيما اذا صرف متولى الوقف في عمارته مبلغاً معلوماً باذن الحاكم الشرعي هل له ان
 ياخذ جميع غلة الوقف التي حصلت في السنة التي عمر فيها الوقف ولم يدفع المستحق الوقف
 شيئاً حتى يستوفي جميع ما صرفه وهل الوقف الاهلي كغيره في تقديم العماره ام لا احكام
 العماره مقدمه في الوقف الاهلي وغيره الا في الامام والخليفة في المسجد ومن لا يمكن تركه اتمه
 بضربين والوقف الاهلي كغيره والله اعلم سئل في متولى على وقف استدان بامر القاضي
 مبلغاً للصرف على مستحقه الذين ليسوا من ارباب الشعائر كدرسي المسجد ونحوه وباع شيئاً
 موقوفاً على التوريج خصوصه وفي بتمته ذلك الكدس هل هذه الاستدانة جائزه ام لا ويضمن
 ما باعه من الزيت واذا قلتم يضمن هل له الرجوع على المستحقين المذكورين ام لا اجاب
 المعتمد في المذهب ان الاستدانة على الوقف ان كانت لماعته بدلاً لا يجوز له ان يستدين مطلقاً
 وان كان لما لا بد له عنه فان كان بامر القاضي جاز ولا لا والعمارة ما لا بد منه فيستدين
 لها باذن القاضي واما غير العمارة كالصرف على المستحقين فانه يجوز ولو كان باذن القاضي
 لان له عنه بدلاً كذا في البحر واستفيد من قوله عنه بدلاً ما لا بد له منه كالامام ومن يتوكل
 المسجد بسببه لم يق بالعمارة واما مسئلة بيع الزيت الموقوف للتوريج لو فاء دين صرفه على
 المستحقين المذكورين فهو غير جائز اجماعاً ويضمن لمخالفته شرط الواقف وهو كخص
 الشارع وله الرجوع بما دفعه على المستحقين المذكورين كمن دفع مالا لاخر نزعاً عنه لانه
 فظهوره اذ اخبره فانه يرجع به عليه بلا شبهة والله اعلم سئل في متولى وقف طلب منه
 ارباب شعائر الوقف معلوماً ثم بعد تمام الحول فادعى انه لا شيء تحت يدين من غلات الوقف
 فاستأذن القاضي في الاقتراض لصرف المعلومات فاذن له فاقترض وصرف ثم عزل
 هذا المتولى قبل دفعه بدل القرض الى المقرض فهل هذا الاقتراض صحيح شرعاً بحيث يثبت
 اخذ بدله من غلة الوقف بالاجرة ولو من غلة سنة اخرى ام لا واذا قلتم لا فهل اذا دفع
 المتولى الحد يد شيئاً من غلة الوقف الى المقرض طئناً له لزوم ذلك في غلة الوقف يرجع عليه
 بما دفع اليه ام لا كيف الحال اجاب حيث اذن له القاضي بالاستدانة لا ريباً اشفاقاً
 وقسم الاستدانة صحيحة فيرجع في غلة الوقف وارباب الشعائر الامام والخليفة والمؤذن
 والمدرس للدرسة وما لا بد عنه للمسيء فلا رجوع عليه ولا على المتولى الجديد والله اعلم سئل
 فيما لو اذن متولى الوقف لمستاجر مستقل من مستغلات الوقف في المصروف على مر مته
 ليكون ما يصرفه ديناً على جهة الوقف فصرف مالا معلوماً واستقر له ذلك الذين اجر
 المتولى ذلك المستغل من زيد بعد انقضاء مدة المستأجر الاول فطلب دينه من المتولى

مطلب
 لوصف المتولى
 في عمارة الوقف
 من ماله ما صرف
 القاضي لاخذ
 لان العمارة
 مقدمه على غيرها
 في الاهلي وغيره
 مطلب
 الاستدانة
 لماعته بدلاً كذا في
 المستحقين
 لا يجوز ان
 لما عساه بد
 يجوز

مطلب
 افتراض للرجوع
 لارباب الشعائر
 ما من القاضي
 صحت ويكون في غلة
 الوقف

مطلب
 اذن المتولى للشعائر
 في القرض على مر مته
 لكونه راتباً
 المتولى

فاعتد بها ان لا مال للوقف تحت يده يوفي منه فاذا انقضى الميثاق الثاني ان يدفع اليه دية
 ليكون دينه على جهة الوقف كما كان للاول فادفع اليه بذل ذلك الدين وكتب له بذلك
 صدق عند القاضي مات المتولي ويريد زيد الرجوع بمثل ما دفع الى الذين الذي هو المشتاجر
 الاول فقبل له الرجوع على المتولي الجديد في مال الوقف الذي تحت يده او في تركه المتولي الاول
 وترجع الورثة على المتولي الجديد في مال الوقف ام كيف الحال اجاب المصنف به ان الوقف لا يمتد
 له وان الاستدانة من القيمة للوقف لا تثبت للدين في الوقف اذ لا مد له ولا يثبت للدين الا
 عليه ويرجع بر على الوقف وورثته تقوم مقامه في الرجوع عليهم في تركه الميت ثم يرجعون
 في غلة الوقف بالدين من ولما الوقف بعينه قال الفقيه ابو جعفر ان القياس يترك فيما فيه ضرورة
 والاحوط ان تكون الاستدانة بما هو المأكل لان ولايته اعم في مصالح المسلمين من ولايته
 الناظر الا ان يكون بيعا عن المأكل فلا بأس ان يشتد في نفسه وفي المسئلة كلام
 طويل واختلاف كثير والفتوى على ان الاستدانة فيما لا يذم منه تجوز والا ولى ان تكررت
 باذن القاضي وقبل الا ولى خلافة لما علم من تغيير الاحوال والحاصل ان الرجوع في تركه
 المتولي الاول وترجع ورثته على مال الوقف بمطالبة المتولي الجديد والحال ما ذكره الله اعلم
 مسئلة في ناظر على وقف اذن لرجل ان يصرف في عمارة مكان من اماكن الوقف واستقرض
 الرجل من الناس العشرة برح وعقد في البيع عقدا شرعيا وزعم انه صرف هذا القدر على
 العمارة فهل يلزم تلك الزيادة للوقف ام لا لزمه بل يضمنها من مال نفسه اجاب
 اعلم اولا ان الاستدانة على الوقف لا تجوز لا ابتداء شرطا لا قلنا ان تكون لصورة
 كغيره وشراء بذل الثاني ان القاضي لما اشار لا يتيسر اجارة العين والصرف
 من اجرتها وبذل هذه لا تجوز ويضمن الناظر ويشترط العزل واذا وجد الشرط
 فاستدان العشرة باثني عشر او ثلثة عشر وعقد في الزيادة عقدا شرعيا بان اشترى
 من المقرض شيئا يسيرا بها فقد صرح في التاتريخاينة والقيمة ان يرجع بالعشرة
 الاصلية في غلة الوقف ويضمن الزيادة من مال نفسه والله اعلم مسئلة في رجل
 وقف منزلا فيه تعامل على اولاده التبرع من بقدرهم لجهة بر غير مقطوعة ثم اقام
 وصيا على اولاده للذكور من وامرهم بتمديد الوقف وحفظه الى ابناء من الرشد في اقدمهم
 ثم مات الواف وقام الوصي بما في رضى اليه ثم مات مجهولا وضاع الموقوف واوصى
 الرشد في اقدمهم فهل يضمن بموته مجهولا ويؤخذ ضمانته من تركه ام لا وهل اذا التفت
 مع ورثة الوصي فادعى انه مات مجهولا وادعوا المدينين ولم يمت عن تجهيل يقبل قوله
 ام قولهم اجاب اعلم انهم صرحوا بان ولاية الوقف الى وصي الواقف اذ نصبه عند
 موته وصيته ولم يذكر من امر الوقف شيئا ولو جعل ولايته وقفه لرجل ثم جعل آخر وصيته

مطلب
 وقف منقلا
 على اولاده
 ثم اقام وصيا
 وامره بتمديد
 الوقف ثم
 مات الوصي
 مجهولا

يكون شريكاً للمتولي في امر الوقف الا ان يقول وقفت ارضي على كذا وكذا وجعلت ولايتها
لفلان وجعلت فلانا وصيتا في تركاتي وجميع اموري فيستفيد كل منهما بما فوض اليه كذا
في الاستعاف فاذا علمت ذلك علمت ان هذا الوصي متول على الوقف المذكور وقد نصوا على
ان المتولي اذا مات مجهلاً لغلات الوقف لا يضمن واذا مات مجهلاً لمال البدل يضمن
وقد استفيد من ضمانه مال البدل ضمانه للذناير الموقوفة وهو ينادي في مسئلتها
بالضمان فتقول انه ضمان بالموت عن تجهيل للمتولي لوقوف فان قلت ما تضمنه بقوله
الوصي اذا مات مجهلاً لا يضمن وهي في الفصول العاديات وجامع الفضولين وكثير من الكتب
قلت وهو مع كونه احد القولين لا يعكر علينا لان القياس المقتضي بالموت عن تجهيل
مطلقا لكن استثنى بعض المسائل واخرج من هذا الاصل فاذا لم يكن باعتبار كونه
وصياً يضمن باعتبار كونه متولياً وترجح الثاني بقاء السبب الموجب للضمان وهو وصي
مستكمل كاله بالتجهيل وايضاً هو داخل في عموم قولهم يضمن المتولي مال البدل بالموت عن تجهيل
فانه متول مات بتجهل اعيان الموقوف ولا يضرنا في ذلك كونه مع ذلك وصياً ولئن قلنا
بالعارض الموجب للتساقط فالرجوع عندنا الى الاصل وهو قولهم الامانات تنقلب
مضمونة بالموت عن تجهيل متعين وهذه امانته وقد مات الامين فيها عن تجهيل فيضمن
والامر فيه للتضلع من الفقه منكشف ظاهر وانما اتيت بهذا الكلام لئلا يسبق بعض
الافهام الى ما ذكر من الابهام بخصوص مسألة الوصي المسطرة في كتابنا الاعلام واذا اقرر
هذا فاعلم انه اذا وقع الاختلاف بين المدعي والوارث فقال المدعي مات عن تجهيل وقال
الوارث بين ولم يمت عن تجهيل وادعى انها كانت قائمة يوم موته معروفة ثم هلكت وانه
رد ما في حياته مستحقها فالقول للطالب بيمينه وعلى الوارث البيينة كما صرح به في الامتلاء
وغيره ووجهه ان الوارث يدعواه البيان يدعي امر عارضاً مستقطاً للضمان بغدته بمره
بالموت والاصل عدمه فهو يدعي خلاف الظاهر وخصمه يتمسك بالظاهر والقول قول من يدعي
الظاهر والبيينة على من يدعي خلافه والله اعلم سئل في رجل وقف على نفسه ثم من بعد
على اولاده الموجودين يومئذ ولما دث من تاريخه المذكور والاثان للذكر مثل حظ الانثى
ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده ونسبهم وعقبهم ابداناً متأسلوا بطلاناً
بعد بطلان تجب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى اولاد الظهور دون اولاد البطون
ومن توفي من المستحقين وله ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه الى ولده او ولد ولد مع
وجود بقية الطبقة العليا واستحق ما كان يستحقه والده او جده هذه عبارة الواقف
مات واحد من الطبقة الثانية عن ابن وابني ابن مات في حياة والده هل ياخذ نصيب
الميت ابنه ولا استحقاق لو لدى ابنه معه او يستحقان معه مع وجود طبقة هي اعلا منها

مطلب
المتولي اذا
مات مجهلاً
لغلات الوقف
لا يضمن
وللعين
يضمن
تخلاف
الوصي

مطلب
قال الواقف
الطبقة العليا
تجب التجهيل
ومن توفي من
المستحقين وله
ولد او ولد
ولد انتقل نصيبه
الى ولده او ولد ولد
واحد من ابن
وابني ابن

ام لا واذ قلتم لا فكيف القسمة اجاب باخذ نصيب الميت ابنة ولا شيء لولدي من مات قبل ابيه مادام واحد من الطليقة التي هي اعلى من طليقتهم فاذا انقضت استحقاق ولم يعمل باشرط انتقال نصيب الميت الى ولد حيث قد تكون الواقف قال على اولاده ثم على اولاد اولاده فيلزم مردخول اولاد من مات قبل الاستحقاق في الوقف فيلزم من قسمة القسمة كما هو صريح كلام الخصماء حيثما نقله عنه في الاستيلاء والنظاير والله اعلم
مسئل في رجل حصل دينه وبين اخيه شقيقته منازعة في وقف شرط واقفه موهم لمساواتها له في الاستحقاق وقد كان استهلك ما يخصها مدة سنين فوقف المشركون واخرجوا الصلح بينهما وكتب الصلح بالمساواة بموجب الشرط وكتب فيه ابراء الاخيه للاخ واقارها بالوصول ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الاثمة بان موجب شرط الواقف ان يكون للذكر مثل حظ الانثيين هل يبطل الابراء والاقرار الجارين في ضمن عقد الصلح ولما الدعوى ام لا اجاب ابراء والاقرار في ضمن الصلح الفاسد لا يمنع صحة الدعوى قال في البرارية في كتاب الدعوى في التاسع في دعوى الصلح بين المتداعيين وكتب الصلح وفيه ابراء كل منهما الاخر عن دعواه او كتب واقرا المدعى ان العين للمدعى عليه ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الاثمة واراد المدعى العود الى دعواه قيل لا يصح ابراء السابق والمختار انه تصح الدعوى والابراء والاقرار في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لان بطلان المتضمن يدل على بطلان المتضمن ولدفع هذا الاختار ائتمه خوارزم ان يرسم ابراء العام في وثيقة الصلح بلفظ يدل على الاستثناء بان يقر الخصم بعقد الصلح ويقول ابرائه ابراءا غيرا لحمل تحت الصلح او يقر بان العين له اقرارا غيرا داخل تحت الصلح ويكتبه كذلك فان حاكما لو حكم ببطلان هذا الصلح لا يتمكن المدعى من إعادة دعواه والحيلة لقطع الخصام واطفاء مائة النزاع حسنة فانه ما سرعت المعاملات والمناكحة الا لقطع الخصام واطفاء نيران الدقاع اه فقد علمت ان رجلا لم يوجد ما يدعي على استثناء ابراء والاقرار ببطلان الصلح والحال هكذا والله اعلم
مسئل في رجل بنى في الوقف بخير مسوغة شرعى فما حكمه اجاب ان كان الباقي هو المتولي فان كان من مال الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف او اطلق فهو وقف وان لنفسه فهو له ويكون متعديا في وضعه فيجب رفعه لولي الضر فان اضر فهو المضيع لماله لانه لا يملك رفعه لما فيه من ضرر الوقف ولا الانتفاع لما فيه من التصرف معه بارض الوقف فقد مضى ماله وفي هذه الصورة يفسق المتولي ويستحق العزل لتعديده بهذا التصرف وافق كثير بان يملك للوقف باقل القيمتين من مزوعا وغير مزوع بمال الوقف في صورة الضرر وان كان الباقي غير المتولي فان كان باذن المتولي ليرجع فهو وقف وان لم يكن باذن المتولي

مسئلت
الصلح المبرور
لا يمنع صحة
الدعوى ولو
حصل بعده
الابراء

مسئلت
في رجل بنى
الوقف بعينه
مستوع

فان بنى للوقف فهو وقف وان لنفسه او اطلق رفعه لولم يضر بارض الوقف
 فان اضر الحكم ما تقدم ذكره فقد علمت الاحكام كلها في هذه المسئلة والله اعلم
 سئل فيما اذا بنى احد المستحقين في الوقف عليه على سطح بيت من بيوت الوقف
 لنفسه بغير اذن ناظره بحجارة من نقض الوقف بحيث لو هدمت لا يكون لغيره ما يمتلئ
 للناظر منعه من الانتفاع بها وتجري في جملة الوقف على شرائطه ام لا **اجاب**
 نعم للناظر منعه منه والحاقه بحالة الوقف ولجراؤه على ما شرط الواقف وليس للناظر
 الرجوع بما انفق على العيلة ولا على الجص والطين كما هو صريح كلامهم في الاستحقاق والله اعلم
 سئل في علية جارية في وقف تهدمت فاذن ناظر الوقف لرجل ان يعمرها من ماله
 فعمرها من ماله بعد الاذن واشهد ان العماره للوقف بعد منازعة الناظر له فالحكم
 في ماله الذي صرفه باذن على عمارتها **اجاب** اعلم ان عماره الوقف باذن متوليه
 ليرجع بما انفق توجب الرجوع باتفاق اصحابنا بما انفق واذا لم يشترط الرجوع ذكر في
 جامع الفصولين في عماره الناظر بنفسه قولين وعماره ما ذنر كعمارته فيقع الخلاف
 فيها وقد جزم في لقينة والكاوي الزاهدي بالرجوع وان لم يشترطه اذا كان يرجع
 بمعظم منفعة العماره الى الوقف والله اعلم سئل في جماعة وضعوا احاطا على بناء
 وقف بعد اهل يومرون بهدمه **اجاب** نعم يؤمرون برفعه ان لم يضر بالوقف
 فان اضر فهو المضيع لما له فليست رخص الى زواله وقد صرح علماؤنا ان للناظر ملكه
 للوقف منزوعا وغير منزوع بمال الوقف وقد اتفق علماؤنا على انه يفتى بكل ما هو
 انفع للوقف وافتي علماؤنا المتأخرون باجرة المثل في منافع الوقف اذا غضب في قضو
 بها في هذه المسئلة والله اعلم سئل في رجل اشترى من اخيه بيتا مملوءا بالقمامة بشئ
 معلوم فاشتغل بتعزيلها منه ولم يسكن به لعدم صلاحيته للسكن وباعه واستحق
 لجمه وقف فهل يلزمه اجرة له ام لا لعدم تصور الانتفاع به مع ما ذكر **اجاب**
 لا تلزمه له اجرة والكال هذه لان قولهم تضمن منافع الغضب صريح في اشتراط تصور
 المنافع ومع ما ذكر لا تصور والله اعلم سئل في رجل وقف وقفاه على نفسه
 ثم من بعد وفاته يبدأ الناظر على ذلك والمتولى عليه بممارته ثم بجحات عين لكل واحد
 من اصحابها قدرا معلوما وما فضل من الربح لبنته فلا نذر ولمن وجد من اولاد الواقف
 حينئذ ثم لا ولا دهر وأولاد اولاد دهر ونسليم ولد الظاهر دون ولد البطن ثم
 لبر لا ينقطع شارطا النظر لنفسه وبذلك لشقيقه وبعد لبنته المذكورة شر
 للارشد من ذوالا شتقاق آل النظر لرجلين من ذريته لارشدتهما فقرا القاض
 معهما من الذرية متوليا غير الناظر بعاقبة نظر الى ان قول الواقف يبدأ الناظر على ذلك

مطلب
 لو بنى احد
 المستحقين
 فوق بيت
 الوقف من
 نقض الوقف
 يكون لجمه
 الوقف

مطلب
 عماره الوقف
 باذن متوليه
 توجب الرجوع
 وكذا عمارته
 بنفسه

مطلب
 اذا وضع جماعة
 احاطا على بناء
 وقف بعد اهل
 يومرون برفعه
 ان لم يضر

مطلب
 اذا اشترى بيتا
 واشتغل
 باصلاحه ولم
 يسكنه ثم اشترى
 لجمه الوقف
 فلا اجرة عليه

مطلب
 النظر لرجلين
 بحكم شرط
 الواقف
 لا يصح تقرير
 القاضى معها
 آخر بعاقبة
 وبشرطه
 ما اخذه

والمتولي عليه بما ربه اقتضى ناظرا واقتضى متوليا غيره فهل يصح تقريره متوليا غير الناظر
 بعلوفة بناء على ذلك ام لا ويرجع عليه عما تناوله من الوقف بناء عليه لجعل الوقف
 الفاضل عن المعتبر فالمعينة للولاد والذرية ولم يصرح بمتول غير الناظر عليه
 بعلوفة وهل يستفاد من كلامه الواقف المذكور يجوز نصب متول غير الناظر ام لا
 اجاب لا يصح تقريره متول بعلوفة مع الناظر من المذكورين لانه احداث خليفة
 في الوقف بدون شرط الواقف وهو لا يجوز ولا يقتضى عبارة الواقف مغايرة للشرع
 للناظر لان هذا من باب عطف النفع على النفع والمنعوت محله كما لا يخفى ولذلك اقتصر على
 ذكر الناظر في شرطه ولانه لا يجوز للقاضي التصرف الا بما فيه مصلحة للوقف ولا
 مصلحة في جعل متول بمال معلوم مع ناظر يقوم بمسالكه من غير مال وقد صرحوا
 بان منصرفا للقاضي لا يشترط ما قرر له الا على جهة الاجرة لعملة حتى لو لم يعمل شيئا
 شيئا ولو عمل لا يزداد على اجرة المثل هذا الولى يعين الواقف ناظرا اما اذا عين لا يجوز
 للقاضي تعيين اخر معه باجر غير خيانة أو عجز منه فكيف مع ناظر من يستحق ان الناظر
 بشرط الواقف ويعملان بلا اجرة وكونهما من اهل الاستحقاق في الوقف يحرجان
 على القيام بمسالكه من غير مقابلة يقرر متولي بعلوفة هذا لا يقول به احد من العلماء
 فيجوز رد ما تناوله من العلوقة على ذلك لجهة الوقف لعدم استحقاقه له شرعا
 والله اعلم **مسئل في ارض قراح وقف على العمارة العامة بالقدر من الشرف بزرعها**
رجل ويؤدى حصة الوقف من الخارج منها هكذا مدة تزيد على عشرين سنة ومات
المزارع وصار وارثه يفعل فيها كدعله والان برز شخص يزعم انه كان مزارعا فيها
فيما غلب الزمان ويريد انزعها من يده واعطاهما غيره هل له ذلك بغير اذن متولي
الوقف المذكور لم لا وهل تملك ارض الوقف بوضع اليد عليها حرازة ام لا اجاب
ارض الوقف لا تملك بمثل ذلك فلا يتبع ولا تورث ودفعها الى المزارعين مفوض
الى متولها وليس لمن زرعها مدة ثم رفع يده عنها ان ينصرف فيها باليدفع لمن شاء
اذ لا حق له فيها كما هو ظاهر والله اعلم **مسئل في ارض وقفها ما ملكها على ذرية ثم على حصة**
لا ينقطع غلة واشتغال لا وسائر الانتفاعات الشرعية دفعها الناظر للمزارع بزرعها
بالحصة هل تملك المزارع دفعها للمزارع بمال يأخذه منه في مقابلتها ام لا وللناظر
رفع يده عنها ولا يصح بيعه ولا فراقه ويرجع المزارع الثاني على المزارع الاول بما
دفعه له من المال اجاب ارض الوقف لا يجوز بيعها ولا رهنها ولا يملكها
المزارع ولا تصرف له فيها بالارض عن منفعتها بمال يدفعه له مزارع اخر ليزرعها
لنفسه لان انتفاعها الثابت باذن ناظرها محجور حتى لا يجوز له الاعتياض عنه

مطلب
 منصوص
 القاضي لا يشترط
 ما قرر له القاضي
 حصة كونه اجرة
 لا اراد المزارع
 المثل لا يملك
 له اذا لم يعمل

مطلب
 ارض الوقف
 لا تملك بوضع
 يد المزارعين
 عليها وليس
 لمن بزرعها ان كان
 بزرعها ارض
 بزرعها حتى
 في يده

مطلب
 لو دفع الناظر
 ارض الوقف
 للمزارع ليس له
 ان يدفعها لغيره
 ولو دفع المزارع
 الثاني للمزارع
 يشترط منه

بمال فاذا اخذ ما لا في مقابلة الاعتياض عنه يسترده منه صاحبه شرعا والوقف
 عمره من ممتلكات الله تعالى مصان عن ذلك والله اعلم سئل في ارض وقف جارية في فسخ
 ذم بني بها بئر او عمر من اشجار او مصائر واشتوا وصيفيا باذن ناظر الوقف وهي تصرف
 زيادة عن عشرين سنين هل لاخذ ان يرفع يده عنها زاعما انه كان يزرها قبله ام ليس له ذلك
 اجاب ليس له ذلك قال في القنية (بخ) له حق القرار في ارض وقف
 او سلطانية ويتصرف فيها غيره ليس له حق الاسترداد ثم قال قال رضى الله عنه
 قول (بخ) احوط وقد ذكر انه يشترط حق القرار في الوقف في ثلاث سنين فكيف
 لمن له التصرف باذن ناظر الوقف هذه المدة وله فيها كدار وهو البناء ولا اشجار
 فلا شبهة في منع الغير وان كان له فيها تصرف سابق وقد صرح فيها بطلان قديمته
 اذ اتركها اختيارا والحاصل انه احق بالامتناع بها من غيره والحال هذا والله اعلم
 سئل في وقف على قربات له متول وكل ويكاد يقوم مقامه في التقاضي ومباشرة
 قسم الغلال القسبي والشتوى وفي كل شئ يتعلق بالوقف من الوقوف على الحكم
 وارسال القضاء ونصب المبشرين وخلاص الحقوق واعطاء كل ذي حق حقه
 وجعل له الرأي فيما يحدث للوقف وعليه واطلق له التصرف وكالة عامة مطلقة مفوضة
 لرايه وسافر الموكل وتصرف الوكيل كما هو مفوض اليه فهل يكون يده امانة فلا ضمان عليه
 وهل نقول قوله فيما قبض وفيما صرف وهل اذا دفع مالا باذن حاكم الشرع الشريف
 لرجل قصد اخذ الوقف والتصرف فيه ولم يمكن دفعه الا ببذل ذلك المال يكون
 ضامنا له ام لا اجاب صرح الخصاف بان للقيم ان يوكل ويكاد يقوم مقامه
 وكذلك في الاشعار كما نقله عنه في البحر وفي فتاوى شيخ الاسلام الشيخ احمد الجبلي صرح
 به في موضعين وقال يكون المال في يده امانة ولا يلزمه الضمان بالحدالة والقول قوله
 فيما قبض وفيما صرف كوكله وفي دعوى الحلاله وحيث عظم له التوكل وانا بالوقف فائمه
 ولم يمكنه دفعها الا بشئ من مال الوقف فدفع لاضمان عليه قياسا على الوصي ومن
 المعلوم ان الوقف يستحق من الوصية خصوصاً وقد اذن له حاكم الشرع الشريف
 ومبنى امر الحاكم على الصحة فتقول ان لما رأى من المصلحة للوقف والمقتضى به في الوقف
 ما هو الا صلاح في جميع اموره والنفل على ما ذكرنا كثيرة مستغنية في كتبهم والله اعلم
 سئل في رجل وقف وقف وقفا على نفسه مدة حياته ثم على ولديه ثم على اولادها ثم ونحو
 وفي الوقف اشجار وقف للسيد الخليل عليه وعلى بنينا وعلى سائر الانبياء الصلاة والاولاد
 انفق الواقف واضطر الى بيع الوقف ولم يكن يقدم حكم حاكم بلزومه بعد دعوى شرعية فبا
 او شيئا منه فهل اذا حكم قاض يرى بطلانه بسبب عدم جواز ملك النفس وبسبب جواز وقف الاشجار على غيره الا ارض

مطلب
 بني بئر او عمر
 ارض الوقف
 باذن الناظر
 وهي تصرف
 سنين لا تزيد
 من ثلثه ولو ثبت
 تصرف غيره فيها
 سابقا

مطلب
 وكل وكيلة وكالة
 عامة في كل ما
 يتعلق بالوقف
 فالقول له فيما
 قبض وصرف
 وفي دعوى الملك

مطلب
 اذا باع الواقف
 الوقف من غير ان
 يحكم بلزومه حكم
 قاض نصحتي بعد

او يستعبد ابناء صار كما هو منه باب الامام الاعظم ويجوز اذ ينفذ أم لا - اجاب
 نعم اذا حكم الحاكم يرى ذلك نفذ لان هذه فصول اختلاف العلماء فيها وليست مخالفة
 لكتاب ولا لسنة مشهورة ولا لاجماع كما نص عليه علي وفاق طيبة والله اعلم **سئل**
 في ناظر على ارض وقف جرت العادة بزعمها بالحصة كالبيع متلاوه وب بعض مزاعمها
 حصة الوقف منها هل يجوز ذلك أم لا **اجاب** لا يجوز ذلك كما لا يجوز هبة الوقف
 والاب مال الصغير والله اعلم **سئل** في بيع انتاضر الوقف من حجر وطلب وخشب
 هل يجوز له لا **اجاب** لا يجوز الا في موضعين عند تعدد عوده لمحملة وعند
 خوف ماله صرح به في البحر عند قوله ويصرف نقضه الى عمارته فراجع ان شئت
 والله اعلم **سئل** من قضى دمياط في حادثة الخلف فيها فنيا باجاعة بمضري واقفة
 وقف وقفا على نفسه ثم على اولاده زيد وبكر وعمرو ثم على اولادهم ثم على اولاد
 اولادهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل نجح العلياء السفلى على ان من مات
 عن ولدا وولد ولدا انتقل بضيبيته اليه وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد
 انتقل الى اخوته وأخواته المشاركين له في الاستحقاق ثم على برعيه مائة الواقف
 وتناقل الوقف ذريته بطنا بقدر بطن وكان من جملة المستحقين عند فماتت عن
 بنتين زينب وفاطمة مائة زينب عن ابن عم مات عن غير ولد ولا ولد ولد ولا بنت
 ولا اخوات وكان من جملة المستحقين حالا فاطمة خالة زيد وعمرة وحفصة وطبقتها
 فوق طبقة فاطمة فتنازعت فاطمة معها في حصة تدعى فاطمة انها اقرب لزيد فهي احق
 وعمرة وحفصة تدعيان علو الطبقة وانهما بسببه احق منها كما هو مقتضى قول
 الواقف نجح العلياء السفلى وأما ما به عالم متمسكا بعلو الطبقة وافق عالم اخر
 بانقلها الى فاطمة متمسكا باقربها له وكونها متاركة له في الاستحقاق خاصة لكونها
 من اصل واحد وهو منه وان ما تدعيه حفصة وعمرة من علو الطبقة ممنوع بأن
 جبا الطبقة العليا السفلى محمول على جبا اصل لفسخه دون فرع غيره فيما اذا شرط
 الواقف على ان من مات منهم عن ولدا انتقل بضيبيته اليه كما بينه العلامة ابن نجيم في
 الاشباه وأن انتقال حصة زيدا الى هادون وحفصة وعمرة وان كانتا اعلى طبقة لكون
 ذلك اشبه بغرض الواقف من عدم خروج استحقاق احد من اهل الوقف عن فرع ولده
 بمشي جيب حفصة وعمرة لها كما عزي للاشباه وكون كل من حفصة وعمرة وفاطمة
 مشاركات لزيد في الاستحقاق غير ان مشاركة حفصة وعمرة عامة ومشاركة
 فاطمة خاصة فجعل الحال كان زينب والد زيد لم توجد وأن حصة منه انتقلت
 الى فاطمة هكذا عبارة هذا العالم الثاني وافق بعض العلماء بنقض القسمة في هذه

مطلب
 لا تقصصة
 الماطة للزراع
 حصة الوقف
 وكذا الاب
 والوصى مال
 القهبر
 مطلب
 لا يجوز بيع انتاضر
 الوقف الا في موضعين
 مطلب
 في طائفة اصلها

القضية ورجوع حصّة زيد لأهل الوقف وتوزيعها على سائر المستحقين كما كالم
 في هذه الحادثة واختلاف هذه الأقوال اجاب لا يشك شأنه ولا يرتاب في
 ان نصيب زيد بموت ينتقل الى اعمال الدرجات من أهل الوقف للترتيب المستفاد بشم
 المؤكد بقول الواقف طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل ولم يشترط منه سوى من
 مات عن ولداً أو ولد ولد وان سفل ومن مات عن اخوة واخوات وقد صدق على
 زيد ذلك لانه لم تمت عن ولد ولا ولد ولد وصريح كثير في مثله بعوده الى
 الطبقة العليا بحسب البطن الاعلى للبطن الاسفل في غير ما استثناه الواقف في نظر
 اليه ويعول عليه بصريح كلام الواقف من غير تردد ولا توقف والواقف قد
 اشترط الترتيب في الطبقات وأكد وهو عام خصصه بقوله على ان من مات منهم
 عن ولداً أو ولد ولد الى قوله: ننقل الى اخوته واخواته المشاركون له في الاستحقاق
 فبقى ما وراء هذين على العموم وهو استحقاق من لم تمت عن ولد أو ولد ولد ولا عن
 اخوة واخوات فيكون مقصودنا على الدرجات كائناً من كان والعام نص في كل فرد
 من افراده فان كانت حفصة وعمرة من اعلى الدرجات ولا شريك لهما في ذلك اختصاً
 وان كان لهما شريك دخل معهما في الاستحقاق وان كان هناك طبقة اعلى من طبقتيهما
 فلا شيء لهما فيه للترتيب المشروح وقد صرح السبكي بأن ترتيب الطبقات اصل وذكر
 انتقال نصيب الولد لولد فرع وتفصيل لذلك الاصل فكان التمسك بالاصل اول
 من الفرع فقول المفتي الاول وانما هي عمرة وحفصة اعلى منها فاما احق منهما كما هو مقتضى
 قول الواقف بحسب العليا السفلى لا يجري على اطلاقه بل يقيد بكون علو درجتهما على سائر
 المستحقين للوقف وليس في الكلام ما يدل عليه وحقه ان يقول ان اختص علو الدرجة
 فيها ويفصل كما فصلنا في قولنا فان كانت حفصة وعمرة من اعلى الدرجات ولا شريك
 لهما اختصا به وان كان لهما في ذلك شريك دخل معهما في استحقاق ما كان لزيد وان
 كان هناك طبقة اعلى من طبقتيهما فلا شيء لهما من ذلك ويصرف الى اعلا الطبقات
 عملاً بالاصل وقول الثاني بان نقلها يعني حصّة زيد الى فاطمة لا قربتها له وكونها
 مشاركة له في الاستحقاق خاصة لكونها من فرع واحد وهو هند وان ما تدعيه
 - حفصة وعمرة من علو الدرجة ممنوع بأن حسب الطبقة العليا للسفلى محمول على جبر
 الاصل لفرعه دون فرع غيره الى اخر كلامه غير مستقيم لان الواقف خص صرف
 حصّة من يموت لولده ان كان او ولد ولد فان لم يكن فلا اخوة واخوات وفاطمة
 ليست كذلك والشركة في الاستحقاق تجريها لا توجب مطلقة صرف حصّة
 من مات لا عن ولد ولا ولد ولد ولا عن اخوة ولا عن اخوات الاً قريباً ليه وهو خال عنها

اي عن قربة الاولاد والاخوة والاخوات وقد عين الواقف الصنف فيهما وهما منفيان عن
 فاطمة وما دخل المشاركة المذكورة مع كونها مقيمة بالقرابة الاخوية ولا دخل لكونها
 من فرع واحد ولا لقوله وان ما تدعيه عمره وحفصة من علو الطبقة ممنوع الخ
 اذ لا اصل ولا فرع يوجب استحقاق فاطمة لانتفاء الوصفين المصرح بهما في كلام الواقف
 الولادة والاخوة فكانا شرطاً لاستحقاق حصة من مات لاعتن ولد ولا ولد ولد
 ولا اخوة ولا اخوات والاستبعاد ليس فيهما ما يشهد بشئ مما ذكر ولا يظهر كونه اشبه
 بفرض الواقف لان اعتناؤه بالدرجة التي هي اقرب اليه اكثر من الدرجة التي هي
 ابعد عنه واعجب من ذلك كله فجعل الحال كان والدته زيد لم توجد عند الجعل الاصل
 البتة ولا موجب لادعاء عدم وجود من اوجبه واجبا لوجود فتمتله بدعي البطلان
 وقول الثالث بنقض الشئمة ورجوع حصة زيد لاصل الوقف وتوزيعها على ساير
 المستحقين غير جار على إطلاقه بل على المستحقين من اعلى الطبقات فان بنقض الشئمة
 لا يجوز الا بانقراض الطبقة العليا بالكلية على احد القولين في نقض الشئمة كلما
 انقرضت طبقة تقسم على الاحياء والاموات فما اصاب الاحياء اخذوه وما اصاب
 الاموات كان لاولادهم واولاد اولادهم واحتار كثير لما فيه من مراعاة العقد
 في الذرية والله اعلم **مسئل** في رجل نضبه السلطان ليصلي بالناس عن الائمة
 المنصوبين للامامة بالمشيعة عند نزول ضرورة شرعية باحدهم مانعة من حضور الجماعة
 ولخص هذا الامام باسم المعين رفقا من السلطان باولئك الائمة فاذا سافر احدى
 لتعاطي النيابة عن حكام الشرع في بعض البلدان لاجل التكسب بذلك وتحصيل
 الاموال او سافر الى مدينة اسطنبول ونحوها من البلاد القاصية لتحصيل الوظائف
 والتكدي من الناس استكثاراً من حطام الدنيا ونماطك غيبته فبلغت الحوائك
 او الحوائك قبل يلزم ذلك الرجل الملقب بالمعين شرعاً ان يقوم مقام ذلك الغائب
 في الامامة بحيث اذا ترك ذلك يكون عاصياً شرعاً فيستحق العقوبة واخراج تلك
 الوظيفة عنه اذ انما يلزمه القيام عن شخص منهم عند مرض او سفر واجب ام كيف
 الحال اجاب انما يلزم المعين القيام عن نزلت به ضرورة شرعية تمنعه عن حضور
 الجماعة بالكلية فاذا سافر احدى لم يلزمه ضرورة حلت به لا يستحق المعلوم بل صريح ان
 انه اذا سافر للحج او لصلوة الرحم لا يستحق المعلوم مع انها فرضان عليه فكيف باليس
 كذلك وحيثما يكون لا يستحق المعلوم يستحق الفضل لا يرتكبه الاضرار عاهولادهم عليه
 محتوم وبه يعلم ان المعين اذا ترك ذلك لا يكون عاصياً شرعاً ولا يستحق العقوبة ولا
 اخراج الوظيفة عنه لعدم الوجوب لذلك وهو المرض او السفر الواجب ونحوهما ما يقع

مطلق
 نعم السلطان
 رضى يصلي
 بالناس
 عند نزول
 ضرورة
 شرعية
 باحد الائمة
 بالمشيعة
 لانهم
 القيام
 الا عن ذلك

غلبة الظن بالرضا به من حضرة الساعطان لقصد الشريف به التخفيف على العبد الضعيف
ولا يخفى ما يميز أحدهما على الآخر وقد صرحوا بأنه لا يجوز عزل صاحب وظيفة ما بغير إجازة
فلا يكون المعين ذليلاً بالخدمة في غير نزل ضرورة موجبة له أي لا أمام الأصل - ومثل
ذلك لا يتوقف فيه فقيهه والله علم سئل فيما إذا وقف زيد وفقه سنجي على ولديه
صلاح الدين يوسف وشقيقه محمد ثم من بعدهما على أولادها وأولاد أولادها ونسبها
وعقبها على القرىبة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين على أن من مات من أولادها وأولاد
أولادها وذريتهما وعقبهما وترك ولداً أو ولداً واستحق ولده وولد ولده ما كان بسجدة
والله لو كان حياً ومن مات عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه إلى
من هو في درجته وذوي طبقة على الشرط المذكور تجب الطبقة العليا الطبقة السفلى فإذا
انقرضت ذرية الموقوف عليهما ولم يبق لهما نسل ولا عقب عاد ذلك وفقاً على من يستحدث
للقواقف من أولاد الذكور والأناث على الشرط المذكور ثم على جهة برمتصلة ثم مات صلاح
الدين عن ابن وبنتين وهم محمد وسيتته وروسا ثم مات محمد بن الواقف عن بنت تدعى مربية
ثم ماتت سيتته عن ابنتين وبنتين وهم محمد وإبراهيم وفاطمة ثم ماتت فاطمة عن ابن وبنتين
وهي محمد وزينب وخاصكية ثم مات محمد بن سيتته عن ابن وبنتين وهم محمد وموئمة
وخاصكية ثم ماتت روسا عن بنت تدعى قضاه ثم مات إبراهيم بن سيتته عن ابنتين
وبنتين ثم مات محمد بن صلاح الدين عن بنت تدعى رقية ثم ماتت رقية عن غير ولد وفي درجتها
قضاه ثم ماتت قضاه عن أولاد دخلاتها الموجودين من أهل الوقف المتناولين بربيه وعن ابن
وبنت أخ مات أبوهما قبل استحقاقه لشيء من منافع الوقف فكيف يقسم ربع الوقف بينهم على شرط
الواقف وما ذلخص كالأمنهم اجاب هذا السؤال ورد علينا سابقاً من دمشق
فاجبت بأن يعطى لهم الخمس منه ولمحمد بن محمد بن سيتته خمس الخمس ولاخوته مؤمنة ونصف ذلك
ولاخاتها خاصكية مثلاً وابن إبراهيم بن سيتته خمس الخمس ولاخوته نصف ذلك ولاخاتها
مثله ولمحمد بن فاطمة خمس العشر ولاخوته نسب نصف ذلك ولاخاتها خاصكية مثلاً فجاء
مأذركم من أن وقد اجتمع لقضاه ثلاثة أخماس وبموتها لا عن ولد يصرف لن في درجتها
بالشرط المذكور والذي يظهر من سؤال السائل أن الموجود هنا مريم بنت محمد لعدم ذكر
موتها في السؤال ودرجتها إلا أن أعلى الدرجات ولا سبيل إلى نقض القسمة مع وجودها
فلا يصرف نصيب قضاه لها لعلود درجتها عنها وقول السائل ماتت قضاه عن أولاد
خالاتها فاسد لأن الموجود أولاد أولاد دخلاتها سيتته كما هو ظاهر من نص السؤال أن
يكن خطأ من السائل في ترتيب الحوق وذكر عدد هم على النمط المذكور وكذلك قوله في السؤال
وعن ابن وبنت أخ مات أبوهما قبل استحقاقه لشيء من منافع الوقف فانه فاسد والحال

مطابق
في ترتيب
الموقوفين
والشروط الواردة
في عبارة الوقف

من لانه ان اراد بالابن ابن الاخ اكتفاء فلا يح موحود حسما تقتضيه العبارة المتبادرة
 وان كان موحودا كان يجب ذكره معها ليدفع لولد به ما كان يستحقه لو كان حيا عند
 استحقاقها وان اراد بالابن الابن لسطنها فلا ياسب ان يقول عن ولادتها وبناتها
 لا تعصارا استحقاقها فيه لو كان والمظاهر موتها لا عن ولد واذا كان كذلك لا انقطاع
 حاصل فيه كما هو حاصل بعد موت صلاح الدين بن الواقف وكلا الانقطاعين داخل
 في معنى منقطع الوسط والمنقطع الوسط فيه خلاف قيل يصرف الى المساكين وهو المشهور
 عندنا والمظاهر على السنة على ما ومع ذلك لو كان اهل الوقف بصحة الفقهاء من الضم
 اليهم بل هو الافضل لكونه يصير صدقة وصلة فصفة الفقر تسهلهم وقيل الى مستحقها
 وهو قول الشافعية والمشهور عندهم انه يصرف الى اقرب الناس الى الواقف والحاصل انه اذا
 كان واقفا له لاحلاف في حواد القصر ولم يرهم او لم ير من سائر الفقراء لان مقصود الواقف
 الثواب والتصدق على القرابة اكثر ثوابا واليه اشار صلى الله عليه وسلم بقوله لا امرأة
 ابن مسعود حين سألته عن التصديق على زوجها ان اجران اجر التصديق وأمر الفتلة ثم اتم
 ان الانقطاع الاول الحاصل بموت صلاح الدين قد زال بموت اخيه محمد وهذا الانقطاع
 يزول بموت من يتم سواء كان لها ولد ام لم يكن لاننا ننقض القسمة بموتها ونقسم الغلة
 على الدرجة التي تليها من الاحياء والاموات فنعطى الحي ما يخصه منها ونصيب الميت
 لولده او ولد وولد ولد كما شرط وهكذا فافهم والله اعلم سئل في واقف وقف
 وقفا على مصارف خير يذيعها في كتاب وقنه وما فضل عنها يصرف لاولاده المذكور وكان
 بالشريعة تم من بعدهم لاولادهم ودرتهم ونسبهم وعقبهم ابدا ما تأسلوا ودايما ما تأسلوا
 وقال بصريح لفظه على ان من مات عن ولدا وولد وولد واسفل من ذلك يصرف اليه غير
 ان الكاتب لم يكتبه في كتاب الوقف فهل اذا تم هذا العدول بذلك يعمل به ويعطى نصيب من
 مات عن ولدا وولد ولدا واسفل من ذلك لاولاده او ولد او ولد ام لا واذا لم تشهد
 الشهود فلن يصرف اجاب العبرع بما تلفظ به الواقف لانما كتب الكاتب فمر عبارات
 على اننا العبرع لما هو الواقع في نفس الامر فاذا ثبت ان الواقع في لفظ الواقف من مات عن
 ولدا وولد وولد ونحو ذلك صرف نصيب من مات لولد او ولد وولد ومثله قوله من مات
 عن اولاد الى اخره وذلك يثبت بشهادة العدول بوجه ناظر الوقف لانه ان خصم فيما يدعي
 عليه وان لم تشهد الشهود فنصيب من مات منهم منقطع الوسط لان الواقف لم يبين مضمرا
 مع من هو اعلامه وقد قال ثم من بعدهم وذلك صريح في تعدية الكل وموت واحد منهم
 لم يبق جدي حتى ينقطعوا باخيه وفي منقطع الوسط الاصح صرفه الى الفقراء واما ما ذهب
 اليه السافعي فالمشهور انه يصرف الى اقرب الناس الى الواقف والله اعلم سئل

مطلب
 العبرة بما لفظ
 الواقف
 لانما كتب
 الكاتب

فإذا ادعى ناظر وقف على من كان ناظر اقبله بمبلغ معلوم للوقف من النقود وسماه في دعواه
وانه استملكه ففي ذمته لجهة الوقف وطالبه برده فاجاب بالانكار قائلا كان للواقف
تحت يدي مائة قرش بدل عن بستان له وخمسة وسبعون سلطانيا كانت بذمة رجل وقد
اخذا القاضي القلا في وجوه خداه جميع ذلك بغير حق وبغير وجه شرعي وما أمكن دفعها
عن ذلك هل القول قوله بيمينه في ذلك ولا ضمان عليه ام لا اجاب نعم القول قوله
بيمينه في ذلك ولا ضمان عليه وقد صرح علما وفاقطبة بان يد الناظر على الوقف يد امانة
لا يدعه وان قال في الذخيرة وان باع الارض فقبض الثمن فملك في يد فلا ضمان عليه
ويكون الثمن عند امانته واخذ القاضي وعونه المال كاخذا للخصوص وقد قال كثير من
علمائنا المتأخرين عن قضاية زمانهم سموها باسم القضية وهم باسم المخصوص الحق فلا يضمن
حيث لم يمكن دفعها والله اعلم سئل في ناظر الوقف اذا تعذر عليه خلاص الدين لعسر
المتقبل يلزمه ضمان ذلك ام لا اجاب لا يلزمه ضمان باجماع العلماء لانه فعل
ما هو مفروض عليه شرعا فكيف يضمن والله اعلم سئل في الناظر على الوقف الذي
هو من جملة المستحقين فيه اذا ادعى عليه شخص من جملة المستحقين فاقربا ادعاه واقيتم
فيما سلف انه ينفذ اقراره عليه خاصة ويشا ركه فيما يخصه هل اذا مات المقر وانقطع
استحقاقه منه يبطل اقراره له ويقسم على الباقيين حسب ما شرطه الواقف ولا يدفع له من
ربعه شيء ام لا اجاب نعم يبطل اقراره له ويعطى ما كان له وللقر له باقراره الى من
يستحقه من اهل الوقف المعلومين المحققين كما صرح به الناصح في مختصره ومثله في التارخانية
عن المحيط وكذا في الاسعاف وغيره وينع المقر له لان المقر انما ينفذ اقراره على نفسه فيما
يستحقه في الوقف ويموته ينقطع استحقاقه وينتقل الى غيره فيبطل اقراره به والله اعلم
سئل في رجل وقف وقفا على نفسه وزوجته بنت عمه ثم من بعدهما على اولادهما
الذكور والاناث للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولادهم الذكور دون الاناث
ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على انسا لهم واعقابهم الذكور دون الاناث
ثم قال على ان من مات لاعت ولد ولا ولد ولذا انتقل نصيبه الى من في درجته فان انقرض اولاد
الذكور عاد ذلك وقفا على اولاد الاناث من ذرية الواقف مات الواقف وزوجته وآل الوقف
الى ابن ابن ابنة ومات هذا الابن عن ابن وبنت ثم مات الابن عن بنتين وعن ابن القرجهول لا يفر
له استحقاق فيه بان له في الوقف كذا فشاركه في حصته وبطل اقراره بموته عن اخيه
وعمته فهل يصرف ما كان يستحقه هو والمقر له الى عمته ام الى اخيه ام يشتر المقر له
على استحقاقه كبق الحال اجاب يصرفها كان يتناول المقر والمقر له للاختين
لانها في درجته والعمه من درجة ابهما فلا تستحق معها للشرط المذكور فاستحقاه

مطلب
ادعى المقر
ان مال الوقف
اخذه القاضي
القلا في
يصدق

مطلب
لا ضمان في البناء
اذا تعذر عليه
خلاص الدين
مطلب
اذا اقر الناظر
المستحق لا يضمن
شأركه خاصة
مرة حياته

مطلب
آل الوقف ليس
وبنتين وغيرهم
اخره الا بالشرط
بالاستحقاق

مصاد لما كانتا تحت ثمانية قبل موته ولا تسمى للمقرله لان المقرانما ينغذا اقراره على نفسه
 يشترطه في الوقف وعمومه ينقطع استحقاقه وينقل الى غيره فيبطل اقراره كما صرح بالماضي
 في مختصره ومثله في التاترخانية عن المحيط وكذا في الاشعار وغيره والله اعلم سسثل
 فيما اذا كان نصف الوقف الاهلي مختصا بابنة الواقف المدعوة فرج وبذريتها والنصف
 الاخر مختصا بابن ابن الواقف المدعو منصور وصدق جماعة من ذرية منصور وبذرية
 فرج لرجل اجنبي منها ومن ذريتها بان له من نصفها المختص بها وبذريتها استحقاقا
 قدره كذا وكذا منقل اليه من امه فاطمة والى فاطمة من امها خديجة بنت فرج ابنة الالة
 المنور ثم مات المصادقون جميعا عن اولاد وظهور كتاب وقف متصل للدة لم ما في
 بنت خديجة المنورة متضمن لكون فاطمة المرقومة ليست ابنة خديجة وانما هي
 ابنة زوجها من غير حافل يعمل به وتكلف اولاد الاجنبي الى اثبات نسبهم ولا يعتبر بتصرفهم
 ونصرفا بينهم غير المصادقة المرقومة لم لا اجاب المقرانما ينغذا اقراره على
 نفسه خاصة قال في الاشباه والنظائر اقرار الموقوف عليه بان فلانا استحقى معه كذا
 او انه يستحق الربع دون نصفه فلا يصح في حق المقرود وغيره من اولاده وذريته
 ولو كان كتاب الوقف محالفا له جلا على ان الواقف رجع عما شرط وشرط ما اقر به المقر
 اذ لو كان المناصحي في مختصره قال الخفاف انهم ان ابي يروي ذلك عن محمد بن الحسن بن علي بن قنف
 وقفا على يزيد وولده ونسله فاقر يزيد بانه وقف عليه وعلى نسله وعلى فلان فان ما يحدث
 من الغلة يقسم فما اصاب زيدا اشاركه المقرله فيه ولا يصتق زيد فيما يصيب ولد
 ونسله واذا مات زيد بطل اقراره وكانت الغلة لولد زيد ونسله ولم يكن للمقرله شيء اه
 وبذلك يعلم الحكم فيما رفع اليها والله اعلم سسثل فيما اذا شرط الواقف في كتاب وقفه
 الثابت المضمون المحكوم بصحته ما صورته انشاء الواقف وقفه هذا على نفسه مدة
 حياته ثم من بعده على اولاده لصلبه الموجودين حالا وهم جهة الله وداود وامة الله ومن
 سب رقة الله تعالى من الاولاد ذكرورا واناثا بينهم على الفرصة الشرعية للذكر مثل حظ
 الانثيين ثم من بعدهم على اولادهم واولادهم واولادهم وانسابهم واعقابهم ابدا ما عاشوا
 ودايما ما بقوا الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن ولد او ولد ولد
 او نسل او عقب عاد نصيبه الى ولد ولد ونسله وعقبه ومن مات منهم
 عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته وذوي
 طئفته من اهل الوقف يقدم الاقرب فالاقرب الى الواقف ومن مات منهم لجمعين قبل استحقاقه
 شيئا من الوقف وعقب ولدا استحق ولده ما كان يشترطه ابوه لو كان حيا ثم من بعدهم على
 سببه بر منصلة ثم ان الواقف انقل الى جهة الله تعالى ولم يترك سوى جهة الله وداود وما

مطلب
 اذا اقر بغير
 لا سيما لا حقا
 شاركت ولو كان
 الوقف محلا

مطلب
 حملوا في تقديم
 ذي الجنتين
 على ذي الجنة
 وفي التقديم
 حق القرابة

علماهما من الاولاد مات حال حياة الواقف من غير نسل فاقسم كل من هبة الله وداود
 غلة الوقف مناصفة ثم مات داود عن بنتين دخري ومنهم فانتقل نصيبه لهما
 ثم مات هبة الله عن ولدين محمد وكرمة فانتقل نصيبه لهما ثم تزوج محمد بدخري ثم
 مات عن ولدين منه هما هبة الله ومصلح الدين فانتقل نصيبهما لهما ثم ماتت كريمة
 عن ولديقال له علي فانتقل نصيبها له ثم مات محمد عن اربعة بنين هبة الله ومصلح
 الدين ولدي دخري وفضل الله واحد من امرأة اخرى فانتقل نصيبه لهما ثم ماتت مربية
 عن ولديقال له مصطفى فانتقل نصيبها له ثم مات مصلح الدين عن غير نسل وفي
 درجة من اهل الوقف اخ شقيق هو هبة الله المذكور وفضل الله واحد وهما اخوان لآب
 وابن خالته وهو مصطفى بن عزيم وابن عمته وهو علي بن كريمة فهل يكون نصيب مصلح الدين
 من ابيه وامه مقسوما بين هؤلاء الخمسة لكونهم كلهم في درجة وهم كلهم في القرب
 الى الواقف سواء لان كلا منهم يدلى الى الواقف بواسطة اثنين فان الاخوة اولاد محمد بن هبة
 الله بن الواقف وعلي بن كريمة بنت هبة الله بن الواقف ومصطفى بن عزيم بنت داود بن الواقف
 او يختص به الاخوة لكونهم اقرب الى الميت ويكون القرب الى الميت كالقرب الى الواقف او يختص
 به الاخ الشقيق لكونه اخا شقيقا فتكون القوة بمنزلة القرب ويكون القرب الى الميت
 كالقرب الى الواقف او لكونه يدلى الى الواقف بجهتين بالابوة والامومة فيكون اقرب الى الوقف
 فان الاخ الشقيق هو هبة الله بن محمد بن هبة الله بن الواقف وهو ايضا ابن دخري بنت
 داود بن الواقف ومعهاده ليس كذلك اجاب اما صرف نصيبه فهو لمن في درجة
 بالاجماع لا من فوقه ولا من تحته بشرط الواقف لكن هل يقدم ذو جهتين على ذي جهة نقول
 الواقف يقدم الاقرب فالاقرب فيه اخلاف منهم من قال يستوى لكل لان زيادة الجهة
 قوة لا اقربية وبعضهم يقدم صاحب الجهتين على صاحب الجهة لان الاقرب تارة يكون
 بقرب الدرجة وتارة بن زيادة القرابة وبعضهم يقدم الاخ من الابوين على الاخ لآب والاخ
 لأم وعند علم الاخ لابوين يستوى بين الاخ لآب والاخ لأم قائلا لان الذي من قبل
 الاب ارتكض معه في صلب الرجل والذي من قبل الام ارتكض معه في رحم الام فليس لهما
 باقرب من صاحبه ولا يكون هذا على المواريث قال ابن الصباغ في جديتين احدهما من جهة
 والاخرى من جهتين فيه وجهان احصهما انهما يستويان وقال بعضهم في تعارض الدرة
 ومعنى الاقربية تقف المسئلة ولا تجتمع فاشكلت المسئلة علينا فوجدنا الى المعنى
 فأتينا ان تقديم الاقرب الى الميت اقرب الى مقاصد الواقفين والى مقاصد اهل العرف
 وبعضهم قال لاولى ان يصطلح الاقرب افضل تفضيل من القرب بهذا البعد فاصح معناه
 يساعد من قال بالمساواة والذي يظهر ترجيح من قولهم في قرابة الولد المساواة عملا بحقيقة

انتم في الاقرب لا سيما في جهة قرابة الولاد قال في مختصر الناصح في باب الوقف عو
 الاقرباء يبدا بالاقرب فالاقرب قال ابو يوسف في قوله ارضي صدقة موقوفة
 على قرابي الاقرب فالاقرب بعد نقله مذبح محمد واليه ذهب بلال تكون الغلة
 لاقرهم وابعدهم الى الواقف بينهم بالسوية للاحلال وهذا القول عندنا ليس
 بشيء والقول هو الاول من قولنا وقل محمد انتهى والذي يظهر ارجحته حيث جسد
 الى الاقرب فالاقرب الى الواقف وهي قرابة الولادة لاقرب الاخوة المتفرقين مساواة
 الجميع ممن يدلى من قبل ابويه أو أبيه لانه يلزم من اعتبار ارجحية ذي الجهتين على ذي
 جهة فانه هو ابن عم واخر من لجبني كما مرارة تزوجت بابن عمها ولها منه ابن ومن اخيه
 ابن الاخر ووقفت على الاقرب فالاقرب اليها من اولادها ونسلا ودرست ابرج احد
 ابنها وهو الذي من جهة ابن عمها على الاخر وهذا بعيد جدا عن اغراض الواقفين واما
 من ادلى بالام فقط ففيه تردد ولو قضى للقاضي به عن جهاد نفذ قضاءه لانه
 محل اجتهاد وموضع نظر كما قد قرنت له وفي شرح المنهاج للرملي في شرح قوله كما ان
 مضرة اقرب الناس رجما ارنافقدم وجوبا ابن بنت على ابن عم ويؤخذ منه صحة
 ما افنى به العراقي ان المراد بها في كتاب الاوقاف ثم الاقرب الى الواقف او المتوفى قرب
 الدرجة والرحم قرب الارث والعصوبة فلا ترجيح بها في مستويين في القرب من جهة
 الرحم والدرجة ومن ثم قال لا يرجح عم على خال بل هما مستويان ومثله في شرح المنهاج
 لابن حجر والله اعلم مسئلة في ارض موقوفة من قبل زيد بها اشجار زيتون وقف من قبل
 عمر وعلى جهة بزمينة وان القيم على الوقف عمر ويؤدى ما عليها من المعين في كل سنة
 لجهة وقف زيد المعين بدفع زيد المزبورة وان القيم على وقف زيد تعدى وزرع زراعا
 بين اشجار الزيتون الجارية في وقف عمر وبغير طريق شرعى وحصل للاشجار المزبورة
 اتلاف وضرر بسبب ذلك وصارت غلتها اقل مما يتحصل منها سابقا فهل على قيمته
 وقف زيد المزراع بين الاشجار الجارية في وقف عمر وارشر الاشجار المزبورة وهل
 له زرع الارض المزبورة وهل قسم الزرع المزبور يكون لوقف زيد والجهة وقف
 عمر وام كيف الحال لجواب نعم يضمن القيم الزرع على وقف زيد المتعدى لما ليس من
 الاشجار الجارية في وقف عمر وبغير طريق شرعى حيث ثبت انه بسبب زرع عمر والقيم
 على الشجر واحد الخيران ان شاء اخذ لخطب لجهة الوقف واشتمل قيمته قبل ببسه
 وان شاء دفعه له وضمنه جميع قيمته قبل ببسه لانه متعدد بالزرع اذ ليس
 للقيم ان يزرع في ارض الوقف كما صرح به في جامع الفصولين وغيره ويضمن ناقص
 من قيمة الارض ايضا ان انتقصت بذلك وقد صرحوا بذلك في غير المختارة فبالك

مطلبت
 ارض موقوفة
 من قبل زيد
 وبها اشجار زيتون
 من قبل عمر
 وقف الارض عمر
 الا على ايش
 بعضها فعلته
 فصار ما بين
 وعلة من ان
 ما انتقص من
 الارض ان
 انتقصت

بالمحتكرة وما قابل ضمان الاشجار فهو راجع الى وقفها فيصرف الى ما يعود الى نفعها
 واصلاحها حتى تعود لما كانت لا الى الصرف على المستحقين لان ضمان عين الوقف
 ولا يصرف شئ من عين الوقف لمستحق غلبته وما قابل ضمان نقصان الارض مضروف
 الى اصلاح الارض لا الى المستحقين الغلة لما قلنا صرح بذلك هلال وغيره ولا بأس
 بايراد ما يوضح الوجه فيما افتيناه فنذكر مسألة الاحتكار وقد نص عليها المحصاف
 والزاهد في قنيته وحوايه وهي ايضا في فتاوى شيخ شيوخنا العلامة شهاب الدين
 ابن الحلبي قال فيها جرى عرفنا لدار المضربة به وتحكم القضاة بصحته وكرومه ومنهم
 شيخ الاسلام السعد الدري واطال في ذلك احالة حسنة ويمكن في ذلك كلام
 المحصاف وقد صرحوا بان الاستحكار الاستبقاء وان ابي الموقوف عليهم الاقلع حيث
 كان ذلك باجرة المثل وفي الاشعاف في فضيل انكار المتولى الوقف وفي غضب الغير
 اياه لو استغل الغاصب لارض سنين بالزراعة فالغلة له وعليه قيمة ما نقص من الارض
 ولا يلزمه اجر مثلها وهذا قول المتقدمين وقال المتأخرون يلزمه اجر مثلها ولجر مثل
 مال اليتيم وما اعد للاستغلال ومنه يعلم مسألة قسم الزرع وفيه قبل هذا يسير
 ويضمن الغاصب النقصان ويصرف بدله في عمارتها ولا يصرف لاهل الوقف لكونه بدل
 العين التي وقع عليها عقد الوقف وليس لهم فيها حق فكذا فيما قام مقامها وانما حقهم
 في الغلة خاصة انتهى فهو صريح فيما قلنا ومثله في هلال وكثير من الكتب واما اذا اضرار
 غلتها اقل فلا قائل بضمانه لانه لم يقع الغصب على عينها ولو وقع الغاصب على الاشجار
 وقد اغلقت فتلغ غلتها لوقوع الغصب عليها مع الاصل بخلاف ما اذا اغلقت في يد
 فافهم والله اعلم **مسألة** فيما حل بوقف ابى الانبياء الكرام السيد الخليل على نبينا وعليه
 وعلى سائر الانبياء الصلاة والسلام من اخذات المراتب فيه فيلزم من ذلك اختلاف
 سماطه الشريف وما هو المشروط فيه وانتفاص حتى السدنة فيه والفراشين واثمته
 ومؤذنيه لصرفه لغير مستحقه فهل يجب على ولاية الامور لجزل الله تعالى لهم الاجور منع
 تلك المراتب المحذرة وقطعها وحسم مادتها ام لا **اجاب** نعم يجب على الولاية الصلح
 الله تعالى حسم مادة تلك المراتب المحذرات وقطع تلك المراتب فقه صرحوا بحسمها وعدم
 حل تناولها فيكون قطعها من باب ازالة المنكر وهو واجب خصوصاً على من كان له بسوطة يد
 وقدرة على ذلك قال في البحر تصرف القضاة بالاقواق مقيده بالمصلحة لا انه يتصرف كيف يشاء
 فلو فعل ما يخالف شرط الواقف لا يصح ولذا قال في الذخيرة وغيرها القاضي اذا قرر فرأنا
 في السجد بغير شرط الواقف وجعل له معلوما لا يحل للقاضي ذلك ولا يحل للفرش تناول
 المعلوم ثم قال استفيد منه عدم صحة تقرير القاضي في بقية الوظائف بغير شرط الواقف

مطلب
 لا يجوز أحدث
 المراتب في
 الاوقاف ولا
 التقدير في
 الوظائف
 بغير شرط الواقف
 ولا تغش السجد
 من مال الوقف
 وان فعل
 القتم ضمنه الا
 اذا خاف عليه
 الضياع

كتهادة ومسامرة وطلب بالاولى وحرمة المراتب بالاولى وفي الاستباه والنظر بعد
 مسئلة الفراض وبعلم حرمة احداث الوظائف بالاقواق بالاولى وبعلم ايضا حرمة
 المراتب بالاقواق بالاولى وقد ذكر المسئلة في القاعدة الاولى من النوع الثاني وفي القاعدة
 الخامسة من النوع الثاني ايضا وفي كتاب الوقف وفي الدعوى اعتناء بشأنها وهي من المسائل
 الشهيرة والنقول فيها كثيرة هذا ولو قضا السيد الخليل عليه وعلى تبيين الصلابة والسلام
 زيادة الاعتناء لرؤية شأنه بنسبه الى هذا النبي العظيم وعلى قدر شرفه يشرف ما نسبته
 على ما نسب لغيره من اوقاف الاولياء والعلماء والفضلاء والامراء فالواجب زيادة
 الاهتمام به والاعتناء بشأنه يفتنه ذلك من كان له قوة في ايمانه واعتقاده صحيح في امثاله
 واحسانه ووقفا الله لما يحبه ورضاه بفضله العظيم وفيضه العليم والله اعلم
 مسئلة فيما حل لوقف المشيد الاقصى الذي اطلق القرآن بفضله وبولوك حوله ووروده
 الاحاديث الشريفة ما سراجة تعطيا لتسانه وتوقيره من احداث الوظائف بكثره الفراض
 له بغير شرط من واقف وغيره من المصدرين والواقدين والمعنيين للائمة والمخطبة
 بغير حاسة اليهم وكذلك من البوابين والكتبة والسندنة والمؤذنين والشمعة وغيرهم
 من الاحداث التي لم يعص عليها الواقفون فهل يجب على ولاية الامور ان يخطبوا لله تعالى وورد
 لهم الاجور وحشم مادة تلك المحدثات وقطع تلك المستدعات لا سيما مع احتياج المشيد المذكور
 لعمارة ما اهلهم وترميم ما اشتروا وعمارة مستغفاته وتلافي ما اشرف على الخراب من مستغلاته
 وهل مع احتياجه الى ما ذكره كبحر صرف بعض غلاته الى نفسه بالبحص وزحفه بما اداء الله
 والقصة واللاز وورد ونحوها من الالوان ام لا اجاب نعم يجب على الولاية حشم مادة
 تلك المحدثات وقطع تلك المراتب فقد صرح العلماء بحرمتها وعدم تناول علوفها فيكون
 قطعها من ايامازالة المنكر وهو فرض على من له بسوطة يد وقدرة على ذلك قال في البحر
 القاضى بالاقواق مقيد بالمضلة وليس له ان ينصرف كيف شاء فلو فعل ما يخالف
 شرط الواقف لا يصح ولذا قال في الذخيرة وغيرها اذا قر القاضى فراشا في المشيد بغير
 شرط الواقف وجعل له معلوما لا يعمل للقاضى ذلك ولا يعمل للفرش تناول المعلومة
 قال استبعد منه عدم صحة تقرير القاضى في بقية الوظائف بغير شرط الواقف كتهادة
 وبمباشرة وطلب بالاولى وحرمة المراتب بالاقواق بالاولى وفي الاستباه والنظر ايضا
 في القاعدة الخامسة بعد مسئلة الفراض وبعلم حرمة احداث الوظائف في الاوقاف
 بالاولى وبعلم ايضا حرمة المراتب بالاولى وقد ذكر المسئلة في القاعدة الاولى
 من النوع الثاني وفي القاعدة الخامسة من النوع الثاني ايضا وفي كتاب الوقف والدعوى
 اعتناء بشأنها وهي من المسائل الشهيرة والنقول فيها كثيرة فلا يحى على من له بالفتنة ادنى

معات
 اوالم يشرع
 لواقف للسلطان
 مستأول ومن
 له القاصي
 ولا يشي له
 الا اذا سعى
 فيعطى بقدر
 سعيه

الما بل اظن ولا العوام وسواء كان المسجد مستغنيا عن العمارة او محتاجا لها فكيف مع
 احتياجه الى العمارة والترميم وتلافي ما هو مشرف على الوقوع من بناءه الحادث والقديم ابناء و
 مستقفاته وترميم مستغلاته والمتون قاطبة قد تراءت على انه سدا من غلته بعارته ببلد بشرط
 لان قصد الواقف صرف الغلة مؤبدا ولا ينبغي دائمة الا بالعمارة وكذا الشروح والتفاسير
 فلا ينكر ذلك الا من اصله الله تعالى وابعده واقصاه عن رحمته وطرده فلا يخرج الى الاطناب
 بزيادة على هذا الجواب واما نقشه وزخرفته بما ذكر من مال الوقت في ام مطلقا كما صبر به علماءنا
 ويضمن الناظر المال الذي صرف فيه قال في الكافي وهذا اي نفى الكراهة في نفسه اذا فعل
 من مال نفسه امما المتولى فيفعل من مال الوقف ما يحكم البناء دون النقص فلو فعل ضمن لما فيه
 من تضييع المال فان اجتمعت اموال المسجد وخاف الضياع الخ يعني وهو مستغن عن العمارة وقوله
 لا بأس الخ يعني ولا يضمن ويدون ذلك يضمن لعدم الجواز والحال هذا والله اعلم سئل في رجل
 بنى مسجدا لله تعالى واذن للمسلمين بالصلاة فيه ففضلوا وانسا مدرسة ايضا وقفا على المشقة
 بالقرآن العظيم والاحاديث النبوية والعلم الشريف وعلى شيخ يقرأها القرآن ويورد بها الاخذ
 النبوية ومسائل العلم الشريف وشرط ان يكون الامام بالمسجد المذكور وجميع المستحقين في وقت
 المسجد والمدرسة من اهل مذهب الامام المجل احمد بن حنبل ينقسم القيمة ربع الوقف بنية ثم على
 ما يراه وان تعدد الصرف على بعضهم يصرف الى بقية ثم وما له الى الفقهاء المسلمين وشرط
 النظر في ذلك لنفسه ايام حياته ثم من بعد لابن اخيه ثم لدارشدا فلا يرشد من ذرية ابن اخيه
 فان عدموا ولم يكن منهم من يصلح للنظر فانظر فيه شيخ الحنابلة الفلانية ولم يقدر ذلك
 للناظر شيئا من الغلة فهل يعطى كل شيء من ذلك ام يعطى الجميع المذكورين بعد العمارة
 عملا بشرط الواقف وهل اذا تعدد الصرف الى بعضهم يصرف الى بقية ثم كما شرط وهل
 اذا ادعى رجل انه من ذرية ابن اخ الواقف وانه يصلح للنظر يعمل بمجرد قوله وهل يجوز
 تعليق باب المسجد دائما ومنع المصلين فيه وفتح في كل يوم جمعة للنساء يضربن فيه
 بالدفوف ويرفعن اصواتهن فيسمعن كل من مر على باب المسجد ام لا واذا قلتم لا فامرت عليه
 بالطريق الشرعي وهل اذا ثبت احتلاسه بالوقف ترفع يد عنه ويقام شيخ الحنابلة ناظرا
 ويؤهل عالم المسلمين من شاء اخلص حيث لم يشترط له الواقف شيئا ولا فرض له القاضى لا يستحق
 شيئا واذا نصب القاضى ناظرا ولم يعين له شيئا فهل فيه وسعي سنة مثلا قيل لا نعم له لان النافع
 لا تقوم الا بالعقد ولم يوجد وقيل يستحق اجر سعيه لانه لا يقبل ذلك ظاهر التاجر والمعهود كالمشروط
 فيحل الاول على ما اذ لم يكن منهودا اجمعا بين القولين فعلم بذلك انه يدون العمل لا يستحق شيئا بدون
 شرط الواقف واذا لم يعط شيئا يعطى الجميع المستحقين المصنوع عليهم ويصرف ما تعدد صرفه على بعضهم

بغيرهم على ما يراه القيم بعد المارة واذ لم يكن سبب الرجاء المدعى انه من ذرية ابراهيم الائمة
 معروفا به لا يثبت له من يدعيه تشهد له مدعاه ولا يعطى بحجة دعواه وبحر عليه قفل باب
 المشيد في اوقات المضادة قولا واحدا ويدخل بذلك في عدم قوله تعالى ومن اطعم من منع
 مساجد الله ان يذكر فيها اسمه الاية ويؤدب على ذلك لا سيما وقد ممكن النساء من ضرب
 الدفوف ووقع اصواتهن واذ اثبتت خيانه وجب على القاضي عزله وان شرط الواقف
 ان لا يعزله القاضي والسلطان لانه شرط مخالف لحكم الشارع فيسقط قال في المحرر
 اي مقتضى ما صرح به البرازي بقوله ان عزل القاضي للتأني واجب عليه وعليه الاية
 بتركه فاذا عزله القاضي ولم يوجد احد من ذرية ابن اخيه او وجد وكان ممن لا يصلح فالعزل
 فيه لتبع الخيانة الذي شرطه الواقف اذ شرط الواقف كصل الشارع وكل ما ائتمناه بصر
 عليه عما واثقه علمه سئل في احد المشتقين في الوقف اذ ساقى على كرمه موقوف واخرج
 عقار الوقف وكتب في صك المساقاة او الاجارة انه ساقى او اجر بماله من الولاية الثانية
 على ذلك والحال ان الناظر على الوقف غير بشرط الواقف لانه لا ارشد فالارشد هل يصح
 مساقاته او اجارته مع كونه ليس ناظرا على الوقف ولاية له عليه انما هو من بعد المشتقة
 ام لا واذ اقلتم لا تصح فما الحكم في ريع الوقف اجاب لا تصح مساقاة المشتق في
 الوقف ولا اجارته انما ذلك لناظره لا للمشتق في غلته باجماع علماء ولو كتب في صك
 المساقاة او الاجارة انه ساقى او اجر بماله من الولاية توها ان استخافه في الوقف يوجبه
 ولاية على الوقف اذ العبرة لما في نفس الامر لا لما كتب في الصك واذ اقلنا بقساد
 المساقاة فالريع كله يوضع في الوقف ولا شيء للعامل لانه غاصب عمل في الوقف بغير
 اجارة نافذة بل ترد برناظره فكيف اذا لم يعمل كما ذكر في المسائل بلسانه فاما اوله
 والحال من ريع الوقف حرام مستحب رده الى مضار الوقف والله اعلم سئل
 فيما اذا وجهت ميتة على قراءة كتاب الله تعالى لرجل جاهل لا يحسن القراءة مع وجود من
 هو اهل لذلك هل يجب على الحاكم اخراجها عنه وتوجيهها للمشتق ام لا اجاب نعم يجب
 على الحاكم ذلك وقصص جوابان الحاكم اذا اعطى غير المشتق فقد ظلم مرتين مرة باعطاء غير
 المشتق ومرة بمنع الحق عن المشتق والله اعلم سئل في قرية خراجية يصرف تسعة اعشار
 خراجها للمدرسة وتسعة اعشار لبيت المال مصر وفي الجندی هل اذا تناول
 المتكلم على المدرسة تسعة اعشار وبق العشر بدمية مزارعها يباطل المتكلم على المدرسة
 بخصنة بيت المال مما قبض ام لا اجاب لا يباطل بذلك وانما الطالب به المزارع الذي
 الحراج لازمه شرعا وليس ذلك شركة بوجود من الوجه حتى يقال مال مشترك قبض على سبيل الشركة
 الشركة بل المقبوض بضرب المدرسة ولا شركة للجندی فيه فلم يكن المتكلم على المدرسة متبذرا

في قبضه وصرفه المستحقه فلا ضمان عليه لعدم تعديده بقبض ماله قبضه شرعا وصرفه
 لمستحقه كما لا يخفى على فقيهه والله اعلم **سئل** في الوقف هل يبدأ الناظر من غلته بعمار ثم لا
 وهل القول قوله في الصرف الى المستحقين لم لا واذا وهب كل فرد منهم شيئا من متعينة المقبوض بيده
 للناظر هل لهم الرجوع فيه ام لا واذا اخذ كل واحد من المرتزقة بعلوفته قربة يتحصل من غلته انما
 ما يستحقه هل لهم ذلك ام لا **اجاب** نعم يبدأ من غلته بعمار ثم يبدأ بشرط لان قصد الواقف
 صرفا الخلة مؤبدا ولا يتبقى كذلك الا بالاعمار والقول قول الناظر في الصرف على الموقوف عليهم
 لانه امين يدعى ايضا الامانة الى مستحقها واختلاف في تحليفه واعتدال الشيخ زين في فوائده
 انه لا يخلف وقيل يخلف في هذا الزمان وعليه الفتوى ولا رجوع للمستحقين فيما وهبوا له
 وقبضه واستهلكه وليس للمستحقين اخذ القري بما لهم من المعين اذ حقهم ليس في عين الوقف
 لا سيما مع كونه اضعاف اضعاف الله اعلم **سئل** في دار الوقف المعدة للامانة فلان اذا
 خرج مخرجها المعلناء الاشبهة هل تجب عمارته من اجرتها ام لا **اجاب** نعم تجب عمارته
 من اجرتها فقد صرح ابو جوب العارضة في الاوقاف على الصفة التي كانت عليه زمن الواقف حتى قالوا
 البياض والحمر في الحيطان ان لم يكن على زمنه لا يفعلان والا فعلا والله اعلم **سئل** في رجل وقف
 وقفا على ولديه امين الدين ومحمود وعلى من سيحدث له من ذكوره واناث على الفريضة الشرعية شر
 وشم على ان من مات عن ولدا وولد ولد فخصيبه له مات الواقف عن ابنه المذكور بن ثم مات
 امين الدين عن بنت فاكل جميع الغلة اخوه محمود ثم مات محمود عن ابنتين فما الحكم فيما اكل وفي
 قسمة الوقف **بعده موثر اجاب** اما ما اكله محمود من حصة بنت اخيه وهو النصف فمضمون
 عليه ويؤخذ من انه من تركته ويدفع لها واما قسمة غلة الوقف بعد موت محمود فمضى على رؤسهن
 اثلاثا فانما تنقض القسمة بموته كما نص عليه الخصاص ونعطي كل واحدة ثلثا ولا تنظر الى قول
 الواقف من مات عن ولدا وولد ولد وانقل نصيبه له وقد غلط من افى بعدم نقض القسمة لما
 فيه من مخالفة غرض الواقف فافهمه والله اعلم **سئل** من دمشق فيما اذا انشأ رجل وقفا على
 نفسه ايام حياته ثم من بعده على اولاده الذكور والاناث بينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل
 حظ الانثيين يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فافوقهما ثم من بعدهم على اولادهم
 كذلك ثم على اولاد اولادهم نظير ذلك ثم على اساهم واعقابهم مثل ذلك على ان من توفي منهم ومن اولادهم
 واولاد اولادهم واساهم واعقابهم عن ولدا وعن ولدا وولدا وولدا وولدا وولدا وولدا وولدا وولدا
 من ذلك الى ولد ثم الى ولد وولد ثم الى نسله وعقبه على الشرط والترتيب المذكورين اعلاه
 وعلى انه من توفي منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم واساهم واعقابهم عن غير ولد ولا ولد
 ولا نسل ولا عقب انقل نصيبه من ذلك الى من هو في درجته وذوي طبقة من اهل الوقف
 المستحقين له المتناولين اربعة واجوز يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى منهم زيادة

١٦٢
 مطلب
 يبدأ من غلة الوقف
 بعمارته والعزل للناظر
 في الصرف الى المستحقين
 واذا وهب احد من
 متعينة للناظر اقلها
 ليس له الرجوع

مطلب
 اذا خرجت
 صيرج الدار
 الموقوفة بغير
 من اجرتها

مطلب
 وقف على بقية
 ثم على ولديه
 وعلى من سيحدث
 من ذكوره واناث
 ثم مات احدهما
 عن بنت فاكل
 الموجود جميع
 الغلة ثم مات
 عن بنتين

مطلب
 في وقفته المحنة
 على ترتيب
 المستحقين
 وعلى شروط
 ذكرها الواقف

عما يده من ذلك ثم على ولد من انقل اليه ثم على بنته وعقبه على المنفرد والترتيب المذكورين
اعلاه وعلى انه من نوفي منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم وانما المهر واعتقادهم قبل استحقاق
لشي من منافع هذا الوقف وترك ولدا او ولد ولدا وسدا واعتقاد استحقاق ذلك المتركة كما
يستحقه المتوفى ان لو كان حيا وواقف في الاستحقاق مقامه كل ذلك على الشرط والترتيب المذكورين
اعلاه ثم مات الواقف المذكور عن ابن يستحق من اولاد ابن مات في حياة الواقف ثم ماتت
عن ابنتين وبنتين ثم مات ابنهما واحد عن بنته عن غير ولد والموجود الآن اخوتهم واولاد ابنهم
الذي مات في حياة الواقف فهل ينقل نصيب الميتين الذين ماتوا عن غير ولد الى اخوتهم المذكورين
مفردا ولا يستاركون فيه اولاد عمها المذكورون لم لا اجاب نعم ينقل نصيبهم الى اخوتهم
العم المذكورين لا مشتبها بهم في الدرجة وهم من اهل الاستحقاق المتناولين لربعه قطعاً للمذكورين
الاثنين زيادة عما يده وهذا ما لا يتك فيه ولا يتوقف والحال هذه والله اعلم وفي ذيل السؤال
ما صورته وفي هذه الصورة اذا مات احد استحق الوقف عن ولد واولاد اولاد ما توفي حياة ابهم
قل استحقاقهم شي من منافع هذا الوقف فهل ينقل استحقاقه الى ولد دون اولاد اولاده الذين
ماتوا في حياة ابهم لم لا اجاب يقسم استحقاق الميت على ولد الحى وعلى اولاده الذين ماتوا
في حياته فما اصاب الحى اخذ وما اصاب الميتين دفع لاولادهم عملاً بقوله تعالى ان من توفى منهم
اولادهم واولاد اولادهم قبل استحقاقه لشي من منافع هذا الوقف وترك ولدا او ولد استحق
ما كان يستحقه لو كان حيا الى اخيه وهذا ايضا مما لا شبهة فيه والحال هذه والله اعلم سسئل
فيما اذا وقف زيد حصته من بستان في مرض مات فيه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على ابنته
مصادقة وعلى من سجد له من الاولاد ثم على اولاد اولاده ثم على ذريته ثم على ائمه واعتقادهم
ثم على جهة بر متصلة وسبله الى عمر وبعد ان جعله معه شريكاً في النظر على وقفه المشهود وبعد
ارادة الرجوع عنه حكم الحاكم الخفي على الترافع لديه لزومه ونموذ ثم مات زيد بعد التسهيل
عن بنته المذكورة وزوجته واحدة فادعت الاحبة عدم لزوم الوقف الموقوف لصدور في مرض
الموت وعلى تقدير نفوذه من ثلث المال فعلته تقسم ميراثا مدة حياة مصادقة بنت الواقف
المذكورة فهل اذا خرج ذلك من ثلث مال التركة يكون الوقف لازماً وتختص بنت الواقف
المذكورة بعلته لكون الواقف يجرى الوقف وسبله في حياته وليس في حكم الوصية بعد وفاة
ام لا احاسب المنصوص عليه في كتبنا ان الوقف في المرض وصيته ولا فرق بين ان يجرى
المرض بان يقول وقتت على كذا الوصى به فقد صح هلال في اوقافه بان قوله ارضى صدقة
مرفوعة على ولدي الى اخره وصية والوصية للوارث لا تجوز الا باجازة بقيقة الورثة ولو خرجت
من ثلث والغير الوارث يجوز من ثلث وجميع الواقف المذكورين الورثة وغيره بقوله ثم على ابنته
ثم على اولاد اولاده الى اخره فجاز على اولاد اولاده من الثلث ولم يجر على ابنته مطلقاً فاذن

مطلب
الوقف في مرض
الموت وصية
فلو جميع الواقف
بين الوارث
وغیره لا يصح
بالشبهة
الوارث ولو خرج
من الثلث

بقية الورثة ذلك خرج القدر الموقوف المحكم بصحته من ثلث المال ولم يخرج تقسيم غلته
 جميعا على فرايض الله تعالى ما عاشت صادقة فاذا ماتت صرفت غلته كلها الى اولاد او لاده
 ان خرج من الثلث والا فمحصا به لجواز الوقف عليهم والذي يوقفك على ذلك صريح ما ذكره
 في الحائية وغيرها امرأة وقفت منزلا في مرضها على بناتها ثم من بعدهن على اولادهن واولاد
 اولادهن ابدا ما تناسلوا فاذا انقرضوا فعلى مصالح المسجد ثم ماتت من مرضها ذلك وخلفت
 ابنتين واختا واختا لا ترضى بهذا الوقف ولا يخرج المنزل من الثلث قال الشيخ الامام
 جاز الوقف بقدر الثلث ويبطل فيما زاد على الثلث وما زاد على الثلث يصير ملكا للورثة
 جميعا على فرايض الله تعالى ما عاشت الابنتان فاذا ماتتا صرفت غلة الثلث كلها الى اولادها
 واولاد اولادها لا شيء للاخت من ذلك قال لان الوقف في المرض وصية واذا لم يخرج الاخت
 بطلت الوصية للورثة ويجوز لاولادهم واولاد اولادهم غير ان الوقف انما وصى لاولاد
 الاولاد بعد موت الورثة كان قال اوصيت لاولاد اولادى بغلة هذا المنزل بعد خمس سنين
 وذلك جائز والوصية بالغلة للابنتين وان بطلت فالمنزل وقف على حاله فاذا جاءت
 نوبة اولاد الورثة صرفت الغلة اليهم والله اعلم سئل في قطعة ارض بقرية موقوف من
 جانب السلطنة على مصالح زاوية منسوبة لولي وقفا ارضا ياهل لمن ولاد السلطان
 على تلك القرية ان يتعرض له بطلب شيء على تلك الارض مع ان غيره ممن تقدم من الولاة لم يتعرض
 بطلب ذلك من متول من المتولية السابقة ام لا اجاب ليس له ان يتعرض له بطلب شيء
 اذ السلطان نصره الله تعالى انما اطلق له فيما هو خارج عن اوقاف المساجد والزوايا والرباطات
 والمقابر واما اوقاف هذه المواضع الخيرية فهي مستثناة اما صريحها او دلالة وفي رسائل
 ابن نجيم فان قلت هل له يعني السلطان نصره الله تعالى ان يجعل ارضا وقفا على مسجد فقلت
 ذكر القاضي خان ان له مصاريف الخراج بناء المساجد والمفتحة منه على تغييرها وفيها ولو
 السلطان ارضا من بيت المال على مصلحة المسلمين جاز الوقف وفي منظومة ابن وهبان
 ولو وقف السلطان من بيت مالنا لمصلحة عمته تجوز ولو بخر وحاشا السلطان الاسلام
 المحافلين الملك العالم ان يطلق لاحد من الانام ان يتناول ذلك السمت الحرام والله اعلم
 سئل فيما اذا اشكن ناظر الوقف واحدا مستحقه رجلا عقالا الوقف بلا استئجار وسكنه
 مدة هل يجب عليه اجرة مثله ولا يصح ابراء الناظر ولا ابراء المستحق له ام لا اجاب
 نعم يجب عليه اجرة مثله ولا يصح ابراء الناظر ولا المستحق منها اذ هي ثابتة في ذمته ولا
 يمكن واحد منهما ما في ذمته حتى يصح ابراءه له ولان الوقف قيد على اعلية ما هو مقدم
 عليه كالعمارة فابراؤه باطل والله اعلم سئل في رجل وقف وقفا على جهات برعيها ومنها
 فضل من ريع الوقف بعد مصاريف البر التي عتيها يقسم على اربعة اسام يعطى لاولاد ابنة

مط
 لمن
 ان يتعرض للوقوف
 باخذ شيء منها

مطلب
 اشكن ناظر الوقف
 او احد مستحقه
 رجلا عقالا لا يقف
 بلا استئجار

مطلب
 وقف وقفا على
 جهة بر شرط لاولاد
 ابنه وهم زيد وبكر
 وقفا على راج القنبر
 من ذلك

وهو زيد وبكر وفاطمة الربع من ذلك ثم لا ولادهم ثم لا ولاد اولادهم ونسبهم وعقبهم ابدا
 ما ناسلوا ودائما بقوا اولاد الظهور منهم دون اولاد البطلون الطبقة العليا منهم
 الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن ولدا وولد انتقل نصيبه لولده او لولد ولده فان لم
 يكن له ولد ولا ولد ولد ينتقل نصيبه الى من هو في درجة وذوي طبقته فان لم يكن انتقل
 لمن هو اقرب اليه للذكر مثل حظ الانثيين على الفريضة الشرعية وبقيته ذلك وقدره ثلاثة اربع
 ابناء الواقف المتساويين وهو عمرق وبكر وزينب بنهن سوية لكل منهن الربع ثم من بعد من
 لا ولاد من ثم لا ولاد اولادهم ونسبهم وعقبهم ابدا ما ناسلوا ودائما بقوا الطبقة العليا
 منهم تجب الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن ولدا وولد انتقل نصيبه لولده او لولد
 ولده ومن مات عن غير ولدا وولد انتقل نصيبه وما كان يستحقه في ذلك لمن هو في درجة
 وذوي طبقته فان لم يوجد له درجة ولا ذ وطبقته ينتقل لمن هو اقرب اليه للذكر مثل حظ
 الانثيين على الفريضة الشرعية فاذا انقضوا باجمعهم كان وقفا على الفقراء والمساكين
 ثم ان زيدا وبكر اما ناولم يعقبا ثم ماتت فاطمة واعقبت اولادها فلي ينتقل نصيبها لا ولادها
 او لمن هو في درجتها من الموقوف عليهم لكون اولادها ليسوا من اولاد الظهور وهل المراد من
 لمن هو اقرب اليه قربا للنسب وان كان من غير الموقوف عليهم او يختص القريب بالموقوف عليهم
 اجاب ينتقل ما كان لفاطمة وهو الربع ما فضل من الربع عن مصارف الوقف المعينة
 لا ولادها لا لمن هو في درجتها عملا بقول الواقف على ان من مات منهم عن ولدا وولد ولد الخ
 فان مرجع الصنبر في قوله منهم الى اولاد الظهور ففاطمة من اولاد الظهور وقد شرط ان
 مات منهم عن ولدا وولد ولد انتقل نصيبه اليه فينتقل نصيب فاطمة لا ولادها للذكر مثل
 حظ الانثيين والوجه في استحقاقهم الربع كما ان زيدا وبكر اما ناولم يعقبا صر ما كان
 لهما لفاطمة لقول الواقف فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد ينتقل نصيبه لمن هو في درجة
 الربع باسم نصيبها فيصرف لا ولادها ولا دخل لاهل الثلاثة ارباع فيه بل هو وقف مستقل
 على اولاد ابن الواقف المعينين فيه ثم لا ولادهم حتى ان من مات من اهل هذا الوقف ولم يكن
 له ولد ولا ولد ولد ولم يساوه في درجته من اهل احد ينتقل نصيبه لمن هو اقرب اليه
 فان قلت لا تنقل في قوله اولاد الظهور منهم دون اولاد البطلون قلت قد نقرر ان الواقف
 اذا ذكر شرطين متعارضين يجعل بالتاخير منهما وقوله على ان من مات منهم عن ولدا الخ متأخر
 عن قوله اولاد الظهور فتأمل هذا ما ظهر لفهمي القاصر ومن ظن له خلاف ذلك فليقل
 وله الاجر الوافر وما امرت هذا الجواب لا بعد النظر في كلام الاحكام والاحكام المذكورين
 عباداتهم يصرم والله اعلم سئل في واقف وقف على نفسه مدة حياته ثم من بعد على اولاده
 واولاد اولاده واولاد اولاد اولاده ونسبه وعقبه للذكر مثل حظ الانثيين ثم على جهته بر

مطلبت
 اذا لم يشط
 الواقف ان يقب
 يدخل الولد مع
 مع وجود ولد

لا يتنقل فهل كل من كان له استحقاق ودخول في الوقف يستحق في غلته مع من يدلي به حيث
لم يشترط الترتيب ام لا اجاب نعم يستحق الجميع فيقسم بينهم بحسب قلة ثم وكثرتهم فسحق
الابن مع وجود والد له والحال هكذا والله اعلم سئل في الوقف على الاولاد واولاد الاولاد
واولاد اولاد الاولاد هل يدخل ولد البنت في ذلك ام لا اجاب لا يدخل ولد البنت في الوقف
على الولد مفردا او جمعا في ظاهر الرواية وهو الصحيح المقتضى به كما في البر وفيه بعد هذا وصح قاضي
خان ودخول اولاد البنات فيما اذا وقف على اولاده واولاد اولاده وصح عدمه في ولدي اهر
فقد فرق قاضي خان بين الجمع كما في واقعة الحال فصح دخول اولاد البنات فيها والمفرد وصح عدمه
في المسئلة اختلاف صحيح وترجح القول بعدم الدخول لكونه ظاهر الرواية وهو لا يقدر عنه
لكونه اصل المذهب خصوصا في اكثر الكتب ان المقتضى بعدم الدخول والله اعلم سئل في رجل
وقف على نفسه مدة حياته ثم من بعده الاولاد ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد أولاد اولاده
ثم على ذريته ونشله وعقبه المذكور والاثاث بينهم على القرينة الشرعية طبقة بعد طبقة
ونسلا بعد نسل الى اخره وحكم بصحته ولزومه حاكم شرعي هل يدخل في الوقف المذكور اولاد
البنات ام لا يدخلون واذا افدتم ان في المسئلة روايتين وقضى القاضي برواية الدخول مختار
الرواية ههنا والخصاف ينفذ ويرتفع الخلاف ام لا اجاب هذه المسئلة مشهورة في
غالب كتب الاوقاف المذكورة وفيها روايتان فرواية هلال والخصاف ان اولاد البنات يدخلون
وفي ظاهر الرواية لا يدخلون وكثيرا فني بظاهر الرواية وكثيرا اخذ برواية هلال والخصاف
قال عبد البر في شرح الوهبانية في لفظ الذرية وينبغي ان ترجح الرواية القائلة بالدخول
في هذه الاعصار لان عمرهم عليه ولا يعرفون غير ولا يسرى الى اذنانهم غالبا سواء وقال فيه
في لفظ الاولاد قلت نقل صاحب الذخيرة عن شمس الائمة اذا وقف على اولاد اولاد فلان يدخل
تحت الوقف واولاد البنات برواية واحدة ثم نقل عن علي السعدي والشيخ الامام شيخ الاسلام
هذه المسئلة على الروايتين وكذا ذكر الخصاف رواية الدخول عن اصحابنا ونقله عن محمد
قال واجتهد بذلك في كتابي تجده على ما لك وهذا عندنا الحسن بر الله اعلم قلت وينبغي ان تصح رواية
الدخول قطعا لان فيها نص الدخول عن اصحابنا والمراد بهم في رواية ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد
وقد انضم الي ذلك ان الناس في هذا الزمان لا يفهمون سرى ذلك ولا ينصدون غيرهم وعليه
عملهم وعمرهم مع كون حقيقة اللفظ كما قد ساء والله اعلم اهر في فتاوى الشهاب كالمجيب سئل
قاضي القضاة نزال الدين الطبراني عن اولاد البنات هل يدخلون في لفظ الاولاد فنحج الى الماخات
لخصاص الدخول فقلت له ان الفتوى بخلاف ما اختاره كما نص عليه في انفع الوسائل وغير
وتقدمت المحاورة بيننا فيه في الدروس فقال لي ان عمل الناس في جميع مكاتبهم القديمة
والحديثة على دخولهم كما اختاره الخصاف فيبقى الافتاء بما اختاره مع النصيص على اختياره

مطلوب
دخول واولاد البنت
في الوقف على
الاولاد واولاد
الاولاد فيه
خلافت

مطلوب
في دخول ولد
البنت في الاولاد
واولاد الاولاد
خلاف

والله الموفق امره وفي فتاوى الشيخ زين العلي النقطها وله الشيخ احمد مرخدا وله المرنوبور والاولاد
البنات من الدرية على القول الرابع انتهى وقد حزم في الاستعاف بأن النسل للولد وللد الولد ابدا ما نشأ
ذكورا كانوا او اناثا فاذا علمت ذلك وتحققت قوة رواية حلال ولتحققات فلا شبهة انه اذا اقتضى
قاصر يراه غير مقلد بدخولا ولاد البنات نفذ وارفع الخلاف حيث توفرت سريابط القضاء
وقد نص على ذلك الزاهد في الحاوي والقنية وهو جار على القواعد فقاصر حوايان قبضه
القاضي في المسائل الاختلافية الاجتهادية برفع الخلاف ولا يجوز بعد نقضه والله اعلم
سئل في واقف وقف على نفسه ثم من بعده على اولاده وهم مصطفى وعمر وحزق ومسانا
وحسينية وعلى من سجد لله تعالى له من الاولاد ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم
ثم على اولاد اولاد اولادهم ثم على نسلم وعقبهم للذكر مثل حظ الانثيين اولاد اظهر ورثتهم
دود اولاد البطون الطبقة العليا منهم بحسب الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن غير ولد
ولا ولد ولا نسل نصيبه لمن هو في درجته فاذا انقرضوا باجمعهم عاد ذلك وقفا على اولاد
البطون على الحكم والترتيب المذكور وجعل اخر الجهة برعنها مات الواقف عن اولاده المذكورين
ثم مات من بعده مصطفى وله اولاد ذكور واناث هل اولاده شيء في الوقف مع وجود اولاد
الواقف المذكورين ام لا شيء للميراث ام واحد منهم موجودا لكونه لم يتعرض لذكر من مات عن ولد
استقل نصيبه الله وما الحكم في ذلك اجاب لا شيء لاولاد اولاد الواقف مادام
واحد من اولاد الواقف ذكرا كان او انثى لترتيب الاستحقاق بتم موكله بقوله الطلقة
العليا منهم بحسب الطبقة السفلى ولا ينافيه قوله على ان من مات عن غير ولد كما لا يخفى بل هو
مقرر له فان مات عن غير ولد لا يكون له استحقاق الا اذا كان في درجة ليست محبوبة باعلى
يعصر نصيبه لمن هو في درجته وهم اهل الدرجة العليا فبان من ذلك من اهل الاستحقاق
موجودا والله اعلم سئل في رجل مقرر في وظيفة خطابة وامامة عن له سفر لضرورة
فاستتاب رجلا يقوم فيهما مقامه فباشر عنه مدة اشهر ثم اخذها عنه باعانه المتولي
بغير جحقة فاسترد هما بغير من السلطان واعادها السلطان عليه كما كان فاخذها النائب
ثانيا فاخذ الاول هل يصح اخذه ام لا لكونه بلا جحقة واذا قلتم لا فما الحكم في معلومها
اجاب صرح العلماء رضي الله عنهم بانه لا يجوز ولا يصح عز لصاحب وظيفة بغير جحقة
والمسئلة في البحر وغيره وقد استمر اشتها را فاذا احتاج الى ان يزيد ما اظهر اواصر في البحر
ايضا بعد كلام كثير في مسئلة الاستنابة في الوظائف فان عمل الناس بالقاهرة على
جواز الاستنابة في الوظائف وعدم اعتبارها ساغرة مع وجود النيابة قال ثم
رايت في الخلاصة من كتاب القضاء ان الامام يجوز استنابة غيره بلا اذن بخلاف
القاضي وعلى هذا لا تكون وظيفته ساغرة ونصب النيابة وقد رد على الطرسى في

مطلبت
اد اشراط الوقت
الطبقة
الغالبية
السفلى
شئ لا اولاد
مع الاولاد

مطلبت
لا يجوز عز لصاحب
وظيفة بغير جحقة
واذا استتاب
آخر لم يقتصم بها
فعلت عليها
الاجرة ان شرطت
والمعلوم الاولاد

استنباطه عدم جواز الاستنابة فراجع ان شئت والمسئلة وضع فيها رسائل ويجب
العمل بما عليه الناس وخصوصا مع قيام العذر وعلى ذلك جميع المعلوم للمستنبط وليس
للتائب الا الاجرة التي استأجره بها في مدة النيابة عنه لا غير واستحقاقه الاجرة لكونه
وفي العمل الذي استأجر عليه فيها وذلك بناء على ما قاله المتأخرون وعليه الفتوى
ان الاستنجار على الابامة والتدريس وتعليم القرآن جائز وقد ظهر بحمد الله ما في المسئلة
من الكلام الواقع بين علماء الاسلام وما هو المختار عند ذوي الاختيار والله اعلم سئل في
رجل بيد وظيفة تولية على مكان موقوف يتصرف فيها بطريق شرعي ثم ان بكر اذهب الى وكيل
السلطان وذكر له ان المتولى المذكور اخرب الوقف المزبور فاعطاه التولية بناء على ذلك
ثم ان بكر اجاء ببرائة شريفة تضمن الاعطاء بناء على ما ذكر وعرضها على قاضي الشرع فلم يصد
في ذلك لعدم ثبوت ما انتهاه وابقى المتولى السابق على ما كان عليه من التولية ولم يسجل بكر
برائة ولا اذن له في التصرف ولا قرئت البرائة على المتولى السابق ولا احد من قضاة الشرع
الشريف منعاه عن التصرف فهل يجوز لخارج الوظائف عن اربابها بغیر حجة شرعية ثابتة
بوجه صاحبها لوظيفة ام لا وهل والحال ما ذكر اذا تصرف المتولى السابق في الوقف يكون
متعديا ام لا ابسطوا لنا الجواب اجاب قال في البحر الرائق واما عزل القاضي له فشرطه
ان يكون بحجة واستدلال عليه بما نقله في الاسعاف وجامع الفصولين ثم قال فقد افاد
حرمة تولية غيره بلا خيانة وعدم صحتها لو فعل ثم قال واستفيد من عدم صحة عزل الناظر بغير
حجة عدمها لصاحب وظيفة في وقف واستدل بما نقله عن البرازي وغيره فاذا علم ذلك
فقد ظهر عدم جواز العزل من السلطان بنفسه ومن وكيله وزيار كان اوقافيا لما ان
القاضي وكيل عنه ولا بية مستفادة منه كما هو اظهر من ان يبحث فيه وينقر عنه وان
يوصف المتولى السابق بالتعدي في التصرف والحق له والوظيفة لم تخرج عنه وتصرفه
صالح من الاهل واقع في المحل وعزل الاول واعطاء الثاني بناء على صحة ما ذكر وهو فاسد
والمبني عليه مثله وحيث بنى على ما انتهى فالظلم والتعدي غير جائز للاخذ للمنهى فيه ولا
للمعطي اذ هو فوقيعة في عرض المسلم الثابتة حرمتها بالكتاب والسنة خصوصا لدى الحكم
وولاية الانام فهذه معصية عظيمة في الاسلام وخليفة ذميمة بين الخواص والعوام جسيمة
في تهديد هذا الامر وتقرير شأنه ما ورد للمسلم من سلم الناس من يده ولسانه والله اعلم سئل
في مسجد توالى عليه ايدي النظار من اهل الشام الذي المسجد بتر مدة سنين متعددة انه
رجل مغربي للسلطنة العلية ان نظره مشروط للمغاربة والحال ان النظر قد بما وحديثا
الى الان لا يعرف الا لاهل الولاية المذكورة فولاه السلطان بناء على ذلك هل اذا اظهر الامر
بخلاف ما انتهى به عنزل الاول ام لا ينبغي عزل اجاب نعم اذا اظهر الامر بخلاف ما انتهى

مطلب
لا يجوز عزل
مناخب ووظيفة
الاس سلطان
ولامس وبيد
وزرا كان
اوقافيا
بغير حجة

مطلب
وفي السلطان
رجلا نظارة
من حجة
على انها في
ظهور الامر
ما انتهى لا يعزل
الاول

مطلب
اودع ناظر الوقف
كتاب الوقف
رجل واحد
لا غرض من الاخر
يعمل ويتناول
الاجرة من غير ان
القاضي

على امرتين خلافة فلا يصح والله علم سئل في ناظر وقف اراد السفر فاودع كتاب الوقف
لرجل واحد لاخر فظفقا الاخر يعمر في الوقف بغير اذن القاضي ويتناول الاجرة ويصرفها
كذلك من غير اذن القاضي ومات الناظر فهل يجوز تصرفه ام لا يجوز ويرجع على من عليه الغلة
ويكون المنصرف متبرعا في ذلك اجاب بـ تصرفه بغير اذن القاضي والمنولى لا يجوز
فان كان بنى للوقف فهو وقف لكن يغير ذلك من ماله ولا تبرأ ذمة المستاجر عن الاجرة بالدفع
له فللناظر الرجوع عليهم وهم عليه حيث استهلكه في ذلك او غيره وان بنى لنفسه او اطلق

مطلب
يجوز الوقف
على العلوية
اثبت انهم
يدخل في الوقف

رفعه لولم يصرف ولا يتملكه القيم باقل القيمتين منزوعا وغير منزوع بما لا الوقف فان ادى بغير
الى انه يحل ماله كما تقر في مسئلة تعمير الابن في الوقف بلا اذن والله علم سئل فيما
لو وقف انسان على العلوية الساكنين بيت المقدس هل يجوز الوقف ام لا واذا قلتم يجوز فهل
اذا اثبت رجل منهم انه علوي بوجه الواقف بشهادة رجلين شهدا بانهم علوي شهرته عندهما
بذلك يثبت نسبه ويدخل في الوقف ام لا اجاب بـ نعم يجوز الوقف عليهم كما صرح به في الوقف
وكثير من الكتب قال في الحانية وهو المختار فاذا اثبت رجل منهم انه علوي بوجه الواقف

مطلب
لا يجوز الوقف
على الصوفية
والعلم واذا
وقف عليهم
خالفوا قلنا
ان يجعلها مدرسة

بشهادة رجلين او رجل واحد اثبت نسبه ويدخل في الوقف والمسئلة مصرح بها في كثير
من الكتب والله علم سئل في الوقف على الصوفية هل هو جائز ام لا واذا قلتم غير جائز
هل اذا وقف خائفه على الصوفية ومات لا عن وارث ورأى السلطان نصرة الله تعالى
ان يجعلها مدرسة ويقيم بها مدرسا فاذا اراد المدرس ان يدرس ويأخذ القدر المتعارف
هل له ذلك ولا يجوز منعه عن التدريس واخذ ذلك اجاب بـ المصريح به في كتب اصحابنا

مطلب
لا يثبت الوقف
بجواز كتاب الزاوية

ان الوقف على الصوفية وصوفي خائفه لا يجوز كما هو الرواية المرجوح اليها من جانب الكل قال
في الخلاصة والبرازية وكثير من الكتب اخرج القاضي الامام على السعدى الرواية من وقف
الخضا فانه لا يجوز على الصوفية والعميان فرجع الكل اليه اه فاذا علم ذلك علم ان السلطان
ان يجعلها مدرسة ويقيم بها مدرسا ولا يباح منعه عن التدريس وله اخذ ما هو مذكور

مطلب
اذا اصاب
رجع الوقف
سدا عما هو
اقرب الى الوقف
كما لا مانع

حيث لا مانع من موانع الشرع الشريف اذ ولايتها والحال هذه قطعاً للسلطان كما هو ظاهر
والله علم سئل في متول على زاوية ادعى حصّة في عقار بيد رجل انها وقف على مصالح الزاوية
من قبل عم المدعى عليه واتى بكتاب وقف ينطق بذلك هل يعمل به ام لا اجاب بـ لا يعمل
بمجرد كتاب الوقف ولا يلتفت اليه لان الحجج الشرعية ثلاثة البينة والاقرار والتكول فلا يفتقر
القاضي بغير واحدة منها والله علم سئل في وقف ضيق ريعه عن الصنف الى مسخه من مخطئه
واثمة وموزنين وشعاليين ونوابين وتنوير وغير ذلك فهل يقدم احدهم في انصرف امرهم فيه
سواء اجاب الذي تحرر من كلام صاحب البحر فقلنا عن الحاوى القديسي ان الذي يبدأ
بربعة العماره ما هو اقرب الى العماره واعلم للصيغة كاهام المسجد والمدرس للمدرسة وينبغي لما

المؤذين بالامام وكذا اليقاني كتبه الاحتياج اليه كما في الاشياء والخطيب يملق بالامام
بل هو امام الجمعة قال في البحر ثم السراج بكسر السين اى القناديل ومراوده معيتها والبداسط
بكسر الباء اى الحصى ويطبق بها معادها وهو الوقاد والفراش وقبيرة بشم دون الواو
يدل على انها مؤخران عن الامام والمدرس وفيه تقديم المدرس انما يكون بشرط ملازمته
للمدرسة للتدريس لا دام المستروطة في كل جمعة ولذا قال للمدرسة لان مدرستها اذا غاب
تعطلت بخلاف مدرستى الجامع اهر وموسى رام الزيادة يرجع الى الحرم والله اعلم سئل في
مسئله امام وخطيب وموذن هل يقدم فى الصلوة بعضهم على بعض ام هم متساوون
اجاب الامام والخطيب والمؤذنون سواء في التقديم لا مزية لاحدهما على الاخر
والله اعلم سئل في مسجد الخطيب اما مؤذنون وخادم ايهم يقدم فى صرف العلوقة واذا
صرف الناظر الى المؤذين وحرم الامام والخطيب هل هو مخفى او مصيب اجاب ان لم
يضق ريع الوقف فلكل ما شرط له وان ضاق يقدم الثلاثة الاول فى الصلوة على الخادم
وانظر ما كتبه فى الاشياء نقلا عن الجاوى القدسي يزل عنك في ذلك الاشياء ولا ريب
ان الناظر في تخصيصه الدفع للمؤذين وحرم الامام والخطيب مخفى غير مصيب والله اعلم
سئل هل للقاضي ان يقر شخصاً في وظيفة كتابية في وقف مدرسة بغير شرط الوقف
ام لا اجاب ليس للقاضي ان يقر وظيفة كتابية في الوقف بغير شرط الوقف ولا
يجل للمقرر الاخذ الا النظر على الوقف كما في القوائد الزينية والله اعلم سئل في رجل وقف
وقفا متاعا في عمار ولم يفرزه ولم يسلمه الى المتولى حيوات هل للقاضي ابطال الوقف
وجعله للورثة ام لا اجاب نعم للقاضي ابطال الوقف وكان هذه حيث لم يقع
فيه حكم قاض بوجهه الشرعى من تقدم دعوى صحة ترسية على ما مال اليه بعض الحكماء
او وجود مقضى عليه مع اقامة بيعة ونحوها من الحج كما هو الراجح لينصب القضاء عليه
كما هو مشهور والله اعلم سئل في رجل وقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعد
على اولاده لصلبه الموجودين الان وهم لوبه وعبد الكريم واحمد وسعد الدين جميع الوقف
بيهم بالسوية لامرية لاحدهم على الاخر ثم على اولادهم ثم على اولادهم ثم على اولادهم
اولادهم وذريتهم وسلم وعقبهم ابدا ما داموا واثما ما بقوا فهل يدخل اولاد البنات في هذا
الوقف ام لا اجاب نعم يدخلون حيث اضاف اليهم قال في الخلاصة والبرازية ولو قال
على اولادهم واولاد اولادهم كان ذلك لكاهم يدر فيه ولدا لابن ولدا لبنتا وهذا
لا خلاف فيه اما اذا اضاف اليه بان قال على اولادى واولاد اولادى واولادى وولد اولادى
نصيغة الجمع او افراد في دخولهم وعددهم الخلاف المشهور المعروف في كتب اصحابنا والله اعلم
سئل في امرأة وقفت مالا على القراء وجعلت ناظرا يحرف في المال ويراع ويصرف من الرخ

مطلب
اوامم والطلب
والمؤذنون
في التقديم

مطلب
القاضي ان يقر
في وظيفة

مطلب
القاضي ابطال
الوقف الشاع
حيث لم يحكم به

مطلب
اداء وقف على
اولاد واولاد
اولادهم

مطلب
منظر اولاد البنات
اطاع على اولادى
واولاد اولادى
اولاد اولادى
ففيه خلاف

للقراء على موجب ما عينت الواقفة في شرط وقفها ثم بعد مدة ضاع من مال الوقف شطر
 في زمن نظاره السابقة وصارت علوقات القراء على حكم التوزيع فهل الناظر لان له ان
 ياخذ علوقة تمام على حكم ما عينت له الواقفة في شرط وقفها او لا يدخل مع القراء في التوزيع
 اجاب لا يدخل مع القراء في التوزيع بل يقدم على القراء فيصرف اليه معبته تمام حيث
 كان في مقابلة عمله وكان قدر اجرته ثم ما فضل يوزع على القراء وقد نقل في الاستباه عن ابي
 استواء المستحقين عند الضيق وانما يخالف لمذهبنا فارجح اليه يظهر لك صحة ما افيت به
 والله اعلم سئل في واقف وقف على ولد بن احمد وجمال الدين ثم على اولادهما واولاد اولادها
 تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى غير ان كان له ولد من الاباء او ولد ولد انتقل نصيبه
 الى ولد او ولد ولد ولا كان نصيبه لمن هو في درجته هذه عبارة الواقف ماتت واحدة
 من بنات اباء الواقف ولها استحقاق في الوقف فهل يصرف استحقاقها لاختصاصها كانت
 هي الطبقة العليا ومن سواها من اهل الوقف دونها ام لولدها اجاب لا يصرف استحقاق
 الميتة لولدها ولا لولد ولدها لولا الواقف من كان له ولد من الاباء الخ فالقيد بالاباء محجج
 للامهات فلا ينتقل نصيب من مات من الامهات لولدها ولا لولد ولدها بل يصرف لذوي
 الطبقة العليا لا لمن في درجتها لعود الضمير في قوله والا كان نصيبه لمن هو في درجته
 الى من المقيد بكونه من الاباء وحاصله ان انتقال نصيب الى ولد او ولد ولد مقيد بكون
 الميت من الاباء وكذلك صرف حصته الى من هو في درجته مقيد به ايضا في قول الواقف
 تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى على اطلاقه في حق الامهات فيصرف نصيب من مات من امهات
 الى ذوي الطبقة العليا لا الى ولدها وولد ولدها ولا الى ذوي طبقتها والحال هذه والله اعلم
 سئل في متول قبض الغلة وفي دينه ها وترك الغارة مع الحاجة اليها هل تثبت خيانه
 بذلك ويجب اخراجه ام لا اجاب نعم تثبت خيانه ويجب اخراجه فقد صرح في البحر بان
 امتناعه من التعمير خيانه وصرح في البرازية بان عزل القاضي للخائن واجب عليه قال في البحر
 ومقتضاه الاثم بتركه والا ثم بتولية الخائن ولا شك فيه والله اعلم سئل في وقف وقفه
 زيد على نفسه ثم على اولاده ذكورا كذا كذا او انا ثا على الغرضية الشرعية ثم من بعد عمر الى اولادهم
 ثم اولاد اولادهم ثم اسلمهم واعقابهم على ان من توفي منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم وان
 سفلوا اترك ولدا او ولد ولدا وسفل منه فتصيبه الى ولد ثم الى ولد ولد وان سفل على
 ان من توفي منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم الى اخره عن غير ولد ولا ولد ولا سفل ولا عتد
 عاد نصيبه لمن هو في درجته من اهل الوقف الا قرب الا قرب الى المتوفي من اهل الوقف يستوي الاخ
 الشقيق والاخ من الاب ومن يحرمي مجراهم فان لم يكن احد في درجته ينتقل نصيبه الى اقرب الطبقة
 اليه من اهل الوقف على ان من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك

مطلب
 وقع في عبارة
 الواقف ان من
 كان له من الاباء
 ولد او ولد ولد
 انتقل نصيبه
 الى ولده او ولد
 ولد فماتت
 متحققة من بنات
 اباء الواقف
 لا تصرف نصيبها
 لولدها ولا لولدها

مطلب
 ثبت خيانه المتولي
 بصرف الغلة في
 دينه ويجب اخراجه

مطلب
 في صورة
 وقف

ولدا ولو ولد أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى لو كان جايته ولو كان ذلك
 طبقة بعد طبقة ينتقل إلى الواحد منهم ذكر أو أنثى ويترك الاثنين فافوقهما فيه ذكر
 كانوا أو أنثى بينهم على الشرط والترتيب وبعد الانقراض إلى جهة برصصلة مات رجل من أهل
 الوقف هو محمد بن خليفة بنت تاج الدين بن عبد الرحمن بن الواقف عن غير نسل والموجود من
 أهل طبقاته ابن خالته أحمد بن عائشة بنت تاج الدين بن عبد الرحمن بن الواقف وبنت خالته
 أمينة بنت فاطمة بنت تاج الدين بن عبد الرحمن بن الواقف وعن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن
 ابن الواقف قلن ينتقل نصيب هذا الميت من أهل الوقف لمنزور اجاب ينتقل نصيب الميت
 المنزور لأحد ولأمينة ولمحمد للذكر ضعف ما للأنثى بالشرط المذكور حيث كانوا من أهل الوقف
 وانظر لما قال السبكي لو أن رجلا وقف عليه ثم على أولاده ثم على أولادهم ونسله وعقبه
 ذكر أو أنثى للذكر مثل حظ الأنثيين على أن من توفي عن ولد أو نسل عاد ما كان جارا عليه
 على ولد ثم على ولد ولد ثم على نسله على القرينة الشرعية وعلى أن من توفي عن غير نسل عاد
 ما كان جارا عليه على من في درجته من الوقف يقدم الأقرب فالأقرب إليه ويستوى الإخ
 الشقيق والإخ من الأب إلى أخ ما ذكر والمعاد من أهل الوقف من له حق ما حالا أو مالا وقد اختلفنا
 بقولنا من أهل الوقف عن الرواية التي لا تداخل أولاد البنات وإن صرح كبير بلخو لم يذكر
 نصيغة الجمع مضافين إلى نفس الواقف لا إلى الأولاد كما هنا ويحل البطن الرابع وإن لم يذكر
 استحقاقا أو وجه الاستحقاق فلم قال على أولادهم فقد ذكر أولادهم على العموم بصيغة الجمع
 يمنع ذلك على الجعلون كما هنا ويحل فيه أولاد البنات لأنه قال على أولادهم وأولاد البنات من
 أولادهم ذكره في النفع الوسائل في المسئلة الثلاثين عن ابن مانه وإنما اطلنا في ذلك ككتبة
 الاشتباه في دخول أولاد البنات في الوقف على الأولاد وأولاد الأولاد والله اعلم
 في واقف وقف وقفنا في صحته وعافيته على أولاده وأولاد أولادهم ثم وقفنا
 وجعل أخيه لجهة بر لا شفع هل يكون الوقف سوية بين الذكور والإناث أم لا اجاب نعم
 يكون بينهم كما صرح به ملال ومن لا خسر وفرجعهما أن شئت والله اعلم
 شرط في وقفه المعين على مشيئة الغالب في النظر والولاية عليه لنقصه مدة حياته ثم من بعد
 المعنوية أرغون شاه ثم بعد ذلك لا يرتد فالأرستد من ذرية عنتاشر الرجال دون النساء
 فإن لم يكن منهم رستيد أو انقرضوا كان النظر في ذلك والولاية عليه لمن يكون نائب السلطنة
 الشريفة بغزة المحرسة وشرط أنه أن تعذر الصفي لغيره المكان كان مصر وقاربعة على القنار
 والمساكين أينما كانوا وإنما وجدوا هذا حاصله انقرض الرجال من ذرية عنتاشر دون النساء
 وخرب المسجد ودرث وتفرق الناس عنه فلا يصل فيه وتعذر الصفي عليه لخراجه وتخطت أوقافه
 وتعذر استقلاله وصارت بحال يجوز فيها الاستبدال فمن الذي يتعين للاستبدال أهل هوية

مطلب
 إذا وقف وقفنا
 على أولادهم وأولاد
 أولادهم بنات
 الذكور والبنات
 بالسوية

مطلب
 وقف وقفنا على
 شجرة أو أرض
 المملوكة أو لعنة
 ثم لأرث عنتاشر
 الرجال فإن لم يكن
 فلنائب السلطنة
 الشريفة وإن
 تعذر ذلك
 كان ذرية المعنوية

بيت المال ام الارشدمن النساء او نائب غرة وما الحكم في نفس المسجد المذكور اجاب
النظر لنا في السلطنة الشريفة بغزة المحرسة ولا ينظر للنساء من ذرية العتقاء لقوله
دون النساء فهو صحيح في المنع من النظر فيه لمن ولو ازال الصرف الى الفقراء والمساكين كما هو
ظاهر فاذا علم ذلك فتايب السلطنة بغزة هو الذي يلي التصرف بالامر والنهي والالتزام
والعقود وقبض المال ونحو ذلك فان هذه الاشياء هي وظيفة الناظر واما الاستبدال فهو
للقاضي وانما يشبهه لا للناظر ولا لامين بيت المال اذ لا دخل لوكيل بيت المال في التصرف
في الوقف بحال فاذا صار الموقوف بصيغة مجوزة للاستبدال فالقاضي وانما يشبهه هو الذي
يلي ذلك وقد صرح جوابان ارض الوقف اقل نزلها لافقة وصارت بحال لا تصلح للزراعة ولا
تفضل غلتها عن مونها وصلاح الوقف في الاستبدال اجاز الاستبدال للقاضي لجنة المفتر
بذي العلم والعدل ومسئلة الاستبدال شهيرة مذكورة في اغلب كتب المذهب والمعتمد
للقوى ما ذكرناه واما حكم المسجد بعد خرابه وتفرق المصلين عنه فقد اختلف الشيخان فيه
فقال محمد اذ خرب وليس له ما يعمره وقد استغنى لنا عنه لبناء مسجد اخر او لخراب القرية
او لم تخرب لكن خربت القرية بنقل اهاليها واستغنوا عنه فانه يعود الى ملك الواقف ان كان مجزوا
او ملك ورثته ان لم يكن وقال ابو يوسف هو مسجد ابدا الى قيام الساعة لا يعود ميراثا
ولا يجوز نقله ولا ينقل ماله الى مسجد اخر سواء كانوا يصلون فيه او لا والفتوى على قول
محمد في الات المسجد كالتقاضي ليل والحضر والبوارى وعلي قول ابى يوسف في ذات المسجد حلية
التابيد والمسئلة طويلة الذيل ولكن فيما ذكرنا النهاية لان زبدة كلامهم والله اعلم
سئل في وقف على شعائر مدرسة لم يعلم بيئته شرعية مقدار ما شرط الواقف للمتولى
واربابا الشعائر من العلقات انتصب على هذا الوقف ثلاثة متولين وكاتب وجبايان يقول
كل منهم قد فصل سلطان في براقي على ان لي من العلقة كل يوم كذا وكذا من اذراهم فاستغفروا
نصف غلة الوقف مع ان عملهم في الوقف عمل حقير جدا فان مستغل الوقف ارض نوحدر
بالمقاطعة الشرعية وتوخذ اجرتهما من المقاطع دفعة واحدة ويكتب الكتاب دفتر الوقف
في اقل من درجة زمينة فهل يجابون الى ذلك فما افضل عنهم ولو اقل قليل بصرف الى المدبر
وباقى اربابا الشعائر امر كيف الحال اجاب حيث لم يعلم قدر ما كان الواقف يعرف
لم ينظر الى ما كان معهودا من حاله فيما سبق من الزمان من قوامه كيف كانوا يعملون فيه
فيبنى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون
بحال المسلمين فيعمل على ذلك وحيث لم يعلم ما كان يصرف لهم بشرط الواقف وكان المصروف
باذن القاضي فالواجب اجرة مثلهم ومنع عنهم الزوائد على اجرة المثل هذا اذا عملوا
وان لم يعملوا لا يستحقون اجرة وان نصبهم القاضي ولم يعين لهم شيئا ينظر ان كان

مطلبت
استبدال
الوقف يكون
للقاضي

مطلبت
خطاب
الشيخان في
المسجد

مطلبت
اذا لم ينفذ
شرط الواقف
بصرف المتولى
واربابا الشعائر
مثل فاكات
بصرفه القوام
التابعين
وان لم يعملوا

مطلب
وقص على ولد
ابراهيم ثم على
اولاد اولاده
الخ ثم على الزاوية
لا يسه ثم على الزاوية
العلاصة كما يعرف
الكل ولم يوجد
الا اولاد اخوة
لاب

المعهود اعم لا يعلمون الا باجرة المثل فلم يرد المثل لان المعروف كالمشروط والا فلا شيء
لهم والله اعلم سئل فيما اذا وقف رجل مائة على نفسه ثم من بعده على ولده ابراهيم
ابراهيم ثم من بعده ابراهيم على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على ابناء ابناء
على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين يستقل به الواحد منهم اذا انفرد
ويسترك فيه الاثنان فما فوقهما فان مات ابراهيم ولم يعقب وعقب وانقرضوا عاد ذلك
وقفا شرعيا على من يوجد من اخوة لابييه ذكر كان او انثى ذكر او اناثا بينهم
على الفريضة الشرعية على الحكم المعين فيه اعلاه فاذا انقرضوا باجمعهم وبادى الميراث
عن اخرهم عاد ذلك وقفا على الزاوية الكائنة بباطن دمشق المعروفة باستاء الوقف وعلى
سائر مصارفها الشرعية فاذا تعذر فعلى الفقراء والمساكين المسلمين فان امكن العود
عاد وشرط النظر لنفسه ثم من بعده لولد ابراهيم المذكور ثم للارشد فالارشد من ذرية
ابراهيم ونسله وعقبه ثم لحاكم المسلمين وكتب بذلك وقفية تاطقة بذلك ثم مات
الواقف ومات ابنه ابراهيم بعده ولم يعقب ووجد لابراهيم اخوة لاب فتناولوا الوقت
ثم انقرضوا عن اخرهم ولهم اولاد واولاد اولاد قبل منتقل الوقف الى الزاوية المزبورة
يا نقراض اخوة ابراهيم بعده ولا يدخل في الوقف احد من اولاد الاخوة وذريتهم اهلا
اجاب الاقرب الى عرض الواقف انقال الى اولاد اخوة ابراهيم لامر من الاول الاقرب
الى عرض الواقف كما قدمناه والثاني قوله على الحكم المعين اعلاه فانه عرفه بالامم وذلك
للعوم والاعتبار لعوم اللفظ والعام يتق على عمومه حتى لا يعتبر معه خصوص السبب
وقد ذكر الامل ذلك في العناية شرح الهداية في كتاب الصلح عند قوله والصلح صحيح مع انوار
اوسكوت وانكار وكل ذلك جائز لقوله تعالى قوله والصلح خير فانه باطلا فميتا ولما
يعنى الثلاثة وان كان في صلح الزوجين قال لان الاعتبار لعوم اللفظ لا لخصوص السبب
فهو مناد في مسئلتنا باستحقاق اولاد اخوة ابراهيم طهين الامر من الذين هم اغرض
الواقف واقادة اللفظ له والحق الحق بالاتباع والله اعلم سئل في النزول عن الوطائف
بمال يعطى لصاحبها هل يجوز ويلزم ام لا يجوز ولا يلزم ام اجاب قد صرح في الاشياء
والنظائر ان المذهب عدم اعتبار العرف الخاص ووقع عليه فزعها منها النزول عن الوطائف
بمال يعطى لصاحبها فعلى اعتبار ما ينبغي الجواز اقول قوله قبله المذهب عدم اعتبار العرف
الخاص يعني ان الصحيح خلافه ودد قال العلامة القدسي الفتوى على عدم جواز الاعتياص عن
الوطائف لانه حق تجرد فلا يجوز الاعتياص عن حق الشفعة اه والله اعلم سئل في
رجل فزع لآخر عن وطيفته واعطاه مالا مجازاة على صتعه من باب المقابلة ثم بعد مدة
اخذها شخص عنه بحكم السلطان تجرد انما هل الفروع له انه يرجع بالمال المدفوع والمال
لا يرجع والا فانه فلا

مطلب
الفتوى على
عدم جواز
الاعتياص عن
الوطائف

مطلب
اعطى لآخر
في مقابلته
ثم اخذها شخص
بحكم السلطان
فانما يرجع
لا يرجع والا فانه فلا

هذه ام لا اجاب ليس للمفروغ له أن يرجع على الفارغ بالمال المدفوع والحال
هذه اذا اعتبه أي القراض ابراء عام او خاص منه وهذا باتفاق واذا اخلاصهما فللناظر
كلام في الرجوع بما بذله من الخط عوضا عن الوظيفة منهم من منعه بناء على اعتبار العرف
الخاص ومنهم من قال به معللا بان حق مجرد والحق المجرد لا يجوز الاعتياض عنه وأما اذا
جعله من باب المجازاة على الصنيع او لحقه ابراء عام أو ابراء منه خاص فلا قال بالرجوع
والحال هذه والله اعلم سئل في رجل له وظيفة فرغ عنها لاخر يعوض وقرره القاضي
لا هليته ونذر المفروغ له للفراغ اذا رد اليه نظير المدفوع يفرغ له ثم فرغ المفروغ
له لاخر فقرره القاضي كذلك والان ينازعه الفارغ الاول متعللا بالنذر السابق
فهل تقرير القاضي للمفروغ له بعد الفراغ صحيح نافذ حيث كان اهلا ولا يقضي بالنذر
المدكور ولا يلزم الوفاء به شرعا أم لا اجاب تقرير القاضي للنزول له عن الوظيفة
صحيح بلا شبهة فانهم صرحوا بان من فرغ عن وظيفة لشخص فقد عزل نفسه عنها وافتى
القائمة فاسم ان من فرغ لا انسان عن وظيفة سقط حقه منها سواء قرر الناظر المنزول
له ام لا قال في المحرر القاضي بالاولى ولا يلزمه الوفاء بما نذر اذا نذر لا يلزم الوفاء
به الا بشرط وهي مختلفة في هذا ولو فرضنا اجتماع شرائطه فالقاضي لا يقضي به
على الناذر كما صرحوا به فاطبة اذ وجوب الوفاء به في حال اجتماع شرائطه فيما بين الناذر
وبين الله تعالى اما الحكم فمتخلف فيه شرطه وهو وجود الحادثة بين مدع ومدعى عليه
كما قرر في محله واما صحة الفراغ من اصله بمعنى جواز الاعتياض عن هذا الحق فقد تكلم
فيها بعض اهل التحريم المتأخرين وحاصل ما وقفوا عليه انه لا يصح ولا يستحق العوض
وانه حاصله انه عزل نفسه عنها وقوضها الغير بعوض ضخم العزل وبطل ما سواه
واما تقرير القاضي للنزول له فيما لا منازعة في صحته هذا هو المحرر في هذه المسئلة والله اعلم
سئل في رجل نزل لاخر عن وظيفة معلومة فتبين ان ليس عليه تلك الوظيفة هل لاخر
ان يرجع بالمبلغ الذي دفعه له اجاب له ان يرجع به بل ولولم يتبين ذلك لانه
اعتياض عن حق مجرد وهو لا يجوز صرحوا به فاطبة ومن افنى بخلافه فقد افنى بخلاف المذهب
لبنائه على اعتبار العرف الخاص وهو خلاف المذهب والمسئلة شهيرة وقد وقع فيها
للتأخرين رسائل واتباع الجادة اولى والله اعلم سئل من دمشق فيما اذا وقف رجل
وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على جهة بر معينة وما فضل بعد ذلك يصير لزوجة
الواقف ان كانت موجودة ولين يوجد حين ذاك من اولاد الواقف المذكور والافات بينهم
لذلك كمثل حظ الاثنيين ليستقل بذلك الواحد من الاولاد والزوجة المذكورة عند التنازل
وبشترك فيه الاكثر منهم عند الاجتماع ابدا ما عاشوا واداما ما بقوا ثم من بعدهم لاولادهم

مطلبه
اذا فرغ لاخر عن
وظيفة يعوض
ونذر المفروغ له
للقارض ان يرد ما
النذر عند نظر
العوض سقط
حقه منها ولا
يلزم الوفاء بالنذر

مطلبه
نزل لاخر عن
وظيفة يعوض
له ان يرجع بما
دفع مطلقا

مطلبه
في وقتية

ثم لا ولاء أولادهم وذريتهم وتسلم وعقبهم من أولاد الظهور خاصة لذلك مثل حفظ الأثير
طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وعلى أنه ان توفيت الزوجة انتقل نصيبها لمن يوجد من
الولاد الواقف فان لم يوجد ذلك قلن يوجد من أولاد أولاده وعلى أن من توفي منهم انتقل نصيبه
لمن يوجد من أولاده فان لم يكن له ذلك فاولاد أولاده وذريتهم فان لم يكن له ذلك
قلن يوجد من اخوته واخواته المشاركين له في الوقف فان لم يكن له ذلك فلا قربا الطبقات
الى الواقف وعلى أن من مات من أولاد الواقف وتسلم من أولاد الظهور قبل دخوله في هذا
الوقف واستحقاقه لشي من منافعه وترك ولدا أو ولد أو أسفل من ذلك من أولاد
الظهور والوقف الى حال لو كان المتوفى باقيا لاستحق ذلك وبعضه قام من تركه من
الظهور مقامه واستحق ما كان أصله يستحقه لو كان حيا وعلى أنه من مات من أهل طبقة
مستوية وانتقل نصيبه لمن تركه من ظهره والوقف الى انقراض أهل تلك الطبقة
المستوية وكان قد انتقل الى من هو أسفل منها استحقاق من مات قبله بالتفاضل واستحقاق
بأنه مع وجود علامته نقصت القسمة السابقة على ذلك وقسم جميع الوقف لمن يوجد
من أهل الطبقة التالية لتلك الطبقة المستوية بالسوية بينهم وهكذا في كل عصر وأولاد
فان لم يوجد أحد من أولاد الواقف وزوجته بعد صرف ذلك لمن يوجد من ذريته من
البطون حين ذلك ثم من بعدهم لاولادهم وذريتهم وتسلمهم على الشرط والترتيب المشيوع
ذلك أملاه فان لم يوجد أحد من نسله من البطون وانقرضوا كان ذلك حصروا الى ما مضى
من جهة البر المتصلة فأنحصر الوقف في الواقف ثم مات الواقف عن ابنته ستيتته وعين ابن
ابنه بدر الدين ثم مات ستيتته المذكورة عن ابنها محمود وأنحصر الوقف في بدر الدين
المذكور ولا شيء للمجود لكونه من أولاد البطون ثم مات بدر الدين المذكور عن بنت اسمها
عابدة وأنحصر الوقف فيها ثم ماتت عابدة المعينة عن ابنها سليمان وعن بنتها باقية بنت
زين الدين وانقرضت أولاد المذكورين موت عابدة المزبورة ووجد أولاد البطون من اثني عشر
عابدة المذكورة ابنها سليمان وبنتها باقية المزبورة ومن ستيتته المزبورة ابنها محمود المذكور
ثم مات محمود المذكور قبل استحقاقه عن ابنه خليل وعن بنته عائشة ثم مات خليل المزبور قبل
استحقاقه عن أربعة أولاد ذكرهم واحد ومحمود وزين الدين وعبد الرحمن ثم مات عبد الرحمن
المذكور قبل استحقاقه عن ابنه سليمان المذكور قبل استحقاق بنت محمود المذكور وهي عائشة المزبورة
وأولادها خليل المذكور ابن محمود المذكور ابن ستيتته ما كان يستحقه محمود المذكور لوقف
الواقف على أن من مات منهم ومن أولادهم وأولادهم وأنسأله قبل استحقاقه شيء
من منافع هذا الوقف وترك ولدا أو ولدا أو أسفل من ذلك من ولد الولد يستحق ذلك
المتحرك ما كان يستحقه المتوفى ان لو كان حيا وقام مقامه في الاستحقاق أولا وقد وقع هذا

السؤال بعينه ثانياً له ادام الله حياته وضورة الاستفهام فيه هل يكون جميع الموجودين المذكورين حين موت عابدة المذكورة اولاد بطلون ويصرف الوقف عليهم جميعها على القرينة الشرعية من غير مراعات ترتيب بين القرع واصله وقرع غيره عملاً بعموم قول الواقف فان لم يوجد احد من اولاد الواقف لم تصرف ذلك لمن يوجد من ذريته من البطلون حين ذاك اولاد ويجري الحكم في اولاد البطلون كما يجري في اولاد الظهور استحفاً وحرماناً وحجباً ونقصاً واكل شرط شرط في اولاد الظهور يجب مراعاته في اولاد البطلون عملاً بقول الواقف بعد ذكرهم وذكر اولادهم ونسأهم على الشرط والترتيب المشروح اعلاه اجاب لا وجه للقول بعدم مراعاة الترتيب مع قوله تلود ذكرهم وذكر اولادهم ونسأهم على الشرط والترتيب المشروح اعلاه بل ولا يتوهم ذلك فيجب ان يجري كل شرط شرط في اولاد الظهور وفي اولاد البطلون فاذا علمت ذلك فاعلم انه بانقراض اولاد الظهور الموقوف عليهم صار الوقف على اولاد البطلان على حسب ما شرطه الواقف فيقسم اولاد خليل وعائشة ولدي محمود على القرينة الشرعية فما اصاب خليل صرف على اولاده الاربعة محمود واحد وزين الدين وعبد الرحمن ويصرف ما اصاب عبد الرحمن لولد سليمان وتصح من ستة لعائشة اثنان ومحمود واحد ولجميعه احمد كذلك ولزين الدين مثل ذلك وللسليمان ما حصل باه عبد الرحمن ولا شيء لاولادهم مع وجودهم لجهدهم بوجوب الترتيب المستفاد فيهم بنص الواقف فقد اوجب فيهم ما اوجب في اولاد الظهور وفي اولاد الظهور لا ينال القرع شيء من منال الوقف مع وجود اصله هذا وان امانت عائشة تنقض القسمة ويقسم الوقف على الدرجة التالية لدرجتها حسب ما شرطه الواقف وهذا مما يتعين في هذا الوقف اعني حجب اصل فرعه ولا يجوز خلافاً والحال هذه وقد يختلف الجواب باختلاف الموضوع المرفوع لاهل الفتوى فلا اعتراض على الجواب فلما وصل الجواب الى دمشق الشاور وجع في ذلك بان اهل الوقف اختلفوا في حصة خليل واخيه هل وصلت اليهما بالتلقي من محمود بعد القسمة على محمود ومن في طبعته ام بغير تلقى فكتب ما صورته لا يقسم على محمود لانه انقضض جميع طبعته واندراس اهل درجته اذ بانقراضها انقطع النظر عنها وقسم على اهل الدرجة النازلة عنها لعدم انقراضها بوجود عائشة وقد صرح العلماء في مثل هذا الوقف بانقضاء القسمة بانقراض كل بطن وقسمة الوقف على البطن الذي يليه على الاحياء والاموات منه فما اصاب الاحياء اخذوه وما اصاب الاموات يصرف لاولادهم ان كانوا اولاد اولادهم او الاسفل منهم ان لم يكونوا فكذلك قسم عليهما الثلث لخليل لثلاث ولعائشة ثلث عملاً بالشرط الموجب لتفضيل الذكر على الانثى فما اصاب عائشة لها ما دامت حياتها وما اصابها خليل المذكور صرف لاولاده الاربعة بالسوية فما اصاب عبد الرحمن صرف لولد سليمان

ولم يحكم بانتهال نصيب عائدة ولديها سليمان وباقيته لان الشرط المقرر في استحقاق اولاد
البطون ان من مات منهم اى من اولاد البطون عن ولدا وولد ولد الى اخره فنصيبه له ولدا
ليست من اولاد البطون فلم يشملها المقرر ولم يصدق على ولديها المذكورين انها ولدا
ولديها لم يصدق صرف ما لها الولد بها لا يقطع الحكم عن اولاد الظهور بنوعها واستقلال
اولاد البطون بالوقف بشرط مستقل فافهم والله علم سئل في وقف احملي له متولى متار
والا امرطه بشرط الواقعة الى ابنتها وادت الناطرة ان توكل مشارفا الوقف لا يلها
في مصالح وقفها والدعاوى لدى السادة الحكام فيما اختلس منه والنصرف عنها
في امور فحل المتولى معارضة المشارف الذي هو وكيل الناطرة اوله النصرف بغير رضاه
المتولى اذ هو اتفق لجهة الوقف اجاب ليس له النصرف بغير اذن المتولى اذ ليس له الحق
الناطرة نفسها ذلك مع المتولى وقد صرحوا بان لا يجوز نصرف الوصي الا بعلم المشرق وكذا
المتولى واما اخلاص المتولى فللقاضي ان ينظر في ذلك او يفوض الامر الى من يتولى النظر
فان تبين له اخلاصه وخيانتة عزله والله علم سئل في ساقية مسئلة يتعا على احوالها
ومصالحها رجل باذن ناطرها يسمى باريا دفع الناطرة له مبلغا يشتري به شعير ايعلمه
لساها فاشترى وصرفه كما امر به وعزل وتولى الناطرة غير وصارده الرجوع عما دفع هل
يرجع على البيارى امر على الناطرة لا يرجع له بيتى اجاب ان كان المبلغ من مال
الوقف فلا يرجع له على احد مطلقا وان كان من ماله ودفعه لا باذن القاضي كذلك
لانه لا يملك الاستئانة على الوقف الا باذن القاضي وان كان باذن القاضي ليرجع
في الوقف فهو على الوقف لا على الناطرة الجديد ولا على البيارى فينظر الى دخول مال الوقف
ويروى منه والله علم سئل في مدة سنة اسقط مد رسها بالوفاة الى رحمة الله تعالى ويريد
متوليها ان يدعى على ورثته بان لم يباشر التدريس مدة حياته ويطلب ما هو مشروطه
ومع من ورثته مما ترك ليعمر به ما يزعم انه محتاج الى العماق منها والحال ان لها دينها
من القرى والمزارع الموقوفة عليها هل له ذلك ويقبل مجرده قوله انه لم يد رس اجاب
اعلم اولاه ان اذ ادعى المتولى على ورثة المدرس انه لم يباشر وظيفة التدريس وادعت
الورثة انه يباشرها فالقول قول الورثة في المباشرة مع اليقين يعني على نفي العلم بعلم المباشرة
لانهم قائمون مقام مورثهم والقول قوله في المباشرة مع اليقين لانه امين فكذلك ورثته
كما صرحوا به ومن حلة من صرح به العلامة الشيخ شهاب الدين الحلي في فتاواه فانما
عليك ذلك فاعلم ان العماق انما تقدم اذا ضاق المحصول ولم يوجد سوى ما يعمر به بقدر
ما بقي الموقوف على الصفة التي وقفه الواقف عليها وكان في اخير العماق ضررين اما
اذا لم يضرق بان كان هناك محصول من ريع قري الوقف ومزارعه فيؤخذ منه ويعمر

وكذا اذا ضاق ولم يخش ضررين يجوز الصرف على المستحقين وتأخير العماره الى الغلة الثانية
 خصوصاً على مدرّس المدرسة لانهم قالوا الذي يبداً به من ارتفاع الوقف عمارته
 شرط الواقف لا يتم ما هو اقرب للعمارة واعم للصحة كالامام للمسجد والمدرّس للمدرسة
 ثم وثم وقد علم بذلك عدم جواز اخذ ما تناوله المدرّس من العلوم المشروط له واخذ
 العطية المعيّنة له من بيت المال لان الحق وصل الى مستحقه فلا يؤخذ من ورثته والحال
 هذه والله علم سئل في ارض محبته فني الشجارها وذهب كردارها ويريد محبته ان تستمر
 تحت يد بالحكر السابق وهو دون اجرة المثل وكانت قد بما قبل الاحتكار ترفع للزارعين بالبيع
 على طريق الزراعة هل يحكم له ببقائها تحت يد بالحكر السابق جبراً على الناظر ام لا وللناظر
 ان يتصرف فيها بما فيه الحظ الجاني لوقف من دفعها بالحصة المذكورة على الطريقة المزبورة
 او اجارها بالدرهم والد نايروا وغيرهما بما يرى فيه من الحظ والغلبة الجاني لوقفم لا
 اجاب لا يحكم له بذلك والحال هذه بل الناظر يتصرف بما فيه الحظ الجاني لوقف
 من اجارها بما يجزى المثل او دفعها بالحصة والحكر لا يوجب استبقاءها في يد ابداء على يده
 ويشتبه وقد صرحوا بان ترجيح الافتاء في الوقف بكل ما هو الانفع له فيجب فعن ما هو الانفع
 على الناظر من الاجارة او الدفع بالحصة على طريق الزراعة والله اعلم سئل في متول الوقف
 اذا صرف حال ولا يشترط زيادة عما قبضه من ريعه يصير له ذلك ديناً على الوقف ويرجع
 به عليه ام لا يرجع ولو كان باذن القاضي حيث لم يكن لضرورة عمارة الوقف ونحوها
 اجاب الذي تحرر في هذه المسئلة من كلام علمائنا ان الصحيح من المذهب انه لا يصير
 ذلك ديناً له على الوقف قال في البحر والمعتمد في المذهب ان ماله منه بد لا يستأين مطلقاً
 وان كان لا بد له فان كان بامر القاضي جاز ولا والعارة لا بد منها فيستأين لها بامر
 القاضي واما غير العماره فان كان للصرف على المستحقين لا يجوز الاستدانة ولو باذن القاضي
 لانه له منه بد كما صرح به في القنية بقوله لا لتقسيم ذلك على الموقوف عليهم فلو صرف من
 ماله لا بد منه بغير اذن القاضي لا يرجع على الصحيح في مال يحدث للوقف بعد حيث لا مال
 حينئذ للوقف وان صرف من ماله فيما له بد عنه ولو باذن القاضي لا يرجع ايضا على ما هو
 الصحيح من المذهب والله اعلم سئل في واقف شرطي وقفه ان تكون وظيفة الامامة
 والاذان بالمسجد الكائن بالبلد الثالثي لو اريد ان يعطى من المعلوم كل يوم درهمين بلخي
 فما المراد بالدرهم الرابع هل هو الدرهم الشرعي الذي اعتبر فيه كل عشرة منه سبعة مثاقيل
 بوضع سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه ام الدرهم الذي اصطلح عليه اهل زمان الواقف
 وانصرف اليه الفهم عند الاطلاق ان كان اقل اصطلاحاً على درهم مخصوص في ذلك الزمان
 وهل اذا اشكل الامر فلم يعلم واختلفا المستحقون مع الناظر في ذلك فالقول لمن منهما

مطلب
 اذا فتح اشجار
 الارض المحركة
 وذهب كردارها
 واراد فتحها ان
 تستمر تحت يد
 بالحكر السابق
 وهو دون المثل
 لا يجاب لذلك

مطلب
 اذا صرف المتول
 من ماله زيادة
 على الربع ولم يمتد
 بد لا يصير ديناً
 على الوقف ولو
 بامر القاضي

مطلب
 ينصرف الدرهم
 الرابع الى المصنف
 عليه الكائن في
 زمن الواقف

اجاب بضرف الى الدرهم المصطلح عليه في زمن الواقف ما لم يتبت بالهيئة
 الشرعية انه اعني الواقف عين الدرهم الذي وضعه سيدنا عمر رضي الله عنه واذا
 اشكل ولم تكن بينة فالقول قول المناظر باليمين لان كونه واقفا على الوفاء لا يصح
 ولا ينظر الى ما تجدد بعد من الواقف والى ما كان قبل اصطلاح اهل زمانه بما
 لا يسبق الغنم اليه لان الالفاظ الجملة في الوقف تحمل على العرف التجاري في المحاطبات
 العقلية وقد اشتهر من قواعدهم المعروفة عرفا كاملا بشرط وهذا لا يري فيه
 والله اعلم سئل في حمام وقف على الحجرة النبوية على الحال بها افضل الصلاة واتم
 النجاة هل للقاضي ولاية ايجاره مع حضور المتولي عليه وعدم اناثه عن ايجاره
 ام لا اجاب صح في البحر انه مع حضور المتولي ليس للقاضي ايجار الوقف الا
 اذا ابى وعاب عينة منقطعة لان الولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة هنا
 ما حكر من كلامهم والله اعلم سئل في واقف انشأ وقفه على نفسه مدة حياته
 ثم من بعده على ولد وله المسمى باحد ثم من بعده على اولاده واولاد اولاده ثم على
 اولادهم واولاد اولادهم ولشاهم وعقبهم اولاد الذكور واولاد الاناث
 مات احمد الذي هو ابن الواقف عن ذكور هما يحيى ومحمد وانثى هي امته فهل تستحق امته
 المذكورة شيئا مع قول الواقف اولاد الذكور واولاد الاناث الذي هو بدل بعض
 من قوله ثم من بعده على اولاده ام لا اجاب لا شك في استحقاق امته لقوله اولاد
 الذكور وهي بهذا الوصف لانها بنت ذكر واما اولادها هي فلا استحقاق لهم لكونهم في
 نيسوان اولاد الذكور بل هم اولاد انثى فخرجوا بهذا القيد فهي بالصفة الموجبة للاحقاق
 واولادها بالصفة الموجبة للحرمان وقوله اولاد الذكور قيد في جميع اولاد الذكور
 والانثى التي هي بنت ذكر تستحق لكونها بنت ذكر واولادها يحرمون بكونهم اولاد
 انثى فالحرمان الانثى لا الانثى التي هي بنت ذكر من اولاد اولاد الواقف المذكور
 وان بعد واولادهم فلا ريب في ذلك والله اعلم سئل في مدرسة لها مدرستين حنفية قائم
 بتعارفها ومدرس شافعية صغير يعد في المكتب وفي دفاتر الوقف التي هي بيد المتولين
 سابقا ولاحقا للتسوية بين المدرسين في العلوقة هل يعمل بما في الدفاتر وليستوى
 المدرسون والذين لا يعلمون او يصف الى ذلك المدرس الحق ما يكفيه من ثلث الوقف
 ولا يدفع الى المدرس الشافعية لعدم اهليته ومباشرته وهل ادان شرط الواقف
 في قدر علوقة المدرس لكنه لا يقوم بكتابة بحال ذلك الشرط ويعطى ما يكفيه وما
 المراد بما يكفيه اجاب لا يعطى الصغير العاري عن العلم الذي يعد في المكتب
 ولو وجد في دفاتر الوقف التسوية بينهما في العلوقة لان ذلك يكون حال اهلية

مطلوب
 ليس للقاضي جارة
 التوفيق مع وجود
 المتولي الاولاد

مطلوب
 ثم قل من لا يري
 دون اولادها
 في قول الواقف
 اولاد الذكور

مطلوب
 لا يعطى المدرس
 الحال من العلم
 ولو من الواقف
 عليه ومن قائم
 بالتدريس يعطى
 بقدر رغبته
 وبما في شرط
 الواقف

الاثنين لاء لقاء الدرس وملازمة المدرسة بالغاثةما وايضا انهما ما شرط عليهما او قلنا نكر
 ابن نجيم في الاشياء على كثير من فقرهاء زمانه باستباحة حقهم تناول المعاليم بغير مباشر او مع مخالفة
 الشروط واذا علم ان علوفة المدرس لا تنقوم بكفايته وكانت المدرسة تنعطل بغيبتها عن
 الدرس وفي الوقت سعة يجوز زيادته بما يكفيه بلا اسراف ولا تنكير والله اعلم سئل
 في مدرسة لها مدرسان حنفى وشافعى وثلاثة متولين وثلاثة نظار وكاتب ومشرف
 وثلاثة تجابة ونايب ناظر وبواب ومؤذن خفاق بيع الوقف عن الوفاء بعلوفاتهم على وجه
 التمام هل يوزع ربع الوقف على جميعهم على قدر مساهمتهم في العلوفة المذكورة في الدفاتر التي
 بيد المتولين وعلى الدروس ليستوى الرئيس والمدرس ويصرف الى المدرس القائم بشعائرها
 المدرسة من اقرء الدروس في العلوم المتافعة ما يقوم بكفايته ولو استغرق غلة الوقف بعد
 العمارة الواجبة ويحرم غيره من مدرس لم يباشروظيفته او غير ممن ذكر انما اجاب يقدم
 المدرس الملازم للدرس فيها اذا كان عالما يتقيد وكانت تنعطل بغيبتها اذا غاب عنها
 فندفع له المشروط بنص لواقف وان كان لا يكفيه وكان غيره مثله في العلم والورع والدين
 رضى بالمشروط ولا يرضى هو به وطلب هذا المساوي للدرس به قرر عليه وان لم يوجد مثله
 يدفع اليه ما يكفيه ولو استغرق الغلة بعد العمارة لانها تنعطل وعرض الواقف باباه ولا يرزاه
 وليس لمن لم يباشروظيفته استحقاق المشروط بالعمل وهذا التفسير مختص بما صرح به علماؤنا
 وحاصل ما اختاره المحققون من فقهاءنا والله اعلم سئل فيما اذا انشأ الواقف وقفه على ولديه
 هما احمد وعابد وعلى اولاد ولد ابى بكر وهم شمس الدين محمد وزين العابدين وزينب بينهم على
 القرىضة الشرعية على ان من مات منهم ومن اولادهم وانسا لهم عن ولدا واسفل منه عاذ نصيب
 من ذلك الى ولد ثم الى الاسفل منه وعلى ان من مات منهم ومن انسا لهم عن غير ولد ولا
 اسفل منه عاذ نصيبه من ذلك الى من هو معه في درجته وذوى طبقته من اهل الوقف
 وعلى ان من مات منهم ومن انسا لهم واعقابهم قبل استحقاقه لشيء من منافع الوقف
 وترك ولدا واسفل منه استحق ذلك المتروك ما كان للمتوفى ان لو كان حيا وقام مقامه
 في الاستحقاق كل ذلك على الشرط والترتيب المذكورين اعلاه وبعد الاقرار على جهة برمتصفا
 ولد الواقف احمد وعابد عن غير ولد ولا اسفل منه وانحصر الوقف في اولاد ولد شمس الدين
 محمد وزين العابدين وزينب المذكورين ثم مات شمس الدين محمد عن ولدين عمرو وريقة ثم مات
 زين العابدين عن ابن وبنتين هم محمد وجديدة وخديجة ثم مات كل من محمد وخديجة عن
 غير ولد ولا اسفل منه ثم مات رقيقة عن بنت تسمى فاطمة ثم مات زينب عن غير ولد ولا
 اسفل منه والموجود حين موتها عمر بن اخيها شقيقها المذكور وجديدة بنت اخيها زين
 العابدين شقيقها المذكور ثم مات عمر عن غير ولد ولا اسفل منه والموجود حين موتها حميدة بنت محمد

مطلبت
 ان لم يفرغ
 الوقف باربع
 الوظائف نعم
 المدرس فان لم
 يرض بالمشروط
 ولم يوجد مثله
 رضى به يدفع له
 ما يكفيه ولو
 استغرق الغلة

مطلبت
 انشأ وقفه على
 ولديه وعلى اولاد
 ولده

المذكورة وفاطمة بنت اخيه المذكورة وهما الباقيتان من اهل الوقف لا غير كيف تقسم غلة
 الوقف بينهما اجاب لفاطمة بنت رقية نصيب امها وهو ثلاثة ارباع وخمس
 قيراط والباقي وهو عشرون قيراطا واربعة اخماس قيراطا لحبيبة ان يموت محمود ومحمدة
 لاعن ولدا انتقل نصيبهما لحبيبة لكونها في درجتها وموت زينب لاعن ولدا انتقل نصيبها
 لحبيبة وعمر بلا نقطاع المهرج فيه بانه يصرف الى الاقرب للواقف لانه اقرب لغرضه
 على الاصح ويموت عمر لاعن ولدا انتقل نصيبه لحبيبة لكونها في درجته ولا شيء لفاطمة
 بنت رقية لخت عمر من نصيبه لبعد درجتها عنه والله اعلم مسئلة في جامع كبير قيل
 اتصال العمارة المدينة به ودرش وانهدمت سقفه المعقودة بالطين والجحر وصارت
 تدخله السيول شتاء وتستوعب الشمس جميع ارضه صيفا فتعطل مزرعة الناس لذلك
 بحيث ان من دخله لا يأمن على نفسه مما هناك وتفرق الناس عنه ولا يتوقع عوده
 ولا بطمع في ان يخضر بعد جفافه عوده ومن داخل المدينة جامع معمور بالفساد
 وشعاره قائمة في كل الاوقات قلالة المعسكون ورغب فيه المتعبدون الا ان رغب وقته
 قليل ويحتاج الى مصرف جم جزيل فهل يصرف ريع الجامع المتعطل الخراب الى مصالحة الجامع
 المعمور بذكر الله تعالى العزيز الوهاب حيث لم يتوقع عوده باعادة تلك الباني امر يكون
 ميراثا الورثة الباني ام لا ولا الخواب مقصلا اجاب نخر هذا المقام بما لا مزيد
 عليه من الكلام ان المسئلة فيها خلاف بين الائمة الاسلامي فقال ابو يوسف يبنى
 مسجدا ابدا الى قيام الساعة لا يعود ميراثا ولا يجوز نقله ولا يقتل ماله الى مسجد اخر
 سواء كانوا يصلون فيه او لا وعند محمد يعود الى صاحبه ان كان حيا والى ورثته ان كان
 ميتا وان كان لا يعرف بانيه او عرف ومات ولا وارث له واجتمع اهل الحجة على بيعه وسنطه
 بثمنه في المسجد الاخر فلا بأس به وتصرفا وقافه اليه وفي الاسعاف وكثير من الكتب ان بعضهم
 ذكر ان قول ابي حنيفة كقول ابي يوسف وبعضهم ذكر ان قوله كقول محمد رحمه الله محمد يقول
 ان الباني اخبره عن ملكة لجهة من المنافع فاذا بطل الامتفاع لتلك الجهة لا يمنع عوده الى
 ملكة كالكنه اذا افر من الميت السبع عاد الى ملك الورثة وابو يوسف يقول انه اسقاط
 للملكة فلا يعود اليه كالاعتاق الا ترى ان المسجد الحرام استغنى عنه في زمن الفتنة ولم يعد
 الى ورثة الباني والفتوى على قول ابي يوسف كما في الحاوي القدسي وفي الصحيح واكثر
 المتأخرين على قول ابي يوسف ورحمه في فتح القدير بانه الاوجه وصح قول محمد وفي
 الواقعات للصدر الشهيد المشيد اذا خرب وموت عتيق لا يعرف بانيه وبقي اهل المسجد مسجدا
 اخر باع اهل المسجد المشيد الاول واستعمالوا بثمنه في بناء المسجد الثاني على قول من يرى جواز
 هذا البيع وان كمالا نفق به جاز وفي الخلاصة والبرازية عن الحلواني اذا خرب مسجد وتفرق اهلها

سقطت
 في نسخة
 من نسخة
 من نسخة

تصرف واقفا الى مسجد اخر وفي النوازل وكثير من الكتب انه لا يباس به وهذا كله على قول محمد
رحمه الله فخر من هذا التقرير ان المسئلة اجتهادية وللإختلاف فيها مجال وللإجتهاد فيها
مساع فاذا التوفرت شروط الحكم على قول الامام الثالث الذي رويت موافقته فيه لقول
الامام الاعظم بعد النظر في المصلحة للصليين والاعانة للمتعبدين فلا شك في صحته ونفاذه
وارتفاع الخلاف فيه فانظر الى قوله في الوقاعات وان كنا لا نفتي به جاز وما ذك الا انه
قد تكون المصلحة فيه متعينة فاذا علم الله سبحانه وتعالى خلوص نيته وصرفه الى العلوية وقصد
الدار الاخرى والاجور الوافرة والاخذ بما هو يشر وطرح ما هو عسر فهو خير محض ونفع محض
فان الدين كله يسر وان خشي عاقبة سوء وانقلاب موضوع العمل بما عليه الفتوى ولا
الامور بمقتاصدها وكم من شئ واحد يكون طاعة بالنية الخيرية ويكون معصية
بالنية الشرية والله اعلم سئل في زاوية معظلة خربت ولما وقف هل ينقل ما يتحصل منه
ويصرف لجهة جامع الخطبة الذي تقام فيه الصلوات المحسلة لا يصرف احدا الوقفين الاخر
اجاب لا يصرف احدا الوقفين الى الاخر صرح به في البحر وغيره والواجب صرف ما يتحصل
منه للزاوية فيبدا بعمارتهما منه على الحالة التي كانت عليها سابقا والله اعلم سئل في وقفين
اتحد واقفهما وجهتهما خربا احدهما هل يعمر من ريع الاخر اجاب نعم اذ عرض الواقف لحياء
وقفه وفي منع ذلك امامته وقد صرح بذلك صاحب البرازية نقلا عن الفتاوى الخوارزمية
والله اعلم سئل في وقفين اتحد واقفهما واختلفت جهتهما ولكل ناظر مستقل هل تصرف
غلة احدهما للاخر ام لا ويضمن فاعل ذلك ويرد الى جهته ليصرف عليها اجاب لا يعرف
غلة احدهما للاخر حيث اختلفت الجهة بل يراعى شرط الواقف في كل منهما ويضمن والله اعلم
سئل في ناظر يستيج صرف غلة وقف الى وقف اخر من غير اتحاد جهتهما واقفهما اما الحكم
في ذلك اجاب لا يجوز ذلك لانه بمنزلة ما لين اختلف ما لكهما فيكون صرفه الى الاخر
تعديا محضا وفي البحر في شرح قوله وببدا من غلته بعمارته بعد ان قدم نقولا في المسئلة
وقد علم منه انه لا يجوز لمتولي الشيوخية بالقاهرة صرف احد الوقفين للاخر وقال في شرح
قوله وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه وفي القنية قيم بخاط غلة الدهن بغلة البوادي
فهو سارق خائن هو ومثله في الزاهد لبر من علا التاجري ولا ريب في انه لما كره تاديبه على
ذلك لارتكابه معصية لاحد فيهما مقدرا والله اعلم سئل في قيم المسجد هل القول قوله
فيما لا يكذب به الظاهر فيه كالعراق والصرف على مصالح المنفعة التي لا بد منها ام لا اجاب
نعم بقبول قوله في ذلك وفيما حصل في يد من غلة الوقف وصرفها فيما لا بد منه كالحصير
والدمن والبحر الخادوم ونحوه فيما صرحه على العراق مما لا يكذب به الظاهر فيه وجميع مصالح المنفعة
والله اعلم سئل في رجل وقف على نفسه وزوجته ابنة عمه ثم على اولادهما المذكور مثل هذا

مطلبت
اذا اختلفت جهنة
الوقفين لانتف
غلة احدهما للاخر

مطلبت
لا يجوز لناظر
صرف غلة احد
الوقفين المختلفين
جهة للاخر

مطلبت
القول قوله في الوقف
فيما حصل من المنفعة
والوقف

مطلبت
في شهادة مدعي
الاختلاف

الاثنين ثم على اولاد الذكور ومن بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم وشم شارطا
 ان من مات لاعتن نسل فضيبيته لم في درجته وبعدها نقر ارض اولاد الذكور على اولاد الاناث
 آل الوقف الى ابن ابن ابن ابنه ثم مات هذا الابن عن ابن وبنت ثم مات الابن عن ابن وبنتين
 فاقربعد الابن لمن لا يعرف له استحقاق بان له فيه كذا فنقد عليه لا على عمته وابنته واما
 لاعتن اولاد وبطل اقراره فتعده عنه فالدعي المقر له على الاخنتين بما كان اقر له به الميت والى
 جماعة شهد واعند نائب الحكيم بما لفظه انه هو والد وجد متصرفون في اربعة قراريط
 من قديم الزمان الى الان لكونهم من اولاد خريص وزاد احداهم ان الاربعة قراريط المزبورة
 من الستة عشر قراريط الموقوفة على اولاد الذكور وزاد شاهد اخر ان علوان يعني ابنا المذبح
 ابن عطاء الله حد المدعي وهو ابن عمه لزم الحمد يعني والد منصور المقر وسال نائب الحكم المذكور
 من حضر عن هذه الشهادة والاتصال فاجابوا انها حق وصدق واما ايصال الشهادة الى الوقف
 فمستحيل وان هذه الطائفة لا يكونون الابحريص هذا ما حصل ما وقع فهل يكون ما وقع من
 الشهادة وسؤال التهود والحاضرين والاغطاء والمنع واقعا موقعه لم لا اجاب كل
 ما ذكر فيه ليس واقعا موقعه الذي يوافق المنقول المتخصص عليه لان الشهادة بان هو
 والده وجد متصرفون في اربعة قراريط لا يثبت به المدعي اذ لا يلزم من التصرف للملك
 ولا الاستحقاق فيما يملك وفيما يستحق فيكون كمن ادعى حق المرور او رقبته الطريق
 على اخرويه من انه كان يمر في هذه لا يستحق به شيئا كما صرح به غالب علما ثبنا ومما اقتلته
 به بطون الدفاتر ان الشاهد اذ افسر للقاضي انه يشهد بمعاينة اليد لا تقبل شهادته
 وانواع التصرف كثيرة فلا يحمل الحكم بالاستحقاق في غلة الوقف بالشهادة بان هو وابوه
 وجد متصرفون فقد يكون تصرفهم بولاية او وكالة او غيبة ونحو ذلك ومما صرحوا به ان دعوى
 بسوة العم تحتاج الى ذكر نسبة الاب والام الى الجدي ليصير معلوما لان انتساب هذه النسبة
 ليس بتأيت عند القاضي بشرط البيان ليدل لانه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكر
 الجدي والمقصود من العلم بالنسبة الى الوقت وكونه ابن عم الجدي لا يتحقق به استحقاقه من
 وقف الجدي الاعلى لتحقيق العمومية ما نوع منها العم للام والسؤال ممن حضر عن هذه الشهادة
 والاتصال وحواهم انها حق وصدق مع كون الحق لا يظنر بالشهادة والله سبحانه وتعالى
 المنفرد يعلم الحق ولا علم لهم بذلك خال في المحضر لا سيما مع قولهم ايصال الشهادة مستحيل
 وان هذه الطائفة لا يكونون الابحريص فانه اقوى دليل على اشتباهه مسمى خريص فالحق خبر
 هو الواقع منهم هدامع تصریح علما ثبنا ان المشتق لا يصلح خصما وهذه دعوى على المشتق
 ولا تسمع الاعلى لناظر وفي البرازية وكثير من الكتب الفتوى على انه لا تسمع الدعوى
 على المشتق وهذه لم يذكرها ان المدعي عليه ناظر او غير ناظر والخاص ان خلل المحضر

مطلبت
إذا قام رجل
بالاستحقاق بنية
على الشفعة
في الوقف بان
حدها وانما
أخوان لا تمنع

المشتمل على ما ذكر ظاهر والله أعلم سئل في وقف أهلي اقرناظره الذي هو من جملة
المستحقين لرجل بان لا يستحق في الوقف المذكور أربعة قراريط فنقذا قراره على نفسه
وطفق يتناول الأربعة قراريط هل يستحقها الناظر المقر ثم مات الناظر المقر فبطل الوقف
بفتوى المفتي وخلص الوقف جميعه لا امرأة ومنه يشقها فادعى المقر له انه متصرف في
أربعة قراريط بالتلمي عن والده فلان والده عن جد وان الوقف الان انحصر فيه وفي المدعى
عليها التي هي الناظرة المذكورة وفي بنتي شقيقها وان له ثمانية قراريط ولهن ثمانية
قراريط ويطا لناظر المدعى عليها بالثمانية قراريط فانكرت كون من اولاد الظهور وكونه من
اهل الاستحقاق فاحضر شاهدا شاهدا ان الناظرة المذكورة المدعى عليها هي ميرة بنت محمد
ابن حمودة وعلى ان المدعى هو علي بن علوان بن علماء الله بن عبد القادر وروان حمودة وعبد القادر
أخوان ولدا خليل بن خريص فهل تقبل شهادة هذا الشاهد وثبت مدعى المدعى المذكور
ام لا اجاب لا يثبت بشهادة الشاهد المذكور المدعى حتى باجماع العلماء لعدم صدور
على المدعى اذ لا يلزم من كونهما اخوين الاستحقاق في غلة الوقف فلا اعتبار بها فاقدم
والله أعلم سئل في قدور وقف معقعة للاجارة استعمالها رجل زاعما انه استبدلها
من ناظره فنقصت قيمتها بالاستعمال ولم يثبت الاستبدال فما الحكم اجاب يلزم
اجرة مثلها ما لم يكن نقصان قيمتها النفع للوقف فيجب والمكسب ان الانفع منها للوقف
يجب سئل في حانوت وقف أهلي يؤجر كل يوم بقطعة اجرة ناظره سنة بثمانية
عشر وشراسدية هل يكون غشافا حشا فلا يجوز اجارته ام لا فتجوز لاسيما اذا كان
لمسلمة اجاب الاجارة المذكورة صحيحة والمحال هذه والله أعلم سئل في وقف
على مصالح مسجد بني مكتوب في شرط واقفه انه يصرف على الواردين والمجاورين له
وولائه تصرف ريعه للواردين فقط لا للجاردين الملاصقين له على هذا مدة سنين
وكتابا الوقف منقطع الثبوت فهل يعمل بما في كتابا الوقف فيصرف على المجاورين ايضا
ام يعمل بما كان يعمل به النظار المتقدمون فلا اجاب حيث كان له رسم في وقت
القضاه وهو موقوف في ايديهم اجرى على رسمه الموجود في دواوينهم استحسننا ووافقت
ريعه على مقتضى ذلك عند التنازع والابتنظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان
من ان قوامه كيف كانوا يعملون فيه والى من يصرفونه فيبنى على ذلك والله أعلم سئل
في وقف صورته انشاء الواقف وقفه هذا على نفسه ثم على ولده احمد وعلى بنيه
عائشة ورجة وعلى من سيحدث له من الاولاد ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد
اولادهم لذلك كمثل حظ الانثيين على ان من مات عن ولدا او ولد ولدا واسفل منه انتقل
نصيبه لمن هو في درجته على اولاد الظهور منهم دون اولاد البطون فاذا انقرض اولاد

الطهور ولم يبق لهم نسل عاد على اقرب عصباء الواقف ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم
ونسلمهم على الشرط والترتيب المنصوص فاذا انقضىوا باجمعهم عاد ذلك وقفا على سبط
سيد الخليل فاذا انقضى ذلك عاد وقفا على وقفا على وقفا على وقفا على وقفا على وقفا على
على وقفا على نفسه مدة حياته ثم من بعده لا يرشد فالأرشد من الموقوف عليهم واذا آل
الموقف للسباط فلنظاره واذا آل الى الفقراء فللقاضي الشرع الشريف بمدة بيتة السيد
الخليل على سبطا وعليه وعلى بقية الانبياء صلوات الملك ليليل ومنها الامم تزوجت
من الامان من بنات الطهور سقط استحقاقها من الوقف فاذا تأملت عاد استحقاقها
هذه الصورة مات الواقف عن ذكر من احد ورجعة وعائشة ثم ماتت رجعة ثم ماتت لرجة
ولم يعقبا وانحصر الوقف في عائشة وقام بها مانع التزوج الموجب لمرانها وطا اولادهم
لاب هو اقرب عصباء الواقف فهل يصرف ربع الوقف لها ولا ولاها ولا ياتي الوقف
المذكور ولو سباط الخليل والفقراء ومن يكون باطلا عليه حل هو هي اذا ثبتت ارشاديتها
واحد اولادها او احوا الواقف اجاب اعلم انه قد قام بكل مانع من الوقف اما عائشة
ست الواقف فلنر وحما اذ هي داخله في عموم قول الواقف من تزوجت من الامان من بنات
الطهور كما هو ظاهر واما اولادها فلا يخرجهم من الوقف باشرطه لا اولاد الطهور
دون اولاد البطون وهم من قسم اولاد البطون ولو قدرنا عدم هذه الجملة من كلام الواقف
والباقي على حاله فكذلك لا يصرف لهم مع وجود امهم لمحييم بها ومتل هذا نقول في جهة
العم وسباط الخليل فاذا علمت ذلك واعلم ان علما صا حوا بانها اذا قام مانع من استحقاق
الموقوف عليهم يصرف الوقف الى الفقراء حتى يزول المانع فيعود الاستحقاق واذا علمت
ذلك فاعلم انه يجوز صرف الربع لعائشة واولادها اذا كانت وكانوا فقراء بجهة كونهم
من الفقراء وقد صرح علما بان الوقف حيث كان مجزا في الصحة يجوز لاولاده الفقراء
تناوله فللقاضي ان يجعل ذلك فيها وفي اولادها حيث كانوا فقراء واما النظر فلا شك
انه لا يرشد من الموقوف عليهم وهي من الموقوف عليهم وان قام بها مانع ولذلك اذا زال المانع
استحققت فاذا ثبت انها ارشاد فقري لناظر بشرط الواقف كما هو ظاهر والله اعلم سئل في مدة
جهل بشرط واقفها قرر السلطان رجلا في النظر عليها وفوض له السكن بيت معين منها
معد للشيخ وهو بيد وخليفة المشيخة وللدرة بواب يريد ان يسكن بالبيت المعد
للشيخ وقد جرى العرف ان السوا يسكن عند باب المدرة في بيت معد له فهل البواب
السكن في بيت الشيخ ام لا وهل له التجاوز في السكن الى غير من المدرة وهل له
ان يسكن في بيت راكب على المشيد الاقصى بناسه ام لا اجاب صرح علما بان
الوقف اذا انتهت مصلحته فبعضا كما به يظهر الى المعهود من القوام فيما سبق

مطلب
اذا استحق
الوقف سطر الى
المعهود من القوام
فيسكن وليس
للسوا ان يسكن
في غير ما جرى العرف
به له

فبني عليه فثبت جرى العرف ان البواب يستكن في محل مخصوص ليس له ان يتجاوز الى غيره
وليس له منازعة في البيت المحدث للشيخ وليس للبواب ولا لغيره ان يستكن بنفسه ولا ينسأه في بيت رآه
على المسجد الا قضى لانه مستجد الى عتات السماء فلا يجوز اتخاذه مسكنا لانه يؤدي الى المنع فقال تعالى
ومن اظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه ونهى عن دخولها مآب في المسجد المذكور لغير
المسيدي كما هو اظهر للفقهاء من الشمس وحيث وافق تفويض السكك له المعروف فيه فيما سبق
لا يجوز ان يتعرض له بالمنع والله اعلم سئل في مدرسة لها بواب يستكن في خلوة من خلواتها
خرج منها المصلحة فسكنها نائب المتولي فلما اراد البواب الرجوع اليها منعها منها واستمر ساكنا
فهل له ذلك ام لا اجاب ان عرف لها شرط ثابت من الوقف فهي على ما شرط والا ينظر الى
المعروف فيما سبق فيبني على ذلك وان لم يعرف المعروف فيها فلا شك في هذا ولا يلزمها اذ ليس
من لوازم صاحب وظيفة من الوظيفتين ذلك وقد اخذت ذلك من الذخيرة فيما اذا اشبهه
مصارف الوقف فلجعه ان شئت والله اعلم سئل في امرأة وقفت وقفا على بنتها فاطمة
ثم على اولادها ثم على اولادها ثم على نسلها ثم بعد انقراضه على ابن اخيه فلان ثم على
اولاده ثم لغيره بل لا تنقطع مانت فاطمة عن بنتها ماني وليي ثم ماتت ماني عن اولادها احمد
وعلى وابراهيم وستين و فاطمة ثم ماتت ليلي عن ولديها عبد الجواد وفاطمة ثم مات احمد بن مخ
عن اولاده علاء الدين واسماعيل وفاطمة ثم ماتت ابراهيم عن اولاده سليمان وخليل ورعيه
وعن ثم ماتت فاطمة بنت ماني عن ولديها يوسف وامنة ثم ماتت امنة عن بنتها فاطمة ثم ماتت
عبد الجواد عن اولاده ابى بكر وصالح وفاطمة وصفيية فهل يصرف ريع الوقف على المذكورين
جميعا بالسوية ام يختص به اعلاهم بطننا اجاب مختص به اعلاهم بطننا وهم على وفاطمة
بنت ليلي وستين فيكون ريع الوقف بينهم اثلا تاكمل منهم الثلث للترتيب ثم وعدم
التنصيب على التفضيل هذا وقد ذكر لي ان عليا المذكور اقرانه مشترك بين الجميع وانهم
يستحقون سوية هل ينقد اقراره على نفسه لا على فاطمة وستين فاجبت بان ينقد على نفسه
مؤخذة له باقراره فيقسم ريع الوقف اثلا ثلثه لفاطمة وثلثه لستين وثلثه لثالث
بين على وبين المقر لهم سوية كما علم من باب الاقرار والله اعلم سئل في طاحونة ثلثها وقف
ثابت على ذرية واقفها من اولاد الظهور وثلثها تنازع معهم فيه اولاد البطلون فهم يدعون
انهم شركاء معهم فيه بالسوية ولا تمسك بقطع لاحد ما بل هنالك مجمع مع كل منهما لا يقوم
بها حكم شرعي لما فيها من الخل عند اهل العلم واشتبه الامر في المصروف فما الحكم اجاب حيث
لم يكن لهذا الثلث مشروع في داوين القضاة وتنازع فيه اهل الفن ثبت من الفريقين حقا
بالبيعة الشرعية فزوله هذا اذ لم يعلم حاله فيما سبق اما اذا علم حاله فيما سبق من الزمان من
ان قوامه كغيرهم فيه والى من يصرف فزونه فيبني على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يعلمون ذلك على ما

مطلوب
مدرسة لها بواب
يستكن في خلوة
من خلواتها
فخرج
المصلحة
فمكتن
ثابت المتولي ومنعه
من الرجوع اليها
فيه تفصيل

مطلوب
ينقد اقراره
المستحقين في
حقه خاصة

مطلوب
اذا حصل تنازع
في الوقف
بدوا من القضاة
وما كان عليه
القوام السابقة
والا فبالبيعة

شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك قال في التارخانية في الاوقاف
 التي تقام عهدا ومات الشهود الذين يشهدون عليها وتنازع فيها أهلها تجري على الرسمى
 الموجودة في دواوينهم يعني القضاة وان لم يكن لها رسوم فالقاضي يجعلها موقوفة فمن ثبت في
 ذلك حقا يقتضى له به وفي واقعات الناطقي فان اضطلح الفريقان على شيء فيما بينهم فالقاضي
 يفتد ذلك ويقضى بالغلبة بينهم له وفي انفع الوسائل ذكر في الذخيرة قال سنن شيخ الاسلام عروة
 مشهورا شتهرت مصارفه وقد رما بصرف الى مستحقه قال ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق
 من الزمان من ان قوامه كيف يعملون الى اخره بارة التي قد منهاها فيما ذكر على الحكم في المسئلة
 والله علم سئل فيما اذا سكن احد مستحقى الوقف في دار الوقف فعمد الى كسبها ورفعها ونحو
 مكانه جاما معظم منفعته ترجع الى الساكن لا الى الوقف وصاحبه الناطق وبقيبة المستحق
 هل يرجع الباقي مما انفق على الناظر او على المستحقين او لا ولا اجاب لا يرجع على احد
 لما صرح به في البحر نقلا عن القنية انه اذا اذن الناظر للتاجر بالعمارة ان كان معظم منفعته
 ترجع الى الوقف رجوع على الناظر والباقي ان كان ترجع الى المستاجر وفيه ضربه بالدار كما بالوعة
 او شغل بعضها كالتنوير لا يرجع مالم يتطرط الرجوع والله علم سئل في حانوق وقف عليها
 بنادل رجل انهم فجدده ومات هل تقابل ورثته برفعه ولجنة المثل في تركته لمدة وضعه
 حيث لم يكن السفله وانما هو حق الوقف اجاب نعم تقابل ورثته برفعه ولجنة المتأخرة
 مدة وضعه حيث لم يكن السفله بل كان الوضع بطريق التعدى والرفع مشروط بما اذا لم
 يضر بالوقف واذا اضره والمضيق لما له فليترتب من الى خلاصه مع وجوب الاجرة عليه وقد صرح
 علما وانا ان لناظر يملكه باقل القيمتين للوقف من وعاء غير منزع بما لا الوقف والله علم سئل
 في مدرسة موقوفة سكنها رجل بالثقل مدة من غير عقد اجارة ومات هل لناظر الوقف المطالب
 لورثة الساكن مدة سكناه بها باجرة المثل وتوخذ الاجرة من تركته ام لا اجاب نعم لناظر
 ذلك فقد افق الشيخ على من غانم المقدسى بذلك في مسيد تعدى عليه رجل وجعله بيت قهوة
 فقال لزمه لجرة مثله مدة شغله بما فعله ويعاد كما كان والاصل ان منافع الوقف مضمونة
 عندنا بالغصب جسيما نكته والله علم سئل في مستاجر خان وقف استتم ففزع المستاجر
 باذن الناظر والقاضي من ماله ليكون ديناً على جهة الوقف فتبين الغبن في الاجرة فراد عليه
 رجل اخر واستاجر لاجل الاول عنه ودفع لناظر ماله من الدين باذن الحاكم ليدفعه له
 فدفع الناظر ومات وولى عليه غيره وانقضت مدة اجارة الثاني فطلب دينه من ورثة
 الناظر المتوفى هل له ذلك ام لا اجاب ليس له ذلك والحال هذه اذا الناظر رسول عن المستاجر
 الثاني فلم يتعلق بدينه دين له لكن حيث اذن الحاكم الشرعى بمرجع على الوقف فيؤخذ من غلته
 لان القاضي يملك الاستدانة على الوقف فيملكها المتولى عليه اذا اذن له القاضي ويؤخذ من غلته

مطلب
 سكن اجرة المستحق
 دار الوقف
 الكسب وبقي
 مكانة حتما وادار
 الرجوع مما انفق
 ليس له الرجوع

مطلب
 اذا ادى على حانوق
 الوقف تعدى
 مطالب هو او ورثته
 تارفعه اذ لم يضر
 بالوقف وعليه
 اجرة المثل

مطلب
 اذا سكن مدرسة
 او مسجد اجرة عليه
 اجرة المثل

مطلب
 استاجر خان وقف
 استتم ففزع باذن
 الناظر والقاضي
 من ماله فراد عليه
 آخر واستاجر
 فدفع الاول
 على يد الناظر

مطلب
شرط صرف
فاصل وقفه
لا ولادة الى ان
قال على ان من
منه عن ولد اوله
ولد كتحق ما كان
يتحققه

بلا شبهة صرح به كثير من علماؤنا والله اعلم سئل في وقف شرط واقفه صرف فاضل وقفه
لاولاده فلان وفلان وفلان ومن عساة يحد للذكر مثل حظ الانثيين خلا بنته لصلبه فلا نه
فان لها مثل نصيب ذكر ثم لا ولادهم ثم لا ولاد اولادهم ثم لا نساهم وعقاربهم على ان من
توفي منهم عن ولد وان سفل عاد نصيبه لولد وان سفل ونسله وعقبه ومن لا عن ولد ولا سفل منه
ولر يعقب عاد نصيبه من ذلك الى من هو في درجته وان لم يكن في درجته احد فلا قربا للموجودين الى
الواقف من اهل الوقف على ان من مات منهم اجمعين قبل ان يصل اليه شيء من منافع الوقف وترك
ولدا او ولدا واسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفي ان لو بقي حيا ابا كان او اما او جلا
او جنة ويتخل فيه اولاد البنين والبنات وبعد الا تقراض على جهة برعيتها مات احد المستحقين
عن ابن ابن بنت ماتت امه في حياة امها المذكورة قبل وصول شيء من الوقف ليها هل ينقل
نصيبها لابنها دون ابن بنتها المتوفية في حياتها قبل استحقاقها الشيء من الوقف ام لا اجاب
اعلم ان البنت التي ماتت في حياة امها المذكورة لو كانت حية لشاركت اخاها بمقتضى قول الواقف
ان من مات منهم قبل وصول شيء اليه من الوقف وترك ولدا واسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفي
ان لو بقي حيا ابا كان او اما فان البنت المذكورة يستحق ما كانت تستحقه امه لو كانت حية اذ لو كانت
موجودة لشاركت اخاها ولا ينافي في هذا اشتراط الواقف بتم لان ذلك عام خصه قوله
على ان من مات عن ولد الخ فالوعلمنا بعموم اشتراط الترتيب لزوم منه الغناء الكلام اعني كلام
الواقف بخلاف ما اذا علمناه وخصه بنا بعموم الترتيب فان فيه اعمالا لكلامين ولجميع
بينهما وهذا امر ينبغي ان يقطع به وقد اختلف افتاء السبكي في هذه المسئلة فتارة اجاب
بعدم الدخول وتارة اجاب بالدخول وهو الذي جزم به السيوطي قال الشيخ زين نجيم في شبهاه
اما مخالفته في اولاد المتوفي في حياة ابيه فواجبة لما ذكره فعلم به استحقاق ابن البنت التي
ماتت في حياة امها ما كانت تستحقه امه لو كانت حية ولا يستقل به ابن المرأة المتوفية لخر
والله اعلم سئل في وقف تقادم امره ومات شهوديه وله رسوم في دواوين القضاة وقدر عرف
من قوامه صرف غلته الى جماعة مخصوصين على وجه مخصوص جلا بعد جيل هل يجب اجراؤه
على ما كان عليه من الرسوم ولا يكلفون الى بيته في انصاف نسيم والحال هذه ام لا اجاب
نعم يجب اجراؤه على ما كان عليه من الرسوم ولا يكلفون الى بيته حيث كان في ايديهم جلا
بعد جيل قال في النفع الوسائل ولما مسئلة اشتباه مصارف الوقف بحكم ضياع كتابه كيف
يعمل فيه ذكر في الذخيرة قال سئل شيخ الاسلام عن وقف اشتبهت مصارفه وقد رايته
الى مستحقه قال ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف يعملون فيه
والي من يصرفونه فينتي على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة بشرط الواقف
وهو المظنون بحال المسئلة فيجعل على ذلك اهر ومن القواعد الفقهية ان اقصى ما يستدل به

مطلب
اذا كان للوقف
رسوم في دواوين
القضاة وعرف
من قوامه صرف
غلته الى جماعة
مخصوصين يجب
اجراؤه عليهم
ولا يكلفون
بيته في انصاف
نسيم

أو افرم الناظر
ماله كونه لا يترك
الوقوف من يدوي
الشوكة لا يترك

مطلب
إذا شرط الواقف
للساخر شيئاً
استحقه مطلقاً
ولا فله أجره المثل
ان عمل

مطلب
قول الواقف الطبقة
العليا تحجب السفلى
أحد قوله ذكرنا
وأنا شرط
عام في الجميع

مطلب
في وقف لم يعلم
شرطه ولم يعلم
ما كانت تصنع
قوامه

على الملك اليد ولا فرق في ذلك بين الملك والوقف والله علم
لنقض العهدة ما لا بد منه في التبرع من يد اهل الشوكة هل له اخذ ذلك المال من ارتفاع
ام لا اجاب نعم له ذلك والحالة هذه في البحر وكثير من الكتب للقيم صرف شيء من مال
الوقف الى كتب الفتوى ومحاضر الدعوى لا يستحل من الوقف من ايدي ذوي الشوكة ولا
مسئل في فاطر وقف لزوم الدعة والسكون واستأجر انا ما من حينه للعمل الواجب عليه الا
بنفسه فيه باجرة فاحشة وطلب اجرا على عمله الف قرش احدث لكل فاطر ولم يكن له ذلك
فيما سبق هل يسوغ له ذلك ام لا يسوغ وماذا يلزمه اجاب اعلم اولاً ان علياً انا صرحوا
بان الناظر اذا لم يشترط الواقف له شيئاً لا يستحق شيئاً ما لم يعمل لان ما ياخذ بطريق
ولا اجرة بدون العمل واذا شرط كان من جملة الموقوف عليهم فيدفع له ما شرط وقال في البحر
وقد تمسك بعض من لا خبر له بقول قاضي خان وجعل له عشر العلة في الوقف على ان لا ينفق
ان يجعل للتولي عشر الغلات مع قطع النظر عن اجرة المثل وهو غلط ثم قال فقد اذ ان الفقة
الثاني يحط ما زاد على اجر المثل فاذا علم صحة تقدير القاضي للناظر معلوماً اكثر من ربع
المثل فالفقه المحض انه حيث شرط الواقف له شيئاً اخذ والا لا مال له يعمل فيدفع له اجرة
مثله فالجواب انه لا شيء له ما لم يعمل واذا عمل فله قدر اجرة المثل لا زاد عليها والزائد
سحت حرام لا فله حله ويلزمه رد ما اخذ زائداً عن اجرة مثله والله اعلم مسئلة في رافة
وقف وقفاً على بنته ايام حياتها ثم من بعد على اولاده ثم على اولاد اولاده وعلى شبله
وعقبه وذريته ذكرنا فاذا انقضى هو كان ذلك وقفاً على الاناث الطبقة العليا تحجب
الطبقة السفلى فاذا انقضى هو كان ربع ذلك على اولاده ثم ذكرنا وانما فاذا انقضى
كان ربع ذلك مصر وفاً لجهة ولا تنقطع الاخر فهل قوله الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى
فشرط خاص بالاناث ام عام في الجميع اجاب هو عام في الجميع الذكور والاناث بقول
الواقف الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى بعد ذكر الجهتين الذكور والاناث والمعطوف
حكمه حكم المعطوف عليه فاذا جاءت نوبة الاناث فالحكم فيهن حكم الذكور فاذا انقضى
الوقف في الذكور بالنسبة او من في الطبقة ومات واحد منهم عن ذكر انتقل نصيبه الى الساكن
له في الدرجة لا الى ابن المتوفى حتى تنقطع الدرجة ويعطى الى اهل الدرجة بالسوية وهكذا
في كل درجة لا يستحق النازل عنها شيئاً حتى تنقطع الدرجة ولا خلاف لعلمائنا في ذلك
والله اعلم مسئلة في وقف اهل قديم لم يعلم شروط واقفه من ترتيب وتفضيل وصنفاً ولم
يعلم لان ما كانت تصنع قوامه آل الوقف الى شخص اسمه عقيقه واخصر فيه ثم مات عقيقه
بنتين هما ام كلثوم وعائشة فقصر فنافيه انصافاً ثم ماتت ام كلثوم عن ابنتين هما اسفاً والذين
وفخر الدين فقصر فافى النصف الذي تصرف فيه امها انصافاً وماتت عائشة عن ابن اسمه زكي

فصرف في الذي تصرف فيه امه عائشة ثم مات حافظ الدين عن ابنين هما محمد و ابراهيم ومات
 فخر الدين عن ابنين هما عفيف وعبد الله فصرف هؤلاء الاربعة في التصفيان باعائهم مات
 عبد الله وذكر باعن غير ولد ولا ولد ولد ولم يبق من نسل عفيف الا اول سوى محمد وابراهيم
 وعفيف فكيف يقسم ربع هذا الوقف عليهم اجاب يصرف نصيب عبد الله لاخته
 شقيقة لكونه مقدما على ابني العم وهو كظاهر مما تقدم من الصرف للاقرب للميت فالاقرب يصرف
 نصيب ذكره بموته لا عن ولد ولا ولد ولد لا بناء ابن خالته عفيف و ابراهيم ومحمد سوى
 لتساويهم في الدرجة وقرهم من المتوفى قال في التتارخانية الاوقاف التي تقادم امرها
 ومات الشهود الذين يشهدون عليها تتنازع فيها قوم فقال فرئى هي وقف علينا وقفها
 فلان لغرض ذلك الرجل الذي ادعى الفریق الوقف من جهته فهذه المسئلة على وجهين
 احدهما اذا كان للواقف ورثة احياء ففي هذا الوجه يرجع الى الورثة سواء كان لها الورث
 في دواوين القضاة يعلون عليها او لم يكن فاي فريق عينه الورثة فالقاضي يجعل الوقف
 له وان لم يكن للواقف ورثة احياء فهذا على وجهين ايضا ان كان لهذا الوقف رسوم في دواوين
 القضاة يعلون عليها فاذا تنازع فيها اهلها فانها تجري على الرسوم الموجودة في دواوينهم وان لم
 يكن للقضاة رسوم يعلون عليها فالقاضي يجعلها موقوفة فمن اثبت في ذلك حقا بقضى
 له به او هو صريح فيما اذا كان الوقف على الورثة واختلفوا فيه يقسم على ما كان من الورثة
 قبله يصرف وفعل الورثة في هذه المسئلة تقديم الاقرب فالاقرب من الميت فيجوز في الدرجات
 كلها ذلك فافهم والله اعلم سنل في ناظر وقف اهل يتصرف فيه بالنظر حسبما شرط الواقف
 بتقرير القضاة الماضية واحكام السلاطين المتقدمة مدة تزيد على عشرين سنة
 ونقسم الغلة بينه وبين بقية المستحقين ادعى بعض المستحقين عليه انه ليس من الدوة
 ويريد الرجوع عليه بما تناوله هذه المدة من غلة الوقف بالمقاسمة هل تسمع دعواه مع
 ما ذكرنا لا تسمع اجاب لا تسمع مع ما ذكرنا اذا المتنازعة في الاستحقاق بينهم
 لا في نفس الوقف المستثنى بالسمع والنفي لا يحيط به الا علم الله تعالى والله اعلم سنل
 في دعوى مستحق في الوقف على مستحق فيه هل هي مسموعة ام غير مسموعة الجواب مسموعة
 بنقول الاصحاب اجاب المصريح بان الدعوى من الموقوف عليه لا تصح قال في البحر
 الدعوى من الموقوف عليه غير مسموعة على الصحيح وبه يقتضى كذا في جامع القصولين قال في التتارخانية
 ولو ادعى انسان في الوقف لا تسمع الدعوى على ارباب الوقف وانما تسمع على القيم او على الواقف
 اه وفي فتاوى شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوقي واما الدعوى على المستحق فممنوعة
 حيث كان واضعا يدك لوضع يدك نعم الدعوى من المستحق قيل لا تجوز ولكن ان الوقف اذا
 كان على معين تصح الدعوى منه اه لكن قال في جامع القصولين في هذه المسئلة وبقي

مطلوب
 ادعى احد المستحقين
 على ناظر الوقف
 المقاسم له مدة
 انه ليس من الدوة
 لا تسمع

مطلوب
 دعوى المستحق
 على مستحق
 ممنوعة

بانه لا تصح لان حقه اخذ العلة لا بالتصرف في الوقف له وفيه ايضا ان المستحق غلة الوقف
لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملك المتولى وفيه رامن البعثة لا تسبح الدعوى من الوقف
عليه ثم ومن ان لو ادرك ابن رستم تسبح قال وبالاول يغني اه فقد علمت ان فيه روايتين واد
الاصح عدم الصحة فاما خلفه فيحل على الراية الثانية والله اعلم سئل فيما اذا كانت امرأة
واضعة يد هاعلى قد واستحقاق معين في وقف معلوم ونصرفت فيه مدة ثم ماتت
المرقومة عن ابن فوضع الابن يده على الصفة المرقومة مدة ثم مات الابن المربور عن اولاد
رجل وادعى على ناظر الوقف المزور ان المرأة المرقومة جده تر لاقه واثبت ذلك بالبينة
لدى القاضي والان يطالب ناظر الوقف بقدر استحقاقه في الوقف من حين موت جده
لامه لانما ان له ذلك قبل منع من ذلك وليس له الامم حين ثبوت نسبته ان المرأة جده
لامه لم لا اجاب نعم يستحق من حين موت جده تر بلا شبهة وطلبه على من تناوله لانه
الناظر اذ للتاظر دفع ما لا يستحقه غير المدفوع اليه على ظن انه يستحق المدفوع اليه ف
ضمان عليه في ذلك لعدم تقدير بعلم علمه المستحق وله مطالبة برشر عامع عام له
فانهم والله اعلم سئل فيما اذا وقف على اولاده لصلبه الموجودين يومئذ وهم محمد
وعبد الرحمن وعلى من سجد لله له من الاولاد الذكور والاناث ثم على اولاد الذكور ثم على اولاد
الاولاد هم والاولاد بينهم وبينهم بطن ابعده بطن على ان من مات منهم عن ولد او ولدو
انتقل نصيبه اليه وان لم يكن له ولد ولا ولد ولد عاد نصيبه الى من هو مستحق الوفاة
هذه عبارة الواقف انحصر الوقف في عبد الرحمن بموت اخوته قبله لانه عقب ومات عبد الرحمن
عن ابن يقال له عبد الله وعن ابني ابن مات في حياة والده عبد الرحمن هل ينتقل جميع ما له
في عبد الرحمن لابنه ولا تثنى لابني ابنه منه وكذا الحكم في بينهم ما مات طبقة فقلوا عا
من اولاد عبد الرحمن المستحقين له بالشرط الذي تكتب المذكور في الوقف ام لا الجواب
بموت عبد الرحمن انتقل ما انحصر فيه في ولد عبد الله بقوله من مات منهم عن ولد او ولد ولد
نصيبه اليه ولا نصيب الابن الذي مات في حياة والده حقيقة حتى ينتقل الى ولد
والحقيقة لا تصرف عن مدلولها بمجرد عرض لم يساعد اللفظ فلا يحل النصيب في كل
الواقف على ما هو بالقوة فلا تثنى لاولاد الابن الذي مات في حياة والده ولا لاولاد اولاد
وان سفلوا ماداموا في الحجب بطبيعة ما تنجبهم من المستحقين لالنصيباء بالفعل والمحال
والله اعلم سئل في رجل استأجر ارض ووقف للبناء والقرى فيها فبنى بناء فبلغ فيما
اضعا فقيمة الارض والمقر له اجرة المثل هل اذا مضت مدة الاجارة او مات المثل
عن ورثة وبنى الموقوف عليهم الا القلع بطلع ام يبقى بجرة المثل حيث لم يكن في ذلك من
رعاية لجانب الوقف بدفع اجرة المثل ولجانب المستأجر او ورثته بعدم انلاق البناء

مطلبت
امراة
وقفت
فما
ثم اثبت
رجلها
جدة
اشترى
من وقت
الموت
لا من وقت
البيع

مطلبت
انحصر
الوقف
في رجل
سجد لله
اولاد
الوقف
وقد بشرط
ان من مات
منهم عن
ولد او ولد
او ولد
انتقل نصيبه
اليه
ثم مات
الرجل عن
ابن ابن
مات ابوه
في حياته
ومن ابن

مطلبت
في رجل استأجر
ارض ووقف للبناء
والقرى فيها
فبنى بناء
فبلغ فيما
اضعا فقيمة
الارض
المستأجر
والمقر
عليهم
الا القلع
بطلع
ام يبقى
بجرة
المثل
حيث
لم يكن
في ذلك
من
رعاية
لجانب
الوقف
بدفع
اجرة
المثل
ولجانب
المستأجر
او ورثته
بعدم
انلاق
البناء

وقد ابتلى الناس بمثل ذلك كثيرا اجاب قال في البحر في شرح قوله فان مضت المدة قلها
يعنى البناء والغرس وسلمها يعنى الارض فارعة وفي القنية استأجر ارضا وقفا وغرس
فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فلم يستأجر ان يستبقها باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر
ولو ان الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك اه وبهذا يعلم مسئلة الارض المحتكرة وهي
منقولة ايضا في اوقاف الخصاف اه كلام البحر ومثله في شرح الشورى المستحق
وفي الحاوي الزاهدي ذكر ما في القنية راجعا للاسرار ليخبر الدين العلائي بخلاف ما اذا
استأجر ارضا ملكا ليس للمستأجر ان يستبقها كذلك ان ابنى المالك الا القلع بل يكلفه
على ذلك الا اذا كانت قيمة الاغراس اكثر من قيمة الارض فاذا لا يكلفه عليه بل يضمن
المستأجر قيمة الارض لئلا تكون الاغراس والارض للغارس وفي العكس يضمن المالك
للاغراس قيمة الاغراس فتكون الارض والاستجار له وكذا الحكم في العارية اه وانت
على علم بان الاجارة تنتهي بمضي المدة ولا يبقى لها اثر اجماعا وموت المستأجر تنفس عندنا
مخلافا للشافعي فلا يظهر اثر الانقساخ معه كما نص عليه قاضيانا بقوله قال مولانا
رحمه الله تعالى وينبغي ان لا يظهر اثر الانقساخ هنا الخ فالحكم في استبقائها باجر المثل
في صورة الموت على مانص عليه الخصاف والزاهدي اولوى دفعا للضرر لاسيما ما اتى
الناس به كثير امع رعاية جانب الموقوف بدفع اجرة المثل خصوصا اذا كانت بحيث لو فرغت
لا توفى اكثر من ذلك ورعاية جانب مالك البناء بعدم اضرائه بالتلافى بناثره ولعمري
انه شرع ظاهرا مستقيم وقدا فتى به من له قلب سليم والله اعلم سئل في ناظر وقف
على ذرية شخص بنى في ارض الوقف بيتا بما له لنفسه هل يكون البناء ملكا له فيورث
عنه اذا مات ام لا وهل اذا ادعى ناظر الوقف حلا على الورثة او على بعضهم ان الباني المذكور
بناه بانقضاء الوقف فيرجع الى الوقف يقبل قوله بلا بينة ام لا وهل اذا اقام بينة من
الورثة المستحقين تقبل ام لا اجاب نعم يكون البناء له فيورث عنه ولا يقبل
مجرد قول الناظر انه بناه من انقضاء الوقف بلا بينة واذا اقام بينة من الذرية
المستحقين لا يقبل لان الوصف الثابت لهم الموجب للاستحقاق لا ينفك عنهم بخلاف
فقهاء المدرسة والجار ومن له ولد في مكتب الوقف فان الوصف فيهم ينفك فانهم
واما مسئلة نقض هذا البناء فليسأل عنها وحكمه النقض لتخلص منه ارض الوقف والله اعلم
سئل في واقف وقف على نفسه ثم من بعده على اولاده وهم مصطفي وعمر وحمزة وستافا
وحسينة وعلى من سجد لله من اولاده ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم
ثم على اولاد اولادهم ثم على تسليم وعقبهم للذكر مثل حظ الانثيين اولاد الظهور منهم
دون اولاد البطون الطيقة العليا منهم تجب الطيقة السفلى على ان من مات منهم عن غيره

مطلب
اذ بنى الناظر
في ارض الوقف
بما له لنفسه
ولا تقبل شهادة
المستحقين بانه
بناه بانقضاء الوقف
بجمله في شهادة
نقضاء المدرسة
ومن له ولد في
مكتب الوقف

مطلب
اذا بنى الواقف
الاستحقاق
فلا يرثي اولاده
اولاد الابن
اولاد الابن

ولاد ولد استقل نصيبه لمن هو في درجة فاذا انقرضوا باجمعهم عاد ذلك وقتنا على اولاد
اليعقوب على الحكم والترتيب المذكور وجعل اخره لجهة برعها مات الواقف عن اولاده المذكورين
ثم مات من بعد مصطفى وله اولاد ذكور واثاث هل الاولاده شيء في الوقف مع وجود اولاد
الواقف المذكورين ام لا ثم على ما دام واحد منهم موجودا اجاب لا شيء لا اولاد اولاد
الواقف المذكورين مادام واحد من اولاد الواقف ذكر كان او انثى لترتيب الاستحقاق
بهم موكداه بقوله الطبقة العليا منهم تجب الطبقة السفلى ولا ينافيه قوله على ان يركب
عن غير ولد كما لا يخفى وكتب الشيخ شرف الدين والشيخ صالح والشيخ محفوظ المنصور
المستفيون بغزة جوابي كذلك هذا وقد اتى برهان الدين الطرابلسي الحنفى في مثله ما استحق
الاولاد الميت مع وجود من بين من اولاد الواقف قال المهور المقيد المسكوت عنه يتيمه بمقتضى
او لفظة الكاتب عنه لفردية انحصار غلة الوقف في ذرية الواقف ما بقى منهم احد اهل
ولا يخفى ما في ذلك لما علم ان المفاهيم غير مولى بها عندنا على تقدير ان استحقاق اولاد الميت
هو المهور وليس ذلك في الحقيقة هو المهور اذ مفهومه ان الاستحقاق عند وجود
الاولاد لا يكون لمن في درجة المتوفى ولا يلزم منه ان يكون لا اولاده والاصل عدم الغلة
وصرفه انحصار غلة الوقف في ذرية الواقف ما بقى منهم احد لا يلزم منها استحقاق
الاولاد ولذا واقف مع اولاده لصلبه كما هو ظاهر ثم رأيت شيخ الاسلام ذكرنا الشافعي
الانصارى اتى بما افيتت في واقعيتين وانما لا يرجع استحقاق الميت الى اولاده مع ما ذكر
قال وان اتى به اى يرجع الاستحقاق لا اولاد الميت الشيخ ولما الدين العراقي رحمه الله علا
عن مهور الشرط اذ مفهومه ان الاستحقاق عند وجود الاولاد لا يكون لمن في درجة المتوفى
ولا يلزم منه ان يكون لا اولاده بل يرجع استحقاق الميت لامتيه لا لشرط الواقف بل يكون
الوقف مقطوع الوسط واخوه اقرب الناس الى الواقف اذ قد اتى مولانا الشيخ احمد شافعي
الدبر الرملى الانصارى الشافعي عثل ما اتى به الشيخ ولما الدين العراقي والفقهاء سئل
في رجل وقت وقفا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على اولاده لصلبه ومهر عبد الرحمن
وسليمان ورضوان وام الاخوة وام الخين وعلى من سجد الله له من الاولاد ثم على اولادهم
ثم على اولاد اولادهم ثم على تسلم وعقبهم يدخل في ذلك اولاد الظهور دون اولاد البطلان
لذلك مثل حفظ الامثلية على ان من مات من الاباء عن ولد او ولد ولد استقل نصيبه اليه ومن
مات عن غير ولد ولا ولد استقل نصيبه الى من هو في درجة وذوي حلقته تجب في
الطبقة العليا اذ انما منهم فروع الطبقة السفلى وبحسب الاصل فروع لا فرع غير تجري
الحال في ذلك ايضا ماداموا اذا انقرضوا باجمعهم عاد وقتنا على اقرب عصات الواقف مرتبا
على ما سبق هذه عبارة الواقف مات عبد الرحمن في حال حياة ابيه الواقف عن ابن يثني عتقا

مطلت
وقف على نصيب
على اولاده
مات احد الاولاد
في حياة ابيه الواقف
من ابن

نشتر مات رضوان في حياة ابيه ايضا ولم يعقب ثم ماتت لواقف عن ابنه سليمان المذكور
 وعن بنته ام الاخوة وام الخير فهل يستحق عبد الرحيم المذكور اعلا في ريع الوقف شيئا
 مع سليمان واخته ام لا اجاب لا يستحق شيئا معهم وقد افق في نظيره بذلك الشيخ زين
 ابن نجيم ووالد شيخنا امين الدين بن عبد الحال وغيرهما لان والد لا يستحق شيئا مع حياة
 والده حتى يصرف ائتمه لانه انما ينتقل اليه نصيبا بنيه ولا نصيب له وقت موته لموت قبل
 الاستحقاق والله اعلم سئل في واقف وقف وقفا على نفسه ثم على ولد يرثه ومحمد ومن
 سيحدث له من اولاد المذكور والاناث المذكور مثل حظ الانثيين ثم على اولادهم ثم على اولاد
 الظهور دون اولاد الباطن على ان من مات منهم عن ولدا وولد وولد وأسفل منه انتقل
 نصيبه لولده او ولد ولد ونسبه وعقبه على الشرط والترتيب المشر وجين ومن مات منهم
 عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب فنصيبه لمن يوجد في طبقته من مستحق الوقف
 المذكور ومن مات منهم قبل استحقاقه لم يترك ولد أو ولد وأسفل
 من ذلك قام في الاستحقاق مقام اصله واستحق ما كان يستحقه ان لو كان جيا ثم على جهة بر
 لا تنتفع مات لواقف عن محمود ومحمد المزبورين ثم مات محمود عن ستة اولاد احمد وصالح ومحمد
 الدين واصيل وعز ونيمة وعن اولاد ابنه يحيى لموت قبل ابيه وهم خليل وابراهيم والنيمة
 ثم مات محمد عن ذكر ثم مات سعدا الدين عن بنتين فاطمة ونور الهدى ثم ماتت فاطمة عن
 اختها نور الهدى ثم ماتت نور الهدى عن اولاد عمها يحيى المزبورين وعن اعمامها وعماتها المذكورين
 هل ينتقل ما يخص نور الهدى لا اولاد عمها يحيى كغيرهم في طبقته ام لا اعمامها وعماتها المذكورين
 اجاب هو لا هل طبقته المستحقين لا للاعمام والعات المذكورين لقوله من مات عن غير ولد
 الحق فنصيبه لمن يوجد في طبقته من المستحقين فخرج الاعلى والادنى وغير المستحقين والله اعلم
 سئل في ارض وقف بقرية تغلب عليها متغلب وغرس فيها شجر او ثمر الشجر ومات المتغلب
 فوضع اهل القرية يدهم على الاشجار هل للتكلم على الوقف الدعوى عليهم واشبات الارض للوقف
 ونزعها من يدهم ويلزمهم اجرة مثلها مدة التغلب في تركته فتؤخذ منها ومدة الفلاحين
 فتؤخذ منهم وهل تبقى الاشجار ام تقلع اجاب نعم للتكلم على الوقف الدعوى على المتغدي
 بوضع يده على ارض الوقف واقامة البرهان عليه ورفع يده عن الارض ومطالبة به باجرة
 المثل مدة وضع يده عليه باللغة ما بلغت وقلع الاشجار الموضوعة بغير حق ما لم يضر ذلك
 بالارض فان ضررها والمضيق لما له وافق بعض علما انما يتكلم بالوقف باقل القيمتين منزوعا
 وغير منزوع وهذا الذي ينبغي التعويل عليه وفي جامع الفصولين ولو اصاب طمحو اعلى ان يجعل
 للوقف ثمن هو اقل القيمتين منزوعا او مينا فيه صحيح والله اعلم سئل في ارض وقف غرس
 فيها المتولى عليها غرسا لنفسه ثم ملكه لزوجه بما لها عليه واكثرها الارض ليستمر لها

مطلب
 اذا وقع في لفظ
 الوقف ان من
 مات عن غير ولد
 ولا ولد ولا نسل
 فنصيبه لمن يوجد
 في طبقته من مستحق
 الوقف مات
 شخص من اولاد
 عمه ولها له دعواته
 فنصيبه لاولاد عمه

مطلب
 للتكلم على الوقف
 الدعوى على المتغدي
 ومطالبة به باجرة
 وقلع الاشجار
 ما لم يضر

مطلب
 غرس المتولى غرسا في
 ارض الوقف لنفسه
 ملكه لزوجه واكثرها
 الارض ليستمر لها

لما حو بقاء الفرس وبها ومات المتولى وملك فالت التجرتم مانت الزوجة ولما بنت ذرع ابنها
 الارض بغير اذن المتولى على الارض زاعما ان امه لما حق الزرع وانها حق بالارض من شربها
 لما بها من الشجر فهل ذمعه صحيح ام غير صحيح واد اقلتم غير صحيح هل ككلمة المرأة وابنها الى قطع الزرع
 وما بقى من الاشجار ولا تملك ان تمنع عن المتولى بسبب ما لى لها من التجرتم لا اجاب
 يجب قطع الشجر والزرع وتسليم الارض للمتولى فارغة عنها اذ ابتداء الفعل وقع ظاهرا وهو
 واجب الاعلام لا التقرير قل عليه الصلاة والسلام ليس لعرق ظالم حق وعلى نقدي رايك
 اصل الفرس في بيع حتى فتموت المشتاجر تبطل الاجارة ويجب رد الارض الى ما كانت له وهذه
 اذ لم يضر الفلح بالارض فان ضرر فللمتولى ان يملكه بقيمته مقلوبا لجهة الوقف والله اعلم
 مسئلة في عراس وضع في ارض وقف بدون اجر المثل واستمر مسنين عديدين وباعه ولحقه
 لاخر وفي حاله ارض قراح للوقف يزرع المسترعى بها بقولا وينتفع بها هل يلزمه اجر المثل
 في القراح والمشغول بالفراس ام لا اجاب بجهج عيا ونا بان القيم لواجب الموقوف بدور
 اجر المثل قد رما لا ينعان فيه حتى لم يجز فقضه المشتاجر وانفع به لزومه اجر المثل بالنفا
 ما بلغ على ما اختاره المتأخرون والعتوى عليه وسواء في ذلك القراح والمشغول بالفراس
 اذ منافع الوقف المخصوص مضمونة على ما افق به علما وانا المتأخرون صبرنا تملال الوقف
 وان امتنع من اجر المثل يكلف الى قطع عراسه ويسلم الارض للمتولى خالية عن عراسه ان لم
 يضر الوقف فان اضره فهو المضيع لما له فليترى الى خلاصه مع ادا شجرة المثل لا بد منقول
 بفراسه وعلى ما عليه الفتوى بحج القضاء والافتاء فعلى المفتي ان يقتضى به وعلى القاضي ان
 يقتضى به والله اعلم مسئلة فيما اذا وقف بعض الورثة حصص في دار ليس للمتولى تركتها غيرها
 وعليه مهر زوجته المشتغرة ق لها هل يصح وقفه ام لا اجاب لا يصح لان استغراق التركة
 بالدين يمنع الوارث عن الملك لها والوقف لا ينفذ الا في الملك ولا يملك له والحال هذا والله اعلم
 مسئلة في واقف وقف عقارا على نفسه ثم من بعده على اولاده محمد وعلي وموسى وابي
 الخير ثم من بعده كل منهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم ون الذكور وبن الإناث ثم على
 جهة تر لا تنقطع مات الواقف عن الاربعة بنين المذكورين ثم مات ابو الخير عن ولده نور
 الدين ومات موسى عن ابنه حسن وكریم ومات علي عن ابنه خليل وحسين ومات محمد عن ابنه
 طه وعن ابن ابنه عوض مات ابو في حياة ابيه ثم مات طه عن ابن ابنه عوض ثم مات عوض
 لاعنه ولد ومات كرم عن غير ولد ومات خليل بن علي بن الواقف عن ابنا ثلثة ثمس الدين
 ومحي الدين وعلي ومات حسين اخر خليل عن ابنه محمد وعبد الباقي وعن ابن ابنه اسمعيل
 الدين ومات ابو في حياة ابيه ومات محمد هذا عن ابنه مصطفى وحسين فالوجود الان ما يبر
 فكيف يقسم لان الوقف اجاب يقسم لان ريع الوقف على من سجد كرفصيب لولده

مطلبة
 استأجر ارض
 يردن او الشلح
 درس بها واما

مطلبة
 لا يصح وقف الوارث
 عند استغراق
 التركة بالدين

مطلبة
 وقف على نفسه
 ثم على اولاده
 احد الا ولا يعز
 وابن ابن مائة
 ابرة في حياة ابيه

ابن أبي الخير الربع ونصيب حسن بن موسى الثمن ونصيب شمس الدين وعلى ومحي الدين ابنه
 خليل الثمن ونصيب محمد وعبد الباقي ابني حسين الثمن ولا شيء لخير الدين بن بن حسين
 لموت ابيه في حياة جده ومصطفى وحسين ابني محمد بن حسين حصصا ابهما وهي نصف الثمن
 وما عدا ذلك وهو ثلاثة اثمان منقطع وحكم المنقطع مختلف فيه واصح الاقوال فيه انه
 يصرف الى اقرب الناس الى الواقف واستدلوا له بأن الصدقة على الاقارب افضل لانها
 صدقة وصلة واقربهم هنا الى الواقف نور الدين بن أبي الخير بن الواقف وحسن بن موسى
 ابن الواقف فهذا اصح ما قيل فيه والله اعلم سئل في متولى وقف ولاء السلطان تولية
 ذلك الوقف من ابتداء مائة سنة كذا الى ما رس السنة التي بعدها واذن له ان يتصرف في جميع
 ما يتحصل للجهة الوقف في تلك السنة ويصرف في المصارف الواقعة بها فاستقر عند رعايا
 الوقف الزيت المتحصل في تلك السنة المشروط ما يتحصل منه لتوفير مسجد ذلك الوقف
 وكان صرف من ماله باذن الشرع الشريف زيتا في توفير ذلك المسجد ليرجع بنظير على ما
 استقر عند الرعايا من الزيت المترتب للوقف المشروط للتوفير وكتب دفتر محاسبة
 الوقف لدى قاضي الولاية وجعل جميع الزيت المذكور اربا ومصرفا في الدفتر المذكور
 وعين مقدارا له من الزيت نظير الزيت الذي صرف في توفير المسجد وبقي الزيت للمتولى عند
 الرعايا بموجب دفتر المحاسبة ثم بعد ذلك عزل المتولى المذكور قبل قبض الزيت من الرعايا
 فقبض المتولى الجديد المنصب الزيت المذكور من الرعايا وصرفه في مصارف الوقف التي في
 مدته فعرض المعزول امره على السلطان فبرز امره بتخليص الزيت المذكور ودفعه للمتولى
 المعزول نظير ما صرفه في التوفير ان كان عند الرعايا يؤخذ منهم وان كان قبضه للمتولى
 الجديد وصرفه في زمنه من الوقف وتبين ان ان المتولى الجديد قبضه وصرفه في مصارف
 الوقف في مدته فهل حيث فضل السلطان ان كل متولى يقبض ما للسنة ويصرفه في مصارف
 سنته وقد صرف المتولى المعزول باذن السلطان وقاضي الشرع الزيت من ماله في التوفير
 ليرجع بنظير وجعل القاضي عند المحاسبة الزيت الذي عند الرعايا له نظير ما صرفه من
 الزيت وكتب في دفتر المحاسبة ليس للمتولى الجديد قبضه وصرفه في مصارف سنته من
 لان ما مور قبض ما يتحصل في سنته وممنوع عن قبض ما يتحصل في سنة غيره بالسلطان
 وهل اذا قبضه المتولى الجديد المذكور وصرفه في المصارف الواقعة في مدته وجعله اربا
 ومصرفا في دفتر يكون للمتولى العتيق الرجوع بنظير على مال الوقف لكونه صرفه في
 مصارف الوقف ام لا اجاب هذا السؤال يتوقف جوابه على اشياء تتقدمه وهو
 ان التولية على الوقف هل تخصص بالزمان ام لا والثاني اذا صرف المتولى باذن القاضي
 ليرجع هل له ان يرجع ام لا الثالث هل الزيت من جملة مصارح المسجد التي تجوز الاستدانة

مطلب
 وفي السلطان جلا
 على الوقف من ابتداء
 سنة الى كذا واذن
 في الصرف فاستقر
 عند رعايا الوقف
 زيت الوقف فصرف
 من عند ليرجع
 فتولى متولى آخر
 واخذ ما استقر عند
 الرعايا قبل الرجوع
 عليهم القديم

لها باذن القاضي ام لا الرابع هل للمتولى ان يصرف ربع ستة في ستة اخر عام لا
عن الاول انه يخص بل لا يرب كسائر الولايات من القضاء والامارة وغيرها وهذا لا خلاف
بين العلماء والجواب عن الثاني انه يرجع قال في البرزانية قيم الوقف يشتري شيئا لمؤنة المسجد
بل اذن الحاكم بما له لا يرجع في الوقف قال في البحر وظاهره انه لا يرجع له مطلقا الا
باذن القاضي سواء كان اتفق ليرجع او لا وسواء دفع الى القاضي او لا وسواء برهن على
ذلك او لا اه وفي الذخيرة نقل في المسئلة قياسا واستحسانا وجعل الاستحسان الجواز اذ في القاضي
والعمل على الاستحسان ان الا في مسائل ليست هذه منها والجواب عن الثالث ان الاصح ان من جملة مصالح
المسجد والكواشي الرابع انه لا يجوز صرف ربع سنة في سنة الا اذا شرط الواقف او نص عليه سلطان
في توليته صح بالمسئلة شيخ شيوخنا الحلبي في فتاواه فاذا اتقرر ذلك علم انه ليس للمتولى الجديد
شأوا ما هو متحصل في سنة العتيق بلع السلطان له من تناوله ويضمن لتعديده بالاخذ ليس له
اخذ ويضمن الدافع له ايضا والمتولى العتيق بالخيار في تضمين اربها شاء لوجوب انعكاس كل منهما
كما هو ظاهر والله اعلم مسئلة في كرم مستقل على عنب وبعض من التين وارضة وقف من يدنا
الخليل عليه وعلى بيئنا وعلى سائر الانبياء افضل الصلاة واهم السلام من الملك الجليل قد اوله
الايدي بالشراء ثم ادعى رجل مواعدا المستحقين على ذي اليد بانه وقف جنة هل تسمع دعواه ام لا
اجاب الفتوى على انها لا تسمع الدعوى من الوقف عليه قال في جامع الفصولين راجع للفقهاء
لا تسمع الدعوى من الوقف عليه ثم رجع لواء ابن رستم تسمع قال في الاول ولا ينبغي وقال قبله راجع
لنفاوى رشيد الدين مستحق غلة وقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملكه المتولى ولو كان
الوقف على رجل معين قبل مجوز ان يكون هو المتولى بغير اطلاق القاضي اذا الحق لا يعدوم ونفي
بانه لا يصح لان حقه اخذ الغلة لا التصرف في الوقف ففيه روايتان والاصح انه لا تسمع دعواه
بغير اذن القاضي هذا ودعواه ان الكرم وقف جنة لا تسمع اذا الكرم اسم للارض والتجر في عرف
بلادنا وفي اللغة ايضا يطلق الكرم على الارض المنقاة كما صرح به في القاموس فان اريد به التجر
فوقف التجر على جهة هي غير جهة الارض مختلف فيه وقد قال صاحب الذخيرة وقف البناء من
غير وقف الارض لم يجز هو الصحيح لانه منقول ولا فرق بين البناء والتجر من حيث القيام بالارض
والمنفعة بحكم الاتصال وان اريد كل من الارض والتجر فبطلان دعوى القصور وان اريد
الارض فبطلان دعوى البطلان او لا وايضا مما صرح به الاختلاف لواء على رجل على اخران هذه الارض
التي في يدك وقفها زيد بن عمر وعلينا ود واليد يتخذ الوقف ويقول هي ملكي واقام المحدث بينة
ان زيدا وقفها عليه لا يستحق بذلك شيئا وان شهدت البينة انها كانت في يدك يوم وقفها
لان الانسان قد يقف ما لا يملكه وقد تكون في يدك بعقد لجانة او اعادة وتجود لك وفي
مسئلتنا ادعى انه وقف جنة وقد يقف ما لا يملكه فلا تسمع الدعوى به ولا التهاداة واقام

مطلب
في دعوى تاجر
المستحقين على
ذو اليد آية
وقف جنة
وفي وقف البناء
او التجر بدون
الارض وفي
وقفها به ونها

مطلب
في ارض موقوفة
غرس بها رجل
ثم وقفه على نفسه
ثم على ولديه

سئل في ارض موقوفة على مصباح سيدنا الخليل صلى الله عليه وسلم غرس بها رجل غرسا
ثم وقفه على نفسه ثم على ولديه وعلى من سيحده ثم وشم بجميع حقوقه وطرقه وجدره
وما يعرف به وينسب اليه وبكل حق هو له هل يصح وقفه الشامل للأرض والغراس ام لا اجاب
الحقوق الشرب والسيل والطرق جمع طريق وهو معلوم فكيف يصح للواقف وقفها على
نفسه وهي وقف الخليل عليه الصلاة والسلام فلا يصح الوقف منه على اذن الكيفية
لا سيما وقد قال قاضي خان لوقول وقفت على نفسي ثم على فلان او على فلان ثم على نفسي لا يصح
اه وقد جزم بقول محمد الذي هو اقرب الى موافقة الاناروصرح في شرح المجمع ان اكثر فقهاء الامامية
اخذوا بقول محمد والله علم سئل في رجل استأجر من المتولي على اوقاف الحرمين الشريفين جميع جهات
وقته الحرمين بغزة والقدر الشريف ولد والرقلة ونا بلسج ووت الوقف ودكا كينه وحماماته
وبستانينه والخصص النجيلة في الجهات المذكورة والمزارع المعلوم ذلك له سنة بسبعمائة قرش غل
في رجب شارطا عليه ان زاد عليك احدى وقيل الزيادة يدفع لك من يزيد عليك دينك الذي
لك على الوقف سابقا وهو كذلك اعد رستم وان معلوم الوظائف المرتبة على جهات الوقف في النواحي المذكورة
اولا لجامعة معلومين بموجب لدفار تدفعه لهم خارجا عن اجرة المعينة من مالك وصليب حالك
الى غير ذلك من الشروط هل يلزمه ما التزم بالشرط الذي شرطه المتولي عليه ام لا يلزمه وله
الرجوع على المتولي او على المدفوع لم لم ام لا ولا ابلاب لا يلزمه ما التزمه اذا التجارة المذكورة
مع الالتزام المذكور فيها فاسد بلا ريب ولا شك والواجب في الاجارة المذكورة اذا اشراها
المستأجر المثل وشرط الدفع خارجا فاسد وقد شرط الدفع لتمام المنفعة بالمسمى والمسمى يقبل
بوجود اجرة المثل فلم يتم الاستأجر المذكور وعرضه بالاقتصار على المسمى وقد بطل والشئ اذا بطل
بطل ما في ضمنه اذ يبطلان الاصل يبطل ما تنفرع عليه فيرجع به على المتولي لادفع باذنه وامره
له الشروط عليه فكان من جملة الاجرة بالشرط والواجب في الاجارة الفاسدة اجرة المثل لا المسمى
واذا اختلفا على المجر والمستأجر فيها قال لقول المتأجر لا نكاه الزائد والله علم سئل في رجل
يريد ان يقف نصف دار له على نفسه فزوجته مائة جياتهما ثم من بعدهما على ولدهما الذكر وولد
ولده هل اذا قضى بحوازه يصح وينفذ ام لا اجاب نعم وقف المشاع اذا قضى لقاضي بحوازه جاز
وارفع به الخلاف فهو سواء فيه قضاء الحنفى وقضاء الشافعى والمالكى والكنبلى لانه قضاء في فنهل
مجتهده فيه وصرحوا بان للقاضي الحق المقلدان يحكم بصحة وقف المشاع لاختلاف الترجيح
في ذلك والمسئلة فيها قولان صحيحان فيجوز القضاء والاقتاء باحدهما وينفذ القضاء
بذلك والله اعلم سئل في مسجد لاحتاج الى العماره ولناظره معلوم بشرط الواقف هل يصح
له اجرة عمله حال المباشرة لها او لا وهل يستحق ما شرطه له الواقف في وقفه عمل اولم يعمل
اجاب لا ريب ولا شبهة ان الناظر حيث شرط له الواقف استحقاقا كان من جنس عمله

مطلب
في رجل استأجر
من المتولي جميع
جهات وقف
الحرمين بغزة
والقدس واللد
والرملة والباب

مطلب
اذا قضى لرجل
بحوازه وقف المشاع
فقد

مطلب
شرط الواقف
لناظره معلوم
ثم احتاج الى
عمل الى العماره

الوقف وشيئهم قال الكمال من المباح ما اذا قطعوا قطع الا ان يعمل بياحد قد باهمته وان لم يفعل
لا يأخذ شيئا اهرى البحر بقدر نقله كلام الكمال وعلمهم ان من عمل من المستحقين زمن العارة ياب
قد اهرته لكن اذا كان مما لا يمكن ترك عمله الا بغير ريبين كالامام والخطيب ولا يرعى المأثور
المستوسط زمن العارة فعلى هذا اذا عمل المباشرو والتأذ من العارة يعطيان بقدر راجع
عملهما فقط وامام ليس في قطعه خبر ريبين فانه لا يعطى شيئا اصلا زمن العارة قال في الاثر
والنظر اثر وما هو في معنى الامام للشيخ والمدرس للدراسة المناظر اهره فالحاصل ان العلماء
رسمهم لله تعالى قد مو العارة على الكل حيث كان الاضطواء لغيرها يعظماها وان فعل ما هو
المستروح ضمن لكونه فعل خلافا للمشروع الذي هو في هذا الكواب مستروح والله علم مسئلة
مدرسة لما خلاوى متعددة هل للتكلم عليها ان يسد باب خلق من ماله وبها التي بدلتها
ويفتح لها بابا الى سكة غير نافذة بغير رضاء اهل السكة ام لا لما فيه من تغيير معالمها
للتكلم ذلك لما فيه من تغيير معالم الوقف وقد اتى بعض العلماء بعام جواز فتح سبيل التبرئة
في جدار الجامع الا زهراد لا مضطحة للجامع فيه فكيف يفتح بابا الى سكة غير نافذة بغير رضاء
العلماء هذا لا قال به والله علم مسئلة في اصل الصالح للنظر في وقف ما من موهل صرح به علماء
الحنفية ام لا اجاب نعم صرح به علماء الحنفية رحمهم الله تعالى فقد صرح في البحر فناد
عن فتح القدير بقوله الصالح للنظر من لم يسأل الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرفه قال وقد
صرح بانه مما يخرج به المناظر ما اذا ظهر به فسق كشر به الخمر ونحوه اهر وفي الاسعاف لا يولى
الامير قادر بنفسه او ينائبه لان الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من النظر ولاية
الحائز لانها محل بالمقصود وكذا تولية العاخر لان المقصود لا يحصل به ولا يشترط الحرية
والاسلام للصحة قال في البحر والذي في الحكم كالعبد وعماه الحالا اسعاف ولا شبهة ان قوله
مما يخرج به المناظر اذا ظهر به فسق كشر به الخمر خاص بالمسلم الذي يترك وما يدين للحدوث الذي
اتركوه وما يدينون والله علم مسئلة من دمشق بما صورته بالحر ما اذا وقف رجل في صحته
وسلامته وعلو عيسته واحتياان ما هو جار في ملكه كروها على مساجد وغيرها وكتب بذلك
كتاب وقف شاهد صحة الوقف وصحة الواقف وحسن اختياره وسلمة الواقف حال حياته لجهة
الموقوف عليه او تصرف المتولى بالوقف على مقتضى شروط الواقف ومضى على الوقف المرقوم مدة تزيد
على سنتين واستعاض بالوقف شهرة وللواقف المرقوم ورثة واستاجرت الورثة كروم الوقف
التي وقفها مورثهم من المتولى والان تدعى الورثة المذبورون ان مورثهم وقف هذا الوقف
في مرض موته واقامت على ذلك الميتة فحكم الحاكم بابطال الوقف والقائه ونفاذه من الثلث
لكونه في مرض الموت فهل يكون الوقف المذكور صحيحا المقتضى المذكرة وللاستئناسة والتمسك
في ذلك ويكون ابطال الورثة لكره الوقف قصد بقاءهم على وقف مورثهم ام لا بطل

مطلبت
ليس للتكلم على
الدراسة ان
تار حلوة من
ظواهرها ويخرج
الحال بالي سكة
غير نافذة
مطلبت
في الصالح للقطر

مطلبت
استحقاق الورثة
من المتولى ما
من دعاهم الله

مطلبه
بينة كون الوقف
في الصحة اول
من بينة كونه
في المرض

حيث أقرت الورثة بالوقف واستأجرت من المتولي الموقوف لجهته لا تصح بعد دعواهم للثناقر
واذا تعارضت البينتان بينة كون في الصحة وبينة كون في المرض قدمت بينة الصحة صح
به غير واحد من علما ثنا وفي جامع الفصولين الاقدام على الاشتراء والاستيهاب والاستيلاء
والاستيحاء اقرارا بانه لا ملك له فيه باقفا والروايات حتى لو برهن المدعي عليه ان المدعي قتل
معه شيئا من ذلك تندفع دعوى المدعي والورثة هنا مدعون ومتولي الوقف هو المدعي عليه
ولا يخفى ما في السؤال من الخشوع وتشويش العبارة كذلك الشهرة والاستفاضة والقطع
في بديته بقوله وقف في صحته وسلامته وطواعيته واحتياجه الى غير ذلك من العبارات
وكان يكفي في ذلك نجل وقف وقفا محمدا وعلى جهة بر وسيله المتولي واستأجر الورثة
منه ثم ادعوا انه كان في مرض الموت هل تسمع دعواهم ام لا والجواب لا تسمع لان اقداهم
على الاستيحاء اقرارا بانه لا ملك لهم فيه لكن كتبنا عليه لورده من مسافة بعيدة اجابة
للسائل ورعاية للحاصل والله اعلم سئل فيما اذا باع احد مستحق الوقف لاهل الحكومة
به الثابت الذي جعل اخر المسجد المحمدي على مشرفه افضل الصلاة والسلام يصح بيعه
ام لا ولو مكث في يده مشتر بمرحلة اجاب لا يصح بيعه ويرد الى الوقف
ويجب اجرة المثل كما هو المفتي به صيانة للوقف فان الفتوى على وجوب اجرة المثل لاي
طريق سكن الوقف والله اعلم سئل في الخلو الواقع في البال او اوقاف المصيرية والاوقاف
الرومية في الحوانيت وغيرها هل يصير حقا لازما لصاحب الخلو ويجوز بيع سكنها وشراؤه
واذا احكم به حاكم شرعي تنفع على غيره من حكام الشرع الشريف نقضه اجاب ذكر في البنا
والظواهر في القاعدة السادسة في بحث العرف الخاص انه افق كثير باعتباره قال فعلى اعتبار
ينبغي ان يفتى بان ما يقع في بعض اسواق القاهرة من خلوات الحوانيت لازم ويصير الخلو في الحانوت
حقا فلا يملك صاحب الحانوت اخراجه منها ولا اجارتها لغيره ولو كانت وقفا وقد وقع
في حوانيت الجبلون بالغرورية ان السلطان الغوري لما بناها ما سكنها التجار بالخلو وجعل
لكل حانوت قدرا اخذه منهم وكتب ذلك بمكتوب الوقف اه وقد حنف محمد بن محمد بن بلال الحنفي
في جواز الخلو رسالة مستقلة واستدل بامثلهما في الدلالة ما نقله عن واقعات الضمير
بقوله وفي واقعات الضمير رجل في يد دكان فذاب ورفع المتولي امره الى القاضي فامر به
القاضي بفتحها واجارته ففعل المتولي ذلك ثم حضر القضاة فمروا به في دكانه وان كان له غلو
فهو حق بخلوه ايضا وله الخيار في ذلك فان شاء فسخ الاجارة وسكن في دكانه وان شاء
اجاز الاجارة ورجع بخلوه على المستأجر ويؤم المستأجر بأداء ذلك ان رضى به والا يؤم
بالخروج من الدكان وتسليم الدكان اليه اه كلام صاحب واقعات الضمير في الخلاء
من الغفار بقدر نقله ما قاله في رسالة له والمسئلة نقلها شيخنا في قواعد لكن عبارة

مطلبه
لا يصح بيع الوقف
ويجب على المشتري
اجرة المثل

مطلبه
مسائل الخلو

اولاده لصلبه وهم فلان وفلانة وفلانة وعلى من سجدته الله تعالى له من الاولاد
الذكور والانات بينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم
على اولادهم ثم على اولاد اولادهم كذلك ثم على اولاد اولاد اولادهم ثم على اولاد
اولاد اولاد اولادهم مثل ذلك ثم على انسابهم واعقابهم وان سفلوا بطننا بعد بطن
الطبقة العليا منهم بحج الطبقة السفلى على ان من توفي منهم عن ولد او ولد ولد
او نسل او عقب عاد ما كان جاريا عليه من ذلك على ولد ثم على ولد ولد ثم على نسله
وعقبه بينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ومن مات منهم عن غير
ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد ما كان جاريا على المتوفى من ذلك الى من هو معه
في درجته وذوي طبقته من اهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب اليه ويستوي فيه
الاخ الشقيق والاخ لاب فان لم يكن في درجة المتوفى من يساويه فعلى اقرب الموجودين
اليه من اهل الوقف مات رجل من اهل الوقف ومستحقه وهو في الدرجة الخامسة عن غير
ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب بل ترك ابن خالة له وهو معه في درجته وترك ابنا
اولاد او اولاد خال لامته وهم في درجته ايضا لكن فيهم من اصله موجود يستحق
في الوقف بغير تلك الدرجة فلن يعود نصيب ذلك الميت واستحقاقه من المذكورين فهل
ينفرد ابن خالته وحده في ذلك الاستحقاق او يشترك هو واولاد او اولاد خال امه فيه
على الفريضة الشرعية او ينفرد اولاد او اولاد خال امه فيه دون ابن خالته وهل اذا استحق
اولاد او اولاد خال امه في ذلك يدخل فيه من ابوه موجود وهو مستحق في الوقف المذكور
او لا يدخل وهل يحجب بابيه او لا يحجب وهل يسمى من اهل الوقف ولا يسمى وما المراد بقول
الواقف عاد نصيبه لمن هو معه في درجته وذوي طبقته من اهل الوقف يقدم في ذلك
الاقرب اليه فالاقرب وما المراد بقول الواقف ايضا فان لم يكن في درجة المتوفى من يساويه
فعلى اقرب الموجودين اليه من اهل الوقف ايند والنا الجواب وبسطوه وبدوا لنا الدرجة
ما تكون والطبقة والنسل والعقب والقرب والبعث كثر الله فوائدهم وفتح في مدتك
ونفع المسلمين بعلومكم اشفوا الجواب واوضحوا ايضا حايدين لان هذه المسئلة موقوفة
على فتواكم احسن الله متقلبكم ومثواكم وجعل في اعلا الفر دوس مقرم ومأواكم
اجلب اعلم ان شرط الواقف كصل الشارع وقد نص الواقف ان من مات منهم عن غير ولد
ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد ما كان جاريا على المتوفى من هو في درجته وذوي
طبقته من اهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب اليه فالاقرب فوجب مراعاة ما شرط وهي في
صرف نصيب المتوفى المذكور الى من هو الاقرب اليه في درجته وهو ابن خالته حيث كان من اهل الوقف
لا اولاد او اولاد خال امه الذين هم بعد قرابة وان اتحدوا معه درجة لان قرب القرابة

الى عصر الواقف في الصرف بسببه وقد نص عليه بقوله يقدم في ذلك الاقرب اليه
 فالاقرب وذلك صريح في اعتبار الاقربية التي هي الداعية الى التسعة وعز يد الرجعة والى
 بذلك المال بلا استكال مع استواء الدرجة وكان اوفق لغرضه المعبر عند العلماء حتى
 ما لم يصلح مخصوصا فظهر بما تقر بان اولاد اولاد خال الام المتوفى لا يستحقون مع ارجائه
 شيئا في نصيبه واما التسمية من لا يتناول شيئا من اهل الوقف فجازع كما صرح به السيوطي
 واختاره في الاستباه والمطائر ومنع قول القائل بعد حوازه وقوله في السؤال المراد
 بقول الواقف عاد نصيبه لمن هو معه في درجته وذوي طبقة من اهل الوقف يقدم في
 ذلك الاقرب اليه فالاقرب انما يستحق بالشرط ولا يمنع ما هو له عما صار بعده لم يموت
 من كان يستحق لوجود سبب الاستحقاق بالشرط الذي شرطه الواقف والمراد بقوله فان لم
 يكن في درجة المتوفى من يساويه فعلى اقرب الموجودين اليه من اهل الوقف ان لو لم يوجد من يستحق
 من اهل درجته يصرف لاقرب الموجودين من اهل الوقف له وتقدم شرحه واما الطبقة فهي
 الجماعة والدرجة في معناها قال في المغرب درج السلم رتبة الواحدة درجة واستعير
 للوقوف عليهم والنسل والعقب بمعنى والقرب والبعد احدهما خلافا لآخر قال في المغرب
 قرب خلافا بعد وقال فيه وقيل القرب في المكان والقربة في المنزلة والقربة والقرب
 في الرحم والله اعلم ^{مسئل} من بيت المقدس في رجل وقف على نفسه ثم على ولده زيد ثم
 على اولاده واولاد اولاده ونسبه على الفريضة الشرعية الطبقة العليا تجب الطبقة السفلى
 وشرط المظر لنفسه ثم لارثته فالارثته من الموقوف عليهم قبل المظر لارثته من الطبقة لتمام
 للمستحقين الا ان ام مطلقا وكل من واحد من الطبقتين موقوف عليه اجاب ^{مطل} النظر لارثته
 مطلقا وان لم يدخل في الاستحقاق بالكلية فهو بعدد ان يصير اليه قال في الاستباه والمطائر
 وما ذكره السيوطي في تاويل قوله قبل استحقاقه خلافا لظاهر من اللفظ وخلافا للمبادر
 الى الافهام بل صرح كلام الواقف انه اراد باهل الوقف الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل
 في الاستحقاق بالكلية ولكنه يصدد ان يصير اليه ادا قول والسبكي قال في موضع اخر
 ان اولاد الاولاد موقوف عليهم في حياة الاولاد بمعنى ان الوقف شامل لهم ومقتضى الشرع
 اليهم وله شرط اذا واحد عمل المقتضى علم وهذا القرب الى قواعد الفقه والله اعلم ^{مسئل}
 فيما اذا شرط الواقف في كتاب وقفه شروطا ومن جملة شروطه ان من مات من اولاد
 هذا الواقف عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد ذلك وقفا شرعيا على من هو
 في درجته وذوي طبقة يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى ومات واحدة
 من اولاد اولاد هذا الواقف عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب ولما اولاد
 عم وابن اخت من ابيها من اهل الوقف فهل يتقبل نصيبها لابن اختها لكونه اقرب اليها ام لا

عطلته
 اذا شرط الواقف
 الشرط لنفسه
 لارثته فالارثته
 كان الشرط لارثته
 مطلقا وان لم
 يدخل في الاستحقاق

مطل
 في تعارض قول
 الواقف عاود ذلك
 وقفا شرعيا على
 من هو في درجته
 وذوي طبقة
 مع قوله يقدم في
 ذلك الاقرب فالارثته
 الى المتوفى

اجاب ينتقل نصيبها لابن اختها من ايها الذي هو من اهل الوقف حيث كان الوقف على
الاولاد ثم على اولاد الاولاد ثم وثم على ائمة من مات منهم عن ولد او ولد ولد او اسفل منه فيصيب
له ومن مات منهم لا عن ولد الى اخره عاد ذلك على من هو في درجته وذوى طبقته بقدر رفق ذلك
الاقرب فالاقرب الى المتوفى ومثل هذه الصورت تقع كثيرا في كتب الاوقاف وفيها تعارض اذ قوله
عاد ذلك على من هو في درجته يقتضى اعتبار الدرجة معطلا سواء كان من فخذ ام لا وقوله
الاقرب فالاقرب الى المتوفى يقتضى عدم اعتبارها وصرح فيها الى الاقرب اليه وان كان انزل
درجته لكن رأينا قوله الاقرب فالاقرب الى المتوفى متأخرا عن قوله يصرف على من كان في درجته
فينسخه او نقول بتقييد الدرجة بالفتح ولا يكون ناسخا اعمالا للكلاد مما يمكن هذا وقد
ذكر لي ان صاحب الواقعة يطلب نقلا في المسئلة ولا يقتصر على حجر الجواب وان كان معطلا
لشدة في خصمه فتقرت عن المسئلة فرأيت السبكي رحمه الله تعالى قال في مثله اذا تعارض
هذان الامران وتعارض معنى الاقربية مع معنى الدرجة تقف المسئلة ولا يتخذ مرجحا
فاشككت المسئلة علينا فرجعنا الى المعنى فرأينا ان تقديم الاقرب الى الميت اقرب الى مقامه
الواقفين والى مقاصد اهل العرف ما لم يقصد الاقرب الى الواقف وهاهنا لم يقصد الاقرب
الى الواقف فلذلك ترجح عندنا استحقاق هذا الاقرب الى المتوفى والله اعلم لكنه قد وقع حكم
لدى الدرجة مبني على شهادة انه هو المستحق فحكم القاضي بموجب ذلك من غير ان يحيط عليه
بما ذكرناه وانا متوقف في صحة هذا الحكم فان الشهادة على ما رآه ليست بصحيحة واينها
فشهادة الشهود بالاشتقاق في قبولها نظرا لان حكم شرعي وهم انما تقبل شهادتهم
بالاسباب فشهادتهم بانه في الدرجة صحيحة والاستحقاق ليس لهم فحكم القاضي بمقتضى
ما شهد وابدعندي فيه نظرا لكونه لم يتأمل اطراف الواقعة حتى يظهر له الصواب فيها
وعندي في نقضه ايضا نظرا لاجل الاحتمال وقربا لما أخذ وانه لو نظر في ذلك وخالفه
ما قلناه وتحكم بخلافه عن علم وترجح كنت اقول ان حكمه صحيح يمنع نقضه فهذا الذي عندي فمن
المسئلة ارى في هذه الواقعة لاجل الحكم ان يصطلحوا الى ان ينقض الحكم كله ويرجع الى ما قلته
ويتنبه لمثل ذلك في غير من الاوقاف فان مثله يقع كثيرا في كتب الاوقاف ولا يتنبه
الناس له بل يكتفون بما حصل في اول وهلة من ان من مات انتقل نصيبه الى ولده ولا
ينظرون الى قوله ثم الى ولد ولده ونسله وانا ايضا ما كنت انظر في ذلك الا في هذه الايام
وهذه الامور بحسب ما يقذف الله في القلب والله اعلم ام كلامه اقول والمصرح به في كتبنا
متونا وشروحا وفتاوى انه لا يدخل في اسم القرابة الا ذوالرحم المحرم عندنا الى حينئذ فلا
يدخل ابن العم في قوله الاقرب فالاقرب الى المتوفى لان ذوالرحم غير محرم وابن الاخت رحم محرم
فدخول فيه ويصرف اليه به ترجيح كلام الواقف والله اعلم سئل في قرية نصيبها وقف

هذا هو الحكم في الوقف
انما هو في كتابنا

وقف خليل ماسح عن جميع من ينسب الى الواقف واذا قلتم بتعيين رجوعه الى الواقف
 ودخول ولد محمد فهل يمتنع دخول محمد بن بن بنته ام يدخل ويستحق بالجهتين المذكورتين
 وينقض حكم القاضي المتقدم اجاب قد اجاب مفتي الحنفية بمصر مولانا الشيخ حسن
 الشربلاني بقوله الضمير في قول الواقف وعلى من سيحدث له راجع الى الواقف لا الى ولد
 حسن ولا يتوهم رجوعه الى حسن احد من له نوع المام بمسائل الفقه وحيث حدث محمد بن الواقف
 بعد صدق الواقفة بان لم يكن سابق الحدوث على ابنه حسن صار الاستحقاق الا ان
 خاصة محمد بن محمود مقدما على جهة سباط الخليل والا فهو مقدم عليه وقد استفتي
 في هذه المسألة بما هو مختلف الموضوع في السؤال فاختلف الجواب بسبب ذلك فلا يتوهم
 معارضة الافتاء فيه بين المشايخ ولينظر من له الامر في حقيقة الحدوث والسبق بين
 محمد بن الواقف وبين ابنه حسن فان كان محمد سابقا لمحق في الاستحقاق الا ان سباط الخليل
 وان كان حسن سابقا على محمد في الوجود فالحق لمحمد بن محمود مقدما على سباط الخليل عليه
 الصلاة والسلام امر وقول اما الرجاء الضمير الى الواقف فما لا يشك احد ذو فهم فيه
 انه هو الا قرب الى عرض الواقف مع صلاحية اللفظ له وقد تقرر في شروط الواقفين انه
 اذا كان اللفظ محتملا ان يجب تعيين احد محتمليه بالعرض واذا رجعنا الضمير الى حسن لم
 حرمان ولد الواقف لصليبه واستحقاق اولاد اولاد بناته وفيه غاية البعد
 ولا تمسك بكونه اقرب مذكور لما ذكر من المحذور وهذا الغاية ظهرون غنى عن الاستدلال
 له واذا كان حكم القاضي مبنيا على ذلك يجب نقضه لكونه على خلاف الصواب اما اذا كان
 مبنيا على وجود محمد ان الوقف فهو صحيح لا يجوز ابطاله اذا الوقف على من سيحدث ومحمد لم
 يحدث بعد الوقف فلم يتناوله لفظ الواقف هذا وقول المحب في جوابه وان كان حسن سابقا
 في الوجود فالحق لمحمد بن محمود مستدرك من حيث انه اناط الحكم بسابقة له في الوجود لير
 كذلك اذ لو فرضنا سابقة حسن عليه في الوجود غير انه كان ان الوقف موجودا ليس له
 حق لما قلنا انه لم يتناوله لفظ الواقف لانه لم يحدث بعد الوقف والواقف انما وقف
 على حسن وعلى من سيحدث فليتنبه لذلك وقلت وما رمت ذما للحيب وانما
 خشيت اقتحاما في قضاء محرم وكيف ولحكام الشريعة ولجب صيانتها عن كل دخل مدم
 والله اعلم يسئل في اخوين وقفا دارا مشتركة بينهما وكتب ما صورته انشاء الواقفان
 المذكوران وقفهما هذا على انفسهما مائة حياتهما ثم من بعدهما على اولادهما المذكورين والانا
 يلينهم على حكم القرينة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولاد الذكور
 دون اولاد الاناث وجعلنا بعد انقراض اهل الوقف باسرها عاد ذلك وقفا على مصالح
 المسجد الفلاني بمدينة نابلس وسجل وحكم به مات احد الواقفين بعد ذلك ثم مات

مطلب
 اخوان انشاء
 وقفهما على انفسهما
 ثم من بعدهما على
 اولادهما المذكورين
 والانا
 يلينهم على حكم
 القرينة الشرعية

الولد المذكور عن عمه الواقف الثاني وعن اولاده قبل حصته الواقف الميت قصر لاجل
 اولاد داخلية او للشيخ او للفقراء لاجل لا تصرف الى الاح لعدم اشتراط صرف
 حصته لحيه له لعدم موته ولا لاولاده ولا الى المسجد لانه مشروط بعد انقضاء اهل
 قعين صرفه الى الفقراء وقد رفع لتخص السراج لكان في سؤال جمهوره ما قول سيد
 ومروانا شيخ الاسلام في احوين شقيقين لهما عقار موزعة بينهما وقفا على انفسهما
 مدة حياتهما ثم من بعدهما على اولادهما الذكور والاناث بينهم على حكم الفريضة الشرعية
 للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولاد الذكور دون الاناث كذلك ثم على اولاد
 على اولادهم كذلك ثم على سائر عقبهم كذلك فاذا انقضوا وحلت الارض منهم عاد في
 على اولاد الاناث فاذا انقضوا باجمعهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد وقفا على مائة
 مسجد عتبه الواقفان ثم مات احدا الا حوين الشقيقين عن ولده وعن ابيه الواقف فيها
 يستحق الولد في حياة عمه من الوقف المذكور شيئا ام لا ثم اذا مات الولد ايضا ولم يكن له عقب
 ولا نسل هل يعود وقفا لما عتبه له المسجد المذكور ويستحق الوقف المذكور جميعه
 الواقف احدا الواقفين لكون انهما وقفا على انفسهما مدة حياتهما ثم بعدهما على ما شرط
 واجاب المصريح بان الشخص لو وقف وقعه وقفا لورفته على ولدي هذين فاذا انقرض
 فهو على اولادهما الخ قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا انقضوا احدا الابوين حل
 ولدا يصرف نصف الغلة الى الباقي والنصف الاخر يصرف الى الفقراء فاذا مات
 الولد الاخر تصرف جميع الغلة الى اولاد اولاده الى اخر ما ذكره اقول والمستول عنه مسا
 بهذا الا ان قول الواقف وقفت على ولدي هذين ثم من بعدهما على اولادهما بمنزلة
 قول الواقفين وقفنا على انفسنا ثم من بعدهما على اولادنا هذا ما ظهر والله اعلم اه كلام شيخ
 فيه علم انه ما دام تسبق الواقف الذي هو واحد الواقفين فالنصف مصر وف الفقراء
 والنصف له فاذا مات يصرف جميع الوقف الى اولاده لعدم المانع حينئذ اقول قد علم
 على هذا السؤال من نحو سنيين واطلعت على اجوبة فيه لمشايع متعدد دين وكل واحد
 فهم شيئا واجاب على قدر ما فهم والمجته ما ذكره المبادر والا قرب الى عرض الواقف
 كما يظهر بالتأمل ثم طهره بالتأمل عدم صحة قياس شيئا المذكور على المصريح به لانه
 وقف واحد بخلاف المسؤل عنه فانه وقف اثنين في مسئلتنا فباعتبار كل واقف
 ما يخصه على اولاده وقفا مستقلا لا مشاركه له مع الاخر فيستحقه المسجد
 والله اعلم يسئل في سلطان جعل جزيه الى مصالح مسجد واتي بعده سلطان اخر
 وجعلها الى ائمة وخطبائه هل يتبع ما امر به شرعا وليس له من اراد بالسمعان
 منها بقتهم في ذلك لكون الامر في ذلك للسلطان يصنع الله تعالى وما الحكم الجواب

مطلب
اذ عين السلطان
خطباء واغمة
آخر مع الذين
كانوا احوال الوقف
من حيث اطلاق
الوقف

ثم السلطان ان يخص به من يشاء بعد وجود صفة الاستحقاق اذ هو مفوض اليه بخيار
له في المنع والاعطاء والحال هذه والله اعلم **سئل** من الشيخ ابراهيم الخياري المذنب
في وقف معين باسم خطباء المسجد النبوي واثمته وحال الوقف كان الخطباء والائمة
خمس مائة مثلاً فخير السلطان خطباء واثمة آخرين غير الخمسة واشركهم معهم في المباشرة
في الخطابة والامامة فهل يدخلون في الوقف ويشركونهم في الغلة ام لا اجاب حيث
لم يعين الواقف جماعة معلومين ولا عدا مخصوصا بل اطلق وقال على خطباء المسجد النبوي
واثمته باي دخل من انصف بهذا الوصف ممن حدث بتولية السلطان كما يدل عليه كلام النجاشي
وعبارته لوقال وقتت على ولد زيد وهم فلان وفلان وعد خمسة لم يدخل فيه سائر
اولاده ومن يحدث له فهو كما ترى قد نفي الدخول بالتعيين والعد المنتهين في واقعة المال
وفي اوقاف هلال قلت رأيت ان كان له يوم وقف الوقف موالى وحديث له بعد ذلك موالى
قال فالغلة لهم جميعا والله اعلم **سئل** في وقف صورته وقف على نفسه ثم على اولاده
ومن سببه له للذكر مثل حظ الانثيين ثم على اولاده ثم على ان من مات عن ولد او اسفل
منه عاديضيه له ومن مات لا عن ولد ولا اسفل منه عاديضيه لمن هو في درجة
يقدم الاقرب فالاقرب الى الواقف ومن مات منهم قبل استحقاقه لشيء عنه وترك ولد
او اسفل منه استحق ما كان يستحقه والده لو كان حي امات الواقف وانحصر وقفه في ابنين له
فاقسماه مناصفة ثم مات كل منهما عن اولاد اولاده وانحصر الوقف في ستة اولاد
ذكر واثمات من تسلمها متساوين في الدرجة فمات واحد من الستة عن اخ شقيق واخوين
لاب وابن خالة من ذرية الواقف وابن عمه كذلك فهل يكون نصيبه مقسوما بين هؤلاء
الخمس لكونهم كلهم في درجة واحدة وفي القرب الى الواقف سواء غير انهم مختلفون
في قوة القرابة للتوفي او يخص بها الاخ الشقيق دون البقية **اجاب** نصيبه يكون
مقسوما على الخمسة المذكورين للذكر مثل حظ الانثيين لكونهم في القرب الى الواقف
سواء ولا ينظر الى قوة القرابة وضعفها اذ لا نظر لهما مع قول الواقف يقدم الاقرب
فالاقرب الى الواقف ولم يقل ليت فقد اعتبر الواقف الاقربية اليه لا القوة وهذا مما لا
يشك فيه وقد تقرر عند الصلياء تاخير القوة عن القرابة وان كان ضعيفا وجهه الاستحقاق
في الوقف واحدة وقد شرط الواقف تقديم الاقرب ولم يقدم فيه وجهين على ذي جهة
في شرط وهذا واضح جدا لا يحتاج فيه الى زيادة ايضاح ولا اطناب والله اعلم **سئل**

مطلب
لانظر لقوة
القرابة مع قول
الواقف تقدم
الاقرب فالاقرب
الى الواقف

مطلب
ادعى المتولي
المعزول ان
ما جمعه من غلة
الوقف له في
مقابلة حاصره
من غلة لا يكون
وقفا شرعيا

في ناظر وقف عزل بعد جمعه الغلات وقبضه المتحصلات ووضعها في اماكن معلومة
فطلب منه الناظر جالا ان يسلمه ما جمعه من ذلك ليضرب فيها شرطه الواقف من الجهات
والمصارف فابى قائلا ان ذلك كله لي لا في ملتمز مربة وقد وفيت المصارف من مالي فالتفت

حتى هل يكون ذلك وفعاشر عما يجمع المولى حاله من العسر له ام لا يكون وبطلان
 تسليم جميع ذلك كونه حوال الوقف بعينه ولا اعتباره بقوله اد لا يقع الا لرام
 لا يكون قوله هذا وفعاشر عما ولا امر عما بل حلالا وشيا فاعل الشرع لهما
 اد لا يابل من فقهاء الامتلاص بصحة الالرام في اوقاف الامام لانك مهما اعتبره
 كان باطلا وكيف ما قومتها كان مائلا فان قدرته بيعا فهو بيع المندوم والمجهول
 وان قدرته لحارة فهي واقعة على استهلاك الاعيان المعدومة الاسم فيما يؤول
 وهي في الوجود لا تجوز فكيف يستأجر منها ما يستجر وان اعتبرته واعلم الماسبق
 ومتم الماسبق فالحق في مال الوقف لا تجوز ولو عوض كسنة الادمال وان
 القهبر مع تخلف جميع سرايط الهمة في ذلك وان اعترت ذلك صدقة مسد على الوقف
 وتصد قاعليه فهو اجري بالطلال لما سبق ولما انه يؤدي الى بطلان العمل بشرطه
 الذي هو كصل القران وبوعية الاعتبارات بديهية التصورات والحق الجرم على حق
 والحكم المتعلق على شرعته الحكم للتولي حاله لا ماخذ العلل وقض المتحصلات لغيرها
 فيما شرط واقفها وان امتنع المعزول بؤخذ منه قهرا وترفع يد عمها حرا كما هو العود
 المأمور به لاسيما في اموال الاوقاف التي يص على وجوب صيانتها والاعتناء بها
 اكابر الامتلاف والله اعلم مسئل في رجل وقف دار على اولاده ثم على اولادهم ثم وحم وحمل
 احرم له لا يشق طمع هل تكون وقفا عليهم بشكونها او يستعملونها او لهم السكنى
 او الاستعمال وهل اذا سكنها احدهم بقيت مطالبة باجرة المثل لباقيهم عند الاطلاق
 للاستعمال وليس لهم سكنا بما في فتح القدير وليس للوقوف عليهم الدار سكنا ما دام الاستعمال
 كما انه ليس للوقوف عليهم السكنى بل الاستعمال وصرح في البحر بوجوب اجرة المثل للشرىك اذا
 سكن مرله الاستعمال وفعل ما لا يجوز والحاصل ان الواقف اذا اطلق او عين الاستعمال
 كان للاستعمال وان قيد بالسكنى تقيد بها وان صرح بها كان للسكنى والاستعمال
 حرا على كون شرط الواقف كص الشارح مرله الاستعمال فقط لاحقوله في السكنى ومراره
 السكنى لاحقوله في الاستعمال واد مسكر الشريك بالعلية وح عليه اجرة المثل مطلقا سواء
 كانت الدار للسكنى او للاستعمال وان سكن في دار السكنى والشريك الاخر لم يتمكن للصيق لغيره
 لصيقه لغيره لان التصيق ليس له الا بالسكنى ولو كان الى حد الاخر وليس لمطلب اجرة
 بخصته وهو محل كايام الحصاص ما له الا اجرة على التاكيد يعني الذي امتنع عن السكنى للصيق
 او لغيره حيث لم يمسعه الشريك عما قد رد ذلك وافهمه فقلنا خلط على البعض كلامهم
 في هذا المجل فلم يعلمه والله اعلم مسئل في دار موقوفة على اولاد الواقف الاربعة وسنام
 سكنا واسكنا ما تم من مسئل كل منهم على اولاده ثم وحم ونم على جهة رلا شق طمع هل اذا

مطلب
 او اطلق
 او عين
 كان له ولا
 سكنى
 الا اذا

مطلب
 من السكنى
 لا يشق
 الاستعمال
 وما العكس

مطلب
 اذا سكن احد
 الموقوفين
 ما له من حق
 السكنى لا اجرة
 عليه للصيق

سكنها احد الموقوف عليهم بماله من حق السكنى المشروطة له بهذا الشرط يستحق عليه الباقي
اجرة ام لا يستحقون الجلب لا يستحق الباقي عليه اجرة اذ سكنها بماله من الحق
المشروط له بنصر الواقف الذي هو في وجوب العمل به كتمن الشارع قال في البحر
ناقلا عن فتح القدر ليس لاحد من الموقوف عليهم السكنى ان يكرها ولو زادت على قدر
حاجة سكنها نعم له الاعارة لا غير ولو كثر اولاد الواقف وولده ونسله حتى ضاقت الدار
عليهم ليس لهم الاسكانها تقسط على عددهم ولو كانوا ذكورا واناثا ان كان فيها حجر ومقامير
كان للذكور ان يسكنوا انشاء هم معهم وللنساء ان يسكنن ازل وجهن معهم وان لم يكن فيها
حجر لا يستقيم ان تقسم بينهم ولا تنفع فيها مهايأة انما سكنها لمن جعل الواقف له ذلك
لا لغيرهم ومن هذا يعرف انه لو سكن بعضهم فلم يجز لآخر موضعها فكيفه لا يستوجب
الآخر اجرة حصته على الساكنين بل ان لحب ان يقع معه في بقعة من تلك الدار ربلا
زوجة او زوج ان كان لاحد هم ذلك فعل والا تترك المضيق وخرج او جلسوا معا كل في
بقعة الى جنب الاخر والاصل المذكور في الشروح والفروع في اوقاف الخصاص ولم يخالفه
احد فيما علمت وكيف يخالف وقد نقلوا الجماعهم على الاصل المذكور انتهى واشتراط
الاسكان لا يوجب استحقاق الاجرة على من يسكن منهم لانه قد استوفى حقه المشروط له
وهو السكنى فلم يكن غاصبا للمنافع الوقف حتى نقول بوجوب الاجرة عليه على قول من قال
بوجوب الاجرة على غاصب الوقف فتنبه لذلك والله اعلم سنن في دار موقفة على
جبهة شرط الواقف السكن فيها لمرأتين مدة حياتهما افسكنت لحدتها وطلبت الاخرى السكن
فلم تمنعها وايت الالمهايأة او القسمة وفتح بالآخر فهل الثانية ان تجبر لختها على القسمة وفتح
باب اخر وعلى المهايأة ام ليس لها ذلك حيث ان الواقف شرط لها السكن والمحل قابل لسكنها
معاً من غير قسمة حيث لم توافقها الثانية على القسمة ولا على المهايأة وهل اذا كان الواقف
شرط السكن للمرأتين هذه الدار مدة حياتهما هل لهما ان يسكنا اوجهما معهما من غير
رضى المستحقين في الوقف ام لا وهل اذا تراضيا على القسمة وفتح باب اخر للدار الموقوفة هل لهما
ذلك من غير رضى المستحقين ام لا الجلب ليس الثانية ان تجبر لختها على القسمة ولا على
المهايأة ولكل منهما ان تسكن زوجها معها وتمتنع القسمة وان تراضيا على الزينة
المذكور وقد صرح بالمسئلة صاحب البحر نقلا عن فتح القدير في كتاب الوقف في قوله ولا
يقسم وان وقف على اولاده والله اعلم سنن في احد الشركاء في الوقف اذا سكن جميع دار الوقف
بدون اذن البقية هل تجب لهم عليه الاجرة ام لا الجلب نعم يجب عليه قال في البحر نقلا
عن القنية لحد المشركين اذا استعمل الوقف كله بالغلبة بدون اذن الاخر فعليه اجرة حصته
الشريك سواء كانت وقفا على سكنها او موقوفة للاستغلال والله اعلم سنن في وقف

مطلب
المرء الموقوف
عليه السكنى
فتح بحر وادله
الاعارة وقوله
ان يسكنه
زوجته
وبالجلس

مطلب
لو طلب احد
الموقوف عليهم
السكنى
او القسمة
او المهايأة
لا يجاب لذلك

مطلب
احد الشركاء
في الوقف على
السكنى
او الاستغلال
لو سكن بالقلية
يجوز له ان
يطلب الاجرة
من البقية

مطلبت
المشروطية
السكنى
للمشروطية
عند مدتها
كانت امره
وسكنى
فعالية
الاحرة

صورتها اشأ الوقت وقفة هذا الحق نفسه ثم على بنائه عمرة وزاهدة وشمسية والسنية
بينهم بالسوية مشارطا السكنى لمن عند حاجتهم اليها الى الوقف الى زاهدة وشمسية
وانسية فتغلبا زواج زاهدة وشمسية على دارين من دور الوقف وسكنها مع زاده
مع الغنية عنهما والسنية فاصرة لازوج لها نحو احدى عشرة سنة قبل ان تزوجت نفسها
تقلب زوجها بها كذلك في دار من دور الوقف ايضا والدور متفاوتة فاما الحكم الشرعي فانه
ابسطوا لنا الجواب حاشا ان الثواب اجاب اعلم اولاً ان من المقرر في المذهب ان من له سكنى
دار ليس له ايجارها واخذ علمها الاستنصيص من الوقف ومن له ايجار دار واخذ علمها ليس له
سكنها الا باستنصيص من الوقف وحيث قصر الوقف السكنى على حالة الحاجة ليس لهم
عند عدمها السكنى انما لمن الاستغلال فقط فاذا سكن مع عدمها فاجرة المثل لتلك الدار
ولجة لكن على ازاوهم لا عليهم لما تقر بانها على المتبوع لا على التابع كما قرر في الفقه فلهذا
الناظر منهم ويصرفها الى العمارة ان كانت هناك عمارة والا يوزعها عليهم فان قلت ما لنا
الاخذ منهم والرد عليهم قلت حيث كانت الدور متفاوتة اعتبرت كل دار على حدة في اجرة
مثلا لاجل الشركة الحاصلة في الوقف فما خص غير المسكن يؤخذ من المسكن فيدفع له قال
في البحر نقلا عن القنية لحد الشريكين اذا استعمل الوقف كله بالغلبة بدون اذن الاخر
فقلته لجر حصته الشريك سواء كانت وقفا على سكنها او موقوفة للاستغلال امر
وهذا صريح في ان السكنى بالغلبة مع الحاجة بدون اذن الشريك موجبة لاجرة المثل
بحصة الشريك وقد علم الجواب مما قرناه على كلا الحالين فتأمل واعتنهم فقل من حرر الجواب
في هذه المسئلة على هذا الوجه والله اعلم مسئلة في متولى وقف على ذرية شخص من
احد الموقوف عليهم بالغلبة فصار يدفع عنه مغارم سلطانية كالعودا من ونحوها فيكون
شريكه طلب منه لجرة المثل لخصته فالى وتقلل بدفع المغارم هل يجب عليه لجرة مثل حصته
ام لا وهل تغلله مقبولا ام لا اجاب عليه اجرة حصته الشريك سواء كان وقفا
على السكنى او موقوفا للاستغلال كما صرح به في البحر نقلا عن القنية وليس للمسكن
ان يتعلل بما ذكره لا يلزم شريكه المذكور شي مما دفع من المغارم حيث لم ياذن له بالدفع
ليرجع عليه حصته منها كما انه ليس للذي لم يسكن ان يقول للاخر انا اسكن بقدر ما سكت
لان المياة انما تكون بعد الخصومة والله اعلم مسئلة في ثلث عقار موقوف لثلاث
فانه عماره زادت بسببها اجرة مثله وقضى عليه باجرة المثل لفساد الاجارة ونحو ذلك
هل يقضى عليه بها حاله كونه عمارا يعارته التي هي ملكه او حاله كونه خاليا عنها لاجب
يقضى عليها باجرة المثل حاله كونه خاليا عن عمارته التي هي ملكه اذا لا يجب على الانسان لغير
ملكه اذا انتفع به والله اعلم مسئلة في رجل وقف وقفا وجعل له متوليا وجعل له لغير

مطلبت
اداسكن احد
الموقوف عليهم
بالغلبة وصار
يدفع عنه مغارم
سلطانية لغير
اذن شريكه حيث
عليه اجرة حصته
شريكه ولا يلزم
شريكه ما دفعه
بغير امره

مطلبت
اذا اراد اجرة
الوقف بسبب
عمارة المستاجر
لا يحل له الا اجرة
خاليه عنها
مطلبت
لو شرط الوقف ان يكون
لغيره ما لم يكن
لا يجزى عنها الا اجرة

ناظر اي معنى مشرفا عليه هل يجوز ان يجمع رجل واحد بين الوظيفتين بحيث يكون متوليا وناظرا
 ام لا يجوز الجواب منقولاً من مصرنا مستنبطاً موضحاً اجاب لا يجوز ان يجمع الوظيفتان
 في رجل واحد لا على ما ذكره الناظر في ولا على ما ذكره الامام محمد بن الفضل والذي روى
 عنهما ما ذكره في الحاشية في باب الوصي فيما يكون قبولاً للوصية من قوله رجل وصى الى
 رجل وجعل عين مشرفاً عليه ذكر الناظر في انهما وصيانا كانه قال جعلتكما وصيين
 فلا ينصرف احدهما الى الآخر بل لا ينصرف احدهما الى الآخر وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 يكون الوصي ولا يامسك المال ولا يكون المشرف وصيها واثراً كونه مشرفاً انه لا يجوز تصريف
 الوصي الا بعلمه اهـ فهذا صريح في عدم جواز اجتماع الوظيفتين في واحد لانه يلزم على ما ذكره
 الناظر في الفرد الواحد بالتصرف والواقف اعتمد على رأي اثنين ونظرهما تصرفاً ولم
 يرض بواحد واما على ما ذكره ابو بكر فانه يلزم منه جواز تصرف الوصي بلا علم مشرف عليه
 وانت على علم بان الوقف يستقي من الوصية وان مسائله تفرع منها وهذا ظاهر لا يخفى
 عليه ويظهر للفقهاء بادي اماله نظرا اليه والله اعلم **سئل** في وقفه ناظر ومتول هل
 يجوز لاحدهما ان يتصرف في الوقف بغير علم الاحرام لا اجاب لا يجوز لاحدهما
 ان يتصرف بغير علم الآخر بل ولا يجوز له ان يتصرف بالتصرف كما هو صريح كلام علمائنا
 في غير ما مضى من القيم والمتولى والناظر في كلامهم بمعنى واحد كما يشهد به فروعه المتعاقبة
 عليها تلك الالفاظ يفهم ذلك من كان من اهل الفقه وعرف اصطلاحهم وشمله اسم
 الفقهاء والله اعلم **سئل** فيما هو الواقع بالديار الشامية من الاوقاف المعروفة
 بالاوقاف المصرية من ان السلطان ينصب ناظراً عاماً عليها والاوقاف التي بالقاهرة منها
 اظهره اص منصرف منصوب من قبل السلطان ايضاً هل للناظر العام رفع يد الناظر
 الخاص المنصوب عن التصرف فيما يسوغ له شرعاً ام لا واذا اعزل السلطان المتولى العام
 انصب غيره ينزع يد ذلك المتولى الخاص بيت المقدس ام لا اجاب ليس للناظر العام
 رفع يد الناظر الخاص المتصرف المستفاد من نصب السلطان وكيف ذلك والولاية الخاصة
 قوى كما هو المقرر عند اهل العلم واصحاب القضاء والفتوى ولا ينزع الناظر الخاص
 عزل الناظر العام وكيف ذلك وكل ولاية منهما مستقلة بنفسها على الوجه التام ولا
 لازم بينهما بوجه من الوجوه ومثله لا ينزع نائب المستناب بعزله تكشف القناع
 من هذه بل هذه بالاولوية اولى بان تقاها اهل الاستحسان والوجوه والامر فيها عن زيادة
 تبيين والله الموفق والمعين وهو اعلم العالمين **سئل** في رجل سده وظيفة لما
 على مشيدين يوم اوقات الصلوات الخمس في كل يوم يعتماني وقد تناول جميع المعلوم من قيم
 لوقف والحال انه قد كان ام في بعض الاوقات دون بعض فهل لا يستحق المعلوم الا بمقدار البش

مطلبه
 المشيدين ان يتصرف
 بالتصرف بغير اذن
 الناظر والعلم

مطلبه
 اذا ادلى الشاغل
 ناظر عاماً وفاقاً
 على الاوقاف ليس
 العام رفع يده
 الخاصة

مطلبه
 اذا ام الامام
 بعض الاوقات
 دون بعض فله
 من المعلوم بقدر
 ما باسبغ

والباقي يرجع عليهم ويكون موفرا لجهة الوقت ام كيف الحال اجاب السيد الذي سئل من
 كلام البصران مقتضى كلام المختص ان لا يستحق الا بمقدار ما ياتى به من شرح ابن
 وهبان في المسافر للبحر او حيلة الرجم حيث قال لا ينزل ولا يستحق المعلوم من سنة
 مع انها فرضان عليه وان مقتضى كلام صاحب الفقيه وهو امام يترك الامامة لغيره
 اقربا في الرسايق اسبوعا او نحو او لمصلحة او لاستراحة لا بأس به ومثله عفر
 في العادة والشرع انه يستحق اذا كان كذلك للعرف وانت على علم ان كلام المختص ان
 لا يصاد منه كلام صاحب الفقيه وقد نص في انفع الوسائل ان مقتضى كلام المختص
 هو الفقه اقول ويؤكد ايضا نصهم على جواز الاجارة في هذه الطاعات فكما رتبته
 الاجارة قويا وبها والله اعلم سئل في كاتب وقف باشر الكتابة مدة ثم عزل في تلك
 السنة هل يبسط مغلومه المقرر له على الكتابة ويستحق بقدر ما عمل شرعا ام لا
 الجواب نعم يستحق بحساب المدة التي عمل فيها لكون مغلومه في مقابلة عمل الكتابة فاذا
 عمل نصف السنة استحق نصف المعلوم او ثلثيها استحق ثلثي المعلوم وهكذا حتى لو عمل
 يوما واحدا استحق بحسابه وكذا كل صاحب وظيفة يكون مغلومه في مقابلة العمل وقد
 صرح بذلك الطرسوسي في اتع الوسائل ونص على ان المعلوم يبسط على المدرس والفقيه
 وصاحب وظيفة مما وقد نقله في الاستباه وقرره وقال في انفع الوسائل انه لا يشبه
 بالفقه والاعمال معللا بانه في مقابلة العمل فيقسم بقدره وهو ظاهر في الكتابة لان
 الكتابة تعمل بلا تردد غير واجب والله اعلم سئل فيما اذا مات المدرس بعد تمام السنة
 مدرسا هل يستحق ما هو المشروط وفي وظيفة التدريس ام لا اجاب نعم يستحق المشروط
 بعلمه كما صرح به في انفع الوسائل ويتبعه في الاستباه والمظاهر قال في انفع الوسائل انه
 يقول رتب بها لصاحب الفقيه فلهذا الفروع التي ذكرها صاحب الفقيه بينهما موقوف
 وذلك ان المدرس والامام والمؤذن لا يعتبر في حقوقهم وقت خروج الغلة ومما لا
 ان لهذه الوظائف شوب الاجارة وذلك لان المدرس يردد الى مكان معين ويترك ابيه
 الطلبة ويهدى ثواب فرائد الى الواقف وكذا الفقيه والامام وهذا كله ليس بربح
 عليه فغله فكان القدر الذي يتناوله من الوقف الذي هو في مقابلة هذا العمل في
 الاجرة وقال في الاستباه فاذا مات المدرس في أثناء السنة متلا قبل مجيء الغلة فله
 ظهورها وقد باشر مدة تم مات او عزل ينبغي ان ينظر وقت قيمة الغلة الى مدة مباشرة
 والمباشرة من جاء بعده ويبسط المعلوم على المدرسين وينظر كم يكون منه للدارس
 المفصل والمتصل ويعطى بحساب مدته ولا يعتبر في حقه زمان مجيء الغلة ولذا
 كما اعتبر في حق الاولاد في الوقف بل يفترق الحكم بينهم وبين المدرس والفقيه وما

مطلوب
 انما في التمام
 وانما السنة
 وكذا كل صاحب
 وظيفة يكون
 مغلومه في مقابلة
 العمل

مطلوب
 اذا مات المدرس
 بعد مضي السنة
 يستحق المشروط
 وكذا الفقيه والامام
 وان في اشائها
 بمسألة ولا يعتبر
 في الغلة خلاف
 الاولاد الموقوف
 عليهم فانما يعتبر
 بينهم مجيء الغلة

سنة
 في

وظيفة مما وهذا هو الا شبه بالفتنة والاعدل كذا حرره الطرسوسي في انفع الوسائل
والله علم سئل في مدرس مدرسة مات والمدرسة صرة معلومة واردة في كل سنة
لمدرستها وقد كان يدرس فيها منذ سنين لكن الصرة المزبورة لم ترد في سنة من سنيها
ثم ولي السلطان مدرستها فأتت الصرة بعد سنة من موت المدرس المذكور والافتتاح
ورثة الميت مع المدرس حالا فهل يحكم في الصرة الواردة في زمان الحي لورثة الميت او يحكم
بها للمدرس حالا واذ احكم بها لورثة الميت فهل الحكم المزبور باطل لمخالفة الشرع
الشريفي ام لا اجاب يحكم بها للمدرس حالا لان الاصل صرف ربع كل سنة
لمستحق فيه وقد وردت في مدته فلا تعداه وقد شهد لذلك اصول كثيرة وفروع
منها الحادث يضاف الى اقربا وقاته ومنها ما صرح به شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين
الحائفي في فتاواه انه لا يصرف ربع سنة في سنة قبلها خصوصا اذا ضاع عن السنة
التي لم تصرف للمتوفى والصرف بمنزلة قتلها فتعبدت للسنة التي وردت فيها بلا شبهة
واذا احكم بها لغير المدرس حالا لا يجوز لمخالفة الشرع بترك المحقق لاجل الموهوم راذ
هي لسنة محقق والحال هذه واحتمال كونها معينة لسنة المتوفى موهوم وهذا ظاهر
والله علم سئل في امام عزل او مات في اثناء السنة هل يستحق بقدر ما عمل ام لا
اجاب نعم يستحق بحسب ما به كذا حرره في انفع الوسائل والله علم سئل في كرم موقوف
على اولاد الواقف مات ولد منهم بعد خروج زهرته وصيرورته حصر ما هل حصته ميراث
عنه ام لم ير اليه الوقف بعين اجاب بل ميراث عنه لان المراد بطول الغلة او خروجها
او مجيئها في كلامهم صيرورتها ذات قيمة كما صرح به في انفع الوسائل ولا مثلك المحصر
له قيمة وقد صرحوا بان اذ امات بعد خروج الغلة فخصته ميراث عنه بل صرح كلامه في انفع
الوسائل انه ميراث ولولم يبد صلاحه قال بعد كلام كثير فعلى هذا يحل كلام حلال يوم نحى
الغلة وتأتى الغلة على ظهور الزرع من الارض والزهور من الغصون لان له قيمة في الجملة
كما قالوا في جواز بيع ماله يبد صلاحه اه والله علم سئل في رجل سافر بعد فراغ
عنه نائب في وظيفة امامة وخطابة مقررين عليه بتقرير شرعي وجعل للنائب عنه
اجرة معينة بل باشرت عنه فباشرت مدة اشهر وسعى النائب في اخذ الموظفين عنه فوجها
له بانها ثرا الذي هو غير مطابق للواقع وبانها شاغر ثان فهل يخرج الوظيفة عن التوب عنه
بذلك ام لا يخرج ان عنه وان كان النائب تناول شيئا من الوقف يؤخذ منه ولا يستحق الا
الاجرة التي جعلت له مدة مباشرته ام لا اجاب لا يخرج الموظفين عن المنوب عنه
بذلك اذ لا تكون الوظيفة شاغرة والحال كذلك واعطاء السلطان على ما انهاء فكان
وجوده شرطا لصحته فنعتقد بفقده كما قالوا في السؤال معانا في الجواب اقتضاء ولا ريب

مطلب
مدرسة لمدرستها
صرة ترد في كل
سنة فمات ولم
ترد سنة من
سنيها ثم ولي
السلطان بها
مدرستها فاذا
بعد موت سنة
عن الثمانية
بها الاول

مطلب
الامام استحق بقدر
عمله اذا عزل او مات
مطلب
اذا مات الموقوف
عليهم بعد خروج
الغلة بان صار
لها قيمة يورثها

مطلب
رجل استجاب بطلا
باجرة معينة في
وظيفة امامة
وخطابة فان
النائب الى السلطان
بانها شاغر ثان
فولاه علم ما بناء
على ذلك

في ذلك وكتب الاجول مترعة به وموضحة لتفاصيله وشعبه فاذا انترد ذلك مع تقرر صحة
الاستنباط كما بيناه في افتاء سابق فالتناوله النائب من ناظر الوقت من معلوم اليهتين يجب
استرداده اللاحق له في جهة الوقف وانما له الاجرة المشروطة التي شرطها له المستنبط
حيث وفي العمل المشروط عليه بما تناوله فان من اعطى شيئا بناء على ان الحق ثابت فغير خلاف
يشترط منه الغلوه وبطلان يد بالوضع عليه والحال هذه والله علم سئل هل للقاضي
اقامة قيم على الوقف بغية ناطرة المنسوب من جهة السلطان والقاضي خشية ضياع علة
الوقف اجاب نعم نعم اقامته له وليسوع له التصرف المنعوضا ليه من قبل قاضي الشرع
والا خلاف في ذلك لاحد من العلماء قال في الاسعاف ولو جعل الولاية لغائب اقام القاضي
مقامه رجلا الى ان يقدم فاذا قدم ترد اليه هو مثله في محصل الناصح لو قضي حاله والحق
وهذا في منسوب الوقت فبالك بمنسوب غيره وكيف لا نعم وقد تعين النظر فيه وصرحوا
بالرجح لا افتاء والقضاء بكل ما هو نفع للوقف فاذا علمت صحة اقامته مقامه على حوز
جميع التصرفات السابقة للناظر المقام مقامه والله علم سئل في محذورات موقوفات
على الروضة الشريفة بفلسطين استمرت والناظر عليها غلب عنها بدمشق الشام هل للقاضي
الشرع الشريف بالقدس المنيف ان ينصب باجرة مياشرا لميتها ببعض غلاتها المصلحة الوقف
ودفع ضربه وان لم يعمل بالمرقة ام لا اجاب نعم لقاضي الشرع ذلك لما فيه من المصلحة حتى
صرح علما وبان للقاضي ان يشتاجر فاشا للتبذ بلا تقرير لمصلحته وصرحوا بجواز الاستدانة
على الوقف للتعمير اذا التعمير من امر مصالح الوقف فقد صرحوا بان الناظر اذا صرف للتصديق
مع الحاجة الى التعمير فانه يضمن اذا لاحق لم في الغلة زمن التعمير بل لاحق لم زمن الاحتياج
اليه عمل ولا وهذا مما لا توقف فيه فاذا للقاضي بالتعمير في مسقطات الوقف واصلاح
الاراضي صحيح فاذا رضى المتولي ام غضب باجرة المثل وما قارها جمع عليه والله علم سئل
وقف جارية على مصالح المسجد الغلاتي في مرض موته فاخذها المتولي بعد موته وباعها بالهم
الفا حش فهل يجوز وقفها وبيعها ام لا اجاب وقفها غير صحيح على الاصح المفتي به فلورث
الواقف الزاعها من يد مشتر بها ومشتريها يرجع بثمنها على المتولي الذي باعها ما لم يكن حكم
حاكم شرعي يرى وقفها مستوفيا شرائط الحكم لارتفاع الخلاف بحكمه في محل اجتهاد والله
سئل في اربعة اخرة وقفوا عقارا مشتركا بينهم فاشأ كل واقف ربعة على نفسه ثم
على اولاده المذكور ثم على اولاد اولاده المذكور ثم على الذكور من اولاد اولاد اولاده المذكور
ثم على نسله وان سفل لا دخل فيه الا ان تكون انتي فتيرة وذو جها فقير فلها
نصف ما للذكور فلومات ابوها ولاد كونه او اخوتها عن غير ولد استتقت ما للرجال واخوتها
ايام فقرها وفقر ذو جها على ان من توفي من اولاد كل واحد من الواقفين واولاد اولاده و

مطلبت
للقاضي اقامة
قيم على الوقف
بغية ناطرة
المنسوب من جهة
السلطان
بل وله من جهة
الوقف

مطلبت
للقاضي ان ينصب
مياشرا لغارة
الوقف بامره وحش
غاب الناظر

مطلبت
وقف جارية
على مصالح المسجد
فا حش فهل يجوز
وقفها وبيعها ام لا

مطلبت
لا تقضي الفتنة
باعتراض كل طبقة

المستحقين للمنافعة عاد ما عليه تولد ثم على ولد ولد ثم نسله بينهم على ما ذكر وان مات
من اولاد الواقفين ونسبهم المستحقين عن غير ولد ولا ولد ولد ونسل عاد ما كان جاريا
عليه على اهل درجته ثم على ولد من ينقل اليه من اهل الوقف ثم على نسله وان سفل بينهم على
الشرط والترتيب المذكورين وان من توفي من اولاد كل من الواقفين ونسبهم وان سفل قبل استحقاقه
وترك ولدا او ولدا ولدا استحق ما كان يستحقه والد له لو بقي حيا اباء دون امهات بحري
ذلك عليهم ابدا ومن ينقطع نسله من الواقفين المذكورين من المذكور بان توفي للنسل كله ولا ولد
ذكر له عاد ما كان جاريا عليه على بناته ثم بنات بناته ثم على بنات بنات بناته وان سفلوا ثم على
اولادهم ثم على نسلمهم وان سفل ومتى انقرض نسل واحد من الواقفين من الاناث ايضا عاد
ما كان جاريا عليه يعني للنسل على اخوته الثلاثة المذكورين ثم على اولادهم ثم على نسلمهم وان سفل
بينهم على ما ذكر في اولاد المتوفى من المذكور بحري ذلك كذلك عليهم ابدا فاذا انقرض نسل
الاخوة المذكورين باسره بان لم يعقبه عاد ذلك وقفا على اقرارهم من جهة ايهم وعلى نسلمهم
يقدم الاقرب والاوج على غيرهم وكذلك اولاد بنات الواقفين المذكورين وبنات بناتهم
ذلك عليهم كذلك ابدا فاذا انقرضوا باسره عاد وقفا على اقارب الواقفين من جهة امهاتهم
يقدم الفقير منهم على الغني فاذا انقرضوا باسره عاد وقفا على الفقراء والمساكين المشايخ
بالقدس الشريف بينهم على ما يراه الناظر فاذا لم يوجد بها فقير ولا محتاج عاد ذلك وقفا
على مصالح المارستان بها وجهات وقفه ومتى تعذر الصرف الى ذلك عاد وقفا للمصالح
المسجد الاقصى وساثر جهات وقفه ومتى تعذر الصرف له كان على الفقراء والمساكين
حيث وجدوا بحري ذلك كذلك ابدا هذه صورة كتاب الوقف مات الواقفون الاربعة
وانقطع نسل ثلاثة منهم وانحصر الوقف في ولد ذكر يدعى تقي الدين هو ابن ابن ابن ابن احد الواقفة
الاربعة ثم مات تقي الدين عن ابنين وبنات هم عفيف واحد وفاطمة مات عفيف عن ابنتين
كلثوم وعائشة ثم مات احمد عن بنتين ثم ماتت فاطمة عن ابن اسمه محمد ثم مات محمد المذكور
عن بنتين مؤمنة ورابعة ثم ماتت عائشة بنت عفيف عن ابن اسمه زكريا ثم ماتت كلثوم
عن ابنين وبنات هم حافظ وفخر الدين وعابدة ثم ماتت واحدة من بنتي احمد عن ابن اسمه محمد
والاخرى عن بنت ثم مات محمد المذكور عن بنتين ثم مات حافظ عن ابنين وبنات ثم مات فخر
الدين عن ابنين فهل يستحق الوقف كل من نسل عفيف ونسل احمد ونسل فاطمة على حسب شرطه
الواقف ام يحصر منهم نسل بشي اقتضته عبارة الواقف في وقفه هذا فاذا قلتم باستحقاق
الكل فكلما يستحق كل من بنتي محمد بن بنت احمد وزكريا بن عائشة واولاد حافظ وابني فخر الدين
وعابدة وبنات بنت احمد وبنات محمد بن فاطمة بنت تقي الدين وهن راعي وصف الحاجة فيهم
كما شرط في بناته وكذلك شرط تفضيل الذكر على الانثى وشرط الترتيب ام لا راعي فيهم ثم

اجاب نعم يستحق كل واحد من نسل عفيف ونسل احمى ونسل فاطمة ولا يحرم احد منهم
 لا مقطوع نسل الواقفين الاربعة من الذكور وصيرة الجميع من نسل ابني وبنت ابن ابن
 ابن الواقف يموت احمى بعد موته عفيفا بنى تقي الدين قد غلوا في قول الواقف ومن القطع مسلم
 الواقفين من الذكور الى قوله ثم على اولادهم ثم على نسلهم وان سفل وقد انقطع الذكور من نسلهم
 وما بنى الا الانثى ونسل الانثى والذكر والانثى داخل في مسمى اولادهم ونسلهم ان سفل فذبح
 تحت هذه العبارة مما لا يشك فيه وقد رتب ثم وشروط من توفي عن اولاد اولاد اولاد عاد
 ما كان عليه على ولد الخ ومن لا فعل اهل درجته فرجعت الى مسألة السبكي المأخوذة من
 مسألة الخصاص ونقض القسمة بانقراض كل طبقة فيها والكلام فيها مقرر مشهور وانما
 ذلك فقد انقضت القسمة باخر من مات من اهل طبقة كلشور ومهر عائشة بنت عفيف
 وبنت احمى ومحمد بن فاطمة واجتمع في الطبقة التي تليها كل من حافظ وفخر الدين وذكروا وعائشة
 ومحمد بن بنت احمى وبنت بنت احمى ورابعة ومؤمنة بنتا محمد بن فاطمة يتسم ربع الوقف على
 اثني عشر سهما للذكور الاربعة كل واحد سهمان بثمانية اشهم وللاناث الاربعة اربعة
 اشهم لكل واحد سهم سهم فلهذه جملة الاثني عشر سهما ثم يموت حافظ اسفل نصيبه لاس
 وبنته الخامسة لكل ذكر منها خمس اشهم وللانثى خمس اشهم وفخر الدين اسفل نصيبه لابنه
 انصافا لكل واحد منهما نصيبه ويموت محمد بن بنت احمى اسفل نصيبه الى بنته انصافا لكل
 والباقيون من اهل الطبقة ومهر ذكروا وعائشة وبنت بنت احمى ورابعة ومؤمنة باقون على اسما
 لذكروا سهمان من اثني عشر سهما ولعائشة سهم منها ولبنت بنت احمى سهم منها ولزوجة سهم
 منها وراعي وصف الحاجة وكذلك تفصيل الذكور واشترط الترتيب في الاصل مع فخر الدين
 الفرع مما لا شك بموته لصريح قوله يجري الحال بذلك عليهم كذلك في كل جملة من جملة والله
 سئل في وقف حميرة تكاير الذي بيد فاضله الذي هو واحد اولاد الظهور المستحقين له
 المتصل بالقصة واحد بعد واحد الى الان انشاء الاخوان الشقيقين هما محمد وابراهيم
 وقعهما سوية على انفسهما ثم من بعد كل منهما على اولاده وهما احمى وليلى ومضى وحلب وبنت
 الروم اولاد حملة وتعيى بن ابراهيم وعلى من سيحدث لهما من الاولاد الذكور والاناث ما عاشوا
 على الفريضة الشرعية ثم على اولادهم ثم على انسا لمر ذكرى وانا من اولاد الظهور خاصة
 دون اولاد البطون يستتر الى الانسان فافوقهما على الفريضة الشرعية هذه العترة العترة
 وقد كان اولاد البطون يتناولون من ربع الوقف ويتباركون اولاد الظهور فيه ممنكين
 بصورة بقت من السجل بتاريخ بينه وبين الصورة الاصلية المذكورة زيادة عن مئتين
 سنة ليس فيها قوله من اولاد الظهور خاصة دون اولاد البطون حذفا فيها الكاتب
 سهوا من عند قوله على الفريضة الشرعية الاولى الى قوله على الفريضة الشرعية الثانية

مطلبت
 لمعول بشتي
 عرفه الاصل
 لتسمل بالقضا
 ايمان ابري
 مستحقين

بسبق نظره اليها فحضر ناظر الوقف الذي هو احوال الظهور بالصورة الاصلية لدى
الحاكم الشرعي وادعى على رجل من اولاد البطون بانه محجوب بالشرط المذكور بعد ثبوت اديبه
شرعيا بعد اعتبار ما وجب اعتباره شرعا ثم ادعى بعده ولد البطن المزور الذي منعه الحاكم
الشرعي لدى قاض اخر على الناظر المزور استحقاقا في الربع فمنعه الحاكم الشرعي الثاني ايضا
وامضى حكم الاول بعد ثبوت مضمون الوقف الاصل المشرح اعلاه لاديه منع شرعيا بعد
اعتبار ما وجب اعتباره فهل المعمول به شرعا كتاب الوقف الاصيل المتصل بالقضاة واحدا
بعد واحد الثابت المضمون المحكوم به الثاني عن الشبهة لم الصورة المنقولة من السجل الخالية
عن الثبوت المترجح فيها سهو الكاتب وسبق نظره على الوجه المشرح اجاب لا شبهة
في ان المعمول به والذي يجب اتباعه الكتاب الاصيل المتصل بثبوت القضاء المحكوم الخالي
عن الشبهة لا الصورة المنقولة من السجل الخالية عن الحكم والثبوت المترجح فيها سهو الكاتب
بسبق نظره المذكور كما يقع ذلك كثيرا للكتابة في متشابه السطور والعهد على ما ثبت لدى
الحاكم الشرعي وقضى به لاعلى وجه الخط والكتابة وكل محتمل متشابه والله اعلم ^{سئل فيما}
اذا كان كتاب وقف على ذرية مستجار في سجل القاضى المضمون في صناديق القضاة عن قديم
الايدى وثم طبق السجل بصورة في يد رجل من الذرية وكما بالوقف تحت يد زيد من الذرية تبخكم
كونه ناظر على الوقف لنقل اليه ممن كان قبله من النظر لكن في هذا الكتاب ما يحالف السجل والصورة
من نحو زيادة كلمة او تحريف كلمة ما يغير المعنى بالنسبة للسجل والصورة وكل ما ذكر
عليه خطأ القاضى بثبوت عنده فهل ينبغي ان يقدم العمل بالسجل والصورة التي تطابقه على العمل
بالكتاب الموصوف بما ذكر اعلاه بعد ان يظهر مقتضى ذلك اجاب نقل في التنازع خاتمة عن
وقف الختاف ان الاوقاف التي تقادم امرها ومات الشهود الذين يشهدون عليها فما كان
مرسوما في دواوين القضاة وهي في ايديهم اجريت على رسومها الموجودة في دواوينهم استمسكا
اذا تنازع اهلها فيها وما لم يكن لها رسوم في دواوين القضاة القياس فيها عند التنازع ان من
اثبت حقا حكم له به امر مقتضاها ان يعمل بالسجل المحفوظ في ايدى القضاة وما وافقه وطلقة
لا بما خالفه وفي مثل ذلك القياس عدم العمل بها اصلا الا بالبرهان الشرعي والله اعلم ^{سئل}
في طلحة موقوفة وقفا شرعيا اجرا فلها قراطين منها الرجل تسعين سنة في عشرة عقود وكل
عقد تسع سنين باجرة قدرها ثلاثون سلطاينا لدى قاض حنبلي المذهب وكتب في ذلك الاجارة
ما صورته وحكم بموجب ذلك ومن موجه عدم اقتضاها الاجارة بموت المتواجرين اولادهما
فوضع المستأجر يد عليهما مائة سنين ومات الاجر ثم المستأجر عن ولد يمدح وعلق فوضعها
ايديهما عليهما وركبهما دين لرجل ومات هذا الرجل عن صغيرين هما اسماعيل وتقي فاجر محمد بعد
موت اخوته علوة وانحصار ارثه فيه التبرطين لاسماعيل وتقي يعقب وصيهما فلما بقيت سني الاجارة

مطالع
يعمل في الارواق
المتقادمة على
ما قد بالرجل
لا يجتنب الوقف

مطالع
امر ناظر الوقف
قد اطلق في
طاحنة لرجل
تسعين سنة
في عشرة عقود
حكم به حنبلي
وبعد ان فسخ
الاجارة بموت
المستأجرين

فوضع الوصي يده عليهما لليتيمين فشنا ولا طلة القيرامين مدة سنين فما الحكم في ذلك كله
 اجاب الاجابة المذكورة على الوجه المذكور غير صحيحة لكونها اجارة طويلة وهي لا تقع
 في الوقف وكونها في المشاع وهي لا تقع في الوقف ولا في الملك وتجب اجرة المثل على كل من وقع
 يد على المشتاجر بقدر مدته وقد تقرر ان الاجارة تنفسح بموت العاقدين او احدهما حيث
 عقد ما العاقد لنفسه فعلى تقدير صحة الاجارة ففى قد انفسخت بموت المشتاجر لا بمدة عقد ما
 لنفسه وحكم الحنبلى بعدم انقضاء اجرتها بعد موت المتواجرين او احدهما لا يفيد فائدة القضاء
 لان الموجب المذكور لم يقع فيه الحكم على وجهه الشرعى مخصوصه ولا يتصور حال حياة المتواجرين
 فكيف يحكم بعدم الانقضاء بالموت ولم يكن والحكم لا بد ان يكون في حادثة بعد دعوى
 صحيحة في نصب الحكم عليها الدفع الخصومة بين المتدعين فيما ادعى وحين حكم الحنبلى بعدم
 الانقضاء بالموت لم يكن وقع الموت فهو حكم في غير حادثة فلا يرفع الخلاف بل هو افتاء لا قضاء
 ومن المقرر ان الامور واقعة فيها لجرة المثل بالغة ما بلغت وبحسب الافتاء بكل ما هو واقع للوقف
 صيانة له حتى مخرجها بان منافع الغصص مضمونة على غاصبها وعليه الفتوى والله اعلم سئل
 اذا اشترى اخوان مزرعة ومكانا معتمدا بئمن معلوم مقبوض وتصرف المشتريان في المكان المزبور
 مدة والا ان يدعى المشتريان ان المكان المزبور وقف فهل تسمع دعواهما بذلك وينقض البيع
 المذكور بعد ثبوت ذلك بالطريق الشرعى ام لا اجاب نعم تسمع دعواهما على متولى الوقف
 ان كان له متول وان لم يكن له متول فالقاضي ينصب متوليا فخاصمان وثبت ان الوقفية فاذا ثبت
 ظهر بطلان البيع فيسترد الثمن من بائعه قال في التتارخانية ناقلا عن فتاوى المجتنبين
 ادعى مسترئ ارض على بائعه ان هذه الارض موقوفة وقد بعتهما متى اياها البائع بغير حق قال للفر
 له هذه الخاصة يعنى مع البائع انما ذلك للمتولى فان لم يكن هناك متول فالقاضي ينصب متوليا
 فخاصم ويثبت الوقفية فاذا ثبتت الوقفية ظهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن من بائعه
 وقال فيها ايضا ناقلا عن النسفية سئل عن اشترى من اخرا رصبا وقضها ثم ادعى على البائع ان هذه
 الارض وقف على كذا وقد بعته ما ليس لك ببعده وقبضت الثمن متى بغير حق فعليك ان ترد الثمن
 على من له الخاصة وهل له ان يحلفه بالله ما تعلم ان الارض التي بعتهما متى انها ارض وقف كذا
 وليس عليك رد الثمن على فقال لا ولا تقع الخصومة الا للمتولى والوجه في هذا ان يخصم
 المتولى في ذلك وان لم يكن لما متولى ينصب للقاضي رجلا يخصم فاذا ثبتت الوقفية ظهر بطلان
 البيع فيسترد المشتري الثمن المؤدى الى البائع اهر وفي جماع القصورين في الفصل الثالث
 عشر في دعوى الوقف والشهادة عليه ادعى المشتري على بائعه ان المبيع وقف تقبل في الجمع
 وينقض البيع له يعنى على بائعه ان كان هو المتولى وفي الحاوى الزاهدى فتح خج للقاضي عبد الجبار
 المجتنبى اشترى رصبا وتصرف فيها سنين ثم اقام بيعة على ان فيها كردة مسبلة فله ان يسترد

مطلبت
 تسمع دعوى
 المشتري ان
 البيع وقف
 والمحكمة مع
 المتولى ان كان
 والا ينصب
 القاضي متوليا

من الكردة قال وفي ط الحرج ليس المخاضة في المسئلة اليد يعني الى المشتري مع البائع
حيث لم يكن متوليا انما هي لتولي الوقف وان لم يكن له متول نصيبا لقاضي متوليا حتى يخافهم
فيثبت الوقفية وبطلان البيع ثم يشترط الثمن وجواب المجندي مستقيم على قول الفقيه ابو

جعفر وابي الليث والصبر والشهيد بان دعواه وان لم تصح اي على غير المتولي للتناقص لكن
بقيت الشهادة على الوقفية وانما تقبل على قول كثير من المشايخ بدون الدعوى اه وفي الجاد

جبل باع ارضا ثم قال ان كنت وفتتها ان قال هي وقف على لا تصح هذه الدعوى وليس له ان يكلفه
ما لو اقام البيئته تقبل كما لو شهد واعلى عتق الامه من غير دعوى لامة تقبل فكذا للامه
تقبل وان لم تصح الدعوى هو المختار وكذا الوارد على المشتري على بائعه ان هذه الارض وقف على محمد

كذا وفي الحاوي قال تقبل البيئته وينقض البيع عند الفقيه ابى جعفر قال الفقيه ابو الليث
وبه فاخذاه والنقل في هذه المسئلة كثير فلنقتصر على ما ذكر والله اعلم مسئلة فيما اذا باع

جماعة لافون جميع مكان معلوم بناء على انه جار في ملنا البائعين بيمين معين مفوض
وعمل المشتريان في المكان المزبور عمارة جديدة ثم ظهر ان المكان المرقوم وقف وحكم به

لجهة الوقف بموجب الشرع الشريف فهل يسوغ للمشتريين الرجوع على البائعين بالثمن المرقوم
بقيمة العمارة المرقومة مبنية ام لا اجاب لا شبهة في انه يسوغ للمشتريين الرجوع بالثمن

لمودى الى ان باع صرح به غالب علما لنا واما الرجوع بقيمة العمارة فلما ان يرجع بقيمة
ما يمكنه ان يهدمه ويسلمه لها قال في المجتبى اشترى دارا ويحبسها اوطين سطوحها

ثم استحققت لا يرجع على البائع بقيمة الجص والطين وانما يرجع بقيمة ما يمكنه ان يهدمه
ويسلمه له اه وفي الاشباه والنظائر وفي بعض الكتب للنظر في ذلك اي برضى البائع لا يصرح

به في البحر في كتاب الاجارة باقل القيمتين للوقف منزوعا وغير منزوع بما لا الوقف فان لم يرض الباني
فهو المضيع لما نه فليترتب الى خلاصه واذا ترتب عليه اجرة مثله للوقف على اختيار المتنازعين

في ضمان منافع الوقف بغير عقد اجارة فيه والله اعلم مسئلة فيما اذا اشترى لفون من جماعة
جميع مكان معلوم بيمين معين مفوض لدى حاكم شرعي حتى بموجب حجة شرعية ثم نفذ الحجة

لمرقومة حاكم شرعي ما لكي وحكم الحاكم الما لكي باسقاط غلة المبيع ان ظهر مستحقا للثمن ملك
ووقف مالم يكن للمشتري عالما بالا سحقا في الغرضين العقد على قاءة مذهبه الشريف

يكتب بذلك حجة والان ظهر ان المبيع وقف وحكم به لجهة الوقف ويطلب الباهل للوقف المشتريان
المزبورين باجرة مثل المبيع في مدة نضرة فما فيه فهل يسوغ للحاكم الحنفى ان ينادي حكم الحاكم الما لكي

باسقاط الغلة المرقومة ام لا اجاب لا يسوغ للحاكم الحنفى ان ينادي حكم الحاكم الما لكي في ذلك
اجدوم وجود المحكوم عليه بعينه وليس الوقف كالحرية بل المفتي به عندنا انه لا يكون قضاء

على الناس كافة بخلاف الحرية فانه يكون على الناس كافة وللتكلم على الوقف ان يطالب المشتريين

مطلب
رجل باع ارضا
ثم ادعى ان
سنت وقفها

مطلب
اشترى شيئا
وعمره عارة
جديدة ثم ظهر
ان المكان المرقوم
فا راد الرصوخ
بالعارة له ذلك

مطلب
اذا اشترى فاك
بانه لا يترتب
المشتري فاك
ان ظهر مستحقا
المبيع ولم يبع
ذلك لا ينفذ
تحمي لوطه لانه
وقف وعلى
المشتري حجة
المثل

المزبورين باجرة المثل في مدة وضع ايديهما عليه على ما عليه الفتوى صيانة للوقف والبر
 هذا من باب الحكم على القاض بل لو علمنا به صار حكما على سائر الناس كافة وقد اشترطوا
 لتفاد الحكم المجتهد فيه ان يصير الحكم حادثة فتجوز فيه خصومة صحيحة عند القاضي
 من خصم على خصم وما ذكر من حكم المالك لم تجز فيه خصومة صحيحة عند القاضي من خصم
 على خصم حتى يشغل حكمه فيه وقد صرح في الحاوي القدسي بان ينبغي بكل ما عواقب
 للوقف فيما اختلفت العلماء فيه وكذا صرح غير واحد من علماءنا باختيار الانفع والا
 للوقف في مسائل كثيرة والافتاء بذلك والله اعلم سئل في جهات معلومة يشترك
 فيها اثنان بناب احدهما اربع سنوات والمأخر بها شرها واحد فقبض جميع معلومها وخبر
 الشريك بعد ذلك وطلب ما يخصه منها هل له ذلك حيث انه لم يباشر ولم ينسب بالبا
 عنه يقوم مقامه ام لا اجاب ليس له ذلك والمالة هذه وقد ذكر ابن وهبان
 ان الحج وصلة الرحم يسقط المعلوم ولا يستحق بهما العزل فبايالك بغيرهما والله اعلم سئل
 في وقف صورته انشا الواقف المذكور وقعه هذا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على اولاده
 لصلبه الموجودين الا ان وهم سراج الدين عمر وعبد الرحيم وابراهيم وامعة الائمة
 المشمولون الان بحجره ولا يات نفقة القاصرون عن درجة البلوغ وعلى من سجد لله قالوا
 له من الاولاد يقسم ربع ذلك بينهم بالنزعة الشرعية فثمة الميراث للذكر مثل حظ الانثيين
 ثم من بعدهم على اولاد المذكور ثم على اولاد اولادهم ثم على اولادهم وورثتهم وسلم
 وعقبهم كذلك الى ان يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين بحج الطبة العليا الطبة
 السفلى دائما على ان من مات من مستحق الوقف المذكور عن ولد او ولد ولد عاد نفسيه لولد
 او ولد ولد او اسفل من ذلك ذكر اكان او انثى ومن توفي من مستحق الوقف المذكور عن غير
 ولد ولا ولد ولا اسفل من ذلك ذكر اكان او انثى عاد نصيبه الى من هو في درجة وذوي
 صبقته فان لم يوجد احد من مستحق الوقف المذكور مساو له في درجة وذوي طبقتة عاد
 نصيبه الى اقرب الموجودين الى الواقف المذكور وشرط الواقف في استحقاق الانثى ان تكون
 ايما فان كانت ذات زوج فلا حق لها في الوقف بل يكون لها السكنى لا الاسكان فان ماتت
 عاد استحقاقها فاذا انقرضت المذكور من اولاد يرجع ذلك كله وقفا على بنات الموجودات
 حين ذلك ان كن متزوجات او غير متزوجات ثم من بعدهم على اولاد البطلون ثم على اولادهم
 واولاد اولادهم بطن بعد بطن ابا ما داموا واما ما تقا بقوا الى ان يرث الله الارض
 عليها وهو خير الوارثين انقرضت الامات من اولاد الواقف وانحصر هذا الوقف في خليل
 وشروين وشرف الدين وهم ابناء ابناء الواقف مات خليل عن محمد جلابي ثم مات شرف
 الدين عن القاضي محمد وفاطمة وصفيّة ثم مات شروين عن بنته نور الهدى ثم مات القاضي محمد

مطلب
 اثنان يشتركان
 في جهات معلومة
 فقبض احدهما
 جميع معلومها
 فبشتركت
 وطلب ما يخصه
 رطلت
 في نقص القسمة

ابن شرف الدين اخو فاطمة وصفيته عن غير ولد ثم مات محمد جليلي بن خليل عن ثلاث بنات
وهن عائشة ومؤمنة ورابعة ثم ماتت نور الهدى بنت شروين عن بنت ثم ماتت عائشة
بنت محمد جليلي بن خليل عن غير ولد ثم ماتت فاطمة بنت شرف الدين عن ابنتين هما الحمد ومحمد
وبنتين بدرة وصفيته فكيف يقسم الوقف بين الموجودين اجاب لصفيته بنت
شرف الدين اربعة قرايط واربعة اخماس قيراط وثلاث خمس قيراط ولبنت نور الهدى
بنت شروين خمسة قرايط واربعة اخماس قيراط وثلاث خمس قيراط ولرابعة بنت
محمد اربعة قرايط وخمس قيراط وثلاث خمس قيراط ولاختها مؤمنة مثلها ولاحمد بن
فاطمة قيراط وثلاثة اخماس قيراط ولاخيه محمد مثله ولاختها صفيته اربعة اخماس
قيراط ولاختهم بدرة مثلها وذلك لتقص القسمة بموت شروين لانقراض درجته وقسمتها
على سبعة اشهم لان فيها ذكراين وثلاث ناث فموت القاضي محمد استحق سهمه جميع اهل
طبقته الموجودين وقسم للذكر مثل حظ الانثيين حسب الفرع منه الشرعية في ذلك
وموت محمد جليلي استحق سهمه بناته الثلاث وتلوت نور الهدى استحق سهمها بناتها
وتلوت عائشة بنت محمد جليلي استحق سهمها اختها رابعة ومؤمنة وبنت نور الهدى
لانهن اهل درجتها وموت فاطمة استحق سهمها اولادها محمد ولحمد وصفيته وبدرة
بقوله اولاد اولادهم باليم وبه يتقرر الدخول ولم تنقص القسمة لعدم انقراض البطن
الذي ولنا البطن المنتقض بموت شروين لبقاء صفيته فلوانقراض موتها نقصنا القسمة
وقسمنا الوقف على عدد البطن الذي يليه واعطينا سهم من يموت لبيته الى ان ينقرض
وهكذا على ما رجحه اهل التحقيق واذا تأملت وجدت القسمة المذكورة مطابقة لما ذكرناه
من الحسب والاعلم سئل في ارض الوقف القراح اذا استحكمت باجرة هي اجرة المثل
لاتخاذها دارا بعد ان ثبت انها اجرة المثل وقيمة العدل لدى حاكم الشرع واتخذ دارا وثقلت
من مال الى مالك والان ناظر الوقف بنزع في كون الاجرة دون اجرة المثل ويدعي انها
بغير فاحش ويريد نقض البناء هل يقبل بمجرده قوله ام لا وما حكم الارض المحتكرة لاجب
لا يقبل بمجرده قول الناظر ان هذه الاجرة دون اجرة المثل والقول قول صاحب العار
لان يترك الزيادة كما هو ظاهر وليس للناظر نقض البناء بمجرده دعواه انها دون اجرة
المثل ومسئلة الاحتكار صرح بها صاحب الجرم ومنه الخفاء وهي في اوقاف الخصاف
وكثير من الكتب المعبر فلو ان كانت العارة اذ ارفعت منها لاستاجر باكثر مما
تقرر تترك في يد صاحب العارة الذي بناؤه مقرر وان كانت تستاجر بالاكفر
ورضى به فهو اولى بدفع الضرر وان لم يرض به رفع ان يلحق برفعه ضرر وان لم يلحق
الارض ضرر يترتب وقيل للناظر ان يأخذ للوقف باقل القيمتين مقلوعا وغير مقلوع

مطلب
لا نقض البناء
من الارض
المستحقة
قول الناظر انها
مستحقة بغير
فاحش

مطلب
الارض المستحقة
ان كان بمجر
لورفع البناء
منها لا يؤخذ
بالاكثر منه
في يد صاحب
وان كانت

والخاص لا يضر ولا يضرار وهو باطلا لانه يشمل مسئلة الاحتكار فالواجب في كل
ذلك على القضاة النظر من الجهتين جمعاً بين الجانبيين بما لا يضر فيه ولا يثمن والله اعلم
مسئل فيما اذا احتكر الناظر الذي هو من جملة المستحقين بمعرفة القاضي واذا نهى لول
مكا تاخر ايا ليعمره باجرة هي اجرة المثل حين ذلك وامضاه قاض اخر وعمره وتكلف عليه
جملة اموال ومات الناظر والمستحكر فهل لبقية المستحقين في الوقت نقض ببنائه
ام ليس لهم ذلك ولورثة المستحكر استبقاؤه باجرة المثل حيث لا يضر على الوقف ام لا
اسباب قد افترق كثير بالا استبقاء اذ فيه مراعاة الجانبيين جانباً للوقف بدفع اجرة
المثل خصوصاً اذا كانت الارض بحيث لو فرغت من البناء لا تؤجر باكثر من ذلك وما
مالك البناء لعدم اضراره بنقض ببنائه وقد قال في القنية استأجر ارضاً وقتاً وغير
فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فللمستأجر ان يستبقها باجرة المثل اذ لم يكن في ذلك
ضرر ولو ابي الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك قال في البحر وهذا يعلم مسئلة الارض
المحتكرة وهي منتولة ايضاً في اوقاف الخصاص اه والله اعلم مسئلة في ناظر وقف
احكر ابنه الكبير ارض بستان للوقف وبها شجرة جوز من غراس قديم للوقف ولها شجر
معلوم تسع سنين باقتص من اجرة المثل بقصاً فاحشاً اذ اجرة مثلاً اضعاف ما عقد
عليه الاحتكار لدى قاض حتى عزل الناظر بعد ان غرس المحتكر غراساً ورفع الغار
الامر الى قاض شافعي المذهب فامضاه شافعي المذهب في وجه اميه المزيل بدد عزله
وتراجع الناظر الجديدم مع الغارس لدى قاض حنبلي فامضاه ايضاً لعدم اقامة البيئنة
على العبن الفاحش الذي ادعاه المتولي الجديدم اذ اقام بيئنة شرعية لدى قاض شرعي
ان الاحتكار وقع بالعبن الفاحش الموجب لفساد الاجارة شرعاً تقبل بيئنته ويعمل بموجبها
ويلزم المحتكر اجرة المثل في السنين الماضية ولا يمنع من ذلك التنفيذ الصادر من الشافعي
والحنبلي لكون تنفيذ الاول في غير وجه الخصم الشرعي والثاني كان للجزع عن اقامة البيئنة
على العبن الفاحش ام لا اجاب اعلم ان اجارة الوقف بقدر ما لا يتخاين الناس فيه
لا يجوز وحكم ذلك حكم الاجارة الفاسدة وتجب اجرة المثل بالغة ما بلغت نظر للوقف
بال تسليم وعليه الفتوى فقد قال علماؤنا رحمهم الله تعالى يعني بالضم ان في نصب عتار
الوقف ونصب منافعه وكذا بكل ما هو اتفق للوقف فيما اختلف العلماء فيه وصرحوا
بان شرط نفاذ الحكم تقدم الدعوى الصحيحة من الخصم الشرعي على الخصم الشرعي فان فقد
هذا الشرط لم يكن حكماً قال في البحر بعد كلام طويل وبره ان الاتصالات والتنازلات
في زماننا المجردة عن دعاوى يعني الصحيحة ليست حكماً وصرحوا ايضاً بانه كما يصح الدفع
يصح دفع الدفع وكذا يصح دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار وكما يصح قبل اقامة البيئنة

مطلب
في حكم الارض
المحتكرة اذا مات
الناظر والمستحكر
وارا المستحقون
نقض البناء

مطلب
الاحتكار بالقبض
الفاحش غير
صحيح ولو امتنع
حاكم يراه

يصح بعد ما وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم وصرح في جامع الفصولين بان المحل
ان الدفع اذ ابرهن عليه بعد الحكم يقبل وسقط الحكم وكتبنا مشعوتة بذلك فاذا علمت ذلك
وتقرر لديك لم يقع عندك شك ولا ارياب في قبول بينة المتولي الجديد بالغبن الفاضل
وجوب العمل بها وابطال ما تقدم لظهور فساد سبب وقوعه بالغبن الفاضل الذي
تأباه اقوال العلماء وشروط الواقفين ولما فيه من الضرر الكلي بالوقف وهجوم اهل الجرافة
عليه بالظلم والعدوان وذلك مما يغضب الرحمان ورضى الشيطان وما شاء الله
كان وبه التوفيق وعليه التكاليف والله اعلم سئل فيما اذا مات المحتكر فنتا اول من له
التكلم على المكان المحتكر من وراثته ما عليه من المحر هل ينص على الصحة ولا يفسخ العقد لا
اجاب اذ انني اؤخر في الارض المحتكرة وكان المحتكر يدفع اجرة المثل لما قبل البناء والقرير
ومضت مدة الاجارة فله ان يستبقها باجرة المثل ان لم يكن في ذلك ضرر ولو اني الموقوف عليهم
الا القلع ليس لهم ذلك وقد صرح بذلك كثير من علماؤنا واولادنا المحتكرين فلو ارثه الاستقاء
لظهور الوجه وهو عدم الفائدة في ذلك اذ لو قلع لا تؤجر باكثر منه ولو حصل ضرر مما انزع
الضرر بان كان المستأجر او وارثه مغلسا او سبي المعاملة او متغلبا يخشى منه او غير ذلك
من انواع الضرر يجبان لا يجبر الموقوف عليه وفي قاضي خان صراحة بذلك في مواضع شتى
وكذلك في غيره من الكتب المعتمدة والله اعلم سئل في واقف وقف وقفنا على جهة بوعين
له عشرة اثمار كل نغرياسمه وتوفي الواقف الى رحمة الله تعالى هل يجوز لاحد ان يبدلهم بغيرهم
او يشرك غيرهم معهم او يزيد عليهم مخالفا لشرطه الواقف ام لا اجاب لا يجوز لاحد
ان يفعل شيئا مخالفا لشرطه الواقف اذ شرط الواقف كنص الشارع والزيادة والتبديل
والاشراك كل منها مخالف لما شرطه فلا يبيح فعله هذا وقد قال بعض ذوي التحقيق
يصح ان يكون التشبيه في وجوب العمل ايضا من جهة ان التصرف في الوقف على اتباع شرطه
لاننا اوصى بملكه وقال عليا وانا قاطبة ان قضاء القاضي ينقض اذا كان حكما لا دليل
عليه فالوا ما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص وهو حكم لا دليل عليه سواء
كان نصا او ظاهرا وهذه من المسائل الظاهرة الشبيهة فلا حاجة الى ذكر الكتب المصروفة
بها فانها كثيرة والله اعلم سئل في رجل اراد ان يجعل بيت شعر مسجدا ويقيم فيه مؤذنا
واماما فهل اذا جعله مسجدا بنيتة ونصب فيه محرابا وكل مدة قليلة ينقله من بقعة
الى بقعة في ارض موات تجرى عليه احكام المسجد وهل يدخل في قوله صلى الله عليه وسلم من بني
مسجدا الى اخره ام لا اجاب لا يصير مسجدا فلا تجرى عليه احكام المساجد لانه
ينقل ويحول من مكان الى مكان والمسجد مما لا ينقل من مكان الى مكان وصرح علماؤنا
قاطبة بان وقف المنقول الذي لم يجز فيه تعامل لا يصح وهذا يكفي في النقل بل قد صرحوا

مطلب
اذا مضت
مدة اجارة
المحتكر فله ان
يستبق الارض
باجرة المثل
ولو اني الموقوف
عليه

مطلب
وقف وقفنا على
جهة بوعين
انقار الا يجوز
تبدلهم
ولا الزيادة
عليهم ولا اشراك
غيرهم معهم

مطلب
لو اراد رجل
ان يجعل بيت
شعر مسجدا
لا يصير مسجدا

ان للسيد المحذ للصلاة الجبارة والعيد فيه خلاف هل يكون له حكم المنيح ام لا مع كونه
 غير منقول ولا بشرط التأييد وهو معقود من بيت الشمس واما حصول ثواب ما لم يتخذ
 ذلك للصلاة فلا شبهة فيه لان من اعمال البر ولا يضر في ذلك عدم احذ لاحكام المناب
 فلا ينبغي ان يمنع من هم به لاجل ذلك والله اعلم **مسئل في دي يد على محمد وديعده ملكا**
ارثا عن والد وان والد وارث عن فلانة بنت عمه عصبته و يدعيه ماطر وقف خارج
اسه وقف فلان بن فلان على ابنته فلانة واولادها و ذريتها ثم وثم وابنته بالوجه الشرعي
وحكم به حاكم شرعي فادعي ذواليدان من جهة ذريتها ولداستحقاق في الوقف وانه فلان
ابن فلان الى ان وصل الى فلانة المرقون عليها هل يعمل بغير دعواه ام لا ما لم تقم بينة على
منزكاه على ما ادعاه اجاب لا يعمل بغير دعواه ما لم تقم بينة تشهد بنسب معلوم
 يستحق به في الوقف ومن المعلوم المقر بان شهادة غير العدل باجاء العلماء لا تقبل والله اعلم
مسئل في رجل وقف على اولاده واولاد اولاده ومات عن بنتين ثم ماتت واحدة عن بنتين
وبنات وماتت الثانية عن بنت ثم هذه البنت عن بنت ثم ماتت هذه عن ابن عم فهل له مدخل
في الوقف اجاب لا مدخل له ما لم يثبت انه من نواقل الوقف وقدره حوايا انه اذا وقف على
 اولاده واولاد اولاده يصير في اولاده واولاد اولاده ابدا ما تناسلوا ولا يصير في
 الفقراء مادام واحد منهم باقيا وان سفل لان اسم الاولاد يتناول الكل بخلاف اسم كل فرد
 فانه يستمر ذكر ثلاثة بطون حتى يصير في النواقل ما تناسلوا والله اعلم **مسئل في ارض**
وقف كان تخصص فيها كرا دار اشجار زيتون وعنب يعدها ناظر لوقف كل سنة فيما دخل
كل شجرة قدر معلوما وقد حيت تلك الاشجار ولم يبق الا بعض اشجار زيتون والناظر يطلب
ان ياكل المقدار الذي كان ياكله على عدد الاشجار التي فويت ويأبى صاحبها لكر دار عن ذلك
وهو يصير في الارض بماله من حق الاستغناء بسبب الكرا دار المذكور بالزرع المستوى
والعصبي وعرف اهل تلك الجهة قاطبة ان يزرعوا الارض حتى تحصد معلومة من المحارج هل
عليه ان يزرع تلك الحصة المروية في مثله أو لكر المثل للارض ام العدد الذي كان يزرعهم
حال وجود الدوالي اجاب اما لاخذ على حسب عدد ما كان من شجر الدوالي التي قد
 ميت فلا قائل به شرعا واما اخذ الحصة فان كان المتولي دفعها لذلك تعينت وليتبر له
 هي على وجه المزارعة وان لم يكن دفعها لذلك بالفتوى بما هو انفع لجهة الوقف ان رأى
 اخذ الحصة انفع لحد ها وان رأى اخذ لجرة متسا درا هم انفع اخذها وقدره حوايا ان
 دفع ارض الوقف مزارعة وفي قاضيان ارض موقوفة في قرية يزرعها اهل القرية بالصفة
 او بالثلث وفيها حاكم من جهة قاضي البلد فاستأجر رجل من هذا الحاكم هذه الارض سنة
 لدا هم معلومة على ادرك الزرع جاء المتولي وطلب حصة الوقف من الخارج فان بعضهم

مطلب
 محدود في يد
 دي به يدعيه
 ارثا وادعاه
 وقف على ابنته
 فادعي ذواليد
 اسه من ذريتها

ان ياخذ حصصة الوقف من الخارج على عرف اهل القرية لان قاضي البلدة ان كان جعل
المتولي متوليا قبل تقليد الحكم او كان متوليا من جهة الواقف لا تدخل تولية الحاكم
في تقليده وان كان قاضي البلدة جعل المتولي متوليا بعد ما قلده الحاكم الحكومة فقد نزع
الحاكم عن الولاية على تلك الارض فلا تصح اجارتها وتجعل وجودها كعدمها في ريعها
المستأجر يصير كأن المتولي دفعها من اربعة على ما هو المتعارف في تلك القرية فكان
للمتولي ان ياخذ ذلك من الخارج فاعلم سبيل فيما اذا استأجر زيد من متولي وقف
ارضها وماء للوقف باجرة المثل واذن المتولي للمستأجر بالغراس في الارض والماء يسقى
الغراس على شرط ان يكون نصف الغراس تبعا لارضه ومائه والنصف الثاني للغراس
فما ونشأ الغراس وصار له غلال فاستخرج المسبأجر واستأجر من المتولي اجارة جديدة
واذن له بالغراس منها اراد ولخار ووقف المستأجر حصصة النصف من الغراس لاولاده
ولجهة البر ومضى على ذلك مدة تزيد على سبعين سنة وفي هذه المدة كلما تجدد للوقف
المذكور متولي يستأجر منه ويستأذن منه بالغراس باجرة المثل فابشع غراس جديد
مستأجره بعد مستأجره فاجدهم وزاد زودا فاحشا في نصف غراس الوقف وفي الارض والماء
فاجر المتولي فربل يسوغ للمتولي ان يوجر نصف الغراس وارض الوقف والماء لغير ذى اليد
الزود الفاحش عن اجرة المثل لا اجاب كل من الاجارة الاولى وهي الاجارة من زيد
على الوجه المشروح والاجارة الثانية وهي الاجارة من عمر وفا سادام الاولى فلعدم ضرب مئة
معلومة لما هو بشرط في الجارية سنة يجعل دفع الى رجل ارضا مائة معلومة على ان يغرس المدفوع
اليه فيها غراسا وعلى ان ما يحصل من الاغراس والثمار يكون بينهما جازا هو مثله في كثير من الكتب
فتصير حكمه بنظر بالمدة صريح في فساد ما بعده ووجه فساد ما بذلك انه ليس لادراك الثمار
والجمال مدة معلومة كما لو دفع غراسا لم تبلغ الثمرة على ان يصح ما يخرج كان بينهما ففسد
ان لم يذكر احوال معلومة ولم يذكر المدة في واقعة الحال كما هو ظاهر في تلخيص السؤال واما الثانية
فانها اجارة نصف الغراس لا كل الثمرة وقد صرح بان اجارة الثمرة والكرم باجر على ان يكون الثمر
له لا يصح لانها وقعت على استهلاك العين ففسد كما استشار بقرة لشرب لبنها فاذا عرف ذلك
عرف منه انه لا يجوز كل منهما وليرجع من يشك في ذلك الى كتب المذهب كالمخانية والتاثرانية
وشرح الدرر ومخ الغفار وغيرهما من الكتب ومن يتأمل يظهر له ذلك والله علم سئل
في رجل اجتمع في يده كتاب وقف ورجعة كاتب ولاية ورجعة قاض بها منازعة في استحقاق
بنت بنت ابن الواقف مع ابن ابن الواقف جهرة الكتاب وقف على ولده ومن بعده على اولاده
وعلى اولاد اولاده ونسأله الذي كورده في الاناث وصورة الرجعة وقف على نفسه ثم على اولاده
واولاد اولاده وذكره بالواو وصورة ما كتب في الحجة بعد بيان الدعوى من وكلها ان الاجارة

مطلبت
استأجر من زيد
الوقف ارضا
وماء ليغرس
ويكون نصف
الغراس للمثل
والوقف باجر
من غير ضريبة
مدة فافترق
واستأجر زيد
غراس الوقف
والارض والماء
بزيادة فاحش
فكل من الاجارة
فاحشة

مطلبت
الجهرة بما تفرقة
طالها السب
لا بما يوجد
الخطوط

مردودات بموجب شرط الواقف الدال عليه تذكره كتابا لولاية التي صورنها وقف على نفسه
ثم إلى أولاده وأولاد أولاده ذكره بخلاف الواو فيها فبموجب ذلك عرف الحاكم الوكيل
أن الأمانات ممنوعات من الوقف بسبب ما ذكر فهل العمل بكتابا الوقف أم بالرجعة التي
مكتوب فيها وذكره بالواو أم بتعريف القاضي ومنعه له بسبب الكتاب الدال عليه
الرجعة المذكورة التي حذف منها الكتاب الواو في الحجة وهي مثبتة بخلاف كتابا لولاية
أم العبرة في جميع ذلك بما تقوم عليه البيعة الشرعية لا بمجرد هذه الكواعد والخطوط
أجاب العبرة لما تقوم البيعة الشرعية عليه لا بما يوجد من الخطوط والكواعد فاذن كانت
البيعة على كتابا الوقف وثبت مضمونها وأوجب الحكم بمنع بنت بنت ابن الواقف لشرطه المذكور
وكذلك لو قامت البيعة على ما في التذكرة المنصوص في الحجة السافطة الواو لكونه قد
لازما فيختلف الاستحقاق بعده وأما مع الواو التي الأصل فيها العطف لذى الأصل
فيه المغايرة لو ثبت بالبيعة وحكم بدخولها حاكم براه نقذا وبعد ما ننقذاذ التورث شروط
الحكم بصيرورته في حادثة شرعية وأذا لم تقم على واحدة من الصور بيعة يرجع إلى مجرد النقل
إلى المدعى والمدعى عليه كما يرجع في القضايا الحكومية فمن كان ذا يد كان القول قول يمينه
والله أعلم مسئلة في رجل وقف على نفسه ثم على أولاده محمد وموسى وعلى ابني الخير ثم من بعد
كل منهم على أولاده ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولادهم
وفشلهم وعقبهم ومن بعدهم على جهة بر لا تنقطع مات الواقف عن أولاده المذكورين ثم
مات محمد عن ابن اسمه عوض مات أبوه في حياة جدّه وعن ابن اسمه طه ومات طه عن ابن ابن
اسمه حسن مات أبوه في حياة جدّه طه المذكور ثم مات حسن المذكور عن غير ولد وانتزعت
مخذا منسوبا إلى محمد بن الواقف ثم مات موسى عن ابنه حسن وكرم ثم مات على عن ابنة حسين
وحليل ثم مات خليل عن علي وشمس الدين ومحيي الدين ثم مات حسين عن ابنه محمد وعبد الباقي
وعن ابن ابن اسمه فخر الدين مات أبوه في حياة جدّه ثم مات محمد هذا عن ابنه مصطفى وحسين
ثم مات أبو الخير عن نور الدين فالمرجور لأن من نسل الواقف حسن وكرم ابنا موسى بن الواقف
ونور الدين بن أبي الخير بن الواقف وعوض ابن ابن الواقف وعلي وشمس الدين ومحيي الدين ابنه
ابن الواقف وعبد الباقي ابن ابن الواقف ومصطفى وحسين ابني ابن ابن الواقف وفخر الدين
ابن ابن ابن الواقف فكيف يقسم ربع الوقف لأب يقسم بعد كل على أولاده فيعطي عوض ابن ابن
ابن الواقف ربعه ويختص به من غير أن يشاركه فيه أحد من أولاد أخوة أبيه الثلاثة ويعطى حسن
وكرم ابنا موسى بن الواقف ربع أيهما بينهما مساوية ويعطى نور الدين بن أبي الخير ربع أيهما
فيستقل به ويعطى علي وشمس الدين ومحيي الدين وعبد الباقي ابنا ابن الواقف ربع جدهم يقسم
بينهم أرباعا على قدر رؤسهم ويجوز فخر الدين ومصطفى وحسين ابنه ابن ابن الواقف لنزول

مطلب
موقوف على نفسه
ثم على أولاده
وسببهم
بعد كل واحد على
أولاده والمرجور
الآن متفقون
في الدرجة

رتبتهم عن ذكرناه من على ومن ذكرناه معه من اهل الدرجة التي هي اعلى من درجتهم والعلة فيما ذكرنا من الحكم ما صرح به الاصوليون من ان كلمة كل للاحاطة على سبيل الافراد فاعتبر كل واحد من الاربعة كما نرى ليس معه غيره في اولاده من اخوته اذ كلمة كل اذا دخلت على المنكر اوجبت عموم افراده بخلاف كلمة الجمع فانها توجب عموما للاجتماع دون الانفراد وهي مسئلة من دخل هذا الحصن المعروف المشهور بينهم فوجب بسبب ذلك صرف ما لكل واحد من الاربعة بنين لا اولاده يستقل به الواحد والاثنان فازيد ثم يقع الترتيب بين اولاد كل واحد منهم واولاد اولاده لقوله ثم من بعدهم على اولادهم ثم وثم فيجب فيه الاصل فرعه وفرع غيره لعدم استراط صرف نصيب من مات لولد والا صرف في ذلك ظاهر بين لا اعتبار عليه والله اعلم **سئل في امرأة اسقطت حقها من وقف شرط للذرية وهي منها هل يسقط ام لا اجاب** لا يصح اسقاطها قال في الثانية في كتاب الشهادة اما الوقف على المدرسة من كان فقيرا من اصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يبطل بابطاله فانه لو قال يبطل حتى كان له ان يطلب ويلخذ بعد ذلك امر هذا في وقف المدرسة فكيف في الوقف على الذرية المستحقين بشرط الواقف من غير توقف على تقرير الحكم وقد صرحوا بان شرط الواقف كمثل الشارح فاشبه الارث في عدم قبوله الاسقاط وقد وقع لبعضهم في هذه المسئلة كلام عجيب ان يحذروا الله علم سئل في وقف وقفه واقفه على نفسه مدة حياته ثم على اولاده الذكور والاناث ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولادهم الذكور ثم على انسابهم ابدا ما عاشوا على ان الانثى من الموقوف عليهم تستحق بشرط الرملة والحاجة واذا تزوجت سقط حقها من الوقف تجري الحال على ذلك ابد الابدين الى ان يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين وجعل اخره على مصالح حرم النبي صلى الله عليه وسلم ثم شرط شروطا منها ان يبدأ بعمارتها وما فضل يصرف على الموقوف عليهم على الشرط والترتيب المعين اعلاه مات اولاده الذكور جميعا وبني اولادهم ولم يبق من صلبه الابنت له ارملة محتاجة فكيف تصرف غلته وهل اذا اطلق الواقف الوقف ولم يعينه للسكنى او الاستغلال كيف يكون الحال لاجاب اما الصرف الان لغلته فهي باسرها لابنته للترتيب المستفاد به ولم يستثن بقوله غير ان من مات كان نصيبه لولده فالترتيب فيه يعلم فلا شئ لاولاد البنين مع ولدا الصلب ذكر اكان وانثى والجمع في قوله ثم على اولاده يراد به جنس الاولاد لاحقيقة الجمع اذا الواحد ينفر دبرا اذا انفرد فتكون الغلة كلها لاهلها لانها من اولاده لصلبه وهم من اولاد الغلة فنجبتهم بعلود رجتهم عليهم كما هو ظاهر لا اعتبار عليه ولا توقف فيه واما ما يكون اذا وقف ولم ينص على السكنى والاستغلال فالمصرح به في كتبنا ان الواقف اذا اطلق الوقف فهو على الاستغلا لا السكنى قال في النظم الوهباني

ومن وقفت دار عليه فماله سوى الاجر والسكنى بها لا يقرر

مطلب
اذا استقطقت
حقه بعض الذي
الموقوف عليه
لا يسقط ولا
المستحقين
المدرسة

مطلب
وقف على نف
ثم على اولاده
الذكور والاثنا
بشرط الرملة
والحاجة ولم
يوجد الابنت
الواقف ار

مطلب
اذا طاق
الواقف
فوقه

قال شارحه ابن التتمة مشكلة البيت من الخنيس والحاصي وقف منزلا على ولديه واولادهم
ابدا ما تناسلوا فاذا السكنى ليس لها حق في السكنى لان حقها في الغلة اه وفي الخاتبة دار
موقوفة قال بعضهم لا يكون للوقوف عليه ان يسكن الدار وهو قول الفقيه ابن جعفر رحمه
الله واستدل في ذلك بجواز اجارة الدار للموقوفة للوقوف عليه ولو كان له حق السكنى
لما حاربت السكنى للوقوف عليه لانه يكون مستأجر سكنى دار له حتى السكنى فيها وذلك
باطل فلما جازت الاجارة دل ذلك على انه في سكنى الدار منزلة الاجنبي اه فتحصل من ذلك
ان جميع الغلة تصرف على الارملة المذكورة التي هي بنت الواقف لصلبه لاحق لاولاد
الواقف مادامت حية والله اعلم سئل فبين وقف وقف فوض بظهوره لشخص فوفى في
ثم الناظر بعد ان اوصى الى ولد بالنظر هل يكون ولدا الناظر المذكور لحق من غير ام لا وهل
فقد رعد الوصية بجواز نصب الناظر اجنبيا مع وجود من يصلح من ولدا الواقف واقرانه
ام لا اجاب بقوله قال في التارخانية نقلا عن السراجية وان ما دال القيم بعد ما مات
الواقف فان كان القيم قد اوصى الى غير فوصيته بمنزلته اه ومثله في الجزازية وفي البحر
اذا مات المتولى المشروط له بعد الواقف فان القاضي ينصب غيره وشرط في المجتبى ان لا يكون
المتولى اوصى به الى رجل عند موته فان كان اوصى لا ينصب القاضي اه ومثله في كثير من الكتب
حتى قال في الخاتبة والظهيرية وغيرها والعبارة للخاتبة ولوان الواقف جعل رجلا متوليا
وشرط انه ان مات هذا المتولى ليس له ان يوصى الى غير دكان هذا الشرط اه والفقيه يفرق
من هذه العبارة الابلية في اثبات الولاية لوصى الناظر المذكور اذ التنصيص على جواز
الشرط يدفع توهم بطلان عليه بعدم الجواز كما يدريه من اكثر من معاشرة نقاش بكاء
اذ مثل ذلك يقال في مثل هذه المسائل التي كثر نقلها ورواها بينهم حتى كانوا مقررة
في علم كل فقيه فيستغنى عن ذكرها بل كما يتفرع عليها ويتشعب منها وهذه المسئلة كذلك
فان كتب المذهب طائفة بها كما هي طائفة بمسئلة تولية ولدا الواقف واهل بيته فانهم من
قاطبة بانه لا يجزى الناظر من الاجاب مادام يوجد من ولدا الواقف واهل بيته من يصلح
لذلك قالوا اما لانه اشق اولان من قصبة الواقف نسبة الوقف اليه حتى قالوا فان اقام
اجنبيا لعدم صلاحية احد من اقرباء الواقف ثم صار من ولد من يصلح صرفه اليه والله اعلم
سئل في دار موقوفة مع حاكورة ملاصقة لها مستأجر الحاكورة رجل اجارة لظوله اوصى
غالبها فاستبدلت الدار والحاكورة بدار اخرى في بلدة اخرى استبدل لا شرعا الذي نائب
الشرع الشريف فادعى مستأجر الحاكورة في مستبدل الدار والحاكورة فساد الاستبدل اهل
دعواه الفساد مع انه ليس بناظر على الوقف ولا مستحق له ام لا فصح دعواه فساد الاستبدل
وما الحكم في الاجارة الطويلة في الوقف هل هي صحيحة ام لا وهل يشترط في الاستبدل اتحاد البلدة

مطلب
الناظر الذي
منه العار
انه يوصى
لغيره
بمنصب
القاضي
ما غلط

مطلب
دار موقوفة مع
حاكورة استأجر
رجل الحاكورة
طائفة طويلة
فقبل عام مائة
استبدل الدار
والحاكورة قالوا
باعتقال المستبدل

بحيث يكون البديل والمبدل في بلدة واحدة ام لا اجاب لا تصح دعواه فساد البديل
بسبب كونه مستأجرا للمأكورة المذكورة لانه لا يملك له في نفس الدار لارقة ولا منفعة -
انما حقه على تقدير صحة الاجارة في منعة المأكورة فقط فكيف تصح دعواه الفساد في بلدة
الدار وهو لا يجني عنها وعلى تقدير ان الدار والمأكورة معا في اجارة لا يملك فسخ البيع قال
في الحاشية ولو أثير من غيره ثم باع من غيره لا ينفذ بيعه في حق المستأجر فان اراد المستأجر
ان يفسخ البيع اختلفوا فيه والصحيح انه لا يملك الفسخ اهـ وقال بعده قبيل الكلام على البطلان
الطويلة الاجرا اذا باع المستأجر اراد المستأجر ان يفسخ البيع معه اختلفت الروايات فيه
والصحيح انه لا يملك الفسخ اهـ وهذا لو قد رنا ان له الفسخ على غير الصحيح من المذهب فهو لا يملك
الا في المأكورة لا غير اذا المأكورة لا يؤثر الفساد فيها الفساد في الدار كمن جمع بين ملك
ووقف وليست من قبيل الجمع بين الحر والعبد كما هو ظاهر من ان يقرر ودعوى فساد
الاستبدال لا يكون الا من خصم شرعي على خصم شرعي والمستأجر لا يملك له في الدار ببيع
ولا نظيره ولا ملك متفعة فظهر كونه لا يصح اخطاها يدعي بطلان الاستبدال في الدار
ظهور الشمس في رابعة النهار واما الحكم في الاجارة الطويلة في الاوقاف فمضى من المسائل المشهورة
ومن جملة من نشر عليها صاحب جواهر الفتاوى قال في الباب الاول من كتاب الاجارة رجل اجر
ضيعة ثلاثين سنة وكتب في الصك ان له لجر ثلاثين عقدا كل عقد عقبه الاخر والضيعة وقد
فانه لا تصح الاجارة هكذا ذكر وهو الصحيح وذكر في النوازل اختلاف المشايخ وقول المفند والى
واختار الفتية ابو الليث انه لا تصح الإجارة لصيانة الاوقاف وعليه الفتوى اهـ يعني من دعوى
الملك فيها فخصمها في هذا الزمان الفاسد وذكر في الباب السادس من على القاضي الامام ملك
الملوك الى اعدا المناصب لما سئل عن الاجارة الطويلة في الوقف قال

افتي ببطلان الاجارة معتبر من زمة الفقهاء قطعاً لازماً
وبذلك افتي للتدين حسبة كي لا أكون بما احرز ظالم

ثم قال المختار انه لا يصح وافتي جماعة من الفقهاء ببطلان الاجارة وانا افتي كذلك واما اشتراط
اتحاد البلدة فلا قال به وصريح كلام هلال والخضفاف وقاضي خان وغيرهم يجوز في اي بلد بناء
حيث كان اكثر ثلثة وبعد عن احتمال الخراب وقلة الرغبة واما قولهم في منع احسن وقولهم انما يجوز
اذا كان في محلة واحدة او تكون المحلة المملوكة خير من المحلة الموقوفة فعنى الاحسنة والخيرية
فيما هو المقصود للوقف من تحصيل الغلة ودوام المنفعة المترحم علو المسئلة باحتمال الخراب
في دون المحلتين لثقله الرعيان فيها فكيف يقاس البلدان اللذان لا يحتملان الخراب على المحلتين -
الذين اسداهما لثقله الرغبة تحتل الخراب كما هو مشاهد في الامصار الكبار كعمر وغيرها -
وعليك ان تتأمل في قوله او تكون المحلة المملوكة خيرا من الموقوفة فهذه اصح في انه اذ هت

مطلبت
الاجارة الطويلة
غير صحيحة ولو
بمقدود

مطلبت
لا يشترط القيمة
الاستبدال
اتحاد البلد
والحالة

شلوكة خير من الموقوفة لا مستند ان سائر والمحال هذه وان احتالعت المحلة وان لم يكن كذلك
 كان كادام هالدا لمدى هو العادة في الوقف من زود انكادام غيره وذلك غير مقبول والله اعلم مسئلة
 في رضى موقوفة على ذرية شخص ما داموا ثم من بعدهم على جهة من لا ينقطع وبها يتخير ويتوزع
 نصيبه المستحق للوقف ونصيبه سيد جماعة ثم ادم العهد عليه فادعى بعض الجماعة الملك
 في الارض بعد حصته في الثمن وانكر الوقف في الارض وطال المستحقين للوقف بالحق
 دار الوقف فاعاد رواه ليتوقف ثبوت وقف الارض على احصائه ام لا يتوقف الا على
 احصاء الالية الشرعية ويكون في ذلك قول الشاهد اسهلا ابرأ وقف واطلق او قال بقيد
 ان شهيد لم ابرأ الوقف لكن الشهير عندى واحرى من انوى به وهل تشتري تسمية الوقف
 ام لا حيث كان قديما وهل اداقت وقف الارض بوجهه الشرعى يحكم في رصده وشهره بكون
 ما هو المانع من وقف من اوانه ام لا وهل اذا اقر احد المستحقين للوقف بوضع يد لاحد
 على حصة مساعة من الشجر مع اقراره دعوى باطل الوقف وقف الارض المذكورة ام لا
 لاسب لا يتوقف ثبوت الوقف على احصاء كتبه لان صحيح الشريعة الشريعة ثلاث الية
 والاقرار والكون وكتاب يوصى بما هو كادامه حله وهو لا يعتمد عليه ولا يعمل به كما سيجى به
 كبير من علماء العشرة في ذلك للية الشرعية وفي الوقف يسوغ للشاهد ان يشهد بالية
 ويطلق ولا يصرف في شهادته قوله بعد شهادته لم اعلم الوقف وانكر الشهير عندى او صرح به
 من انقضى وفي اشتراط تسمية الواقف حادى بان ائتمنا مشهور وقد ذكر في جامع العصريين
 زامر اللغات يسمى ان فصل لو كان قديما وقف مشهور قديم لا يعرف واقعه استولى عليه
 طالم فادعى المتولى له وقف على كذا مشهور وشهد كذلك فالحتم ان يمحور اهر وقد صرح
 علما زمانه بيقى بصمان في عصب عقار الوقف ونصب مائة وكذا بكل ما هو ارفع
 للوقف فيما اختلف العلماء فيه هكذا صرح به في الحاوى القدسي واقرار احد المستحقين
 بوضع يد لرجل على حصة من شجرة لا يسمع المرفوعة اذا كان هو الناظر المتكلم على الوقف
 من دعوى الوقف المدعى متنوعة الى يدعى ويدعى وان ويدعى متنوعة الى يدعى احاد وان
 وودعة وملن ولا تمنع المرفوعة فكيف تمنع غير هذا المنع بل يدعى النقاد ولشبه
 ما نشبه الساقص رية الدفع وبان الدوى في الوقف مفتوح غير مقبول واليه اذرى
 وسبب العلماء واكار المحيى وكل ما ذكره مما هو عنه مسئول وقد تناوت وصار عليه
 انقول في نحاها يد الى لاسباب ونسبة الاطباء والله اعلم مسئلة في وقف وقد
 وقعا على روحته راحة نت مراد على نابعة على راحة موية بينهما ثم من بعدهما على
 اولادها واولاد اولادها وشبهها وعصها وورثتها انما ما سوا وادائما انقوا
 ثم بعد ان راض شلها وذرثتها يكون ذلك على مصراع الصخرة المستقرة والمنقوشة

مطلب
 في وقف ثمن
 من ثمن
 بل النسبة
 لشاهد الوقف
 ان يشهد بالية
 ولا اشتراط
 تسمية الواقف
 خلافا

مطلب
 وقف على روحته
 وعلى نابعة ثم راحة
 ثم على الصخرة
 راحة لاسد

الشريف ماتت الزوجة المذكورة لاعن ولدها هل يعصرف نصيبها المصانع الصخرة الشريفة
ام لا اجاب لا يعصرف نصيبها الى الصخرة الشريفة لان الصرف لها مشروط
بانقراض نسلها ولم يوجد هذا الشرط فلذلك امتنع والحال هذه وللتاخي صرفة للبايع
وذريته لا سيما اذا كانوا اقرباء لانه اقرب الى غرضه والله علم ^{مطلب} سئل من دمشق فيما اذا
انشأ واقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده يعود ذلك وقفاً على اولاده لئلا
الموجودين يومئذ وهم محمد بن العابد بن صلاح الدين يوسف وامهاني بينهم على
الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين وعلى من سجدت للواقف المشار اليه
من الاولاد الذكور والاثاث بينهم على الفريضة الشرعية يستقل به الواحد منهم عند
انفراجه ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما يجري ذلك عليهم مدة حياتهم من غير شريك
لهم في ذلك ثم من بعد اولاد الواقف المشار اليه يعود ذلك على اولاد الذكور منهم خاصة
دون الاناث ثم على اولادهم كذلك ثم على اولاد اولادهم مثل ذلك ثم على اولاد اولادهم
نظير ذلك ثم على انسابهم واعقابهم وان سفلوا ببيتهم على الشرط والترتيب المذكور على ان
من توفي منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم وانسابهم واعقابهم عن ولد او ولد وولد
او عقب عاد نصيبه من ذلك لولد او ولد وولد او نسله او عقبه ومن مات منهم عن غير ولد
ولا ولد وولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك لمن هو معه في ذبحته وذوي
طبقة من اهل الوقف ومن مات منهم قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف المذكور
وترك ولداً او ولداً واسفل من ذلك استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى ان كان
حيّاً وقام في الاستحقاق مقامه ثم من بعد انقراض اولاد الذكور واولاد اولادهم وانسابهم
واعقابهم يعود ذلك وقفاً على من يوجد من اولاد البنات من ذرية الواقف والموقوف عليهم
بينهم على الفريضة الشرعية على الترتيب المعين اعلاه وعند انقراض اولاد البنات واولاد
اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم يعود ذلك وقفاً على من يوجد من اولاد المرحوم القاص
ولي الدين محمد بن المرحوم الحجاز بن العابد بن عبد القادر بن فريوات سبط والد الواقف
المشار اليه ومن اولاد اولاده وذريته ونسله وعقبه بينهم على الفريضة الشرعية
على الترتيب المعين اعلاه وبعد انقراض على جهة بر متصلة فانقراض اولاد الذكور وان
الوقف الى اولاد البنات ثم انحصرت في بنت منهم ثم ماتت البنت المذكورة وآل الوقف
الى ذرية ولي الدين سبط ولداً الواقف المذكور والموجود الآن جماعة من ذرية ولي بن
المذكور بعضهم اعلا طبقة من بعض فهل يستحق غلة الوقف اهل الطبقة العليا دون
اهل الطبقة السفلى عملاً بقول الواقف على الترتيب المعين اعلاه ولا يستحق احد من اولاد
اهل الطبقة السفلى شيئاً مع وجود اهل الطبقة العليا حيث لم يقل الواقف على الشرط

مطلب
في تقصير النسبة

اسير اعلاه لمراد على الترتيب المعين اعلاه فقط احاسب جميع ما راعى في اولاد الواقف
 من جهة الاموال وعده دون فرع غيره راعى في اولاد المرحوم القاصي ولي الدين لان ذلك باطل
 في منهوم الترتيب قطعاً وان لم يذكر معه الشرط وهذا يدعى التفضل الموقوف قد لا يجهل
 منها على الاستواء في الحكم حكم الفريضة الشرعية وترتيبه شرط فان قلت شرطه ان
 الواقف الترتيب جئت بصحة فلا يشترط احد من اولاد الطبقة العليا شيئا مع اصوله لان
 اشتقاقهم ذلك مرتب على موتهم ومن مات منهم كان نصيبه لولده او ولد ولده ولا يحرم
 عن فوقه ومن مات لاعم ولد فنصيبه لمن في درجته ثم تنقص القسمة بعد انقراض
 الدرجة العليا والقسمة على التي تحتها هو القول الاصح عندنا لانه الاقرب الى العدل ولانه
 عن الشقاوت والناحش في الافضل فاقرهم والله اعلم سئل منها ايضا فيما اذا كانت
 مدرسة لها مدرسين ومعيد وغير ذلك ولها اوقاف من مستقات وغير جاز من جهة ذلك
 دارمات الساكن فيها اذهب زيد فطلبها من ساكني البلدة فاسكنه اياها مع ان المدرسة موقوفة
 خاصا فهل يكون ذلك العطاء والاذن لزيد غير واقع موقعه وتكرمه الاخرى في جميع ملحق
 واذا جاز فيها بناء يكون غير محترم ام لا اجاب لا يكون واقعا موقعه مع المتولي الخاص
 فقد ذكر العلماء من القواعد التي يتفرع عليها كثير من الفروع والفوائد الولاية الخاصة لزيد
 من الولاية العامة وقد فرع عليها في الاستباه والنظر في وعام جملتها ما هو مسموح في المثل
 قالوا وعلى هذا لا يملك القاصي التصرف في الوقف مع وجود ناظره ولو منصوصا من قبله
 وفي الخبر في تناه سترحه للكثر في قوله وان حصل الواقف على الوقف لنفسه ولاية القاء
 متأخر عن المشروط له عن وصيته وفيه وفي الفتاوى الصغرى اذا مات المتولي والواقف
 حي فالمرأى في نصب قيم آخر الى الواقف لا الى القاصي فان كان الواقف ميتا فوصيته الى
 من القاصي وفيه شرط في المحتى لصحة نصب القاصي ان لا يكون المتولي اوصى به الى رجل عند
 موته وان كان اوصى لا نصب القاصي وفيه نقلا عن التارخانية الوقف اذا كان على اريد
 معلوم من بعض عددهم ان انصبوا متوليا بدون استطلاع رأي القاصي يصبح اذا كان اولا
 القاهج ثم نقل عنها فان لا عن أهل المسجد او الفقهاء على نصب رجل متوليا لمصالح المسجد
 متولى ذلك باتفاقهم اتفق المشايخ المتأخرون واستادنا الا فضل ان ينصبوا متوليا
 ولا يعمل القاصي في رماسا لما عرف من طبع القضاة في اموال الاوقاف ما هو اقول نعم
 لقد نقل المتأخرون الطلح الصحيح ونحن متأخرون والمتأخرون قد نظرنا من طبعهم ما هو خارج
 عن الحد وموجب للبعد عن الله تعالى والطرد والصدور والمقرر في غالب الكتب مسطر
 ان مسافع الوقف تضمن بالاستهلاك فعلى ساكن الدار المذكورة اجرة المثل لسكنه وبه
 ما في ها ويرفع لولم يقهر وان اضرب فقد صحت ماله فليشترى الى خلاصه بالانتهاد وفي خبر

او سكن حاكم
 البلدة شخص
 في دار الوقف
 يحل عليه الا برؤس
 ما شاء ان لم
 يقهر وان اضرب
 ترتب

الكتب للناظر فلكه باقل القيمتين منزوعا وغير منزوع بمال الوقف من خرج به في الاحتياض
والنظام وكثير من الكتب المتقدمة والله اعلم مسئل في وقف مشروط فيه ان من مات غز
ولدا وولد ولدا واسفل منه فتصيبه له بعد ان رتب بين الطبقات فهل اذا مات واحد من
المستحقين للوقف ذكر كان أو أنثى عن ولده قبل انتفاض القسمة بانقراض درجته بصرف
نصيبه لولده ام لا اجاب نعم يصرف نصيب من مات لولده ويكون قوله على ان من مات
الح مخصصا لقوله الطمعة العليا تجب السفل فنجب الاصل فرجه لا فرع غيره ويعطى نصيب
كل من مات جميعه لفرجه ويستمر اليه كذلك الى ان تنقضى الطبقة الاولى بابرها فتنتقض
وتقسم الغلة بين اهل الطبقة الثانية فمن مات من اهلها عن ولده انتقل نصيبه اليه الى ان
تنقضى وهكذا يفعل في كل بطن كما حرر في محله والله تعالى اعلم مسئل في رجل التزم لجهة
وقف بمارته ولجرا طعامه المشروط وايصال علوفات مرتزقته وجميع لوازمه بمبلغ معلوم
وان احتاج الى زيادة عنه يدفعه من ماله متبرعا هل يصح ام لا يصح وهل اذا غضب غاصب
شيئا من ماله لوقف الذي تحت يده وكيل متوليه يضمه الوكيل ام يذهب على الوقف كيف الحال
اجاب لا يصح الالتزام المذكور بل هو اجنب خارج عن الشرع الواضح المشهور فلا يلزمه
التبرع بالزيادة المحتاج اليها وان شرط على نفسه اذ هو الالتزام ما لا يلزم شرعا فيرد على عكسه
وما وقع عليه بغصب الغاصب من ماله لوقف لا يضمه الوكيل حيث لم يجد له دفعه عنه
من سبيل والمطالب به هو الغاصب فعست نفسه الفاجر فان اداه في الدنيا والاطول
به في الآخرة والله اعلم مسئل في رجل اهل مات اخلا مستتبه عن اخ وابن بنت ادعى ابن البنت
ان استحقاق المتوفى انتقل اليه فهل له ذلك ام لا اجاب ان كان للوقف كتاب في
ديوان القضاة المسمى في عرفنا بالسجل وهو في ايديهم اتبع ما فيه استحسانا اذا تنازع فيه
اهله والا ينظر الى المصور من ماله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف كانوا يعملون وان لم
يعلم الحال فيما سبق رجعتنا الى القياس الشرعي وهو ان من اثبت بالبرهان حقا لحكم له به
فاذا حكم ذلك فابرا لم يثبت ان ظهر للقاضي في الكتاب الموصوف بما ذكرنا ان حصته جرك لآلته
تنتقل اليه ظهورا بينا او لم يظهر لكن عادة القوام فيما سبق كذلك او لم تعلم عادة القوام
ولكن اقام بيعة على مدعاه الشرعي بوجهها الشرعي حكم له به وان لم يوجد من ذلك شيء
لا يحكم له به بمجرد دعواه والحاصل انه اذا وجد شرطا لواقف فلا سبيل الى مخالفته واذا
فقد عمل بالاستفاضة والاستيما رات العاديات المستقرة من تقادم الزمان الى هذا الزمان
وان لم يوجد شيء من ذلك فن ادعى شيئا فغلبه ان يثبت بالبرهان والله اعلم مسئل في وقف
بايدي جماعة تلقوه عن ابائهم وابائهم عن اجدادهم وعليه عشرين باب بيت المال هل لو كبر بيت
المال اجارته مع وجود المتكلمين عليه من اهله بسبب ان عليه عشرين ام لا وهل يكفلون الى بيعة

مطلبة
الترام العارة
تبرع لا لازم
ولا يلزم وكيل
المتولي ما غصب
من يده

مطلبة
مات احد المتقين
من اخ وابن
بنت ادعى ابن
استحقاق التوفى
لرنا ووجده
التجلى في البيع
والا يعمل بالعهود
من حاله فما بين
والا قابلية

مطلبة
وقف بايدي جماعة
وعليه عشرين
لو كبر بيت المال
اجارته

تشهد لهم بالوقف مع كونهم اصحاب يد كما شرح لجواب ليس لو قيل ثبت المال الجارية وكوبه
 عليه عشر لا يجوز لو قيل ثبت المال الجارية لان علمنا انصوا على وجوب العشر في الاراضي
 الموقوفة والعشر مجراه مجرى الصدقة وليس لاحد الصدقة الاجارة وهذا مما لا يرتاب فيه
 ذوو الالباب ولا يكلفون الى بيعة لشهد لهم بالوقف اذا المداقصى ما يستدل به وكذا
 لو ادعى ذوو الملك كان القول قوله فلا بيعة فكلما يقبل اقراره بان ما في يده وقف على
 جهة كذا ومما صرحوا به انه لا يجوز للسلطان ان يكلف الناس الى اثبات ما بأيديهم بالبيعة
 فان البيعة تجزء ما كافية وهذا ايضا ظاهر لامة مرية فيه والله اعلم سئل في وقف له تولد
 وكاتب كل منهما مقرر على موجب شرط الواقف براءة سلطانية فاذا صرف المتولي شيئا
 على لوازم الوقف وقضى شيئا يجب عليه ان يكون بمعرفة الكاتب ام لا واذا قلتم لا فاعلم
 الكاتب واذا قلتم نعم فامعنى قولهم القول قول المتولي فيما صرحه وقضيه لجواب لا يجب
 ان يكون ذلك بمعرفة الكاتب الا اذا شرط الواقف ان المتولي لا يفعل ذلك الا بمعرفة
 اذ عمل هذا غير عمل هذا فعمل المتولي الامر والنهي والتدبير والعقد وقبض المال ونحو
 ذلك وعمل الكاتب الضبط بالكتابة لا غير هكذا صرحوا به وهي فائدة نصب الكاتب
 فاذا استقل المتولي بالتصرف يمكن الكاتب الضبط بالكتابة بما لا يغير ذلك
 من طرق الوصول الى معرفته كما هو ظاهر هذا ولبعض المتأخرين ما يشبه المتألفة لهذا
 ولا اعتداد به لكونه خلاف ظاهر الرواية وما خالف ظاهر الرواية ليس من دعوى الناطق
 المحنقة والله اعلم سئل في وقف صورته وقف على نفسه ثم من بعده على ولد يهرم
 واخيه صالح وعلى من سيحدث له من الذكور والاناث على الفريضة الشرعية ثم على اولاد
 المذكور ثم على اولادهم ثم على اولاد اولاد اولادهم بطنا بعد بطن وطبقة بعد طبقة
 العليا حتى السفلى على ان من مات من الموقوف عليهم عن غير ولد ولا ولد وان سفلى
 كان نصيبه لمن هو في درجته من الموقوف عليهم ولم يتعرض لذكر من مات عن ولد او ولد
 ولد مات صالح قبل والده عن ولد اسمه صلاح الدين ثم مات الواقف عن محمد المذكور وولد
 ولد ولد صلاح الدين هل صلاح الدين استحقاق مع عمه ام لا اجاب لا استحقاق
 لصلاح الدين مع عمه ولو قدرنا انه قد صرح في الوقف بان من مات من الموقوف عليهم
 عن ولد او ولد ولد كان نصيبه له اذ لا نصيب له وقت موته كما صرح به والذميخنا
 امين الدين في فتاواه والشيخ زين في فتاواه في المسئلة وبين العلماء معتزلة عظيم
 واصطراب طويل مبني على ان المراد بالنصيب ما يعم المحاصل بالفعل وما هو بالقوة فكيف
 مع عدم التعرض لذكر من مات عن ولد او ولد ولد والماصل ان محمد لا يختص بالاستحقاق
 ولا متى لا ينجح صلاح الدين مادام عمه موجودا والحال هذه والله اعلم سئل في ذلك

مطلب
 اذا صرف المتولي
 او قبض لا يجب
 ان يكون بمعرفة
 الكاتب الا اذا
 شرط الواقف

مطلب
 وقف على بنت
 ثم على ولدها
 ثم مات احد الوالدتين
 من ابن في حياة
 ابية

وقف وقفا على اولاده المرحومين وسميهم للذكر مثل حظ الانثيين على ان من مات
من المذكورين ولدا او ولد ولد فقصيبه له ومن مات عن غير ولد او ولد ولد فقصيبه
لمن هو في درجته من الموقوف عليهم ثم على اولادهم ثم وشم فاذا انقرضوا فهو على اقرع عياله
فاذا انقرضوا فاعلى جبهة برعيتهما مات وانحصر الموقوف في ابنيه ذيب وجلال مات جلال
عن ابنيه عبد النبي ورمضان مات رمضان عن ابن اسمه جلال ثم مات ذيب لا عن
ولد بل عن ابن اخيه عبد النبي وابن ابن اخيه جلال ثم مات عبد النبي عن ابن يسمى ابراهيم
وكلاهما في درجة واحدة فكيف يقسم ربع الوقف عليهما اجاب يقسم ربع الوقف
عليهما انصافا فالنصف والنصف ولا آخر نصفه لا ستوائهما في الدرجة وقد نص المحصاف في الوقف
في مثله بذلك حيث قال فاذا انقرض البطن الاعلى نقضنا القسمة وجعلناها على عدد
البطن الثاني ولم نعمل باشتراط انتقال نصيبه الى ولده هنا وقد حقق العلامة الشيخ
على المقدسي شيخ شيخنا ذلك ورد على من قال بعدم نقضها في صورة الواو وخصه بصورة
ثم بانه لا يوجب اختلاف الحكم واقول والقرض يصلح فخصه بها ولا شك ان عرضه النكاح
في ربع الوقف عند تساوي الدرجة ولا عرض له في اعطاء واحد من المتساويين ربعا
واعطاء الاخر ثلاثة ارباع بل هو بعيد عن ان يخطربا له في اقاله فافهم والله اعلم
سئل في ناظر على وقف بشرط واقفه عين له الواقف في شرطه المسكن في قاعة
معينة تساوي اجرتها نحو من ثلاثة قروش انتقل الناظر منها الى دار للوقف تساوي
اجرتها نحو من خمسة وعشرين غرشا واسكن معه ولد بعائلته فهل له ذلك ام لا ولا
قلتم لا فهل يلزمه اجرة المثل او يلزم ولد او لا يلزمهما اجاب نعم يلزمه اجرة المثل
لذلك الدار التي سكنها والحال هن كما صرحوا به في احد شرطي الوقف والاجنبى واطلقوا
في سكن الموقوف فعم الناظر والشريك والاجنبى بل والواقف بعد التسليم لتصرفهم
بانه بعد كالاجنبى والفروع الشاهدة في ذلك كثيرة ولا يلزم ولد شيء لانها على المتزوج
لا على النايك كما صرح به في محله والله اعلم سئل في وقف على من جملته اما كن معدة
اسكن الموقوف عليهم له ناظر بشرط واقفه عدل الى بعض الاماكن التي بها احد الموقوف
عليهم وخصصه وفتح به كوى وجد دبيتا لم يكن في زمن الواقف وجد رانا ومجوشات
للزراعة وغيرها مما ليس ضروريا فهل يرجع بمما صرفة على الوقف ام ليس له الرجوع وهل
اذا كان صرف ذلك من مال الوقف يضمته ام لا اجاب ليس له الرجوع على الوقف
والحال هذه واذا كان الصرف من مال الوقف ضمته والله اعلم سئل في محله وديد
يجل تلقاه ولد عنه ومات واختلف ورثاء منهم من يقول هو ملك موروثه ومنهم
من يقول وقف على كذا الجهة برضا الحكم اجاب من ادعى انه وقف فقصيبه وقف

مطلبت
اذا عتبه الواقف
لناظر محلا سكنه
فكس غيره فغلبه
اجرد دون من
هو تابع له

مطلبت
اذا حدد الناظر
ماله بكن في زمن
الواقف فان صرف
من مال نفسه فلا
يرجع وان من مال
الوقف يضمن

مطلبت
ما من محدود
واختلف ورثته
فمنهم من يقول
وقف او منهم من
يقول موروث

فيثبت وشهادة الوارثين في ذلك مقبولة كما نص عليه في التارخانية وغيرهما والله اعلم
سئل في اشترط بيان اسم الواقف في الدعوى والشهادة الجلب الصريح
يشترط مطلقا قلنا بما كان او حديدا كما صرح به الامام ظهير الدين والله اعلم مسند
فيما لو وقف زيد دارا وشرط بسكنها على بنات بكر وجعل اخر الجبهة بركن كسب بذلك
صك شرعي وتزوجت كل واحدة منهن برجل وامتنع الامران يسكن معا هل
يسكن على الاقتراد وليس لاحدهما الامتناع عن المأبأة وهل اذا سكنت احداهما
منه معلومة للاخرى السكن نظير ذلك حيث تعذر سكناهن معا اجاب
لواحدة منهن الاختصاص بالسكن دون غيرها بل حقن في ذلك على التساوي ليسكن
في الدار كلهن فان اتفقن في المأبأة فيها جاز ولا تسكن كل واحدة بقدر ما يحضر
بلا مهاباة كما افاده في الخلاصة والبرازية والتارخانية وغيرهما ولقد سئل
معا غير مسأل وقد تقران من له السكنى ليس له الاستغفال ومن له الاستغفال ليس
له السكنى على الاصح والمأبأة في الوقف لا يجبر عليها الا بمقتضى ولا تجزئ قيمة الوقف
على وجه الجبر وان كانت قيمة حفظ وعمارة فيه علم ان ليس للاخرى السكنى نظرا
سكنت احداهما قال في فتح القدير بعد ان ذكر من الفروع الكثيرة ومن هذا يعرف ان لو سكن
بعضهم فلم يجز للاخر موضعا يكتبه لا يستوجبنا جرة حصته على الساكن بل ان ليس
ان يسكن معه في بقعة من تلك الدار بلا زوجة او زوج ان كان لاحدهما ذلك والارادة
المضيق وخرج اجلسوا معا كل في بقعة الى جنب الاخر وذكروا في القضية وغيرها
ان المأبأة انما تكون بعد المحضومة فحين بعد ان حققنا وحررنا جواز المأبأة في الوقف
باتفاق الموقوف عليهم كما هو صريح كلام الاسعاف وحمل ما في اوقاف الخصاف على قيمة
المليك في انما تكون فيما يستقبل لا فيما مضى فتدبر ولا تشتت ما وقع في بعض الشرح
مما يفهم خلاف ذلك والله اعلم سئل فيما اذا وقف على نفسه ثم على من يوجد
من اولاده عند موته ثم ذكر شرطا ومات الواقف عن ثلاث بنات لتسليه وعن بنتي
ابن مات حال حياته هل لها استحقاق في الوقف ام لا اجاب لا استحقاق لهما
في الوقف لاختصاصه باولاده الموجودين عند موته واولاد اولاده لم يسوا ذلك
واعلم سئل في وقف على ذرية تخرى منه طائفة فاستدان ناضره مثلهما وعمره
الوقف لعدم ما يصرف في العمارة من جهة الوقف بعير اذن القاضى ثم باع جميع العقار
ليؤدى الدين المذكور فهل يبعه غير صحيح وهو باق على الوقفية ولا يلزم الدين الوقف بل ثبت
عليه نفسه اجاب الاصح في المذهب انه اذا لم يشترط الواقف الاستدانة للموتى لاجل

مطلبت
شروط بيان اسم
واقف في الدعوى
والشهادة
مطلبت
المأبأة في الوقف
شروط تخصيص
في المستقبل
ولا يجزئ

مطلبت
وقف على نفسه
ثم على اولاده
ثم على بنتي
ابن مات في حياته

مطلبت
اولاد استدانوا
من غرض يكرها
الواقف ولا يلزم
بها القاضى متى
لم يرد له

وقت الحاجة ولم يأذن القاضي بها وقتها لا يثبت الدين الا عليه ولا يملك قضاؤه من ملة توقف
فضلا عن عينه والاجماع منعقد على انه لا يستقيم ايجاب دين يحتاج اليه الفقراء في مال
ليس لهم وريقة الوقت ليست للفقراء فينبهه غير صحيح وهو باق على الوقفية ولا يلزم الوفاء
على الوقف بل على الناظر نفسه وانظر الى البحر في شرح قوله ويبدا من غلته بعارته والله اعلم
مسئل في صورة كتاب وقف قربة مكتوب بها حذوده وحول تلك القربة اراضي قرية
متعددة بايدي فلاحيها من قديم الزمان بحيث لا يحفظ احدانها للوقف المذكور بل هي بيت
المال يقطعها السلطان للتمارية نظير عطايتهم في بيت المال هل يعتمد على ما بها ويقضى به للوقف
وترفع ايدي التمارية والفلاحين عنها بخردها من غير شهود تشهد على خصم شرعي من جهة بيت
المال يصح سماع الدعوى عليه شرعا ام لا اجاب لا يعتمد على صورة الصورة المشروعة
ولا يقضى بها شرعا بلا شهود تشهد على خصم تصح الدعوى عليه شرعا لانها مجرد خط وهو
لا يعتمد عليه ولا يعمل به شرعا قال في الاشياء بعد ان ذكر علم الاعتماد على الخط فلا يعمل
بمكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة المأخضين لان القاضي لا يقضى الا بالحجة وهي
البينة او الاقرار او النكول كما في اقرار الخائنة امر ومثله في كثير من كتب المذهب والله اعلم مسئل
في قرية موقوفة باراضيها على المحرمين الشرعيين هل المزاريع بها ان يقتطعوها رقة من الامام
او من ناظر الوقف بما لم يعلم فيه غايه الغبن والغدر على جهة الوقف ويصح ذلك شرعا ام لا
اجاب لا يصح ذلك والحال هناك وكيف يصح مع كونه عملا مخالفا لشرط الاوقف ولحكم
الشرع الشريف ان المقاطعة على متحصل الوقف باطلة منابذه لقانونه المينف وهذا مما لا يتوقف
فيه ولا يتردد في بطلانه فقيهه والله اعلم مسئل في شخص وقف تكية وشرط لكل ذي وظيفة
قد راى معلوما من الدراهم وغيرها هل له ان يتناول من الوقف ازيد مما عين له الواقف ام لا
وهل اذا تناوله يكون ضامنا ام لا وهل اذا اعتاد اخذ ذلك مدة مسنين على الوجه المذكور
وزعم انه بهذه العادة صارا حقا له مستحقا يطيب له ام لا وهل اذا انتهى الى السلطان فقرر
له شيئا اذا عاشر حله الواقف يحل له تناوله ويبطل تعيين الواقف ام لا وهل العوائد الخائنة
للشرع الشريف باطلة لا يعمل بها ام لا وهل يجوز اعداد الوظائف في الاوقاف ام لا وهل يغني
التناول لها جميع ما تناوله رائدا عن حقه الذي شرط له الواقف ام لا اجاب لا يحل
لصاحب وظيفة ما ان يتناول زيادة عما عين له الواقف فيضمنه اذا اخذه بغير حق الخائنة
لشرط واقفه ولا يطيب بصيرورته عادة له كالتسارق يعتاد السرقة لا يحل له السرقة
باعتناؤه لها عادة وقد صرح حوايان من الحكم الباطل الحكم بخلاف شرط الواقف فلا يجوز له
تناول ما ليس له شرعا بانها خلاف الواقع المخالف لما هو كفى الشارع الموجب لابطال شرط
الواقف ولمصداق متهمة الخصم من قاطبة بان لا ينس لاحد ان يقرر وظيفة في الوقف بغير شرط الوقف

مسئل
لا يثبت وقف
بغير
مصلحة

مسئل
المقاطعة على
مكتوب
الوقف باطلة

مسئل
اذا تناول صاحب
وظيفة اكثر
مما عينه الواقف
ضمن ولو بان
التسكين

ولا يحل للفقير الاخذ الا الناطق على الوقف لشدة احتياجه اليه وليس لاحد ان يقر بخلافه
للمسجد بغير شرط الوقف وصريح في الامتناع والنفذ في القاعدة الخامسة لقاعدة الفقير
والرول الجية وغيرها بان القاضي اذا قرر فاشا للمسجد بغير شرط الوقف لم يحل للقاضي ذلك
ولا يحل للفقير تناول شيء من ذلك وبه علم حجة احداث الوظائف بالاقايف الاولى لان المسجد
مع احتياجه للفقير لم يجر تقريره لامكان استئثاره فاشا بل تقريره بغيره من الوظائف
بالاولى ثم هل سئلت لوقر يعني القاضي من فائض وقف سكتا الوقت عن مصرفه فائض
هل يصح فاجبت لا يصح ايضا لما في المتارخاية ان فائض الوقف لا يصرف للفقراء واما
بشترى من المتولى مستغلا وصريح في البرازية وبتبعه في الغرض والدرر بان لا يصرف فائض
وقف لوقف اخر اتحد واقفهما او لغيرهما ومن المقرر المعلوم ان من تناول شيئا ليس له
موصاهن له ان فيما بقيته وان مثليا بمتله والله علم سئل في رجل وقف في محله دارا على
جهة برهان بنور مكانا معلوما لا أقصى الشريف وان يتصدق بوطل خبز للفقراء في شهر حرم
وشعبان ورمضان وان يبلغ في كل ليلة من رمضان باطية طعام للفقراء وان يكون المتولى
عليه شيخ المسجد كاشا من كان ومات الوقف من غير كتبك والان تنكر المورث ذلك هل اذا
رفع الحاكم الشرعي وقامت بيعة شرعية تشهد بذلك يكون للقاضي سماعها واذا قضى بها
ببغض قضائه شرعا لم لا اجاب قد رفع الاستاذنا الحانوق رد الله مضجعه بما هو
هذا السؤال واجاب بما هو رده لا امام ابو يوسف رحمه الله تعالى الى ان الوقف يصح بغير
قوله وقتت من غير احتياج الى تسجيل ولا الى تسليم الى المتولى وصححه الكثيرون فحيث حكم بفسخ
الوقف موافقا لقول صحيح نفذ وابرم والله علم سئل في رجل باع زوجته غراسا في ارض
وقف وصلى على ذلك مدة سنين ومات البائع فادعى ابن ابنه على رجل اشترى من الزوج
غراسا في ارض وقفها فيها ان جده البائع له كان قد وقف داره وجميع ماله من الفرس هذا
والاول على اولاده ثم وثم واقام على ذلك بيعة هل يبطل شراء الزوجة من زوجها المذكور
لم لا اجاب لا يبطل لامور منها المدعى عليه لا يصلح خصما عن الزوجة ومنها جرد
بيع الوقف حيث لم يكن محكوما بلزومه بعد الدعوى الصحيحة افتى به مفتي الروم ابو السعود
وبغيره بقوله ان لم يكن مستحيا يعني محكوما بلزومه بعد دعوى صحيحة شرعية يبطل الوقف
فيما باع والما في على سالة ومنها ان وقف الغراس يردون الارض مختلف فيه لا سيما
اختلاف الجهة فيقبل النقض والله علم سئل في وقف السيد الخليل المشروط على امر
مماطه الخليل للفقراء والارامل والايتام القاطنين ببلده والمجاورين لمسجد عليه التمسك
والسلام هل يحل لناطرو المتكلم عليه ان يقتلعه وياكل ريعه فتصير المستحقون له وثانية
المجاعة والصبيعه مع ان فيه ما يقوم به احسن قيام وينتظم به احواله اتم انظام

مطلبت
اذا اكل من
الوقف
فهل هو
مستحق
منه
فان قيل
لا
فان قيل
لا

مطلبت
باع الزوج
غراسا في ارض
وقف فادعى
ابن ابنه على رجل
اشترى من الزوج
غراسا في ارض
وقفها فيها ان جده
البائع له كان قد
وقف داره وجميع
ماله من الفرس هذا
والاول على اولاده
ثم وثم واقام على
ذلك بيعة هل يبطل
شراء الزوجة من
زوجها المذكور لم
لا اجاب لا يبطل
لامور منها المدعى
عليه لا يصلح
خصما عن الزوجة
ومنها جرد بيع
الوقف حيث لم
يكن محكوما بلزومه
بعد الدعوى
الصحيحة افتى به
مفتي الروم ابو
السعود وبغيره
بقوله ان لم يكن
مستحيا يعني
محكوما بلزومه
بعد دعوى
صحيحة شرعية
يبطل الوقف
فيما باع والما
في على سالة
ومنها ان وقف
الغراس يردون
الارض مختلف
فيه لا سيما
اختلاف الجهة
فيقبل النقض
والله علم

مطلبت
اذا اكل من
الوقف
فهل هو
مستحق
منه
فان قيل
لا
فان قيل
لا

او يحرم عليه ذلك لانه كما به محض الحرام يتناول له متحصلاته من محلاتها وعدم صرفها
 على جهاتها ويقول هذه عوائد لا حق فيها ويصرفها على لذات النفس وشهواتها بينونا
 الجواب فيما يلزم هذا الناظر ولكم الاجر والثواب الجواب من كان بهذه الصفات الذميمة
 والاخلاق القبيحة السخيمة يجب عزله وتبديله بمن يرضى الله فعله كيف لا والسماط
 المنسوب الى هذا النبي الجليل يجب على كل احد صيانته من التعطيل اذ هو صلى الله عليه وسلم
 وعلى سائر انبياء الرحمن لما اشتهر من اخلاقه الكريمة مع الضيف اورثه الله سماط لا يقطع
 على توالي الازمان فكيف يفلح من يسعي في قطعه او يفوز من يتسبب في منعه وفي حرمان
 مجاوريه الفقراء والمساكين والارامل والايتام والمنقطعين وقوله هذه عوائد
 بعيد عن الصواب اذا المتناول ان كان من مال الوقف المستحق لجهة فما هذه العادة القبيحة
 في اكل مال الوقف وانفاقه على شهوات النفس بلامسوغ وان كان من مال المزارعين والمتقنين
 فهو مال الغير يحرم عليه تناوله فعلى كالاتي هو مرقم في الحرام متصف بالانعام
 فعلى حكام المسلمين اماطة اذاه وتولية من يتق الله ويعمل لآخره ولا حول ولا قوة الا
 بالله والله علم سئل في ارض وقف غرس بهارجل هو وولد اشجار زيتون وبنين وبناتها
 باذن شرعي من له ولاية الاذن شرعا باجرة هي اجرة المثل لكل سنة فكتب الشجر وعظم وصار
 له ربع ومات الرجل وغاب ولده ووراءهما ذرية ضعفاء وايام يؤدون اجرة المثل المورثا
 هل لناظر الوقف ان يكلف الذرية قلع الاشجار ام لا والحال انهم يؤدون اجرة المثل على اوجه
 المطلوب من غير نقصان اجاب قال في البحر في شرح قوله فان مضت المدة فلعنها وسلمها
 فارضة وفي القنية استأجر ارضا وقفها وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فلم يستأجر
 ان يستقيمها باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو الى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك امر
 وهذا يعلم مسئلة الارض المحتكرة وهي منقولة ايضا في اوقاف الخصاف امرها في البحر ووجهه
 انه لا فائدة في قلع الاشجار واجارته بمثل الاجرة فيجب استبقاء الاشجار توفير الحظ
 الجهتين الذرية الضعفاء بعدم الاتلاف والوقف المشار اليه بعدم ضرر في ذلك واقع
 عليه لا سيما وقد تأيد نقل القنية بما في اوقاف الخصاف وعلى الناظر فيه ان ينظر الى ذلك
 بعين العدل والانصاف والله علم سئل فيما اذا اختلف صاحب وظيفة كالنذر
 والقراءة ونحوهما مع ناظر الوقف فادعى صاحب الوظيفة ان يباشرها واستحق معلوما
 وانكر الناظر هل القول قول صاحب الوظيفة او قول الناظر وهل يجوز احداث وظيفة في الوقف
 بغير شرط الواقف ام لا اجاب القول قول صاحب الوظيفة وقد سئل شيخ مشايخنا
 الشيخ شهاب الدين الحلبي عن صاحب وظيفة قراءة في مصحف في جامع معين مات فاختلف
 ورثته مع ناظره في المباشرة فافتي بان القول قول الورثة في المباشرة مع اليقين قال لا انهم

مطلب
 استأجر من
 وقف تامة
 وغرس فيها
 اشجارا باذن
 من له ولاية
 الاذن ومات
 الغرس من
 ايام يؤدون
 اجرة المثل المورثا
 فاراد الناظر ان
 يكلفهم قلع الاشجار

مطلب
 اذا اختلف الناظر
 مع صاحب الوظيفة
 في ما شره الوظيفة
 فالقول لصاحب
 الوظيفة وكذا
 لو رثته

فأتموا مقام مورثهم والقول قوله في المباشرة مع اليمين لأنه أمين فكذلك ورثته وهو
 موافق لقواعد المذهب ولا شك أنه أمين على وطيعته وليس للحاكمية شبه الإختصاص
 وحده بل لها شبه بالصلة أي بها وتبته بالصدقة فيعطى كل شبهة ما يناسبه وأما الخطأ
 الوطائف فلا يجوز قال في الاستنباه والمطالع صرح في الدخيرة والإدراك الحجة وغيرها
 بأن القاصي إذا قرر وراثته للمستحقين بشرط الواقف لم يحل للقاصي ذلك ولم يحل للمرأى
 تساول شيء من ذلك وبه علم حرمة أحداث الوطائف بالآوقاف بالاولى لأن المستحق مع
 احتياجه للمرأى لم يحرك تقريره لا مكان استحقاقه وراش بالانقياس فنقصر به غيره من الأولاد
 لا يحل بالاولى وهذا من النوع الظاهر من نوع العقه فالتوقف فيه والله أعلم سئل في
 صورته وقت وقته هذا على بعده أيام حياته ثم من بعده على ولده نصيبه الموجد الأولاد
 المدعوين بالدين ومن سجدت له من الأولاد المذكورون الإناث على حكم الفريضة الشرعية
 ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم وسلم وعقبهم بهم على حكم الفريضة الشرعية
 لفليقة العليا منهم تحب الطبقة السلي الداما عاشوا وداما ماتوا الله كمثل خط الانبياء
 ثم من بعدهم انقراض أولاد المذكورين وأولاد أولادهم وذريتهم وسلم وعقبهم يكون وقته
 على بنات الواقف على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعدهن على أولادهم المذكورين والأما
 ثم على أولادهم وسلم وعقبهم بهم على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعدهم انقراض أولاد
 الظهور يكون وقفا على من يوجد من ذرية الواقف من أولاد السطون ثم من بعدهم على
 آخر كرها الواقف ثم مات الواقف وحلف ولده المذكور وانحصر الوقف فيه ثم مات ثم
 الدين وحلف ثلاثة ذكور وأربع بنات وانحصر الوقف فيهم بموجب الحلف ثم مات لمدى
 البنات عن ولد والبن من غير أولاد الظهور فهل يكون مستحقا في الوقف ما استحقه
 والد إن لم يكن محوبا بأولاد الظهور لحساب هو محبوب بالصلة التي فوقه لا بما ذكر
 لأن الإضافة للأولاد لا إلى نفسه في قوله ثم من بعدهم على أولادهم الخ حتى يستحق بالعلم
 أهلها فإن قلت ما تفعل بقوله ثم من بعدهم انقراض أولاد الظهور يكون وقفا على من يوجد
 من ذرية الواقف من أولاد السطون قلت لا يغير الحكم المستفاد بالكلية الأولاد
 تقرر في الأصول في باب وجوب الوقف على أحكام النظم أن إيجاب الحكم في المستحق لا يترتب
 السبب لأنه ضد فكيف يوحده والإناث لا يوجب نفيا لاصيغة ولاد لالة ولا لآلها
 وليس فيه إلا أنها تر بعد انقراض أولاد الظهور لم يوجد من ذرية الواقف من أولاد
 السطون وأما قل لا انقراض فسكوت عنه وقد علم حكمه مما سبق فإن ادعى فهو مؤا
 ولما هي لم يجوز الاحتجاج بها في كلام الناس في طاهر الرواية كالآلة وهذا منتهى القول
 مدحها من صمم أصبته في صيده لم يتوقف فيه فكيف من غمس يده إلى رصده

مطلب
 خط الواقف في
 كتاب الوصايا
 بعد الوفاة
 بطلبه
 أو بطلبه
 على السطون
 مستحقه
 والحد من غير
 أولاد الظهور

والله سم واستعمل عنه ايضا بما صورته فيما اذا وقف على نفسه ايام حياته ثم من بعده
 على ولده لصلبه شمس الدين ومن سيده له من الاولاد الذكور والاناث بينهم على الفريضة
 الشرعية ثم على اولادهم ثم على اولادهم ثم على اولادهم واولادهم ونسبهم وعقبهم
 بينهم على حكم الفريضة الشرعية الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى ثم من بعد
 انقرض اولاد الذكور واولاد اولادهم وذريتهم ونسبهم وعقبهم على بنات الواقف
 المرنور على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعدهن على اولادهن الذكور والاناث ثم من بعدهن
 على اولاد اولادهم ثم على نسبهم وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية الطبقة العليا
 منهم تحجب الطبقة السفلى على ان من مات منهم وترك ولدا او ولدا وولد وان سفل والآخر
 الى حال لو كان اصله حيا باقيا لاستحق في الوقف قام ولد او ولد ولد وان سفل مقامه
 في الاستحقاق واستحق ما كان يستحقه اصله لو كان اصله باقيا ومن مات عن غير ولد
 ولا ولد ولد وان سفل عاد استحقا قدر ما هو في درجته وذوي طبقاته من اهل الوقف
 ثم من بعد انقرض اولاد الظهور يكون وقفا على من يوجد من ذرية الواقف من
 اولاد البطون على حكم الشرط والترتيب المعينين اغلاء فاذا انقرضوا باسرها واولادهم
 الموت عن اخرهم ولم يبق للواقف ذرية مطلقا كان ذلك وقفا على اخ الواقف لابي
 عبد القادر الخ ما ذكر من الجهة وقدمات الواقف ثم مات شمس الدين عن ثلاثة بنين
 وثلاث بنات ثم مات احد البنين عن ابن ثم مات احد البنات عن ابن ولخري عن بنتين
 فهل ينتقل نصيب كل منهم الى ولد ام كيف الحكم لجواب نعم ينتقل نصيب كل منهم
 الى ولد عمه لا بقوله على ان من مات منهم وترك ولدا الخ ويدخل ولد بنت شمس الدين
 في ذلك عملا بقوله ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم الذكور بعد قوله على ولد شمس
 الدين ومن سيده له اذا انقرض الابن الاضافة اذا كانت الاولاد دخل ولدا لبنت والحلاف
 انما هو في صورة الاضافة الى الواقف نفسه واما قوله ثم من بعد انقرض اولاد الظهور
 يكون وقفا على من يوجد من ذرية الواقف من اولاد البطون فلا يغير الحكم المستفاد
 من الكلام السابق لما تقرخ الاصول من عدم حمل المطلق على المقيد عندنا وان تحدث
 الحادثة لا يمكن العمل بمقتضى كل منهما اذا الاطلاق من المطلق معنى متعين معلوم
 يمكن العمل به مثل التقييد ولان المقيد يوجب الحكم ابتداء فهو مثبت والاثبات
 لا يوجب نفيا لا صيغة ولاد لالة ولا اقتضاء فاذا علمت ذلك فقوله ثم بعد انقرض
 اولاد الظهور يكون وقفا على من يوجد من ذرية الواقف من اولاد البطون مثبت لا يستحق
 اولاد البطون جميع الوقف بعد انقرض اولاد الظهور لانا في مشاركتهم نعم مع وجودهم وقد
 علمت المشاركة من قوله ولا ثم على اولادهم فعلمنا بكل منهما وهذا معلوم لمن له الملام

مطلبت
 في رفع المناقاة
 بين قول الواقف
 على من مات
 عن ولد او ولد
 قام ولد او ولد
 وله مقامه ~
 مقتضى
 استحقاق بنت
 بنت الاس وبن
 قوله ثم من بعد
 انقرض اولاد
 الظهور يكون
 وقفا على اولاد
 البطون

خطيب
في زيادة النعمت
في الاجرة

بالاحول والله اعلم **مسئل** في مكان موقوف على جهة برتبت عند حاكم شرعي
ان اجرة مثله قرمتان ونصف في كل عام ثم ان انسانا زاد فيه زيادة ضرر وجعله في كل
عام ستة قروش ثم اتدعى مستاجر المكان عند حاكم شرعي بان هذه الزيادة زيادة غير
واقم بيته بذلك وابطال الاسارة التي اشتملت على زيادة الضرر وحكم بفساد ما في يده
انهمم والآن الناظر يطالب ان ياخذ زيادة الضرر فهل والحالة ما ذكر ليس له ذلك لم لا
لا تعتبر زيادة الضرر والنعمت في الميزانية وغيرها واللفظ ما وان زاد من بنائهم مع
المستاجر فالاجرة تحت الاقتير الزيادة ولذلك قدنا بالزيادة عند الكل وذكر في الجا
لا يؤيد هذا القيد لمر المتولى حرام الوقف باجر ثم زاد اخريه ليس للتولى ان ينقص اجرة
اذا كانت الاجارة الاولى باجر المثل او زيادة يتغاضى الناس فيها لانه في الزيادة على الجرم
المثل منعت ارفاد اعلم ذلك وكان المستاجر قد ازم بالزيادة على الوجه المذكور فالارادة
غير صحيحة فليس لنا طر طلب الزيادة والحال هذه لعدم صحة الالتزام هذا ان تضمنت الزيادة على
المستاجر جبرا واما اذا وجد عقد عن تراض او رادع في الاجرة برضا وكان قبل مضي المدة
فمصحح وبطال بالزيادة والحال هذه وان كان العقد فاسدا لمعنى احرك شرط فاسدا لهما
في المدة ونحو ذلك فالواجبة المثل لا يجاوز بها المسمى لما تقر بان الاجارة الفاسدة يجب
فيها اجر المثل بحقيقة الا تمناع بشرط ان يوجد التسليم الى المستاجر من جهة الاجر واما
ذكرت هذا التفصيل لان السؤال غير مستطوع والواقع محتمل واقفه اعلم **مسئل** في مكان
موقوف واجرة ظاهرة كل سنة بكذا هل تصح هذه الاجارة في السنة الاولى وما زاد عليها
ام تصح في الاولى فقط **اجاب** العقد صحيح في السنة التي يليه فاسد فيما عداها واذا امكن
الثابتة كزمته الاجرة المعنية فممكن اذا قلنا اعلم **مسئل** في رجل وقف عقارا على اولاده
واولادهم وشملهم وعقبه المذكور والامات على حكم الذرية الشرعية ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد
نظنا بعد بطن وسلا بعد سلا مذكور في شرط وقفه بهذا اللفظ فهل يدخل اولاد البنات
في الوقف مع وجود اولاد الذكور ام لا **اجاب** نعم يدخل اولاد البنات لقوله من ولد
الطهر والبطى مؤكدا بقوله اولاد الذكور واولاد الامات على حكم ما شرط والله اعلم **مسئل**
في رجل وقف وقفا على ابنه فلان وبنته ثم من بعدهما على اولادهما واولادهم ثم جعل آخره لجهة
ولا شق قطع هل يدخل ولد البنت في الوقف وولد ولدها وان سفل وكما يستحق الابن يستحق الابن
وان سفل مع الابن والابن والد كونه سواء ام لا **اجاب** نعم يستحق الامر وابن الابن معه
والابن وابنها كذلك والذكر مثلها نصيبا سواء كما صرح به الناصح في جمعه بين كتابي الاول
والخلفاء ولم يسبق فيه ما لا فاقا والله اعلم **مسئل** في الوقف على فقراء التحليل والتقسيم

طلب
اذا امر الى طر
مجلسه بكذا مع
القول في العقد

طلب
به حل اولاد النساء
بقول الواقفين
ولد الطهر وولد البطى

مطلبت
وقف على بنته
ثم على اولادها
واولاد اولادها
يدخل ولد الابن
وقوله على اولادها
والابن مع الابن
والابن كذا ذكر

اذا مبرفهما من له ولاية صرفها الى بعض فقراء البلدين لكون فقرائهما لا يتحصون بصح ولا
 يشترط الصرف للجميع حيث لم يشترط الواقف عددا مخصوصا ولا استيعاب الجميع اهل
 وهل اذا خاصم ناظر بولاية غير من له ولاية الصرف وكلف المصروف اليه الى احضار شرط
 الواقف يلزمه احضاره ام لا اجاب نعم يصح ولا يلزم الصرف للجميع والحال هذه كالحرج
 به في الظهيرية والبرازية وغيرها ولا يكلف المصروف اليه من جهة من له ولاية الصرف
 الى احضار شرط الواقف وانما هو فقير صرف له بالتصايف بالفقير الذي هو شرط الواقف من له
 ولاية ذلك فلا يكلف الى احضار شرط الواقف كما هو ظاهر من غمس راسه في الفقه
 والله اعلم سئل في وقف مهور وتر وقف وقفه هذا على نفسه ثم من بعده لاولاده والاولاد
 اولاده واولاد اولاده اولاد الظهور دون اولاد البطون وكل من استقل من اولاد الذكور
 ينتقل نصيبه الى اولاده الذكور وجعل للنساء والبنات الخاليات من الاولاد واهل السكن بالدور
 مدة حياتهن وبنات بناتهن الخاليات كذلك والآن الموجود من اهل الوقف المستحقين لحد وعشرون
 شخصا ولا يدري ترتيب الموتى فهل ينقسم على رؤس الموجودين ذكورا واناثا بشرط خلوص المذكور
 سوية لا يفضل ذكر على انثى ام لا اجاب مقتضى ما ذكره من الشرط مساواة البطن الاعلى الاستغنى
 في الاستحقاق والانثى المستحقة الذكر للاطلاق غير ان من مات من اولاد الذكور ينتقل نصيبه
 لاولاده الذكور فهو بقيد له والاهل المستفيد من صدره المساواة فيرجع اليها عند اشتباه
 لان الكل بوصف الاستحقاق اذ لا حجب مشروط برتبة من الرب فيقسم كذلك على الرؤس غير
 ان ما اصاب المتوفى منهم كان لاولاد الذكور مع سهامهم المجمولة لهم بالسوية وادامات
 احد منهم لا عن ولد فيقسم على الموجود منهم الطبقة العليا والسفلى في ذلك سواء قال النصيب
 وقت على اولاده واولاد اولاده وذريته وشمله ولم يرتبه وشرط ان من مات عن ولد فنصيبه
 له وحكمه قسمته بين الولد وولد الولد بالسوية فما اصاب المتوفى كان لولد فيكون لهذا
 الولد سهمان سهمه المجمول له معهم بالسوية وما انتقل اليه من والده الله اعلم سئل
 من ماله في قرية نصفها وقف على طائفة ونصفها وقف على طائفة اخرى ولكل نصف ناظر
 مستقل استولى متغلب عليه اجمع جلة قري غيرها واستأجر المتغلب من احد الطائفتين نصفه
 المتكلم عليه ودفع له الاجرة التي سبهاها له فهل لناظر المتكلم على النصف الثاني او مستحقه
 ان يطالبوه بنصف ما دفع له من الاجرة ام لا وهل اذا اكره الموعر المذكور او ارشده على ان
 يدفع له او للمستحقين في النصف المتكلم عليه من ماله شيئا بسبب ذلك يصح ام لا وهل اذا
 استولى هذا المتغلب الباعى على باحثة بها القرية المذكورة مدة سنين واخذ الخراج من اهلها
 او تركه ولم يأخذه ثم زالت يده واستولى الحاكم العادل عليها يؤخذ الخراج من اهلها وهل يلزمه
 بسبب لجارية المتغلب دفعه المتكلم عليه ضمانا منافع النصف الثاني المستحقه ام لا

مطلب
 وجد من مستحق
 الوقف على
 من الذكور
 والاناث ولم
 يعلم ترتيب
 التواني حتى يعلم
 ما لكل

مطلب
 قرية نصفها امة
 وقف على طائفة
 والاخرى على طائفة
 وكل ناظر تغلب
 عليها رجل فاجبر
 احد الطائفتين
 النصف المتكلم
 عليه منه فاذا
 قضى الاجرة
 لا يشاكره الثاني
 الاخر فيها

اجاب ليس لناظر الذي لم يوجب على الناظر الذي جبر سبيل فيما جبره من الاجرة ولا
 ضمانا لمناقع نصه المتكلم عليه ولا يصح الصلح مع الاكراه فلا يلزم بدله ولا يثبت
 المخرج مع ما ذكر من استيلاء الباعثي سواء اخذ المتولى وتركه ولم يأخذ لانها غلبة
 الجبائية لعدم الحماية وهذه الاحكام ظاهرة ليس عليها اعطاء فلا ينسب المتكلم بها
 ان شاء الله الى الخطا والله اعلم ومثل منها ايضا في قرية موقوفة على جبهتي من التربة
 نصفها واهما ماضر مستقل يتكلم عليه بالولاية الخيرية ولاخذ المتكلمين شجر الزيتون
 وعليه مال معلوم يهتدى الوقت بغير استبصار بها اقدم على القرية جاحل العرف ووضع
 يد عليها فمدة سنين واكمل ما تحصل منها من غلال وغيره ولم يمنع صاحب الشجر من كل شيء
 هل يسهل عنه ما على الزيتون من المال المقرر لجهة الوقف لم لا يسقط ويطلب مال الكه
 المذكور لاجاب لا وجه لسقوطه عنه فطالب به شرعا والله اعلم يسئل في رجل وقف
 على نفسه ثم على اولاده شمس الدين ورجب ورجية على القرينة الشرعية ثم من بعدهم على اولاد
 المذكورين المذكورين الا انثى ثم على اولاد اولادهم ثم ابدا ما عاشوا فان الترخصوا على القرينة
 ثم على الفقراء ماتت رجية لاعتن ولد ثم مات رجب بن الواقف في حياة ابيه الواقف بن ابي
 بنات عابدة وصفيية وجبيرة وعن ابن امته على مات حال حياة جده الواقف ثم مات الواقف
 عن ابنه شمس الدين وعن بنات رجب المذكورات ثم مات شمس الدين عن ابن اسمه ابراهيم وعن
 بنين زليخا وخواجه فكيف يقسم الوقف اجاب ان صح ان الوقف صدر من الواقف
 على الكيفية المذكورة فقلته الان منحصر في ابراهيم ولا شيء لاخته ولا بنات رجب كلهم
 ظاهرين له ادنى فهم لقوله ثم من بعدهم على اولاد المذكورين المذكورين الا انثى فاقول والله اعلم
 ثم يسئل عنه بما هو رتبته في رجل وقف على نفسه ثم على اولاده شمس الدين ورجب ورجية
 على القرينة الشرعية ثم على اولاد المذكورين المذكورين الا انثى ثم على اولاد اولادهم
 ماتنا سلوا ثم من بعدهم انقطع لهم لجهة بر لا تنقطع مات رجية لاعتن ولد ثم مات رجب
 ابن الواقف في حياة ابيه الواقف عن ثلاث بنات عابدة وصفيية وجبيرة وعن ابن امته
 على مات في حياة جده الواقف ثم مات الواقف عن ابنه شمس الدين وعن بنات رجب
 المذكورات ثم مات شمس الدين عن ابن اسمه ابراهيم وعن بنين زليخا وخواجه فكيف يقسم
 الوقف اجاب ان صح ان شرط الواقف كما انتهى فيه يقسم على اولاد المذكورين المذكورين
 في الدرجة ولا يفضل المذكور الا انثى فهم اذ شرط التفاضل في اولاد الواقف لا غير وانثى
 في غيرهم فيبقى مطلقا وفيه مستوى الذكر والانثى والله اعلم يسئل في علو وقف وسئل الواقف
 اخبره بجبر ناظر السفل على عمارته من غلة الوقف ام لا وهل اذا عمره بملك منع ناظر الوقف
 من بناء علوه كما كان ام لا اجاب نعم تجوز ناظر السفل على عمارته من غلة الوقف لانه

مطلب
 قرية موقوفة
 واهما ماضر
 رجب بن رجب
 ما لم يسهل
 الوقت فاذا
 تحدى على القرينة
 رجب ولم يمنع
 صاحب الشجر
 من كل شيء
 لا يسقط
 عنه المعلوم

مطلب
 وقف على نفسه
 ثم على اولاده
 القرينة الشرعية
 ثم على اولاد المذكورين
 دون الانثى
 فلا تنقطع
 بنو المذكورين
 من اولاد المذكورين

مطلب
 غير ناظر السفل
 على عمارته
 ان يمنع ناظر السفل
 من اعادة

لوقف فقد صرحنا على أن الناظر إذا امتنع عن عبارة الوقف وله غلبة اجبر عليه ما وصروا
 بان امتناعه عنها والحال هذه خيانة يستحق بها العزل وإذا عمر لا يملك منع ناظر الوقف العلوي
 من إعادة علوه لأن حق مستحق له فقا صرحوا جميعا بأنه حق لا يشترط بسلطان السفيل بل يدور
 بدوام أصله قال في الخيانة رجل له علو وسفل فقال لرجل بعث منك علو هذا السفيل كذا جاز
 البيع ويكون سطح السفيل لصاحب السفيل وللمشترق القرار عليه ولذا لو انهدم هذا العلو كان المشتري
 إن يبنى عليه علوا آخر مثل الأول وصرحوا أن ذا السفيل لو أراد هدم سفله بمنع لتعلق حق
 ذي العلو به متى كان ولا يعلل بالإهمال ولذا كان له أن يبنيه ويمتعه عن ذي السفيل حتى
 يؤدبه قيمته وإن كان البناء بآذن القاذف فله المنع حتى يؤدى ما انفق والله علم سئل
 في مدرسة مجاورة لمسجد يؤجرها متوليه ويصرف ما تناوله من أجرتها على مصالح
 المسجد ويقيد في السجل المحفوظ فهل بذلك نصير وقفا على المسجد المزبور ويسوغ له
 ذلك شرعا وإلا لا ويجب رده عن ذلك ويضمن قيمة منافعها إذا منافع الوقف مضمونة
 بأجرة المثل لكونه فعل ذلك بغير وجه شرعي وهل إذا نصب السلطان متوليا يقوم بشعائرها
 ورودها لما وضعت له ويسعى في إصلاح مسالحها ويستخلص من المؤجر ما اخذ من أجرها
 يصح حيث وافق أجرة المثل ليصرفه في مصالح المدرسة المشروطة وأن مات المؤجر له أن
 يرجع في تركته بذلك أو في وقف المسجد المصروف عليه كيف الحال اجاب لا نصير وقفا
 على المسجد بنقله الذي لا يسوغ له شرعا ويجب منعه عن ذلك ويضمن منافعها إذا منافع
 الوقف مضمونة على ما هو المقتضى به عندنا ويؤخذ ضمان المنافع منه أو من تركته ويرد عليه
 ولا يرجع على المسجد بشئ إذا لازمة له صحيحة حتى يلزمها الضمان وهذا عين البقعة لا سيما
 على مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان والله علم سئل في قرية جميعها وقف على مدرسة
 معينة وعلى بعض كرومها خراج لمدرسة أخرى يؤدير أربابها لناظرها ولها بعد ولده
 مدة سديدة هل لناظر المدرسة الأولى منع ناظر المدرسة الثانية عن تناوله ولحقه
 لجهة مدرسته محجبا بكون جميع القرية وقفا عليها فاني يسوغ لغيره تناوله وله أم
 ليس له ذلك لعدم التناهي في الجواب مع اضطرار الوجه والاستدلال بصريح النقل عن الأصحاب
 اجاب سبب ليس له ذلك بل يجب ابقاء ما كان في سالف الزمان على ما كان لأن الظاهر
 أنه وضع بحق لا بعد وإن ولا ينافي ذلك كون القرية جميعها موقوفة على تلك المدرسة
 لأن الخراج جهة أخرى منفكة عن جهة الوقف إذ يجوز أن تكون رتبة الأرض
 موقوفة على جهة والخراج لغيرها لأن أرض الخراج إذا وقفت وخرجت بالإيصاف
 لله تعالى فالخراج واجب على حاله كما صرح به في الخلاصة وغيرها فيصرفه الإمام لما هو
 مفوض إليه شرعا فإذا علم ذلك علم جواز كون الخراج في القرية أو طائفة من أرضها

مطلبة
 مدرسة مجاورة
 مسجد إذا جاز
 متوليه وصرف
 أجرتها على مصالح
 المسجد فله
 ضمان منافعها

مطلبة
 قرية معينة وقف
 على مدرسة وعلى
 بعض كرومها
 خراج لمدرسة
 أخرى ليس
 لناظر المدرسة
 الأولى أن يمنع
 الثالث من تناوله
 الخراج

لجهة هذه المدرسة والرفقة وخراج بقيتها للمدرسة الاخرى وقد صرحوا بان العشر الخارج
 لا يستعان بوقف الارض لان الشارع عين لها وجهها فلا يتغير بالوقف وصرحوا بان ارض
 الخراج مملوكة لاهلها يجوز لهم ايقافها على غير من يشق الخراج وبصرف خراجها على من يشق
 الخراج فاني يتوهم التنافي فالواجب استمرار الحال على ما كان الا ان يثبت ما يمنعه شرعا بالامر
 من وجوب المنع والحرمان والله اعلم سئل في مشق اجر الموقوف عليه وعلى غيره بالولاية
 النظرية وقضى جميع الاجرة ومات هو والمستاجر في اثناء المدة فما الحكم في الاجرة المبذورة
 اجاب يرجع ورثة المستاجر بما قابل المدة الباقية بعد موت المستاجر من الاجرة على من
 صرفت عليه من المستحقين ان كانوا حيين وعلى تركتهم ان كانوا ميتين وان كان المؤجر
 اشتملها لنفسه فالرجوع في تركته ان كان له تركة والا تخرت المطالبة الى يوم القيامة
 والله اعلم سئل فيما اذا وقف رجل وقفه على نفسه ايام حياته ثم من بعده على اولاده
 الموحدين يومئذ وسماهم وعلى من سيحدث له من الاولاد الذكور والاناث بينهم على
 الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على اولادهم ابدا ما تناسلوا وبعد الانقراض على جهة
 متصلة وشرط شروطا من جعلها انه شرط لنفسه الادخال والاخراج والزيادة والنقصان
 والتغيير والتبديل كل ابداله وان تناهى ذلك منه وتسلسل وليس لاحد من بعده فعل
 شئ من ذلك بحيث انه اذا اعترى للواقف الرجوع وما يرتب عليه فيكون بخطا بل الواقف
 المشار اليه ويصير من لفظه بلسانه في محكمة من المحاكم الشرعية ويكتب في حجة ويقيده
 في سجلات دمشق ويحكم به حاكم شرعي في حضور الواقف المشار اليه ومتى فعل ذلك
 على لسان الواقف بشهادة بيعة في كاذبة وان شهدت وكتب بذلك حجة فهي حجة
 ولا يعمل بها ولا يقول عليها ما لم يكن يصدر من الواقف بنفسه في مجلس الحكم او بخط يده
 لدى حاكم حنفي وحكم الحاكم الحنفي بصفة الوقف ولزومه بعد استيفاء شرائطه الشرعية
 ثم لم اعل الواقف المزبور ذهاب بصره وتعدت الكتابة بيده واخرج الواقف المزبور
 احدا اولاده وذرية الولد المزبور من الوقف المذكور بلفظه بحضور بيعة شرعية عالة
 فهل تقبل البيعة الشرعية القادرة على ذلك ويكون الاخراج صحيحا والكاله ما ذكر
 ام لا اجاب اعلم اولان شرطه الادخال والاخراج والزيادة والنقصان والتغيير
 والتبديل كل ابداله وان تناهى ذلك وتسلسل وليس لاحد من بعده فعل شئ من ذلك
 شرط صحيح معتبر فلا ادخال والاخراج وما ذكره فيه واما اشتراط كونه بخط يده
 ويصدر من لفظه بلسانه في محكمة من المحاكم ويكتب في حجة ويقيده في سجلات دمشق
 الخ فليس بالاردم شرعا لان العلماء صرحوا بان كل شرط لا فائدة فيه ولا مصلحة لا يقبل
 وكونه بشرط في ادخاله واخراج كونه بخطه ولفظه بلسانه في محكمة وكتب حجة ويقيده

مطلق
 اذا شرط لنفسه
 دون غيره الادخال
 والاخراج والزيادة
 والنقصان والتغيير
 والتبديل صح
 ولما اشترط
 كون ذلك خط
 الواقف الى اخر
 ما قال بغير صح

في سجدات دمشق الخ مخالف للموضوع الشرعي فقد شرط على نفسه ما لا يصح شرعا فان
 اللفظ بانفراده كاف في صحة ذلك شرعا والزيادة لا يحتاج اليها وقد صرح في البحر
 ليس كل شرط يجب ان يباعه فقالوا ههنا ان اشترط ان لا يعزله القاضي فهو باطل لمخالفته
 الشرع الشريف وهذا علم ان قوله شرط الواقف كص الشارح ليس على عمومه قال العلامة
 قاسم في فتاواه اجتمعت الامة ان من الشروط الباطلة لو شرط وقفه على العيان
 فالشرط باطل وتكون الغلة للمساكين لان فيهم الغني والفقير وهم لا يحصون وكذا
 على العوران والعرجان والزمنى ولو وقف على محتاجي اهل العلم ان يشتري لهم المدا والكا
 جاز الوقف ويجوز التصديق عليهم بعيان الغلة وان سردنا الصور التي لا يرعى فيها بشرط
 الواقف لم يضيق الاوراق عنهما فاذا علمت ذلك لم تتوقف في صحة الاخراج المنزور بلفظ
 الواقف على ان قوله مالم يكن يصدر من لواقف بنفسه او بخط يدك صريح في الاكتفاء
 باحدهما وكيف لا تقبل البينة والبينة العادلة كما سبها مبينة وهي من اقوى حجج الشرع
 الشريف وكيف يصح قوله متى فعل بشهادة بيينة فهي كذا وهو تغيير للموضع الشرعي وبطلان
 للحكم الشرعي الثابت بالكتاب والسنة واجماع الائمة والله علم مسئلة مكان موقوف
 على جهة برحرب ودر وشتعت وتعدن غالب الاستغلا له وصار بحال لا ينفع به مدة تزيد
 على ثلاثين سنة وحصل الضرر للجار والمار به فرفع متوكليه الامر الى القاضي فارسل من
 جانبه جمعا من المسلمين وثقات الموحدين وحصل الوقوف على المكان المنزور فوجد بحال
 مسوع للاستبدال واخبروا بذلك الحاكم الشرعي مع اناس من اهل المحلة فاذا للمتول
 في استبداله بعد ان ظهر وتحرك لدير واقضى الحال اشهار النداء عليه مدة ايام وانتهت
 الرغبات فيه فاستبدله شخص شئ معلوم بعد ان شهد جمع من المسلمين بان قيمته
 في ذلك الوقت تساوى المستبدل به وانه ازيد نفعا واكثر ريعا وحكم القاضي بصحة
 الاستبدال على قول من جوزه من الائمة الاسلاف وصيرورته ملكا للمستبدل
 يتصرف فيه كيف شاء وتصرف في ذلك زمانا طويلا وعمر بعضا منه ثم اشتراه
 شخص اخر وتصرف فيه وعمر كذلك ثم جاء متول اخر وزعم ان الاستبدال غير صحيح
 لكونه دون القيمة ولحضر جماعة وشهدوا له بالاعراض الفاسدة ان قيمته كذا زيادة
 على ما استبدل به وكتب بذلك وثيقة شرعية والحال ان البينة الشرعية شهدت بان
 المستبدل به اكثر ريعا وافر نفعا وحكم القاضي بصحة ذلك فمهل لا يسوع لاحد نقضه
 وللمشتري لتصرف في ذلك ام لا اجاب شهود الاستبدال ان كانوا معروفين
 بالعدالة فلا ينقض الاستبدال الثابت بشهادتهم اذ القضاء يصان عن الالغاء ما لم يكن
 والشهود الذين شهدوا ثانيا ان كانوا غير عدول فشهادتهم مردودة وان كانوا عدولا

مطلبه
 اذا وطئ المسوع
 للاستبدال وهذه
 السنة العادلة
 ان المستبدل
 اكثر ريعا صح
 فاذا جاء متول
 آخر وزعم ان
 الاستبدال
 غير صحيح لكونه
 لا يلتفت اليه

وقد ترجحت شهادة الاولين بانضبال القضاء بها ويتهدد كذلك فروع منها ما ذكر في الترتيب
 لو تمهدت بسة بقتل زيد يوم المهر بركة واخرى بقتله يوم المهر بالكوفة لم تقبل الميسران
 لان احدهما كان منه بيقين ولا ترجيح لاحدهما فان حكم الحاكم بالميمنة الاولى لا يسمع
 اليمنة الثانية لان الاولى ترجحت بانضبال القضاء بها وفي قاضي خان لو اقامت المرأة
 اليمنة ان المبت تروجها يوم المهر بركة وحكم القاضي بشهادتهم تم اقامت اخرى اليمنة
 ما تروجها في ذلك اليوم بخلافه ان لم تقبل بشهادتها نعم لو كانت اليمنة الشاهد
 بمسوغات الاستبدال بكدها الحسن كما لو شهد وامثلا بان الدار ساقطة للاستبدال
 لانها اقامتها وحكم القاضي بشهادتهم وايضا كما ذكرتم شهدت اخرى لدى حاكم بانها عامرة
 ان الاستبدال الى هذا الزمان وكان الحسن يقضى بان عمارتها ان الاستبدال هي العامة
 القائمة في هذا الزمان فالقضاء بشهادة شهود الاستبدال حينئذ باطل اذ هو معنى
 على بسة يكدها الحسن فهو بمنزلة من جازى بعد الحكم بموته اما اذا لم تكن كذلك فلا بد
 في كل ما فيه تعارض بين اثنين اذ قضى باحدهما او لا بطلت الاخرى فلا يلغى الحكم الثاني
 الحكم الاول والله اعلم **مسئل** في استبدال العقار هل يشترط فيه ان يكون البديل عقارا
 او لا يشترط ذلك بل يجوز بالدراهم وهل اذا صدر ربهما وحكم حاكم بصحته ليس لاحدا بطله
 بسبب ذلك ام لا **اجاب** صريح كلام قاضي خان وكثير من علماء شيوخنا جواز به بالدراهم
 والدراهم بل قال قاضي خان قال ابو يوسف وهادى لا يملكه الا بال نقد كما لو كمل بالبيع
 وقبله انتهى كثير من المصنفين به اعتمادا على ما ذكره قاضي خانبه وان بحث فيه صاحب البحر
 بما لا يجدي من كون البطاريا كلوا وبكونه قال في فتاوى قارئ الهداية ولم يرد
 ويعطى بدله ارضا او دارا فقد عيى العقار للدل لان المشتد حيث كان قاضى الجدة
 فالنقص به مطمئنة يؤمن على المبدل به وان كان غير ذلك رب سلم فلا يؤمن عليه مطلقا
 وممن يترجم كلام قارئ الهداية لا يوافق صريح كلام قاضي خان مع احتمال قال في النهج
 بعد نقله لما في البحر ورايت بعض الموالى ينسب الى هذا يعنى الى ما في البحر ويعتمد والشيخان
 المشتد اذ كان هو قاضى الجدة فالنفس به مطمئنة فلا يحتسب الصباغ معه ولو بالدينار
 وآله ما يبرر والله الموفق وقد اوصحت المسئلة ما كثر من هذا في كتابنا اجابة السائل باختصار
 انبع الوسائل فعليك به مستعمل المؤلفه انه اذا حكم الحاكم بصحته فلا شبهة في عدم جواز
 ابطاله مع توفر بقية الشروط المنصوص عليها في جوارده والله اعلم **مسئل** فيما اذا اراد القاضي
 المصلحة في استبدال الوقف بالدراهم ما يرضى على الوقف الحراب في المال وعدم الاستفاد
 بالكلية وعدم تنس عقار ببدل به في الحال هل يجوز ام لا **اجاب** نعم اذ اراد القاضي
 المصلحة في استبدال الوقف بجواز استبدال له ولو بالدراهم كما هو مقتضى كلام الثانية والثالثة

مطلب
 لا يشترط
 2 استبدال
 عقار الوقت
 ان يكون
 3 البديل عقارا

مطلب
 12 استبدال
 الوقت
 بالدراهم

وغيرهما وان بحث فيه ابن نجيم فان مرجع كلام فقهاءنا في هذه المسئلة الى المصلحة وعدم
المصلحة فاذا احتش على الوقف الخراب وعدم الانتفاع بالكتابة ولم يحصل عقاراً يبدل به
المصلحة حينئذ متعينة في الاستبدال بالدرهم والدنانير والذي يصح بهذا ما تورد
نقله عن نوادر ابن هشام اذا صار الوقف بحيث لا ينتفع به المساكين فللقاضي ان يبيع
ويشتري بثمانه آخر ولا يجوز بيعه الا للقاضي فهذا صحيح في جواز استبداله بالدرهم
ومن حذر منه علله بخوف الظلمة فاذا انتفى هذا جاز وهذا خلاصة كلامهم في هذا
المحل والله اعلم **سئل** في دار وقف وهت جيطانها وانتقض بنيانها واشترقت على
الانقضاء وقرت ان تصير كوما من التراب والانقاض وتعينت المصلحة في الاستبدال
وتقرر المنفعة فيه بكل حال فهل يجوز مع عدم شرط الواقف او نهيه الاستبدال
ولو باخذ النقادين مع انتفاء العين ووقوع المصلحة التابعة مع نفسه ام لا لاجب
فم يجوز فقد صرح علما وانا المشاهير بجوازه ولو بالدرهم والدنانير وقالوا اذا عينت
المصلحة فيه جاز مخالفة الشرط بما ينافيه كهي مع شرط ان لا تكلم عليه للقاضي والسطا
اذ مراعاة الحال هذه تؤدي الى البطلان خصوصاً مع قاضي الجنبه اذ النفس مطلوبة
وقد اكثر الفحول والابطال من ايراد مسئلة الاستبدال وغاية المحط الموصلى في شرط
سلامة مراعاة الاصلية وملازمة الاستقامة وقد اتفق متأخروا علما على
لافتاء بما هو اتفق للوقف فيما اختلفوا فيه وهذا منه فليكن المول عليه والله اعلم
سئل في دار وقف استبدلها شخص من نفس الواقف بعد انهاء الواقف للحاكم الشرعي
بانها بالصفة المنسوبة للاستبدال شرعاً وطبقة له بما يقوم مقامها مما هو اصلها منها
واكثر ثمنها وتموا واقام ثمهود اشهدوا بانها بالوصف الذي شرطه الواقف فاجاب الحاكم
الى ذلك واذن له به ففعله بمبلغ من التقد واعقبه الحاكم الشرعي بالحكم بالصحة والرد
بعد الدعوى الشرعية المستوفية للشرائط الشرعية فهل ينتقض الاستبدال المذكور
ام لا حيث لا حسن موجود يكذب الشهود اجاب لا ينتقض حكم الحاكم الشرعي بعد
وقوعه على الوجه الشرعي والاستبدال حيث استوفيت شرائطه وتوفرت ضوابطه
وحكم به حاكم يراه لا يتقدز على نقضه سواء ممن لا يراه لان حكم الحاكم في كل مجتهد فيه
يرفع الخلاف حيث لا حسن موجود يكذب الشهود والله اعلم **سئل** في ملا حوثة بقل بجاية
في وقف اهلى خربت وقطعت وانقطعت غلتهما وعائدهما على المستحقين مدة سنين وساع
بسبب ذلك استبدلها فاستبدلت بصنف دار عامرة لها غلة وعائده على المستحقين
عشرين من الفروشا لاسدية وحكم قاضي الشرع الشريف بصحة الاستبدال بعد ذلك
لاجتهاد والنظر في ذلك حكما صحيحا مستوفيا شرائطه الشرعية والآن يريد

مطلب
يجوز استبدال
الوقف حيث
تعينت المصلحة
فيه ولو مخالفا
لشرط الواقف

مطلب
اذا حكم الحاكم
بصحة الاستبدال
لا ينتقض حكمه
حيث توفرت
شرائطه

مطلب
استبدال الوقف
بحاكم حكما مستوفيا
شرائطه فإراد
الموقوف عليه من
الدعوى على الحاكم
بعد صحة الاستبدال

المستحقون الدعوى على الناظر لعدم صحة الاستبدال المضربين عن المستبدل للجانب
هل لم ذلك ام لا مع صحة الاستبدال والحكم بلزومه واستيفاء شرائطه الشرعية
تقدم دعوى شرعية صدرت في ذلك اجاب ليس لهم ذلك بل المصريح به انه لا شيء
دعوى الموقوف عليه وبه يعني اعني لا تسمع دعوا في شيء يدعيه للوقف ولا في شيء
يدعي عليه فيه اذ حقهم في الغلة لا في عين الوقف لخروجه عن الملك والملك قاهرهم والله
كتاب البيوع

سئل في رجل اشترى دارا من اخر ثمن معلوم وكتب صلح البائع بما حصل له من
فلان بن فلان من فلان بن فلان الدار الغلاية بمدينة كذا بحملة كذا ثمن كذا وميات
المشتري ثم مات ابوه فادعى ورثة الاب على ورثة الابن ان الابن قال لمخضرم من الناس
على اني ما اشتريتها الا من مال ابي هل اذا شهد وان ثبتت الدار لورثة الاب ام لا اجاب
لا ثبتت الدار للاب بقول الابن اشتريتها من مال ابي اذ لا يلزم من الشراء من مال الاب ان يكون
المبيع للاب لانه يحتمل القرض والغصب وقد وردت ومالك لا يملك قاضيه ما
الابن الا على طريق التخيير ومنه قول الصديق للصديق مالي مالك ومالك مالي فكيف يحكم بال
للاب بذلك مع هذه الاحتمالات ما قال ذلك ذو روية وثبات والله اعلم
في رجلين تقايضا بقره بشور وتسلم الثور بالغ البقرة ولم يسلم البقرة وهلك الثور
قبضه بقبضه وهلك البقرة قبل تسليمها للمشتري فما الحكم بطلب بضمن قيمة الثور
لبائعه لا لتفاض البيع والحال هذه والله اعلم سئل في عمر ويذمه لزيد دين ارسله
قاسا قال لا ان قبلت كل ثوب منه بكذا اخذه من دينك والافدعه امانة عنده فام يقبل
بما عين له وبقى امانة في حوزة المعسر شرعا وغاب زيد وامر غلامه بانه اذا دفع له عمرا
نقد امثل ما في ذمته ان يقبضه وان دفع له قماش لا يقبله منه فادفع له قماشه
منه على خلاف ما امر به فقد رآه سبحانه وتعالى يوفى حريق عام في المدينة فاحرق
مع جملة ما احترق بها وهلك فهل هلك من مال المديون ام من مال الدائن اجاب انما
هلك من مال المديون لامن مال الدائن اذ هو في يده غلامه والحال هذه امانة وان كان له
له وهلك قبل اجازته حيث اضاف الشراء له لانه امانة في يده اذ هلك قبل الاجازة
لا يضمن لاجماع علما اننا ان يدا الفضولي اذ ادفع له البائع المبيع قبل الاجازة بامانة
اذا هلك هلك من مال البائع قاهرهم والله اعلم سئل عن القين القاحش ما هو الحكم
اصح ما قيل انه الذي لا يدخل تحت تقويم المقومين وقال المجتهد الذي يتغابن الناس في
مسئلة نصف العشير او قل منه فان كان اكثر من نصف العشير فهو ما لا يتغابن الناس
فيه وقال نضر بن يحيى قد رما يتغابن فيه في العروض ده يتم وهو نصف العشير

مطلب
اذا اقر انه اشترى
من مال ابي لابن
منه ثمن المبيع
للأب

مطلب
هل احد العتق
في القايضة قبل
القبض

مطلب
لزيد على عمرو دين
دفع عمرو لفلان
زيد قاسا
وقد رما يقرون
واجازة فاذا
هلك في يد الغلام
يملك امانة

مطلب
في بيان القين
القاحش

الحیوان ده یارده وهو العشر وفي العقار ده دوازده وهو الخمس والله اعلم
سئل فی رجل اشتری من اخر سكر او رای بعضه فی اللیل علی المصباح او فی النهار وبقیته
وباع منه شیئا وسلمه ویرید رد الباقي بخیار الرؤية زاعما انه تغیر هل روية البعض منه
كافیة ولاخیار له والقول قول البائع فی عدم التغیر وانته مثل المرئی واذا اتی به المشتري
ستحلا هل یرده بسبب التحلل مع امكان حدوث التحلل بعد القبض وما الحكم فی ذلك كما
حیث رای ما یؤذن بالمقصود ولو بعضا لیل مع امكان الرؤية او نهرا فاصدا وبها الشراء
فلاخیار له اذا رای كما والقول قول البائع فی ان غیر المرئی كالمرئی ولا عبرة بالتحلل وعدمه والمال
هذه والله اعلم سئل فی رجل اشتری من اخر صابونا فی عدول وراه البائع من رؤس
العدول صابونا یا بسا قديما وعین له الباقی علی هذه الصفة فلم یجد علی تلك الصفة
بل رآه لباجا یداهل له خیار الفسخ ام لا اجاب للمشتري الفسخ حیث لم یر الباقي علی تلك
الصفة والله اعلم سئل فی رجل اشتری من اخر جمل صابون فی عدلین وكان اراده البائع منه
قالبا او قالین هل یكتفی بذلك ولاخیار للمشتري اذا فتح العدلین ما لم یكن اردا امرارا
الجبب نعم لا یكتفی لذلك ولاخیار للمشتري ما لم یكن الباقي اردی مما ارای كما فی جامع الفصولین
والجهر الرائق وغیرهما والله اعلم سئل فی رجل اشتری صابونا من اخر فقبل قبضه خلطه
البائع بصابون اخر غیر امر المشتري بحیث لا یتمیز المبیع عن غیر المبیع هل ینفسخ البیع ام لا
اجاب الخلط علی هذه الكيفية استهلاكه وهو موجب لبطلان البیع والمال هذه
والله اعلم سئل فی رجل اشتری ثورا وقبضه ثم سقط فذبحه انسان با امر المشتري فاطلع
علی عیب قديم هل یرجع بنقصان العیب ام لا اجاب نعم یرجع بالنقصان علی قولهما قال
فی میزانة وعلیه الفتوی وفي جامع الفصولین وبه اخذ المشایخ قال فی البحر وفي الوقایة
الفتوی علی قولهما فی الاكل فكذا هنا والله اعلم سئل فی رجل اشتری من اخر زیتا عنده
طالیه بالثمن والمبیع فی بلدة والمتبايعان فی اخرى فهل ینوب قبض الامانة عن قبض القمادة
ام لا وهل یكزم المشتري دفع الثمن قبل احضار المبیع ام لا اجاب المودع اذا اشتری
ما هو مودع عنده لا یكون قابضا له بقبض المودعة ولا بد من قبض جدید واما تسليم
لثمن فلا بد من احضار السلعة لیعلم قیامها فاذا احضرها البائع امر المشتري بتسليم
لثمن وله ان یمتنع عن دفعه اذا كان المبیع غائبا فی مصر المتبايعین او فی غیر مصرهما والله اعلم
سئل فی رجل باع ثوبا یا ثمن معلوم واستمهل المشتري الی رجوعه من سفره فقال الخشن
ان تطول غیبتك فقال ان طال غیبتی یكن الثمن كل ثوب بكذا زیادة عن الاول فهل اذا
طالت غیبتك تلزم زیادة وهل البیع صحیح ام فاسد اجاب هذا الشرط مفسد للبیع
بملك المشتري لثیاب بقیمتها وقت القبض والقول قول المشتري فی القيمة والله اعلم سئل

مطلب
اذا ارأى من
المبيع ما يؤذن
بالمقصود
فأصدر الشراء
لأنه خاف
رؤية البائع

مطلب
بأنه صابون
غير ما اراده
صابونا یا بسا
من رؤسها
له خیار الفسخ
اذا لم يجد البائع
على تلك الصفة

مطلب
اشتری ثورا
فقبضه ثم
سقط فذبحه
انسان فاذا
اطلع علی عیب
قديم یرجع
بالتقصان

مطلب
قول المشتري
للبائع عند طلب
الثمن ان طالت
غیبتك تلزم
الزیادة مفسد
للعقد

في رجل اعطاه مديونه بها ثم وقال خذها من بعض دينك ولم يبين لها ثمنها ففقره المدينون
في المأثم واستهلك بعضهما بغيرها فلا تعد في الحكم الجلب ما تعذر رخصه
بعبءه بسبب فعل الناس يصح بيعته ضمنان تعدى المودع والقول قوله في مقدار الثمن
والبيعة بينة المديون للتعويض الزيادة وما هلك من غير تعدى غير مضمون والقول قوله
في المالك ليطالون وقوعه من الدين فيبقى القبض بالتسليم له حاليا عن عقد يوجب العيان
والله اعلم مسئلي في رجل باع رابية وقبضها المشتري ومكثت عنده مدة ثم استقاله
المشتري فاقاله نذية الدائنة الى احصى ما المشتري وحده ما عينا قد حدثت عنده فمضى
السائح الاقالة هل تنفسخ ام لا الجلب نعم تنفسخ الاقالة ويعدو البيع على حاله والله اعلم
مسئلي في كليل يدين مستغرق في باع التركة للدين بغير اذن الورثة والقاضي وسليها
له هل للورثة استرداد المبيع ودفع الدين من مالهم ام لا الجلب نعم لهم ذلك والله اعلم
مسئلي في رجل اشترى من اخر ثوبا يعطيه الى دائنه بدينه وان لم يقبله عليه فاحسن
الدائن وباعه لآخر ثم وثم فرد على الساعه ببيع العيب الى ان وصل للشري الاول هل له رده على الثمن
ام لا اجاب ان رد عليه بقضاء رده على بائعه والا لا والله اعلم مسئلي اذا اطلع
المشتري على عيب في المبيع فجاء به للسائح وطالب الاقالة فلم يقبل هل له رده بالعيب ولا يرد
طلب الاقالة ام لا اجاب له الرد ولا يجمع طلب الاقالة لكونه ليس بعرض على البيع
كما صرح به في التارخانية والله اعلم مسئلي في بيع الثمر هل يصح ام لا الجلب بعبء
ما صلح ولو لعل الدواب جائز اتفاقا وقبل بدو صلاحه حائز ايضا على الاصح والله اعلم
مسئلي في رجل اشترى من اخر ثمرة كرم ثمن معلوم فاكله الغراب فما الحكم في ذلك الاجاب
يلزم المشتري دفع جميع الثمن اذ شراء الثمرة صحيح عندنا سواء بلا صلاحها ام لا على الاصح
المعتنى به وتسليمه بالتحلية والله اعلم مسئلي في رجل اشترى دارا مما اشتمت عليه
حدودها الاربعة هل ياجل في ثرائه علوها وسفلها وجميع بيوتها السفلية والعلوية
ومنازلها وصحنها وكيفها وبئرها والاشجار التي بصحنها وجميع ما احاطت به الحدود
علوها وسفلها ويصير كل ذلك من حيلة المبيع ام لا الجلب نعم يدخل جميع ما ذكر في البيع
فان الدار اسم لما ادير عليه الحدود من الحائط ويشتمل على بيوت ومنازل وصحن غير متحدة
فبندخل فيه من غير ذكر كل ما اشتملت عليه الحد وعندنا لا طريق باجماع اهل العلم
مما هو متصل انصافا لقرار كراض عليه العلماء الاخيار والله اعلم مسئلي في رجل اشترى
مراخر فاسا فمكت عنده سنة واراذا رد بالعيب وجاء بقماس فقال السائح المبيع عيب
فهو القول قول السائح ببيئته ام ليس هو المبيع وعلى المشتري البيعة ام الامر على الفكر
اجيب القول قول السائح ببيئته كما في البرازية وغيرها وعلى المشتري البيعة والله اعلم

مطلب
تقايلا ان يبيع
فرضه الماشع
المبيع ببيئته
من الاقالة ويعدو
البيع
مطلب
للورثة استرداد
التركة التي باعها
الكليل لادائنه

مطلب
طلب الاقالة بعد
الادخل على
العيب لا يجمع
المرقبة

مطلب
بيع الثمرة صحيح
مطلقا

مطلب
الكل الثمن ان يرد
لا يشقظ الثمن
عن المشتري

مطلب
يدخل في بيع الدار
ما اشتملت عليه
حدودها

مطلب
اراضي بيت المال
لا تورث
مطلب
لو كان بيت المال
بيع عقاره
بضع
القيمة ولو
لغير حاجة

سئل في الاراضي التي لبث المال ويدفعها ارباب التمارات من ارضة للناس بالثلث
والربع مثلاً هل تورث لمزارعيها ويجوز لهم بيعها ام لا اجاب لا تورث ولا يجوز
لهم بيعها كما ذكره البزازی في الشفعة وغيره والله اعلم
سئل في وكيل بيت المال هل له
بيع عقار بيت المال لغير حاجة اذا رغب فيه بضعف قيمته ام لا اجاب نعم يجوز
بيعه لغير حاجة اذا رغب فيه بضعف قيمته على المفتي به كما صرح بذلك في البحر والملازم
سئل في رجل اشترى من آخر قطعة ارض وقبضها وباعها وكيده لاخر فظفر مستحق
لغيره واخذها بغير حق ومات الموكل المذكور لا عين ارث ولا عن ورثة فراجع المشتري
الثاني على الوكيل هل يرجع الوكيل على بائع موكله ام لا اجاب نعم له الرجوع على بائع موكله وللمال
هذه والله اعلم
سئل في امرأة وكلت زوجها ببيع صباون لها فباع وقبض ثمنه فأتى وارثي
ارضاها حال حياتها هل يقبل قوله بيمينه ام لا اجاب القول قوله بيمينه حيث صدق
بقية الورثة في القبض وانكره ايضا اليها فتأمل والله اعلم
سئل في فرس مشترك
بين اثنين باع احدهما باذن الآخر فيها رجل حقة معلومة من بينهما وقبض الثمن وقبض
نصفه لشريكه وسلمها للمشتري باذنه ثم اقاله ويريد اخذها فدفعه للشريك من الثمن هل له
ذلك ام لا اجاب ليس له ذلك ويضمن للمشتري ويكون مشترى بانه تأمل والله اعلم
سئل في مشترى طلب تسليم البائع قبل نقد الثمن فقال لها هو عند ودیعة حتى تدفع لي الثمن
فسرق من عنده بعد نقد بعض الثمن وتعد راضية فهل ينفسخ البيع ويترد للمشتري
مادفع من الثمن ولا يبطال بما بقي ام لا اجاب ينفسخ البيع ويترد للمشتري مادفع
من الثمن ولا يبطال بما بقي ولا يكون ودیعة بل هو مضمون بالثمن والحال هذه والله اعلم
سئل في ثلثان نخل مشترك بين ثلاثة باع احدهم ثلث نخلات بعينها لغير الشريكين
وغاب البائع وزعم المشتري انه اشترى ثلث البستان جميعه وصار يقياسهم الشريكين بالثلث في جميع
ثمرة فهل البائع جائز وما الحكم فيما اكله من الزائد على ما حصل الثلث في البستان
البيع المذكور فاجاب لما صرحوا به من ان بيع الحصص في البناء والغرس لغير الشريك غير جائز
وحث قلنا بفناء المقررات مثل هذه الزيادة لا تمنع الفسخ ويجب على المشتري رد البيع
والثمره الموجودة وضمان المستهلكة ولا يضمن ما هلك فيما حصل البائع وفيما خص غيره مضمون
بالهلاك اتعديه عليه بالاخذ واذا اخطأ ما بحث لا يميز احداهما عن الآخر ضمن حصصه البائع
لصبر ورثته مستهلكا بالخطا فتأمل والله اعلم
سئل في كرمين شريكين انصفا باع احدهما
نصفه لشريكه الآخر ثمن معلوم والآن يدعي البائع انه باع زيدا قبل بيعة النصف له خمس مرات
معينة هل يسمع دعواه او شهادة زيدا ام لا تتم وهل على تقدير ان ثبت زيدا انه اشترى جميع
الشجر ابعينها بفنذ الشراء فيها على حصص الشريك ام لا ينفذ اجاب لا يسمع دعواه ولا يقبل ادعاه

مطلب
باع بالوكالة
عن امراته
فانت وادعي
ايضا لا الثمن
التيها وانكرت
حقية الورثة

مطلب
اذا سرق
المسرق من
به الاتع قبل
القبض يرجع
للمشتري عليه
بما دفع

مطلب
بيع الخصة
من البناء
لا يغرس لغير
السريكين فيه

مطلب
اشترى احد
الشريكين حصته
شريكة من كرم
مشترك بينهما
ثم ادعى ان

ولا يصح بيعه له خمس شجرات معينة من كرم مشتمل على شجر كما لا يصح بيع بيت معين من دار
مشتركة بغير إذن الشريك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الضرر بالشريك بذلك عند القسمة والله اعلم
سئل في شريكين في دار باع أحدهما بيتا معينا منها لاجنبي ثم معلوم هل للشريك ان يبطل
هذا البيع أم لا اجاب لا يجوز هذا البيع وللشريك ان يطله قال في البرازية دارين
باع أحدهما بيتا معينا من رجل لا يجوز وعن الشافعي انه يجوز في نصيبه وفي بيع الطحاوي
ولو باع أحد الشريكين من الدار نصيبه من بيت معين فلا آثر ان يبطله أم وثله في الحقة
والخلاصة وغالب كتب الذهب معللين بتضرر الشريك بذلك عند القسمة اذ لو صح في نصيب
لشعير نصيبه فيه فاذا وقعت القسمة للذرا كان ذلك ضررا على الشريك اذ لا سئل الاجمعي
نصيب الشريك فيه والحال هذه لان نصيبه لم يشر ولا يجمع نصيب البائع فيه لقول
يبعه النصف واذا سئل الامر في ذلك اتفق ذلك وسئل طريق القسمة والله اعلم سئل
في رجلين بينهما بقرة مناصفة باع أحدهما نصفه من الأتر بمائة وعشرين واشترى جملتها
بمائة واربعين قبل بعد الثمن هل يجوز شراء النصف الذي باعه قبل بعد الثمن أم لا اجاب
لا يجوز فقد صح في العناية وفقه القدير وكثير من الكتب في مسألة تراءى ما باع باقيا ما
قبل بعد الثمن انه اذا ضم للحماية المبيعة والحال هذه أخرى او باعها ما بالف وخمسائة قال
فايد وكر في العناية في وجه الفساد للبيع قوله والاولى ان يقال جهات الجواز تقتضي
وحمة العباد تقتضي والرجوع هاهنا للمفسد ترجيح المحرم اها الحاصل ان الحكم
لا كلام فيه لكن الكلام في وجه وهو مفترق انظار الشارع والمسئول عنه الحكم لا غير مقتضى
عليه والله اعلم سئل فيما لو اشترى رجل من آخر متاعا قال له قبل قبضه بعه فباعه قبله
على المشتري أم لا ويكون فسخا اجاب حيث باعه بعد قول المشتري لبائعه بعه كان بيعه
البائع واقعا لنفسه وانقص بعه الاول قال في البحر بقوله من الحماية لو اشترى ثوب
او حطة فقال للبائع بعه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان ذلك قبل قبض
المشتري وقبل الروية يكون فسخا وان لم يقل البائع نعم لان المشتري ينفرد بالفسخ فسخا
الرؤية وان قال بعه لي اني كن وكيلي في البيع فانه قبل البائع ولم يقل نعم لا يكون فسخا
فلا يلزم للمشتري الاول منه الذي استراد لا فسخ عقده والحال هذه والله اعلم
في رجل اشترى حشوة ثم معلوم فقطعها فوجد مسوسة لا تصنع الا حطبا فالحكم فيها
اجاب يرجع المشتري بالنقص بان تقوم مسألة من العيب المذكور وغير مسألة فيرجع
التم ان يأخذها البائع مقطوعة فيرجع المشتري بكل الثمن الذي قبضه منه والله اعلم سئل
في رجل حاف من ظلم بغيره على دار خراجا فاتفق مع نسيبه ان يسع في الظاهر خوفا من ذلك
وليس بيع حقيقه وانما هو دفع المظلة عنه واسمده على ذلك فباعه ظاهر الدنايب الحكم
من الظاهر قبل ويبطل البيع

مطلب
الذي باع احد
الشريكين في دار
ميتا معينا
منها فبطل
شريكه لا يصح

مطلب
سما بقرة
سما صفة
اشترى جملتها
بمئة وعشرين
مئة وعشرين
وبمئة وعشرين

مطلب
او قال للمشتري
لبائع قبل
منس البائع
بعه فباعه
كان فسخا
او لم يطلق
اما اذا قال
بعملي فانه
لا يكون فسخا
الا اذا قبل
البائع

مطلب
وصد هاتين
يرجع المشتري

مطلب
او اقام البائع
عليه بعه فباعه
ففسخ البيع
السبع هاتين
من الظاهر قبل
ويبطل البيع

وكتب صك البيع وأدعى المشتري أنه بيع حقيقة وأنه لم يقع بينهما تواضع على ذلك فهل
 إذا أقام البائع على ذلك بيينة تقبل ويكون البيع الظاهر باطلاً أجاب نعم تقبل بيئته
 على ذلك ويثبت بها بطلان البيع كما صرح به قاضيان ولو كان بالأكراه وكذا في التنازل
 والاختيار وغير ذلك من الكتب القديمة والله أعلم **سُئِلَ** في رجل باع من آخر شجرة يتول
 ثلجته ويسمونه بقرى فلسطين بيع ميمسة فتصرف فيه كشتري والآل يكره كونه بيع ثلجته
 ويدعى أنه بيع جد حقيقة هل إذا أقام هو أو وارثه البيينة على أنه بيع ثلجته تقبل بيئته ويسترد
 أجاب نعم إذا أقام البائع أو وارثه البيينة على ذلك قبلت ويسترد وإذا لم يقر بيئته يحلف
 المشتري لأنه منكر صرح به في الاختيار وغيره فإذا أنكل عن البمين ثبت كونه ثلجته وإذا ثبت
 كونه ثلجته ضمن جميع ما أكل من ثمرته وقد صرح قاضيان بأنه بيع باطل وأنه بيع الهازل والله أعلم
سُئِلَ في رجل اشترى من آخر قطناً بعشرة وأتفقا على أن يكون كل قطنار ستة قروش إلى أجل
 في السر وتبايعان في الظاهر ثمانية إلى أجل هل المعتبر ما اتفقا عليه في السر أو ما تبايعا عليه
 في العلانية وهل إذا أقام المشتري بيئته بما أدعاه تقبل ويحكم بثمن السر أم لا أجاب صرح
 قاضيان وصحب الاختيان هذه فقال قاضيان قال محمد الثمن من السر ولم يذكر فيه خلافاً
 وروى المعلى عن أبي حنيفة أن الثمن من العلانية وقال صاحب الاختيار روى المعلى عن
 أبي حنيفة وعن أبي يوسف أن الثمن من العلانية وروى محمد في الأمالي أن الثمن من السر
 من غير خلاف وهو قولهما وأنت على علم أن رواية محمد لا يوافقها رواية المعلى كيف ذلك ومحمد
 استأذنه الذي أخذ عنه الفقه وروى عنه الكتب والأمالي إذا علمت ذلك علمت أن المشتري
 إذا أقام بيئته بما أدعاه تقبل بيئته ويحكم بثمن السر والله أعلم **سُئِلَ** عن رجل اشترى حملاً وأفرجه
 عنده فأخبر أهل المعرفة أنه يتسبب عرج قد يربيه فما الحكم أجاب يرجع بالنقصان ولا يرد
 كمن اشترى عبداً وبعه أو فرقة برأت ولم يعلم به ثم عادت فرقة وأخبر الجرحوا أن عودها
 بالعيب القديم لغيره ويرجع بالنقصان ذكره في البحر نفلاً عن القينة وإنها في الحوا
 لصاحب القينة والله أعلم **سُئِلَ** في رجل اشترى من آخر مكالاً وقبضه ورأت ذمته من
 ثمنه ثوان البائع تعدى على ذلك البيع وأخذ من مكان المشتري مئديسة على ربيعة وقصر
 فيه بالبيع فعمل المشتري فأجاز ما فعله هل له الثمن الذي باعده به أم مثل المكيل المذكور أم لا
 نعم يجوز البيع بأجازة المالك المذكور وله الثمن لا مثل المكيل المذكور إذ بأجازة صار كالملك
 سألنا عليه ما أحوال هذه والله أعلم **سُئِلَ** في تركه تستغفر قبل الدين باع أحد الورثة منها شيئاً
 هل ينفذ بيعه أم لا والقاضي بيع ذلك الشيء ولو في ثمنه الدين أم لا أجاب لا ينفذ بيع
 الوارث ويقدم بيع القاضي فحق جامع الفصولين في الباب الثامن والعشرين والأول لا ينفذ
 بيعه تركه تستغفر بدين الأبرياء عزمائه ويقدم بيع القاضي لعدم ملكه وينفذ بيع القاضي والله أعلم

مطلب
 أقام البائع
 بيئته أن البيع
 تنازل بيئته
 البيع ويضم
 المشتري يبيع
 ما أكل من ثمرته
 ولا يحلف

مطلب
 المشتري من ثمرته
 لأن الثمن العلانية
 على الراس
 وإذا أقام
 المشتري
 البيئته على
 تركه تقبل

مطلب
 إذا اشترى حملاً
 فوجع عنده
 فأخبر أهل المعرفة
 أنه يتسبب عرج
 عرج قد يربيه
 بالنقصان

مطلب
 يجوز البيع
 بأجازة المالك
 وله الثمن
 لا مثل المكيل

مطلب
 لا ينفذ بيع
 أحد الورثة
 شيئاً من
 الثمن المستغفر
 الأبرياء عزمائه

ولا يقابل من فلا حظ له من الثمن بالريقل كل ذراع بكذا افلتا مثل حينذ فافهم والله اعلم
 سئل رجل اشترى زيتا وطينه صابونا فاطلع بعد الطبخ على انه كان ميعيا بالثقل والماء الفاسد
 هل له ان يرجع بالنقصا ام لا اجاب نعم له ان يرجع بنقصانه كسئل ذلك السويقي بالثمن
 ولو باع الصابون بعد اطلوعه على العيب لا امتنع الرد بسبب الطبخ والله اعلم سئل رجل اشترى
 حاكم السيلة وطلب منه مالا فباع عقاره لرجل وسكاه له ونفقت فيه سهران ويقول الآن ما بع
 الا لاجل ذلك مكرها هل يصح ولا يصير مكرها ام لا اجاب يصح ولا يصير مكرها قال
 في اكثر من صدارة السلطان ولم يعين بيع ماله فباع ماله صلح قال شارحه لانه غير مكره به
 وانما باع باختياره غاية الامر انه احتاج الى بيعه لا ليعا بما طلب منه وذلك لا يوجب الكره كالمدا
 اذا حبس المديون بالدين فباع ماله ليقضي دينه فانه يجوز لانه باع باختياره وانما وقع
 الكره في الايفاء لا في البيع قال هذا مشكك فيه لانه لو عيش بيع ماله فباعه مكرها لان
 الا ان يأخذ الثمن طوعا او فهو صريح بانته لؤاكرة على بيعه وقضيت منه طائعا يصير البيع صحيحا كما هو
 حكم البيع مكرها اذا قبض الكره الثمن طائعا كان قبضه اجازة للبيع كما اذا سلمه طائعا بعد ان باع
 مكرها والله اعلم سئل رجل اشترى من آخر الفخ قرض دينا ووعد ان يعطيه بهاريتا بالستر
 الواقع يوم كذا فلما جاء اليوم الوعود وكان سحر الزيت معلوما فيه ارسل بطلبه منه فارسل به
 زيتا هل يكون بيعا بالستر المعلوم يومئذ ام لا يكون بيعا والمديون طلب الزيت اطاع نعم
 يكون بيعا فاذا احوال هذه كما صرح به في مجمع الفتاوى والفتية والمحتج معزيا الى النصيب
 وقد افتي بذلك المرحوم صاحب مخ الغفار في فتاواه سئل عن رجل طلب دينه لغيره من
 المديون فاعطاه عشرة امداد من الخطة مثله ولم يبعها منه صريحا ولم يقر انها من جهة الدين
 فهل يكون بيعا بالدين اجاب نعم يكون بيعا بالدين قال في المحتج معزيا الى النصيب عليه من فطالته
 ريت الذين به فبعت اليه شعيرا قدرا معلوما وقال اخذ بسعر البلد والستر بينهما معلوم كان بيعا
 وان لم يعلم فلا وقال في الفتنة معلوما بجلالة في طلب دينه العشرة من المديون فاعطاه القمد
 من الخطة ولم يبعها صريحا ولم يقل انها من جهة الدين فهو بيع بالدين وان كانت قيمته اقل من الدين
 فان كان السعر بينهما معلوما يكون بيعا بقدر قيمته من الدين ولا فلا يرجع بينهما او كلام المرحوم
 والاصل في ذلك ان البيع عندنا يبعد بالتعاطي فافهم والله اعلم سئل رجل اشترى زيتا
 من آخر وراضيا على ثمن معلوم وركن كل لا ترق ولم يبق الا دفع الثمن فاستامها رجل بغير هذا كله
 باز يد منه فباعه فماذا يلزمها اجاب يلزم كل واحد من البائع والمشتري التعزير لا ركن كل واحد
 منهما المعصية لكن في غيرها والحال هذه والله اعلم سئل فيما اذا باع احد الشراكا حصته في الغراس
 في الارض المشتركة من اجسني واعلم بما على الحصص من الحكم هل يجوز بيعه لكونه لا مطال له بالقلع
 فلا يضر رام لا يجوز وهل اذا وعد المشتري البائع ان يقبله في البيع اذا دفع له نظير الثمن لزمه فواف بما وعد

مطلب
 شئ مائة
 فاطلع بعد
 ان الزيت كان
 ميعيا بالثقل
 والماء الفاسد
 بالثمن

مطلب
 اذا اطلعت الحالم
 منه طائعا وبم
 يعين بيع ما
 فباع يصح
 وكذا ان عاين

مطلب
 اجل على
 فطلبه فاستمر
 زيتا والستر
 معلوم به
 يكون سق
 وان لم يق
 بالدين

مطلب
 راضيا على
 ثمن معلوم
 ثم باعها لآخر

مطلب
 بيع الغراس
 والبناء في
 المشتركة بناء

ام لا يلزمه ان يعقله بنفسه ولا يلزم ان يقبل ومرتبة بعد موته اجابست نعم يجوز بيعه والمحال اهد
لعدم الصبر بعدم التكلف بالقلم في شأوى البيع من غير ان يبيع او ابيع أحد الشريكين في الباء والعر
في الارض المحركة حصته من اجتناب نقل الحق لبيع منه ام لا اجابست نعم يجوز وكذا من الشريك في العلم
ووجه عدم المطالبة في الارض المحركة بالقلم كما هو صايرها واما الزور والوفاء بما وعد فالفتوى
على ان البيع اذا اطلق ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري وعد باقالة البيع هو بيع بات حيث كان
التمس من المثل او يبيع يسير نص عليه الزاهد في حاوية واقطاعه سئل في رجل باع رطلا من زهر
منه معلوما الى اجل مذكور مبيعاً معاد الى ان في شهر كذا يحضر للتمس ويسترجع الدار فترضى له
المعقوب منه ما ولم يقدر البائع على التمس المذكور الا بعد مضي مدة نفوق الاجل المعقوب منه ما والمحال
ان التمس المذكور الذي باع به البائع المذكور وفي قيمة الدار فهل للبائع المذكور دفع التمس المذكور
واسترجاع الدار المذكورة ام لا وهل انعقد ذلك البيع المعاد من اصله ام يكون باطلاً اذا
يحتج المشتري على قبول التمس من البائع ورد الدار عليه والبيع فاسد لثبته على الله عليه وسلم عن بيع
وشرط وقيل هو حائر ويحب الوفاء بالشرط والذي عليه الاكثر انه رهن لا يفتقر من الرهن صحيح
من الاحكام قال السيد الامام قلت للامام الحسن المارني قد فتى هذا البيع بين التماس وفيه
مفسدة عظيمة وفتوا كانه رهن وانا انصبا على ذلك فالصواب ان يجمع الائمة وتنفق على
هذا ونظاهرة بين الناس فقال للمعتبر اليوم فتوانا وقد طهرت بين الناس وفي ذلك من مخالفة
فليبرز نفسه وليقم دليله وفيه احوال ثمانية وعلى كونه رهناً اكثر الناس والله حجة وتعالى اعلم
سئل في رجل باع آخر كرماً ببيع وفاء واذن له باكل ثمرته فاكل ثمرته والآن يطالبه باكل ثمرته
هل له ذلك شرعاً ام لا وهل له حبسه بدينه الذي عليه حتى يؤديه ام لا اجابست حيث اذن له باكل
ثمرته فاكلها جاز ولا حبس البائع بدينه لان بيع الوفاء رهن ولا يمنع الرهن من حبسه واقطاعه
في رجل باع من آخر عقاراً من معلوم واطلق البيع ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري عهد الى البائع
بعد ان اوفى بمثل التمس بنفسه البيع معه وكان البيع بمثل التمس او بعين يسير فهل يكون بيعاً
باتاً ام رهناً اجابست هذه المسئلة اختلفت فيها مسايحنا على احوال ونص في الحاوي الزاهد
ان الفتوى في ذلك ان البيع اذا اطلق ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري عهد الى البائع بقا لبيع
المطلق انه ان اوفى بمثل تمه فانه يفسخ معة البيع ويكون باتاً حيث كان التمس من المثل او بغير
يسير والله اعلم سئل في مسايحين اختلفا فقال المشتري اشترى به باتاً وقال البائع بعتني وفاء
هل اذا قام كل مئة على ما ادعاه فاعا البتتين اولى بالقبول ام بينة البائع لم يثبت له في البيع
وما الحكم فيما اذا ابره المشتري وفاء بانه اجابست بينة البائع اولى بالقبول من بينة المشتري ادلها
يدعي خلاف الظاهر في البياعات والبينة تدعي خلاف الظاهر صريح به في الحاشية والتاخر اجابست
وكثير من الكتب وهو المعتمد واما اذا ابره المشتري وفاء بانه البائع فهو كاذب الرهن للمتردد
لك

مطلب
و ما على
في غير كسار
التمس ويسترجع
الدار فترضى له
التمس من المثل
المشتري على
المعقوب منه ما
بعد مضي
الاجل

مطلب
ما ذكره
في رطل
من زهر
منه معلوما
الى اجل
مذكور
مبيعاً
معاد
الى ان
في شهر
كذا
يحضر
للمتمس
ويسترجع
الدار
فترضى
له

مطلب
ما على
في غير
كسار
التمس
ويسترجع
الدار
فترضى
له
التمس
من المثل
المشتري
على
المعقوب
منه ما
بعد
مضي
الاجل

مطلب
اداد على
ان البيع
مستند
على بينة
الدار
فترضى
له
التمس
من المثل
المشتري
على
المعقوب
منه ما
بعد
مضي
الاجل

وحكمه ان الاجرة للرهن وان كان بغير اذنه يتصدق بها او يردها على الراهن المذكور وهو في
صريح بذلك علما وانا والله اعلم سئل في رجلين تواقضا على بيع الوفاء قبل عقد في دار وعقد البيع
في مجلس الحكم خالعا عن الشرط واستأجرها البائع من المشتري قبل التقابض واستمر ساكنا بها
عدة وتصاد فابعد البيع على تلك المواضعة فهل اذا ثبت ذلك يكون البيع بيع وفاء فيجب رد البيع
الى بائعه عند احضار الرهن ام لا وهل تجب الاجرة فيه ام لا وهل اذا اقام البائع بيته على الوفاء والشرط
بيته على البتات تقدم بيته البائع ام بيته المشتري فما الحكم في ذلك اجاب نعم اذا ثبت ذلك
فموجب وفاء حكم البيع فيه حكم الرهن يجب رده على البائع اذا استوفى المشتري الرهن ولا تصح الاجارة
المذكورة ولا تجب فيها الاجرة على الفتى به سواء كانت بعد قبض المشتري للدار ام قبله قال في النهاية
سئل القاضي الامام الحسن لما تريدني تمن باع داره من آخر ثم مبيع الوفاء وتقابضا ثم
استأجرها من المشتري مع شرط صحة الاجارة وقبضها ومضت المدة هل يلزمه الامر فقال لا
لانه عند فائه للرهن والراهن اذا استأجر الرهن من المرئس لا يجب الاجارة وفي البرزانية وان اجر
للمبيع وفاء من البائع فمن جعله فاسدا فان تصح الاجارة ولا يجب شيء ومن جعله رهنا كذلك
ومن اجازة يجوز الاجارة من البائع وغيره ووجب الاجرة وان آجره من البائع قبل القبض اجاب
صاحب الهداية انه لا يصح واستدل بما لو اجر عبد اشتراه قبل قبضه انه لا تجب الاجرة وهذا في
البيت فما ظنك في الجائر فعلم به ان الاجارة قبل التقابض لا تصح على قول من الاقوال الثلاثة
واما مسألة الاختلاف في البيت والوفاء ففيها اختلاف كبير والراجح منهما ما اقتصر عليه في
الحاشية في احكام البيع الفاسد بقوله وان ادعى احدهما بيع الوفاء ولا يخرج بائنا كان القول
لمن يدعي البتات والبيته على مدعي الوفاء او قد اوضحناه في سؤال قبل هذا واما مسألة التصرف
على المواضعة السابقة فقد صرح بها في الخلاصة والفيض والتارخانية وغيرها وانما تجوز
البيع الصاد ر بعد المواضعة من غير ذكر الشرط على ما تواقضا والله اعلم سئل في رجل باع آخر
حصبة في دار ووعده المشتري انه متى وفاه الثمن يبيعه ما باعه له فهل والحالة هذه يكون البيع
حكم الرهن ام لا واذا كان كذلك فما الحكم في الغلة اجاب البيع المذكور على الوجه المستطوع ووفاء
وحكمه حكم الرهن وما استغله المشتري له سواء قلنا بانه رهن او بيع فاسد او جائر اذ الشرط
على وجه العدة يوجب الوفاء في مثله وقد صرحوا قاطبة في بيع الوفاء بان المشتري لو آجره لغير
البائع فله الاجرة مطلقا سواء قلنا بكونه فاسدا كالغصب او جائرا وهو واضح او قلنا بانه
رهن اذ المرئس لو آجره بغير اذن الراهن فالغلة له فيستصدق بها وهذا ظاهر والله اعلم سئل
في صبيغ ورث من امه امعة دفعها ابوه لزوجه قضاء عن مهرها الذي عليه ومات الاب
هل يؤخذ منها من تركته ويقدم على الارث ام لا اجاب نعم يؤخذ من تركته مقدما على ارثه
قال في جامع الفصولين يجوز قضاء الاب دينه من مال الصبي لانه بمنزلة بيع مال الصبي من نفسه

مطلب
اذا تواقضا
على بيع الوفاء
في عقد من
غير الشرط
كان بيع وفاء
ان ثبت

مطلب
في اشتراك
البائع بالمبيع
من مشتريه

مطلب
اذا باع حصنة
في دار ووعده
المشتري البائع
انه عند احضار
الرهن يبيعه
ما باعه فله
بيع وفاء

مطلب
اذا فارق
استغله الاب
لزوجته فبنا
عن مهرها
فؤخذ منها
من تركته

والأب يملكه بمثل القيمة وفيه صق للاب او الوصي بيع مال الصبي بدين نفسه اذ فيه
تمنعه كدفع الامه اذ لو تباع عليه التلف اذ ضمنه فيستغنى به الصبي ومثله في
كثير من الكتب واقه اعلم **سئل** في رجل اشترى مائرا فوجد يرقص هذا التوق لصنونه
قل له ردّه ام لا اجاب له ردّه والحالة هذه والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من آخر ثوبا
او قار من الثياب ونقله من مكان العقد الى غيره ووجد به عيبا قبل ان يتيه بوجهه ورده
تكون مؤنة الرد على المشتري ام على البائع اجاب مؤنة الرد على المشتري كما في المرافعة وغير
واقه اعلم **سئل** في رجل باع لآخر مئكة هل يصح ام لا اجاب يصح اذ ابل المشتري
بذلك ولا يصح حمل البائع كما في قناري قاري الهداية والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من آخر
خطة في بئر بمئ مغلوبة هل يجوز للمشتري الخيار عند رؤيتها ولا خيار للبائع اجاب
يجوز البيع والمشتري الخيار عند رؤيتها ولا خيار للبائع والحالة هذه والله اعلم **سئل** في رجل
اشترى من آخر بزر فطن كل رطل ونصف من البزر في رطل من القطن الذي يقشره
حين دخوله وزنه هل البيع صحيح ام لا اجاب هذا باطل ويرد المشتري مثل البزر على
البائع واقه اعلم **سئل** في وصي باع مبطحة الذياتم بغية فاحش هل يصح البيع الا
اجاب بيع الوصي مال اليتيم فاحش الغش وهو ما لا يدخل تحت تقوية القومين لا يصح
واقه اعلم **سئل** في رجل باع لآخر شيئا من غير ان يوكله ثم دفع البائع لهما الكاش فقبض
هل يكون اجازة منه وليس له طلب ذلك الشيء ام لا اجاب نعم قبض الكاش اجازة والله اعلم
سئل في رجل اشترى بهيما وسافر به فراه به عيافا فسفر ولم يقدر على الرجوع ففقد
في سفره حتى يستر له العود فعاذ فقل له ردّه بالعقب اذ اثبت بوجهه ام لا اجاب
نعم له ردّه والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجل اشترى ثوبا فوجد نطوقا هل
له ردّه ام لا اجاب نعم له ردّه حيث كان عند بائعه كذلك والله اعلم **سئل**
في رجل يبيع من بئر معينة ماء بالآلات النزع هل يملكه ويسوغ له بيعه وهل هو
قيمي او متلي اجاب نعم يملكه ويسوغ له بيعه ومساير التصرفات الجائزة في الملوكة
وانما كون قيميا او متليا اختلف فيه رفر في جامع الفصولين لغوا اذ صاحب
المحيط قائلا للماء قيميا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى ثوبك
ما من المختلفات القاضى ابي القاسم العامري ذكر ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله
ان الماء لا يكال ولا يوزن قال لا الطحاوي معناه لا يباع بعينه بغض
وعن محمد رحمه الله الماء مكمل به تعدد كدرا مائرا لشد الدين الماء قيميا
عند ابي حنيفة وابي يوسف وعلم من ذلك انه مضمون بالقيمة لا بالمثل والله اعلم
سئل في زيد باع عقارا خرابا لا يستفاد به لغرو بمن قصبه لذي حاكم شرعي

مطلب
شري حار
موجده بمرقة

مطلب
مؤنة الرد
على المشتري

مطلب
باع جميع ما
يملكه

مطلب
خيار رد
عند رؤيتها

مطلب
باع كل رطل
من البزر

مطلب
بيع الوصي
مال اليتيم

مطلب
فاحش الغش
لا يصح

مطلب
قبض الكاش
اجازة

مطلب
اشترى بهيما
وسافر به

مطلب
فقد في سفره
حتى يستر له

مطلب
عقار خراب
لا يستفاد به

مطلب
القيمي
او المتلي

مطلب
الماء
مكمل به

مطلب
مضمون
بالقيمة

مطلب
سئل في
زيد باع

وحكم بصحة البيع ثم صرف البائع الثمن على عمارة عقاره غيره ومات عمر وفادى زيد البائع
على ورثته ان المبيع وقف اهلى وابرز من يده كتاب وقف غير محكوم بصحته فهل يبطل البيع به
ام لا سيما مع الحكم بصحة البيع اجلب لا يبطل البيع بحجة ظهور الكتاب لانه كاغديه
خطوط وذلك ليس من حجج الشرع اذ حجج الشرع البيئنة او الاقرار او التناول عن البين وليس
الورق والمخط من حجج الشرع والله اعلم **سئل** في رجل اشترى بذر يفتل من اخر بشرط انه يثبت
فلم يثبت هل تجزى عدم بناءه يرجع على البائع بثمنه ام لا اجلب لا لانه يكون باسباب اخر
ما لم يثبت انه فاسد عنده فان اثبت يرجع بما ادى حيث لا مال له وان كان له مال به بان يخل
لشيء اخر يسقط بقدره ويرجع بما بقي وقيل لا كبر القطن اذ لم يثبت والله اعلم **سئل** في رجل اشترى
بزر بطيخ اصفر وزرعه فلم يثبت هل للمشتري الرجوع بثمنه على بائعه ام لا اجلب ليس له
الرجوع بالثمن ولا بالانقص لانه قد استهلك المبيع ولا رجوع بعد الانفاق كما حرج به امام
ظهر الدين في حبال القطن والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من اخر حبال القطن فزرعه فلم يثبت
هل يرجع بثمنه ام لا اجلب ليس له الرجوع بثمنه بل ولا ينقصه في قول مصحح وفي قول يرجع
بنقصه ان ثبت ان عدم بناءه لعيب به ويؤدونه لا يرجع الا بالانفاق لا احتمال ان عدم بناءه
لرداءة حرثه او جفاف ارضه او لامر اخر والله اعلم **سئل** في رجل له اولاد اربعة وبه مرض
الجذام لا يمنعه الخروج لقضاء حوائجه وهب لاحدهم شيئا معيننا فتسله وباع ببقية ثم عقارا
ومثقولا لم يقلوا لهم بئس قليل ورضوا به مع قلته وأقروا بقبضه وكتب به لدى قاضي الشرع
الشريف صك شرعى مشتمل على الاجاب والقبول وشروط الصحة والرزوم ثم مات بعد
سنتين وابنه المذكور اولاد يعي على اخوته يبطلان بيع والدهم لهم رضه وعدم ثمن المثل للبيع
المذكور هل تسمع دعواه عليهم ام لا اجلب حيث كان بالوصف المذكور وهو انه اى المرض
لا يمنعه الخروج لقضاء حوائجه فهبته لاحد اولاده وبيعه ببقية منهم بالغبن مطلقا صح
نافذ باجماع علماء ائنا صرحوا به في كل مرض يطول كالذوق والسلس وداء الفالج والزمانة ومثله
الداء المعروف بداء الجذام لانه نوع من انواع الزمانة المصريح بها في غير كتاب فيعتمد
بالصك المذكور لموافقة للثقل المستطور والله اعلم **سئل** في رجل اراد السفر وعنده
مواش خاف عليها فباع نصفها لانياس بشرط ان يعاد من سفره فوجدتها طيبة اخذها وان
وجد هامة اخذها الثمن المعين وقبضها فلما عاد وجد المشتري قد مات هل يبطل حق الفسخ
تتوأم لا اجلب لا يبطل حق الفسخ **سئل** في رجل باع حصاة مشاعة من محدد لآخر وبه صك
قديم به المبيع وغيره اخذه المشتري لينظر فيه عند العقد وطلب لان البائع منه ان يرده
عليه فامتنع هل يجبر على رده ام لا اجلب نعم يجبر على رده اليه والحالة هذه وقد نص في
جواهر الفتاوى بانه ليس للمشتري الدار مطالبة البائع بتسليم القبالة القديمة والله اعلم

مطلب
اشترى بذر يفتل
على خط انه يثبت
فلم يثبت

مطلب
اشترى بزر بطيخ
اصفر وزرعه
فلم يثبت

مطلب
اشترى حبال قطن
وزرعه فلم يثبت

مطلب
بيع المحذورم الذي
عجزه لقضاء حوائجه
ولو بغبن فاقض
وهبته ضحيا
من كل المال

مطلب
للبائع فاسدا
فسخ البيع ولو بعد
موت المشتري

مطلب
اذا اخذ المشتري
الصك القديم
من البائع عجز
على رده

مطلب
يؤمر البائع
بإحضار المشتري
القديم ولا يحضر
على وجهه إلا
إذا دعت له
الحق عليه

مثل في رجل اشترى من آخر عتاراً فهل يؤمر البائع بإحضار المشتري القديم حتى يبيع
المشتري منه ويكون في يده للاحتياج إليه وإذا امتنع بحجبه على ذلك أم لا الجواب نعم يؤمر
بذلك كما صرح به في الخلاصة والبرازية ولسان المحكام وكثير من الكتب ولا يثبت على البائع
العلم أنه إذا لم يكن له صك قد يمضي هذا الأمر ولو أني أحضره لا يجبس عليه لأن أمره
ليس على سبيل الحكم وإن القول قوله في أنه ليس له صك قد يمضي عنده باليمين فيما لم يسم
أو توقف أحياء الحق على عهده كما لو غصب المبيع وامتنعت الشهود عن الشهادة حتى يروا
خطوطهم مخبر على عهده كما أفتى به الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى بصيانة الحق المشتري
مثل في رجل اشترى بهيماً من آخر ثم مقتط كل شهر كان ومضت مدة فأدعى البائع
مضى ثلاثة أشهر من وقت البيع وأدعى المشتري مضى شهرين فقط فلهما القاضي البائع ولا
يدع قسط ثلاثة أشهر بهلامته فهل ينفذ ذلك أم لا ويسترد الزائد الجواب لا ينفذ
ويسترد الزائد المشتري من البائع حيث دفعه بإزام القاضي لأن البائع يدعى بإيجاب الحق
والمشتري يكره وكان قضاء غير المذهب جهلاً فلا ينفذ والله أعلم مثل في رجل
اشترى من آخر ديناً بثلاثة أرطال أرز بعضها في ملكه وبعضها ليس في ملكه سأل الذي
في ملكه ولم يسلمه الآخر إلى الآن هل لا يبيع مما لا يبيع أم لا الجواب لا يبيع والمحال هذه
لأن الأرز الباقي لا يثبت في الذمة مثل هذا القول فكان يبيعاً بلا أثر والله أعلم مثل في رجل
بيعت وبها عتاراً غير مركبة لم تذكر وقت البيع هل تدخل في البيع تبعاً أم لا الجواب لا يدخل
في البيع حيث لم تكن مركبة بالبناء كما لا يجار المكملة لا تدخل في البيع إلا بيمين مع الذكر والله أعلم
مثل في مريضة باعت لابن بنتها المحجوب عن أرشها ما بين عتاراً وبها قيراطاً ومبذبة ثم أخذ
قيراطاً بمائة قروش ثم ما عمن ذكرها الحكم الجواب لو لم يكن هنالك دين على المريضة وكان الثمن
لا عين فيه فاحتج صم البيع ولا تنحى على المشتري وإن كان عليه ما دين مستغفر لا يجوز للمحابة
ويصح البيع سواء المحابة بغش فاحتج أو يسير فالمشتري يتم القيمة أو يبيع البيع لأن وقته
الدين مقدم على الأرت وإن لم يكن الدين مستغرفاً وحرجت المحابة من ثلث سلم له المبيع غير
شئ كالوصية للأجنبي والله أعلم مثل في رجل باع داراً وبالدار أجار موصوفة فمثل
تدخل الأجار في البيع أم لا والحال أنه لم يصر عليها وقت البيع الجواب لا تدخل الأجار في البيع
المنفصلة من البناء بها إذا أضل أن ما كان في الدار من البناء أو متصلاً بالبناء اتصالاً
يكون تابعاً له وإن كان منفصلاً لا يكون تابعاً له والأجارة المكملة ليست متصلة اتصالاً
قرار فلا تدخل والله أعلم مثل في امرأة أقرت لزوجها أو باعت منه عقاراً وأقرت ببيع
المن والشهدت أنها لا تستحق ولا تستوجب قبله حقاً ولا استحقاقاً وماتت فادعت
بقبلة الورثة أن ذلك في المرض الذي ماتت فيه وأدعى الزوج أنه في الصحة هل القول قول
الزوج أم لا

مطلب
أدعى البائع مقتط
ثلاثة أشهر
ويسترد الزائد
والمشتري

مطلب
اشترى مثل
وبعضه في ملكه
وبعضه في غيره
ملكه لا يبيع

مطلب
لا تدخل الأعتاب
الغير المكملة
في بيع الدار
كالأجار المكملة
البناء المذكور

مطلب
بيع المبرور من
المرث متفقاً
اللائحة إن كان
عليه دين مستغرفاً
ونه عمن يتم
المشتري

مطلب
باعت لزوجها قارداً
لورثته أم باعت
لغيره أم لا وأدعى
الزوج أنها باعة
في حقها

الورثة او قول الزوج اجلب القول في ذلك قول بقية الورثة والبينة يدنة الزوج وانتم
 يقيم البينة و اراد استخلافه فله ذلك فان حلفوا كان الحلف على عدم العلم لا نفعل الغير
 والله اعلم **مسئل** في ذمى استرى من مسلم دارا بها علو وسفل في محلة من محلات المسلمين في
 مصر من الامصار فهل يجبر الذي على بيعها من المسلم حيث لا يجوز للمسلم بيعها من الذمى وهل
 لاهل الذمة ان يسكنوا محلات المسلمين بين الجيران المسلمين وهل يجب على والى الامرا بده الله تعالى
 منعهم من ذلك وامرهم بالاعتزال في مساكن منفردة ام لا **اجلب** قال في الحاشية الذي اذا
 اشترى دارا في المصر ذكر في العشر والخراج انه لا ينبغي ان يتبع منه وان اشترى اها يجبر عليها
 من المسلم وذكر في الاجارات انه يجوز لانه لا يجبر على البيع اه وفي الصغرى ذكر في الاجارات انه
 لا يجبر على البيع الا اذا اكثر في حقه تجبر وفي الذخيرة واذا نكح اهل الذمة دورا فاما للمسلمين
 ليسكنوا فيها جاز بشرط اللواتي قلتم اما اذا اكثر ولجئت يتعطل بسبب مكانهم بعض المسلمين
 او يتقلل بمنعون من لسكني فيما بين المسلمين وفي المحيط بمكنون ان يسكنوا في امصار المسلمين
 ويبيعون ويشترون في اسواقهم لان منفعة ذلك تعود الى المسلمين وقد نظرت المسئلة في بعض
 فقال وما ينبغي ببتاع دار المسلم فلو اشترى في المصر بالبيع مجبر
 اذا ما اشترى من مسلم ورواية اذا كان ذاق المصر فمشو ويكثر

ومن نقلها صاحب الحجر فيه وصاحب التاخرانية وغيرهما وقد علمت انها خلافة والذي يجب
 ان يقول عليه التفصيل ولا نقول بالمنع مطلقا ولا بعدمه مطلقا بل بدور الامر على القاة
 والكثرة والضرر والمنفعة وهذا هو الموافق للقياس للفقهي والله اعلم **مسئل** في قبض
 مشتركة بين ربا الارض وثلاثة اعمال باع احداهم حظها لاجنبي قبل ادراكه وقارض على ثمنه
 رجلا هل يصح بيعه ومارتب عليه من المقارضة ام لا يصح البيع ولا مارتب عليه **اجلب**
 لا يصح البيع فلا يصح مارتب عليه والله اعلم **مسئل** في رجل اشترى من اخر سلعة وباعها البائع
 قبل القبض فما الحكم **اجلب** ان كان البيع الثاني باذن المشتري او بعينه لانه يمكنه اجازة
 انفسخ البيع الاول فان لم يكن باذنه ولا اجازة وهو قائم فحقه فيه قائم فان كان نقده الثمن
 احله ولا يجبره البائع على ملك المشتري الى استيفائه وان كان البيع قد هلك عند الثاني
 فالاول بالخيار ان شاء فسخ البيع ورجع بالثمن ان كان نقده وان شاء ضمن المشتري الثاني
 ثم يرجع الثاني على البائع بالثمن ان كان نقده الثمن والام يرجع والمثل بالمثل والقيمة بالقيمة
 وهذه الاحكام من فتاوى قاضي خان وغيرها والله اعلم **مسئل** في رجل اشترى جلبا بثلث
 في الذمة ووضعه المشتري في عد وله باذن بائعه وذهب لياق بالثمن ورجع فرجل البائع
 قد مات فطلب الجلب من ابنه فقال قد بدعته هل يلزمه احضاره وان تعذر له المطالبة بمثله
اجلب للمشتري رد بيع ابنه بائعه ومطالبة ابنه باحضار الجلب وان تعذر له المطالبة بمثله

مطلب
 اشترى ذمى من مسلم
 دارا في مصر المسلمين
 فبقي جبره على بيعها
 قال

مطلب
 باع احد الذمى نصيبه
 في القنابطة قبل
 ادراكه وقارض
 على ثمنه جلا

مطلب
 اذا باع البائع السلعة
 لاخر قبل ان يقبضها
 الاول ففي بيعه
 تفصيل

مطلب
 باع جلبا بثلث ثم
 قبضه ابنه لاخر

مطلب
بيع ماله خلقا
شاهدا منه
فمن التفت
واشتهك

مطلب
كريم في شجار
مختصة بمصها
وقت وبغضها
مكافا باع
المالك شجار
من غير تميز

مطلب
بيع ماله خلقا
في كرم آخر باع دارا
بها ماله في دار
لدار اخرى فان
الداري للبائع
دفع ما كان في البيع
وان لم يكن كان

مطلب
بيع احد اشجار
ربعه في فرسك

مطلب
اشجار وقت بين
شحن ما زك
منها بيع حصته
لشريكه وان جنى

والله اعلم مسئل في رجل باع اخر مستين رطلا حليما بثمن معلوم ثم اشتراها منه قبل الثمن
وقبل البند بأزيد من الثمن واشتهكها فما الحكم في البيعين الجائين اما البيع الثاني فقد وقع بغير بيع
من اصله لا يبيع المتول قبل قبضه وهو لا يجوز سواء كان من البائع كما نص في البحر وغيره او من غير البائع والاطلاق
للترويض لهما واما الاول فقد بطل باشتهاد البائع له فليس لاحدهما ان يطالب بالآخر لثمنه والله اعلم
مسئل في كرم به اشجار ملك متنوعة واشجار وقف كذلك متنوعة باع مالك الاشجار جميع
اشجاره ماعدا اشجار الوقف ولم يميزها ولم يعلم المشتري اشجار الوقف من اشجار الملك هل يصح
البيع المذكور ام لا يصح لجهل المشتري بها الجلب لا يصح لجهل المشتري بالمبيع والمال هذه فقد
نصوا قاطبة على اشتراط معلومية المبيع وهذا البيع والمال هذه كبيع شاه من قطع وكبيع خبيث
من طعام لم يبينه لا يصح وان يئنه بعد ذلك ومثله يفتك جميع ماله في هذه القرية من الدقيق
والبر والنيات ولا يعلم المشتري فهو غير جائز والحاصل ان عدم العلم بالمبيع موجب لفساد
البيع وقد ذكر في البحر معزيا الى عمد الفتاوى رجل قال بعت منك ماله في هذه الدار من المتاع
ان كان معلوما جاز ولو قال بعت منك ما تجدد لي في هذا البيت وفي هذا الصديق وفي هذا البواري
ان كان معلوما للمشتري فهو جائز وان لم يكن معلوما ولجهالة يسيرة جازها وان كنت على علم
بان الجهالة هنا فاحشة وقت البيع فمن اى نوع المبيع من انواع الشجر المختلفة فافهم والله اعلم
مسئل في رجل له كرم مره في كرم اخر باعه لرجل الا الممر المعهود هل للمشتري ان يبرمه ام لا الجلب
ليس للمشتري المرومته حيث استثناه البائع من البيع فقد صرحوا بان لو ظهر في الدار المبيعة
طريق او مبل مائة لدار اخرى فان كانت تلك الدار للبائع لم يكن للبائع ان يمر في الدار المبيعة
لان باعها من غير استثناء وان كانت تلك الدار لغير البائع كان عيبا كذا صرح به في شرح
الحامع الصغير لفاضيته ان كان نقله عنه في البحر وهو دال على انه اذا استثنى الطريق استمر حق الله
له لا للمشتري وهو ظاهر والله اعلم مسئل في رجل له ربع فرب باعه لاحد قال له بعتك ربعي
في فرسي هذه بكذا فاشتراه منه بما عتته من الثمن وتقاضيا فلقبه احد الشركاء فقال اجعل
المبيع بيني وبينك فقال جعلته ودفع له نصف الثمن هل يصح الجعل المذكور ام لا ويرجع مالنا
الجلب لا يصح الجعل المذكور بعد وقوع البيع على رقبته الذي هو ملكه ويرجع بمادفع
المسئلة ان يكون البائع اشترى من شريكه ثمن من الفرس بمقدار نصيب الثمن الذي ناع به
او لا فيصير شراء منه ويبيع من شريكه مبتدا فيصح ولا يرجع بمادفع والله اعلم مسئل
في غراس في ارض وقت بين اثنين هل يجوز لاحدهما ان يبيع حصته فيه من اجنبي كما يجوز
من الشريك ام لا الجلب نعم يجوز بيعه من اجنبي وكذا من الشريك كما افتى به الشيخ فان
نجيم وهي في فتاواه وان كانت الارض يفرض عليها مبلغ من الدرهم يؤدي في كل سنة بغير
لجارة شرعية كما صرح به في النفع الوسائل والله اعلم مسئل في ذي ولاية او قهر القبض

على رجلين اتما، منكر قد فترها لاخر قاطعا عليهما عشرين قرشا جرعة وسلمها له بها وعلى المسلم
دين للتسلم بربدان بقاصصة بهاهل له ذلك ام لا الجلب ليس له ذلك اذ لا يترتب على الرجل
بالتممة مال حتى تصور المقاصصة بدين شرعي ثابت بذمته وعلى تقدير الثبوت بذمتها
بوجه شرعي لا تنقض المقاصصة لانه بيع الدين من غير من علته الدين وهو لا يصح والله اعلم
مسئل في رجل اشترى من اخر ثورا بثمن معلوم وتفرق عن تقابض ثم ارسله بخدا ربعة ايام
الى بائعه مع رجل فرأى الرجل البائع غائبا فادخله في داره ثم حضر البائع فلم يقبله صريحا وملك
هل ملك من مال البائع او من مال المشتري الجلب هلك من مال المشتري لامن مال البائع
للزوم البيع وعدم الاقالة والبيع الصحيح لا يفسخه مجرد رد البيع على البائع مع عدم قبوله
صريحا فاذا هلك عند البائع ولم يقبله صريحا كان هلاكه على المشتري لبقاء عقد البيع
الصحيح وعدم انفساخه بمجرد ايصاله الى البائع كما هو صريح الحائنة وكثير من الكتب والله اعلم
مسئل في رجل اشترى من اخر قطنا بقبضه فادعى بعد قبضه انه وجد ناقصا هل القول
قوله بيمينه ام لا الجلب القول قول المشتري بيمينه حيث لم يقروا وقت الشراء انه قبض
جميع المبيع او انه اشترى جميع ما وقع عليه العقد وسواء كان قبل القبض او بعد لاختلاف
قولهم القول في قدر المقبوض للقباض بيمينه ضميما كان او امينا ولا فرق في ذلك بين ان يشر
فيه وبين ان لا يشر ف والله اعلم مسئل في رجل اشترى من اخر قطنا جليما فوزنه البائع بحضور
المشتري وسلمه المشتري ثم ادعى المشتري انه نقص كذا هل تسمع دعواه ام لا الجلب نعم تسمع
دعواه ويقبل قوله في مقدار ما قبض بيمينه اذ لم يكن اقراره قبض جميع المبيع او انه استوفاه
كما صرح به قارى الهداية في فتاواه وصاحبا البحر عند قوله وان نقص بكل وهو في كثير من
الكتب والله اعلم مسئل في جماعة استعاروا من اخر ما زرع المقات واعاروه مثله
لزرع القطن واكل كل ما زرعه وجاء الشتاء فزرع البركون بخير اذنه فلا هم فطلبوا بذره
الذي بذروه في ارضهم وياخذ الزرع فاعطاهم فلما استوى حصدوه لا أنفسهم راجعين
عما صار منهم هل لهم ذلك ام لا الجلب ليس لهم ذلك حيث اصطحو اعلى ذلك بعد طلوع الزرع
نصبة بينه والحال هذه والله اعلم مسئل في رجل اشترى ربع سفينة في البحر بثمن معلوم
وسافر بها البائع بغير اذن المشتري فاشتولت عليها الا في حق هل يلزم المشتري الثمن ام لا الجلب
لا يلزم المشتري الثمن والحال هذه لعدم صحة التسليم والتسليم حيث كانت في البحر لا تترس اذباؤه
ولو في حظيرة وقال له البائع سلته اليك ففتح الباب فذهب ولم يمكنه اخذه بغير عون
لا يكون تسليمها والسفينة في البحر كذلك لا يمكنه اخذها بغير عون فافهم والله اعلم
مسئل في رجل اشترى من اخر ثلاث شوالا تنصا صفة واحدة بثمن معلوم الى اجل معلوم فلما حل الاجل
دفع له ثمن شوالين منها وادعى ان في الثالث عيبا هل له رده ام لا الجلب ليس له رده فقط

مطلب
اذا اشترى ثورا
وقبضه من رده
لداره لانه
هلك من سائر البيع

مطلب
القول قول المشتري
الى المبيع ناقص
ولو بعد القبض
ففيه ما لم يقربا
استوفى جميع
المبيع

مطلب
وزن البائع
عينة المبيع
فان اقر انه ناقص
يقبل قوله بيمينه

مطلب
استعار من رجلين
ما زرع صاحبه للزراعة
زرع احداهما الاخرين
ثم اصططح الخ

مطلب
اذا باع سفينة
وسافر بها بغير اذن
المشتري ثم اخذ
منه لا يلزم المشتري
الثمن

مطلب
اشترى شوالا
تتقطن بغير اذن
عينة لانه رده
بل رد الثمن وان
اعذر رايه

بل يرد الكل أو عسك الكل وإن كان تصرف في المتواليين وتعد رددها ليس له رد الثالث
 يعيب بوجوده على الأصح المفتي به والله أعلم سئل في رجل اشترى حلين صفقة واحدة
 وأطلع على عيب بأحدهما بعد القبض هل يردهما أو يرد المعييب لا يرد واحدا منهما العيب
 يرد المعييب ويأخذ السليم بحضته من الثمن ولا يردهما جميعا إلا إذا تراضيا كما صرح به في
 الفصولين وغيره والله أعلم سئل عن خيار الغبن لفاحش الجلبس قال في البحر باب
 المراجعة والتولية نقلا عن القصة من اشترى ثيابا وعين فيه غينا فاحشا فله ان يرد
 البائع بحكم الغبن وفيه روايتان ويفتي بالرد وفقا للناس ثم رقم لاحرق وقع البيع بغن
 فاحش ذكر المخصص وهو ابو بكر الرازي في واقعاته ان المشتري ان يرد والبائع ان
 يشتد وهو اختيار أبي بكر الزنجي والقاضي الجلال واكثر روايات كتاب المصاريب
 الرد بالغبن الناحس ويرى بغيره ثم رقم خلافا وفيه افتي بعضهم وهو ظاهر الرواية ثم رقم
 لاحرق ان المشتري البائع فله ان يشتد وكذا ان سر البائع المشتري له ان يرد وعلم
 هذا اتفاقا وقوى اكثر الناس والله أعلم سئل في رجل سال الخرج فريسه التي عند
 فيها فلان هل ولدت او عشت فقال له لا ولدت ولا عشت فزهد فيها فباعه حقيقة
 فيها يغيبها ثم تبين انها كانت ولدت ومتره هل تدخل المهر في البيع لم لا الجلبس لانه
 واذا اختلفنا فقال المشتري ولدت بعد البيع وقال البائع ولدت قبل البيع فالقول قول البائع
 بيمينه ما لم يكن به الظاهر بان كان البيع منذ شهر متلا والمتره منها نصف علم او عام
 اذ الكادت يضاف الى اقرب الاوقات والله أعلم سئل في رجل اشترى من اخرارزا وقطر
 بعضه ونقى عند البائع بعضه فغلا سقره فباعه لرجل بأكثر من الثمن الاول وسأله له
 واشتملكه فما الحكم في ذلك الجلبس ان شاء ضمن المشتري مثله وقد مضى البيع الا
 وبطل الثاني وان شاء ضمن البائع ثمنه الاول وبطل البيع الاول وبصح الثاني وثمنه الثاني
 وليس له ان يصمته مثله لان البيع قبل القبض مضمون بالثمن فلا يتو الى عليه ضمما ان
 ولا ان يجبر بعه لا يبيع ما لم يقبض وايضا قيام البيع شرط للاجازة والله أعلم سئل
 فيما لو باع زيد عمرا وبكر احطة في عقد واحد على سبيل الاشتراك فهل لزيد طلب جميع الثمن
 من احد المشتريين ام ليس له ذلك الجلبس ليس لزيد طلب جميع الثمن من احدهما بل طلب حصته
 منه خاصة حيث لم يتكافلا والمسئلة يصح بها في مواضع لا نقد ومما يظهر شمس المأنة
 اصح المتن والشروح والفتاوى قاطبة في الكفاية لرحلين دين عليهما وكل كل عن صاحبه
 الخ قلوز جميع الثمن كلاما من المشتريين لبطل تصوير الكفاية في هذه المسئلة قبل ما في تصوير
 دمة الى دمة في المطالبة واذا كانت المطالبة حاصلة في هذه المسئلة قبل ما في تصوير
 الكفاية اذ هي حينئذ تحصيل الحاصل والحال هذه وقد صور والمسئلة بقولهم بان اشترى

مطلب
 لان رد احد الجلبس
 بيعت وياخذ
 التسليم
 مطلب
 في حكم الرد بالغبن
 الناحس

مطلب
 لانه مثل المهر في بيع
 الغرض العول
 للمشتري في ما كان
 بعد البيع ما لم يكن
 الظاهر

مطلب
 اشترى من آخر
 اراد يقبض بعضه
 فباع البائع باقية
 من آخر واستهلكه

مطلب
 لو باع من اثنين
 ليس له طلب
 احدهما الثمن
 الا اذا اشتراكا مثلا

عبدًا وتكفل كل واحد منهما عن صاحبه وقد ذكر في البحر في شرح قوله يلزم البيع بإيجاب قول
 في معرفة اتحاد التهمة بعله كلام كثير قوله وينفرد أيضا ما لو حضر أحد المشتريين وغا
 الآخر فنقد الحاضر حصته لم يكن له قبض شيء من البيع حتى ينقد الغائب أو ينقد هو الجميع
 الخ فهو صريح بأنه بالحصة وهذا مما لا يشك فيه الفقيه والله أعلم سئل في أمير الحج الشريف
 إذا بعث من توابعه رجلا له خبرة بقيم المقومات إلى تاجر عنده بضاعة يأتي له بها بعد أن يقوما
 ففعل وحملها له ثم مات الأمير والآن التاجر يطالب تابعه الرسول المقوم لها هل له ذلك
 أم لا وهل القول قول المقوم أم قول الرسول فيه أم قول التاجر أم وكل مطالب بالثمن ما الحكم
 الشرعي الجواب لا يطالب بالرسول بإجماع العلماء القول لأن الرسول إنما هو مسفير ومعتبر
 لا غير في الخلاصة امرأة اشترت شيئا وقالت كنت رسول زوجي إليك ولا ثمن على لك وقال
 المانع إنما بعث منك والتمن عليك فالقول قولها وعلى المانع البيئته ومثله في الزانية وجامع
 الفتاوى للكرخي وعبرة الخانية في لخر كتاب لبيع امرأة اشترت من رجل ثم اختلفا وقالت
 كنت رسول زوجي إليك وكان البيع على وجه الرسالة وليس على الثمن وقال المانع لا بل بعثها
 منك ولي عليك الثمن كان القول في ذلك قول المرأة والبيئته للمانع ومثله في كثير من كتب
 أئمتنا المعتمدة وهذا صريح في واقعة الحال إذا قال المانع كنت رسول الأمير إليك فلا ثمن
 لك على وقال المانع بعث منك والتمن عليك فالقول قول التاجر بالتاء المشتاة فوق والباء
 الموحدة وعلى المانع البيئته لأن المشتري كان لنفسك ولست رسولاً في ذلك والله أعلم
 سئل في الرجل الصحيح الجسد الكامل العقل إذا باع بنيه أو وقف بجميع ما يملكه من عقار
 ومنقول معلوم لم يضمن معلوم هل ينفذ بيعه لهم ووقفه ولا يمنع من نفاذه دين مستغرق
 بذمته أم لا وهل إذا أبرأهم والمحال ما ذكر من جميع الثمن يصح أبرأه وكذلك وقفه أم لا
 الجواب نعم ينفذ بيعه وأبرأه ولا يمنع من ذلك الذين المستغرق كما صرح به علما وناقطة
 معطلين بأن حق الغرماء لم يتعلق بدين ماله وإنما هو متعلق بدمته فيصح فيه سائر التصرفات
 الشرعية كالبيع والوقف ونحو ذلك وقد سئل الشيخ زين بن نجيم عن وقف وقفاتي صحته وعليه
 ديون ولا مال له غير هل يصح أم لا يصح فأجاب بالوقف صحيح والغلة من جعلت له خاصة
 أو الوقف داخل في قولنا سائر التصرفات الشرعية فيصح من المديون الصحيح جميع ذلك
 والله أعلم سئل في رجل اشترى من آخر غرار معلومة من صبرة كبيرة هل يصح شراؤه ويلزمه
 وليس له الفسخ بتغير السعر إلى نقصان أم لا الجواب نعم يصح ويلزم ولا جهالة مع تسمية
 الغرار وليس له الفسخ بتغير السعر إلى نقصان والله أعلم سئل في رجل اشترى من آخر
 فرسا فأطلع على عيب بعد غيبة بائعه فما الحكم في ذلك الجواب يبضعه القاضي عند
 عدل إذا برهن المشتري قال في الزانية إذا اطلع على عيب بعد غيبة البائع ووضعها القاضي عليها

مطالب
 لا يطالب الرسول
 بالثمن والقول قوله
 بيمينه لا رسول
 إلا أن يقم البائع
 بيمينه أنه اشترى
 لنفسه أو وكيل

مطالب
 بيع الرجل في صحته
 ووقفه وأبرأه
 صحته ولا يمنع
 دين مستغرق
 وكذا سائر التصرفات

مطالب
 لو اشترى غرار
 معلومة من صبرة
 صح

مطالب
 إذا وجد بالفرس عيبا
 بعد غيبة بائعه
 يبضعه القاضي
 عند عدل

عدل ومات وحضر البائع ان لم يقض بالرد بل وضع عند عدل فقط لا يرجع بالثمن وان
 قضى بالرد يرجع لان القضاء على الثابت ينفذ في الاظهر عند بائع ولا يملك ان يرجع
 بالنقصان في صورة عدم الرجوع بالثمن لان الموت لا يمنع الرجوع به والله اعلم
 في مؤخر مقصود يرسل وعاء المستاجر ليضع فيه كذا من الشيرج فيضع هكذا مدة شهر
 ولم يجبر بينهما بيع فرخص الشيرج او غلظا الحكم الجلب ان لم يتفقا على ثمن الشيرج
 فعلى المستاجر ان يدفع ما عليه من اجرة المقصورة وله طلب مثل شيرجه لعدم البيع
 والحال هذه والله اعلم سئل في رجل له كمران استطرق احداهما من الاخر باع بنته
 الاخر على ان يكون له حق المرور على حكمه فباعته لرجل فهل يملك الرجل منع الابن من الاضطرار
 ام لا وان تضرر مروره الجلب لا يملك منع عنه وان تضرر رواه اعلم سئل في
 مريضة مرض الموت باعت شيئا لها من بنتها التي هي من جملته ورثتها ولم تجز بقية الورثة من
 يجوز بيعها ام لا الجلب لا يجوز البيع ما لم تجز بقية الورثة والحال هذا والله اعلم
 سئل في امرأة ادعت بعد موت امها انها باعتهما الحصة الغلانية في العقار للثلاث
 بكذا في حال صحتهما فانكر بقية الورثة كونه في الصحة وادعوا الله في مرض الموت والقول ان
 واليثة على من جلب اليثة على مدعى البيع في الصحة والقول لمن يدعيه في المرض جملته
 اذا لم يأت بها فالي اقر باوقانه والله اعلم سئل في رجل مريض باع لابن زوجته دارا
 واقربض الثمن في مرضه والورثة تكذب به في القبض ولا يجزى البيع فما الحكم الجلب ينفذ
 بيده له فان كان فيه محاباة وعليه دين محطلم تجزى المحاباة قلت او كثرت فالمشترى ثم
 القيمة او يفسخ وان لم يكن عليه دين تنفذ المحاباة الفاحشة من الثلث واما اليسيرة فنفس
 منه واما الاقرار بالقبض فيصح اذا لم يكن عليه دين محطلم واذا كان عليه دين محطلم لا يصح
 والله اعلم سئل في رجل باع لغير نصفه فدان على ان يحرث عليه شركة بينهما والبدل بينهما
 واذا خرج من الحرث سألما يرد عليه وان مات يتقرا الثمن عليه ففعل وتغير احد الثمن
 تغيرا يوجب نفسه هل للمشتري رد ما على البائع جبرا مع ارش النقص وان ادى البائع ذلك ام لا
 الجلب نعم كما اشار اليه في جامع الفصولين والتاخرانية والله اعلم سئل في اخير رواه
 عن ابيهما ما لا منه ما تصح فيه شركة العقد ومنه ما لا تصح فصار كل منهما يتصرف فيه
 بالبيع والشراء على حدة حتى لو كانا شركاء في كل واحد منهما لم يجز لهما معا ان يشارعا
 الدين فصار يوفى ما عليه وكان لهما زوج الاخر زوجته واشترى له جارية ودفع للمهر
 والثمن باذنه فهل لكل منهما ان يرجع على الاخر عما وفي عنه من الدين ام لا وكذلك الاخر يرجع
 بما دفع من المهر والثمن ام لا كذا الحال الجلب اعلم ان الاثنين اذا ورثا ما لا فشرهما فيه شركة
 ملك وفي شركة الملك كل منهما ليعنه عنه فسطر صاحبة فلا يصح له التصرف في الاثاث

مطلب
 اذا حضر رجل
 من آخر من
 يتقاضي الثمن

مطلب
 اذا كان كمران
 من كمران
 ان يكون له حق
 المرور فاعلم
 ان كمران له حق

مطلب
 يجوز البيع من الورثة
 الا باجازة بقية
 الورثة

مطلب
 ادعى احد الورثة
 ان له شري من
 مورثه فما الحكم

مطلب
 قد بيع الميراث
 بقبض الثمن

مطلب
 اشترى ثوبين
 لرجل من ثوبين
 اشترى ثوبا
 اشترى ثوبا
 اشترى ثوبا
 اشترى ثوبا

مطلب
 ورثا ما لا يفسد
 كل منهما
 على حدة حتى
 لو كانا
 ورثا ما لا يفسد

الاخر فاذا اذن له بالبيع والشراء صواب حكمه حكم الوكيل فاذا علم ذلك فنقول اذا اذن
بالشراء وقع الملك كذا اذن على وجه الاشتراك الا ان هذه شركة في الشراء والشركة
في الشراء جائزة كما صرح به في الظهيرية وغيرها فله الرجوع بحصته ان كان قد من ماله
خاصة وان من مال مشترك فلا يرجع اذ الشراء وقع لها بالمال واذا باع المشتري بالاذن
فهو كالوكيل بالبيع وحكمه معلوم وان لم يكن هناك اذن فلا يقع للملك مشترك كما في
صورة الشراء ولا التمس كذلك في صورة البيع فلا يرجع احدهما بما وفي من الدين الذي
ببشائه اذ لا دخل لغيره فيه واما اذا دفع دين الحق الاخر باذنه فله الرجوع عليه به ولا يكون
مسترد الاذن حتى اذا لم ياذن له به كان مستردا وبه يعلم انه اذا دفع مهر زوجته عنه باذنه
او بشي الجارية التي امر بشراؤها يرجع عليه بما دفع والحال هذه والله اعلم **مسئل في رجل**
وكلته زوجته يشتري لها من شقيقه حصصا في عقارات متعددة ثمنه ذات قيمة عظيمة
فباعها الاخر منها لها بالوكالة عنها بشي بخس لا يبلغ نصف القيمة بل ولا ثلثها فظهر له الغبن
الفاحش فحل له خيار الغشيم به حيث غرم في ذلك ام لا اجاب نعم له فسخ البيع بذلك
والحال هذه وقد ذكر المشايخ في فتاوى قارئ الهداية في ثلاثة مواضع وكذا ذكره الزيلعي
في باب التولية والراجحة وصاحب البحر وصاحب الخفار وكثير من الاسفار فاختار بعضهم
الرد مطلقا وبعضهم عدمه مطلقا والصحيح الذي يعني به انه ان غرم فسخ البيع واذا
والله اعلم **مسئل في امرأة باعت لرجل دكانين لها ودار مشتركة بينهما وبين زوجها مناصفة**
صهفة واحدة بشي معلوم بحضرة زوجها واذنه لها واجازته بيعها هل ينفذ البيع في الكل ام لا
وهل اذا انكرت البيع في الدار في حصتها وشهدت الشهود ببيعها على الصهفة المذكورة تصح
شهادتهم وان يذكر وفي شهادتهم ان النصف في الدار لها والنصف لزوجها ام لا اجاب
نعم ينفذ البيع ويتقسم الثمن على قيمة المبيع كله فيأخذ كل ما حصته وهو النصف فانه لا يملك في
رجل له ارض بيضا واخرها فحل فباعها ربة الارض باذن الاخر بالف وقيمة كل واحد منهما
فالتمس بينهما نصفان كذا في البحر وكثير من الكتب ولا يمنع من صحة الشهادة بالبيع على الوجه
معيهم ذكر حصته كل من الزوجة والزوج لعدم الحاجة الى ذلك والحال هذه لا سيما وقد

مطلب
الوكيل بالبيع
فسخ بالفسخ
الفاحش
غرم للمشتري

مطلب
اذا عتد زوجا
لها ودار مشتركة
بينها وبين زوجها
مناصفة
صفقة واحدة
باذنه صح البيع
وتقسم الحصص
على قيمة المبيع

انقضا على ان لكل نصف الدار والله اعلم **باب البيع الفاسد**
مسئل في رجل اشترى من آخر زينا سبعة عشر قطارا على ان يعطيه له صابون طرية
ثمنه واجرة طينه اذ رعا من البوخ كل ذراع منه كذا وتسلم كل مشتريه هل يصح اولا ان يبيع
مع ما ذكره اذ شرط الطين بانفراده فاسد وكذا شرط البوخ على الوجه المستطوع بانفراده
والفاسد يجب رفعه ويحرم تقويمه قال في البرازية وكثير من الكتب اذا اصر البائع والمشتري
على امسك المشتري فاسدا وعلم به العاخي له فسخه حقا للشرع فعلى كل منهما فتحه والله اعلم

مطلب
شراء الزينة
على شرط طينه
صابونا مفسد
وكذا اشتراط
دفع بدل درهم
التمس اذ رعا
من البوخ

سئل في رجل ضمن من سبأه تربة ريتون غرار زيت عيرين وباعه الريت الذي يشترى
منه باربعة وخمسين قرشاً هل يصح ذلك أم لا اجاب لا يصح ذلك شرعاً اذا الواجب
عنه ان كان باقياً والا ضمن مثله وان انقطع الشئ ان شاء البائع احد قيمته وان ساء منه
الى خروج الشئ والقول قول المشتري مع يمينه والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من آخر قطيعاً
من الغنم على ان عدده كذا وعلى ان كل شاة منه بكذا من الثمن شرط ان يكون منه كذا من العدد
بكذا تم وقبضه المشتري على هذه الكيفية واستهلكه فهل البيع صحيح أم غير صحيح وماذا يلزم المشتري
اجاب البيع المذكور فاسد وعلى المشتري قيمة الغنم يوم قبضها والله اعلم **سئل** في بيع الزيتون
بالريت غير معين ما الحكم بعد تصرف المشتري فيه بالعصر اجاب البيع باطل والزيتون
شئ معين مثلي تمكّل يصحون بمثله فان انقطع ولو تبصر البائع الى الجرد يبيع من المشتري قيمته والقول
للمشتري في مقدار المثل والقيمة يمينه والله اعلم **سئل** في رجل باع تربة زيتون التي عليه باع
خارجه ريتاً هل يحوز الاجاب لا يحوز بالريت العين ان كان مقداره ما في الزيتون او اقل
فكيف بالذين والله اعلم **سئل** في رجل باع آخر ربع درهم بالقيام عليها ما دامته وسلمها لرافعها
فولدت عنده حصانين وباعهما واخذ ربع ثمنهما وسلمهما وهلكا وولدت ايضا مهرقة والاخر
احدا المهرقة عنده والقيام عليها ودفع الكبيرة لبائعها يقوم عليها فما الحكم في ذلك اجاب
للبائع استرداد العرس مع المهرقة وفسخ البيع وتضمين المشتري قيمة الحصانين لعدم صحة البيع
الرجوع بالعرس والمشتري الرجوع بما انفق وان اختلفا في مقداره فالقول للبائع باليمين والقيمة
على المشتري لدعواه الزيادة والله اعلم **سئل** في بيع اللبن في الصرع هل يحوز او لا واذا قلتم لا
والحيلة حتى يمتلأ بئرا وبذله اجاب لا يحوز والحيلة ان يقصر طالب اللبن دراهم بقدر
ما يغلب على الظن انه يساوي اللبن او يقاربه اذا وقعت فيه السادلة ويقول مالك اللبن
ما يأتي من دابتي الفلاحة او من دوا من اللبن خذ قرصاً فاذا استوفاه يحل هذا بهذا
فيحل هذا الباع والآخر اللبن لوقوع المقاصة بينهما بذلك والله اعلم **سئل** في رجل باع
كرم ومات المشتري بعد قبضه فادعى البائع على ابنه انه شرط في عقد البائع مع ابنه حرب جميع
والا ينكره هل القول قوله يمينه واذا اقام البائع يمينه على الشرط المذكور يفسد البيع فيجب فسخه
اجاب القول قول ابن المشتري على نفي العلم بالشرط المذكور وان اقام البائع اليمينه على ذلك
حكم بمساده البيع وبعده ولا يلزم من المشتري حربه على كل حال والله اعلم **سئل** في رجل اشترى
زيتاً من آخر تسعة اواقيع يوم الطلب وقبضه ووقع غطاء على البلاء فانتهت مع ما سبب منها
بما الحكم اجاب يلزم للمشتري دفع مثله زيتاً لفساد البنية صحالة الثمن وتعددية بيعه
على بائعه ومن القران الزيت متلى والمثل مضمون مثله في البيع انفايد والله اعلم **سئل**
في رجل استعار من آخر فرساً لركبها لكان معاً من صرقت منه فطالبة العير ضمان فتمتها

مطلب
في ضمان
الزيتون
بالريته
مطلب
اولا اشترى
قطيعاً من الغنم
بشرط ان يكون
منه كذا من العدد
سئل في بيع
مطلب
بيع الزيتون
زيت معين
والقول
مطلوب
ادعاء ربيع
بالقيام
ما دامته
فالنسبة
صحيح
الرجوع
والقول
مطلب
بيع اللبن
في الصرع
لا يحوز
والحيلة
مطلب
اذا اشترى
لما اشترى
لفساد البيع
والسنة عليه
والقول
او وارثه
مطلب
البيع
بموجب الطلب
قاسم الحانة
الغنم

ثلاثين في فرسين له من كل واحد ثلثا بشي معين ثم قال هو تبدل الضمان بناء على لزومه له
 وذلك بعد ان اشترى المستعير سنة الفرس المشروقة بشي معين قريب من ثمنها ولم يسلمها الا الى
 فالحكم اجاب شراء المستعير الفرس المشروقة فاسد فلا يلزم ثمنها وهي غير مضنونة عليه
 حيث لم يفرط في حفظها فلا بدل قبل قوله هو تبدل الضمان وصار ثلثا في الثلاثين بدله غير
 يطالب به ويجبس عليه حيث خلا عن شرط مفسد فان وجد فيه شرط مفسد وجب رد البيع
 على البائع المستعير ولا يطالبه البعير بشي والله اعلم **سئل** رجل اشترى من آخر غنما على
 ان يدفع ثمنها على ثلاث دفعات في سنة ويكون تمام الثمن في آخر السنة وان لم يدفع تمام الثمن
 الى انتهاء السنة فلا بيع بينهما وقبض الغنم واكل زوائد هامن ولد وصوف ولبس وتفاخا
 البيع بحكم فساد في الحكم فيما اكله اجاب يضمن جميع ما اكله لانهم صرحوا بان زوائد
 البيع فاسدة لا تمنع الفسخ الا اذا كانت متصلة لم تتولد ولو كانت منفصلة متولدة كما في
 السئوال يضمن بالاسم هلاكه لا بالهلاك ولو هلك المتولدة لا للبيع رد البيع ولا يضمن
 الزيادة ولو استهلك الزيادة المذكورة في ضمنها يرد البيع والمسألة المذكورة في جامع القضاة
 والبحر وكثير من الكتب والله اعلم **سئل** في ارض وقف يحكم به بها شجر ملك لرجلين باع
 احدهما المصنف من الارض والشجر معا لغير شريكه هل يجوز ام لا اجاب لا يجوز لانهما
 الاول ضم الملك الى الوقف المحكوم به وبغيرها اجملة والثاني بيع نصف الشجر المستحق للبقاء لغير
 الشريك وهو فاسد كما صرح به علما وناقاطة والله اعلم **سئل** في رجل باع فرسا بشي معلوم
 سنة ثلثا اكلها وسلمها المشتري فولدت عذراء وماتت في دين وقد قبض بعض الثمن والبعض
 لم يقبض فما الحكم في ذلك اجاب البيع فاسد بسبب الاستثناء المذكور وللبيع اخذ الولد
 المطالبة بقيمة البيع الهالك لا بالثمن والقول قول المشتري وان ادعى البائع ان يدك كلف البيعة
 والاصل عندنا في البيع الفاسد انه اذا قبض المشتري البيع في البيع الفاسد باع البائع وكل
 من عوضه مال ملكه المشتري بقيمته يوم قبضه وهذه مسألة واضحة وقد كثرت النقل فيها
 وما قلناه مشيع مع اختصاره والله اعلم **سئل** في رجل مات عن زوجة وابن منها فادعى شخص
 ان له عند ثلاثة غروش من مريض فاعاد له الى دخول الخير هل يثبت ذلك بلاينة ام لا
 من بيعة واذا ثبت بها هل يكون البيع فاسدا لجهالة الاجل وهل يكون البائع مثل خطئه ام لا
 اجاب البيع اذا ثبت والحال هذه فهو فاسد لجهالة الاجل وينس على المشتري الا مثل
 خطئه البائع والقول قول المشتري في المثل لانكاره ما عداه فاي خطئه جاء بهاله
 القول قوله يمينه انه المثل وعلى البائع البيعة في المثل الذي يدعيه والله اعلم **سئل**
 في رجل اشترى ثوبا بعشرة غروش على ان يزرع مده خطئه من خطئه في ارضه للبائع
 ويتقايضا ويزرع المشرط فلم يرض به البائع لصغفه فرفعا الى المحكم فحكم بحكم البائع

مطلب
 استباحها
 فقت فاشترى
 فالبيع فاسد
 ولا يلزم الثمن

مطلب
 اذا فاسدا
 بيع الغنم
 لفساد بعض
 المشيمة
 ما استهلك
 من الزوائد
 بخلاف ما اذا
 هلك

مطلب
 في شجر ملك
 لاثنتين في
 ارض وقف
 باع احدهما
 المصنف
 الارض والشجر

مطلب
 بيعها بالاجل
 فاسد فاشترى
 البائع ميم ولد

ان يمينها
 ولا قيمتها
 يوم القبض

مطلب
 اذا ادعى على
 ورثة الميت
 انه باع قدر
 من الخطئه
 الى دخول الخير
 فالبيع فاسد

مطلب
 اشترى ثوبا
 اشترا فاسدا
 فحكم بحكم البائع
 واجرته الشراء

واجرة مثل عمل الثور البائع وتجذر عند بيع على العشرة المقبوضة ونقص غرامة خطية
غير مشار إليها فهل العقد الثاني صحيح ام فاسد واذا قلتم بفساده فما الحكم فيما سب
هو فاسد كالبائع الاول بسبب عدم بيان كونها حديد او وسطا او رديشة وشراء الخطة
لا يصح ما لم يبين ذلك حيث لم تكن مشار إليها ما يرد للمشتري الثور على بائعه وبشرط
العشرة المقبوضة من البائع ولا اثر لعمل الثور اذ المنافع لا تقضى عندنا والزرع الضعيف
للمشتري ولا يلزمه بفساد المرات بعد صحة البيع والحال هذه والله اعلم **سؤال**
في رجل اكره على بيع حصته من زيتون فباع وسلم مكرها وقات المكره والمكره والمشتري
نقدان اكل الزوائد مدة سنتين فما الحكم اجاب الاصل ان بيع المكره فاسد والبائع
الفسخ ولا يبطل بيوته ولا يموت الحامل الى المكره والمشتري وزوائده تضمن بالتعدي
فلو اريد البائع فسخ البيع واخذ الحصته وتضمن ما اكل منها من مكره التعدي في اكلها
والله اعلم **سؤال** في رجل باع آخر نصف فدان بمن معلوم مشارطا ان يخرج من العمل
سائما لقوله ولا تمس على مشتريه وان عطبت او تعبت فالتمس بمخرجه ففرق ثوروا واشتهك
الشارق فتعوض المشتري منه ثورا بدله واجاز البائع ذلك التعويض ويريد ان يرجع
قيمة المشتري ويكون التعويض مشتركا والمشتري يريد الزامه بالثور المعلوم جميعه ولا يرجع
عليه بالقيمة فما الحكم اجاب لا اعتبار كلام المشتري وله الرجوع بنصف قيمة المشتري
لفساد البيع والتعويض مشترك بينهما والله اعلم **سؤال** في رجل له بدينه آخر ما شاقه في ثوب
باعها له باريعة مائة قرش فرفع له المشتري من ثمنها مائة واربعين وشاهل بيع ما في الدية
الى اجل صحيح ام لا اجاب بيع ما في الدية لا يجوز الى اجل لانه افتراف عن دين بدين
وهو بيع الكاكي بالكاكي وقد غيضا عنه يجب على المدين دفع الزيت وعلى الدال رد ما قبض
من الذلهم والله اعلم **سؤال** في امرأة فزنت على الحج الشريف فباعته زوجها بنصف دار
بمن معلوم وباعها ابنها بغير كرم وحكم كذلك وبنتها مائة ثلثي بيت ونصف حكر
كذلك على انها ان رجعت سائلة بعد ملكها اليها هل يبيعها مع هذا الشرط صحيح ام لا
اجاب البيع مع هذا الشرط لا يجوز فعلى كل من البايعين فسخه واذا اصرروا على
امساك البيع يفسخ القاضى هذا الشرع ومن مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك والله اعلم
سؤال في رجل اشترى من آخر نصف مخول بمن معلوم بعضه مؤجل الى دخول الخمر
وبعضه مقبوض وقبضها وهلك بعضها عندنا واشترى الباقي بثلثي بيت ونصف حكر
فما الحكم اجاب ما هلك منها عند المشتري يضمن بنصف قيمته لفساد العقد فيه
لحالة الاجل فيسترد من بائعه ما زاد عنها ما قبضه ان كان اراد منه او ما هلك عند
البائع هلك من ماله لا ارتفاع العقد بوضو له اليه والله اعلم **سؤال** في رجل باع من آخر دارا

مطلوب
بيع المكره
فاسد فليتم
المشتري
ما اكل من
الزوائد

مطلوب
اذا اشترى
من آخر نصف
فدان على انه
ان يزرع من
العمل سائما
هو له وان
عطت للتمس
عليه الخ
فالبائع فاسد
مطلوب
بيع ما في الدية
لا يجوز

مطلوب
اذا باع
شئنا على ثوب
ان رجعت
من الحج نعت
ملكها فالبائع
فاسد

مطلوب
قبض المشتري
المستقبض
فالبائع
ثم استرد
البائع بعضه
وهذا البعض
للأخرى يدر

بالف قرش منها نقد مقبوض ستمائة قرش ومقدار معلوم من الصابون ببيع له وزنا
باربعائة قرش وقبل زنته باع المشتري البائع بمائتي قرش وقبضها منه وكتب بالتابع وثيقة
شريفة بالف قرش ووعد المشتري البائع بان يعيد البيعة له اذا دفع ذلك فاحكم ببيع الصابون
للبائع قبل قبضه منه وهل اذا طلب البائع رد البيعة اليه فصل يعطى المشتري الف قرش او ثمانمائة قرش
المطلوبة لا غير اجاب بـ صرح علما وناقطة بان لا يصح بيع النقول قبل قبضه ولو من بائعه
وان تمام التسليم فبيع الكيل والوزن مكايلة او موازنة بالوزن والكيل والمسئلة في الحائز
والبرازية وغيرهما من الفخاري والشروح فاذا علم ذلك فهناك الصابون او استعمله
يبطل البيع فيه ويرجع المشتري بالثمن الذي عينه له وهو الاربعائة التي اشتراها بها المظلة
بثمنه بالمائتين قبل قبضه ولو لم يملك بل باع البائع الذي اشتراه من مشتريه فلم يشتره فبيعه
واتباعه بالثمن الذي عينه وهو الاربعائة ولما وعد المشتري ان يعيد البيعة وقد صرح علما ونا
بانها لو ذكر البيع بلا شرط تذكر الشرط على وجه العقد جاز البيع ولو لم يوف بالوعد فالس
جامع الفصولين بتايها بالادرك شرط الوفاء ثم شرطه ليكون بيع الوفاء اذا شرط للاتفاق
بائسئل العقد عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ثم رزق وقال الشرط الفاسد اذا اتفق بالعقد
عند ابي حنيفة لا عندهما ثم رزق قائلا وهل يشترط الاتفاق في مجلس العقد لصحة الاتفاق
اختلف فيه الشايخ والصحيح انه لا يشترط اه فاذا علم ذلك فالذي يعطيه المشتري والحال هذه
ثمانمائة غرش لا غير والله اعلم وسئل عنه ثانيا وفيه زيادة وهل اذا ادعى المشتري المبادأة
بينه وبين البائع بعد ذلك هل يكون صحيحا اخر لا فاجاب عن هذا السؤال واما الاربعة
في ضمن عقد فاسد فلا يمنع صحة الدعوى لان العقود الفاسدة مجزاه مجري الربا كما صرح
به البرزوي في غوي الفقهاء وقال في الامشاه والاراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع
الدعوى كما في دعوى البرازية وقد ذكرنا بعد هذا ان الارباء عن الربا لا يصح فستمع
الدعوى به وتقبل البيعة او مثل ما في البرازية في الخلاصة وكثير من الكتب والله اعلم
سئل في رجل اشترى بعيرا من آخر ثمس مقلوم واجل محمول وقبضه واعاد له رجل
فأخذ البائع من يد المستعير وهلك عنده فالحكم اجاب الحكم فيه ان المشتري يبرأ من ضمانه
وكذلك المستعير منه بـ منه اذا كل بيع بيعه فاسد اذا استرده البائع ولو قبضه بـ المشتري
من ضمانه والله اعلم سئل في رجل باع آخر جملتين وثلاثين غرشا موقلة علمه الى ثلثين غرشا
كل خيار ثلث الشمس فظلع الخيار ودفع له ثلثه ونطأ اليه بثلثه قبل طلوع الخيارات من مدعيها ان
الاجل المذكور غير صحيح وانه يستوجب كل الثمن عاجلا فالحكم في ذلك اجاب البيعة المذكورة
فاسد يجب فسخه ورد البيعة الذي هو الجمل على بائعه واسترداها قبضه من الثمن بـ علما
فلا يحل استبقاء البيعة الفاسد بل يحرم ولو اتفق للتبايعان فاميدا على استبقائه بـ علما

مطلب
باع دارا من
آخر الف منها
ستمائة نقد
واعاد مقدار
مقلوماس
الصابون
باربعائة
وقبل زنته
باعه من البائع
بمائتي قرش
ووعد المشتري
الدار بالثمن
بان يعيد له
اذا دفع له ذلك

مطلب
الاراء العام
في ضمن عقد
فاسد لا يمنع
صحة الدعوى

مطلب
كل بيع صحيح
فاسد اذا اشتد
البائع ولو بغير
غلا المشتري

مطلب
البيع الفاسد
يجب فسخه
وان لم يفسخ
على الفاضل
اختصاصا
ان علم ذلك

مطلب
ما جيل بعين
البيع من
البائع عند
انقضاء البيع
لا يفسد البيع

مطلب
اشترط البيع
البيع من
البائع عند
انقضاء البيع
لا يفسد البيع

مطلب
لا يجوز بيع
المتعلق

مطلب
قال الزكي ان
ادع كذا فاعلم
الفرق
حسبى بها

مطلب
باع ثمره كرم
بشراطين قرش
ان اخرج المشتري
البائع الى الشك
وان لم يخرجه
في خمسة وعشرين

مطلب
باع ارضه بدينار
في مائة سنة
من شريكه
ان يخرج سبطها

لا ريب ان خلف ما وضع البيع المذكور لان استبقاءه معصية اذا علم به لقاصي وملكه يسأل
في رجل اشترى من آخر ذاتي استاء الثلث الثاني من شهر رمضان مائة وخمسين قرشا
مائة يكملها في رمضان والحسن موطلة الى دخول الخبز دفع المشتري منها للبائع في رمضان
سنة وتادئين قرشا ثم بعد ايام سه دفع واحدا وشترى البعثة مستبعة وخمسون قرشا هل البيع
صحيح ام لا لفساد الاجل فيجب انعدامه ويخرج من اجاب البيع فاسد لفساد الاجل
كقدوم الحاج والمصدا والدياس والقفاط ودخول الخبز اكثر جملة من هذه الاشياء
ولا يصح جعله اجالا للشي لا فضايلة الى المنازعة والله تعالى اعلم **سئل** في رجل اشترى
حقه من دار شرط ان رد البائع المثل له بعد سنة يبيعها له به فبات المشتري وضار وميت
بوجر فام يقرض اجرتها على ايتامه ما الحكم اجاب البيع فاسد للشرط وبفسخ وجوبا
ولا ينقض الاخر ولا يبرأ منهم صرحوا بانه اذا مات احد التبايعين فاسدا فلو رتبته النقص وان
الروايد المنفصلة غير المتولدة من البيع فاسدا لا تمنع الفسخ ولا تخمس بالاموال عند
ابي حنيفة كما صرح به في الثلاثين من جامع الفصولين وغيره والله اعلم **سئل** في بيع
حق التعلل الذي ليس ساء وانما هو مجرد هواء هل يجوز ان لا اجاب لا يجوز وهي مسئلة
لكثرة وغيره الذي عبر عنها علو سقط حيث قال عاطفا على ما لا يجوز بيعه وعلو سقط
اي لا يجوز بيع علو بعد ما سقط لان له حق التعلل لا غير وهو ليس بال مال ومحل البيع التام
ما يمكن احراره وقبضه ولمراء لا يمكن احراره والمثل في المسئلة مستفيض والله اعلم **سئل**
في رجل اقرض من قريته في جبل دراهم معلومة وقال ان لم اذعها لك الى اربعين يوما فقد
بعثك حبس حتى يهازل يصح البيع بهذا الشرط ام لا اجاب البيع المذكور غير صحيح ونقص
واجب على كل من التبايعين فان اصر اعليه وعلم القاضي فسخته وقام عليه ما والله اعلم **سئل**
رجل باع لآخر ثمره كرم بثلاثين قرشا وانعقد البيع على هذه الصفة متارفا لانه اشترط
البائع الى شكاته الى القاضي وذكر البائع للمشتري ان اعطيتني من غير شكاية اخذ منك
وعشرين قرشا واخرج المشتري البائع الى الشكاية الى القاضي فبذل له ان يأخذ الثلاثين
انعقد البيع عليها ام لا اجاب البيع بهذا الشرط فاسد فبذلك المشتري على المشتري اذا
بأمر البائع فان كان قائما وجب الفسخ ورد وان كان قد هلك واستهلكه المشتري وجب
رد مثله اذ الف مثل كافي عامة القساري فاذا انعدم المثل بقيت يوم الحصة والقول
في المثل والحصومة قول المشتري بيمينه هذا اذا كان الشرط المذكور مقارنا للعقد اما
الحقارة بعد العقد لا يفسد على الصحيح والله تعالى اعلم **سئل** في مبطله بين اثنين
باع احدهما نصفها من الاخر قبل ان يخرج جميع بطيخها وهي ثمر مرة بعد اخرى في عام واحد
والخارج دون النصف هل يجوز ان لا اجاب لا يجوز البيع المذكور والحال هذه والله اعلم

مطلب
اشترى نصف
ثلثه وربعه
شراء فاسدا

مطلب
في بيع اراضي

بيت المال

مطلب
في اختلاف

المساويين

في الثمن

سُئِلَ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرٍ نَصْفَ ثَلَاثَةِ رُؤُسٍ بِقَرَشٍ فَاَسَدَ وَهَلَكَ وَاحِدٌ وَبَقِيَ اثْنَانِ
فَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ اجَابَ بِمَدَّ الْبَايِقِينَ وَيُلْزِمُهُ نَصْفُ ثَمَةِ الْهَالِكِ يَوْمَ قَبْضِهِ وَاللَّهُ اعْلَمُ سُئِلَ
فِي بَيْعِ اَرْضٍ بِبَيْتِ الْمَالِ هَلْ يَجُوزُ اَمْ لَا اجَابَ اَمَّا مَا حَازَهُ السُّلْطَانُ لِبَيْتِ الْمَالِ وَفِيهِ اَرْضٌ
اِلَى النَّاسِ بِالرَّيْعِ اَوَّلُ ثَمَنِهَا لَمْ يَسْلُكْهُ بَطْلٌ لِكُنْهَمْ لَا يَمْلِكُوْنَهُ وَاَمَّا مَا بَقِيَ عَلَى صِلَةِ هُوَ مَكْنُ
يَجُوزُ بَيْعُهُ وَاَيْقَافُهُ وَيَكُونُ مَرَاثًا وَاللَّهُ اعْلَمُ سُئِلَ فِي رَجُلٍ اخْتَلَفَ مَعَ آخَرٍ فِي ثَمَنِ ثَمَرَةٍ زَيْتُونَةٍ
وَهُوَ يَقُولُ اشْتَرَيْتُهَا ثَلَاثَةً جَرَارَةً وَلِبَرَّةٍ اسْمُ الْمَعَارِ مَعْلُومٌ وَالزَّيْتُ غَيْرُ مَشَارٍ اِلَيْهِ وَالْبَائِعُ
يَقُولُ بَعَثْتُهَا بِسِتَّةِ قُرُوشٍ وَثَلَاثُ قُرَشٍ فَكَيْفَ الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ اجَابَ يَحْلِفُ الْمُشْتَرِي اَوَّلًا
اِنَّهُ مَا اشْتَرَاهُ بِالْقُرُوشِ لِلذِّكْرِ فَإِنْ كُنِيَ عَلَيْهِ بِهَا وَإِنْ حَلَفَ يَحْلِفُ الْبَائِعُ بَعْدَ اِنَّهُ
مَا بَاعَهُ بِالزَّيْتِ فَإِذَا حَلَفَ فَسُخِ الْعَقْدُ عَلَى قِيَمَةِ الْمَبِيعِ الْمَذْكُورِ أَنْ تَعْدَرَ الْمَثْلُ وَلَمْ يَصْبِرِ الْبَائِعُ
إِلَى خُرُوجِ الْحَدِيثِ أَوْ مِثْلِهِ أَنْ لَا يَكُنْ كَذَلِكَ لِأَنَّ الزَّيْتُونَ مِثْلِي كَمَا أَوْصَفَتْهُ فِي حَجَلَةٍ وَأَنْ يَحْلِفَ
لِزَمَةِ دَعْوَى الْمُشْتَرِي وَفِي ضَمَنِ دَعْوَاهُ فَسَادَ الْبَيْعُ فَلَمْ يَرْفَعْهُ مَا يَلْزِمُ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ وَهُوَ ضَمَانُ
مِثْلِهِ أَنْ يَجْزِيَ وَإِلَّا وَلَمْ يَصْبِرِ الْبَائِعُ إِلَى خُرُوجِ الْحَدِيثِ فَقِيَمَتُهُ وَعَدَّتْ قُرُوشُ الْعَقْدِ فِي هَذِهِ الصُّوَرِ
بِخِلَافِ مَا إِذَا حَلَفَ فَإِنَّهُ يَفْسُخُ الْعَقْدَ الَّذِي وَقَعَ بِصِفَةِ الْفَسَادِ عَلَى قِيَمَةِ الْمَبِيعِ أَوْ مِثْلِهِ
فَيَرْفَعُ الْفُسَادَ قَالَ مُحَمَّدٌ فِي الزَّامِ مَا فِي مُسْئَلَةٍ هَذَا كَالْمَبِيعِ أَنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِمَّا يَدْعَى غَيْرَ الْعَقْدِ
الَّذِي يَدْعِيهِ صَاحِبُهُ وَالْآخَرُ يَكْرَهُ وَأَنَّهُ يَفِيدُ دَفْعَ زِيَادَةِ الثَّمَنِ فِيمَا لَقِيََا كَمَا إِذَا اخْتَلَفَا فِي
جَنْسِ الثَّمَنِ بَعْدَ هَذَا كَالسَّلْعَةِ فَهَذَا صَرِيحٌ بِأَنَّهُمَا يَقُولَانِ إِذَا اخْتَلَفَا فِي جَنْسِ الثَّمَنِ بَعْدَ هَذَا
السَّلْعَةِ بِأَنَّهُ يَفْسُخُ الْعَقْدَ عَلَى قِيَمَةِ الْمَبِيعِ لِيَصِحَّ الزَّامُ وَهُوَ بِاطْلَاقِهِ يَتَنَاوَلُ وَاقْعَةَ الْحَالِ
فَأَمَّا تَمَّ ذَلِكَ وَاللَّهُ اعْلَمُ سُئِلَ فِي رَجُلٍ بَاعَ أَخْرَاطًا لَمْ يَقْطَعْ خَلِيجٌ وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ هَلْ يَجُوزُ
بَيْعُهُ وَيُلْزِمُ اَمْ لَا اجَابَ لَا يَجُوزُ الْبَيْعُ وَالْحَالُ هَذِهِ قَالَ فِي الْحَامَةِ رَجُلٌ بَاعَ مِائَةً مِنْ مَنَاسِينِ
هَذَا الْقَطْنِ لَا يَجُوزُ وَمِثْلُهُ فِي كَثَرٍ مِنَ الْقَتَاوِي وَلَوْ قَالَ الْبَائِعُ لَمْ يَكُنْ عِنْدِي يَوْمَ الْبَيْعِ خَلِيجٌ
وَقَالَ الْمُشْتَرِي كَانَ عِنْدَكَ فَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ أَنَّهُ حَادِثٌ وَلَا يَلْزِمُهُ الْخَلِيجُ صَرَّحَ بِهِ الْبَزْزِيُّ وَغَيْرُهُ
وَاللَّهُ اعْلَمُ ثُمَّ سُئِلَ أَفَدَّرَ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا بَاعَ خَلِيجًا لَشَخْصٍ ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ خَلِيجٌ لَوْ
وَأَنَّهُ عِنْدَ فَيَمْلِكُهُ بَعْدَ يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلُهُ يَمِينُهُ فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ فَهَلْ إِذَا قَامَ لِلْمُشْتَرِي بَيْتَةٌ
أَنَّهُ كَانَ فِي مَلِكِهِ يَوْمَئِذٍ تَقْبَلُ بَيْتَتُهُ وَيَنْفَعُ بَيْعُهُ اَمْ لَا اجَابَ الْبَيْتَةُ كَأَنَّهَا مَبِينَةٌ فَإِذَا
قَامَتْ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ وَقَعَ عَلَيْهِ الْبَيْعُ مُوجِبًا أَجَازَ الْبَيْعُ وَالزَّمَّ الْبَائِعُ بِتَسْلِيمِهِ لِلْمُشْتَرِي وَالحَالَةُ هَذِهِ وَاللَّهُ اعْلَمُ
سُئِلَ فِيمَا إِذَا اشْتَرَى وَاحِدًا أَوْ جَمَاعَةً ثَمَرَةٍ زَيْتُونٍ لَمْ يَجِدْ بِقُرُوشٍ مَعِيَّةً وَشَرَطَ كُلَّ حَبَّةٍ
أَوْ صِلَهَا الْمُشْتَرِي تَقَامُ عَلَى الْبَائِعِ بِقُرَشَيْنِ هَلْ يَصِحُّ اَمْ لَا اجَابَ هُوَ فِي اسْدِلْزَمُهُ رَدَّ عَيْنِ
الزَّيْتُونِ قَائِمًا وَمِثْلُهُ مَا كَانَ وَجَدَ الْمَثْلَ وَلَا فَالْبَائِعُ خَيْرٌ أَنْ شَاءَ صَبَرَ إِلَى وَجُودِهَا وَآخِذَ
قِيَمَتَهُ عَاجِلًا وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي فِيمَا يَدْعِيهِ مِنَ الْقِيَمَةِ وَالْقَدَرِ وَاللَّهُ اعْلَمُ ٢

مطلب
بيع ما ليس
بغير جائز

مطلب
إذا قال للبائع

لم يكن البيع

عندي وثقت

البيع عكس

المشتري

فالقول للبائع

والبينة للمشتري

مطلب
اشترى ثمنه
بمبلغ معلوم
على أنه أخذ

باسمُ الاقالة سئل في رجل اشترى من آخر ثوبا بدينار معلوم
وتسليمه بدينار على بائعه مائة دينار وقد حال التمام فقله صريحا وقال فيها خيرة تسنا
بيع البنا من اخذه بدينار وما اهل حيث قبله صريحا انفسخ العقد السابق بينهما وبين
على دمه ام لا اجاب حيث قبله صريحا بقبوله اقاله لكونه قد ابيع السابق ومكان على
ذمه لا على ذمة المشتري والله اعلم سئل في رجل اشترى دارا بدينار معلوم وقد رفسا
اليانع الاقاله قبل قبضها منه ودفع له رجل مبلغا لم يقبله فقبضه منه فاكوا ما حملك
فقر العائنه مع الجماعة وتفرقوا هل يكون ذلك اقاله ام لا اجاب نعم يكون ذلك اقاله
قد رفسح بل وانما انها تعتقد بتركه وتاركت ورفقت وساحت يودي معنى تركت قال في
التقديب وسمح له بكيا وسامح وافقه على المطلوب وسمح وسمح فعلى بيتا فهل يبر
والمساحة لك ساقله وفيه سمح جاد وفيه سمح كذا سماحه وهي المراسمة على ما طلب
والناس يستعمل السامح في ترك ما يكرهه المستبرج عنه فقله ما حملك المعنى تركته
اى وافقتك على مطلوبك وسمحت لك وجديت لك المطلوبك واسرعت لك به
فتوافقك على المطلوب من تركت وتاركت لا مستيامع اضافة الصلح مال دفع له في ذلك
قبضه وهو ما لا يتوقف فيه والحال هذا والله اعلم سئل في امرأة اشترت من زوجها
دارا ما ساكان بها بما لها عليه من الدين ثم احتاجت للتمس فقال له لا دفعه لفلان وقد
فسمحت البيع وقل الروح ودفعه لمن ارثت قبل ينفسخ البيع ام لا اجاب نعم ينفسخ والله
سئل في رجل اشترى جملا فاستقاله فيه وهلك عند البائع بعد الاقاله واراد
الرجوع فجميع التمس هل له ذلك ام لا اجاب ليس له ذلك والاقالة وقعت صحيحة
ولو قدر جردت العيب فيه باقرا المشتري به ليس للبائع ان يرجع بنقصان العيب
وان تعذر الرجوع بالملوك فافهم والله اعلم سئل في رجل اشترى فرسا وقبضه
فتعيبته عند فسأل الاقاله ليس النافع اقاله غير عاير بالنا عيب قبل له رد الاقاله
بسبب ذلك ام لا اجاب له رد الاقاله قوله امضاؤها ولا يرجع بنقصان العيب والله اعلم
سئل فيما اذا اتم الكرم البيع واستهلك المشتري ثمرته ثم تقايلا او تقاسما عديم
هل تنص الاقاله ام لا وما الحكم في الثمرة المستهلكه اجاب لا تنص في الاقاله
رجل باع من آخر كرا وميله اليه فاكل المشتري ثمره سنة ثم تقايلا ولا تنص وفي الحق والرد
المنفصلة تمنع الاقاله اذا كانت بعد القبض لا قبله وراؤه المتولين من البيع كالثمر ومثله
في كسبه من الكتب وفي الحامس والعشرين من جامع المصنوعين والمنفصلة
المتولدة كولد وثمر ونحوه تمنع الرد وكذا تمنع الفسخ بغير استسباب الفسخ اذ اذا اتمت
عقد صحة التعاين علمت ان الثمرة كاصلا للثمر والحال هذا والله اعلم سئل في عند

تقول ان الفسخ
البيع عند
الشرط لا يفسخ
العيب فيه اقاله
مطلب
في الاقاله
فمن قبض
المشتري البيع
وراء العائنه
تتعدد بها
الاقالة
مطلب
اشترت من
زوجها دارا
ما ساكانها
ثم اقالته البيع
مطلب
ادعى البائع
معدون في
المبيع نحو الاقاله
انه هل يفسخ
عند هذا اشترى
مطلب
اقال النافع
من غير عاير
المبيع في اليوترو
مطلب
اذا اتمت الكرم
المشتري ثمرته
ثم تقايلا او تقاسما
ما ينص

استغله المشتري هل تصح اقالته فيه ام لا اجاب نعم تصح ونظير له الغلة والله اعلم
سئل في زيد اقترض بكرا نصف ثمرة كرم مشاعا هل هذا قرض صحيح ام لا اجاب القرض
صحيح ولا يمنعه الشيوع فقد صرح في البحر ومنح الفقهاء في كتاب الحببة نقلا عن المنهاية بان
قرض المشاع جائز بالاجماع وعليه عدم توقفه على القبض اذ النصف فيه قبله يجوز
على الاصح كما نقله في التاتارخانية عن الفتاوى والخاصة والله اعلم سئل هل يلزم
تأجيل القرض ام لا اجاب لا يلزم الا اذا اوصى به والله اعلم سئل في رسول قبض القرض
اذا مات مرسله هل يلزمه ام لا اجاب لا يلزمه لان مجرد سفير ومعيرو وهذا بالاجماع
فلا ضمانا عليه والحال هذه والله اعلم **باب** الرضا

سئل في رجل مات عن ورثة وبذمته مال لجهة وقف معاملة بالبيع لم يعامل فيه
بجيلة تاتدفع الرضا المحظور شرعا والمتولى عليه يطالب الورثة به هل له ذلك ام لا وهل اذا
كان لاحدهم معلوم وظيفة فيه بشوغي به ان يمنع صرفها له لذلك ام لا اجاب ليس
للمتولى الوقف ذلك ان هو ربا محض محرر بالكتاب والستة واجماع الامة سواء فيه
الوقف واليتيم وغيرهما والوارد فيه من عظيم الاثم وبيع الجرم لا يكاد يضبط بعد
ولا يصح تحدد فيه عن ابن عباس قال يقال لا كل الرضاخذ سلاحك للحرب ولا عبدة بمن اضله
الله تعالى فقااسه على منافع الوقف اذا كانت الدراهم دراهم الوقف على القول بجواز وقفها
فانه قياس فاسد في غاية المبايضة بحيث لا راحة فيه للمساواة لعدم صدد والحد في الرضا
لها ولهذا قال الشافعي رحمه الله تعالى بضمائها في الملك ايضا ونحن انما منعناه في الملك لكونها
اعراضا لا تتقوم الا بالعقد واما اخذ العشرة بانني عشر بلا وجه لشون الخالي عن العوض الفدية
فلا يتضح طريق القياس حتى يلحق بالمنافع والاحول ولا قوة لهما بالله العليم والله اعلم سئل في رجل

اشترى حفلة في سبيلها بعضها محصور وبعضها غير محصور بحسنة حالصة هل يصح ذلك
ام لا اجاب لا يصح كما صرح به في البحر ناقلا عن الحاوي وعلى كل حال من احوال ثلاث جهل
مقدار الحسنة التي في سبيلها او علم انها مساوية لحسنة الثمن او اقل للرضا المحاصل والحال هذه
والله اعلم سئل في ذمي اخذ من ذمية خمسة قروش ونصفها وتطالبه الان بفرضين زما
منها لزوم الزم هل يلزمه ام لا وعليه ما زاد على راس مالها اجاب ما زاد على ما اخذها
ربا محض فعليه ما رده باجماع الامة بل واجماع كل الامم والله اعلم سئل
في وصي على ايتام باشر عقد مباحة مع ذميين لهم ثم اعترف بقبض ما باشر من الزم ثم قال
ما قبضت هل يصح اعترافه وبطلانكاره القبض ام لا وهل اذا دفعها رجا بغير معاملة تكلوا
ربا يملك الرجوع فيه ولهما ان يحسبها من اصل الدين ام لا اجاب نعم يصح اعترافه
بالقبض ولا يملك الرجوع عنه والاصل ان الحقوق في مثل البيع والشراء تنعق بالعاقدة

مطلب
استغل المشتري
العبد ثم تقابله
مطلب
قرض المشاع

مطلب
تأجيل القرض
مطلب
القرض بالزمن

مطلب
القرض بالزمن
الرسول

مطلب
رجوعات ورثة
وبذمته مال لجهة
وقف معاملة
بالبيع من غير شيوخ
ويريد المتولى ان
يرجع عليهم بذلك
او يمنع صرف
معلوم اصدهم
الوقف

مطلب
اشترى حفلة
في سبيلها بحسنة
خالصة

مطلب
اخذ منه ذراهم
على ان رجعا في كل
شهر

مطلب
في وصي على ايتام
باشر عقد مباحة
من غير رجوع شرعي
ثم قر بقبضه
ثم انكر

وقبض الثمن منها سواء كان قبل الخروج عن الوصاية او بعده كما صرح به في جامع
 الفصولين وغيره وبما المذنبون بالدفع اليه مطلقا حتى وجب بعقده بغير
 على الرواية التي احتارها المتأخرون في جوار دعوى الاقرار كما ذكرنا بخلاف الدعيان كما
 كما ذكرنا في اقراره كما هو ظاهر وانما دفع مال ربحا بغير معاملة فهو ربحا محض مطلقا
 سواء كان في مال يبيع او غيره لا طلاق النصوص الواردة في تحريمه والوعيد لقائله
 ولا عبرة بمن شبهه لما حاله النصوص مردود حتما ولو تعلق قائله باكراه الشراء والبيع
 سئل في صرف القطع بالقرض الاسدي اجاب هو ربحا حيث لم يستعد الاوزار
 فلم يوجب من رد البدين وجوب التعزير لا ربحا بالبعوضة التي اذن الله تعالى
 فيها بالحرب واذا انفق احدهما ما قبضه وجب عليه ضمان مثله في ردّه ويسترد
 ما دفع والقول قوله بيمينه لان القول قول القابض ضمنا كان او امينا والله اعلم

مطلب
 في صرف القطع
 بالقرض

باب الاستحقاق سئل في رجل وضع يده على حصة
 في قمار كبير موقوفة بارسها وتجرها وقفا محكوما به ياكل غلها مدة سنين ادعى للوقوف
 عليهم بها وما اكل من غلها فاجاب باهم باعوها له فهل على تقدير انهم باعوها له
 يصح بيعهم ام لا حيث كان الوقف ثابتا محكوما به على الوجه الشرعي ويصح
 جميع ما اكله من الغلة اولا اجاب لا يصح بيعهم وعليه ان يردّها للوقف فان
 ابي حبسه القاضي حتى يردّ وعليه رد الغلة التي استهلكها ويرجع عليهم بما دفعه من ثمن
 ان ثبت بالوجه الشرعي والله اعلم سئل في رجل اشترى كرمًا فقبضه ونصرفه
 فيه ثلاث سنين ثم ظهر لدى قاض انه وقف بعد اقامته البيعة واحده البائع
 بقضاء القاضي وطلب الغلة التي اكلها المشتري فما الحكم في ذلك هل يجب
 ردّها على البائع ان كانت قائمة او قيمتها ان كانت هالكة وهل القول قول المشتري
 في مقدارها ام قول البائع ام لا اجاب صرح في مجمع الفتاوى نقلا عن جامع التتار
 انه يوضع من الغلة مقدار ما انفق في عمارة الكرم وما فضل من ذلك ياخذ المشتري
 من المشتري والقول قول المشتري في مقدار ما تناول ان اقرانه تناول وان اكره
 بالكلية فالقول قوله بيمينه لانه المدعي عليه والاخر المدعي فيحتاج الى البيعة والله اعلم
 سئل في رجل اشترى من آخري غلة بثمن معلوم فاستحققت من يده ورجع ليطلب الثمن
 من البائع فادعى الناج عنه هل يكون هذا دفعًا عنه ولا يشترط حضور المشتري
 العاشر بعد ام لا اجاب نعم تنفع الدعوى وقبل البيعة ولو كان المشتري عاشق
 الاظهر والاشبه ويندفع المدعي بذلك والحال هذه والله اعلم سئل في حضانة تطلق
 الايدي فاستحق بدمشق الشام بالملك المطلق او بالناج فطلب من بائعه ثمنه

مطلب
 اذا اشتد الوقف
 وادعى بائع
 البدين
 من الوقف عليهم
 ولا يصح بيع
 ورجع من اكل
 من الغلة له

مطلب
 اذا اشترى كرمًا
 وتجرها وقفا
 محكوما به
 رجع على
 على المشتري
 على ما اكل
 من الغلة

مطلب
 استحققت
 الغلة من
 بد المشتري
 فادعى الناج
 عنه

فبين بائعه انه سمع عنده او عند بائعه هل يبطل الحكم الصّادر بدعوى المشتري بالشك في
اجاب نعم تسمع بينه البائع انه يبيع عنده او عند بائعه ويبطل الحكم السابق بالاحتياط
لان ذلك هو البائع الاول وفي دعوى الشّاح من المتبايعين بينه ذي اليد الاولى بالقول
للمحكم بها والله اعلم **سئل** في رجل اشترى بهيمة من آخر فباعها للمشتري من آخر فاستحققت
من يده دعوى الشّاح هل اذا اقام المشتري منه بينة انها شاح بهيمة بائع بائعه يبطل الحكم
للمشتري وشبهه اذا اقام بائعه بينة وكذلك اذا اقامها بائع بائعه ام لا اجاب نعم
باقامة البينة من كل منهم يبطل الحكم للمشتري والله اعلم **سئل** في رجل باع بقره فولدت
عند المشتري ثم استحققت من يده بالوجه الشرعي واخذها المشتري هي وولدها هل للمشتري
ان يرجع على البائع بالثمن وقيمة الولد ام لا اجاب نعم للمشتري ان يرجع على بائعه بالثمن
وقيمة الولد يوم التسليم للمشتري كما صرح به في جامع الفتاوى والزيادات مقلداً بانه مفروز
من جهة البائع فترجع العهن اليه بضمان لزمه في عقد المعاوضة والله اعلم **سئل** في
رجل اشترى من آخر محلاً باريعة فوفش فصار ثوراً وزادت قيمته فظهر انه محل الغير وانه
كان ودبعة عند البائع فهل اذا اخذ مالكه للمشتري ان يرجع على بائعه بالثمن وبما زاد
في قيمته عند امر ليس للمشتري ان يرجع على البائع الا بالثمن لا غير اجاب ليس للمشتري
ان يرجع على البائع الا بالثمن والحال هذا والله اعلم **سئل** في عمرو اشترى من زيد بعيراً
بثلاثه وعشرين اسدياً وباعه بغير بعشرين وتقابضاً ومات بعير العشرين عند
زيد فادعى اخوه على عمرو ان الجمل الذي باعه اخوه له ملكه وانه لو اذن له ببيعه الا بخسبة
وثلاثين اسدياً وانه ردّ بيعه ويريد اخذه منه هل يعطى بمجرّد دعواه ام لا وما الحكم
اذا اقام بينة على دعواه اجاب لا يعطى المدعى بمجرّد دعواه بل لا بد له من بينة
تنوزر مدعاه والا يصل ان التصرف بالبائع يكون ما كفاً ولذا لا يصح اقراره بتعدي بانه
فضولي او وكيل له لانه ساع في نقض ما تم من جهته فبرّد سعيه واذا اقام للمدعي المذكور
بينه على دعواه استحق ان يعطى ويرجع عمرو على زيد بثمان البعير المستحق عليه وهو الثلاثون
والعشرون وقد تم البيع في البعير الذي مات وان كان عمرو استعمله او كاره عليه لا يطلب المشتقه
بأجرة عليه اذ هذا فاع المصنوع غير مضمون عندنا والله اعلم **سئل** فيما اذا اشترى زيد ثياباً من
من عمرو وبقي فيه ثياباً ثم بعد ذلك ظهر له مستحق وابته لدى قاض واستخلصه من زيد والآن
زعم زيد ان له الرجوع بالثمن وبقيمة البقاء على عمرو هل ذلك ام لا اجاب نعم له ان يرجع بالثمن
وقيمة البقاء على البائع كما صرح به علماً وانما قاطنة كونه عرقه وانه قيمته قائماً يوم تسليمه وتسلم **سئل** في رجلين
قايضاه في ثورين ففتردوا على احداهما واقام عليه بينة واخذت بلا قضاء قاض فانكسر من يده بائع بائعه
بلغ ورده على القايض فامتنع من قبوله ويريد اخذ ثوره الذي قايض به هل له ذلك ام لا اجاب

مطلب
سئل الحكم
التم من
المشتري
دعوى الشّاح
ناشأ
البائع
مطلب
ولدت بقره في
يد المشتري ثم
استحققت
يرجع على
بائعه بالثمن
وقيمة الولد

مطلب
اذا زادت
قيمة البيع
في يد المشتري
ثم استحق
الرجوع على
البائع الا
بالثمن

مطلب
اذا اشترى
بثا وبقي فيه
ثم استحق
الرجوع بالثمن
وقيمة البقاء

مطلب
تقاضي
ثورين

لنشره ذلك بل لو ثبت لدى قاضٍ وحكم بالاحتقاق لا يمنع البيع لأن الاحتقاق
يوجب توقف العقد لا ينقضه فالبيع يفسخ به والله أعلم **باب** السلم
سئل في رجل أسلم آخر مبلغا مغلو ما في جلود من جلود الخنزير حذا مغلو ما ولكنه لم يميز
الجلود والعرض وما تنفق به الجاهالة ولا بقية شروط السلم من الجمل وضرب المدة الميتة
وفرض ريب السلم بعض الجلود وتضمن فيها فلق البعض لجلب السلم المذكور على الوجه
المسطور فاسد وحكمه وجوب رد مثل رأس ماله إلى المسلم إليه ريب السلم وجوب قيمة
المقبوض من الجلود على ريب السلم للمسلم إليه والقول قوله فيها بيمينته وعلى المسلم إليه
اليمينته إذا

مطلوب
الشر في المأد
من غير اشتقاق
الشر في المأد
فصح على السلم
الشر في المأد
فما لا يفسد
رأس المأد
لأنه لا يفسد

والله أعلم

ريب السلم الصبر إلى أجل المشروط في بعد ستم م لا اجاب ثم من ستم فيه وروى
من تركه المسلم إليه والله أعلم سئل في رجل له على آخر قطن سبلا وزنه المسلم إليه
الاشياء منه فقال ريب السلم لا أقله لا تمامًا وتركه فسرق هل يكون على الدائن أم على المدين
اجاب يكون على المدين ولحال هذه وهي ان لم يقبله والله أعلم سئل فيما إذا أسلم
سباني زيت هل يجوز أم لا يجوز لا شتمال البدلين على أحد وضفي على الرنا وهو لا يتناق
في الوزن اجاب من شرط صحة السلم عدم اشتمال البدلين على أحد الوصفين اللذين
هما العلة للرنا وقد اشتمالا عليه هنا لكونهما موزونين فإن الزيت موزون كما صرح بها
في البحر والبن موزون ايضا كما هو مشاهد فلا يصح جعل أحدهما رأس مال السلم لمؤدته
والله أعلم سئل في رجل أسلم أهل قرية ثلاثمائة وخمسين قرشاً على خمسة وثلاثين ر
مترًا حبراً أبيض سبيل الدواب يستحق في نصب ليزان بطن البسر الشام مئة اثنين وست
بعض الألف وأسلم ايضا خمسين قرشاً أسدية قضاه يستحق وفاؤها في الموزن المرفوم وذلك
في كماله فلان استاذ القرية ما لا ودقة هذا صورة ما تستطرق في مستطوره هل يصح له
المذكور وكفالة الكميل المزور أم لا يصح واحد منهما وهل إذا التقى ريب السلم والكم
على أن يستطر مستطور أن المسلم إليه في الحرير المذكور والمستقرض للبلغ المزور وله
القرية المذكور في الظاهر استعان به على خلاصته من أهل القرية بليغة من غير أن يكو
مستقرضاً ومسلماً إليه في الحقيقة يلزمه ذلك أم لا وهل يلزم إذا ادعى استاذ القرية
في ذلك وانكر الآخر ذلك فأقام عليه يمينه بذلك تقبل أم لا وهل إذا اعجز عن إقامة اليمة
يشتلف أم لا اجاب لا يصح السلم المذكور أو لا لعدم استيفائه شروط الصحة
هو فاسد فله البند فالكفالة في الحرير المسلم فيه لا تنص أن شرط صحة الكفالة الذي له
وهذا غير صحيح فهل لا يطالب به الجاهالة فكانت بطالب به الكفالة وأما مسئلة النخعة فلهذا

مطلوب
إذا ما كان
البيع إلى أجل
مطلوب
دفع المأد
بعض المأد
الشر في المأد
فما لا يفسد
رأس المأد
لأنه لا يفسد

مطلوب
لا يصح اشت
البن في الزيت
لأنه لا يفسد
عدم اشت
البدلين على أحد
الوصفين

مطلوب
إذا أسلم في حبر
البيض الكيزان
فالسلم فاسد
فالكفالة به
غير صحيحة
ولا يقبل دعي
اليمينته

فأضحى في البيع والسلم نوع من البيع وكذا صرح بها في الاختيار كثير من علماءنا قال
 فأضحى فان ادعى أحدهما ان البيع كان بثلثة وانكر الآخر لا يقبل قول من يدعى الثلثة
 ويستخلف الآخر وان اقام مدعى الثلثة البينة على ما ادعى قبلت بينته انتهى وبذلك
 علم حكم واقعة الحال بصرح المقال والله اعلم **سئل** في جماعة وكلوا رجلا يسلم لهم مبلغا
 على زيت في ذمم جماعة فاسلم وادعوا انه لم يذكر فيه الاجل او غير من شروطه وادعى
 الوكيل استيفاء الشروط هل القول قولهم ولا يلزمهم المسلم فيه ام قوله ويلزمهم كجواب
 القول قوله بيمينه ويلزمهم المسلم فيه لا نرى يدعى الصحة وهم يدعون الفساد وفي
 مثله القول لمدعى الصحة والله اعلم **سئل** في جماعة اذنوا الرجل ان يسلم لهم دراهم
 على زيت من الناس تفعل غيرأت بشرائطه هل يصح وبطالي الماذون له به وهو بطالي
 الجماعة ام لا اجاب لا يصح ولا يطالب احد الماذون له فلفساد السلم بترك
 شرائطه واما الذين اذنوا فليعدم جواز التوكيل من جانب المسلم اليه كما صرح به في البحر
 في الرواية نقلا عن الجوهرة فلا طلب عليهم فساد السلم او صح والله اعلم **سئل** في رجل
 اسلم اخر عشرة قروش في قطار وعشرة ارطال من الدبس الى نزول المدبسة هل
 يصح السلم ويؤمر المسلم اليه بدفع الدبس ام لا يصح واذ اقلتم لا يصح السلم وكان قد
 دفع شيئا من الدبس يشترده ويدفع له رأس مال السلم ام لا اجاب صرح في مخ
 الغفار نقلا عن جواهر الفتاوى انه لا يصح السلم في الدبس يعني وان اجتمعت شرائطه
 قال لا نرى ليس من ذوات الامثال لان النار عملت فيه فلا يجيب في الذمة وليس على المسلم
 اليه الارجاء من مال السلم ويشترده بفساده بعينه ان كان باقيا والافقيمة يوم قبضه
 والله اعلم **سئل** في زيد دفع له عمرو دراهم ليخرجها له على شعير فدفعها زيد ل بكر
 ليخرجها فاخرج البعض وانفق البعض على نفسه والان يقول زيد ل بكر قد وفيت عندك
 الشعير لعمرو هل يلزمه ان يدفع له نظير الشعير ام اجاب لا يلزمه ذلك والحال عند
 على اي حالة تكون وانما يلزمه رد مثل ما استهلكه من الدراهم والله اعلم **سئل** في رجل
 اشترى من اخر فداء من الزيت بثلثين معين ثم جعل الثمن في قدر ازيد من الزئبق المبيع سلما
 وعند محي المحل دفع المسلم اليه المسلم شيئا من الزيت هل يصح ذلك ام لا ياخذ المسلم
 اليه ما دفعه من الزيت ويعطى الثمن الذي اشترى به القدر المذكور او لا من الزيت ام كيف
 الحال اجاب لا يصح جعل الثمن الثابت في الذمة سلما فيطالب المشتري بالدراهم
 التي جعلت تمنا لا غير ويرجع بما دفعه للبائع من الزيت والله اعلم **سئل** في امرأة
 اسلمت رجلا مبلغا في قطن بقشعر وزنا معيتنا سبلا فاسلما فين المحل لم يجد المسلم اليه
 قطننا فاشترى منها ما بذمته من القطن بثلثين مؤثقل وحين حجته باعها وقطنست

مطلب
القول لرب
السلم في دعوى
الاجل لا للمسلم
اليه في كساره

مطلب
لا يطالب الوكيل
ولا المسلم اليه
بالسلم فيه
اذ فسد السلم

مطلب
لا يصح السلم
في الدبس وان
اجتمعت شرائطه

مطلب
دفع عمرو وزيد
دراهم ليخرجها
له على شعير

مطلب
اسلم لآخر في
قطن سبلا
فاسلما فين
المسلم اليه في

يغض السلم ويملك لها وانعت عليه العوض وتطال به قبل لها ذلك ام ليس لها
 ان رأس مال سلمها في الاصل وترد الزائد والحالة هذه اجاب ليس للمراة
 رأس مال سلمها وما اشترته من القطر يلزمها ثمنه فقا صرحه بقدر ما لها من رأس
 مال السلم وترد الرائد والحالة هذه والله اعلم **سئل** في بيع المسلم فيه من المسلم اليه
 هل هو اقالة ام لا اجاب لا يكون اقالة سواء كان بقدر رأس المال او ما قل
 او ما كثر سواء قصص التمس او غصصه او لا اما اذا استردت السلم رأس المال بعد
 ان قال انه قائم على التمس غال ونحوه فرد المسلم اليه وقبضه فانه ينفسخ ويكون
 ذلك اقالة للمسلم كما اذا قال المشتري في البيع المطلق قام على التمس غال فرد عليه
 المانع التمس ورد عليه وهو البيع فانه يكون اقالة على الصحيح **فان** والله اعلم **سئل**
 في رجل دفع لآخر خمسة قروش سلكا في ستة جواريرت ولحقه كرتين من شرط السلم
 ورضي المسلم اليه على ذلك بديقة فادعى مرت السلم صياغها في الحكم اجاب
 السلم والحال قد فاسد لعدم استيعائه الشروط وفي السلم الفاسد الواحدة
 رأس مال السلم على رت السلم وعلى المسلم اليه رد مثل قروشه او غيرها ان كانت قائمة
 لا دفع الزيت السلم فيه لعدم ثبوته في ادمته ويضمن للرهن الذي هو مرت السلم
 قيمة السديقة بالغة ما بلغت ان لم يثبت الصياغ بالزها ان فاسد العقود
 كصحيحها في الاحكام وحكم الرهن الصحيح اذا الويثت صياغها او هلاكه ضمان
 جميع القيمة والله اعلم **سئل** في رجل اسلم آخر خمسة وعشرين قرشا في ثلاثين رطلا
 بالمستأجر لا لا حتى الى ستة اشهر فلما مضت طالة بالغرل فاعسر واستراة
 المسلم اليه من وكيل رتب السلم ثلاثة وثلاثين قرشا ودفع له منها ثمانية اذ طال الغرل
 اقامتها ثمانية قروش واربعة وعشرين قطعة مضرة والماقي من الغرل ثمانية
 الاصيل لرجل آخر بسبعة وعشرين قرشا في الحكم التبرع في ذلك لما حاسب
 اما بيع الغرل للمسلم فيه قبل قبضه ولا يصح سواء كان لا حتى او للمسلم اليه اتفاقا
 واما نفس السلم الذي وقع اول في الغرل ان استجيم الشرط وهي سبعة عشر رطلا
 ستة في رأس المال واحد عشر في السلم فيه فهو صحيح يثبت به المسلم فيه وفي دية السلم
 اليه وما اطلق انها استوفيت واذ لم لوخذ يلزم على المسلم اليه رد رأس المال وهو
 الخمسة والعشرون قرشا الى رتب السلم لا غير ويسترد ما سوي ذلك من الغرل وغيره
 والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجل اسلم آخر قرشا في مده خطية ولم يذكر ما توفد
 عليه صحة السلم ولزم للمسلم فيه هل له ان يسترده ويدفع له قرشه ان كان ما قبل
 او مثله ان كان متعذرا ردة بغيره احسب نعم له اشتراؤه اذ كل من دفع شيئا

مطلب
 سم السلم
 من السلم اليه
 لا يكون اقالة
 مطلقا

مطلبت
 بحث ضمان
 الرهن بالمسلم
 فيه بالبيع
 ما لم يمتنع
 لم يمتنع
 بالبيعة

مطلب
 سم السلم
 قبل قبضه
 لا يصح
 مطلقا

مطلب
 ادوات السلم
 بشرط السلم
 اليه المستأجر
 وترد رأس
 المال

مطلب
اسم آخر خمسة
غروش
قطار قطن
ثم اشترى
المسلم اليه
من رات
السل نصف
قطار قطن

بناءً على أنه ثابت في الذمة فيان أنه لو يكن ثابتاً له استبراده ويرد عليه رأس ماله
والله اعلم سئل في رجل له على آخر قطار قطن سلماً رأس ماله خمسة قروش اشترى
المسلم اليه من رب السل نصف قطار بعينه بثمانية قروش مؤجلة الى سنة وقبضه
ودفع له عند محله مائة علياً وكل له في ثانيا عامه القطار بدفع نصفه الباقي ثم طال به
بالتم الذي هو الثمانية قروش فباعه نصف قطار بعينه بخمسة قروش وقاصصه
بمثلها مائة علياً من الثمانية فهل له المطالبة بالثلاثة قروش ام لا وهل يصح جمع
ما فعل ام لا او ضحو لنا الجواب اجاب شرع المسلم اليه من رب السل نصف قطار
معي صحح لكن دفعه له بعينه بعد قبضه مائة علياً من القطن المسلم فيه غير صحيح لان
فيه شراء بمابع باقل مما باع قبل نقد الثمن وهو فاسد وبقبضه على هذا الوجه ملكه
رب السل بمثله لان قبض البيع في البيع الفاسد باذن ماله موجب للضمان ان قيمته
بقبضه وان مثلاً فبمثله ونصف القطار الثاني وقع على المسلم فيه بالدفع على
جهته فبقي لرب السل نصف قطار وعليه لنصف المضمون بمثله فان تقاصصها
صح ووقعت البراءة عن جميع المسلم فيه ولا يطالب كل بما في عهده وببيع المسلم اليه
النصف القطار آخر بالتم الذي هو الخمسة قروش صحح فقد لزمت له لرب السل
ثمانية من النصف الذي اشتراه اولاً ولزمت له رب السل الخمسة من النصف الذي
اشتراه آخر الامر فالتقيا قصاصاً الخمسة بالخمسة فبقي لرب السل ثلاثة يطالبه بها
ووجه ما أخذ هذه الاحكام ان المسلم فيه يكون بيعاً عند القبض قال في الزيادات
لو اسلم مائة في كرت ثم اشترى المسلم اليه من رب السل كرت خطية بمائة درهم الى سنة
فقبضه فلما حل السل اعطى ذلك الكرت لم يخر لانه اشترى بمابع باقل مما باع قبل نقد
الثمن كما نقله في البحر عن فتح القدير مستدل به على ذلك واما المقاصصة بالمسلم فيه
فبطل في البحر عن الايضاح ان وجب على رب السل دين مثل السل بسبب متقدم على العقد
او بعد لم يصرف قصاصاً وان وجب بقبض مضمون كالغصب والعرض صارقاً
ان كان قبل العقد وان كان بعد فعمله قصاصاً جازاً وهو واجب بقبض مضمون
فان جعله قصاصاً جازاً واما شراء المسلم اليه من رب السل وعكسه فلا يشك شكاً
في جوازه والله اعلم

كتاب الكفالة

سئل في دلال قال لاخر اشترى هذا بكراً وان خسرت فعلي فاشتره فخره هل تصح ويكره
الخسران ام لا اجاب لا تصح ولا يلزمه الخسران فقد صرح في النزاهة بانه لو قال
بائع فلا تأكل علي وما اصابك من خسران فعلي لم يصح وقد ذكره في البحر في قوله وما غصبك
فلا ففعلنا فلا تأكل عنها ومثله في كثير من الكتب والله اعلم سئل في رجل قال لختني

مطلب
لا يصح انما
الدلال
الخسران
المشتري

منها كم ستمائة وقد اراد الخروج من سلكه لا يخرج فلما خذ منك فعلى سماه وبعد
 منه ما لا حلا هل يصح ويلزم القائل ان لا احلست لهم يصح ويلزم القائل وهو منه
 الشئ المعترضا بما مقولهم وما عصمتك فلا نفعي والله اعلم مسئلة في رجل ادعى
 جماعة متكلمين على دين متلع وصاطا لهم به فقال له كبيرهم دينك عددي هل يكون
 كعلا فطالك به ام لا احلست لهم يكون كعلا كما صرح به في التارحاسه بقوله
 لمطة عددي للودبعة لكه بقربة الدين تكون كماله واستار اليه الربيع بقوله
 مطلعاه يحتمل العرف وفي العرف اذا قرن بالدين يكون صرا ما واقل صرح قاضي حال
 بان عدادا استعملت في الدين يراد به الوحود فاذا علم ذلك علم ان له مطالبة وش
 والاعلم مسئلة في رجل استعار من اخيه ثوبا ليرده به دين عليه لآخر ويبيع له اكل
 تمر به فاعاره له ذلك شارطا الرجوع عليه منهما اكله المرهن منها فاكله مسير هل يرد
 عليه ام لا احلست لهم له ان يرجع عليه بما اكله منها كما يغلب من مسائل الكماله
 بالمجهول نحو ما داب لك على فلا نفعي وما عصمتك فلا نفعي فافهم والله اعلم
 في قاص افترض من اخيه درهم وطلت المهرض منه كعلا فاحصر المهرض رجلا له
 وقال له هذا يكملني فقال الرجل ان دخل القاضي مدينة القدس الشريف وقصر
 المحصول فاما كعيل عنه فيما افترضه فبات القاصي المستقر من في اشاد الطريق
 ولم يدخل القدس الشريف ولم يعض المحصول هل نفع الكماله لم لا احلست هذه
 المسئلة وقع فيها لتسراج المداية محال عظيم سبب تعقيد في العبارة يطول
 الكلام عليه فحمدت عباد العلم عنه وذكر ما صرح به فاضحان في فتاواه وهو قد
 ولو علق الكماله بما هو شرط محض نحو ان يقول ادعت الريح اوجاء المطر او ادعت
 الاخس النار فاما كعيل سبعة لا يصير كعلا وكذا لو علق الكماله بالمال بعد السرا
 وان علق الكماله بما هو مستحق او سبب لا مكان التسليم نحو ان يقول ان ادعت المطر
 الملة فاما كعيل سبعة فقدم فلا نفع صارا كعلا سبعة لانه معارف انتهى فقلنا
 قدوم فلا نفع للروم الكماله وهذا شرط للزومها دخول القاصي مدينة القدس
 الشريف وقض المحصول ولم يوجد فكيف يصح ان يلزمه المال هذا لا يكون محال
 من الاحوال فافهم والله اعلم مسئلة في من كان حاصلا اشتا جرو قتل والرم وتهدد
 ان يلا وعلان من فلان من فلان بن فلان بن فلان بما هو مرتب على اهل الدرة
 العلاية عن المال العتيق المافي عليهم من ستة كذا وعن مال ستة كذا وعن مال السلطنة
 ومشاهرة وطلعة وعربية وحق حطب ومال ططور ومحنة وعيدية وحميسية
 مثلا قدره المافرتس وثلاثمائة قرش يدفعان ختام شهر سبع الاول ثلاثمائة

مطلب
 ا- اقل احد
 الديوب
 للذات
 دينك عند
 يكون كعلا

مطلب
 استعار من
 آخر ثوبا
 له دين
 عليه من آخر
 ويبيع له اكل
 تمر به

مطلب
 في تعليق
 الكماله
 بالشرط

مطلب
 فيما تصح به
 الكماله
 والا تصح
 كالحايل
 والموت
 وغيرها

وهو الفان يدفعانها في ثمانية اشهر من غرة ربيع الثاني الى ختام ذي القعدة
كل شهر ما ساقرش وغنمك واستيجارا وقبولا وتعهدا او التزاما صحيحا شرعيا مقبولا
وصدا قاهما على ذلك فلا بد وفلان وقبل كل التصديق لنفسه قبولا شرعيا فهو بتمام ذلك
تسلم الملتزم من المذكوران من حبس فلا بد وفلان الملتزم لها شيخي القرية فلا وفلان
المستجوبين على المال المذكور تسليما شرعيا وكفل كل من الملتزمين صاحبه في اداء البلغ المذكور
يؤخذ منها كسالة شرعية وثبت ذلك لدى الحاكم الشرعي الموقع خطه اعلاه وحكم بموجب
حكما شرعيا فهل ما تضمنه هذا الصك صحيح شرعا ما لم من الخلل يعمل به شرعا فيصح استيجارا
المستأجرين وقبولها والتزامها المصد في الصك باستأجر والتزم وقبل وتعهدا عما
هو مرتبة على اهالي القرية الفلانية عن المال العتيق وعن مال سنة كذا وعن مال السلطان
ومشاهدة الخايم لا اجاب لاشبهة في خلل الصك المذكور وعدم صحته اذ قوله استأجر
وقبل والتزم وتعهدا هو مرتبة على اهالي القرية عن المال العتيق الخ افعال واقعة على ما هو مرتبة
على اهالي القرية وما هو كذلك فاصد باجماع العقلاء واداستيها وما هو كذلك لا يتقبل
وقوله كذلك وتعهدا والتزامه اذ الكهالة بما لا يثبت له في الذمة غير صحيح في اصح القولين
فكيف بما لا اصل له شرعا من محدة وعبدية وخمسة الخ قال دفع القدر واما النوبة
فان اريد بها ما يكون بحق ككسبي النهر لترك العامة وابرة الحارس المحلة الذي يسمى
في ديار مصر الخفير والوظف لتجهيز الجيش في حق فداء الاشرار اذ الم يكن في بيت المال شئ
وغيرها ما هو بحق فالكهالة جائزة بالاتفاق لانها واجبة على كل مسلم موسر بايجاب طاعة
ولي الامر فيما فيه مصلحة المسلمين ولم يلزم بيت المال اولزمه ولا شئ فيه وان اريد بها ما ليس
بحق كالجبايات الموظفة على الناس في زماننا ببلاد فارس على الخياط والطباخ وغيرهم
لسلطان في كل يوم او شهر او ثلاثة اشهر فانها ظلم واختلف المشايخ في صحة الكهالة بها
فقيل تصح اذ العبرة في صحة الكهالة وجود المطالبة اما بحق او باطل ولهذا قلنا ان من تول
قسمتها بين المسلمين فعدل فهو مأجور وينبغي ان بكل من قال ان الكهالة ضرة في الدين نفي
صحتها هاتنا ومن قال في المطالبة يمكن ان يقول بصحتها ويمكن منعها بناء على انها في لفظ
في الدين او منعها او مطالعة من يميل الى الصحة الايام البردوي يريد في الاسلام اما ان
صدا الاسلام فابي صحة الكهالة بها او في الخلافة فلا عن مجموع النوازل طبع الوالي ان ياكل
سهم شيئا بغير حق فاخشي بعضهم وظفر الوالي ببعض فقال المختصون للذين وجدتم الوالي
لا تطلعه علينا وما اصابكم فهو علينا بالحصص فلو اخذ الوالي منهم شيئا فلم يرجع قال هذا
مستعبر على قول من يجرى ضمان الحياة وعلوق خاصة المشايخ لا يصح وفي البرازية ضمان الجبايات
على قول ائمة المشايخ لا يصح وقد ذكرنا ان في الاسلام وجماعة قالوا يصح وجعلوا المطالبة للحية

كما لمطالبة الشرعية اهـ وفي فتح القدر في آخر التقرير في المسئلة قال وللمحكم يعني في القسمين
 ما يتناهى من الصحة في احدهما والخلاف في الآخر ثم من اصحابنا من قال لا افضل للابن
 ان يسأل اهل محلة في اعطاء النامية قال شمس الامة هذا كان في ذلك الزمان لانه اعاد على الناس
 والجهاد واما في زماننا فاكثر النوائب تؤخذ ظلما ومن يمكن من دفع الظلم عن نفسه فوضله
 وان اراد الاعطاء فليقطع من هو عاجز عن دفع الظلم عن نفسه يستعين به على الظلم
 ويسأل البعض الثواب او فانه قلت فقد صرح ابن كمال باشا في كتابه الاصلاح والاصلاح
 بان الفتوى على الصحة وما عليه الفتوى اصح مما عليه العامة قلت انه غير مستلزم بل هو كافا قلت
 ان الشيخ زين بن نجيم في البحر قال وظاهر كلامهم ترجيح الصحة ولذا قال في ايضاح الاصول
 والفتوى على الصحة لمصلحة لقوا

في الخلاصة والبرازية انه قول العامة
 بصحة تقرير قلت قال مؤيد زاده في مجموعه نقلا عن العمادية والامير اذا قال لغيري خلعتني
 فدفع المأمور مالا وخلعتني منه اختلف فيه قال السرخسي يرجع في المشككين وقال صاحب المحيط
 لا يرجع هذا هو الاصح وعليه الفتوى فهو مدافع لما في الاصلاح فان قلت قال قاضى خان
 وان كفل من رجل بالحيات اختلغوا فيه والصحيح انها تصح قلت قوله والصحيح لا يدفع قول
 صاحب المحيط هذا هو الاصح وعليه الفتوى واما المزاج فصرح علما بانها تصح الكمالية
 قالو المراد به الموظف وهو الذى يجب في الذمة بان يوظف الامام كل سنة من ماله على ما اراد
 لاخراج المقاسمة وهو الذى يقسمه الامام من غلة الارض لانه غير واجب في الذمة كذا في المعنى
 وغيره وظاهر ان للعمد الاطلاق ومن ثم اطلقت صاحب الكفر فيه وغيره قال في البحر الطائفة
 فشمل المزاج الموظف وخراج المقاسمة وخصه به بعضهم بالموظف وهو ما يجب في الذمة
 وفي صحة الصمان بخراج المقاسمة لانه لم يكن دينيا في الذمة والمسئلة كثيرة النقل متونا
 وشروحا وفتاوى هذا وما الصك المذكور فانواع الخلل فيه لا تحصى فلا يقا به ولا يلغى
 اليه شرعا وانه اعلم سئل في رجلين صادرهما الوالى وجبة ما فقال احدهما لا اخرج خلصتها

من مصادره بدفع المالا الذى طلبه ونصفه على ونصفه عليك ففعل هل الرجوع عليه
 ام لا اجاب له الرجوع ولولم يقل له ليرجع على ففي البرازية قال الرجل خلصتني من مصادره
 الوالى او قال لا سير ذلك قيل لا يرجع فيها بلا شرط الرجوع وقيل في الاسير يرجع بلا شرط
 لا في المصادرة والامام السرخسي على انه يرجع فيها بلا شرط الرجوع وهو الصحيح اهـ ومثله
 في كثير من الكتب والله اعلم سئل في رجل انفق على امرأته الكحول به ام لا اجاب نعم يرد
 بموته والله اعلم سئل في قروي نزل به ضيف فغضب بهيمة جارة فانهضت بها فاني الى
 المضيق وقال له ان فلا تضيقك غصبت بهيمة ان لم تكن فقال له ان كان غصبتك

مطلب
 صادر والى اجل
 فقال لا اخرج خلصتني
 من مصادره
 صرح ويرجع عليه
 بما دفع
 عليه
 الكحل بالنفس
 يرد بالكحول
 مطلب
 ان كان غصبت
 بهيمة فانا
 ماس

فاناضاً من فظهر غضب فلان لها هل على المضيق ضامناً أم لا اجاب نعم عليه
ضماناً وهو ردّها ان كانت باقية او قيمتها ان كانت هالكة كما صرحت به للتون والشرح
والفتاوى والله اعلم **سئل** في رجل اتهم آخر سرقة بقر فأنكر فذهب فتجسس في مئذنة يوم
لا يقدر عليهم لكنهم اخبروه بان فلانا او ضلها اليها وباع البعض لنا والبعض تركه عند
وربعة فزجع اليه وطالبه برده بقره ليد فقال اذهب انت اليهم ومنهما اخذ واملك فعلى
ففعّل واخذ وامنه ما لا خير ولا كراهة هل يضمن ما اخذ وامنه أم لا اجاب نعم يضمن جميع
ما اخذون والحال هذه بقوله ما اخذوه من مالك فعلى صرحوا به في الكتب والدلالات
والله اعلم **سئل** في رجل ادعى على آخرين انها ضامنه له ما تعلق بذمة فلان باذنه بالكفالة
الشرعية هل اذا ثبت ذلك عليها بالوجه الشرعي يؤخذ ان به ام لا اجاب نعم يؤخذ ان
ويجس في مئذنة فصح علماً وثباتاً حكم كفيلاً حكم الكفيل في الطلب والجس والملازمة
وجميع الاحكام والله اعلم **سئل** في رجل قال لا تركت لك فلانا او ضمته او ضمانه على هل
الكفالة بهذه الصيغة كفالة نفس او كفالة مال واذا كانت كفالة نفس هل يبرأ الكفيل بد
الي من كفالته حيث يمكنه مخاصمته ولو في غير مجلس القاضى اجاب هي كفالة بالنفس
ويبرأ بتسليمه له حيث امكده مخاصمته ولو في غير مجلس القاضى ان لم يشترط تسليمه فيه والله اعلم
سئل في رجل توفي عن زوجته وخمسة بنين وثلاث بنات منها اثلاث ماتت احداهن عن زوج
وعن ذكر والتركة مستغرقة بالدين ففوضت الزوجة عن صداقاتها كراماً وزوجة ابنة الكفالة
مهرها بغير اذن ابنة كراماً وقضى القاضى به هل الزوج الميتة ابطال قضاء القاضى بذلك مع
استيغناء الترانطام لا اجاب لا يقدر على ابطال ما انصب عليه قضاء القاضى المستوفى
لشرائطه الشرعية وقد تقر في الشرع الشريف تقديم الدين على الارث وان الكفيل يغير امر
المكفول عنه لا يرجع وان اذامات يستوفى من تركته ولا يرجع للورثة على المكفول عنه كما
صرح به في البحر وغيره والله اعلم **سئل** في رجل كفل مهر زوجة ابنة ومات الاب هل يؤخذ
من تركته ام لا اجاب نعم يؤخذ المهر من جميع التركة بسبب ما ذكر من الكفالة والله اعلم
سئل في سفينة رئيسها نصراني تحمل بها نساء واطفالاً ورجالاً من المسلمين والا فرنج
واقبل عليهم في البحر غلبوا به اهل حرب من الافرنج فصاح المسلمون على الرئيس ان يلقهم
على البر وكان متيسر القرية من البر فقال هو ومن معه من الافرنج لا تخافوا منها اخذكم
هؤلاء فضمانه علينا فاسروهم واخذوا اموالهم واطلقوا الرئيس والافرنج ولم يتعصبوا
لاموالهم هل يصح هذا الضمان فيضمنون ما اخذوا من المسلمين ام لا اجاب نعم يصح
هذا الضمان اذ المضمون عنه معلوم بالاشارة وكذا المضمون له وهم المسلمون الذين في
السفينة ولا خلاف عندنا في صحة هذا الضمان انما الخلاف فيما اذا كان المضمون عنه مجزئاً

مطلب
مهما اخذت
فعلت

مطلب
اذا ثبت انها
ضماناً له بذمة
فلان يؤخذ ان

مطلب
في الفاظ تصح
الكفالة بها
ولا يبرأ الكفيل
بالنفس الا اذا
سلم المكفول به
في مجلس يمكن
مخاصمته فيه

مطلب
اذا اكفل مهر
زوجته ابنة
ثم ماتت
يؤخذ من تركته

مطلب
قال الرئيس المبرك
وبعض من معه
للباقين منها
اخذكم فقلنا
فانه يمكن

ومن فروع المذهب قال لا تحرامك هذا الطريق فان احتمالك فاناضامن وانزل
 ماله من الضمان والمضنون عنه مجهول كذا في جامع الفصولين واما الفوائد فلهذا
 ثم قال ما ذكر من الجواب بخالف لما ذكره القدوري واما مسئلتنا فلا كلام في صحة
 والله اعلم **سئل** في رجل باع لاخر خطه الى دخول الجرن بمن كنفه آخر فظهر فباعت البيع
 بالاجل المجهول هل يبرأ الكفيل عن الكفالة ام لا **اجاب** بظهور فساد البيع بغير رضا
 الكفالة اذ لا يتم على الاصيل رد البيع نفسه ان كان موجودا وورد مثله ان كان هالكا
 او مستهلكا لانه فظهر بغير علم الدين الكفول به على الاصيل فلا ضمان على الكفيل فاعلم
سئل في رجل دفع محال ثلاثة بحال يذهب بها الى مضرة بمحولات لا خير بغيره يغاورة
 عينت للرجال على صاحب المحال ودفع له حمارا يركبه عارية فلما احل بمضرة من الحمار وعجز
 عن التبرع خرجت الفاقلة وان ترك الحرفج معها حصلت ضرر كل المحال والرجال فلما خرج
 او دعه عند ثمة تحفظه ويقوم بأمن فلما وصل الى وطنه الاصيل اختبر به فاستبشاق
 غيظا فكلفه آخره هل الكفالة صحيحة ام غير صحيحة **اجاب** الكفالة غير صحيحة لان
 شرطها ضمان الكفول به على الاصيل وهو مختلف هنا لان الشعار غير مضمون لهذا
 العذر الذي ذكر على المحال والله اعلم **سئل** في ثلاثة اشراك كفلاودية قيل على ما قلنا انما
 هل تصح كمالهم ويطلبون بها ام لا **اجاب** لا تصح الكفالة بالدية كاصح به في الظهيرية
 والخلاصة والبرازية والشراعية نقلا عن الظهيرية فلا يطلبون بها لعدم صحتها والله اعلم

مطلب
 اذا كف عن البيع
 بغير اذنه
 فالكفالة فاسدة

مطلب
 الكفالة بالمتما
 غير صحيحة

مطلب
 الكفالة بالدية
 غير صحيحة

كتاب الحوالة

سئل في رجل اخذ الكنية من رجل وزوجها وعلى الرجل المذكور من الزوجة الباقية فاعطى
 الاخ المذكور ابنا وزوجه بغيرها على زوج اخيه ليستوفي الاث من مهر الائمة بغيره وغير ذلك
 من الزوجين فاستوفي الاث منه البعض وبقي البعض وبات الاخ واخوته بمن يحجب
 ومات الاب للمحال ايضا فهل الحوالة صحيحة ام غير صحيحة وما الحكم في المدفوع للاب هل
 للدافع الرجوع في تركه الايام لا **اجاب** الحوالة المذكورة باطللة والتمثال عليه
 الدافع الرجوع فيما دفعه بعينه ان كان قائما وبقيته في القبي ومثله في الثاني ان كان مستهلكا
 في تركه القاسر والمحال هذه والله اعلم **سئل** في رجل اشتاخر من باطلة وقف قرية
 وشرط تبديل الاجرة واحال بها مستحقا في الوقت فقبضها ثم نقضت الاجارة فهل
 يرجع على الناظر او على المستحق بما قبض **اجاب** يرجع المحال عليه بما ادى للمحال الى
 لا على المحال والمحال هذه والله اعلم **سئل** في متول ادن له القاضى في الاستدانة للثمن
 اذ لا مال للوقف فتمرر للستة بربا دن للمتول واحاله على مستاجر خواتم الوقف لم يصر
 بقبول الحوالة فهل المستاجر مطالبة المتول بما صرفه وجبته اذ امتنع عن الاداء ام لا

مطلب
 رجل عليه مهر
 لزوجته بالغة
 واخوته الكنية
 مهر كل زوجة

مطلب
 يرجع المحال عليه
 بما ادى للمحال
 على الجبل

مطلب
 اذا عثر المستاجر
 باذن الناظر
 ويرجع عليه
 ولو لم يكن مستجرا
 للمحال عليه فمولا
 للحوالة

اجاب المستأجر في دفع الجزية عن القبة ومثله في الكاوي الزاهري اذا قل القبر والمالك
لمستأجرها اذنت لك في عمارتها فحرقها باذن يرفع على القبر والمالك والحالة لا تلزم لانه
لا ينسب الى ساكن قول والله اعلم **سئل** في الحال اذا توى من احتال عليه المال هل له ان
يرجع به على الاصيل او توى او لم التوى الجليل **اجاب** نعم له الرجوع على الجليل الذي هو في ابتداء
الدين اصيل لانه انما مضى بهذا الفعل بشرط وضوئ الدين لئلا يفتن عليه ولا يفتن في فوق دلاله للمعا
وقد فانه ذلك فيرجع عليه بما هنالك والله اعلم **سئل** في رجل له على اخيه فاحاله به على رجل
وقبل الحوالة ومات المحتال عليه وعليه ديون لا تفي بركتها فما للمدعي في دين الحوالة **اجاب**
المحتال اسوة لغرماء المحتال عليه فان بقي له شيء عليه يرجع به على الجليل لانه قد توى والله اعلم
سئل في رجل ادعى على اخيه دين هو ممن مبيع فاجابه باق اهلكته على فلان الغائب فقال
المدعي كما قبل ذلك فاقام المدعي عليه بینه عليه بذلك فقبلها القاضى ومنعه من معارضة
الى الاجتماع بالغائب ومخاصمته هل يلزم المدعي تعزيرا واهانه بذلك ام لا واذا حضر الغائب
وجحد الحوالة ولم يقم عليه البينة هل له الرجوع على الجليل ام لا **اجاب** لا يلزم المدعي اهانه ولا تعزير
بذلك واذا حضر الغائب وجحد الحوالة ولا بينة للمدعي عليه فلم يعد المدعي البينة رجوع المدعي على
المدعي عليه لانه قد توى بسبب ذلك على المحتال عليه والله اعلم **سئل** في فروى عليه دين ليدو
ألمح عليه بطلبه فباع لرجل يمسأله واحال البدوى عليه بئنه فقبل الحوالة قائلا ان العجب
ابوى الكار فلم يعجبهما ورده على بائعه هل للبدوى طلب عليه ام لا **اجاب**
لا طلب للبدوى عليه والحال هذه لبطالان الحوالة بفقد الشرط والله اعلم
وهذا آخر الجزاء من المسائل والخيرة وتم طبعة في سنة ١٢٧٥ هـ من مرسيد السيد علي عليه السلام

عن بيان الخطا والصواب الواقع في هذا الكتاب

صفحة	سطر	خطا	صواب	صفحة	سطر	خطا	صواب
١	١٠	وفريد	وفريد	١٠	١١	تعد	تعد
٢	١٦	البرازية	البرازية	٢٠	١١	البحر الرجم	البحر الرجم
٣	٢٥	الاخبار	الاخبار	٢٤	١٤	بعضلات	بعضلات
٥	١٦	الاستحيا	الاستحيا	١٢	١٦	فكفيه	فكفيه
٦	١٥	افترق	افترق	٢١	١٦	لمسا	لمسا
٦	١٧	الحفين	الحفين	٢٤	١٨	الخلاصة	الخلاصة
٧	٢	المتقدمون	المتقدمون	٢٣	١٨	التاريخانية	التاريخانية
٨	٨	اشترط	اشترط	٢٠	١٩	فيها	فيها
٨	١٩	بينة	بينة	١٠	٢٠	وجد والفق	وجد والفق

مطلب
اذا توى المال
على المحتال عليه
يرجع به على
الاصيل
مطلب
المحتال اسوة
لغرماء المحتال
عليه
مطلب
اقام المدعي عليه
بینه على المدعي
ان اهلكته بالدين
على فلان الغائب
وهو منكر فإذ
لغائب ولم
يعد البينة فانيا
في وجهه
مطلب
اشترى خيالا
بمن فاحاله
السائم عليه
بئنه فقبل
لشترى الحوالة
ان العجب راوي

صواب	صحيفة سطر خطا	صواب	صحيفة سطر خطا
المنال	٢١ ٥ المنال	رجلا	٢٠ ١٩ رجل
القيمة	٢١ ١١ القيمة	عن من	٢١ ٦ عن من
فاعتق	٢٤ ٢٥ فاعتق	والكناح والفتح	٢٤ ٢٤ الكناح والفتح
مصلحا	٢٦ ١٤ مصلحا	ام لا اجاب	٢٤ ٢٦ ام لا اجاب
المباشر	٢٧ ٢٩ المباشر	الصغير	٢٦ ٢٧ الصغير
نقلة	٢٩ ١ نقله	المحورة	٢٨ ١ المحورة
يضق	٢٩ ١٨ يضق	بت	٢٩ ١٧ بت
خشنة	٣١ ٢٧ خشنة	بما دفعه	٣١ ١٩ بما دفعه
اجاب ان	٣٣ ١٤ اجاب ان	ان تسافر	٣٢ ٢٩ انها تسافر
موليت	٣٥ ٢٨ موليت	الزوج	٣٥ ١٤ الزوج
انما	٣٨ ٩ انما	عمتها	٣٦ ٢١ عمها
يقض	٤٠ ١ يقض	اغترارا	٣٨ ٢٥ اغترارا
بالصلاة	٤١ ٦ بالصلاة	طلعتها	٤٠ ٢٧ طلعتها
علق	٤٣ ١٩ علق	والعتوه	٤٢ ٢ والعتوه
يتند	٤٦ ١ يتند	خاص	٤٥ ١٣ خاص
ومع	٤٦ ٢٠ ومع	يموج بي	٤٦ ١٩ يموج بي
بل لوجه	٤٨ ٢٠ بل لوجه	يعود	٤٨ ١٨ يعود
الفتاوى	٥٠ ٦ الفتاوى	بصيفة	٥٠ ٣ بصيفة
الا ان يار	٥٢ ٢٦ الا ان يار	ايتاع المأوى	٥٢ ١٢ ايتاع على
البرازية	٥٢ ١ البرازية	يقع هل له	٥٦ ٢ يقع له
يجي	٥٨ ١٠ يجي	وقد	٥٧ ٢١ وقد
اذ الحق	٦١ ٢٦ اذ الحق	ضرا يثاقاد	٥٨ ٢٨ ضرا يثاقاد
فتبين	٦٢ ٦ فتبين	الكسالة	٦٢ ١ الكسالة
غضب	٦٤ ٩ غضب	موليا	٦٣ ١٤ موليا
قدروا	٦٦ ١٤ قدروا	فيحمر	٦٤ ١٧ فيحمر
الحضرا	٦٨ ١٧ الحضرا	يفتى	٦٧ ٥ يفتي
مزوج	٦٩ ١٤ مزوج	الحضرا	٦٨ ٢٧ الحضرا
تقواه ويدا	٧٠ ٢٠ تقواه ويدا	اجاب نعم له	٧٠ ١٥ اجاب له
يفتى	٧٤ ٢٧ يفتي	لا تدفع الى	٧٤ ٢ لا تدفع الى

صواب	خطا	صحيحة	سطر
صواب	خطا	صحيحة	سطر
ان ذلك	ان في ذلك	١٤	٧٩
غلط	ط	١	٨٠
حرف	سنة	١٧	٨٢
يشرون وتكتو	يشرون وتكتو	١٦	٨٤
طقة	طقة	٢٣	٨٧
يتخذ	يتخذ	٦	٨٨
يقسم	يقسم	١٢	٨٩
اخذت	اخذت	١٨	٩٠
مكرورائد	مكرورائد	١	٩٦
وظائفهم	مضائفهم	٢٨	٩٦
ملكهم وتصرفهم	ملكهم وتصرفهم	٩	٩٩
مكررة وزائدة	عليها	١٤	١٠٤
وجبرا	وجبرا	١٣	١٠٨
او واحدا	او واحد	١١	١١٠
والدين كغير باجاء	والدين باجاء	٢٣	١١٢
فيها	فيها	١٤	١١٧
يعينها	يعينها	٢٨	١٢١
محمد	محمد	١٧	١٢٦
الكل في الوقوف	الكل في الوقوف	٤	١٢٩
ناظر	ناظر	١٤	١٣٣
ان تؤجر	ان تؤجر	٥	١٣٩
لا بد منه كمارية	لا بد منه	١١	١٤٣
ابن ثم مات	ابن ثم مات	١٥	١٤٩
محمد ابن الواقف	محمد ابن الواقف	١٢	١٥٣
ابراهيم بن سبتة	ابراهيم بن سبتة	٢١	١٥٢
صلاح الدين بن	صلاح الدين بن	٥	١٥٤
نفسه فيما يستحقه	نفسه يستحقه	٢	١٥٥
مصطفى بن	مصطفى بن	٩	١٥٦
رحما لا ارثا	رحما ارثا	١٣	١٥٧
في الوقف	بالوقف	٢٤	١٦٠
مساقاته	مساقاته	١٣	١٦١
مكرورائد	الشركة	٢٩	١٦١
ما تفعل	لا تفعل	٢٤	١٦٥
واسد من	واحد من	١٦	١٦٧
صواب	خطا	صحيحة	سطر
باختصار	باختصار	٢٦	٧٩
سمنها	منها	١٦	٨٠
بنا بلس	بنا بلس	١٠	٨٢
الزوج واقا	الزوج واقا	٢٨	٨٢
فلاحت	فلاحت	١٠	٨٧
في الاثبات	بالاثبات	١	٨٨
جيب التوقيت	يجب التوقيت	٢٣	٨٨
رداءة	رداءة	٢٥	٨٩
شاهان شاه	شاه شاه	٢٧	٩٤
بغير اذنه	بأذنه	٢٦	٩٦
صاحب البحر	صاحب البحر	٢٦	٩٧
كما شرح	كما شرح	١٨	٩٩
او ان	وان	٢	١٠٨
قال	دل	٢٤	١٠٩
فاما ما	فاما ما	٤	١١٣
استخفافا	استخفافا	١٧	١١٣
اجاب نعم القول	اجاب القول	١٩	١١٣
ربيع	ربيع	٢٦	١٢٥
زين صاحب	زين صاحب	٢	١٢٧
مستفيض	مستفيض	١٠	١٣٣
تقدم	تقدم	٢٠	١٣٦
والمارين	والمارين	٢٨	١٣٩
باشراط	باشراط	٣	١٤٥
وكونها	وكونها	٢٠	١٤٩
محمد ابن سبتة	محمد ابن سبتة	٢٠	١٥٢
خالها	خالها	٢٢	١٥٣
والحاصل انهم	والحاصل انه	٩	١٥٤
يستحقه	يستحقه	٢٨	١٥٥
هذه الدار الوا	هذه الدار الوا	١١	١٥٦
والقول	والقول	٢٩	١٥٩
ورفع	ورفع	٥	١٦١
ولا ولاية له	ولا ولاية له	١٣	١٦١
يكون	يكون	٢٣	١٦٤
خيارا او	خيارا او	١٧	١٦٦

صحيحة سطر خطأ	صواب	صحيحة سطر خطأ	صواب
البرازي	١٦٨ ١٧	الطريق	١٦٧ ٢٩
يصادق	١٦٩ ٥	المسجد	١٦٨ ٢٦
أقل	١٧٤ ٢٤	فرغ	١٦٩ ٨
أدارتها	١٧٩ ١٢	ولولدها	١٧٩ ١
والدهن	١٨٤ ٥٨	ولايشه زيا	١٨٠ ١٥
زين بن بيج	١٩٠ ١٨	عن ذكر	١٨٧ ٨
الرموع	٢٠٠ ١٥	ابن ابن اسحق	١٩٧ ٢٧
اليهوى دور	٢٠٤ ٢٨	لأنه دفع يادته	٢٠٠ ١٩
رتبه	٢٠٥ ١٢	بذل المال	٢٠٥ ٩
لكونها	٢٠٩ ١٣	دور الانات	٢٠٩ ٧
أزواجها	٢١٢ ٢١	فيه علم	٢٠٩ ٢٠
غيره	٢١٤ ٢١	أولا	٢١٤ ٧
وإن من ثا	٢١٨ ١	الوسائل	٢١٦ ١
لديه	٢٢٠ ٢	انصباهم	٢١٩ ١٦
الانثيين	٢٢٣ ١٥	يخلفه	٢٢٢ ٦
فلاقايل	٢٢٧ ٢٤	طبقتهم	٢٢٣ ٢١
ان يفسح	٢٢٢ ٧	ثم على اولاد اولادهم	٢٢٠ ١٦
الرضيات	٢٢٣ ٢٧	أكثر علة	٢٢٢ ٢٤
له ومن صبه	٢٢٥ ١٨	سبط والاولاد	٢٢٤ ٢٦
مناذع	٢٤٠ ١٧	لاخذ الصفة	٢٢٧ ٤
اولادهم	٢٤٤ ١٩	وتبديله	٢٤٢ ٤
يخوف	٢٥٢ ٦	ما يؤيد	٢٤٥ ٨
احضارهم	٢٦٢ ٥	انه يقبله	٢٦٠ ٢٩
العد	٢٦٢ ٢٤	لما نراه فعمل	٢٦٢ ١٥
يجوز للمسته	٢٦٢ ٩	ويصدق	٢٦٢ ٢٦
زوجه	٢٧١ ٢٦	ام لا سيما	٢٦٤ ٤
رد مثل ما قبض	٢٧٥ ١٩	التي لا نراها فعمل	٢٧٤ ٢
قال في جامع	٢٧٦ ١١	المقبوضة	٢٧٦ ٥
اذا اشترى	٢٧٨ ٢٦	اواستهلكه	٢٧٧ ٢٤
		آذت	٢٨١ ٨

تم الخطا والصواب بمحمد الله الملك الوهاب

فهرست الجزء الثاني من الفتاوى الخيرية

٢٠٧ كتاب الامنية	١ كتاب ادب القاضي
٢٠٧ كتاب الكراهة والاشتمان	١٨ كتاب القاضي الى القاضي
٢١٩ كتاب احياء الموات	١٨ باب التمكيم
٢١٩ فصل في مسائل الشرب	١٨ باب خلل المحاضر والتمائم
٢٢٣ كتاب الصيد	٢٦ كتاب التهاديات
٢٢٤ كتاب الرهن	٤٠ كتاب الوكالة
٢٣١ كتاب الخبايات	٥٢ كتاب الدعوى
٢٣٤ كتاب الذنابات	١٠٦ كتاب الاقرار
٢٣٨ باب ما يحدث الرجل في الطريق	١١٥ كتاب الصلح
٢٤١ فصل في الحائط المائيل	١١٩ كتاب المضاربة
٢٤١ فصل في الميطان والطرق	١١٩ كتاب الوديعة
(وما يتضرر به الجار	١٢٤ كتاب العارية
٢٤٦ باب جناية البهية والخاية عليها	١٢٥ كتاب الهبة
٢٤٩ باب جناية المملوك	١٢٩ كتاب الاجارة
٢٤٩ باب القسامة	١٦١ باب ضمان الاجير
٢٥٧ كتاب المعاقل	١٦٥ كتاب الولاء
٢٥٩ كتاب الوصايا	١٦٥ كتاب الاكراه
٢٧١ كتاب الخنى	١٦٨ كتاب الحجر
٢٧٥ مسائل شتى	١٦٩ كتاب المأدون
٢٨٢ كتاب الفرائض	١٧٠ كتاب العصب
تمت الفهرست	١٧٧ فصل في السقاة والاعونة
	١٧٩ كتاب الشفعة
	١٨٣ كتاب القسمة
	١٩١ كتاب المزارعة
	٢٠٢ كتاب المساقاة
	٢٠٦ كتاب الذبايح

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب ادب القاضى

سئل في وقيف ثبت لدى قاضى حنفى رغبة لامرأة وحكمه لها حكمًا متوفياً
 شرائط الشرعية ومنع المدعى عنها منعاً شرعياً ومات والآن ابنه يدعى دعوى ابيه
 بعينها ايه ولا وجه له شرعاً لخالفته شرط الواقف هل يمنع من معارضتها شرعاً حيث لا وجه
 لدعواه شرعاً اجاب نعم يمنع شرعاً لان الحسام الشهيد في شرح ادب القاضى ويسمى
 للقاضى ان ينفذ قضاء بالقضائة التى ترفع اليه ويحكم بها وقال اذا قضى بقول البقية
 وحكم بذلك ترفع الى قاضى آخر يرى خلاف ذلك فانه ينفذ هذه القضية ويمض
 حتى لو قضى بابطالها وينقضها ثم ترفع الى قاضى آخر فان هذا القاضى الثالث ينفذ
 قضاء الاول ويبطل قضاء الثانى لان قضاء الاول كان في موضع الاجتهاد والقضاء
 في موضع الاجتهاد وانا قد بالاجماع فكان الثانى بقضائه مستلزماً للاول مخالفاً للاجماع
 ومخالفة الاجماع ضلال وباطل فلا يجوز الاعتماد عليه فعلى القاضى الثالث ان يبطله
 وينقضها وان كان رأيه بخلاف ذلك ويستقبل الامر استقبالا الى الحادث التى ترفع الى
 اقول هذا في المختلف فيه فابالك بالجمع عليه والله اعلم سئل في حكم القاضى اذا
 بعد دعوى صحيحة شرعية وشمادة مستقيمة وانفصل الحال على ذلك النوال هل يلزم
 ولا يجوز نقضه ولا استئناف الدعوى ام لا اجاب لا يجوز نقضه بعد انبرامه ولا
 شرائطه واحكامه سواء كان متفقاً عليه او مختلفاً فيه فانه لا يجوز نقضه بعد انبرامه ولا
 اما في كسوفه فطاهر لا يتوقف فيه الاقهار واما في المختلف فيه فانه لا يجوز نقضه الا
 للشرائط ارفع الخلاف وانقطع الخصام وهذا مما اجمعت عليه الامم واتفقت
 الائمة ومع ارتفاع الخلاف كيف يسوغ الاستئناف والله اعلم سئل في حق الزمر
 دين شرعى ومكث في الحبس مدة وظهر للقاضى انه فقير لا يملك شيئاً هل القاضى ان يسهل
 له ما الزمر به بغير حضور خصمه ام لا اجاب حيث ظهر للقاضى انه لا مال له في
 سبيله بغير حضور خصمه قال في الخانية واذا سأل القاضى عن المحبوس بعد مدة فاخذ
 مجلس وصاحبه ليس غائب فان القاضى يأخذ منه كفيلاً بنفيه ويخرجه من الحبس

مطلب
 في دفع ثب لدى
 قاضى رغبة لامرأة
 فادعاء رجل منع
 منه لا وجه له
 يمنع منه ايضا

مطلب
 ادعى المدعى
 قاضى استئناف

مطلب
 الانتفاء قاض
 حكم قاض فخله
 ورابع الى ثالث
 ينفذ الثالث
 قضاء الاول

مطلب
 حكم القاضى اذا
 كان بعد دعوى
 صحيحة لا يجوز
 نقضه سواء
 كان متفقاً عليه
 او مختلفاً فيه

مطلب
 اد احسن يدعى
 وظهر للقاضى
 انه لا مال له في
 سبيله لا يسهل
 حصول خصمه
 بغير حضوره
 بعد اخذ كفيل
 بنفيه

وى السع الوسايل للعاصي ان لا يسأل اخدا اضلا وينفرد بالاخراج عنه وقالوا هذا
 اذا لم تكن الحال حال منازعة اما اذا كانت بين الطالب والمحبوس بان قال الطالب انه مؤ
 وقال المحبوس انه معسر لا بد من اقامة البيعة واما مسئلة التفسير اذا طلب المحبوس
 وكان معتمدا ويفضل عنه وعن نفقة عياله شئ يصرفه الى دينه حاصلة ان الغريم يأخذ
 كتبه والله اعلم **سئل** في المحبوس بدين هو ممن مبيع اذا سأل عنه القاضي فاجاب
 المعرف به انه معسر هل للقاضي اطلاقه واذا اطلقه هل يحتاج الى كفيل ام لا حيث لم يكن
 الدين يتما او غائبا ولم يكن الدين من مال وقب اجاب نعم للقاضي اطلاقه بلا كفيل
 والحال هذه اذ ربما لا يتيسر له كفيل خصوصا مع الاخبار باعساره فيلزم عدم النظر
 الى الميسرة مع كونه ذاعشرة والله سبحانه وتعالى يقول وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة
 والله اعلم **سئل** فيما اذا كان فقير للديون وافلاسه ظاهرا وكان دينه بدلا عما هو
 مال هل للقاضي ان يسأل عنه عاجلا ويقبل البيعة على افلاسه ويحلى سبيله بحضرة خذله
 واذا قلتم له ذلك فمن يسأل عنه وهل يشترط في هذا لفظ الشهادة ام لا وهل يفترق الحال
 بين حال المنازعة وعدها وهل يعد موسرا بلا بدله منه ام لا اجاب نعم للقاضي ذلك
 قال في السع الوسايل بعد ذكر الحبس والاختلاف في مدته هذا اذا كان امره بعنى الديون
 شكلا اما اذا كان فقير ظاهرا يسأل القاضي عنه عاجلا ويقبل البيعة على افلاسه وشي
 سبيله بحضرة خصمه واما يسأل عن عسرة من جيرانه واصدقائه واهل سوقه من التجارة
 دون الفساق فاذا قالوا لا نعرف له مالا كفى ولا يشترط في هذا لفظ الشهادة ثم قال
 هذا اذا لم يكن في الحال منازعة واما اذا كانت منازعة بين الطالب والديون بان قال
 الطالب انه موسر وقال الديون انه معسر لا بد من اقامة البيعة فان شهد بها هذان
 انه معسر حل سبيله ولا تكون هذه شهادة على النفي فان الاعتسار بعد ايسار امر حادث
 فتكون شهادة بامر حادث لا بالنفي بنبه على هذا الشيخ خصام الدين المستغنى رحه الله تعالى
 والمسئلة شهرة ولا يعد موسرا بلا بدله منه وقد بينوا ذلك في كتاب المحرر فلا يعد ثبابة
 التي لا بد منها غنيا ويرث له دست وقيل دستان وكذلك منزله الذي لا بد منه وقبر
 على ذلك والله اعلم **سئل** فيما اذا امتنع الديون عن وفاء الدين حتى حبس في حبس القاضي
 والحال ان له مالا يمكن الوفاء منه اية انه متمرد ومتعنت في بعاثه في الحبس وامتناعه عن
 فهل والحالة هذه للدائن ان يسأل القاضي في تطيين باب الحبس عليه ليضيق عليه في حجة
 يتناول منها الطعام ام لا وهل للقاضي ان يبيع ماله في وفاء دينه ام لا اجاب اما
 عند ابن حنيفة فيؤبد بحبس الى ان يبيع بنفسه واما عندهما فيبيع القاضي ذلك عليه
 ويوفى الدين ويقربها يغنى كافي الاختيار وغيره ويبيع العقار كما يبيع المنقول على الصحيح
 ويوفى الدين ويقربها يغنى كافي الاختيار وغيره ويبيع العقار كما يبيع المنقول على الصحيح

مطلب
 اذا تنازع الطالب
 والمحبوس في البيعة
 والاعتسار لا بد
 من اقامة البيعة

مطلب
 اذا اضر احد الطرفين
 ان المحبوس معسر
 للقاضي ان يطلقه
 من غير كفيل

مطلب
 سئل القاضي البيعة
 على الافلاسه

مطلب
 يسأل عن القاضي
 من جيرانه ولا يشترط
 لفظ الشهادة
 اذا لم يكن في الحال
 منازعة ولا يشترط

مطلب
 الشهادة على ارضا
 ليست شهادة على
 النفي فهي مقبولة

مطلب
 لا بعد الفقه شيئا
 ثبابة وكذلك
 بمنزله

مطلب
 في مدون خمسة
 القاضي وله مال
 يمكن الوفاء منه
 اية انه متمرد
 متمرد في حبسه
 عند ابن حنيفة
 ويبيع عندهما
 ويقربها يغنى
 ولا فرق بين العقار
 والمنقول

سما سمي الشيخ قاسم قالوا على قولها يترك له دست من ثياب بدلة وسباع الباقى واذا
انكس الاجتزاء بدون الثياب التي عليه والعقار الذي يسكنه يبيعه القاضى ويوفى بغير
ثمنه الدين او يبيعه ويشتري له ما هو دونه قالوا يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى يبيع
اللبد في الصيف والمطعم في الشتاء والحاصل ان القاضى نصب نافله اذ يبيعه له ان
ينظر للمدين كما ينظر للدائن فيبيع ما كان انظر له واما تطيين الباب فقد ذكر في
جواهر الفتاوى ان بعض القضاة فعله قال رحمه الله لا يجوز ذلك كما لا يجوز الفسخ
لان زيادة على الحبس وفي البر قال به الامام الارستاسيد وقال القاضى الراى فيه الى القاضى
والحاصل انه ليس مذهب الاصحاب والله اعلم **مسئل** في رجل ثبت عليه دين لا تحب باقراره
وهو معسر غير ان له مالا في بلاد الا فرغ التي هي دار الحرب ولا وصول له اليه هل يعد
موسرا به فيؤدى حبه ام لا يعلى سبيله الى ميسرة اما بوصوله اليه او بطرقه قال الخرقي
باب لا يعد موسرا بذلك ويحلى سبيله في الخلاصة والبرازية وكثير من الكتب والفتا
للكاتب المذكورين فان كان للمحبس مال ببلد اخرى يطلعه بكفيل وفي البحر وطاهر كلانا
ان القاضى لا يحبس الذيون اذا علم ان له مالا غائبا وفي ارفع الوسائل ذكر في الهداية قال
واذا ثبت الحق عند القاضى وطلب صاحب الحق حبس غريمه لم يحل تجنبيه وامر بدفع
وقد اذا ثبت الحق باقراره اما اذا ثبت باليمين حبه كآبث او الله لم **مسئل** في رجل
الذي نصب لضبط مال الميت للوارث الغائب والقاصر هل حكمه حكم القاضى وباعثا
ما استثناء صاحب الامتياز حتى في نفي اليمين عنه ام لا **اجاب** المراد باليمين المذكور
الذي لا تحفه العتدة الذي قال له القاضى جعلتك امينا في بيع هذا الشيء لا الذن نفسه
لضبط المال فقط فانه لا يملك البيع والمراد بالعتدة ما يلحق البائع في البيع عند الامتناع
والرذع عند الغيب وغير ذلك حكمه حكم القاضى في عدم لحوق العتدة وعللوا ذلك بان له لولا
لزمته لامتنع الناس من تعقد القضاة وحكم امينه حكمه في ذلك ففي الكفر وغيره لولا
القاضى وامينه عبدا للغرام واخذ المال فضاغ واستحق العبد ان يضمن اه قال في البحر
اي البائع الثمن المشتري لان القاضى قائم مقام الخليفة وهو لاضمان عليه فلا ضمان
على القاضى وامين القاضى كالقاضى ثم قال وشارع المؤلف رحمه الله تعالى ان العبد لوضام
قبل التسليم الى المشتري لو يضمن كما ذكره الشارع والى ان امينه لوفى بعث وقبضت اليمن وقبض
الغريم صدق باليمين وهذه الحاقا بالقاضى كذا في شرح النخعي ثم قال يقبل قوله في اليمين
وهو كقول اى في تحليف المحذرة بعد قوله فعلى هذا المستطاع ليس بامينه ولا يقبل قوله
اليمين والذكول وحده والله اعلم **مسئل** في رجل طلق زوجته التي عقد له نكاحا وكمل
ولم يكن وليا في النكاح بدون مهر هل بعد الذكول بها والامتناع ثلث طلاقات متفرقات

مطلب
اذا لم يكن الذيون
الاجتزاء بدون
ثياب التي عليها
بغيرها القاضى
فذلك العقار
وسمى كل يحتاج
اليه في الحال

مطلب
تطيين الباب
على الحبس لا يجوز
كما لا يجوز الفسخ

مطلب
لا يحبس القاضى
له مالا غائبا

مطلب
اذا نصب القاضى
امتضا لضبط
مال الميت الذن
لضبط المال
لا يكون كالقاضى
الا اذا قال له
جعلتك امينا

بغير مهر
ولم يكن وليا
في النكاح
بدون مهر
هل بعد الذكول
بها
والامتناع
ثلث طلاقات
متفرقات

فادعى وكلها على الزوج المذكور مهرثل وهو كذا زيادة على المسمى لدى حاكم شافعي للذهب
لفساد النكاح بسبب كونه بغير ولي شرعي ويطلبه بذلك وسأل سؤاله عن ذلك فسئل
فاجاب بالاعتراف بكونه بغير ولي وبدون مهرثل وانه صحيح على مذهب أبي حنيفة وانه
لا يلزمه سؤالي لصحة على المذهب المذكور ولم يكن حكم بصحة حاكم شرعي برأي صحته وسأل
كل من المتداعيين من الحاكم الشافعي ان يحكم بما يراه في ذلك فاستخار الله تعالى وحكم بفساد
النكاح وجوب مهرثل بالوطء وبطلان الطلقات المأثورة حكما مستوفيا شرائط الشرع
فصل ينفذ حكم القاضي الشافعي بذلك ويلزمه مهرثل ويحل له ان يعقد نكاحا عليها من غير تحليل
واذا رفع ذلك الى حاكم حنفى يمضي به ولا يحل له نقضه ام لا اجاب نعم ينفذ حكمه بذلك
ويجب على من رفع اليه من القضاة امضاؤه لانه مجتهد فيه ففي كثير من الكتب ومنها العدة
ومجموع النوازل للقاضي ان يبعث للشافعي ان يبطل نكاحا عقد بشهادة الفسقة والخفي
ان ينفذ ذلك وهي مسألة الحكم على خلاف مذهبه وكذا في نكاح بلا ولي لو طلعتها ثلاثا
ثم تزوجها قبل المحلل اذا حكم بصحته وان لا يقع الطلاق اخذ بقول محمد وفيها الوبعث الى
شافعي ليعقد بينهما ويحكم بالصحة جاز وبهذا الحكم لا يظهر ان النكاح خراما وفيه شبهة
وفي صدر الشريعة اذا قضى القاضي ورفع حكمه الى قاض آخر يجب عليه امضاؤه اتمه ان يكون
مخالفا للكتابة او السنة او الاجماع وهذه المسئلة من المسائل الشهيرة والنقول بها كثيرة
والله اعلم **مسئل** في معسر لا يملك المهر عقد نكاحه على ارملة معسرة لها اتمام بعبارتها
وغاب عنها قبل الدخول بها من الاعسار وعدم القدرة واليسار هل اذا فسخ الحاكم الشافعي
نكاحه عنها بسبب ذلك ينفذ ولا يقدر قاض على ابطاله في نفسه والحال هذه ام لا اجاب
نعم ينفذ ولا ينقض حكمه ففي فتاوى قارئ الهداية مسئلة عن امرأة ادعت عند قاض ان زوجها
سافر عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت فسخ نكاحها بذلك واقامت بينة على ذلك وحكم به حاكم
برأي ذلك وفسخ عنها فصل يجوز للحنفي ان يزوجهما واذا حضر الاول ما حكمه اجاب اذا
اقامت بينة عند القاضي ان الزوج غاب عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت من القاضي ففسخ
النكاح وهو مبرئ ذلك ففسخ نفذ الفسخ وهو قضاء على الغائب وفي القضاء على الغائب
عندنا روايتان منهم من رآه نافذا ومنهم من لم يره نافذا فعلى القول بنفاذه يسوغ
للحنفي ان يزوجهما من الغير بعد انقضاء العدة واذا حضر الزوج واقامت بينة على خلاف
ما ادعت من تركها بلا نفقة لا تقبل بينة والبدنة الاولى ترجحت بالقضاء فلا تبطل
بالثانية اهـ وقوله بعد انقضاء عدتها في الدخول بها اما غير الدخول بها فلا عدة عليها
ومثل هذا عمل بقوله تعالى واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام والله اعلم **مسئل**
فما لو قضى شافعي للذهب على غائب فمادت الضرة ورقة اليه من نحو طلاق هل ينفذ ام لا

مطلوب
اذا فسخ قاض النكاح
لعشرة الزوج
لا ينقض الا

ما لا ينفذ
فيما لا ينفذ
فيما لا ينفذ
فيما لا ينفذ

اجاب نعم ينفذ اظهر الروايتين عن اصحابنا وعليه يفتى في الحاحية وغيره
 والله اعلم **سئل** في امرأة غابت عنها زوجها مدة تزيد على اثني وعشرين سنة بالاشقة
 ولا مال له حاضر في الضر فرفعها الى الناس الشافعي وطلبت منه ففسخ نكاحها من
 زوجها فحكم بفسخ نكاحها على الوجه المقرر في مذهبه فهل عليها عدة عند الشافعي وعلى
 تقديرها فهل هي حرة طلاق او موت وقيل للقاضي الحنفى تعرض لما صدر من الناس الشافعي
 بتنفيذ او ينقض حيث لم يرفع النية فيه خصمان اجاب قد اضطرت كلامنا
 في مسئلة الحكم على الغائب وله وارادتم وبيانهم ولم يصنف ولم يقل عنهم اصل قوى ظاهرا
 بتبني عليه الفروع بلا اضطراب ولا اشكال فالذي ينبغي ان يعتاط ويأمل ويولد المخرج
 والضرورات فانها تتبع المحظورات فابالك في الثابت باجتهاد مجتهد اجتمع الناس على
 صحة اجتهاد وفعله ونزعه وورعه وهو محمد بن ادريس الشافعي رضي الله عنه ومن قال بغير
 الحكم على الغائب مثله فاذا علم ذلك وعلم ما لحق من الضر والاشقة بغيبه ان واجه مسئلة
 هذه المرأة فعلى القننى وان كان حقيقا ان يقتضى عجز الفسخ الصادر من القاضي وان
 كان نائبا لان حكمه الاصيل وعليها عدة الطلاق بلا شك لانه حكم بفسخ النكاح وهو
 موجب لعدم الطلاق وليس بحكم بموت الغائب وليس لقاض من القضية بنفسه اى
 حكم الناس الشافعي والله اعلم **سئل** في امرأة غابت عنها زوجها وتركها خالية من العرائس
 والنفقة والكسوة والعاش وادت بها الضرورات والحسن لعدم النفقة والكسوة والتمسك
 ولا يتسرها الا بئذانه ولا تستطيع مشقة الكسوة والمهانة فرفعها الى القاضي
 الشافعي وقضى بالفرقة على قاعده مذهبه مستوفيا بشرائطه هل ينفذ قضاءه
 ولا يجوز بنفسه وايضا له لموافقة مذهبه ووقوعه في محال الضر وهو اصبغه ام لا
 اجاب نعم ينفذ كما كان الضرورة والحرج وقد افتى به من يعتقد به من علماء المالكية
 من واضح الحجج بما يلحقها من المشقة والتعب وعدم تسر الاستدانة في زمانها الذي
 قل فيه عمل الخير فلا يجوز والحال هذه التعرض له بابطال لما في ابطاله من الاضرار
 وسوء الحال والله اعلم **سئل** فيما اذا حكم القاضي بمنع الشفيع عن الشفيع مستوفيا
 لتخلف شرط شرعى من شروطها الشرعية المقررة عند العلماء وهل ينقض حكمه بلام
 الا ان اجاب حيث تستند الحكم الى دليل شرعى ووافق قولنا صحيحا في المذهب نفذ ولا ينقض
 ومثلة النساء في الجحيم وفيه معلومة وهي انه اذا كان مجتهدا فنفذ وان لم يكن مجتهدا
 وعلم محل الخلاف فكذلك في الاصح ما لم يشرط عليه السلطان ان يحكم بالحق من مذهب
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى فاذا شرطه لا ينفذ من احكامه الا ما وافق الحق لا من
 غايتوه وهذا ما هو القويم في المذهب والله اعلم **سئل** فيما لو تمت مولانا الشك في القضا

مطلب
 فمن غاب عنها
 زوجها مدة طويلة
 فرفعها الى القاضي
 فحكم بفسخ نكاحها
 من زوجها فحكم
 بفسخ نكاحها على
 الوجه المقرر في
 مذهبه

مطلب
 في امرأة تركها خالية
 من العرائس
 والنفقة والكسوة
 والعاش وادت بها
 الضرورات والحسن
 لعدم النفقة
 والكسوة والتمسك
 ولا يتسرها الا بئذانه
 ولا تستطيع مشقة
 الكسوة والمهانة

مطلب
 اذا حكم القاضي
 بمنع الشفيع عن
 الشفيع مستوفيا
 لتخلف شرط شرعى
 من شروطها الشرعية

عن سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة من الدعوى هل يستمر ذلك أبدا أم لا **اجاب**
لا يستمر ذلك أبدا بل اذا اطلق السماع للمتنوع بعد المنع جاز وكذا لو لى غيره **واطلق** له ذلك
يجري على اطلاقه فيستغنى كل دعوى وكذا الوصيات والسلطان وولى سلطان غيره فولى قاضيا
ولم يمنعه بل اطلق قائله وليتلك لتقصي بين الناس بآزله سماع كل دعوى اذا اتى المدعى
بشرايط صحتها الشرعية للقررة عند الفقهاء والحاصل ان القاضى وكيل عن السلطان
والوكيل يستغنى التصرف من موكله فاذا خصص له تخصص واذا عم له تعم والقضاء
يتخصص بالزمان والمكان والمخاير والاشخاص واذا اختلف المدعى والمدعى عليه
فى النع والاطلاق فالمرجع هو القاضى لان وجوب سماع الدعوى وعدمه خاص به
لا يتعلق للمتداعين به فاذا قال معنى السلطان عن سماعها لا ينافى فى ذلك واذا قال
اطلق لى سماعها كان القول قوله مالم يثبت المحكوم عليه المنع بالبنية الشرعية بعد الحكم عليه
لخصمه فيثبت بطلان الحكم لانه ليس قاضيا فيما منع عنه فحكمه حكم الرعية فى ذلك
فاذا اتاه خبر بالمنع من عدل او كتاب او رسول عمل به كما يعمل بالمشاهدة من السلطان
ومن علم انه وكيل عنه وعلم احكام الوكيل استخرج مسائل كثيرة تتعلق بهذا البحث وهان
عليه الامر وانكشف له الحال والله اعلم **سئل** فى قاض ولاية السلطان ولاية اقلية
من بعض اقاليم مالكة الاسلام فاشترى منه رجل حكومة بعض نواحى ذلك الاقليم
فى مدة معينة بمبلغ معين فصل تكون احكام ذلك الرجل فى تلك النواحى اصابة ام نيابة
ام لا تكون من هذا القبيل ولا من هذا القبيل لان هذا ليس من جنس ماباع وبشترى
كيف لا وقد تضمن ذلك التزام وقائع غير معهودة فى ازمته غير معلومة على انما سيحصل
من الدرامم من الوقائع التى ستقع كون محصورا للقاضى فهذا المحصور يكون من قبيل الرثة
بل تصح توليته والحال انه ولا تمتد قضاياه او يكون من قبيل الاجرة فى نظير كذا الوقائع
والسبيل لا فيجوز اخذ ذلك المبلغ اذا كان اجر مثل حيث جوزه الفقهاء اذا لم يكن له مفرق بين
المال ولكن هذا لاخذ قبل العمل وعلى عمل الغير فان هذا الغير لا يتبرع للقاضى باجرة عمله
بل غرضه من نيابة القاضى التسلط على الناس واخذ اموالهم بجاه الحكومة فذلك هو
بذفع مبلغ من ماله للقاضى وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انا والله لانولى على هذا
العمل من مثاله ولا من حرص عليه فاذا علم ذلك فهل يجب على ولى الامر المنع من تعاطى تلك
الامور وزجر مثل ذلك المولى والنايب عنه وهل يجب على علماء تلك المملكة الداخلين
تحت قوله سبحانه وتعالى واذا اخذ الله ميثاق الذين اتوا الكتاب ليؤمنن للناس ولا يكرهون
التبني على حرمة ما ذكر والقرض الى السلطان ان الله تعابه الذين فانه اذا حصل من بعض
وكلاء السلطان مصابرة فى اموال المسلمين فانهم يعقرون عليه ويرجعون فيكون في السلطان

مطلب
فى قاض ولى
على اقليم فاشترى
منه رجل حكومة
بعض نواحى
ذلك الاقليم
هل ينفذ قضاء
ام لا

فلا بد بفعل ذلك في حق من يصعد رمنه مقصبة في الدين وتهاون بالشرع المحمدي بالحداد
 حكومة الشرع شركا لتفصيل احكام الدنيا وسببا للتسلط على الراسيا اولها فان سكت العلماء
 وحيار الناس وعانتهم عن مثل ذلك النكر هل يكونون تاركين الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 فيما شؤن كلهم ام لم يخلص لوجه التكرار في مثل هذه الذاهية الكبرى والبلية العظيمة لا
 اجاب هذه المسئلة فتخل مجازا وضحا وهيئة ان تستيع القول عليها به ولكن هذا كله
 مختصرا الى الغاية وفيه ان شاء الله تعالى في شأن هذه المسئلة الكتابة اعلم انه قد صرح في البراءة
 وكثير من الكتب بان الكافر اذا شرب الخمر فطر عليه اقرباؤه الذراهم كغيره واكد القولوا استاذا لباد
 وعلى هذا اذا اخذ احد الكس والصرايب مقاطعة فقالوا معاركة لباد ووقعت بسرعا محمديا
 واقعة وهي ان واحدا قاطع على مال معلوم احتسابا بما اعني الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 فضرر بوا على باب طبولات وبوقات ونادوا بعبادك لباد لمقاطعة الاحتساب وكان امام المراجع
 فاستمعنا عن القضاة خلفه حتى عرض على نفسه الاسلام اخذ من هذه المسئلة اهلها كثر فقامت مقاطعة
 الاحتساب ومقاطعة القضاء لان كلاهما في الاصل طاعة اقامتها واجبة على المسلمين
 فعلى القاطع على القضاء ما على القاطع على الاحتساب ولا يسال عن جوانب شيعه بل يسال
 عن كفر مستحله ومتعاطيه وان كان ظاهرا انضا غير خافي الا على عامي ما شتم للفقهاء
 والشيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي كلام في المحصول التجمل للنائب من كتابه الحج
 والتحولات فيه ان دعوى التنبه عليه به لا تصح لان الدعوى لا بد وان تكون بحق نائب
 معلوم الجنس والقدر وهذا المدعى ليس حقا لانه ان كان في مقابلة الحكم لا يجوز احدا
 لامن النائب والامن التنبه وان كان على كتابه الصكوك والجمع بقدر ما يلحقه من الشك
 هو للنائب لا للتنبه فقط البته به غير جائز بوجه من الوجوه هذا حاصل كلامه رحمه
 وما اخلصه من جهة قواعد الفقه ولا شبهة ان اخذ القضاء مقاطعة ان كان مستحلا فهو
 كافر بلا شبهة فكيف تنفذ احكام الكافر وان كان غير مستحل له فهو ومن تولى القضاء
 بالرشوة سواء وقد كثر نقل ذلك فقالوا قاطبة من اخذ القضاء برشوة فالصحيح انه لا يصير
 قاضيا ولو فقي لا يتقدمه قال في الخلاصة وبه يفتي اذا الامام لو قد برشوة اخذها من
 اوقومه وجوز عالم به لم يحز تقليد كقضاة برشوة ولا شبهة ايضا في انه يجب على السلطان
 بصره انه يخضع متعاطي ذلك ومعاقبه بأشد العقاب لانه من الامور المخلة لحد الدين
 المتين ويجب على كل من له قدر على علائمه ان يعلم بذلك لانه من مهمات الدين ولانه لا
 له في التكرار واذا علم الامام اصلحه الله تعالى واصح به ذلك جائز له ان يترقى في مقبوتهم
 الى القتل لينزحوا عن مثل هذه المصيبة المحلكة والتاولة الموبقة وما أقرب قد
 المسئلة من مسئلة الشفاعة والامور فتوزيد لولا فيها ولم يفسد الملك بسبب الشفاعة والامور

قوله ما معنى
 القضاة على التنبه
 التنبه على التنبه
 التنبه على التنبه

افترابا به ثاب قال لهم وافتي السيد ابو شياع بكفرهم وهو لا وانشد فساد امنهم بولشك
ولا ايها وقد انشد بعض علماء طائفة القضا عند قول الامام الاكرام القليل هو امن من الظلم
كمن السلاطنة وهو عصرنا يعطى مقاطعة بالبوخذ ويقولواخذ على كذا كذا من ابن اجمعة اذا لا اخذ
ويقول هذا شرع طالق طلق من ذاق قول الحجة لا اخذ قل يا اخا الحق القوم في كفرهم باذعننى ياخذ
والله سبحانه وتعالى يظهر الذين من كل دس ويظهره ويؤيد بائنه العالمين العالمين آمين
يارب العالمين سئل فيما اذا ولي السلطان قاضيا خفيا الحكم في بلد معينة بمذهب
ابن حنيفة رحمه الله تعالى فحكم بمذهب ابن ابي ليلى في قضية مخالفة لمذهب ابن حنيفة وضما
انفذ حكمه فيها ام لا اجاب لا ينفذ لان السلطان انما ولاة ليحكم بمذهب ابن حنيفة
فلا يملك المخالفة فيكون مفسرولا بالنسبة الى ذلك الحكم كما صرح به في فتح القدير وغيره
كان القاضي عالما واجاهلا مقلدا او مجتهدا ناسيا او عامدا وقد صرح العلماء قاطبة
بان القضاء يتخصص بالزمان والمكان والحوادث والاشخاص فاذا خصه السلطان
بزمان او مكان او واحدة او شخص تخصص وذلك لان ولاية القاضي انما هي مستفادة
من السلطان فلا ينفذ قضاءه فيما منعه عنه وحكمه فيه يحكم ببقية الرايا الذين لم
يؤذن لهم من جانب السلطان بالقضاء وهذا يجمع عليه لاحلاف فيه انما الخلاف فيما اذا
اطلق له وحكم بخلاف مذهبه وهي المسئلة التي اكرت علما وانما من ذكرها واساق للخلاف
والتفصيل واختلف فيها الافتاء والرجح والاصح والتخصيص وقال

مطلب
اد اوف الحكم
الى حنفية الحكم
بغيره يكون
مخالفا لا ينفذ

رأينا السؤال بهذا النمط ينادي هذا النمط وان القيمة قامت على يراع الى رقة قد نشط
فان ذو العلم قد اجمعوا على صلاحه فلا خلط فكل مؤمن يتواخي البر ويعلم معنى الورع والسط
ليدبر بعض الدواقع عليهم فرفع هذا وشرع الرسول مصان فلا يمان بمن ان تولى ضبط
ولله فطقه ما يشاء وفي علمه عزه ما لم يحط فافهم واهلهم سئل في التنافذ الواقعة في
زمانا بشهادة شاهدين على ما في الصك بغية الخصم هل هي معتبرة شرعا ام لا اجاب
قال في الجري ثم قوله واذا رفع اليه حكم حاكم امضاه معنى قوله امضاه حكم بمقتضاه بعد
دعوى صحيحة من خصم على خصم وكذا قال في البرازية وان ارادوا ان يثبتوا حكم الخليفة على
الاقبل لا بد من تقديم دعوى صحيحة على خصم حاضر واقامة البيعة كما لو ارادوا اثبات قضاء
قاضي آخر فالخاص ان الحكم المرفوع لا بد ان يكون في حادثة وخصومة صحيحة كما صرح به
العهادي في الفضول والبرازي في الفتاوى قالوا وما شرط لنفاذ القضاء في المجتهد
وهو ان يصير حادثة تجري بين يدي القاضي من خصم على خصم حتى يوفات هذا الشرط
لا ينفذ القضاء لانه فتوى ارفال ولا بد في امضاء الثاني حكم الاول من دعوى ايضا كما
سمعت ثم نقل عن البرازية قاضي بلدة حكم على رجل بال وسجل ثمما القاضي ومثله عن له

مطلب
التنافذ الواقعة
في زمانا بشهادة
رجلين غير معتبرة

فاحضر المدعى المحكوم عليه عند قاض آخر غير من على قضائه الاول اجبره الثاني على الاول
ان كان المحكوم الاول صحيحا او فانظر الى قوله واحضر المدعى المحكوم عليه فيه اشترط ان
المدعى عليه لصحة القضاء عليه لقول ولو شهدوا ان قاضيا من قضائه قبلت قضى هذا القول
لا يحكم به وقال في الخبر اذا علمت ذلك ظهر ان الشايف الواقعة في زمانا غير معتبر لمصلحة
بلا دعوى وحادثة وانما يقيم حجاب الواقعة بينة تشهد على حكم القاضي الاول فلا يكتفى
له القاضي الثاني انه اتصل به حكم الاول ونفذ ولا شك ان دعوى القضاء عادة من المواد
بشرط فيها ما يشترط في جميع المواد وهو ان تكون من خصم على خصم وقد نقل السمع
في فتاواه الاجماع على ان حضور الخصم المدعى عليه شرط في نقاد القضاء عليه وفي فتاوى
قاضيخان انما يستعد القضاء عند شرائطه من الخصومة وغيرها فاذا لم توجد لم يستداه
وقد ذكر في الفراهي البذرية قد كنت استليت بشي من الحكم قبل التصور وكنت لذلك ان لم يخط
وافر من الهدر والتهور الى ان تربية الفكر توفى الله سبحانه الى تحصيل بعض الغرض من هذا
الطلب ومن اجل النعم في النظريات الشرعية الهام الصواب فغلطت هذين البتين ضبطا لافضل
القضايا العكسية وبعثا الابواب للمواد الشرعية البينان هما اطراف كل قضية حكمت
سيت بلوغ بعدها التحقيق حكم ومحكوم به وله ومحاكم عليه وحكامه وطريق
تقرر في بحث الطريق فقال وبما قررناه يعلم قولهم ان شرط نفاذ القضاء ان يصير الحكم
حادثه اى في حادثة والمراد بها الخصومة الصحيحة وهى انما تكون بالدعوى الصحيحة من خصم
شرعى على خصم شرعى ويشترط لصحتها حضور الخصم المدعى عليه الى ان ما ذكره في الاجماع
لا حيد فيه والمعلم سئل فيما اذا علمت القاضي المأذون له بالاستخلاف هل يستعمل نوابه
الجواب قد قطع فيه المس قاضيخان في فتاواه بانهم لا يستعملون بموته وعبارته واذا
مات الخليفة لا يستعمل قضاته وعما له وكذا لو كان القاضي مأذونا بالاستخلاف فاستخلف غيره
مات القاضي لا يستعمل خليفة او في البرازيلية وفي المحيطات القاضي انفع لخلقائه وكذا
امراء الناحية بخلاف موت الخليفة اذا عزل القاضي قبل استغزال نائبه واذا مات لا والعقوى
على انه لا يستعمل بعزل القاضي لانه نائب عن السلطان او العائمة وبعزل نائب القاضي
لا يستعمل القاضي وفي الاستثناء والنظام بعد ذكر الجملة من القول قال فخر من ذلك
اختلاف المشايخ في عزل النائب بعزل القاضي وموته وقول البرازي القسوى على انه لا يستعمل بعزل
القاضي يدل على ان القسوى على انه لا يستعمل بموته بالاولى لكن على بانه نائب السلطان فيقول
على ان النواب لا يستعملون بعزل القاضي وموته لانهم نواب القاضي من كل جهة فهو كالوكيل
مع الكوكل ولا ينعزم احد الآن انه نائب السلطان ولهذا قال القسوى ان القسوى ونائب القاضي
في زمانا يستعمل بعزله وبموته فانه نائبه من كل وجه وهو كالوكيل مع الكوكل لكن جعل في القسوى

كونه كوكيل القاضي القضاة هو مذهب الشافعي وأحمد وعندنا انه نائب السلطان وفي الثاني
ان القاضي انما هو رسول من السلطان في نصب النواب اهو وفي وقف القضاة لو ما القاضي او عزل
بقي من نصبه على حاله لا يترقب حتى يما اوكلام الاشياء فقول له لكن جعل في المراجحة الخسر ولما قال له
ابن الغرس وكيف لا يرد كلامه وقد قال في انفع الوسائل نقلا عن البدائع ولو استخلف القاضي
باذن الامام ثم مات القاضي لا ينفرد خليفة لانه نائب الامام في الحقيقة لانه نائب القاضي
ولا ينفرد بموت الخليفة ايضا كما لا ينفرد القاضي ولا يملك القاضي عزل الخليفة لانه نائب
الامام فلا ينفرد بعزله كالوكيل فانه لا يملك عزل الوكيل الثاني اهو يعني بالوكيل الثاني الذي
وكله الاول باذن الوكيل لانه صار في الحقيقة وكلا عن الوكيل لاس الوكيل الاول وقد عللوا
عدم عزل القاضي بموت الخليفة بان الخليفة نائب عن المسلمين في تقليد القضاة والمسلمين
على حاله فلا ينفرد القاضي بموت النائب يعني السلطان الذي هو نائب عن المسلمين فاني
يتمه قول ابن الغرس انهم نواب القاضي من كل وجه مع صريح كلامه في قاطبة بانه في الحقيقة
نائب عن السلطان حيث اذن له بالاستخلاف ومع قوله في المراجحة كونه كوكيل قاضي
القضاة هو مذهب الشافعي وأحمد وعندنا انه نائب السلطان وما معنى قول صاحب
الاشياء ولا ينفرد احد الآن انه نائب السلطان مع تصريح جهابذة العلماء بانه اذا كان
القاضي ما ذونا له بالاستخلاف في حق في الحقيقة نائب السلطان اللهم الا اذا صرح السلطان
بعزل النواب بموته او عزله بان قال في منشوره اذ امت او عزلت فقد عزلت خلفاء كفا
ينفردون بعزله لان القضاة والعزل منه يقبلون التطبيق ويجازون الى القضاة
يقبل التخصص بالزمان والمكان والحوادث والاستخاص ولا يملك نصب القضاة وعزلهم
ام السلطان او من اذن له السلطان اذ هو صاحب الولاية العظمى فلا يستفاد القضاء
والعزل الا منه والله اعلم سئل في مفت يفتح المسلمين بالفتوى وغيره بالنقل الصحيح
من الكتب المعتمدة باجازات مشابهة الذي علمه العلم والعمل به ولم يعلم بوجه ما كونه ما جاز
ففي القاضي او غيره ان يحجر عليه وينعنه عن نفع المسلمين بالفتوى ام لا يجوز له ذلك وهل
فعل القاضي هذا شرع نعم عند الله ام شرع لغيره لا بل لا يشرع له ذلك وهل
ذلك وحجر عليه القاضي وافق بعد الحجة فتواه ويعمل بها كما صرح به في الفتوى والفتوى نقلا عن
البدائع ام لا ولا يحال ان المفتي في بلاد دخلت عن مثله علم ولا يملكه الحق في الجحيم
ومن يعينه على ذلك من الله تعالى دينا واخرى وهل يجوز ويشاي من يعين ذلك المفتي على نفع
المسلمين بالفتوى من الحكام وغيرهم ام لا يبينوا الجواب الواضح ليفهم كل صاحب وطال
وهل اذا دخلت بلاد من عاودت جميع المسلمين في امور دينهم ودينهم اليه يجوز له بحجة منها الى بلاد
فيها يوجد العلم ام لا اجاب لا يجوز منع المفتي الوثوق في دينه وعقابه وعقله وصلاحه

مطلب
في عمر القاضي
على المفتي ما جاز
او غير ما جاز
وفي فتواه
بعد استحباب

مطلب
قد وردت
موقع علم الشيخ
المسلمون
بشور المهابرة

وعلمه دفعه بالسنّة والآثار ووجود العقّة والتصحیح والاختيار لان فيه منع الحكم بما
 اراد استحقاق العترة الجارية ومن كثر حمل اليمين الجارية من آثار وكفى في منع ذلك قولنا لا نعلم ان
 الذين يكتفون ما ارادوا من ليقينات الآلة ومثلها كثير في افادة حرمة النع من الآيات والآثار
 المأمعة من ابناء الحق والقدر جعلت لاستحالة ما خفي ودق عن افهام الكافرين واداء
 تعين شخص لها صارت فرضا في حقه يتيقن فكيف يمنع مما هو فرض عليه لا قائل به من
 المسلمين ولا نساء به شرعية من الاولين والآخرين واذا افق بما هو الصواب بعد عمر
 حازله الثواب واذا افق قبل الحزم للخطا لا يجوز وان تعذر فعله العقاب واذا كان
 المقضي بالوصف المرفوع فلا شبهة في حرمة الحزبية واشتات لا شيء من حجر ولما كان والوصف
 الاذية اليه ومن لم يكن موصوفا بما ذكر وكان ما جئا في الحزبية من باب الامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر والحجج وحسب وليس المراد المقضي الشرعي المانع من نفوذ التصرف سواء اما المهابرة
 لتعلم العمل الواجب في واجبة وتعلم التدوير مندوب والاعانة على الطاعة طاعة والقسط طاعة
 والاعانة عليها مثلها والكل لا يتناول على ذلك فليقتصر على ما هو لسؤل والله اعلم مستدل
 ادعى على امر وكالة عامة من زيد الغائب نواظروا منها التسوية الى اكل ماله وانكرها الذي عليه فاقا
 المدعى بینه بدف وحكم بها القاضي للتداعي لديه فاخذ المدعى في الدعوى على امر ماء الغائب وقبض
 والافراد والابرار ولا نكار حتى تلف الغالب من اموال الغائب هل ينفذ حكم القاضي في
 ذلك وبعد تصرفات الوكيل على الغائب ان لا اجاب دعوى الوكالة على الغائب محروقة عن
 عين اودس على المدعى عليه لا تصح ومثله الدعوى على الغائب مشهورة وفي عالم كماله المذكورة
 واختلف التصحيح والافناء فيها في جميع الفتاوى نقلا عن المتقي انه لو قضى على الغائب لا ينفذ عليه
 الفتوى ومثله في كثير من الكتب وفي اربلي ان تنفيذ القضاة على الغائب يتوقف على معناه
 قاضيه امر ونحوه وتبعة المحقق ابن الهمام في الهداية وقال بعضهم لا ينفذ ولو امتصها بالمال
 قاضيه لا ينفذ فتروا الى هذه من هذا صاحب هذا وفي الخلاصة والبرازية والعبارة للبرازية
 في السابع من كتاب ادب القاضى ادعى انه وكيل الغائب بقبض الدين والعين بان رهن على
 الوكالة والمال قلت وان اقر يقضى المدعى عليه بالوكالة وانكر المال لا يصح حيا ولا تقبل
 التبعة على المال لانه لو ثبت كونه خصما باقرار المطلب لانه ليس بحجة في حق المالك وان
 اقر بالمال وانكر الوكالة لا يستلحق على الوكالة لان التحليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولا
 توجد لعدم ثبوت الوكالة وذكر الخصم انه يخلف على الوكالة والا ولا يصح ولو انكر كل فهو
 كاتحاد الوكالة ومدها او قوله كاتحاد الوكالة وخدعا اى في الاستحلاف وبيان للملا
 وانظر الى قوله لان التحليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم توجد هذا مع دعوى قبض دين
 او عين فكيف في مسئلة الحرقة عن دعوى احدى ما فالواجب على اهل الردية ان القضاة والافناء

مطلب
 ادعى على امر
 وكالة عامة

مطلب
 القضاء
 على الغائب
 لا ينفذ

مطلب
 ادعى ان
 وكيل الغائب
 قبض الدين

مطلب
 الواجب القضاة
 والافناء
 معاد القضاة
 على العاين

بعد نفاذ القضاء المذكور لكونه وسيلة الى اتلاف مال الغائب وقد صرح العلماء قاطبة
 بوجوب النظر الى الغائب خشية التواطؤ على اتلاف ماله بالاقتالات والدعاوى الباطلة
 والله اعلم **مسئل** من اسلم مئول دارا لك بما صورته فيما اذا وكل زيد عمرا وكالة مخصوصة فقبض
 بن في ذمة بكر وكفيله القاطنين يومئذ في بلدة اخرى وكتب الوكالة في مكتوب قاضي بلد بكر
 قاضي بلدة بكر وكفيله وأمر زيد وكيله انه لا يدعي بغير الوكالة القيد فخالف عمرو امر موكله
 وكتب مكتوب القاضي واقام بينة وادعى بها وكالة عامة عن زيد فانكر بكر ذلك فالت عمرو
 الوكالة العامة في وجه بكر وحكم بها القاضي فهل تكون دعوى عمرو بخلاف امر موكله زيد فضوى
 وحكم القاضي في ثبوت الوكالة العامة صحيحا وانفا في ذلك وفي هذه الصورة بناء على الوكالة
 العامة لو تعدى عمرو وكيله واخرج الكفيل من الكفالة وبرا ذمة بكر من بعض الدس المزبور
 وقبض من بكر مقدارا وقسط الباقي الى سنين عديدة واقترع عمرو انه لم يتأخر موكله زيد سوى
 المبلغ المقسط على بكر لا غير وبرا ذمة وذمة كفيله من كل حق لزيد فيكدهما وحكم بها القاضي مع
 لزيم مالا على بكر غير الذي وكله به عمرو فهل يضمن عمرو ما التفتع وبرا ذمة دهم المديونين بتعديه بعد
 حكم القاضي في ذلك ام لا **اجاب** دعوى الوكالة للردة عن شخص غائب من غير خصم لا تقع
 عمرو والذو بينة وادعى بها وكالة عامة عن زيد وانكار بكر ذلك اي كونه وكيد وكالة عامة متبلا
 لا تدخل تحت الحكم فلا يصح الحكم المذكور وفي الخلاصة والبرازية واللفظ لها ادعى انه وكيل الغائب
 بعض الدس او العين ان برهن على الوكالة ولما قبلت وان اقر بالوكالة وانكر المال لا يصير
 ولا تقبل البينة على المال لانه لم يثبت كونه خصما باقرار المطلوب لانه ليس بحجة في حق الطالب
 وان اقر بالمال وانكر الوكالة لا يستلزم على الوكالة لان التحليف يترتب على الدعوى الصحيحة
 ولم توجد لعدم ثبوت الوكالة وان انكر الكل فهو انكار الوكالة وحدها او فوله لان التحليف
 يترتب على الدعوى الصحيحة ولم توجد دليل على عدم صحة الدعوى في مسئلتنا بالاولى فافهم ومن
 صرح بان التوكيل لا يدخل تحت الحكم متباح جامع الفصولين في الفقه الخامس في القضاة
 على الغائب راجع الفتاوى الصغرى وفي معين الحكام المظهر البصري في الفصل الاول من القسم
 الثالث من الركن السادس من الباب الخامس من القسم الاول ثم الدعوى الصحيحة ان يدعى شيئا
 معلوما على خصمه حاضر في مجلس الحكم دعوى لازم للخصم امر من الامور قال وانما شرط ان يكون
 الدعوى ملزمة حتى ان من ادعى انه وكيل فلان وانكر فلان لا تتم هذه الدعوى لانه عقد غير
 يمكن عزله في الحال فلا تقصد هذه الدعوى فاندتها او قلت تحيله بعم ذكر امره ولا وهو
 ظاهر في التوكيل ولو كانت الدعوى على غير التوكيل فالشرط ذكر امره بتعريف الحكم فيه فافهم وحيث
 قلنا بان لا تصح الدعوى ولا الحكم لا يصح شي مما فعله التوكيل لانه قضاء على الغائب بغير
 طريقه ثم ان يستند الى دليل اذ علم بانهم الله تعالى لا يسمعون بالاقول يجوز القضاء على

مطلب
 وكل زيد عمرا
 وكالة مقينة
 مخصوصة
 في بلدة اخرى

مطلب
 ادعى انه وكيل
 الغائب بعض
 الدس ان يرض
 عليه ما تغفل
 وان الخ

مطلب
 في الدعوى
 الصحيحة

ولو أمضاه الف قاض اذ لم يتخو به لتوصل الناس الى اموال الغائبين بمنزل هذه الاحتمالات
لما حلة وقدن الحود والقاسدة واخذت ذريعة الباطل وطريقة متصلة الى اموال الغائبين
لا سيما في هذا الزمان الخالف لزمان الاولين فان السلف كانوا قوما صابحين يؤمنونهم
من التورير والتلبيس والافتعال والتدليس فالواجب على اهل القضاة والافتاء الان
الدفع في نحو هذه النعمان لا للوبة والمخالات المضرة لعباد الله تعالى هذا وما السوال عن
صان عمرو فالجواب عنه ان كل شئ اقلقه مباشرة بفعله فهو ضامن له ومع الضمان يلزمه
التعزير والمؤان لا ريب في العصبية الموجبة لغضب الديان واما ما تلف بسبب حكم القاضي
فلا يلزمه الضمان ويكفيه عذاب النيران وعند الله تعالى مجتمع المصنوع والله اعلم سئل في رجل
اقام عند القاضي شاهدين شهدا انه وكل عن فادنة الغائبة في بيع محدود وباعه فانكرت
الوكالة هل القول قولها يمينها ولا تمنعها الشهادة المذكورة ام لا اجاب القول قولها
بيمينها ولا تمنعها الشهادة المذكورة لما تقرر في المذهب من امر الشهادة على الغائب والحكم بحكمة
وقد ذكر في الخناس من جامع الفصولين ما يشفي الغليل وينفي الجمل عن هو به عليل والله
سئل في رجل مات مديونا الغراء متعددين وقد كان رهن بدين احدهم مستاعدا لثان
قاضي شافعي واظهر الرهن محضرا كتب لديه وفيه الحكم بصحته ولزمه هل اذا رفع لقاض
حتى يتحكم بحجته ويختص الرهن برئ وفاء دينه ام لا اجاب المقر عند علماء الحنفية
انه لا اعتبار بحجته ولا يخط ولا التفات اليه اذ جمع الشرع ثلاثة وهي اليقينة والاقرار والنكول
كما صرح برئ اقرار الحائنة فلا اعتبار بحجته المذكور ولا التفات اليه اذ اذنت مضبو
بالوجه الشرعي اعني باخذ الحاكم الشرعية المشار اليها وان حكم الشافعي بعد دعوى حجية
لان لم يكن كذلك فلا بعد حكمه وجعل العاقل اتمام الإجماع عليه وفي الاشياء والنفقات في قاعدة
الاجتهاد لا ينقض مثله مانسته الثالث لا فرق بين الصحة والحكم بالموجب باعتبار الاستئذان
في الشرط بل في وقع التنازع بين خصمين في الصحة حكمهما كان الحكم بينهما صحيحا وان لم
يقع تنازع بينهما فيها فلا امر وقد ظهر بذلك انه ان وقع التنازع في صحة الرهن المذكور بين
يدي الباضي للداعي اليه حكم الشافعي به بعد صحة وارفع الخلاف ولا فلا يخط في الرهن
اذ لم يوجد ذلك واهما اعلم سئل في رجل مات وعليه دين وترك ثلث بيت لا غير ما ذكر
اجاب يا ام القاض ورثة يبيعوه وفاء الدين من ثمنه فان امتنعوا من بيعه حبسهم
ليبيعوا واذا البيعوا يبيعوا القاضي بنفسه او من نصب وصيا يبيعوه وقيل يجزئهم القاضي
على بيع اذ اخطت غربة ذلك واهما اعلم سئل في رجل اشترى من وكيل امرأة شقة من عقارة
كان اخذها لها وكيل اخر عنها بالتسعة وتصرف فيها مدة سنين فاذعي بالخذلته بالتسعة
على التوكيل الاخذ بالتسعة بطلانها لكون الأرض وقفا وليت المال فبحر ودعواه عليه بذلك
مطلوب

مطلوب
اقام شاهدين
انه وكل عن
الغائبة في بيع
محدود وباعه
فادكرت
الوكالة القول
قولها

مطلوب
في مديون
من حث
أحد الغراء
مشتا واظهر
امر من الله

مطلوب
جميع الشرع
مطلوب
حكم الشافعي
لا يبعد حكمه
الا اذا وقع
بعد دعوى
صحيحة

مطلوب
اذا اتموا على
ولم تترك بيت
القاضي يبيع
فان امتنعوا
بيعه القاض

مطلوب
اشترى من وكيل
امرأة شقة من
عقارة كان اخذها
لها وكيل اخر عنها
بالتسعة
فادعي بالخذلته
مطلوب

حكم بطلان الشفعة من غير بنية تشهد له بمدعاه ومن غير اضداد دعوى على المشتري المضم
قبل بيع هذا الحكم والحال هذه ان لا اجاب لا يصح هذا الحكم لانه حكم على غير المضم اذ
المضم هو المشتري الذي بيده البيع لا الوكيل المذكور فلا يصح مدعى عليه كما هو واضح الظهور
هذا مع قطع النظر عما هو لازم للدعوى من البينة او الاقرار او النكول فان الحكم بغير واحد
لا يجوز اذ هذه الثلاثة في كل حكم هي الاصول والله اعلم سئل في وارث لم يوجد خلف موثره
مؤدار وزوجة الميت تطالب مهرها عليه من الوارث والوارث يقول ابيع حصته في الدار
واقض ذلك فلحق بحبس اولا اجاب لا يحبس والحال هذه والله اعلم سئل في كرويه
مشاركة بين جماعة فيهم يتيمة باع طائفة منهم حصصا لهم مشاعة ارضا وخراسا من شخص
وكتب بذلك صك لدى القاضي باغت الصغيرة وطلبت الاخذ بالشفعة فزبلوغها
في حكم القاضي لما بذلك مستوفى الشروط ثم وكلت رجلا في بيع ما اخذته بالشفعة لرجل
فباعها وكتب به صك لدى القاضي فادعى المشتري الاول لما اخذ منه بالشفعة على احد المشترين
للقاضي ان الاخذ بها باطل بسبب ان الارض خراجية وفيها قيراط وقت مانع عن البيع
وذلك موجب لبطلان البيع الصادر بعد الاخذ بها وسأله الحكم في حكم بطلانها وبطلان
البيع الصادر بعد ما عتد على كون الارض خراجية وفيها قيراط واحد موقوف فهل
حيث كان اعتماده في الحكم على عدم صحة بيع الارض الخراجية وان فيها قيراطا وقفا ينقض
شرعا ام لا اجاب نعم ينقض والحال هذه بالجماع علما على ان الارض الخراجية مملوكة
لا يملكها يجوز بيعها ووقفها وتكون ميراثا عن الميت وتؤخذ بالشفعة والميتون والشروع
والقاضي قاطبة قد صرحوا بصحة اخذها بالشفعة وكذلك صرحوا بان العقار الذي
بفضله ملك وبعضه وقف اذ ابيع الملك ففيه الشفعة واذا بيع الوقف لا شفعة فيه
ببطلان بيعه واذا بيع مجواره ملك لا شفعة له بالمجوار وانما الشفعة بالملك واذا كان
بعض العقار وقفا وبعضه ملكا وبيع الملك يؤخذ بالشفعة اذا كان طالب الاخذ بالشفعة
له ما يشتفع به كشركة في البيع وفي حق البيع او جوار اما الوقف فلا يؤخذ بها ولا يؤخذ
بها وفي التنازع خاتمة في فضل الحيوانات من كتاب الشرب وارض الخراج مملوكة وكذلك
ارض العشر يجوز بيعها وايضا وتكون ميراثا كسائر مملوكة كما في فتاوى القضاة اه وانما
الاراضي التي لا يجوز بيعها ولا وقفها في اراضي بيت المال فاهم والله اعلم وسئل عن ابي
باصورة في كرويه قيراط وقف والباقي ملك بين جماعة فيهم يتيمة باع بعضهم ما يملكه
ارضا وخراسا لرجل لدى قاضي فبلغت اليتمة وطلبت الاخذ بالشفعة فورد القاضي
في حكمها انها تباعت ما اخذته بها من رجلين لدى قاضي ثان وحكم بعتة بيعها الواقع
بحكم القاضي الاول بالشفعة فادعى المشتري الاول اخذ منه بالشفعة على احد المشترين منها

مطلب
في امر غلبت
منه وارثا
ولم يبق له
ميراث

مطلب
اذا سكر ما كره
بالشفعة
فحكم آخر
باعتها
الان الارض
الخارجية لا
الشفعة بها
فحكم الاخر
صحيح الاول
على حاله وباني
ثاني في سؤال

مطلب
اذا كان بعض
العقار وقفا
وبعضه ملكا
فان بيع الملك
فيه الشفعة

مطلب
ارض الخراج
والعشر مملوكة
بغير بيعها
وقد وقع
وانما ارضي
بيت المال
لا يجوز وقفها
ولا بيعها

لدعي قاض ذلك بطلان الاحكام الشفعية بسبب ان اراضي الكروم خراجية وان قبر
 الوقف يقع صحته ببيع في الملك والا حذيره بالشفعة لشيء من حكم القاضي المذكور بطلان
 الشفعة اعتمادا على ذلك ونقض الحكم السابق ورد البيع على الشترى الاول هل نقضه الحكم
 المتقدم بسبب ما ذكر صحيح واقع في محله ام لا اجاب سبب كان الحكم المزبور بالاستناد
 الى كون الارض خراجية فانها غير اطلاقا وقعا فهو غير صحيح ادحق الشفعة ينسب على صحة البيع
 والارض الخراجية ملك لا يملكها بها يجوز لم يبعها ووقعها او يكون ميراثا وتؤخذ بالشفعة
 باجماع علماءنا وكذلك بيع الحصبة الشائعة للملكة مطلقا كما مر سواء كان الباقي ملكا او
 فتوحدا بالشفعة باجماع الكل سواء قلنا بصحة وقع الشاع ام لا اذ البيع وقع على الحصبة
 لا على الوقف ولا قائل بعدم صحة بيع حصبة الملك حتى تسع الشفعة فيها ولو طلبت الثلث منها
 مع الواقف او قيمة بحال الى القسمة واذا باع للمالك قبل القسمة ملكه جاز والشيء باق كما
 كان ولا يتضرر استلزامه ولا يباقي في صحة بيعه على قول كل اما على قول ابي يونس كونه قائم
 وقع الشاع واما على قول محمد فلكونه يقول بطلان صحة وقع الشاع من امثله واما بيع
 على صحته والعجب من الحكم بنقض الحكم السابق ورد البيع على الشترى الاول ولو ضرر الشترى
 لما روي عليه والحكم السابق لا ينقض باللاحق مع توفر شرطه لا سيما مع بطلان الاستناد
 المذكور فالحكم السابق والحالة هذه ما يصح لا يرد عليه باللاحق انقضاء الامر به اوضح من
 ان يشرح وانما علم سبب في امرأة حبسها القاضي بدين رجل فموتت من السجن هل يصح الشترى
 ما عليها من الدين لو لم يمت من الدين ام لا اجاب لا يصح الشترى لعدم موجب الضمان اذ ليس
 ما يوجب من بدل عين مستهلكة او على كفاية او عقد بيع وقول بعض علماء شترى القاه
 على رجل من المسجونين حبسها القاضي بدين عليه فموتت من الدين ان يطالب الشترى باحضار
 لاراحة فيه ثبت الضمان لما بد منها لان ذلك عند التقصير في الحفظ والتخلي من غيره
 ملزمة بمطالبة الاحتضار لما بد منه المحبوس اذ لا وجه لضمانه له مترقا فانه وقطع منه
 في رجل مات في مير ببلدة باحذية معينة وله ابن قاصر في بلدة فنصب قاضي المالكية التي هي
 الرجل المذكور وصيا على ابنه المبرور ونصب قاضي البلدة التي فيها القاصر وصيا ايضا
 فاني الوصيين يقدم على الآخر والحال ان كلا من القاضيين مولى من قبل السلطان في مير
 ولاية مختص بهما دون الآخر اجاب اما نصب قاضي البلدة التي فيها القاصر وصيا
 فلا كلام في صحته واما البلدة الاخرى فشرط صحة نصب القاضي وجود الزكاة او بعض
 فان لم يكن بها تركه لا يصح نصبه قال في الشارعية وافر المحيط واذا نصب قاضي ولاية
 في تركه الايتام والايام في ولايته ولم تكن الزكاة في ولايته او كانت الزكاة في ولاية والايام
 فتركه في ولاية او كان بعض الزكاة في ولايته حكى عن الشيخ الاثنا عشرية انه قال يصح

سطل
 او اطلقها
 القسمة مع
 الواقف
 يجب ذلك

سطل
 لا ضمان على
 الشترى اذا
 هرب المدين
 من الحبس

سطل
 في رجل مات
 في مير ببلدة
 وله ابن قاصر
 وله وكل من
 قاضي المدين
 نصب وصيا

على كل حال ويصير الوصي وصيًا في جميع التركة أينما كانت التركة وقال القاضي إمام الحرمين
 على السعد ما كان من التركة في ولاية يصير وصيًا فيه وما لا فلا وهو شرط صحة نصيب الوصي
 الوصي أن يكون ذلك منصوبًا عليه في منشور من السلطان كما صرح به في جامع الفصولين
 وغيره والله أعلم **سُئِلَ** في بركة الغلة عاقلة وكلت رجلًا أن يزوجهما من رجل فزوجهما مع وجود
 ابنتهما الصالح للولاية ودخل بها وطلقها ثلاثًا فزوجها له الأب قبل المحلل فحكم الشافعي بصحة
 النكاح الثاني هل ينفذ ويرفع الخلاف ولا يجوز لأحد نقضه أم لا اجاب قد اجمع
 العلماء أن النكاح في المجتهدين إذا صدر من امرأة نافذ وإذا رفع إلى من لا يراه لا يجوز أن
 يبطله والمحلل القابل للاجتهاد ما لم يخالف الكتاب والسنة المشهورة بالاجماع وهذا المثل
 ما هو محل الاجتهاد وصرح كثير من علماءنا في النكاح بالاولى لوطولها ثلاثًا وبغية الخفي
 إلى شافعي ليعقدها ما قبل المحلل ويحكم بالصحة جاز لو لم يأخذ الأمر ولمأورث شيئًا
 وبهذا الحكم لا يظهرون النكاح الا في حراما وفيه شبهة وقد صرح بذلك في جامع الفصولين
 رافضًا للتخلفات القديمة للمشايخ وقتاوى النسفي والله أعلم **سُئِلَ** في العرب والتركمان
 الذين يقتلون الكلاب لأجل الاصطيد وحراسة البيوت وحفظ الواشي قلن في اوانهم
 هل اذا قتلتم انهم عند الائمة الثلاثة ابي حنيفة والشافعي واحمد يجيئون ما اصابته بغيا أو سبل
 اصاب بجلدها ونجاسة سورها وعند الامام مالك كل ذلك طاهر وكذلك بقية ما اكلت
 او شربت طاهرة وانما يفسل الاناء سبعا بعد اجوز لمن ذكر تقليد الامام مالك في ذلك
 حيث دعت الضرورة الى ذلك ولا مندوحة عنه ام لا وما حقيقة التقليد لمن اراده في
 اضطرار الشافعي على خلاف مذهبه اجاب نعم يجوز لمن ذكر تقليد الامام مالك لانه يجوز
 تقليد غير اماميه من الائمة الثلاثة رضي الله عنهم فيما تدعو اليه الضرورة بشرط ان يشتر
 جميع ما يوجب ذلك الامام في مثل ذلك مثلاً اذا قل الامام الشافعي في الوضوء من القليل فقله
 ان يراعى النية والترتيب في الوضوء والفاضة وتعديل الاركان في الصلاة بذلك الوضوء والنية
 كانت الصلاة باطلة اجماعاً فنقل ذلك الشيخ عبد الرحمن البهاري في مشيخته في مقدمة المسماة
 بهدية ابن العباد لعباد العباد وكذلك يقال اذا قل ما كفا في مسئلة الماء الذي تبلغ فيه الكفا
 لقوله بطهارته وطهارته الكفا فعليه ان يلزم جميع ما يوجب الامام مالك في ذلك ومع
 هذا الاحتياط والتمسك عن ذلك ابلغ في الديانة واخرى وامثل في الصيام والسلاعة مع
 الرخص والكف وعدم الاخذ في كل مسئلة يقول مجتهد قوله اخف فان ذلك هو الفسق
 والوقوع في الآثام كما نصبت عليه الائمة الثقات الاعلام ووقع في الاصول والفرع في ذلك كثير
 المقال ويحرم القول من العلماء عظيم الحال فلا ينطيل بذلك واما التقليد فهو الاخذ بقول
 الغير من غير معرفة دليله كما صرح به اصحاب الاصول خفية وشافعية والله أعلم **سُئِلَ**

مطلب
 ليس للقاضي
 نصب الوصي
 الا اذا فصل له
 على ذلك في منشور
 مطلب
 في بركة الغلة
 زوجها وابنتها
 مع وجود ابنتها
 فطلقها ثلاثًا
 فزوجها البوا
 له قبل المحلل فحكم
 الشافعي بصحة
 النكاح فذكر حكمه
 وارفع الخلاف

مطلب
 في التقليد

مطلب
إذا أخذ أحد
السلطانين
عما تضمنه
ظهير آية لا يفتي
كل أحد من
بذلك يرجع
بالإزادة في المد
الماضية قبل
الحكم
مطلب
العقضاء يبيع
الدين فأفد
مخلاف أم الولد

مطلب
إذا عزل السلطان
فأصبح الخليفة
أو بوصول العلم
إليه

مطلب
إن كان الخليفة
بالعزل رسولاً
عزل العزل مطلقاً
وإن فوضوا
فلا بد من العدة
أو العدة

مطلب
في عزل ذي على
فأرسل له القاضي
محضراً فلم يجد
لا عمل للقاضي
أن يخرج أمراته
من بيتها ولو
طلبت لذلك

فإذا ثبت بالبين الشرعية أن غلة الوقف في رعا معلومة مسوية بين زيد وعمر ووقفي القبا
بذلك بينهما التبو القرابة الموجبة للمساواة في الاستحقاق وكان المحكوم عليه وهو زيد يتناول
من حصصة المحكوم له وهو عمر زيادة على ما يخصه من سنين هل يرجع عليه بالزائد الذي تناوله من
حصته أم يقتصر على ما بعد القضاء وليس الرجوع به اجاب نعم يرجع عليه بما تناوله زائد
عن حصة من التسنين الماضية والقضاء ههنا مظهر ومعين لكونه كاشفاً فيستند لا مثبته
وعامل حتى نقول يقتصر كما قرره استصحاب وصول والفروع أيضاً فيطالب به ويحبسه عليه إذا امتنع
والعلم سئل عن بيع للبر إذا حكم بحوزة حاكم يراه هل منعذام لا اجاب نعم منعذمه
ويثبت بذلك ملك لشترى له قال في الظهري فان باع وقضى القاضي بحوزة يبيع نفذ قضاءه
ويكون ذلك فتحاً للتدبير حتى لو عاد إليه يوماً من الدهر بوجه من الوجود ثم لم يأت بعقل أم ومثله
في كثير من الكتب وقد صرح غالب علماء منعذام قضاء القاضي إذا قضى بحوزة حيث كان من
براه لانه فصل بمحمّد فيه والعقضاء في مثله يرفع الخلاف بخلاف القضاء يبيع أم الولد
فان التفتيح على أنه لا يمنع ذلك العلم سئل فيما إذا عزل مولانا السلطان فأنشأ وانافى
على الوقف أو مدرّساً أو صاحباً وطيفة يغزل بالعزل هل منعزل بوصوله العلم إليه أو يخرج
عزل السلطان له قبل وصول العلم إليه اجاب منعزل عند وصول العلم إليه كما ستر جواب
في عزل الوكيل والقاضي والروى في مواضع متعددة قالوا ثبت العزل بالمشافهة أو بكتابة
له ككتاباً بعزله أو بإرساله رسولاً عند لا أو غير عدل حر أو عبداً صغيراً أو كبيراً
إذا قال له الرسول أرسلني إليك لا بلفظ عزله ولو أخبره فضولي لا بد من أحد شرط كذا
أما العدة والعدالة وذلك لما في فقره قبل عليه من الإضرار وهو مودع مرفوع بالاعتبار
سئل في رجل غائب عن بيته لأجل مصالحة وضروية أدهى عليه رجل الدقّاض دينا أو ثبت
أثبتاً من الأشياء فأرسل القاضي له محضراً ففتش عليه فلم يجد هل يحل للقاضي أن يخرج أمر
وأولاده من داره ويختمها من غير طلب للدعي ذلك منه أو عليه ما الحكم في ذلك اجاب
ليس ذلك بمجرب لعدم وجوده مع التفتيش لاحتمال العذر ومع احتمال امتنع الإضرار وهو
طلبت للدعي ذلك منه لا قال في الحواوي الزاهد أمر القضا والعهد على التسعة والعين
الأئمة الكريسي توارى للدعي عليه مئة أيام أو ثمانية فلم يجد للدعي فطلب من القاضي أن يخرج
أمراته وأولاده من داره ويختمها لا يحل القاضي في ذلك أم وفي الحاشية فان تعذر على القاضي
استحضاره بيك إلى الوالي أو حضارته فان قال الوالي لا تظهر به ويسأل للدعي من القاضي
تسهر اليد والختم عليه فالقاضي لا يحبس إلى ذلك إلا أن يأتي بشاهد من أنه في منزله وكذا
صرح في مجموع مؤلفه نفاذ من لم يحيط والمسئلة كثيرة الوجود في كتب علماء وأهل السمر
ان ثبت امتناع

كتاب القاضي الى القاضي سئل هل النائب قاضي القدس بالرقة ان يكتب
النائب القاضي دمشق الشام نقل الشهادة للحكومة ام لا اجاب حيث ثبت ان السلطان
نصره الله تعالى يفتوض لقضائه الاستنابة ثبت صحة الكتابة بذلك اذ شرط كتاب القاضي من قاضي
سوى من قبل الامام عليك اقامة الجمعة وعند التفويض بذلك كانت ولاية النائب مستندة
لاذن السلطان فوجلا لشرط قال في تشوير الابصار في بحث كتابه قاضي رستاق الى القاضي
مصر اقول الظاهر ان الخلاف بينهم في هذه المسئلة مبنى على الخلاف في ان مصر هل
هي شرط لتفاد القضاء ام لا فحكوا عن ظاهر الرواية انه شرط وعن رواية النوادر انه ليس شرط
وبه يفتي كما في البرازية بناء على هذا يعني بقوله من قاضي رستاق الى قاضي مصر اورستاق اه
على انه في الحقيقة كان كتب قاضي القدس الى قاضي دمشق اذ كان قائما مقام مستنيبه كما صرحوا به
في بحث الاستنابة فظهر جواز الكتاب من نائب القاضي المذكور الى نائب القاضي المذكور والله اعلم

باب التحكيم سئل في العتق اذا جعل بينه وبين زوجته تحكيم فاجاب
سنة ومضت هل الحمان يفرقوا بينهما اذا طلبت ام لا اجاب نعم يصح التحكيم في مسئلة العتق
لانه ليس بحد ولا قود ولا دية على العاقلة ولهم ان يفرقوا بطلان الترتيب والله اعلم (باب حل المحاضر والسجالات)
سئل في محضر حاصله حضر فلان شيخ الغاربة وذكر الحاكم انه تشاجر للغاربة بسبب الشبهة
وان شيخ الغاربة المذكور كان بالحملة فجاهه فلان وفلان فلان ثلثة ستماهم والعصى بايديهم
وضربوه وشجوه ورضوا اضلاعه وكشف عن رأسه فوجد به ثلاث شجوات ثم حضر فلان المغربي
سماه واخبر الحاكم بانه رأى الجماعة المذكورين متشاجرين وفرق بينهم وطردهم وسقط ما هو
الواقع بعد الطلب هل هذا المحضر يعتبر شرعا او يلتفت اليه او ما ينبغي كونه وهل يجب على المتأخر
الخبر عنهم عقوبة بدنية او غرامة مالية اجاب ليس به في دين محمد صلى الله عليه وسلم اعتبار الامم
عدم الالتفات والاعتبار بل تسمية محضرا كاد ان يكون منكرا وهو من موجب الانتقاد عند
خلفه عن العلماء الانتقاد فقد صرح العلامة خسر وغيره في تعريف المحضر انه ما كنت فيه خضوعا
عند القاضي وما جرى بينهما من الاقرار والانكار من الدعي عليه او التكرار منه والحكم بالبيئة المدعى
على وجه رفع الاشتباه واين الدعوى من الدعي واين الاقرار والانكار او التكرار من الدعي عليه
واين الحكم بالبيئة فكيف يسمى محضرا ولا طرف من اطراف القضية المحكمة موجود فيه وقد
قال ابن الغرس في الفواكه البدرية اطراف كل قضية حكمية ست يلوح بعدها التحقيق
حكم ومحكوم ومبروله ومحكوم عليه ومحاكم ومطربون فلا حول ولا قوة الا بالله العظيم

انا لله وانا اليه راجعون والله اعلم سئل في محضر كشف حاصله حضر فلان وذكر الحاكم
ان داره الفلانية انهدم جدارها وتكسر الميازيب التي كانت مركبة عليه وطلب الكشف لا عاذ
الميازيب على الاستلوه بفصل الوقوف على الجدار انهدم والميازيب الثلاثة المركبة على الجدار المذكور
على الزقاق انه

مطلب
لنائب قاضي
ان يكتب لنائب
قاضي آخر نقل
الشهادة ان
فوض السلطان
لقضائه الاستنابة

مطلب
اذا حكم العتق
وزوجه رجل
فاجله سنة صح
مطلب
خلل المحاضر
والسجلات

مطلب
المحضر اذا
لم يستوف
الشروط لا يعتبر

مطلب
في محضر مضى
ان دار فلان
انهدم جدارها
وله ميازيب
مركبة عليه تسيل
على الزقاق انه

فاداهو يا العصفه المشروحة فاذا نال المالك المذكور له بعمارة داره وحيطانها واعادة الميازة
على الرقاق العبر النافذ على الاموال القديمة اذا صححها شيئاً هذا حاصل المحضر فهل يجوز
يث قدم لياريب وحوار تسيل ما بها في الرقاق الغير السا فذا لم لا وهل يحترق الاذن من الحكم المذكور
حكم على اهل الرقاق بعينيت شرعية بوجوبهم اوافرا او تكل من منهم بل يحترق رؤيته جدار من ردم
ومباريب منكرة مطروحة عليه ام لا الجيب لا يثبت بذلك قدم لياريب وحوار تسيل ما بها في
لرقاق المذكور ويحترق الاذن من غير شوق التسيل لا عبرة به ولا بد لاجل ان من يثبت تقوية اهل
موجبهتم اوافرا هم ان يكون لهم عند طلب البمين كسائر العقوبات الشرعية والحوادث الحكمية ولا قال في
مروية جدار مهدوم ومباريب منكرة بل ولا يقل ذلك وحيث كان محضر الكشف هذه الصورة
وجوده وعدمه سواء وافقه علم سئل في محضر ساميله اذ يحى رطل على جاره حذو مباريب مركبة
على طبقة حادثة يرى ماؤها في الرقاق الشرية وطال رفقا ولجأت بانها كانت قديما على الابواب
وجده سواء واحد على ظهره الطبقة ونقل لياريب التي كانت قديما على الابواب ووضعها على الطبقة
وشهد له جماعة بقدم لياريب التي كانت على الابواب فتع ناسب القاضي الذي من التقرض له كروها
كانت قديما على الابواب وانما حاصل المسع والابقاء كل منهما مصادف بحلة الشرية المنصوبة عليه
في كس الخفية ام لا الجيب لم يصحاد المنصوبة في كتب الخفية بل هو مصادف لما فيها اهد
صريح في الخلافة لبرازة كذا لفظا لا اراد ان يجعل اميزا ابا اطول من ميزا ابا واعر مراد يسيل
ماء سطوح ذلك الغير ليس له ذلك وكذلك لو اراد ان ينقله عن موضعه او يرفعه ويستغله لم يذكر
له ذلك في الحاشية ما هو صريح في منعه من ذلك وذلك لانه تصرف في الشريك بغير اذن الشريك
هذا مع كون الماء كلما كان شاهقا كان اشد وقعا وابعد ريبا فيستع انتشاره ويكثر امتزاجه
ويغفر من الارض ما لا يحجر لتسغل فيسمع عنها شرعا وليس له ان يسيل ماء طبقة الحاشية في الرقاق
المشرك باجماع علما شافرا على تركائه وان انت قدم مباريب الابواب لان سطح الابواب غير مسطح
الطبقة وقد علمت تصريح النقل عدم جواز النقل فكل من المسع والابقاء لم يصحاد بحلة بالابقاء
ما صرح به هؤلاء الانطال وما بعد الحق لا الضال وما المضر لان ان يزال وقد اكتشف
سئل في محضر بمحاصلها محضر فان التولي الماحص بجانب من الوقف الفلاني وذكر لنا
انه انتم عليه بتولية وقض غلته وتناول وطبقته منه وارسل ما بقى للموتى عليه الكبير او تعدد
التولي الكبير بأجرة مقابلته وقمالة وهي علوفته وبدعها عا لالام الشريف يتضمن الذموع واما
المالك يدفع ذلك تانيا لالان المذكور فيطير علوفته المحول بها على القرية قد دفعه لغيره بارام من
لكونه وكذا وكذا في ذلك هذا حاصل ما في المحضر فهل هو واقع في موقعة الشرية للموتى لغيره
لغير الشرية ام لا الجيب ليس لبالا ذكره الحال هذه بواقع موقعة الشرية ولا موافق لقواعدها
فانما ان تكون الاجازة من التولي الكبير وقعت صحيحة نافذة لكونه ملكها ام لا فان كان الاول

مطلب
ليس الجيب
التميز بان يرفع
ميزابه او يستغله

مطلب
في محضرين

فقد برئت ذمته زيد المستأجر بدفع الاجرة المتأداة في العقد له فلا يصح تضمينه وان كان الثاني
 فكيف يأمر الحاكم بدفعها ثانياً والواجب في غير الصحيحة التأداة اجر لكل لا المسي بالجماع ائتمناً
 وان لقنا الناظر الكبير بالفصول في عقد الاجارة وجعلنا فالالتوى الخاص بطله الاجرة مجزاً
 فالاجارة الاكالة كالة التناوب وبه يصير التوى الكبير والوكيل عنه والقبض للوكيل لا للموكل في بيع
 الاغنياً والنافع في غير المستأجر بالدفع اليه بالجماع اصحابنا وقد اخفقت التوى والشرح والقنا
 على ان الحقوق فيما يضيفه الوكيل الى نفسه كالبيع والاجارة تتعلق بالوكيل كسليم البيع والمستأجر
 وقبض الثمن والاجرة والرجوع عند الاستحقاق والخصومة في العيب وغير ذلك فكيف يضمن
 الاجرة وقد اوصفها الى من له ولاية قبضها هذا ولا يتعلق كون المدفع للتوى الكبير ولو قبضه
 لعدم تعيين العقود وان عيبت فكيف يضمنه ما لم يقع ملكه عليه ومثل هذا لا يقع
 عن تصور بل عن محض تهور وحيثما كان المحضر ان هذه الصفة المشروطة فما باطلان
 داحضان اذ لا وجه للضم والله اعلم سئل في صورة محضر مقيد في السجل لمخضبة
 لدى متوليه خلافة مولانا القاضي فلان بشهادة فلان فلان وفلان فلان الذين عرفهم القاضي
 وقبل شهادتهما بعد الترية بمعرفتهما فلا بد وانها تستحق في ربيع وقف جدها الا انها فلان
 ابن فلان اسفل لها من والدتها فلا بدت فلو الواقف وان الحرمة المذكورة والدته فلا بدت فلا يوان
 المزبور شواشراً وحكم بموجب ذلك حكماً مسوولاً فيه بعد تقدم دعوى من فلا بد وجه فلان فلا
 مستأجر المعصرة الفلانية بالحلة الفلانية الحارثة في الوقف ومطالبة بقرش واحد من اجرة
 المعصرة من استحقاقه في الوقف واعترف المستأجر بالاجرة وانها في ذمته وانكاره استحقاق
 المدعى المذكور وسؤال الرجوع او عذار شرعي في ذلك واعتبار ما وجب اعتباراً شرعاً وذلك بعد
 اطلاع الحاكم المذكور على دفاتر الوقف المذكور الفلانية في السجل فوجد بها اسم الحرمة المذكور فوجد المدعى
 في ربيع وقف جده لا يمة الواقف المذكور انقل ذلك عن والدتها بنت الواقف فلما كان الحال على هذا
 التوال وثبت مضمون ذلك بشهادة الشاهدين المذكورين امر مستأجر المعصرة بدفع القرش للقرش
 به من الاجرة للمدعى المذكور فامثل ذلك المستأجر المذكور امتثالاً لشرعنا في ذلك في تاريخ كذا فحل فيه
 المدعى الشهادة على مستأجر المعصرة المذكورة صحيحة ام لا فيكون المحضر المذكور صحيحاً ام لا فاذن
 صحيحاً وقال ثبت الاستحقاق بحجة الدفاتر التي هي خطوط منقوشة في السجل بغير زهوان ام لا
 اجاب لا تصح الدعوى على مستأجر المعصرة بالجماع علمائنا رحمهم الله تعالى لا سيما مع اعترافه
 انه مستأجر وحقن المسئلة من مسائل خمسة كتاب الدعوى والطبقة التوى والشرح والقناوب
 على انه ان اقر المدعى ان المدعى عليه مستأجر لا تنهيه عليه الدعوى ولا تقبل الشهادة عليه لعدم اختصاص
 الدعوى ودعوى الوقف بحق واقف انما هو الناظر للتملك عليه لا على مستأجر الوقف فلا يكون المحضر
 صحيحاً لانه حكم على غير خصم اذا استحقاقه الغلة موقوف على ثبوته بالواقف ودعوى المستأجر

مطلبة
 في محضر

لإجماع المتأخرين عليه بما سجد به من سجدات في سنة
 بان السجدة لا تدخل على مقبلي حوائط الوقوف باستحقاق في غلته ما هو مقبله إنما يكون ذلك
 المتأخر وما يؤونه ولا نأظر غلته إذا دعي عليه وإنما يؤونه في نفس الغلته فأبالك في عين الوقف
 فكيف ثبت بدعواه أنه مستحق عليه دفع الغلته مما أدهاه من السهام فما علك والسجدة
 لا تدخله في إثبات النسب ولا علاقة بوجه من الوجوه فالمحضر بلا ريب باطل الميراث بحق
 للمدعي والحال هذه والخط لا يعتمد عليه ولا يعمل به ولا يعمل بمكسب الوقف الذي عليه خطوط القطعة
 الماضية لأن القاضي لا يفتي إلا بالحق وفي البينة أو الإقرار أو التوكول كما في إقرار الحامية وقد
 نقله الشيخ زين في أشباهه ويظاير وفي أول كتاب القضاء والشهادات واستشهد
 فاطمة بن حنيفة الأدهاء بالامتنان بها كتب الفتاوى كذلك في المتون الشريفة على الوجه الصحيح بدور
 والله علم سئل في محضر ورد من نائب الحاكم بمدينة الخليل عليه وعلى سائر الأبناء والأولاد
 صلوات الله عليهم أجمعين في قولهم فلان على فلان فلا يمانه جدر كرمه وقطع اغصاناً والية بأرضه
 وقد أضر ذلك بحاله فسئل المدعي عليه فأنكر فطلب من المدعي البينة فاحضر رجلين من قريته
 شهدا بأنه أضرهما بذلك فعرفه الحاكم أنه لزمه التعزير فحل المحضر المذكور صحيح سأل من الخليل أن لا
 اجاب المحضر المذكور غير صحيح أدخله ظاهر كاشميس لأن مجرد قوله فيه فعرفه الحاكم أنه
 التعزير ليس من قضائه القاضي بل هو مجرد اعلام بما الزمه الشرع في نفس الأمر بدون القضاء
 فيرجع إلى المعنى الذي هو خطاب الله تعالى بل قوله ثبت ذلك عند جريان ذلك لا يكون محكماً
 وقع على مقدمته الحكم وبعضها فأبالك بقوله فعرفه أنه لزمه التعزير الذي هو صريح في
 الزم به الشرع فإذا تقرر ذلك وعرفه ظهر لك أن أحد أطراف هذه القضية وهو المدعي
 متفق وذو شأن فله من الغرض في العواكف البذرية أطراف القضية حكمة ست يلوح بها الحق
 حكمه ويحكم به وله ويحكم عليه ويحكم وطريقه ويفقه واحد من أطراف القضية
 الحكم وبذلك يعرف بطلان المحضر المذكور فافهم والله علم سئل في محضر حاصله أنه
 ابن رشيد ورزوق بن سني على مراد ابن إبراهيم الكاظمي معهما وذلك بمحضه ورزوق بن الحسين
 في دعواهما أن مراداً باعاً ما رطل بن بقرشين قوزة بازو باسفا فوجد عشر أواق ونظفها
 وطالبها بالبقية فانكر فحلف المدعيان أن مراداً باعاً ما البين بالقريشيين اليمن الشري ثم
 ابن الخماش واقراً أنه الذي باع لهما البين المذكور صديق بلا وزن فلما ظهر قريش الحكم الشرعي
 تباعاً ما البين الرطل عشر أواق ونصفاً وانكارهما والأقرار بعد عرفهما أنه لزمهما التعزير فط
 الشوباسي تستطرد ذلك بعد السعي إليهما فحل لزم الساعي التعزير البالغ وضماناً غير ما شاعراً
 احاطت أعلم أن المحضر المذكور لم يثبت على الوجه الشرعي المشهور لأن المدعيين ذكراني دعوا
 أنه باعاً ما رطل بن بقرشين وهو من قسم التوزون كما نشاهد ولا بد من ذكر نوعه ولا يعلم

مطلب
 الخط لا يعتمد
 عليه ولا يعمل

مطلب
 جدا الكرم

مطلب
 المتحالف

فوزنه بازار باشا لاحتمال انفراده وكل ما ذكرناه شرط لصحة الدعوى وقوله فلف المدعى
 بعد قوله فانكر دليل على الجهل المفرط في كاتبه وقاضيه اذ يجري التحالف في مثله قال في البحر في شرح قوله
 وان يجزى اعني عن البرهان ولم يرضى الخوض في الاختلاف في القدر ما في الخلاف معني بالي الحظ قال
 ابو سليمان سمعت ابا يوسف يباع طعاما بعينه بعشرة وقال بعثك جزا فاعشرة وقال الشير
 اشترت مكيالكة بثمان الفان وكذا لما يكال او يوزن اهوا فوجب التحالف في مثل هذه الواقعة فكيف
 ثبت بخلاف المدعى وقوله ثم حضر رجب بن النخاش واقرا انه الذي باع لهما البس صبرة بلا وزن
 فلما ظهر وتبين للمحاكم الشرعية انهما باعا البس الرطل عشرة اواق ونصفا وانكارهما والافراز بعد
 عرفهما انهما يلزمهما التعزير الخ لثبت شعري من اين ظهر وتبين وقد بالغ الشرع ولم يجز التحالف
 فعلى تقدير صحة الدعوى باتيان جميع شرائطها لا يسوغ له الحكم بخلاف الشرع كالمخرج من التحالف
 حسبما نطق الحد لانه بخلاف الحد الشريف اذا اختلف للتبايعا تحالفا ورا دا ولم يكن في الحد دلالة
 على وجوب التعزير يجزى بخلاف المدعين مع انة يحتمل الكذب مع ان علماء ناصر جوابان الاصح في
 مسألة خلاف المدعى عليه واقامة البينة بعد يمينه عليه بالمدعى انه لا يظهر كذبه فلا يباع ولا يعز
 فكيف بما ذكره غير الرجال المذكور في هذا الاقائل به واما حكمه في الضمان والتعزير والمال فيضو
 في الكتب مشطور وفيقول المتأخرين افترسوا بجواز فله حتى قال ملك الملوك الناصح رحمه الله
 القفل مشروعه عليه واجب اجر له والقتل فيه مفع شأها شة ملك الملوك العلوا نظم الجوا لمل فترس
 والله اعلم سئل في محضر حاصله ادعى زيد على عمرو انه كان هو والمدعى عليه وخالد عقدوا شرة
 على ان يصنع كل مبلغا وان زيد اسلم عمر المدعى عليه خمسمائة قرش وسبعين قرشا وخالد اسلمه
 نظرها وان يصنع عمرو ثلثمائة قرش وخمسين قرشا وان خالد المذكور اخذ ماله المزبور من
 وانفصل من الشركة واستمر هو والمدعى عليه شركة بان يبيعا ويشتريا وتما فخر الله تعالى المدعى
 والمدعى عليه ثلث وان المدعى عليه باع صبرة بخطية في داخل بيت في بيت المدعى المزبور في بلدة بمائة
 وقامتا مصر يا بتسعين قرشا وقاصصه بذلك من رأس المال الذي سلمه منه وتأخوله من مال الشركة
 اربعة مائة قرش من ذلك ثلثمائة قرش قطعة مضرة ومائة قرش امدته وبطال به الاربع مائة قرش
 الباقية له من مال الشركة وسال سؤا له عن ذلك فاجاب بانه عقد الشركة هو والمدعى وخالد المذكور
 وان خالد اخذ ماله وانفصل عنها وان وضع في الشركة خمسمائة قرش واثنين وخمسين قرشا
 وان خالد اسلم مال الشركة وانكر انه تسلم من المدعى المذكور المبلغ المدعى به وان ثبت ما يدعيه فحضر
 كلة من فلا فلا فشهدا بان المدعى والمدعى عليه تحاسبا بحضورهما بتاريخ كذا على مال الشركة
 فكان آخر ما فخر بعد كل حساب للمدعى بذمة المدعى عليه من مال الشركة اربعة مائة قرش منها ثلثمائة
 قطعة مضرة ومائة اسدية فقبلت شهادتهما بعد التزكية ولما ثبت لدى المال للرافع لدين
 شرعيا وحكم بموجبهما صحيحا مرقعا طلب المدعى الزام المدعى عليه بالمبلغ المذكور وقدره اربعة مائة

مطلب
 محضر في الشرع

فالزم بذلك الرأيا شرعيا تاما معتبرا مريا وعلى ما هو الواقع منطوقا فلهذا المحضر صحيح حال
 من الملل والنفسا وهو غير صحيح او ضحايا تاما فيه واجبوا عما يحتويه باحسن ايصاح واقصوا
 احاطت خلاصة المحضر اوضح من ان يذكر وذلك لما في المذهب قد تقر من ان مال الشريك
 في يد الشريك امانة وان التقديس في الأمانة والشركة وانفسوا للصغار وانما قبضها
 لا يتوب عن قبض الضمان وان شهادة الشاهد انما تقبل على السبيل على الحكم وان الشهادة المترتبة
 على المدعى الفاسدة فاسدة وان الشهادة بسبب جملتها من التقديس غير صحيحة كالدعوى بسبب ذلك
 لان المال لا يقبل سببا او حوبا لئلا كما هي مصرية في كثير من الحكم فاذا علمت ان مال الشركة
 امانة في يد الشريك فاذا غلوا امانة تكون قد تصرف في دراهم الشركة بغير اذن او دفعها في
 او لا يكون فان كان قد تصرف فيها انضلم دعوى عليها بعد لانه قد تصرف فيها فيما هو مآدول له به
 من قبل شريكه فكيف يصح دعوى عليها وان لم يكن قد تصرف فيها في امانة في يده والواجب رد ما
 بعينها ان تقاضا الشركة فكيف تصح الدعوى بها والشهادة عليها بانها في ذمة وقوله باعده صبرة
 حنطة في داخل بيت في بيت المدعى وقاضا بمصر تايسعين قرشا وقاضا صبرة بذلك من زاهر
 المال الذي سلمه وتأخر له كذا فاولا الأمانة لا يجوز للمقاضي صبرة بها وثانيا قبضها لا يتوب
 قبض من البيع الثابت في ذمة المدعى كاهو مقرر مشهور وقاضا على كسب المدعى مستطون لانها تمت
 ومن البيع غير متعين فالواجب فيها رد ما بعينها حتى قال بعض المتأين في المدعى في مثل ذلك
 بطالت المدعى عليه او لا باحضار تلك الدراهم فيقيم البينة عليها كما ان القليلا في المدعى المذكور
 لم يذكر تصرف الشريك بالشراءها حتى يكون حقه في الشركة ولا عذمه ونسخ الشركة حتى يكون حقه
 في رد عين تلك الدراهم وقوله وانتم هو والمدعى عليه شركة بان سيعا ويشترى ما ويعاملان بها
 يفهم من ظاهره تصرف وقوله وتأخر له من مال الشركة اربعة امانه قرش الحزب قد قوله باعده صبرة
 بمائة قرش وقاضا بتسعين قرشا بانهم منه عدا وقول الشاهد من محاسب وكان آخر ما تأخر
 بعد كل حب المدعى بذمة المدعى عليه شهادة بالالحكم وهي كالتصريح وكون آخر ما تأخر بعد كل
 للمدعى المدعى عليه المحسب بآمن قولها محاسب اذ علمت عدم صلاحية مستبأ عنه واذا التصريح
 بسبب كون مال الشركة امانة لا يثبت في ذمة الشريك بل موجب للشو لا المال المدعى ولا الشركة
 لا تصح الشهادة المترتبة عليها اذ لا بد للشهادة ولو قد راها مستقيمة من الدعوى الصحيحة اذما عاين
 على صحة الدعوى وقد علمت صحتهما فان قلت انما التسليم من المدعى من الضمان والشو في الذمة
 قلت نعم لكن لو جرف فيه بخصوصية معينة وانصبتا حكم عليه بعد دعواه ومنازعته فيه والدعوى
 التي اقصيت عليها الحكم بغير تسليم المال بعد عقد الشركة والمطالبة به لا الضمان بسبب الكا والانه لم يلق
 لا المدعى ولا الشاهد ولا الغير هما وقوا الاصل في تاتي الشو فيها ولم تقع الدعوى ولا الشهادة
 ولا انصبت الحكم عليه وكيف يتأتى ذلك ولم يكن هو المدعى وعلى تقدير الدعوى به شهادة الشاهد

مطلق
 الامانة لا يجوز
 القاضا صبرة
 بها ولا سوب
 قبضها من قبض
 نفس البيع

بان المدعى والمدعى عليه يتعاضداً بحضرة ما يقع كذا على مال الشركة فكان آخر ما تأخر بعد كل جناية
 المدعى بدمه المدعى عليه من مال الشركة أربع مائة قرش الخضر ومطابقة الدعوى مع كونها شهادة بالحق
 وهو ليس لها وإنما لها الاستيلاء كما شرع هذا مع ان تسعة اعشار المحضرة اواز يدحشوا لاحاجة اليه
 ومن صبيغ اصبيغه في الفقة ظهر له ظله كالفق الصبيغ والله اعلم **سئل** في محضرة صورته ادعى فلا
 اصالة عن نفسه ولا يات عن اخيه الصغيرين على اصل انه قتل اباهما الذي هو ابنه عملاً فانكر وهو
 الاب على ما ادعى فكيف التقاضي انه عرفة انه يلزمه القصاص تعريفاً شرعياً فهل يكون التعريف المذكور
 حكماً يمنع المخالف القاتل بتأخير القصاص الى بلوغ الصغيرين عن الحكم بتأخير القود الى بلوغ الصغيرين
 وهل يكون القصاص موزعاً على ارض الله تعالى حتى يكون الزوجة فيه حق في شرط حضور الكل
 على طلب القصاص لا احاطب ما ذكر من التعريف ليس حكماً لان الحكم انشاء الزام واطلاق
 عرفه في الفواكه المذكور انه الزام في الظاهر على صفة مختصة بامرطن لزومه في الواقع شرعاً
 وقال قولنا على صفة مختصة فضل احترز به عن مطلق الزام اذا اعتبرها الزاماً بالصيغة
 الشرعية كالزمت وقضيت وحكمت وانفذت عليك القصاص وفي معنى الحكم بالطلب المسحوق
 بعد تقرير كلام كثير في الشبهة هل هو حكم ام لا فالقول بان الشبهة حكم في جميع الصور خطأ قطعاً
 لهذا في قوله ثبت عند فكيف اذكت فعرفة انه يلزمه على ذلك القصاص وكل احد يعرف ان قاتل
 النفس المعصومة عمداً بغير حق يقتل بكون حكماً والمسئلة فيها خلاف في قتله قبل بلوغ الصغيرين
 امتحاناً يقولون يقتل ولا ينتظر بلوغ الصغيرين والشافعي يقول ينتظر بلوغها كما حكاه
 الزياجي فالحكم بتأخيرها شافعي لا يمنع التعريف من نفاذ حكمه لانه ليس من صبيغ الحكم في
 شيء من ذلك فليقع فيه بخصوصه حكم يمنع المخالف والمقرر ان القصاص يجري على ارض الله تعالى
 يستحق الزوجة فيه والام كما امر اماله ولا بد من اجتماع الكل في طلب القصاص فليزج ما يعفو
 بعض فيسقط القصاص وينقلب نصيب الباقي مالا ويجزم التعرض للقاتل بالقتل لا
 سقوطه تعفو العاقبة قل نصيبه اكثر والخاص اصل ان التعريف ليس حكماً وان القصاص يجري
 على ارض الله تعالى فكل من له نصيب من الارث في ماله فله مثله في قصاصه ولا كالا لا يجزى
 سقط يعفو احدكم فلا بد من حضورهم جميعاً حتى الزوجة لاجل استيفاء القصاص وكان
 واجب السؤال عن الشهود وتزكيتهم لاستيفاء القصاص فانه باجماع علماءنا واجب والمحال
 ان احباط العمل في الحدود والقصاص مشهور وفي غالب الكتب مذكور والله اعلم **سئل**
 شخص ورده عليه من دمشق الشام صورة من محمد افندي بن احمد الخنفي ابراهيم بن يحيى الوكيل
 ان عمر بن احمد الناظر في وقف جده محمد بن صاحب القاتون المشتق لربيعه مع من يشتره الثابت
 كذا عنه في ذلك الحاج ناصر بن شمس الدين الوكيل عن زوجة فاطمة بنت محمد الثابت بوكيله
 تاني ذلك وفي غيره بموجب حجة سابقة وموكلها وجهه الوقف للوقوف من معارضة حجة وقفت

مطلب
 محضرة في
 دعوى قتل

مطلب
 القصاص
 يجري على ارض
 الله والاحسان
 واجبة فيه

شهاب الدين الناصري المستفيضة تحت نظر احمد افندي ابن محمد واستحقاقه في ربيعة مع من
يشركه في جميع الجنبات الكاشفة كإرضى مفرج الحدود بكذا وكذا الخ لبيان ما وقع فيه شهاب الدين
المرفوع الشاهد بذلك كتاب الوقف المؤرخ للتصديق على العادة وابتغى الخينة محمود
في جهة الوقف المرفوع ومكن احمد الساظر المرفوع المذكور مصطلحاً على في المحضر المذكور وهو
لوكيلين المذكورين على مصطلح في الوكيل المرفوع بان محمد بن محمود فلاح الجنبين ارا العاقل
بينهما وبينهما بغير طريق شرعي وان باب اخذها ما موجود وهو الآن مشدود وان احمد
الناظر الذي هو موكل مصطلحاً على بعارض الكيلين المذكورين ويقول ان الباب المشدود الذي
هو الآن موجود جنب حراش وان حدها شرقاً جنبه الشارديّة كما هو معيّن في الوقفة
المبرزة للحاكم المسمى اليه فارز ابراهيم ابصاً كتاب الوقف لوكيل فيمن السجل فوجد فيه المذكور
جنبه الشارديّة والباب المتنازع فيه من جهة الشمال وكتاب الوقف يستدل بحال الشارديّة من الجانب
الغربي جنب حراش ومن الشمال الطريق وطال الاربع بينهما والتكمل منهما من الحاكم ان
يعين من جهة الكشف من يعتمد عليه فعين متعناً افندي فوجد متعناً من السجلين يوجد جنبه
حراش مشتملة على ارض من مخصصة قليلة وارض عالية مثالية يوجد جنبه الشارديّة ارض
من مخصصة وشمالها ارض في علو كاس الغرق ووجد كذا وكذا اعطى الكشاف اليه من
التداسين المذكورين بالحد الفاصل والباب المتنازع فيه فحضر ابراهيم بن دنان والسرّة
والدنة مت فادوا واحتجوا ولا تشهد وبان الباب الموجود الآن بجنبه حراش وان الحد المتنازع
فيه الذي هو في جنبه حراش عربي جنبه الشارديّة كان حدّاً فاصلاً بين الجنبين المذكورين
من الاصول التوثيقية الموجودين منذ وازيل وان باب جنبه الشارديّة ازيل من زمن قد
يكوي هدم في وقت السيل فوقف الحاكم على رأس الكا الذي كان به الجدار من الجانب القلي فوجد
كماً من الترافح ابراهيم بن عثمان بانه تراب الجدار المذكور كان فاصلاً وانه خوف وزك
في محله وما دل الحاكم الكشاف واختبر الحاكم المسمى اليه احصاءاً شرعياً وحضر لدى الحاكم المسمى اليه
الحاج سري الدين س ابراهيم البعلبي وشهد على وجهها بالحد الفاصل بين الجنبين المذكورين بالحد الذي كان
بالجدار الغربي من الاصول التوثيقية وان الباب المشدود بجنبه حراش وان باب
الشارديّة ازاله لسييل من قديم الزمان شهادة شرعية مقبولة فذلك منهم من معارضة وقف حراش
وابقى ذلك سد الساظر ومكة من التصرف فيه كما ذكر اعلاه فحل هذا المحضر معتمد عليه شرعاً
اجاب هذا المحضر في خلل من وجوه متعددة منها انه لم يذكر فيه الخارج من ذي اليد وذكر
لا بد منه كما صح به في الاشياء والبطاثر فراجع ان شكك ومنها قوله في التاب بموجبة
سابقة والحجة في كلامه كاغد فيه وقوم وبمثلة الحجة لا تقوم وبمثلة قوله الشاهد له ذلك
كتاب الوقف المؤرخ للتصديق على العادة وكذا الوقف خط في كاغد وقد نصتوا على ان

لا يعمل به فلا يعمل بكتاب الوقت الذي يحلته خطوط القضا الماضين لان القاضي لا يقضي
 الا بالحجة وهي البينة او الاقرار او الكول وانت على يقين انه اذا لم يعلم واليد من الخارج فالتا
 لا يدرك المدعي من المدعى عليه واذا لم يعلم ذلك لا يدري البينة على من منها ما ودعوا الوقفين كدعوى
 الملكين كما صرح به في جامع الفصولين وغيره وصرح في البحر في مواضع متعددة انه لا يعمل
 بالتا في الواقعة في زماننا لعدم استيفائها شرائط الحكمة وهي كونها حادثة وقعت
 نزاع من خصم على خصم واستوفيت اطرافها الست التي نص عليها ابن الفرس في قوله لا يدرك
 اطراف كل قضية حكمة ست يلوح بعد التحقيق حكم يحكم به وله ربح كونه عليه فحكم وطريق
 ومنها دعوى الركيلين على مضطلي بأن محمد بن محمود فلاح الجنيثين ازال الفاصل ومنهما بقدر
 شرعي وان باب احداها موجود وهو الان مسدود وان احدا فقد الناظر الذي هو الموكل تعاقب
 الموكلين فليت شري هل هو خارج حتى يعارض الموكلين فان كان كذلك فكيف يصح قوله في آخر
 وابقى ذلك بيد الناظر وان كان ذايد كيف يصح قوله يعارض الموكلين فهو صادر عن غير تعقل
 ومن جنس الوجه الثاني قوله فيه وابرز ابراهيم ايضا كتاب الوقف من التسلل فوجد فيه كذا وكذا ليس
 الموجود فيه نسخ في ورق ليس من حجب الشرع في شيء ومنها قوله فطلب الكشاف البينة ولما مو
 بالكشف ليس له طلب البينة لانها للحاكم ولا يصح الحكم منه ومنها قوله فحضر ابراهيم والمعرفة فذ
 واختار فاذ شهدوا بان الباب الموجود الآن بجنية جرباش هذا بالهذيان اشبه بالمدعى كونه
 وقف فلا ن على الجهة الغلانية لا كون الباب الجنية كما لا يخفى وهذه الالوم لا تصح ان تكون
 الملك ولا وقف وان كانت للاختصاص فهو غير المدعى ومثله قوله وان الحد المتنازع فيه الذي
 هو شرق جنية جرباش غرب جنية الشاردية كان حدافا فاصل بين الجنيثين بالقرب
 من الاصول الخاذه في شهادة بانه حد فاصل فلا اثبات فيه ولا نفي للمدعى هذا مع كون القرب
 مجهول القدر وقوله وان باب الجنية الشاردية ازيل شهادة بازالة لا بشئ مما يدعي المدعى
 وقوله ثم وقف الحاكم المذكور الفاعل ان مراده به الكشف المذكور بدلالة قوله بعد وعاد الحاكم
 الكشف اخبر الحاكم الموحى اليه في وجه المدعين المذكورين اخذ اشريعيا حكما حال لا يتعلق
 بالمدعى بحال وقوله وحضر بين يدي الحاكم الحاج سكر الدين بن ابراهيم وشهد على وجهه ما بان
 الحد الفاصل بين الجنيثين الجدار الذي كان بالجلس بالقرب من الاصول وان الباب المسدود
 لجنية جرباش وان باب الشاردية ازاله السيل من قد بر الزمان شهادة شرعية ليست كذلك
 اذا لا يتعلق لها بالمتنازع فيه وهو كونه جاريا في وقف فلا ن على الجهة الغلانية بل شهادة بانه
 الفاصل بين الجنيثين في جنية عن متنازع فيه كما لا يخفى على فقيه الى غير ذلك من وجوه الحال
 التي هي اظهر من ان تذكر وما ارى هذا المحضر الا محضر هذيان من غير تعقل على السان والله اعلم
 كتاب الشهادات

هذا
 من
 نسخة
 المحقق
 في
 سنة
 ١٢٠٠

هل تقبل منه على سبيل الشهادة الشرعية أم لا تقبل اجاب لا تقبل منه على سبيل الشهادة
 الشرعية كما افق به شيخ الاسلام ابو السعود العماد رحمه الله تعالى وانتم بما افقوا عليه تعالى
 سئل في رجل باع دابة وسليها المشتري ثم ادعاها انسا وشهد له البائع وقال بعث ما لا املك
 وفي هذا المدعى هل تقبل شهادته والحال هذا أم لا اجاب لا تقبل شهادة البائع بكونه ليس
 ملك المدعى كما في البرازية والحامية وغيرهما فلا يلتفت الى قوله بعث ما لا املك وعلى مدعى البائع
 البينة والله اعلم سئل في الشاهد القدر هل يقوم به حق ام لا وهل يشترط في قبول الشهادة عدالة
 الشاهد ام لا وهل يجب على القاضي السؤال عن عدالته شرعا وعلاوية فليس الخصم ام لا اجاب
 شهادة الواحد كالعامة واذا تم تصبها الشهادة فلا بد من العدالة ولا يقتصر الحاكم على ظاهر
 عدالة الشاهد بل لابد ان يسأل عنها شرعا وعلاوية في جميع الحقوق وسائر اللواحق فليس الخصم
 على ما عليه القبول لان الزمان زمان الفساد والله اعلم سئل في شهادة الشريك شركة ملك لشريك
 هل تجوز حيث كان المدعى ليس فيه شركة للشاهد ولم تجز الشهادة نفعاً للشريك في الشاهد ام لا
 اجاب انما الممنوع شهادة الشريك لشريكه المفروض وكذا شريك العناو والملك اذا كان الشهود
 مشتركاً واما اذا ارتفع في الشريك ففي مقبول كما هو مفيد في الفتاوى والشرح والله اعلم
 سئل في شهادة وقعت مخالفة الدعوى ثم اعيد الدعوى والشهادة على وفقها هل تقبل ام لا
 اجاب نعم تقبل قال في البحر والبرازية لو وقعت المخالفة بين الدعوى والشهادة فراجعوا
 الدعوى والشهادة وانفقتا تقبل والله اعلم سئل في رجل من اعوان حكام مدينة ما سأل
 تقبل شهادته ام لا لكونه لا يتوقف عن اللغو ولا يباي من اير اكتسب المال اجاب لا تقبل
 شهادته والحال هذا والله اعلم سئل في شهادة مشايخ البلاد هل تقبل ام لا اجاب لا
 لا تقبل وقد صرح في البحر عازي بالتمتع القديران شهادته وشهادة العرفان في المالك والعرفاء
 في جميع الامتناع وضمان الجها لا تقبل واقول لا شك انهم فسقة مردودون والشهادات المأثورة
 ويرى من امورهم مما لا يكاد يوصف والله اعلم سئل في شهادة مشايخ القرى ورجال الجبال
 والعرفاء هل هي مقبولة ام لا اجاب هي غير مقبولة كما صرح به في البحر بقدر من فتح القديران
 سئل في شهادة الدروز على المسلمين اجاب لا تقبل اذ هم كفار باذناكار وقد افقوا على
 القائلين باحوالهم بانه لا تخل ذبا عنهم ولا مناصحتهم كالجوس بل هم شر منه ثم ان صح ما نقل عنهم
 سئل في رجل تزوج بنت بالغة من ولتها وعقد عليها عقداً شرعياً ودفع صداقها بما تملك
 فلما اراد الدخول بها ادعى رجل انها مباح بانه عقد على البنت المذكورة عقداً قبل هذا واقام بينة
 وكنت بذلك حجة لدخولها في الزمة والبنت المذكورة رجعت عن شهادتها من غير اكرام بحضرة
 من المسلمين وقالوا صبحاً اذ بنات في شهادتها قل حيث رجعوا عن الشهادة وظهر كذبهم
 المرأة لرجل الذي عقد عليها ودفع الصداق وينقض لكم لانه لم يصداق محلاً ام كيف

مطلبت
 شهادة البائع
 انه باع ماله
 بملك غير مقبول
 وعلى المدعى
 البينة
 مطلوب
 شهادة الفرد
 كالعامة وان
 يتم الصواب
 تسأل القاضي
 عن عدالته شرعا
 وعلى المدعى الخصم
 ان يوطن
 مطلوب
 شهادة الشريك
 المفروض غير
 مقبولة وكذا
 شهادة شريك
 العناو والملك
 ان كان الشهود
 مشتركاً
 مطلوب
 اعوان حكام
 السياسية
 لا تقبل شهادتهم
 مطلوب
 شهادة مشايخ
 البلاد وضمان
 الجها والعرفاء
 لا تقبل
 مطلوب
 كالقديري
 مطلوب
 شهادة الدروز
 لا تقبل الخ
 مطلوب
 تزوج بنت
 فادعى رجل انه
 تزوجها قبله
 واتهمه في ذلك
 وحكم الحاكم
 مرجع الشهود
 لا ينقض لكم

اجابست لا ينقص حكم الحاكم رجوع الشهود ويلزمهم التعذر والجحش وعليهم في اليوم
 المشهود وشرط الرجوع عن الشهادة الذي ترتب عليها احكام الرجوع ان يكون عند قاض
 فلا اعتبار به عند غيره ولو كان العذر شرطيا والتعذر لا يلزم على كل حال لا سيما لبعض
 وهي موجبة للتعذر ولا ضمان على الزوج المشهود له لعدم تريان رجوعها عليه والله اعلم
مسئل في شاهد طلاق ثلاثا آخر اشهادتهما الى مدة تبلغ اشين وخمسين يوما ولا عذر بهما
 منع مشاهدتهما الزوجين وهما يجتمعان اجتماع الاذواج هل يقسمان باخير الشهادتين شهادة تام لا اجاب
 نعم يقسمان باخير الشهادة وترد شهادتهما والحال هن والله اعلم **مسئل** فيما اذا طلبت الشهود
 للشهادة في مكان بعيد مسافة يومين واحتج الى الركوب فادى لدى الشاهد من اجرة
 دابتهما هل تسقط شهادتهما بذلك ام لا اجاب لا تسقط شهادتهما بذلك كما جزم
 في التلقط والله اعلم **مسئل** في حاكورة مشتملة على غراس زيتون وغيره مشتركة بين جماعة
 شركة ملك ارضها وعرسها ادعى احد الشركاء على الشركاء والحاضرين والغائبين ان ارض الحاكم
 وقف والى بشاهدين احدهما اعني شهود على الحاضرين والغائبين بانها وقف هل تقبل هن
 الشهادة على الحاضرين والغائبين ام على الحاضرين فقط ام لا ولا اجاب لا تقبل الا على
 الحاضرين ولا على الغائبين اما على الغائبين فظاهر لان في شركة الاملاك لا تستصحب احد خصما
 عن الاخر واما على الحاضرين فلا في شهادة الاعمي لا تقبل مطلقا ودخل تحته ما كان طهره
 السماع كما صرح به في تنوير الاصبعا وغيره والله اعلم **مسئل** في شهادة الاممي والقروى وارباب
 الصناعات الدينية كالزبال والحائك والقنواقي والاعراب اذا كان عدل هل تقبل شهادتهم
 كان عدل ولو كان المشهود عليه طالب علم ام لا اجاب نعم تقبل شهادتهم كان عدل ولو
 على طالب العلم قال في البحر في شرح قوله او يقول وليس منها اى ليس من الاشياء التي تحمل بالرواية
 فتسقط بها العدالة الصناعات الدينية كالقنواقي والزبال والحائك فان الصحيح قبول شهادتهم
 اذا كان عدل ومثله النحاسون والدالون والعامة على قبول شهادة الاعراب ولو كان عدل اذا كان
 عدلا فان العبرة للعدالة وهذا الذي يجب ان يقول عليه ونصني به فان انا نرى كثيرا من
 ارباب الصناعات الدينية عند من الدين والتقوى ما ليس عند كثير من ارباب الرواحية
 واصحاب المناصب وذوي المراتب قال الله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاهم والله اعلم **مسئل** فيما
 شهدوا على خمسة نفر من طائفة بينهم وبين الشهود تعصب ظاهر باهم اثم واقفة ذهب
 فيها انفس وانهم سلكوا امر سيدنا الخليل عليه الصلوات والسلام الاثمية وضربوا فيه بالمارود
 وانهم قاتلوا صوبيا شي المينة وان قصدهم يجمعون العضاء ويجمعون المدينة هل تقبل شهادتهم
 ام لا اجاب لا تقبل هذه الشهادة اذ قبولها ينشئ على الدعوى الصحيحة واين هو هنا وعلى
 تقديره فالتعصب موجب لردها وعدم سماعها ففي الخلا والفرار من ادب القاضي

مطلب
 اذا رجع الشهود
 بعد زيارته
 وشرط صحة
 ان يكون لدى
 قاض

مطلب
 اذا ركب الدابة
 الشهود لبعده
 المسافة لا ينظر
 شهادتهم بذلك
 مطلب
 شهادة الاعمي
 غير مقبولة ولو
 فيما ثبتت
 بالتسامع

مطلب
 شهادة الاممي
 والقروى
 وارباب
 الصناعات
 الدينية مقبولة
 حيث كانوا
 عدلا

مطلب
 شهادة النعصب
 غير مقبولة

استل الشهادة لا تقبل عند التعصب فالمرح اولى وفي المحرم من الشهادات وعلى هذا كل من
لا تقبل شهادته وفي معنى الحكم من موانع قبول الشهادة قال ومنه العصبية وهو ان يقصر
الرجل الرجل لانه من بني فلان او من قبيلة كذا والوجه في ذلك ظاهر وهو ان كتاب المحرم في
الحديث ليس من ثامن دعا الى عصبية او قال عصبية وهو موجب للعصبية ولا شهادته كالحديث
سئل في رجل ادعى على آخر ثلاثة وعشرين قرشا وثلاث قرش فانكر المدعي عليه فاني بشاهد
اخذ مما يشاء وثلاثين قرشا وشهد الاخر ثمانية وعشرين قرشا هل تقبل شهادتهما مع الخالفة
المذكورة ام لا اجاب نعم مع اطلاق المدعي والشاهد في القروش مع تزعمها اجاب لا تقبل
والحال من والله تعالى اعلم سئل فيما اذا شهد شاهد على ظالم لاخر باحد ماله وشهد
المشهود له لشاهد بمثله هل تقبل شهادته وان كانا من قرية واحدة او محلة واحدة كما قيل
شهادة بعض قافلة لبعض على قطاع الطريق ام لا اجاب نعم تقبل شهادته ولو منع
من ذلك شهادة الاخر له او لا يتعاين العلماء وقد توافى التوافق والشرح والفتاوى على ذلك
قال في الهداية واذا شهد رجلان رجلين على ميت يدين الف درهم وشهد الاخران للدين
بمثل ذلك حازت شهادتهما ومثله في من الكبر ويطلق الاخر قال غاي الشرائع في مسئلة
الميتون في طرف الدليل والزام الخالف في دين الميت فصارت اذا شهد الفريقان في حال عيانهما
وفي طرف الخالف الاخر بخلاف الشاهدين في حال الحي لان الدين في ذمة الحي لبقاء ذمته لا في ماله
فلا تحقق الشركة وقد اتفق الامام وصاحبا على احوار ذلك في الحي ومثله اذا دعوا على
الحي فوجب قوؤها والله اعلم سئل في دار يدين آخر بالسكنى ويدين آخر مفتاح بيت بها
هل تكون اليد للسكنى ام للذي بيده مفتاح بيت منها وهل ثبت للمالك بين بيده المفتاح في البيعة
اذا شهد له شاهدا بوضع اليد عليه ام لا اجاب اليدان له السكنى لا لمن بيده مفتاح
بيت منها ولا يثبت للملك في البيت بشهادة شاهدين بانه ذو يد عليه اذ ليس من لازم وضع
اليده للملك لانهما متوعدة يد استعارة ويد استيداع ويد استيجار ويدارتان ويد عصبية
ويد ملك وغير ذلك فلا يثبت حكم القاضى بالشهادة بمجرد وضع اليد والله اعلم سئل في رجل
ادعى على آخر انه تعد على مزرعة الفدان وادخلها في داره بلا اذنه وخرج على راسه اللطاحون فبعتها
المهزلة فادخلها اللطاحون فوقع في الشاغرة وهلك واقام بيعة باقراره بذلك هل تنبى
وبضمن ام لا اجاب نعم تنبى وبضمن اما الضمان فقد صرحوا بان من اخذ مزارع
فتبعه محش فاكله الذئب ان ساقه او تعرض له بشئ ضمن ولا ولا وهذا قد تعرض له بالادب
في الموضعين فتعرض عليه الضمان اما قبول البيعة فقد صرح في جامع الفصولين وكثير من الكتب
بانه لو ادعى الغضيب فشهد على اقراره به تقبل والله اعلم سئل فيما اذا شهد ان الوثيقة ان
انه وكلت هذا في قبض حقوقها من فلان وفي خصوصها بقبول شهادتهما ام لا اجاب لا تقبل

مطلب
اذا وافق احد
الشاهدين
وخالف الآخر
لا تقبل عليه
مطلب
شهادة رجل
لاخر مثله
بمثل تلك مقبول

مطلب
اليد للسكنى
الدار لا لمن
بيده مفتاح
بيت منها
ولا يثبت
المالك في
بالشهادة
انه ذو يد
لستوعها

مطلب
ادخل مزرعة الغير
داره وطاحونه
فهلك في
الشاغرة تنبى
البيعة على
اقراره بذلك
ورضمن
مطلب
القبول على الاقرار
بالفرض مثله

شهادة كما صرح به البرازي وغيره والله اعلم **سُئِلَ** في شهادة اليهود على النصارى وسكبه
هل تقبل أم لا **أجاب** نعم تقبل كما صرح به غير واحد من علماؤنا والله اعلم **سُئِلَ** في
شهادة الزور التي عدلت الاسراء بالله تعالى بنص حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال يا ايها الناس
عديت شهادة الزور لا شرا لك بالله تعالى تاليا قوله تعالى فاجنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا
قول الزور وقد صرحوا بانها لا تثبت بالبينة معقلين بانها من باب النفي وقرار الشاهد عليه
بانه شهيد زور ومن انذر بما يكون واضراره للناس بها عظم فيلزم سد باب اثباتها وتجري العوم
الذين هم كالانعام عليها فيستضرع عباد الله تعالى بها في الحاضر بق غير الاقرار فله تعالى ان تشفوا
الغلل بما يؤدى الى حتم مادة التزوير ولكم الاجر الوافر الغفر من الله العليم الخبير **الحاج**
صريح الزيلعي رحمه الله تعالى في التكرار بانه اذا اقام القاضي عليه البينة انهما رجعوا عند قاض آخر
غير الذي كان قضى للمضى تقبل بينته لانه ادعى رجوعا صحيحا وذكر قبله ان ذكر الرجوع ان يقول
رجعت عما شهدت به او شهدت بزور فيما شهدت بشرطه ان يكون في مجلس القاضي فيه ظهر انه اذا اقام
البينة عند القاضي بانها قاض آخر شهدنا بزور وقد رجعتا لاديه بذلك وطلب
موجبه من الضمان والتعذر تقبل بينته ويقضى عليه بموجبه كما هو صريح كلام الزيلعي وهو طريق
الى اثباتها بالبينة لكنه راجع الى اقرار الشاهد اذا ثبت بالبينه كالثابت عينا فكان القاضي
بمنه البينة عاين اقرارها بشهادة الزور فافهم ذلك والله اعلم **سُئِلَ** في رجل باع حصته
في فرس مشترك لرجل وسلم له هل يضمن تسليمها له ام لا وهل اذا انكر ونية البائع استيع
والتسليم وشهدت بشهود بالبيع والتسليم يكفي في وجوب الضمان لا وهل يكلف الشهود بيان لون
الدابة واسم المشتري ام لا يكفيون وهل اذا اسلم القاضي عن لونها فلو لا انكر ولو باع شهادا
بذلك ام لا **أجاب** نعم يضمن الشريك بالبيع والتسليم المستريح سلم بغير اذن الشريك
ولا تكلف الشهود بيان اللون الدابة ولا اسم المشتري بعد الحاجة الى ذلك اذا دخل ذلك فيما يتعلق
بالضمان ولا ترد شهادة الشهود اذا قالوا لا نعرف لون الدابة ففي جامع الفصولين القاضي لو سأل
الشهود قبل الدعوى عن لون الدابة فقالوا كذا ثم عند الدعوى شهدوا بخلاف ذلك القبول تقبل لانه لما
تعالى كلف الشاهد بيان ما استودع وتركه وتخرج منه مسائل كثيرة اه والله اعلم **سُئِلَ**
فيما اذا شهد به اذن على شهادة رجل واحد في غير حد وقدم مع شاهدا أصلي واثباتا ثانيا
على أصلها هل القاضي ان يحكم للمشهد به ام لا وهل يشترط في صحتهما ان يكون
الشاهد الاصلى بعد اعراس محل الشهادة مدة السفر أم لا **أجاب** مسألة الشهادة على الثبوت
او ببيان مستقل في كتب الفقهاء وخلص القول فيما انها تقبل فيما لا يسقط بالثبوت وانها
على كل اصل فرعان ولو شهد واحد اصل واخران فرعان على شهادة اصل غيره جاز ولا اشترط
ان يقول اشهد على شهادتي اني اشهد ان الامر كذا وكذا واداء الفرع ان يقول اشهد فلانا

مطلب
شهادة اليهود على
النصارى وبالعكس
مقبولة
مطلب
في اثبات
شهادة
الزور

مطلب
اذا اقام بينة
ان الشاهد
قال عند قاض
آخر رجعت
عن ثبوت اذنا
او تعذرنا بزور
تقبل

مطلب
لو باع حصته من
فرس وسلم الشريك
بشيء للضمان
ولا يشترط لصحة
الشهادة بيان
لون الدابة

مطلب
شهادة فرعان
مع اصل مقبولة

اشهدني على شهادته ان الامر كذا وكذا ولا شهادة لغيره الا بيمين اصله او رضاه وسفره هذا
 ما تمت عليه من الذهب وعن النبي صلى الله عليه وسلم ان كان في مكان لو غدا لاداء الشهادة لا يستطيع
 ان يبت في امله صنع الشهادة احياء لمحقوق الناس في الاول احسن وهو ظاهر الرواية
 كما في الحارثي والثاني ارفق وبما اخذ الفقيه ابو الليث وكثير من المشايخ وقال في غير الامور
 وفي السرية وعليه الفتوى كذا في البحر وغيره والله تعالى اعلم **سئل** في شهر من غصافه رجل
 رجل اجنبي بينهما منتهصر الاحدهما وضربت الاخر بعد ثباته ان الشهر المنتصر له اشكر
 المنتصر ولا القاضي وقال انه يصح في وجهه واقام القضاء وقال شاهد بينه بما ادعى هل
 تقبل شهادته بما لا تقبل حيث يدعي العداوة والبغضاء واللعنة عليه وهل يرد ان النبي
 صلى الله عليه وسلم سئل يا رسول الله ما اكبر الكبار فقال لا يشرك بالله وعقوق الوالدين وكان متكئا
 فجلس وقال لا وشهادة الزور حتى قال السائل ليتني لو اسأل الجلب لا تقبل منها من
 ظهر منه هذا الامر لفسقه بها اذ لا يؤمن عليه من شهادة الزور وهذا ظاهر وفي غايه الكلفة
 مقرر مشهور واما الحديث فقال البخاري في صحيحه حدثنا مسدد حدثنا بشر بن الفضل
 الجعفي عن عبد الرحمن بن ابي بكر عن ابيه رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم الا ينكم
 بأكبر الكبار ثلثا قالوا بلى يا رسول الله قال لا يشرك بالله وعقوق الوالدين وجلس وكان متكئا فقال
 الا تقول الزور قال فان قال يكررها حتى قلنا لا تسكت وقال النبي صلى الله عليه وسلم في اذكاره وروى البخاري
 البخاري وسئل عن ابي بكر بن نفع بن الحارث رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الا ينكم بأكبر الكبار ثلثا بلى يا رسول الله قال لا يشرك بالله وعقوق الوالدين وكان متكئا فجلس
 فقال الا تقول الزور وشهادة الزور فان قال يكررها حتى قلنا لا تسكت وفي الترمذي والبيهقي
 لم يرد رجمه الله تعالى عن جرحه من فأنك رضي الله عنه قال صلى الله عليه وسلم لا ينكم بأكبر الكبار
 الصبح فلما انصرف قام قائما فقال عد شهادة الزور الا يشرك بالله تعالى ثم قرأ واجتنبوا
 الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور وحفافة غير مشركين يرواه ابو داود واللفظه
 والترمذي وابن ماجه ورواه الطبراني في الكبير موثوقا على ابن مسعود باسناد حسن
 وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تزول قدمي من شاهد الزور
 حتى يوجبا له النار ورواه ابن ماجه والحاكم وقال صحيح الاسناد ورواه الطبراني في الاثر
 ولقظه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الطير لتضرب بمنافقها وتجرأ اذا بنان
 هول يوم القيمة وما ينكم به شاهد الزور ولا تغادق قدماء على الارض حتى يقدب في النار
 والاحاديث الواردة في قيم شهادة الزور وشقاوة مرتكبها كثيرة وكلام العلماء في ذلك قاطع
 الما جزم عليها القدر السابق بغضض رب العالمين اعادنا الله والمسلمين من غصبه آمين **سئل**
 في الشهادة بالوقت بدين واقع هل يقبل ام لا واذا قال اليهود سمعنا الله وقف ولم نسلطنا الله

مطلق
 شهادة من يدين
 منه العداوة
 غير مقبولة

مطلق
 في حديث
 شهادة الزور

مطلق
 في الشهادة بالوقت
 بدين واقع

هل يشبث الوقف بذلك ام لا اجاب اما الشهادة بالوقف ببيان واقفه ففيها خلاف
 ذكره اكثر فقهاءنا قيل لا وقيل بالتفصيل ان قديما قيلت والا فلا في البرازية
 شهدوا انه وقف ولم يبينوا الواقف تقبل قال الامام ظهير الدين هذا اذا كان الوقف قديما
 وقيل لا بد من بيان الواقف على كل حال وهو الصحيح اهـ واما اذا لا الشهود سمعنا انه وقف
 ولم يتلفظا بالشهادة فلا يشبث الوقف بذلك كعلم فيه خلافا عند علماءنا والله اعلم سئل
 في جماعة شهدوا بوقف قائلين نشهد بالسماع لاناس سمعنا من الثقة ان الحكم الفلاني وقف
 ومع ذلك لم يعيّن الوجه الموقوف عليها قيل تقبل هذه الشهادة والحالة هذه ام لا اجاب
 لا يعلم الا لان المسئلة الشهادة بالوقف بالتسامع ام صلا وشروطا لم تذكر في ظاهر الرواية
 واما قاسم المشايخ على الموت كما في الخلاصة واختلف المشايخ فيها اختلافا يطول ذكره كما هو
 دأبهم في اغلب مسائل الوقف فنذكر شيئا مما رجع من يعتبر ترجيحه قال في الحاشية والجملة
 والبرازية لو قالوا شهد بذلك لاناس سمعنا من الناس لا تقبل شهادتهم وفي البحر في قوله وان
 للقاضي انه يشهد به بالتسامع لا الحذف هو الصحيح ثم قال ومعنى التفسير ان يقولوا شهدنا
 لاناس سمعنا من الناس وقد استثنى يسكن في شرحة الموت والوقف فتقبل فيها ولو فسر القاية
 انه اخبره من يثق به واستثنى العماد في قصوله الوقف وهو مخالف لاطلاق الحاشية والجملة
 والبرازية وكثير من الكتب وفي غاية البيان قال الشيخ الامام ظهير الدين اذا لم يكن الوقف قديما
 لا بد من ذكر الواقف واذا شهدوا على ان هذه الضيقة وقف ولم يذكر الوجه لا يجوز تقبل
 بل يشترط ان يقول وقف على كذا اهـ وفي البرازية شهدوا انه وقف ولم يبينوا الواقف تقبل
 قال الامام ظهير الدين هذا اذا كان الوقف قديما وقيل لا بد من بيان الواقف على كل حال وهو
 الصحيح اهـ وفي جامع الفصولين لو ذكر الواقف لا المصروف تقبل الوقف قديما ويصرف الى الفقراء وفيه
 لو صرح باسمه تقبل اذ الشاهد بها يكون سنة عشرين سنة وتاريخ الوقف مائة سنة
 فيستيقن القاضي انه يشهد بسماع فاذا افرق بين سكوت واصحاح بخلاف سائر ما يجوز
 به الشهادة بسماع اهـ وهو يميل الى القول بالفارق بين القديم وغيره والحاصل ان المسئلة
 وقع فيها اختلاف كثير وينبغي ان لا يعدل عن كلام قاضي خان الذي قدمناه في صمد الكلا
 والله اعلم سئل في الشهادة على الوقف بالتسامع هل يشترط في قبولها تقدم الوقف وما
 حد التقدم وهل يشترط ان يقول الشاهد سمعت من فلان وفلان سمع من فلان الى ان يصل
 الى من يشهد بالبيت على الوقف ام يكفي قطعه بالشهادة بناءً على ما اشتهر عند من اخبار
 الثقة من غير بيان من سمع منهم اجاب اطلب اطلاق اصحاب المتن في قبولها قال في الكفر
 ولا يشهد بما لم يقاينه الا في النسب والنكاح والدخول وولاية القاضي واصل الوقف
 ومثله في المختار ونسب لابن صار وفي الهداية واما الوقف الصحيح انه تقبل الشهادتين

مطلب
 في الشهادة
 بالتسامع
 بالوقف

مطلب
 لاشتراط في الشا
 على الوقف تقدم
 الوقف ولا قول
 الشاهد سمعت
 من فلان وفلان

ادعى على البنت بيتا انه مخلف عنها وله نصفه ارثا فادعت شراده منها في القضية
 وادعى انه في المرض وبرهنت على دعواها وحكم لها به ثم وجد بينه ان كان في المرض هل تسمع
 وينقض الحكم السابق ام لا اجاب لا تسمع ولا ينقض الحكم السابق لان بينتهما هي
 المقدمة لمخاضها الظاهر وهو ان الحادث يضاف الى اقرب اوقاته والبينة بينة من يثبت
 خلاف الظاهر والله اعلم **سئل** في شهادة البائع للشرع هل تقبل ام لا اجاب لا تقبل والله
سئل فيما لو رد القاضى شهادة رجل ثم شهد عنده في تلك الواقعة هل يجوز له او لقاض آخر
 قبول شهادته في تلك الواقعة اذا زال سبب الرد عنه ام لا اجاب ان كان رده الشهاد
 لغرض تمامه هي عدم العدلية بل كان لعدم الموافقة ولمعنى لا يوجب الخلل في عدالة باعبار عدم
 الاتيان بما هو شرط القبول من الالفاظ يجوز قبولها اذا اتى بما هو شرط وان كان لهية في ذلك
 او لمروءة لا يجوز قبولها ومن صرح بذلك استاذنا العلامة الشيخ الاسلام الشيخ محمد بن صالح الدين
 الكانوتي والله اعلم **سئل** في مخدرة معتدة عن وفاة عرف بها من يجوز تعريفه بها شرعا بمحض
 شهره او قرت باشياء من قبض مهرها من زوجها المتوفى ونحوه فهل اذا شهد الشهود بالظاهر
 التعريف على فلانة بنت فلان من المشاهير لا يعنى المعروف بها انها اقرت بحضرتها بكذا يجوز ذلك
 ام لا اجاب قال علماؤنا في تحمل الشهادة على المتقدمة اقول بعضهم سهل ووسع في ذلك
 وقال يصح وان لم تسفر عن وجهها عند التعريف وقال تعريف الواحد كافي كما في الكركي والتميز
 والاشنان اقول على الخلاف الذعر في تلك المسئلة والى هذا القول مالا الشيخ خواهر زاده كذا
 نقله في التارخانية وبعضهم شرط فيه جماعة لا يتواطون على الكذب وهو قول الامام وبعضهم
 شرط رجلين او رجلا وامرأتين قال في الحاوي وهو القول المعتمد عليه وقال بعضهم وعليه الفتوى
 وهذا كله بعد الوأى من المرأة المشهود عليها اما اذا كانت حية واسرار الشهود اليها وقالوا هذه نسند
 عليها ونعرفها قبلت شهادتها ولو قالوا تحمل الشهادتي على فلانة بنت فلان ولكن لا نذكر كل من هذه
 الدعي عليها بعضها ام لا صححت شهادتهم وكان على المدعى قامة البينة ان عدنى على التمسك بها
 ونسبوا كذا في التارخانية ايضا وغيرها ومن قولنا اما اذا كانت حية الخ يعلم الحكم في المسئلة
 المسئول عنها وصاصله ان الشهود الذين يؤدون الشهادة عليها ان قالوا نعرفها قبلت ولا
 الى شئ غير وان قالوا لا نعرف انها فلانة بنت فلان التي تحملها الشهادتي عليها قبلت ايضا
 لكن يحتاج المدعى الى اقامة بينة انها ملك بعضها النظر الى كتب الفتاوى يظهر لك ذلك واقعه اعلم
سئل في القائلة الواحدة ما بين اخ واخ وعم وابن عم ومنافع الاما ليسهم متصلة
 ومساعدتهم لبعضهم في الدعوى مشهورة هل تقبل شهادة بعضهم لبعض ام لا وهل اذا
 المودع المودع في فرس الوديعه ان فلا يخرج حقا فانت وهي بيدها تقبل شهادتهما ام لا اجاب
 لا تقبل كما صرح به في البحر في الاولى بقوله وفي خزانة الفتاوى اذا تخاصم الشهود والمدعى عليه

مطلوب
 شهادة الثاني
 المشتري لا تقبل

مطلوب
 اذا ردت شهادة
 الشاهد لعدم
 العدالة ليس له
 ردّها ولا تعريف
 ان يقبلها بخلاف
 ما اذا ردت لغير
 ذلك

مطلوب
 في الشهادة على
 المخدرة وما فيها
 من الخلاف

مطلوب
 في شهادة من كان
 في حالة واحدة
 وبعضهم لا يميز
 بينهم
 الشهود اذا اصابوا
 المدعى عليه فقبلت
 شهادتهم ان عدل
 ما لم ينعقد ذلك
 في الخصومة

تقبل ان كانوا عدوا ولا هو ينبغي مثله على ما اذا لم يتاعد والمثني في الخصومة ولم يكن ذلك
 منهم توفيقا اهكلا وفي الثانية بقوله ولا تقبل شهادة المورخ والمستعبر والمستبر الذي قبل
 والمورخ والمستعبر الذي اذ وقدر صرحوا بان شهادة الاجير والتلمذ لاستناده لا تقبل
 وفترة اهل البلد في الخلافة بالذي يأكل مع عياله في بيته وليس له اجرة خاصة واما الاجير فان
 كان حاصبا لتقبل ولا قبلت ومنه يعلم حكم من كان معه في عائلته واحدا من اخوة وعون بالاول
 والآخر لم يسئل فيما لو ادعى بمبلغ مقلوب وشهد البينة بانه دفع للمثني عليه صرة من ذلك
 بمجھولة العود لا تعرف كمن قبلت الذي بهن الشهادة اذ لا اجاب لا يثبت ذلك ولا يثبت
 قطعاً ولا يومهم خلافه ما في الحاشية والخلاصة والبرازية وغيرها ادعى على ورثته ما لا يحصر
 في شهادته المتوفي اخذ من هذا الذي من دياره ولم يعلم كوزن الدراهم فالوان علم
 الشاهد ان ان كان في الصرة دراهم حررها ثم شهدون بمقدار ما يتبين عندهم فيهم
 الدراهم فالوان ينبغي ان يعلم الجودتها لاحتمال انها تكون موهبة فاذا علم ذلك جازها بغير
 لانه في حل الاقدام على الشهادة بالمقدار بعد يتبين ما فيها من المقدار والخبرة لا في قبول الشهادة
 بالجهول والتمسك بما في لفظ ذلك اذ لا بد من العلم بالحق كونه ليحكم به والله اعلم سئل
 في وقت حاصل كتابه الثابت بعد ذكر الموقف انشا الواقف الذوق حسن بن اسماعيل بن محمد بن
 حريص وقفه قد اعلى نفسه وعلى ذمته فلا ترمي اولادها المذكور والاثانية ثم على
 العمريضة الشعية ثم من بعدهم على اولاد الذكور دون اولاد الاناث ثم من بعدهم على اولادهم
 ثم على اولاد اولادهم ثم انشا المذكر ثم من بعدهم انحصر الوقت فيخص يدعي فمضوا فقص
 بالاستفدال مدة حياته متلفاً ذلك عن ابيه ثم مات منصوب فادعى رجل بالوكالة عن
 والده يسمى علوان على ابن منصور المذكور المنحصر فيه بعد ابيه فاند في دعواه ان اباه اكل
 من اولاد الذكور وانته يستحق نصف ربع الموقف المذكور فانكر الذي عليه كون المولى
 المذكور فاقام الذي شهد بان المولى المذكور بان عطاء الله وعطاء الله من اولاد
 حريص من اولاد الذكور فقبل بهذا الشهادة يثبت المولى استحقاق نصف الربع من ان
 يكون المولى المذكور من ذكور اولاد حسن للشرط لم الربع ام لا يثبت لان شهادتهما قاصرة
 على ان المولى الذي هو علوان بن عطاء الله وعطاء الله بن حريص وخريص ليس هو الواقف بل
 هو واقف حسن الذي هو ابن ابن حريص فإذن يكون من ذرية اولاد حريص واولاد
 اولاده يكون من ذرية اخ الواقف ومن ذرية ابن اخ الواقف وعلى كل لا يستحق من ربع الوقت
 شيئاً فكيف يثبت بها استحقاق علوان المذكور وكونه من اولاد حسن الواقف الذي هو ابن
 حريص اجاب شهادة الشاهد من المذكورين لا يثبت بها استحقاق علوان في وقت المذكور
 الا يلزم من كونه من اولاد حريص ان يكون ابن ابن ابن حريص الواقف في مثلها انما يثبت بها

مطلب
 لا تقبل شهادة
 المورخ والمستعبر
 والمستبر الذي قبل
 والمورخ والمستعبر
 الذي اذ وقدر
 صرحوا بان
 شهادة الاجير
 والتلمذ
 لاستناده
 لا تقبل
 وفترة اهل
 البلد في
 الخلافة
 بالذي يأكل
 مع عياله
 في بيته
 وليس له
 اجرة
 خاصة
 واما
 الاجير
 فان كان
 حاصبا
 لتقبل
 ولا قبلت
 ومنه يعلم
 حكم من
 كان معه
 في
 عائلته
 واحدا
 من
 اخوة
 وعون
 بالاول
 والآخر
 لم يسئل
 فيما لو
 ادعى
 بمبلغ
 مقلوب
 وشهد
 البينة
 بانه
 دفع
 للمثني
 عليه
 صرة
 من ذلك
 بمجھولة
 العود
 لا تعرف
 كمن قبلت
 الذي بهن
 الشهادة
 اذ لا
 اجاب
 لا يثبت
 ذلك
 ولا يثبت
 قطعاً
 ولا
 يومهم
 خلافه
 ما في
 الحاشية
 والخلاصة
 والبرازية
 وغيرها
 ادعى
 على
 ورثته
 ما لا
 يحصر
 في
 شهادته
 المتوفي
 اخذ من
 هذا الذي
 من دياره
 ولم يعلم
 كوزن
 الدراهم
 فالوان علم
 الشاهد ان
 ان كان
 في الصرة
 دراهم
 حررها
 ثم شهدون
 بمقدار
 ما يتبين
 عندهم
 فيهم
 الدراهم
 فالوان
 ينبغي ان
 يعلم
 الجودتها
 لاحتمال
 انها تكون
 موهبة
 فاذا علم
 ذلك
 جازها
 بغير
 لانه في
 حل
 الاقدام
 على
 الشهادة
 بالمقدار
 بعد يتبين
 ما فيها
 من
 المقدار
 والخبرة
 لا في
 قبول
 الشهادة
 بالجهول
 والتمسك
 بما في
 لفظ
 ذلك
 اذ لا
 بد من
 العلم
 بالحق
 كونه
 ليحكم
 به
 والله
 اعلم
 سئل
 في وقت
 حاصل
 كتابه
 الثابت
 بعد
 ذكر
 الموقف
 انشا
 الواقف
 الذوق
 حسن
 بن
 اسماعيل
 بن
 محمد
 بن
 حريص
 وقفه
 قد اعلى
 نفسه
 وعلى
 ذمته
 فلا ترمي
 اولادها
 المذكور
 والاثانية
 ثم على
 العمريضة
 الشعية
 ثم من
 بعدهم
 على
 اولاد
 الذكور
 دون
 اولاد
 الاناث
 ثم من
 بعدهم
 على
 اولادهم
 ثم انشا
 المذكر
 ثم من
 بعدهم
 انحصر
 الوقت
 فيخص
 يدعي
 فمضوا
 فقص
 بالاستفدال
 مدة
 حياته
 متلفاً
 ذلك
 عن
 ابيه
 ثم مات
 منصوب
 فادعى
 رجل
 بالوكالة
 عن
 والده
 يسمى
 علوان
 على
 ابن
 منصور
 المذكور
 المنحصر
 فيه
 بعد
 ابيه
 فاند في
 دعواه
 ان
 اباه
 اكل
 من
 اولاد
 الذكور
 وانته
 يستحق
 نصف
 ربع
 الموقف
 المذكور
 فانكر
 الذي
 عليه
 كون
 المولى
 المذكور
 فاقام
 الذي
 شهد
 بان
 المولى
 المذكور
 بان
 عطاء
 الله
 وعطاء
 الله
 من
 اولاد
 حريص
 من
 اولاد
 الذكور
 فقبل
 بهذا
 الشهادة
 يثبت
 المولى
 استحقاق
 نصف
 الربع
 من
 ان
 يكون
 المولى
 المذكور
 من
 ذكور
 اولاد
 حسن
 للشرط
 لم
 الربع
 ام
 لا يثبت
 لان
 شهادتهما
 قاصرة
 على
 ان
 المولى
 الذي
 هو
 علوان
 بن
 عطاء
 الله
 وعطاء
 الله
 بن
 حريص
 وخريص
 ليس
 هو
 الواقف
 بل
 هو
 واقف
 حسن
 الذي
 هو
 ابن
 ابن
 حريص
 فإذن
 يكون
 من
 ذرية
 اولاد
 حريص
 واولاد
 اولاده
 يكون
 من
 ذرية
 اخ
 الواقف
 ومن
 ذرية
 ابن
 اخ
 الواقف
 وعلى
 كل
 لا
 يستحق
 من
 ربع
 الوقت
 شيئاً
 فكيف
 يثبت
 بها
 استحقاق
 علوان
 المذكور
 وكونه
 من
 اولاد
 حسن
 الواقف
 الذي
 هو
 ابن
 حريص
 اجاب
 شهادة
 الشاهد
 من
 المذكورين
 لا يثبت
 بها
 استحقاق
 علوان
 في
 وقت
 المذكور
 الا
 يلزم
 من
 كونه
 من
 اولاد
 حريص
 ان
 يكون
 ابن
 ابن
 ابن
 حريص
 الواقف
 في
 مثلها
 انما
 يثبت
 بها

مطلب
 رجل واقف على
 نفسه واولاده
 وادعى رجل ابن
 من اولادها
 ان اقام
 نية على ذلك
 لا يستحق

استحقاق المدعى في وقت حسن اذا جرت الى حسن لا الى جد حسن فلا يعمل بها ولا يقصد
 له نصف ربع الوقف مع من يتقبل بحسن الواقع من غير تخلف انش في نسبه فافهم واقفه اعلم
 بسبل في امرأة اسمها غزال ان استقلت بالوفاة عن زوج صغير اسمه محمد وهى واصنعة يد حيا
 على الكرم المحذور المحذور اربعة الذي حده الغري كرم خديجة بنت اخت جد غزال المذكور
 فوضع محمد والد محمد الصغير المذكورين على ما خسر ابنه منها بالارث الشرعي وهو النصف
 فعارضته خديجة المذكورة في ذلك وادعت للشكا كشرعى انه وقف من قبل جدتها لأهلها
 الواقعة وقد انحصر فيما يوتى الى المذكورة لموت جميع من شرطه الواقعة استحقاقا قاصر الا
 واولاد الاولاد سواها وكتب بذلك محضر حاصله ادعى محمد بالولاية الشرعية على خديجة المذكورة
 بانها تعارضته في هذا الكرم المحذور بالحدود الاربعة المذكورة وتدعيه وقفا من قبل جدتها
 فلاذنه وسالت البرهان على ذلك فحجرت دفعها الحاكم المذكور من المعارضة لانه لعمد البتة وبعد مضي
 زيادة عن سنة ونصف سنة خديجة المذكورة الدعوى في ذلك موكلة زوجها فادعى على محمد
 الولي المذكور ذكرا في حد مدعاه الغري كرم خليل بن عبد الله وهذا الذي شامل لما وضع محمد
 عليه ولما يصنع بين عليه وهو كرم المدعى عليها المذكور في الدعوى السابقة وكتب محضر ما حاصله
 ان هذا المحذور الشامل لهما وضع المدعى عليه على نصفه وهو وقف كما شرع في الأولى
 واتى بشاهدين شهدا بانها اسمها عامسة متعصفا واحدا هما الشفاعة وغيرهم ممن لا يمكن
 تواطئهم على الكذب ان هذا الكرم المحذور وقف فلاذنه جدته الموكلة وفيه حكم بصحة الوقف المزبور
 وان الخصم خديجة لا يذكر فيها مدعى ولا مدعى عليه حاصلها ثبت بشهادة ولا يوافق مدعى
 الكرم الفادى وانهم سمعوا ممن يوثق به انه وقف هل مثل هذه الدعوى والشهادة اقامت
 لكونهم شهدا وبانهم سمعوا انه وقف ولو شهدوا بانهم سمعوا وان كاذب من دعوى الزوج
 وضع يد محمد على نصف المحذور في مدعاه والشهادة بذلك باطلة لكونه ادخل في دعواه ما لم يكن
 لمحده عليه وضع يد اصلا وهو كرم الموكلة المحذور الجانب الغريب من الكرم المدعى وادعى وضع يده على
 نصفه وهو كذب بقرينة المدعى اذا سئل عنه ولان المتنازع فيه كونه وقفا او ملكا وقد حكاه
 القاضى بصحة الوقف وهو حكم في غير المتنازع فيه ولا شبهة لذي محمد ان دعوى اصل الوقف
 غير دعوى صحته اجاب لا يثبت الوقف بهذه الشهادة بلا شبهة باجماع علمائنا
 لانها ليست بشهادة على الوقف بالسمع وانما هي شهادة على السماع بالوقف والشهادة
 على الوقف بالسمع ان يقول الشاهد انه سمع من الناس او ببسبب ان سمعت من الناس
 ونحوه وفيه مع ذلك خلاف فالمؤمن قاطبة قد اطلقت القول بان الشاهد اذا افسر انه يشهد
 بالسمع لا يقبل وبه صرح قاضيان وكثير من علمائنا وعبارة قاضيان ولو قالوا انه يشهد
 لاننا سمعنا من الناس لا يقبل لشهادتهم فكيف وعبارة الشاهد على ما هو في المحضر انهم شهدوا بانهم

مطلوب
 في امرأة اسمها
 غزال ما تسمى
 عن زوجها
 وهي واصنعة
 يد على كرم
 ادعت خديجة
 بنت اخت
 انه وقف

مطلوب
 في الغري بين الشفاعة
 على الوقف بالسمع
 والشهادة على السماع
 بالوقف

انه وقت ولم يشهدوا بانه وقت لانهم سمعوا ولا قائل بان هذه شهادة على الروف بالسمع
 وهذا الوجه كاف في مرة المختصر المذكور فكيف وقد انضم اليه ظهور كذب المدعى بظهور عدم
 وضع يد محمد المذكور على شطر الكر الغريب بالكلمة وتكون الحكم انصب على غير الشائع فيه وهو
 اصل الوقت لاصحة ومثل ذلك لا يخفى على فقيه استرعيونه في طلب النفع وكبح في صانعي
 بل وفيه والله اعلم مسئلة في شهادة الاعمي هل هي مقبولة لقيام الاجاب المختار
 صاحب الخلاصة يقول وعزاه الى النصب بآراء من غير حكاية خلاف كما نقله في البحر وجهه
 ان ما طريقه السماع غير معتق الى الرواية وقد صرح العلامة يعقوب باشا في حاشيته بشرح
 الوقاية لوقبل القاضي شهادة الاعمي يعني فيما ليس طريقه السماع الذي هو عمل الكلام وحكمهما
 يصح حكمه لانه مجتهد فيه حيث قال مالك تقبل شهادة مطلقا كالبصير وصرح بهذا في
 الكتب والله اعلم مسئلة في شهادة الاعمي وقول بعض اصحاب التون انها جائزة عند ابي ثور
 هل هو على اطلاقه ام هو مقيد بما اذا تعجزها بصيرا واذا اها اعمي وبما يجري فيه السماع هل
 الاقرار بما يجري فيه السماع وهل للقاضي ان يحكم بصحة شهادة على الاقرار زاعما انه قول ابن
 يوسف مع ان السلطان نصره الله تعالى انما قلده القضاء بالحكم بأصح اقول اني خيفت ترجمته
 لكون القضاء يختص بالموارد والزمان والمكان والاشخاص ام لا اجاب المذهب
 الصحيح المفتى به الذي مشت عليه اصحاب التون للوضوح لنقل الصحيح من المذهب الذي هو
 ظاهر الرواية ان شهادة الاعمي لا تصح مطلقا سواء كان بصيرا وقت التحيل واعمي وقت الاداء
 او وقتها او كان بصيرا وقتها واعمي قبل القضاء وسواء كان فيما طريقه السماع او لا هذا هو
 المذهب الذي لا يعدل عنه الذين وما سواه روايات خارجة عن ظاهر الرواية وما خرج عن
 ظاهر الرواية فهو مرجوع عنه لما قرروه في الاصول من عدم امكان صديقين مختلفين متشاك
 من مجتهد والمرجع عنه لوريق قول له كما ذكره وحيث علم ان القول هو الذي توارثه التون
 فهو المعتمد للقول به اذ صرحوا بانه اذا تعارض ما في التون والفتاوى فالمعتمد ما في التون وكذا
 يقدم ما في الشروع على ما في الفتاوى والمقر ايضا بما انه لا يمتنع ويعمل الا بقول الامام الاظم
 ولا يعدل عنه الى قولهما او قول احدهما او غيرهما لقصوره كسئلة المزارعة وان صرح الشيء
 بان لا يفتقر على قولهما لانه صاحب المذهب والامام المقدم اذا اختلفا فمذهبهما فان القول بان كلام
 ومما قول بعض اصحاب التون انها جائزة عند ابي يوسف فلا يفتقر الى حجة القول ولا يؤذن في
 انما هي حكاية قول ابي يوسف فقط وذلك كقوله في ملقي البحر لا تقبل شهادة الاعمي الا في
 فيما اذا تعجزها بصيرا او به يعلم انه ليس على اطلاقه بل هو مقيد بما اذا تعجزها بصيرا او ابا
 نفيه بما يجري فيه السماع فهو قول زفر وهو رواية عن ابي خنيفة ترجمته الله تعالى وقد علمت من
 وعقبه بعض المتأخرين توهم انه قول ابي يوسف وقيد في الذخيرة ايضا قول ابي يوسف بما اذا

مطلق
 في شهادة الاعمي
 في النسب

مطلق
 شهادة الاعمي غير
 مقبولة وهو مختار
 على طويل وحلا

مطلق
 لا يفتقر بصير قول
 وخيفت ترجمته
 الشائع

كانت شهادته في الدين والعقار اما في المنقول فاجتمع علماؤها ان لا تقبل اهو وقد اضطرب
كلهم فيما يجري فيه السماع ومع ذلك نصرت في بحر الاضطراب لان في الرواية الخارجة عن
ظاهر المذهب فلا يلتفت اليه ولولا الاطالة لذكرناه فاذا تعرضنا فلا ينبغي قضاء والعاض
بخلاف ما يحسنه السلطان نصره الله تعالى لانه معزول عنه فهو فيه رعية لان القضاء يختص
واما كون الاقرار بما لا يجري فيه السماع فهو بدعي والله اعلم سئل هل يصح ان يعترف بالمرأة
غير محرمتها وزوجها وهل يصح من الاجنبى لكونه جار لها ام لا اجاب نعم يصح التعريف
من غير المحرم والزوج ويصح من المرأة والمخدوم في القذف ومن ابنتها وابنتها وزوجها ومن قبل
شهادته لها سواء كانت الشهادة لها او عليها على الاصح لان التعريف ليس بشهادة حقيقة اذ يشترط
فيه لفظ الشهادة لكونه خبرا محضنا والحاجة الى اخبار من يوثق بخبره والقول المعتمد في
تعريفها ان يشهد على معرفتها رجلا من عدلان او رجلا وامرأان ولم يقل احدا بشرا طرأ على
محرما لها ولا جارا بل يجوز من الاجانب والا قارب والجار وغير الجار ومتى عرفها الشاهد مطلقا
حل له ان يعرف بها ولا يلزمه بقوله اعرفها واعرف بها محذور حل له سكاها كما بين العلم والعمامة
وابن الحال والحالة اول محل كالعلم والحال بل يصح من الابن والابن كما سبق سواء كانت الشهادة عليها
او لها على الاصح الفتى به وكل ذلك صرح به علماؤنا كصاحب معين للحكام والظهيرية والبراز
وجواهر الفتاوى وغيرها في كتاب القضاء والشهادة والله اعلم سئل في موضع اقام بينة على ملك
بهيمة مطلقا واراد المحكوم عليه الرجوع بالتمسك عليه بائنه فاقام بائنه بينة على النجاس ودفع المدي
هل يلزمه وشهوده تعزير ام لا اجاب لا يلزمه المدي ولا شهوده تعزير وقال في البحر لورث
شهادته لثمة او لمخالفه بين الشهادة والدعوى او بين شهادتين لا يعزير فانا لا ندرى من هو
الكاذب منهم المشهود له او الشاهدان او احدهما والله اعلم سئل في شهادة الراعي لصاحب بقرة
كانت في باقورية فترقت هل تقبل اذا انقسم اليه احرام لا اجاب الراعي كلودع عندنا في خيفة
وشهادة المودع بالملك للمودع مقبولة فاذا اتم نصيبها الشهادة ووجد العدة التي يحكم المدي بالمدي
والله اعلم سئل في شهادة العدة على عدو بسبب الدنيا هل تقبل ام لا تقبل اجاب لا تقبل
شهادة العدو على عدو بسبب الدنيا قال العلامة يعقوب باشا في حاشيته على صمد الشريعة
ولا يصح للقاضي ان يحكم بشهادته على من يعاديه لانه ليس بحجته فيه اهو والله اعلم سئل في ما
بينهم وبين شخص عدو دينوية وتعصب ظاهر هل تقبل شهادتهم عليه بغيره او بغيره لا اجاب
لا تقبل شهادتهم عليه لثمة مطلقا ولا على غيره حيث كانت فسقا لان النفس لا تجزى واقام المحرم
يسمع الاخبار بكونه شررا يصير الناس بيده ولسانه اى حيث كان المخزون عدولا او مستورين
ولا عداوة بينه وبينهم ولا تعصب اما اذا كان بينه وبينهم عداوة دينوية وتعصب يوجب في
فر شهادتهم محض مفسوس به قال في البحر الرائق في شرح قوله للمودع ان كانت عدلته دينوية

مطلب
يصح التعريف
للمرأة من الجاهل
والاجنبى سدا
كانت الشهادة
او عليها

مطلب
اذا قام المدي بينة
على المشتري انها
ملكه واقام البائنة
بينتها فالتعزير
لا تعزير بينة
المدي

مطلب
شهادة الراعي الملك
لصاحب الدابة
مقبولة وكذا
المودع للمودع
مطلب
شهادة العدة على عدو
بسبب الدنيا لا تقبل

مطلب
في شهادة المودع
على عدو وعلى غيره
وقد قضاء بها

منها خمسة لوارها العيرة يعني ابن وهان الاول والنبي يقضي كلام صاحب القية واليوسو
 انا اقلنا ان العداوة قادمة في الشهادة تكون فادحة في حق جميع الناس لا في حق العداوة فقط
 وقول الذي يقتضيه الفقه فان الفسق لا يقتضي حتى يكون فاسقا في حق شخص عدو ولا في حق آخر
 وتجدني قد كتبت على حاشيته فيما عدا عن الزمان اقول بل الظاهر من كلامهم ان عدم القبول
 مؤلثة لا للفسق ويريد ما ياتي عن ابن الكمال وما صرح به يعقوب باشا رخص كثير من
 علماء ان شهادة العدو على عدوه لا تقبل فالتقييد يكون على عدوه بنفي ما عداه وهذا هو
 السادر لانهم فحصل من ذلك ان شهادة العدو على عدوه لا تقبل وان كان عدو ولا في
 معنى الحكم في مواعيد قبول الشهادة قال ومنه العصبية وهو ان يتغض الرجل لانه من بني
 فلان او من قبيلة كذا او صريح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نفاذ قضاء القاضي بشهادة
 العدو على عدوه والسئلة دواة في الك قال في المسئلة في شهادة القيسي على الجاني في
 بلادنا هل تقبل ام لا لما يشاهد فيما بينهما من العصبية اجاب لا تقبل وقد صرح في معنى
 الحكم وغيره بان من مواعيد قبول الشهادة العصبية وهو ان يتغض الرجل لانه من بني فلان
 او من قبيلة كذا او في البرازية في الجنازة منها والمقول بالعصبية كما كذا باذني والدولة
 بخاري واليما في التيسر بالشام فثبت العصبية بينهما فاعلم عدم قبول شهادةهما على الآخر
 قال في المسئلة في سند شهادته عندئذ ان هما عدوان للشك ايضا والعداوة بينهما ظاهرة
 وكذلك التعصب هل يصح شهادتهما عليه ام لا اجاب لا تقبل شهادة العدو على عدوه
 ان كانت العداوة دسوية وصريح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نفاذ قضاء القاضي بشهادة
 على عدوه وفي الجهر ان قلنا عدم قبول المعنى آخر غير الفسق وهو التهمة لا يصح قضاءه قال في ذكر
 ابن الكمال في اصلاح الايضاح ان شهادة العدو على عدوه عكس شهادة الاصل لغير علم
 وهذا يدل على انها لم تقبل التهمة لا للفسق او فقد علم ما قرأه مدغم نفاذ القضاء بشهادة العدو
 على عدوه واداعلم سئل في ميت ورثة جميعهم كبار شهد رجلان منهم لمذمة في الذكر
 باهما ملكة هل تقبل شهادتهما ام لا اجاب نعم تقبل وتنفذ على جميعهم والله اعلم سئل
 في رجلين وارثين شهدوا لثالث اثنى على كل واحد منهما له وتغض على البقية ام لا اجاب
 نعم تقبل والله اعلم سئل في شهادة اهل الحلة بوقف عليها هل تقبل ام لا اجاب نعم تقبل
 قال في الجوزي وقف الظهيرية بعد ان ذكر مسئلة وقف المدرسة وشهادة اهلها وشهادة اهل
 الحلة في وقف على الحلة ما نصه وكذلك الشهادة على وقف مكتوب للشاهد صحت في ذلك كذا
 وقيل تقبل في هذه المسائل كلها وهو الصحيح اهـ وهكذا اصح القول في البرازية في مسئلة الكنية
 وشهادة اهل الحلة بوقف المسجد وشهادة اهل الفقهاء على واقعة مدسرة كذا وهم من اهل تلك الدرة
 والشهادة على وقف المسجد بالجامع وكذا البناء السيل اذا شهدوا بوقف على ابناء السيل الى آخره

شهادة العصبية
 على الجاني في بلادنا
 هل تقبل

متطلب
 في حدس كذا
 على سبيل ما
 عداوة في القضية
 شهادة العدو

مطلوب
 شهد رجلان من
 الورثة المدعى عليه
 في الميتة هل تقبل
 وتصدق على الجميع

مطلوب
 شهادة اهل الحلة
 بوقف عليها وشهادة
 اهلها بوقف
 مدرسة من اهلها
 مسئلة وكذا

فالمعتمد القبول في الكل والله اعلم **سئل** في شهادة اهل القرية المزاريين بارض في مزارعهم للوقف هل يقبل ام لا اجاب صرح في الحاوي الراهد بان شهادة اهل الارض لو كمل الرعية والشجاعة والرئيس والعامل لا تقبل لمجهلهم وميلهم خوفا منهم وكذلك شهادة المزاريين لرب الارض واختلف فيها والمعتمد عدم القبول لغسار الزمان والتمهة وقد نقل عن نجم الدعة البخاري ان كان يقول يقبل ثم رجع عنه وقال لا تقبل لغسار الزمان والله اعلم **سئل** في الشهادة بالنسب علويا كان او غيرا اذا قال الشهود اشتهر عندنا ذلك هل يقبل ام لا وهل يحل الشاهد اذا اخبره عدلان به الشهادة اعتمادا على اخبارهم ام لا اجاب اجمع اصحاب المتن على ان للشاهد ان يشهد في النسب والموت والنكاح والدخول والولاية القاضى واصل الوقف وان لم يعاين قالوا لا ترى اننا نشهد بنسبه صلى الله عليه وسلم واصحابه واولاد الخلفاء الراشدين وان علينا ترويج قاطعة ودخل بها وان شريحا كان قاضيا اذا اخبر بها من يثق به ونقص في الخلاصة انه لا بد في النسب والنكاح من اخبار عدلين بخلاف الموت وصح في الظهيرة ان الموت كغيره واختار في دفع القدر بالاكفاء فيه بالواحد والحاصل انه اذا اخبره عدة في النسب لا كلام في جواز الشهادة واذا اقر الشاهد انه يشهد بالسماح لا تقبل شهادة قال الزيلعي ثم ينبغي ان لا يغسر انه يشهد بالنسب مع فلو غسر لا يقبله كعائنه متى في يد انسا يطلق له الشهادة واذا اقر لا تقبل اهل القول اشتهر عندنا فهو مقبول في الخلاصة ولو شهدوا بالشهرة في هذه القصور وقالوا لم يعاين ولكن اشتهر عندنا تقبل ومثله في الحائنة والبرازية وكثير من الكتب ولكن العبارة لها الوسمع انه فلان بن فلان الغلاة في له ان يشهد انه ام فلان وان لم يعاين الولادة الا ترى اننا نشهد ان الصديق رضي الله تعالى عنه ابن ابي حنيفة اه وفيها وكذا يشهد على النكاح بالشهرة اذا سمعوا بعرضه وزفافه واخبره عدلان بها امرأه فلا في النسب اذا سمع من الناس يقولون انه ابن فلان اه والحاصل من كلامهم ان الشهرة في باب النسب مستوغة للشهادة سواء كانت حقيقة كسما علم من لا يتوهم اتقايم على الكذب من غير اشتراط العدالة لفظ الشهادة او كناية كشهادة عدلين عنده او رجل واحد اثنان عدول بلفظ الشهادة على ما نص عليه الزاوي وفيه لصاحب البحر كلام قال وقوله اذا اخبره يدل على ان لفظ الشهادة ليست بشرط في الكل اما الذي يشهد عند القاضي فلا بد له من لفظه وشرط في العناية لفظ الشهادة على ما قالوا كذا في الخلاصة واشار المؤلف رحمه الله بقوله من يثق به الى عدم اشتراط عدد وذكره في الخبر ولكن في الخلاصة والنكاح والنسب لا بد ان يجبره عدلان بخلاف الموت وكلام البحر والله اعلم

مطلب
تحوز الشهادة
بالنسب والموت
والنكاح والدخول
واصل الوقف
وان لم يعاين
وفيه كلام يغسر

مطلب
في تقسيم الشهرة
الى حقيقة وحكمة

مطلب
لا يجوز للاب
ان يمنع ابنته
من وكل الزوج
بنقلها وتواتر
منع يعز

كتاب الوكالة **سئل** في رجل وكل اخاه في نقل زوجة الى محل طاعته فهل لبيها ان يمنع من ذلك ام لا وهل اذا منعه من نقلها بغير وجه شرعي يقرر وهل على الاخ الوكيل ما اخذ في نقلها ام لا اجاب فذكر في كلام علماء التوكل نقل الزوجة سواء كان اخا او اجنبيا ويصير طلب الوكيل بالنقل كطلب الموكل فلا يجوز للاب منعها عنه ويغسر

يقصر آثارها بمعية لاحد فيها مقدار وادراكه مثل ذلك يعبر ولا قابل في الحاشية الا في
 مثل ذلك اذ ليس في فعله معصية بل ذلك منه طاعة من طاعاتها حيث قصد فعلها حاجته
 المشي واجابة سؤاله فيما لامعصية فيه والتوجه لحصول ما خذ عليه او اثم في ذلك ما لم يقع في الجمل والاعمال
 سئل في الواراد الروح الشفر فقال وكيل زوجته الذي هو والد انت تريد التسرع وتبني زوجه
 بلا نفقة ولا منفق شرعي فقال بحسبنا ان عنت عنها سنتين وتركها بلا نفقة ولا منفق شرعي
 يكن اخي وكذا عني في طلاقها ان ابرأني من مهرها الموزع لها واشهد عليه بذلك فعاب الزوج من تركه
 على المدة التي بينها قبل اذ ابرأني من مهرها الموزع وطلق اخوه الوكيل بعد مضي مدة اكثر مما عتبتا يقع
 الطلاق اثم لا اجاب نعم يقع الطلاق المنقوض للاخ لانه توكل محض فلم يقصد بالجلس ولا يفتقر
 تملك لحكمه حكم التوكيل والله اعلم سئل فيما اذا وكل اهل البلد رجلين منهم في تعاملهم سائر الو
 بلد بهم من قبض وصرف واخذ واعطاء وغير ذلك وانهم رضوا باقوالها وافعالها وكتب بذلك
 حجة شرعية فتصرف الوكيل الا انهم قوما على الوجه الشرعي ثم بعد مضي مدة يسيرة اشهد عليهم اهل البلد
 الرقومة انهم عزلوا الوكيلين المرقومين من الوكالة المرقومة فهل يكون تصرف الوكيلين المرقومين بعد
 العزل غير صحيح ولا يعتبر قولهم في جميع ما تصرفوا به لا بد فيه من اليك واذا حكم حاكم بانه لا يلزم الوكيلين
 المرقومين في جميع ما تصرفوا به بعد عزلهم غير صحيح فقط فهل يكون حكمه غير صحيح فلا يقع عليهم
 اجاب تصرف الوكيلين المرقومين بعد علمهم بالعزل غير صحيح لاجل اتمام اعتبار قولها بعد العلم
 بالعزل فان كان في عقيدة ملكا استثناء في الحال لا يقبل قولها كالمسحوق ولا يقبل حيث كان ذلك الدفع
 الضمان عن انفسهما فقط وهذه قاعدة كلية تنفع عليها احكام الوكيل وقد سئل عنها شيخ الاسلام
 الشيخ علي غانم القدسي شاح الكثر لفظه فقال هذا السؤال الحسن وقد كان يخلج في تعامله وكثيرا
 ان اجتمع في تجزئة كل ما يربح اشكالا لا يوضح مراد لكن الوقت الان يضيق عن كمال التحقيق ثم ذكر القائل
 المذكورة ان لا يفرع عليها فانما السائل في مقامه والنقص لا قولهم يفيد ان الوكيل بعد العزل لا يقبل قولهم
 المواضع دون بعض وذكر ما حاصله انه ان كان راجعا الى ما ينفي الضمان عن نفسه يقبل كالوكيل
 بقبض الوديعة فيما يحكي عن الضمان عن نفسه فيصدق بيمينه والوكيل بقبض الدين يوجب الضمان
 على الموكل وهو ضامن المقبوض فلا يصدق او وهذه القاعدة ظاهرة والتفرع عليها هل في المصنف
 ان كان لفي الضمان منها قبل باليمين وان كان يوجب الضمان على الوكيلين لا يقبل فافهم والله اعلم سئل
 فيما اذا اوكلت زوجا بقبض مال فقبضه ودفعه لغيره مات هل يقبل قوله بيمينه في دفع ذلك المالك لغيره
 اجاب ان كان الموكل فيه قبض وديعة ونحوها من الامانة فالقول قوله بيمينه في القبض والدفع
 وان كان قبض دين واقرت ببقية الوديعة بالقبض وانكرت الدفع فكذلك القول قوله بيمينه في الدفع
 وان انكرت القبض والدفع لا يقبل قوله الا بيمينه واذا لم تقم بيمينه رجعت الوديعة بحضتها منه على المالك
 ولا يرجع له ديون على الزوج لان قولهم براءة نفسه مقبول لا في ايجاب الضمان على الميت والزوج فيما غير

مطالعة
 ايراد الروح
 الشفر فقال
 اب المستبحر
 تريد ان يتكلم
 من غير نفقة
 فقال الزوج

مطالعة
 وكل اهل البلد
 رجلين منهم
 في تعاملهم
 بلدهم ثم بعد
 مدة عزلوا
 فتصرفوا بها
 العزل غير صحيح
 وقولها في

مطالعة
 فتحت مسألة
 توكل بالقصر
 فانما مات
 يكون بقبض
 وديعة او دين
 واما ان يرد
 الدفع الى غيره
 في حياته وبعد
 ماته

وجب في ذمة الزوجة مثل دينها على الغير لما تقر بان الديون تقتضي بأعمالها وقد عزل عن الوكالة بها
نحو لا يملك استئناف القبض بخلاف ما اذا كانت اكلة او كل الموكل فيه ودية لانه في الاول يملك الاستئناف
لكل الاختيار وفي الثاني ليس فيه اي حيل الضمانا وهذا المسئلة قد ذكرت فيها اقسام وانعكست فيها
فهام وقد ذكر بعض مقاصد مشايخنا بانها تحتاج الى التحرير واعتذر بعضهم عنه لضيق الوقت
دبالقبض فقال كان يختلج بخاطر كثير ان اجتمع في تحريرها كاد ما نزل اشكالا لا يوضح مراما لكن
الوقت الآن يضيق عن كمال التحقيق ولكنني بفضل الله ومنته وفقت لتحريرها على الوجه الاتم وانزلت
على كل فرع منها منزلة في اصله وكتبت على حواشي بعض الكتب ما حاصله اعلم اولان الوكيل يقبض
لدين يصير مودعا بعد قبضه فيجري عليه احكام المودع وان من اخبر بشئ يملك استئناف قبضه قوله
وما لا فلا وان الوكيل ينقل بموكل وان من حكم امر المالك استئنافه ان كان فيه عيب الضمان
على الغير لا يقبل قوله على ذلك الغير ولا يقبل ومن حكم امر المالك استئنافه يقبل وان كان فيه عيب
الضمان على الغير فاذا علمت ذلك فاعلم انه متى ثبت قبض الوكيل من الدين بيتة او تصديق الورثة فيه
فالقول قوله في الدفع بيمينه لانه مودع بعد القبض واذا لم يثبت الضمان لا يقبل قوله في اي حيل الضمان
على البيت ويقبل قوله في براءة نفسه فترجع الورثة على الغير ولا يرجع الغير عليه لانه لا يملك استئناف
القبض لغزله بالمودع قبضه لدين الغير ثابت فهو بالنسبة اليه مودع فاعلم ذلك واعتنه فانه مفرد
ولو اراد الوكيل تحليف الورثة على نفى العلم بالقبض والدفع او اراد المدعي ذلك فله ذلك ولو ضمنوا
الدينون بعد الخلف و اراد ان يخلف الوكيل على الدفع للموكل الظاهر ان له ذلك لما تقر من ان
الوكيل بالقبض خصم ومن ان المال فيه امانة وكل امين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها
فالقول قوله وان كل من قبل قوله فعليه اليمين وقوله في حق براءة نفسه مقبول وان لم يقبل في حق
اي حيل الضمان على غيره وايضا كل من اقر بشئ يلزمه فانه يخلف اذا هو انكره الى غير ذلك من الضمان
والتقاعد ولان المدعي له احد المالين اما الذي دفعه للوكيل واما الذي للورثة والذ دفعه للورثة
اذا عاد والى تصديق الوكيل يستردّه وكذلك الذي دفعه للوكيل اذا اقر الوكيل بعد ان دفعه للمدعي
للوورثة بانه لم يدفعه للموكل وانه باق عنده او استهلكه برده على الدافع هذا ما ظهر لي من كلامهم
وتفهمت فيه ولم ارس اشبع القول على المسئلة ولا من اعطاها حقها في الاستقصاء وارجو الله
ان يكون هذا النفع صوابا والله الوفق **سئل** رجل تزوج امرأة وسمى مهرها ودفع اليها
اخيها ليدفع لها ثمن الزوجة مات عن الزوج وعن ولد ذكر والزوج يدعي ان اخاهم يدفع المهر
فهل والحالة هذه اذا لم يكن للاخ بنية بالدفع لها يكون القول قوله مع يمينه ام لا **اجاب** القول
ايضا في حق منع الزوج الدافع له فلا طلب له عليها لانه امين في حقه والقول قول الامين باليمين
في حق مؤتمنه باجماع ائمتنا والله اعلم **سئل** رجل دفع لآخر شئ من الدراهم وامره ان يشتري
بها له ذرة او ما يتيسر له من الخبز فاستهلك المأمور الدراهم ثم اشترى لنفسه حنطة مخلوطة بالشعير

مطلوب
تزوج امرأة وسمى
مهرها ودفع
المهر لـ اخاهم
الحق

مطلوب
لو استهلك المأمور
الدراهم لم يملك
المهر الا اذا كان
مخلوطة بالشعير
او

بنيت ويقول زينة الدرام خذ بترامك من هذا وهو متع ويقول ما اخذنا مثل دراهم ولا اخذ
 بنائنا هل يحتر على الاخذ من الدرام لا يحتر وله اخذ مثل دراهم ام كيف الحال الجواب لا يحتر
 على الاخذ من المحتر بدراهم بل المطلب ان يمتثل دراهم التي استهلكها المأمور في البرازية وفي المنابر
 في شوكا بالشر والوكيل انفق الدرام على نفسه ثم اشترى ما امر من عند بدراهم فالمشترى للوكيل
 لا للدرهم المحتر فاذا كان كذلك في هذه المسئلة فبالملك بالمسئول عنه ويضمن مال للوكيل للبعد
 والحال هذه والله سئل امرأة دفعت لزوجها مائة من ذهب في سنة العلاء وليسعة وثلاثة
 وربع مثله عليها ففعل واختلف الآن مع الزوج في قيمته هل القول قول الزوج في قيمته ام قول الزوجة
 الجواب حيث امرته ببيعها صارا وكما عتقها فيه ولما شئ الذي باعه به والقول قوله في مقدار قليل
 كان او كثيرا يمينه بشرط رد مثله مصححا غير صحيح وان لم تأمر ببيعها فموقوف فاسد مضمون بقيته
 بخلاف جنبة وهو الفضة والقول قول الزوج في مقدار واقله سئل في عملة اشبهت بمذلة المبر
 قيل لهم كتبتم السفر فاذنوا الزعماء ثم المتوجهين للسفر انهم اذا اجتمعوا بحضور صاحب السقاء حاكم ذلك
 المأمور بالسفر واطلعوا من جانب سعادته ما يستبيح يوردي بعدم سفرهم بموجب الامر الشريف لم يما
 جعلوا الجانب دولته من الدرام قليلا كان او كثيرا يدفعوه لهم سوية هل اذا تبين عدم كتابتهم بالزعم
 الجعول ان لا يلزمهم شرعا الجواب لا يلزمهم ذلك حيث علقوه بكتابتهم للسفر لم يكونوا كتبوا
 لان اذنهم بل جعل مشروطا فادعهم الشرط عدم الشرط كما هو ظاهر ثم سئل عنه بامور
 فيما اذا اذنت من ان اهل العطاء والعرف في الان بالهبة اذا قالوا الجماعة من كتابتهم ان كانوا كتبوا
 للسفر فادفعوا ما في يدهن الحبل والعقد مبلغا من المال قليلا كان او كثيرا ونحو دفعه لكم وبين
 عدم كتابتهم انهم لا يلزمهم ما دفعوا التقييد الدفع بكتابتهم للسفر حيث عدم الشرط عدم الشرط وهل اذا
 تبين كتابتهم للسفر وما منع عنهم السفر لا دفع مبلغ من الدرام ووجد الشرط يلزمهم دفع ذلك ام لا
 اجاب لا شك في ان الفتى انما يفتي بما اليه استأثرت بهى واذا ثبت وجود الشرط الرجوع لملك
 في الرجوع قلوا اذا دفع السوان بيع مال باعه ذو المال جازيلا مرة مع انه ان كان الجعول اذ
 واعلم سئل رجل دفع لآخر مبلغا من القروش وامره ان يشتري منها راي من المحلوج وروى
 تبقى عليه من القروش يدفعه له فاشترى سبعة قناطير ياتين واربعة وستين قرشا كل قنطار ثمانية وثلاثين
 قرشا كما امره وسلم للامري الامر المحلوج بعد ان اخبره بثمنه فاستغفله وقال لا احببه لا بائنين
 ونزول القنطار ومناوط البوكيل وزنته بان يحكموا الامن من تركية فابروا وقالوا لا نقبله الا
 بما قال ليت هل لم ذلك ام لا يلزمنا لوضع القرض الذي اشتراه به كما امر به اجاب يلزم وزنته
 دفع القرض الذي اشتراه به كما امر من تركية وغيره بقوله لا احببهم لا بائنين وثلاثين قرشا ولا يتبر
 وزنته حيث امره بالشر وثمانية وثلاثين او اطلق له الشر او والله اعلم سئل في لو كان بعض
 ارا من كل فقل قبضته في حياته ودفعه له وصدا الورثة في القرض انكر والدفع لليت هل ينال

مطلب
 دفع لزوجها
 مائة من الذهب
 وثلاثة
 وربع مثله
 عليها

مطلب
 قل لجماعة هبة
 كتبتم السفر
 فاذنوا الزعماء
 ثم المتوجهين
 للسفر

مطلب
 ارسل جماعة من
 الشبان فاشترى
 منهم ثيابا
 وازعموا ان ثيابا
 ما لا اله الا الله
 مقابلة على الشر
 حيث كتبوا السفر
 فدفعوا ثيابا لهم
 فقالوا اننا انكرنا
 كتبنا السفر

مطلب
 دفع له ثيابا
 من القروش
 وامره ان يشتري
 منها راي من
 المحلوج

مطلب
 في مسألة الوكيل
 بالتبصر

وله بمسألة أم لا اجاب نعم يقول قوله يمينه حيث صدقته الورثة في القبض وهذه المسئلة
 لت فيها اقسام وضلت فيها اقسام مع قرب ما أخذنا وبسهولة مضطرها فبقي عليك واجمع
 بك قال في الولوية في الفصل الرابع من كتاب الوكالة ولو وكل بقبض ودبغة ثم مات الموكل فقال
 بصدقت فحياته وهلك وانكرت الورثة اوقال دفعت اليه صدق ولو كان دينا لم يصدق لان الموكل
 الموضوع على امر لا يملك استئنافا لكن من حكي امر لا يملك استئنافا كان فيه ايجاب الضمان
 لا الغير لم يصدق وان كان فيه نفي الضمان عن نفسه صدق والوكيل بقبض الوربة فيما عكس سمي
 لضماعن نفسه فصدق والوكيل بقبض الدين فيما عكس يوجب الضمان على الموكل وهو في ما عكس
 فلا يصدق اه وفي فروع الكرايس اذ اوكل وكيل بقبض الدين مات الموكل فقال الغير بصدقت
 لدين الموكل وقال الموكل قد كنت قبضت المال ودفعت الى الموكل لا يصح الغير ولا الوكيل ولو
 ودع عندنا ودبغة فوكل وكيل بقبضها فمات الموكل فقال المودع قد ردت الدبغة الى الوكيل وقل
 الوكيل قد قبضت وردتها الى الموكل فلا ضمان على المودع والقول قول الوكيل والفرق بينهما ان الوكيل
 اقر بما ليس له ابتداء ففعلة فلم يصدق في اقراره كالوكيل اذا قل بعد عزل قد كنت بعت لم يصدق
 كذلك هذا وفي باب الدبغة اقر بما ليس له ابتداء ففعلة فلم يصدق على القبض الا ان المودع
 امين فيه وقد اقر بالدفع الى من جعل له الدفع اليه فان لم يصدق في غير فعله كالشئ اليه
 في يده ولو تلف في يده لم يضمن كذلك هذا هو والمسئلة المذكورة في العمادية وجامع الفصولين
 وكثير من الكتب وقد فهم بعض الناس من كلامهم انه لا فرق بين ان تصدق في الورثة في القبض
 وتكرره في مسئلة الدين وليس كذلك بل انما لا يصدق في ضيق انكارهم القبض اما اذا صدق
 فلا شك انه يصدق في الدفع ان انكر يمينه لان يده كد موكله وقول امين ادعى ايصا لا الامة
 الى اهلها حيث اعترفوا بقبضه ولا شك ان ضمان المثل المقبوض يقع بقبض الوكيل اذ يدين كدين المالك
 ذلك الى قبض الموكل فاذا اقر الورثة بقبض الوكيل فقد اقر وايضا مثل المقبوض على موث ثم اقصاء
 بل ينبغي ان يكون حاكما امر لا يملك استئنافا وكان نافعا عن نفسه الضمان فانه يعلم سبيل
 وبالعامة عاقلة وكلت زوجه في قبض ما قبضته لها وصيتها حال صغرهما من تركه والدعا ثم ماتت
 فطلبت بقية ورثتها منه ما خصها فادعى دفعه لها حال حياتها هل يقول قوله يمينه حيث صدق
 على القبض وانكر والدفع لا يقبل اليمين لما لا شبهة في قبول قوله اليمين فقول في الولوية ولو وكل بقبض ودبغة
 ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته ثم هلك وانكرت الورثة اوقال دفعت اليه صدق اه وفي جامع
 النضرين وكل قبض ودبغة او عارية ينزل بموكله فلو قال قبضت في حياته ودفعت الى الموكل
 صدق اه ولا شك ان المالك يد الوصي امانة حكمه الدبغة عندنا انما المشبهة في مسئلة
 الوكيل بقبض الدين اذا قال قبضت في حياته الخ وقد سئلت عن مسئلة الدين قبل الان عاقبت
 بانه اذا صدق في الورثة في القبض وكذب في الدفع فالتعويل قوله ايضا لانه بالقبض ما امانة

مَطْلَبٌ
 في اللغة وكلت زوجا
 في قبض ما قبضه
 الخ

وقصة قوله بانه قبض في حال ملك القبض فيها قبل وجود الغزل للكمي بالموت فكيف لا يقبل قوله
مع تصديقه ثم في مسألة الدين وانما لا يقبل قوله اذا اكسر والقبض والدفع وقد مر ان اقدم كثير
في هذه المسئلة واخطأ جماعة من المتأخرين حتى تضمن تصديق التصنيف وانما مسألة الوكيل بقبض
الامانة فلا شبهة فيها وهي واقعة الحال كما نص ربي في هذا السؤال والله اعلم **مسألة في الوكيل**
بقبض الدين اذا ادعى بعد عمله القبض والدفع ولم يقبضه الموكل فيها ما الحكم ثم في هذه المسئلة
اذا اقام المديون بينة على ان الوكيل قد اقتر بانه قبض منه حين كان وكلاهما هل تندفع عنه الخصومة ام لا
اجاب صريح في الجرح وغيره انه يقبل قول الوكيل في القبض والحادثة في دين والدفع الى الموكل في
حق برادة المديون ولكن قبل الغزل وانما بعد الغزل فلا يقبل قوله لانه حكى امره لا يملكه الحال كما يحكي
في مسألة التسليم لولا الموكل يبيع عند مثاله كيه قد اخرجك عن الوكالة وقال قد بعته امس لم يقبض
لانه حكى امره لا يملك استئذافه الحال وانما اقامه البينة من المديون بعد دعواه الدفع على امر الوكيل قبل الغزل
بقبضه الدين منه حاله في دفع صحيح ثم المديون ويكون القول قول الوكيل يمينه في الدفع لانه امين
بعد قبضه حال وكالته والقول قوله لانه امين ادعى ايصال الامانة الى صاحبها فيقبل قوله بالخير
حيث ثبت الغزل له قبل غزله والله اعلم **مسألة في رجل ادعى بالوكالة عن ابن عمه على اقران دينه بكونه**
كذا من القروش دفع له كذا منها وبقي له دينه كذا منها وطالبه به فانكر الوكالة واعترف بالدين **مطلب**
منه اثباتها فاقام شاهدين شهدا بانه وكله بخلاف المبلغ هل يذكي ملك القبض منها ام لا اجاب
صرح علما وبارحمهم الله تعالى بان وكيل الخصم والتسليم لملك قبض الدين في متونهم وشروطهم قاله
في الهداية الفتاوى انه لا يملك القبض لظهور الجحالة في الوكالة وقد يوثق على الخصم من لم يوثق على
المال فلا يجب القبض عليه بدفع المال خشية اكله وخوف خيانتة فيه فلا يلزم بدفعه له على ما هو في
الحال هذه لاستيفاء نص في السؤال من اطلاق الدعي عن الوكالة وبخالفته للشهادة بانه وكله
بخلاف المبلغ فلم يتطابق الشهادة والدعوى ومن جملة الردود عندهم رحمهم الله تعالى والله اعلم **مسألة**
في امرأة وكلت رجلا في قبض ما خصتها بالارث الشرعي من زوجها بالبر مسني ففعله والآن تكررت
ما خصتها وتمنع من دفع الاجر المستحق في الحكم اجاب الوكيل امين والقول قوله باليمين ودفع
ما قبض لها والجعل له من الاجر لان مر عليها حتى كان فعل معلوما وان لو يكن كذلك فلا اجر للمثل
لا يتجاوز المستحق لوصافه به والله اعلم **مسألة في رجل وكله جماعة في قبض صرة صرة من ديرة السلطان**
بصر ثم ان الوكيل قبضها واتي بها المجلس الشرعي للقبض ووضعها بين يدي المولى حاكم الوقت وعدّها
وسلمها له كما برت به العادة ثم ان القاضي صرّ قاعا على استحقاقها بموجب القبض القيد بالسجل اعطى
وقبض القاضي استحقاق بعض الوكلاء من العاليه قهر على الوكيل الغيبته ووضعها امينة تحت يده
تابعه وقال القاضي انما الناظر العام وهذا المبلغ عليه خصام بين فلا وولا وهو تحت يدك اما حتى تأد
لخصما فل والمالة هن يضمن الوكيل اولاصما عليه اجاب لوجه لصما الوكيل والحال ما ذكر

مطلب
لو ادعى الوكيل
بقبض الدين
القبض والدفع
الى الموكل قبل
الغزل هل يقبل
وبعد كذا الآية

مطلب
الوكيل بالخصم
لا يملك القبض
وكذا الواطئ
للوكالة

مطلب
وكلت رجلا
للقبض
ما خصتها من
الارث بآخرة
معلومة فلا

مطلب
كل جماعة
في قبض صرة
صرة بآخرة
للقبض
نصيبه

وكيف

وكيف يضمن وقد حرت العادة بتسليمها للمولى فعلى تقدير صحة الوكالة بقبضها يكون التسليم له
مأذونا فيه فيزال الوكيل بذلك لبثوث الاذن فيدلالة كاهن ظاهر وانما قلنا على تقدير صحة الوكالة
لأن المتصدق عليه لا يصح توكله باخذ الصدقة وصرحوا قاطبة بأن التوكيل باخذ المباح باطل وصرحوا بأن
لا يتعين الفقير ولا الذم ولو عتق فلم يضمنه لذلك ان يصرف لغيره فاصل الوكالة على مقتضى
مذهبنا باطل وفي الحواشي الزاهد لو امن ان يتصدق به على فقير معين فدفعه الى فقير آخر لا يضمن
فكيف يضمن الوكيل وكيله بشئ لو تدخل ملكه ولم تصح وكالة به وسلم الوكيل للحاكم الشرعي هذا
لا قال به واقولتم **سئل** في الصحيح الجسد المقيم في بلد اذا اراد ان يوكل وكيله عنه ليدعى بحق على آخر
هل يدعى عليه ان ياتي حتى يحضر الخصم ويدعى بنفسه لنفسه ام لا **اجاب** صرح علما وعلما
قاطبة متوننا وشروحنا بان الوكالة في الخصومة لا تكون الا برضى الخصم الا ان يكون الموكل برضا اوغا
متم السفر او يريد السفر او محذرة ووجه ذلك ان الجواب مستحق على الخصم ولهذا يستحضره وانا
متفاوتون في الخصومة فلو قلنا بلزومه يتضرر به فقت على رضاه وهذا امذهب ابي حنيفة
واختاره الجوني والنسفي وصدر الشريعة وابوالفضل للوصلي ونجح دليله في كل مضيق ولك
المؤمن عليه فلزم العمل به لدفع الضرر لا سيما في هذا الزمان الفاسد والله اعلم **سئل** في امرأة عذراء
وكلت زيدا في دعوى شرعية بحق على آخر فاحضر للدعوى فقال الاخرى توكلت بزيد فغضبه فقامت امام القاضي
واذا قلتم لا يثبت كانت محذرة فهل اذا كانت بررة يكون الحكم كذلك ام لا **اجاب** لا يعتبر رضا
كاهن اختيار المتأخرين وعليه الفتوى كما صرح به في فتح القدير وغيره واما اذا كانت بررة فهي كالرجل
ما التوكيل الا برضى الخصم قال في الجوهرة المرافة اذا كانت محذرة جاز لها ان توكل بغير رضى الخصم لها
ربا لف خطاب الرجال فاذا حضر مجلس الحاكم انقضت فلم تنطق بمحبها الحياتها وربا يكون سببا
فواستحقها وهذا شئ استحسنته المتأخرون جعلوها كالمريض واما اذا كانت عاذه ان تحضر
علس الرجل فهي كالرجل لا يجوز لها التوكيل الا برضى الخصم او بخلاف المحذرة فان الزامها بالجواب
تضييع لحقها اذ لو حضرت مجلس القاضي لا يمكنها ان تنطق بمحبها للميعت ربها من الحياء والجل
الى في فتح القدير وهذا شئ استحسنته المتأخرون وعليه الفتوى او قد مشي عليه في اكثر وملئني الامر
صدر الشريعة وكثير من المتون وفي الحقائق وكذا من المحذرة وهي التي لم يتطالع الرجال بركات
وشيا وعليه الفتوى وكذا اذا علم القاضي ان الموكل عاجز عن البيان في الخصومة بنفسه وهذا الذي ذكرناه هو
لقر المشهور وليس للقاضي ولا للمفتي ان يتعداه للاختيار المذكور والله اعلم **سئل** في رجل دفع
تدرياهم ليشترى له بها زيتا ويطنه صبا بونا فامسك المأمور دراهم الامر كلها لوجود الرضا
بعضها واذا دراهم الثمن من عنده واشهد انه يشترى الامر وبلغ الامر فاجاز ففعل هل المأمور
ببش الصبا بون عنه لاستيفاء ما دفع من ماله ام لا وهل لامر المصينة دفع الصبا بون لا بد من
ان المأمور ام ليس له ذلك وعليه حفظه حتى ياذن له المأمور بدفعه له وان دفعه بغير إذن المأمور

مطلب
التوكيل باخذ
المباح باطل

مطلب
اذا وكل آخر
لخاصة عنه
لا يجوز الا
برضى الخصم
الا ان يكون
الموكل ذلك

مطلب
المحذرة لها التوكيل
بغير رضى الخصم
وكذا اذا حضر
الجواب

مطلب
وجد المأمور
في ماله مال
الموكل فاشترى
من ماله نفسه
فاجاز الامر
ذلك للمأمور
ان يجلس بالامر
حتى يدفع له
الثمن

للامور ان حلقه رده حتى يستوفي حقه ام لا اجاب نعم له حبس الصابون غلبه سيفا
 منه فقد صرح علما وان وكل الشراء له حبس البيع لاستيفاء الثمن سواء اذاه للبايع ام لا وليس
 لأمس للصبي ان يدفع الصابون المذكور للموكل المذكور وان كان هو الذي اذركل بمنزلة
 البائع منه فيحبس البيع الى ان يستوفي الثمن فكيف يجوز للامير تسليمه لغريمه من سلمه اليه وهو
 الموكل فلو فعل ذلك كان فيه متعديا ويطالب برده وتسلمه لمن له حق حبس الاستيفاء
 والله اعلم سئل عن وكيل باع دفع لوكل له اخر شيئا بغير اذنه هل يصح ولا يقبل قوله بانه اذا فطر
 اجاب نعم يصح ولا يقبل قوله والحال انه والله اعلم سئل في رجل وكل آخر في خلع زوجه
 فخلعها الوكل بعد عزل الموكل له هل والحالة هذه يصح الخلع وبين ام لا اجاب لا يصح
 الوكل بعد عزل الموكل له فلو بين منه قال الربيعي قال بعض المشايخ اذا وكل الزوج وكذا بطلاق
 زوجته بالتماسها فزواج لا يملك عزله وليس شيء بل له عزله في الصحيح لان المرأة لاحق لها في الطلاق
 والخلع طلاق بائن والله اعلم سئل فيما اذا جرت عادة التجار ان يبعث بعضهم الى بعض بضعا
 يبيعها ويشتريها من يباع من يبتاعه ويعتد امانته من الكارمية بحيث اشترى ذلك منها ثم اشترى
 شائعا فيهم ويبيع المبعوث اليه المبعوث في مدينته وارسل مع من اشترى منهم باعها على
 متعقد وانكر المبعوث اليه بعض الدفعة هل يكون القول قول باعث الثمن يمين وان لم يعلم تقاصيل
 ذلك لطول المدة ام لا بد من البينة اجاب القول قوله يمينه اذ له بغيعة مع من يبتاعه ويراه
 امثالا لانه امين لم يتصل امانته والحالة هذه بالارسال مع من ذكر وقد ذكر الرازي هذا في
 كبره ما هو زاده جرت عادة حاكة الرستاق انهم يبعثون الكرايس الى من يبيعها لهم في البلد
 باثماها اليهم يدين شاء ويراه امثالا فاذ بعث البائع من الكرايس يد شخص طه امثالا وابتاع
 ذلك الرسول لا يتضمن الباعث اذ كانت هذه العادة معروفة عندهم قال ابستادنا رحمه الله
 ويراجت انا وغيره وقد عارضت بقولهم المعروف عرفا كالمشرط شرط والعادة محكمة والعرف
 قاض الى غير ذلك من كلامهم والله اعلم سئل في رجل وكل رجلا ان يعامل بانيه بالمرابحة
 اذا حل الدين عليه بشر او الاشياء له على وجه الحيلة العهودة في مثله هل يصح تركه وينفذ فعل الوكل
 عليه ام لا اجاب نعم يصح وينفذ فعل الوكل عليه لانه توكل بشراء الاشياء مرأمة وهو
 والوكيل مطالبة الموكل والله اعلم سئل في رجل وكل رجلا في بيع شيء وقال له لا تبعه الا بخفض
 فباعه بغير خفض وهل يجوز ذلك عليه ام لا اجاب لا يجوز كما صرح به في الجانية بقوله ولو كان
 بالبيع ونهاه عن البيع الا بشيء او لا بحضور فلا يملك البيع بغير حضور الشهود وبغير خفض
 ومثابة الهز اذنية وكذا من الكتب ومعنى محضر فلان بحضوره او على يد او بغيره وما اشبه ذلك
 سئل في الوكالة العامة هل تصح ام لا اجاب قد وضع الشيخ في الدين لما رآه مستندا
 حاصلها انها تصح ويملك الوكيل فيها كل شيء الا الطلاق والعتاق والحب والصدقة على الفقير

مطالب
 اذا دفع احد
 وكل وكل
 الاخر شيئا
 اذ من موكلها
 يبعث

مطالب
 عادة التجار ان
 يبعث بعضهم
 الى بعض بضعا
 يبيعها ويشتريها

مطالب
 وكل رجلا بشر
 له بالمرابحة عند
 حلول دينه
 ففعل الوكل

مطالب
 وكان يبيع شيء وقال
 له لا تبعه الا بخفض
 فلان في البيع
 لا يجوز

مطالب
 الوكيل الوكالة العامة
 يملك على كل شيء
 الا الطلاق

وتلك الترويج ولو بمطلقة لهم قول فاضحان تناول الباعث والالتحيز فيملك ان يزوجه
 امرأه بعد اخرى فارفع اليه ان شئت والله اعلم **سئل** في رجل وكل آخر في تعير دار ورجل آخر
 من قبل آخر بالانفاق على اهل بيته وصرفه للموكل من الف في تعير هذه الدار الف درهم وانفق للموكل
 من ماله على اهل بيته الامر الف درهم ثم طلب كل منهما ما صرفه على الوجه المرقوم فلم يصدق كل من
 الموكل والامر الوكيل والمأمور على جميع ما صرفه بل صدقاهما على نصف ما ادعيا صرفه فهل يصدر
 بقولهما في جميع ما ادعيا صرفه وبأخذ كل منهما ما صرفه وهم الف درهم ولا بد من ثبوت الزيادة بالينة
 وعلى هذا فرق بين ان يكون الانفاق والصرف من مال الموكل والامر وبين ان يكون الانفاق
 والصرف من مال الموكل والمأمور لا الحطب لا بد من اقامة البينة اذا اراد كل منهما الترويج
 على الامر بالزيادة وان لم يرد الرجوع بان كان الصرف من مال الموكل والامر واراد المزوج الضمان
 فالقول قولهما باليمين ووجهها انها في الصورة الاولى يدعيها الدين والموكل والامر ينكران والبينة
 على المدعي واليمين على المنكر وفي الصورة الثانية هما ايمان ينكران الضمان ويدعي المزوج عن عهدة
 الامانة والقول قول الامين باليمين وقد صرح بذلك في التارخانية قال نافع عن الليثمة
سئل علي بن احمد يعني عنه فقال هذا على وجهين ان كان يريد الرجوع فلا بد من اقامة البينة
 وان اراد المزوج عن الضمان فالقول قوله او فقد ثبت الفرق بينهما كما ترى ثم اني اردت مطالعة
 في المسئلة ونفرت عليها بالامتناع في المراجعة والنظر فآيت الاول وهو ما اذا اراد الرجوع
 لا يقبل قوله اجماعا وآيت في الوجه الثاني قولين فبعضهم جعل القول للامر ونقله عن زياد
 عن محمد قال دفع دراهم لينصفها على اهله كل شهر كذا فقال انفق كذا وقال الموكل كذا دون
 ما قال الوكيل القول قول الدافع ولا يشبه هذا الوصي او اقول كان وجهه بالانفاق
 وكيلا بالشراء والوكيل بالشراء يجب له على الموكل مثل ما وصى عليه للبايع كما صرحوا به في كتاب الضمان
 فهو مدع دينا عليه والقول الثاني قبول قوله لانه وان كان كذلك غير انه يدفع الدرهم له قبل الانفاق
 امين محض لانه لم يجب عليه وقت الدفع شيء قال القول قوله وهذا الذي يجب ان يقول عليه والله
سئل في وكيل البائع اذا مات بمحملة للثمن بعد قبضه هل يضمن ام لا وهل يقبل قول ورثته انه
 دفعه في حياته بلا بينة ام لا الحطب نعم يضمن ولا يقبل قول ورثته انه دفعه في حياته بلا بينة
 لانه يورث عن محصيل ثمن تركه الضمان فلا بد للترويج من عهدة عن اليك والله اعلم **سئل**
 في رجل اشترى ثوبا من رجل شخص ببيعته والمشتري على الموكل من هل تقع المقاصصة وليس
 للرجل مطالعة البينة او لا الحطب نعم تقع المقاصصة عن الموكل فمتى عن الموكل مطالعة
 المشتري قال في طابع الفصولين في السابع والعشرين ولو كان المشتري دين على موكل المسم بصدر
 قضيا باليمن وكذلك في السابعة والعشرين الكف شروعا وفنا والله اعلم **سئل** في رجل وكل آخر
 ان يزوج ابنته لثمن مائة من فلان بكذا بشرط ان لا يغدر كما جها عليه حتى يعقب النصف منه

مطلق
 الوكيل والامر
 لو انفق من مال
 الموكل

مطلق
 الوكيل بالبيع
 اذا مات بمحملة
 للثمن يضمن
 مطلق
 اذا باع الوكيل
 بالثمن المشتري
 الوكيل يبيعه
 من رجل له دين
 على الموكل تقع
 المقاصصة

بشرأشئ بعينه لا يشترطه لنفسه قال شاذي الزبلي معناه لا يتصور ان يشترطه لنفسه
بل لو اشتراه بنوى بالشرأ لنفسه او تلفظ بذلك يكون للموكل لان فيه عز لنفسه وهو لا يملك
عزل نفسه والموكل غائب وقوله غائب يعني عن تجليه والمسئلة متون المذهب وشروحه
طالوتهم بما ذكر في السجدة اشتراء نفسه من قتاله هدر لا اعتبار به والله اعلم ^{سئل في رجل}
اشترى بقتل اخيه فقتل كما لا يتيسر عليه وعلم قطعاً انه يقع في يديه ولا خلاص له الا ان يدفع
فأذن لانيه الحي ان يخلصه من مصادرتيه بما لا يدفعه اليه فخلصه حاله ان يرجع بذلك
عليه وان مات الدافع قبل ايصال البلغ اليه هل لو رثته المطالبة بما دفع مورثه ثم عنه باذنه ام
اجاب نعم لو رثته الدافع المطالبة بما دفع مورثه للحاكم التماسي باذن المتمر المذكور ولو لم
يذكر الرجوع كما صرح به غير واحد من علماءنا والله اعلم ^{سئل في ناظر وقيل وكل وكذا في قبض}
غلة الوقف فعزل الناظر هل ينزل ويكره بعزله ويبطل تصرفه في الوقف ام لا اجاب نعم
ينزل بعزله لانه يشترط له وام الوكالة ما يشترط لابتدائها كما نص عليه في البحر والله اعلم ^{سئل}
في رجل وكل آخر بقبضه قوته وعقار عقارة فقبض كما امر الموكل وماتا بعد ان اوصى الوكيل
ما قبضه الموكل ثم ظهر مستحق في جزء معين من العقلة واختار قبضه من الوكيل في ارثه هل لو رث الوكيل
الرجوع في ارث الموكل حيث استهلك ذلك ام لا اجاب نعم قرار القضاء على المستهلك والحال
وانظر ما كتبه الائمة في الوكالة والعصبة يتضح لك ذلك والله اعلم ^{سئل في رجل على آخر}
دين طالبه به فدفع له ثوباً وقال بعه وخذ دينك من ثمة فباعه كما امره ويقول الوكيل لم اقبض من الثمن
شيئاً ويبطل به دينه والموكل محتج عن ايفائه محجاً بانه عين له دينه من ثمن البيع هل يستقط
مطالبة الوكيل بسبب ذلك ام لا والقول قوله انه لو قبض ثمة ام لا اجاب لا تمتع ^{مطالب}
الوكيل بدينه على الوكيل فله حبسه اذا امتنع والقول قوله في عدم قبض الثمن من المشتري ولا ينفذ ^{مطالب}
من المطالبة والحال هذه والله اعلم ^{سئل في رجل اودع آخر ناقين ثوباً بعه ما واطلقها}
من رجل مفروفاً الى اجل متعارف فلما حل الاجل طلب المشتري فلم يوجد هل يلزم الوكيل دفع الثمن من
ام لا وهل اذا قلتم لا فقل اذا دفع بناء على الزوم ليكون الثمن له هل له الرجوع به ام لا اجاب نعم ^{مطالب}
اذا قضاه من ماله ليكون المال الذي على المشتري لم يحجز ورجع الوكيل بما دفعه كما في جامع الفصول
وغيره والله اعلم ^{سئل في رجل عن غائب يبيع عقاره امره ببيع الثوب ببيع ذلك العقار}
من ثوبه فباعه خوفاً على نفسه او ماله من ذلك الصبيح بما مقداره نصف القيمة او ثلثها
هل يجوز هذا البيع ام لا يجوز ان يكون مكرهاً بما لم يملكه المذكور ولو كان بالثمن الفاحش وهل اذا كان
في قبضك التسايع انه زاعج فيه وكان الواقع خلافه هل يعد بيعاً في الضحك او ما هو الواقع في
نفسه ثم انما يجب صريح الفقهاء بان امر السلطان اكره وان لم يتوعد وام غيره لا اكره ^{مطالب}
يعلم بركة الحال انه لو لم يمثل امره يقتله او يقطع بين او يضربه ضرراً يخاف على نفسه او يلف عضو

مطالب
اشترى بقتل اخيه
فامر فاعاد
ان يدفع
لحاكم السجدة

مطالب
اذا عز الناظر
ينزل ويكره
يقبض غلة
الوقف

مطالب
فكل آخر بقبض
حقوقه وعقار
عقاره فانا

مطالب
امر المدينون
الدائن ببيع
ثوب لآخر
دينه فباعه

مطالب
اودع رجل
ناقين ثوباً
بعه ما واطلقها
فما لم يجد
الوكيل دفع الثمن
من

مطالب
لو كان الوكيل
يبيع عقاره
بما مقداره
نصف القيمة
او ثلثها
هل يصح

مطالب
واما ان

والحاكم المذكور داخل في انتم السلطان لقوله في كتاب الاكابر وشروطه قدرة الملك على ايقاع
ما هدده سلطانا او لصا او في القاموس السلطان المحبة وقدرة الملك وتصميم لأمه والولاية
فادعيت ذلك فخر دامت المذكور اكراد وان لم يتوعد المأمور بما يبعد الرضا للعلم بل لالة الحال
ما يماعه علما لامتناع ولذلك كان التحقيق ان السلطان وغيره سواء في اشتراط ذلك هو
واما بيع الركن بالعين العاجز فهي مسئلة خلافية بين الامام وصاحبه فما يقولان لعدم
وقوله في الراية ويعني بقوله ما في مسئلة بيع الوكيل بما مر وفيه ان ياتي شئ كان يعلم في
فقطط المظهر ان يكون الوكيل مكرها الوقصي بعدم حواره على قولنا بالعين العاجز حاد لما علمت
والمراد لما في بعض الاماكن في الصلح صرح به في الخبر كتاب الوقف وعين والله اعلم **مسئله**
في بيع كوكب النبيع بما مر وفيه ان ياتي شئ كان احاس **مسئله** الامام ان يصح ويصدقهما
قال في الراية ويعني بقوله ما في تصحيح العقد وروح دليل الامام وهو المعول عليه عند السني
وهو اصح الا فويل والاختيار عند المحققين وواقعة للوصلح وصدر التريجة او اولئك عليه
اصح النوايا الموضوع لمعدل الذهب مما هو ظاهر الرواية والله اعلم **مسئله** في رجل قال لا خير لي
وفعت عليه عدلي من امد مصباعة سيث وبها فاسترى له من رجل سكا من معلوم مشتاكاة
وباعه ورجع فيه هل الرجوع للوكيل ام للموكل المخير فعلة احاس **الرجوع للموكل** كما ان المشتري عليه وقد
صريح علما واما بصحة الوكالة اذ اعلم الوكيل بقوله استغنى في ما رأيت فوقع الشراء للموكل فالرجوع للموكل
عليه والله اعلم **مسئله** في رجل وكل آخر بقبض ربه من فلاة ومما صمته ان احتاج الامر اليها واصلحه
الركن الاحتياض اليها واصلحه على بعض الدين هل يصح صلحه ام لا يصح ويرجع عليه سقية الدين
احاس **لا يصح صلح الوكيل** المذكور ويرجع على المدين سقية الدين والله اعلم **مسئله** في رجل
قال للمدينه انقت بالدين مع فلان ففعل فباع ولم يوصل اليه هل يبرأ المدين من الدين ام لا
احاس **لا يبرأ** ما في الراية من كتاب الوكالة في نوع في المأمور بدفع المال لنفسه والدين
والله اعلم **مسئله** في رجل عن عائبة اسير ريد بالعتاق التصرف في ماله وروعه بين عن تصرفه
محققا ما استحق منه هل له ذلك ام لا احاس **ليس له** ذلك ويبدو على تصرفه ما لم يعقد
العتاق فيدوم على الخط لا التصرف واما قلت ذلك لما صرح به في الخبر عند له ومما
وصيه له من ان الوكالة تفضل بعدد الموكل في حق التصرف لا للمعطى واحده ان سئلت في
مسئله جماعة وكلاء في قبض عقاليهم من باطري على وقف مات الرجل وادسوا له
قبضها له ومما صمته لا قصص وانكرت لوزنة العلم بقبضه هل القول قوسهم يمسهم على بيعهم
حيث لا رهاب وشك دعوا بالباطر الذم له ام لا احاس **من دعوى** في انكرت وقول الباطر
لا يشعلها بالدين وان كان قوله معقولا انصرف في حق رابة نفسه في حق استات دين انصرف
مطيرة المودع اذ امر المودع بدفع الوديعة الى فلان فادعى المودع الذم لفلان فان سكر

مطلب
الركن بالنوع
لأنه عين
فاحس به
حاد

مطلب
ادعوا
اشبهت
بشبهت
ثم شريها
مشتا ففعل
ورجع والرجع
للأمر

مطلب
لو وكله بقصر
دسه والمخاصمة
ان احتاج الى

مطلب
قال للمدينه انقت
الدين تقع فلا
فعل مصاع
بالمدين

مطلب
ليس بالاحتياط
رفع بالوكيل
في تصرفه

مطلب
وكل جماعة
رخلان وقصر
استحقاقهم
من ما لم
الوقوف

فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُدْعَى فِي بَرَاءَةِ نَفْسِهِ وَالْقَوْلُ قَوْلُ فُلَانٍ فِي عَدَمِ الْقَبْضِ وَالْإِشْبَاهُ أَنَّ الْوَرِثَةَ نَاسِيَةٌ
عَنِ الْمَيِّتِ وَالْقَوْلُ قَوْلُهُمْ يَتِيمُهُمْ عَلَى نَفْسِ الْعِلْمِ بِقَبْضِ الْمَيِّتِ وَلَا عِبْرَةَ لِدَعْوَى الْقَبْضِ بِالْبَيِّنَةِ وَشَرْعِيَّةِ
وَهَذَا لَكُمْ يَظْهَرُ بِمَا ذَكَرَ الْحَلَالِيُّ أَوْ فِي مَخْتَصَرِهِ وَالْإِسْتِجَابَةُ فِي شَرْحِهِ وَلَا يَحْتَاجُ فِيهِ تَعْلِيلٌ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ **سُئِلَ** فِي رَجُلٍ أَرْسَلَ إِلَى أَخِيهِ فَرَدَ قَائِمًا مُصَرًّا فِي ذَا حُلُمِ الرِّبْعُونَ عَشْرًا يَبِيعُ الْقَمَاشَ
وَيَشْتَرِي بِمَنْتِهِ وَبِالْأَرْبَعِينَ شَيْئًا بِمَا مَعْلُومَةٌ لَهَا وَيُرْسِلُهَا إِلَى مَصْرٍ فَبَاعَ غَالِبَ الْقَمَاشِ وَبَقِيَ عَيْنُ
الْقَلِيلِ وَبَدَتْ عَنْهُ غَيْرُ تَحْجِيلٍ بَلْ بَيْنَ الْوَرِثَةِ غَايَةِ التَّبَيُّنِ وَالْعَادَةِ فَيَا بَيْنَهُمَا أَنْ يَبِيعَ تَارَةً ثُمَّ يَحْجِلَ
وَتَارَةً ثُمَّ يَحْجِلَ إِلَى أَجْلِ قَرِيبٍ كَمَا جَرَتْ بِهِ عَادَةُ سَمِيعِ التِّجَارَةِ لَوَرِثَةِ الْمَيِّتِ مَطْلَبَةُ الْمُشْتَرِينَ عِنْدَ
حُلُولِ الْأَجَلِ أَمْ لَا وَهَلْ أَذَلَمَ يَقْدِرُ وَعَالِي الْإِسْتِغْنَاءِ مِنْهُمْ يَصْنَعُونَ الشُّنْ أَمْ لَا **اجَابَ** نَعَمْ
لَمْ يَطْلُبْ الْمَشْتَرِينَ بِالْثَمَنِ الَّذِي تَقَرَّرَ بِمَبَاشَرَةِ الْمَيِّتِ فِي ذَمِّهِمْ لِأَنَّ حَقَّقَ الْعَقْدَ الْمَشْرُوحَ عَادَةً إِلَى
لَوْ كَلَّ فَنُورَتْ عَنْهُ وَلَا ضَمَانٌ عَلَيْهِمْ فِيمَا تَوَرَّى عَلَيْهِمْ وَاحْتَالَ هَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ **سُئِلَ** فِيمَا ذَكَرْتُ
الْبَكَرَ بِالْأَلْفَةِ أَتَمَّ فِي قَبْضِ مَرْهَاهَا وَقَبْضُهُ هَلْ يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلًا فِي إِيصَالِهِ إِلَيْهَا أَمْ لَا وَهَلْ إِذَا نَبَتْ
لَهَا عَلَى الشَّاهِدِينَ تَحْبُسُ فِيهِ أَمْ لَا **اجَابَ** نَعَمْ الْقَوْلُ قَوْلُ الْأَمِّ فِي إِيصَالِ مَا قَبْضَتْهُ إِلَى ابْنَتِهَا حَيْثُ
صَدَقَتْهَا فِي الْقَبْضِ مِنْ زَوْجِهَا وَكَذَبَتْهَا فِي الْإِيصَالِ إِلَيْهَا لِأَنَّهَا أَمِينَةٌ تَدْعِي إِيصَالَهَا لِأَمَانَتِهَا إِلَى
صَاحِبِهَا وَلَا شُبُهَةَ أَنَّهَا لَا تَحْبُسُ فِي ذِمَّتِهَا لِطُلُقِ الْكَلَمِ وَالشَّرْوحُ وَالْفَتْوَى عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْبُسُ لِصُلُوحِ
فِي دِينِ فَرَضِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **سُئِلَ** فِي رَجُلٍ زَوَّجَهُ أَبُوهُ بِالْوَكَالَةِ عَنْهُ وَمَاتَ الزَّوْجُ لَا عَنْ تَرْكِه تَرْكًا
الْأَبِ الْمَرْجُوحِ عَنْ ابْنِ وَتَرْكِه هَلْ يُطَالَبُ هَذَا الْابْنُ بِمَنْزِلَةِ أَخِيهِ فِي تَرْكِه الْأَبِ أَمْ لَا حَيْثُ لَمْ يَكُنْ
الْأَبُ صِنًا مَنَّا **اجَابَ** التَّحَرُّرُ أَنَّ الْأَبَ لَا يُطَالَبُ بِمَنْزِلَةِ أَخِيهِ إِذَا بَاشَرَ عَقْدَ النِّكَاحِ بِنُكْحِ
أَوْ وَكَالَةِ أَمَةٍ إِذَا صَدَّقَتْهُ فَلَا يُطَالَبُ وَارِثُهُ وَاحْتَالَ هَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ **كِتَابُ** **الدَّعْوَى**
سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ دَعَتْ عَلَى ابْنِ زَوْجِهَا الْمُتَوَفَّى قَبْلَهَا بَعْدَ مَضِيِّ عَشْرِينَ سَنَةً بِمَا مَنَعَهَا مِنْهُ
فَاقْرَبَتْهُ بِنَاءً عَلَى بَقَائِهِ بِذِمَّةِ أَبِيهِ فَاخْتَبَرَهُ الْعَدُولُ بِأَنَّهَا أَبْرَأَتْ زَوْجَهَا عَنْهُ فِي حَالِ صِحَّةٍ قَبْلَ وَفَا
أَبْرَأَتْ صَحِيحًا هَلْ تَسْمَعُ دَعْوَاهُ عَلَيْهِ الْإِبْرَاءُ لَكُونَهُ خَفِيَ عَلَيْهِ أَمْ لَا **اجَابَ** نَعَمْ دَعْوَاهُ لَا يَحْجِلُ
الْمُخْتَفَاءُ كَمَا فَطَّرَ اللَّهُ أَعْلَمُ **سُئِلَ** فِي امْرَأَةٍ أَشْهَدَتْ فِي حَالِ حُرْمَةٍ زَوْجَهَا أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا وَرِثَةٌ مِمَّا سَلَّ
وَلَا عَنْهُمْ وَلَا يَقْرَءُ وَلَا جَامُوسٌ وَلَا أَوْلَادٌ مَاتَ فَبَيَّتَ بَعْدَ مَوْتِهِ أَنَّ لَهُ أَسْيَاءَ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ زَيْدٌ
هَلْ يَسْمَعُ بِهَذَا الشَّهَادَةِ دَعْوَى الْأَرْثِ فِي ذَلِكَ وَفِي جَمِيعِ مَا يَظْهَرُ أَمْ لَا **اجَابَ** سَبَبُ جَمِيعِ
مَا يَظْهَرُ لِلْمَيِّتِ يَحْبُسُ فِيهِ حَقُّهَا الَّذِي فَرَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا يَنْفَعُهَا جَرُّ هَذَا الْكَلَامِ مِنْ دَعْوَى وَارِثَاتِهِ
كَأَمْوَاطِهَا وَلَيْسَ فِي هَذِهِ الصِّفَةِ إِبْرَاءٌ يَنْفَعُ وَلَا صَلَاحٌ يَدْفَعُ فَلَا وَجْهَ لَمَنْعِهَا مِنْ حَقِّهَا فَافْتَرِ بِأَنَّهَا لَمْ
فِي مَا هُوَ الْبَالِغُ مِنْ ذَلِكَ لَوْ صَلَاحَ أَصْلَ الْوَرِثَةِ وَإِبْرَاءُ مَا تَخَمَّرَ شَيْءٌ مِنْ تَرْكِه لَمْ يَكُنْ وَقْتُ النَّهْيِ
الْأَصَحُّ بِزَوَّاجِ دَعْوَاهُ فِي حَصْنَتِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي صَلَاحِ الْبَرَازِيَةِ وَكَيْتَرِ مِنَ الْكُتُبِ فَمَا سَمِعَ الْإِبْرَاءَ
فَكَيْفَ يَمُحُّ سَالَا إِبْرَاءَ فِيهِ وَلَا صَلَاحٌ بَأَيِّ وَجْهٍ يَسْقُطُ حَقُّهَا وَهَذَا مَا لَا يَتَوَقَّفُ فِيهِ وَالْمَا فِيهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

مطلبت
ارسله فامشا
ليبعه وحرث
الغداة بالنبع
نسبته ومجلا
فمات لاضمان
على ورثته
للرسل ما تولى

مطلبت
وكلت بالالفه
انها في قبض
مرها من زوجها
فالقول لازم في
دفعها اليها

مطلبت
لا يلزم الابن
حرابه الا اذا
صنعه

مطلبت
ادعى وارث
الزوجه على
ابن زوجها
فاحصل المهر
فأقرهم اخبر انه

مطلبت
اشهدت في مرض
زوجها ان ليس
لها وريثه فظهر
لزوجها ان
ذلك مستحق

مطلب
ملت من سر
وارث مبيع
ركه في بيع
المال

سئل رجل توفي من ميراثه مائة من ثمنه هل يوصع تركه في بيت المال ويقصها من ثمنه
ولاية قصها له وهل اذا ادعى رجل ان عبد الميت ان ان احتسب حقيقته فهو اعلى المذبحي حال ابيه
يقبل بمحرمه دعواه ام لا لدله من بيته تذكر اسم الميت وانتم ابيه واسم ابي ابيه ليحصل التبع
للقاضي ام لا احاس حيث لا وارث لمخية من الحقات يوضع في بيت المال جميع الميراث اولا
شهد شهود المذبحي لاند من ذكر الاسماء الموصلة الى تعريف القاصي في جامع العقبة ليس اذعي من
العم ولم يذكر الحد لا يصح لانه لا يحصل العلم للقاصي بدون ذكر الحد ومثل في كثير من كتب الفتاوى
والله اعلم **سئل** في محلة ويتوارثه ابا من بعد ابا من ماتت امرأة منهم فوضع ابن عمها عصبتهما
يده على عصبتهما كونه عصبته وهم من ذوي الارحام فارعون فيه وادعوا له وقف مضرو
على ما صرفه الواقف وانهم مضروبه دونه وهو بكونه وقفاً ويدعي انه ملك يقسم على امره
اقتضا ولا تمتك لهم شئ فيكون مكتوب فيها هذا وقف فريد لا غير ولها صورة بالتصا
ويقولون هذا تذكره كاتبة الولاية ويريدون منعهم عن الارث بمحرمه الذكر هل يقضي له بالارث
ولا يمنع محرمه الذكر الا نسبة عادلة تشهد به وقف ولان علمهم بشرط الماعة لان العلم
عن الارث فيه اساس يقضي لابن العم بالارث لتبشكه بالاصيل وهو الملك والوقف
طاري عليه ما لم تقم بنية عادلة تشهد بالوقف بشرطه كما ذكر ولا يقضي لهم بمحرمه الذكر لمروها
عن جمع الشرع المذبحي اليه والارث والكل ادهي كاعده حط ليست واحدا من التباد
المذكورات كما هو واضح والله اعلم **سئل** رجل ادعى على احراره صرته موته بعضا وما يصير
واقام على ذلك منه فاقام الاخر بنية على صحتة تعد صرته وموته خفا عنه لا نصير به هل بنية
الموت نصير به او لا بالقول ام بنية الصحة منه اولى احاس بنية الصحة منه اولى بالقول كما ذكر
في اعلاصة والحماية والارضية وكثير من الكتب والله اعلم **سئل** في الموانع تبتنا وبعض اقد
يطلع على بيعه وقصه وتصرفه الشري فيه زمانا ثم ادعى فيه ملكا هل تنضم دعواه ام لا احاس
في كثير من علماء اذ ادع شخص عقارا او حيوانا او ثوبا او نحو ذلك وقصه كشتر وتصرفه
تصرف المالك وبعض اقدار مطلق على ذلك ثم ادعاه او ادعى بعضه له ملكه لانتم دعواه لان
ذلك اقر بنية مائة ملك للمائع فلقا لا يطام القاسدة ومثل الميراث والارث في قطع
تبر من ضيق التوالف والتمزج والفتاوى والله اعلم **سئل** رجل دخل من قرية الى قرية اخرى من
بيت كان هروا للميراث بنية فاستعاره رجل من عمه الراحل ليشين فيه واعاره ثم رجع الراحل
وظلت المستك في بيته فادعاه المستعارة بملكه بالارث من ابيه هل يقبل الاستعارة من هذا
للدعوى وترجع يد عنه وتعاديد الراحل عليه كما كانت ام لا الجواب نعم بنية الاستعارة من هذا
الدعوى في جامع العقبة ولين الاستعارة من المذبحي عليه او من غيره تنفع من دعوى الملك ليهي
ولغيره ومثله كثير من الكتب والله اعلم **سئل** رجل اصاب على عقار مائة ثوبه متين

مطلب
ويعود ويتوارث
ابا من بعد ابا من
واذعي جماعة ما به
وقف يقضي
له الارث المذ

مطلب
ادعاه صرته
موتته بعضا
وما يصير به
واقام على ذلك
منه فاقام الاخر

مطلب
ديع خفيشا
ويحصل قات
يطلع على بيع
والقصص له
ادعي الملك
لاستيعار دعواه

مطلب
اذا متعار
شفا اذ ادعي
الملك فيه
لاسمع ذلك

والآن يدعى رجلان من اهل امة واحدة في ذلك واسأل انهما اسبقان بلية الدعوى المدة المذكورة
ولا مانع لهما من الدعوى قبل الاستماع دعواهما الورود لا يرد الى السليمان في غير سماع كل دعوى منى
عشر سنة ام تسمع اجاب لا تسمع دعواهما والحال هذه فقد ثبت عند العلماء لاختلاف
الكون منهم ان القسامة تخص من بالزمان والمكان والاختصاص والموارد فالسلطان اذا منع
عن سماع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة امتنع على القسامة سماعها ولم يقض فيها مع ذلك لا ينفذ
لانهم مغر ولون عن سماعها والحال هذه والله اعلم سئل في رجل استعاد من شقيقته حليته
فادعى ملكة لنفسه وحلف لها بما انه لا يملك عند الالة واحدة فاعارته ثم طلت منه استرا
الاستعارة اقرار بالملك لها كما صرح به في الفتوة وتختصر اصول الزناد او نوادر هشام وصحاح
ابو الليث فلا تسمع لنفسه ولا لملكه او ملكة ويُسرد منه والحال هذه كما صرح به علماؤنا
سئل في رجلين تنازعا في محذور فدعى احدهما وهو ذوي دار جارية لبيته ملكة لبيته
وان اباه مات وتركه ميراثا له وادعى الآخر وهو خارج وابن خال للآخر ان الجدة الميرور وقعة
على ابائه وسائر اولادهم وانهم يستحقون في كذا وبين وجه الاستحقاق بموت امه ومع كل
وثيقة بما يدعيه فالحكم اجاب ذكر في جامع الفصولين في الثامن في دعوى الخارج مع ذبي
انه لو اجتمع الهبة مع القبض والصدقة مع القبض لقوم كما اجتمع شران فاعلم ذلك اولا فاذا
عليه فاعلم ان حكم المشتبه به في هذه المسئلة انه اذا قل من المتداعيين بيته فمن كان تاريخ
بيته اسبق فهو الاخر وهذا اذا ارضا فان لم يؤثر اوارخ احدهما الا الآخر فهو لدى السيد
هذا وما تخرج من الوثيقة فلا يعجل بها بالبيته والعبرة لتاريخ نفس المتنازع فيه وهو التملك
والوقف لا بكتابة صكهما اذ يجوز تأخير الكتابة عنه ولا شبهة ان هذه المسئلة من مفردات
مسائل اختلاف الرجلين المتداعيين وقد اوسعت فيه علماؤنا القول في كتبهم والتعليق من
واحد المتداعيين داخل والاخر خارج هو موضوع المسئلة المسؤل عنها فليراجع جامع الفصولين
وغيره من الكتب الشهيرة فان في بعضها التصريح بها وفي بعضها ما هو في حكم التصريح
سئل في دعوى العقار المرهون هل يشترط حضرة الراهن ام لا اجاب نعم بشرط ان
في جامع الفصولين وفي دعوى المرهون بشرط حضرة الراهن والمرهون وفاقا وفيه امرار للخبرة
والفقاوى لصغرى باع منه شيئا فادعى ثالث ان البايع آجر منه البيع او رهنه عنه قبل بيعه
لا يصير كشيء يخصما فلو حضر البايع فبهرن عليه المدعى الآن تقبل بيته ثم رزق للفقا والحق
بما خالفه وقد صرح في الحاشية بنظيره وبعض الثبوت في المسئلة اختلاف الروايات وبعض حمل الاثر
على من هو الكاتب ومما شمس الامعة الى عدم سماع البيته بغية الراهن والحاصل ان المسئلة قد
وقعت في الامم في احوالها فافهموا في الحاشية الحاشية فافهموا في الحاشية

مظالم
فی واقعه
علیهما و سید
سنة اشته
و جلال حب
فیه لاشع
دعوات

مطلوب
فمنه ان قسما
لما رآه الملك
لا تسمع دعواه
لنفسه ولا لوكلا

مطلب
تتار عافى محمد
قاضي احمد
وهو ذو يد الملك
عن جين والآخر
انه سخرقة
بجبهة الوقف
الحف

مطالع
شترط في دعوى
معايير هو
خضرة (الحسن)

من اهل الذم مع كانه على الشيخ قاسم في التخصيم فليعلم هذا التقرير فانه مع اختصاره ليس بغير
وانه علم سئل رجل من عندنا عن مدعى على رابع معلومة تسمى رابع الراهن والآن رابع
زوجة امه ملكها وان رقبه عنده فغير ادها هل تنفع دعواها في غيبة زوجها ام لا اجاب
لا تنفع دعواها بعبية زوجها اذ يشترط في دعوى الزهون حضرة الراهن والمرضى وفاقا كما قلنا
في جامع الفصولين وغيره واطل علم سئل في ساحة متصلة بالعطريق العام جارية في وقت
استأجر رجل بعضا من ثمنها من ناظره لثمنها ما دفعه اهل العطريق مدعين انها من حيلة الكثرة
تسجدت بسترية انها وقت على الرذالكور لدى الحاكم الشرعي وحكم بحجها في الوقت بعد دعوى
وشهادة مستقيمة هل ينفذ حكمه حيث شهد على وجهه للمعتبر شرعا ام لا اجاب نعم ينفذ
حكمه ويجعل وقفا ولو ان شهدوا انها من العطريق وشهد آخرون انها وقت فالشهادة القاطنة
على الوقت اوله لانه اخضر قاله الفتاوى العتائية ولو شهدوا على بقية متصلة بالمشهد انها منه
وشهد آخرون انها من العطريق والمشهد اوله لانه اخضر ويجعل ذلك مسجدا او لا علم سئل
في امرأة احتلفت مع زوجها حال قيام النكاح وبعد الدخول في مقدار الشهر ولها بيعة هل يقبل بشكها
على الزيادة ام لا اجاب نعم يقبل والحال هو واطل علم سئل في رجل ادعى بالوكالة عن اخيه
اولياءه دمه على ناس حكم مقلد ليحكم بالتحقيق من مذهب ابي حنيفة على لادته انهم قتلوا اباه
تعديا فامروا واقام شاهد على اقرار معينين منهم بانها قتله بغير حق سكين ثم اخبر شاهد
آخر شهد على ما قاله الماشي للذكور والشهود عليها ابدية طائفا انها موجب القتل المذكور وغير معينين
نوعا من انواعها مع ابائهما لما قبل بصدق هذا الاراء ولا يصح لكونه خطأ مع القاطن لاجماع الذم
صا درا من قبله الحكم مذهب ابي حنيفة النعمان اجاب لا يصح هذا الاراء لما تقرر عند
ائتسا الاعلام في باب ما يغني عن الاحكام بان القضاء يختص بحاكم الماد والاراء والاشهاد
والنكاح ومنه التخصيص مذهب كذا مذهب ابي حنيفة النعمان فيكون القاضي معزولا بالنسبة للمار
ولو نصادف محل قضائه اذا هو خالف لمصلحة به من ولاية ولا شبهة ان ما حكمه بالاشهاد
مخالفا لاجماع الازهر وليس موافق القول صحيح فيه ولا مجبور مع تعذر محتم قاطبة بان الحكم
بمخالفة المذهب ممن يزعم انه المذهب جاهل به وليس له مذهب غير نافذ فانظر لما في الدور للبيعة
ولتأويله وغيروا بطرلك ذلك مع كون الامر فيه واصح ما في شتم راحة الفتى والبلد سئل
في سكر حاصله ادعى ريد على عمرو انه اسلم في ثلثي مبيعين بيرة زينة فابا لمصلحة وطالبه وانكر
وذكر انه كمل حرا عند في الرتبة المدعى وان تكرا دعه بمصلحة له فاعتذر به ريد بوضوح البغض وانكر
المدعى فطلعت من عمرو اشكت ذلك فذكر انه لا يثبت له فالمرسقة الزينة والاربعون على كمال
هذا الاراء صحيح ويكفي في دعوى السلم بما ذكرنا غير صحيح لعدم ذكر شروطه ولعدم ذكر المدعى وقدر
امته العبري فيه مع عدم تصديق ريد له على الحالة ويكون زيد هو المكلف بالبيعة على السلم لانه مع

مطلب
وهو من رابع
شكها وعبية
الراهن رابع
روية رابعها
لا تنفع دعواها
اد اعلم
مطلب
في ساحة متصلة
بالعطريق العام
جارية في وقت
استأجر رجل بعضا
من ثمنها من ناظره
لثمنها ما دفعه
اهل العطريق
مدعين انها من
حيلة الكثرة

مطلب
تقبل استعاض
الزيادة اذا
احتلفت مع
زوجها حال
قيام النكاح
وبعد الدخول
في مقدار الشهر

ما لا يثبت
في رتبة المدعى
في رتبة المدعى
في رتبة المدعى
في رتبة المدعى
في رتبة المدعى

مطلب
في سكر حاصله
ادعى ريد على
عمرو انه اسلم
في ثلثي مبيعين
بيرة زينة فابا
لمصلحة وطالبه

لا عمرو لانه مدعى عليه ولم يذكر هل الكفالة باذن المكفول عنه او بغير اذنه لمرتبة عليه
 الرجوع وعدمه ولم يذكر الزيت الواصل انه من عمرو او من بكر ولم يذكر في الدعوى رأس مال السلم
 ما هو وما مقداره وغير ذلك مما هو ظاهر لثبوت اجابته الا ان الزام المذكور غير صحيح والحال
 هذه لعدم شرائط صحة الدعوى السلم قال في جامع الفصولين في الفضل السادس وذكر
 في السلم بيان شرائطه من اعلام جنس رأس المال وغيره وبذكر نوعه وصفه وقدره بالوزن
 لو وزناً واستقاده في المجلس حتى يصح عند أبي حنيفة الله ولا يكتفى بقوله بسبب سلم صحيح شرعي
 على المختار اذ السلم شرائط كثيرة لا يقف عليها الا للخاص ومثله في الخلاصة والبرائة وغيرهما
 من كتب المذهب ولم يذكر في الصك المذكور رأس المال وكان الواجب طلب البينة من
 مدعى السلم على عمرو اصابة اذ اعترافه بالكفالة وذلك غير المدعى اذ المدعى الاصل عليه
 لا الكفالة ولم يصدق عليه ولا بد في الاقرار من التصديق وذكر فيه الرجوع على بكر ولم
 يثبت اذنه بل ولم يثبت اصل الكفالة فكيف يحكم له برجوعه عليه والحال هذه ولم يذكر محل يبيد
 الايقاع ولا بد منه لصحة الدعوى المذكورة محرزاً عن النزاع كما في جامع الفصولين وغيره والحال
 ان اكثر الشروط التي لا بد منها لصحة الدعوى المذكورة غير مذكور فلا تصح واذا لم تصح
 لا يصح الا زام المذكور لانه مترتب عليها والحال هذه والله اعلم سئل في رجل ادعى على آخر
 دراهم ودبغة وقطناً بقتشه ومخلوجاً فانكر المدعى عليه وحلف فبرهن المدعى على دعواه
 هل يظهر كذب المدعى عليه فيعزى راءه لا اجاب الفتوى على عدم تعزير لانه لا يظهر
 كذبه باقامة البينة لان البينة حجة من حيث الظاهر والله اعلم بالسرائر والله اعلم سئل
 في مصبغة لها خولى ملتصقة بارضها بالبناء اختلف المستأجر مع ناظرها فيها يدعى شيئا
 انها ملكه وسناؤه والناظر ينكر هل القول قول الناظر ام لا اجاب لا شبهة ان القول
 قول الناظر لا قول المستأجر كما يعلم من مسألة الكناس بالاولى وهي كناس في منزل رجل على
 عنقه قطيفة يقول الذي هي على عنقه هي لي وادعاهما صاحب المنزل في لصاحبه المنزل
 فما بالك بالمتصل بارض الوقف والله اعلم سئل في رجل ادعى بالوكالة عن زوجته على
 آخر ان المحدود الفلاني الذي يملك موكلتي بالارض عن ابها المشتري له وان ابها
 اشتراه من وصيها حال صفرك فاجاب ان الشراء كان بغيب فاجتنب ولم ينفذ فانكر
 الوكيل الغيب بنوعه وطلب القاضى من مدعيه البينة فاقامها بوجهه في حكم القاضي بفتح
 البيع لذلك فهل اذا ادعى الوكيل مشتاقاً لها على المدعى عليه تستمع دعواه ام لا اجاب
 لا تستمع دعواه باجماع علماء ولا تقبل بينته اذ من المصريح به عدم جواز استئناف الدعوى
 بعد انقضائها على الوجه الشرعي بحكم القاضي وغاية امره ان يقيم بينة على ان البيع كان
 بمثل القيمة وقد صرحوا عند تعارض البينتين في ذلك ان بينة الغيب اولى بالقبول

مطلب
 اذا انكر المدعى عليه
 الودعة وحلف
 فراقام المدعى
 بينة لا يوزر
 المدعى عليه

مطلب
 اذا اختلف الناظر
 والمستأجر في الخواص
 الملتصقة بارض
 المصبغة فالقول
 للناظر

مطلب
 القول لرب المنزل
 في القطيفة التي
 على عنق الكناس

مطلب
 ما حمله ان الكناس
 الدعوى بعد الحكم
 لا يقبل راءه
 بينة الغيب القاضي
 مستدعاة

لان معناه زيادة العلم ولا فائدة في استثاها ثانيا فلا يجوز سماعها والله اعلم **سئل**
في رجل ادعى على آخر مال واخضره له تذكيرة بخطه وختمه به قبل يقضي عليه بذلك ام لا واذا طلب
يمينه على الخط ما ختم بختم ام لا **اجاب** لا يقضي بالخط واليمين ولا يخاف عليهما كما صرح به
الحاشية واعلم انه لا يعتمد على الخط ولا يعمل به فلا يعمل بمكتوب الوفاق الذي عليه خطوط القضا
للماصين لان القاضي لا يقضي الا بالحجة وهي البينة او الاقرار او الكول كما في اقرار الخا
نقله الامام وفيها الواجب المذموم خط اقرار المدعى عليه لا يخاف انته ما كتب واما ما ختم
على اصل المال كما في قصاء الحاشية اهو لا شك ان الخط اعم من ان يكون بالقلم او بالخط
الذي هو الختم فاهم والله اعلم **سئل** في رجل له مائة كرم اخر وقد اختلف معه في قدر
وقت الكرم يريد ان يجعل له ذراعا او ذراعين وصاحب الممر يطالب بمقدار ما يتبع دونه
الموقف باجماله دخولا وخروجا في الحكم **اجاب** يحكم لصاحب الممر بمقدار الباب الاظم
للكرم فقد نصوا على انه لو كان له حل طريق في دار من حل فارد صاحب الدار ان يبنى في ساحة
الدار ما ينقطع به طريقه لم يكن له ذلك وينبغي ان يترك في ساحة الدار عرض باب الدار
الاظم وقد اقول في رجل له طريق في كرم رجل اراد صاحب الكرم ان يغرس في ارض الكرم
ما ينقطع به طريقه لم يكن له ذلك وينبغي ان يترك له في الارض عرض باب الكرم الاظم
ولاشك ان النص على ذلك في الدار ينص عليه في الكرم كما لا يخفى على ذي فقه والله اعلم **سئل**
في امر خسر ابنها بجهاز ودفعته لها ثم ماتت الام فادعى بنته ورثتها على الفت بالجهاز
انه عارية وادعت هي انه ملك والام تمس تدفع ذلك ملكا لا عارية هل القول قولها ام قول
لقية البنت **اجاب** المحجوز للفتوى انه ان كان العرف مستمر ان الام تدفع ذلك
الجهاز ملكا لا عارية لم يقبل لقية البنت انه عارية والقول قول البنت في ذلك لان الظاهر
شاهد لها والحال هذه والمطورا لية العرف وقد صرح بذلك غير واحد من علمانا والله اعلم
سئل في رجل ماتت زوجته عن اسباب لها متصرفية فيها ودعى اطفالا بعضها اطفالا
كانت دفعته عارية والزوج ينكر كون ذلك للام هل القول قول الزوج يمينه وعلى الام لينة
ام على العكس **اجاب** القول قول الزوج يمينه على نفق العلم والبينة على الام والله اعلم **سئل**
في امرأة ماتت بنتها فبقت ما في بيت زوجها من المصاغ والامعة مدعية انها كانت تارة
عندها وباعت شيئا من تركتها بغينة ودفت معها من المصاغ والامعة فما الحكم
اجاب القول قول الزوج في انها تركه مطلقا وفي انها ملكة فيما يتصل بالامعة
مؤثر الصلاحية وبما هو خاص بالنساء وفي انه تركه يمينه ولا ينفذ بيعه في حصته
لغير ضرورة ونضمن حصته الزوج وبما دونه معها انها ان تلفت به ولا يثبت عليها بطله
لحقه كما هو صريح كلام العلماء في النساء والله اعلم **سئل** في امرأة ماتت في بيت زوجها

مطلوب
لا يقضي بالخط
واليمين ولا يخاف
عليهما كما صرح به
الحاشية واعلم
انه لا يعتمد على
الخط ولا يعمل به
فلا يعمل بمكتوب
الوفاق الذي عليه
خطوط القضا
للماصين لان
القاضي لا يقضي
الا بالحجة وهي
البينة او الاقرار
او الكول كما في
اقرار الخا
نقله الامام وفيها
الواجب المذموم
خط اقرار المدعى
عليه لا يخاف ان
ته ما كتب واما
ما ختم على اصل
المال كما في قصاء
الحاشية اهو لا
شك ان الخط اعم
من ان يكون بالقلم
او بالخط الذي هو
الختم فاهم والله
اعلم
سئل في رجل له
مائة كرم اخر وقد
اختلف معه في قدر
وقت الكرم يريد
ان يجعل له ذراعا
او ذراعين وصاحب
الممر يطالب بمقدار
ما يتبع دونه
الموقف باجماله
دخولا وخروجا في
الحكم
اجاب يحكم لصاحب
الممر بمقدار الباب
الاظم للكرم فقد
نصوا على انه لو
كان له حل طريق
في دار من حل
فارد صاحب الدار
ان يبنى في ساحة
الدار ما ينقطع
به طريقه لم يكن
له ذلك وينبغي
ان يترك في ساحة
الدار عرض باب
الدار الاظم وقد
اقول في رجل له
طريق في كرم رجل
اراد صاحب الكرم
ان يغرس في ارض
الكرم ما ينقطع
به طريقه لم يكن
له ذلك وينبغي
ان يترك له في
الارض عرض باب
الكرم الاظم
ولاشك ان النص
على ذلك في الدار
ينص عليه في الكرم
كما لا يخفى على
ذي فقه والله اعلم
سئل في امر خسر
ابنها بجهاز
ودفعته لها ثم
ماتت الام فادعى
بنته ورثتها على
الفت بالجهاز
انه عارية وادعت
هي انه ملك والام
تمس تدفع ذلك
ملكا لا عارية
هل القول قولها
ام قول لقية
البنت
اجاب المحجوز
للفتوى انه ان كان
العرف مستمر ان
الام تدفع ذلك
الجهاز ملكا لا
عارية لم يقبل
لقية البنت انه
عارية والقول
قول البنت في ذلك
لان الظاهر
شاهد لها والحال
هذه والمطورا لية
العرف وقد صرح
بذلك غير واحد
من علمانا والله
اعلم
سئل في رجل
ماتت زوجته
عن اسباب لها
متصرفية فيها
ودعى اطفالا
بعضها اطفالا
كانت دفعته
عارية والزوج
ينكر كون ذلك
للام هل القول
قول الزوج
يمينه وعلى
الام لينة
ام على العكس
اجاب القول
قول الزوج
يمينه على نفق
العلم والبينة
على الام والله
اعلم
سئل في امرأة
ماتت بنتها
فبقت ما في بيت
زوجها من
المصاغ والامعة
مدعية انها
كانت تارة
عندها وباعت
شيئا من تركتها
بغينة ودفت
معه من المصاغ
والامعة فما
الحكم
اجاب القول
قول الزوج في
انها تركه
مطلقا وفي انها
ملكه فيما يتصل
بالامعة
مؤثر الصلاحية
وبما هو خاص
بالنساء وفي
انه تركه يمينه
ولا ينفذ بيعه
في حصته
لغير ضرورة
ونضمن حصته
الزوج وبما
دونه معها انها
ان تلفت به ولا
يثبت عليها بطله
لحقه كما هو
صريح كلام
العلماء في
النساء والله
اعلم
سئل في امرأة
ماتت في بيت
زوجها

الذي به استأجرها ففحمتها وضرة أمها على البيت ونقلتها جميع ما فيه وسلمناه لاختها لانيها
 وطلب الزوج منه ما فرضه الله تعالى من استأجرها المذكورة فادعى الاخ انها كانت عارية بينه
 فبالحكم اجاب القول قول الزوج مع يمينه انه ملك زوجته اذا قضى ما يستدل به على
 الملك وضع اليد وقد وجد وضع يدها عليها واليمين على الزوج على نفق العلم بانه لا يعلم ان يملكها
 والبنية على المدعى والله اعلم **سئل** فيما لو كان في البلدة قاضيا فوقع الخصومة بين المتأجر
 فالمدعى يريد ان يخاصمه الى قاضي منهما والمدعى عليه يريد الاخر قل يكون الخيار اجاب الخيار
 للمدعى عليه عند صحته وعليه التقاضي في البحر وهو باطلا فانه شامل لما اذا اراد المدعى قاضي محله المد
 عليه واراد المدعى عليه قاضي محله المدعى وما اذا تعدد القضاة في المذاهبة لربعة وكثر وكما في
 القاهرة فاراد المدعى شافعيًا مثلاً والمدعى عليه مالكيًا مثلاً ولم يكونا من محلهما فان الخيار للمدعى
 عليه وهذا هو الظاهر وبه اقيمت مراراً كلام البحر **أقول** وقد اقيمت به اربعة مراراً كثيرة
سئل فيما اذا بنى مستأجر حمام وقف من ماله بناءً يادون نائب الحكم لم يحسنه من الاجر
 واختلف مع ناظر في مقدار ذلك هل القول قول المستأجر قول الناظر واذا كان القول قول
 الناظر هل يكون مع اليمن ام بغير يمين اجاب لا يكون القول قول المستأجر بالاجماع لانه
 يدعى بذلك ديناً على الوقف والقول قول الناظر بل يمين لانه خصم في حق سماع البينة لا في حق
 اليمن لان اقراره على الوقف لا يصح واذا كان المستأجر مدعيًا لا يعمل بحجر دعواه ما لم ينور
 بالبينة كما هو ظاهر والله اعلم **سئل** في مستأجر حمام ارض حجة مشتملة على الاذن بالبناء
 وشوكة وحكم القاضي به وبرهن على الحكم المستوفى لشراؤه شرعاً هل يعمل به ام لا اجاب
 بحجر الدعوى بلا بيان لا يدفع المطلوب من انشا لاذا التي البرها يدفع للث قد نورد دعواه بالبرها
 وحده مستنداً بما تاملت يرويه عنه كل ذي عرفان في الجواب عن السؤال وغيره اذا قاعده من الزك
 قوله الرمي خيال الدين كتر امانيه من الاحسن والله اعلم **سئل** في رجل دفع لزوجته قيمتها
 وازاراً ومنشفتين ثم حصل بينه وبينها خصامة فقال ما اعطيتك الا بشئ وقالت بل اعطيتني
 هبة هل القول قولها او قوله اجاب القول قولها لا قوله لانه يدعى انما عليها وهي تكرر والله
سئل في رجل دفع لآخر خمسة عشر قرشاً ثداعى المدفوع له انها هبة والدافع انها قرض هل القول
 قول الدافع ام قول المدفوع له اجاب القول للملك في ذلك بيمينه والحال هذه والله اعلم **سئل**
 في رجل باع آخر ثوباً بشئ معلوم وسلم له شرطاً به ثمة فانكر شراؤه وادعى انه وهبه له وانكر هبة
 وطلب رده عليه بعينه او دفع ثمة فامتنع عن رده عليه ثمرات عنده هل القول قول البايع انه
 ما وهبه له او قول مدعى الهبة بيمينه الجلب بمنع الشور عن مالكه يصح قيمته ان لم يثبت بيعه
 بالنهن الذي ادعاه عليه فان اثبت بيعه له ظه الثمن الذي قامت عليه البينة ولمدعى الهبة على مدعى البيع
 لانكاره امره الواقف به لزمه ان لم يكن له بينة عليها وان اقام كل منهما بينة على ما ادعى فبينة البايع مقد

مطلب
 اراد المدعى عليه
 قاضياً واراد
 المدعى غيره

مطلب
 لو بنى المستأجر
 في حمام الوقف
 بالاذن والقول
 في المقدار الذي
 صرفه للناظر
 بلا يمين

مطلب
 في مستأجر
 ارض حجة
 مشتملة على
 الاذن بالبناء

مطلب
 اخلف الزوج
 في شئ فقال
 اعطيتك
 بشئ وقالت
 هو هبة

مطلب
 دفع لآخر ثوباً
 فقال الدافع
 دعي قرض
 وقال الآخر
 هبة

لان البيع اقوى لكونه اسرع بعد اداء من الهبة لها لا يصح الا بالنقص والبيع يصح ولو لم يكن
سنة في اهل فرس عليها عوارض سلطانية يدعى بعضهم لبعض في دفعها اليها يساويها ويثبت
الاخر اسمع سرغام لا اجاب ان ما وافعا وشهدوا انها تهاد ما طله لهبة صريح من الرشق
والله بها اذا ما معاك كان ذلك عفى العاوضة فتعاضد الحسن التهمة فترد والله علم سبيلها
امر ذكره حرمه من هو في حرمه المعنى من اعلم نسائه وجمعه في حج من عده في انتم انه يرد الى سنته
وكسرة في حال سنته واحدمه كد امسعا سماء وقات اماره عليه وان حرمه بذلك استقام ولا يرد
في مد على ما سوتاه هل سمع القاصي والحال قد عده دعواه ويقبل تهاده من هو متيقده عنه
واكله وشربه من طعامه وشرقه والحال المعروف حتى العبد للاراء لكم قسمة الحيا احاسد
سب لسم الاسد ان السعد والعاذر رحمة الله تعاقد مثل ذلك فتوماه تخرج من القاصي سماع مثل
قد الدعوى معدا وان مل هذه الليلة معهود فمابين العقر واختلافهم بياض الساب
ومن لعظه رحمة الله تعاقد انها لا تلتك الحكم ان لا يضرعو الى امثال هذه الدعاوى بل يعرضوا للمدعي
ويحرمه من التعرض لمل ذلك العزم المحدث ومثله انتم يتبعوا الرجوم فولا ما الشيخ محمد بن عبد الله
البراسي في تلخيصه انصار لا تشار ذلك في عالي القري والامضا ويؤيد ذلك ربيع وكرش
في ما لا تعلق متعلق باختلاف حال المدعي وحال المدعى عليه ويريد على ذلك فتحا وتعدا انه نادى من
بعثاه معسعي بعداه معدي وادخول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اماه واما الى راحقوب
ما ساعاه كاد وما لم يشا لا يكون مسئلة امرأة وقف انوها اما كني على اولاده التي هي من
حلمهم ومات الوافع بعد الحكم بصحة الوقف ولزمه فادعت بعد ذلك ربيع على محسنه
ان نفس الوقف ملكاتها وان وقعه لم يصار في محلا وهي تشاهد التصرف في الاماكن
المذكورة على ما شرط انوها الواقف وتقص ما يخصها من الوقف هل تسمع دعواها بعد مضي
هذه المدة ام لا احاسد لا تسمع لامور بها علمها بوقفها بالاماكن التي يدعيها وتساولها
ما يخصها من الوقف بشرط الواقف وتركها الممارسة في ذلك ولمع حصرة السلطان نصر الله تعا
عن سماع ما يصحك خمس عشرة سنة فان سمعته للقصبة عن سماعها لمحقهم بالرعية في معهم
القصبة في الحادثة المتصرفة هذه المدة فسمع من الله تعا علم مسئلة في ورثة انتمو اهل
تراد على احدم الكرم والذلة ملكه في حال صحته وسأله هل تسمع دعواه وتقبل منه ولا تسمع
ذلك انقسام العلة احاسد نعم تسمع دعواه وتقبل منه ولا تسمع من ذلك انتم العلة لتوار
ان يكون العلة مشتركة بينهم والكرم لاحدمهم وقد صرح بذلك في الكرامة والحلاوة لتوار
ويصح المساوي فقلنا من القاصي الامام وغير قاصي كسلده قال في الحلاوة ادعى تخلفا وقال المدعي
ساومني ثمنه واوترمني لا يكون دفعا لحوار ان يكون الشجر له والثمر لغيره او والله سبيل
في محسنة عليه يدعي الذي قاطعه على احبساها مال معلوم عليه بعد ان تم حوال القار وولده

مطلب
ورثة عليها
سلطان
معدومة لعدم
مادع من سبيلها
معس
في سائر
كرد حرمه من
مدعي حرمه
لمعنى

مصلحة
في اماره
اما كني
ان بعضا
انها لا تسمع

مطلب
في ورثة
عليه كرم
اسام
ملك له

دفع
بني الذي

تُرغَّب حَوْلَهُ فَادْعَى عَلَيْهِ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ مَتَاعًا وَهُوَ يَنْكَرُ وَيَقُولُ مَا لَكَ عَلَى شَيْءٍ هَلْ تَسْمَعُ
 دَعْوَاهُ عَلَيْهِ لَمْ لَا وَقِيلَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُحْتَسِبِ الْمُقَاتِلِ وَلَا يَلْزَمُهُ بَيْنُ اجَابَ لَا تَسْمَعُ دَعْوَاهُ
 الْمَدْعَى الْمَذْكُورَ بِمَا يَدْعِيهِ عَلَيْهِ مِنْ مَالٍ مَكْسُورٍ لِأَنَّ الْمُقَاتِلَ عَلَى الْإِحْسَانِ لَا يَجُوزُ بِاجْتِمَاعِ الْإِثْمِ
 وَالْإِضْطِبابِ قَالَ فِي الْبِرَازِيَّةِ فِي السَّابِعِ مِنْ كِتَابِ الْفَاعِلِ تَكُونُ إِسْلَامًا أَوْ كُفْرًا أَوْ خَطَايَا بَعْدَ
 أَنْ قَدْ تَرَفُّعًا تَقْشَرُ مِنْ سَمَاعِ الْإِبْدَانِ وَعَلَى هَذَا إِذَا اخْتِصَرَّ الْمَكْسِبُ وَالضَّرَائِبُ مُقَاتِلَةً
 نَقَالُوا مَسَارِكًا بَادٍ وَوَقَعَتْ بِسَرَايِ الْجَدِيدَةِ وَاقِعَةٌ وَهِيَ أَنْ وَاحِدًا قَاطَعَ عَلَى مَالٍ مَقْلُوبٍ لِحُسْنِهَا
 اعْنَى الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ فَضْرُ بَوَالِي بَابِ طَبُولَاتٍ وَبُوقَاتٍ وَنَادَا وَامْبَارِكُ بَابِ بِمُقَاتِلَةٍ
 الْإِحْسَانِ وَكَانَ إِمَامُ الْجَامِعِ فَامْتَنَعْنَا عَنِ الصَّلَاةِ خَلْفَهُ حَتَّى عَرَضَ عَلَى نَفْسِهِ الْإِسْلَامَ اخْتِصَرَّ
 مِنْ هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ أَوْ وَقَدْ انْعَقَدَ الْاجْتِمَاعُ عَلَى جَرْمِهِ ذَلِكَ فَكَيْفَ تَسْمَعُ الدَّعْوَى بِهِ وَالْاجْتِمَاعُ مُنْغِقِدٌ
 عَلَى عَدَمِ جَوَازِهِ وَلَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ مَنْ تَسْمَعُ دَعْوَاهُ عَلَيْهِ وَهُوَ الْمَأْخُوذُ مِنْهُ الْمَالُ فَالْقَوْلُ قَوْلَ الْمُحْتَسِبِ
 لِأَنَّهُ يَنْكَرُ وَالْمَأْخُوذُ مِنْهُ الْمَالُ الْمَدْعَى وَأَمَّا الْمُقَاتِلُ الْمَذْكُورُ فَلَا تَصِحُّ دَعْوَاهُ بِاجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
 سُئِلَ فِي رَجُلٍ ادَّعَى عَلَى آخِرَاتِهِ تَعْدِي عَلَى فَرَسِهِ وَرَبَّهَا فِي الْمَرْغَى وَهَلَكَ فَاجَابَ أَنَّهُ لَمْ يَتَّعِدْ عَلَيْهَا
 وَلَمْ يَرْكَبْهَا وَلَمْ يَأْرَاهَا فِي الْمَرْغَى وَارَادَ أَنْ يَرْكَبَهَا حَاجَةً عَرَضَتْ لَهُ فَلَمْ يَرْفِهَا صَدَقَ الْكَوْبُ فِي فَصْلِ حَوَالِهِ
 هَذَا يُوْجِبُ الضَّمَانَ أَمْ لَا اجَابَ هَذَا الْجَوَابُ لَا يُوْجِبُ الضَّمَانَ إِذَا الرُّوْفِيَّةُ وَالْإِرَادَةُ فِي هَذَا
 الْبَلَدِ لَا يُعْتَبَرَانِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُئِلَ فِي رَجُلٍ ثَبَتَ عَلَيْهِ اعْتِرَافٌ بِأَنَّهُ تَعْدَى عَلَى فَرَسٍ فَلَا تَصِحُّ دَعْوَاهُ وَرَبَّهَا
 بَعِيرًا ذَنَّهُ وَالزَّيْلُ الْقَاضِي بِضَمَانِ قِيمَتِهَا هَلْ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُقَرَّرِ فِي مَقْدَارِ قِيمَتِهَا قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا وَكَانَ
 الْمُقَرَّرُ الْبَيْتَةَ عَلَى دَعْوَاهُ الزِّيَادَةُ أَمْ لَا اجَابَ الْقَوْلُ فِي مَقْدَارِ الْقِيَمَةِ قَوْلَ الْمُتَعَدِّ بِمَنْعِهِ عَلَى
 الْمُقَرَّرِ الْبَيْتَةَ عَلَى الزِّيَادَةِ الَّتِي يَدْعِي بِهَا وَهَذَا بِاجْتِمَاعِ عُلَمَاءِ اللَّهِ أَعْلَمُ سُئِلَ فِي رَجُلٍ تَعْدَى عَلَى
 يَرْعَمُ تَخْصُلُ مِنْهَا مَلِكَةٌ وَهِيَ سَاكِنَةٌ هَلْ إِذَا ثَبَتَ أَنَّهَا مَلِكَةٌ يَكُونُ الْبِنَاءُ لِلْبَنَانِيِّ أَمْ سَكُونَتُهُ يَكُونُ
 إِذَا وَكَانَ يَكُونُ الْبِنَاءُ لِلْمَالِكِ اجَابَ لَا يَنْبَغِي لَكَ قَوْلُكَ إِلَّا فِي مَسَائِلَ لَيْسَتْ هَذِهِ مِنْهَا
 فَالْبِنَاءُ لِلْبَنَانِيِّ وَالْمَالِكِ الرِّفْعُ إِلَّا أَنْ يَغْتَبِرَ بِالْأَرْضِ فَلَمْ يَمْلِكْ بِقِيَمَتِهِ مَقْلُوبًا وَحَالُ هَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ
 سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ سَافَرَتْ عَنْهَا وَجْهًا فَرَأَى مِنْ نَفَقَتِهَا فِي عَامٍ سَنَةً خَافَتْ الْهَلَاكَ فَانْقَلَبَتْ عِنْدَ أَهْلِهَا
 وَتَرَكَتْ بَنَاتًا صَغِيرَةً فَطَلَبَتْ لَهَا مِنْهُ عِدَاهُ هَلْ فَمَاتَ فَادَّعَى عَلَى أَهْلِهَا أَنْ يَكْفُرَ قِيمَتَيْنِ زَوْجِيٍّ
 وَمَاتَ بِسَبَبِ ذَلِكَ فَعَلِمَكَ دِيْنَتُهَا هَلْ تَسْمَعُ دَعْوَاهُ بِذَلِكَ أَمْ لَا اجَابَ لَا تَسْمَعُ دَعْوَاهُ وَحَالُهَا
 هَذِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُئِلَ فِي رَجُلٍ ادَّعَى عَلَى نَفْسِهِ بِمَالٍ وَاشْهَدَ بِذَلِكَ ثُمَّ بَعْدَ الْأَوْرَادِ ادَّعَى أَنَّ بَعْضَ هَذَا
 الْمَالِ قَرْضٌ وَبَعْضُهُ رِبَا عَلَيْهِ هَلْ إِذَا قَامَ عَلَى ذَلِكَ بَيْتَةٌ تَقْبَلُ أَمْ لَا وَإِذَا لَمْ تَقُمْ الْبَيْتَةُ هَلْ يَحْلِفُ الْمُقَرَّرُ
 لَهُ أَمْ لَا اجَابَ نَعَمْ تَقْبَلُ دَعْوَاهُ وَتَسْمَعُ بَيْتَتَهُ وَلَا يَنْفَعُهُ الْأَوْرَادُ السَّابِقُ كَمَا فِي الدِّسَاءِ نَقْلًا عَنْ
 الْقَنِيَّةِ حَتَّى قَالَ وَقَدْ أَقْبَلْتُ خَرَّاسَ الْأُمْلَى بَانَ الشُّهُورَ إِذَا شَهِدَ وَأَبَانَ الْبَعْضَ لِحَقِيقَةٍ لَهُ وَلِبَائِهِ
 فَعَلَّ مَوَاطِئَ وَحِيلَةً تَقْبَلُ أَوْ حَيْثُ قَدْ مَدَّ عَلَى رِبَا الْبَيْتَةَ فَعَلَى الطَّالِبِ الْيَمِينُ لِأَنَّهُ ادَّعَى عَلَيْهِ فَعَلًا

مطلوب
 ادعى على آخراته
 تعدى على فرسه
 وركبها

مطلوب
 ثبت عليه باعتدال
 انه تعدى على فرسه
 فلان الخ

مطلوب
 سئل في أرض غير
 وهو ساكن الخ

مطلوب
 سافر عنها زوجها
 فانتقلت عند
 أهلها الخ

مطلوب
 اقر على نفسه مال
 ثم بعد ادعى
 ان بعضه قرض
 وبعضه باله

مطلب
شرايع خارج
وغيره

مطلب
دعي اذ كان
لمتوفى والزوج
وايه لا وارث
ايمره

مطلب
دعت على زوج
مطلوب
دفعه

مطلب
دعي بقره لا يشترط
فادى لها آخر

مطلب
محللة قسمت
من ورثة
مادعي بطلت
واحدة منهم
تتضمنه

مطلب
في امرأة امة
على وجهها
بعد الدعوى
انها لم تقصر
مهرها لمجل

مطلب
في رجل ادعى
على حرة امة
وانه غصبها

مطلب
في رجل اشترى
تلتى فرب
فادى بها
ان لها زوجها

لواقر به لرمه فاذا انكر بخله والله اعلم **سئل** في بقره تنازع فيها خارج وذو يد كل يدعي شرا
فهل اذا اشترى خارج ذى اليد امتنع بيمينته ام بينة الخارج المتأخرة التاريخ اجاب **سئل** يقول
بالامتنع تاريخا والحال عندنا والله اعلم **سئل** في رجل ادعى قاضيا ان فلان بن فلان للمتوفى
بمكان كذا يتارخ كذا والى وانه لا وارث له غيره وشهد عدلان بذلك وحكم بيمينته لذي خصم
سئل بقره اشترى فادى الابن الذي قاضى ارحم من بين من التركة ذلك فانكر نسبه فاقام هذا
شهدا ان قاضى بل كذا الشهدنا على حكمه ان هذا الرجل ابن فلان ووارثه لا وارث له غيره فهل انبأ
ذلك ويجعل وارثا ام لا اجاب نعم يقبل ذلك ويجعل وارثا في جميع الفقهين وغيره ولو ادعى
انه وارث فلان لم يثبت وشهد ان قاضى بل كذا الشهدنا على حكمه ان هذا الرجل وارث فلان
لا وارث له غيره ويجعل وارثا وقد ذكرنا مثل هذا فيما لو شهد ان قاضيا من القضاة الشهدنا بقره
لهذا على هذا بالاف ويحق من الحقوق اوقالا لا شهد ان قاضيا من القضاة حكم له عليه برأيه
ان قاضى كونه فعله الى غير ذلك وعند تسمية القاضى وذكر نسبه لا خلاف في قبول مثل هذا
سئل في رجل ادعت عليه زوجته بغيرها الجمل وهو مقر به وفقره ظاهرا وطبقة فامتنع لذلك
هل للقاضى ان يسأل من غير ان من عسرة عاجلا وعلى سبيله ام لا اجاب نعم للقاضى ذلك
والحال هذه كما نقله الطر موسى فافنع الوسائل واقام **سئل** في رجل باع بقره لانسان
فاذاعها آخر فاقام المشتري بينة على المدعى انه باعها لبايعه هل يقبل بينته ام لا اجاب نعم يقبل
بينه المشتري على انه باع المدعى لبايعه والله اعلم **سئل** في محلة قسمت بين ورثة فادى رجل
على واحد منهم حصته شائعة فيها عينها واقام بينة والاخر غائب هل يستند الحكم فيما يد
القاضي ام لا اجاب لا يستند فيما يد الغائب وانما يستند على الحاضر فيما يد كافي جامع
الفصولين في الرابع والله اعلم **سئل** في امرأة ادعت على زوجها بعد الدخول انها لم تقصر
الذي شرط تجمله لما اهل تسمع دعواها او دعوى من يقوم مقامها في ذلك ويقضى لها به ام لا
حيث سلمت نفسها اجاب حيث سلمت نفسها لا تسمع دعواها فيما شرط تجمله على المتقاضي
والله اعلم **سئل** في رجل ادعى على آخر شاة وانها في يده المدعى عليه غضب فادى الايداع هل تدفع
دعوى المدعى ام لا اجاب لا تدفع الدعوى هذه الصورة وان اقام ذوا ليد بينة على اليد
في القصر كافي جامع الفصولين والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من آخر تلتى فرب وسلم لها
فادعت امرأة ان لها ربا فيها ومهدقة على ان الثلثين شراء من البائع المذكور فهل تسمع دعوا
على المشتري المذكور بغيبه البائع ام لا تسمع دعوا البائع ولا يكون للمشتري حصصا اجاب
لا تسمع دعواها على المشتري حيث شهدقة على الشراء المذكور وكذبة واقام برهانها على ذلك
اد المشتري ليس بخصم والحال عندنا لكونه مودعا في القدر الذي عن الغائب كما صرح به في جامع
الفصولين في الفصل الرابع في قيام بعض اهل الحق من البعض في الدعوى والمقصود وغيره والله

سُئِلَ عَنْ حَصَائِينَ اثْنَيْنِ لِحَدِّهِمَا الرَّبْعُ وَالْآخِرُ الْبَاقِي بَاعَ صَاحِبُ الْبَاقِي جَمِيعَهُ لِرَجُلٍ بَعِيرٍ
 أَذِنَ الْآخِرُ وَبَيَّاتَ عَنْهُ وَلَمْ يَخْزِ صَاحِبُ الرَّبْعِ بَعْدَهُ وَإِذَا تَضَمَّنَ الشَّرِيكَ الْبَاقِيَ وَيَقُولُ قِيمَتُهُ
 كَذَا وَالْبَاقِيَ يَقُولُ كَذَا بَانْقِصَ فِي الْقَوْلِ فِي الْقِيَمَةِ قَوْلُ مَنْ مِنْهُمَا أَجَابَ الْقَوْلُ فِي الْقِيَمَةِ قَوْلُ الْبَاقِيَ
 بِمِثْلِهِ وَالْبَيْتَةُ عَلَى الْآخِرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُئِلَ فِي رَجُلٍ تَلَقَّى شَيْئًا مِنَ الدِّينِ وَتَصَرَّفَ فِيهِ كَمَا كَانَ وَالَّذِي مِنْ
 غَيْرِ مَنَازِعٍ وَلَا مَدَافِعٍ مَدَّةً تَنُوفٍ عَنْ خَمْسِينَ سَنَةً وَالْآنَ يَزِيحُ جَمَاعَةٌ يَدْعُونَ أَنَّ الْبَيْتَ لِحَدِّهِمَا
 الْأَعْلَى فَهَلْ تَسْمَعُ دَعْوَاهُمْ مَعَ أَطْلَاقِهِمْ عَلَى التَّصَرُّفِ الْمَذْكُورِ وَأَطْلَاقِ آبَائِهِمْ وَعَدَمِ مَانِعٍ يَمْنَعُهُمْ مِنْ
 الدَّعْوَى أَجَابَ لَا تَسْمَعُ هَذِهِ الدَّعْوَى فَقَدْ قَالَ فِي قِتَاوَى الْوَلَوِ الْحَيُّ رَجُلٌ تَصَرَّفَ زَمَانًا فِي أَرْضٍ وَرَجُلٌ
 آخَرُ رَأَى الْأَرْضَ وَالتَّصَرُّفَ وَلَمْ يَدَّعِ وَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ لَمْ تَسْمَعْ بَعْدَ ذَلِكَ دَعْوَاهُ وَلَهُ قُدْرَةٌ عَلَى يَدِ
 لِأَنَّ الْحَالَ شَاهِدٌ لَهُ هَذَا مَعَ مَا فِي سَمَاعِهِمَا مِنْ فَتْحِ بَابِ الْكَزْبِ وَالْبَلْبَاسِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُئِلَ فِي وَاضِعٍ
 يَدَّعِي وَكَدَّةَ الدَّابَّةِ الْمَنَازِعَ فِيهَا فِي مَلِكٍ بَانْعٍ بَانْعٍ فَهَلْ يَنْدَفِعُ الْخَارِجُ الَّذِي يَدْعِي الْمَلِكَ الْمَطْلُوقَ
 إِذَا أَقَامَ كُلُّ بَيْنَةٍ عَلَى مَدَّعَاهُ أَجَابَ بَيْنَةُ ذِي الْيَدِ مُقَدَّمَةٌ لِأَنَّهُ خَصِمٌ عَنْ تَلَقِّي الْمَلِكِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 سُئِلَ فِي رَجُلٍ دَعَى عَلَى آخَرَةٍ غَضِبَتْ مِنْهُ بِجَمَلٍ قِيمَتُهُ كَذَا فَأَنكَرَ الْمَدَّعِي عَلَيْهِ وَخَلَفَ هَلْ تَسْمَعُ بَيْنَةً
 بَعْدَ الْخِلَافِ لَا وَقَدْ تَقْبَلُ هَذِهِ الدَّعْوَى وَلَمْ يَكُنْ الْجَمْلُ فِي يَدِ الْمَدَّعِي عَلَيْهِ أَمْ لَا أَجَابَ نَعَمْ تَصَحُّ
 الدَّعْوَى عَلَى الْغَاصِبِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الدَّعِي فِي يَدِهِ حَيْثُ ارْتَضِيَتْ بَيْنَةً بَعْضُهَا لَا يَمْنَعُ بَيْنَةً قَبُولَ الْبَيْنَةِ وَالْحَالَ
 هَذِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُئِلَ فِي ذِي يَدٍ وَخَارِجٍ تَنَازَعَا فِي جَمَلٍ كُلٌّ يَدْعِي الْمَلِكَ الْمَطْلُوقَ وَتَارِيحَهُمَا
 سَوَاءٌ فِي مَنَاهُمَا الْمَقْدَمُ بَيْنَةً أَجَابَ بَيْنَةُ الْخَارِجِ مُقَدَّمَةٌ وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ دَعْوَى الْمَلِكِ
 لِبَسْبَبِ الشَّرَاءِ وَاحِدُهُمَا ذُو يَدٍ وَالْآخَرُ خَارِجٌ فَلَا خَارِجَ مُقَدَّمٍ وَالْحَالَ هَذِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُئِلَ
 فِي رَجُلٍ غَضِبَ ثَوْرًا مَدَّعِيًا أَنَّهُ نَتَاجَ بَقَرَتِهِ وَذُو يَدٍ عَلَى أَنَّهُ نَتَاجَ بَقَرَةٍ بَانْعٍ إِذَا أَقَامَ كُلُّ بَيْنَةٍ
 عَلَى دَعْوَاهُ مِنَ الْقَبُولِ مِنَ الْبَيْنَتَيْنِ أَجَابَ الْمَقْبُولُ بَيْنَةً مَدَّعِي النَّتَاجِ مِنْ بَقَرَةٍ بَانْعٍ الشَّرَاءُ
 يَدُهُ عَلَيْهِ صَرَّحَ بِهِ فِي الْخَرَجِ وَجَامَعَ الْفَضُولِيُّونَ وَكَثِيرٌ مِنَ الْكُتُبِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُئِلَ فِي ذِي وَخَارِجٍ تَنَازَعَا
 فِي بَقَرَةٍ ذُو يَدٍ يَدْعِي شَرَاءَ الْخَارِجِ يَدْعِي مَلِكًا مَطْلُوقًا وَبَرَهَنَ عَلَيْهَا وَتَكْرَرَتْ لَهَا وَسَلَّمَ هَلْ هُوَ
 تَسْمَعُ دَعْوَى ذِي الْيَدِ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى مَلِكٍ مَطْلُوقٍ أَوْ يَسْتَبِيعُ الشَّرَاءَ أَجَابَ لَا تَسْمَعُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 سُئِلَ فِي رَجُلٍ صَنَعَ لَهُ جَمْلًا مَقْصُودٌ بِهِ وَبَسَمَ وَغَابَ عَنْهُ أَيَّامًا وَبَنَتِ الشَّعْرُ عَلَيْهِ فَتَسْمَعُ أَنَّهُ كَلَّ
 الْغَدَاةَ فِي قَضَى إِلَيْهِ فَلَمَّا رَأَاهُ اسْتَبَنَ بَيْنَكَ الشَّعْرُ عَلَيْهِ فَقَالَ تَاهُو جَمْلِي فِي غَيْرِ جَمْلٍ الزَّرَاعُ تَرْتَبِنَةُ هَلْ
 أَنَّهُ جَمْلٌ هَلْ إِذَا دَعَاهُ وَأَقَامَ عَلَيْهِ عَدْلَيْنِ شَهْدًا لَهُ بِتَسْمَعُ دَعْوَاهُ وَتَقْبَلُ بَيْنَةً أَمْ لَا أَجَابَ فِي
 الْمُسْتَحْتَبَةِ لِلْأَصْحَابِ كَلَامٌ خَاصِلُهُ اخْتِلَافُ صَطْرٍ أَوْ يَنْبَغِي التَّفْصِيلُ فِي قَالِ أَنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا
 دَعْوَى وَزَرَاعٍ وَأَقْرَأَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ أَدْعَاهُ لِنَفْسِهِ تَقْبَلُ وَإِنْ كَانَ حَالُ الدَّعْوَى وَالزَّرَاعُ لَا تَقْبَلُ وَبِذَلِكَ
 وَفِي جَامِعِ الْفَضُولِيِّينَ يَقُولُهُ وَيُلَوِّحُ إِلَى أَنَّ الْخِلَافَ وَاقِعٌ فِيهِمَا لَوْ أَقْرَأَ الدَّعِي قَبْلَ الزَّرَاعِ وَأَمَّا
 لَوْ قَالَ مَعَ وجودِ الزَّرَاعِ يَنْبَغِي أَنْ تَقْبَلَ دَعْوَاهُ وَفَاقًا عَلَى عَكْسِ ذِي الْيَدِ شَمَّ قَالَ هَذَا مَأْوَرَدٌ عَلَى

مطلب
في حصانين
اثنتين لامتدحا
الرربع والآخر
باقية فباع لك

مطلب
تلقى يتنازع ابنيه
وتعتبر فقه
مدع لمرادعا

مطلب
رأى غيره متصرف
في أرض زمانا
ولم يدع لا تسمع
دعوى ولده

مطلب
في ملك ولادة كذا
بأنه بائع
مطلب
تسمع الدعوى على
الغاصب وإن لم يكن
المدعى في يد

مطلب
ادعى على من الخراج
وذى اليد الملك
المطلوق

مطلب
ادعى الغاصب
أنه نتاج بقرته
وذى اليد أنه نتاج
بقرته بانه

مطلب
ادعى ذوال الشراء
والخارج الملك
المطلوق وقضى له

مطلب
صنع له جملا
مقصودا

الخاطر الفاتر في تحقيق هذا المرام على حسب ما اقتضاه الوقت والمقام والمجتهد منهم المصنف
 ومسل الكسب عاب الله اعلم سئل امرأة كانت تسأل قدر ما مفلوما من وقف جدها
 مرة سنين سئلت من اين التلق فقالت من جدي فترسلت قاتبا عن ذلك فقالت لعلته
 عن ابن الوافق واقامت على ذلك بينة هل تقبل بينها ولا بعد هذا تناقصا امام
 نعم تقبل بينها ولا بعد هذا تناقصا منها فبقي النزاع بين المتناقصين يعني فيما يجري فيه الخلاف
 واعلم سئل رجل اشترى عن كرم من متواضع يد على الكرم ثم من مملوكه فادعى شخص
 بعد مضي سنة على مشري العقبان الكرم كرمه كان اشتراه من بائع العقب وان العقب كان
 ويطلبه بمن العقب واظهر حجة شاهدة له بانه اشتراه منه هل يستمع دعواه المذكورة على
 مشري العقب ام لا اجاب ليس دعوى شيعية والحالة هذه اذ طلبه الثمن اجازة ضمنا او
 كالوكالة السابقة والطلب فيها المباشر ليعلق الحقوق به دون المالك والمالك يتبع البائع
 فاد التبع فلا يعلو اما ان يعترف له بالملكية فيجئ عليه دفع ما قبضه اليه واما ان ينكر فكون
 البه على الدعوى اليه على الدعوى عليه اما برهان الاول فقد صرح في جامع الفصولين واكثر ذكره
 المذهب بان طلب الثمن ودفعه وقبضه اجازة لبيع الفضولي واما برهان الثاني فلما فيه وفي
 اكثر ترك المذهب بان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة واما الثالث فلما في اكثر المتن
 والشروع من ان المطالبة بالثمن لمباشرة العقد لا للمالك قال في جامع الفصولين وغيره لو اراد
 المالك احده من المشتري ليس له ذلك الا اذا ادعى ان الفضولي وكله بقبض ثمنه وهذا
 كله ظاهر لمن له اذ في المايه بالمذهب هذا ولو لم يطلب الثمن وطلب قبضه العقب ابتداء فلا
 من تعيين ورد العقب للدعي به وبيان نوع العقب لكونه مثليا او بيان ذلك في المثلي شرط
 لصحة الدعوى فانه في جواهر الفتاوى رجل ادعى على آخر ان غصب من كرمه وقر من الاعناب
 وقطع من اشجاره كذا وقر من الحطب قيمته كذا فاستهلكه فانه لا تصح عنه الدعوى بهذا
 القدر ولا بد من بيان نوع العقب والحطب فان قيل ان كان في العقب بشرة طعنا لانه مثلي
 فلما اذ يشترط في الحطب للشتم لك وهو مضمون بالقيمة وقدر بين القيمة قلنا لان القيمة فيها
 بتفاوت النوع والصفة انه من الجوز او الفرساد او غير ذلك وانه رطب او ابيض ولم يميز
 مقداره فلا يعرف انه صادف في بيان هذا ولا بد من بيان ذلك اذ فقوله ولم يميز فاداره
 لان الفرق يختلف واذا اشترط ذلك في الدعوى شرط في الشهادة وذلك ليستصوّر الحكم بما يحتمل
 به للدعي ولما اعلم سئل فممن اتهم بضرب آخر فجمع اليه فاشهد انه لا يستحق قبلة حقا وارا
 عاما ومكة ومات هل تستمع دعواه او لياؤه وتقبل بيته بانه كان نذره قبل ذلك اذ
 مات به ام لا اجاب لا تستمع دعواه او لياؤه والحال هذا كما هو ظاهر البيان ابن ابي
 طرف الغلة من انما له في فقه النعمان والله اعلم سئل في ثلاثة اخوة اشقاء عائلتهم واحد
 وك

مطلب
 كانت تباول
 قدر ما مفلوما
 من العراخ
 فقالت لعلته

مطلب
 اشترى عن
 كرم من متواضع
 يد على الكرم
 ثم من مملوكه
 فادعى شخص

مطلب
 ادعى على آخر
 ان غصب من كرمه
 وقر من الاعناب
 وقطع من الحطب

مطلب
 سئل فممن اتهم
 بضرب آخر فجمع
 اليه فاشهد انه
 لا يستحق قبلة حقا
 وارا عاما ومكة
 ومات هل تستمع
 دعواه او لياؤه

وكسبهم على اختلاف نوعه بينهم وكل مفوض لاختيه بيقا وشرأ وجميع التصرفات احدى
عن ثلاثة بنين كبار ومضوا على امرهم فاجتمع لهم اموال ثم اختلفوا فادعى عليهم ان البنت
الفلاذى والديها الفلاذيين له خاصة دونهم وارز صهكو كات فيها اشترى لنفسه دون غيره
وصدقة اخوة واولاد اخيه سوى واحد ادعى حصته فيها فانكر وطغاه الحاكم لكونه ذا يد ظاهر في
ومنع ابن الاخ والاآن يريد اقامته برهان شرعي بيته عادلة تشهد انهم كانوا عائلة واحدة وكسبهم
بينهم وكل مفوض لاختيه بيقا وشرأ وسائر التصرفات كما شرح اعلاه وانهم مضوا على امرهم بعد
موت الاخ كما كانوا هل تقبل بينهم وبنت حقه في العقار المذكور وان كتب في جميع الصهوك واشترى
لنفسه دون غيره ام لا اجاب اذا ادعى الحصة بشركة المفاوضة واقام بيته بانها من الشركة
تقبل ويحكم له بحصته وان كتب في صك التبايع انه اشترى لنفسه اذا تقرر ان احد المفاوضين
لا يملك الشراء لنفسه خاصة في غير طعام اهله وكسبهم وقد تقرر ايضا انه لا يشترط في شركة المفاوضين
التصديق عليها بل يكفي ذكر معناها ولا يمنع منع القاضي السابق لانه بناء على عدم البيته والله
سئل في خمسة انفاز ظهروا على بيت رجل واخذوا له اموالا واثوابا ثم انه وجد اثنين من
الحصة الاخذين فهل له مطالبة الاثنين بجميع ما اخذوه له من الاموال والاثواب وقبض ذلك
كله منهما اجاب ان كانت تلك الامور جميعها في ايدي الاثنين فلهما الدعوى عليهما بما جعلا
ومطالبة ما بردها عليه وان لم تكن بايديهما واراد المالك اخذها بيعنها فلا تسع الدعوى بشي
منها الا على من هو بينه وان اراد التضمن وقد ثبت الاستيلاء على وجه الاشتراك بحضور الكل
بعد استيفاء شرائط الدعوى بالبيته فالضمما عليهم فحاشية وان ثبت باقرار الحصة فذلك
وان ثبت باقرار الاثنين بان لا اغتصبنا واخذنا كذا وكذا وكما حصة قضى عليها اما برهان
الاول فلما صرحوا به قاطبة ان دعوى الملك المطلق لا تصح الا على ذي اليد ودعوى الضمان تصح على غير
ذو اليد فينظر في دعوى المدعي بماذا فعل معه بما ذكر واما برهان الثاني فلما صرحوا به ايضا في الاصل
والفروع من ان اشترك الجماعة فيما لا يتجزى يوجب التكامل في حق كل واحد منهم فبعض الكل
واحد منهم كلاكه ليس معه غيره كولاية الانكاح وقتل الجمع واحدا وفيما تجزى يوجب التوزيع
وما نحن فيه من قبيل الثاني كالاستيلاء على الصدد ونحوه والاشتراك هنا باجماع ايدهم وهو
متصور حتى لو قدرنا انهم حين ظهوروا اخذ كل واحد شيئا بانفراده فالضمما لذلك الشيء على
اخذ خاصة حيث لم يتعاقب ايدهم عليه حتى لو ثبت تعاقبهم عليه فالملك مخير فيضمن من شاء
وترجع المسئلة الى الفاصب وفاضل الفاصب ولا بأس بذكر شي من الفروع شاهد على
ما ذكره فنقول في جميع الفصولين في الفصل الثالث رانما الفتاوى ريشيد الدين غصب قنا
فبرهن عليه آخراته فنه ففرض له ثمران المصنوع منه برهن على غاصبه ان القس ملك لا يقبل شيئا
اذ دعوى الملك المطلق لا تصح الا على ذي اليد لكن لو ادعى على غير ذي اليد انك غصبت مني تسع

مطلبة
في خمسة اخذوا
من بيت رجل اموالا
فقطر يا اثنين
منهم تسع دعوى
عليها ان كان

مطلبة
دعوى الملك
لا تصح الا
على ذي اليد
ودعوى
الضمم لا تصح
على غيره

مطلبة
برهن على غاصبه
انه ملك لا يقبل

وحق مضاعف الاتزان دعواه على الغاصب الاول تصح ولو كانت العين في يد غاصب الغاصب
 ولو برهن الغصب منه على المعنى له ان هذا الحق ملكي يقبل الدوشلة في كثير من كتب الذرية
 وفي التبيين في الشركة العاسنة معللة لاستيرائهما في الباع الماخوذ بأيديهما لانها استيراي في
 الكتب وفي كونه في ايديهما فكان في يد كل واحد منهما النصيب ظاهر فلا يصدق فيهما
 عليه الا بينة فهو صريح في تجري اليد الذي هو الذي يؤيد انهم صرحوا قاطبة بان الفتوى
 تصور غضب الشارع وهو مما يقطع الغضب وفي التارخانية من باب الغضب نقلا عن السراج
 رجل قال اغتصبتهما من فلان الف درهم وكما عشرة قضى عليه بجميع الالف او وجهه انما
 الاشتراك في الغضب ومن لوازمه وضع دين على المغمضين وقدرة افراده على عبور شي في افراد
 على نفسه فتمت على الجميع بخلاف الوثيث ذلك بالينة لتعديها كما تمر بارة حجة الاخر اوراقه
 وحجة الينة متعددة وقد تقرر وجوب الضمان بسبب اليد الظالة المزالة لينة لذلك الحقيقة
 والحكمة فالحقيقة مثل فعل الغاصب والحكمة مثل فعل غاصب الغاصب بخلاف ما اذا انت
 كرايد الغضب قبل النعم كالحق وخروفي حمله والكالام فيه يطول والله اعلم مسئلة في
 لا وارث له في الظاهر وعليه ديون لاننا في كل دعواه على وكيل بيت المال ام نصب القاض
 يدعي عليه ام لا اطالب قدر رفع مثل هذا السؤال لاساندا شيخ الاسلام الشيخ محمد بن اله
 سراج الدين الكانوني فاجاب بقوله المنصوب عليه ان لم يكن الميت وارث فجاء مدع اللذين على
 نصب القاضى وصيا الدعواه قال وظاهر هذا ان وكيل بيت المال ليس بمخضم اذ لو سلم له
 خصما لما احتاج الى نصب القاضى خصما مع عدم وجوده وادعاه والله اعلم مسئلة في رجل ادعى
 في يده خاله ارباعا من امة فادعى الخال الشراء منها وقبضها الثمن واخضر شاهدين تشهدا عليه
 باقرار الام ببيعها له وقبض ثمنها منه وشهد الآخر له بالشراء والتسليم وقبض الثمن وهو كداهل
 هذه الشهادة ويعمل بها ثم غام لا اجاب نعم تقبل شهادتهما قال في جامع الفصول اذ
 وتهد احداهما بالآخرانه اقربه تقبل اهو والى البرازية والاقضية شهدا على البيع با
 بيان الثمن ان شهدا على قبض الثمن تقبل وكذا لو بين احدهما وسكت الآخر فلا تسكت في قبول
 هذه الشهادة المذكورة لا تقبلهما على قبض الثمن فلا حاجة الى بيانها والخال اذن والله اعلم
 في ابن كبر في زوجة وعياله له كتب مستقل حصل بسببه اموال ومات قبل هي لوالده خاصة
 ام تقسم بين ورثته اجاب هي لابن تقسم بين ورثته على فرض اقتصار على حيث كان
 كتب مستقل بنفسه واقا قول علما ثانيا اب وابن يكسب في صنعة واحدة ولم يكن لهما
 ثم اجتمع لهما مال يكون كله للاب اذا كان الابن في عياله فهو مشروط كما يعلم من عبارته
 بشرط منها اتحاد الصنعة وعدم مال سابق لهما وكون الابن في عياله فادعاه وان
 منها لا يكون كتب الابن للاب وانظر الى ما عللوا به المسئلة من قولهم لان الابن اذا كان في

مطلب
 الفتوى
 على تصور
 غضب
 الشارع

مطلب
 في بيت لا وارث
 له وعليه ديون
 لاننا في

مطلب
 ادعى عقالا في يد
 حاله ارباعا من امة
 وادعى الخال
 الشراء منها

مطلب
 في ابن كبر له كتب
 مستقل
 من لوالده
 لا لابي

يكون موعيناه فيما يصنع فدار الحكم بثبوت كونه موعيناه فيه فاعلم ذلك والله اعلم **سئل**
 في رجل مات عن ابن كبير وابن صغيرين لاهن تركه قريباها الكبير ونسأ في خدمته ومن جملة
 عائلته مع ابنه القارب لها في السن وحصلوا جميعا بالكتب ما لا ولم يكن لهم مال واختلقوا فيه
 فالكبير يدعيه كله لنفسه وانهم كانوا موعين له بالفعل وابنه يدعي ربه بجملة واخوانه يدعيان
 ثلثيه بجملة ما واراه ابنه لاختصة له معهما كونه موعيناً والى ذلك الحكم في ذلك اجاب
 ان ثبت كونه ابنه واخويه عائلة عليه وامرهم في كل ما يفعلونه اليه وهم معينون له فالأول كله
 والقول قوله فيما لديه بيمينه وليقين الله فالجزء امامه وبين يديه وان لم يكنوا بهذا الوصف
 بل كان كل مستقلاً بنفسه واشتركو في الاعمال فهو بين الاربعة سوية بلا اشكال وان كان
 ابنه فقط هو الولي والآخر المأثثة بانفسهم مستقلون فيمنهم اثلا تابيعين والحكم دائر
 مع علة باجماع اهل الدين الكاملين للحكمة وافقه **سئل** في اخوين لابي كلاهما في عيال
 الاب غرس احدهما شجرة ثمرية وهو في عياله ثمرات الاب هل هي للغارس ام تكون ميراثا بينهما
 عن الاب اجاب تكون ميراثا عن الاب الذي هو في عياله اذ هي للاب ولو غرسها الابن
 المذكور قال علماء ذوا الابن والاب اللذين يكتبان جميع ما اكتسبنا للاب لان الابن يعد موعيناً
 لابي حيث كان في عياله الا ترى انه اذا غرس شجرة تكون للاب صرح به في الخلا والبرازية وتجمع
 الدنيا وغيرهما من الكتب فيقسم على فراض الله تعالى نصفها للغارس ونصفها لاختيه حيث
 لا وارت له غيرهما والله اعلم **سئل** في رجل ساكن بيت ابيه وفي جملة عياله يعينه بتعا على
 اموره ولا يعرف له مال يخصه به مات هل يكون ما بين يديه وما يوجد عنده ملكاً لثبته ولا يجري
 فيه ارض ام يجري في الارث اجاب حيث كان من جملة عياله والمعين له في اموره واخواله
 فجميع ما تحصل بكتبه وجمعه بكتبه وقبضه فهو ملك خاص لابي لا شيء له فيه حيث لم يكن له مال
 ولو اجتمع له بالكتب جملة اموال لانه في ذلك لابي معين حتى لو غرس شجرة في هذه الحال
 فهي لابي نص عليه علماء ذواهم الله تعالى فلا يجري فيه ارث عنه لانه ليس من ماله وكان له الحال
 والله اعلم **سئل** من غرة من الشيخ صالح بن صاحب التتوير عما نقل في البرازية في كتاب الكفا في
 التاميع في نكاح البكر باع شيئاً وزوجته او قبض اقراره باعها ساكن ثم ادعاه لاسمعه واخبار
 القاضى في فتاواه انها تسلم في الزوجة لاني غيرها واخبارا ثمة خوارزم ما ذكرناه بخلاف الاجماع
 فان شكوت وقت البيع والتسليم ولو جاز ان يكون رضي بخلاف مكرت الجاروق البيع والتسليم
 وتصرف المشتري فيه زرعاً وبناء حيث تسقط دعواه على ما عليه الفتوى قطعاً لا طاعاً الفتا
 انه كلام البلازي وعمما في القصة من كتاب الدعوى باب ما يطلد دعوى مدعى باع ارضاً وسلمها
 الى المشتري وتصرف فيها مائة زرعاً وبناء وجاز ساكن ثم الآن يدعي انها ملكه لانه لم يسمع
 ان كان حاضراً وقت البيع والتسليم وسأكا وقت تصرف المشتري قبله فلو لم يتصرف فيها المشتري

مطلب
 مات عن ابن
 كبير وابن
 صغيرين
 وللكبر ولد
 فاكسروا امالا
 ثم اختلقوا

مطلب
 في اخوين كلاهما
 في عيال الاب
 غرس احدهما الخ

مطلب
 ساكن بيت ابيه
 ولا يعرف له مال
 مخصوص

مطلب
 حاصلة الباع
 بحضرة قريظة
 اوزوخته ثمة
 ادعى ملك الباع
 لاسمعه بخلاف
 الاجماع
 ما لم يتصرف
 المشتري

ولكن كان ساكنا وقت البيع والتسليم قال لا تسقط دعوى الجار بهذا القدر بخلاف ما اختاره
 المتأخرون فيما داباع وتسلموا من اور وجته حاضرة ساكنة حيث تسقط بهذا القدر دعوا
 والمقصود على جوار حصرة مولا نا وسيدنا بعد اهداء واور الدماء والثناء في كل صباح ومساء
 ان المفهوم من العبارتين ان الاحصى غير الجار لا يصدر كالجار في سقوط دعواه بتصرفه
 في البيع وماما يخصه من الاحصى بالجوار بعد امتثالهم الاجنبى من القريب والمطلوب من
 جباكم انه ان وعد بقتل مخرج بان الاجنبى كالجار في سقوط الدعوى بتصرفه في المشتري زمانا فقد
 ذلك وتشيرون من اى كتاب نقل وفيه اى محلى ذكر حتى لا يخطئ لانه وقع في ذلك اختلاف بين
 لاراهم للحال الاجنبى اجاب قل في مخرج نور لا يصح المسعى من العقار في مسائل حتى
 آخر الكتاب ما عفا را اوجونا او ثوبا وابنه وارثه حاضرا في بيعهم ادعى الى ابنه ملكة لا تسقط
 محلا في الاحصى ولو جارا انه اذا تصرف المشتري فيه زعما وبناء فاد تسمع دعواه او قوله
 اذا تصرف فيه المشتري المح استثناء من قوله محلا في الاجنبى ولو جارا فهو صريح في مساواتهما الى الجار
 في الحكم وبما حتى تنفع الاستدلال الذي احمد الجلبى المصنف وهو في فتاواه في كتاب البيع وبينهم
 بينهما في الحكم من عبارة الاستدلال فانه بعد ان ذكر مسألة القريب والزوجة قال الحكم في العشرة
 راء يسع عرضا او دارا فصرف في المشتري زمانا وهو ساكن تسقط دعواه او قوله راء العشرة
 راجع لعشر القريب والزوجة وهو شامل للجوار فان مسألة القريب والزوجة هي الرابع والعشرون
 الحكم والعشر من فقه غيرهما ولا يري في مساواتهما في الحكم لاستيركاها في العلة واما علة البراءة
 والقبلة فلا دلالة فيها على الفرق بينهما في الحكم اما عبارة النزائية فوجب قوله فيها محلا في الاجنبى
 فان مسكوته وقت البيع والتسليم ولو حال لا يكون رضى فساوى الاجنبى والجار في هذا الحكم ولو
 محلا مسكونا الجار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زعما وبناء فثبت هذا الحكم للجار وقوله
 الحكم عما عداه كما تغرب غاية ما فيه انه سلك في العبارة مسلما غير ملج فان حقا يقول بعد قوله
 ولو جارا الا اذا تصرف في المشتري زعما وبناء كما هي عبارة تنوير الانصار واما علة القبلة فمن اول
 الامر وصعها في الجار وهو لا يباي عيره والديته يستساويهما ذكر الجوار والزوج مع العقار والجار
 الجوار وما قرب من المنازل وذكر الجار لدفع توهم الحاقه بالقريب مع دخوله في مستحق الاجنبى فانه
 المراد به خلاوة الروجة والقريب كما هو ظاهر وقد ذكرنا في الحاشية من علماء مصر يستساوي الجار مع
 الاجنبى في الحكم المذكور لاستيركاها في العلة والعلة الموجبة لعدم سماع دعوى الجار بعد تصرفه في المشتري
 زعما وبناء على ما عليه القبول قطع الاطماع الفاسدة وسد باب التزوير والتليس وهذا قدر مشترك
 بين الجار والاجنبى واشترط فيها تصرف المشتري زمانا بخلاف الزوجة والقريب لما ان الحال اكشف
 للروضة والقريب من الجار والاحصى فاكفى فيها بالمصير والتسكن واشترط في الجار والاجنبى
 تصرف المشتري زمانا زعما وبناء لئلا يثبت عند الحاكم ظهور التليس منها بعد هذه الحالة فيمنع دعوا

نظر المدعي عليه لترجع جانب الحق بجانبه اذ المفروض على الحاكم ان يدور مع الحق كما قد ادر
وادفع ما يقال ان الحال للجار اكشف من الاجنبي فينبغي الحاقه بالزوجه والقريب قال الجواب
الاجنبي ولو جازا لقصور حاله عن الزوجه والقريب في ذلك فالحق بالاجنبي وهذا هو القول
الراجح في المسئلة وهذا اقول ان سماع الدعوى في الكل مطلقا اشتراط تصرف المشتري في الكل
الحاق الزوجه بالاجنبي دون القريب وغير ذلك والله اعلم **سئل** في رجل ملك فتركة عمارا
وزوجه وابنا وبنتا فادعى وكيل الزوجه على الابن ارثا فيه فادعى شراءه من ابيه واقام بينه وبينه
بوجاهة وحكم له به ومنع من معارضة ثمر القضي له البنت بحضتها فيه بالارث وصدها فلما
اذ اثبتت اقراره بذلك لها يلزمه ويحكم عليه مواض له باقراره اذ لا **اجاب** نعم يحكم عليه
بذلك ويستمع مثل هذه الدعوى من البنت او من وثقتها فقد قال في جامع القصورين الدفع من غير
المدعي يصح انما اذا كان المدعي احد الورثة فبرهن الوارث الاثران المدعي قال انما سئل سماعه
وفي البرازية او القضي له بعد القضاء انه حرام وامره بان يشتري له من القضي عليه يبطل القضاء
اصلها برهن ان هذا العين له بالمشاء او الارث وقضى ثم قال لم يكن لي بطل القضاء اهو وقد علم
ما سبق ان احد الورثة وان لم يدع عليه حقيقة وكانت الدعوى على غيره من الورثة فالقضاء عليه قضاء
على الآخر قد حل فرعا في منقول البرازي فاذا اتى بهذا الدفع قبل منه ولو كان بعد الحكم يصح اقراره
وتسدد عليه وسواء كان بصريح قوله هو ارث عن ابي وكذبت في دعوى الشراء او بامره بغيره بالمشاء
منه بعد قوله هو حرام او باستشرائه منه بنفسه بعد كما يعلم بالاولى وقد اكره في جامع القصورين
من الفروع الدالة على ذلك والله اعلم **سئل** في ميزاب قصب في دار آخر فاختلف صاحب الدار
مع صاحب الدار في كونه حادثا وقد يما ويرد حسب الدار فرفعها للحكم **اجاب** لو كان
يسئل منه الماء وقت الحضور تركه والقول قول صاحبه بيمينه انه ما هو محد ولو لو كان سائلا وقتها فله
البينة انه مسيله فريما او مسيل ابيه او مسيل بائنه اشترائه بذلك المسيل وان جعل حاله فلا يعرف
قديمه ولا جديته ان لم يحفظ جيرانه واقربائه وهذا الوقت كيف كان يجعل فريما وبقي الحال
هذه كاصح به غالب علما والله اعلم **سئل** في رجل ادعى شقصا معلوما في محدود على جماعة دور
ايدار ثامن ابيه فاجابوه بانا اشتريناه من زيد بكدا ووقع القباض بينا وبينه وزيد اشتراه من
وتعايننا كذلك هل اذا ثبت ذلك بالبينة يندفع المدعي ام لا وهل اذا طلب احضار صك شرائهم
من زيد وصك شرائهم من ابيه يلزمهم ذلك ام لا وهل يكلفون ان يبين الثمن الذي اشترى به زيد
من ابيه ام لا يكلفون لذلك ولا يكلفون شهودهم لذلك ايضا **اجاب** اذا ثبت شراء المدعي عليهم
من زيد بعد شرائه من ابيه اندفع المدعي المذكور بلا شبهة ولا يلزمهم احضار صك شرائهم من زيد
ولا احضار صك شرائهم من ابي المدعي بالاجماع لان الشخص قد يشتري ولا يكتب صك بالمشاء
وبين الثمن انما يحتاج اليه لو احتجهم الى القضاء به بالمدعي ولا حاجة اليه هنا اذ المدعي عليهم يدعون الشراء

مطلب
مات وترك
عقارا وزوجه
وبنتا فادعى
وكيل الزوجه
على الابن ارثا
في دار البنت
بحضتها اذ

مطلب
في ميزاب قصب
في دار آخر فاختلف
صاحب الدار
مع صاحبه

مطلب
في رجل ادعى
شقصا ارثا
في محدود
فاجابوه باننا
اشتريناه من
زيد وكذا
من ابيك الخ

من اشترى من ابيه لامن ابيه فلا يلزم المدعى عليه ولا يهودهم تسمية النسل الذي اشترى به زيد من
 ابيه كما هو ظاهر لمن يتعلق عليه اسم العقبه والله اعلم **سئل** فيما اذا ادعى على عمه تركه حين فقال
 انك في عيال الى مات قبله فلا تركه هل القول قوله ام لا اجاب **سئل** القول قوله بينه فيما هو
 بينه لان افضي مما يستدل به على الملك وضع اليد ولو ادعى عليه غيرهم من غير ما واخيه فكذلك المالك
 والاصل في هذا الجنس الورثة متى اخلعت في موالاتها فالبينة بينه من يدعي الاثر والاولاد
 والقول قول من ينكر والخارج هو المدعى وذو اليد هو المالك لان الاول يدعي خلاء الظاهر والآخر
 يدعي الظاهر اذ اليد دليل الملك فلو كان ابن الاخ هو الواضع اليد دون عمه كان القول قوله ولو كان
 المدعى في ايدهما اتساويا ولو كان في يد ثالث واقر بانه مال الاب الذي هو جبر المدعى فعلى ابن الاخ
 البينة لان الاثر لا يثبت حتى وان كان الابن فيه شك والمأصل ان من ادعى خلاء الظاهر كونه خاليا
 او شك في ارضه فعليه البينة ومن شهد له الظاهر بوضع اليد ونحوه فالقول قوله بينه وهذا هو
 الاصل الذي اتى عليه الدعوى وتثبت عليه البينة والايان والبقية لا يخفى عليه من كان التمس بانه
 ومن البينة عليه بعد ان ينظر النظر الصحيح والله اعلم **سئل** في ارضي بيت المال التي يقتطعها
 نظير عطائه في الديوان هل ينصير المباحي فيها خصما للمدعي رقبها ملكا ووقفا او لا يستحق
 لكون بين عليها المست يملك اجاب لا ينصب خصما للمدعي ملكا او وقفا لعدم ملكه المالك
 السلطان ما جعل له فيها الا المراج الذي كان يحمل بيت المال فلا ملك له في رقبها ولذا لا يجوز
 وقفها ولا تصير فيها ما يخرجها عن ملك بيت المال ولا تورث عنه والسلطان يخرجها عنه الى غيره
 فيد عليها بامانة فترجع الى محنة كتاب الدعوى الشهيرة وهي دارة في كتب علمائنا وانظر الى كلام
 الشيخ شهاب الدين احمد بن النقيب والى كلام الشيخ قايين فطلوبها والى كلام الشيخ زين بن عتيق
 الموضوع في الاقطاعات صريح في المسئلة فمن راجع كلامهم وكلام علمائنا جميعا في محنة كتاب
 الدعوى ارتفع عنه الشك ووقف في المسئلة على اليقين والله اعلم **سئل** في منزل على وقف يدعي
 رجلا سباحي انه يقسم بعض ارض من ارضي الوقف بغير طريق شرعي ورفع امره الى الحاكم الشرعي
 الشريف وطلب من جانبه الكشف على ذلك والنظر في حدودها بموجب شرط الوقف المخلد بسنة فبد
 من جانبه ثابا للكشف على ذلك بوجه الامساحي المتصرف في الارض فذكر الامساحي ان الكشف
 والتحديد لا يصدران في وجهه وانما يصدران في وجه الدفتر ووراده الامتناع من ذلك
 فما يصدر الدعوى في وجهه والكشف والتحديد ام لا اجاب **سئل** في الكشف والتحديد غير
 مطلقا اذا خرج دامن دعوى رقبه الوقف لانها يخرج اطلاقا وما سماع الدعوى في ذلك في السماع
 الذي هو المقاطع الارض نظير عطائه في الديوان لا ينصب خصما لانه ليس ملك الارض بل امانة
 المخرج الذي كان يحمل بيت المال ولذا لا يجوز وقفه لها ولا تصير فيها تصرفا يخرجها عن ملك بيت
 ولا تورث عنه والسلطان يخرجها الى غيره فيد عليها بامانة فترجع الى محنة كتاب الدعوى الشهيرة

مطلب
 ادعى على عمه
 تركه حين
 فقال كان
 البوك في عيال
 الى ومات
 قبله الخ

مطلب
 المقطع له
 ارض من بيت
 المال لا يكون
 خصما للمدعي
 ملكها الخ

مطلب
 في متولى وقف
 يدعي على سباحي
 انه يقسم
 ارض الوقف
 للنف

وهي دواة في كتب علمائنا ومن اراد ان يقف على المسألة بصرح الفعل فعليه رسالة الشيخ بها ان
 ابن النقيب رسالة الشيخ قاسم بن قطلوبغا ورسالة الشيخ زين الموصوعاني الاقطاعي وكان له
 ذمة لا يوقف في المسئلة لظهورها ووضوحها من كلامهم فيما يصلح خصما وما لا يصلح خصما
 سئل في سبأه ادعى عليه مثله رهنا في يد انها جارية في تيماره ويريد ان يقيم البينة عليه
 بذلك فهل تسمع هذه الدعوى لان تسمع في عين الارض اجاب لا تسمع لان الارض ليست ملكا
 له حتى يدعيها له بالملك وواجب كذلك ليس له فيها ملك وانما هو مأمور بتناولها لخراجها مقاسية
 او وظيفة الا ان يوكله السلطان الدعوى بها فملك ذلك بتفويضه وقد سئل شيخنا السراج الحقا
 عن دعوى وكيل بيت المال فاجاب بانه لا يصلح خصما الا ان ينصبه السلطان خصما فصبر خصما
 بملك المنازعة وبمثل صرح صاحب البر في مسائل شتى وبغير اذن من السلطان لا يجوز الدعوى من
 بيت المال الا اذا فوض لهم السلطان الدعوى فيندفع الدعوى منهم وعليهم حيث اذن به السلطان والله اعلم
 وكتب ايضا على مثله ما ضرورت لا يكون خصما يدعى عليه ويدعى هو على غيره لانه ليس له في الارض ملك
 ولا شبهة ملك يسوغ الدعوى عليه وله وقد صرح علما ونايان وكيل بيت المال ليس خصم يدعى او يدعى
 مالم ياذن له السلطان بالدعوى وقد افنى بذلك استاذنا السراج الحانوتي وهي في قفاوه ولذا ذكر
 ما هو شاهد لصحة ما افنى به استاذنا وهو ما صرح به في جامع العصريين في اوائل الفصل الثالث
 وهو ادعى عليه انه استأجر الدابة قبله وانها ملكه اختلف فيه المتأخرون فقبل انه خصم لانه يد
 ملك المنفعة ومن يدعى الملك لنفسه في شيء ينصب خصما لمن يدعيه ثم قال وقيل لا ينصب خصما
 الا اذا ادعى الفعل عليه بان يقول غصبته ماني اما بدون دعوى الفعل عليه بان قال مثلا استأجر
 قبلك وسلمها اليك لا الى لا ينصب خصما وبه افنى (ط) وقال (خ) هو الصحيح لا يدعى ملك العين
 كسعره ولا يكون خصما هو اقول اذا وكله السلطان بان يدعى ويدعى عليه تسمع منه وعليه
 لانه فوض اليه ما يملك وقد ظهر الحكم واستبان وانتقل من الاخبار الى العيان والله اعلم سئل
 في رجل اشترى من آخر بهيمة فادعى عليه شخص خارج انها ملكه واخذها به حكم وهي نتاج البائع
 هل اذا قام المشتري ببينة انها نتاج بائعه يندفع المدعى ولو اقام ببينة بالملك لطلق والنتاج لكونه
 خارجا وكذلك البائع اذا اقام بوجه المشتري ببينة بذلك يندفع احل البينة في النتاج لذي اليد
 ولو اقام الخارج ببينة على النتاج ورهان المشتري على نتاج بائعه كرهها بائعه ويندفع المشتري عن البائع
 باقامة البائع البينة بذلك عليه والله اعلم سئل في رجل باع جارية لاخر فظفرتم املة فادعى البائع
 المذكور الحمل منه فما الحكم اجاب ينظر ان ولدت له لاقل من ستة اشهر من وقت البيع ببينة نسبية
 فصهرام ولده وبطل البيع السابق وينتدعها ويرجع المشتري بالثمن ويكرهه العقر وهو المثل ان
 كان للمشتري وطها وبثت عليه ذلك بخلافه اذ لا يخلو وط في دار الاسلام من مهر وعقر ولا
 سئل في رجل ادعى على آخر ان زوجة مورثه بعد موته دفعت له كذا من المنقود من تركته تعدت

مطلب
 دعوى السبا
 على مثله رضنا
 انها في تيمار
 لا تسمع

مطلب
 وكيل بيت المال
 لا يصلح خصما
 سواء يدعى
 او ادعى عليه
 الا باذن السلطان

مطلب
 هل يجوز الاستأجر
 خصما لمن يدعى
 عليه انه استأجر
 قبله وانها ملكه

مطلب
 لو اشترى بهيمة
 فادعها آخر
 فاقام المشتري
 ببينة انها نتاج
 بائعه يندفع
 خصم المدعى

مطلب
 باع جارية فظفر
 حامله فادعى البائع
 الحمل منه
 ينظر ان ولدت له
 لاقل من ستة اشهر
 من وقت البيع
 ببينة نسبية
 فصهرام ولده
 وبطل البيع السابق
 وينتدعها ويرجع
 المشتري بالثمن
 ويكرهه العقر
 وهو المثل ان كان
 للمشتري وطها
 وبثت عليه ذلك
 بخلافه اذ لا يخلو
 وط في دار الاسلام
 من مهر وعقر ولا
 سئل في رجل ادعى
 على آخر ان زوجة
 مورثه بعد موته
 دفعت له كذا من
 المنقود من تركته
 تعدت

بقدر اذنه فاكبر فاقام ملته بيته انه اقر تكذا فادعى المدعى عليه انه اقر بعد ان لاشى له قبله من تكذا
 ولا يقبل روجه للرؤية هل تقبل دعواه وتسمع بيته بذلك ويندفع خصمه عنه ام لا اجاب نعم
 تقبل دعواه وتسمع بيته بذلك ويندفع عنه خصمه فقد قال في جامع العمدة راجعاً الى المذنبين لو
 على مال وتحكم له به ثم رهن خصمه ان المدعى اقر قبل الحكم انه ليس له عليه شئ يستحل الحكم ومثله كبر
 من الكتب والله اعلم سئل في يمين باع جذا ابوابه عقارة بغير مستوف فطلب استر واطهر من
 فادعى شوقاً وانكر اليمين هل يقول قوله ام قول اليمين اجاب ببيع عقار اليمين لا غير الحال
 وصريح في التاخرانية نقلا عن المستقنى انه باطل وصوابه ان اذا وقع الاحتياط في صحة البيع وبطلان
 فالقول بالبيع البطلان والله اعلم سئل في رزادى على عمرو لدحاكم شرعى وقال في تقرير دعواه ان الدار
 لغاية الكفاية بالقرارة لا غير بحالة الشرف والحدودة محدودا ربيع عنها مؤقوفة عليه وعلى من يشاركه
 من اقراره من قبل صلاح الدين بن بذر الدين حسن الجلولي وان صلاح الدين وقف الدار المذكورة على
 محمد بن تيمس الدين محمد بن احمد شهاب الدين بن ربيع مدعيه ثمن بعد على اولاده ثم من بعدهم
 على اولادهم وان المدعى عليه المرور واضع يده على الدار المذكورة وانه ليس المستحق في الوقف المرور
 وانه ساكن بالدار المرورة بغير طريق شرعى وطالبة بتفريقها وتسليمها اليه رسال مواله عن ذلك
 سئل اجاب بان الدار المذكورة في يد روجه للرؤية فامله بنت فتح الدين بن ربيع ولم يغاير بان المدعى
 فيها استحقاقا فادعى المدعى من يده كتاب وقف مضمونه موافق لما ادعى ولما تاملنا الحكم الشرعى
 المتداعى لديه حين صدور الدعوى امر المدعى عليه بتفريق الدار المرورة وتسليمها للمدعي لو كان المدعى
 مستحقا للوصف لم يبرهنه حيث لم يكن عمرو المذكور خصما شرعيا حيث اجاب بان الدار بيد روجه
 وانه ليس استحقاقا فيها لا تكون الحجة المكتسبة في وجهه حجة على غيره وام لا اجاب حيث كان
 امر الحكم المدعى عليه بتفريق الدار وتسليمها للمدعى مرتبا على ما ذكره فهو فاسد والكتابة به لا اعتبار بها
 لاني حق عمرو ولا حق روجه وقد تقر ان اليد في العقار لا تثبت بصادق المتداعيين الا اذا ادعى
 الغصب او اشراعهما لمصوبه مستغنية ولو اجاب بان الدار بيد المدعى ولو انبت المدعى بالبيته لا تدفع دعواه
 بقول المدعى عليه بان الدار بيد روجه لما علم في خمسة كتاب الدعوى فلما لم يثبت المدعى بالبيته يرد
 عليه على المدعى استغنى صحة دعواه فالامر للرب عليه غير صحيح ويوضح ما في جامع العصبين ادعى منقولا
 فاقول المدعى عليه انه سيد يقبل اقراره لاني العقار حتى يبرهن ولو انكر اليد ولم يكن للمدعى بيته يحلف
 (كلم) انكر المدعى عليه كونه العقار سيد يحلف حتى يقر فلو اقر باليد حلف على الملك فلو اقر بغيره ترك
 التعرض ولو برهن المدعى بعد اقراره باليد انه لا يقبل بيته المدعى على الملك ما لم يبرهن ان في يده الملك
 عليه فلو لم يبرهن على يد المدعى عليه وبرهن على الملك بعد اقرار المدعى عليه باليد وقضى به للمدعى لا ينفذ
 حكمه ما لم يبرهن او يعرف القاضي انه في يده ثور مرقا لانا نثبت صلا الشهادة بان العقار بيد المدعى
 لقوة الحكم وسماع البيته اما لو انكر من الابتداء كونه سيد يحلف (طظه) لا بد من معرفة القاضي

معلق
 مانع للمدعي
 الابن عقار
 بلا مستوف

معلق
 حاصله ان
 ادعى على
 ان الدار
 وقف عليه
 اقراره
 كتاب وقف
 حكم له بالدار
 بجواز الدعوى

معلق
 اليد في العقار
 لا تثبت
 المتداعيين

تكون العقار بيد المدعى عليه فيذكر المدعى انه بيده اليوم بغير حق وفرقوا بينه وبين غيره
 بان المدعى عليه في غير العقار ينتصب خصماً بذاته من غير امر آخر وفي العقار لا ينتصب
 خصماً الا باعتبار دين فما لم يثبت عند القاضي يد لا يحمله خصماً ولو شهدا بملكته الدار
 للمدعى ولم يشهدا انه بيده المدعى عليه تقبل عند محمد رحمه الله تعالى ظاهر الرواية ولو شهدا
 للمدعى لا يثبت المدعى عليه وشهدا آخران بيد المدعى عليه يقبل كلاهما اذا الحاجة الى الشهادة يد
 لصير خصماً في اثبات الملك ولا فرق بين ان يثبت كلا الحكمين بشهادة فريقي او فريقي
 ثم اذا شهدا بيده يسألها القاضي عن سماع شهدا بيده او معانة لانها بما سمعها اقراره
 انه بيده وظناً انه يطلق لها الشهادة وهذه تشبه على كثير من الفقهاء انه بمجرد اقراره
 هل يثبت يد حكماً فالمدعى انما عايناه لا تقبل ثور بعد ان يظهر عن وقال تنازعاً
 في اليد فاراد احدهما تخلف الاخر ينبغي ان يخلف لانه يظهر نسكوله يد في حق الناكل
 بترك التعرض الى ان يبرهن على اليد وهذا عمل القاضي كتاب الوقف بجره عن حجة
 من جملة الشرع المقررة يزيد الامر تعجباً ويوجب للاكتف تقبلاً فلا حول ولا قوة الا بالله
 العلي العظيم والله اعلم **سُئِلَ** رجل عليه دين هالك لاعتن واه اخوة ولم يكن له فيه
 هل يطالبون بدينه ام ليس عليهم طلب به **اجاب** لا يطالبون بدين اخيهم كالحالك
 مطلقاً اذا لم يكن له مات عن ارض ام لا حيث لم يضعوا ايديهم على تركته اما اذا تركها
 ووضعوا ايديهم عليه فيثبت عليهم طلب الدين منهم ليوافوا من تركته والحال هذه والله اعلم
سُئِلَ رجل باع او قسم ثم ادعى انه كان فضولياً وان الملك لفلان ولو يجره
 يقبل قوله ام لا **اجاب** لا يقبل قوله والله اعلم **سُئِلَ** رجل له اولاد كبار
 نشوا في مصالحه وخدمته وهو مطلق لهم التصرف في امواله بالبيع والشراء وقبض
 ديونه وسائر التصرفات والتجارات مات وفي ايديهم من امواله نحو الدوا والمناج
 وغير ذلك هل ذلك جميعه ارض عنه ام لا **اجاب** نعم هو ارض عنه والحال هذه
 والله اعلم **سُئِلَ** في مدعى ديناً معلوماً في تركه ميت اثبت بالبرهان هل يخلف المدعى
 على انه ما استوفاه ولا يستثامنه وان لم تدع الورثة الاستيفاء ام لا **اجاب** نعم
 يخلف وان لم تدع الورثة وان ابوا تخليفه كما في البرازية والمنة وفي الحانية يحلف القاضي بالله
 ما استوفيت منه شيئاً ولا ابرأته بخلفه على هذا الوجه نظر للميت والوارث الصغير وكل من
 عجز عن النظر لنفسه بنفسه وفي الخلاصة واجتمعوا على ان من ادعى ديناً على الميت يخلف من غير
 طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيت دينك من اليدين ولا من اجداده اليك عنه وما قبضه لك قابض
 بامرك ولا ابرأته ولا شيئاً منه وما احلت بذلك ولا بشئ منه على احد ولا عندك ولا بشئ منه
 هذا في ادعاء القاضي للخصم والصدور الشهيد والعلم **سُئِلَ** فيما اذا ادعى زيدان له دينه ثم عرو ديناً

مطلق
 يشترط الخفية
 الشهادة بان
 العقار في يد المدعى عليه

مطلق
 مات المذنب
 عن اخوة لم
 يطالبوا بدينه

مطلق
 لو قال بغير البيع
 او القسم
 فانه يثبت
 لا يقبل منه

مطلق
 مات من اولاد
 كبار نشوا
 في مصالحه
 دق اديهم

مطلق
 اذا ثبت الميت
 في تركه ميت
 لا يدعى تخلفه
 انه ما استوفاه

وذلك في وجه وصيائهم عمرو المتوفى وأثبت زيد المذكور ذلك والحال ان الوصي لم يحلف زيدا
 المدعى المبرور ان هذا المال باق في ذمة عمرو والزبور ولم يقبض منه شيئا ولم يعوس منه عوضا ونشتر
 مدة بعده لك الا ثبات والآن يطلب ويكل زيد المدعى المبرور المال من وصي المدعى عمرو المتوفى المبرور
 فتسلك الوصي عن الاعطاء لكون البين مرتبا على المدعى وهو يمين الا مستظها روال الحال انه لم
 يتعرض في الدعوى البين بوجه من الوجوه والآن رتب الدين غائب فهل يسوغ للوصي دفع المال
 من غير يمين ام لا اجاب صرح علما وارجحهم الله تعالى بان لا بد في ذلك من البين ولو اثبت
 الورثة لحق البت اذ عساه ان يكون بذمة دين فيحتاج لوفائه نظرا له والوارث الصغير والحكم
 المذكور وهو عدم الدفع بينهم من كلام الحائنة وغيرها فلا توقف فيه والله اعلم **مسئل** في رجل
 اقربض رديعة من فلان ثم ادعى ان اقراره كان كاذبا هل يحلف المدعى انه ما اقر كاذبا ام لا
 يحلف اجاب لا يحلف عندهما اذ التلخيص يترتب على دعوى صحيحة ولم تقع هنا للتناقض
 وعلى قول ابي يوسف يحلفه وفي جميع الفصولين خ الشافعي مع ابي يوسف رحمه الله تعالى
 في التلخيص لما اختلف فيه يعوض الى اراء القاضي والفقهاء واختار المتأخرون قول ابي يوسف وعليه
 الفتوى **مسئل** في رجل باع كرمًا وتصرف المشتري فيه مائة مائة وتلفته ورثته من بعد
 وتصرف فيه مدة سنين والآن تدعى امرأة انه ملكها هل تسمع دعواها مع اطلاقها على ذلك ام لا
 اجاب لا تسمع دعواها والمال هذه والله اعلم **مسئل** في مكيه شرعى كاحصه اشترت
 فلانة من فلان ببيعها ما هو له وجار في ملكه وطلق تصرفه وبياعته الشرعية وبيعه واضعته عليه
 الى حين صدور هذا البيع وذلك جميع الحصص الشائعة وقدرها كذا في الحدود الفلاني شركة زيد بمحور
 الباقي ثمن سمي وصدقت انت البائع لابييه والديها على حصص البيع المذكور على حكم المبرور وصدقت
 من اهل في محله وان لا مطعن لهما في ذلك بوجه من الوجوه اصلا ووعده المشتري البائع رد البيع
 اليه اذ اجاء اليها نظير الثمن المسطور بعد مضي سنة وعاد شرعا وقبضت المشتري المبيع
 وتصرف فيه مدة سنين واعادته الى البائع بعد دفع نظير الثمن المبرور والآن الاخت وامها
 المذكورتان يدعيان حصص في المبيع بطريق الارث من والد البائع هل تسمع دعواهما ام لا اجاب
 حيث صرح بانه يبيع ملكه وقت عقد البيع كما ذكر في الصلح وحضرنا وصدقتا كما ذكر في البيع
 دعواهما عليه اذ فيه صريح الاعتراف منهما بانه باع ملكه فدعواهما الملك فيه بعده مناقضة منها
 فلا تسمع كما هو ظاهر والله اعلم **مسئل** في رجل تزوج صغيرة من ابيها على مهر سمي بعضه
 مجمل وبعضه مؤجل واقر الاب بقبض المجل فحال صغير الزوجة كما هو مكتوب بكتاب الزوجية
 ودخل الزوج على الزوجة ومضى على ذلك سنون ثم مات ابو الزوجة وبعد مدة من ونيادعت الزوجة
 على الزوج بمجمل المهر وذكرت انه لم يصل اليها شئ منه فهل بعد الدخول وبلوغها وتسليمها نفسها
 للزوج وموت ابيها المقر بقبض مجمل مهرها حال صغرها بولايته الشرعية عليها ومضى السنين

مطالبة
 اذا اقر بقبض
 الوديعة
 لا يصدق
 في قوله اقر
 كاذبا

مطالبة
 اشترى كرمًا
 وتصرف فيه
 زمانا وتلفته
 ورثته
 والآن تدعى
 في ملكه

مطالبة
 اقر الاب بحال
 صغر ابنته
 انه قبض من
 المهر مجمل
 مهرها
 ادعت ابنته

العديدة على ذلك تسمع دعواها على الزوج بمجمل مهرها ام لا اجاب صرح علماؤنا المتأخرون
 وابوالثب الذي هو من الكيفية السادسة وكثير من اضرابه بان الزوج اذا بنى زوجته اى دخل بها
 يمنع منها مقدار ما جرت العادة لتجنيبه ويكون القول قول الزوج في ذلك قال في الثانية من
 الوصايا قال الفقيه ابو الثب رحمه الله تعالى اذا كان الزوج بنى بها فان منع منها مقدار ما جرت
 العادة بتجنيبه ويكون القول قول الورثة في تجنيب ذلك القدر وقال في متن تنوير الابصار
 فان سلمت نفسها ووقع الاختلاف في الحال التي اى حالة الحياة وحالة الممات لا يحكم بمهر المثل لانا
 نعلم ان المرأة لا تسلم نفسها من غير ان تسجل من مهرها شيئا عادة بل يقال لها لا بد ان تقرى
 بما تجلتي والا قضينا عليك بالمعارف قال في شرحه ذكره في المحيط قال مشايخنا وآؤه عليه
 السلام رحون قال مولانا في بحره بعد نقله لما ذكرناه ولا يخفى ان محله فيما اذا ادعى الزوج انفسا
 شئ اليها اما لو لم يدع فلا ينبغي لك انتهى والمسئلة مشهورة وفي غالب الكتب مذكورة
 وسبب ذلك من المتأخرين رؤيا هم فساد الزمان وقطع شاة الزور والبهتان والله اعلم
 مسئل في امرأة بالغة عاقلة طلبت مهرها من زوجها فقال الزوج دفعت الى ابيك حال صغرك
 والاب ميت واقام بنة على افراد الاب بالقبض حال صغرها لا على القبض بعينه فهل هذا الاقرار
 كاقراء الاب بعد بلوغها انه قبضه حال الصغر فلا يصح عليها ام كالبينة على قبض الاب بعينه
 في حال الصغر اجاب لا يصح عليها اذ هي الآن بالغة ولو اقر الاب بعد بلوغها انه قبضه
 حال الصغر لا يصح عليها والثابت بالبينة كالثابت عيانا فكأنا نغايته مقرا بعد بلوغها
 بالقبض حال صغرها وهو لا يصح عليها كما هو ظاهر والله اعلم مسئل في رجل كتب عليه صدك
 اقر فلان انه استوفى من فلان ما كان له بذمته وانه ابراه من جميع الحقوق ومن اليمين وان وحيث
 ادعى انه كاذب في اقراره فهل له استخلاص خصمه انه صادق في اقراره ولا يقدح في ذلك قول الموثق
 ومن اليمين وان وجبت لكونها انما تجب بعد دعواه انه كاذب في اقراره ام لا اجاب لا ابراه
 استقطر والساقط لا يعود وليس من باب زوال المانع اذ اعدم المقضي وهو بقاء الدين في الذمة
 وحيث اعدم المقضي فهو من باب الساقط فليس له استخلاصه في امر سقط عنه بالبراء والله اعلم
 مسئل في دار مشتركة بين ثلاثة اخوة مات احدهم وعليه دين مستغرق لتركته فلم يشرع
 بسبب ذلك بيع حصته فبا عها الوصي سورة لاخويه وفي ثمنها ما كان عليه بالحاكم الشرعي
 والزامه موافقة المقضي الشرع واحكامه وما الاخ الثاني فباع وارثه نصف الموروث له وخلصت
 الدار للثالث وتصرف فيها مدة تزيد على عشرين سنة وبلغ ابن الاول واشهد حال بلوغه انه لا
 يستحق فيها وابرأته من كل دعوى وتظلم ويشكوى ابراه عاما جازما قاطعا حاسما ومات العثم
 المزبور عن صغير اسمه هبة الله وصغيرة وزوجته وكان قبل موته اسكن ابن اخيه للشهد بيتا
 واستمر به ساكنا بعد موته فادعى عليه الوصي على هبة الله باجرة مثله للبيتم المزبور فانكر بيع

مطلب
 ادعى الزوج
 بعد بلوغها
 ان انا ما اقر
 بقبضها
 حال صغرها
 واقام بنة
 او

مطلب
 اقر فلان انه
 استوفى من
 فلان ما كان له
 بذمته وانه
 ابراه من جميع
 الحقوق

مطلب
 حاصله ان
 القامني اوصى
 بصفة البيع
 لعدم ثبوت
 الغبن الفاحش
 ليس لآخرات
 يحكم بهلا

ثلث اية المتقدم شرحه فالثمة الوصية بالينة الشرعية والزعم باجرة المثل له بعد ان حكم
بصحته البيع ولرويه وكتب بجميع ذلك صك شرعي فطلب استيجار البيت فلم يتفق له ذلك
تواذعي ان سبع ثلث اية كان باطلا لكونه كان بالغض العاشر فقامت بية انه بقيمة المثل
فحكم القاضي بصحة البيع وبعاذه ومعه تو بعد مدة استماع الدعوى بالغض العاشر
لدى الحاكم فسمع دعواه وبطل البيع باحسان العارضية بانه بالغض من غير ان ياتوا
بلعلا الشهادة هل يصح انطاله بعد وجود ما تقدم شرحه ام لا اجاب لا يصح بقدر
الحكم الاول لانه بعد تاكم بالحكم السابق لا يسقط ولا يحول وقد صرح علما وثاني ذلك
لرجلين صالح امرأة ماله لو رهن احدهما وقضى لاه ثمر رهن الآخر لا يقبل كما في الشراء
اذا اذ عام من فلان ورهن عليه وحكم له به ثم اذ ثمر شراء من ولدان ايضا ورهن لا يقبل
لتاكم وفي فتاوى شيخنا التمهال للبلبي رحمه الله تعالى سئل في موقف استدرك
وحكم به حنفى بعد ثبوت مسو عانة لديه فاقمت بية بعد الحكم بانه دوريع لم يعطل استد
من الاستا بالناقة لذلك وحكم حاكم بموجبه بعد تقدم دعوى شرعية صحت من منع
شرعي لدى الحاكم والغنى الاستدال الاول وحكم بعود وجهه الوقف ليصرف في مكان
على حكم شرط واقعه هل يلبي مقتضى ما شرع ام لا اجاب لا يلبي الاستبدال التابت اولا
لان القصاء يضمن عن الالغام ما امكن اذ المينة السابقة قد رخصت بانصالة
القصاء بها وبتمهله ما ذكر ولو شهدت بية بقتل ريد يوم الخميس وحكم الحاكم بها
ثم شهدت اخرى بقتله يوم السبت بالكوفة لا يتم لان الاول رخصت بانصالة القصاء بها ام
قالا ليريلعي في علة ذلك لانه لما حكم بانه قتل عكة صار ذلك حكما بانه لم يقتل في غير
اذ قتل شخص واحد في مكانين لا يتصور اراه وفي مثال التاكذلك لا يتصور سبع
بمثل القيمة وعين فاحش للتناى هذا مع الحكم بمحرر اجاب العارضية مع ان الانيا
بلفظ الشهادة ركن لا دمنه وهو ان يقول الشاهد اشهد كذا ومع تقدم الامراء
العام بقوله لاحق له ولا دعوى قبله ومع تقدم الاستيجار وشواقر ارمه بانه ملك
المؤمن وانه لا ملك له باتفاق الروايات فكيف ينقص الحكم السابق مع هذه الامور
فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم واقول

بجبا القاص ماله المأم بالفق يعقبي والقصاء حسام اذ سئل عنه بعد ثبوت ولا
يرضى به حاشا الاله امام قد قاله الرمي حبل الذيل لا زالت به يوم الجزا اقدار
سئل فيما لو ادعى حال على كبرانه واصع يد على العقال العلة لغير حق كونه ملكا من امه موزي
فاحات تكربان وصع يد عليه لكونه ملكا من امه ذلك والذي تلقينه بالارث عنه
ودفع خالد بان موزي اشترائه من وصيك بمسوخ شرعي وابرز من يد حجة بذلك

مجلس
الشيخ
العلامة
الفاضل
الشيخ
العلامة
الفاضل
الشيخ
العلامة
الفاضل

كذا فروشا مسلما معيننا فانكروا حلف فمعه الحاكم شرادى عليه ثانيا مان بكرادى زوج ابنته
السابق عليه كان دفع المبلغ المدعى لابنته وماتت وهو بذمتها هل تسمع هذه الدعوى
الثانية ام لا اجاب لا تسمع لان الحق لا يستوفى من اثنين كما لا يجتمع مع اثنين
بوجه واحد صرح به فى الزاوية وكون المبلغ بذمته يستوفى منه يتا فى كونه بذمتها يستوفى
من تركتها بعينه فهو متناقض فلا تسمع شرعا والله اعلم **مسئل** فى مديون رجل
دفع احدهما مبلغا له وادعى الدافع انه نظير ما فى ذمتك انت فهل القول قول الدافع فى ذلك ام الدائن
لك وقال الدائن هو نظير ما فى ذمتك انت فهل القول قول المدين الآخر قائلا اذن لى دفعه
واذا قلتم القول قول الدافع فى ذلك بيمينه هل يبرأ ذلك المدينون الآخرون لا اجاب نعم القول
قول الدافع فى ذلك بلا شبهة اذ هو ملك والقول قول المملك فى حصة التملك فى جامع التفسير
وامر الفتاوى رشيد الدين شرى من دلال شيئا دفع اليه عشرة دراهم ويقول هي من الثمن وقال
الدلالة فتش الى الدلالة صدق الدافع عينية لانه المملك وفى الاشياء والنظر فى القول للملك فى حصة
التملك ولو كان عليه ديان من جنس واحد دفع شيئا فالتيقن للدافع انتهى **وجامع الفقيهين**
ايضا تبرع رجل ياداء دين بدارضى من عليه صح انتهى فلا شك فى براءة المدين الآخر المدعى عنه
والحال هذه والله اعلم **مسئل** فيما اذا استأجر من يد من عمرو والمكتم على دفع حصة معينة من حصة
اقلام الوقف مد معلومة بأجرة معينة جميع الأجرة مقبوض يد عمرو والمكتم الزور وبخبرة شهود
الصك ومعاينتهم لقبضه منه وثبت مضمون الصك المرقوم لدى فاض خفى وجهه وكيل شرعى عن عمرو
الموخر المرقوم فاعمره ومكلفه ورثه زيد المستأجران بجله لم يبين الشرعى ان جميع مبلغ الاجاقضه
عمودهم منه فهل المردك مع وجود الصك الذى جرى القصر بحضورهم ومعاينتهم ام لا اجاب
قال العلامة الفقيه الشيخ زين بن جسيم فى بحر ولم ارحم من ادعى انه دفع لليت دينه ورهن هل
يحلف ويصغى ان يحلف أصيلا انتهى قال العلامة العزى اقول ينبغي ان لا يتردد فى التحليف
أحد من قول المدين تعصى بأمثالها لا معاينتها واذا كان كذلك فهو قد ادعى حقا على الميت
انتهى والله اعلم **مسئل** فى امرأة ولدت غلاما ما جاء وماتت هى والغلام فادعى زوجها تقدم موتها
على الغلام وادعى احوالها ابوتها كسبه فما الحكم اجاب القول قول الزوج بيمينه والبينة
على الاخوة اذا الزوج ينكر ادعاهم وهم يدعونهم والقول قول المنكر بيمينه والبينة على المدعى قال
فى القبة مات عن زوجة واح وان مات ايضا فقال الاخ مات اخى بعد موت ابنته وقالت الزوجة
لم مات اخوك قل موت امه قال القول للمرأة والاصل فى هذا الجش ان الورثة متى اختلفت فى تاريخ
موت الاقارب فالبينة بينة من يدعى زيادة الارث والقول قول من ينكر اخيه ينكر الزيادة
والاولى انكار الارث بالكلية وهذا المسئلة جعلت فيها رسالة تكاد ان تكون مفردة والله
اسلم **مسئل** فى امرأة ادعت مهرانى تركه والرها المتوفى بالقرب وصحى اجنها الصغير يدعى نعبها

مطلوب
لود دفع احد
للمدين مبلغا
وقال الدافع
انه نظير ما
فى ذمتك انت
يقبل قوله

مطلوب
ادعى انه دفع
الاخرة لساخر
الوقف وهو
ثمن ما سأل
فعلك ورثته
بيمينه المستأجر
يحلف ايضا

مطلوب
ولدت غلاما
وما تادعى
الروح تقدر
موتها وتكسر
وتدعيها فالقول
للزوج

مسئل
فى رجل تزوج
امرأة ولدت
غلاما فادعى
الزوج تقدم
موتها على
الغلام

بموت اهلها عشرين سنة ومضى خمسة عشر سنة على دعواها عليه منذ بلوغها فلا تسمع للأجير
 السلطاني وهي تنكر مضي المدة المذكورة هل القول قولها فيسوغ لها الدعوى أم قول الوصي فلا
 يسوغ لها الدعوى وهل يقبل من الوصي بينة على تاريخ يوم موت الام أم لا يجلب القول قولها
 لما قرآن الحادث ايضا في الارب او قاتة فيسوغ دعواها والحال هذا ولا تقبل البينة على تاريخ الموت
 والحال هذه اذ المقرآن يوم الموت لا يدخل تحت القضاء بخلاف يوم القتل كما نص عليه في العبادية
 والظهيرية والولولجية والبرازية وغيرها من الكتب والله اعلم **سئل** عن امرأة كان لها زوجان
 اخوان وما تاعنها وعن ايتام منها ومن غيرها وتدعي جميع ما يصلح للزوجين انه ملكها ووصى
 لايتام يكتبه اذنا واقامت بينة واقام الوصي بينة فمن المرح منها اجاب الزم بينة الوصي
 لانها بينة الخارج معني وبينة المرأة بينة ذات اليد فلا تعارضها والله اعلم **سئل** في ذي
 جناية على وقف سافر ليجي ماله ببلده فادعى عليه لدى قاض رجل كان متوليا عليه سنة وعزل
 لمصرف في سنة كذا من ماله زائدا عما حصل من الوقف وبرز دفتر محاسبية ممضى بامضاء قال
 الزيادة ومطالبه بدفع ما قبضه بالجمالية له نظير ما صر فرزائدا فسأله القاضي المدعى لديه
 عن ذلك فاجاب بان نجاب لادارية له بهذا الحساب ولا ذل له في مال الوقف بقضاء دين ولا
 صرف ولم يكن وكلا في سماع دعوى تصدر على الوقف وغاية امر انه ما مور يقبض ما على
 متقبلي الوقف ومرار عليه فلم يلتفت القاضي الى كلامه وكمم بالزامة وامر بدفع ما نجاب سامعا
 دعواه معتمدا على ما في دفتر المحاسبية الممضى غير ناظر لشروط الاستدانة على الوقف فهل هذا
 للزام صحيح ام غير صحيح اجاب هذا الزام غير صحيح لاطباء وعلما لنا على انه لا تصح الدعوى في الوقف على
 يترناظم كالأكارو غلة دار قال في جامع الفصولين والمأذون بالاستغلال ليس بمثل ومثل من
 الى التصرف في الوقف ولذا لا تجز الدعوى على اكار الوقف وغير الوقف وكذا على غلة دار الوقف وغلة
 لوقف وغير الوقف اذ ثبت انه اكارا وغلة دار ومثله في لسان الحكم لابن الشيخة وغيره
 لانه لا يجوز لنا طرانا يستدين على الوقف ليطعم به المستحقين وانما الاستدانة لعمارة الوقف
 اذن القاضي على الصحيح فاذا صرف من ماله قدرا زائدا على المستحقين مطلقا او على العمارة التي
 لا بد منها بغير اذن له من القاضي فهو متبرع ليس له الرجوع به كما صرح به علما وناقاطية اذ
 بس للوقف ممة صالحة لتعلق الدين لا اذا احتاج الى التبرع فاجاز الاستدانة اذن القاضي للضرورة
 مستحسنا وحيث قلنا الجاني ليس بمخضم والحكم عليه بدفع ما قبض غير معتبرا صرح به جميع علما لنا
 الجبة من ان الحكم على غير خصم غير معتبر قال شيخنا في فتاواه كان الواقفون في الركن المتقدم
 فنبون للوقف ناظرا فقط ويطلقون يد فيما يفعل ويصد قوته في القبض والضرر لانيهم
 خيرهم وخوفهم من الله عز وجل فلما تنهقر الزمان وظهر قلة الدين من المتكلمين على الاوقاف
 والكذب والحيلولة والايان الباطلة وقلة الخوف من الله تعالى سيما في زماننا قال مشايخنا

مطالبة
 تنازعت الزوجة
 مع وصي الایام
 فيما يصلح للزوجين

مطالبة
 ادعى جاني الوقف
 للغير ول على جانيه
 الآن انه صرف
 سنة تولى
 زيادة عما حصل
 من الوقف

لو استقرضنا انظر لمصلحة الوقت فهو على نفسه وقال بعض مشايخنا لا يصدق الماطر في زماننا
لما هو مشاهد انتهى وفي جامع الفصولين في احكام الوكلاء ما عز وكيل الجارة الدار ومن
الغلة ادعى بعض السكان انه عجل الاجرة لموكله وبرهن توقف ولا يحكم بقبض اجر حتى حضر
الثاني انتهى واعلم ان ما في عز سبق على الرواية الثانية عن ابى حنيفة التي رواها الحسن عنه
وهي ضعيفة لان الوكيل بقبض المدة وكيل بقبض الدين والخلاف فيه بين الامام وصاحبه مشهور
فأمل والله اعلم سئل في جماعة يقرضون بالسند حول مطهر اصابت بشدة وجهه صغير
فبضعته ولا يعلم الضارب فما الحكم اجاب حيث لم يعلم الضارب ولم يعين لا تسمع الدعوى
على جميع الضاربين حيث لا تتصور الضرر منهم باجمعهم لان ذلك محال والله اعلم سئل
في دعوى النسب المجردة عن حق المدعى اودفع ضررته هل تسمع شرعا ام لا اجاب لا تسمع
لان الدعوى قول مقبول يقصد به طلب حق قتل غيره اودفعه عن حق غيره ودعوى النسب المجردة
عن ذلك ليس فيه ذلك وبه يعلم عدم سماع دعوى ثقباء الاشراف انه شريف وليس اشرافا
اعلم سئل فيما اذا تعدت الدعوى الغيبة المدعى عليه مروجدا بعد خمس عشرة سنة هل تسمع
بعدها ام لا اجاب نعم تسمع لان السلطان بضم الله تعالى فيما اشهر عنه انه استثنى
من المنع ثلاث مسائل من الدعاوى تسمع بعد المدة المذكورة مالا ينتمى والوقت والثالث
ومن المقررات ان التزوي لا يتأتى من الغائب له او عليه لعدم تأني الجواب منه بالغيبة والعسالة
حسية التزوي ولا يتأتى بالغيبة المدعى عليه فلا فرق بين غيبة المدعى والمدعى عليه والله اعلم
سئل في رجل ادعى على آخر له دينا الحكم انه ضاع له صندوق فيه اسباب له واسباب
لا له وولده مكتوبة بدفتره وقد وجد مع المدعى عليه درايما من الاسباب التي كان به وطالبه
باحصارها فاحصرت ومال سؤاله عنه فاجاب بانرا اشتراها من فلان ببلد كذا بكذا من الثمن
من سوق السلطان على يد فلان الدلال فكلف المدعى لا ينأما ادعاء فاقام بيعة بانها درايما
المدعى كانت مع الاسباب التي بداخل الصندوق فامر بتسليمها للمدعى وسأله احضارها فعرضها
فاحضره فسأله من اين وصلت لك فاجاب بانرا اشتراها من صارحي فكلفه الثايب اثبات شرائه
من الصارحي بالبينة الشرعية فاستمهله فامهله ومضت ايام المهلة ولم يأت بها فالزمه بدفع
جميع الاسباب التي ادعى انها كانت في الصندوق من حملتها الدرايا او جميع قيمتها بموجب اعتراف
بيع الدرايا للمدعى عليه التي وجدت معه الدرايا المذكورة وعدم اثباته شرائها من الصارحي
فهمل الالتزام صحيح شرعا ام لا اجاب الا ان اريد دفع جميع الاسباب التي كانت في الصندوق
او قيمتها بسبب مصاحبها للدرايا او مجاورتها من ابلد لذهب بحملتها فهو غير صحيح لعدم
موافقته لقول ضعيف خلفه عن قول صحيح والله اعلم سئل في ورثة جري بينهم صلح
وابرا كل الآخر عن دعواه بطريق التميم على وجه الانشاء وظاهر فساد البراءة واراد كل مدعى

مطلب
جماعة يصرون
بالسند
فامتنع
وجه صغير
مطلب
دعوى النسب
المجردة لا تسمع

مطلب
اذا اوصى المدعى
عليه
خمس عشرة سنة
تسمع الدعوى
عليه

مطلب
ضائع له
فيه اسباب
فوجد بعضها
مع آخر فادعى
الاخر ان اشترا
من فلان

ادعى المدعى
فاحضره
فاحضره
فاحضره
فاحضره
فاحضره
فاحضره
فاحضره
فاحضره
فاحضره
فاحضره

ان يعود الى دعواه هل له ذلك ام لا وهل يصح البراءة عن الارث الكائن في الاعيان ام لا اجاب
نعم له ان يعود الى دعواه اذ البراءة عن الارث لا يصح والحال هذه ففي القضية وغيرها فقر الزوجة
وابراً كل منهما صاحبه عن جميع الدعاوى وللزوج اعيان قائمة لا تبرأ المرأة منها وله الدعوى
لان البراءة انما ينصرف الى الديون لا الاعيان وفي البرازية جرى الصلح بين المتداعيين وكتب
الصلح وفيه برأ كل منهما الآخر عن دعواه او كتب واقرا المدعى ان العين للمدعى عليه ثم ظهر فساد
الصلح بفتوى الائمة واراد المدعى العود الى دعواه قيل لا يصح للبراءة السابق والمختار انه تصح
الدعوى والبراءة والاقرار في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لان بطلان المتضمن يدل على
بطلان المتضمن ومسئلة البراءة عن الارث مشهورة وفي كثير من الكتب مذكرة والله اعلم سئل
في رجل باع ابنته بيتا معلوما بمن معلوم بمعرفة الحاكم الشرعي واقرب قبضه لديه وكتب صدك
البيع والاقرار ثم الآن يدعي انه اقرا كاذبا هل تسمع دعواه ام لا واذا قلتم بسماع دعواه فماذا يلزم
شرها اجاب

عند الامام الاعظم والثالث المكرم لا تسمع الدعوى له ولا يراعى قوله
لانه مناقض بمنعه التناقض وعند يعقوب الدنف يلزم في هذا الحلف
على التي لها اقر ان كان الاما استقر وهو الاصح للعتد اذ لم اجد فساد
حذره في حينه العبد خير دينه مصليا مسكنا

سئل في امرأة باعت ارضا ثم ادعت انها وقف هل تسمع دعواها ام لا اجاب لا تسمع دعواها
قال الزليعي ولو باع ضبيعة ثم ادعى انها وقف عليه وعلى اولاده لا تسمع دعواه للتناقض لان اقامه
على البيع اقرار منه وان اراد تحليف المدعى عليه ليس له ذلك وان اقام البينة على ذلك قيل تقبل وقيل
لا تقبل وهو اصوص واحوط لانه باقامة البينة ان الضبيعة وقف عليه يدعي فساد البيع وحال نفسه
فلا تسمع للتناقض ذكر في مسائل شي وفي الحاشية رجل باع عفا راثم ادعى انه وقف اختلف
المشايع فيه والصحيح ان لا تسمع وقول الزليعي اصوص للتناقض الصريح بالبيع ثم ادعى انه وقف وقوله
أخوط لما في سماعها من الاضرار بالناس باحتيال اهل الحيل والخداع ببيع الوقف واطهار البائع انه
ملك ثم انطافر عليه بدعواه والزمامه باجرته لمدة وضع بده عليه وربما تستغرق اضعافا منه
فيجب عدم القبول حسب المادة الفساد والله اعلم سئل في رجل اشترى من جماعة نصف كرم ارضه
سلطانة البيت المال بمن معلوم ثم ادعوا بعد البيع انه وقف فما الحكم اجاب الصحيح لا تسمع دعواهم
كما صرح به قاضي خان ونصر عبارته رجل باع عفا راثم ادعى انه وقف اختلف المشايخ فيه والصحيح انه
لا تسمع وفي الزليعي وان اقام البينة على ذلك قيل تقبل وقيل لا تقبل وهو اصوص واحوط ومثل
ما في الحاشية في التارخانية وفي الفصول العبادية فصل بين كونه مسجلا أي محكوما به فقبل البينة
وبين كونه غير مسجل فلا تقبل وذكر قبله تفصيلا آخرين كونه على قوم باعيانهم فلا تقبل وبين كونه

مطلب ان ابا
ابنته بيتا معلوما
بمن معلوم واقرا
بقبضه والآن
يدعي انه اقرا كاذبا

مطلب ان ابا
ابنته بيتا معلوما
بمن معلوم واقرا
بقبضه والآن
يدعي انه اقرا كاذبا

مطلب ان ابا
ابنته بيتا معلوما
بمن معلوم واقرا
بقبضه والآن
يدعي انه اقرا كاذبا

على المقرء او المستجد فمقتل وجهها قبل هذا رجل باع دارا ثم ادعى انها كانت وقفها هو قبل
السمع فان اراد تخليصا للمدعى عليه ليس له ذلك لان التحليف يعتمد صحة الدعوى ودعواه لا تقع
للتساقض واما وقف الارض السلطانية التي ليست المال لا يصح لعدم ملك الواقف لها ووقف
التعمر باقتراده فيه خلاف في نقل الطرسوسي في انفع الوسائل من الذخيرة ووقف البساتين من غير وقف
الاصل له بحر هو الصحيح لانه مسقول ووقفه غير متعارف ثم قال والتعريض طرأ للنساء من حيث ان
قيامها بالارض وهو يتبع حكم الاضال كالبناء انتهى هذا وان ثبت انها وقف وحكم به حكم الحاكم
يرجع على من باعه اصيله لا كان او وكيله بجميع الثمن الذي دفعه اليه والله اعلم سئل في رجل
وكيل شخص يشتري له نصف اشاة من محدود لامرأة فاشتراه لموكله من ابنتها بالوكالة لانه
عها شرعا بشي معلوم وفاقا نصا ثم استأجر وكيل الرجل المذكور بالوكالة الشرعية لموكله المزبور
من الوكيل عن امه المذكورة الثابتة وكالته عنها جميع النصف الباقي عشرين سنة بعشرين الف
وسدرة عند التواجر بينهما ما يخاف وقبول شرعيين وتسليمه وتسليمه وحكم بموجبه حكما صحيحا
شرعيا واذا ن يدعى وكيل الام ان النصف المبيع والنصف المساجر ملك ابية المتوفى ولم يصح بيع
ولا اجارته فيه فهل تقع دعواه ام لا والمبيع والاجارة المذكوران صحيحان شرعيا ايجاب لانه
دعواه لتساقضه الذي لا يثبت والمبيع والاجارة كل منهما صحيح اذا جارة المشاع الشرعية
صحيحة بالاجماع في مظاهر الرواية عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى والله اعلم سئل في ما طر وقف
ذي يد على محدود تحت تكلمه لجهة الوقف ادعى عليه متول آخر على وقف آخر انه جار في وقفه الذي
تحت تكلمه من جهة وطال به يرفع يده وتسليمه فامكروا فاقام المدعى بينة شرعية شهيد لما ادعى
وحكم القاضي لجهة وقفه ثم بعد الحكم عليه اقام بينة انه وقف من جهة واقعه هل ينقض الحكم
السابق ببيعة الخارج ويجوز به لجهة وقفه يد اليد ام لا ايجاب لا ينقض الحكم السابق باقامة
بينة ذي اليد المذكور ان البينة ليست له واما هي الخارج وقد اقامها وقصدها هاهنا لا يجوز نقضها
ما قام بينة ذي اليد كما لا يخفى على ذي فهم وقد صرحوا بان من صار مقضيا عليه لا يسمع دعواه
بعده الا في مسائل ليست حده منها وفي الكافي من كتاب الشهادة اذا تضمنت الشهادة نقص قضاء
ترد وبينة ذي اليد في هذه المسئلة تضمنت نقص قضاء استوفى شروطه وترد ولا يسمع وسواء
طابا بان القضاء بالوقف قضاء حرى او كل اى على الناس كافة او مختص والصحيح المفتى به انا
جزي ولكن قد صار واليد مقضيا عليه وبينته لم تقدر غير ما افادته اليد فكيف ينقضها
القضاء بالبيعة المعيدة المثبتة خلاف الظاهر ومثله جعلت البيئات والقضاء بالوقف
كالقضاء بالملك وفي القضاء بالملك اذا صار ذي اليد مقضيا عليه لا يسمع بينته بان ملكه
لما قلنا وهذا مما لا توقف فيمن غمس رأسه خصره والفقهاء والله اعلم سئل في محضر
حاصله ادعى فلان على فلان الوكيل عن فلانة واحتما فلانة بنتي اخت المدعى الثابتة وكان

مطلب
وقف النساء
والشئ من غير
ارض الصحيح
الذي لا يصح
مطلب
امام امرأة بالوكالة
عنها نصف محدود
لها والحرى في
من رجل ثم ادعى
ان المحدود مملوك
ابيه لا يسمع دعواه

مطلب
ادعى
ما طر وقف آخر
ان هذا المحدود
الذي تحت يد
جارى وقضى له

مطلب
ومختصر

عنها بشهادة كل من فلان وفلان بأن أباه مات وخلف فرسين واحداهما شهاباً والآخرى حمراء
 وجارية بيضاء وعشرة قناطير ديساوان اخته ام الموكلتين وضعت يدها على ذلك وتصرفت
 فيه بعد وفاة أبيه وهو صغير وله من الارث ثلثاه وماتت امهما ووضعنا ايديهما على تركتهما
 وبطالتهما بما خصته من ميراثه من ثمن الفرسين والجارية والدبس لكون امهما باغت جميع ذلك
 وتصرفت فيه وسأل سؤاله فانكر فطلبت منه بيعة فاقام كلام من فلان وفلان شهيداً بطلب
 الدعوى فأمر الحاكم المدعي عليه ان تدفع موكلتاه له ما خصته من مخطفات امهما امرأته عياهل
 هذه الدعوى صحيحة والشهادة على مثل ذلك مستقيمة ام لا لعدم ذكر قيمة المدعي التي ذكرها
 شرط لسماع الدعوى بالاجماع لبتأني انصيب الحكم على شيء معين من المال وهل اذا دفع شيئاً
 بناء على ان لا يملك له ثم ظهر عدم لزومه له ان يرجع فيه ام لا أجاب هذه الدعوى غير صحيحة
 وكذا الشهادة المترتبة عليها لأن معلومية المدعي شرط قال اصحاب المتون كالكثر وغيره
 فان تعد رأى احضار العين المدعاة بها لكانها او غيبتها ذكر قيمتها قال الشراح ليصير المدعي معلوماً
 لان العين لا تعلم بالوصف والقيمة تعرف به وقد تعذر مشاهدته العين فلا بد من ذكر القيمة
 لبتأني الحكم بشيء معلوم ولم يذكر قيمة الفرسين والجارية والدبس والكل عندنا فحقى حتى الدبس
 كما صرح به في مخ الغفار نقلوا عن جواهر الفتاوى معلالاً بان النار علمت فيه وهذا يجوز السلم
 فيه فليت شعري باي قدر حكم به الحاكم على المدعي عليه من قيمة الفرسين والجارية والدبس والحاكم
 لا يبدان يعلم ما يحكم به واذا علمت اشتراط ذكر القيمة لصحة الدعوى في ذلك قطعت بعد مراجعة
 الشهادة واذا قطعت بعدم صحتها قطعت بان المدعي عليه اذا دفع شيئاً بناء على ان يملكه فظهر
 عدم لزومه له رجع فيه كما هو ظاهر وفي المحضر خلل ايضا من وجوه كثيرة غير هذا منها انه لم
 يبين وضع الواضع هل هو بطريق التقدي او بغيره ليرتب الصنان او عدمه ومنها قوله من
 ثمن الفرسين الخ ولم يذكر انها باع المدعي ثمن كذا أو اجاز بيعها ولم يجز وان الاجازة قبل
 هلاك المبيع او بعده والحكم مختلف في ذلك باختلاف الاحوال وامور يطول ذكرها والمخاضل ان
 هذا الصلح على تقدير ثبوته لا يلزم به شيء ما لم يستوف الشروط المصححة للحكم وينصب على
 شيء معلوم ثابت بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة والله اعلم سئل في رجل ادعى
 على امرأة قدرا من الزيت والدرهم ودبعة فانكرت وشهدت البينة باقرارها بها هل تقبل
 أم لا وهل اذا ادعت ان اقرارها كان فارغاً لا اصل له يحلف للمقر لا أجاب تقبل
 البينة كما صرح به في جامع الفصولين وغيره وعبارته ادعى الودبعة وشهد ان للودع أثر
 بالانداع تقبل كما في الغضب انتهى وأما تحليف المقر له اذا ادعى المقر ان الاقرار كان كاذباً
 فقد صرح به اصحاب المتون قال في الكثر اقر بدين او غيره ثم قال كنت كاذباً فيما اقررت
 حلف المقر له على أن المقر ما كان كاذباً فيما اقررت لم يطل فيما ادعى عليه عليه انتهى وهذا

الحاكم على ان لا يملك
 المدعي عليه في الدعوى
 من الدين والقيمة
 البينة على اقرارها
 بالودبعة تقبل

مطلب ادعى على امرأة حماية ثوبه المدعى لا يمرى على مولاه

مطلب مات على است و عليه و بون و اقرت لاخته ان تركته تحت يدىها بوفاء لاخته و وفاة الدين

مطلب اذا اودعت الورثة مع الفري و افاقوا التركة لم يملك

مطلب اذا ادعى احد الورثة على غيره اموال قبضت عليك بعد موته

مطلب ادعى القاضى مستخرا عن الغائب و حكم عليه بغيره

مطلب البينة على انفراد الخصم و مقنونة

استحقاق وعليه القتوى والله اعلم مسئل في رجل ادعى على قن بجاية موجبة للمدفع الوافدا هل اذا اقر القن او مكمل عن اليمين يتخذ على مولاه ويلزمه دفعه او فداؤه ام لا وهل اذا ادعى الجوى عليه على المولى يحلف ام لا وهل اذا حلف يحلف على نفي العلم ام على البت واليمين اقنوا متباين ابحا اقراد القن المحجور بجاية توجه دفعه او فداؤه لا يتخذ على مولاه وكذلك النكول لا يجوز ذلك وادادى على المولى بذلك فبيته على نفي العلم بذلك اذ هو على فعل الغير كما هو ظاهر والله اعلم مسئل في رجل مات عن اخت شقيقة فقط وعليه دين لاخر هل اذا اقرت الاخت بحضرة شهودا بوضع يدها على تركه يلزمها و فاء ما عليه من الدين منها مقدما على الارث ام لا اجاب قد تقرر لدى العلماء ان وفاة الدين مقدم على الارث فتؤمر الاخت بالمحصرات الملبت فيها بوفاء الدين من التركة فان فضل شئ فهو لها ولا تؤمر بالوفاء من مالها ولها اخذ التركة لنفسها ودفع الدين من مالها فان امتنع عن البيع ووفاء الدين تجبس حتى تبسج او توفى الدين من مالها ان امتنع عن البيع والله اعلم مسئل في رجل مات وعليه دين مستغرق او غير مستغرق فأرادت الورثة او بعضهم اداء دينه لبتى تركته لهم فتحلوا قضاء دينه من مالهم هل لهم ذلك ام لا اجاب نعم لهم ذلك ويجوز سرب الدين على قبوله اذ لهم حتى لا يستخلص والله تعالى اعلم مسئل في رجل مات وتركه تضييق عن وفاته وقد قضى بعض عمرائه دينه مدعيان فقبضه قبل موته وادعى احد عمرائه ان يبعده حل اذا قام بينة تقبل ويرجع على الغائب بقدر ما يخصه مما قبضه المدعى عليه ام لا اجاب نعم تقبل وتقبل بيته ويرجع على الفاض بقدر ما يخصه مما قبضه المدعى عليه كالدائن المشترك والله اعلم مسئل فيما اذا نصب القاضى مستخرا عن الغائب وحكم عليه وهو يعلم انه مستخر هل يجوز الحكم عليه ام لا اجاب صريح في المتأخرات وكثير من الكتب ان القاضى اذا نصب مستخرا عن الغائب لا يجوز ولو حكم على الغائب لا يجوز حكمه عليه وتفسير المستخرا بنصب القاضى ويكفر عن الغائب ليسمع الخصومة والقاضى يعلم ان المحضر ليس بمخصم فالقاضى لا يسمع الخصومة عليه وفي الولو الجبة القاضى اذا نصب مستخرا وهو يعلم انه مستخر لا يجوز الحكم عليه وكذا اذا ادعى انسان على آخر والقاضى يعلم انه مستخر لا يسمع الخصومة انتهى والحاصل انه حكم على الغائب وهو لا يجوز عندنا باجماع علما شارفي جميع الفتاوى بالمراد الى المتفق ان القضاء على الغائب لا يتخذ و به يفتى استى وصبرخوا بان القضاء على المستخر قضاء على الغائب فلا يتخذ فلا ينظر قولا الى عدم مذهب اصحابنا قال في البحر اعلم ان نصب المستخر عند القائل به شرطه ان يكون الغائب في ولاية القاضى اذ حصل نائب عن الغائب هل تسمع عليه الخصومة ويسمى هذا المستخر واذا كان الغائب ليس في ولاية هذا القاضى لا تصح هذه الاتابة وليس هذا طريق عند علما انتهى فعلى هذا اذا كان الغائب بالقدس ولو احقه وتوابعه ليس لقاضى مدعى ان يبصب مستخرا عنه وليس له طريق فافهم والله اعلم مسئل في رجل ادعى على اخر عصب فرس له فأ نكروا قام بينة على اقراره بعضيها هل تقبل ام لا اجاب نعم تقبل

كما صرح به في جامع الفصولين وكثير من الكتب والله اعلم سئل في امرأة توفي عنها زوجها وأبوت
 ذمته من جميع ما تستحقه في ذمته من اربث ومهر وغير ذلك فهل ابرؤها من ذلك صحيح
 أم لا وهل اذا ادعت على الورثة بعد الابرة بما يخصها من اربثا وغيره يكون لها ذلك أم لا **أجاب**
 ابرؤها عن المهر وعن كل دين بذمة الزوج صحيح لان حق يسقط بالاسقاط وبقبول الابرة وأما عن
 الارث فلا يصح لانه لا يقبل الاسقاط ولا يضيح الابراء عنه فلها طلبه والله اعلم سئل من اسلم مبلغ
 في جماعة وضعوا اسبابا لهم وأواني من الذهب والفضة ونفقوا من الذهب والفضة مسكوكه في
 سناد يثق من الخشب في مكان أمانة ثم ان المكان الذي به تلك الصناديق احترق واحترقت الصناديق
 لموضوع بها ذلك وصاروا في الذهب والفضة وبعض النقود المسكوكه سبائك وبعض النقود
 بقي على حاله فجمع الموجود من السبائك والنقد بعض اصحاب ذلك ووضعوا ذلك أمانة عند
 رجل آخر ثم حضر بعض اصحاب الاسباب والأواني والنقود ويريد الدعوى بأن بعض السبائك
 الموجودة والنقود ملك له فهل له الآن الدعوى بحضور من حضر من بعض الملاك أم ليس له
 ذلك ولا تسمع الدعوى بما يده عليه لا بحضور جميع الملاك لالتباس الحال في ذلك **أجاب**
 أما الدعوى على المودع في حق الغائبين فلا تسمع لما علم من خمسة كتاب الدعوى الشهيرة الدقارة
 في الكتب وأما الدعوى على بعض اصحاب الاسباب الذين يدعون ملك عين من الاعيان التي لم
 تخلط بغيرها ممن أودعها عند الرجل المذكور فيه فسمع لانها دعوى أحد المتخاصمين الملك فيها على
 الآخر حيث اعترف الرجل المذكور بالاستيداع لها او لاحدها اذ لا مانع يمنع من ذلك شرعا لانها قضية
 حكمية صدرت من خصم شرعي على خصم شرعي فتجوز فيها أحكام القضايا والحكمية وكلمة علمائنا
 رحمهم الله تعالى ظاهرة متظاهرة على أن كل من ادعى الملك في شيء فهو خصم لكل من يدعيه وهذا كذلك
 ولا توقف الدعوى على حضور الجميع لما فيه من الاضرار بالحاضرين مع وجود المسوق الشرعي
 ولو قدرنا أنه وجد اختلاط بحيث لا يتميز شيء عن شيء أصلا او يتميز بعد عسر صا و اختلاط
 الخطة بالخطة واختلاط الخطة بالشعير والحكم في ذلك ثبوت الشركة فيه لكل وكل واحد
 منهم بمنزلة الاجنبي في نصيب الآخر وتكون شركة ملك باتفاق لانها ثبتت بالاختلاط لا بفعل
 أحد منهم والشركة بخلطهم فيها خلاف بين أبي يوسف ومحمد أبو يوسف يقول شركة ملك ومحمد
 يقول شركة عقد وكل حكم فمن قال شركة عقد كان الرجح على ما شرط اذا بيع المشترك بخلطهم
 وفي صورة الاختلاط لا يصح لأحد الزيادة عن الآخر ولو شرط له كما صرح به السرخسي بمسئولة
 وغيره فاذا كان الاختلاط في ذهب وفضة يضرب بقيمته يوم القسمة واذا كان في ذهب وذهب
 او فضة وفضة في الوزن واذا اختلفوا فيه فعلى مدعي الزيادة البينة وعلى الآخر البين فاذا حلف
 ثبت مدعاه وان نكل ازمه دعوى صاحبه لان اليد معسوبة اذ مدعي الاكثر ذو اليد الآخر مثله
 في البدوان كانت الاعيان كلها صادرة عنها واحدة لا بد من اجتماع الكل لأن الحاضر لا يملك أخذ

مطلب ابرأت زوجها
 المتوفى عنها زوجها
 من اربث ومهر وغير ذلك
 ذلك الا في اربث
 مطلب وضعوا اسبابا
 ذهبيا وفضة وأواني
 منها أمانة عند رجل
 فاحترق المكان الذي به تلك
 المذكور سبائك
 فقام بعض اصحاب

مطلب در مورد
سند و قاعدت
داد و در بیان
صداقت و وضوح
على الاول و استحقاق
البیت الخ

مال الغائب ويد مودع عيدا ما نزل على الغائب فلا تسمع الدعوى عليه ولا تجوز القسمة في غيبته
لان كل عين في الاصل بجميع اجزائها ليس الاخر فيها شيء ولا قدرة له على تسليمها الا غلوا بتصديق
الاخر والقسمة فيها مبادلة كالبائع فيمتنعان وهذه العلل ظاهريه في الاحكام المذكورة قائل
والله اعلم و سئل عنها ايضا بما صورته في رجل اودع عند رجل سند وقام مقفولا فمحتوا ولا يعلم
المودع ما فيه ثم جاء زيد وعمر وبصناديق مقفولة محتومة لا يعلم المودع ما فيها ووضع اصناد بينهما
فوق صندوق المودع برضى المودع فاحترق البيت الذي فيه الصناديق ووجد تحت الصناديق المحترقة
سيرة فضة ادعى المودع الاول انها له وانها كانت دراهم مسكوكه وادعى زيد وعمر وانها لها وانها
اصلا دراهم مسكوكه وكل واحد من المودعين يقول رايهم كذا وكذا انما الحكم الشرعي في هذه السيرة
حل هي للمودع الاول ام للمودعين والحال ان للمودع لم يصدق واحدا منهما بان كان في صندوق دراهم
بل يقول هذه السيرة لا ادري لمن هي ولا فاي صندوق كانت اجاب صرح علما وافي مثل هذه
المسئلة بان من اثبت شيئا حكم له به ومن لم يثبت شيئا لا يصح له بشيء فاذا ادعى احدهم على الآخر
منهم ان هذه الفضة فضته وانكر الآخر او المودع بانها كانت في صندوق من هذه الصناديق
التي استودعها منهم ولا ادري أي صندوق من هذه الصناديق ولا اعلم لمن هي منهم صحته وعوا ورجعنا
الى البيعة واليمين فمن قامت له بيعة على ما واذ لم تقم بيعة ونكل احدهم عن اليمين التي لزمته بقضى
لخصمه وان حلف كل لخصمه ان ليست كل قضى بالشركة بينهم كشي في يد اثنين كل واحد منهما يدعي
ولا بيعة له عليه ففي جامع الفصولين لو كانت العين في يدها يجعل في يد كل منهما نصفه ويجعل كل
منها مدعي فيما في يده ما حجه مدعى عليه فيما يبيده فيجوز على كل احكام المدعى فيما يبيده صاحبه
واحكام المدعى عليه فيما يبيده حيث اعترف للمودع بانها كانت في صندوق لا يعرفونها وانكر
كونها كانت في صندوق من الصناديق فقد انكرها معا فلا تسمع دعواها عليه لانه مودع انكر
الاتداع راسا واحدا فيمتنعان ان ادعى انها ودعية لغيرها عنده ورجح وان لم يبرهن واثبت
الاتداع عليه بالبيعة لزمته دعواها وكذا الوادعي احدها انه اودعه واقام عليه البيعة وللآخر
الخصومة معه والله اعلم سئل في رجل قبض من آخر قرشا ثمن ثوب ثم بعد مئة اتي به للثا في
لبرته وادعى انه زيف فانكر انه قرشه المدفوع فما الحكم اجاب القول قول القابض انه قرشه
الذي قبضه منه ثمن الثوب بيمينه صرح به قاضي الهداية في فتاواه اخذنا من قولهم القول
قول القابض ضمينا كان او امينا وفي فتاوى ابن نجيم سئل عن البائع اذا قبض الثمن ثم جاء
الى المشتري واذا ان برد عليه شيئا منه زاعما انه مخاس وانكر للمشتري ان يكون ذلك من
دراهمه قبل القول للبائع ام للمشتري اجاب ان اقر باسقاط حقه لا يقبل قوله ولا يلزم المشتري
عوض ذلك ولكن ان طلب من المشتري على نفي العلم يجاب ويحلف فان نكل لزمه الرد والله اعلم
سئل رضى الله عنه نظرا ايا من جرت المسائل وامق ومن فهمه للصخر ان دام قالق

مطلب ادعاء
المانع واليمين على
المشتري مدعي
انه زيف فانه
المشتري كونه
قال قول البائع

مطلب ادعاء
المانع واليمين على
المشتري مدعي
انه زيف فانه
المشتري كونه
قال قول البائع

لأنت امام عالم متبحر وحيد فريد بالقرآن ناطق وخير لدين الله تهدي اشرعه وانت على اهل الفضائل
اذا قام بها ان تزوج فانه لها من ايها وهو المجد عالق على وجهه بعد السؤل ونكوه ولم يبدع احسن من ان يعلق
وقد حكم القاض كذا بنكاحها بغيبته والزواج بالحكم واثق فهل بعد هذا الحكم لو انها ادعت بلوغ قبيل الحكم للحكم سابق
وان اباها ليس خصما وانها هي الخصم فيما يدعي يشاقق به يتنقى الحكم الذي قد جرى له فاضح لنا عن اباها هو فرق
وسامع عبيد عاجز ومقصر كثير الخطايا وهو الذي ذرق واذا ان غمنا الشهير بكيات لشرع رسول جاء للكفر ما حق
عليه صلاة الله ثم سلامه مد يد الدهر ولا يام ملاح بريق كذا اهل الصبح الكرام وتابع وزلم في الحر والدين لاحق
اجاب نعم يتنقى الحكم الذي قد جرى له لان اباها ليس خصما يشاقق اذا ما احتملات بلوغ ثاكدت
عليها ولاحت للبلوغ بوارق ويقبل منها الدفع من بعد حكمه كذلك دفع الدفع والزيد لاحق
وهذا من الدفع الصحيح الذي حكموا على الاشبه المختار وهو الموافق ونظم ثانيا ايضا فقال
لك الحمد يا من للبرية رازق ومن للنوى والحب لاديب فائق فلك استمد العون في كل حادث
وان بما املت منكم واثق اذا كان سن البنت محتالما له تدعى وهو البلوغ الموافق
فقلت نكاحي غيرت وان اتي على صغري من عاقديه التصديق وما والدي خصم فيك في حضوره
وما الخصم في الدعوى سوى من يشاقق نجا الى دعوه ولقول قولها وتبطل دعوى المدعي وهو مارق
والله اعلم سئل في بكويا الفقه ادعى زيد عليها نكاحا مؤرخا فانكرت فاقام شاهدين بذلك
وادعى عمرو ونكاحها وان زيد المدعي الاول اقر أنه لا عقد نكاح له عليها بعد تاريخ نكاحه الذي ادعى
به فهل يصح ذلك ام لا اجاب يصح وتسمع الدعوى منه والدفع وكذا يسمع الدفع منها بعد الحكم
عليها ففي الظهيرية رجل ادعى نكاح امرأة وهي تتجده فشهد الشهود انها امراته وقضى القاضي بها
ثم جاء آخر واقام البينة على مثل ذلك لا يلتفت الى الثاني لان القضاة صح ظاهرا فلا يبطل ما لم
ينظر خطأه وبقين وذلك بان ثبوت الثاني وقتا يكون قبل الاول وفي جامع الفصول في الفصل
العاشر من المحظرات من انه تزوجها في غير شهر كذا او في شهرته انه اقر بعد هذا التاريخ بخلافه اشهر انها
حرام عليه وليست بامرأة فهذا دفع صحيح حتى يخلف انه لم يرد به الطلاق فلو نكل تندفع وصرح
كثير من العلماء ومنهم صاحب الذخيرة بانه يصح الدفع ودفع الدفع ودفع الدفع وما زاد
عليه وهو المختار وقبل اقامة البينة وبعدها وقبل الحكم ويعين فعلم من ذلك ان المرأة المذكورة
متى اقامت بينة بانه اقر بعد تاريخه المذكور بانه لا نكاح له عليها ولا عقد نكاح له عليها او
ما اشبه ذلك من الالفاظ تسمع بينتها ويبطل الحكم المذكور ومثله لو اقام الزوج الثاني
بينة بذلك يبطل به الحكم المذكور كما هو صريح هذه النقول فافهم والله اعلم سئل في امرأة
اشترت من زوجها محدودات ومنقولات بتم معلوم قبضه بالحضرة والمعاينة واعترفت
بتسلمه وكتب بذلك صك شرعي وبعد اشهر اقر لها بصداقها المؤخر وعوضها عنه منقولات
وجري بينهما ابراء عام وكتب به صك شرعي ومات بعد سبع سنين واشهر الزوجة متصرف

مطلب في بكويا الفقه
ادعى زيد نكاحا
وعمره ادعى نكاحا

مطلب في امرأة اشترت
من زوجها محدودات
ومنقولات بتم معلوم
قبضه بالحضرة والمعاينة
واعترفت بتسلمه وكتب
بذلك صك شرعي وبعد
اشهر اقر لها بصداقها
المؤخر وعوضها عنه
منقولات

في جميع ما ذكره فادعى بعض ورثته على وكيلها الذي قاض بأن جميع ذلك تركه وطالب استحقاقه
 لكونه في مرض الموت فأبرز الوكيل السكن المذكورين وأقام على كل منها بينة شرعية فقبضه
 شريفا ثم ادعى آخر من الورثة على الوكيل المذكور لدى القاضي المنزور عدم صحة البيع لكونه
 وأقام على ذلك بينة فهل إذا ثبت أنه كان مفلوجا يخرج ويحيى في حوائجه يكون حكمه حكم العبد
 ولا يعد مريضاً شرعاً وينفذ عليه جميع ذلك أم لا وهل إذا تعارضت بينة الصحة وبينة المرض
 فأى البينتين ترجح منها أيجاب المصريح به في غير ما كتاب من كتب الحنفية أن التعبد والمقابلة
 والمسلول إذا انصف كل داء منهم بالطول حكم قصر فكل واحد منهم حكم قصر في الصحيح كما
 به في الجامع الصغير فكان هو الصحيح فإذا علمت ذلك علمت أن المدة المذكورة فوق ما قد روي
 فإن أصحابنا قدروا المرض الذي يطول بعام ولله سبعة أعوام والأشهر الروايات وقع زائد
 إليها مضافاً فلا سيما مع كونه يخرج ويحيى في حوائجه ويقضى من ذلك بعض مصالحه فإذا ثبت
 لدى الحاكم الشرعي صح جميع ما صدر منه مع زوجته وإذا تعارضت بينة الصحة والمرض فالسنة
 الصادرة من الزوجة بآثره كان وصحته مرجحة لأنها المدعية والورثة ينكرون والبينة المدعى لا
 صرح به غير واحد من علماءنا وحيث طال ما به وانصف بما يقتضيه نقد جميع تصرفه مع زوجته ياتفا
 أهل للذهب وأئمة والنظر إلى العمل بعبارة الكلف أولى من إحدائها والحق بالحيوانات وكلامه غرور
 والله أعلم **سئل** في رجل ادعى على آخر أنه اشترى مملوكين يابكدا فأجاب بأن نسلت مثله فطلب
 بالأصلهما إلى أبي فأوصلتهما إليه هل القول قوله ولا ضمان عليه أم لا وإذا قلتم بالضمان عليه هل
 يضمن له مثل البن أم قيمته أم ثمنه أجباب حيث لا بينة المدعى التسلم على الوجه المذكور يضمن
 البن لا يترسك شراؤه منه والقول قوله فيه بيمينه ومدعى الشراء ينكر إلا أن يأنصأه إلى أبيه وله
 قوله بيمينه فيه فيضمن للذي عليه مثل البن لا ثمنه ولا قيمته والله أعلم **سئل** في زينة ادعى على عمه
 بجارية صغيرة أنها ملكه وبنت أمته وأن والدته دفعها للعم ولقد ظلمها إلى أن له لتعلم الأدب
 وأن الجارية المرقومة تحت يده وطالبه بها فأجاب بالانكار وأن الجارية موروثة عن والده
 فأقام زيد بينة أنها جاريته وبنت أمته وثبت له بالوجه الشرعي بعد حلفه بالله العظيم أنها أمته
 عن ملكه بوجه شرعي ثم ادعى عمرو بعد الإثبات أن والدته زيد وهبت الجارية للذكورة لشقيقها وألا
 عمر المذكور وردها عليها ثم جاءت بها مرة ثانية فوهبها له بحضرة وردها زيد للذي وهو ساكن
 مصدق لبيتها فأجاب زيد بالانكار من حضوره هذه الحبة وادعى أن الحبة إنما وقعت من والدته لولا
 ضرر وشقيقها بتبر حضوره وبغير رضاه فهل إذا قامت بينة على حضور زيد للحبة للزوجة لولا
 من والدته ونصديقها وبنت الشقيقة والد عمرو وقبل البينة وتكون الجارية موروثة عنه وهل
 ادعى زيد أن الحبة إنما وقعت من والدته لولا عمرو وبغير رضاه وأقام على ذلك بينة بعد ذلك تسري
 أم لا وهل على زيد من شهادته مواخذة يستحقها التعزير أم لا سواء استقرت الجارية في ملك

سئل ادعى على آخر
 أنه اشترى مملوكين
 فأبرز الوكيل السكن
 المذكورين وأقام على كل
 منها بينة شرعية فقبضه
 شريفا ثم ادعى آخر من
 الورثة على الوكيل المذكور
 لدى القاضي المنزور عدم
 صحة البيع لكونه مفلوجا
 يخرج ويحيى في حوائجه
 يكون حكمه حكم العبد
 ولا يعد مريضاً شرعاً
 وينفذ عليه جميع ذلك
 أم لا وهل إذا تعارضت
 بينة الصحة وبينة المرض
 فأى البينتين ترجح منها
 أيجاب المصريح به في غير
 ما كتاب من كتب الحنفية
 أن التعبد والمقابلة
 والمسلول إذا انصف كل
 داء منهم بالطول حكم
 قصر فكل واحد منهم
 حكم قصر في الصحيح كما
 به في الجامع الصغير
 فكان هو الصحيح فإذا
 علمت ذلك علمت أن
 المدة المذكورة فوق ما
 قد روي فإن أصحابنا
 قدروا المرض الذي
 يطول بعام ولله سبعة
 أعوام والأشهر الروايات
 وقع زائد إليها مضافاً
 فلا سيما مع كونه يخرج
 ويحيى في حوائجه
 ويقضى من ذلك بعض
 مصالحه فإذا ثبت لدى
 الحاكم الشرعي صح
 جميع ما صدر منه مع
 زوجته وإذا تعارضت
 بينة الصحة والمرض
 فالسنة الصادرة من
 الزوجة بآثره كان
 وصحته مرجحة لأنها
 المدعية والورثة
 ينكرون والبينة
 المدعى لا صرح به
 غير واحد من
 علماءنا وحيث طال
 ما به وانصف بما
 يقتضيه نقد جميع
 تصرفه مع زوجته
 ياتفا أهل للذهب
 وأئمة والنظر إلى
 العمل بعبارة الكلف
 أولى من إحدائها
 والحق بالحيوانات
 وكلامه غرور والله
 أعلم **سئل** في رجل
 ادعى على آخر أنه
 اشترى مملوكين يابكدا
 فأجاب بأن نسلت
 مثله فطلب بالأصل
 هما إلى أبي فأوصلتهما
 إليه هل القول قوله
 ولا ضمان عليه أم لا
 وإذا قلتم بالضمان
 عليه هل يضمن له مثل
 البن أم قيمته أم
 ثمنه أجباب حيث لا
 بينة المدعى التسلم على
 الوجه المذكور يضمن
 البن لا يترسك شراؤه
 منه والقول قوله فيه
 بيمينه ومدعى الشراء
 ينكر إلا أن يأنصأه إلى
 أبيه وله قوله بيمينه
 فيه فيضمن للذي عليه
 مثل البن لا ثمنه ولا
 قيمته والله أعلم
سئل في زينة ادعى
 على عمه بجارية
 صغيرة أنها ملكه
 وبنت أمته وأن
 والدته دفعها للعم
 ولقد ظلمها إلى أن له
 لتعلم الأدب وأن
 الجارية المرقومة
 تحت يده وطالبه بها
 فأجاب بالانكار وأن
 الجارية موروثة عن
 والده فأقام زيد
 بينة أنها جاريته
 وبنت أمته وثبت له
 بالوجه الشرعي بعد
 حلفه بالله العظيم
 أنها أمته عن ملكه
 بوجه شرعي ثم ادعى
 عمرو بعد الإثبات أن
 والدته زيد وهبت
 الجارية للذكورة
 لشقيقها وألا عمر
 المذكور وردها
 عليها ثم جاءت بها
 مرة ثانية فوهبها
 له بحضرة وردها زيد
 للذي وهو ساكن
 مصدق لبيتها
 فأجاب زيد بالانكار
 من حضوره هذه
 الحبة وادعى أن
 الحبة إنما وقعت
 من والدته لولا
 عمرو وبغير
 رضاه فهل إذا
 قامت بينة على
 حضور زيد
 للحبة للزوجة
 لولا من والدته
 ونصديقها
 وبنت الشقيقة
 والد عمرو
 وقبل البينة
 وتكون
 الجارية
 موروثة عنه
 وهل ادعى
 زيد أن
 الحبة إنما
 وقعت من
 والدته
 لولا عمرو
 وبغير
 رضاه
 وأقام
 على ذلك
 بينة
 بعد ذلك
 تسري أم لا
 وهل على
 زيد من
 شهادته
 مواخذة
 يستحقها
 التعزير
 أم لا
 سواء
 استقرت
 الجارية
 في ملك

طلب حاصلة
 أن الجارية
 إذا دفع
 مع ذلك دفع
 ودفع دفع
 ومأزاد عليه

او ملك عمرو اجاب نعم تقبل البينة فقد صرح علماؤنا في كتبهم في باب دفع الدعوى من الخصم
على الخصم انه يسمع الدفع فقالوا يصح الدفع ودفع الدفع وكذا دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح
وهو المختار وكما يصح قبل اقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعده حتى لو
برهن على مال وحكم له به ثم برهن خصمه ان المدعى اقر قبل الحكم انه ليس له عليه شيء يبطل الحكم كذا في الذخيرة
وهكذا في جامع العيصيين داخلطا وفيه رافرا في البراءة واستعمل يومين فلم يأت بالدفع وحكم عليه
ثم برهن بالمختار انه يقبل ويبطل الحكم انتهى واعلم ان معنى قولهم يصح الدفع الخ اي اذا كان الدفع صحيحا
اما اذا كان فاسدا لا يصح مثاله في الفاسد ما ذكر من دعوى زيد ان الهبة انما وقعت من والدته لوالده
عمرو وبغير رضا فان ذلك دفع غير صحيح لانه على نفي رضا والدفع الصحيح الذي يسمع هو دعوى زيد
ان عمرو اقر قبل الحكم انها ملكه ليس له فيها حق فهذا دفع يسمع لصحته ويحكم به والرفيق من قسم
المال وليس عليهم مواخاة يستحقون بها الا اهانته والتعزير قال الزيلعي في كتاب الدعوى بعد
ان ذكر ان البينة تقبل بعد اليمين وهل يظهر كذب المنكر باقامة البينة والصواب لا يظهر كذبه
حتى لا يعاقب عقوبته شاهد الزور ولا يبحث في يمينه ان كان لعفلان على ألف درهم فادعى عليه فانكر
فخلف ثم اقام المدعى البينة ان له عليه الفاء ومثله في كثير من الكتب والله اعلم سئل في امرأة خطبت
لابنها بكر او دفعت ائمة لا يبوئها نادة بنفسها واخرى بابنها ومات الابن عنها وعن ابني عم عصبية
بديان ان المدفوع من مال الميت ولها فيه الثلثان اذ ناوهي تدعى انه ملكها لا شيء فيه لابنها حل
القول قولها فيه ام قولها اجاب القول قولها يمينها لان اليد لها عليها البينة كما هو الاصل
في الدعوى ان القول قول ذي اليد باليمين وعلى المدعى البينة كما اجمعت عليه ائمة ارحمهم الله تعالى
والله اعلم سئل في رجل بولي القضاء بائحة من النواحي مدة وهو ياتي للمستنيب في كل شهر مما
يجمد معه من معلوم الحجج والسجلات فقال له مستنيبه بقدر زائد على ما تجده له واذا الدعوى
عليه عند حاكم شرعي فهل تسمع الدعوى عليه في خصوص ذلك من مستنيبه ام لا تسمع عليه
دعوى منه لكون معلوم الحجج والسجلات ليس ماله وانما هو في الحقيقة مال الغير اجاب قد سئل
شيخنا الخانوق سقى الله تعالى عمده ورفع في الدارين مجموع هذه المسئلة بعينها فلم تأخذ في الله لومة
لا ثم اذ ليس للضلالة الا فوق عيناها فاجاب بقوله ليس للمستنيب الادعوى عليه لان الدعوى لا بد
وان تكون بحق ثابت له معلوم الجحس والقدر وهذا المدعى ليس بحاله اذ القاضي ليس له اخذ
الاجر على القضاء ولو فرض انه قال احد بصحته فهو لمن باشر القضاء وهو النائب للمستنيب
فقد ظهر ظهور الشمس انه ليس للمستنيب حق بوجه من الوجوه حتى يسوغ له على النائب الدعوى
فقط البتة له غير جائزة شرعا انتهى كلام شيخنا رحمه الله تعالى اقول هذا الذي ادين الله به ولقد
نطق بالحق من قال تزود حكمة متى ودع قتيلا ودع قالا فساد الدين والدنيا
قبول الحاكم المالا واقول ارى من اثر المالا لمحض الجور قد مالا بلا ريب ولا شك فضع من الورع مالا

مطلب فاعلم ان
سماؤنا في كتاب
لا يوجب في كتاب
وعلى ما في كتاب
ان المدفوع من
وارثت الخ
ان ان الشا
بما نحن من معلوم
والسجلات فادعى
قد زادنا الزاد

والله سبحانه وتعالى سألناه صلاح الأحوال وحسن الخاتمة إذا آن الارتحال والله تعالى أعلم
 سئل في دعوى صدرت عن وكيل فتردار خريشة الشام المأدون له في ذلك على متولى وقف
 بمحبوس أرض مزرعة واقعة ضمن ما هو جار في الوقف من الأراضي فحصل التعرّف في ذلك من
 قبل الحاكم شرعي وكشف وأطلع على تلك الأراضي الجارية في الوقف ولم يثبت ما ادّعاء الوكيل وكتب
 بذلك صك شرعي بقبوض الأراضي الوقف بمجودها وآلان قدم وكيل آخر عن فتردار آخر بعد مضي
 سبع وعشرين سنة يدعي بأراضي خرب داحلة في حدود ما اشتمل عليه الصك المزبور فهل بعد ثبوت
 أراضي الوقف المحدودة الثابتة تسمع دعواه بعدم منع المدعي السابق وثبوت أرض الوقف المزبورة
 أجاب قد تقرر وتسقط في كتب علمنا الحقة أن دعوى الوقف من قبيل دعوى المالك
 المطلق باعتبار ملك الواقع وإن أراضي بيت المال جرت على رقبته أحكام الوقف المؤبدة فكان
 النزاع وقع بين ناظرين وقعيين مختلفين أحدهما ذوي والآخر خارج والبيت عليه لا على ذي اليد
 والقضاء لذی اليد قضاء ترك لا قضاء استحقاق اد لا يطف البينة لأن أقصى ما يستدل به على
 حقة كلامه وضع يده اده هو غير محتاج الى البينة وأما سماع الدعوى بعد المدعي السابق فهو متوع
 الى ان يبرهن الاخر بشهادة عدول فقبل بينة لا غير خارج وبدونها لا تسمع قال في الجواهر والحاصل
 أن دعوى الوقف من قبيل دعوى المالك المطلق وقرع على ذلك فوجه ان ثبت والله اعلم سئل
 في رجل أشهد على نفسه وصحة وحوالته تصرفه بأنه ليس له عند زيد ولا في ذمة حتى ادعى عليه
 بوديعة فأذكرها فأقام عليه بينة بها هل قبل أم لا أجاب لا تقبل إلا براءة العام بقوله ليس عليه
 الحق في المسطور وغيره ويدخل قوله لا حتى قبل فلا نكل عن أودين وكفالة وجناية واجازة وحذقات
 ادعى المطالب بعد حصول تقبل بينة عليه إلا أن يشهدوا عليه بأنه ثبت عليه بفعله بعد البراءة والله
 أعلم سئل في صك مصادقة صورته تصادق صالح بن حسن وإن عمه عبد النبي بن عبد الرحمن وكلاهما بالكويت
 المعنونة شرعا أن الذي يستحقه صالح والدار العمانية جميع العليتين والابواب والبيت اليسعلى
 المعروفة بتحدودها وأنه حق من حقوقه والذي يستحقه عبد النبي مفردة جميع العزقين والنلات
 غروف أيضا والعلية الكبيرة والنلات خلاوى مع الحاكورة والمطبخ والمرتق وساحة الدار سوية بينهما
 هذه عبارة الصك وعرف كل محدود وقد مضى على تاريخ المصادقة مدة ستين وصالح مستقل بوضع
 يده على ما عيّن له اعلاه وعبد النبي مستقل بوضع يده على العرف بأسرها والعلية الكبيرة والنلات
 خلاوى مع الحاكورة وأما المطبخ والمرتق وساحة الدار فهما في التصرف ووضع اليد عليها سوية
 وآلان احتملا فصالح يدعى أن النلات وعرف وما عطف عليها سوية بينهما وإن له النصف فيها ولعبد النبي
 النصف فقط وعبد النبي يدعى أن جميع المتعاطف ما عدا ساحة الدار له خاصة فهل القول قول صالح
 فيما يدعيه أو قول عبد النبي فيه أم القول قول كل فيما هو واصلع يده عليه ومتصرف فيه بأمراده مدة
 ستين وما هو في تصرفهما معاً من المطبخ والمرتق وساحة الدار يكون مشتركا أجاب كل من يدعى

مطلب ادعى وكيل
 فتردار آخر سألنا
 على متولى وقف زرا
 ولم يثبت ما ادّعاء
 الوكيل وكتب
 بذلك صك شرعي

مطلب أشهد
 على نفسه صحة
 وحوالته تصرفه
 بأنه ليس له عند
 زيد ولا في ذمة
 حتى ادعى عليه
 بوديعة فأذكرها
 فأقام عليه بينة
 بها هل قبل أم لا

شيء يتصرف فيه خاصة دون الآخر فالقول قوله فيه يمينه أنه ملكه وكل شيء كان فيه سواء في التصرف
 ووضع اليد لا ترجح لاحدهما فيه على الآخر فترك كل ذي يد على تصرفه ومنع عنه الآخر حيث لا برهان
 له عليه بشئ يوجب الملك له خاصة أو يوجب الشراكة إذا ادعاها لأن العلماء رضى الله تعالى عنهم
 قالوا أقصى ما يستدل به على الملك وضع اليد وأما قوله سوية بينهما وإن صلح أن يكون خبر القول له
 مساحة الدار فقط فيكون التساوي فيه خاصة يصلح أن يكون لما قبله أيضا وإن كان الأول هو الأصل
 لأنه الأقرب فوضع اليد لكونه أقوى هو المعتبر بلا شبهة فيقضى لصالحه والحال هذه بالعلتين والبرهان
 بالبيت السفلي ليد ولعبد النبي بالعرف كلها والعلية الكبيرة والثلاث خلاوى مع المحاكورة
 ليد وطما بالمطبخ والمرفق والمساحة طبق ما هما عليه من وضع اليد بالتصرف المذكور ما لم يقيم
 برهان شرعى على خلاف ذلك فيقضى به ولا شبهة في أن المتعاطفات قبل قوله وساحة الدار
 تستغنية عن الخبر الذي هو قوله سواء بينهما فلا ضرورة إلى جعله لما قبله حتى يوجب الاشتراك
 كما صرح به الأصوليون في بحث الشرف عند الكلام على الواو والله أعلم **سئل** فأرض كان
 هذان يتون لمسيح يستغله الولاية عليه ويصرفون غلته على مصالحه لا يعرف للارض والزيتون
 متصرفا ولا ولاية المسجد في الزيتون وبقيت الارض قراحو لرجل يجانبها أرض فضتها إلى أرضه وصار
 زرعها منذ ثلاثين سنة والآن ادعى عليه مئولى الوقف حالا بأنه أحدث يده على الارض بعد فناء
 الزيتون مع أنه للمسجد واليد لناظره عليه قد يماهل إذا شهدت بيته بحدوث يده على الارض بعد
 فناء الزيتون تنزع من يده ويمكن منها ناظر المسجد حتى يثبت كونها له بطريق من الطرق الشرعية
 وتثبت اليد للوقف بنبوت الزيتون مع أن السجل لا يقدمه وقد كانت الولاية تنطق بذلك
 فلا أجاب إذا برهن المئولى على أحداث بدل المدعى عليه وأن يد الوقف سابقة شجر الزيتون على
 يده تكون اليد للوقف والمدعى عليه خارج فيطلب منه البينة على أنها ملكه فان أقامها على وجهها
 الشرعى حكم بها والا تنزع من يده وتكون للوقف لنبوت كونه ذا يد إذا الدعوى في الوقف للملك سواء
 فإن لم يطلب البرهان من الخارج ولا يطلب من ذي اليد في جامع الفصولين وغيره والعبارة له
 أرضا وزرعها فادعى رجل أنها لى وغصبها منى فلوبرهن على غصبه وأحداث يده يكون هو ذا يد
 الزارع خارجا ولو لم يثبت أحداث يده فالزارع ذو اليد والمدعى هو الخارج انتهى وصرحوا فاطبة
 أن صاحب البناء والشجر في الارض ذو يد والثابت بالبينة كالثابت عيانا فافهم والله أعلم **سئل**
 فاطمة أجرة رجل بيتا فمكنته بالاجارة مدة ثم ادعت أن ملكها مستدلة بوضع اليد هل إذا ثبت
 استيجارها تندفع ويثبت ملك المورح له بذلك أم لا **أجاب** الاقدام على الاستيجار فإقرار
 بأنها لملك لها فيه بالاتفاق ويقضى به للمورح والله أعلم **سئل** فيما إذا ادعى
 شخص خارج على آخر ذي يد أن الجارية المشار إليها بالادعى ملك له وهكذا أقر لها وأقام بيته
 على ذلك هل تقبل ويحكم له بها أم لا **أجاب** نعم تقبل ويحكم له بها إذا ثبت بالبينة كالثابت

مطلب في أرض كان
 بها زيتون للمسجد فادعى
 الزيتون فحدث رجل
 يدعه عليها وصار زرعها
 منذ ثلاثين سنة

مطلب إذا اشتبهت
 بينا ثم ادعى أنه ملكه
 لا تسأل
 مطلب إذا ادعى
 على غيره اليد فادعى
 له بهما الجارية

عينا ناهكذا كلمة علما منا وانتمنا فكلنا نعرف بطرس انهم انما ملأه والله اعلم سئل في رجل
 اقعده آخر غصينة ليكتب ما يرد لها من الزيت ويجرس ما بها ويسمى امينا نور باستقلا
 الزيت من يومه اليه ويضعه في حلاله المعلومه مات هذا المأمور المسمى بالامين بعد ان
 اوصلت ارباب الزيت زيتها على جهة طيحه طيحه على ما هو المعتاد فاذا رجع على ورثته انه وصي
 زيتها قدره كذا اللصيصا نريد نقرهم من هل له ذلك أم لا أجيب لا وجه لقضين ورثته الحال
 هذه اذ فعل ما هو المأمور به من جانب رب الزيت ومن جانب رب المصينة نعم لو ادعى ان زيتها
 واقام على ذلك بينة ضمنه في تركته وأما تجرد دعواه انه اوصل للمصينة التي هو بها كذا من الزيت
 فلا تسمع منه لكونه لا يوجب عليه شيئا من الضمان ولو ضاع جميع ما به لا يلزمه ضمان من غير
 تعد منه عليه ولا تفريط في حفظه كما هو ظاهر الحال هذه والله اعلم سئل في رجل استقام
 بهيما من يد آخر ثم ادعى انه ملكه هل لا استقام اقرار بالملك لذى اليد ولا تسمع دعوى للمساو لم لا يكون
 في الهيما أم لا أجيب المساومة مانعة من الدعوى لمقتضىها الاقرار بان المذمى لذى اليد كذا اقتصرت
 في البرازية في الدعوى في فرع المساومة ولم يحك خلا وفي جامع الفضولين في واسط الفصل العاشر
 حكى في كونه اقرار الذي اليد فلولين صحيحين راجعا للفتاوى الصغرى وحكى اتفاق الروايات بانها
 اقرار بالملك لذى اليد واما الزيادة وقال راجعا للفتاوى وشيد الدين الاستسراء ولا يستجار
 اقرار بالملك لذى اليد ولم يحك عنه خلا والله اعلم وأجاب مرة اخرى لا تسمع دعواه بعد سبق
 للمساومة منه كما في البرازية وجامع الفضولين وغيرهما والله اعلم سئل فيما اذا ادعى زيد على عمرو
 محبوه انه ملكه ورثه عن والده فاجاب المذمى عليه اني اشتريته من والدك وذلك المورد من لك بكذا
 وان ذوبد عليه من مدة تزيد على أربعين سنة وانت مقيم معي في بلدة ساكت من غير عذر عنك
 عن الدعوى هل يكون ذلك من باب لا قرار بالتقوى من عورثه فيحتاج الى بينة تشهد له بالشراء ولا
 ينفعه كونه واضعا يده عليه المدة المذكورة ولا تكون الحادثة من باب الدعوى التي لم عليها خمس
 سنة مع صريح اقراره بان تلقاها عن المورد المذكورين أم لا أجيب نعم دعوى ذلك التلقا عن
 اب المرحوم ودعوى تلقى الملك من المورد اقرار بالملك له ودعوى الانتقال منه اليه فيحتاج الى بينة
 عليه الى بينة ومما ورد المذمى عليه مديعا وكل مدعى يحتاج الى بينة ينور بها دعواه ولا ينفعه
 وضع اليد المدة المذكورة مع الاقرار المذكور وليس من باب ترك الدعوى بل من باب الماخذه بالاقرار
 ومن اقر بشئ غيره اخذ باقراره ولو كان في يده احقا بكثير لا تعدو هذا ما لا يتوقف فيه والله اعلم
 سئل في دار مشتملة على بيتين وساحة مماوية معتدة للارتفاع ووضع الامتعة وما هو من
 ضرور السكنى باع المالك لها بيتا من البيتين لرجل يساعدهما شرعا بمحقوقه وطرقه ومناقبه
 وما عرف به ونسب اليه ومات البايع فباع ورثته البيت الثاني لرجل آخر يساعدهما شرعا كما يشرح
 في الاول ويريد ان يبيعه الساعدين يلزم منه الضيق على المشتري الا انه منه الانتفاء من المالك

مطلب
 مات امين
 المصينة
 فاذا رجع
 على ورثته
 انه الخ

مطلب
 الملك عبد الامين
 والامتناع
 لا تسمع

مطلب
 زيد على عمرو محبوه
 انه ورثه عن والده
 فاجاب المذمى عليه
 ان اشتريته الخ

مطلب
 رجل له دار
 مشتملة على بيتين
 باعها لرجل يساعدهما
 شرعا بمحقوقه وطرقه
 ومناقبه وما عرف به
 ونسب اليه ومات البايع
 فباع ورثته البيت الثاني
 لرجل آخر يساعدهما شرعا
 كما يشرح في الاول ويريد
 ان يبيعه الساعدين

ونقصان الإضاءة هل له ذلك أم لا ويمنع شرعا أجهاب لا تشبهه فإن الساحة المذكورة مشتركة
بينهما مناصفة وللشريك منع شريكه من البناء والمشارك وان لم يكن فالبناء تضيق على الشريك
ولاسد الهواء والإضاءة فبمنع عن ذلك مطلقا والحال هذه إذا طلب القسمة في الساحة أو طلب أحدهما لتقسم
أنصافا وقد صرح علماؤنا بأنه إذا كان في يد الإنسان عشرة أبيات من أرض أو في يد أخرى أو أحد الساحة
بينهما نصفان والله أعلم سئل في اختلاف فيقول الزمان فيما اختلف فيه الزوجان وسرد أصحاب
النسابة قوالهم مجردة عن التصحيح أي الأقوال في حالة الموت يحل بالترجيح أجهاب المحل
بالترجيح والمحل بالتصحيح قول الإمام المقدم والمهام المعظم أبي حنيفة النعمان السابق طلبة
الاجتهاد على سائر المفسران الذي أوردت بالجلدات مناقبه وعلت في الدنيا والآخرة درجاته
ومراتبه قال الشيخ العلامة أبو العادل قاسم بن قطنو بغا بعد قول القدرى وإذا اختلف الزوجان
في مناع البيت فما يصلح للرجل فهو للرجل وما يصلح للنساء فهو للمرأة وما يصلح لهما فهو للرجل
فإن مات أحدهما واختلف ورثته مع الآخر فما يصلح للرجل والنساء فهو للباقي منهما وقال
أبو يوسف يدفع للمرأة ما يجهز به مثلها والباقي للزوج ما صورته وقال محمد كان للرجل هو الرجل
ومكان للنساء فهو للمرأة وما يكون لهما فهو للرجل ولو ورثته والطلاق والموت سواء قال الإمام
الاسيبياني والتصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واعتمده الشافعي والمجيب وغيرهما انتهى قول
وعلى قول الإمام مشيئة المتون قاطبة وبكفي ذلك في الترجيح إذ المتون موضوعات لظاهر المذهب
الصحيح وما فيها مقدم على ما في الفتاوى والشروح كما أوضحه الطرسوسي في أنفع الوسائل في التجرى
المسائل وإذا ما تناقضت ورثتهما فالقول قول ورثته الزوج في قول أبي حنيفة ومحمد وعند
أبي يوسف القول قول ورثة المرأة إلى قدر جهاز مثلها كما هو أصله وفي الباقي القول قول ورثته
الزوج لأن الوارث يقوم مقام المورث فصار كالمرورين اختلفا بالنسبة وأما حيان في حال قيام
النكاح ولو كان كذلك كان على هذا الخلاف فكذلك بعد موتها أكد في لسان الحكم وقد استقصى
فيه في مسألة اختلاف الزوجين في جهاتهما وبعد مآت أحدهما وقبل النكاح وبعده وبعد الموت
وما إذا كانا حيين أو أحدهما أو عبد بن فراجعه ان شئت وليكن اعتماده على قول الإمام أبي حنيفة
رحمه الله تعالى والله أعلم سئل فيما إذا حكم القاضي على الخصم الناكل بالنكول ثم أراد أن
يخلف حل يلقى إليه ويحلف ويبطل القضاء أم لا أجاب لا يلقى إليه ولا يبطل القضاء
قال في الحانية لو قضى عليه بالنكول ثم أراد أن يحلف لا يلقى إليه ولا يبطل القضاء ومثله
في كثير من الكتب والله أعلم سئل في رجل ادعى على أخيه كالة بدین فأنكها فأقام اليه
عليه بها فادعى الإبراء منها هل تسمع دعواه الإبراء عنها مع انكاره صدورها أم لا أجاب
لا تسمع لتناقضه الظاهر والامر في ذلك بين ظاهر والله أعلم سئل في نكاح كرم زنتي قاسم
غلة رجل مع أولاد أخويه يأخذ هو نكاح هذا الثلث ويأخذ أولاد كل أخ ثلثه يقاسمون بينهم كذلك

مطلب
منع البيت إذا
احتمل فيه نزاع

مطلب
الانكاح عند الخلاف
لا ينفذ

مطلب
ادعى المرأة
عن الكالة عن الديب
بعد نكاحه لا تسمع
مطلب
مطلوب
مع أولاد أخويه
كرم زنتي قاسم
غلة رجل مع أولاد
أخويه يأخذ هو نكاح
هذا الثلث ويأخذ
أولاد كل أخ ثلثه
يقاسمون بينهم
كذلك

مدة تزيد على خمس عشرة سنة بلا ماذعة والآن التعم يقول لاحق في هذا الثلث لا ولادة حتى يكون
لموت أبيهم حياة أبيه بل يفقه له وذا منه لا ولادة حتى الآخر وانما كنت أسلم لأولئك يتناولوه
السنين على وجه التصديق عليهم هل تسمع دعواه مع مقاسمتهم لهم ذلك كذلك ومع منع السلطان
عن سماع ما مضى عليه من الزمان مثلك أجاب لا تسمع دعواه والحال هذه والله أعلم سئلت
في يتم تكلم عليه جده أبو أمه أقوله بأشياء من ديون وغيرها وصادر براحم في أمواله ويكتب الذين تأسد
في السجل وكما سئل يقول هذا الغلان ان بنى اليقيم فمات اليقيم عن ورثة فطلبوا ذلك فقال المال
والدين الذي كنت أقربت بهما له انما هو مالي وكنت أقوله تلجئة هل يلتفت الى كلامه ولا يلتفت
الى كلامه لتكذبه نفسه في ذلك أجاب لا الالتفات الى كلامه لتناقضه ويجب عليه دفع أثر
به لورثة اليقيم ولا يميز على الورثة لانه ما كان أقواره تلجئة الا على رواية عن أبي يوسف ان ورثة
المقر له يلغون انما ما فعلم أنه كان كاذبا والله أعلم سئلت في فرس رجل غائب ترك ما يبدل ولادة
يريد أن يراد على الغائب بحضور أولاد الغائب حصته فيها هل تسمع دعواه أم لا أجاب
لا تسمع الدعوى على الغائب بحضور أولاده والله أعلم سئلت في رجلين تنازعا على محدود أحدهما
خارج يدعى الشراء من زيد والآخر ذويد يدعى الشراء من عمرو والمشتري من زيد المذكور برهن
الحاج أن زيدا الملتق منه أقر قبل شراءه بانك منه أنه ما على المحدود المذكور بكذا اشتراؤه بانك
لم يجز لانه كان في سعي مذكور شراءه الرب عليه هل تقبل بينته بذلك أم لا أجاب نعم قل
كما أشار اليه في جامع الفصولين وغيره والله أعلم سئلت في محدود مودود باع بعض الورثة
حصته فيه ووضع المشتري يده عليه وصار يتصرف فيه مدة ستين وبعض الورثة يراه بكه كان
حالا بطن أمه يوم بيعه وهو لا يدري بحقيقة أمره فلما كبر أخبر بأنه ميراث عن أبيه هل تسمع
دعواه ولا يمنعه سكوتة ورواياه أم لا أجاب لا يبطل دعواه بسكوتة ورواياه ويعذر على ذلك
والقول قوله في عدم العلم بهينه وقد صرح في البحر ان الامح قبول الدعوى في من قدم بلدة واشترى
أو استأجر دارا ثم ادعاه بأنه دار أبيه مات وتركها مبرانا وكان لا يعرف وقت الاستيلاء فاداك هذا
مع الشراء والا استجار فكيف مع السكوت الجرد والله أعلم سئلت في رجل كثر دعواه على آخر
بدين له في ذمته ولم يتخلل بين دعوى ودعوى خمس عشرة سنة لكن لو جمع الكل بلغ خمس عشرة سنة
هل يمنع المدعى من الدعوى لمنع السلطان الدعوى بعد هذه المدة أم لا لكونه لم يترك دعواه
خمس عشرة سنة أجاب لا يمنع لعدم الترك للمدة التي منع السلطان من سماعها بعد ذلك
فلا هو والله أعلم سئلت في دار وقف أهلي وجد فيها بئر برئت قديم وهي في يد المتولى عليها من
ديرة الواقف يدعيه للوقف وآخر يدعيه لوقف آخر فهل الزيت يكون للوقف الاول موضع يد متولى
أم لا أجاب القول في المتولى على الدلالة ذويد وغيره خارج والله أعلم سئلت في شريكين
شركة مفوضة سافرا للحجاز يقولوا عابعضه للعرب ثمن ذمتهم وبقبعضه فوضعا في موضعين

مطلب أو أنوام
اليقيم له بدوونه
فلا التبعة عرونة
فطلبوا ذلك فقال

مطلب ادأك
هل فمساو يد
اولاد الغائب
لا تسمع
مطلب
نار عان محدود
لمسها يدعي ان
بابي اشترى من
زيد والآخر يدعي
أن زيدا أو الخ

مسألة الزمانات
وذكر على الزمانات
كذلك في البيع المصنف
دعواه

وديعة ومات أحدهما فادعت ورثته على الشريك بأنه ضامن للثمن الذي بذمه العرب وأنه أيضا
 كالمباقي من القول عند المودعين هل تصح دعوى الورثة بكفالة الشريك للثمن والقول المذكورين
 أم لا تصح دعواهم ولا يجوز الزامهم بشئ منها الجواب لا تصح دعواهم بذلك أذهالة الشريك بدین
 مشترك للشريك باطله لأنه ما من جزء منه إلا وهو مشترك بينهما ولأنه يؤدي إلى قسمة الدين
 قبل قبضه وأنه لا يجوز وما تظاهرت عليه المتون والشروح والفتاوى عدم جواز الكفالة إلا
 إذا لم يكن جعلها مضللة على الكفيل وهي غير مضمونة على الأصل فكيف يجوز الزام الشريك
 بسبب ذلك بشئ والحال هذه والله أعلم سئل فيما لو قاطع زيد على قري ومزارع من مضر فسا
 ثم ان بعض متكلمي القري المزبورة استقرضوا من عمرو مبلغا فدفعوه لزبد المقاطع ليحسب لهم
 المبلغ من محصولهم الذي للمقاطع بذمهم وكبت بذلك سبيل ثم ان عمرا طلب من المتكلمين المزبورين
 ما كان أقرضهم إياه لدى حاكم فأجابوا أن القرض لاحقيقة له وانما زيد المقاطع هدهم بالحكام
 وناولهم صرة مجهولة وأقاموا على ذلك شاهدين أحدهما من رعايا القرية المذكورة فنعى الحاكم إذا
 عمرا وعرف أنه حيث كان الأمر كذلك فلا طلب لك على المتكلمين المذكورين بل ما دعيه لازم على زيد
 المقاطع المذكور فخل عمرو وبعدها طلب من المتكلمين والدعوى عليهم الدعوى على زيد والطلب منه وهل
 منع الحاكم وتعرف المدعى أنه لا طلب له على المدعى عليهم وان ما يدعيه لازم على زيد واقع في محله شرعا
 وهل الحجج والشهادة المذكورة حكم شرعي يعتمد عليه شرعا أم لا الجواب إذا ثبت الاستقراض
 من عمرو ولا ينظر إلى جوابهم المذكور لأن حاصله الانكار ومع النبوت بأحدى الحجج الثلاث لا يفيد
 الانكار ولا وجه للزوم بدل القرض لزبد والحال هذه وان قلنا بان المقاطعة على القري والمزارع
 على الوجه الذي يفعل الآن ليس أمرا شرعيا إذا استقرض نفسه أمر شرعي يثبت بدل القرض
 دين له زما في ذمة المستقرض وان صرفه في شئ كان فإذا ثبت الاستقراض بذمة متكلمي بعض
 القري بأحدى الحجج الشرعية لا يتصور ثبوته بعينه في ذمة زيد به وقد تقرر في المتون كافة عدم
 صحة التوكيل بالاستقراض المطلق فلا يمكن التوفيق بين دعوى القرض على المتكلمين
 وبين الدعوى على زيد بالقرض الذي ادعاه عليهم بعينه المنافاة بين كون أقرضه
 لهم وبين كونه أقرضه بعينه له فليس له الدعوى على زيد بعد دعواه عليهم لأنه كأنه
 قال المال الذي استقرضتموه مني واستقر به له بذمتكم استقرضه بعينه زيد لا أنتم
 ولا شبهة في أن ذلك تناقض يمنع من صحة الدعوى وجوابهم أن القرض لاحقيقة له انكار
 والمنكر لا بينة عليه فكيف يقيمون على ذلك شاهدين والقول قوطهم أنا ما استقرضنا فنعى
 الحاكم عمرا لعدم بينة لهم عليه لا يوجب كون ما يدعيه لازما على زيد فكيف يكون لازما عليه
 بجودهم الاستقراض وحيث بنى الحكم على حجر دما هو المشروح في السؤال فليس حكما شرعيا قطعاً
 وبما يقطع الشغب ما ذكره البرازي في الدفع ادعى ما لا وحلفه ثم ادعاه على خالد وزعم أن دعواه على زيد

مطالب استقراض
 بعض متكلمي القري
 مبلغا من عمرو فدفعوا
 لزبد المقاطع فطلب
 منه المبلغ منهم فأجابوا

فلا يؤثر الحكم والحال هذه والله أعلم سئل في زيد ادعى أن له بذمة عمرو ما و ذلك
 في وجه وصي أيتام عمرو المتوفى المذكور وأثبت المدعى ذلك والحال أنه لم يخلف المدعى أن هذا المال
 باق في ذمة عمرو المرنور ولا يقبض منه شيئاً ولم يتعوض منه عوضاً ومضت مدة بعد ذلك لا
 والآن يطلب وكيل زيد المدعى المال من وصي أيتام عمرو فتمسك الوصي عن الاعطاء لكون اليمين
 مرتباً على المدعى وهو غير الاستظهار والحال أنه لم يتعرض في الدعوى لليمين والآن رتب الدين
 غائب فهل يسوغ للوصي دفع المال من غير يمين أم لا الجواب صرح علماؤنا رحمهم الله تعالى بأنه
 لا بد في ذلك من اليمين ولو أبت الورثة لمحق الميت اذ عساه أن يكون بذمته دين فيحتاج لوفائه
 نظراً له وللورثة الصغير والحكم المذكور وهو عدم الدفع يفهم من كلام الحائنية والله أعلم سئل
 في رجل ادعى على آخر ديناً فدفعه بأنه أحال به عليه فلا تدين لها على الحيل وأقام عليه بذلك
 البرهان هل يندفع أم لا الجواب نعم يندفع كما صرح به في جامع الفصولين وغيره والله أعلم سئل عن
 اشترى من آخر ثوراً فاستحقته امرأة بالبيعة فأراد المشتري الرجوع على البائع بثمنه فادعى البائع
 أنه ابن بقرته وأقام بيته هل تسمع دعواه وتقبل بيته سواء كانت المرأة حاضرة أو غائبة
 الجواب نعم تسمع دعواه وتقبل بيته بحضور المرأة إجماعاً وينبغيها على الأظهر الاشبه وإذا ثبت
 ذلك فالمشتري يسترد الثور من المرأة ولا يتعرض للبائع والله أعلم سئل في ابن في عيال أبيه دفع
 له الأب مالا نقداً يتخريفه وأذن له بالانفاق على نفسه من مال التجارة فخرج منه بغير إذنه واشترى
 لنفسه منه أو ابناً نخاس ومات الأب بعد أن أقر في صحته أنه ليس له عندي سوى مائة قرش في الحكم
 في ثمن النخاس وفيما اتفق في الحج بغير إذنه وفي إقراره اذ ادعى عليه ببيعة الورثة أنه كان فارغاً الجواب
 أما ثمن النخاس فهو دين على الابن متعلق بذمته يستبرئ فيه ورثته أبيه ويجرى على فرض الله تعالى
 ومثله المال الذي انفق في الحج وأما إقراره بأنه ليس له عندي سوى مائة قرش فهو غير مانع للدعوى
 عليه باكثر منها كيف لا وقد أعقب صحته مرضه ومضت مائة فافهم وجه الاولين أنه بشرائه لنفسه
 وانفاقه في الحج بغير إذن والده صار متعدياً على المال الذي في أمانته فصار غاصباً فعلق بذمته
 فلا يبرأ منه إلا بدفعه ماله أو إقراره بذمته منه ولم يوجد وجه الثالث أنه أعنى إقراره بالاستغنى
 الأزمنة وأعظم من ذلك ما صرحوا به من أنه لو دفع الوصي جميع تركه الميت إلى وادته واشهد نفسه
 أنه قبض منه جميع تركه والده ولم يبق من تركه قليل ولا كثير إلا استوفاه ثم ادعى داراً في الوصي
 أنها من تركه والذي لم يقبضها تقبل بيته ويقضى بها وأثبت أن قال قد استوفيت جميع ما
 ترك والذى من دين على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل أن أبيه تقبل بيته ويقضى به
 بالدين صرح به في جامع الفصولين في الثامن والعشرين والله أعلم سئل في ذي يد على أنان ادعى
 عليه خارج أنها ملكه نجت عنده وقد ضاعت منه منذ خمس سنين فادعى في البذل الشراء من
 زيد منذ كذا المدة سماها فأقام مدعى المتاج بيته على مدعى الشراء هل يقضى في المدعى المتاج

مطلب ادعى
 زينة في حق
 وصي أيتام عمرو
 أن له بذمة عمرو
 وما لم يخلف المدعى

مطلب ادعى
 المدعى عليه المدعى
 ابنه حال الخ

مطلب اذا
 استحق الثور
 المبيع فأراد المشتري
 الرجوع على بائعه
 فادعى الخ

مطلب دفعه
 لانه ما له ليصرف
 فيه فخرج منه واشترى
 أو ابناً بغير إذنه
 ومات الأب بعد
 إقراره الخ ثم ادعت
 ببيعة الورثة الخ

مطلب دعوى
 الورثة على الوصي
 د وانها من تركه
 والده بما اشهره
 على نفسه الخ
 سموعة

مطلب ادعى خارج
 انما نال على يد ابنتها
 نجت عنده وادعى
 ذوالبلاستراء من
 زيد

أم لا وهل لتاريخ الضياع من المدعى والمدعى عليه اعتبار كل نزاع بعض الناس أم لا الجواب نعم
 يقضى به مدعى النتائج وأما تاريخ الضياع فلا التفات اليه ولا تقويل عليه قال في جامع
 الفصولين لو قال في دعوى الحكماء غاب عني مدته فقال المدعى أنا ارهس أنت ملكي وورث
 مد سنة أو نحوه يحكم به للمدعى ولا يلتفت إلى بيته المدعى عليه لأن ماد كره المدعى من التاريخ
 تاريخ غيبة الكمار لا تاريخ ملكه ومثله في كثير من الكتب والله أعلم بسبل في رجل يصادق
 مع زوج ابنته المتوفاة عنه وعن أمها وزوجته وعن زوجها فلان على أن قبض من الزوج
 ما خسته وخضن زوجته من ممتلكاتها التي تحت يد الزوج والمرور وكنت تحصر بذلك وفيه
 أشهد يعني الابع من نفسه أصالة وعن زوجته وكالة أنه قبض منه ما خسته منها من كس
 واستوفاه فهل يجمع هذا الاستهاد دعوى الزوجة أم لا مع عدم ثبوت الوكالة الجواب
 لا يجمع دعوى الزوجة التي هي أم الميتة بشئ مما تركته أمتهما ووضع الزوج يده عليه أذهو
 انها بدقبض ما خسته منها مظاهرا فاد ابتيق شئ آخر خفها باق فيه طماطله وبما يصح به
 ماد كره في أواخر الفصل الثامن والعشرين من جامع الفصولين راجع للمنفق حيث قال وفيه
 دفع جميع تركه الميت إلى وارثه وأشهد على نفسه أنه قبض منه جميع تركه والده ولم يبق من تركته
 قليل ولا كثير إلا استوفاه ثم ادعى دارا في يد الوصي نهما من تركه والذي ولم أقضها قال قبل بينته
 وأقضى له بها أرايت ان قال قد استوفيت ما ترك والدي على الناس وقضت كله ثم ادعى على رجل درسا
 لايه ألم أقبل بينته وأقضى له بالدين انتهى هذا مع ثبوت الوكالة فكيف مع عدم ثبوتها
 والله أعلم بسبل في الواسأ جريد من عمره دارا والحال أن عمر الكا وصبا عليه من قبل ولما
 كرر يد حصل بينه وبين عمر وسأراه عامة ثم ادعى زيد المذكور بعد الاستحجار أن تلك الدار
 ملك من أملاك مورثه فهل يسمع القاضي منه هذه الدعوى ولا يعد متشا قضا أم لا الجواب
 لا يعد ذلك متشا قضا المكان الحماة ولا استجار ولعدم صحة البراءة عن الاعيان قال في البحر
 في ما استحقاق في شرح قوله لا الحرية والنسب والطلاق في العيون قدم بلدة واشترى
 أو استأجر دارا ثم ادعاهما قائلا بما نهاد ارايه مات وتركها ميراثا وكان لم يعرفه وقت الاستياع
 لا تقبل قال والقبول أصح وفي جامع الفصولين دفع يعني الوصي جميع تركه الميت إلى وارثه
 وأشهد على نفسه أنه قبض منه جميع تركه والده ولم يبق من تركته قليل ولا كثير إلا استوفاه
 ثم ادعى دارا في يد الوصي أنها من تركه والدي ولم أقضها قال قبل بينته وأقضى له بها أرايت
 ان قال قد استوفيت جميع ما ترك والدي من دين على الناس وقضت كله ثم ادعى على رجل درسا
 لايه ألم أقبل بينته وأقضى له بالدين انتهى ووجهه أنه محل الحفاء فبقيع اشهاد على ما ظهر
 له وسماه جميع ما ترك با اعتبار فلا يضره ذلك فافهم والله أعلم بسبل في رجل ادعى
 على حر ثمانية وأربعين قرشاً فبقي قماش من أصل مائة وسبعة وسبعين قرشاً فادعى

مصب دانصا
 ادعوى روح احنة
 المتوفاة فانه فنعن
 ما جسد وما جسد
 امها فبقي لا ينعن لام
 من الدعوى

مطلب
 دعوى الارش
 بعد الاستحجار
 والشرع مقولة

مطلب ادع
 ادعى على حر مملوكا
 من ثمن قماش ادعى
 المدعى عليه وسول
 كذا مدعاه فادعى
 ان المدعى قال

المدعى عليه وصول العشرين منها ولم يقله بدمته سوى ثمانية وعشرين قرشا فانكروا وصول
العشرين خلفه عليها هل اذا اقام المدعيون عدلين شهدا لدى الحاكم الشرعي على أنه قال له لدى
المطالبة مالي عندك من ثمن القماش المشروح سوى ثلاثين قرشا تقبل أم لا اجاب نعم تقبل
شهادة العدلين على قراره بأنه ليس له من ثمن القماش المشروح سوى ثلاثين قرشا حيث صدقها
المدعيون في ذلك وثبت عدلتها بالوجه الشرعي اذ لا مانع منها شرعا والله أعلم **مسئل**
في امرأة اشترت من آخر دارا علوية بثمن معلوم وتفرقا عن تقاضى وتراض فتراكم المطر الغزير
عليها فقتل الماء منها على السفلى فتدخل بناؤها وتريد ردها على بانها هل لها ذلك أم لا وهل
تسمع دعواها أم لا وهل لها ردها بمجرد دعواها الجمل والغبن الفاحش مع عدم التغير
أم لا اجاب لم يقل أحد من العلماء بان طاردا بحدوث التخلخل المذكور فلا تسمع هذه
الدعوى منها والعجب من يسعها وكيف يجبر على الرد وقد سلمها الدار غير متخلخل بناؤها وترد
عليه جبرا متخلخلا بناؤها لا قائل بذلك من العلماء وأما مسألة دعوى الغبن الفاحش فخواص
ظاهر الرواية منع الرد به مطلقا سواء غره الآخر أو لم يفرقه وظاهر الرواية ظاهر الرواية وادركها ما شيخنا
يقون بالردان غره والا وهذا لا يكون في مسئلتنا مع حدوث العيب بالتخلخل لما اشتهر في المتون
والمشروح والفقوى في مسألة حدوث العيب في المبيع في يد المشتري أنه يمنع من الرد فلا تسمع منها دعوى
الرد مئة ودعوى الجمل باطله عند أهل العلم قاطبة والله أعلم **مسئل** فيما اذا ادعى البراءة في المنقول
والعقار على آخر فسمع الحاكم الشرعي عن هذه الدعوى ثم أعاد الدعوى ثانيا على الوجه السابق هل تسمع
دعواه أم لا اجاب البراءة عن الايمان باطل منقولا كان أو عقارا فلو قال لا استحق قبليه حقا
مطلقا ولا استحقاقا ولا دعوى يمنع عن الدعوى بحق من الحقوق قبل الاخر عينا كان أو دينا لا نه
براءة عن دعواها لا عنها بخلاف قوله ابرأتك عنها فان له أن يدعيها والذي تعطيه عبادة الكتب
المشهورة ان كان البراءة عنها على وجه الانشاء فاما أن يكون عن نفس العين أو عن الدعوى بها
فان كان عن نفس العين فهو باطل من جهة أن له الدعوى بها على المخاطب وغيره صحيح من جهة
البراءة عن وصف البضمان فالبراءة الصادر في المنقول والعقار ابراء عن الايمان لا يمنع الدعوى بأدواتها
على المخاطب لا على غيره فافهم والله أعلم **مسئل** في رجل وقع لزوجه شعر أو صوفات ففترها
فقتلها فدفعته للنساج فتنسجه غطاء ثم ماتت الزوجة وخلف الزوج مع ورثتها هريدي عورت
ملك الغطاء والزوج يدعى ملكه فالقول قول من اجاب الغزل للزوج قال الفقيه لغيره بان
العادة أن الزوج يدفع لها وهي تغزل لاجل الزوج فصار الغزل كذمة البيت من الخبز والطبخ
وكيف يكون ملكا لها وقد تنسجه غطاء هذا لا قائل به والله أعلم **مسئل** في رجل ادعى على جماعة
من أهل الذمة أن له بذمتهم على سبيل القرض الشرعي كذا من القروش تسلوها ودفعوها لهما وليس
الكتا شرفا ونكروا فطلب القاضى منه بيته شرعية فذكر أنه لا بينة له والنس لا ياتهم فخلعوا فنجسه

مطلب
فأمرأة اشترت من
آخر دارا علوية فتراكم
المطر ونزل منها
على السفلى فتدخل
البناء فأرادت ردها
الح

مطلب
دعوى البراءة
عن الايمان غير
مقبولة لأن البراءة
عنها لا تسمع بخلاف
البراءة عن غره

مطلب
دفع الزوج شعر
وصوفات فقتلته
ثم نسجه غطاء
ثم ماتت الزوجة
والزوج يدعى
ملك الغطاء
مطلب
على جماعة من أهل
الذمة مبلغا فرفضوا
فانكروا فخلعهم
الحاكم لعدم بيته
معه ثم ادعى عليهم
آخران المالك
الح

حالة لشريعتهم ثم ادعى عليهم ائمة جمعية المدعى السابق ان المال الذي ادعى به المدعى السابق هو مال
 ومثلهم على يد فلان المدعى المذكور فرضا على نقل دعواه أم لا اجاب لا نقل دعواه قال في
 خلاصة الفتاوى ادعى عليه قرض الف درهم وقال وصل اليك يد فلان وهو مالي لا تسمع الدعوى
 ومثله في البرادية ووجهه ان فلا ما عاث وبطلت كلمة المدعى على ان دعواه لما ادعاه فلا لا
 لغايت بقوله ان المال للمدعى به فلان مالي اقرضه للمدعى عليهم فادعت حصصته عنهم بذلك
 فلا تسمع والله اعلم **مسئل** فيما لو ادعى على ديلدي خاص حكم القاصي له بموجب الشرع الشرعي
 ومع الخصم عنه من القصر له وبعد حكمه قاصر آخر ثم بعد مضي مدة من الزمان طلب المدعى من
 القاصر استئناف الدعوى حل بحجبه القاصي له ذلك أم لا اجاب ينظر في دعوى المدعى ان
 كان انقضاءها مع دفع اقام عليه بينة تسمع وبطل منه الدفع وكذلك لو منع الخصم من القصر
 له لعدم بينة قامت منه على خصمه ثم انقضاءها تسمع وان لم يكن كذلك لا تسمع دعواه حيث لم يرد
 على ما صدر منه اولاً وهو مقصود العلماء في قولهم لا تستأنف الدعوى قال في شامخا في كتبهم كالدخلة
 وغيرها كما يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذلك يصح دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار وان
 يصح قبل اقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعده الحكم وفي الذخيرة رهن
 الخارج على تاج فحكم له ثم رهن ذواليد على التاج يحكم له به انتهى فاذا كان هذا في بينة منته
 ولها اعتبار وحكم بها ومنع بعدها دعوى المحكوم عليه وبطل القضاء على المحكوم عليه بكنية
 لا تطل بينة دى اليد فيما الحق بالملك المطلق وان حكم القاصي له نظراً ليد العسبة له غرض البينة
 فكيف سعة غير منته لان منها على باليد ولا حاجة للحكم بها اذا القضاء للمدعى عليه عند عدم
 مدة الخارج قضاء ترك لا قضاء استحقاق فنقول ان اعادة الخصم الدعوى ولا بينة معه عما دعى
 لا تسمع دعواه لاها غير الاولى حيث لم يقر بينة ولم يأت بدفع شرعي يقبل شرعاً وقدمه او لا العدة
 اقامتها ان تكرار محض منه وقدمه عما سبق فلا ملقت اليه ولا يسمع منه اجماعاً وقد اكرر
 علما وتامس ذكر هذه المسئلة في باب ما يذعيه الرجلان وهو باب واسع او صلة بعض علماء الى اجابا
 وائى شرط فصله وذكر في مسئلتنا ما اقبلنا من رامة فليبراح الكت وليتأمل والله اعلم **مسئل**
 في رجل اشترى من آخر ستة ادرع من ارض سيد المانع وبى بها ساء وتعتري فيه ثم بعده ادعى
 رجل على السابق المذكور ان له ثلاثة ادرع فزابط ونصف فبطل في المبيع المذكور اذ ناعن ائمة ويريد
 حذمه والحال ان ائمة سطر يقتصر في الساء والاشعاع المذكورين هل له ذلك أم لا وهل
 تسمع دسواه مع بصرى المشتري ودوية ائمة له والاطلاعا على الشراء المذكور والتصرف المزبور
 منه مددلة أم لا اجاب لا تسمع دعواه والحال ما مضى لانه لا ناعن ائمة لان ساءنا انصواني منوهم
 وشروهم وقواهم ان تقتصر المشتري في المبيع مع اطلاع الخصم ولو كان احببا نحو الساء
 والعرض والروح يبعه من سماع الدعوى قال صاحب المصطومة انفق ائمة ما على أنه لا تسمع

مجلس
 روح القاصي
 حقه هو يوسف
 شرح به راء الله
 سقاها بعد
 تحردى بها مع
 دفع قسمه واب
 كما من لاوى
 د ستم

مجلس
 شري من تحرد
 سه دوع دوى
 هدم دوى بى
 نه هها ثلاثة ادرع
 ونصف راس
 ائمة دى دى

دعواه ويجعل سكوتة رضى البيع قطعاً للزور والاطماع والحيل والتلبيس وجعل الحسنة وترك
 المنازعة أفراداً بأنه ملك البائع وقال في جامع الفتاوى وذكر في منية الفقهاء رأى غيره ببس
 عروضا فقبضها المشتري وهرساكت وترك منازعته فهو قرار منه بأنه ملك البائع انتهى فعلم
 بذلك أن الأم لو كانت حية ثم ادعت بعد ذلك لاشتمع دعواها وما منع الميراث في مثله منع الميراث
 بالاولى وذلك كله لأجل الدفع والقطع لمادة الزور والتلبيس والحاسم لطريقة الاحتيال
 وقطع شائكة الاطماع بالبدليس في زمان غلب على أهله ارتكاب الباطل وتعاظم الحاصل ليناؤا
 من الدنيا الدينية نوع نائل فترى الواحد منهم على خصمه كالسبع لصائل فخنمو اسماع مادة مثل
 هذه الدعوى لما رأوا من فساد أهل الزمان بارتكابهم باطل العدوان والميل للدنيا التي هي حجاب
 الشيطان فيجب منع ذلك إذا القاعدة التي اجتمعت على سميتها أهل للذهب در الفساد أولى
 من جلب المصالح بدخل هذه الواقعة فيما استملت عليه من المفردات فيجب العمل بها في دفع الظاهر
 الذي ينصرف الزمان وفساد أهله الذي ينفق الاحاديث بشرهم وفتح حال أكثرهم والله أعلم
 سئل في حائط بين شخصين تنازعا فيها ولا بينة لها ولا حد هما بنيان متصل ترسعا على
 وجه الشريك وللآخر عقد عليها هل يقضى بها لها أم هي لصاحب العقد لصلب الاتصال في طرفي
 الحائط لأجابه الحائط لصلب الترسيع لسبق استعماله لها على صلب العقد اذ هو كوضع الجذوع
 وقد صرحوا بأنه لو كانا أحدهما ترسيع وللآخر جذوع وذو الترسيع أولى عامة المشايخ معللين بأن
 الاستعمال بالبناء عند الترسيع يسبق على الاستعمال بجذوع وتفسير اتصال الترسيع أن تكون انبساط
 اللبن داخل في أنصاف لبن الحائط المتنازع فيه ولا شك أن استعمال ذي العقد متأخر وإذا اذ
 في المسئلة فارجع الى جامع الفصولين والله أعلم سئل في سفلى وعلوكل واحد منهما في يد رجل
 يصرف فيه مدة سنين تصرف الملاك بالامنازع والآن صاحب السفلى يدعى شيئا من العلو
 لنفسه أنه ملكه هل القول قول واضع اليد وعلى صاحب السفلى البيعة حيث توافقا على بيعة
 العلو أنه لصاحبه أم لا اجاب القول قول واضع اليد وهو ذو العلو بيمينته وعلى الآخر البيعة
 والله أعلم سئل في سفلى انه يهدم وصاحب العلو يريد البناء يستوصل الى حقه فما الحكم اجاب
 اذا امتنع صاحب السفلى عن بناء السفلى لا يجبر لكن يقال لصاحب العلو ان السفلى ان شئت فامتنعه
 عن صاحبه حتى يؤدبك قيمة البناء او ما انفق على الاختلاف وقيل ان باذن القاضي فبما
 أنفق والا فبالقيمة وعليه الفتوى كذا في فتاوى شيخنا السراج الحانوتي وفيها وتعتبر القيمة
 يوم البناء لا يوم الرجوع اه والله أعلم سئل في صاحب علو اذ ان بنى في علوه بناء لا يصدر
 بالسفلى هل له ذلك أم لا اجاب نعم المختار للفتوى أن لدى العلوان يبنى على علوه اذ لم ينصر
 اجتماعا على قول الامام وصاحبه وان نقل عن الامام المنع على الاطلاق فهو خلاف المختار والضرب
 وعدمه يعلم بقول رجلين من أهل البصرة في ذلك وحاصله ان الضرر ان علم يقيناً فيمنع ون علم عدمه

مطلب
 السفلى في يد رجل
 وعلو في يد آخر
 ينصرف فيه مدة
 سنين تصرف الملاك
 بالامنازع والآن
 صاحب السفلى يدعى
 شيئا من العلو
 لنفسه أنه ملكه

هل القول قول
 واضع اليد وعلى
 صاحب السفلى البيعة
 حيث توافقا على
 بيعة

مطلب
 لو اراد صاحب
 العلوان يبنى على
 علوه بناء لا يصدر
 بالسفلى هل له ذلك

مطلب
بيع مزرعة
العلو عن صاحب
السفل

يقبض بالبيع ولا اشكل بيع الارض في السفل والله أعلم سئل فيما اذا بحق الصرر على المالك
البيت السفلى وكان ذلك سبب ماله العلوي فهل عليه منع ضرره أم لا اجاب الفتوى على أن
الضرر ان تحقق أو اشكل أنه يضر أم لا يمنع والعلو منه وإذا علم أنه لا يضر فلا يمنع وأعلم أن سقف
السفل وحده وهو اديه ونواريه وطينه لصاحب السفل غير أن لصاحب العلو سكنة وذلك
كما نقله صاحب البحر عن الذخيرة فاذا حلت ذلك فاعلم أن تطبيقه لا يجب على واحد منهما أما ذو
العلو فلعدم وجوب اصلاح ملك الغير عليه وأما ذو السفل فلعدم اجباره على اصلاح ملكه
فإن شاء طينه ورفع ضرره وكف الماء عنه وإن شاء تحمل ضرره اذ صرحوا بأنه لا يجبر المالك على
اصلاح ملكه واذا تلف الطين المانع لو كف الماء بسبب السكن المأذون فيه شرعا لانهما على الشا
وان تعدى بأن ارأله وجب الضمان واما زدت هذا لا تخفى بلغنى أن بينهما تشارك في سبط حصيد سقيم
لذي العلوي طال به ذو السفلى تطيينه ليدفع وكف الماء والله أعلم سئل في ذي يد وحارح سائر
في هبة فادعى في اليد شراء هاس ريد منذ ثلاث سنين وادعى الحارح شراء هاس من عمرو منذ ستين
فما الحكم اجاب المسئلة فيها اختلاف الرواية والاكثر على ان سابق التاريخ أولى وعليه اقتصر
في الخلاصة والبرازية ونقله في البحر عن غاية البيان وخرائفة الاكل ونقله في جامع الفصولين عن
المسوط وان صوب عدم اعتماده بقوله الا صوب عندي أن لا يعتبر التاريخ في دعوى تاريخ الملك
من اثنين ما لم يورخ ملك من الملك من حقه ولكثرة من اعتمده واقصر عليه عولت عليه واقيت
به سابقا والله أعلم سئل في رجل اختلف مع والد زوجته فقال سميتها لأكده امه او قال الامس
لمستم نياهم في وقت المكاح صغيرة وفي وقت الاحلاق بالعة وذلك قبل الدخول ولا بينة
لزوج فما الحكم اجاب القول قول الاب ولا يمين عليه وله مهر مثلها والله أعلم سئل في دار
بين أخ وأخت أرثنا من أبيهما ما نأفادى ان الاخ على ابن الأخت أن أباه كان في حياته اشترى حصتها
نكدا حال حياته وأقام بيته وقضى له فادعى المدعى عليه على المدعى المذكور بعد الحكم المزبور أدته
استامه في المدعى ودفع له فيه عشرة قروش او يورحه له بقرش كل سنة وان ذلك اعتراف منه
بأنه لا ملك له فيه فهل تسمع دعواه بذلك وتقبل بيته ويحكم له به أم لا اجاب بقوله صرح
علائقنا فاقامة بآن الاستيلاء اعتراف بأنه لا ملك له في العين ولتدفع صحيح والدفع يصح بعد
الحكم قال في جامع الفصولين في أول الفصل العاشر من الذخيرة كما يصح الدعوى يصح دفع الدف
وكذا دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح هو المختار وكما يصح الدعوى قبل اقامة السينة يصح بعدها كما
يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم حتى لو برهن على مال وحكم له ثم برهن خصمه ان المدعى أقر قبل
الحكم أنه ليس له عليه شيء يبطل الحكم ثم رجع بعد لقناوى رشيد الدين وقال حكم له مال ثم رفع
المقاضى آخر وجاء المدعى عليه عنده هذا القاضي بالدفع تسمع وسطل الحكم الاول والاشاء دفع
الدفع صحيح وكذا دفع دفع المدفع وما زاد عليه يصح هو المختار فكما يصح الدفع قبل اقامة السينة

مطلب
اداء لال الروح
سبب المرأة كذا
وقال الاب الح

مطلب
ار حوت وورث
دار اس اسمها فادعى
ار الاس على اس
الاستان ان اباه اشترى
حصته امها وجاها
فادعى المدعى عليه
على المدعى الح

مطلب
يصح الدفع قبل
اقامة السينة وبعد
وقتل الحكم وبعد
وعند غير الحكم
الاول الح

يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعده الا في المسئلة الخمسة كما كتبناه في الشرح وكما
يصح عند الحاكم الاول يصح عند غيره وكما يصح قبل الاستمهال يصح بعده هو المختار انتهى ومثله
في كثير من الكتب فاذا علك ذلك قطعت بصحة دعوى المحكوم عليه بذلك وقبول بينته والحكم له
ودفع خصمه والله اعلم بسئل في رجل لأولاده وله أقارب عصبة خمسة احضروهم عند ما
مرض من مرض الموت واوصى لهم بزيوت معلوم له ولهم وقال اقسموه بخمسة بينكم لا يفضل
واحد على آخر فاقسموه بخمسة كما اوصى وتصرف كل فيما اصابه بالقسمة مدة تبلغ ثلاثين
سنة والآن يدعى واحد منهم باشر القسمة بنفسه انه اقرب درجة الى الميت منهم وأنه احق
بالزيوت كله هل تسمع دعواه أم لا للبائس القسمة ولمنع السلطان عن سماع ما مضى عليه من
الدعوى خمس عشرة سنة فأزيد اجاب لا تسمع دعواه لان الاقدام على الاقسام اعتراف
بأن المقسوم مشترك كما صرح به الزبيلي وقاضيان والعمادى والبرازى لاسيما مع منع
عن سماع كل دعوى تقضى عليها هذه المدة والله تعالى اعلم بسئل فيما اذا ادعى الخارج على يد
في محدود ان ذا اليد باعه المحدود بالوكالة عن فلان الغائب بكذا وانقذه الثمن ويطلب تسليم
المحدود منه فانكر المدعى عليه الوكالة والبيع وقبض الثمن فهل تسمع دعوى المدعى وتقبل
بينته على ذلك جميعه في عينة المالك أم لا اجاب نعم تسمع دعواه لكونه خصما قال جامع
التفصيلين وهما وجه آخر وهو ان يبيع فيقول اني فضولي فلا أسلم المبيع فيبرهن المشتري انه
وكيل فلان بالبيع فهو خصم فيثبت انه وكيل بالبيع انتهى فهذا مخرج في مسئلتنا على
والله اعلم بسئل في ميت مات عن زوجة وابن وبنت فوضع الابن يده على محدود كان له مدة
شراء منه بثلث عتبه فاقامت زوجة الميت عنها وكذا يدعى عليه بثمنها منه فادعى لدى الحاكم
الشرعى فاقام الابن بينة شرعية شهدت بالشراء منه بوجه الوكيل على الوجه المدعى فحكم له
الحاكم المذكور بذلك ومنع من معارضة فيه وبقية يده عليه ومضت مدة فماتت البنت عن
زوج وصغير من منه فادعى هذا الزوج على الابن المذكور لدى القاضي المذكور ان المحدود مخلف
عن الابن وطلب استحقاقه واستحقاق ولديه المخرجه من بنت الميت الاول فيه فأجاب
الابن المذكور بما اجاب اوله فكلف القاضي المذكور المدعى المزبور بينة تشهد بان مخلف عن
والده فاحضر رجلين شهدا ليديه بوجه الابن ان والده مات وهو باق على ملكه لم ينقل عنه
بناء قل وانما لم يعلم ما بنا في ذلك وقبل القاضي منه شهادتهما وحكم بكون المحدود المذكور
ادنا فهل يصح ذلك مع الحكم المتقدم منه أم لا يصح اجاب لا يصح ذلك مع الحكم المتقدم
منه ولا وجه لطلب البينة المذكورة من المدعى المذكور واعلم ان كلمة علمنا في سائر كتبهم
قطا فزت على ان كل واحد من الورثة يكون خصما عن الميت وان في دعوى الشراء من الموروث
للمسومة متوجهة على الميت وكل واحد من ورثته خصم عنه فاذا ثبت في حق واحد منهم

مطلب اوصى
لعصبة الخمسة
بزيوت معلوم
له ولهم من غير قال
فاقسموه ثم بعد
ثلاثين سنة
ادعى الخ

مطلب دا
ادعى الخارج مخدوا
على يد ابنه باعه
له بالوكالة عن
الغائب فانكر ذو
اليد الخ

مطلب
وضع ابن الميت
يده على محدود فادعى
الزوج عنها فادعى
الابن للشراء من
أبيه واقام بينة
وحكم له بذلك ثم
ادعت عند حاكم الخ

ثبت في حقه بغيرهم لقيامه مقامه كان الميث خصما بنفسه فثبت المدعى عليه المدعى الشرأ قال
 في جامع الفصولين مات وتركه ارا وثلاثة بنين فقاب اشان وثق واحد والدارم به نصيبه
 به ونصيب الغائبين وديعة عدة والدارع من مسمومة فادعى رجل كل الدار فلو ادعى ملكا
 مرسل او ادعى المشرأ من أبيه يحكم له بالدار اذا بعض الورثة خصم عن كلهم اذ الخصوم توجهت
 على الميت وكل واحد من الورثة يكون خصما عن الميت انتهى ومثله في اغلب الكتب فانظر الى
 قوهم المسمومة توجهت على الميت وقولهم بعض الورثة خصم عن كلهم فاذا علمت ذلك علمت
 ان الحكم المتقدم هو الصحيح الساعد وان المناخر لا اعتبار به لاشتماله على ابطال الاول والحكم
 الصادر على وجه الصحة لا يجوز نقضه ومن قواعدهم القضاء بمحول على الصحة ما امكن و
 يجوز نقضه بانك ولا شك ان الحكم بكونه ميراثا يلزم منه ابطال الحكم السابق بكونه ملكا
 للابن بالشراء السابق من أبيه وهذا لا يجوز مع وقوع الاول صحيحا بعد دعوى صحته
 وشهادة مستقيمة فاني بطل والحال هذه والله اعلم سئل في رجل دفع لاهد بنيه غنما
 وارده عن نفسه وبقية اولاده وادعى لان على اخوته فيما بيدهم من التركة بحصة فسلخوا
 على شئ منها ودفعوه له وأشهد على نفسه وابرا عاها تم مات هو واخوته والآن اولاده يدعوا
 على اولاد اخوته باستحقاق أبيهم من التركة هل تسمع دعواهم مع صلح والدهم أم لا لأجابه
 لا تسمع دعواهم والحال هذه والله اعلم سئل في امرأة اوتت باستيفاء ما خصها من تركة
 والدها وأشهدت ان لا حق لها قبل اخوتها وماتت فادعى أحد اولادها على اخوتها فنفق الحاكم
 وقضى عليه بوجهه هل هو قضاء على البقية من اولادها أم لا لأجابه القضاء على أحد الورثة
 قضاء على الكل اذ المسمومة توجهت على الميت فلا تسمع دعوى البقية والحال هذه والله اعلم
 سئل في رجل اشترى حمرا وساوره فوجده عيبا فرفع امره الى الحاكم بذلك البلية في غيبة
 البائع وحكم بالرد بغيره ولم يصعه عدل بل استمر في يد المشتري حتى مات عنده فهل له
 ان يرجع البائع على البائع أم لا لأجابه ليس له ان يرجع بالبائع على البائع والحال هذه اذ هو قضاء
 على الغائب ولا يعد على ما عليه الفتوى ولو قلنا بنقاده على القول المقابل لما عليه الفتوى
 فشرط الرجوع بالبائع هلاكه عند العدل لتكون يده كيد البائع حكما أما لو هلك عند المشتري
 ولو رجوع له على البائع قولوا واحدا قال في جامع الفصولين في الخامس والعشرين في الجار اذا
 بعد ان رمز لرشيد الدين وحده عيبا وما ينع غائب وأثبت عند القاضي عيبه وشراءه فوضعه
 القاضي عند عدل مات في يده هلك على المشتري اذ الرد على بائعه لم يثبت لغيره ثم رمز لقاروة
 الاستروتنى وقال ينبغي ان يكون هذا فيما لم يقض بالرد على البائع أما لو قضى به ينبغي ان
 يهلك من مال البائع اذ غايته أنه حكم على الغائب بلا خصم ولكنه يتخذ في ظاهر الروايتين ان
 فيه علمت أن واقعة الحال ليست موضع الخلاف ولعل ذلك المبيع عند المشتري والله اعلم سئل

مطلب
 ما جسد الورثة
 وشهد على نفسه
 وارده امرأ عامما
 ثم ما والآخر اولاده
 مدعون الخ
 مطلب
 اقرت باستيفاء ما
 خصها من تركة
 والدها ماتت فادعى
 أحد اولادها على
 اخوتها الخ
 مطلب
 اشترى حمرا وساوره
 فوجده عيبا
 فرفع امره الى الحاكم
 بذلك البلية مع
 عيبه البائع حكم
 له بالرد الخ

فدخل ادعى لدى قاضي غزوة على آخر بان باعة حمارها وسافر به الى العريش فوجد به عيبا ومضوا
 لحاكم العريش واشهد على ربه بر وأنت أثبت العيب واختار الفسخ وحكم به حاكم العريش في غيبة
 البائع فكلفه قاضي غزوة الى البليان فأحضر رجلين شهدا بوجه البائع لدي ان المدعى استخار الفسخ
 لدى قاضي العريش فهل يمثل ذلك يثبت الرجوع للمشتري بالتمن أم لا أجاب لا يثبت اذا لا بد
 من تسمية الفاسخ الذي حكم ولان شهادة الشاهدين انما هي باستخارة المشتري الفسخ لا بالحكم
 بالرجوع ولان الحكم على الفاسخ لا ينفذ على ما عليه الفتوى ومن قال بنفاذه في الاظهر فذا اذا كان
 شافعياما اذا كان حنفيافلا كما ذكره في البحر والله اعلم سئل فيما اذا اختلف المتعاقدان
 فادعى المشتري ان البيع بات والبائع انه بيع وفاء فهل القول قول البائع وهل اذا اقام المشتري بيته
 أن البيع بات والبائع بيته انه بيع وفاء فأتى البيتين تقدم أجاب هذه المسئلة ذكرها وتا فيها
 اخلافا فأكثرا والراجح فيها ما اقتصر عليه في الخاتمة في أحكام البيع الفاسد بقوله وان ادعى احدهما
 بيع الوفاء والاخر بيعا بانا كان القول لمن يدعى المبات والبيته بيته الوفاء انتهى وقد عللوا به بأن
 البيته لمن يدعى خلاف الظاهر وبيع الوفاء خلاف الظاهر في البيات والبيته بيته من يدعيه
 واعترض بأن رهنه في الحقيقة وبيته البيع مقدمة على الرهن وأجيب بما حاصله صورته صورة
 البيع وفيه شرطان اذ بخلاف الرهن فانتم هذا التحرير فقد قل من تعرض له والله اعلم سئل
 في نتيجة اشهاد حاصلها أشهد عليه فلان بن فلان بالوكالة عن بنت عمه فلانة بنت فلان البكر
 البالغة الثابتة وكالته عنها في ذلك وتوابعه وسائر ما ينسب اليها ففعله عنها على الوجه الذي
 سيشرح فيه لديه بشهادة فلان بن فلان وفلان بن فلان العارفين بها في وجه الخصم الجاحد
 للتوكيل هما المشهد لهما الا في ذكرهما فيه اشهادا شرعيا في الصحة أن لا حق للموكلة ولا استحقاق
 مع عيبتها فلان وفلان هما الجاحدان للتوكيل في جميع الاسباب المسماة الغائبة عن مجلس
 الاشهاد المعلومة عندهم بملك ولا شبهة ملك وان المشهد لهما يستحقان ذلك دونها وان
 ذلك تحت يد الموكلة على سهيل العارية وقبل ذلك أحد العتين اصالته عن نفسه ووكالة عن أخيه
 المرقوم ونصاها قاضي ذلك كله النصادق الشرعي فهل يعمل بهذه الحججة ويحكم بجردها عند
 الحججة مع جحد للشهد لهما التوكيل أم لا أجاب لا عبرة بهذه الحججة ولا يثبت بجردها الجاحد
 التوكيل حق في الاسباب المسماة الغائبة عن المجلس عند المنازعة الشرعية فيها والخصم الشرعي في
 ذلك بنت العم المذكورة ان كانت حية وان كانت ميتة فالخصم وارثها زوجها كان او غير و ليست
 شرعي كيف يجحد العمان التوكيل وتسمع لهما الشهادة به وجحودها متضمن لتكذيب المشهد
 الذي هو الوكيل وتكذيب شاهديه ولا شهادته وشهادة الشاهدين العيين المذكورين فهذا
 أمر يجب بغوده بالله من الزين والضلال ونسأله سبحانه وتعالى اصلاح الاحوال والله اعلم سئل
 في أرز مشترك بين اثنين مات أحدهما فلق ورتة الميت خسران بسببه هل على الشريك الآخر منه

مطلب
 أثبت العيب في
 غيبة البائع عند
 قاضي العريش
 الفسخ ثم اقام بيته
 بذلك عند قاضي آخر
 بوجه البائع

محدث اذا ادعى
 المشتري ان البيع
 بات والبائع وفاء
 فالقول للمشتري
 والبيته للبائع

مطلب في وكيل
 أقربى موكلته ان لا
 استحقاق لها
 مع عيها والعمان
 بنكران وكالة المقصود

مطلب لوجهات
 استد الشريكين فلق
 ورتة خسران
 لا شيء على الشريك
 الآخر

بقدر رحمتهم أم لا أجاب ليس عليه شيء من ذلك قال في جوابها الفتاوى ابن ريث وبنادار
 فادعى مدعى على الابن فيها ومحقه خسران بسبب الدعوى لا يرجع انتهى وهذا اذا لم نقل الاختصاص
 غرمت فعلى من المثل بقدر حصتي وشواهد ذلك كثيرة والله اعلم بسائل في رجل مات
 عن زوجة واب وابنة هل للزوجة او وكيلاها على مديونية او مودعة او شريكه لمهرها او لم
 بدفع الوديعة او الدين او مال الشركة لها او لو كملها من مهرها ام لا تسمع لها ولا لو كملها دعوى
 في ذلك أجاب ليس للزوجة ولا لو كملها الدعوى لمهرها على مديون الميت او على مودعة او على
 شريكه فقد مر جوابا انه لا يجوز للدارك ان يباديه على مديون الميت ولا على مودعة ولا على شريكه
 انما الدعوى على وصيته او على وارثه والزوجة دائنة فلا مدعى لها بمهر او بدين قال على الوارث
 او الوصي والله اعلم بسائل في متنازعين في نصف كرم أحدهما خارج والآخر ذو يد أقام الخارج
 بينة انه اى النصف كان لأبيه هل يقبل ام لا تقبل أجاب لا تقبل البينة على هذه الكيفية
 لما صرح به في البحر وغيره من ان الجز شرط صحة الدعوى وقبول الشهادة قال في البرازية
 من كتاب الشهادة شهد ان هذه الداركان تجده لا تقبل لعدم الحر وفي الكثر وملك المورث لم
 يتفر لوارثه بل جاز الا ان يشهدا بملكه أو يده أو يد مودعة او يد مستعيرة وقت الموت قال الزيلعي
 والاصل فيه ان الجز شرط وهو ان يقول الشاهد مات وتركها ميراثا لها ولكن اذا ثبت ملكة
 أو يده عند الموت كان جارا ومسئلة للجز مشهورة وفي اغلب الكتب مذكورة والله اعلم بسائل
 في رجل وكل آخر في بيع نصف فرس له سيد آخر غاب فباعه لرجل وسلمه ومضى زمن فحضر شخص
 وادعى على الوكيل شراءه من الموكل بعد توكيله ويريد الزامه باحضار الفرس وقيمة النصف الذي
 اشتراه هل له ذلك ام لا أجاب لا تسمع دعواه على الوكيل لانه لا يصلح خصمه له في النصف ولا
 في قبضه قال في جامع الفصولين للمتربان ما في يده لفلان لم يصر خصما للمشتري لا نقاشا
 ان للغير وانما خصمه في ذلك المشتري منه وكل من أثبت منها الشراء بتاريخ اسبق حكم له به
 وترجع المسئلة الى مسئلة نفي الملك من واحد لقبام الوكيل مقام موكله في ذلك فاد اعلم ذلك
 علم انه لا سبيل لهذا المدعى على الوكيل المذكور لا في دعوى النصف ولا في قبضه والله اعلم
 بسائل في امرأة ازمها بين شرعية لذى فاضل شرعى هل تحلف في بيئتها ام تحضر مجلس القايعة
 أجاب ذكر في البرازية نقل عن المشتق عن الثاني رحمه الله تعالى ان المطلوب اذا كان مريضا
 او امرأة يبعث من يستحلها وقال الامام رحمه الله تعالى لا يبعث وفيها بعد هذا اذا ادعى انها غير
 مخدرة وزعم وكيلاها انها مخدرة فيظن ان كان من رأى القاضى احضارها ليحلفها في وقت وجوب
 لا فائدة في الدعوى واقامة البينة على انها مخدرة أو لا فيحضرها وان كره اولياؤها وان كان
 من راى ان لا يحضرها ان مخدرة فان كانت بكرا او من بنات الاشراق فالقول قول وكيلاها بلا بين
 انها مخدرة وعلى المدعى البينة وان كانت من بنات الاوساط وهى ثبت فالقول قول الخصم على انها

مطلب لا تسمع
 دعوى زوجة
 الميت بمهرها
 على مديونته ومو
 وشريكه

مطلب تنازعا
 نصف كرم ادعى
 الخارج ان كان لاه
 واقام بينة لا تقبل

مطلب لو وكل آخر
 في بيع نصف فرس
 له فباعه لشخص فباع
 آخر وادعى على الوكيل
 شراءه من الموكل لا
 تسمع دعواه عليه

مطلب في امرأة
 لوها بين شرعية
 هل تحلف في بيئتها
 ام تحضر مجلس
 القاضى

غير مخدرة مع اليمين وعلى الوكيل البينة على أنها مخدرة والمتعويل فيه على العادة فإن الابتكار التي
من نبات الاوساط بعد الزفاف بمدة يتولين الاعمال ويخرجن الى العرس والمأتم ونيا الاشراف ولو بعد
الزفاف بمدة تخفين عن الخروج الى هذه المواضع الا نادرا فيها يستقيم وبلاهم على التردد عرس الاشياء المنة
اذا كانت لا تخرج الا في تلك الجهة كانت مخدرة فان كانت تخرج فيما لا يخرج من الخروج لها عادة لا تقي
مخدرة وكذا افادة الامام الكلواني رحمه الله تعالى فيها قبل هذا والمرأة البراقة كالرجل وان كان لا يدعى عليه
مريضا أو مخدرة لم تعهد الخروج لا تخضر بل يذهب بنفسه مع الخصم أو يرسل ابنان كما ما ذوقا الاستحلاف
وكلا النوعين فعليه الصلاة والسلام الا أنه لا يذهب بنفسه في زمانا كيلا تبطل خشفة القاضى
والآداب تختلف باختلاف العادات انتهى والله أعلم بسبل في رجل قيل له لك شجرة زيتون اربنا عن
أبيك في قرية كذا فبعها الى فباع بناء على قوله فظهر أن له شجرات متعددة واختلف مع المشتري فالمشتري
بدعى شواء الكل والبائع يدعى ما تقدم وهو بيع واحدة لا بعينها فالحكم لأجاب كل من أقام بينة
على دعواه منهما ثبتت فان أقامها فالبينة بينة المشتري فان لم يبقها بينة تخالفا كما في الصحيح لانه
يسلك بفساد العقود مسلك صحيحها ويبدأ بيمين البائع هنا لان الاختلاف في البيع لا في الثمن ومن
كل منها الزمه دعوى الآخر واذا اثبت المشتري فخلت يفسخ البيع الواقع بينهما على أى صفة كان ويتراءى
الثمن والبيع قائم والله أعلم بسبل في المتبايعين اذ اختلف في ثمن البيع فادعى البائع لدى الحاكم
الشري ثمنا والمشتري أقل منه وعجز عن إقامة البينة ولم يرضيا بدعى أحدهما حل يتخالفان
ويفسخ القاضى البيع بطلب أحدهما ويتراءى أن أم يحلف المشتري فقط لانكاره الزيادة ويقضى له
بما ادعى أم لا أجاب مسألة اختلاف المتبايعين كتب المذهب طائفة بها مستونا وشروحا وفتاوى
وصرحوا بأنها عند العجز عن البينة وعدم الرضى بدعى أحدهما يتخالفان ويبدأ بيمين المشتري
في مثل مسئلتنا فان حلف كلف الآخر الحلف فان حلف ففسخ القاضى البيع بطلب أحدهما ويتراءى
وفيه الحديث الشريف اذ اختلفا البيعان تخالفا وترادا أو المسئلة شهيرة والنقول فيها كثيرة والله
أعلم بسبل في امرأة اختلفت مع ورثة رجل في قدر ثمن دار باعتهما لايهم فقالت بعتها له بعشرين
قرشا وسلمتها له ولرا قبض العشرين وقالت الورثة بعتها له بخمسة ووزنتين فقطنا بقرش وسلك
ذلك في حياته هل يقبل قول الورثة في قدر الثمن وفي قبضه أم في قدر الثمن لا قبضه أم يجري
بينهما التخالف ويفسخ البيع ما لم تقم بينة على مقدار الثمن من أحد الجانبين أم لا أجاب بعد موت
المشتري لا يجري التخالف بين البائعة وورثته والحال هذه أعنى كون الدار في أيديهم والقول قولهم
في قدر الثمن باليمين على العلم والبينة على البائعة فيما تدعيه بدعواها الزيادة وانكارهم فيها
وأما في قبض الثمن فالقول قولها بيمينها فيه والبينة على الورثة والمسئلة صريح بها التنازع
وغيرها والله أعلم بسبل في تمل بدار لرجل اختلف فيه الساكن تيرعا ومالك الدار كل يدعيه
لنفسه فالقول لمن منها أجاب القول قول المالك جيمه أنه ملكه لا نسق له واستقره ردها

مطلب لو باع
شجرة في محل كذا
فظهر أن فيه أكثر
منها فادعى المشتري
الكل فالقول للبائع
والبينة للمشتري

مطلب اذا اختلف
المتبايعان في الثمن
وعجز عن إقامة
البينة يتخالفان

مطلب ادعى امرأة
على ورثة رجل أنها
باعت الدار لايهم
بكذا ولم تقبض الثمن
وادعوا أن الثمن أقل
من ذلك الخ

مطلب ادعى
ساكن انه ارثها
ان التمل الذي فيها
ملكه فالقول
قوله

انظر لما نقله الشيخ زين في التحالف وتبعه شيخ الاسلام مؤلفنا الشيخ محمد
ابن عبد الله التبري شفي الغزني في مبيع الغنجان والله سبحانه وتعالى اعلم

كتاب الاقتران

سئل في رجل بالعمى اقر طائعا محتارا لا خزان له عند طمعة زين
لمخيمها صابونا واشترها منه بقدر معلوم من القروش دفع بعض الثمن واخذ
بعضه اجلا معلوما طال له اليانعة عند الحمل فاجابه المشتري بانه اشترى منه
ما لا وجود له في الخارج هل يؤخذ باقراره ويلزمه الجأز الشرعي بما اقر به
طائعا محتارا ام لا اجاب نعم يؤخذ المقر باقراره واجماع علماء
المسلمين ونص علماء الحنفية اقر شرعا كذا فيما اقرت
به تحلف المقر له انه ما كان كذا فيما اقر ولا مبطل فسيما اقتربه
وقد اقول ابي يوسف رحمه الله تعالى وهو اشحسان واما ابو حنيفة
ومحمد رحمهما الله تعالى فقالا لا يحلف المقر له بل بعد الاقرار يلزم المقر بما اقر من غير
يمين على المقر له ويمسح حتى يوفى ما اقر به والله اعلم سئل في رجل بينه وبين آخر معاينة
واخذوا عطاءا محاسب معه وفضل بذمة الآخر مبلغا بالمقاضية فمن البضائع التي يجنيه
كل منهما واعترف به لدى جماعة ثم الآن يقول لا اقيم لك بضاعتك الا بكذا انقص عما وقع اوله
له ذلك ام لا والاعتراض السابق ماض عليه اجاب يؤخذ بما اعترف به وما وقع عليه الاتفاق
وللمقاضية ماض لا ينقص بمجرد قوله لا اقيم بضاعتك الا بكذا والله اعلم سئل في تركه فيها
منافعة لا يدري كل واحد من أهل الارث مقدار حصته او أحدهم وأشهدان استحقاقا بالارث
فيها كذا الا غير والحال ان استحقاقه أكثر فهل يصح اشهادهم والحال ما ذكر ام لا وهل اذا ادعى
خصمه انك أشهد بكذا وانكر يحلف ام لا اجاب لا قراره اكان محلا شرعا باطل ومنه الاروار
بسهم زائدة لوارث على حقه من المفريضة الشرعية كما اتفق به الشيخ زين بن عجم وهو في الاروار
في فن الفوائد من الاشياء والنظار فاذا اخطأ لك فلا يمين اذا انكر الخصم الاقرار المذكور فائدة
اليمين القضاء بالنكول وهو لو اقر به لا يقتضي عليه فكيف يحلف كما هو ظاهر والله اعلم سئل
في يقيم دفع له وصية ماله بعد ثبوت بلوغه ورشد موأشده على نفسه ان لا يستحق قبله حقا
مطلقا ولا استحقاقا وبراءة علماء عن سائر الدعاوى بخبر فهل له بعده دعوى على ورثة
الوصي المذكور ام لا اجاب لا تسمع دعواه قال في البحر الرائق وان كان البراءة على وجه الاجبار كقوله
هو يرثي عمالي قبله فهو صحيح متناول للدين والعين فلا تسمع الدعوى وكذا اذا قال لا ملك لي
في هذه العين ذكره في المبسوط والمحيط فعلم ان قوله لا استحق قبله حقا مطلقا ولا استحقاقا
ولا دعوى يمين الدعوى بحق من الحقوقي قبل الاروار عينا كان او دنا قال في المبسوط وقد دخل

مطلب آخر لا حرية
له عند طمعة زين
لمخيمها صابونا واشترها
منه بقدر معلوم لم
تقل بانه اشترى منه
ما لا وجود له

مطلب عما التفتنا
وفضل بذمة أحد هما
مبلغ بيد المقاضية
فمن البضائع واشترى
به ثم الآن يقول الخ
مطلب آخر ان
استحقاقا بالارث
كذا من غير ان يعلم
ما حصصه والحال ان
استحقاقا قد أكثر

مطلب في الوصي
مال الميت له بعد
ثبوت ثبوت الوصية
على نفسه ان لا يستحق
قبله حقا وبراءة
عامة ثم اراد الدعوى

في قوله لاحقلى قبل فلا نكل عين اودين وكل كفاة او جناية او اجارة او حد فان ادعى الطالب
 بعد ذلك حقا لم يقبل بينته عليه حتى يشهدوا أنه بعد البراءة لانه بهذا اللفظ استفاد البراءة
 على العموم اهو وليس هذا من باب الصلح حتى يدخل في قوله لو ظهر فساد الصلح بفتوى الإمامة
 هل يبطل البراءة المترتبة عليه أم لا أو يقال اذا اظهر شيء لم يكن ظاهرا وقت الصلح هل له ان يدعيه
 أم لا كما هو ظاهر والله أعلم سئل في مريض مريض الموت أو لغير وارث بدين يحيط بجميع ماله
 هل يصح أم لا اجاب نعم يصح لكن يؤخر عن دين الصحة وما سببه معلوم والله أعلم سئل
 في زيد أقر أنه لا يستحق عند عمر وشيأ ثم ان زيدا ادعى النسيان في الاقرار وقال كنت ناسيا في بعض
 الذي أقرت به أنه وصلى فهل يقبل قول زيد أم لا وهل يلزم المقر له بيمين بان المقصود في
 اقراره أم لا اجاب لا تسمع دعواه النسيان كما هو ظاهر الرواية وعلى الرواية التي اختارها
 المتأخرون أن دعوى الهزل في الاقرار تصح ويحلف المقر له على ان المقر ما كان كاذبا في اقراره
 اذا لم يصرح محكوما عليه بالاقرار وان صار محكوما عليه بالاقرار لا يحلف كما هو صريح كلام
 البرزاذي وغيره والله أعلم سئل في رجل باع لآخر دارا بمن معلوم وأقر بقبضه والحال
 أنه قبض البعض دون البعض فبات المقر له ادعى على ورثته فاحتجوا عليه باقراره هل
 يحلفون أم لا اجاب نعم يحلفون في متن تنوير الابصار وان كان ادعى على ورثته المقر
 له فاليمين عليهم بالعلم انا لانعلم انه كان كاذبا وقد ذكره في شرح الوقاية لصد الشريعة
 ونص على أنه الاصح والله أعلم سئل فيما اذا كان لوقف مسجد بيت ويدعى رجل واضع
 اليد عليه ان بناء البيت له وأن أرضه لوقف المسجد بناء على أنه في كل سنة يأخذ منه ناظر
 الوقف حكوا الأرض وتولى على وقف المسجد ناظر جديده فهل يسوع الناظر المزبور مطالبة
 الرجل بتمسك يشهد له بالاستحكار واذا لم يكن مع الرجل تمسك يشهد له بقبض البيت
 لوقف المسجد أم لا اجاب الاقرار بان الأرض للمسجد اقرار بالبناء أيضا انه له فيمقتضى
 بالبيت للمسجد أرضا وبناء وقد صرح علماؤنا في الاقرار بان المقر لو قال أرض هذه الدار
 لفلان وبنائها لي كان الكل لفلان لأنه لما أقر بالأرض له ملك البناء تبعافلا يقبل قوله فيه
 بعد ذلك انه لغيره والمسئلة في أغلب الكتب متونا وشروحا وفتاوى والله أعلم سئل
 في امرأة كبيرة تزوجت بزوجين واحد بعد واحد وورثت منهما أموالا وقبضت منهما أشياء
 من مهرها وزوجت من ثالث فقال لها أبوها لا أدخلك عليه حتى ترضى بجميع ما تملكه له
 فقالت كل ما في يدي لوالدي هل يصح أم لا اجاب قال في البرزاذية في الدعوى في نوع آخر
 في الدفع في قول الشخص كل ما في يدي لفلان هذا الكلام محمول على البر والكراهة على اختيار
 مشايخ خوارجهم وعليه الفتوى فلا يتأتى النزاع وقال في الاقرار قال في صحته كل شيء في يدي
 أو جميع ما أملكه لولدي هبة وقد مر من العرف في بلادنا على خلاف فيحمل على البر والكراهة

مطلب أقر في
 مرض الموت أن
 وارث بدين يحيط
 بمطلب أقر زيد
 انه لا يستحق عند
 عمر وشيأ ثم ادعى
 زيد النسيان لا
 يقبل منه

مطلب أقر قبض
 الثمن في المقر له
 فادعى المقر على ورثته
 انه لم يقبض الكل
 فاحتجوا عليه باقراره
 فطلب يمينهم المز
 مطلب الاقرار
 بالأرض اقرارا
 بالبناء

مطلب ثالث كلما
 في يدي لوالدي لا
 يكون اقرارا

فلان بكذا فهو شاهد باطل والحضور شرط ثم قال وفي تهذيب القضاة متى إذا قال القاضي حكمت
على فلان بكذا أو هو غائب لم يصدق انتهى فإذا كان هذا في الإيجاب بأنه قضى فكيف بالإيجاب بآب
فلان أو وقع منه كذا والقاضي في زماننا ممنوع عن القضاء بعلمه وقد صرح رجوع مجدد عنه فلو قدر
أنه قضى في مسئلتنا بعلمه لا يعتبر هذا وقد قال في البرازية جري المخلع بين الزوجين مرتين عند
القاضي فقال نا ثبته كان قد جرى عندي مرة أخرى والزوج ينكر فقال القاضي الإمام لا يقضي القضاة
بالمكرمة الغليظة بكلام النائب أما النائب بقضي بكلام القاضي الخيرة انتهى فهذا طابع للشعب
في مسئلتنا والفروع الدالة على ما قلنا أكثر من أن نتصرو ويطول بذكرها الكلام وفيما قلناه كفاية
لذوي الأقدام والله أعلم سئل في رجل أقر وهو محال فغير شرعاً بأنه لا حق له في الملك بين الغلابين
وأنها من حقوق فلان وفلان وتعرض عن نظير لا شاهد بذلك شيئاً معلوماً وقضيه الآن بعد
مضي مدة زعم أن الشاهد ليس بصحيح لكونه لم يصرح بمقدار الحصة المصالح عليها فهل لا التفات
إلى عدمه ولا شاهد وقع موقعه بحيث أنه لا يملك نقضه ولا يحتاج إلى تنقيص مقدار الحصة
المصالح عليها إذ هي داخلية في العموم والحال هذه أم لا أجاب لا يحتاج إلى التنقيص بمقدار
المصالح عليها بل يصح المصالح مع جهالته كما ذكره الشراح قاطبة والله أعلم سئل في اجنبي أقام
بينة شهدت على مريضة مرض الموت بوجه وأنها بعد موتها أقرت باستيفاء ثمن ما باعته له
في مرضها والوارث يقول لا قرار والبيع تلجئة لأصله في الباطن وإنما هو جيلة لحرم الوارث
والمقرله يقول بل هو صحيح باطنه كظاهره هل يحلف أنها ما كانت كاذبة في إقرارها بالاستيفاء
أم لا أجاب نفس الإقرار بالاستيفاء والحال هذه مختلف فيه لكن الرأى صحته حيث لم يكن
دين على الميت ولا مال له سواء أوكان ولا يوفي إلابه فيقدم الدين المعروف والثابت بمعاينة الشهود
وعليه إذا ادعى الوارث أن ذلك كان تلجئة يحلف المقرله أنه ما كان كذلك والحال هذه والله
أعلم سئل في رجل اشترى من آخر ثلثي ربحي ثمن قدره ستون قرشاً وأقر بقبضها وما فادعت
ورثته أن الإقرار بقبض الثمن كان تلجئة ولم يقبض منه شيئاً فما الحكم في ذلك أجاب يلزم المقرله
الحلف بالله تعالى لقد أقرت وأقرت أصححاً فإن حلف على ذلك منع الحاكم الورثة عنه وإن نكل عن البين
لزمه ما دأ عنه الورثة وإن أقامت الورثة المذكورون البينة على ما دأ عوا قبلت والله أعلم سئل
في الوكيل بالشرء إذا أقر بقبض المبيع المعين من وكيل آخر بالبيع ثم بعد مدة أنكر قبضه بعد دفعه
بعض الثمن مدعيان إقراره كان كاذباً لغلبة الرجاء منه أن يقبضه فلم يقبضه هل تسمع دعواه
على وكيل البيع أم لا أجاب يلزم الوكيل البائع البين على أن وكيل الشرء المذكور ما كان كاذباً في
إقراره بالقبض على ما تخاره المتأخرون وهو مذنب أبي يوسف وعليه الفتوى بتغير الحال للناس
وكثرة الخداع والخيانات والمسئلة في غالب الكتب ومن المقرران وكيل الشرء ووكيل البيع تسمع
الحقوق اليها لا إلى الموكل والله أعلم سئل في رجل مات عن ورثة صغار وبكار وخلف تركته

مطلب إذا شهد
على نفسه لا حق
له في الملك بين الغلابين
وأنها للملار الخ
وعوض قد رملوا
صح ولو لم يبيع
للحصة المصالح بآب
مطلب أقرت بمرض
مرض الموت بآب
ثم ما باع صح

مطلب أقرت بقبض
شئ ما دأ عنه ثمن مات
صح ويلزم المقرله
البين بآب الإقرار
صحيح
مطلب أقر الوكيل
بالشرء بقبض المبيع
من الوكيل بالبيع
صح
مطلب أقرت الورثة
بأن جميع التركة
لا حصة خوف من
الظلمة والشهد للقر
في السرانها تركته

فانعموا في السر على ان تعرفوا طاهرا ان جميع ذلك المال لعل ان احدا ساء الميت خوفا من ظلمة الولاة
واشهد المقر له على نفسه شهودا في السر ان المال تركه عن الميت بحري على فراش الله تعالى منهم وار
اوارهم به بخئة خوفا من الظلمة هل اذا شهد لهم شهودا السر يد لك بقول شهداءهم وسطل اقرارهم
اندى في العلانية له ان لا اجاب نعم تقبل شهداءهم وسطل اقرارهم الذي في العلانية وهذه
من مسائل الحجة وقد ذكرها كثير من علماء في باب البيع فاعادهم من ذكرها في باب
الاقرار وهي في الحاية والاختيار والهرارية وحامع الفتاوى وغيرها من الكتب وقد صرحوا
ان مدعى الشئ اذا اقام سنة عليها تقبل لأنه أي المدعى عليه ذلك اذا عاها يعترف بها الرماء
موجبها فكد اقرارهم عليه حصه بذلك اذا الثبات بالنسبة كالثبات عيانا وهذا انما انجماع
لا يعلم فيه خلافا بين الائمة وهو موافق للقياس والاستحسان وكثيرا انما يعمل الناس حجة
من الظلمة لاسيما في جد الرهان والله اعلم بسئل في رجل ادعى على آخر انه دفع له خمسين قرشا
على ريت كل حق فعرش نصف فاكردك وادعى انه اعمو كله في خلاص خمسين قرشا من ريد فاشلا
مها صرفه على الحكم احاسك به وانه استحاصل من ريد الملح المذكور وصرح به ثمانية عشر قرش
محصولا ودفع له عشر قرشا فانكر المدعى المذكور ذلك فالحكم اجاب حوار المدعى عليه انك
لاحد الخمس قرشا على ريت كل حرة كذا ودعوى وكالة في خلاص خمسين كرة فكانت دعوى مستقلة
مبه فبطل من المدعى الاول وهو المدعى دفع الخمسين على ريب البينة فان اقامها الرم بالقرش
الخمس ان كان السلم فاسدا وان لم يقمها طلبه البينة على انه ما استلم منه ذلك فهو على دعوا
ولا تمنع بسمه الدعوى هي اقامها فلت بم دعوى المدعى عليه الوكالة وقص الملح وأصرح به
كذا وتبقى معه كد اقراره شئ آخر كس ردت المقر له فان عاد الى الاقرار بعد تكذيب المقر له
ثانيا وصدقه فيه بعده لرمه ويكون قد توافقا عليه وما دام على تكذيبه كلما اقر فلا شئ
له بما اقره انه ما قد له عدمه من الخمسين الموكلة قصها فليسته لذلك والله اعلم بسئل فامراة اقرت
ان جميع ما هو في بيت زوجها ملك له سوى اسباب عيبتها وكنت بذلك حجة ثم مات الزوج
فادعت الروحة انسا ما لم تكن مما عن لها في الحجة راعمة اهما حدتها بعد الاقرار وبينة
ورثة الروح يقولون انها كانت موجودة وقت الاقرار هل القول قولها جميعها والبينة عليهم
ثم قولهم والنسبة عليها اجاب الحمد لله والى الحمد أسأله التوفيق فيما اندى
القول قول الروحة المذكورة وهذه مسئلة مشهورة نص عليها صاحب الحاية
معللا لمصلحة حليه كون المقر انكر الدخولا فيما اقر فاعتدى مقولا فان اتوا بحجة الدف
لان دسوا هم بها تورتن ثم هادققة تسام ان لو تكن بينة تقا وكلا يصلح للالرا
فهو من الميراث عنه لا تحا ان لو تكن بينة طاهه والعكس في العكس وفي المشتبه
قد قاله الفقير حير الدين مصليا على النبي الامين الحسيني الازهرى الرملى عامله المولى محمد القاسم

مطلب دعوى على
ان دفع له خمسين
قرش على ما أدى
المدعى ليها - اما
وكله بعض خمسين
قرشا من ريد

مطلب قوت
لروحها ان جميع
ما في بيت ملك
لروح الا اسبابا
عيبتها فاثبت
ادعت ساغير ما
ببينة مدعية
محمديده فالقول
لها

بارت واستمر يا الهى عسله بالجحير يارباه حقق آمله وصورة ما فى تخانية فى الاقرار قال ما فى
 من قليل وكثير او متاع لفلان صح اقراره لانه عام وليس يجهنول فان جاء المقر له لياخذ عبدا من يده
 لقروا خلتا فقال المقر له كان فى يدك وقتا لاقرار فهوول وقال المقر لابل ملكته هذا بعد الاقرار
 كان القول قول المقر الا ان يقيم المقر له البينة انه كان فى يد المقر وقت الاقرار لان المقر ينكر دخول
 هذا العبد فى امر اقراره فيكون القول قوله انتهى وانت على علم اذا قبل قول المرأة انه حادث بعد
 الاقرار رجعت المسئلة الى مسئلة اختلاف الزوجين وقد مضوا فيها على ان القول قول المحي منها
 فيما يصلح الاله وفى المسئلة فاعلم ذلك وتنبه لثلاث تقع فى الشبهة والله اعلم سئل فى مرضة
 مرض الموت ابرأت منها من دينها الثابت لها عليها او اشهدت بانها قبضته هل يصح ام لا
 يصح اجاب لا يصح قال فى جامع الفضولين مريض ابرأ وارثه من دين له عليه أصلا او كماله -
 بطل وكذا اقراره بقبضه واحتيا له به على غيره وكذا فى غيره والله اعلم سئل فى رجل قال
 فى صحته ان الارزاق بيدى باسكلة يا فاو غيرها وسائر ما بيدى من قليل وكثير لى الاربعة
 وسماهم سوية بينهم لا ملك لى فيه ولا حق وانما انا مستقرض وعامل متبرع بعلى لاولادى
 المذكورين هل يصح ذلك ويقضى به لهم ام لا اجاب نعم يصح والقاضى ان يقضى به والحال هذه
 فقد صرحوا بان قول الرجل جميع ما بيدى لفلان او جميع ما يعرف لى وجنسب الى فهو لفلان
 او جميع ما بيدى من قليل او كثير من عبدا او غير ذلك لفلان اقرار صحيح واقرار الصحيح لو ارثه
 كاقارده للاجتنى فبقضى به وفى الخانية ولو قال يعنى فى صحته جميع ما هو داخل فى منزله
 لا مرأى غير ما على من الثياب ثم مات فادعى ابنه أن ذلك تركه أبيه قال ابو القاسم ههنا حكم
 وفوى فانحكم اذا ثبت هذا الاقرار وجب القضاء لها بما كان فى الدار يوما الاقرار وفى المشرق
 اذا علمت المرأة ان الزوج صادق فى اقراره وان جميع ذلك كان لها بجميع أوهبة او ما اشبه ذلك
 فهي فى سعة من ان تنزع ذلك عن الوارث وما لم يكن ملكا لها لا يصير ملكا لها بالاققرار الباطل
 انتهى وهى مريحة فى واقعة الحال فاذا ثبت هذا الاقرار وجب القضاء لهم بما اقر به والدهم
 فى صحته والله اعلم سئل فى مريض اقر بعقار واسعة معلومة انها لايه وابن ابنه فلان
 شركة بينهما وانها ملكهما لاحق له فيها ومات فادعت بئته فيها ارثا عنه هل تنزع بعده
 ام لا اجاب حيث لم تكن فى يد وليس ملكه فيها ظاهر الا تسمع لصحة اقراره اما اذا كانت فى
 يده او كان ملكه فيها ظاهرا فاقارده لهما باطل لما صرح به فى جامع الفضولين وغيره بان اقراره
 بعين فى يده لو ارثه لا يصح ولما فى التارخانية من ان اقرار المريض بدين مشترك او عين مشترك
 لو ارثه ولا يجتنى باطل والله اعلم سئل فى ايتام ثلاثة اشهد اثنان منهم بعد بلوغهم
 انهما لا يستحقان قبل فلان وفلان اليهوديين ولا قبل كهلا شهما حقا مطلقا هل يمنع
 اشهادهما الساكت من الدعوى عليهما ام لا وهل اذا كتبت فى صلح فيه دعواهم عليهما بمبلغ

مولانا الخ يمنع من الدعوى فيما عدا المبلغ المذكور أم لا وهل إذا تكرر من أحد اليهوديين أو من
 في مجلسين أحدهما صورته أو بان لهم في ذمته أربع مائة وخمسة وستين والمائة أو مائة
 وفلان وفلان بان بذمتهم لمعسوية عليهم خمسمائة وخمسة وثلاثين أم لا هل المثلث
 بذمتهم أربع مائة وخمسة وستون ممن مبيع عين فادعى الساكن المذكور وهو كيلة إنهما
 وبيان أحدهما خاص به كما كتب عليه والثاني مشترك كما كتب عليهم وادعى المقران الأربع مائة
 وخمسة وستين التي ذكرت في المشترك هي التي ذكرها في الخاص يكون القول قول الساكن
 من الأَشهاد المتقدم أم قول اليهودي المقترما الحكم أجاب لا يمنع إظهارهما الساكن عن الأدلة
 عليهما لأنه إقرار وهو حجة قاصرة على المقر لا تعداء والبراءة من المبلغ المذكور لا يمنع الدعوى
 بغيره كما هو ظاهر وإذا تعدد الأقرار بموضعين لزعم الشبان كما نضر عليه في الأشياء والأقوال
 وعلى الخصوص إذا كان بكل أقارصك فقد نص في الحائية والتاريخانية وغيرهما من اختلاف
 الصك بميزة اختلاف السبب قال في الحائية وإن عقد على نفسه صكين كل صك بالفرد
 وأشهد على ذلك لزمه المالا على كل حال واختلاف الصك يكون بميزة اختلاف السبب انتهى
 وواقعة الحال وألوية فإن الدين الخاص خلاف المشترك وقد كتب بكل صك وهما في موضعين
 أي مجلسين مختلفين ومن طالع في كتب المذهب وفهم المراد من كلامهم ظهر له ذلك والله أعلم
 سئل في امرأة قالت لا استحق من متروكا أبي حقا ثم مات هل تصح دعوى ورثتها بالتخلفا
 فيها أم لا أجاب أن كان صدر منها هذا القول مع وجود المنازع الشرعي صح فلا تستحق
 دعواهم فيه وإن صدر مع عدمه لا يصح فسمع كما علمها منها لو كانت حجة وذلك لما نص فيه في
 جامع الفصولين من أن في المالك ملكه عن نفسه من غير إيجابه لغيره لا يجوز وإذا كان مع النزاع
 فهو إقرار دلالة بقرينة النزاع وقبل أنه لغو والله أعلم سئل فيما إذا أوت امرأة بالغة عاقلة
 قبضت كذا يعني مهرها قبل عقد النكاح هل يصح إقرارها أم لا وهل إقرار وكل النكاح قبض
 مهر المنكوحة يصح عليها سواء كان قبل النكاح أو بعده أم لا أجاب إقرار المرأة العاقلة
 قبضتها كذا على جهة النكاح قبل وقوعه صحيح ويلزم برده إن لم يتم النكاح وإن تم حجب من
 المهر وما إقرار وكل النكاح قبض مهر المنكوحة فلا ينعقد عليها باجماع علماءنا سواء كان
 قبل العقد أو بعده لأنه سقيم ومعبر والله أعلم سئل في رجل مات عن أم وأولاد وورثة
 وترك ميراثا قبل قسمته أشهدت الأم على نفسها أنها لا تستحق قبلهم حقا ولا أرثا وأرثت
 ذمتهم ولم تستعرض لاسقاط ما تستحقه من التركة فهل هذا الإقرار يشمل ما تستحق من التركة
 قبل قسمتها أجاب صرح علماءنا بأن الأرث لا يصح إسقاطه إذ هو جبري لا سيما في الأعيان
 فنقول لا استحقاقا معارض بقول الله تعالى ولا يوبى لكل واحد منها السدس فبطلان بقولها

مطلب قال
 لا استحق من متروكا
 أبي حقا ثم ادعى
 ورثتها الخ

مطلب
 إقرارها قبض
 المهر قبل العقد
 صحيح بخلاف
 إقرارها بكل
 بالنكاح

مطلب
 قول الوارث لا
 يستحق أرثا غير
 صحيح وكذا إذا
 أبرأ أحد الورثة
 فقيمتها من أعيان
 التركة

لا استحق ارثا وفي الاشياء والنظام لولا قال وارث تركت حتى لم يبطل حقه وفي جامع الفصولين
 لولا لاسد ورثته برث من تركه أبي يبرأ الغرماء عن الدين بقدر حقه لان هذا البراءة عن الغرماء
 بقدر حقه فيصح ولو كانت التركة عيناً لم يصح ولو قبض احد هم شيئاً من بقية الورثة وبرئ من
 التركة وفيها يكون على الناس لو اراد البراءة من حصص الدين صح لا لو اراد تملك حصص من الورثة
 لتمليك الدين من اهل عليه ولو قال وارث تركت حتى لم يبطل حقه لان الملك لا يبطل بالترك
 فهو صريح بانها اي الائمة لو تفرقت لاسقاط ما تستحقه من التركة لا يبطل حقها من الارث
 والله اعلم **سئل** في ائمة اعترف سيدها بأنه وطئها فأثبتت بعدا عتقها بالوطء هل
 يثبت نسبها منه وتورث في تركته مع بقية ورثته أم لا يثبت نسبها منه ولا ترك اجاب لا يثبت
 نسب ولذا الإمامة من سيدها بمجرد قوله قد وطئتها الا اذا ادعاه لنفسه فاذا ما السيد لا يرث الميت
 المذكورة من ماله الا اذا ثبت ببيعة شرعية معدلة دعوى السيد لها واذا المرتب فالبنت من جملة
 ماله الوروث عنه لو ورثته والحال هذه والله اعلم **سئل** في امرأة أشهدت على نفسها انها لا
 تستحق قبل اخيها خفا من متروكات والدها وان الذي قبضه اخوها من الديون المختلفة عن والدها
 وصلها استحقاقها منه وهو ثمانية واربعون قرشا فهل يمنحها ذلك من الدعوى بمحضها على
 مديون ما من مديين والدها واذا اعترف اخوها أن من جملة ما قبضه وأشهدت به يقبل قوله
 وينقها أم لا وهل اذا اعترف انها اقترضت منه كذا ثم ادعت بأنها اقترت به ولم تكن قبضته بحلف
 لها أم لا اجاب لا يمنحها الا شهداء المذكور عن الدعوى بين علي مديون عليه دين لوالدها ولا
 يصدق اخوها انه قبض منه وشبهه اشهادها قال في آخر الفصول الثامن والعشرين من جامع
 الفصولين مستشهدا رأيت ان قال قد استوفيت جميع ما ترك والدي من دين على الناس وقبضت
 ذلك كله ثم ادعى على رجل ديناً عليه أني اقبل بيبته واقضي له بالدين اه وانت خير بان واقعة
 الحال اولوية واذا قالت اقترت بالمال ولكن ما قبضته يحلف اخوها أنها ما اقترت كاذبة كما افق به
 المتأخرون واستقرت كلمتهم عليه والله اعلم **سئل** في رجل ادعى بالوكالة عن آخر على واحد
 من ورثة الميت بدين عليه فأقر له بالوكالة وانكر الدين ثم أثبت في وجه المدعي عليه الذي هو واحد
 هل يؤخذ من جميع التركة أم يلزم المدعي عليه فقط اجاب ان شهد مع المقر بالوكالة رجل
 آخر يؤخذ من جميع التركة والا لقال في مجموعة مؤيد زاده نقلا عن الزيارات ان انكر الوارث المدين
 على أبيه واقام المدعي بينة يقضي بالدين ويستوفي من جميع التركة لا من نصيب هذا الوارث
 وهذا لان القضاء على الوارث يكون قضاء على الكل فان أقر هذا الوارث بالدين وكذب سائر الورثة
 فلم يقض لقاضي باقراره حتى شهد هذا الوارث واجنبت بالدين على الميت جازت شهادتهما ويقضي
 بالدين ويكون ذلك قضاء على جميع الورثة انتهى وهذا اقراره بالوكالة بقصد على نفسه لا على
 بقية الورثة فهو خصم في حقه لا في حق غيره اذ اقر له بالوكالة فاخذ عليه لا على البقية

مطلب
 لا يثبت نسب ولد
 الائمة بقول السيد
 وطئتها

مطلب
 اقرارها بان الذي
 قبضه اخوها من
 الديون المختلفة عن
 والدها وصلها
 يمنحها من الدعوى
 على احد
 المديون

مطلب
 ادعى رجل الوكالة
 عن آخر على احد
 الورثة ديناً على
 الميت فأقر بالوكالة
 وانكر الدين ثم
 أثبت الخ

هو من المصدق ما يحصى من الدين وهو ولا يقبض السعي والبصري ومالك وابن أبي ليلى
 قال وهذا العدل وأحسن والله أعلم سئل فيما إذا أقر بغيره بنية شرعية في مرضه بأن في ذمة
 لزوجته خمسة وعشرين ديناراً ذهاباً مبرماً وجلاً وصدة فيه وباعها نصف دار له وهو مريض
 على ذلك بعد موته بعض ورثته وكذب البعض قبل الأقرار والبيع المذكوران صحيح أم لا أجاب
 أما الأقرار بالمهر فصحيح حيث كانت ممن يؤول لها مثل القرية كما صرح به في الجامع الصغير وغيره مع أنه
 إذ قبل قولها إلى تمام مهر مثلها بلا أقرار الزوج وأما البيع فلا يجوز قال في جامع الفصولين أعطى
 بيتاً موشماً مهر مثلها لم يخرج البع من الوارث لم يخرج في المرض ولو ضمن المثل إلا إذا أجاز الوارث وكان
 أن الأقرار لها بالنذر المذكور مهر صحيح حيث لا زيادة فيه على ما يؤول لها ولا يحتاج من
 إلى تصديق الورثة وإن كان فيه زيادة لا يصح بها إلا به ويصح فيها مهر مثلها وإن البيع لها
 يصح إلا برضا الورثة فإن رضى البعض ورد البعض جاز في حصته من رضى ولم يخرج في حصته من لم يرض
 وهذه الأحكام كلها صرح بها في جامع الفصولين في أحكام المرضي والله أعلم سئل في رجل أقر
 في مرض الموت بعشرين قرشاً من المهر المشروط بتجعله لزوجته المدخولة أنها باقية لها في ذمة
 وباعها بدينار موهناً عنده لغيره هل يصح إقراره في تلك الحالة وبيعه للزيتون الرهن أم لا
 أجاب لا يصح إقراره لها ببقاء شيء من مهرها المشروط عليه تجعيله قبل الدخول بها إذا
 دعواها به بعد الدخول لا تسمع منها فأقراره لها به لا يصح لأنها أقرت ولو لا يصح في مرض
 الموت وبيعه للزيتون الموهون عدم صحته أظهر من الشمس والله أعلم سئل في رجل يدهم
 ويحس في حوائج الدخلة والخارجة غير أن في وجهه اصفرار وفي جسده تغيراً لا يمنعه ذلك
 عن الخروج للمأدبة من يلداء إلى بلد آخر أو وهو في هذه الحالة غير ذي قرآن جميع ما في يده
 لاجنه فلان هل يصح إقراره ويعمل به شرعاً أم لا أجاب نعم يصح إقراره ويعمل به مشروطاً
 وحكمه حكم الصحيح ولا يلزم من اصفرار الوجه وتغير الجسد الكفاية بالمريض الذي يحتل
 أحكامه عن أحكام الصحيح فإن الإنسان لا يتخلو عن مرض ما فإدام يخرج في مصالحه لا
 يعد مريضاً عادة قال في الجامع الصغير صاحب السبل والدق ما لم يضر صاحب قرآن
 فهو كالصحيح فإذا علم ذلك علم أنه كالأقرار الصحيح وقد صرحوا بأن الصحيح إذا قال جميع ما
 في يدي أو جميع ما يعرف في أو جميع ما ينسب إلى فلان يكون أقراراً له حتى لا يشترط
 فيه شرائط الهبة قال في الحاشية قال ما في يدي من قليل أو كثيراً أو عبداً أو متاعاً فلان صح
 إقراره لأنه عام وليس بمجسوم انتهى فكل شيء ثبت أنه كان بيده يحكم به الحاكم الشرعي
 كما هو صريح كلام علماؤنا وأكابرنا هذه والله أعلم سئل في أخوين كثر بينهما الدعاوى
 والمخاصمات لتقريب طهالدي ناسب المحكم فرفع أمره إلى القاضي الكبير المستنير فنهى ناسباً
 عن سماعه دعواهما عليه قائلاً وإن أراد الدعوى عليه ترسله إلى هذا الجانب ولا تسمع عليا

دعوى فادعيا عليه لئلا تثب فقال على سبيل الانكار منها واستبعاد ذلك عنها انا قلت
 اباكما واخاكما يعنى بذلك غاية الاستنكار والاستبعاد هل يكون اقرارا منه بقتل ابهما واخيهما
 ثم لا يلوأعاد ذلك واقر به وشهد عليه شهود به أم لا اجاب لا يكون ذلك اقرارا بالاجماع وانما هو
 استبعاد منه لصدد والمخاصمة له منها والدعوى عليه وانصال الاذية اليه كما هو جار على
 الانسنة عند اذية من هو محسن غيره لمقابله بضد فاما مل منه من مجازاة المحسن بالاحسان
 لا بالاساءة وهذا مما هو مجمع عليه اى عدم كونه اقرارا بالقتل والله اعلم سئل في رجل دفع له آخر
 على يد ولد صابونا وثيابا ونقد اودبعة واذن له في بيع الصابون والثياب بمصرف فعل ودفع ثمنها
 له وتوفي الآخر بعد وفاة ولد المذكور فادعى وكيل زوجة الولد على ان كلا من الصابون والثياب
 والنقد ملك للولد ووزواله وطالبه بما خصتها يعنى زوجة الولد بالارث منه فاجاب المدفع له
 بانكار كونها ملكا للولد قال لا هي الا وسلمها الى ولد المذكور يعنى كان مأمور في ذلك هل يكون للوالد
 فقهرى على فرض ان الله تعالى ارثه أم للولد فقهرى على فرض ان الله تعالى ارثه واذا قلتم هي للولد هل لو
 قسمتها حاكمين ورثة الولد والحال هذه تبطل قسمته لمخالفته للوضع الشرعى أم لا اجاب
 هي للوالد لا للولد فقد صرحوا طية بانرا اقال هذا الزيد دفعه الى اوسله على عمره وهو لم يصرح به
 في الخلاصة والبرازية والتاريخية وغيرها ولا شبهة في وجوب ابطال القسمة والحال هذه
 التماذكراذ هو قسمة مال الغير على الغير فلا يجوز والله تعالى اعلم

مطلب
 في رجل دفع لآخر
 صابونا على يد ولد
 لبيعه في المصروفات
 الولد بعد موته
 فادعى وكيل زوجة
 الولد الخ

كتاب الصلح

سئل في قوم طرد قوة ومنعة اتموا اهل قرية باغراق آدمى في بثرو عجز اهل القرية عن درهم من
 انفسهم واموالهم الا يبذل شئ من المال ففعل رؤساء القرية وجعلوا لهم مالا لاجل انتظام حال
 القرية فهل يلزم الجميع يستوى اهل البثرو وغيرهم في ذلك أم يختص اهل البثرا اجاب حيث لم تكن لهم
 قدرة على منعهم وكان اخذهم لذلك قسرا على وجه التغريم فالغرامة على الجميع والحال هذه ولا
 عبرة لكرهه بعضهم وامتناعه وفي مثله قال الفاروق لو تركتم لبعتم اولادكم وهذا مستنبط
 من فروع متعددة ذكرت في القسمة والاجارة والكفالة والله اعلم سئل في التزول عن التيمارات
 بما يعطى لصاحبها كما هو الواقع في زماننا هل يجوز وانما لئول له وقضت منه المبلغ ثم ارد الرجوع عليه
 هل يملك ذلك أم لا اجاب الاستحقاق والتيمارات باعطاء السلطان لادخل لرضى الغير وجعله
 فلا عتياض عنه لا يجوز والدليل على ذلك ما قاله في البرازية وغيرها في كتاب الصلح له عطاء في الديون
 مات عن ابنين فاصطلى على ان يكتب في الديوان اسم احدهما ويأخذ العطاء والاخر لا شئ له من العطاء
 ويبذل له من كان له العطاء مالا معلوما فالصلح باطل ويرد بدل الصلح والعطاء الذي جعل الامام
 العطاء له لان الاستحقاق بالعطاء بانبات الامام لادخل لرضى الغير وجعله انتهى فهو صحيح

مطلب
 انهم قوم ذو منعة
 اهل قرية باغراق
 آدمى في بثروهم
 بقدر ما على شعهم
 الا يبذل الخ

مطلب
 التزول عن التيمارات
 بما يعطى لصاحبها
 لئال الرجوع

في عدم جواز التزول من التمارات وان للتزول له يرجع بما بذل كما هو ظاهر وان كان نزوله عن النفس
منه وقد رأت شيخ الاسلام الشيخ علي المقدسي عند قول صاحب الشبهة في التزول من الوظائف ما نقلته
والنقوى على عدم جواز الاعيان عن الوظائف وقولهم الحقوق المجردة لا يجوز الاعيان عنها
كحق الشفعة وغيرها صريح في رد قول من قال بجواز التزول عن الوظائف فاحاصل ان التمار هو
عطاء المقاتل وجاميكته في بيت المال وولاية الاعطاء والمنع في ذلك للسلطان لانه هو مكتوب
عليه قبضه والتزول عنه بما لا يخرج جميع فلان دفع المال ان يرجع فيه ويسترد من دفع له كما هو
ظاهر والله اعلم سئل في رجلين تخاصما على حصة بلدة بالمقاطعة ممن بلى اعطاء الحصة
كذلك ثم اصبحتا على ان يبذل أحدهما الآخر وتكتب على اسم في الديوان ولا يعرض له فيهما
هل يصح ذلك أم لا ويسترد ما دفعه اليه الخطيب لا يصح ذلك وله ان يسترد ما دفعه وعلى
الآخر حصة والصلح على اخذ ذلك ما طل كحصة من مات وله عطاء في الديوان فاصطلي بنا على كتب
اسم أحدهما في الديوان وبذل لآخره مالا في مقابلته وكحصة السارة اذا اخذ شخص دفع
له مالا ليكف عنه فهو باطل ويرد الدال الى السرقة والله اعلم وسئل عن رجل آخر يما صورته
في رجلين تخاصما على حصة بلدة بالمقاطعة عال ضجر من المحاصنة فذفع أحدهما الآخر مبلغا
على ان منى للحصة المذكورة بنفسه أو ناسه فالبلغ المدفوع في نظير اسقاط حصة من الحصة
المرقومة يكون في ذمته له يرجع به تصالحا على ذلك وارا كل الاخر ابراء عاما وأشهد كل على نفسه
انه لا يستحق قل لا يخرج حقا ولا استحقا فاكملت العادة في الصكوك وبعد ذلك يقتصر له
في الحصة المرقومة فيحل لمن دفع المبلغ أن يرجع به والحال انه مقربا أنه أخذه في نظير تركه
للحصة المذكورة وعدم تعرضه له فيها اجاب للادفع الرجوع فيها دفع والحال هذه ان الصلح
على مثل هذا باطل اجماعا لعدالة المقاطعة على الاحتساب لا يتخو شرعا والبراءة في المكفر على فاعلى
ذلك كلمات تقوم بها القيامة عليهم والابرة العام الواقع في ضمن صلح فاسد لا يمنع الدعوى جوا
به قاطبة وخصوصا مع اقاربه بعده أنه أخذ المبلغ المذكور في نظير اسقاط حصة من الحصة المذكورة
ولا حوله وعلى تقدير ان ثبت له حق في ذلك فقد كلف الحقوق المجردة لا يجوز الاعيان عنها
كحق الشفعة ولو صلح عنه مال ليعتاده بطل ولا شيء له ولو صلح احدك وذخية بمال لترك
نوبتها لم يلزم ولا شيء لها وكذلك الصلح عن حق المرو في الطريق والشرب على الخمار في هذين المجز
فما بال من المكوس والصرائب والمقاطعة عليهما وخصوصا على ابراء شرط وتعلق الا براء
غير صحيح كافي المتون والترويح والفتاوى وأصل تناول المبلغ المرقوم على الوجه المستطور حرام
لاوجه كله فهو الراسخ وقد صرحوا بان ابراء عن الراسخ لا يصح وتسمع الدعوى به وقبل البيعة
هذا واقاربه بعد ابراء العام بأنه أخذ نظير تركه للحصة بمثله اقاربه بعده أنه لا شيء له في ذمته
وقد اتى ان يجزم في ذلك بسماع الدعوى وقبول البيعة وعدم منع ابراء العام لذلك اخلاص كلام

مطلب
ورجلين تخاصما
على حصة بلدة
فبذل أحدهما الآخر
مبلغا على ان يبذل
الآخر لئلا يكتب
على اسم المدفع الرجوع

مطلب
تخاصما على حصة
بلدة فذفع أحدهما
لصاحبه مالا
على تركه طلبها
فله الرجوع بما
دفع

فاصححان في الصلح صريح به في الاشياء في كتاب القضاء ومما صرحوا به ان كل صلح حل حراما او حراما
 حلالا فهو باطل والحاصل ان المبلغ الذي تناوله الرجل المذكور في مقابلة التركة المذكورة لا فائده
 ولا مسوغ له شرعا فالواجب عليه من بسط الله له يدا في الحكم رده الى مستحقه والله اعلم **مسئل**
 بما لو اعترف الورثة بان ما في ذمة فلان لمورثهم من المبلغ كذا وكذا لعدم اطلاعهم على المورثهم
 من الدين وكتب بذلك حجة وقبضوا المبلغ ثم ظهر ان بذمته لمورثهم ازيد منه هل لهم الدعوى بما ظهر
 اقامة البينة عليه ام لا وهل اذا جرى الصلح بينهم وكتب بمصك وفيه ابراء كل منها الآخر عن
 دعواه ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الائمة وازادت الورثة العود الى دعوى الزائد هل تصح دعواهم
 ام لا **اجاب** نعم لهم الدعوى بما ظهر واقامة البينة على الزائد المدعى ومن له العلة ان يدعى منها بارج
 ثم اذا ادعى بعد ذلك بيقينها او بشئ منه وعينه لا يمنع اذ ليس فيه تناقض ولا راحة تعارض كما
 هو ظاهر واما العود الى الدعوى بعد ابراء تناو الصلح في البرازية في آخر التاسع من كتاب الدعوى
 جرى الصلح بين المدعيين وكتب المصك وفيه ابراء كل منها الآخر عن دعواه او كتب وأقر المدعيان العيين
 للمدعى عليه ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الائمة وازاد المدعى العود الى دعواه قبل لا يصح للبراءة السابق
 والاختار انه يصح الدعوى والبراءة والاقرار بضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لان بطلان المقتضى
 يدل على بطلان المقتضى ولدفع هذا الاختار ائمة خوارج ان يحجروا لبراءة العام في وثيقة الصلح بلفظ
 بدل على الا يستغاف بان يقر الخصم بعد الصلح ويقول ابراء ابراء عاما غير داخل تحت الصلح او يقر
 بأن العيين له الاقرار غير داخل تحت الصلح ويكتبه كذلك فان حاكما لو حكم ببطلان هذا الصلح لا يمكن
 المدعى من اعادة دعواه انتهى ومثله في غير البرازية والله اعلم **مسئل** في تركة الميت اذا كانت مستغفرة
 بالدين فوضوحت الزوجة عن ارثها ومهرها بشئ من التركة هل يصح الصلح ام لا **اجاب** استغراق
 التركة بالدين يمنع الورثة من الملك في التركة فلا يصح صلحهم ولا قسمة بينهم كما صرح به في الهداية
 وغيرها والله اعلم **مسئل** عن المتخارجين هل لاحدهما ان يرجع بعده ام لا **اجاب** ليس ذلك
 حيث وقع صحيحا والاصل صحة في البرازية لو سئل عن صحته يفتى بصحته حلالا على استيفاء الشرط
 في المطلق يحمل على انكاح الحال عن الموانع للصحة والله اعلم **مسئل** في تركة بين زوجة وأخ
 ساحت الزوجة الاخ واخرجته من التركة على شئ معلوم وكتب مصك المتخارج بينهما ومات الاخ
 قبل الاولاد ان يدعوا في التركة شيئا كان ظاهرا وقت الصلح ام لا **اجاب** ليس لاولاد الاخ ان يدعوا
 في التركة شيئا بعد المتخارج المذكور والله اعلم **مسئل** في رجل اخذ عن آخر كتابه وقف بامر
 سلطان فادعى اخاه على المأخوذ منه انه اخذ عوائد الكتابة في زمنه فضا له على مال دفعه له
 هل يصح الصلح ويستحق المال ام لا يصح ويرجع به عليه لكون العوائد انما هي شئ يدفعه
 للمزادعون من مالهم للكتابة لا من مال الوقف **اجاب** الدعوى المذكورة دعوى باطلة والصلح
 عن الدعوى الباطلة باطل ويرجع بماد دفعه له والحال هذا كالصلح عن تحليل الحر او تحرير

مطلب
 اعترف الورثة
 بان ما بذمته فلان
 لمورثهم كذا وكذا
 لا يمنعهم من دعوى
 الزيادة وكذا الاثر
 بعد الصلح
 الفاسد

مطلب
 استغفر التركة
 بالدين يمنع صحة
 الصلح عنها وكذا
 القسمة
 مطلب
 ليس لاحد المتخارجين
 الرجوع

مطلب
 اذا سأل احد الورثة
 صاحبه ليس لاولاد
 المصالح ان يدعوا
 شيئا كان ظاهرا وقت
 الصلح
 مطلب
 رجل اخذ
 عن آخر كتابه وقف
 فادعى اخاه على المأخوذ
 منه انه اخذ عوائد
 الكتابة في زمنه فقضا
 الخ

الحلال وهذا ظاهر لا يناد عليه وقد صرح به كثير من علماؤنا والله أعلم سئل في متد اشيعت
 ترى بينهما عقد صلح وكنت منك الاشهاد والشارى بينهما ثم بان فساد الصلح وازداد المدعى
 العود الى دعواه هل له ذلك أم لا أجاب نعم له ذلك والمختار كما ذكره الزاوي في الدعوى والصلح
 من دعوى الصلح والله أعلم سئل في ورثة تقاسموا الارث واشهد كل منهم ان وصلة شقة
 من التركة قد ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح هل تقع دعوى الوارث المشهد على نفسه
 في حصته منه أم لا أجاب نعم تقع دعواه في حصته مما ظهر ولا يصوره في ذلك نفسه
 الاشهاد المرقوم قال في الاشياء والمطائر في اوائل كتاب القضاء والشهادات والادعاء على صالح
 أحد الورثة وأبرأ عاقما ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح الاصح حواري دعواه في حصته
 كذا في صلح البرادية انتهى وفي كثير من الكتب متله فاد كان هذا مع الابراء العام فكيف لا
 تقع دعواه به مع عدمه فافهم والله أعلم سئل فيما اذا صالح أحد الورثة عن التركة وأبرأ
 عاقما ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح هل تجوز دعوى حصته منه أم لا أجاب هذه
 المسئلة ذكرها كثير من علماؤنا ومن ذكرها صاحب الخلاصة والزاري وقال لا رواية فيها
 ولغاثل ان يقول يجوز دعوى حصته منه وفي البرادية وهو الاصح ولغاثل ان يقول لا انتهى
 وحيث ثبت الاصح لا يعدل عنه والله أعلم سئل في قوم قتل يهمل قتيلا من فصال اولياؤه
 المتهمين بها على قدر من المال وانفقوا على أخذ سنتين به فعقد على احداها ولم يعقد على الاخرى
 هل يجبرون على تكاح الثانية بالمبلغ المتفق عليه أم لا وطهر المطالبة بالمبلغ من المال الذي
 وقع الصلح عليه أجاب لا يجبرون على ذلك والصلح عن الجناية مالمال جائزا بالاجماع ولا يجوز
 بالحرية ولا بما ليس بمال بالاجماع والله أعلم سئل في رجل له غنل آخر قد ر معلوم من زيت
 الزيتون مرض لا حرومات بعد ان أعلم أخاه بماله عنده فصالحه عنه بمبلغ معلوم من
 الدراهم سلمه له صلحا عمدا مدة ابيه ومضت مدة تزيد على سنة أو أريد ومات رب الزيت
 والآن يريد الاخ المصالح الرجوع على ورثة الاخ المصالح هل له ذلك أم لا أجاب ليس له ذلك
 والحال هذه وقد مضى الصلح بحمل العقود على الصحة ما أمكن وقد أمكن فيجوز على الصحة والله
 أعلم سئل في رجل له على آخر دين بمكتب في محكمة طالبه به فقال لا أقولك بمالك حتى تؤخره
 عني ففعل هل يلزم التأخير أم لا أجاب ان قاله علامة بحضرة الشهود يؤخذ به في الحال
 وان قاله سراصح التأخير وليس له أن يطالبه حتى يحل أخيه الذي أجله كما صرح به في الهداية
 والكاوي والدرود وملحق الاجرو وغيرها من انكبت المعلقة والله أعلم سئل فيما لو أقام رجل
 المغتول على القاتل بينة يقتل بوجوب الدية على العاقلة تقتضي بها تمام اصطلاحا على اقل من الدية
 من جنس الدراهم هل يصح الصلح عن ذلك ويكون على العاقلة والقاتل كما قدمهم او يكون الكل على
 العاقل وحده أجاب يكون على العاقلة ولا يتحول عنها بالصلح المذكور بعد تقرره لانه استأ

مطلب
 اد الطر مساد
 الصلح فاذع
 العود الى الدعوى
 مطلب
 تسمع دعوى
 الوارث في شيء
 طهر من التركة
 بعد الصلح ولو
 حصل الامراء
 العام

خطاب
 تسمع دعوى الخ
 ما عمله بلا
 فصل

مطلب
 صالح اولياءه
 لمقتول من المتهمين
 على مبلغ وانفقوا
 على أحد سنتين

مطلب
 رجل ما يورثه
 قد من الزينة فصال
 رجوع رب الزينة
 على صلح صلح الصلح

مطلب
 رجله على اعراس
 قطاله بر فقال
 لا أقولك به حتى
 يؤخره حتى

ادب الخ ورك
 للمقتول القاتل
 على اقل من الدية
 بعد قضاء بها
 قبل الصلح على
 العاقلة

لبعض من الدية المقررة والباقي على حاله وليست هذه مسألة ما وجب صلحا
 فهو على القاتل المصالح لان الواجب فيها تقرّر بقضاء القاضي لا بصلح
 المصالح كما هو ظاهر ومسئلة ما وجب صلحا صورتها صالح ابتداء قبل
 القضاء بها فيها لا تتحملها لان صلحه لا يسرى عليهم أما قضاء القاضي
 فهو سار عليهم لولايته العامة ولا ولاية للقاتل عليهم وله على نفسه ولاية
 الزام فينفذ عليهم خاصة فافهم والله أعلم **كتاب المضاربة**
 سئل في مضارب بالربع في مائتين اشترى بها حليما وأوعاه في اثني عشر رطلا وكسبه
 فقوته رب المال بما زاد عليها واشترى من المضارب ثلاثة منها بغير عينها ونقص المضاربة
 هل يصح الشراء والنقص أم لا والمضاربة باقية أم لا يصح الشراء ولا تنقص المضاربة أما الأول
 فلجهالة البيع كبيع ثوب من ثوبين والا فاصل البيع من رب المال اذا استوفى الشروط كما شتر
 وأما الثاني فلما صرحوا به أن رأس المال اذا صار عرضا لا تنقص المضاربة بصرح النقص ولا
 ببيع العرض والله أعلم سئل في مضارب ادعى هلاك مال المضاربة هل القول قوله
 بيمينه أم لا اجاب القول قوله بيمينه والله أعلم **كتاب الوديعة**
 سئل في رجل أودع عنده أهل قرية أمتعتهم وأبلم زمن الفتنة اذ قصد هجم
 اغ جار رجاء أن تسلم من يده فلما حضر ذلك الباغي سمع بأبل الوديعة فطلبها من
 لودع طلبا خبيثا وأمره باحضارها بحيث لو لم يدفعها لا وقع فيه قتلا او اطلاق عضو
 واخذ جميع ماله فدفعها المودع خوفا على نفسه مع جعل له هل يضمن أم لا اجاب لا يضمن
 لودع بالدفع حيث علم بدلالة الحال أنه لو لم يمتثل أمره بقتله أو يقطع عضو امته او
 يضر به ضررا يخاف على نفسه او عضوه او يتلف جميع ماله ولا يترك له قدر كفائته
 بما علم من كلام العلماء والله أعلم سئل في رجل أودع آخر من النقد قدرا معاوما
 من العبي كذا وكذا وأمره بان يوصلها لزيد فاوصله النقد وتاخرت العبي عنده لعذر
 لرضيا ما فاحر أخاه باصا لها اليه لعذر المرض فادسلها ومات المرسل اليه فادعى
 لودع ان العبي لم ينصل الي زيد هل القول قول لودع بيمينه أم لا اجاب القول قول
 ودع في براءة نفسه عن الضمان ولا يضمن بالارسل مع أخيه الذي يحفظ به ماله
 اهو المفتي به نص عليه في النهاية والله أعلم سئل في بكر صغيرة زوجها ولدها
 ن رجل بالولاية وقبض مهرها ومات الاب ثم ان الصغيرة كبرت وطالت الزوج بالمهر
 ثبت الزوج انه دفع مهرها لابيها وقبضه أبوها وهي بكر قاصر فهل لها الرجوع بتظير
 قبضه أبوها من المهر من خلفاتها أم لا اجاب هذه المسئلة راجعة الى مؤلأمين
 انجهيل وقد نصوا على ان الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الا في مسائل

مطلب
 اذا صار مال المضاربة
 عرضا فاشترى رب المال
 بعض الثمن بغير عينه
 ونقص المضاربة لا يصح
 البيع ولا النقص
 مطلب
 القول للمضاربة في
 هلاك مال المضاربة

مطلب
 اكراه المودع على
 دفع الوديعة لغيره
 ملأها لا يضمن

مطلب
 المودع المأمور باصا
 الوديعة الى زيد بغير
 ذمته يدفع الوديعة
 ولو بيع أخيه

مطلب
 اذا قبض الاب مهر
 ابنته الصغيرة ثم
 مات لا يرجع لها
 في تركته على ما قبله
 الخراف

منها الاب اذ امارات مجهلا مال بنه وقد ذكرها في الاشياء والمظالم اثرنا على جامع المسئولين
 وذكرها شيخ الاسلام مولانا الشيخ محمد عبد الله الترمذاني في الغزى ناقلا عن الفصول العبادية
 وابعد ذكرها قولين ففرق بينه وبين الوصي فقال وفي الفصول العبادية والوصي اذ امارات
 مجهلا لا يضمن واذا اخطأ مال يضمن والاب اذ امارات مجهلا يضمن وقيل لا يضمن انتهى
 فتحرران في المسئلة قولين والذي يظهر ارجحية عدم الضمان لان الاب اقوى مرتبة من الوصي
 فاداءكم يضمن الوصي فان لا يضمن الاب أولى وقد نقل في الوصي ايضا قول بالضمان واقصر
 على عدم الضمان في الاب كغير من العلماء فادانقر ذلك ما علم أنه ليس له الرجوع على الراي
 في مخلفات انبها ما لم تست بالبرهان الشرعي انما استهلكه عينا وصار دينا مرتبة اذ
 نسب الاستهلاك واداء الم يكن رهان فالقول قول الورثة بيمينهم على في العلم باستهلاكه وال
 يطالبون بدفعه من تركته والحال هذه والله أعلم مسئل في رجل روج اخيه الصغيرة وقصر
 صداقها وما تلايان فطلبته من تركته فادعى بقية ورثته ان اياها جهزها به هل يقبل
 محرد قولهم لا بد لهم من جنة على لك ايجاب لا يقبل قولهم بلا بينة لصيرورته دينا لها
 بذلك كما صرح به في جامع الفوائد وهو ظاهر كلام الحائنة وجامع الفصولين وكثير من الكتبة
 اما كلام الحائنة فلعدم استثناء الاب في مسئلة الموتى تخميل وتعليط من استثنى أحد المتقار
 واما كلام جامع الفصولين فلا والله قال بعد ان رزى للسق وضمن الاب موتة مجهلا قيل لا كوصي فساد
 صفة الترمذي وقال في الثالث والثلاثين راي المختصر ما النوع مجهلا ولم يذكر الوبعة بعينها صا
 في ماله وكذا كل شيء أصله امانة انتهى ولا سيما في بلادنا فان اكثر الناس خصوصا من الغلابة لا يورد
 مهود مولياتهم ولو هو عن ذلك لا يستهون والذي يظهر فيما عدانا طر الوقف والسلطات
 والقاضي والوصي الصمان الموقوف تخميل لان عدمه في هؤلاء لا يتوقف عن الولاية نسب العباد
 والله أعلم مسئل في رجل ارسل الى بواب وكالة الرملة حملا من الثياب الفرسية فوقع الحمل في ماء
 ففرق ففتح البواب انما تركه بلا شرف الهواء تلف وشره حتى جف وأعاد كما كان فادعى
 ربه على البواب انه نقص منه كذا انما الحكم ايجاب القول قول البواب بيمينه انه لم يتعد على
 الا نواب ما خذ شيء منها ولا يكون متعديا بشرها لا صلاح امرها لانه فعل جميل ما عثر
 المحسين من سبيلك والله أعلم مسئل في حراث سلم الثور للبقا ففضاع في يده من غير نقد هل يستحق
 أم لا بخريان العادة فالدفع اليه لا على وجه الاطراء الذي لا يختلف من اهل قرية من قري لا
 ايجاب لا يضمن والحال هذه والله أعلم مسئل في رجل دفع لآخر ثلاثة قروش قطعا مصرية
 ليوصلها الى فلانة التي خطبتهما ودفعتها ثم احلفا هل يلزم الدافع استردادها من الام أم
 ايجاب لا يلزم الدافع استردادها والحال هذه لا يمين وقد ادى امانته بالدفع لمن امر بالدفع
 وتم عمله فلا يكلف الى الاسترداد من دفع اليه والله أعلم مسئل في رجل اودع امر ثوبا

مطلب
 اد قبض الاب بمجل صدق
 اعته الصغيرة تم ما
 فاداة الرجوع في تركته
 فادعت الورثة الرجوع

مطلب
 رجل ارسل الى امر حمل
 فاش فاصاد ماء ففتر
 المرسل اليه فالقول لاداء
 اتم المرسل ما حدث من

مطلب
 حراث دفع ثورا الى بقار
 فصاع في يده لا يضمن

مطلب
 دفع لآخر درهم ليوصلها
 الى مخطوبته لا يلزمه
 استردادها اذا لم
 يتزوجها

مطلب
 لو ودع المودع الودية
 صحت

ان المودع اودعه عند آخره فبذلك المودع وهل هل يضمن المودع الاول قيمة الثور يوم الابداع من المالك
ثم لا يجب نعم يضمن قيمة الثور يوم تعدى عليه بالابداع وغاب عنه والله اعلم **سئل** في امان
بفرضه سلطانية يرد اليها السفن فبقي وسفنها بسا حلتها ارسى سفينة بها ومن جملة وسفنها ايكاس
بها اقبشة قال يسفنها لامين الغرضه اذا حضروا هل الايكاس او وسفنها مكتوب من احد منهم بطلب ما
هو له فكنه من اخذه فحضر جماعة من اهل الايكاس واخذوا مالهم وبقي كيسان فحضر رجل
ومعه مكتوب بهما فاخذها بمعرفة الامين واوسفنها في مركب فانكسرت المركب وغرق
ما فيها وهما من جملة هل اذا ظهر ان اخذها غير المالك يضمن الامين أم لا اجاب لا يضمن
الامين اذا لا وجه لصنانه لان حيث ظن ان اخذها له حق الاخذ لم يكن مفرطاً في اللفظ
مكتسبة الحياحي يقطن ان رافع الثياب مالكم لا يضمن اذ لم يترك الحفظ لما ظن ان الرافع مالكم
فذلك لك هذا لما ظن الامين ان اخذ له حق الاخذ فافهم **سئل** في مودع اودع الوديعه
عند رجل وقادفه فضاقت المودع الثاني هل يضمنها المودع الاول بمفارقة أم يضمنها
المودع الثاني اجاب يضمنها المودع الاول عند ابى خيفة لا الثاني لتعديده بمفارقة كما ذكر
في السؤال والله اعلم **سئل** في رجل اودع آخر دأهر فطلبها المودع فقال له المودع اودعها عند
فلان ثم ردها على فضاقت عندي وكذب المودع فما الحكم الشرعي اجاب يضمن اذا كذب المودع
ولم يبرهن المودع لانه اقر بوجوب الضمان عليه ثم ادعى البراءة فلا يصدق ولا يبينه والله اعلم
سئل في رجل من العرب اودع عنده آخر دأهر وربطها بنجاء بيته وحفظها بما يحفظ به ماله كما هو
العاده المستمرة بينهم فخلع رباطها من رأسها وسرق هل يكون متعدياً فيضمن أم لا اجاب لا يضمن
حيث تحفظها بما يحفظ به ماله لان الواجب عليه حفظها كذلك وليس عليه ما لا يقدر عليه والله
اعلم **سئل** في امرأة دفعت وديعة لرجل مع اخ زوجها فبذروا من ردها اليوصلها له فطلبها وادعى عدم
الوصول اليه هل القول قوله في ذلك وتضمن حيث لم ياذن لها بالدفع له أم لا اجاب نعم تضمن رأسها
مع اخ زوجها والقول قوله انها ما وصلت اليه لانها صارت ضامنة بارسالها معه والله اعلم
سئل في رجل اودع آخر سوار ثم مات المودع فطلب الوارث الثور من المودع فادعى
دفعها للمودع هل القول قوله بيمينه أم لا اجاب القول قول المودع انه رد الوديعه الى
المودع بيمينه وليست مسئلة الامانات تنقلب مضمونة عن تجهيل فافهم والله اعلم
سئل في رجل سلم ثوره لأكاره لحفظه ويحرق عليه فصا ربييته في دار غيره ولا يبيت
عنده فاصبح مقطوع العصبين هل يضمن هو ام صاحب الدار ام لا ضمان عليهما **اجاب**
يضمن الاكار لا صاحب الدار لان الاكار امان كالمودع ووضعه في دار الاجنبي ايداع هو
لا يملكه فيضمن والله اعلم **سئل** في مودع استهلك الحنطة الوديعه في زمن الغلاء ففلا
المودع في زمن الرخاء بقيمتها يوم الاستهلاك هل يلزمه قيمتها يومه او يلزمه حنطة مثلهما

مطلب
وضع صاحب السفينة
اكتاسا فيها اقبشة عند
امين الساحل وامره
بذفعها لارباعها عند
مجيئ احد منهم او كتابا

مطلب
اودع الوديعه فضاعت
ضمن الاول

مطلب
يضمن المودع ان كذبه
المودع في قوله اودعها
واسترد داتها ضاعت

مطلب
اذا سرق الوديعه
والمودع يحفظها بما
يحفظ به ماله لا ضمان
عليه

دفعت الوديعه الزبنا
مع اخ زوجها فالقول
لربها في عدم الوصول

مطلب
القول للمودع في ان ردها
لربها عند طلب وارثه
مطلب
اذا ابيت الاكار الثور في
بيت غير صاحبه فملك يضمن

مطلب
اذا استهلك المودع تحفة
الوديعه يجب عليه مثلهما

مطلب
قوله المودة
وروي احمد
المودة في حياة

مطلب
يصدق المودع
في قوله رديت
المودة في الدنيا

مطلب
صياح ما في يد
الليل
مطلب
قوله لا لئلا
مع الدنيا في يومها
فرتها

مطلب
المالك ان يضمن
المودع ما في
مطلب
وضع المودع
المودع في جدر
تجبر خبر قمت
عليك المودع

مطلب
المودع مع راحم
المودع مع راحم
المودع مع راحم
مطلب
المودع مع راحم
المودع مع راحم
المودع مع راحم

مطلب
رجل اودع مكاريا
حملا على مكارية
يوصلها لاجل
الح

اجاب يضمن مثلها الا قيمتها يوم الاستهلاك والله اعلم سئل في مودعة مردف
الودعة لرها فوجد هانا قصة فسالها فقال ان روي اخذ منها في حياته من غير على
فما الحكم اجاب اقوارها ينفذ في حصتها من تركته ولا ينفذ على بقية ورثته فان وفيت
حصتها بها فالاولا يلزمها فيما زاد عنها ولا يلزم بقية المودعة شئ باقارها والله اعلم
سئل في رجل اودع اخرا رودة ومات المودع بكسر الدال فادعى وارثه بما على المودع بصنع
الدال فقال دفتها لهما هل القول قوله في الدفع يمينه ويبرأ من الضمان ام لا اجاب القول
قوله يمينه ويبرأ من الضمان قال في الاشياء والنظائر في كتاب الامانات كل امينة ادعى
ايصال الامانة الى مستحقها قبل قوله والمودع امين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها فيقبل قوله
والله اعلم سئل في دلال ادعى صياح المتاع هل يضمن ام لا ويقبل قوله يمينه اجاب مؤمن
لا يضمن بالصياح والقول قوله يمينه فيه والله اعلم سئل في امرأة دفنت الدلال ثيابا
بيضا وان لم تبغ في يومها يردوها عليها نجسة اعتدوا ما مع قدرته على الرد في بوعه فهاكت هل
يضمن ام لا اجاب نعم يضمن لخالفته الشرط الذي شرط عليه مع قدرته والله اعلم سئل في مودع
الخاصب اذ ارد المخصوص على الخاصب هل يبرأ ام لا اجاب نعم يبرأ كما يبرأ الخاصب الخاصب بالرد
على الخاصب والله اعلم سئل في رجل اودع آخر قوسا فادعه المودع لرجل آخر وتصرف فيه المودع
الثاني بغير اذن المالك هل المالك القوس ان يضمن الثاني قيمة القوس ام لا اجاب نعم له ان يضمن
الثاني والمحال هذه والله اعلم سئل في مودع قامت عليه لصوص مع جملة القافلة التي موفى فيها قبلما
توجهت للصوم بخوفه وضع الودعة في جدر شجرة واخفاها عن الاعين حذر اهلها فلما رجع
في وقت امكته فيه الرجوع اليها لم يجدها في الموضع الذي وضعها فيه هل يضمن ام لا وهل جية
سلم قيام الموصوفين على تلك القافلة يكون القول قول المودع في ذلك ام لا اجاب وضع الودعة
واخفاها في جدر شجرة مماثلة في المفارقة عند توجه الموصوفين الى الموضع غير موجب للضمان
قطعا اذ ارجع اليها في وقت امكته الرجوع فيه اليها من غير تاخير اذ تعين الحفظ فيها اذ فيها
لا يضمن وفي ضرورة كرق واذا علم خروج الموصوفين على القافلة قبل قول المودع في ذلك
كما قيل في وضعها عند اخفى اذ علم وقوع الحريق في بيته كما هو مفاد كلام المشايخ فاطبة والله
سئل في رجل اودع آخر دراهم فانفق المودع بعضها وملك الباقي من غير تفریط هل يضمن ام لا
وهل القول قوله في مقدار ما انفق منها وما بقى يمينه ام لا اجاب يضمن ما انفق والقول
قوله فيه يمينه والله اعلم سئل في راع اذن له مالك شاة ان يوصلها منجحة الى بقرها
مع راع فاكلها الذئب ولم يتعد هل يضمن هذا الثاني ام لا اجاب لا يضمن وهو كمن
المودع والله اعلم سئل في رجل اودع مكاريا حمارا عليه عجوة يوصلها لاجلها بمكانه ان يفر
الحمار في اثناء الطريق يحمله حمارا على حماره وسقط له حمارا آخر في اثناء الطريق

فاسئل

فاستغل به فذهب الحمار الذي عليه الجبوة وضاعت الجبوة من ضمنها ام لا اجاب لا يضمنها
 والحال هذه في جامع الفضولين وكثير من الكتب واقعة الفتوى ساجرحمارا ورجل عليه ولبخر
 فسقط سجاده في الطريق فاستغل به فذهب الحمار للساجر وبعثت فلو يجال لوانع الحمار المستأجر
 بذلك حماره ومتاعه لم يضمن والا ضمن استدل لا بما ذكره في الذخيرة ان الامين انما يضمن بترك
 الحفظ لو كان بلا عذر اما لو بعد فلا يضمن اه فاذا كانت واقعة الحمار هذه بحيث لو اتبع حمار
 الجبوة يتخاف ضياع بقية السمر لا ضمانا عليه لقوله في الذخيرة وغيره بان الامين انما يضمن
 بترك الحفظ لو كان بلا عذر اما بعد رقا لا والله اعلم سئل في امرأة او دعته اخرى سوارا فبلا
 لم يسه قالت عندى امرأتى على ثلاثه ايام وواحد من ذلك فبلا مضت ادعت انه ضاع قبل قولها
 عندى وانما استعملت رجلا ان يتجده هل يضمن ام لا ابدا اجاب يضمن قال في الميزانية
 ستمادكتا با فضياع فبلاه ما لكه فلم يجبر بالضياع ان لم يكن آيسا من وجوده لانهما عليه
 لو كان آيسا من وجوده يضمن قال الصمد والسهميد هذا التفصيل خلاف ظاهر الرواية
 فان اذ او دعته الرد ثم ادعى الضياع يضمن للتساقض اذ اكان دعوى الضياع قبل الرد كما مر
 وبه يفتى اه وحكم الودعة حكم العارية والله اعلم سئل في امرأة او دعته عند اخرى دهرهم ثم
 طلبتها فوعدتها بالرد ثم طلبتها فوعدتها به ثم طلبتها فقالت ضاعت هل يضمن ام لا اجاب
 يضمن والحال هذه على ما عليه الفتوى حيث ادعته قبل الطلب والله تعالى اعلم سئل في رجل ادع
 راجع حمارا الى سباط سيدنا الخليل على نبينا وعليه صلاة الملك الجليل فوضعه في مكان مضيق
 بيت جوارب وعرضه للهلاك حتى هلك بوقوع الاسطار عليه فهل يضمن مثله ام لا اجاب نعم
 يضمن والحال هذه اجماعا والله اعلم سئل في رجلين اشترى با موصا وادعاه من البائع بعد
 قبضه وغابا ثم حضر احدهما واخذ الباموس من البائع ونقله الى قرية اخرى وادعاه عند رجل
 فسرق هل يضمن ام لا اجاب نعم يضمن قال في جامع الفضولين راجع السير الكبير سئل حولان
 مواسلها ففاجبا احدها فدفع الشريك الاخر كلها الى الراعي هل يضمن نصيب شركه اجاب ان
 يضمن اذ يمكنه حفظها بيد اجيره فلا يعصم مودعا غيره الى اخر ما ذكره ومستثلثا بالاول
 ذا الشريك فيها ليس مودع فيها وفي مسئلة السير مودع يضمن بالادبع والله اعلم سئل في
 اربعة شركا في ساقية اشترى واربعة ارباع من بزر النيلة وادعوه عند احدهم واذنوا له
 بد فقه لقيم الساقية وصار بزرع منه شيئا فشيئا والآن قيم الساقية يقول ما رزعت الا
 ربعا ونصف ربع والشريك المودع يقول سلتك الجميع ولا ادرى ما صنعت به فهل يلزم
 الشريك المودع ما نقص البزر ام لا وهل القول قوله بيمينه ام لا اجاب لا يلزمه ذلك والقول
 قوله بيمينه انه دفع الجميع للقيم ولا يلزم القيم يقول المودع حاصله القول قول كل منهما في نفي
 الضمان عن نفسه والحال هذه والله اعلم سئل في فارس مشترك بين اثنين اعارها احدهما

مطلب
 طلب الودعة
 صاحبها فقال له
 المودع اني سأل
 ثم ادعى الضياع
 امر

مطلب
 كالى قبله

مطلب
 يضمن المودع
 الودعة اذا
 وضعت في مضيق
 مطلب
 اشترى با موصا
 فادعاه من البائع
 فدفعه لاحدهما
 بغيبه الاخر فضمن

مطلب
 اشترى بزر او دعته
 عند احدهم وامره
 ان يدفعه لغيره
 ساقية فاقوله
 في انه دفع الكل
 مطلب
 اعار احد الشريكين
 العارية بغير اذن
 شريكه وارسلها
 الغير مع رجل

بغير إذن الآخر لرجل ليركها الى مكان معين فركبها وتجا وزه وهلك تحتها وكان الميراث
 مع رجل ودبعة ليوصلها الى المستعير فوصلها فاحتار الشريك الذي لم ياذن فضمن شركته
 اكبر اغارها بلا اذن والميراث من المستعير بسبب المجاوزة بما عين له والمستعير يريد ان يضمن رسول
 الميراث له ذلك ام لا **اجاب** ليس الرسول ضمانا والحال هذه والله اعلم **كتاب سبب العار**
سئل في رجل سخط عليه ليعيق سوا حرا سيادته الثاني الاول ان يبني سارا على بيته بمنعاده اطلع
 عن الاطلاع على عورة الآخر فاذن له فمادى البيت هل لورثته رفع بناء الثاني عنه ام لا **اجاب** نعم
 لورثته رفع بناءه عن ملكهم ولو ادن له مودتهم لانه بمنزلة العارية والميراث اذا ما لورثته استردادها
 والله اعلم **سئل** في رجل استعار من اخيه سيفا وهلك المستعير ولم يبين حال السيف والورثته لم يعلم
 ما فعل بالسيف هل يكون السيف مضمونا ويؤخذ قيمته من تركته ام لا **اجاب** حيث مات ولم يبين حال السيف
 ولا يعلم ان وارثه يعلمه فهو مضمون في التركة فتحقق قيمته فيها والحال هذه والله تعالى اعلم **سئل** في رجل اشترى
 فرسا واسلم باع اركبها لرجل عارية وأمره بحجده ووصلها الى مكان كذا بردها عليه فلما وصل الى المكان للعين
 دفعا الى ولد البائع ليركبها في الموضوع آخر فركبها فاهلك تحتها هل يضمن قيمتها للمستعير ولا الجار
 فضمن المستعير الاول والثاني الذي هو ولد البائع ما الحكم الشرع **اجاب** نعم يضمن والمالك الجار اذا شاء
 ضمن المستعير الاول وان شاء ضمن الثاني ولا رجوع له على الاول والحال هذه والله اعلم **سئل** في مستعير
 احمق قبه هبته العارية معه فذهبت وهو بصيرها حتى غابت عن عينه ثم تبعها هل يضمن ام لا
اجاب نعم يضمن والحال هذه والله اعلم **سئل** في الميراث والمستعير اذا اختلفا في الاطلاق
 والتقييد ولا يثبت فلا يثبت القول مع يمينه **اجاب** الاختلاف في الاطلاق والتقييد منسوخ
 الى انواع شتى في الايام او في المكان او فيما يحمل عليه فالقول قول رب الدابة مع يمينه واذا قال
 اعترني دابتي وهلك وقال المالك غصبته ما مني فلا ضمان عليه ان لم يكن ركبها فان كان قد
 ركبها فهو ضمان وان قال اعترني وقال المالك احركتها وهلك من دكوبه فالقول قول المراكب
 ولا ضمان عليه كذا ذكر كثير من علمائنا وباب الاختلاف في الاطلاق والتقييد واسع فلا
 نطلق عن العلم فيه الادارة في الدنيا الواقع فقطهر من العلة الموجبة للضمان وغيره والله اعلم
سئل في رجل بنى فيه اذ روجته مادها ورجلها فهل يسوغ له البناء في ملكها او يصير البناء
 لها ام له **اجاب** نعم يسوغ فقد صرح علماؤها وغيرهم بان الاذن من المالك بالبناء لغير المالك صحيح
 البناء وقالوا كل من بنى في دار غيره بامر فالباء لآخره ولو بنى لنفسه بلا امره فهو له وله رفعه قالوا لو
 عمرها لها بلا اذن ما قال النفسى رحمه الله تعالى العماره لها ولا تنسب عليها من النفقة فانه متبرع ولما
 هذا سائر املاكها ولو انفق معه على ان يعمر ويسكن وعمره سكن فتمت يسقط ما انفق وقد
 اجرة المثل وان لم يقع الاتفاق على ذلك فهو متبرع بما انفق واتفقوا على ان لو اقره بنى متبرعا
 كان متبرعا وان اقرت انه بنى ليسكن نظير بناءه انه يازم عليه اجرة المثل لما سكن لانها

مطلب
 نشانه رجل صاحب
 سطح انداخت غير سارا
 لورثته الادب الرجوع

مطلب
 رجل استعار سيفا
 ثم مات ولم يبين

مطلب
 اذا اخالت للمستعير
 ما عادت فاهلكت شيده
 الثاني فالملك الجار
 في التضمن

مطلب
 احمق قبه الهبته
 العارية فذهبت

مطلب
 اختلاف في الميراث
 في الاطلاق والتقييد فيه
 تفصيل

مطلب
 في البناء في دار
 زوجته

ما رويت متبرعة حيث جعلت ذلك ليسكن اي نظير عمارته وان أنكرت الاذن فالقول قولها
 وان قال هو ما أدنت لي وقالت أدنت فالقول قوله لان الاصل عدم الاذن واذا ثبت عدم الاذن
 يرفع بناؤه ويلزم به وان ثبت الاذن له وقصاد قائله انه كان كالمستعير برفعها بطلها وان
 قصاد قائله انه بنى لها يرجع بما اتفق ويرجع بما اتفق وقد حصل الجواب في كل فرع من فروع المسئلة
 بما قاله علماؤنا والله أعلم **مسئل** في رجل استعار من أخ أو صديق أرضا لزراعتها ما شاء فزرعها فطبا ثم أتى
 بحول فاسترد الميراث من الأرض وفيها شجر القطن وحوت عليه واستمر باقي في الأرض حتى أثمر فحل
 الثمر لصاحب الأرض أم للمستعير الذي أصل البزمنه **الجواب** ثمر القطن وشجره للمستعير الذي يزرع
 شجره ولا شيء للمعير فيه والحال هذه والله أعلم **مسئل** في رجل استعار من أخ مصحفا وتركه في بيته
 وخرج إلى بعض أشغاله فسرقة من غير تقريب منه هل يضمن أم لا **اجاب** لا يضمن حيث لم تكن العادة مؤقته
 وأما إذا كانت مؤقته وهلك قبل مضي الوقت فكذلك وان بعدها يضمن حيث أمسكها بعد
 مضيته مع إمكان الرد والله أعلم **مسئل** في رجل استعار من أخ فرسا وردها عليه بعد أن ظفرت
 عند المستعير وقطع لها ثم ماتت عند المعير ويدعى ان موتها بسبب القطع الذي وجد عند
 المستعير والمستعير ينكر فهل القول قوله بيمينه ولا ضمان عليه أم قول المعير **اجاب**
 القول قول المستعير انهما لم تمت بسبب القطع بيمينه وعلى المعير البينة ولو ما بسبب الظفر
 لا ضمان على المستعير لعدم التقدي منه كموتها خف أنفها والله أعلم **مسئل** في رجل استعار حمارة
 لحمل معين وأمره مالكها بردها حال وصولها وعدم بيانها فامسكها بعد الوصول من غير عذر
 وبيتها عنده فضا هل يضمن أم لا **اجاب** نعم يضمن بالامساك عنده والله أعلم **مسئل**
 في المستعير استعادة مطلقة هل يملك الايداع عند أخفى أمين أم لا واذا كان يملك
 وصناع المستعير بلا تعد من المودع يضمن أم لا **اجاب** هذه المسئلة اختلف فيها علماؤنا فمن
 قائل بان يملك ذلك ولا يضمن وهم مشايخ العراق قال بعضهم وبه أخذ أبو الليث وحججوا
 الفضل وعليه الفتوى وقال بعضهم لا يملك ذلك فيرى القاضي بأنه لان الزوج ممتساو
 والله أعلم بالصواب **كتاب الهبة** **مسئل** فيما اذا ملك زوجة نصف
 حمل ونصف بقرة ونصف غراس زيتون ورابع بدو وشاة بمالك شرعا بايجاب منه
 وقبول منها وقبضت الزوجة الانعام المذكورات بوضع يدها عليها كما قبضت العقار وتسلمت
 ذلك كله بعد التحلية من زوجها ثم ما الزوج ويريد وارتد ان يجعل المملكات ميراثا لبيته وبيان
 الزوجة فهل حيث خرجت المذكورات عن ملكه بتمليك صحيح لا يكون ميراثا عنه بل هي للزوجة
 بالتمليك المذكور **اجاب** هي ملك للزوجة المذكورة بالتمليك على الوجه المذكور وليس
 ميراثا عن الميت هذا وقد تقررتان هبة المشاع الذي لا يحتمل القسمة صحيحة وما ذكره من
 سوى الغرض ان احتملها بان أمكن التساوي فيه والا فهو مما لا يقسم فتصح هبة النصف منه

مطلب
 اذا استرد الميراث
 الارض وفيها شجر قطن
 فهو للمستعير

مطلب
 اذا اسرق مصحف العارية
 من غير تفريط فلا ضمان

مطلب
 رد المستعير الفرس
 بعد ان ظفرت وقطع
 لها ثم ماتت فاختلفا

مطلب
 امر المعير المستعير
 بردها بمجرد الوصول

مطلب
 اختلفوا في مال
 المستعير استعادة
 مطلقة الايداع

مطلب
 ملك زوجة
 نصف حمل ونصف
 بقرة ونصف غراس
 ورابع بدو وشاة
 ثم مات فاراد الوارث
 جعلها ارثا

والحال هذه والمدة ما لا يقسم كالطاحونة والحمام فتصح هبة المشاع فيه وكذا البخل والبقرة
 والشاة مما لا يمكن قسمة الواحد منها فصحت فيها الهبة المذكورة والله اعلم **مسئل**
 شخص وجب ابنه وان ابنه محد ود او غيره من جميع ما عملك مما يقبل القسمة ومما لا يقبل
 بمقد واحد هل يجوز ام لا **اجاب** ان حكم حاكم بوجهه جاز والا عند الامام وهي مسئلة
 هبة الواحد من اثنين والله اعلم **مسئل** في امرأة جنت بعد دخول زوجها ما فطلت
 زوجها من ايها ما دفع من مهرها ويطلقها فدفقه هل استرداده ام لا **اجاب** نعم لم يسترد
 منه وقد صرحوا بان الاب لا يملك هبة مال ولده ولو بعوض ولا شك ان هذا مال القربة فدفقه
 القربة للقربة بغير حق فيسترد والحال هذه والله اعلم **مسئل** فيما يرسله الشخص الى غيره
 في الاعراض ونحوها هل يكون حكمه حكم القرض فيلزم الرقابة به ام لا **اجاب** ان كان العرف
 قاضيا بانهم يدفعونه على وجه البذل يلزم الرقابة به ان مشيا فمثله وان قيميا فقيمه وان
 كان العرف بخلاف ذلك بان كانوا يدفعونه على وجه السبة ولا ينظرون في ذلك الا اعطى البذل
 حكمه حكم الهبة في سائر احكامه فلا رجوع فيه بعد الحلاك والاستهلاك والاصل فيه ان
 المعروف عرفا كالمشروط شرطا **مسئل** فيما اعتاده الناس في الاعراس والافراح والرجوع من
 الحج من اعطاء الثياب والدراهم وينتظرون بدله عند ما يتبع لهم مثل ذلك ما حكمه **اجاب** ان كان
 العرف شائعا فيما بينهم لنهم يعطون ذلك لياخذوا بدله كان حكمه حكم القرض فاسده كفا سده
 وصححه كصححه اذ المعروف عرفا كالمشروط شرطا فيطالب به ويحبس عليه والله اعلم **مسئل** في
 ام وهبت لابنها الصغير بن بيوته لهما النصف ولها جاد اب وهي ساكنة بها
 هل تصح ام لا ولا تنفيذ الملك **اجاب** لا تصح ولا تنفيذ الملك الشيوخ والشغل والله اعلم
مسئل في مريض مرض الموت ملك معتوقه دارا وحاصلا فيها متاع الواهب اصطى لا
 فيه داو به وما يتحصل من محصول قريته كذا ومات هل تصح هذه الهبة ام لا **اجاب** لا تصح قال
 في الخانية رجل وهب دارا لرجل وتسلمها وفيها متاع الواهب لا يجوز لان الموهوب مشغول بالسر
 بهبة ومثله في كثير من الكتب وهذا اعلم عدم صحة ما سيحصل من محصول القريتين بالاولى لان
 الواهب نفسه لم يقبضه بعد وكيف يمكن وهذا ظاهر في الخانية مريض وهب شيئا ولم يسلم حتى
 بطلت هبته لان هبة المريض هبة حقيقة فلا تتم بدون القبض وقد صرحوا قاطبة بانما الواهب
 لرجل دارا الواهب ساكن فيها لا تصح الهبة بخلاف ما اذا وهبت الزوجة لزوجها وهي ساكنة فيها لانها
 وما في يدها في يده وبخلاف الابن الصغير اذا وهب له ابوه دارا وهو ساكن لان قبض ابيه قبض له
 والله اعلم **مسئل** في رجل وهب جلا نزع محصودا بنفسه او بوكيله فذاسه ونفاه وخزنت
 حنطته وتبته هل له بعد ذلك رجوع في هبته ام لا الزيادة قيمته **اجاب** لا يصح رجوعه في هبته
 والحال هذه اذ الموهوب نزع وقد صار يقبله حنطة وتبنا والله اعلم **مسئل** في رجل زعم ان

مطلب
 ويصير بدو ان
 بنه محد ود
 ويغيره

مطلب
 دفع الا ما قبضه
 من المهر من
 امه لم يقبلها

مطلب
 فيما يدفعه الشخص
 لغيره في الاعراس

مطلب
 منه من مقبول
 ما قبله

مطلب
 وهبت لابنها
 الصغير بن بيوته
 على النوا

مطلب
 لا يجوز حنطه ما هو
 مشغول بمتاع
 الواهب

مطلب
 ليس الواهب الزرع
 ان وجه بعد دوسه
 وتنفسه
 هبة اتم بدون
 الارض لا تصح

مهرة والد زوجته ملكة سحر معلوما في خيانتها وخيس الشجر عن مستحقته هل له ذلك أم لا **أجاب**
يسر له ذلك وقد تقر أن هبة الشجر بدون الأرض كهيئة المشاع المحتمل القسمة وهي لا تصح والله
أعلم **مسئل** في امرأة أراد أن يتزوجها الذي طلقها قائلاً لها لا أتزوجك حتى تمسحيني ما لك
على من المهر وهو عشرة قروش فوهبته فزوجها ثم طلقها بأشائها هل يبرأ من العشرة قروش
التي بذمتها أم لا **أجاب** لا يبرأ كما صرح به في الحاشية ونقله عنها في البحر والله أعلم **مسئل** في
أفرا من معلومة لشخص في كل فرس منها حصصة معلومة المقدار وهبها لابن بنته الصغيرين
وقبل لها ابوها وتسلم ذلك والأفرا من مختلفة القيمة هل يصح ذلك ويلزم شرعاً أم لا
أجاب نعم يصح قال في المبسوط للشيخ الإسلام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ولو
هب رجل لابنين نصف عبدتين أو نصف ثوبين مختلفين أو نصف عشرة أبواب مختلفة زطي
ومروى وهو روى ويحذرك جاز لأن مثل هذه الثياب لا تقسم قسمة واحدة فكان واهبها
لنفسه من كل ثوب وكل ثوب ليس بمحمول للقسمة في نفسه وكذلك الأبواب المختلفة على هذا
والأفرا من المذكورة من هذا القسم والله أعلم **مسئل** في هبة مشاع يقسم هل يصح ولو صدق
الخصم على صدورها من المورث أم لا يصح ولا توجب الملك عند أبي حنيفة ولو حكم بها نائب
الحكم المأموز بالقضاء بالأصح من مذهب الإمام أبي حنيفة **أجاب** لا تصح هبة المشاع الذي
يحمل القسمة كالدار والأرض ولو صدق الوارث على صدورها من المورث فيه لأن قصد بقاء
لا يصير الفاسد صحيحاً وكما لا تصح هبته من الأجنبية لا تصح من الشريك كما في أغلب الكتب ولا
عبرة بمن شذ به الفهم ولا تنفذ الملك في ظاهر الرواية قال الزيلعي ولو سلمه شائعاً لا يملكه
حتى لا ينفذ تصرفه فيه فيكون مضموناً عليه وينفذ فيه تصرف الواهب ذكره الطحاوي وقاض
وروى عن ابن رستم مثله وذكر عصام أنها تنفذ الملك وبه أخذ بعض المشايخ انتهى ومع أفادتها
للملك عنده هذا البعض اجمع الكل على أن اللواهب استردادها من الموهوب له ولو كان دار حم محرر
من الواهب قال في جامع الفصولين راجع الفتاوى الفضلى ثم إذا هلك أفتيت بالرجوع للواهب
هبة فاسدة لذى رحم محرر منه إذا فاسدة مضمونة على ما مر فإذا كانت مضمونة بالقيمة
بعد الهلاك كانت مستحقة الرد قبل الهلاك انتهى وكما يكون اللواهب الرجوع فيها يكون وارثه
بعد موته كونه مستحقة الرد وتضمن بعد الهلاك كما لمع الفاسد إذا ما أحد المتبايعين طوره
نقصه لأنه مستحق الرد ومضمون بالهلاك ثم من المقرر أن القضاء بتخصيص فادوى السلطان
قائماً بالتقضي مذهب أبي حنيفة لا ينفذ قضاءه بمذهب غيره لأنه مغزول عنه بتخصيصه فالتقضي
فيه بالرعية نص على ذلك علماً وتأريخهم الله تعالى والله أعلم **مسئل** في رجل شهد على نفسه
أنه ملك أولاد ابنه وسماهم في حجة جميع الستة قراريط في الدارين الغلاتين بين اللين أحداً
بنا بلس والآخرى بالقدس لدى الحاكم الشافعي يحضروا الحاكم الحق ثم رجع عن ذلك لدى الحاكم

مطلب
قال لها بعد طلاقها
لا أتزوجك حتى
تمسحيني الخ
مطلب
إذا وهب حصته من
أفرا من معلومة لابن
بنته الصغيرين صح

مطلب
لا تصح هبة مشاع
يحمل القسمة

الحق وحكم الواهب بالحصة المذكورة هل حكم الحق صحيح واقع في محله أم لا اجاب نعم
حكم الحق صحيح واقع في محله وحكم الشافعي غير واقع في محله اذ هو حكم بلا حجة شرعية فلم يرفع الخلاف
والحق لا يرى حجة المشاع فكان قضاءه قضاءه ترك لان الملك لم يخرج عن الواهب والحال هذه
والله اعلم سئل وامرأة وهبت احدى ابيها دارا وسلمتها له ثم مات عنها وعن شقيقة المذكور
ثم وهبتا الشقيق وسلمتها له ومات عنها وعن زوجة واربع بنات منها وابن من غيرها فاما الحكم الشرعي
في ذلك اجاب اما هبتها لابنها الاول فصحيحة لا سنيعة شرائطها واما هبتها لابنتها الثلاث
قبل تمييز نصيبها من نصيبه بالنسبة فغير جائزة لان هبة للمشاع ولو من الشريك لا تجوز كما
هو المذهب فيكون نصيبها للوروث لها عن ابنتها الاول باقيا على ملكها بالوراثة عنه لم يدخل
في ملك ابنتها الثاني لفساد الهبة وانقسم ما أصابه من ثلثي الدار اذ مات عن أخيه على زوجته وابنة
وبناته الاربع وأمة للذكورة فكان ما اجتمع لها من ابنتها عشرة قراريط وثلثي قيراط لزوج
الابن قيراطان فمن ما كان له ولاسه ثلاثة قراريط وسبعة اشباع قيراط وكل بنت من بناته
الاربع قيراط وثمانية اشباع قيراط والله اعلم سئل في رجل وهب لابنه الصغير بيتا معلوما
بحدود اهل نصح الهبة بلفظ واحد ولم يرمأ محتاج الى قبوله اجاب نعم تصح الهبة وتلزم
وتم بلفظ واحد قال في البرازية هبة من ابنه الصغير تتم بلفظ واحد ويكون الابن قابضا
لكونه في يده أو يد مودعه أو مستعيره لا يكون في يد غاصبه أو مرتبته أو المشتري منه شراء
قاصدا وهذا اذا علمه واشهد عليه والاشهاد للتميز عن الجود بعد موته والاعلام لازم لانه
تميزه القبض والوصي كالاب والله اعلم سئل في الحدة أم الأم اذا كانت بنت بنتها في
حضانتها فوهبتها أمتعة معاومة ووضعها في صندوق ثم ماتت تلك الجدة فهل تمت
هبتها بمجرد الابحباب كافي هبة الاب لطفله أم لا تتم الا بقبض ولبتها الجواب نعم تتم الهبة
بعدم كل من له ولاية على الطفل في الحدة كالأب والجدة أم الأم وكل من يعوله لوجود الولاية
في التأديب والتسليم في الصاعرة صرح به في البحر ونور الابصار وغيرها والله اعلم سئل
في منبج قرية طلبت من جماعة مال ليدفعه لقسم القرية على شرط ان ما يجازيه عليه به يكون
بهم سوية فدفعوا على الشرط المذكور هل اذا دفع القسم شيئا يكون بينهم أم لا اجاب
حكم ذلك حكم الهبة العاسدة وهي مضمونة بالقبض كما صرح به في الخلاصة والبرازية وكثير
من الكتب ويضمن شيخ القرية ما ساء له من الجماعة ولا يصح الشرط المذكور والله اعلم سئل
في رجل وهب اياه بالانصاف ما يملك واولاد ابنة المتوفى قبله الفاضل من النصف الآخر
وأكرم ابنا له آخر هل تنفع هذه الهبة أم لا اجاب الهبة باطلة عند ان حقيقة رحمه الله تعالى
قال في مشتمل الاحكام نقلا عن تيمم الفتاوى ان هبة المشاع باطلة وهو الصحيح انتهى وادا
قلنا بطلانها على الاصح فتركه الواهب المذكور يجرى على فرائض الله تعالى ووجهه التسليم

مطلب
امرأة وهبت احدى
ابنيها دارا وسلمتها
له ثم مات عنها وعن
شقيقة المذكور
ثم وهبتا الشقيق
وسلمتها له

مطلب
هبة الاب لاب
الصغير تتم
بلفظ واحد

مطلب
هبة ام الأم لابن
ابنتها تتم بلفظ
واحد وكذا كل
من يعوله

مطلب
أخذ شيخ القرية
من جماعة مال
ليدفعه لقسم
القرية على الشرط

مطلب
اداهت ابنة
نصف ما يملك
واولاد ابنة
الآخر والمتم غير
صحيحة

والله أعلم سئل في رجل وهب لابنه حصّة شائعة في كرم مشتركة بين الواهب وبين غيره هل تصح هبته له ويملك الموهوب أم لا يملك الموهوب ولو باعه الموهوب له لا يصح إيجاب هبة المشاع فيما هو محتمل للقسمة وهو ما يجبر القاضي فيه الآتي على القسمة عند طلب شريكه لها لتفيد الملك للموهوب له في المختار مطلقا شريكا كان أو غيره ابنا كان أو غيره ذلوبا عه الموهوب له لا يفتح لعدم الملك والحال هذه كما صرح بذلك كله صاحب البحر نقل عن البتني بالمجبة وغيره والله أعلم سئل في هبة الدين من عليه الدين هل الواهب الرجوع أم لا إيجاب ليس الرجوع كما صرح به في التتارخانية نقلا عن السراجية ونصر العبارة وفي السراجية وهب دينا عليه لم يرجع انتهى أقول وهو ظاهر لانه إبراء في الحقيقة ولا رجوع فيه والله أعلم سئل في مبتوتة إرأت بائنا من مهرها ودينها عليه بشرط أمساك بنتها منه عندها إلى أن تزوج البنت أو تموت ولم يوف بالشرط هل يبرأ منه أم لا إيجاب لا يبرأ ولها مطالبة بقدر صرحا بات الإبراء عن الدين لا يصح تعليقه وبطل بالشرط الفاسد ومن صرح به صاحب الكنز وغيره والله أعلم سئل في رجل وهب لابن أخته بيتا وسلمه له ثم مات الواهب هل لورثته الرجوع فيما وهبه لابن أخته أم لا إيجاب ليس لهم الرجوع فيما وهبه الميت لما نعين لو وجد أحد هما لكن في المنع الأول الرحم المحرم والثاني موت الواهب والله أعلم كتاب الاجارة سئل في متول على وقف أهلي عقد اجارة على حانوت الوقف ثم مات هل تنفسخ الاجارة بموته أم لا إيجاب لا تنفسخ الاجارة بموته كما صرح به علماؤنا قاطبة وقد قال في الاجابة موت المتولى لا تنفسخ الاجارة وان كان المتولى هو الذي أجر وكذا القاضي لو أجر ومات وكذا الاب او الوصي اذا أبردا الصغير ومات لا تنفسخ الاجارة وكذا أكل من عقد الاجارة لغيره اذا أبرد الوقف بنفسه ثم مات لا يبطل الاجارة على الأصح والله أعلم سئل في رجل استأجر حماما في نابلس فوقع الجلاء بها فقصر مع جملة الناس فهل تسقط الاجارة عنه في مدة الجلاء أم لا إيجاب نعم تسقط كما صرح به في لسان المحكام وغيره والله أعلم سئل في ثلاثة استأجروا حماما في قرية على ان لكل واحد منهم ثلثا فيه ووقع في القرية طاعون وانقطع أهلها عن دخوله لأشغالهم بالأموات ورفعوا امرهم إلى الحاكم الشرعي فحكم بفساد الاجارة على قاعدة مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى بسبب الشيوع مراعى شرائط الحكم هل تنفسخ الاجارة بالحكم المذكور أم لا وهل اذا أوجر بعده بائق من الاجرة السابقة وكانت أجرة المثل تصح اجارته بذلك ولو على النصف من الاولى أم لا وهل تلزم أجرة زمن انقطاع الناس عنه أم لا إيجاب نعم تنفسخ الاجارة بسبب ما ذكر فقد صرح في جامع الفصولين في الفصل الحادي والثلاثين في مسائل الشيوع راجع المصدر الشهيد رحمه الله تعالى بأنه اعني المؤجر سواء كان مما يحتمل القسمة أولا لو كان كله للمؤجر فآجره من اثنين فان أيجل وقال آجرت الدار منك مجازا بالاتفاق

مطلب
اذا وهب لابنه
حصّة شائعة في
كرم مشترك بين
الواهب وغيره
لا تنفسخ

مطلب
ليس الواهب الذي
ممن هو عليه ان
يرجع
مطلب
مبتوتة إرأت زوا
بشرط ان تموت
ابنتها منه فلا يبرأ
غير صحيح

مطلب
ليس لورثة الرجوع
فيما وهبه الموروث
لابن أخته

مطلب
لا تنفسخ الاجارة
بموت المتولى وكذا
القاضي والاب
والوصي
مطلب
اذا استأجر حماما
فقصر الناس سقط
الاجرة

مطلب
اذا استأجر ثلاثة
حماما في قرية على ان
لكل واحد منهم ثلثا
فيه وقع الخوف ففسد
الاجارة بسبب
الشيوع

ولو فصل بقوله نصفه منك ونصفه منك أو نحوه كثلث وربع يجب أن يكون سداً لاجتماع
على اختلاف ترتيبها إذا كان كله بينهما وآخر أحدهما النصف من أحسن يسمي أن يجوز في رواية
لا في رواية ثم روى للاسيحا في وقال آخر داره من اثنين حارنو حاد العقد حتى لو اضرع لهما
بالقول لم يصح انتهى وانت على علم من أن إطلاق المتون فاحشة فساد احادة المشاع الامس
الشريك مدخل للمسؤول عنه وإطلاق بعضهم صحتها من اثنين محمول على حالة الاختلاف
لتعليقهم الصحة توحيد العقد في حكم الحاكم بفساد الاحادة المذكورة واقع موقعه الشرع
فيعد وحيث وقع كذلك فاحادته بعده ماحرة مثله وقتئذ ولو على النصف من الاجرة
السايقه سواء قلنا بأنها صحيحة أو فاسدة بحسبها المسمى لهما ان كانت صحيحة فهو واضح
وان كانت فاسدة فهو جهاً آخر المثل وقد سمي ولا يفسد وقت الرعة وريادة الاجرة بسبب
على وقت قلت فيه وبرت الاجرة بسبب ذلك كما هو ظاهر وأما انقطاع الماس عنه بسبب
الطاعون فان امتنع الماس عنه بالكتابة سقط الاجرة بقدره كمشكلة الأجلال المخرج بها في كذا
والله أعلم **مسئل** في يتيم استعمله روح أمه وأعمال شتى من حلتها المحررت على واداه والورع
وأرضه مدة سبعين بلا احادة وبلا ادان القاصي هل له مطالته بعد السلوغ ماحرة المثل
ان كان حياً وان كان ميتاً يتبع تركه أم لا **أجواب** له ذلك كالدين كما يعلم بما ذكره في الاطوار
والله أعلم **مسئل** في يتيم استعمله رجل مدة سبعين وكان ما يطلع به ويكسوه لا يساوى
أجرة مثله ولما بلغ دفع له نصف من مدة معاملة خدمته وتسلطها ويريد ان يرجع فيه هل له
ذلك أم لا **أجواب** لا والله أعلم **مسئل** في رجل استخدم بيتاً مدة على ان يعطيه أجرة
خدمته ولم يعين له شيئاً هل له أجرة مثل عمله أم لا **أجواب** نعم له أجرة مثله قال
في القبة يتيم ليس له أب ولا أم ولا عم استعمله أقرأؤه بغير ادان القاصي وبغير احارة
عشر سنين فله بعد السلوغ ان يطالبهم بأجر مثله فيها انتهى وقد تقرره ليس لغير
الاب والجد والوصي استعمال الصغير بلا عوض ومشكلة السائل لا كلام فيها حجة
آخره من هو في حجره وان كانت فاسدة فمعيها آخر المثل وان لم يكن آخره من هو في حجره
واستعمله بغير احادة يحاسبها أجرة مثله كما هو صريح كلام القبة والله أعلم **مسئل**
في مؤخر امتنع من تسليم العين المؤجرة احادة صحيحة هل يجب تسليمها أم لا **أجواب**
نعم يجب تسليمها في كل حق امتنع المطلوب عن تسليمه عينا كان أو ديناً والله أعلم **مسئل** في مؤجر
حس العين المؤجرة من المستأجر حق مصت مدة من الاحادة فما الحكم **أجواب** يسقط
عن المستأجر أجرة ما مضى بحسابه والله أعلم **مسئل** في ندين ثلاثة يعملون فيه ريت
بما يخرج من الرينون يعلمهم عمل كل ريتون الآخر بالاحارة المعتادة من الريت الحاج يعلمهم
هل ذلك صحيح أم فاسد ولا يستحق واحد منهم عمله ريتا بل له أجرة مثل عمله دراهم **أجواب**

مطلب
إذا استعمل المتيم
روح أمه في أعمال
فله ان يرجع عليه
بعد السلوغ ما آخره
مطلب
استخدم بيتاً
بعد السلوغ الخ
مطلب
استخدم ثمانية
له أجرة مثل عمله
ونسب لغيره لا يحد
والوصي استعماله
بلا عوض

مطلب
حس العين المؤجرة على
سليم العين المؤجرة
مطلب
يسقط من المستأجر
الاجرة بخمس
المؤجر العين
مطلب
اتفق الدائمون
في ريت على احادهم
من الريت الخارج
بمكسهم

لكل فيما عمل الآخر في زينة الخاص به أجرة مثل عمله من جنس الدراهم لا من الزيت الخارج بعمله لأنه في معنى فقير الطمان والله أعلم **مسئل** في رجل أجر آخر بيتين فأنه قد أحدهما هل له فسخ الإجارة أم لا **أجاب** نعم له فسخ الإجارة قال علماؤنا إذا أذا أنه قد أحدهم بعض بناها فللمستأجر الخيار بغير ينقص السكنى والله أعلم **مسئل** في رجل استأجر أرضا وقفا من متوليه تسعين سنة باجرة معلومة لدى قاض شافعي حكم بلزومها وما للمستأجر هل للحنفي فسخ الإجارة وهل تعتبر التناfid ببلاد عوى ولا حادثة أم لا **أجاب** نعم للحنفي فسخ الإجارة إذا حكم الشافعي بلزوم الإجارة لا يكون حكما بعدم انفساخها لعدم حادثة الفسخ وقت الحكم وأما أمر الاتصال والتناfid الواقعة في زماننا المجردة عن الدعاوى ليست حكما وإنما هي افتاء وفائدتها تسليم الثاني للأول قضاء صرح بذلك الشيخ زين رحمه الله تعالى والله أعلم **مسئل** في رجل استأجر أرض وقفا من المتولى بأجرة معلومة لمدة معينة ليبنى ويغرس ما شاء هل إذا ظهر بطلانها لدى حاكم شرعي يؤمر بالقلع أم له الاستبقاؤه بأجر المثل وان أبى المتولى الالقلع **أجاب** نعم له الاستبقاؤه بأجر المثل وان أبى المتولى الالقلع لأن ابتداء الفعل ليس ظلما قال في مجمع الفتاوى وفي كتاب الفضلى وصى أو متول أجرو منزل البتيم أو منزل الوقف بدون أجر المثل يلزم المستأجر أجر المثل أم يصير غاصبا بالسكنى فلا يلزمه أجر بالسكنى ذكره هنا أنه يجب على أصول علماؤنا أنه يصير غاصبا ولا يلزمه الأجر قاله وذكر الحنفية في كتابه أن المستأجر لا يكون غاصبا ويلزمه أجر المثل وجعل حكمه حكم الإجارة الفاسدة فقيل له اتقنى بما ذكر الحنفية قال نعم انتهى والله أعلم **مسئل** فيما لو استأجر أرضا وقفا وبني فيها وانقضت مدة الإجارة هل للمستأجر استبقاؤها بأجر المثل **أجاب** بان إطلاق المتون يقتضي أنه ليس له ذلك ويكلف بالقلع ونقل في البحر عن الفتية وأوقاف الخصم بأنه ليس له ذلك حيث لا ضرر وإن أبى الموقوف عليه ليس له ذلك فراجعه والله أعلم **مسئل** في رجل علم صغير القرآن ولم يشترط له أبوه أجرة هل يقضى له بالأجرة أم لا لعدم تسميتها **أجاب** لا يقضى له بالأجرة حيث لم تعقد بشروطها ولكن مجازاة الإحسان بالاحسان من غير شرط عروءة والله أعلم **مسئل** في رجل دفع ولده الصغير إلى مؤدب الأطفال ليعلم القرآن العظيم فعلمه ذلك المؤدب حتى إذا قرب النصف مثلاً استخلصه أبوه منه فرأى من أعطاه ما معروف عند وصول الطفل إلى النصف وإلى تمام القرآن فما الحكم الشرعي **أجاب** ذكر شيخ الإسلام مولانا الشيخ محمد بن عبد الله الترمذاني القرني في منتهى السمع بتقرير الإحصاء رآته يجبر على الحلوى الموسومة قال في شرحه في منع الفقار الحلوى بفتح الحاء غير المعجزة هدية تهدى إلى المعلمين على رؤوس سور القرآن قال قلت وهي المسماة في عرف ديارنا بالصرافه قال المؤدب في يوم أخذها يصرف المعلمين عنده في أول النهار فيفزعون بذلك اليوم زينة والراحة

مطلب
المستأجر قسم
الإجارة ما بينهما
أحد البتيم
مطلب
استأجر رجل أرضا
وقفا من متوليه
تسعين سنة
وحكم الشافعي
بلزومها ثم يقدم
حكم الحنفى لفسخها

مطلب
استأجر أرضا وقفا
وبني فيها ثم انقضت
المدة

مطلب
علم صغير من غير
اشتراط أجرة

مطلب
دفع ولده إلى المؤدب
ليعلم فعله إلى أن قارب
إلى النصف فما استخلصه
فرأى ما يعطوه

وَالْبَطَالَةُ ثُمَّ قَالَ وَمَشَاخِجُ بُلْجُجٍ وَهَذِهِ الْإِبَارَةُ حَتَّى يَكُنْ مِنْ تَحْتِهَا سِلَاحٌ أَمْ قَالَ أَفَضَى بَيْنِي
 بَابُ الْوَالِدِ لِأَجْرِ الْعِلْمِ وَفِي زَمَانِنَا انْقَطَعَتْ عُلْيَاهُمْ وَنَقَضَتْ رَغَبَاتُ النَّاسِ فِي الْأَجْرَةِ فَلَمْ
 اشْتَقُوا بِالْعِلْمِ مَعَ الْحَاجَةِ إِلَى مَصَالِحِ الْمَعَاشِ لِاخْتِلَافِ مَعَاشِهِمْ فَقُلْنَا بِصِحَّةِ الْإِبَارَةِ وَوُجُوبِ
 الْأَجْرَةِ لِلْعِلْمِ بَحْثٌ لَوْ امْتَنَعَ الْوَالِدُ مِنْ اعْطَاءِ الْأَجْرَةِ يَجْلِسُ فِيهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا شَرْطٌ يَوْمَئِذٍ
 الْوَالِدُ بِتَطْيِيبِ قَلْبِ الْعِلْمِ وَارِضَانِهِ أَنْتَهَى فَإِنَّهُ أَعْلَمُ بِمَسْئَلٍ فِي مَوَدِّبِ أَطْفَالٍ نَفْسُهُ لِلْعِلْمِ
 بِالْأَجْرَةِ فَكُنْتُ مَدَّةً يُعْلَمُ ثُمَّ خَرَجُوا مِنْ عِنْدِهِ فَقُلْنَا لَهُ عَلَى آبَائِهِمْ أَجْرَةٌ أَمْ لَا إِنْ هِيَ قَالُوا فِي الْبَزَادِ
 يُؤْمَرُ الْوَالِدُ بِتَطْيِيبِ قَلْبِ الْعِلْمِ وَارِضَانِهِ وَقَدْ صَدَّحَ فِي النَّاسِ بِأَرْخَانِيَةِ نَقْلًا عَنْ الْخَطِيبَاتِ
 عِنْدَ عَدَمِ الْأَسْتِجَارِ أَصْلًا يَجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **مَسْئَلٌ** يَا خَيْرُ دِينٍ اللَّهُ لَقِيَ سَالِمًا
 يَجْمَلُ فَضْلُكَ دَمْتُ بِالْإِحْسَانِ يَا عَامِلًا بِالْعِلْمِ يَا مَنْ قَدْ حَوَى كُلَّ الْعُلُومِ مِنَ الْعِلْمِ الشَّامِ
 يَا عَالِمًا يَا فَاضِلًا شَهِدْتُ لَهُ كُلَّ الْخَلْدِ نَقِ انْشِبَا وَالْجَانِ يَا أَفْضَلَ الْعُلَمَاءِ يَا مَنْ فَضَّلَهُ
 خَرَفْتُ بِهِ الْعَادَاتِ فِي الْأَكْوَانِ أَصْلُ السُّؤَالِ وَمَا جَرَى فِي قَصَصِي سَأُصْرِحُ بِهِ بِالْأَكْمَالِ
 مَصْرِيحُهُ أَنِّي فَقِيرٌ عَاجِزٌ وَأَعْلَمُ الْأَطْفَالَ لِلْقُرْآنِ عَمِلْتُ طِفْلًا مِنْ أَهْلِ خَيْرٍ
 لِلخَطِّ وَالْقُرْآنِ بِنَايَاتٍ وَتَقَبُّتُ فِي تَعْلِيمِهِ يَا سَيِّدِي حَتَّى أَنْتَهَى فِي الْخَطِّ وَالْعُرْوَةِ
 وَطَلَبْتُ أَجْرِي مِنْ أَبِيهِ وَالْجَزَا فَأَذَى وَلَمْ يَعْطِ جِزَا الْإِحْسَانِ فَإِذَا أَتَيْتُ الشَّرْعَ يَا مَقْنِي الْوَرْدِ
 فَطَلَبْتُ مِنْهُ عَادَةَ الصَّبِيحِ هَلْ ذَاكَ يَلْزَمُ لِي عَلَيْهِ سَيِّدِي أَمْ لَا أَقْدَقُ بِالْبَنِيِّ الْعَدَا
 وَأَبْنٍ وَأَوْصَحُ لِي جَوَابًا شَافِيًا لَازِلْتُ فِي مَدَدٍ مِنَ الرَّحْمَنِ وَكَيْفَتْ مِنْ سَوْءِ الْحَسَاوِشِ
 وَخَشِرْتُ فِي الْأَحْرَى مَعَ الْأَعْيَانِ دَوْمًا عَلَى مَنْ خَصَّ بِالْقُرْآنِ وَأَمَّا لَحْ مِنْ قَبْرِ الْمُجِدِّ تَوَرَّدَ
 وَالْأَلْ وَالْأَصْحَابِ أَرْبَابُ الْوَلَدِ مِنْ أَهْلِ وَالِالْعَدَاءِ فِي الْمِيدَانِ هَلْ حَسَدٌ دَأْبُهُ الْأَرْوَاحُ
 وَتَوَرَّعْتُ الْقَمَرِي عَلَى الْأَعْصَانِ **أَجَابَ** خَذَ عِلْمٌ مَا قَدَّرْتَهُ بِتَمَامِهِ
 وَصَلَاةُ رَبِّي لِلْبَنِيِّ الْعَدَنَانِ سَادُوا وَشَادُوا مَذْهَبَ النَّمَا
 فَضْرًا الْفَاضِلُ فِيهِ عِنْدَ أُمَّةٍ وَالْآخِرُونَ عَلَى الْجَوَازِ لَا تَنْهَ
 وَالْأَقْدَمُونَ عَلَى اعْتِمَادِ الثَّانِي خَوْفُ الضِّيَاعِ وَغَايَةُ الْخُسْرَانِ
 وَعَلَيْهِ فَتَوَى النَّاسُ إِذَا فِي تَرْكِهِ أَوْ لَا فَاجِرُ الْمَثَلِ مِثْلُ سِوَاهُ مِنْ
 يَجِبُ الَّذِي سَمِيَّ بِالْإِنْقِصَانِ فَإِذَا أَبَى فَالْحَقُّ جَبَسَ الْجَبَانِ
 وَعَلَى الْوَلَدِ الدَّفْعُ حَتَّى لَا زَمًا وَإِذَا أَرِيدَ عَلَى الْوَفَاقِ جَوَازُهُ
 وَالْخَلْوَةُ الْمَوْسُومَةُ الْبَيَانِ نَوْعُ الْقِرَاءَةِ جَمْلَةُ الصَّبِيحِ
 فَيَعْلَمُونَ بِأَمْرِ صَاحِبِ أَمْرِهِمْ وَلِخْتِمِ الْهَيِّ بِالْبَنِيِّ مُحَمَّدٍ
 مَسْئَلٌ فِي رَجُلٍ دَفَعَ وَلَدَهُ لِفَقِيهِ لِيَعْلَمَ الْقُرْآنَ وَلَوْ يَذْكُرُ أَمْدَةً وَشَرْطًا لَهُ خَمْسَةَ عَشَرَ قُرْآنًا

مَطْلَبُ
 كَيْفَ الْأَطْفَالِ
 مَدَّةً عِنْدَ مَوَدِّبِهِمْ
 خَرَجُوا مِنْ عِنْدِهِ
 مَطْلَبُ
 مَوَدِّبِ عَمِّ صَغِيرٍ
 الْقُرْآنَ وَالْخَطَّ الْفَاضِلِ
 الْأَجْرُ مِنْ أَبِيهِ قَالِمٍ
 يَمِطُ

مَطْلَبُ
 دَفْعُ وَلَدِهِ لِفَقِيهِ
 يَعْلَمُ الْقُرْآنَ وَكُلَّ
 يَذْكُرُ أَمْدَةً وَشَرْطًا
 لَهُ كَذَا قَالُوا وَصَلِ

على تعليمه القرآن ودفع له بعضها وبقي بعضها فقيد بتعليمه فوصل الى النازعات فتازع
مع والده فيما دفع من الاجرة وما بقي منها فاحكم هذه الاجارة وما حكم الذي دفعه من الاجرة
المساة والذي بقي منها اجاب يجب له اجر مثل عمله لان الاجارة والحال هذه فاسدة
الحكم في كل ما هو كذلك منها ان فيه اجر المثل فان ساوى المدفوع خريجا سواء وان زاد لمثل
عليه بكل له وان نقص عنه يسترد وان اختلفا في قدر العمل فالقول لا في الولد بميمنه وعلى
لغيره البينة والله اعلم **مسئل** في مستأجر ربحي ماء سنة تحت الزيادة بشرط دوران
لبحر الخماسي الذي بها وشرط الاجر على المستأجر بمحصول الاقدي فاذا رها المستأجر مدة
لم يدرك البحر الخماسي وقل الماء فما الحكم الشرعي **اجاب** الاجارة المشروحة فاسدة
اجماع علما لنا والحكم في الاجارة الفاسدة اجر مثلها الا المسمى على حسب الاستعمال فينظر
اجر المثل لاستعمال ما عد البحر الخماسي باخبار عدلين في دفع ولا يلزم الاجر المسمى وله أعني
المستأجر فسخ الاجارة بل يجب عليه حرمة الاستعمال في العقد الفاسد والله اعلم **مسئل**
في رجل استأجر حيا ثلاث سنوات فتحول عن هذه الحقة الى غيرها هل يكون عذرا وله رد
الحكم به أم لا **اجاب** يكون عذرا وله رد الحكم كما صرح به في جواهر الفتاوى في الباب الاول من
كتاب الاجارة وصرح كثير بما يعضده كالولوي الجي والبرازي والخاني وغيرهم والله اعلم **مسئل**
في رجل برء في أنفه اتفق مع طبيب على مداوته وجعل له اجرة ولم يضره بذلك مدة
وداواه فما الحكم **اجاب** للطبيب اجرة مثله وما انفق في ثمن الادوية لفساد الاجارة على الوجه
المذكور والله اعلم **مسئل** في تيماري من جملة تيماره أرض بها بئر منهدم هل يجوز له لجارة
الأرض مع البئر لمن يرغب في استيجارها أم لا **اجاب** نعم يجوز له اجارتها وهن المسئلة
ترجع الى اجارة الملقط وفيها للشيخ قاسم بن قطلوبغا تليد الكمال بن الهمام رسالة مختصرة
من اخرى لغيره فيها وكذا للشيخ زين بن نجيم رسالة فيها وحاصل الكل جواز الاجارة و**مسئل**
الشيخ قاسم وقد ارسل له من مدينة غرة هل يجوز للجندي ان يؤجر ما اقطعه الامام
الاعظم من ارضي بيت المال او لا يجوز اجاب نعم له ان يؤجر ما اقطعه الامام ولا أثر لجواز
اخراج الامام له في اثناء المدة كالا أثر لجواز موت المؤجر في اثناء مدة ما أثر ثم قال
واذا مات المؤجر او اخرج الامام عن الارض تنسخ الاجارة ثم قال وقد وقفت على جواب لبعض
الحنفية من اهل العصر انها لا تنسخ بالموت ولا باقطاعه غيره فان الامام جعله كالوكيل عنه
في ذلك وبقي بالمسمى الذي وجد فيه شرط الزوم ويشهد لذلك قواعد علما لنا والحالة هذه
ثم نازع في عدم الانفساخ بهما واستظهر للانفساخ باشياء والحاصل ان صحة الاجارة لا كلاً
فيها واما لزومها فغيره كلام قد عرفه مما سبقه بهذا الاختصار الجيب فان فيه معظم ما في
الرسائل فليعلم ذلك لانه مفيد جدا والله الموفق للصواب **مسئل** في قوت نصفها وقف

مطلب
استأجر ربحي ماء
بشرط دوران البحر
الخماسي ولم يدرك
لقله الماء

مطلب
استأجر حيا
ثلاث سنوات
ثم عن هذه الحقة
الى غيرها

مطلب
اتفق مع طبيب
على مداوته وجعل
له اجرة من بيان

مطلب
اذا كان في ارض
التيماري بئر منهدم
يجوز له اجارتها

مطلب
قوت نصفها وقف
عليها نصفها
ليكون له ما يحصل
منه من القلال

على جهة برونصها ووقع على جهة تراخى آخر الحكم عليها ثلثها ثمانها الرجل ستة مال
ليتساوى ما تحصل من الثلث المذكور من العلال صيفيتها وستونها هل هذه الاحارة
صحيحة ام باطله لا يجوز معها المستأجر ان يسأل شيئا من العلال ما الحكم الشرعي
الحجاب الاحارة المذكورة باطله غير معقدة لما صرح به علماؤنا قاطبة من ان الاحارة
اذا وقعت على التلوي الاعان قصدا لا تعقدا ولا تعيد شيئا من احكام الاحارة فاذا علم
ذلك فليس للمستأجر ان يسأل شيئا من العلال بل ذلك المتكلم على الوقف ان كان حاصرا
وان كان عا شيا يحسب على العله الصياغ ما سطره مصب العاصي رجلا يعصن حصنة
وقعه ويحفظه الى حصوره فدفع له ليصرفه في وجوهه المعينة والله اعلم بسئل
في رجل مات روجه عن رصعة فاق بها ثلثها وقال لها ارضعها وتعهدي مرها وراها
على ان لك نصف مهرها ففعلت معهادك مدة ما الحكم اجاب لها آخر المثل كما في
الاحارة العاسدة والله اعلم بسئل في محمد ودعصه وقف وبعضه ملك لثلاثة استقر
فادن من له ولا تر على الوقف ومن له الملك لرجل منهم ان يحصره ويصرفه عنه من ماله
ويرجع به عليهم ففعل واستقر ما صروديا عليهم وسكده مدة سنين غير احاره سوى
النسبة الاولى فانه استأجرها بأجرة معينة ثم آخر الجميع حصصهم ما عداه لامرأة أخرى
واحدة من ستة احارته بعد احارته ويردون ان ياخذوا منه أجرة تلك السنين بحسابها
هل لهم ذلك أم لا وهل احارة المرأة صحيحة أم لا وهل له مطالبتهم بما ادعى على العاصه
حالا ولو وعدهم بان يحسبها من الاجرة فيما سيسكن وهل اذا ادعوا ان أجرة المثل
كذا يكون القول قوله في ذلك أم قولهم ما الحكم في جميع ذلك اجاب اما امتداد الملك
فلا أجرة لهم أصلا فها سكن الشريك بغير احارة فان علماء ما صرحوا قاطبة بأن أحد الشريكين
اذا سكن في المشترك لا أجرة عليه في الملك أما الوقف فلم يشرى أحد الشريكين أجرة المثل على اختيار
المتأخرين فال ولا ساء والظاثر من كتاب العصب ما دفع المعدل للاستعلاء بمصمونه
الا اذا سكن ساويل ملك او عقد كبيت سكه أحد الشريكين في الملك أما الوقف اذا سكن
أحدهما ما لعله مدون اذن الآخر سواء كان موقوفا للسكنى أو لا استعلاء فانه يحل الآخر
أن يرد المثل ومجروا قاطبة ان القول قول المستأجر فيه لا مكاره الريادة ولا يلزم من استئجار المرأة
بالريادة ان تكون أجرة المثل بنفسها كذلك لا في الاحارة قد تقع بالمثل والريادة والقضا
كالسبع فلا يحكم ذلك أعني بما وحب للوقف ولا بد منه لمدعى الريادة على ما ندعى المستأجر
او العاصب من البينة واحاره المرأة فيما عدا حصنة الرجل احارة المشاع لغير الشريك
واطفاق المتون على عدم حوارها كما هو مذهب أبي حنيفة وقد جعل فاصيخان في ما والمو
عليه وذكر العلامة قاسم في تصحيحه بأن ما في المعنى من ترجيح قولهما شاذ محمول على النازل

مطلب
شرط حالة اسم
نصف مهرها
لاجل ربيها
مطلب
محدودة ومصرف
وبعضه ملك لثلاثة
اذن للزوج من له
الملك لرجل الآخر
ليصرفه عليه من ماله
ويرجع فعله به
سكده الخ

فلا يعقل عليه قلة المطالبة بما اتفق على العمارة حالاً وان وعدمهم بحسبها من الاجرة لانه في حكم القرض والحال هذه وهو لا يتأجل بالتأجيل ولا يلزم الوفاء بهذا الوعد ولو شرطه في الاجارة فسدت لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد العاقلين وكل هذه الاحكام مصرح بها في غاياب كتبنا الا اعلام بخراهم الله تعالى احسن الجزاء والله اعلم **مسئل** في رجل يخرج الماء من بئر عميق بالآلات ويرى بئر القريه وما يحتاجون في بيوتهم واكرتهم سنة كاملة شارطين على كل رأس من البقر مقدار معلوما من الحنطة والآن يريدون دفع المشروط فما الحكم في ذلك شرعاً **الجواب** الا لازم قيمة الماء لانه بقي على الاصح فيظن ان ما يأخذه الآخذ منه ويقوم فيعطى آخذه المنتفع به قيمته قبل ان يكون او كثيراً ولا يصح الشرط المذكور للجهل في ذلك والله اعلم **مسئل** في رجل اقرض آخر درهم ليجمعه على ابنته وقيمة خبره ومرتته والحال هذه اذا جمعه من الربح اجرة غير صالح لها شرطاً وقد نسي عن كل قرض جرتفعاً والله اعلم **مسئل** فيما لو قاطع وكيل السلطان زيداً على مكان متعلق بموكله في كل سنة بمبلغ معلوم فزاد عليه في المقاطعة المزبورة بكره واقتضى الحال انه اشترك زيد معه بالزيادة المزبورة مدة من الزمان ثم ان بكره زاد زيادة أخرى ثم زاد زيادة أخرى فاصداً بذلك الحيلة في دفع يده هل اذا قبلها زيد بالزيادة المذكورة الاخيرة يجاب الى ذلك ام لا وهل اذا كان بكره تصرف في ذلك مدة من السنين قبل اشتراكه مع زيد وكان يؤدي للمقاطعة المزبورة بالنقص يلزمه اتمامها ام لا **الجواب** ان كانت المقاطعة بمال واقعة على خراج المخرج من الارض وثمار الاشجار وما يستحق بلجهة بيت المال من عشرة وركاة ونحوها فهي باطلة من اصلها وان كانت للاستغلال والمنفعة وشرط في مقابلتها المال روى فيها شروط الاجارة والظاهر ان المراد بهما في السؤال الاول لانه المعتاد الجارى في هذه البلاد ولا صحة لذلك شرعاً الاول ولا الثاني فلا يناط به حكم من الاحكام الشرعية التجارية في العقود الصحيحة الشرعية حتى يجاب بالاجابة اذا لاصحة ولا لزوم اذا الانقضاء منتف بوضفه والله اعلم **مسئل** في اجارة القرى والاراضي التي في ايدي المزارعين لى أخذ المستأجر الخراج الحاصل بالمقاسمة منها والموائد الظلمية كالعيدية والخمسة ونحوها هل هي جائزة ام لا **الجواب** اعلم ان الاجارة اذا وقعت على خلاف الاعيان قصد اكل باطلة فلا يملك المستأجر ما وجد من تلك الاعيان بل هي على ما كانت عليه قبل الاجارة فلو خذ من يده اذا تناوطها وبضمها بالاستهلاك لان الباطل لا يؤثر شيئاً فيجوز عليه التصرف فيها لعدم ملكه وذلك كما استيجار بقره ليشرب لبنها او بستان لياكل ثمرته ومثله استيجار ما في يد المزارعين لاكل خراجها ان ذى يحصل بالمقاسمة فانه عين وقع عليها الاستيجار قصد اكله باطل كما علمت

مطلب
رجل يخرج الماء من بئر
ويستقي بقر القريه
شارطاً على كل رأس
مقداراً من الحنطة

مطلب
رجل اقرض آخر درهم
ليجمعه على ابنته

مطلب
طعم وكيل السلطان
زيداً على مكان في كل
سنة بمبلغ معلوم
فكذلك افراد عليه بكره
فاشتركا في الزيادة
ثم زاد بكره الخ

مطلب
اجارة القرى والاراضي
التي في ايدي المزارعين
ليأخذ المستأجر الخراج
الحاصل منها باطلة

لا سيما وقد أصيب إليه ما لا يسوغ شره للمؤجر قبل المستأجر وهو تناول العوائد المظلمة
 التي يجب اعدامها لا تقريها فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم سمسك
 في شريك عمل اشترى لنفسه رجل بماله جلود البتخذها قربا واشترى جميع ما يحتاجون فيه
 وله نصف الرمح الزائد على الثمن بماله ولهما النصف منه يعلمها بالفتنة ما بلغت والباقي جميع
 من الربح ما شرط أم لا الجواب ليس للعاملين إلا أجرة عملها بالفتنة ما بلغت والباقي جميع
 لرب المال اذ هذه اجارة فاسدة وفيها وجوب أجر المثل بالغاما بلوغ حيث فسدت النسيب
 كما هنا وهذا لا شك فيه والله أعلم سمسك في وصي آخر حصته اليتم من شريكه بدون
 المثل ما الحكم الجواب احتلف المشايخ في هذه المسئلة والفتوى على أنه يلزم للمستأجر
 أجر المثل وبه أفتي صاحب البحر ومنع الفقار وعليه المتأخرون صيانة المال اليقيم والله أعلم
 سمسك في رجل سكر دارا أيام بلا أجرة مدة سنين ولم يكن شريكا لهم فيها هل يلزمه أجر
 المثل للذة التي سكنها أم لا الجواب نعم يلزم الساكن أجرة المثل على ما عليه الفتوى
 والله أعلم سمسك في بئر معد لحزن الغلال بالأجرة بين يقيم وبالغ أجره البائع باذن الو
 هل يلزم دفع حصته اليقيم من الأجرة لوليه أم لا الجواب نعم يلزم بل لو استعمله الشريك
 لنفسه بلا اجارة يلزمه مثل أجرة حصته اليقيم كما أفتى به المتأخرون الخا قاله بالوقف
 صيانة له والله أعلم سمسك في رجل له جبل دفعه لرجل ليرفع عليه الزرع من المزارع لا
 البادر بالأجرة على أن ما يحصل من الزرع بينهما هل يصح أم لا الجواب لا يصح ذلك وجميع
 المختصص لصاحب الجبل وللآخر أجرة مثله قال في البحر معني إلى المحيط دفع دابته إلى رجل ليرحمه
 على أن الأجر بينهما فالشركة فاسدة والاجر لصاحب الدابة وللآخر أجر مثله وكذلك في السنين
 والميتاع ومثله فكثير من كتب للذهب والله أعلم سمسك في رجل دفع جماله إلى جمال لينزل
 ولما أجرة للجمال والباقي لصاحب الجمال فقام الجمال عليها مدة وارتعها بعد ما منه صاحب
 فهل للجمال أجرة مثله لا ثلث الأجرة أم لا الجواب نعم للجمال أجرة مثله ولا تصح الشركة بالثك
 وعن في ذلك والمختصص من المكادات لصاحب الجمال والله أعلم سمسك في رجل يعمل بالثك على
 جمال آخر فحصل من آخرها خطة وشعيرا يسمى طليق الجمال ويريد الجمال الاختصاص به هل
 ذلك أم لا الجواب ليس للجمال شئ من ذلك بل لكل رب الجمال وللجمال أجر مثله صرح به صاحب
 البحر معني عن المحيط والله أعلم سمسك هل يقض الأجرة للمعول للمعول أو للمعول فيما أجز
 المعول وهل إذا دفع المستأجر للمعول يطالب به نائيا أم لا الجواب نعم يقض الأجرة للمعول
 لا للمعول وإن أجز المعول على الأصح وإذا لم يصح قبضه يطالب المستأجر بالأجرة ويرجع المعول
 بها لكون أمدده به بغير حق والله أعلم سمسك في رجل استقبت لعل الحراسة وحفظا لا ما كرت
 بأخرو علم ذلك بين الناس قال له دخل الحفظ هذا المكان وأحرسه ولم يسم له شيئا هل يلزم له

مطلب
 سمسك في رجل
 عمل للمعول
 شرط له نصف
 الرمح

مطلب
 حر الوصي عقار
 اليتم بدون آخر
 المثل

مطلب
 بئريس بالغ وعين
 حره بالغ ناد
 المولى يلزمه دفع
 الأجرة للمولى

مطلب
 رجل له جبل دفعه
 لآخر ليرفع عليه
 الزرع ويحصل
 فيها

مطلب
 إذا دفع جماله إلى
 آخر ليرحمه على
 أن له ثلث الأجرة
 وله أجرة مثله

مطلب
 إذا أراد العامل
 على جمال آخر لا يحسن
 بما يحصل من أجز

مطلب
 معن أجرة ما أجز
 المعول للمعول
 لا له

مطلب
 رجل عرف بالخدمة
 فامر رجل عظم
 مكان استحقاق الآخر
 محبة وإن لم يسم

أجرة أم لا **اجاب** نعم حيث انصب لذلك فله أجرة المثل على قول مجمل وعليه الفتوى كما في الزاوية
والجوهرية وغيرهما والله أعلم **سئل** في رجل قال لأخرا عمل معي سبرك في أرضي على أن أصنع
معدن المعروف الفلاني ففعل بفقريه معه ولم يفعل معه المعروف والمشروط هل له أجرة المثل أم لا
اجاب نعم له أجرة المثل حيث لم يكن المعروف الذي عتبه يصلح أجرة أو جهلت مدة العمل المستأجر
عليه أو حصل الفساد بوجه من وجوهه وحتى حصل الفساد بلها له الأجرة يجب أجر المثل بالغا ما بلغ
والله أعلم **سئل** في رجل استأجر مكانا مدة سنة مثلاً ثم ادعى أنه أفلس ويريد فسخ الإجارة لعدم
الأفلاس فهل يقبل قوله بغيره في ذلك أم يحتاج إلى إقامة بينة تشهد بأفلاسه وإشكال أن رب
الدكان لم يصدقه في دعوى الأفلاس **اجاب** القول قول مدعي الأفلاس بيمينه لأنه الأصل
وقد قالوا لو قال المستأجر أريد السفر وكذبه الآخر حلف للمستأجر على أنه عزم على السفر كما ذكره
الكرخي والقديري وقالوا الانتقال من البلدة عذر إلا أن يكون الخروج يحتمل أن يكون حيلة التوصل
إلى المصنع فيحلف المستأجر ومثلهما أولوية بالحكم المذكور كما هو ظاهر والله أعلم **سئل**
في رجل استأجر جماعة ليرعى لهم بقرهم كل رأس بكذا سنة شاربين عليه سنته بيوم ويومه
بسنة يعنون أن لم تتم سنتك فلا أجرك وإن أتممتها فلك الاجر وعلى خمسة أشهر وعشرين عن العمل
بقية السنة هل له أجرة لما عمل أم لا أجرة له **اجاب** له أجرة مثله لما عمل في السنة المذكورة
بحسابه ولا يتجاوز به حساب المسمى لها وإشكال هذه والله أعلم **سئل** في رجل استأجر أرضا
وقعا من متول عليه إجارة طويلة وغرس فيها ثم مات المستأجر قبل انتهاء المدة فهل تنفسخ
بموته على قول من يجوزها في الوقف للضرورة وإذا قلتم نعم فما حكم الغرس **اجاب** قال
في الهداية في الأوقاف لا تجوز الإجارة الطويلة كالأبدى للمستأجر ملكها وهي ما زاد على ثلاث
سنين وهو المختار انتهى وإذا قلنا بجوازها على القول المقابل لهذا تنفسخ الإجارة بموت
المستأجر وإشكال هذه فيكلف وارثه قلع الأشجار إن لم يضر بارض الوقف فإن ضرر بملكه
الناظر ببقية مستحق القلع للوقف هذا هو المختار كما نص عليه الأئمة الأخيار وعليه أصحاب
المتون وقد صرح في القنية أن له أن يستبقها بأجرة المثل وإن أبى الموقوف عليهم وبمثله
صريح المصنف وهو خلاف ما في المتون والله أعلم **سئل** في دار موقوفة على مسجد أجراها
نائب الشرع الشريف لرجل إذا نازلها بأجرة معلومة وأذن له أن ينفق على عمارتها أن
احتاجت إلى التعمير ويحسب له من الأجرة فهل يحسب له ما انفق حيث عمر على الوجه المذكور
أم لا **اجاب** يحسب له ما انفقه من الأجرة وإن اختلف مع من له خصومة في أصل البناء
فقال ببيت وأنكر الخصم فالقول للخصم وعليه البينة وإن وقع الاختلاف في قدر ما
أنفق يرجع لأهل الصنعة فإن أنفق جميعه على قول واحد فالقول له وإن كان البعض
والبعض يعتبر الدعوى والانتكار كما أفاده البرازي والله أعلم **سئل** في دار موقوفة على

مطلب
قال لأخرا عمل معي
سبرك في أرضي على
أن أصنع معدن
المعروف الفلاني

مطلب
الأفلاس عذر تنفسخ
به الإجارة والقول
للمستأجر في الأفلاس

مطلب
استأجر جماعة رجلا
سنة ليرعى لهم بقرهم
شاربين أن لم يتم
سنة فلا أجر له

مطلب
استأجر رجل أرض
الوقف إجارة طويلة
وغرس فيها ثم مات

مطلب
أجزاء المشرع
حيث لا ناظر وأذن
له بأن ينفق عليها
أن اقتضاه ويحسب
من الأجرة

مطلب
الوقف دار الوقف من رجل
عقودا متعده ما به أجرة
معلومة وأمر برخصا
ليكون ما انفقه دينا على
رقة الوقف فصار أجرها
اضفا في أجرها قبل
الترميم

مصالح المسجد الاقصى استقرت فاستأجرها يهودى من متولى الوقف بمائة قروش كل سنة
 عقود متعددة معلومة مادان الحاكم الشرعى فرمها على ان يكون جميع ما يصرفه على العمارة
 دينيا على رتبة الوقف فبلغت المصاريف على الوقف ما يجزاه قدرا معلوما وكتب بجميع ذلك
 حجة نصارية آخرتها التي هي احره مثلها بذلك التزم اصنافا لاجرة المعينة لها وسكن بها مائة
 سبعين وهو يدفع كل سنة تلك الثمانية قروش فعلى يلزمه اجرة مثلها بالغة ما بلغت قيمتها
 بما ينقص عنها ام تستمر بالاجرة المسماة لها من غير زيادة بسبب الدين المذكور ام لا الجواب
 السلم اولاد ما صرفه في العمارة يكون دينيا يوفى من مال الوقف لادون الموحد له لصيرورة
 للوقف بذلك واد اصدارت للوقف وبلغت احره مثلها اصنافا لاجرة المسماة لخدم
 اليهودى اجرة مثلها لاسيما مع فساد الاجارة المذكورة لكونها طويلة وثمن وقعتها
 الوجه الذي ذكره علماؤنا في كتبهم ان يجعل عقودا مترادفة كما ذكر في السؤال فالعند
 اللادرم هو الاول والباقي غير لادرم قال في جواهر الفتاوى في الباب الاول من كتاب الاحارة
 رجل ارضيعة ثلاثين سنة وكتب في الصك انه آجر ثلاثين عقدا لكل عقد عقيب الاخر وبيعه
 وقف فانه لا تنفع الاجارة هكذا كرو هو الصحيح وذكر في النوازل اختلاف المشايخ وقول
 المهندوانى واختار الفقيه ابو الليث انه لا تنفع الاجارة لصيانة الاوقاف وعليها الفتوى
 وفي الباب السادس منها قال سئل ملك من الملوك ابو العلاء فيمن آجر دارا موقوفة مائة سنة
 لواحد من المسلمين هل يجوز فاجاب ائق سبطلان الاجارة معتر من زمره الفقهاء قطعنا
 وبذلك ائق للتدين حسبة كي لا يكون بما احرر ظالما وقد صرح علماؤنا رحمهم الله تعالى
 ومهم صاحب الجاوى القدسى بانه يفتى بكل ما هو انفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه
 حتى نقض الاجارة عند الزيادة الفاحشة فنظر للوقف وصيانته لحق الله تعالى وانقاء
 للغيرات فالواحد على اليهودى المذكور اجرة المثل بالغة ما بلغت قبل العمارة وببدها
 وله الرجوع بما صرف ولا يعمل بمجرد قوله الا اذا اتفق اهل الضيعة عليه وانه لا ينقص عنه
 والرجوع له في غلة الوقف فاد لم يكن فليتبصر الى دخولها والله اعلم سئل في دار الوقف على
 درية شخص سكنت بها امرأة من درية الواقف مع زوجها وقد غير زوجها طائفة من عالم
 الوقف فاد هيا الحبس وجعل مكانه حتما وحصل بذلك ضرر على السكان فهل يؤمر باعادة
 ما كان الى ما كان ام لا اجاب ما غيره يلزم عليه اعادته الى ما كان عليه كما ائق به شيخ الاسلام
 الشيخ شهاب الدين الحلبي وقد ذكرت وجهه في حاشية كتبها على جوابه فاجبه وتامل فيما
 كتبه والله اعلم وصورة ما كتبه قوله برقع امر الشخص المذكور الى ولي الامر بامرهم بدم سائه
 واعادة الوقف الى ما كان وقوله في جواب السؤال الذى على هذا جميع ما غيره يلزم اعادته الى ما كان
 عليه وقوله في جواب السؤال الذى بعد ما يلزم الشخص المذكور اعادة المكان الذى هدمتها

مطلب
 وقف ائق على
 ودية سكنتها
 امرأة من درية
 الواقف مع زوجها
 فعبر مع الوقف
 قوله وصورة ما
 كتبه لوجه الحكمة
 ساقطة من اكثر
 الشيخ وتكلمت اجلت
 في بعض النسخ ما عتقنا
 لما فيها من الغلو
 اء معصية

صريح فإنه يلزم هدم حائط الوقف الاعادة لا النقصان وهو مخالف للقياس اذا انحاط ليس
 من ذوات الامثال قل في البرازية هدم حائط غير خير مالكة بين نضامين قيمة الحائط وتسليم
 المنفعة له وبين ان يأخذ ويضمه قيمة النقصان وليس له الجبر على البناء كما كان لانها ليست
 مرد وان الامثال لان كل ما كان من صنع العبيد لا يمكنهم فيه المائلة لتفاوتهم في الحداقة
 وقيل ان كان الحائط جديداً بعد امر باعادة تراته فيكون وجوب الاعادة استحساناً كما في حد
 حائط المسجد وقول البرازي خير مالكة صريح في ان الحائط ملك وقد قال في الاشياء والقطائر
 في الغصب من هدم حائط غير فانه يضمن نقصانها ولا يؤمر بالعمارة الا في حائط المسجد كما في
 كراهة الخائنة قال شيخ الاسلام التمرناشي الغزي اقول لم اف على ذلك في كراهة الخائنة
 لكن وقت عليه في فصل في المسجد منها ولقطة ثمة رجل حفر ثرا في فناء المسجد او هدم
 حائط المسجد فانه يؤمر بالتسوية ولا يقضي بالنقصان وكذا لو حفر ثرا في فناء قوم يؤمر
 بالتسوية ولو هدم حائط دار رجل ملكه او حفر فيها ثرا يضمن النقصان انتهى كلام الخائنة
 ونقل الشيخ واقول قوله على هذا امكاله قيد احترازي عن حائط الوقف فقوله في الاشياء الا
 في حائط المسجد اما قاصر لكون حائط الوقف كذا او المراد بحائط المسجد مطلق حائط الوقف
 والمسجد مثاله ولم أر من ذكر حائط الوقف صريحاً من اصحاب الكتب السابقة والظاهر ان
 صاحب هذه الفتاوى ذكر ذلك تفقها وهو تفقه حسن لان العلة التي في حائط المسجد وهو
 وجوب صيانته من الهدم وحفظه من الضياع موجودة في حائط الوقف لوجوب صيانته
 وحفظه فتأمل والله اعلم **سئل** في رجل اجر بينا كل شهر بكذا وسلمه ثم باع في أثناء الشهر
 الاول لاخر فسكنه المستاجر مدة هل يجب الاجر لتلك المدة ام لا **اجاب** ان لم يكن تقاضاه
 لا يجنبه اجره الا اذا كان معداً للاستغلال والاستنباط من كلامهم واضح ليس فيه اشكال
 فراجع ان استربت وتامل ان استدركت والله اعلم **سئل** في رجل استاجر ارض بستان موقوف
 على جهة تر عقود امتراة وتسلم المؤجر واستمر في يده سنين ثم عجز عن الانتفاع به لعدم
 قدرته على ادارته لفقره فهل والحالة هذه يكون ذلك عذراً مقتضياً لفسخها في المدة
 الباقية من عقود اجارته ام لا وما الحكم الشرعي **اجاب** الاجابة على هذا الوجه فيها اختلاف
 المتأخر واختار الفقيه ابو الليث أنها لا تصح وعليه الفتوى وذكر في جواهر الفتاوى اذا
 قضى القاضى بصحتها يجوز في قاضى خان فان احتاج القيم ان يواجر الوقف اجادة يطول
 قالوا الوجه فيه ان يعقد عقود امتراة كل عقد على سنة ويكتب في الصك استأجر فلان
 ابن فلان ارضي كذا اودار كذا ثلاثين سنة بثلاثين عقداً كل عقد سنة بكذا من غير ان يكون
 بعضها شرطاً في بعض فيكون العقد الاول لازماً لانه ناجز والباقي غير لازم لانه معناه ا
 فاذا علم ذلك علم انه لا حاجة الى العذر في فسخها لانها اما غير صحيحة أصلاً كما هو الصحيح

مطلب
 رجل اجر بستان كل
 شهر بكذا ثم باع
 لاخر فسكنه
 المستاجر مدة
 مطلب استأجر
 رجل ارض بستان
 موقوف عقود امتراة
 وتسلم المؤجر واستمر
 سنين ثم عجز عن
 الانتفاع به لعدم
 قدرته

في وجبة الامداد لا التفرير وانما انها صحيحة على طريق تصحيح الاجارة المضاف وغيره
 جرد الامانة على الملقى به بل يكفل من المتأخرين بنفسها في اول دخول العقد وقبله نعم على
 هذا القول لو دخل العقد ولزم بعدم نقضها في اوله يفسخ بالعذر وفقر المتأخرين وعدم
 قدرته على الارض سدر في نفسها كما في البرازية وغيرها واما بقية عقود الاجارة فهي غير لازمة
 وسم ذلك والله اعلم **سئل** فيما اذا تبرر للوقوف عليه المشروط له النظر من قبل الواقف دار
 الوقف قبل عشر سنين عقداً اكمل سقداً ثلاث سنين واقرب نفس اجرة جميع العقود ومات المتبرر
 وانتقل الا يستحقاق لغيره فما حكم الاجارة السابقة والاجرة المقبوضة وهل تنفس الاجارة
 بموت المتبرر المالك او اذا قلتم بصحتها وهذا اذا ادعى المتكلم على الوقف وهو ابن المؤجر ان الاثر في المتبرر
 كان تلحقه بصفته المعلقة ما كان اقراره كاذباً او اذا كان احدث بناء في الوقف هل يهدم أم لا ولا
 الواسع المسمى من الاجرة أم اجرة المثل لجواب الفتوى على ان اجارة دار الوقف كغيره من
 سنة لا تنفس كما صرح به في ملحق الاجرة وغيره وانني به قارئ الهداية فنجب لما مضى من العقود
 اجرة مثلاً بالغة ما بلغت ويرجع المتأخر بما بقي من الاجرة المدفوعة على تركه الايجار ان كان
 له تركه والا تاخرت المطالبة الى يوم القيامة واذا ادعى ابن الايجار ان افراد كان تلحقه لسبب
 المتأخرين بانه غير تلحقه فاذا انكسر لزمه دعوى المدعي والمتكلم على الوقف انراهم من تركه المتأخر
 والرامه بهدم بناءه وتقرير الوقف من الملك وتسليمه فارغاته ان لم يضربوا من الوقف من منزله
 يتركه الناظر بقتنه مقلوباً للوقف وعلى القول بجواز اجارة الدور ثلاث سنين وببعض
 العقود المتعددة لا يلزم الاجارة الا في العقد الاول اذا ماعناه مضاف ولا يلزم المضافة على
 ما عليه الفتوى وفي جواهر الفناوي من كتاب الاجارة وجعل آية منقصة ثلاثين سنة وكتب
 في النكاح انه امر لا يثبت عقد اكل عند عقيب الآخر والضيعة وقف فانه لا تنفع الاجارة
 هكذا ذكره وهو الصحيح وذكر في النوازل اختلاف المشايخ وقول الهندواني واختار الفتية
 انوالست انه لا تنفع الاحارة لصيانة الاوقاف وعليه الفتوى واما انفساها بموت الآخر
 من حيث انها وقعت صحيحة فذكر في القنية انها تنفس بموته اذا كان هو المصروف فقط وذكر
 قارئ الهداية خلافاً له والواجب في الوقف اجرة المثل على تقدير الفساد ومن جملة الاجارة بدو
 آخر المثل وان قلت به ثم غلت في اثناء اللدة وكانت صحيحة فلم تنسحب على ما عليه الفتوى
 وما لم يفسخ كان على المتأخر المسمى كما في الصغيرى والله اعلم **سئل** في المكاري اذا عين له
 رب الاحمال وزنا وحلف بالطلاق انه كذا الحمله المكاري بنفسه وعطلت بعض دوابه
 ووزنه عند انتهاء الحمل فوجده رائداً هل يصح بيعه بطلاقه أم لا **جواب** لا يصح بيعه
 صحيح في العمادة لانه باشر الحمل بيده وكان ينبغي له ان يزن اولاً فهو مغفل لا مفرد ولا
 يقع طلاقه للاختصاص الثانية عنه الوقوع والله اعلم **سئل** في مكاره رجل المتاع بين

مطلب
 تبرر الوقوف عليه
 المشروط له النظر
 دار الوقف قبل
 عشر سنين عقداً
 عقد ثلاث سنين
 واقرب نفس اجرة
 جميع العقود
 ثم مات

مطلب
 عيب الاحمال
 المكاري وزنا وحلف
 المكاري نفسه
 وعطت
 مطلب
 لا احمل المكاري
 اذا حمل المتاع
 الطريق ثم رده الى
 حرمه الاول

الطريق ونقوت القافلة فاعاد المكارى المتاع الى الموضع الاول هل له اجرة حمل المتاع لذلك
 المكان الذى اعاد منه أم لا **الجواب** لا أجر له فقد دل في البرازية المكارى اذا حمل بعض الطريق
 ونقوته فأعاد الحمل الى الموضع الاول لا أجر له انتهى والله أعلم **مسئل** في رجل استأجر مكاريا
 يحمل له متولات من مكان كذا الى مكان كذا على ان يعطى للمكارى ما ينوب الاحمال من الاعشار
 من ماله هل يتجاوز الاجارة أم لا **والجواب** فيستأجر الاجارة على الوجه المذكور فاسدة
 والمستأجر فنيها وانما هذه والله أعلم **مسئل** في رجل استأجر بهيمة ليركبها من نخرة الى مشق
 ذهابا وايابا فضا من حال سفره من غير تفریط وحفظ هل يضمن ولو كان ضياعا حال سفره
 أم لا **الجواب** لا يضمن والحال هذه ولو كان ضياعا حال سفره ولا فرق بين كونه مضطجعا أو سائلا
 في السفر كما صرح به في كثير من الكتب والله أعلم **مسئل** في رجل استأجر آخر لحمل معلوم بارطا
 مسماة قطنا في قشره مؤجلة الى خروج القطن ثم بعد مجي الحمل طالبه فاستمهله فلم
 يمهله فاشترى منه القطن الذى جعله اجرة في الذمة بمن معلوم هل يصح ويلزم الثمن أم لا
 ويلزمه القطن أم لا يلزمه واحد منهما وانما له أجر المثل **الجواب** لا يلزمه القطن ولا
 ثمنه وانما يلزمه أجر المثل ولا يتجاوز به المستحق اذ الجمالة المؤثرة في البيع مؤثرة في الاجارة
 سواء كانت في العين او المدة او الاجرة كما في البرازية وغيرها ففى فاسدة وحكم الفاسدة
 ما ذكره والله أعلم **مسئل** في رجل استأجر مكاريا كل شهر بقرشين فاشتغل شهرين وبعضا
 من الثالث وطالبه باجرته ففجر عنها فقال له يكون لك الربع في الزرع على ان تجعل العمل بقية
 سنتك فاخذ في العمل وعشب وحصد ونقل الزرع وداسه وذراه وعمل جميع العمل المقاد
 على الاكوة فهل يستحق الاجرة لعمله أم يستحق ربع الخارج **الجواب** يستحق الاجرة
 لجميع عمله السابق على جعل الربع واللاحق له ولا شئ له في الخارج لانه بيع لربع الخارج
 بما في ذمة المستأجر بشرط العمل بقية السنة وهو يوجب الفساد والله الموفق الهادي
 لطريق الرشاد **مسئل** في مرتين سكن دار الرهن مدة سنين ثم توفي الراهن
 عن ورثة فيهم يتيم فاستمر المرتهن ساكنا بدار الرهن مدة سنين هل تلزمه اجرة المثل
 لسكنه مدة حياة الراهن وبعده للورثة النكاح والبيت بقدر حصصهم أم لا **الجواب**
 لا يلزمه شئ لسكنه حال حياة الراهن ولا لسكنه بعد وفاته أما حال حياته وللنكاح
 ورثته بعد نماته فباجماع علما وشا وسواء اذن الميت والنكاح بعده أو لم يأذوا أو ما في
 حصّة اليتيم فلا خلاف في الترجيح والاتفاق في ذلك بين المتأخرين وهذه المقدمة
 عدم وجوب الاجرة حتى قيل بخص الامثة ما تختار فمن سكن دار اليتيم غير الشريك
 بغير عقد قال اختار عدم لزوم الاجر بخلاف الوقف والامام ظهير الدين افق باجرة المثل
 في دور الوقف لا في دور اليتيم والله أعلم **مسئل** فيما اذا آجرنا ظرف وقف قطعة أرض منه بحق

مطلب
 اشتراط قصور
 الاحمال على المكارى
 منفسد للاجارة

مطلب
 استأجر بهيمة
 مست ولو في حال سفره
 لا ضمان عليه

مطلب
 اد الاستأجر بارطا
 قطن معلومة مؤجلة
 الى خروج القطن
 فلا اجارة فاسدة

مطلب
 استأجر مكاريا كل شهر
 بكذا فاطل الاجرة
 بعد شهرين ففجر
 للمستأجر عنها فقال له
 لك ربع الزرع الخ

مطلب
 في مرتين سكن دار
 الرهن فحياة الراهن
 سنين وبعد وفاته
 سنين وفي الورثة
 يتيم

مطلب
 اذا استأجر أرض وقف
 ليغرس فيها ويكون
 الغرس له فهو له ولو
 العرف بخلافه

شرها من الماء لزيد اجارة للزراعة والغراس والبناء والتعل على ان يكون ما سبغ فيه
ريده والحال ان في تلك الناحية من يفا دس على الارض الموقوفة على ان يكون النصف لمن
الوقف تبعاً لادمنه والنصف الآخر للغراس نظير غرسه وعمله فاجز زيدا الارض الموقوفة
لعمر وكذلك على ان يكون حصة معينة من الغراس لزيد تبعاً للارض الموقوفة وحصة
معينة للغراس نظير غرسه وعمله فالحكم الشرعي اجاب حيث استأجر زيدا ليكون
ما يغرسه له فالغراس كله له بل وعصبة الارض وغرسها كان له أيضاً وسواء كانت الاجارة
صحيحة او فاسدة وسواء في ذلك الوقف والمالك ويختلف الحكم في القلع وعدمه فالعرف
النظام ليس له قرار وما وضع بحق فله الاستقرار ولا دخل للعرف مع ما ذكر في صدر السؤال
من قوله على ان يكون ما سبغ فيه زيد له وأما اجارته لعمر وعلى ان يكون له كذا اوله كذا
والغراس بينهما على ما اتفق كالمزارعة اذ مالك المنفعة في الاجارة له ان يملكها لغيره وهذا
الحكم في الغراس وأما حكم الاستقاء وغيره فليس السؤال طلب الجواب عنه وهو طويل
الذي لا يستغل بالجواب عنه لعدم طلبه والله اعلم سئل ورجل استأجر دميالاً لغير
ما انهدم وترميم ما استمر من البئر الغداني بكذا من الامورة على ان يستأجر نفعاً لولائها بشرط
انه مما حدث في البئر من شئ الى عشرين سنين فهو قائم به وكفله في ذلك ذى آخر أيضاً وفعل
ما أمر به من التعمير والترميم هل اذا انهدم البئر وشئ منه او حدث فيه لا بفعله حادث
يضمن الاصيل والكفيل ويؤخذ بعبارته ام لا لعدم صحة الشرط المذكور اجاب لا يضمن
على الاصيل ولا على الكفيل لعدم صحة الشرط المذكور اذ هو بمنزلة قول الانسان لغيره انا انهدم
بأوك فانما من له وهذا التزام ما لا يلزم فانه لو انهدم لا يلزمه شرعاً فاذا كفيل به شخص
فقد كفل شيئاً لا يلزم الاصيل وكيف يلزم الكفيل والله اعلم سئل ورجل استأجر حماراً
وقفاً باثنين وعشرين قطعة مصرية اجارة صحيحة شرعية من ماطر الوقف بمعرفة حاكم الشرع
راد عليه رجل قطعة او قطعتين هل تنسخ الاجارة بهذه الزيادة وينجز للذي زاد ام لا لكون
اضراراً وتعتاً وما يدخل تحت تقويم المقومين لانها دون الخمس الذي بعد في العقار غشنا
فاحشا الجلب لا تقبل منه الزيادة على المستأجر المزمع فلا تنسخ اجارته بهذه الزيادة
سما يصح عليه من علمائنا الجمهور والله اعلم سئل ورجل دفع لآخر بيتاً يسكنه ويرمه وقمة
وسبقه بجث من عده على طريقة سقايف الفلاحين وسكن مدة وأخرجه ما لكه منه هل
له أخذ خشبه ام لا اجاب نعم له أخذ خشبه لانه مستغير لا مستأجر اذ لم يجعل له بدلاً
والحال هذه والله اعلم سئل في الكارى اذ دفع عن جمولات مستكوبة ما لائن مشى معه
حتى يحبسها من البصوص بغير اذنه هل يكون مقبراً فلا يلزمه ضمانه ام لا يلزمه اجاب يكون
مقبراً ولا يلزم المستكوى ما دى الكارى لمن مشى معه الا ان يتبرع له بشئ يجلس لثبات

مطلب
شأجرة تشا
متمم ما انهدم
من البئر بشرط
حدث في البئر
قائم به وكفله
ذى آخر ذلك

مطلب
اذا استأجر رجل
حماراً وقفاً راد
عليه آخر زيادة
تدخل تحت تقويم
المقومين لا تقبل

مطلب
دفع لآخر بيتاً
ويرمه ففعل ثم
أخذه

مطلب
اذا دفع الكارى
لن من مشى معه
للمحاية لا يلزم المستكوى

على وجه مجازاة المحسان بالاحسان بالكفاة والحال هذه والله أعلم سئل في امرها حصّة
في عقد غير معلومة عندها أجرها لا خيها مدة بأجرة معلومة مقبوضة دون أجرة مثلها
هل تكون الاجارة صحيحة أم فاسدة واذا قلتم فاسدة هل يجب أجر المثل بالغاما بلغ أم لا يزيد
على قدر المسمى اجاب حيث لم يتبين نضيها فالاجارة فاسدة اذ شرطها بيان البدل
والمبدل ويجب أجر المثل بالغاما بلغ الفساد المسمى وهو عدم بيان القدر المؤجر والله أعلم
سئل في رجل أجر محمد ودات مملوكة مشتركة وتناول أجرها مدة سنين ولأن الشركاء
يطالبون به بحصصهم منها هل يحكم القاضي عليه بها لهم أم لا حيث لم يكن ذلك بوكالة سابقة
على العقد ولا اجارة لاحقة بعده اجاب لا يقضى عليه لهم بحصصه منها لان المناقعة
لا تقوم الا بالعقد وهو صادر منه بلا وكالة سابقة ولا اجارة لاحقة فملكها الشريك
العائد لكن ملكه في غير ملكه ملك خبيث فيجب عليه التصديق به او دفعه لشركائه خروجا
من الامر والثاني افضل لوجه من الخلا وأيضا والله أعلم سئل في شركاء في دار أجر واحد
منهم ما لهم فيها سنة بأجر معلوم قائلين كل سنة سكنها بعدها فاجرتها ما لها فسكنها
سنين هل يلزمه المسمى لتلك السنين أم لا اجاب نعم يلزم المسمى لتلك السنين وهي مسئلة
من أجر دار اكل شهر بدينهم صح في شهر فقط الا ان يسمى الكل وكل شهر سكن منه ساعة صح فيه
وهي دارة في الكتب والله أعلم سئل في رجل استأجر بغلا وحمل عليه وله حمارة فسقط حمارة
في الطريق فاستغل به فدفع البغل رفيقه خوفا عليه ولعده قدرته على حفظه مع الاستغلال كما
ولوا تبع البغل هلك حمارة ومناعه فملك البغل هل يضمن أم لا اجاب لا يضمن والحال هذه
ارجع الى جامع الفصولين وغيره يظهر لك ذلك والله أعلم سئل في رجل استأجر من ناظر
دار استرته وعمر ما استرته منها وأجرها باكثر مما استأجره هل الزيادة له أم للوقف
وهل اذا ادعى الناظر ان الاجرة الاولى دون اجرة المثل وأنكر المستأجر يكون القول قوله ولا يكون
اجارته باكثر حجة للناظر اجاب الزيادة له للوقف وقد صرحوا بان اذا أجر باكثر مما استأجر
بعد أن عمل بها عملا كبناء تطيب له الزيادة ومن صرح به البرازي في جامعه وكثير من علمائنا
والقول قول المستأجر ان الاجرة المثل لا تنكاه الزيادة وعلى الناظر البينة ولا تكو
اجارته باكثر حجة للناظر على دعواه للعمل المذكور ولان عقد الاجارة يقع بالمثل وبالزيادة
وبالقصران فلا دليل في ذلك لدعاءه انما هي من جملة الدعاوى التي فيها البينة على المدعى
واليمين على المنكر والله أعلم سئل في المستأجر اذا أجر للمستأجر هل يجوز أم لا اجاب نعم
يجوز بالمثل وبالاقل وبالاكثر ولا تطيب لزيادة بل يجب التصديق بما زاد الا اذا كان بخلاف
الجس أو على به عملا كبناء فطيب صرح به في الاشياء يقلا عن البرازي والله أعلم سئل
في دان بن رجلين استأجر أحدهما حصّة الاخر سنة بأجرة معلومة فسكنها سنين هل لا

مطلب

اذا وقعت الاجارة على
حصّة غير معلومة كانت
فاسدة

مطلب اذا أجر محمد ودات
مستركة وتناول أجرها
لا يقضى عليه بحصصه الشركاء
عند المتقدمين ولكن
يختار المتأخرين خلافا

مطلب أجر الشركاء في دار
ما لهم فيها الواحد منهم كل
سنة بأجر معلوم قائلين
ان

مطلب اذا استأجر بغلا
ليحمل عليه فدفعه لرفيقه
لاشتغاله بمجارد فهلك

مطلب اذا استأجر دار
الوقف وعمر ما استرته
فيها ثم أجرها بزيادة
عالم استأجر فالزيادة له
والقول له ان الاجرة
اجرة المثل

مطلب للمستأجر
له ان يؤجر وتطيب له
الزيادة ان خلافاً للجس
او على عملا به كبناء

مطلب
اذا استأجر المستأجر
زيادة على المدّة لا يجزى
الاجر للزائد

أنجز السنة الثانية التي لم يعقد لها عقد اجارة ايجاب لا اثر لها بلا شبهة اذ سكتها بطلب قبول
 الملك وفي الخلاصة والبرازية مثله في الاجتنى خلفه عن الشريك والله أعلم سئل فيما اذا
 سكن أحد الشريكين في الدار المشتركة ملكا مدة بغير عقد اجارة فعم لزوم الاجرة عليه
 فذبح شيئا أنه لازم عليه هل له أن يرجع به على شريكه أم لا ايجاب نعم له أن يرجع به والله
 أعلم سئل في رجل قاطع على مال معلوم احتساب قرية هل يصح ذلك أم لا وما الحكم فيه
 الجواب لا يصح ذلك باجماع المسلمين فلا يطالب المحاسب بما التزمه من المال ولا يصح الدعوى
 في ذلك ولا تقام البينة عليه ولا يحل للقاضي سماع مثل هذه الدعوى وسواء وقعت بلفظ
 المقاطعة او الالتزام او الاجارة كما اذا بناء بخط الجهلة وقد ذكر في البرازية وقتت بغير البينة
 واقعة وهي ان واحدا قاطع على مال معلوم احتسابها أعني الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 فضررنا على باهر طولات وبوقات وناد ومارك باد لمقاطعة الاحتساب وكان احكام الجاهل
 فامتنعنا عن الصلاة خلفه حتى عرض على نفسه الاسلام انتهى وهذا مما انعقد عليه الاجماع
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم سئل في رجل قاطع على مال معلوم احتساب قرية وكفاله
 به شخص فهل هذه للمقاطعة صحيحة شرعية والكفالة المترتبة عليها كذلك أم لا ايجاب كل
 منهما باطل باجماع العلماء فلا يطالب واحد منهما بشئ بل اذا ذبح واحد منهما شيئا له الرجوع به
 ما جماع المسلمين كونه ذبح ما لم يتعلق بذمته شرعا على من انه متعلق بها وقد صرحوا بان من
 شروط صحة الكفالة كون للكفول بردين لا زما فلا يجوز بدل الكتاب لعدم لزومه مع انه دين شرعي
 لكن لا يلزم فكيف بما ليس شرعي ولا جازم وليس هذا من باب النواث التي قال بعضهم يصح ككفالة
 بها ما على تفسيرها بانها ما يكون بحق كأجرة الحراث وكري النهر المشترك والمال الموظف لجهيز
 الجيش وقذا الاسرى فظاهروا ما على تفسيرها بانها ما يأخذه الظلمة بغير حق فالمراد ما يوجب
 كل شخص من النواث المرتبة على الناس بغير حق وليس مال المقاطعة المذكورة من هذا القبيل
 فافهم والله أعلم سئل في الالتزام والمقاطعة على ما يتحصل من قرية الوقت من خراج مائة
 وعدد شجر وغنم وغير ذلك بما لمعلوم من أحد النعدين يدفعه الملتزم ويكون له ما يتحصل
 منها قليلا كان أو كثيرا هل يجوز أم لا واذا قلتم لا يجوز هل اذا فصل ذلك وكل الناظر على الوقت
 وقبض المال المقاطع عليه يطالب به الناظر أم يطالب به القابض ايجاب لا يجوز للمقاطعة
 على ذلك اذ لا وجه لها شرعا لكونها لا تصور شرعا ان تكون بغير بيعا اذ بعض المقاطع عليه معدوم
 وبعضه مجهول وبعضه ممنوع شرعا كالرسوم الخارجية عن الشرع الشريف والدين المنيف
 ولان تكون اجارة لانها بيع المنافع والواقع عليه في المقاطعة المشروحة أعيان لا منافع
 فهي باطله بالاجماع واذا وقت باطله كانت كالأعدم واذا كانت كالأعدم فالمطالب بالمال
 المقبوض فيها نفس القابض لا ناظر الوقت لا سيما اذا باشره بغير إذن الناظر اذ انما بالنظر

مطلب
 سكن الشريك معه
 عند دفع الاجرة
 لشريكه ما على ايهما لزم
 له الرجوع

مطلب
 اذا التزم ما لا على
 احتساب قرية لا يطالب
 به ولا يحل للقاضي
 سماع مثل هذه الدعوى

مطلب اذا قاطع على
 مال معلوم احتساب
 قرية وكل به شخص
 فكل منهما باطل

مطلب
 الالتزام والمقاطعة
 على ما يتحصل من قرية
 الوقت من خراج
 وعدد شجر وغنم
 لا يجوز

في الوقف انما هو بما يسوغ له شرعا لا فيما هو ممنوع محظور من سائر الامور والله اعلم سئل
 في استئجار متحصلا الوقف النبوي من غلة كروم وأراضي ومستقفا على أن يكون مصرف الترميم
 المستحق الترميم منها على الاستأجر لها هل هو صحيح شرعا أم لا اجاب هو غير صحيح والحال هذه اذا الاجارة بيع
 المنافع فيفسد هاما يفسده ففي العصول العمادية وذكر ما في التجريد البرهاني في كل جهالة
 تؤثر في البيع تؤثر في الاجارة ويفسد العقد بها سواء كانت الجهالة في الاجارة او في المدة أو
 في العمل المستأجر عليه ثم صرح بمسئلة اشترط المرقمة وانها تفسد الاجارة لانه لما شرط
 المرقمة على المستأجر صارت المرقمة من المستأجر من الاجر فيصير الاجر مجهولا فيفسد الاجارة
 وحكمها أعني الاجارة الفاسدة في هذه الصورة ان باشر ترميما يحسب له وعليه الخروج مما
 قبضه من الغلة وأجرة المثل لما انتفع به بالغا ما بلغ لانه من الاجر والله اعلم سئل فيما اذا
 استأجر زيد من ناظر وقف أهل جهات الوقف المشتملة على قرى ومزارع وحوانيت بحجة
 شرعية مدّة معلومة معجّلة وسلم الناظر لزيد المأجور تسليما مثله شرعا فوضع زيد
 على المأجور وقبض بعض غلته وسافر قبل انقضاء مدّة التواجد ففسخ الناظر الاجارة بالزيادة
 وأجر المأجور من بكر ثم عاد زيد في أثناء مدّة التواجد وترافع مع بكر لدى قاض فرفع يد بكر
 عن المأجور وحكم لزيد بالتصرف وجس المأجور تحت يد زيد بحجة شرعية لاستيفاء أجره
 المعجّلة ثم بعد ذلك ترافع الناظر مع زيد لدى قاض آخر ففسخ الناظر من معارضة زيد وأكد
 جس المأجور بحجة شرعية ثم عزل الناظر المذكور وتولى على الوقف غيره ويريد الثاني ان
 يرفع يد زيد عن المأجور متعللا بأن زيدا قبض بعض المأجور فليس له ان يجبس المأجور فهل
 يمنع من ذلك ويعمل بحجة جس المأجور وحكم القاضي والحالة ما ذكرنا لا وهل اذا كان الناظر
 شركا في الاستحقاق من غلة الوقف ويريدون رفع يد زيد عن قدر استحقاقه من غلة
 المأجور ذاعين بان لزيد حق جس حصة الناظر المأجور للوقف هل يمنعون من ذلك ولزيد
 جس جميع المأجور لاستيفاء أجره المعجّلة وليس لهم مطالبة المستأجر بشئ من ذلك الا
 ايجاب ان كانت الاجارة وقعت على اتلاف الاعيان قصد افي باطله كما صرح به علماؤنا
 قاطبة وصار كن استأجر بقرة ليشرب لبنها لا تستعقد فاذا استأجر زيد القرى والمزارع
 والحوانيت لاجل تناول خراج المقاسمة او خراج الوظيفة او ما يجب على المتعطلين من أجره
 الحوانيت أو لاجل تناول ثمره الاشجار من بساين القرى وحصة الوقف من الزرع الخارج
 فالاجارة باطله باجماع علما مثلنا لفرق بين زيد وبكر في ذلك لانها باطله والحال هذه والباطل
 يجب اعدامه لا تقريره فترفع يد زيد وعمره عن القرى والمزارع والحوانيت وان كانت الاجرة
 وقعت على المنافع كزرع الارض وسكنى الحوانيت واستوفيت شرائطها فلا سبيل الى نقص
 اجارة زيد ورفع يده واجارتهما الى بكر لمجرد الزيادة ويجب ابقاء يده الى استيفاء مدته ولو

مطلب
 استئجار متحصلا
 الوقف من غلة كروم
 وغير ذلك لا يصح

مطلب
 استأجر زيد من ناظر
 الوقف الاهل جهات
 الوقف باجر معلوم
 وقبض زيد بعض
 غلة الوقف ثم سافر
 زيد قبل انقضاء المدة
 ففسخ الناظر وأجر
 من بكر ثم عاد زيد في
 أثناء المدة الخ

عن الناظر للوجوب لا ماله لا تنسخ بغيره ولا بموته ولا بالتفات الى ما قبله من الناظر الثاني بالاجماع
وليس للمستحقين مع الناظر الذي هو مستحق معهم دخل في دفع بدلتها جراد ليس لهم الا استحقاق
في غلة الوقف ولا مدخل لهم في الاجارة أصلاً والله أعلم سئل في قرية بيت المال بضمها من له ولها
لرجل مال معلوم ليكون له خراج مقاسمتها مات المصنف وولي غيره فأخذ خراجها من أهله هل
يرأون أم لأحب النصفين المذكورين بطل إذا لم يصح اجارة لوقوعه على اتفاق الا عيان قصد ولا
بيعا لا ثم معدوم فوجوده وعدمه سواء فصح الدفع للثاني وليس للمصنف عليهم مطالبة والله أعلم
سئل في رجل قاطع رجلاً على ما في مقاطعة بحجة الميرى من القرى والمزارع بموجب حجة يديه
كاملة بمبلغ معلوم قبضه منه ثم استحق ما في مقاطعة مستحق لها بالامر الشريف السليطاني بعد
أن قبض الغلة والواجب شرعاً وكان المزارعون بالقرى يخدم المقاطع بخدم وتخل له عيديات ونحوها
وشيئاً يقال له فتح المجل وغير ذلك مما نظيت نفوسهم أولاً تطيب قبل له الرجوع بالمبلغ المذكور له
دفعه لمقاطعة وليس للمستحق الرجوع الا بما تناوله من الغلة وبما هو واجب شرعاً أم لا لأحب نعم
المستحق عليه الرجوع على المقاطع بما تناوله منه من المبلغ لعدم سلامة المبدأ فيرجع بالبدل وأما
للمستحق فيرجع على المستحق عليه بما هو واجب شرعاً في مثله وهو الغلة المستحقة وما يسوغ له
أخذه شرعاً والقول قوله فيه وأما ما عداه فلا طك به شرعاً بالاجماع أهل شرع الله هو المال الغير
لاحق له فيه لانه لم يخرج عن ملك مالكه بمجرد الأخذ فكيف يطالب به وهو اجني عنه ومحرم عليه
تعاطيه . فليس ما ليس في الشرع حله وما لم يحزه عالم وفاقه . وكان بدراً فحق صلافة
وطالبها بين الا نام سفيه وكل هذه الاسماء التي سميت ما أنزل الله بها من سلطان
وما لم ينشأ الله لم يكن وما شاء الله كان والله أعلم سئل أيضاً في تماريح
أجر المتحصل من تماره لاخر بمبلغ معلوم هل تصح أم لا أجاب لا تصح وعلى كل
واحد منهما رد ما تناوله والقول قول كل واحد فيما قبض يمينه وعلى الآخر البينة والله أعلم
سئل في رجل استأجر من آخر نصف أرض من بستان ملك ونصف بستان وقف جدار
في الاستحكار بما اشتد عليه من آبار وشجر وبركة معدة لجمع الماء واصطبل والآت ثلاثين
عقد اكل عقد ثلاث سنوات باجرة لكل سنة تمضي أربعة قروش ثم مات المستأجر هل تنسخ
الاجارة وان وقت صحيحة أم لا أجاب نعم تنسخ الاجارة بموت المستأجر ولو كتب وصك
الاجارة المحكم بعدم انفسا بموته لعدم صيرورتها حادثة تقام عليها البينة ويجري
عليها القضاء من حاكم براها والله أعلم سئل في رجلين اتفعا على الزرع بعلمهما
ويقرهما وبزرهما سوية فلما خرجت الغلة طلبا أحدهما منها زيادة عن حصته التي هي النصف
المتفق عليها بسبب حره الزائد عنه ما ماله له ذلك أم لا أجاب ليس له ذلك مطلقاً عمله
في المشترك ومن عمل في المشترك لا يستحق بعمله شيئاً ولو استأجره الشريك للعمل فيه فكيف

مطلب
سئل في قرية بيت
المال بضمها من له ولها
ثم ما وولي غيره براء
أهل القرية بالذم
الله
مطلب
رجل قاطع ما في
مقاطعة بحجة
الميرى من قرى
ومزارع سنة بمبلغ
معلوم ثم استحق
ما في مقاطعة
مستحق الامر الشريف

مطلب
لا يصح اجارة
للمتصل من التدار

مطلب
تنسخ الاجارة
بموت المستأجر
ولو حكم بعدم قسمها
ببئوته

مطلب
إذا اتفعا على الزرع
بعلمهما وبزرهما
وسوية فلما خرجت
الغلة طلبا أحدهما
لغير لحد هات
ياخذ زيادة عن
ذلك

يستحق مع عدم الاستيجار له قال في الأكثر في باب الاجارة الفاسدة وان استاجر نخل طعام
بينهما فلا اجرة له ومثله في مخ الغنار واكثر الكتب وحمل الطعام مثال ومثله حصص الزرع
المشترك وحمله وتذريته وتفتيته والحرق عليه اوله فافهم والله اعلم سئل في امامي هيب
لهذا نصف معلومها والاخر النصف اتفاقا على ان من غاب منها ما يسد صاحبه عنه غائب
أحد هامة فسد الاخر عنه ورجع الغائب ويريد صاحبه ان يختص بالمعين جميعه هل له ذلك
أم لا اجاب ليس له ذلك شرعا اذ لا وجه له يوجب استحقاقه الجميع والحال هذه لانه متبرع
بعملة ونائب عنه فيه وأخذ الاجرة على الامامة لا يقول به المتقدمون أصلا واستحسنه
المأخرون لا شغلا للناس بمعا شهم وقلة من يعمل حسبة لوجه الله تعالى وعليه العاقل
متبرع به على صاحبه فان عدم وجه استحقاقه حصصه صاحبه الغائب وهذا يدعي الحكم
أعلم سئل في صك اجارة حاصلة لدى الشرع حضر فلان وأقر أنه قبل تاريخه آخر فلان
ما هو له وهو الربع في البستان المشتمل على شجار متنوعة تسعين سنة بثلاثين عقدا بمانه
ثلاثين قرشا وصدقه المستاجر وحكم بصحة الاجارة غيب اعتبار ما وجب ثم رفع الى نائب
مك حبلتي فكنت ما حاصله هذا ما شهد على نفسه انه ثبت عنده ما نسب للحاكم من الثبوت
الحكم ونفذ كل منهما على وجه فلان لرجل طلب المؤجر زيادة فادعى المستاجر عليه انه يارضه
فيه بغير طريق شرعي طالبا لفسخ اجارته واخذ المؤجر بالزيادة فعرفه انه حيث استاجر كذلك
الزيادة لا محل لها لكون العقد صحيحا لا ينفسخ بالزيادة ولا بغيرها وحكم بصحته وعدم
نفساخه ولو بموت المتواجرين أو واحدهما وممكنه من التصرف فيه وحكم بذلك في وجه
لطالب الفسخ ووجه المؤجر بالناس المستاجر فهل يعمل بالصك المذكور مع ان الاجارة
واقعة على ما يختص الحصص مما يستخرج من ثمار البستان ومع كونها واقفا محكوما به وهل
يضمن المستاجر جميع ما اكله من الثمار مدة وضع يده أم لا (الاجاب) لا يعمل به اذ الاجارة
ان وقعت على الثمار فهي باطلة فقد صرحوا بان عقد الاجارة على اطلاق الاعيان مقصودا
لمن استاجر بقرعة ليشرب لبنها لا ينعقد وكذلك لو استاجر بستانا فالياكل ثمره والمسئلة
منصوح بها في مخ الغنار وكثير من الكتب وفي الاجارة المذكورة امور اخر توجب فساد
خصوصا عندنا كالشروع وطول المدة في الوقف ولا شبهة في عدم اعتبار حكم الحبلتي
والحال هذه اذ طلب الفسخ واخذ المؤجر لا يصيره خصما شرعيا فبقي حكمه في غير محله
لعدم الخصم والمؤجر لم يصدر رمنه ولا عليه دعوى لينصب الحكم عليه وهذا على تقدير مخالفة
الحبلتي لنا في الاجارة الواقعة على الاعيان والارض المشغولة والامرة بذلك واضح للفقهاء
وفيما ذكرنا له اذ في المام بالفقه كفاية ولا شك في ضمان المستاجر بجميع ما استهلكه من
الثمار اذ الاجارة باطلة والحال هذه فوجودها وعدمها سياتي والله اعلم سئل في مدر

مطلب
اتفق اماما في مسيد
على ان من غاب منها ما يسد
الاخر مسد فحصل
ليس للمأخرون يختص
بالمعين

مطلب
الاجارة الواقعة على
الارض المشغولة
بالاشجار وعلى اطلاق
الاعيان باطلة ولو حكم
بها

مطلب
مدرس مد رسة
وضع عرضا مشتركا
بينه وبين آخر في ثلثة
منها مدة ثم عزل اولي
غيره فاراد اخذ اجرة
المكان من الشريك
الاخر ليس له ذلك

مدرسة وضع في خلوة من خلوة بها عرضا مشتركا شركة ملك بينه وبين آخر ومكث مدة
وعزل عنها وغاب وولي غيره فطلب الغير من الشريك الآخر أجرة المكان الذي وضع الشريك
فيه المدة المذكورة هل يلزمه دفع أجرة المثل له مدة وضعه أم لا اجاب لا يلزم الشريك
أجرة باجماع علما اننا قاطبة لعدم مباشرة وضعه انظر ما ذكر في الاشياء والنظائر وغيره
في القاعدة العاشرة الحراج بالضمان والمحقوق أن يتبع والله أعلم سئل في رجلين أجبرا
أرضا معلومة بمبلغ معلوم عشرين عقدا كل عقد ثلاثون سنة وشرطا الخراج على المستأجرين ومات
الأجران والمستأجر في أثناء المدة فما الحكم الشرعي اجاب الاجارة من أصلها وقعت فاسدة
ولو وقعت صحيحة تنفسخ بموت أحد العاقلين وإذا قلنا بقا سدها فالواجب فيها مضي أجرة
المثل لا المسمى وما بقي لا حكم له بعد الموت ولا يلزم ورثة المباشرين أجرة ولا اجارة والله أعلم
سئل في رجل استأجر قري من له ولاية اجارها فنفق ظالم متعل عن تسليمها وانحصر هو بها
هل تلزمه أجرة تها أم لا وهل له الرجوع بما دفع للمؤجر شرطا أم لا اجاب لا تلزمه أجرة تها باجماع
علما اننا فان كان قد دفع الاجرة أو شيئا منها رجع للمستأجر على المؤجر والله أعلم سئل في
أماكن موقوفة معدة للرباغة أجرها المتولي من اناس مدة معلومة بأجر معلوم ولها ما تولد
يجري فيها الماء وقد منع فضلات الرباغة وبخاساتها جريان الماء فهل تكون أجرة القنبر
عليهم كما في الكفاية والرواد أم لا اجاب في فتاوى قاضي خان واصلاح بئر الماء والبالوعة
والخراج يكون على صاحبها لدار وان كان امتلاء من قبل المستأجر وفي الجوهرة ولا يجبر عليه
اذا كان امتلاء من فعل المستأجر ايضا يعني أنه على المالك ولا يجبر المالك على اصلاح ملكه
وفي التارخانية وان امتلا خلاها وحجاريها من فعله فالقيا سران يلزمه نقله يعني المستأجر
فأثبت فيه قياسا واستحسانا ومن المقرر العمل به استحسان الا في مسائل ليست هذه منها
فاذا علمت ذلك فأجرة تغربها على الوقف والمستأجرين أن يخرجوا منها اذ لم يفعل المتولي
ذلك لتصرفهم بأنه عذر كما هو الاستحسان والحال هذه والله أعلم سئل في قرقلة لهم
عطاء في بيت المال يجملهم ويكل بيت المال على قري ليأخذوا عطاءهم من متحصلها تاجر
واحد منهم ما يتحصل من تلك القرى من قسوم ورسوم وزيت زيتون بها وغير ذلك مما
جرت العادة بتناوله من أهل القرى يبلغ قاضي الجراد على الزرع وشجر الزيتون وغيره فلم يبلغ
المتحصل نصف ما عين عليه من الاجرة هل يضمن ما بقي أم لا يضمن شيئا وما الحكم في هذه الاجارة
لجلب هذه الاجارة باطلة لان الاجارة سبب المنافع وهذه وقعت على الاعيان وهو المتحصل
من القسوم والرسوم وقد انفق علما وناعلى ان الاجارة اذا وقعت على تناول الاعيان او اطلاق
فهي باطلة قال علماؤنا رحمه الله تعالى عقدا الاجارة على اطلاق الاعيان مقصودا امكن
استأجر بقرق ليسرب لبنها لا يتعقد وكذلك لو استأجر ستا ناليا كل ثمرته فاذا علم ذلك علم

مطلب
أجر ارضا عشرين
عقد كل عقد ثلاثون
سنة وشرطا الخراج
على المستأجرين ماتا

مطلب
استأجر قري من له
ولاية اجارها فنفق
ظالم متعل عن تسليمها
عنها له الرجوع بالاجر

مطلب
اصلاح بئر الماء والبالوعة
على المالك او الوقف
والمستأجر صعبا ان
استمتع المالك والمتولي

مطلب
جاعة لهم عطاء في
بيت المال جالون به
على قري ليأخذوا من
متحصلها من قسوم
وغير ذلك اجروا
لواحد منهم فالاجارة
باطلة

الحكم في اجارة القرى لتناول الخراج مقاسمة كان أو وظيفة وانه باطل وقد اقتبت ذلك مرارا وصورة ما دفع الى في قرية اجرها المتكلم عليها لا تخرب لتناول ما يحصل من خراجها ورسوم انكحها وزكاة مواشيها هل يجوز فأجبت بانها باطلة لا تجوز والقول قول المستأجر فيها وصل الى يده من ذلك ولا يضمن ما جعل عليه من المبلغ المذكور والله أعلم سئل في عقار موقوف على جهة برآجره من له ولاية التجاره لرجل مدة ثمان سنوات بأجرة مسماة فأجر للمستأجر المذكور ما في ايجاره المدة المعينة من آخر ومضى طلك نصف مدة الاجارة والحال ان المؤجر الأول أجره بدون أجرة مثله فهل له طلب أجر المثل من المستأجر الأول أم من المستأجر الثاني اجاب له طلب أجر المثل من المستأجر الأول لانه المباشر لعقد الاجارة الفاسدة وسؤ قلنا بصحة عقد الاجارة الثانية أم بقساده لجريان أحكام الصحيح في الفاسد كما صرحوا به قاطبة وانما قلنا سؤ قلنا بصحة الاجارة الثانية أم لا للاختلاف الواقع في المسئلة فأفتى بعضهم بان المستأجر اجارة فاسدة لو أجز من غيره اجارة صحيحة تجوز في الصحيح وقيل لا يملك قال في المضمرات الاصح انه لا يملك يعني فلا تكون صحيحة وعلى كل حال المطالبة كالتأخر على العاقد معه كما هو ظاهر لا يتوقف فيه فقيه والله أعلم سئل في تجارين تقبلان فداين اهل قرية فساها آخران يدخله معها فابيا فاستأجرا على فداين معلومة فادعى انه شرط عليهما في عقد الاجارة انهما متى غابا عن القرية ثلاثة أيام يكن له الثلث معهما فهل استجاره على هذا الوجه صحيح أم لا وكذلك دعواه اجاب استجاره على الوجه للشروح فاسد باجماع المسلمين فالدعوى منه لا تصح والواجب في الاجارة الفاسدة أجرة المثل لعمله دراهم فاذا اختلف مع المستأجر في مقدارها فالقول قولها فيه ولا يصح التعليق الصادر منه فلا يستحق به الثلث وان غابا عن القرية ولا قابل به من العلماء والحال هذه والله أعلم سئل في رجل استأجر أرضا لزراعة التين بشرها من صهره ما فيها فانهدم الصهره وغار ماؤه فما الحكم في ذلك اجاب لا شيء على المستأجر والحال هذه من الاجرة حيث قاتل تمكن من الاستفاج وان كان قد عجل له شيا من الاجرة يرجع به عليه فانظروا الحاشية والولول الجنية ومنع الغفار يتضح لك الامر ويرتفع عن عين يقيسك الغبار والله أعلم سئل في رجل استأجر سقيفة مدة معلومة بأجرة معلومة فانهدمت قبل انقضاء مدة الاجارة بترادف الامطار هل للمستأجر فسخ الاجارة والرجوع فبادفع مجبلا عنها أم لا اجاب صرح القدوري بان الاجارة تنفسخ من غير حاجة الى الفسخ وصرح في الأكثر بانها تنفسخ قال في الجوهرة وفيه أي قول القدوري اشارة الى أنه لا يحتاج الى الفسخ وهو الصحيح ومن اصحابنا من قال ان العقد لا ينفسخ يعني بل يفسخ المستأجر وفي تصحيح القدوري للشيخ قاسم قال أبو نصر من اصحابنا من قال ان ذلك يوجب فسخ العقد والصحيح هو الاول انتهى وعلى كلا القولين يفسخ

مطلب
اذا استأجر عقار الوقف
باق من اجرة المثل مدة ثم
اجره المستأجر من آخر
فالمطالب بتمام اجر المثل
هو الاول

مطلب
تجارين تقبلان فداين
اهل قرية فاستأجرا
على فداين معلومة
وادعى انه شرط عليهما
ان غابا ثلاثة ايام يكن
له الثلث

مطلب
استأجر أرضا بشرها
من صهره ما فيها فانهدم
الصهره

مطلب
تنفسخ الاجارة وقيل
تنفسخ بانهدام المكان

المستأجر له طلب ما عجل من الاجرة لما بقي من المدة بحسابه والله اعلم مسئل في رجل باع
كر دار في ارض وقف وسلمه للمشتري واستحقته زوجة البايع بعد موته وتطلب له اجرة مارة
عن اجرة البقعة من المشتري مدة وضع يده هل لها ذلك ام لا اجاب يلزم المشتري مدة وضع
يده على ارض الوقف والكره الذي استحق به حق الفقدان فيها اجرة الوقف لا حق الفقدان الذي يصح بعد
حيث كان معلوما كما سرح به في الخلاصة والبرازية وغيرهما من الكتب فيسقط الاجرة المثل
للبقعة مجردة عنه فيجب الوقف لما الكره اذ فلا لانه سكه بتاويل الملك وحق اجرة المثل
للووقف صيانة له احتارها المتأخرون على خلاف القياس استحسانا فلا يلزم اجرة غيره بالاستحقاق
وقد صرحوا بان الملوكة المعد للاستغلال انما تجب اجرة المثل على الساكن فيه بغير عقد اجارة او
سكه على وجه الاجارة دلالة اما اذا سكه بتاويل ملك او عقد لاشئ عليه بخلاف الوقف والله اعلم
مسئل في رجل مات وله علوفة منكسرة عند من وقف من الأوقاف من جهة قرأة مرتبة عليه
في كل ليلة فاقام القاضى ولده مقامه فهل لو ولد الميت ان يطالبه بعلوفة ابيه للمكسرة ويحرم
القاضى على اعطائه علوفة والده ام لا اجاب نعم له ذلك كما صرح به في انفع الوسائل ليعمله الآ
بالقعة والاعدل وعلى ما نهى عن ليس برأب عليه فله ذلك ما اخذ في مقابلته في معنى الاجرة
وقيل لا وقد علمت ان الاول اشبه بالقعة والله اعلم مسئل في ارض سلطانية او وقف معدة لـ
العنة والزيوت وغير ذلك من الاشجار وتبقى في ابدى غارسها باجرة المثل ما دامت الاشجار
بها وبذفع اجرة مثلها اشجار رجل طائفة منها غارسها بعد ان استأجرها من له ولاية ذلك مدة
سنتين فيها باجرة معلومة هي اجرة مثلها ومات المزجر قبل مضي المدة هل للمستأجر استئجار
حيث لا ضرر على الجهة التي تصرف الاجرة عليها ويعظم ضرره بقطع غرسه ولا تؤجر بعد قطعه
بأكثر من الاجرة المعينة لها أم لا اجاب نعم له الاستبقاء حيث لا ضرر على الجهة ولزوم الفرض
على الغارس هذا وفي مخ الفقار نقلا عن البحر وفي الفقيه استأجر أرضا وفقا ففرض فيها
ونحن تم مضت مدة الاجارة فلم تستأجر ان يستبقها باجرة المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر
ولو ان الوقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك قال مولانا في شرح الكثر وبهذا يعلم مسئلة
الارض المحكرة وهي منقولة ايضا في اوقاف الخصال انتهى وانت على علم ان التسرع بالقرع
خصوصا والناس على هذا وفي القلع ضرر عليهم وفي الحديث الشريف عن النبي المختار لا ضرر
ولا ضرار والله اعلم مسئل في رجل أجرة هياكل قدر معين من اللعب فاذ على القدر المعين
فهلك معه فما الحكم الجواب ان اطاق الهيم حمل الرائد وملك بعد بلوغ المكان للمشتري
فلساحبه الأجر كاملا وضمن من قيمته نقد الزيادة وان لم يطبق ضمن قيمته كلها وان
اختلفا في ذلك فالقول قول المستأجر لانكاره والله اعلم مسئل في رجل استأجر حملا يحمل عبدا
على ان ما بيع به من الثمن فنصفه اجرة حملة فمات الحمل واذا عي ربه أنه مات بسببه فهل على
اجرة حملة لان الحمل

مطلب
باع ذب في ارض
وقف وسلمه للمشتري
استحقته زوجة
البايع بعد موته وتطلب
له من المشتري اجرة
مارة عن اجرة
البقعة

مطلب
مات وله علوفة
منكسرة عند من وقف
من الأوقاف من جهة
قرأة مرتبة عليه
فهل لو ولد الميت ان يطالبه
بعلوفة ابيه للمكسرة ويحرم
القاضى على اعطائه
علوفة والده ام لا

مطلب في ارض
سلطانية او وقف
معد لـ العنة والزيوت
والثمن وغير ذلك
من الاشجار وتبقى في
ايدى غارسها باجرة
المثل ما دامت الاشجار
بها وبذفع اجرة
مثلها اشجار رجل
طائفة منها غارسها
بعد ان استأجرها
من له ولاية ذلك
مدة سنتين فيها
باجرة معلومة هي
اجرة مثلها ومات
المزجر قبل مضي
المدة هل للمستأجر
استئجار حيث لا
ضرر على الجهة
التي تصرف الاجرة
عليها ويعظم
ضرره بقطع غرسه
ولا تؤجر بعد
قطعه بأكثر من
الاجرة المعينة
لها أم لا

مطلب
استأجر هياكل
قدر معين ثم زاد
عليه فهل يطلب
استأجر حملا يحمل
عبدا على ان ما
بيع به من الثمن
فنصفه اجرة حملة
فمات الحمل
واذا عي ربه أنه
مات بسببه فهل
على اجرة حملة
لان الحمل

تقدير ثبوت موته يضمن أم لا اجاب لا يضمن فقد تعذر انه يدملك بفساد العقود مسلکا
 صحيحا في مثل ذلك والله أعلم سئل في رجل استأجر أرضا للزراعة فزرع وهاهنا المؤجر وهو بقا
 هل يقلم أم يبقى له ادراكه اجاب يبقى الى ادراكه بأجر المثل نص عليه في الحائنة وغيرها والله أعلم
 سئل فيما اذا استأجر رجل أرض بستان الوقف مدة سنة لزرع الباذنجان والرطوبة والبقول
 ونحو ذلك مما ليس لانها ثمرة وقت معلوم ومضت مدة الاجارة هل يقلم من أرض الوقف وتسلم
 أرض البستان لناظره أم لا وهل اذا كان في البستانين بياح للمستأجر أكله أم لا بياح له
 ويضمن قيمة ما أكله منه اجاب نعم يقلم وتسلم الأرض لناظر الوقف كما صرح به المتون
 قاطبة في الرطوبة وما في معناها كالباذنجان وكل ما ليس لانها ثمرة وقت معلوم ولا شبيهة
 ان المستأجر ضامن لما أكل من ثمرة البستان التي لم تدخل في الاجارة لا يصح
 لانه لا يصح اجارة بستان لياكل ثمرة شجرة لوقوعها على ثلث في الايمان والله أعلم سئل
 في امرأة وكلت رجلا وكالة شرعية بموجب وثيقة شرعية في استخلاص ما يخصها من الارث من
 والدها وفي السعي على نكاحها من يشاء وجعلت له مبلغا معلوما نظير ذلك وأحالته به على
 الزوج من صداقها ثم حصلت مقارضة شرعية بين الوكيل والزوجة فيه ثم ماتت وما الزوج
 بعدها ولم يدفع ما قورض فيه وادعى ورثة الزوج ان الموكلة رجعت عما جعلته للوكيل
 وأخذته من زوجها قبل لها الرجوع في ذلك بعد استخلاص ما يخصها من الارث وتسليمها
 وبعد مباحرة عقد نكاحها وهل تضع دعوى الورثة الرجوع واستخلاصها المبلغ من زوجها
 أم لا اجاب أعلم انه اذا كان العمل في الاستخلاص معلوما وذكرت له مدة والسعي على
 النكاح كذلك ذكره عمل معلوم ومدة وجب للمبلغ المعين له ولا يصح رجوعها عنه
 ولادعوى ورثتها به لعدم صحته وله المطالبة به شرعا والله أعلم سئل في أرض وقف
 آجرها الناظر عليها مدة سنين للغرس وانتهت المدة والغرس باق فما الحكم اجاب
 يلزم المستأجر قلع الغراس وتسليم الأرض فارغة ان لم تنقص الأرض بالقلع فان نقصت
 فلناظر ان يملك الشجر للوقف بقيمته حال كونه معلوما جبرا على صاحب الشجر وان كان
 لا تنقص لا يتملكه جبرا ويلزم بالقلع وتسليم الأرض لناظره وان تراصيا على تجديد الاجارة
 وابقاء الغرس جاز والله أعلم سئل في رجل استأجر من جماعة قوم معصرة وجميع مكان
 ملاصق لها من جماعة بشرط ان يجرها طاحون بغل وبزبل آلة المعصرة ويضع فيها
 آلة الطاحون وان يسد باب الدكان ويفتح له بابها وينتفع بذلك ما شاء مدة ثلاثين
 سنة متوالية عشرة عقود على كل عقد ما قبله باجرة معلومة لكل سنة وفيها ما حدث
 من ترميم فعلى المؤجرين ومهما احتج من آلة الطاحون كأخشاب وحديد وأججار وحج
 فعلى المستأجر وكبت صك الاجارة كما شرح وحكم الحنبل بموجبها وفيه ومن موجبها لزوم

مطلب
 اذا مات المؤجر
 والزرع قبل يبق
 باجر المثل
 مطلب استأجر أرض
 الوقف سنة لزرع
 الباذنجان ونحو ذلك
 ومضت المدة يقلم
 وتسلم الأرض لناظر
 الوقف

مطلب اذا استأجر
 رجلا يستأجر لها ما
 يخصها من ارث ابيها
 ولما شره نكاحها مع
 ان ذكرت مدة

مطلب استأجر أرض
 وقف مدة سنين
 للغرس وانتهت
 المدة والغرس باق

مطلب استأجر من
 جماعة قوم معصرة
 وجميع مكان ملاصق
 لها بشرط ان يجرها
 طاحون بغل وبزبل
 آلة الطاحون وان
 يسد باب الدكان
 ويفتح له بابها
 وينتفع بذلك ما
 شاء مدة ثلاثين
 سنة متوالية عشرة
 عقود على كل عقد
 ما قبله باجرة
 معلومة لكل سنة
 وفيها ما حدث من
 ترميم فعلى المؤجرين
 ومهما احتج من آلة
 الطاحون كأخشاب
 وحديد وأججار وحج
 فعلى المستأجر وكبت
 صك الاجارة كما
 شرح وحكم الحنبل
 بموجبها وفيه ومن
 موجبها لزوم

عقد النواجر وعدم الفسخ بموت المستأجرين أو أحدهم إلى انقضاء المدة ولم يبق من الموردين
 إلا واحد فهل يحكم بحسب عدم الفسخ بموت المستأجرين أو أحدهم برفع الخلاف فيمنع الفسخ
 أم لا يرفع الخلاف فلا يمنع الفسخ لعدم وقوعه في حادثة انقضاء الحكم فيها بعد خصومة شرعية
 وهل الاجابة من أصلها وقت صحيحة أم لا اجاب الاجابة المذكورة غير صحيحة للشرط
 المذكور الذي هو تغييرها لما حوينا وزيل آلة للعصية لان الاجارة كالبيع يفسدها الشرط
 الفاسد وهو كل شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه منفعة لاحد المتعاقدين
 او العقود عليه والشرط المذكور داخل تحت التعريف المذكور وان كانت فاسدة فعلى تقدير
 حياة المتعاقدين جميعهم يجب عليهم فسخها فكيف وقد مات الكل الا واحد او حكم الحسبى من
 غير سوى خصم على خصم لا يرفع الخلاف فلا يمنع الفسخ سواء صح أن مذهبه كذلك ولا
 أما ان الميركس مذهبه كذلك فظاهر وأما ان كان مذهبه كذلك فلمختلف شرط كون يرفع
 الخلاف وهو كون في حادثة شرعية صدرت من خصم على خصم كما صرحوا به قاطبة منفسية
 بالفساد وفسخ بالموت كالصحيح لان فاسد العقود يجري مجرى صحيحها والله اعلم سئل
 في رجل استأجر حمارا بربع قرش في كل يوم مادام الماء منقطعا عنه وبقرش إذا جرى الماء
 بعد أن أذن له القاضي بتغيير ما توقف ادارته عليه من ماله والرجوع به فمقر وتصرف
 فيه مدة بعده و زاد عليه جماعة وأخرج منه فما الحكم في كل من الاجارة والامر بالتغيير
 مع الرجوع وهل يلزم المستأجر الزيادة في مدة جرى الماء وتكون قاضية عليه بأنها أبر
 مثله في زمن ادارته احل عقد الاجارة على الوجه للشروع فاسد والحكم في الفاسد وقد
 أو ملكا أجرة المثل والقول قول المستأجر في قدرها اذا سئل برأية الذمة فيما اذا مال منه
 عليه بينة ولا تكون الزيادة من الجماعة المذكورين قاضية بشئ في مدة ما اذا اجارة من جبا
 هي تقع بازيد وانقص وبأجرة المثل فلا يكون لها اعتبار في تحكيم أجرة المثل اجماعا للعلم
 في ذلك للبيعة التي هي إحدى جمح الشرع الثلاث ولا شك ان له الرجوع بما صرفه في التغيير
 هذه كما هو غنى عن التعريف والله اعلم سئل في رجل ساكن بمدينة بقراص وله فيها زوجا
 وابن صغير منها سافر إلى مدينة مصر ومات فيها عن الزوجة والصغير فمضى بقراص
 وصيا على الصغير فاستأجره هو والزوجة رجلا بأجر مسمى ليذهبا إلى مصر ويستخلص مائرا
 الميت هذا الذي أتى به إلى بقراص فذهب فوجد الميت قد نصب وصيا على ابنه وسلمه ما يمكنه
 بها فطلب الاجير ذلك منه ليوصله إلى بقراص فأتى وحملها هو إلى بقراص هل الاجارة صحيحة
 ويؤخذ ما سمي الاجير من الزوجة والصغير بحسب ارثها أو مناصفة اجاب ان لم تكن
 التركة فهي فاسدة وان سميت فهي صحيحة فان كان الاول قسم أجرة المثل على ذهابه لصرواثة
 التركة والا يثبتها إلى بقراص ولزم له أجرة الذهاب فقط من غير تجاوز عن قسط المستحق

وان كان الثاني قسم المسمى نفسه على ذلك ولزم قسط الذهاب منه وما وجب على كلا التقديرين بحسب ما لهما من التركة على الزوجة الثمن منه والباقي على اليتيم اذ القسمة في مثل ذلك على مقدار الملك نصوا عليه في كتاب القسمة أما صحة الاستحجار من الزوجة فلما لها من الولاية على مالها ونصيبها وأما محتتها من وصي الصغير فلما له من الولاية بالوصاية المستفادة بنصب القاضي اذ له ولاية نصب الوصي حيث كان اليتيم في ولايته لاسيما مع غيبة وصي الميت فان قلت أم شاهد على ما ذكرت قلت أما من كره من جواز الفقه فهو غنى عن اقامة ذلك فان المساوى لهذا من الفروع لا يكا دبعة فذكر منه ما لا غبار عليه في البرازيد وكثير من الكتب استأجر رجلا ليحمله غلة من مطبورة عنياها فذهب فلم يجده ورجع قسم الاجر المسمى على نهاب وحمله ورجوعه به ولزم أجر الذهاب لان الذهاب كان له وان كان لم يرسم المطبورة لا يتجاوز عن قسط المسمى للذهاب أجر المثل وفي مجمع الفتاوى وكثير من الكتب ومن هذا الجنس صارت واقعة الفتوى رجل اشترى من آخر اشجارا ليقطعها وذهب بالاجراء ثم انهما تقايلا البسج في الاشجار لاجراء شئ يظن ان استأجرهم ليدهبوا معه الى موضع الاشجار فله أجر الذهاب وان استأجرهم ليقطعوا الاشجار في موضع كذا ولم يذكر الذهاب فلا أجر لهم لان المعقود عليه قلع الاشجار انتهى وفي الخلاصة بعد ذكر مسألة قلع الاشجارنا فلا عن مجموع النوازل قال رحمه الله تعالى وجدت المسئلة في النوازل والجواب على خلاف هذا صورتها رجل استأجر أجيرا على أن يقطع له أشجارا بعيدة عن المصر على أن أجر الذهاب والرجوع على المستأجر قال لا أرى لأجر الذهاب ولا أجر الرجوع لأنهم يعمل شيا انتهى قوله لا أرى ظاهره الثقة فتأمل له وكتب المذهب طائفة بخلافه والله أعلم سئل في رجل من العلماء ربي شخصا وعله شيا من العلم وكان الشخص يخدمه ويحمله فيكافيا في العالم المرتبة مقابلته عمله من الثقة عليه والكسوة والسكنى وغير ذلك من اللوازم وذوقه زوجة وقام بلوازمه ولوازمها ولم يجز بينهما عقد توأجر في خدمته له ومات الشخص المذكور عن ورثة يريد بعضهم مطالبة العالم بأجرة لخدمته هل له ذلك أم لا اجاب ليس له ذلك بإجماع أئمتنا اذ لا عقد في الأجرة له ولا قرينة حال تدل على وجوبها والمنافع أعراض لا تقوم الا بواحد منها والواقع من التلميد المذكور مكافأة وقد قال العلامة في الاسرار امر رجلا بان يعمل له عمل كذا ولم ينطقا شيا من الاجر وعدمه ان كان العامل من قبل من يعمل له أول الناس مثل هذا العمل بغير أجر كان متبرعا وان كان يعمل بأجر فهو اجارة فاسدة فله أجر المثل بالغاما بلوغه وكذا لو كان بينهما أخذوا عطاء لمثل هذا العمل بما دون الاجر يجب أجر المثل بالغاما بلوغه عند أبي يوسف وعند محمد كذلك وان لم يوجد بينهما ذلك من قبل وعند أبي حنيفة لا يلزمه شئ مما يخدمه أو فعل له فعلا مما لا بد له بغير أمر ان كان قريبا له فله أجر المثل وان كان من أهل التبرع في مثله

مطلب رجل ان
شخصا وصار
الشخص يخدمه ويحمله
له فكافاه المرف
فمات ومطلبت
ورثته الاجرة من
المرف

من قبل لانه انما لم يسم الاجر ربحا الزيادة على اجر المثل وان كان اجنبيا كان متبرعا ان كان
من أهله من قبل والا فله اجر المثل بالعاما يبلغ وفي الفتاوى الواقعات مثله انتهى وفيما قاله
العلامة المذكور جواب المسئلة وهو يتم وجوب الاجر وهذا ما لا يشك فيه والله اعلم
سئل في طاحونة ماء وقف حربت وتقطعت مدة أعوام لخرابها وعدم الانتفاع بها حتى
جماعة من المتكلمين عليها بأجرة معلومة وعمرها ثم ماتوا وأخلفهم غيرهم من ذريتهم أو
غيرهم فأحرقوها بأجر المثل عامرة والآن المتكلمون على الوقف يدعون على متقبلها أجرة
المثل عامرة رغما على ما ألكى العادة هل لهم ذلك أم لا الجواب ليس للمتكم عليها الدعوى على متقبلها
بأجرتها عامرة لان العادة ملك للمعمر وطلبه على المتكرو بأجرة مثلها حال كونها خرابا
حيث لم تكن المدة قد مضت وهذه المسئلة أشبه بمسئلة الخانوت التي ذكرها قاضي خان
بقوله في احارة الوقف حانوت أصله وقف وعادته لرجل فابى صاحب العادة ان يستأجر أصل
الخانوت بأجر المثل قالوا ان كان العادة لو رفعت يستأجر لأصل باكثر مما يستأجره صاحب
البناء يكلف صاحب البناء ربيع المساء وتوجب الرأصل من غيره وان كان لا يستأجر بذلك
يترك في يد صاحب البناء بذلك الا حرا انتهى ومنه علم المحكم في مسئلة الطاحونة والله اعلم
سئل في رجل أجر نصرا نيا طاحونة ودرعاه نهر مبلغ معلوم ولم يعين مدة الاجارة
هل هي سنة أو اكثر أو أقل وكانت أوجرت لغيره بدون المبلغ المذكور اعله ولم يقع المفاضة
على الاحارة الاولى هل تلزم الثانية أم لا الجواب لا تلزم الاجارة الثانية بالاجماع سواء
كانت الاجارة الاولى صحيحة أو فاسدة أما اذا كانت الاولى صحيحة فلان مستأجرها اتفق بها
للزومها وأما اذا كانت فاسدة فلان العاسد يجري مجرى الصحيح في الاحكام فلا بد من المفاضة
بالمقتضاء والرضا فيها كما هو ظاهر والله اعلم سئل في رجل استأجر قطعة أرض من
متولى الوقف سنة بثلاثة قروش فادخل المستأجر رجلا معه مزارعة بالنصف فاستأجر
المدخل ساثل الغلة ومع المستأجر عنها فعلى من أجرة أرض الوقف وما الحكم في المزارعة بينهما
اجاب طلب الاجرة على المستأجر لانه المستأجر ادخله باختياره وبطلان صحة
المزارعة والى فسادها هيزت عليه الحكم في كليتها والله اعلم سئل في شجرة زيتون في أرض
موقوفة مشتركة بين اثنين أحدهما الشريك الآخر نصفه فيه عشرين سنة بنجسائه قرض
نياكل ثمرته مدة العشرين سنة فأكل المستأجر ثمرته ست سنوات وهلك المولى بعد ان أخذ
من المستأجر ثلثا ثمة قرض وبعد بيع النصف لرجل واستمر المستأجر على أكل الثمرة أربع سنوات
والآن يطالبه المشتري بمائتي قرض أسنية هل له ذلك أم لا اجاب ليس له ذلك ولا تلزم عليه
فان احارة الشجر والكوم بأجر على أن يكون الثمرة لا تتعقد بل تقع بأطلة لانها وقعت على الملا
الاعيان ومضى وقت على تالافها لا تنفقد كما صرح به لما وثنا قاطعة وكذلك بيع الثمرة

مطلب ان يستحكر
جماعة أرض الوقف
وسروها للثبات
مطلب آخرها عامرة

مطلب حانوت
أصله وقف وعادته
لرجل ان صاحب العادة
ان يستأجر أصل
الخانوت بأجر المثل
مطلب آخر طاحونا
لرجل ثم آخرها لآخر
قبل بعقضاء مدة
الاولى

مطلب رجل استأجر
أرض وقف وأدخل
معه مزارعا فالاجر
على المستأجر

مطلب اد المستأجر
من شجرة حصص
في شجرة الزيتون
المشترك بينهما
فالامارة باطلت

قبل وجودها باطل لانه بيع المعدوم ولا قائل بجوازها وفا على ذلك مغتبط في الجهل المظلم الذي
 يبعد تعاطيه على المسلم فاذا علم ذلك علم وجوب رد ما تناوله المالك بعينه ان كان باقيا
 وثمان مثله ان كان هالكا او مستهلكا وعلى الشريك المستأجر ضمان ما اكل من الشجرة
 والقول قوله يمينه في مقدار ذلك وعلى مدعى الزيادة البينة الشرعية لان القول قول
 القابض ضمنت كان او امينا فيما قبض والنقل في جميع ما قلنا مستفيض فذكر من النقل ما
 هو موجود في ايدي الناس غالبا من الكتب في الهداية عقد الاجارة لا ينفق على العيان
 مقصودا كما لو استأجر بقره يشرب لبنها وفي الاشياء والمظاير ولا تجوز اجارة الشجر
 والكرم باجر على ان يكون الثمر له وكذا البان الغنم وصوفها وفي مبسوط السرخسي والعين
 لا تستحق بعقد الاجارة وفي البرازية الاجارة اذا وقعت على العين لا تجوز وفي الخلاصة
 الاستحجار لا يجوز الا لمنفعة مقصودة في العين والمتون والشروح والفتاوى مطبقة
 على ان الاجارة بيع المنافع فكيف تجوز اجارة نصف شجر الزيتون عشر سنين لا كل ثمرته
 عشر سنين بنحسبانه قرش وأبلغ من هذا مطالبة المشتري من الموجر للشريك المستأجر
 بمدة موته ولم يقع بينه وبين المستأجر عقد لا صحيح ولا فاسد ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
 العظيم انا لله وانا اليه راجعون سئل في امرأة عرمت على الحج فاستأجرت حمالا يحملها
 ويحمل ادواتها المعلومة بأجرة معلومة ذهبا وايايا يحملها له قامت في أثناء الطريق هن
 لورثتها الرجوع بحصة ما بقى من الاستيفاء اولادها كانت قبل خروجها اشهدت على نفسها
 انها لا تستحق بذمته حقا يدخل ما تجدد في ذمته بموته ام لا اجاب نعم لورثتها الرجوع
 بحصة ما بقى من استيفاء الشروط بموتها في أثناء الطريق بلا شبهة اذا الاشهاد ضد ربا
 كان في ذمته لا بما تجدد بموتها كما لا يخفى والله اعلم سئل في رجل استأجر حمالا يحمله
 من بلد الى الحج ذهبا وايايا يحملها له الاجرة بتمامها فرما في الذهاب بمنع عنه فخله غيره
 فالحكم فيما قبض من الاجرة اجاب للبحال اجرة حمله الى المرحلة التي حمله اليها ويرد عليه ما
 قابل المراحل التي امتنع عن حمله فيها ذهبا وايايا كل بحسبه على قدر المراحل ولا معتبر
 بالسهولة والوعورة فيها كما صرح به الطرابلسي في مناسكه وغيره وفي اجارات الظهيرية
 ما هو صريح في ذلك والله اعلم سئل في رجل استأجر سفينة تحمل غلالا معلوما الى محل معلوم
 بأجرة معلومة فوضع الغلال بها وسارت ولم يكن صاحب الغلال ولا وكيله فيها فانكسرت
 وكان دفع له بعض الاجرة هل يسترده ام لا اجاب نعم له استرداد ما دفع من الاجرة اذا لا
 اجرة له كما صرح به قارى الهداية والله اعلم سئل بما صورته فيما سبق من قيامكم الشريف
 من اقامكم المنيق في المحضرين اللذين حاصلها استأجر عمرو قرية من الوقف من متوليه لهما
 مع وجود متوليه الخامس من جهة السلطان ودفع الاجرة للمولى العام مع منع السلطان له

مطلب استأجرت

جما لا يحمل ادواتها

للحج واشهدت

انها لا تستحق بذمته

حقا قامت في أثناء

الطريق

مطلب استأجر رجل

جما لا يحمله الى الحج

ذهبا وايايا فرما

في أثناء الطريق

وامتنع من حمله

مطلب استأجر

سفينة تحمل غلالا

الى محل معلوم

الحج

مطلب اجارة قرية

الوقف باطلة لانها اذا

وقعت على استهلاك

الاعيان كانت باطلة

فيجب على المستأجر رد

القرية

واقعاً علم سبيل في رجل قال له آخر عمر هذا البيت واسكنه بعمارة فعمره ولم يسكنه هل
 يرجع عليه عما أنفق أم لا إيجاب نعم يرجع عليه بما أنفق والحال حذو والله أعلم سبيل في رجل
 استأجر حائوتاً من متولى الوقف مدة وبني بها بناء ما يذن المتولى له بذلك ثم ادركها زاد على
 المستأجر المزبور وأخذ الدكان منه والحال ان رفع البناء يضرب بالوقف وأبى المتولى الاذن ان
 يدفع اليه قيمة ذلك وبذلك البناء للوقف فهل حيث كان البناء ما ذنه يجبر المتولى على دفع القيمة
 أم لا وهل اذا قلتم بعدم لزوم المتولى دفع قيمة البناء له يبقى بناءه ويستوفى فيه بالملك ويدفع
 اجرة الارض الوقت المشتغلة ببناءه أم لا إيجاب ان اذن له المتولى في عمارة الحائوت ليرجع
 بما أنفق على الوقف أو قال له المتولى اذنت لك في عمارتها ولم يرد على ذلك كانت العمارة للوقف
 ويرجع عما أنفق فان اختلفا فقال المستأجر أنفقت كذا أو قال المتولى كذا ون ما دعاه للمستأجر
 فان كان أهل الصفة على قول واحد فالقول قوله وإن اختلف أهل الصفة فالقول بقول المتولى
 ولا يمين عليه وعلى المستأجر البينة لانه دعوى وانتكار فيعتبر فيها ما يعتبر في الدعوى والانتكار
 كما ذكره كثير من علما شافى الاجابة وان اذن له المتولى بالعمارة لنفسه فمرفى عصة الوقف وبني
 حائوتاً لنفسه فقد قال في الحائنة والاسعاف وغيرهما رجل استأجر أرضاً موقوفة وبني فيها حائوتاً
 ثم حله آخر وزاد في غلة الارض واراد ان يخرج الثاني من الحائوت ينظر ان كان آخره للمتولى مشاهرة
 فاذا جلد من الشهر كان للمتولى ان يفسخ الاجارة لان الاحارة اذا كانت مشاهرة يتخذ انفعالاتها
 عند رأس كل شهر فاذا فسخ الاجارة ان كان رفع البناء لا يضرب الارض كان لصاحب البناء ان يرفع
 بناءه وان كان رفع البناء يضرب الارض ليس له ان يرفع البناء فبعد ذلك ان رضى المستأجر ان
 يأخذ قيمة البناء ويترك البناء على المتولى كان للمتولى ان يدفع اليه القيمة ينظر الى قيمة البناء
 منبياً والى قيمته متروعا ايها كان اقل بملكه المتولى بذلك فيصير البناء وقفاً مع الارض
 وان كان رفع البناء يضرب الارض وأبى المتولى أن يدفع اليه القيمة وبذلك البناء لا يجبر
 المتولى بل يترقى صاحب البناء الى ان يتخلص ماله فيأخذه انتهى كلام الحائنة فهو كما ترى
 في ان كلام المستأجر والمتولى لا يجبر اذا أبى وجهه أنه معاوضة وهي متوقعة على التراضي كما
 هو ظاهر ولا يلزم المستأجر اجرة أرض الوقف بلا شبهة لان انقضاء البناء لمصلحة الوقف لا
 لمصلحته ولولزمته الاجرة لزمه ضرران احدهما التزم به بفعله والاخر لم يلزم به وهو ما ضرر
 التبرع الى وقت التخليص وقد التزم به بفعله ما ذنب في أرض الوقف بحسن اختياره بناء لا يتخلص
 الا بضرر الوقف فيلزمه وضرر لزوم الاجرة من غير انتفاع بالارض ولم يلزمه فلا يلزم
 فتمت من هذا ان البناء ملكه وان العروة للوقف وقد قال في البرازية وغيرها ولو كان البناء ملكه
 والعروة وقفاً وأجر المتولى باذن ما كان البناء فالاجر ينقسم على البناء والعروة وينظر بكم
 يستأجر كل فاما طلب البناء فهو ملك البناء انتهى وهذا كله اذا انشأ الحائوت من أصله وأما

سبيل قال له عمر
 هذا البيت واسكنه
 بعمارة ولم يسكنه
 سبيل استأجر
 رجل حائوتاً
 من المتولى وبني
 فيها ما نثرتم زاد
 آخر على المستأجر
 واحد الحائوتة وان
 المتولى ان يدفع له
 قيمته ذلك

إذا استترم فاذن له بمرمته أو تطيبينه ونحو ذلك فينظر ان زاد فيه من ماله جبرا أو خسبه أو شيئا
له قيمة بعد الرفع يدفع له المتولى قيمته من غير تخيير ان ضار الوقف دفعه فان زاد فيه شيئا لقيمة
له بعد الرفع كالتراب مثلا لا يرجع لشيء وإن أنفق على نحو تطيبينه ورممته أجرة للأجرة بآذن
المتولى يرجع عليه بما أنفق في غلة الوقف لان عين المحافوت كانت موجودة فاذن له بمرمته
واصلاح حيطانها وسقفتها والاذن موجب للرجوع فيرجع بما أنفق في ذلك فقيمة لما خررت
فانه مفرد واعتنه فانه أوحد والله أعلم سئل في رجل استأجر ساحة مستحكرة للبناء بها
بأجرة معينة على أنها كذا من الأذرع وحددت بمقدود أربعة معلومة فظهر أنها أزيد من ذلك
فما الحكم اجاب الذرع وصف زيادتها ونقصانها لا يوجب فسادا في العقد ولا قسط الزائد
منه ولا للفائت فالأجادة واقعة على المجدود بتمامه ولا قسط الزائد قال في البرازية وكثير
من الكتب استأجر أرضا على أنها عشرة جراب بكذا فإذا هي خمسة عشر أو تسعة له يعنى للوَجَر
المسمى يعنى لا يزداد في صورة الزيادة ولا ينقص في صورة النقصان ولو قال في عقد الإجارة كل جريب
بكذا الزمه كل جريب بدوهم والمسئلة في البيع ومسطرة في الإجارة وهي ظاهرة لا يتوقف
فيها والله أعلم سئل في رجل استأجر ساحة بداخل البلدة للبناء بها بمحدودها وما فيها
ومرفقها وما يعرف بها وينسب إليها مدة معينة بأجرة معينة فظهر بها صريح هل يدخل
في استحكامه أم لا اجاب نعم يدخل الصريح اذ هو مما يعرف بها وينسب إليها وهذا لا شبهة
فيه والا صل في ذلك أن الاستحكار عقد أجارة يقصد به استيفاء الأرض مقررة للبناء
والغرس أو لاحدها والإجارة بيع المنافع حتى يدخل الطريق والشرب وإن لم تذكر الحقوق
والمنافع وهذا مما لا يشك فيه والله أعلم سئل في رجل استأجر من آخر أرضا بمبلغ للبناء بها
فأحكر المستأجر قطعة منها لرجل ومات المستأجر الأول فهل يبطل الأحكار الأول والثاني يموت
وللقيم ان يطالب برفع البناء وتسليم الأرض فارغة حيث لا ضرر على الأرض بالرفع أم لا اجاب
نعم يموت المستأجر ينسخ الأحكار الأول والثاني والقيم أن يطالب برفع البناء وتسليم الأرض
فارغة كما هو مستفاد من إطلاقهم والله أعلم سئل في رجل ادعى على آخر أنه استأجره على أن يكفل
له ماعلى فلان وفلان من قرص يكذا فأنكروا الاستئجار فأقام بينة شهدت على إقراره له بكذا
هل يقع الدعوى والشهادة المترتبة عليها أم لا اجاب لا يقع الدعوى ولا الشهادة المذكورة
لعدم صحة الاستئجار على الكفالة اذ هي تملك تقع بعوض والكفالة ضم ذمة إلى ذمة وإذا
فسدت الدعوى فسدت الشهادة لان شرط صحتها الدعوى الصحيحة والله أعلم سئل
فيما إذا استأجر زيد حصّة موقوفة من بستان من المتكلم عليها مدة معلومة بأجرة معينة فيها
غن فاحش ثم أجبر زيد للخصّة المزبورة مدة تستوعب المدة الجارية في تواجه لرجل بأضعاف
الأجرة التي استأجرها بها في المدة المزبورة من غير ان يزيد في المأجور المرقوم شيئا فهل يلزم

مطلب ساحة
وقف للبناء بها على
أنها كذا من الأذرع
فظهر أنها أزيد

مطلب يدخل
الصريح في استئجار
الساحة

مطلب رجل
استأجر أرضا
وأحكر آخر قطعة
منها فيموت الأول
ينسخ كل من
الأحكار

مطلب لا يصح
الاستئجار على
الكفالة

مطلب إذا أجبر المتولى
بدون أجر المثل يلزم
المستأجر تمام أجر
المثل

ريد دفع تمام أجرة المثل لجهة الوقف أم لا اجاب نعم يلزمه تمام أجرة المثل على ما عليه الفتوى
 كما ذكره في مجمع الفتاوى والبحر في دفع المثل عن شخص الفتاوى ككبرى وعبادة متولى أرض الوقف
 أجرة ما بقي المثل يلزم مستأجرها تمام أجرة المثل عند بعض علماءنا وعليه الفتوى استهوى
 وكذلك في منع الفقار وكثير من الكتب وقد قالوا يفتى بما هو الا نفع لجهة الوقف فيما يتلف فيه
 العلماء كما صرح به في الحاوى القدسي ونقله عنه في منع الفقار والله أعلم بسئل في رجل
 استأجر ظئرا ترضع ولدة الى ان يمشي ويجعل الاجرة ومات الولد بعد شهرين فما الحكم اجاب
 الاجارة فاسدة بمخاللة المدة يجب فيها أجرة المثل للشهرين وبستردها زاد عنها مما جعل لها
 والله أعلم بسئل في رجل استأجر حيا ماء فظنى الماء وزاد زيادة منعه عن الفكن من الاستغناء
 على الوجه الذي قصده أربعين يوما هل يلزمه الاجرة لها أم لا اجاب لا يلزمه وبالحال
 هذه والله أعلم بسئل فيما اذا انقطع ماء الرعي ولم يتمكن المستأجر من الانتفاع به على
 الوجه الذي قصده بالا استيجار هل عليه أجرة مدة الانقطاع أم لا اجاب لا بجره عليه
 لمدة الانقطاع كما صرح به الزيلعي وغيره والله أعلم بالسبب ضمان الاجير
 بسئل في رجل دفع للرعي المشترك ثلاثة من البقر فدفع عليه اثنين وسأله عن الثالث
 فقال لا أدري أين ضاع هل يضمن أم لا اجاب نعم يضمن قال البرازي في حاشيته دفع الى المشترك
 ثورا للرعي فقال يعنى الرعي لا أدري أين ذهب الثور فهو اقرار بالتضييع فذمانا انتهى يعنى
 يضمن على قولهما والله أعلم بسئل في الرعي اذا أخذ الغنم الى الرعي فمهلك واحدة بقوله
 انها وقت في بترها وكلها الذئب هل يضمن قيمتها أم القول قوله مع بيته انها ضاعت منه
 ولو قال ضاعت منى ولا أعلم كيف ضاعت اجاب عند الامام أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاجير
 المشترك أمين والقول قوله في الهلاك وعندهما ضامن فلا يندفع عنه الضمان بقوله واذا كان
 القول قوله عند الامام فعليه اليقين والفاضي أتى بقول الامام وكذا الامام الظهيرى وفي
 تنوير الابصار ولا يضمن ما هلك في يده وان شرط عليه لضمانه ويرفع ولا يضمن بقوله ضاعت
 ولا أدري كيف ضاعت على قوله ومن الناس من أتى بقولهما ومنهم من أتى بالتضييع وأبو
 الميث ذكر ان الفتوى على قول الامام وعليه أصح المتون والله أعلم بسئل في راع برعى
 ما قوت ضاع منها بقر في رعي ملتقى بالاشجار هل يضمن أم لا لا يمكنه النظر الى كل بقرة اجاب
 لا يضمن وبالحال هذه فقد صرح علماءنا ان راعى البقر اذا كان مرعاه ملتقى بالاشجار ولا يمكنه النظر
 الى كل بقرة فضايع منه شيء لا يضمن ومثل الاشجار الاكمام والاحجار ونحوها مما لا يمكنه النظر
 الى كل بقرة والله أعلم بسئل في بقرة صرفت في الناقوت فبقيها الفحول فلدت بهم ولم يردّها
 رعاة الناقوت مع قدرتهم على ردّها فضايع عدة من الفحول هل يضمنون أم لا اجاب
 نعم يضمنون لانهم في الحفظ المتعين عليهم فحفظون والله أعلم بسئل في راعى غنم من ناقوته

مطلب استأجر
 ظئرا ترضع ولدة الى
 ان يمشي

مطلب اذا انقطع
 ماء الرعي لا اجرة
 عليه لمدة الانقطاع

مطلب دفع رجل
 للرعي ثلاثة من البقر
 فرد اثنين

مطلب القول قول
 الاجير المشترك في
 الهلاك على قول الامام

مطلب اذا ضاع
 بقرة من الرعي
 في محل لا يمكنه

النظر الى كل بقرة
 لا يضمن مطلب بيع
 النحول بقرة فلدت

بها ولم يردّها الراعي
 مطلب اذا اتبع الفحول بقر
 ولم يقدّر على ردّها الراعي

بقرة صار في قبعتها فغلبت عليه وقد من الفحول التي كانت معها فحل وجد عند رجل لا تصل
اليه اليد فطلبه منه فقال اذ الى ما دفعته من ثمنه هل يلزم الراعي ذلك أم لا اجاب الراعي
امين لا يضمن الا بالتقصير وحيث غلبت البقرة عليه وحقولها لا يضمن ما ضاع لعدم قدرته
على ردها كالفائدة فلا يلزم عليه ضمان ولا دفع ما طلب الرجل الذي لا تصل اليه اليد والله اعلم
سئل في ثلاثة دعات ترى بقرا لقرية غاب اثنان منهم لعل مشترك بينهم فقدم من البقر
بقرة وليردها الى الباقورة مع قدرته على الرد فضاغت فما الحكم اجاب الحكم ضمان قيمتها
لربها حيث ترك الراعي ردها مع قدرته على ردها وعدم الخوف على ضياع الباقي والله اعلم
سئل في بقار ترك البقر ترى وذهب الى بعض المقات فسرقت منها ثور هل يضمنه أم لا اجاب
نعم يضمن ككثرة اللصوص وترقبهم لدواب الناس في بلادنا وفتوى عدم الضمان في بلادنا يؤمن
عليها في غيبته هذا هو المعتمد والله اعلم سئل في بقار يرى بقر قرية طال به رجل من
اهل القرية برة بقرته فانكر تسليمها اصابا هل اذا قام ربتها بينة على تسليمها اياها ثم ادعى
البقار الهلاك تسمع دعواه أم لا اجاب لا تسمع دعوى البقار الهلاك حيث انكروا التسليم اصابا
لعدم امكان التوفيق والله اعلم سئل في بقار ضرب بقره فكسرها وماتت من ذلك هل يضمن
قيمتها يوم كسرها او يوم موتها اجاب لا شبهة في انه يضمن قيمتها يوم كسرها ولا فرق فيه بين
اجير الواحد والمشارك ولوردها على صاحبها مكسورة فماتت عنده بسبب الكسر لا تقدر
انه اذا دخل في ضمانه لا يبرأ الا بالرد على المالك سليما وقد صرحوا في مواضع كثيرة بفرع كثيرة دالة
على ذلك منها ما في الخائنة في كتاب الاجارة رجل استأجر حمرا او قبضة فارسله في كرمه
فسرقت برد عنه فاصابه برد فمضى فرقه على صاحبه فمات من ذلك المرض قالوا ان لم يكن الكرم
حصينا وكان البرد بحال يضرب بالحجار مع البردة يضمن قيمتها لانه ضيع البردة بتركها
في غير الحصن وضيع الحمار بالترك في البرد المهلك واذا دخل الحمار في ضمانه لا يبرأ الا بالرد على
المالك سليما انتهى فكذلك نقول دخلت البقرة في ضمانه بالكسر فلا يبرأ الا بالرد سليما
و ضمان الحدوان تعتبر القيمة فيه يوم التعدي وفي الجوهر في كتاب الكفيل فان ذنب الجارية
المغصوبة عند الغاصب لو سرقت فردتها الى المولى فاخذت بذلك في يده فعلى الغاصب قيمتها
لانها تلفت بسبب كان في يده اجم وانظر الى قوله لانها تلفت بسبب كان في يده وبه علم انه لا فرق
بين ان يردّها الراعي الى المالك او يردّها له دخولها في ضمانه وعدم براءته عن الضمان بالرد مع
السبب المذكور تاقل والله اعلم سئل في بقار ضرب بقره فسقطت فتعجل ما لكها وامر
رجلا بذبحها و طرحها على البقار قاتلها عليك ضمانها وتولى وادعى انه ايس من جياتها
ويريد ان يضمنه قيمتها حتى والراعي ينكر اياها وكان تناول من لحمها فهل القول قوله
أم قول المالك وما الحكم اجاب لا يضمن الراعي شيئا بمجرد دعوى المالك والقول قوله

مطلب ان تدب بقره
ولم يردّها مع قدرته
يضمن

مطلب ان تترك
البقر فسرق منها ثور
يضمن

مطلب ان ادعى
هلاك البقرة بعد
انكار تسليم الاصل

مطلب الاجير لو
ضرب بقره فكسرها
يجب عليه قيمتها يوم
كسرها

مطلب استأجر حمرا
فسرقت برد عنه
فاصابه برد فمضى فرقه
على المالك ثم مات

مطلب ضرب البقار
بقرة فأمرها المالك
رجلا بذبحها وادعى
الايس من جياتها
يريد تضمين قيمتها
للبقار

وعدم الاياس ولا يضمن سوى ما تناول من اللحم والبقول قوله فيه مقدار او قيمة والله اعلم
 سئل في رجل ادعى على بقار ان بقرته ضاعت معه والبقار ينكضيا عنها معه هل القول
 قول البقار يمينه أم لا اجاب البقار لا يضمن ما ضاع معه بغير تفريط على ما هو المذهب
 ولم تصح الدعوى فلا يرتب عليه البين لانها لا تكون الا بعد دعوى صحيحة والله اعلم سئل
 في حرث بيده بقر المالك ترك تمامه من البقر الفاضلة ترعى بحجب الارض التي يحرق بها
 حتى نأق نوبتها فيحرق عليها كما هي عادة أهل البلد فضااع منها ثور هل يضمن أم لا اجاب
 لا يضمن والحال هذه والله اعلم سئل في حرث ذبح ثورا ليس من حياته بغير اذن من صاحبه
 هل يضمن أم لا واد النكوص صاحب الثور الاياس من حياته هل يحلف واد احلف يلزم الذمخ قيمته
 يوم رد وجهه والقول له في مقدار قيمته أم لا ملكه اجاب حيث كان لا ترعى حياته لا يضمن
 الذمخ بالذمخ قيمته واد اخلفا فقال المالك كانت حياته ترعى وقال الذمخ لا ترعى فالبينة
 على الذمخ واليمين على المالك فاد انجر الذمخ عن البينة وحلف المالك ضمن الذمخ قيمته يوم
 الذمخ والقول له في قدر القبة يمينه فاذا ادعى المالك زيادة عما يقول الذمخ فعليه البينة
 والله اعلم سئل في حرث اشتغل عن البقر في التعشيب حتى غابت عن بصره وضابطه سقر يطه
 هل يضمن أم لا اجاب نعم يضمن والحال هذه والله اعلم سئل في مكتر سلم المكاري
 الحمل المكترى فاكثرى المكاري مكاريا آخر وسله الحمل وفارقه وضاح الحمل منه هل يضمن
 المكاري الاول أم لا اجاب نعم يضمن للمكاري الاول والحال هذه اذ ذبح الحمل برضي بيده لا
 بيد غيره وصار كودع اودع والله اعلم سئل في مكاري سبق العاقلة وليس مع الاحمال
 المستاجر على حملها ما المكاه وغاب المكاري عن الاحمال وأمر أصحابه بسوقها الى الحمل فضااع
 منه وابه ذابة مع حملها في تلك الغيبة وبعد ايام وجدت الدابة دون الحمل هل يضمن للمكاري
 أم لا اجاب نعم يضمن للمكاري والحال هذه اذ هو مودع وليس له ان يودع فيكون متعديا به
 فيضمن مثله ان كان مثليا وقيمة ان كان قيميا والله اعلم سئل في رجل استاجر ثاء فانهذ
 جانب من بناه بعد ما بناءه هل يضمنه ويجب عليه اصلاحه أم لا وهل اذا كان خلع عليه خلعة
 على وجه التملك بالهبة المسلمة لبدده وقبضها بحضرة ابنه البالغ فلما انهدم البناء ادعى الابن
 انها ملكه هل تسمع دعواه مع حضوره الهبة والتسليم أم لا اجاب لا يضمن وله اجرته
 السهامة ولا يجب عليه اعادة ما انهدم ما بناءه وسكوت الابن مع حضوره الهبة والتسليم
 مانع له من دعوى المالك كما في مسألة البيع التي اطبقت عليها المتنون وقولت من علماء المذهب
 بالتسليم والله اعلم سئل في رجل استاجر صبيانا من ولية ليرعى بقره خاصة فضااع منها
 ثور بغير تفريط هل يضمنه أم لا ولا ينقص من أجره اجاب لا يضمن ولا ينقص من أجره شيء
 والله اعلم سئل في بقرة ضوت الى بيت صاحبها فوجدت بابه مقفلا فوجعت ليلالا الى اسارحها
 ليزداد ثمن لا يضمن

مطلبه ادعى ان
 بقرة ضاعت مع
 البقار والبقار
 ينكض

مصلدا اترك
 الحرث البقر العاقلة
 ترعى فضااعت
 لا يضمن

مطلبه دع الحرث
 ثورا فاختلف مع
 مالكه بالقول
 للمالك في عدم البراءة
 من الحياة والحرث

في القيمة
 مطلبه اشتغل الحرث
 بالتعشيب وضابطه
 البقر

اذا اكثرى المكاري
 غيره فضااع الحمل
 يضمن

اذا ترك المكاري
 دوابه على اصحابه
 وسبقها فضااع حمل
 يضمن

مطلبه
 مستاجر ثاء ليس له
 فاهدم جانب منه
 يجب عليه اعادة

مطلبه استاجر صبيانا
 من ولية ليرعى بقره
 فضااع منها ثور
 مطلبه ادعت

البقرة ببيت صاحبها
 مقفلا فوجعت ليلالا
 الى اسارحها فبقر
 ليزداد ثمن لا يضمن

أو ساردها فقربطنها ذئبان ضاربان هل على رعاة الباقورة ضمان أم لا يجب لضمان
على الرعاة لا سيما إذا كان العرف جاريا بأن الراعي إذا أدخل الباقورة إلى البلدة كما هو في
قريته والرملة يبرأ ويصدق بجميعه إذا ادعى أنه جاء بها إلى القرية ولا يلزمه أن يدخل كل
بقرة في منزل ربها قال في جامع الفصولين زعم البقار أنه أدخل البقرة في القرية ولم يجد ربها
ثم وجدها بعد أيام قد نفقت في نهر قالوا إن كان عرفهم أن يأتي بالباقورة إلى القرية ولا يكفون
أن يدخل كل بقرة في منزل ربها صدق البقار مع يمينه أنه جاء بها إلى القرية انتهى والله أعلم
سئل في بقار انتشرت باقورة في الرعي فوقع في مبطنة انسان فأثقت جانيها منها بعد
أن تراخي عن سوقها للرعي هل يضمن ما أثقت أم لا وهل إذا ظن البقار أنه ضامن فاتفق
مع ربها على أن يزرعها يذمر من عنده فإن ثبت مثل ما كانت أو أحسن برئ من ضمانها ولا
يضمن له مقدار ما كانت تمر لو بقيت ويكون النائب للبقار فما الحكم الجواب الاتفاق المذكور
عبارة به شرعا فلا يلتق اليه ولا يعول عليه ولا يضمن البقار إلا بإرسال الباقورة في الرزع
وبسوقها وقد أصابت الرزع في مسيرتها ولا في عجماء وفعل العجماء جارية نخل النبي المختار
سكن الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه الأخيار والله أعلم سئل في ضائع يعمل غير واحد
له امرأة فضة يتخذها حياصة فادعى أنها سرقت هل يقبل قوله في ذلك ولا يضمن أم هو ضامن
لما سرقت من يده ولا يقبل قوله الجواب هذه المسئلة راجعة إلى المسئلة الاجير المشترك وفيها ثلاثة
أقوال بل أربعة أقوال عدم الضمان مطلقا وأنه أمين والقول قوله باليمين والضمان مطلقا ولا
يلتق إلى قوله واختار المتأخرون الفتوى بالصالح على النصف جبراعلا بالقولين وجامع
الفصولين راعى الفوائد صاحب المحيط لو كان الاجير صالحا يبرأ بيمينه ولو كان بخلافه يضمن
ولو كان مستورا يؤمر بالصالح فهذه أربعة أقوال كلها مصححة مفتوحة بها وما أحسن التفضيل
الاخير والاول قول أبي حنيفة وقال بعضهم قول أبي حنيفة قول عطاء وطاوس وهما من كبار
التابعين وقولهما قول عمرو بن دينار يفتي احتشاما للمعروف وصيانة لأموال الناس والله
أعلم سئل في رجل دفع لغسالة ثوبا لنفسه يأجر نفسه له ونشرته على باب الدار و دخلت
الدار وتركه منشورا فضااع هل تضمن حيث غاب بصرها عنه أم لا وهل إذا كانت تغسل الغير
واحد وأعدت نفسها لذلك فضااع بمتره الاجير المشترك ولم يوجد منها تقربط هل تضمن
مع هذا التقدير أم لا الجواب إذا غاب عن بصرها تضمن جميع قيمته اتفاقا وإن لم يوجد مو
الضمان وضاع من غير تقربط في الحفظ فالواجب على هذا التقدير الصالح على النصف جبراعلا
كما فتى به أكثر المتأخرين والله أعلم سئل في راعي بقر بقرية استأذن أهلها في إقامة
رجل معين مكانه فأذنوا له ثم إن الثاني أقام ثالثا رعي بغير إذن من أربابها فضااع ثور
منها فعلى من ضمانه الجواب لضمان على الأول لأنه ما ذون له من أهلها فيما فعل وصاحب

مطلب إذا أثقت
الباقورة مبطنه
انسان لضمان على
البقار إذا كانت
يضمنه

مطلب إذا دفعت
فضة لصانع يعمل
لغير واحد فادعى
انها سرقت ففي ضمانه
وعدمه أقوال

مطلب إذا انتشرت
الغسالة ثوبا فضااع
تضمن جميع قيمته إن
غاب عن بصرها والا
فخصف القيمة

مطلب عن
البقار زجلا مكانه
بإذن رب البقر ثم
الثاني ثالثا بغير
إذن فضااع ثور

الثور بالخيار ان شاء ضمن الثاني وان شاء ضمن الثالث لعدى الثاني بالدفع والثالث بالأخذ
 ولا يرجع الثالث اذا ضمن على الثاني والله أعلم **كتاب الولاء** سئل في معتق
 مات عن ابن معتقه وأبنته بنت معتقه وأولاده من زوجته مستولدة لرجل حتى فمهل ارثه لابن
 المعتق أوله ولا بنتاً بنيه سوية أم لأولاده وزوجته اجاب ارثه لابن المعتق لا لآبائه
 بنيه يكونهم مجموعين به ولا للزوجة وأولادها المذكورين لانها أم ولد لم تعتق بعد وحكم
 أولادها حكمها والله أعلم سئل فيما اذا مات رقيق عن ابن من صلبه وعن زوجة وعن
 ابن ابن سيده ثم مات ابن الرقيق عن أم وأخوة لأم وعن ابن ابن سيده والده ثم ما ابن ابن سيده
 والده عن شقيقة قبل ان يتناول تركه الرقيق لكونه لم يعلم ان للرقيق عقاراً وظهر الآلات
 للرقيق عقاراً فهل لشقيقة ابن ابن سيده للتوفى مطالبته بما خسر أخاها من تركه الرقيق وولد
 على ذى اليد على خلفات الرقيق ان كان معتقاً أو باقياً في الرق ولو بعد خمس عشرة سنة أم لا
 اجاب الرقيق لا يملك شيئاً وان ملك فكل شيء حصله من المال للمالكه وان ثبتت عقده فكل شيء
 حصله بعد عقده فهو موروث عنه فيقسم على فرائض الله تعالى لزوجته الثمن والباقي
 لابنه وبموت ابنه استحق ورثته ما ترك هذا الابن للام سده ولاخوته لأمه الثالث
 والباقي وهو النصف لابن ابن المعتق وبموت ابن ابن المعتق جرى ما ورثه منه على ورثته
 فيكون نصفه لشقيقته وما فضل فلا قرب عصبته وان لم يكن له عصية يرد على
 شقيقته المذكورة وأما الدعوى بعد خمس عشرة سنة فعدم سماعها لعارض الامر السلطاني
 لقبول القضاء التخصيص بالحوادث فان وقعت وكانت غير مستثناة من الامر السلطاني
 بالمنع لا تسمع والا تسمع والله أعلم **كتاب الأكرام** سئل في امرأة
 ماتت عن زوج وصغير منه وعن أبوين أكره الزوج بعد وضع الابوين يدها على خلفتها على ان
 يقر بأنه لا يستحق قيل نسيبه منها حقاً هل يصح اقراره مع الأكرام أم لا وتقسيم تركتها على
 فرائض الله تعالى اجاب لا يصح الاقرار مع الأكرام بالاجماع وايضا الارث جبري فلا يصح
 قوله لا يستحق قيل نسيبه من خلفتها شيئاً في البرازية وكثير من الكتب لو قال تركت
 حق من الميراث أو برئت منه أو من حقتي لا يصح وهو على حق لان الارث جبري لا يصح تركه
 وفي جامع الفصولين في الفصل الثامن والعشرين دفع جميع تركه الميت الى وارثه وأشهد
 على نفسه أنه قبض منه جميع تركه والده ولم يبق من تركه قليل ولا كثير الا استوفاه ثم ادعى
 داراً في يد الوصي لها من تركه والذى ولا أقبضها قال ألم أقبل بيته وأقضى له بها أرأيت
 ان قال قد استوفيت جميع ما ترك والذى من دين على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل
 ديناً لا يبيد ألم أقبل بيته وأقضى له بالدين انتهى فقد علت بذلك صحة دعوى الزوج بشئ
 رآه أو علم به عند نسيبه أنه مما تركت زوجته فافهم والله أعلم سئل في أهل قرية الزعم

مطلب مات عن ابن
 معتقه وابنته بنت
 معتقه وأولاده من
 زوجة مستولدة
 مطلب مات رقيق
 عن ابن من صلبه وعن
 زوجته وعن ابن ابن
 سيده ثم مات أم
 مطلب اذا ذكر الزوج
 على ان يقر بأنه لا يستحق
 قبل والد زوجته من
 خلفتها حقاً لا يصح
 اقراره
 مطلب اشهد الولد
 انه قبض تركه والده
 من الوصي ثم ادعى
 داراً في يد الوصي
 مطلب اذا ذكر الحاكم
 أهل قرية ان كفلوه
 في مال الزعم كل سلطنة
 لا يلزمهم

الحاكم بأن يكفلوه في مال لزمه من جانب السلطنة العلية وله يد مادية وقدرة على قتلهم
ونهب أموالهم وغلب على ظنهم إيقاع ذلك بهم ان لم يكفلوه فكفلوه خشية إيقاع ذلك
عليهم هل يلزمهم المال بذلك أم لا اجاب لا يلزمهم المال بذلك ولهم الفسخ اذا زال الاكراه
كالبيع ونحوه اذا علم بدلالة الحال أنهم لو لم يستلوا اكرهه يقتلهم أو يقطع أيديهم ويضربهم
ضرباً ينجونهم على أنفسهم أو تلف عضوهم فيخذلهم فيكون اكرها منه ولو لم يكن الأمر سلطاناً
على ما عليه الفتوى صرح به غالب علماءنا رحمهم الله والله أعلم سئل في ذي ولاية على قرية قادر
على إيقاع ضرب وجلس لمخمين باهلهما طلب من رجل منها بيع عقار له فباع خائفاً منه إيقاع
ذلك به وأقر أنه قبض منه كذلك مع أن قيمة المبيع اضعا فاضعا لئلا ينفذ هذا البيع على هذا
الوجه أم لا وان كتب صك لدى قاض على صفة الطوع والاختيار وعدم للفسد ويكون لا اعتبار
لما في نفس الأمر لا يكتب اجاب بحيث علم بدلالة الحال أنه لو لم يبعه بوقع به ضرباً شديداً او حبساً
مديداً فالبيع غير نافذ والاقرار غير صحيح فليكره فسخه والاعتبار لما في نفس الأمر لا يكتب
في الصك هذا وأما الرد بالغبن الفاحش فقد أتى به كثير من علماءنا مطلقاً ومع الغرر أجمع المتأثر
عليه وعللوا الأول بأنه أرفق بالناس فلوراء القاضي وحكم به نفذاً وهو قول مصحح أبي كثير من
علمائنا والله أعلم سئل في رجل وكل آخر في بيع صابون معين وكالة شرعية فباع الوكيل
ما أمره الموكل به بمائتين وخمسة وتسعين قرشاً وسلمه للمشتري ثم ان الموكل ارغم الوكيل واكرهه
وهدهه بالحكام ونحقق أنه ان لم يطعه فيما أمر به أوقع فيه ما هدهه به لقدرة عليه فكتب على
نفسه ما أمر به موكله الموحى اليه بأنه يستحق في ذمته خمسمائة قرش وعشرين قرشاً اقراراً
كذباً لوجه له شرعاً من الخوف وكفله به رجل هل اذا ثبت ان اقراره كان على الوجه المذكور يبطل
اقراره ولا يستحق عنده الالمائتين والخمسة والتسعين التي باع بها ولا يلزم الكفيل شيء
اجاب الاكراه بعدم الاختيار فلا صحة للاقرار مع الاكراه لان صحته تعتمد قيام المحيز
وقد قامت دلالة على عدمه والاكره فيه يكون بأشياء منها اذا قال للمتقلب لرجل اماناً أن تقر لي
بكذا أو لا اقول للمظالم الفلاني لقي ما لا او وجد كتر أو نحو ذلك قال في الحامى الراهدت
في كتاب الاكراه بعد ان دمر لجنم الائمة قال المديون لدائنه ادفع الى القبالة وقرانه لاشئ لك على ولا
أقول ان ما في يدك ذهب شمس الملك فدفع وأقرانه لاشئ له عليه فهذا في معنى الاكراه وله أن
يدعى عليه انتهى أقول فاذا كان الرجل له جرأة وهدهه بمن يسمع كلام الفخاز وقال ان لم تقر لي
بكذا ائى بشئ لا أصل له أسعى بك الى من يأخذك بيجردك لادى وغلب على ظن المهدة ذلك
فاقر كاذباً يلزمه ما أقر به على هذا الوجه كما هو صريح كلام أئمتنا واذا بطل بثبوت الاكراه
على الوجه المذكور عن الاصيل يبطل عن الكفيل اذ قد تبين ان لادين على الاصيل يصلح ان يطالب
به ولا صحة للكفالة من الكفيل بدونه والله أعلم سئل في ذم حرفة الكتابة على محل

مطلب اذا اكرهه

الولاية رجل على بيع

عقار له فالبيع غير

نافذ والعبرة لما في

نفس الامر لا يكتب

مطلب اذا اكرهه ان

يقوله بكذا اقراره

بما اقر به رجل فالقرار

غير صحيح وكذا الكفالة

مطلب امان ان تقر لي

بكذا أو لا اقول للمظالم

الفلاني

مطلب اذا اكرهه الحاكم

كاتبه على ان يقر بثلاثة

الاف او دعيا عند صوغ

شبهه فأقر لا ينفذ

اقراره

يَكْتُبُ مَا يُؤْمَرُ بِهِ مَا يَحْتَمِلُ أَوْ قَعِ الْقَبْرِ عَلَيْهِ حَاكِمُهُ الْمُتَكَلِّمُ عَلَيْهِ وَاتَّهَمَهُ بِأَنْ سَوَّاهُ
 أَوْ دَعَى عَنْهُ ثَلَاثَةَ أَلْفٍ مِنَ الْقُرُوشِ فَيَهْدِيهِ بِالنَّصِيبِ الْفَاحِشِ حَتَّى أَقْرُدَى قَاضٍ بِذَلِكَ
 فَكُتِبَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ هَلْ يَنْفَعُ أَقْرَارُهُ بِذَلِكَ أَمْ لَا أَجَابَ لَا يَنْفَعُ أَقْرَارُهُ إِذَا الرِّضَا شَرَطُ لَصِحِّ
 الْأَقْرَارِ فَيُضَدُّ الْأَقْرَارُ عِنْدَ قُرَاتِ الرِّضَا وَهَذَا بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ فَلَا اِمْتِنَاعَ عَنْ دَفْعِ
 الْمُقَرَّبِ لِلْقُرْلَانِ لَمْ يَكُنْ دَفْعُهُ وَلَا اسْتِرَادُهُ مِنْهُ إِذَا كَانَ دَفْعُهُ لَهُ مَكْرَهَا وَالْأَكْرَاهُ يَمْنَعُهُ
 الرِّضَا وَيُضَدُّ كُلُّ أَمْرٍ تَوَقَّعَ صِحَّتُهُ عَلَيْهِ وَقَدْ رَفَعَ عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
 رَفَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَا وَالْمَنْسِئَانِ وَمَا اسْتَكْرَهَا عَلَيْهِ وَمَسَائِلُ الْأَكْرَاهِ لَا تَحْتَغِي عَلَى مَنْ اتَّقَى اللَّهَ تَعَالَى
 وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ وَعَمِلَ الْيَوْمَ تَشْخِصًا فِيهِ الْإِبْصَارُ فَلَا حَرَلَ وَلَا قُوَّةَ الْإِبَاهِ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ الْغَزِيئُ
 يُبْعِيهِمَا مَالَهُمَا مِنْ عَقَارٍ وَكَوْرٍ فَعَمَلَتْ بَيْنَ لَمْ يَتَّخِذْ بَدَأَ مِنْ ذَلِكَ هَلْ يَنْفَعُ بَيْعُهَا أَمْ لَا وَحُكْمُ
 حُكْمِ الْمَكْرُوهَةِ فِي ذَلِكَ أَجَابَ لَا يَنْفَعُ بَيْعُهَا وَحُكْمُهَا حُكْمُ الْمَكْرُوهَةِ قَالَ عَلَمًا وَمَا مَنِعَ الرِّبَا
 زَوْجَتَهُ مِنْ أَهْلِهَا حَتَّى تَهَبَ لَهُ الْمَهْرُ تَكُونُ مَكْرُوهَةً وَالْمَهْرُ بَاطِلٌ قَالَ فِي جَمْعِ الْفَتَاوَى وَهُوَ
 مُلْقَطُ السَّيِّدِ الْأَمَامِ عَنِ الْفَقِيهِ إِذَا جَعَلَ مِنْ مَنِعَ امْرَأَتِهِ عَنِ السَّيْرِ إِلَى بَيْعِهَا إِلَّا أَنْ تَهَبَ مَهْرًا
 فَهَبَتْ فَالْمَهْرُ بَاطِلٌ وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الْخُلَاصَةِ وَالْبِرَازِيَةِ وَكَذَلِكَ ذَكَرَ فِي التَّائِيَةِ رِخَايَةَ نَقْلًا عَنْ
 الْبَنَائِيَةِ وَنَظَمَ هَذِهِ الْمَسْئَلَةَ صَاحِبُ التَّنْوِيرِ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّمَرْتَايِيُّ الْغَزَوِيُّ فِي مَقْطُوعِ
 السَّمَاءِ بِتَحْفَةِ الْأَقْرَانِ فِي ثَلَاثَةِ آيَاتٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى الْحُشُوفِ فَقَالَ —

وَمَنْعَهُ لِمَنْعِهِ أَنْ تَذْهَبَ لِأَهْلِهَا بِإِصْحَاحِ تَقْضِي مَا رَأَى إِذَا اسْتَقْطَعَتْ لَهَا فَعَمَلُ الْإِصْحَاحِ وَذَلِكَ
 لَأَنَّهُمَا قَدْ تَرَكَتْ فِي الْحُكْمِ مِثْلَةَ الْمَكْرُوهِ هَذَا فَاَعْلَمْ وَنَظْمُهَا وَفُطْرَتُهَا فِي بَيْتَيْنِ خَالِيَيْنِ عَنْ بَيْتِي
 وَمَنْعَ زَوْجَتِهِ عَنْ أَهْلِهَا لِتَهَبَ الْمَهْرُ تَكُونُ مَكْرُوهَةً كَذَلِكَ مَنِعَ وَالِدُ بَيْتِهِ خُرُوجَ الْبَيْعِ مِنْ بَيْتِهِ
 وَفِي شَرْحِ تَحْفَةِ الْأَقْرَانِ قَالَ قُلْتُ وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا جَوَابُ حَادِثَةِ الْفَتَاوَى فِي مَا لَوْزِي
 اسْتَهَ الْبَكْرُ مِنْ رَجُلٍ فَلَمَّا ارَادَتْ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ بَيْتِهِ إِلَى زَوْجِهَا مَنِعَهَا الْآبُ إِلَّا أَنْ تَشْهَدَ عَلَيْهِ
 أَنَّهُمَا اسْتَرْفَتْ مِنْهُ مَا تَصَرَّفَ فِيهِ مِنْ مِيرَاثٍ أَمَّا أَقْرَارُهَا بِذَلِكَ ثُمَّ إِذَا لَهَا فِي الْخُرُوجِ فَإِنَّهَا لَقَدْ
 إِنَّا الْحُكْمَ فِيهِ عَدَمُ صِحَّةِ الْأَقْرَارِ لَكُونِهَا فِي مَعْنَى الْمَكْرُوهَةِ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْمَنِعِ لِإِسْمَاءِ الْحَيَاةِ بِغَلَبِ
 فِي الْإِبْكَارِ وَرَوَاهُ الْفَقِيُّ الشَّيْخُ الْأَسْلَامُ أَبُو السَّعُودِ الْعَمَادِيُّ أَنْتَهَى وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ أَنَّ الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ
 وَالْإِجَارَةَ كَالْأَقْرَارِ وَالْمَهْرُ وَأَنْ كُلُّ مَنْ يَقْدِرُ عَلَى الْمَنِعِ مِنَ الْأَوَّلِيَا غَيْرَ الْآبِ كَالْآبِ لِلْعَمَلَةِ اللَّهُ بِهَا
 فَلَيْسَ الْإِبْكَارُ قَيْدًا وَكَذَلِكَ لَفْظَةُ الْبَكْرِ كَمَا هُوَ مُسْتَأْذَنٌ فِي دِيَارِنَا مِنْ أَخَذِ مَهْرٍ مِنْ كَرَاهِيهِ
 وَجِبَاحَتِي مِنْ ابْنِ الْعَمَّةِ وَأَنْ يَبْعُدَ وَمَتَى مَا وَجَدْتُمَا مَنِعَ ضَرْبِهَا وَرَبِّهَا قَتْلُهَا وَأَهْلَ الرِّسَايَةِ
 يَبْعُدُونَ النِّسَاءَ تَرْكُهُنَّ حَقٌّ يَطْلُبُونَ فِيهِنَّ الْقِسْمَةَ كَمَا يَطْلُبُونَ الْقِسْمَةَ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَهْلِ
 وَالْأَحْوَالِ وَلَا قُوَّةَ الْإِبَاهِ الْكَبِيرِ الْمُنْعَالِ نَسْبًا لَهُ صِلَاحُ الْأَحْوَالِ سَمِعْتُ فِي مَرْيَضَتِهِ بَاعَتْ

مطلب منع الولي الزوجة
 عن زوجها أكراه وكذا
 منع الزوج لها عن ابنتها
 فيسقط البيع والشراء
 والهبة والأقرار

مطلب باعته
 في مرضه موتها مكروه
 وخلفنا ابنا صغيرا

في مرض موتها كرمها لانيها و ماتت عن ابن صغير هل ينفذ بيعها أم لا اجاب
 لوصي انهما فسخ البيع الواقع على جهة الاكراه وان نداولته الايدي بخلاف سائر البياعات
 اذ هو حق العبد و نه والله أعلم **كتاب الحجر** سئل في صغيرة
 لها وصي ادعت البلوغ في سن يمكن تصديقها فيه فهل تصدق بلا بين أم لا وهل يشترط
 حضرة الوصي عند دعواها البلوغ أم لا وهل تصدق في دعوى الرشد بمجرد قولها أو يوم
 الوصي بدفع مالها أم لا بد من بيعة لانه مما يخفى اجاب الظاهر من عباراتهم أنه لا بين
 عليها لعدم الفائدة في التحليف لان البلوغ والحال هذه ثبت بقولها والتحلف لرجاء
 التناول وهي لو أقرت به ثم قالت كنت كاذبة لا يسمع رجوعها لتناقضها حيث كانت في سن
 يحتمل البلوغ فيه كما في الزيلعي والخلاصة والتبادر خاتمة والخاتمة وجامع الغنوص
 وغيرها ومستأيد على ذلك جعله اقرارا واجبارا وقد كتب صاحب الجفر شرح قوله
 وما لا يعلم الا منها فالقول قولها في حقها ما صورته ولم أر صريحا ان المرأة اذا قبل قولها
 في حقها في الحيض والحبة فهل يكون بيمينها أولا بلا بين و وقع في الوقاية أنه قال صدقت
 في حقها خاصة وظاهر أنه لا بين عليها ويدل عليه قولهم ان الطلاق معلق باخبارها
 وقد وجد ولا فائدة في التحليف لانه وقع بقولها والتحليف لرجاء التناول وهي لو أخبرت
 ثم قالت كنت كاذبة لا يرتفع الطلاق لتناقضها كما سيأتي نقله عن الكافي قريبا ان شاء الله
 تعالى انتهى وبه يعلم أيضا عدم اشتراط حضرة الوصي عند دعواها البلوغ اذا فائدة له
 لانه لو كذبها فيه لا يلتفت اليه وأما دعواها الرشد فقد قال شيخ مشايخنا شيخ الاسلام
 شهاب الدين الحلي في فتاواه التي أفتى فيها بما هو الثابت المعقول عليه عنده لا يثبت
 الرشد الا بحجة شرعية وهي رجلان أو رجل وامرأتان فان بلغت رشيدة سلم اليها مالها
 والا لا يسلم اليها حتى يؤمن منها الرشد انتهى والله أعلم **سئل** في المديون هل يباع
 عرضه وعقاره ان لم يحصل الوفاء بعرضه حتى اذا كان له دستان من ثياب يباع دست
 منهما ويبقى له دست واحد واذا كان له ثياب يلبسها ويكتفي بدونها يباع ثيابا ويرفع
 الدين ببعض ثمنها ويشترى بما بقي ثوبا يلبسه وهل اذا كان له ابن كفل ما بذمته لرب الدين
 يطالب به ويحبس مع أبيه الاصيل واذا كان له مسكن يمكنه ان يجتزى بمادونه ببيع
 ذلك المسكن ويشترى بالباقي مسكنا كيفيه وهل اذا امتنع من ذلك يبيع القاض
 بنفسه ليو في بزمينه أم لا اجاب أكثر علما ونا الثقل في هذه المسئلة ووجدت
 أفتيت فيها مرارا لتكرر وقوعها وزيادتها انكار الغلبة للماطلين وضعف الدين وعد
 الاعتناء بوقاية الدين والمهاون في الاجتهاد على خلاص الذمة منه مع انه محجوب عن
 الحجة ما بقي عليه درهم فمستأيد أفتيت به أولا أنه يجبس المديون الذي ليس له الاعتار

مطلب اذ ادعت
 البلوغ تصدق
 بلا بين ولا يشترط
 حضور الوصي اليها
 دعواها انها رشيدة
 فلا بد من بيعة

مطلب بيع
 المديون كل ما تتر
 يحتاج اليه في الحال
 حراما عليه ويختص
 فان للقاضي ان
 يتولى البيع بنفسه

حتى يبيعه بنفسه عند الامام رحمه الله تعالى وعندهما يبيع القاصي وبوف الدين ثمنه قالوا
 ويقول كما يفتي وفي تصحيح الشيخ فاسم قول الصحاحين يبيع منقوله ولا يبيع عقاره
 وفي رواية يبيع العقاد كما يبيع المنقول وهو الصحيح ومما اقيمت به ثانيا قال اصحاب
 المتن بمحسنة القاصي لبيع ماله لانه قال الشراح لان قضاءه واجب عليه ومبرأة
 في دينه وهذا عند ابي حنيفة وقال صاحباه يبيعه القاصي جزاء لطلبه بالامتناع وبغير
 خصمه لقصر الناع والقاصي نصيب لخلده من العاجز عن الوصول الى حقه لاسيما من
 خفيه لا يبالى بالمطل الحرام ولا يكثر بلوم التوام قالوا وبقولهما يفتي وقالوا ادا
 كان له ثياب يلبسها ويكتسب بدونها يبيع ثيابا ويقتضي الدين ببعض ثمنها ويشتري بما بقي
 ثوبا يلبسه لان قضاء الدين فرض عليه فكان أولى من التجمل قالوا وعلى هذا ادا كان له
 مسكن ويمكنه ان يحتري بما دونه يبيع ذلك المسكن ويقتضي المدين بعض ثمنه ويشتر
 بالباقي مسكنا يكميه وعن هذا قال مشايخنا يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى يبيع المبد
 في الصيف والنطع في الشتاء ولا ريب انه يحبس بالاصالة وابنه بالكمالة وفي البرازية
 من كتاب القاصي من العاتر في الحبس يمكن للكفول له من حبس الاصيل والكفيل اكمل
 الكفيل وان كثروا اقول وأمر الذين بالفتح انقل الاحمال واضر في الدين من خبات الاعمال
 وعلى الله تعالى اصلاح الاحوال والله اعلم سئل في صغيرة طاعة أم أم تحصر على
 مالها واصفها يدها عليه ولها أب مسرف مذر يخشى على مالها منه اذا تزع من يد جدها
 لاسراقه وتديره هل هي حتى يحفظ مالها منه أم لا اجاب نعم هي احدى بذلك اذ التصرف
 بذلك يمنع عن مال نفسه خمساً وعشرين سنة عند ابي حنيفة وعند صاحبه لا يدفع له ماله
 حتى يؤمن منه الرشد ولا يجوز تصرفه فكيف مال ولده والله اعلم سئل في شخص لا يملك
 ادعى البلوغ فتزوج ثم ادعى الا انه لم يكن بالغاً اذ كان ولده لم يثبت النكاح كان مراهقاً فهل
 يصح رجوعه عن الاقرار بالبلوغ فيبني عليه بطلان عقد النكاح ككونه عقد المجبر له حين
 صدوره اجاب ان كان حين ذلك بلغ سنة ثلث عشرة سنة فلا يفسد رجوعه ولا يصدق
 في اقل منها فلا يفسد نكاحه والله اعلم كتاب المأذون سئل في السيد
 اذا امر عيه بشراء شيء بعينه كالطعام والكسوة هل يكون مأذوناً حتى اذا اتفق
 برقبته دين يباع فيه ان لم يفده السيد واذا رآه يبيع ويشترى فسكت يكون مأذوناً
 وهل يكون مأذوناً قبل العلم بالاذن أم لا اجاب اذا امره بشراء شيء بعينه كالطعام
 والكسوة لا يكون مأذوناً لانه استخداً ولو صار مأذوناً له لتضرر ولذا لم يصدر مأذوناً
 بذلك وتعلق برقبته دين لا يباع فيه وأما اذا رآه السيد يبيع ويشترى فسكت فانه
 يكون مأذوناً لانه اذا كان المولى قاضياً كما في الظهيرية ولا يكون مأذوناً قبل العلم بالأذن

مطلب
 اجمدة اخي محمّد
 مال الصغرة
 ادا كان الأب
 مسرفاً

مطلب
 ادعى البلوغ فتزوج
 ولا يملك له ثمة
 ادعى عدمه

مطلب
 ادا امر السيد
 عيه بشراء شيء
 بعينه لا يكون
 اد مأذوناً مالم
 رآه يبيع ويشترى
 فسكت

الاف مسئلة ما اذا قال السيد لاهل السوق بايعوا عبيدي ولم يعلم العبد ذلك والله أعلم
 كتاب الغصب سئل في رجل أخذ لآخر سكران بغير اذنه فانقطعت عنده
 ونقصت نقصا كثيرا فاحشا فما الحكم اجاب مالكمما خيتران شاء أخذها مقطوعة
 وضمتة نقصا منها وان شاء طرعا على الغاصب وأخذ جميع قيمتها والله أعلم سئل
 في رجل استهلك مصاعا مشتركا بينه وبين بنته وأخت وزوجته بغير اذن من الأخت فماذا
 يلزمه اجاب يضمن قيمته من خلاف جنسه ان كان من الفضة يضمن قيمته من الذهب
 وان كان بعكسه فبعكسه ولا يجوز ان يضمن قيمته من جنسه الا اذا ساوت وزنا فزاد من الرابا
 وقد ارتكب معصية بالاستهلاك بغير اذن فيعزر والحال هذه والله أعلم سئل
 في كبر صغيره زوجها ابن عمها بالولاية عليها وقبض من مهرها شيئا واستهلكه ودخل
 بها زوجها وبلغت عنده ومات ابن العم المزوج وبرز شخص يطلب من الزوج ما بقى عليه
 من المهر ويقول وكلني ابن عمها قبل موته في قبض ما بقى من المهر وذلك على عادة الفلاحين
 وجورهم على حرمهم وأكلهم لمهورهن فهل للمرأة ان ترجع على تركه ابن عمها بما تناوله
 من مهرها واستهلكه ويمنع هذا المتعرض عن الزوج اجاب ما قبضه ابن العم
 واستهلكه مضمون عليه لانه متعده فيؤخذ من تركه ان كانت وقول الرجل وكلني ابن
 العم قبل موته كلام مهمل باطل صادر عن جهل مغرط اذ لا ولاية لابن العم على المهر في حال
 حياته فكيف يوكل به بعد مماته فالواجب على الحاكم نجر الجاهل ومباشرة مثل هذه الأفعال
 والله أعلم سئل في رجل أخرج فرسان زرعه فافترسها ذئب هل يضمن أم لا اجاب
 انساقتها بعد اخراجها ضمن وان لم يسقها بعده لا على ما هو المختار وعليه الفتوى كما
 في الخلاصة والبرازية وبجامع الفصولين وغيرها والله أعلم سئل في رجل اشترى
 ثورا وقبضه ثم ظهر فيه عيب فرده على بائعه ثم ظهر له مستحق هل له ان يضمن للمشتري
 أم لا اجاب ليس له ان يضمنه لانه برى بالرد على البائع الغاصب والله أعلم سئل
 في رجل باع حصاة في قوس مشتركة وسلمها ثم ردها المشتري عليه فباعها لآخر وسلمها
 ثم ردها المشتري عليه فباعها لآخر وسلمها له فهلكت عنده هل لبقية الشركاء ان يضمنوا
 الذي اشترى وتسلم ثم رده أم لا اجاب ليس لهم تضمينه وهم مختارون بين تضمين
 البائع او الذي هلك عنده حيث لم ياذنوا والله أعلم سئل في أجنبي ذبح ناقة
 آخر مدعي الأياس من حياتها هل يقبل قوله أم لا يضمن اجاب في الأجنبي خلاف
 نصيبه وفتوى في الضمان وعدمه صحيح صاحب الخلاصة عدمه ونقل في جامع الفصولين
 دأمر النوازل وفوائده صدر الاسلام طاهر بن محمود أنه لا استحسان فعليه القول قول
 المالك في نفى الأياس بيمينه والبيعة على الذابح فاذا الرقيم وحلف المالك ضمن قيمتها يوم

مطلب
 اخذ لآخر سكران
 بغير اذنه فانقطعت

مطلب
 اذا استهلك مصاعا
 مشتركا يضمن
 قيمته من خلاف
 جنسه

مطلب
 اذا استهلك شيئا
 من مهر بنت عمه
 ثم مات يورث من
 تركته

مطلب
 اخرج فرسان من زرعه
 فافترسها ذئب

مطلب
 لا يضمن مستحق
 الثور المشتري
 ان رده على بائعه
 بعيب

مطلب
 باع حصاة في قوس
 مشتركة فردها
 المشتري ثم باعها
 لآخر وسلمها
 فهلكت

مطلب
 ذبح ناقة آخر
 مدعي الأياس من
 حياتها

المذبح والقول في العقيقة الداع يمينه والله أعلم **سئل** في رجل تعدى على رجل آخر
 وأحده من سر له بغيره أذنه وحمله خلام الخطبة وعثره فخرج بسبب ذلك هل يصح
 أن يسلك الجمل ويضمن المتعدى ما نقص من قيمته أم لا **اجاب** نعم له أن يسلكه
 ويضمن المتعدى النقصان والحال هذه والله أعلم **سئل** في رجلين اجتمعا على غضب
 ثور واستهلكاه فضمن المالك أحدهما قيمته هل له أن يضمن صاحبه الذي استهلك المصف
 أم لا **اجاب** نعم له أن يضمن ذلك والحال هذه والله أعلم **سئل** في بهيمة بين
 شخصين تعدى عليها أحدهما وترتها بغير إذن الآخر ثم زال المتعدى ومكثت أياما صحيحة ثم ماتت
 خف أنها هل يضمن حصه شريكه أم لا ويكون كالمودع تعدى على الوديعة ثم زال المتعدى
اجاب حيث كانت في يده على وجه الحفظ لحصة الشريك بزول الضمان بزوال المتعدى
 كالوديعة وإن كانت في يده على وجه العارية لها لزول مال الميرد لها إلى الشريك والله أعلم
سئل في أب قبض مهر بنته الصغيرة ومات مجها لهل لها أن تطلب الوديعة بمرام لا
اجاب لا يضمن الأب موتة مجها فلا مطالبة لها في التركة والله أعلم **سئل**
 في رجل تعدى على من مشتركة حامل وعصبتهما من يد أحد الشركاء مدعيان له عليه كذا
 وأوقفها على عادة الحال فولدت ومات الولد عنده فهل يضمن نقصان قيمة الأم أم قيمة
 الولد أم كليهما أم لا يضمن واحد منهما **اجاب** يضمن نقصان قيمة العرس بالولادة
 ولا يضمن عمدا قيمة الولد حيث لم يتعد عليه ولم يمسعه بعد طلبه والله أعلم **سئل**
 في رجل أوقف فرسا مشتركا على ابن له عند أحد الشركاء وطلب الشركاء من الشريك ردها
 منه فقال على ردها ولا يبطأ به ان ضاعت عنه فعلى هل يصح ذلك وبإلزامه ضمانات
 حصصهم أم لا **اجاب** نعم يصح ويضمن وهذا من باب العين المغصوبة وضمانها
 صحيح وليس من باب الدين المشترك تأمل والله أعلم **سئل** في رجل له في فرس
 عشرة قراريط ماع منها خمسة لآخر وسلمها باع هذا الآخر لآخر العشرة قراريط
 وسلمها مع واحد من ثاجها ثم حلت عند هذا الآخر فهل يضمن المشتري الأول قيمة
 حصته البائع التي هي الخمسة قراريط وعلى من عنده الساج رد حصته في الموجود منه
 وضمانه ذلك منه بالتعدى أم لا **اجاب** المانع الأول يضمن من شاء من المشتريين
 قيمة حصته الباقية له في العرس المتعدى الكل بالتسليم والتسليم وحق البائع المذكور
 في الساج بقدر القراريط الخمسة في الآم ما يقابل به من هو في يده أن يبايعه
 وإن هلكا فبضمان قيمته من شاء من المشتري وتسليم أوماع وسلم لوجود القبض
 الموجب للضمان وإن كان الروائد في باب الغصب غير مضمونة لأن محله إذا لم يقع عليها
 غصب إما إذا غصبها من يد الغاصب غاصب هي مضمونة على غاصب الغاصب سلكا

مطلب
 أحد الجمل بعد اد
 صاحبه وحمله
 فخرج بسبب ذلك
 مطلب
 غصبا ثورا
 واستهلكاه
 مطلب
 اد الاستئصال أحد
 الشريكين البهيمة
 غير اد الآخر
 ثم ماتت بعد
 ذلك لا ضمان
 عليه
 مطلب مات
 الاد مجها للمير
 ابنة الصغيرة
 مطلب غصب
 فرسا باع مالا
 مشتركة من يد
 أحد الشركاء ثم
 ولدت ومات
 الولد ويضمن
 قيمة الأم
 مطلب اوقف
 رجل فرسا مشتركا
 بيد ابنه عند أحد
 الشركاء فقال ابن
 عليه الدين أن
 اد ضاعت فعلى
 مطلب له
 في فرس عشرة قراريط
 ماع منها خمسة
 لآخر فباع
 الآخر القراريط
 البشري لآخر
 وسلمها مع واحد
 من ثاجها ثم

أَوْصَحَتْهُ فِي بَعْضِ الْحَوَاشِي فَأَمَلِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَسْئَلُ فِي رَجُلٍ خَدَعَ امْرَأَةً رَجُلًا عَمَانَهُ
 قَرِيبَهَا وَفَرَّقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا فَهَلْ يُجْبَرُ عَلَيْهِمْ هَا أَمْ لَا أَجَابُ يُجْبَرُ عَلَى رَدِّهَا
 لِبُعْلِهَا قَالِ عُلَمَاؤُنَا مَنْ خَدَعَ امْرَأَةً رَجُلًا حَتَّى فَرَّقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا يُجْبَرُ حَتَّى يَرُدَّهَا أَوْ
 يَمُوتَ فِي الْحَبْسِ نَقْلُهُ فِي مَخِ الْغَفَارِ عَلَى الْخِلَاصَةِ وَغَيْرِهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَسْئَلُ فِي رَجُلَيْنِ
 خَدَعَا امْرَأَةً رَجُلًا وَفَرَّقَا بَيْنَهُمَا فَهَلْ يُجْبَرُ عَلَيْهِمَا أَنْ يَرُدَّاهَا عَلَيْهِ
 أَوْ يَمُوتَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْخِلَاصَةِ وَغَيْرِهَا ذَكَرَهُ فِي مَخِ الْغَفَارِ فِي كِتَابِ النِّجَايَاتِ وَلَا شُبُهَةَ
 فِي وَجُوبِ التَّعْزِيرِ بِرُغْبَاهُمَا لِأَنَّهُ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ لَيْسَ فِيهَا حَدٌّ مَقْدُورٌ وَهَذَا مِنْ هَذَا الْقَبْلِ
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَسْئَلُ فِي قَاضٍ ظَلَمَ امْرَأَةً رَجُلًا هَلْ يَأْخُذُ بِأَخْذِ مَا يَسْمُونَهُ مَحْصُولًا أَنْ يَأْخُذَ
 مِنْ رَجُلٍ مَا لَا وَجْهَ لَأَخْذِهِ فَأَخْذُهُ هَلْ يَضْمَنُ الْآخِذُ أَمْ الْقَاضِي أَجَابُ يَضْمَنُ التَّجْمَا
 الْآخِذُ لِعَدَمِ صِحَّةِ الْأَمْرِ وَفِي كُلِّ مَوْضِعٍ لَمْ يَصِحَّ الْأَمْرُ لَمْ يَضْمَنْ إِلَّا مَرَلَيْسِيَا إِذَا كَانَ الْمَا مُوسِرًا
 لَا يَخَافُ مِنْهُ لَوْلَمْ يَمْتَلِئْ أَمْرُهُ أَوْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى التَّخَلُّصِ مِنْ عَقُوبَتِهِ بِوَجْهِ يَبَاحُ لَهُ شَرْعًا
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَسْئَلُ فِي رَجُلٍ غَضِبَ خُطْبَةً وَاسْتَهْلَكَهَا ثُمَّ صَالَحَ رَجُلًا عَلَى دَرَاهِمٍ مَعْقِيَةٍ
 قَبَضَهَا فِي الْجُلُوسِ قَبْلَ التَّفَرُّقِ ثُمَّ أَقْرَبَهَا لِلْغَاصِبِ فَهَلْ يَحْجُوزُ الصِّلَحُ الْمَذْكُورُ وَالْقَرْضُ الْمَرْبُورُ
 أَمْ لَا أَجَابُ نَعَمْ يَصِحُّ الصِّلَحُ وَهَذَا كَالْهَذِهِ وَبَطَالُ الْغَاصِبِ بِمَا اسْتَقْرَضَهُ وَيُجْبَرُ
 إِذَا امْتَنَعَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَسْئَلُ فِي رَجُلٍ غَضِبَ الْوَدِيعَةَ مِنَ الْمَوْدِعِ هَلْ لِلْمَوْدِعِ أَنْ يَخْصِمَهُ
 أَمْ لَا أَجَابُ نَعَمْ لَهُ أَنْ يَخْصِمَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَسْئَلُ فِي رَجُلٍ تِمَارَى اقْرَضَ مَزَارِعًا
 خُطْبَةً وَشَعِيرًا وَذَرَّةً فَرَعَ ذَلِكَ فِي أَرْضِهِ وَسَا فَرِ الْمَزَارِعِ فَاسْتَأْشَرَهُ أَهْلُ الْحَرْبِ وَوَضَعَ
 التِّيمَارِي يَدَهُ عَلَى بَقَرَةٍ وَحِمَارَةٍ وَزَرْعَةٍ وَصَارَ لِيَسْتَعْمِلَ الْبَقَرِ فِي الْحَرْثِ وَالِدِيَّاسَ مَدَّةَ
 سِتِّ سِنِينَ حَتَّى مَاتَ الْبَعْضُ وَنَقَصَتْ قِيَمَةُ الْبَعْضِ فَهَلْ يَضْمَنُ التِّيمَارِي قِيَمَةَ الْهَالِكِ
 وَنَقْصًا قِيَمَةَ الْبَاقِي وَمَا تَنَاوَلَهُ مِنْ غَلَّةٍ وَلَيْسَ عَلَيْهِ سِوَى مِثْلِ مَا اقْتَرَضَهُ أَمْ لَا أَجَابُ
 نَعَمْ يَضْمَنُ التِّيمَارِي قِيَمَةَ مَا هَلَكَ مِنَ الْبَقَرِ وَمَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَةِ مَا بَقِيَ يَوْمَ غَضَبِهِ وَعَلَيْهِ
 رَدُّ مَا تَنَاوَلَهُ مِنَ الْغَلَالِ وَعَلَى الْمَزَارِعِ مِثْلُ مَا اقْتَرَضَهُ مِنَ الْخُطْبَةِ وَالشَّعِيرِ وَالذَّرَّةِ
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَسْئَلُ فِي رَجُلٍ لَهُ عَالُولٌ بِقَرٍ وَضَعُ فِيهِ قَرْمِيَةً فَخَلَّهَا مِنْهُ رَجُلٌ هَلْ يَضْمَنُ
 أَمْ لَا أَجَابُ لَا يَضْمَنُ فَقَدْ دَخَلَ فِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ وَغَيْرِهِ أَنْ مِنْ حُلِّ رِبَاطِ دَابَّةٍ
 لَا يَضْمَنُ لِعَدَمِ الْإِضَافَةِ إِلَى فِعْلِهِ وَهَذَا بِمِثْلِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَسْئَلُ فِي رَجُلٍ أَلْقَى
 تَرَابَ مَصْبِنَتِهِ فِي أَرْضِ رَجُلٍ حَتَّى صَارَ كَوْمًا هَلْ يَفْتَرَضُ عَلَيْهِ رَفْعُهُ مِنْهُ أَمْ لَا أَجَابُ
 يَفْتَرَضُ عَلَيْهِ رَفْعُهُ وَتَحْلِيلُهُ مِنْ مَلِكٍ الْغَيْرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَسْئَلُ فِيمَا إِذَا صَادَرَ
 الْوَالِي جِمَاعَةً فَقَالُوا الرَّجُلُ مَخْلُصًا مِنْ مَصَادَرَتِهِ فَقَدَعَ عَنْهُمْ مَا لَا هَلْ يَرْجِعُ عَلَيْهِمْ بِهِ أَمْ لَا
 أَجَابُ نَعَمْ يَرْجِعُ عَلَيْهِمْ إِذَا اثْبَتَ أَنَّهُمْ قَالُوا لَهُ ذَلِكَ وَإِنَّهُ دَفَعَ عَنْهُمْ لَهُ مَا لَا يَخْلُصُ

مطلبت
من خلع امرأة
رجل يجلس حتى
يردها أو يموت
في الحبس

مطلب
إذا امر القاضى
تراجمة أن يأخذ
من آخرها لا بغير
وجه فالضمان على
التراجمة

مطلب إذا استهلك
خُطْبَةً فضاخ رجاها
على دراهم قبضها
في المجلس ثم أقربها
للفا صبح الصلح
والقرض

مطلب للمودع
أن يخاصم غاصب
الوديعة

مطلب تيماري
اقترض مزارعاً حثو
فرضها ثم استأشَرَ
أهل الحرب فوضع
التيماري يده على

بقرة وزرعه

مطلب رجل له
عالم بقر وضع
فيه قرمية فخلها

آخر مطلب
التي تراجمة مضبنة
في أرض رجل

مطلب إذا امر
بجاعة رجل أن يدفع
عنهم مال المصادرة
يرجع عليهم

لهم الا به على قدر رؤسهم والله اعلم سئل في مستصحب ما تصانع اذا وقصص ثمنها وظلم
ثم ان مشترىها تغفل على المستصحب بعد حط البضائع بها فيها علنا واستعان عليه بشرط
متعلق اخذ له منه اربعين قرشا فها قبل هي من ماله أم من مال أصحاب البضائع بقدر
بضائعهم اجاب هي من ماله لان ما لهم لانه يحفظ الثمن صار مستهلكا له وثبت
الضمان في ذمته فالما اخذ من ماله والضمان مقدر عليه والله اعلم سئل في رجل
مات عن ودية وتركه وبعضهم غائب فآخذ وقهر وغلبة من التركة ما لا عصب
عليهم هل يختص به الحاضر فيضمن للغائب حصته ام يكون على الكل اجاب هو على
الكل ولا يختص به الحاضر حيث لم يوجد منه ما يوجب الضمان لحصة الغائب والله
اعلم سئل في رجل له في أرض وقف حصّة جزئية مخوفير اطين هل له ان يخرجها
جميعها ويستقلها دون أصحاب البقية ام ليس له الا بقدر حصته اجاب نظرا
نظم ماله الا الذي يستحقه وذلك نصف السدس لا غير ذلكا وينبغي شراء ان يضم زيادة
له حيث كان الامر في سواك وباب خير الدين راجع خطه بربك امداد ايقية للملك
والهام ما فيه الصواب لطالب الجواب فيمضي بالهداية ساكنا مليما من الآيات فيك فعبه
وما لم تكن ترضاه في الدين تاركا سئل في منافع المعدل لا مستغلا اذ اقامت
المالك بعد مدة سنين هل تبطل أجرة تلك السنين بموته أم لا اجاب لا تبطل بل
وارثه يقوم مقامه في طلبها وان قلنا بموته تبطل الأعداد والله اعلم سئل في ذم
ثبت عليه أنه بنى في ساحة للغير مجاورة لملكه بغير اذن مالكها فآذا يلزمه شرعا
اجاب يلزمه دفع بنائه حيث أمكن بلا ضرر يضر بنائه غيره بان لا يكون مرجا عليه
فيقتضيه ويسلم الساحة للمالكها فارغة عن بنائه والله اعلم سئل في شجرة
ذيتون هلكت ونبت من غروها أغصان فتعهد هارجل فحفظت فركبها فأثمرت مما
ركن ها بها هل الثمرة للذي ركن أم لرب العروق أم لهما اجاب الثمرة للراكن لانها
نماء ملكه قال في الحاوي الزاهدي (بج) وصل غصنه بشجرة غيره وهو ما يقطع من
عصه او يقشر من لحافه لتوصل به الشجرة فأثمر الوصل فهو له والشجرة لصاحبها
انتهى وذكر اقوالا أخر لكن القلب يطعن في هذا القول اذ لا مل بقاء ملك المالك ولا
وجه لملك مال الغير بمثل هذا ونقل عن اسرار نجم الدين العلامة ما لفظه غصبت شجرة
غيره وقطع رأسها فركن غصنه في لحافه أو شقها وركن في نفسها في موضع القطع فأثمر
يعني الغصن فالثمر للراكن العاصب وعليه قيمتها غير مقطوعة وقيمة ثمرها بدون الركن اذ
صلح لتناول بني آدم وقيمة أرضها ان ثمرها قلعا وقد قدمنا ما نقل من غير النفس والله
اعلم سئل في مرار عين في أرض سلطانية من عاداتهم ما روع للحظة والشعير

مطلب اذا
باع المستصحب
البضائع وظلم
ثمنها بما له فمتعلق
المشترى عليه
واخذ منه بعض
دراهم يكون من
ماله
مطلب
اذا اخذ متعلق
من التركة ما لا يكون
على الكل
مطلب لبيد
ان يخرج من ارض
الوقف الا بقدر
حصته
مطلب آخر
المالك المعدل
للاستقلال ثم
مات بعد سنين
من قبل اخذ الثمرة
مطلب من بنى
في ساحة الغير
يلزمه الرجوع ان
لم يضر
مطلب شجرة
ذيتون هلكت
ونبت من غروها
اغصان فنتهد ما
رجل وركبها
فاثمرت فالثمر
للراكن مطلب
في مرار عين في أرض
سلطانية وبها
خروج من ثمرها
اخذ ركن احد هما
كافة حروب
فاثمرت

وما أشبههما من الجبوب وبالأرض شجر خروب ونحوه نابت من غير أنبات أحد ركز أحدهما
لحافة من لحافة خروب له فأنزل الشريك في مزارعة الجبوب أن يشاركه في الثمرة
المذكورة أم لا إجاب لا ليس للشريك في مزارعة الجبوب شركة معه فيما ركزه من لحافة
خروب أو غضب لحافة من خروب الغير كما هو ظاهراً وهو مصرح به في الحاوي الزاهد
مسئله في حرث أخذ سهمه رجل حمل عليها آلة الحرث بلا أنه وأخذها حرث آخر
ودفعها للصبي يعقل معه سكنين قاتلاً له هات له فريكة فأخذها الصبي وهرب
منه ففترها بسكنين فماتت من مخزته فضل الضامن منهم لها إجاب البدل المترتبة
على يد الضمان بد ضمان فرب السهم أن يضمن من شاء منهم فإن شاء ضمن الصبي فهو
أى ما ضمن في ماله أن كان له مال فإن لم يكن له مال فظرة إلى ميسرة ولا يلزم أحداً
من أقارب والده أعلم مسئله في رجل ركب فرس صديقه بغيبته وردّها عليه
أول النهار وماتت عنده آخره فادعى تضمينه بسبب أنها ماتت بركوبه وهو يكره وقوع
مات بسبب آخر هل القول قوله ولا ضمان عليه الإبيينة تشهد عليه بمدعى المدعى
أم لا إجاب لا ضمان عليه الإبيينة والقول قوله بجميعه أنها لم تمت بسبب ركوبه
والله أعلم مسئله في متغلب استولى على قرية وأخذها غضبا من يد مستحقها
ووكيل من جانبه رجلاً يقبض غلبتها فهل المستحق القرية الدعوى على الوكيل المذكور
وأخذ الغلبة منه أم لا إجاب نعم لهم ذلك وهو بمنزلة مودع الغاصب وقد تقرّر
ضمانه باجماع علما شاء والله أعلم مسئله في سفينة دخلت بالصحة إلى فوضة
يا فافا وظهر المراكبية شيئاً مما بها فثارت ريح فإثناء ذلك واشتعلت المراكبية باطلاً
اسبابهم وأمتعتهم ولرجل تاجر بدا خطماً أرو صبرة فضاح عليهم أن أخرجوا إلى
باق وسقى فاستمدوا في إخراج اسبابهم ودخل الماء إلى السفينة من هياج الرياح
وتلف فهل يلزم المراكبية ضمان ما تلف للتاجر أم لا إجاب لا يلزم المراكبية ضمان ما
تلف للتاجر وكل شيء سلم فهو ملكه والله أعلم مسئله في الراعى إذا فرط وضمن المرى
بما ادعاه المالك أنه القيمة ثم ظهر وقيمته من الضمان أكثر أو أقل أو مثل ما ادعاه
هل للمالك أخذه أم هو ملك الراعى بما ضمن إجاب حيث ضمن الراعى ملك المضمون
ولا خيار للمالك بين ردّ العوض وأخذه وبين امضاء الضمان والحال هذه لا نضر
ملكاً من أملاكه وتم ملكه فيه برضاء حيث سلم له ما ادعاه والله أعلم مسئله في رجل
استعمل ثوراً آخر بغير إذنه ففرض ومات بسبب ذلك هل يضمن ويعزر أم لا إجاب
نعم يضمن قيمته بالغنة ما بلغت أن ماتت عنده وإن ردّه مريضاً ضمن نقصانه وبراء
بقدر ما ردّه كما صرح به في الخانية في الإجارة من فصل فيما يكون تضييعاً للدا بنة

مطلب
أخذ رجل بهيمة
رجل بلا أنه
ثم أخذها منه
أخرو دفعها
ودفعها للصبي
فهربت منه
فخزها
مطلب ركب
فرس صديقه
بغيبته ووردّها
عليه أول النهار
وماتت آخره
مطلب
المستحق القرية
الدعوى على وكيل
المتغلب عليها
مطلب
ثارت ريح بعد
وصول المركب
فامر التاجر
المراكبية بإخراج
وسقته فقتلوا
باسبابهم إلى أن
انلغ الماء
مطلب
فرط الراعى وضمن
المرى بما ادعى
المالك أنه القيمة
ثم ظهر وقيمته
أقل أو أكثر أو مثل
ما ادعى مطلب
استعمل ثوراً آخر
بغير إذنه ففرض
ومات بسبب ذلك

ولزمه التعير والله اعلم سئل في قرية من عادة أهلها إرسال خيلهم في المرمى وملا
ذلك بعروفا بينهم هل يضمن الشريك ما رسال الغرس المشترك أم لا لأن فيه دلالة
اجابية إذا تلفت وكان الإرسال معروفا بينهم لا يضمن وكذلك لو ضاعت أو أكلها
ذئب أو المعروف عرفا كالمشروط شرطوا علم أن حصّة الشريك في الغرس نوبة الشريك
أما أنه كالوديعة قال في جامع الفصولين راجع الفوائد صاحب المحيط سيده الوديعة
في العيرة هل يضمن إذا تلفت لا رواية لها في الكتب فيقول يضمن لتعديده بالإرسال
وقيل لا لأن لو ماتت في الاصطبل لم يضمن كذا أحد اختلاف في المواضع أو أكلها دية يضمن
للتضييع انتهى وموضوع ما فيه فيما لم يجز العادة فيه ولذا قال في ضمان المزارع ولو
ترك البقر ترعى فضاع اختلف فيه المشايخ ويعنى بأنه لا يضمن والفقه فيه أنه ما ذون
فيه دلالة فاعلم ذلك فعليه لا يضمن بالتضييع وأكل الدواب أيضا كما لا يضمن بالتلف
لأنه معهودا للضمان بالتضييع وأكل الدواب مقرر وبالتلف فيه من الخلاف ما سلفه القائل
في عاداتهم ترجيح عدم الضمان لتعليقهم له دون الضمان فافهم والله اعلم سئل في
شريك ترك فرس الشركة ترعى والمرعى كما هو عادة أهل القرى فضاعت ثم وجدها أحد الشركاء
بعد أشهر ورعى أنها ألفت حينئذ سبب ضياعها ويريد أن يضمنه حصته فيه هل له ذلك
أم لا اجاب ليس له ذلك والحال هذه هذا والمصرح به في حين الهجمة إذا لم تنقص أنه لا
يجب فيه شيء والله اعلم سئل في غنم المسترعى هل يضمن ما أكلها قيمة ما دفعه أم لا
اجاب نعم يضمن لو ساقا ولو قرها للروع بحيث لو شأت تناولت منه يضمن القيمة لأنه
قبلي والقول فيها قول السابق يمينه واليمين على صاحب المرمى ودعوى الذي ادعى يقول
الضامن والله تعالى اعلم سئل في رجل حرث أرضا آخر ملك ما فاعها بعد أن ذره ورعىها
قطعا وأكل عليها ويريد صاحبها الانتفاع بها فبمنعه من ذلك معتدلا بأن أصول قطنة مائة
فيها هل يجبر على قلمها وترقم يده عنها أم لا اجاب ترفع يد المتعدي وبسبب كونه متعديا
أن السابق ليها الحق بمنافعها من الطاري المتعدي عليها ومن سقت يده إلى المباح فهو أولى
به وقد أيجت منافعها للزراع وسقت يده لهذا المباح فكان أولى به من ذي اليد المتعدي
والله اعلم سئل في ذي شوكة وتعلت حشف سقفا الرعي وقصد عطل منافعها ولا قدرة
لأرباب الوقف على منعه لشدة تجبره وشقاوته يعلم ذلك جميع أهل ولاية وانتسب أيضا
إلى بعض الجور بحية وعطلها واستمر في ذي الشوكة إلى الآن وزحف الباطل ويسد حجة
حاصلها تصديق فلان وفلان وفلان الناطل الشرعي مع فلان وفلان من الشكيرة على أن
يعمروا من مالهم ويتفقوا بها وعليهم في كل سنة خمسة عشر قرشا وفي ذلك مائة الفين
الماحتن فما الحكم الترمي اجاب أما خشف بعض السقف فهو من قبيل السطلم

مطلب
في الشريك أو
المزاع إذا ترك
المهجة ترعى
فتلفت أرضا
أو أكلها دية

مطلب
لا شيء في حنين
المهجة بطل
يجب نقصان
الأمر

مطلب
بضمن المالك
ما تلفت الصم
من الزرع لو ساقا
مطلب لو روع
أرض آخر ملك
ساقها بغير إذن
ترقم يده عنها
لأن من سقت
يده إلى المباح فهو

أولى به
مطلب في ذي
شوكة تحسب
سقفا الرعي وقت
ويستلها ويتعدي
في يد ذي الشوكة
في الآر ويبيده
حجة الخ

والعسف فان كان قد أعاده كما كان فقد برئ من الضمان وبقي عليه ان يضمن العدوان ويلزم
بأجرة المثل من تاديب وضع يده العاديه الى الآن لان منافع الوقف مضمونه على ما اختاره
المحققون وكذلك منافع مال اليتيم تكون وأما الحجة التي بيد المتعطلين فلا عبرة بها حيث
كذبها الظاهر العيان وما بعد الحق الا الضلال وبيع البهتان فالواجب على حكام الاسلام
رفع يد أهل الاعتداء وتقرير يد أهل الاهتداء ولو بالا هانة والايلام فان رزق الامانات

مطلب
فمن منعها أحد
الشريكين عن
الآخر ففصلها
منه متعطل

الى أهلها أمر الله تعالى به ووجب الثواب الجزيل لصاحبه والله أعلم سئل في فريز
منعها أحد الشريكين عن الآخر في نوبته فنصّبها منه غاصب متعطل هل يضمن قيمته
حصته أم لا اجاب نعم يضمن لانه ظالم لم ينفعه والحال هذه ورأيتني ما بقا سئل
لو قال أحد الشريكين هلك في نوبتي وأقام بينة عليه لا يضمن ولا يلحق ولا شك أنه
اذا ثبت منعه في نوبته ضمن بمنعه والله أعلم سئل في قرية بيوتها وأراضيها البيت
المال ومن سبقت يده من الزراع على مسكن أو مفتاح فمواحق به من غير هل اذا رحل منها
أحد من مزارعيها وتركها مدة سنين اختيارا منه ثم رجع فزاع غير في مسكنه أو مفتاحه الذي
كان في تصرفه سابقا له اذ عاجه عنه أم لا اجاب لا والحال هذه لسقوط حقه بالترك
الاختيارى والله أعلم سئل في شخص طلب منه ان يخدم انسانا فامتنع فألح عليه بذلك

مطلب
في قرية بيت المال
من سبقت يده الى
مسكن أو مفتاح
فمواحق به من غير
هل اذا رحل منها
أحد من مزارعيها
وتركها مدة سنين
اختيارا منه

فقال ان خدمت انسانا فعلى لوقف الخاصكية الخمسون قرشا ثم يخدم انسانا هل تلزمه
الخمسون وفيما تأخذه الظلمة ويسمونه كسر الفدان هل هو حرام يكفر مستحله أم لا
اجاب لا تلزمه الخمسون وأما ما يسمى كسر الفدان فخرار قطعي يكفر مستحله والله
أعلم سئل في رجل ذبح شاة غيره فأخذها المالك مذبوحة ويريد أخذ بقية الذبح
في نظير نقصان الشاة بالذبح هل له ذلك أم لا اجاب ليس للمالك الشاة بعد أخذها
مذبوحة الا بقية الذبح نقصانها بالذبح فينظر كم كانت قيمتها وهي حبة وينظر الى
قيمتها وهي مذبوحة فيضمنه ما نقصته وليس له ان يتعرض له في غير ذلك والله أعلم

مطلب
قال ان خدمت
انسانا ففصل
قرشا لوقف
الخاصكية

مطلب
اذا اخذ المالك الشاة
المذبوحة فليس له الا
تضمين النقصان

سئل في رجل غصب شاة فذبحها ثم ان آخر أخذها مذبوحة واستهلكها مأكلا
لصاحبها ان يضمن الذي أخذها مذبوحة قيمتها يوم غصبها مذبوحة أم لا اجاب
نعم للمالك الشاة ان يضمن الذي استهلك الشاة بعد غصبها قيمتها مذبوحة يوم
غصبها هو ويضمن الفاصب الاول ما نقصها الذبح ولا يرجع واحد منها بما ضمنه على
الآخر وان شاء ضمن الفاصب الاول قيمتها حية يوم غصبها ويرجع على المستهلك ببقية
مذبوحة يوم غصبها المستهلك والله أعلم سئل في سيل جرى من ماء المطر
فدخل في فاخورة شخص فالتف بعض فخاره هل يضمن جيرانه ما تلف منه أو
ما تهدم من الفاخورة أم لا اجاب لا يضمن شيء هلك بسيل جرى من ماء المطر

مطلب
غصب شاة آخر
فذبحها ثم أخذها
آخر مذبوحة

مطلب
اذا تلف سيل
المطر نفسا أو مالا
لا ضمان على أحد

نفسا كان أو مالا إذ لا صنع لاحد فيه فكيف يضمن ما حدث من الأذى بضمان بسببه
 وآله أعلم **سئل** في رجل أوسق بقرة آخر متوها أن له عليه دين ثم ردها إلى بيته
 ولم يسلمها إلى أحد فخرجت منه وضاعت هل يضمن أم لا **اجاب** نعم يضمن
 والحال هذه قال في جامع الفصولين ردها إلى الوديعه إلى بيت المودع أو إلى من في عياله
 قبل يضمن وبه يقتضى اذ لم يرض بغيره وقيل لا وبه يقتضى اذ الرد إلى من في عيال المالك ردة
 إلى المالك من وجه لا من وجه والضمان لم يكن واجبا فلا يجب بشك بخلاف الغاصب
 والمسئلة بجملها فانه لا يبرأ اذ الضمان ثمة كان لازما فلا يبرأ بشك ومثلهما مسئلة
 الغاصب فهو ضامن على كل الاقوال والله أعلم **فصل** في السعاة والاعوانة
سئل في رجل أرى من يأخذ كل بغلة أو فرس غصبا عن صاحبها يحمل رجل فيه من
 ذلك لمسلم وقال له بهذا الحمل كذا وكذا فآخذه فآخذه بقوله فاذا يلزمه بذلك شرعا
اجاب يلزمه شأن أحدهما التعزير بالبلغ لا ارتكابه معصية من معاصي الله تعالى
 وهي اذية المسلم وظلم الدابة وظلمها أشد كما صرحوا به والثاني الضمان اذ تلف المأخوذ
 كما أفقته أكثر المتأخرين من علماء الحنفية قطعا لفساد السعاة والاعوانة ولا بد للمحقق
 أو غلب على الظن انقاع الفعل ولأن المال بالسعاية والعوان صار كأنه المتلف مباشرة
 فوجب الضمان ولظهور ذلك كان في غاية الاستحسان لدى من كان له قلب سليم
 من كل انسان والله أعلم **سئل** في رجل دخل بين ابني عم متضادين ليصلح بينهما
 فافترى عليه بالكذب أحدهما لمن يغرم ونسبه إلى أنه جرحه فأدماه فأخذه الحاكم
 وضربه ضربا مؤلما وجلسه وأخذ منه مالا وأذاه فاذا يلزم الساعي **اجاب** يلزمه
 التعزير لا ارتكابه بما ذكر فيه معصية الله وضمان ما غرم من المالى استحسانا اذ هو
 بسعائته وشكواه كأنه لقاء في النار المحماء وهذا الذي عليه الفتوى لقطع فساد
 الاعوانة والسعاة والله أعلم **سئل** يا أيها العالم المرضى سيرته
 ما ذا الجواب عن الساعي المتقى للبحر يسعي لشخص لذي ظلم له ملكه فلأنه مال قسره به بالبحر
اجاب أفقته بتضمنه حداق مذهبنا لما رأوا وجهه أضوا من الوضع
 لانه مثل من أتى بصلحه عمدا لملكه في أسوأ البرح كما يشاهد في الاقطار أجمعها
 وفيه من أبلغ الاضرار والترح قد قاله العبد خير الدين عتقا بالذبح لكن يرجى التمسك بالنج
سئل في رجل اتهم أخوانه حاء إلى امرأة بقتلها فالتحاشة وسعي به الحاكم
 سياسة كاذبا فغرم مالا بسببه هل يضمن الساعي ما غرمه للسعوي بسبب السعاية
 المذكورة أم لا **اجاب** نعم يضمن الساعي والحال هذه والله أعلم **سئل** في رجل
 سعى بإخرا لى سياسة عرقية قائلا انه خطب على خطبتي فغرم مالا بسبب هذه

مطلب
ادارة المعصية
الى بيت المالك او الى
من في عياله لا يبرأ
من الضمان وانما
المودع بغير خلاف

مطلب
رجل سعى في أخذ
مال العير

مطلب
اداسى بأجر الى
الحاكم بغير الحاكم
بغير الحاكم يضمن
المال

مطلب
نصير الساعي

مطلب
يعين الساعي
مطلب
من سعى بإخرا لى
الى سياسة عرقية
مطلب
اداسى بأجر الى
الحاكم بغير الحاكم
بغير الحاكم يضمن
المال

السعاية هل يلزمه ضمان ما غرمه ويحكم عليه به شرعاً أم لا **اجاب** نعم يلزمه الضمان بالسعاية المذكورة لاسيما وقد قصد اضراؤه وأذنته بالرفع لمن يغرم بمثل ذلك ضارياً في الخراف الى اهل الشريعة العزراء والملة الزهراء لمحض مرض في قلبه وخبث في قوائمه وما كل خطيئة تمنع غيرها بل اذا استوفيت بشروطها ومن جعلها تسمية المهرورضاء الخطوبة والكفاءة وأمواراً وشروط بطول الكلام يلزمها حتى يستوجب الخطيئة الثانية ارتكاب المخطور ومع استيفائها الشروط اذا رفع الى من يغرم مع تحققه أو غلبته ظنه بالتغريم يحرم الرفع ويستوجب الرفع به التعزير لارتكابه للحرمة واضراؤه عن الشرع الشريف زيد من الشرف والحرمة والله أعلم **سئل** في رجل سعى بأخراجه من اشيائه البادية القادرين عليه سعارة خارجة عن الشرع فغرمه ما لا اهل يضمن أم لا **اجاب** نعم له ان يضمنه لانه سعى به الى ظالم يأخذ بجرّد كلامه فيدخل في قوطم سعي به الى ظالم فغرمه يضمن كما هو ظاهر والله أعلم **سئل** في ذمي سعى بذمي الى حاكم سياسة يغرم بمثل سعائته فغرمه بسبب سعائته ما لا اهل يلزمه ضمان ما غرمه بسببه أم لا **اجاب** نعم يلزمه الضمان بالسعاية الكاذبة كما أفق به قول علمائنا المتأخرين حسب الفساد قال في البرازية قال محمد يضمن وعليه الفتوى ذكره البرازي في آخر كتاب الجنابات وغيره وأقول ما أقر به للصواب لما شاهدته من عدم التخلّف عن أخذ المال لاسيما في هذا الزمان العجيب الحال والله أعلم **سئل** في رجل له ديانة وعرض ويأوى اليه الضيف والمسافر ويؤتمنه الناس على اشيائهم اودع عنده مباشرفيته خطئة فسعى به بعض من لا يخاف الله تعالى وكتب الى الحاكم ان المباشرا كل خطئك وأطعم مودعه ايضاً منها كذا وكذا باو افتراء واضرم بذلك اضراوا عظيمها وتلم عرضه بذلك فبأذا يلزمه **اجاب** يلزمه أبلغ انواع التعزير وقد جوز السيد ابو شجاع من علمائنا قتله قال لانه بمن يسعى بالفساد في الارض وفي حديث كعب أنه قال لعمر رضي الله عنه أنبتني ما المثلث فقال وما المثلث لا أبالك فقال شر الناس المثلث يعني الساعي باخيه الى السلطان. هلك ثلاثة نفسه واخاه وامامه بالسعي اليه وهذا القدر كاف في فبيحه وهذا لله والله أعلم **سئل** في رجل من دمياط وجد ميتاً في حاصل بعكا وليس به اثر يدل على أنه قتل فوقع حاكم العرف القبض على اهل بلده وعزهم ما لا فسعى جماعة عنه منهم عنده بغائب انه شريك له وله حاصل بعكا فيه كذا فبعده وأخذ جميع ما هو به هل يضمنون يسعائتهم ما أخذوه أم لا **اجاب** نعم يضمنون بسعائتهم لظهور أن الحاكم العرفي يأخذ ما في الحاصل كما صرحوا به في كثير من مثله في مسائل السعاية يفهمه من له أدنى فهم في الفقه والله أعلم **سئل** في رجل سعى بأخراجه من نعمه بالسعاية

مطلب
سعى بأخراجه
من اشيائه البادية
فغرمه ما لا

مطلب
ذمي سعى بذمي الى
حاكم سياسة فغرمه

مطلب
رجل له ديانة وعرض
به رجل الى الحاكم
وتلم عرضه بميت
الساعي وجوز
ابو شجاع قتله

مطلب
سعى بأخراجه من
نعمه بالسعاية
فغرمه

الكاذبة قاتله شر محمدي على فقره ملا بسعايته الكاذبة هل يضمن الساعى
 أم لا اجاب نعم يضمن على ما اقره المتأخرون قطعاً للسعاية الكاذبة واحتاره
 الناس لقوة وجهه الاستحسان الذي هو القياس الخفي وانعم به وحها لما فيه من جسم
 مادة الفساد والله أعلم سئل في رجل سعى بأخر كاذباً عنده من يغرق بمثل سعائه
 قاتله لذهبه انه يزني في حرير المسلمين ويسرق أموالهم الى غير ذلك وغرر بسب السعاية
 ملا فهل والحال هذه يضمن ما غرقه المسعوب ويلزمه التعزير أم لا اجاب نعم
 يضمن ذلك وبجدة تعزيره في الزارية كان السيد الامام أبو شجاع يقول يشاب قاتل الاعوة
 وكان يفتي بكفرهم قال مشايخنا واختار المشايخ انه لا يفتي بكفرهم وجواز القتل لا يدل
 على الكفر قال الله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الاية والاعوة من المجازين
 الله تعالى ورسوله انتهى ومثله في مشتمل الاحكام وجميع الفتاوى وغيرها والله أعلم
 سئل في رجل مسكه حاكم سياسة يغرم بالسعاية فقال فلان قتل قتيلاً قاله
 كاد باهل يعد سعاية ويضمن ما غرمه فلان أم لا اجاب نعم يضمن ويعد سعاية
 قال في الزارية قال الاستاذ سعي واشل الخليفة ما ن فلان مات عن ولد صغير ومال
 فقال الخليفة الولد ائنه الله والمال كثرة الله والساعى قمر الله فقال السامعون
 الخليفة برحمة الله انتهى فهذا صريح في ان قوله مات عن ولد صغير ومال سعاية فكيف
 بقوله فلان قتل قتيلاً والله أعلم **كتاب الشفعة** سئل في
 شفيع سمع بيع المشفوع فعهد الى المحكمة وطلب الشفعة عند القاضي بعد طلب
 المواثبة قبل طلب الشهاد على أحد المتبايعين أو عند المبيع هل حيث اضرب عن طلب
 الشهاد مع تمكنه الى الطلب عند القاضي تبطل شفيعته ام لا وهل القول قول المشتري
 في عدم طلب الشهاد ام قول الشفيع اجاب صرح علماؤنا قاطبة انه متى تمكن من
 طلب الشهاد على البالغ اذ كان المبيع في يده بعد او على المشتري لو كان قد قصضه أو عند
 العقار المبيع ولو يشهد بطلت شفيعته فلما اضرب عنه ومضى الى المحكمة ابتداء طلب
 عند القاضي بطلت حتى قالوا لو كان الشفيع في طريق الحج فطلب طلب المواثبة وعجز
 عن طلب الشهاد يוכל ويكلا به ان وجد ولا يرسل رسولا او كتابا ان امكن وان لم يفعل
 ذلك مع امكان ما ذكر بطلت شفيعته وذلك كله منهم حرصا على طلب الشهاد واعلاما
 بان متى اضرب عنه مع امكانه بطلت شفيعته والطلب عند القاضي متأخر عن الطلبين
 اى طلب المواثبة والشهاد فاذا قدمه عليهما او على أحدهما بطلت شفيعته وليس في هذا
 اختلاف بين ائمتنا فيما علمت ولو قال المشتري انه لم يطلب الشفعة حين لقيني وقال
 الشفيع طلبت كان القول للمشتري يحلف بالله انه لم يطلب حين لقيك صرح به في كنفاد

مطلب
 سعى بآخر قاتلا
 انه يزني بحريمه
 للمسلمين فغرمه
 للسعى اليه ملا

مطلب
 قال رجل تمام
 السياسة فلان
 قتل قتيلا

مطلب
 ترك ذلك لشهاد
 مع امكانه مبطل
 لشفيعته ولو
 يوجب او كتاب او
 رسول

نقلنا عن الخانية والله أعلم بسئل في أخوة لهم أرض مغروسة ولرجل أرض مغروسة ^{مطلب} تؤخذ الشفعة بمجاورة لها وطريق لكل واحد باع الرجل أرضه هل لهم أخذها بالشفعة ولا يمنع من في الأرض الزراعية ذلك كونها خارجية اجاب نعم لهم الأخذ بالشفعة وكونها خارجية لا يمنع ذلك ^{مطلب} لاها مملوكة وكذا اذا الخراج لا ينفذ في الملك ففي التارخانية وكثير من كتب المذهب وأرض الخراج مملوكة ^{مطلب} اراضي بيت المال وكذلك أرض العشر يجوز بيعها وايضا فيها وتكون ميراثا كسائر املاكه فتدبت فيها الشفعة وأما الاراضي التي حازها السلطان لبيت المال ويدفعها للناس فزارعة لا تباع فلا شفعة فيها فاذا ادعى راضع المبد الذي تلقاها شراء أو ارثا أو غيرهما من اسباب الملك انهما ملكه وأنه يؤدى خراجها فالقول له وعلى من يخاصمه في الملك البرهان ان صحت دعواه وعليه شرعا واستوفيت شروط الدعوى وانما ذكرت لك لكثرة وقوعه في بلادنا حرصا على نفع هذه الامة بافادة هذا الحكم الشرعي الذي يحتاج اليه كل حين والله أعلم بسئل في الاراضي التي حازها السلطان لبيت

المال ويدفعها مزارعة بالحصة للمزارعين من الخارج منها من زرع أو غرس ويتوارثونها ^{مطلب} اراضي هل تباع وتؤخذ بالشفعة أم لا واذا بيع البناء والشجر يجوز أم لا اجاب ^{مطلب} بيت المال يجوز بيعها بالشفعة ^{مطلب} فيها

بيعها باطل والباطل لا يتصور فيه شفعة واذا بيع البناء والشجر وحده جاز ولا شفعة فيه ولا يصير للبائع فيه حق والله أعلم بسئل في بيت بيع وله شفع ^{مطلب} براء طلب المواثبة أو التقرير يسقط الشفعة وكذلك يتأخر طلب الأخذ ^{مطلب} شهر على ظاهر المذهب

اشهد على طلب الشفعة فوراً ثم تركها شهرا فما الحكم اجاب اعلم ان الشفع اذا اتى بطلب المواثبة والتقرير واخر طلب لاخذ لا تسقط شفعته في ظاهر الرواية وان أخر أحد الطلبين المذكورين أو لا سقطت لان الواجب على الشفع اذا علم بالبيع ان يشهد على الطلب فوراً فان أشهد على المشتري او عند العقد او على البائع والمبيع في يده لم يسلمه المشتري بعد صح وناب مناب الطلبين ثم لا تسقط بعدهما على ظاهر المذهب وهو الصحيح الذي عليه الفتوى وان اتى بعض علما بتاسقوطها بالتأخير شهرا لخروجه عن ظاهر الرواية والله أعلم بسئل في سفلى فوقه علو بيع السفلى هل لصاحب العلو اخذه بالشفعة أم لا اجاب نعم له اخذه بالشفعة قال في الخانية علو لرجل وسفلى لآخر وطريق العلو في السكة العليا لا في السفلى باع صاحب السفلى سفله كان لصاحب العلوان يأخذ السفلى بالشفعة لان السفلى متصل بالعلو فكانا جارين انتهى والله أعلم بسئل في علو مشترك مع سفله باع أحد الشريكين ثلثي العلو فهل للشريك الأخذ بالشفعة أم لا اجاب نعم له ذلك قال في الخانية صاحب السفلى بشفعة العلو أحق من الجار في قول أبي حنيفة اذا الركن للجار شركة في الطريق انتهى فكيف مع شركة في نفس العلو وعلو الشفعة في السفلى بالعلو بان له حق

^{مطلب} صاحب العلو اخذ السفلى بالشفعة

التمتلي وفي مكسره بالانصال وبرتعلم الاحكام فافهم والله اعلم سئل في رجل اشترى
من أخيه ما يخصه في عقار هل لاخوته المشاركين له فيه الاخذ بالشفعة معه ام لا واذا
قلتم لهم الاخذ هل يكون على قدر حصصهم ام على قدر رؤوسهم وهل اذا طلب البعض
ولم يطلب البعض الآخر لعدم رغبته أو لغيره تقسم على عدد رؤوس الطالبيين فقط ام لا
اجاب هذه المسئلة ذكرها ابن وهبان في نظمته في قوله ومن يشتري ادا شفعاء وغيره
شفيع على عدد الرؤوس تقدر وهي مستفادة من المتون حيث قالوا اذا اجتمع الشفعاء
فالشفعة بينهم على عدد رؤوسهم ومن لم يطلب عدداً فلا يحسب ومن كان غائباً لم يحسب
ولا يؤقف له نصيب اذا الغائب ليس له نائب واذا حضر وطلب مستوفياً شروط الطلب
بحكم له بحقه حيث لم يوجد منه مستقط له وفي الظهيرية رجل اشترى ادا وهو شفيعها
بالمجوار فطلب جارا آخر فيها الشفعة فسلم للمشتري الدار كلها اليه كان نصف الدار له
بالشفعة والنصف بالشراء قال ابن وهبان مفهومه انه لو لم يسلم اليه الدار كانت بينهما
نصفين اهو اوطع علم سئل في حاكورة بين جماعة ارضاً وغراساً باع أحد الشركاء
حصته فيها لا أحد الشركاء هل لبقيةهم الاخذ بالشفعة على قدر الحصص ام لا اجاب
نعم تقسم الحصة على قدر رؤوس الشركاء والمشتري كواحد منهم وقد قال ابن وهبان
ومن يشتري ادا شفعاء وغير شفيع على عدد الرؤوس تقدر يعني وأرضاً لا على
قدر المساهم عندنا والله اعلم سئل في رجل اشترى من والده ووكيل والذته الشري جميع
الحصة السابعة وقدرها الثلث في جميع الدار الفلانية التجارية في ملكهما بالارث من
ولدهما المملومة بعد ودها الاربعة اشتراء شرعياً بايجاب وقبول وتسليم فمن معلوم
من القروش حال مقبوض ثم بعد ذلك حصلت بين المتبايعين اقالة شرعية وتماخ لعقد
البيع فهل يمنع الاقالة المذكورة الشفيع من اخذ الحصة المذكورة بالشفعة ام لا تمنع سواء
كانت الاقالة قبل قضاء الغاضي بالشفعة للشفيع ام بعد قضاءه اجاب الاقالة لا تمنع
الاخذ بالشفعة لانها بيع في حق الشفيع في اخذها بعد الاقالة بالشفعة وقد صرحوا
جميعاً في باب الاقالة ان البيع لو كان عقاراً خالص الشفيع الشفعة ثم تغايل ابانه يعرض له
بالشفعة كونهما يباع يد في حقه كان اشتراء منه الحاصل ان الاقالة توجب للشفيع
حق الاخذ بالشفعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فكيف تبطل حقه فشفعته ثابتة
في البيع معها بلا شبهة حيث توفرت شرائط الطلب والله اعلم سئل في شفعاء في
قيراط واحد اشترى من شريكه بقيتها التي هي ثلاثة وعشرون قيراطاً وله جار يطل عليها بالشفعة
هل له ذلك ام لا لشفعة له مع الشريك المشتري كونه شريكاً في نفس البيع وذلك جاره اجاب
لا لشفعة مع الشريك ولو باقل سهم ولو لم يطلب وشراؤه مغن عن الطلب والله اعلم

مطلب
الشفعة على قدر
رؤوس الشركاء لا على
قدر حصصهم

مطلب
يقسم للبيع على
رؤوس الشركاء
والمشتري كواحد
منهم

مطلب
الاقالة لا تمنع
الشفعة من
توحيها ولو لم
قبل الاقالة

مطلب

اذ الم يكن الصغير
اب ولا وصي ولا
جد ينيب القاضى
له فيما يأخذ له
بالشفعة والاخر
على شفعة حتى
يبلغ

سئل في دار نصفها بين ثلاثة ايتام وامهم ونصفها العمهم باع العم نصفه لاجنوب
والايتام ليس لهم جد ولا وصي ولا نصيب لهم القاضى وصيتها ومضى على البيع مدة اربع
سنوات وبلغت يتيمة من الايتام وسكتت عن طلب الشفعة فسقطت شفعتها بالسكو
كما سقطت شفعة أمها به فهل اذا انصب القاضى وصيًا لليتيمة الباقيين يكون له
طلب الشفعة لهما واخذ النصف المبيع بها وكذلك اذ بلغ أحد اليتيمة له اخذه تمامها
بالشفعة دفعا للضرر حتى يبلغ الآخر ويجتزئ في طلب الشفعة أم لا اجاب

الصغير اذ الم يكن له وصي ولا اب ولا جد فهو على شفعته الى ان يبلغ فاذا بلغ له الشفعة واذا انصب
القاضى له فيما قاله الاخذ بالشفعة له قبل بلوغه ولا يمنع مرور الاربع سنين على البيع من الشفعة

مطلب

ما اشتراه الناظر
من غلة الوقف ليبيع
بيعه فهو بالشفعة
وما زاد المشتري على
الثمن لا يلزم الشفيع

والحال هذه والله اعلم سئل في حانوت اشتراه متولى الوقف من غلة المسجد انه قد مر وتطلعت
منفعة الوقف منه فباعه الناظر من رجل باثني عشر قرشاً باذن الحاكم الشرعى في ذلك وكتب
به صك وفيه شهادة شهوده اذ ناه بانها ضعف القيمة وثبوت ذلك لديه والحكم بموجب
ما ثبت عنده فحضر شفيعه وطلب اخذه بالشفعة لوجه الشرعى فقبل الحكم بالاخذ
زاد المشتري ثمانية قروش على الثمن الاول بحجة الوقف فقيل للشفيع ان تاخذه بالعشرين
فقال لا فقبل ولا يجوز هذا البيع أم لا واذا اقلتم يجوز فهل يجب فيه الشفعة أم لا واذا اقلتم
بالشفعة فهل يسقطها قوله لا اخذه بالعشرين أم لا واذا اقلتم لا فهل تلزم الزيادة الشفيع
أم لا تلزمه واذا اقلتم لا فهل تلزم المشتري أم لا اجاب صرح قاضى خان في فتاواه يجوز بيع
ما اشتراه المتولى من غلة المسجد على الصحيح وانه لا يصبر وقفاً وحيث اتصل به حكم القاضى
بوجهه ارتفع الخلاف وقطعنا بجواز البيع واذا جاز البيع ثبت حق الشفعة لان حق الشفعة
ينشئ على صحة البيع ولا يسقط الشفعة بقول الشفيع لا اخذه بالعشرين اذ لا تلزمه الزيادة
وانما تلزم المشتري فقط فان جميع اصحاب المتون والشروح والفتاوى صرحوا بان الزيادة
في الثمن لا تلزم الشفيع لانه استحق اخذها بالمسمى قبل الزيادة فلا يملك ابطال حقه الثابت
فلا يتغير العقد في حقه كما لا يتغير بتجدد ههما العقد لما لم يمتد ذلك من الضرر وبلغت به

مطلب

الشفيع باخذ الشفعة
بما يدعيه من الثمن
بلايين لو احتالي
المشتري ان على اسقاط
شفعته ويلزمها
القاضى احضاره
ليعلم قدره ان باقيا

في حق المشتري لان له ولاية على نفسه دون الشفيع وهذا ظاهر والله اعلم سئل فيما
يفعله الناس من الحيلة لاسقاط الشفعة كخوف قبضة فلوس جهل قدرها وضيعت بعد
القبض او خاتم به فص مجهول القيمة او صبرة حنطة او شعير او نحوها فتخلط في اخرى
قبل ان تصير معلومة هل هي موجبة لاسقاطها في نفس الامرام لا وهل اذا ادعى الشفيع العلم
بكمية الفلوس عذد او بالقبضة يكون القول قوله في ذلك أم لا وكذلك لو ادعى معرفة قيمة
الخاتم وقد ر الصبرة كيد او غيره بما يقع به العلم يكون القول قوله أم لا واذا اقلتم القول قوله
هل هو باليمين أم لا وهل اذا انفق المشتري على انهما لا يعلمان ذلك ولم يوافقهما الشفيع بل

لا يملك المهايأة على الوجه المشروح لأن المتكلم على الوقف ان يمنع مالك النصف من الانتفاع بجميع
الدار في نوبته فهو عاجز عن تسليم جميع المحل خصوصاً مع فساد اجارته بالشيوخ عند بني خبقة
رحمه الله تعالى ولأن الاجارة لازمة من الجابنين والمهايأة غير لازمة منهما والمهايأة لا تبطل
بالموت والاجارة تبطل به واذا كانت لا تبطل بالموت فكيف يملكها المستأجر المذكور ولو ملكها
لاستدعى عقداً للاجارة ما هو فوقه وهو لا يجوز وقد قالوا في وجهها انها افراز من وجه
مبادلة من وجه والمستأجر لا يملك ذلك ولا انها جوزت استحساناً للضرورة الانتفاع
بالملك المشترك اذ قد لا يتأتى الانتفاع به الا بها كبيت صغير وما ثبت للضرورة يتقدر
بقدرها واذا علم ذلك علم انه لا يستحق المالك فيما مضى سكناً ولا أجرة اما السكن فلعدم
صححة المهايأة بين المستأجر وبين المالك وأما الاجرة فلعدم تقويم المنافع بلا عقد اجارة
وان قلنا ان الاجارة بالمعجزة تلحق مثل هذا فشرط صحتها بقاء المعقود عليه

وهو الانتفاع ولم يوجد نعمان وجدت قبل هلاك المعقود عليه تلحق ويلزم له قدر
الذي وقعت عليه المهايأة لا الزائد عليه قال في الكافي لو استخدم الشهر كله وزيادة
ثلاثة أيام لا يزيد الا ثلثة ايام انتهى وهذا مبني على ان المنافع لا تقوم الا بالعقد
عندنا ولا عقد فيما زاد وحاصل الجواب ان اذا لم يصدر اجارة للمهايأة من ناظر الوقف فلا
شيء فيما مضى للمالك وان وقعت منه الاجارة بعد السكن المذكور فكذلك لا انتفاء شرط
صححة الاجارة بالمعجزة وان وقعت الاجارة قبله فله بقدر المشروط لا ما زاد عليه
وان وقعت في أثناء المدة المشروطة فله بقدر ما بقي لما تقر ان عقداً للاجارة بالمعجزة
يتجدد شيئاً فشيئاً على حسب حدوث المنفعة وهذه بمعناه ومن له المام بهذا المذهب

يظهر له صححة الجواب والله أعلم بالصواب **سئل** في دعوى الغلط في القسمة
بعد بناء احد الشريكين هل تسمع أم لا لوجود البناء **أجاب** تسمع لما في التارخانية
نقلاً عن الذخيرة قاسم قسم دار بين اثنين وأعطى أحدهما اكثر من حقه غلطاً وبني أحدهما
في نصيبه قال تستقبل القسمة فمن وقع بناؤه في قسمة غير رفع نقضه ولا يرجعون
على القاسم بقيمة البناء ولكن يرجعون عليه بالاجر الذي أخذه منهم انتهى والله أعلم
سئل في بالغين وطفل اقسما شيئاً ثم بلغ الطفل فنصرف في نصيب نفسه هل
يكون اجارة أم لا **أجاب** نعم يكون اجارة كما صرح به في جواهر الفتاوى والله أعلم
سئل في محدود مشتمل على أربعة عقود متعاقبة لرجل نصفه ولاخر ربعه

ولاخر مثله يريد صاحب النصف والربع قسمته وصاحب الربع الثاني ياتي هل يجبر
القاضي الآتي على القسمة اذا طلبها شريكاه أم لا **أجاب** نعم يجبر كقاضي الرز هو
باجتماع اهل العلم والحال ما رفع ولم تر شخصاً قائلاً بامتناعه ليجمع كل ملكه في الذي جمع
مطلب
دعوى الغلط بعد
بناء الشريكين
مسموعة
مطلب
نقض الطفل بعد
بلوغه اجارة
للقسمة
مطلب
اذا امتنع صاحب
الاقول عن القسمة
يجبر عليه

والله أعلم **مسئل** في رجل مات عن زوجة وثلاثة بنين وبنيتين وترك اصبلا له
 والمهايا **مسئل** لأحد الميراثين أن يختص بمنفعة دون بقية الورثة أم لا **اجاب** ليس له الاختصاص
 والمهايا **مسئل** يدوم مع شركائه عنه بل اطلبوا المهايا **اجابوا** الى ذلك واذا اطلبوا القسمة وكان كبيرا
 القسمة **مسئل** يمكن قسمته **اجابوا** فان أبي بعضهم يجبر على ذلك ليصل كل ذي حق الى حقه والله أعلم

مطلب اذن ولعن من سأل **مسئل** في رجل يتعامل في الغداحة توفي وترك بقر وأرضا وكر ومواد اراو كان اذن
 في حياته ان يصرف لواحد من ابنته ان يتعامل امرها ويصرف عليها قل وفاته ورخصته بقية الورثة
 على ميراثه **مسئل** ان يشترع على قصره ومنع وعزم ولحقها غرم بسبب ذلك هل يكون عليهم بقدر حصصهم
 مات **اجاب** لا **اجاب** نعم يكون عليهم بقدر حصصهم والله أعلم **مسئل** عن قسمة

قسمة الفضولي **مسئل** هل يتوقف على الاجازة أم لا وهل تكون الاجازة فيها بالفعل كافي البيع
 يتوقف على الاجازة **مسئل** نعم يتوقف على الاجازة وتكون بالفعل كما تكون بالقول وقد صرح
 بالفعل والقول أمر لا **اجاب** نعم يتوقف على الاجازة وتكون بالفعل كما تكون بالقول وقد صرح

علما وانما بان كل عقد يصح التوكيل فيه يتوقف عند الفضولي فيه على الاجازة والقسمة
 ثلاث **مسئل** مما يصح التوكيل فيه والله أعلم **مسئل** في امرأتين بينهما دار مشتركة على ثلاثة
 مشتركة **مسئل** في امرأتين وأخرى في بيت وتطالبها بمقتضاها في البيت
 سكنى واحدة **مسئل** الثالث الذي بيدها هل لها ذلك بحيث لو رقت امرها الى القاضي وطليت النهائي
 ما ادا **مسئل** هل يجيبها القاضي الى ذلك فيجعل البيت الثالث بينهما ما يراه لخدمة مدة معلومة وهذا
 بقدر ما لها **مسئل** هل يجيبها القاضي الى ذلك فيجعل البيت الثالث لخدمة مدة معلومة وهذا
 والمالك **مسئل** نعم يجيبها القاضي الى ذلك فيجعل البيت الثالث لخدمة مدة معلومة وهذا

مدة أم لا **اجاب** نعم يجيبها القاضي الى ذلك فيجعل البيت الثالث لخدمة مدة معلومة
 وهذه مدة معلومة ويقع بينهما تطليقا لقولهما والله أعلم **مسئل** في عقار
 مشترك بين اثنين تقاسما قسمة تراض وقبض كل واحد منهما ما يخصه بالقسمة الشرعية
 واقتر كل منهما انه استوفى حقه عما هو مشترك بينهما ولأن يرد أحدهما فنقصها ويدعى
 العين الفاضل له ذلك بعد اقراره بالاستيفاء كما ذكرنا لا **اجاب** لا استمع
 دعواه **مسئل** دعواه بعد اقراره بالاستيفاء لنا قضية كما صرح به عما واما طلبة وقرول لا تسمع
 ولولم يقر حيث كانت بالتراضي كالبيع فكيف مع الاقرار بالاستيفاء والله أعلم **مسئل**

مطلب دعوى الثمن في دار مشتركة من جماعة قسمة بالتراضي بينهم بمقتور جماعة واشهد كل على نفسه
 في القسمة بعد اقراره بالاستيفاء فهل يقع هذه القسمة ولا تنقص **مطلب** احد عمر مقصها بعد ذلك ولا تسمع
 بالاستيفاء **مسئل** دعواه العبد العاشر في ذلك أم لا **اجاب** نعم يقع القسمة بالتراضي بل هي أكد
 بالتراضي بذلك منها بقضاء القاضي بشهادة اتفاقهم على صحة في الوجه الثاني دون الاول اذ لم يقر
 وان بالقضاء **مسئل** بالاستيفاء واذا اقر بالاستيفاء لا تقع دعوى الثمن بعده مطلقا والله أعلم **مسئل**

مطلب تقسم في دار عليها عوارض سلطانية وملاكها متفانون في مقدار الملك فيها هل تؤخذ منهم
 الزكاة على قدر الملك على قدر ملكهم فيها أم على قدر زروهم **اجاب** الزكاة المقررة على الخانات انما هي
 من كانت لخط الاموال
 ومن غنطه الا نفس
 على عدد الرؤس

على الملك فتكون بقدره كما صرح به في الاشياء والنظائر ان الغرامات ان كانت لحفظ الاملاك
فالقسمة على قدر الملك وان كانت لحفظ اله نفس فهي على عدد الرؤس وفرع عليها الولد الى
في القسمة ما اذا غرر السلطان اهل قريته فانها تقسم على هذا انتهى ولا شك ان العوارض
من القبيل الاول لان السلطان رتبها على الخانات وهي الدور والله اعلم سئل في رجل
وقف دار له عليها عوارض سلطانية على بيت من بيوت الله تعالى هل تستمر عوارضها
عليه أم تدور عوارضها عليها أينما دارت وتؤخذ من يتناول غلتها للوقف أم لا اجاب
قد تقرر ان الغرامات السلطانية حيث تعلقت بالاملاك فهي على حسب الاملاك وان علفت
بالانفس فهي على قدر الرؤس والعوارض متعلقة بالخانات التي هي الدور فهي اثرة معها
اينما دارت ولو وقفت فاذا طلبت طلبت ممن غلتها ترجع اليه ملكا كان أو وقفا والله اعلم
سئل في قرية غراما بها السلطانية على شجر زيتونها وارضها اهل اذ ابيع زيتون
منها تتبعه الغرامة لكونها على ذلك أم لا اجاب نعم تتبعه الغرامة السلطانية
حيث كانت بحسبه فانهم صرحوا بان الغرامات السلطانية ان جعلت على الاملاك
فهي بحسبها وان جعلت على الرؤس فهي بحسبها وان جعلت عليها فهي بحسبها لانها لا يمكن
دفعها فوجب توزيعها على حسب ذلك وقد صرحوا ايضا بان من قام بتوزيع النواب
السلطانية على وجه العدل والمساواة كان مأجورا ومن قام بها على وجه الظلم وهو
النفس كان مأذورا والله اعلم سئل في ارض على زارعها جبايات سلطانية معلومة
زرع رجل فيها شتويا وآخر صيفيا ويريد صاحب الصيفي جعل الجباية كلها على صاحب الشتوي
هل له ذلك أم لا اجاب ليس له ذلك وتكون موزعة بالمعادلة بينهما حيث لم يمكن
دفعها بالكلية والله اعلم سئل في غراس وبناء بعضه وقف وبعضه ملك هل يقسم
جبرا بطلب احد الشريكين اجاب ان امكنت المعادلة قسم جبرا اما مطلق القسمة
فلما صرحوا به من انه يجبر الابي عليها في متحد الجنس سواء كان من ذوات الامثال أم لا بشرط
عدم تبدل المنفعة بالقسمة فلا جبر في مختلف الجنس ولما تبدل منفعة بالقسمة
كالرحى والحمام وأما القسمة ليمتد الوقف عن الملك فقد كثر النقل فيها ومن صرح بها
صاحب البحر في شرح قوله ولا يقسم والله اعلم سئل في اخوين بينهما اكرام اقسما
مناصفة بالرضا بينهما من غير قضاء قاضي فاحمل احدهما ما وقع في سهمه فحقت اشياء
وخفت آثاره والاخر اعتنى به باصلاح ارضه وشجره والتردد اليه باكرته وبقره فاستغلظ
واستوى ونما بمشيشة فالق الحب والنوى فازدهى في عين أخيه ويريد تقص القسمة
ليأخذ لنفسه سهمها يشتهي فهل يمتنع ذلك عليه شرعا أم لا اجاب يمتنع عليه ذلك
والحال كذلك هذا وقد صرحوا في كتاب القسمة انها اذا كانت يقضا القاضى وظهر عين

مطلب
اموار سلطانية
الحق على الاملاك
تدور عليها اينما
دارت

مطلب
اذا بيع شجر عليه
غرامات سلطانية
تتبعه

مطلب
الجبايات توزع
على زارع الشتوي
والصيفي بالمعادلة

مطلب
يقسم البناء والقرى
الذي بعضه وقف
وبعضه ملك جبرا
ان امكنت المعادلة

مطلب
اذا اقسما اكراما
واراد احدهما
تقصر القسمة
لضعف نصيبه
بعدم اعتناؤه
لا يجاب
لذلك

فاحش تفسخ عند الكل وادراكات بالتراضو استلغوا ذكر وادب القاضي من شرح الامام
 الاسي جاذب ان دعوى الغبن في القسمة ادراكات بالتراضى لا تسمع كما في البيع وقال
 بعض المشايخ تسمع كما لو كانت القسمة بقضاء القاضي انتهى وفي فتاوى قاضي خان
 وقال الامام ابو بكر محمد بن الفضل تسمع دعواه في الغبن وله ان يبطل القسمة كما لو كانت
 بقضاء القاضي انتهى وهو الصحيح انتهى كذا ذكره كثير من اصحاب الشروح والفتاوى
 فعلم من ان القسمة بالتراضى الزم منها بقضاء القاضي ووجهه ان الغبن في البيع لا يوجب
 الفسخ فكذلك لا يوجب فسخ القسمة بالتراضى والقضاء محير فلم يقع الرضا فله دعوى
 الغبن فكيف تنقض القسمة في واقعة الحال وقد تغير للمقسم من حال الى حال والله اعلم
مسئل في ماد مشتركة بين جماعة فتمت فاصاب امرأة منها بيت وجعل طريقه
 الطريق القديمة فارادت السلوك منها فقال شركاؤها ان له طريقا محددة اتفقنا
 مع ويكفيك قبل القسمة على ان يكون السلوك منها والحال انه ذكر في صك الافتساة ان
 الاستطراق من الطريق القديمة ويريدون منعها من السلوك في القديمة في الحكم الشرعي
 احاب حيث جعل طريق البيت عند القسمة طريقه القديمة لزم للاستطراق منه وبطل
 الاتفاق السابق عليه مع الوكيل اذ حكم الوكيل في ذلك حكم الاصيل وهو لو وجد منه ذلك
 كان كذلك وصار مرجوعا عن الاتفاق السابق فلا يسوغ لهم المنع من السلوك في القديمة
مطلب اتفقا قبل الله تمة والله اعلم **مسئل** في شريكين في كرم اقتسما مناصفة فاستحق رجل نصفه شأده
 على ابيه لم يصب وبها حاكم على شئ منه ثم ادعى احدهما بطلان القسمة والشركة مناصفة فيما بقى ويريد
 احدهم من وقت ووقت تجديد القسمة وادعى الآخر ان كلا صالح عن حظه الذي بيده وترك له ما بقى ولا سلطان
 القسمة على ان يسلك معه في الحكم اجاب المسئلة على حسب القواعد ليدية انه ان وقع الاستحواذ
 في الطريق القديمة على كل واحد منهما بحزم مانع كالنصف من هدا ومن الآخر قتله ورضى كل بما بقى بالقسم
 قدممت لدلالة ذلك على رضى كل بما في يده والاستقرار على ما تقدم فلا تنقض وان
 كان قد وقع الا استحقاقا على الكل دفعة واحدة فلما الحيار فان وقع الرضى لكل منهما
 على ما في يده استمرت القسمة ولا تنقض بعده وان لم يقع الرضى على شئ فلما فسخ القسم
مطلب واعادة الامر الى ما كان فان تنازعا في ذلك فقال احدهما قد اخترنا البقاء على القسمة وانك
مطلب والآخر قال بين على المنكر واذا صدر من المنكر الرضى للقسمه صريحا او دلالة امتنع عليه القسم
 فارد احدهما تجديد به والله اعلم **مسئل** في ورثة اقتسموا تركه ثم ادعى احدهم بعد القسمة ديناهل لثمة
 القسمة فادعى الآخر دعواه وتقبل بينته وترد القسمة ام لا اجاب نعم تسمع دعواه وتقبل بينته
 ان كلا صالح عن حظه **مطلب** تسمع دعوى وترد القسمة الا اذا قال بقية الورثة نقض ما يخفتنا من الدين من مال كما افادته الراد
 عند الورثة الذين بعد في كتاب القسمة والله اعلم **مسئل** في رجل ارثه عقار ومات الراهن والمكان الكثرة

مطلب دعوى
 الغبن القاضي
 في القسمة
 ولم يحصل
 بالتراضى

المسئلة
 ما استحق
 من ثمة
 فارد احدهما
 تجديد به
 القسمة فادعى
 الآخر
 ان كلا صالح
 عن حظه
 مطلب تسمع
 دعوى وترد
 القسمة الا اذا
 قال بقية الورثة
 نقض ما يخفتنا
 من الدين من مال
 كما افادته الراد
 عند الورثة الذين
 بعد في كتاب
 القسمة

من جملته ورثته فاقسموا جميعهم التركة بجميعها حتى الدار الرهن هل يسقط الدين أم لا وإذا
 قلتم لا هل يبطل الرهن ويصير له المطالبة في التركة أم لا اجاب لا يسقط الدين
 وله المطالبة في التركة وقد انفسخ الرهن والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجلين بينهما
 بغل اقسمهما بالتراضي وجعل لاحدهما دراهم على الآخر زيادة لترجع قيمته هل تصلح القسمة
 وبازم المال المجموع مع الاوكس أم لا اجاب نعم تقسم القسمة وبازم المال والله اعلم
سئل فيما اذا بنى اخا للشركة في الدار المشتركة بغير اذن بقية الشركاء ما حكمه **اجاب**
 ذكر تلامذتنا اذا بنى احد الشريكين بغير اذن الآخر فطلب دفع بنائه قسم فان وقع في نصيب
 الباقي منها والاهدم ولا يتحقق انه اذا لم يكن القسمة اولد برضاها تعين الهدم والله اعلم
سئل فيما اذا بنى احد الشركاء في الدار بناء بغير اذن البقية بنقص مشترك من الدار
 ما حكمه **اجاب** لا يملك الباقي رفعه ولا يرجع بقية ما لا قيمة له بعد الرفع ولا بأجر العمال
 اذ العمل لا ينفقون الا بالعقد كما نص عليه في البرازية وفي التارخانية نقلا عن المناصر
 حافظ بن اثنين انهدم فبنى احدهما بغير اذن صاحبه كان مطلوبوا اذا لم يكن عليه جذوع
 وان كان لهما عليه جذوع يمنع صاحبه عن وضع الجذوع حتى يأخذ نصف ما أنفق في الجدار
 انتهى والله اعلم **سئل** في متقاسمين ادعوا سدهم بعد القسمة ان المورث استهلك له
 غلة قريته وسمى ذلك هل تسمع دعواه أم لا **اجاب** تسمع دعواه لانها من قسم دعوى
 الدين لا من قسم دعوى العين اذ موجب ذلك ثبوت القية في الذمة او المثل والاقدام
 على القسمة لا يمنع دعوى الدين والله اعلم **سئل** في وصي ادخل غلة كرم في القسمة بين
 الورثة ثم ادعى احدهم الكرم لنفسه زاعما انه لم يعلم بانها غلة كرمه هل تسمع دعواه أم لا
اجاب نعم تسمع دعواه والحال هذه والله اعلم **سئل** في العقار الذي لا يقبل
 القسمة كالطاحونة والحمام والصبابة وغيرها اذا استأجرت الى مرتبة وأنفق أحسن
 الشريكين عليهما من ماله هل يكون متبرعا أم لا **اجاب** سبب اذا بنى الشريك العمارة والحال
 هذه فزمها شريكه لا يكون متبرعا ويرجع بقية البناء بقدر حصته كما تحققت في جميع
 الفصولين وجعل الفتوى عليه في الوالولية قال في جميع الغسولين مغزيا الى فتاوى
 الفضلي راعيا فض طاحونة طهما أنفق سدهما في مرمتها بلا اذن الآخر لم يكن متبرعا
 اذ لا يتوصل الى الاستفاد بنفسه نفسه الا به انتهى ومثل الطاحونة الصبابة اذ
 اذا الطاحونة مثال لما لا يقسم لانه حكم خاص بها كما هو ظاهر واذ اردت تحقيق
 العلم بهذا الحكم فراجع كتب المذهب وتأمل واحذر زلة القدم فان في هذه المسئلة وقع
 تحير واضطراب في كلامه لا سيما والله الموفق للصواب **سئل** في الشريك في العقار
 اذا امتنع من تعميره الضرورى دلى لشريكه ان يصبره ويضرم يده عليه الى ان يدفع له

مطلب
 اقتصر على يدفع
 احدهم للآخر درهم
 زيادة عن نصيبه

مطلب
 متى احد الشريكين
 في الدار يعبر
 البقية

مطلب
 الاقدام على القسمة
 لا يمنع دعوى الدين
 مطلب
 ادعى احد الشركاء
 الكرم لنفسه بعد
 ادخال الوصي غلته
 في القسمة

مطلب
 اذا عمر احد الشركاء
 ما لا يقبل القسمة
 بعد امتناع البقية
 لا يكون متبرعا

مطلب
 لا يجبر الشريك على
 عمارة العقار بغير
 الاذن باذن القاضي
 وبمنع عن شريكه
 الى ان يسوقى اه

شهد انه اشهد بها انه وقف ملكه ولم يشهد ابا نوقف وهو ملكه ففي البرازية وغيرها
لوشهد وانرا اقرأ شهدنا انه وقف هذه الارض وقفا صحيحا وكانت في يده حتى ماتت
لا تقبل ولو قال مع ما ذكرنا وكان مالكها تقبل فلو كان الواقع بنفسه موجودا واشهد انه
وقف ملكه هذا لم تسترد دعواه الملك على غيره كما هو ظاهر ومنها عدد والمدعى الذي يسمع
منه الدعوى في الوقف وقت الشهادة كما هو ظاهر من عبارة الصك المتعلق بشهادة الوقف
ومنها انه لا يسمع دعوى الموقوف عليه على ما عليه الفتوى كما صرح به في الخلا والبرازية
ومنها ان الوقف ليس محكوما بزومه ليقبل عليه البرهان بلاد دعوى على القول به وهذا
أمر آخر فيها اختلاف بين العلماء فالأحاصل ان العبرة لصك المقاسمة ولا عبرة بالدعوى
الصادرة بعدها ولا بصورة الوقف على الكيفية المشروعة الصادرة قبلها والله أعلم
سئل في آخرهم قاسما عهما كروما واشهد او تصرفا العلم فيما خصته بالقسمه ثم باعها
من آخرهم الآخر من غيرهم ثم بدوله الايدي ومضت على ذلك ثلاثون سنة والآن ادعى
الاخوان على دى اليد ان جميع الكرم المقسوم لهما لا شئ فيه لعتما وان مقاسمتها له
لم تصادف محلها هل يسمع دعواها بعد القسمه والاشهاد أم لا اجاب لا يسمع
لما صرح به قاضي خان والزليبي والعمادي والبرازي وكثير من علماءنا من ان الأقدام
على القسمه اعتراف بان المقسوم مشترك قال الزليبي ولو ادعى أحد المتقاسمين للمركبة
دنيا في المركبة صح دعواه ولو ادعى عينا بأى سبب كان لم يسمع دعواه اذ الأقدام على القسمه
اعتراف منه بان المقسوم مشترك والله أعلم سئل في ارض بين اثنين تقاسمتاها
وكتب الكاتب في وثيقة المقاسمة فكان ما خص ذيدا الجهة القبليّة وعرضها تسع قصبا
والحد الفاصل شجرة رمان والآن الشريك الثاني يقول لزيد ليس لي الا هذه الرمانة وزيد
يقول ليس لي الا تسع قصبا فهل العبرة للقصب للعدد او لشجرة الرمان اجاب
العبرة لما تشهد به البيّنة فان اقاماها بعد الاشهاد بالقبض تقبل بيّنة كل منهما في البرز
الذي بيد صاحبه لان خارج وبيّنة الخارج أولى وان اقام أحدهما بيّنة فقط فقبض
به وان لم يقم واحد منها بيّنة تخالفوا وتراد كما في البيع لانها مسألة اختلاف والمتقاسمين
في الحدود وقد صرح بها في أكثر الكتب ومنها مخ العفاري وان كان قبل الاشهاد على
القبض تخالفوا وتفسخ القسمه والله أعلم كتاب المزارعة سئل
في رجل دفع ثورا لآخر على ربع الحارج فحرق عليه انا ما ثم عجز عن العمل فزده الأخذ على
صاحبه قبل الزرع هل يستحق ربه اجرة المثل لعمله في الايام المذكورة أم لا اجاب
نعم يستحق ذلك والحال هذه والله أعلم سئل في رجل حرث رجلين ولم يبين حصنهما
من الحارج هل هي الثلث والربع فهل يستحقان في الحارج شيئا أم لا يستحقان فيه

مطلب
الشهادة على انه
اقرأه وقد جده
الارض غير مقبولة
الا اذا قال ذلك
مالكها

مطلب
الأقدام على القسمه
اعتراف بان المقسوم
مشترك فلا يسمع
دعوى أحد اشركاه
اياه ملكه

مطلب
في اختلاف
المتقاسمين في
الحدود

مطلب
دفع لآخر ثورا على
ربع الحارج فحرق
عليه ايا ما ثم عجز

مطلب
المرات اذ لم يبين
له شئ من الحارج
يستحق حرام المثل

شيئا ولهما مثل اجر عملهما من الدراهم اجاب لا يستحقان في الخارج شيئا بل لهما اجر المثل
 لعملهما من الدراهم فينظر بكم يستاجر مثلهما للحرث بالدراهم فيجب والحال هذه والله اعلم
 سئل في رجلين لكل منهما فدان اشتركا على ان مهما بذراهما يكون مشتركا فذرا على هذا الوجه
 ونبت الزرع فهل يكون مشتركا ام لا اجاب يكون مشتركا اذ كل منهما صار مقرضا
 من الآخر والقرض على الوجه المشروح صحيح وان كان قرض المساع فقد صرح في البحر في كتاب
 الهبة بانه صحيح وليس كل فاسد فقد تقرر انه يسلك بفاسد البقود مسلك صحيحها تامل
 والله اعلم سئل في رجلين تشاركا في الزرع وقال كل منهما للآخر مهما زرعت ببذري
 وبقرى فهو لي ولك مناصفة فزرعا على هذا الشرط يبقرهما وبذرهما هل كل شيء زرعا
 يكون مشتركا بينهما سواء ام لا اجاب نعم يكون مشتركا بينهما ويكون كل مقرضا للآخر
 نصف ما زرع واذا تساويا في البذر التقياقصا صا وان زاد لاحدهما بذر يطالب صاحبه بنصفه
 وبقرى يكون متنا
 والله اعلم سئل في رجل قال لتسببه اذ زرع ببذرك كذا حنطة على ان الخارج بيني وبينك
 واساويك بثلثها بذرا من حنطتي فزرعا على هذا الوجه وسرق حنطة الغائل فلم يقدر على
 هذا البذر هل الذي زرع اولا يكون بينه وبينه ام لا اجاب نعم يكون بينهما وعليه بذل
 القرض والله اعلم سئل في فلاحين قال كل واحد منهما للآخر اذ زرع ببذرك ومهما زرعت
 بنيتا نصفان فزرعا على ذلك هل يكون الخارج بينهما نصفين ام لا وهل اذ انكرا احدهما
 ذلك وادعى انه انما زرع لنفسه خاصة لا للشركة ولم تقم بينة يكون القول قوله يمينه
 لنفسه خاصة
 ام لا اجاب الخارج بينهما نصفان قال في البرازية فان قال للعامل اذ زرع في ارضي
 ببذرك على ان الخارج بيننا نصفان فالمرارة جائزة والخارج على ما شرطوا ويكون
 البذر قرضا للزارع على رب الارض ومثله في كثير من كتب الفتاوى فهذا صريح في ان ما
 زرعه كل واحد منهما يكون مشتركا بينهما على الشرط ومن انكروا بينة لحضمة فعليه في
 قوله يمينه
 والله اعلم سئل في رجلين اشتركا في الزرعة فاتفقا على ان من احدهما بقر او عملا
 ببذره مستقلا
 وبذرا ومن الآخر بقر انضم الى بقره وبذرا يضم الى بذره فزرع كل واحد بذره مستقلا
 بلا خلط فهل الشركة صحيحة ام لا والخارج لصاحب البذر اجاب الشركة غير
 صحيحة والخارج يتبع البذر فالخارج من بذرك لربك اما لو اتفقا على ان ما يبذره احدهما
 بينهما ويرجع عليه بحضمة من البذر فالكل بينهما وكذلك اذا وجد الاذن بالزرع
 يصير الآخر مستقرضا فحصل الشركة وقد نقل شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين
 الحانوتي في فتاواه عن قاضي خان ثلاثة اخذوا ارضا بالنصف ليزرعوها
 فعا واحد منهم فزرع اثنان بعض الارض حنطة وحضر الثالث وزرع البعض شعيرا
 قالوا ان فضل ذلك باذن الشركة والحنطة بينهم ويرجع الاولان على الثالث بثلث الحنطة

التي يذرها والشعير بينهم ويرجع صاحب الشعير عليهما بلثي الشعير الذي بذره ورغ
الفيض للكرمي وفي النفاش خلط الخط بالخط ليس بشرط لصحة المزارع والله أعلم
مسئل في ارض كويتها جماعة على وجه الشركة بينهم فلما كان أوان الزرع ذرعا بعضهم
بغير اذن الباقي فلما نبت الزرع قالوا لمن لم ياذن ادفع المينا قدر حصتك من البذر والزرع
بيننا فأجابهم الى ذلك هل يصح ذلك ويكون الزرع مشتركاً أم لا أجاب نعم
حيث تراضوا على ذلك فالزرع مشترك بينهم قال في جامع الفصولين ارض بينهما ذرعا
أحدهما ونبت فتراضيا على ان يعطيه الآخر نصف بذره ويكون الزرع بينهما جبارين
لا قبل ان ينبت انتهى حيث تراضوا على ان يعطيهم قدر حصته من الارض بذرا بعد نبت
الزرع جاز وصار الزرع مشتركاً بينهم والحال هذه والله أعلم مسئل في اكار ترك
البقر ترعى ليل فضاغت والمادة بين اهل تلك القرية مطردة يارسال البقر ليل ترعى
وحدها هل يضمن أم لا أجاب لا يضمن والحال هذا في جامع الفصولين في ضمان
المزارع والعامل ولو ترك البقر ترعى فضاغت استلف فيه المشايخ ورفق بانه لا يضمن او
يعنى اذا اتفادوا ذلك بحيث لا بعد مثله قضيباً فيما بينهم والله أعلم مسئل في رجل
ذكا دس وبقره وبذر زرع في ارضه ببقوه وبذره واعانه اكاره مع جملة من الناس واختلفوا
صاحب البذر يقول الزرع ذري يذري والاكار يقول هو مشترك ذرعه بيدرك للشركة
هل القول قول الاكار ام قول رب البذر يجنبه حيث اتفقا على ان اصل البذر من راء الارض
أجاب القول قول رب البذر بجميعه والحال هذه والله أعلم مسئل في قطن زرعه
انسان في ارضه ببذره وغاب عن قريته فحرق الارض رجل طامعا في اخذ ثمرته هل يستحقها
بحرقه أم هي للذي زرع ببذره أجاب هي للذي زرع ببذره ولاحق للمارث فيه
ولا جرح لعمله لانه متبرع في العمل والحالة هذه والله أعلم مسئل في شجرة قطن بين
اثنين كروا أحدهما الارض عليه وقام بأمره حتى ثمر غير اذن شريكه هل الثمر بينهما
تبعاً لاصله أم هو للذي كروا وهل له في مقابلته ثمره وفيما به أجرة أم لا أجاب
هو بينهما ولا شيء للذي قام في مقابلته قيامه لانه عمل في المشترك والله أعلم مسئل
في رجل ستره من آخر ارضا قررهما المرتهن قطناً واستغل ثمرته فافتكما الراهن
ورزعا ذرة على شجرة القطن فثمر شجرة القطن فهل ثمرته ملك للمرتهن أم للراهن أجاب
ملك للمرتهن لانه ذرعه اذ هو غناء ملكه فان شجرة ملك للمزارع المرتهن لا للراهن راء الذرة
والله تعالى أعلم مسئل في رجل مات عن صغار ووكبار وامرأة الصغار منها والوكبار
من امرأة غيرهما فزعمت المرأة في ارض مشتركة وفي ارض غير مشتركة هل الزرع للمرأة أم
من لوازم الثروة للشركة أجاب ان ذرعت من بذر نفسها فافئلة لها خاصة وكذا ان ذرعت من بذر
صغار ووكبار

مطلب
اذا فزع الزراع
مع الترميد شات
الزرع ان يعطيه
حصته من البذر
ويكون الحاح
بينها

مطلب
ترك الاكار البقر
ترعى فضاغت

مطلب
ايعان اكار صاحب
البذر وادع الشركة
في الحاح

مطلب
زرع انسان
في ارضه قطناً
بحرق رجل الارض
طامعا في اخذ
ثمرته

مطلب
بقر قطن بين اثنين
اكر باحدهما الارض
ستحق غنا بلته
شيء

مطلب
فك الراهن الارض
بذرها المرتهن
ملك للمرتهن لا للراهن راء الذرة
امرهن

مطلب
عت الزوجية
من لوازم الثروة
للشركة

مشارك بغير اذن الكار وبغير اذن وصي الصغار وعليها الضمان لمثل حصصهم من البذر
وان باذنهم واكمل في عيال المراءة ويجمعون الغلات ويأكلون جملة فالغلة مشتركة كما
في البراذية والله اعلم ^{سئل} في ميت مات عن زوجة واولاد منها ومن غيرها فزرع
ابن كبير منهم زرعاً صيفياً ذرة وقطناً بذرها اشتراه بدراهم من التركة وذلك بغير اذن
كار الورثة وبغير اذن الحاكم والوصي على الصغار هل الغلة الخارجة منه للتركة على حكم
التركة أم هي للزراع خاصة ^{أجاب} هي للزراع ولا شيء فيها للبقية الورثة كما في البراذية
وتربح الورثة بحصصهم من دراهم الثمن التي اشترى بها البذر والله اعلم ^{سئل}
في اكار لم يشترط له في شجر القطن حصص بل سكت عن اشتراط التركة فيه هل له فيه
حصص أم لا ^{أجاب} لا شيء له فيه والمحال هذه بل هو لخصاب البذر كما هو مذکور
في الولولجية وغيرها ولا اكار اجرة مثل عمله والله اعلم ^{سئل} في رجل له أرض
بها شجر قطن اشترك مع آخر على ان يعمل معه بيقر منها عليه مناصفة هل يصح أم لا
^{أجاب} لا يصح لشرطه عمل رب الأرض فالحارج رب الشجر وعليه الآخر أجر مثل
عمله وعمل بقرة والله اعلم ^{سئل} في ثلاثة رجال اكل واحد منهم قطعة أرض له
فيها شجر قطن اشتركوا على ان يحرقوها على بقرهم وعمل فحل يصح هذه الشركة ويكون
الحارج من شجر القطن بينهم على الشرط أم لا يصح الشركة ولكن ما خرج من شجره وهل
للعامل ما شرط له رب الشجر أم اجرة مثله ^{أجاب} لا يصح هذه الشركة ولكل
واحد منهم قطنة الحارج من شجره المخصوص به وللعامل ما شرط له مالك الشجر حيث
خلا عقده معه عن شرط مفسده والله اعلم ^{سئل} في شجر قطن بين ثلاثة اشتركوا
مع ثلاثة آخرين على ان يعملوا معهم بيقرهم ويكون القطن مقسوماً على الستة
هل يصح ذلك ويقسم القطن كذلك أم لا يصح والقطن للثلاثة الاول ^{أجاب}
لا يصح الشركة في ذلك والقطن لاصحاب الشجر الثلاثة ولا شيء للآخرين ولهم أجر مثل عملهم
ببقرة والمحال هذه والله اعلم ^{سئل} في رجل مزارع في أرض بيت المال والوقف والتمار
ويؤدى قسمها اليها المذكورة مدة عمره مات عن ابن وبنت هل تقسم بينهما قسمة ما يملكه
من الاموال المذكور مثل حظ الانثيين أم لا وتبقى في يد الابن المتعاطي الفلاحة فيها ولا
شيء للبنت فيها ^{أجاب} المزارع في الارض السلطانية او الوقف او التمار لا يملك
الأرض وانما هو ائق بمنفعتهما من غيره حيث لم يكن خائفاً ولا معطلاً لها تعطيلاً يضر
بيت المال او الوقف فلا تقسم قسمة ما يملكه الميت من المال باجماع العلماء وتبقى في
يد ابن المزارع حيث كان صاحبها كما كان ابوه على وجه الحقيقة من الغير والله اعلم
^{سئل} في قرية يزرع أرضها المزارعون بالحصص وهي وقف او سلطانية ورجل من أهل
من يزرعها

القرية واضع يده عليها مدة سنتين يزرعها ويدفع ما هو للعينين من الحصة تلقاها عن
 أبيه بحيث ان مدته ومدة ابيه عليها تزيد على أربعين سنة ويريد جلان يرفع يده عنها
 ويزرعها مدتها ان له فيها حصة هل ترفع يده عنها أم لا وبملك المدعى رفع يده عنها
 اجاب لا ترفع يده عنها فحق الحياوى الزاهدى والقنية له حق القرار فى ارض وقف
 أو سلطانة ويتصرف فيها غيره وهو يراه ولا يمنع له ليس له حق الاسترداد بعد ان
 رزى ربح ثم قال رضى الله عنه قول (بج) أحوط فاذا كان هذا فمين له حق القرار فيها
 بالث بالمزارع الذى ليس له حق القرار وهو المسمى بالكردار وهو ان يحدث المزارع فى الأثر
 بناء او غراسا او كسبا بالتراب صرح به غالب اهل الفتاوى المعبرة والكتب الصالحة
 المشتهرة وبه يعلم حكم اراضى بلادنا التى بايدي المزارعين فافهم والله أعلم سئل
 فى فلاح مزارع فى ارض سلطانة أو وقف بالحصة رحل عنها وتركها اختيارا فترل
 بالقرية غير وغرس فيها باذن من له الاذن وأطعم الغرس وزرع الفلاح ويريد ان
 يرفع يده الفلاح عنها ياخذ غرسه هل له ذلك أم لا اجاب ليس له ذلك بل لو
 كان له فيها كروار وتركها بالاختيار سقط حقه فكيف اذا تركها وليس له فيها كروار
 والمزارع انما حقه فى الاستقاع بها مادام يتعهد بها بالزرع والاستقاع ومضى تركها سقط
 حقه وجاز لكل مزارع ان يزرعها بالحصة حيث اذن له بالصرح والدلالة ارجع الى
 قرية ارضها موقوفة على جهة بريد كل شخص من أهلها طائفة منها يزرعها بسهم معلوم من الخارج
 يؤديه كل سنة لجهة الوقف هكذا مدة السنين المتعددة هل لاحد منهم ان يتعدى على
 ما فى يد الآخر ويقتضيه منه فيزرعه أو يغرسه أم ليس له ذلك وهل اذا فعل ذلك للحاكم
 رفع يده عنه واعادته للمزارع الاول المتصرف فيه مدة السنين المتوالية أم لا اجاب
 لا يسوغ لاحد من المزارعين ان يتعدى على ما فى يد الآخر واذا فعله أحدهم للحاكم رفع يده
 عنه واعادته للمزارع الاول لسبق يده الى ما يبيع له ولغيره ومن سبقت يده الى مباح
 فهو أولى به وقد ذكرت علما ونا فزوا كثيرة دالة على ذلك كمسئلة النثار ومسئلة
 الاحتطاب والاحتشاش والاستقاء ورأيت صريح النقل لعلماء الشافعية فى هذه
 المسئلة ان لا ترفع يده عن الارض السلطانية للمعدة للزراعة بالحصة بغير وجه ككونه
 خائشا او عاجزا معطين بما ذكرته وليس بشئ من قواعدنا يا بام والمزارعون فى اقليمنا
 على ذلك والله أعلم سئل عن الارض السلطانية او الوقف التى لها مزارع معتاد
 عليها وله يد سابقة على مزارعها بالحصة المعهودة فيها اذا زرعها غير بغير اذن ودفع
 ما عليها من الحصة هل لمارعها ان يطالبه بحصته من الخارج أو باجرة زرعهادراهم

مطلب
 ١. انزل المزارع
 الارض السلطانية
 او الوقف باختيار
 سقط حقه ولو
 كان له فيها كروار

مطلب
 قرية ارضها موقوفة
 ويد كل واحد من
 أهلها حصته يزرعها
 ليس لاحد منهم ان
 ياخذ من حصة
 صاحبه شيئا

مطلب
 دفع الارض الوقف
 او السلطانية بغير
 اذن صاحب اليد

ام لا اجاب لا وان قلنا لا ترفع يده عنها مادام مزارعها يعطى ما هو المعتاد فيها على
 وجهه المطلوب والله اعلم ^{سئل} في رجل غرس في ارض وقف الخليل عليه وعلى بنينا الصلا
 والسلام زيتونا وصار النظار ياخذون عداة مدة عشرين سنة ويريد الآن بعض أهل
 القرية ان يكلفه قلبه او يرضيه ببدل الارض قائلا انها في ربيع الذي اغرم عليه هل له ذلك
 ام لا اجاب ليس له ذلك والله اعلم ^{سئل} في رجل غرس في ارض وقف كرم
 ونصرف فيه مدة ثلاثين سنة ادعى عليه مسلم ان الارض له ملكا او مزارعة هل تسمع
 دعواه هذه مع تصرفه هذه المدة وهو مشاهد له ام لا ^{مطلب} للمنع السلطان خلعت خلافة
 مبدى الاجاب لا تسمع دعواه والحال هذه والمقرر في كتب الفقه ان المزارع في ارض
 سلطانية او وقف اذا لم يكن له كردار وهو الكبس او البناء او الاشجار المسماة عند مجرى
 القرار اذا اهل الارض فوضع غيره يده عليها ليس له حق الاسترداد وتبقى في يد من هو في
 يده وليس لمن كانت في مزارعته ان يزعجها ويرفع يده ويستولى عليها اذ ليس له فيها
 ملك ولا شبهة ملك ولا حق الاستبقاء والاستقرار والله اعلم ^{سئل} في ارض تيماره قرع
 نفر من الانصار ولها مزارعون لهم فيها كردار * بنفوس كثير من الاشجار * واضفون ايديهم عليها
 عن ابائهم مدة تزيد على ستين سنة هل لصاحب التيمار رفع ايديهم عنها وقلع اشجارهم
 منها ليزرعها هو باكرية ام لا اجاب ليس لصاحب التيمار رفع ايديهم عنها ولا قلع اشجارهم
 منها والحال هذه اذ المفوض اليه من السلطان تناول الخراج الموقوف عليها او الحصة
 المقررة في خراج المقاسمة وليس له ملك فيها حتى يملك نزع يد مزارعيها الذين صار لهم فيها
 كردار بنفوس الاشجار والنصرف الكائن منهم في سائر الاعصار والله اعلم ^{سئل} عنها بد صاحب
 في ارض سلطانية او وقف في يد مزارع مداومين على مزارعتها مدة ستين سنة هل ترفع يدهم
 عنها بغير خجة مادام واقفين بمزارعتها ويؤدون ما عليها ام لا وهل اذا اختار احد
 من مزارعيها الفراغ عنها المزارع آخر صالح ليصح فراغه ويسوغ للمفروغ له مزارعتها ام لا
 وهل اذا ترك رجل منهم مزارعة ارضه استراحة لتغل الغلة المرغوب فيها سنة او ^{مطلب} المزارع الارض
 سنتين ترفع يده عنها وتدفع لغيره ام لا مالم يكن خائشا او عاجزا او يتركها ثلاث سنين
 متوالية اجاب لا ترفع يدهم عنها بغير وجه اذ المقصود منها متوفر ومن فرغ المزارع
 صالح فقد اتي بصالح ولم يعمل عملا غير صالح فيصح ولا اعتراض عليه وللنفوس له مزارعتها
 ولا ترفع يد المزارعين عنها بغير خجة يأتون بها حيث قاموا بمزارعتها واداء ما عليها ولا
 جناح على من تركها سنة او سنتين لتغل الغلة المرغوب فيها فلا يقابل بالمنع والدفع ^{مطلب} بعدى رجل على من
 لغيره ماله بكن خائشا او عاجزا او تاركها ثلاث سنوات متواليات والله اعلم ^{سئل} يزرع ارض الوقف
 في ارض وقف بيد رجل يصرف فيها بالزرع صيفيا وشتويا ويؤدى ما عليها من النصيب ^{مطلب} وانفذها منه

مدة سنين لا يارض فيها شارع تعدى عليها مزارع آخر وزرعها بغير اذن الاول التي هي في مزارعته
 هل له ان يستعيد هاتمه ويكون الحق بها من المزارع الآخر للتعدى أم لا اجاب نعم للبدن
 العادلة ترع اليد اللاحقة العادية وحيث ايجت المزارع فمن سبقت يده الى صاحبه هو الحق به
 مزارع قد يلا تراعى والله اعلم سئل فيما اذا كان الجاعل حق في ارض وقف فراحوا من قريتهم لضرون
 اه انزها الضمير فوضع الناس اجاب يدهم عليها هل حيث كان تركهم لها بلا اختيار منهم بل ضرورة لا تسقط
 له استردادها قد ميتهم ولهم حق الاسترداد أم لا اجاب لا تسقط قد ميتهم ولهم حق الاسترداد قال
 في الحاوي الزاهدي حيث كان الترك بلا اختيار لا تسقط قد ميتهم ولهم رفع ايدي الواضعين
 ايديهم عليها حيث كان الترك بغير الاختيار والله اعلم سئل في ارض سلطانية في يدي
 عطاء بالمقاطعة بعطائه مدة للزراع بالحصة في يد مزارع نحو خمس سنوات بزرعها وتؤخذ
 الحصة منه وقد تقدم لغيره زرعها ثم تركها باختياره ويريد الآن رفع يد المزارع طاحا لا
 عنها هل له ذلك أم لا اجاب ليس له ذلك حيث تركها باختياره لسقوط حقه بالترك والحال
 هذه والله اعلم سئل في ارض سلطانية بيد مزارع بزرعها بالحصة المعهودة في ارض القرية
 مدة تزيد على عشر سنين متلفيا لها عن ابيه بعد تصرف ابيه بالمزارعة مدة سنين والآن
 بزرع شخص يدعى انها كانت في مزارعة اهلها هل تسمع دعواه أم لا اجاب لا تسمع
 دعواه فيها لا من الزمان الاول ان الارض السلطانية اذا تصرف فيها انسان وغيره يراه ولم ينعه
 ليس لحق الاسترداد لان ذلك الغير لا ملك له في رقبته وانما له حق الاستفاد بها ان كان
 قد سبق اليها قبله في المزارعة بها والترك الاختيارى يسقط حقه في مزارعتها والى
 ان السلطان منع من سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة من الدعاوى الشرعية المسموعة
 شرعا فكيف بهذه الدعاوى والله اعلم سئل في ارض سلطانية مباحة للزراع وضع
 رجل يد عليها مدة تزيد على ثلاثين سنة متلفيا لها عن والده برزله رجل يدعى عليه ان
 والده كان يفلح بها قبله واقام على ذلك بيته هل تسمع دعواه وتقبل بيته ويحكم له بها
 أم لا اجاب لا تسمع دعواه ولا تقبل بيته لا من الزمان الاول أم لا بالسلطان بعدم سماع
 ما مضى عليه من الدعاوى خمس عشرة سنة والثاني ان علماء نازحهم الله تعالى حوا في الاراضي
 التي بهذا الوصف اذا راى فلا حها غير يتصرف فيها فسكت ولم ينعه ليس له حق بعد ذلك ان
 يستردها منه لسقوط حقه فيها بذلك اذ ليست ملكا له بل له حق للنفقة بها ما دام مزارعا فاذا تركها
 ساع لغيره التصرف فيها لكونها معة للزراع عن بالحصة والحال هذه والله اعلم سئل في ارض الوقف وارض
 بيت مال المسلمين اديا بمزارع الذي تنفع بزرعها اشتويا وصبيعا رجل ثمن مملوك وتركها له بحسن
 اختياره فصارت تنفع بزرعها الاستفاد المذكور من سنين ثم مات فوضع ولده يده عليها واستفاد
 بها مدة سنين يتبع مدة استفاد واستفاد ابيه زيادة عن عشرين سنة هل البائع او ورثته

مطلب
مزارع قد يلا تراعى والله اعلم
اه انزها الضمير
قد ميتهم ولهم حق الاسترداد
في الحاوي الزاهدي

مطلب
عند ارض
المقاطعة اذا
تركها باختياره
سقط حقه

مطلب
راى من يزرع
الارض السلطانية
غدا على انه حق
بمزارعتها

مطلب
ارض سلطانية
بيد رجل نحو
ثلاثين سنة
ادعى يسقط
ان والده كان
يفلح بها

مطلب
مزارع اراضى
بيت المال او
الوقف لرجل
فاراد البائع
او ورثته
استردادها
في هذا الطلب
بيان الترداد

دفع يده عنها واسترداها بسبب كون بيعها غير صحيح أم لا لكون البائع تركها باختياره
وان أخذ يد لا أجاب ليس للبائع ولا لورثته استردادها والحال هذه لتركها لها باختيار
هذه المدة وان قلنا بعدم صحة بيعها اذ حق المنفعة بها ثبت مادام المستفيع ينتفع بها
وينتفع جاني الوقت وبقيت المال مع انتفاعه فاذا تركها باختياره سقط حقه ولو كان له
حق القرار بواسطة الكردار كما صرح به في الحاوي الزاهدي وفي القنية في الغيب فكيف

مطلب
اذا دفع لا تخروا

على سدس الخارج
قله اجر مثل الثور

مطلب

تمت سنة شركتهما

والفصل وكرب

كل منهما في ارض الآخر

واحدهما يقول كل

بزرع في كرايا أرضه

والآخر يريد الخ

لا يسقط حقه مع عدمه به والكردار ان يحدث المزارع في الارض بناء أو غراسا أو كبسا
بالتراب ينقل من مكان إليها والله أعلم سئل في رجل دفع لآخر ثورا ليحرق عليه مع
ثور على سدس الخارج هل تصح هذه المزارعة أم لا والخارج كله لرب البذر وعليه أجرة
عمل الثور اجاب لا تصح هذه المزارعة ولصاحب الثور أجرة المثل لما عمل ثوره من

جنس الدرهم والحال هذه والله أعلم سئل في رجلين اشتركا في زرع الشويص
ونمت سنة شركتهما وانفصلا ودخلت السنة الثانية وكل منهما كرب في ارض الآخر لزرع
الشركة وأحدهما يقول كل يزرع في كرب أرضه الخاصة وأحدهما يريد قسمة جميع الكرايا بين
مناصفة فما الحكم الشرعي اجاب لا يقسم الكرايا وكل واحد منهما بالتصرف في أرضه
المكروبة وليس للآخر ان يتعرض له بطلب قسمة في أرضه لان الكرايا وصف في الارض

فلا حق لشريكه فيه والله أعلم سئل في شريكين في فلاحية مضت سنتهما ولا أحدهما
أرض مكروبة بها فطن له قبل شركتهما أدخله عليه هل لشريكه ان ينازع فيه وفي كرايه
أم لا منا زعة له معه فيها اجاب ليس لشريكه ان ينازع في كرايا أرضه ولا في شجر

القطن الذي أدخله عليه اذ الكرايا وصف في الارض فلا يتصور فيه بانفراد ملك
لاحد وكل واحد منهما أرضه بورا كانت أو كرايا فافهم والله أعلم سئل في ثلاثة نفر
من أحدهم نصف القدان وربع البذور من الآخر ثلاثة أرباع البذور مناصفة والعمل
كله عليهما وأحدهم لا يقر من جهته فكيف يقسم الخارج اجاب يقسم الخارج

على قدر البذر فلصاحب ربع البذر ونصف القدان ربع الخارج وللعاقلين ثلاثة
الأرباع مبناصفة بينهما ولا يستحق أحد العاملين وهو الذي منه نصف القدان شيئا
أيذا عن العامل الذي لا يقر له لانه عمل به في مشترك والعمل في المشترك لا يستحق

به شيء فافهم والله أعلم سئل في رجلين لكل منهما ثورا اشتراكا في الزرع عليهما على ان
يحمل أحدهما عليهما ونصف البذر عليه ونصف البذر والارض على الآخر والخارج ثلثاه
لعماله وثلثه للآخر ففعلا وخزجت الغلة فما الحكم الشرعي اجاب المزارعة فاسدة

على الوجه المذكور فالخارج بينهما مناصفة بحكم البذر وليس للعامل على ربا أرض أجر عمله
وله في المشترك ويجب على العامل أجر نصف الارض اذا استوفى منها في حكمها في جميع الفصول

مطلب

اشتركا لكل منهما

ثورا اشتراكا في الزرع

عليهما والعمل نصف

البذر على أحدهما

ونصفه والارض

على الآخر

وغيره والله أعلم سئل رجلين كل ثور اتفقا على ان يحرق أحدهما عليهما والبذر
 منهما مناصفة وللعامل ربع الحادج يخرج من الوسط والارض للغير بالحصصة فالحكم
 أجاب بقسم الحادج مناصفة بعد اخراج الحصصة للارض لهذا نصفه ولهذا نصفه
 ولا أجره للعامل ولا حصصة تكونه عمل في المشترك والمزارعة على هذا الوجه فاسدة
 والله أعلم سئل في شخص باع آخر نصف فدان من البقر بمن معلوم ليحرق عليه
 ويرزع بينه وبينه مناصفة والبذر منهما كذلك ويكون عمل العامل في مقابلة الصبر
 بالثمن عليه على ان الفدان ان يخلص من العمل سالما اعاده الى البائع وفسخ البيع وان
 سرق أو مات قطيعا من العمل فعليه ثمنه للمعين فطلق يكره عليه فوات واحد من الثورين
 ومرض الآخر قبل الزرع فأبى بائع البقر بحمار والعامل بحمار آخر وقرنهما وزرع عليهما
 البذر بناء على ما اتفقا ورأى الثور الباقي من المرض وخرجت الغلة فما الحكم في الحادج وفي
 ضمان الثور للمالك ورد الثور الباقي وعمل العامل أجاب أما الحادج فبغيرها
 نصفان استنبأ عالبذر والصحة الشرط لفساد المزارعة على هذا الوجه ويقض نصف
 قيمة الثور للمالك يوم قبضه ويرد الثور الباقي دفعا للفساد بقدر الامكان اذا البيع
 المذكور فاسد والحال هذه ولا أجره للعامل لما صرحوا به في باب الاحارة الفاسدة انه
 لو استؤجر عمل طعام مشترك لا أنجز له اى لا المسمى ولا أجر المثل عندنا خلافا للشافعي
 معطين يكون العقد ورد على ما لا يمكن تسليمه لان المعقود عليه حمل النصف شائعا
 وذلك غير متصور لان الحمل فعل حسي لا يتصور وجوده في الشائع وأنه ما من جزء يحمله
 له الا وهو شريك فيه فيكون عاملا لنفسه فلا يتحقق تسليم المعقود عليه لان كونه
 عاملا لنفسه يمنع تسليم عمله الى غيره وبدون التسليم لا يجبا لاجر لما ذكرناه كونه في
 تلك المسئلة واذا تأملت وجدنا واقعة الحال كذلك وقد قلت ذلك في أجره العامل بغيرها
 ثم رأيت كذلك في جامع الفصولين في الفصل الثلاثين في المزارعة لله الحمد والمنة حيث
 وافق تفقيحي المعقول وعيارته بعد ان ذكر ما يشبه واقعة الحال وليس للعامل على ربه
 الارض اجر عمله بعله كذا في المشترك انتهى والله أعلم سئل في اخوين بالعين وابنى
 أحدهما بالغ والآخر قاصر اشترك الجميع في فلاحه فكان من أحد الاخرين بذروا على ومن أحدهما
 ابني الاخ بذروا على وبقر ومن الآخر بذروا وبقر ومن الاخ الثاني بقر فقط فهل هذه المزارعة
 فاسدة والحادج لارباب البذر بقدر بذرهم ولا شئ من الحادج للاخ الذي منه البذر
 فقط أم لا أجاب نعم المزارعة فاسدة والحادج لارباب البذر بقدر ما كل واحد
 من البذر ولرب البقر اجر المثل لبقره والله أعلم سئل في رجل دفع لآخر بذرا القطب
 لينزعه الآخر في ارضه بعملة وبقره ويكون الثلث له وللآخر الثلثان هل يقسم الحادج على
 فقط

مطلب
 احذر ان يشاء الحصص
 وكل منهما ما شرد
 والبذر عليهما
 مناصفة والعمال
 ربع الحادج

مطلب
 في شخص باع آخر
 نصف فدان من
 البقر للمزارعة
 بينهما والد عليهما
 ومصر عليهما الثلث
 في مقابلة عمله
 في ان الفدان
 يبي بعد المزارعة
 يرد على البائع
 ثم قبل المزارعة
 مات واحد من
 الخ

مطلب
 المستأجر يحمل
 الطعام المشترك
 لا يستحق الاخر

مطلب
 اربعة اشتركوا
 في فلاحه ومن
 احدهم بذروا على
 ومن الثاني بذروا
 على وبقر ومن
 الثالث بذروا بقر
 ومن الرابع بقر
 فقط

ما اتفق أم لا. أجاب المزارعة على الوجه المذكور فاسدة وعليه أصحاب المتن فيكون الخارج
 كله لرب البذر وعليه أجرة المثل لما بقي من العمل وفي جامع الفصولين وكان أبو يوسف يقول
 أولا يجوز ولعله قاس على المضاربة فجعل دفع البذر كدفع الدرهم ثم رمز (جص) عن أبي يوسف
 رحمه الله تعالى لو دفع البذر مزارعة بلا أرض يجوز فالبذر كذا أس مال المضاربة ولم يجز عند
 محمد وقال محمد بن سماعه يعجبني قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وأنه حسن والله أعلم
 سئل في رجل استأجر حرثا سنة ليزرع له شتويا وصيفيا فزرع جميع الشتوي ومات
 فما الحكم أجابك الذي نص على ما قلنا أن الاستحسان في هذه المسئلة أن كان فريته الميت
 يقولون نحن نعمل كان لهم ذلك وتبقى المزارعة على شرطها إلى أن يستحصد الزرع وليس لرب
 الأرض أن يأخذ الأرض من وريثه قبل أن يستحصد الزرع وإن امتنع الوارث لا يجبر ويتفق
 على الزرع إلى أن يحصد باذن القاضي ورجع بما أنفق على الوارث في حصته وإن شاء
 أعطى وارتد العامل قيمة حصة العامل بقله ويكون كله لرب الأرض والله أعلم سئل
 في أربعة اشتركوا في زرع الحنطة والشعير مائة لكل ربع فغاب واحد منهم بعد زرع
 ورجع يطلب حصته فمنعوه عنها هل لهم ذلك أم لا ويجب عليهم دفع حصته من الحنطة
 والشعير أجابك ليس لهم ذلك بل يجب عليهم دفع حصته منها ويكون مقرضا لهم
 ومستقرضا في البذر كما صرح به في البرازية وغيره والله أعلم سئل في ثلاثة نفر من
 أحدهم الفدان ومن الآخر العمل ومن الآخر البذر والأرض فما الحكم أجاب المزارعة
 فاسدة والخارج كله لرب البذر والأرض وللعامل أجرة عمله ولرب الفدان أجرة عمله فدانه
 صرح به في جامع الفصولين وغيره والله أعلم سئل في العامل إذا مرض فأقام آخره
 على نصف ماله في الخارج والآن يريد الثاني أن يأخذ جميع ما خرج بعمله هل له ذلك أم لا
 أجابك ليس له ذلك بل يكون على ما شرطت حيث صحت المزارعة الأولى انظر ما في البرازية
 والله أعلم سئل في رجلين اتفقا على الزرع ببذرهما سووية في أرض بيت المال في الحصة
 والعمل من أحدهما والبقر من الآخر فحصل للعامل مرض في أثناء العمل فطالب صاحب البقر
 من ابنه العمل المشروط على أبيه فقال له اعمل أنت على بقرك وما حصلت أنا من عمل على بقر
 الغير فيه بيني وبينك نظير عمالك فهل الخارج يقسم على قدر البذر ولا يصح الشرط
 المذكور ولا أجرة له لصاحب البقر لكونه في المشترك أم لا أجاب الخارج يقسم ذلك نصف ما
 بعد حصة بيت المال على قدر البذر لأنه نماؤه ولا يصح جعل الحاصل من عمله بينه وبين
 صاحب البقر ولا يستحق صاحب البقر له أجرة لأنه عمل في المشترك والله أعلم سئل
 في رجلين اتفقا على الزرع الصيفي في أرض سلطانية مباحة للزارعين بالحصة وأحدهما
 منه عمل على ثوره وثور صاحبه وثلث البذر ومن الآخر العمل على فدانه وثلث البذر والخارج

مطلب
 إذا مات المزارع
 فلو رثته أن يعملوا
 مكانه وتبقى المزارعة
 على شرطها

مطلب
 اشتركوا في زرع
 فغاب أحدهم قبل
 الزرع

مطلب
 إذا كان من أحدهم
 بقر ومن الآخر
 بذر فالمزارعة
 فاسدة

مطلب
 مرض العامل فأقام
 آخره مقامه بنصف
 ماله في الخارج

مطلب
 مرض العامل فأمّر
 ولده صاحب البقر
 أن يعمل له في نظير
 ذلك نصف ما

يحصل من عمله شيء
 بقر الغير

ولا أجرة لمن عمل
 في المزارعة

تلقاه له والتك لصاحبه بعمله وعمل ثوره فكريا الارض وتبناها فطابت للزراع ويقول
 ذوالثلاثين لا امكك منها الا ان تبذر الربع وتاكل الربع ويجعا ما انتفقا عليه هل يجاب الى
 ذلك أم لا أجاب لا يجاب اليه اذ لا يجبر ذوالثلاث عليه ويدها على الارض واحدة فاما
 ان يجريا على ما انتفقا عليه واما ان يقسما الأرض مكروبة وزرع كل واحد منهما فيما خصه منها
 على حدة والله أعلم سئل في أربعة اشتركوها في المزارعة يبذر مشتركا ارباعا والخارج كله
 ولحصد الزرع فامتنع أحدهم عن حصده بعد استوائه هل يجبر على مساواة شركائه بقدر
 حصته أم لا أجاب لا شك في استوائهم في الصرف على المشترك فان امتنع أحدهم
 رفع أمره الى الحاكم الشرعي فيأمر بالمساواة أو يأمرهم بالصرف عليه والرجوع عليه بقدر
 والله أعلم سئل في أخوين متفاوئين يعملان بأيديهما عمل الفلاحة نشاء لأحدهما ولد
 فكان يعيشهما في العمل وأبوه ربما اشتغل عن العمل بسبب كونه شيخا في القرية وابنه
 وإخوه في العمل واذا خلا من تعلقات المشيخة اشتغل معها والآن افترقا الأخوان ويرى
 أبو الولد للذكور ان يقسم ما يحصل بالعمل ثلاثة وأخوه يريد أن يقسمه أنصافا فما الحكم
 في ذلك أجاب حيث كان الولد معينا لهما في العمل لا يضرب له بسهم ويقسم الأصل
 بالعمل مناصفة للأب والنصف ولأخيه النصف والله أعلم سئل في رجل شرط من جانيه
 فدان بقرو نصف البذر وأخر منه العمل والأرض ونصف البذر وعلى يكون الخارج بينهما
 فأخذ الفدان وشارك مع صاحب فدان آخر ولم تحصل المساواة في البذر هل الخارج على
 قدر البذر أم على الشرط أجاب مثل هذا غير صحيح فالخارج تبع البذر والحال هكذا
 والله أعلم سئل في رجل له أربعة رؤس بقرو وأخر له رأس بقرا انتفقا على سدها فدانين
 وخرهما عليهما وعلى البذر أخماسا خمسة على متب التور والباقي على صاحب الأربعة وعلى
 الخارج بينهما أرباعا أربعة لصاحب التور والباقي لصاحب الأربعة والآن صاحب التور لا يرضى
 بالربع من الخارج ويطلب الزيادة على ذلك فما الحكم أجاب ليس لصاحب التور بشرط
 عليه العمل على فدان من الفدانين وخمس البذر إلا خسر الخارج بقدر بذره فقط ولا يستحق
 بعمله شيئا لعمله في المشترك ومن عمل في المشترك لا أبر له ويجب عليه رد الزائد عن المنس
 على شريكه هذا أمر الحق فعليه الرضى به والله أعلم سئل في رجلين انتفقا على الشركة
 في الفلاحة المستوى والصيفي على ان يدفع هذا أرضه كرايها وبورهما فظير أرض هذا
 وزرعا الشوى في أرض أحدهما يبذر بينهما مناصفة وأبى الآخر ان يدفع أرضه بل استقل
 وزرعها قطنا لنفسه فما الحكم في الزرع الذعذرعاء في أرض أحدهما ولم يرض بالشركة إلا
 بشرط دفع أرضه ولم يفعل أجاب الخارج من بذريتهما يقسم أنصافا عليهما بعد
 اخراج نراج المقاسمة منه على حسب البذر ولصاحب الأرض التي زرعت على الآخر جرة للثلث
 للنصف من الأرض التي زرعت اجادة فاسدة وحكم الاجادة الفاسدة وجوب أبر المثل
 بالاستعمال

طلب
 انتفقا على الزرع
 ورض لصاحبه
 وشرط لأحدهما
 الثلث والآخر
 اشك ان فكرها
 وبعد ارادة الشرط
 به الثلثان انت
 لا يمكن صلحته
 الزراعة الا ان
 يبذر الربع ويأكل
 الربع
 طلب
 امتنع أحد المزارعين
 عن الحصاد
 مطلب
 اخوان يملكان في
 الفلاحة شراكة
 ولأحدهما ولد
 يعيشهما فآراه والد
 ان يخرج الخارج
 الثلاثة
 طلب
 انتفقا على ان يمس
 أحدهما التور
 البذور من الآخر
 العمل ونصف البذر
 والأرض
 طلب
 انتفقا على ان يمس
 أحدهم رؤس بقرو
 الآخر رؤسا وكرث
 عليها وأرضها
 البور خمس البذر
 ومن الآخر أربعة
 اتخاضه وانما الخارج
 بينهما ارباعا
 طلب
 انتفقا على ان يمس
 فزرعها أرض لغيرهما
 تكون سدها مناصفة
 وانتفع لهما من مع
 أرضه بل استقل بها

بالاستعمال والله تعالى أعلم سئل في ثورين أحدهما العامل والآخر لشريكه هلك ثور الشريك
فطلب العامل بدله فقال له هلك على وعليك ولزمى النصف ولزمك النصف قد فع له ^{مطلب} إذا هلك ثور الشريك
العامل بناء على أنه يلزمه ثم ظهر له خلاف ذلك بقضى المقتضى هل يرجع عليه بما دفع أم لا ^{مطلب} إذا دفع العامل له نصف
أجاب نعم له أن يرجع عليه بما دفع إذا لعبه بالظن البين خطأه والله أعلم يلزمه ذلك قبله
سئل في رجل له فدان وآخر له اثنان اشتركا على أن صاحب الفدان يبذر السدس ^{مطلب} الرجوع بما دفع
والعامل عليه يبذر السدس وصاحب الاثنين يبذر الثلثين فعملوا على ذلك وكان من ^{مطلب} اشترك رجلان
بجمله علمهم الحث على شجر قطن عتيق لصاحب الاثنين ليكون غلته مشتركة على حسب ^{مطلب} إذا كانا على أن يبذر
ما اتفقوا عليه وفي أثناء العمل وقف ثور لصاحب الفدان فقال له صاحب الاثنين نزرع ^{مطلب} صاحب الفدان
على ما بقي من بقرنا على أن تعطينا جرة زيت والخارج على ما اتفقنا فقبل ذلك ^{مطلب} السدس والعامل
يادرك الغلة فما الحكم في الزرع ونمرة القطن وجرة الزيت أجاب المزارعة على أن ^{مطلب} وجهه عليه السدس والآخر
لمذكور فاسد لا شرط البذر فيها على العامل والخارج على حسب البذر لانه نماؤه فبقعه ^{مطلب} الثلثين ومن جملة
ثمن بذر السدس له السدس ومن بذر الثلثين له الثلثان ولا شيء من ثمرة القطن العتيق ^{مطلب} شجر قطن عتيق
صاحب الفدان وله أجرة مثل عمل بقره فيه ولا يلزمه جرة الزيت لعمله في المشترك ولا أجرة الوصى ^{مطلب} الوصى أن يبذر
عامل فيه عندنا كما عرف والله أعلم سئل في الوصى هل له اذ مات ثور من بقر التميم ^{مطلب} ما تلف من آلات
ياحتاج إلى بذر أو آلات للحث أن يجدد غيره ويشترى له ذلك أم لا ^{مطلب} أجاب نعم ^{مطلب} الحث
ذلك والله تعالى أعلم كتاب المساقاة سئل في أرض بين اثنين دفعها ^{مطلب} أرض بين اثنين
حدها الآخر على أن يغرس فيها غراثلثاء للفارس وثلاثة للآخر فغرسوا ونشأت الأشجار ^{مطلب} دفعها أحدهما للآخر
مل هن على ما شرط أم تكون مناصفة بينهما أم هي للفارس فقط فما الحكم الشرعي ^{مطلب} لأغرسها الثلثان
لا يشجار على ما شرط وإذا اختلفا في الشرط فالقول قول الفارس حيث اعترف الثاني بأنه ^{مطلب} للفارس والثلث
أرض له أو قامت بينة به أو حصل نكول عند طلب كمين الحاصل أن يعلم بأنه ^{مطلب} للفارس
طريق من الطرق الشرعية وإن لم يعلم فهو بينهما على قدر الأرض قال في جامع الفصولين ^{مطلب} في المساقاة على شجار
عرف فارسها فهي له وإلا فما في محل مملوك لأحدهما خاصة فهو له وما في محل مشترك ^{مطلب} الوقف مدة طويلة
هو بينهما انتهى فجعل الفارس أحق من ذي الملك وهو ظاهر في أن القول قوله والله أعلم ^{مطلب} واستجار الأوقحة
سئل في المساقاة على شجر الوقف مدة طويلة يجزء من الفجرء الوقف والباقي ^{مطلب} للمختلئين
استجار الأوقحة المختللة بين الأشجار بعد مدة طويلة بأجر المثل بحيث لا يرغب ^{مطلب} كذلك
مد الأكد لك ولو تركت هلكت الأشجار بالكلية وتقطعت الأرض وتعينت المصلحة في ذلك
حكم حاكم يرى جوازها نظرا لمصلحة الوقف هل يصح ذلك ويلزم ولا يتعلق بموت الموقوف ^{مطلب} الموت
بأنه ذلك أم لا ^{مطلب} أجاب نعم يصح ويلزم ولا يتعلق بموت الموقوف والحال هذه وحكم
أما واقع في محله خصوصا وقد تبين المصلحة فيه كما شرح فيه وهلاك بعض الشرع خير

من هلاك جميعها مع الاصل والله أعلم سئل في رجل دفع اشجار ريتين مسافة عامين كما يلزم
 لا تحر على ان يكون له ربع الخارج فعلم العام الاول ومنعه رب الكرم عن العمل العام الشاف
 هل له ذلك ام لا ويجبر على تمكين العامل من العمل ام لا اجاب ليس له ذلك بل يجبر اذا لا
 ضرر قال علماؤنا رحمهم الله تعالى ان المسافة لا تخلو للمزارعة الا في مسائل اربعة منها
 هذه المسئلة لهذه العلة بخلاف المزارعة لان فيها اتلاف للبذر والله أعلم سئل في رجل
 قطن لرجل اتفق مع آخر على ان يحرقا ويغلا عليه على نصف الخارج فعلا نصف العمل وتم
 العمل عليه رب الشجر بنفسه فلما دخلت الغلة جاء يطلب نصفها واخذها بواسطة متغلب
 قهراً فما الحكم اجاب لا شيء للعامل في الخارج لنفسه المسافة باشتراط عمل رب
 القطن معه فيه وهو يمنع التسليم فيوح الفساد كما نصوا عليه قاطبة واذا كان
 كذلك فجميع الخارج لرب الشجر وعليه لا تحرق مثل عمله وعمل بقوله من جنس الدراهم
 والدنانير والله أعلم سئل فيما اذا نذر ناظر وقف اهل الزيد بان يغرس في ارض الوقف
 غراساً متنوعة على ان يكون له نصف ما يغرسه في مقابلة الاعمال المعبودة والنصف
 لجهة الوقف فغرس زيد في الارض غراساً متنوعاً ثم باع نصفه لعمرو فهل على المشتري
 العمل ولا يستحق نصف الغراس الا بالعمل واذا عمل فيها عليه نصف اجرة الارض
 لجهة الوقف بحسب غراسه ام لا اجاب هذه معاملة فاسدة والغراس كله للوقف
 وللعامل قيمة الغراس وأجر مثله ولا ينفذ بيعه فيه فيرد ويرجع المشتري على البايع
 بالثمن ان كان قد دفعه أما فسادها فلا نه لا يضرب لها مدة وأما كون الغراس كله
 للوقف فلان العقد في الشجر لما كان فاسداً وقد غرسه العامل بأمر الناظر في ارض
 الوقف صار كان الناظر فعل ذلك بنفسه فيصير قابضاً له لجهة الوقف بانضاله
 بأرضه مستهلكاً له بالعاقب فيها فيجب عليه قيمة اشجاره وأجر مثل عمله لانه استغنى
 لعمله أجراً وهو نصف الخارج ولم يحصل له منه شيء فيجب له أجر مثله وأما عدم نفاذ
 بيعه فلما ذكرنا انه صار مستهلكاً بالعاقب في ارض الوقف الى آخره ومنه يظهر رجوع
 المشتري بالثمن على بائعه فاذا علمت ذلك ظهر لك عدم تأني سؤال العمل على
 المشتري وعدم تأني سؤال لزوم نصف اجرة الارض ومن شك في شيء مما أفتينا به
 فليرجع الى الخانية والتاخر اذ خاتبة وشرح الدرر والنور لا خسر ومنع العقار
 وغيرها من كتب المذهب يظهر له ذلك والله أعلم سئل فيما اذا استأجر زيد من
 متولى الوقف أرضاً وما بأجرة المثل وأذن له المتولى بالغراس ما اختار وأراد على
 ان يكون النصف منه لجهة الوقف والنصف لبيئته فغرس من استأجر من ماله وكما
 حكى مدة الاجارة استأجر من متولى الوقف الذي له الاطارة والتكلم على الوقف المزبور

مطلب
 ادفع للاثم
 عامين مسافة
 ليس له معه من
 العام الشاف

مطلب
 اشتراط سلب
 الاشجار منسبة
 للمسافة

مطلب
 ادن ناظر الوقف
 لأمر ان يغرس في
 ارض غراساً على ان
 يكون له نصف
 ما يغرسه وله
 تصرف مدة الخ

مطلب
 استأجر زيد من
 متولى الوقف أرضاً
 بأجرة المثل وما
 وأذن له المتولى
 بالغراس على ان
 يكون النصف منه
 لجهة الوقف وكما
 حكى مدة الاجارة
 استأجر من ماله
 المتولى وكذا
 عمرو في الاثر

شرعا بأجرة المثل من غير زيادة وأذن للمستأجر بالخراس حتى ما ونشأ جديدا بعد جديد
 ومستجدا بعد مستجد ومضى على هذا الحال مدة تنوف على سبعين سنة فجاء عمره ووزاد
 في الأجرة زيادة فاحشة واستأجر النصف حصّة الوقف من المتولى فهل ليسوع للمتولى
 ان يؤجر حصّة الوقف لغير ذي اليد الخادس القديم وهل يجبر زيد على قبول الزيادة عن
 أجرة المثل أم لا **أجاب** كل ما ذكر فيه فاسد والبناء على الفاسد فاسد وجه فساد
 الاجارة الاولى وجود اشتراط الشركة في الخراس في عقد ها وهي تفسد بمثله قطعا
 اذ هي بيع المنافع فكما يفسد الشرط الفاسد عقد بيع الا عيان فكذا يفسد عقد بيع
 المنافع واذا فسدت الاجارة الاولى فالخراس كله للوقف لان العامل غرسه باذن متولى
 الوقف في أرض الوقف باجارة فاسدة فكان المتولى غرسه بنفسه فيصير قابضا للمفرا
 بانصاله بأرض الوقف مستهلكا له بالعلق فيها كما صرح به غير واحد من ملأنا كصاحب
 الدرر والغرور شيخ الاسلام بن عبد الله صاحب تنوير الابصار وغيرهما واذا عرفت
 ذلك فلا تنوقف في فساد استيجار عمر الواقف على الشجر والأرض كما هو ظاهر من أن
 يذكر فلا يتأتى سؤال قبول الزيادة عن أجرة المثل وعدم قبولها والحال هذه وللغراس
 قيمة الخراس وأجر مثل عمله كما صرحوا به والله أعلم **سئل** في رجل له شجر قطن دفعه لآخر
 ليحرق أرضه ويقوم عليه وله نصيبه ودفع العامل شجر قطن له لآخر ذلك فهل ما
 يخرج من القطن منها بينهما ولو استعان كل منهما بالآخر وتفاوتا قلة وكثرة أم لا
أجاب نعم القطن بينهما على ما شرطوا والله أعلم **سئل** في رجل عامل آخر على شجر
 قطن له واختلف صاحب الشجر مع العامل عليه في الحصة المشروطة له العامل يقول شرط
 لي الثلثان وصاحب القطن يقول شرطت لك النصف فهل القول قول صاحب القطن وعلى الآخر
 البينة أم لا **أجاب** القول قول صاحب الشجر فيما شرط للعامل والبينة على العامل
 والله تعالى أعلم **سئل** في رجل له شجر قطن جعل لآخر فيه حصّة بسبب بقر منه تضاف
 الى بقره هل يستحق بالبقر في القطن تلك الحصّة أم ليس له الأجرة مثل بقره دراهم
أجاب مجرد البقر لا يستحق لها في الخارج شيء ففي جامع الفصولين وغيره فيما يخرج من شجر
 استيجار البقر بعض الخارج لم يرد به أثرو لصاحب البقر أجر مثل بقره من الدراهم وألدا ثانياً القطن حيث لم
 ولا شيء له في القطن وإنما هو جميعه لما لك الشجر والحال هذه والله أعلم **سئل** في حرث عبد انسان
 مضى عامه ومن جملة ما كان فيه شجر قطن مسكوت عن اشتراط حصّة للحرث فيه هل
 له فيه حصّة أم لا واذا قلتم لا هل اذا تعدى وحرث عليه الأرض في ثانی عامه بغير اذن
 صاحبه هل ثمرته للحرث أم لصاحبه الذي أصل بذره منه **أجاب** لا شيء للحرث في شجر
 القطن والحال هذه وما يخرج منه من القطن في العام الثاني فهو لما لك والله أعلم **سئل**

مطلب
 في بطن دفع كل منها
 شجر قطنه لصاحبه
 يقوم عليه النصف

مطلب
 دفع لآخر شجر
 قطنه لآخر
 اختلاف في الحصة
 المشروطة

مطلب
 دفع لآخر شجر قطن
 جعل له حصّة
 في مقابلة بقر منه
 تضاف الى بقره

لاب شجر
 فيما يخرج من شجر
 البقر حيث لم
 شرط له حصّة

مطلب
 اذا ترك العامل
 شجر القطن قبل ان
 يصير للثمة فيه
 لا شيء له

في رجل عامل رجلا على شجرة فظن له ليقوم عليه فقام العامل عليه مدة ثم ترك العمل فلما أدرك
 التمر جاء يطلب حصته فيه هل له ذلك أم لا والحال أنه ترك العمل عليه والقيام به قبل أن
 يبدا صلاحه أجاب حيث ترك العمل في وقت لم يكن للثمر فيه قيمة صح تركه ولا شركة
 له فيه بل هو جميعه لما لك الشجر قال في البرازية قام العامل على الكرم اياها ثم ترك فلما أدرك
 الثمرة يطلب الحصة ان ترك في وقت صارت للثمر فيه قيمة له الطلب وان قبل ان يكون له
 قيمة ثم ترك فليس له الطلب اه ومثله في السارخانية فيحت رده على صاحبه قبل ان يصير
 ثمر له قيمة لا سبيل له عليه اذ لا شركة له معه فيه والحال هذه والله اعلم سئل في رجل
 ساق آخر في حصة مشاعة في أشجار كرم كالنك مثلا يصح أم لا أجاب هذه المسئلة
 لم يجد من صرح بها من علمائنا فيما يزادنا من الكتب وقد سئل عنها بعض معاصري مشايخنا
 فأجاب بقوله في المساقاة الفتوى على قولها ومقتضاها صحة المساقاة المذكورة لا نهيا
 بيجوز ان احاطه المشاع والمساقاة كذلك انتهى وهو تفقه جيد لان العمل في المزاد غير المساقاة
 على قولها وقد صرح في الاصل بأن تسليم الشاع ممكن برفع الموانع عن القبض وهي العلة لها
 على ان كثيرا من علمائنا صرح بان الفتوى في اجارة للشاع ايضا على قولها لا يمكن التسليم
 بالخلية أو بالتهاني كما ذكره الزيلعي وقد صرحوا بان المزادة والمعاملة اجارة حتى ان من
 يبيعها لا يبيعها الا بطريقها ويراعى فيها شرائطها والله اعلم سئل فيما اذا غرس العامل
 لنفسه أشجار زيتون في خلال شجر العنب التي يغير اذن من مالك العنب والتي حتى أضرب
 الزيتون للغرس ما هو في خلافه ضرر انقص قيمته قبل يوم الما مل بقلع ما غرسه من الزيتون
 ويلزمه ضمان ما نقص من قيمة أشجار العنب والتي أم لا أجاب غرس العامل أشجار
 الزيتون في خلال لا شجار للمعامل عليها تعد منه فيؤمر بقلعها واذا احتقن ضرر شجر العنب
 والعنب ينقصان قيمتهما من غرس الزيتون المذكور ضمن ذلك والله اعلم سئل في شجرة
 بنقت في أرض غير مملوكة لا حد بلا ابيات تعهد هارجل بحصه ما حوطا من الخشيش والفرق
 وسقيتها وحفر ارضها مدة عشرين سنة فكبرت وان اوان ثمرها فادعى شخصان والدم حوطها
 وجبر عليها قبله هل تتمتع دعواه أم لا أجاب لا تسمع دعواه اذ لا يملكها والدم
 بذلك وهي ملك لمن تعهد بها بما ذكر والله اعلم سئل في رجل دفع لآخر ارضا بعضها
 وبعضها قراح على ان يقوم على الشجر الذي بها وله ربع ثمره وعلى ان يغرس في القراح أغراسا
 وما يحصل من الاغراس والا ثمار له نصفه وضرر بالذلك مدة معلومة هل يصح ويكون على
 ما شرطت أم لا أجاب نعم يصح ذلك ويكون على ما شرطت من ربع ثمره للغير الكائن
 بها ونصف الغراس والثمار في المجدد كما صرح به في السارخانية والله اعلم سئل في رجل
 دفع لآخر ارضا يغرس فيها ويكون الشجر والثمر بينهما ولم يعين امد من المئين في الحكم

مطلب
 في رجل ساق آخر
 حصة مشاعة
 كرم

مطلب
 عن شجار زيتون
 بينا لا شجار التي
 يعل عليها فاصحها

مطلب
 بنقت شجرة في ارض
 غير مملوكة فاعدها
 رجل مدة طويلة
 فادعى عليه رجل
 ان والده حوطها

مطلب
 دفع لآخر ارضا
 بعضها اشجار
 ولها ادغرس
 البعض لآخر وله
 ربع ثمره المعروف
 ونصف ما ينير

مطلب
 مساقاة احد
 الشرك غير طائفة

الشرعي أجاب لا يصح ذلك شرعا والشجر ملك الارض وعليه للغارس أجرة عمله وقيمة
غرسه كما صرح به قاضي خان وغيره والله أعلم سئل في شجرة يتون مشترك هل يجوز
مساواة أحد الشركاء عليه أم لا أجاب لا يجوز والخارج على قدر الملك ومن صرح بعد
جواز مساواة الشريك صاحب مخ الغفار في بابها نقله عن المجتبى والله أعلم سئل
في أرض سلطانية حيزت لبنت المال وتزرع الناس بها ويقسم عليهم بالحصة اتفق
رجلان على ان يغرسها أحدهما ببقرة ويعمل فيها بنفسه وليس من الآخر شيء ويكون
الغرس مشترك بينهما بسبب ان خاله كان يزرعها ويقسم عليه وورثت مزارعتها
هل يصح اتفاقهما على ذلك ويكون الغرس بينهما أم لا يصح ويكون الغرس لجميع ما يزرع

من صيفي وشتوي للزراع والغارس ولا شيء للآخر ولا يورث عن خال ولا أبا
أجاب الغرس لغارسه وكذا الزرع ولا تورث الارض المذكورة ولا شيء الآخر فيما
غرس وزرع والحال هذه والله أعلم سئل في متول على وقف دفع أرضا للوقف مدة
معلومة ببعضها شجر وبعضها قراح لثلاثة رجال على أن يغرسوا بها شجرا لا اتم
الثلاثة للوقف والباقي بين الثلاثة وأذن المتولي لأحدهم بأن يعمل على شجر الزيتون وله
ربع ثمرته ثم عزل المتولي وولى غيره هل يصح ذلك ويستمر الحال على ما شرط وليس للمتولي
المضروب نقض ما فعل الاول قبل تمام المدة أم لا أجاب نعم يصح ذلك ويكون على
ما شرط وليس للمتولي الثاني نقض ما فعل الاول كما صرح به كثير من علماءنا والله أعلم

سئل في رجلين اتفقا على أن يشدا بقروا ويتخذا الكرة فيزرعا صيفيا وشتويا شركه
ولا حدهما قطن عتيق كان زرعه العام السابق بذرده وبقروه واكرته خاصة هل يدخل شرفقن عتيق
في الشركه ويكون لبشريكه فيه حصه ام لا يكون له فيه حصه اجاب لا يدخل القطن
العتيق في الشركه فلا حصه للشريك فيه وان عملت بقروه واكرته فيه كما هو ظاهر والله اعلم
كتاب الذبايح سئل عما الغزوه الشيخ محمد الغزالي صاحب التنوير في شرحه

المنظومة تحفة الأقران أفدنا أيها الخبر المفدى جوابا كطلالا أذابت إذا ما المرشح صيد^{مطلب} في الصيد الذي يحل
ولم يذكر له الخلق عمدا يحل على المستبح عند قوم يفوح شذاهم مسكرا وندا عند ترك التسمية^{علا}
أجلب الأخذ أيها المفضل نظما لطيفا بالجواب قد استبدا رمت الحراد أو سمالك
فصدت الطير أو ظبيا تبدي فاق دصده جل وإن لم تسم الله هذا الفضل عمدا
وقد نظمه من بحر آخر بقوله يا فاضلا في دهره فاق أهالي عصره ومن حوى علما به
صا ووحيد دهره في تارك التسمية عند تعاطي خم عمدا غابت ركما قد صرخوا بحمله
فأجاب عنه أيضا من البحر والروى يا عمدة في عصره وعدة في دهره
هال الجوابا منتقى تدو كوز سره شخص رعي جرادة أو صيد ملحة في بئرته

ولم يستم فتهوى في الأظفار الطاهر حبل فادوده والمسئلة في المخاينة وعبادتها رجل رمي إلى
 خنزير أو أسد أو ذئب أو ما أشبه ذلك بنقصه في الاصطلياد وسمى قاصاب صيدا ما كؤل
 اللحم فقتله حق أكله عندنا وقال زفر لا يحل ولورمي إلى جراد أو سمك فترك التسمية
 فأصيب طائرا أو صيدا آخر فقتله حل أكله وعن أبي يوسف روايتان روى ابن مريم عنه
 انه لا يحل لان ما أصابه لا يحل بدون التسمية والصحيح انه يوكل انتهى والله سبحانه وتعالى
 أعلم **كتاب الأضحية** سئل هل الأضحية في الأضحية الذكرا أم الانثى وما
 سنن الثننى **أجاب** مريح في منق الغفار ناقلا عن شرح المفهم الوهباني معزيا إلى
 الظهيرية قال والانثى من الابل والبقر أفضل والذكر من المعز والضأن ان كان موجودا
 أي من نوص الانثيين من الرض وهو الدق انتهى وفي فتاوى قاضي خان نحوه ومفهمه
 اذا لم يكن موجودا ألا يكون أفضل وقال في البرازية والذكر منه أفضل اذا كان خصيا
 ثم قال ورأيت في مينة القبة للتوقاني والفحل اذا كان أكثر لحما أفضل من الخنثى
 والا فهو كالانثى من الابل والبقر اذا استويا قيمة ثم الانثى من المعز أفضل من النيس
 اذا استويا قيمة ثم قال والكتبش أولى من النعجة الا ان تكون أكثر قيمة وهو كلام في غاية
 الحسن والتحقيق انتهى ما نقله شيخ الإسلام الغزي واجاب عن سنن الثننى بقوله

مطلب
 في بيان الأفضل
 في الأضحية

ان الثننى من الاضام ذو ستة والحسن للابل والعامان للبقر والله أعلم **كتاب**
 الكراهة والا يستحسن سئل فيما ينسب إلى حضرة الإمام الاعظم أبي حنيفة النعمان
 من جواز لبس الحر بغير الملا من الجسد هل صح ذلك عنه فيجوز العمل به والفتوى أم لا
أجاب لم يصح ذلك عن أبي حنيفة وان نقل عن برهان صاحب المحيط فقد قال شمس
 الأئمة الحلواني الصحيح ان الكل حرام يعني الذي عيس الجسد والذي لا يمس الجسد
 الزاهدي قال يعني استأذنه مديع وهذا يعني جواز لبس الحر بالذي لا يمس الجسد خنثية
 عظيمة موضع عمت فيه البلوى ولكن طلبت هذا عن أبي حنيفة في كثير من الكتب فلم أجده
 سوى هذا يعني برهان صاحب المحيط انتهى فالحاصل انه مخالف لما في المتون الموضوعة
 لنقل المذهب فلا يجوز العمل ولا الفتوى به لما نقلته لظواهر المذهب والله أعلم
 سئل في جماعة سمو أنفسهم صوفية وفقراء فلا نية فاخصوا اينوع نسبته **استفتوا**
 بأمور لم ترد بها الشريعة المجتدية ولا الملة الأحمدية وهم جهال حتى بنوا قرض الوضوء
 ومفسدات الصلاة وشرائط سائر العبادات خلقة عن طريقة الاولياء والسادات
 وبما لهم وعليهم من الريدين بل هم بأنفسهم من الضالين المضلين الجاهلين بآركان الدين
 ويدعون أنهم من عباد الله القباكين مع كونهم مغضوبين في الجمل لدى علماء الاسلام
 فهل يمنعون عن ذلك لما فيه من الضرر العام أم لا **أجاب** نعم يمنعون فقد سئل

مطلب
 ما نسب لآل
 حنيفة من جواز
 لبس الحر بغير
 الملا من الجسد

مطلب
 في جماعة سموا
 أنفسهم صوفية
 واشتغلوا بالأمور
 لم ترد بها الشريعة
 المجتدية

بعض فلما آتينا من مثل هؤلاء فقال ابنه زوا على الله كذبا وسئل ان كانوا زايغين عن الطريق
المستقيم هل ينفون من البلاد لقطع فقتهم عن العالم فقال اما طلة الاندلى بلغ في الصيابة
وامثل في الديانة وتميز الخبيث من الطيب اذكي وأولى بض على ذلك في التارخا نية
وتعرض لثل هؤلاء كثير من الفقهاء واقاموا عليهم النكير ورومهم بما تحف عندهم صخور
الجمال والله سبحانه وتعالى يصلح الاحوال سئل في امام يقرأ في الجهر يا بصوت
حسن على القواعد المقررة عند أهل العلم بحيث لا يخل بحكم من احكام القراءة لكن يصادف
ان يخرج قراءته على طبق نغم من الانغام المقررة في الموسيقى من غير كمن وتطرب هل
يجوز ذلك واذا قلتم بالجواز هل يكره أم لا أجاب نعم يجوز ذلك ولا يكره اذ
تحسين الصوت بالقراءة مطلوب كما صرح به المحقق ابن الهمام في فتح القدير وقال

في البحر نقلا عن الخلاصة وتحسين الصوت لا بأس به من غير نغم وفي البيان في آداب
جملة القرآن أجمع العلماء رضى الله تعالى عنهم من السلف والخلف من الصحابة والتابعين
ومن بعدهم من علماء الامصار ائمة المسلمين على استئسان تحسين الصوت بالقراءة
واقوالهم واقفاظهم مشهورة نهاية الشهرة فحين مستغنون عن نقل شيء من افرادها
ودلائل هذا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مستفيضة عند الخاصة
والعامة كحديث زينوا القرآن بأصواتكم وحديث أبي موسى الاشعري رضى الله تعالى

عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لقد اوتيت فرما من مزامير داود
رواه البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لو
رأيتني وأنا أسمع لقراءة تلك المارحة رواء مسلم أيضا من رواية بريدة بن الحصيب
الصحيح عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول
ما أذن الله لشيء ما أذن لنبى حسن الصوت يتقن بالقرآن يجهز به رواء البخاري ومسلم
ومعنى أذن الله استمع وهو اشارة الى الرضا والقبول وحديث فضالة بن عبيد رضى الله
تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لله أشد اذنا الى الرجل الحسن
الصوت بالقرآن من صاحب القينة الى قينة رواء ابن ماجه وحديث ابى امامة
رضى الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يتقن بالقرآن فليس منا
رواه ابو داود باسناد جيد قال جمهور العلماء معنى لم يتقن لم يحسن صوته ثم قال
قال العلماء رحمه الله تعالى يستحب تحسين الصوت بالقراءة وتزنيها ما لم يخرج عن
حد القراءة بالتمطيط فان افراط حتى زاد حرفا أو اخفاء فهو حرام انتهى فان قلت
ما تصنع فيما مضى عليه في البرازية وغيرها من كتاب الاستئسان قراءة القرآن بالالحا
معصية والى السامع آثان قلت شمله ما اذا اخرج لفظ القرآن عن صيغته

مطلب
في امام يقرأ في
الجهريات بصوت
حسن على القواعد
المقررة لكن يصادف
ان يخرج قراءته
على طبق نغم من الانغام
المقررة في الموسيقى

بإدخال حركات فيه أو إخراج حركات منه أو قصر مدود أو مد مقصوراً أو تمطيط مخني به
اللفظ أو يلبس به المعنى فهو حرام يفسق به القارى ويأثم به المستمع لأنه عدل به عن
نتيجة القويم إلى الإعوجاج والله تعالى يقول قرأنا عيسى آياتنا عروجاً وان لم يخرج
الجن عن لفظه وقرأته على ترسيله كان مباحاً لانه زاد بالحام في تحسينه ويؤيد ذلك
تفسير كثير من علمائنا التقيين في كلام ابن عمر رضى الله تعالى عنهما في الاذان والمطربة
الذى هو إخراج الكلام عن موضوعه الاصل وصيغته وأما تحسين الصلوة فلا اظن
ان قائلها ما يمنع لعدم وجهه بل كان جماعة من السلف يطلبون من أصحاب القراءة
بالاصوات الحسنه ان يقرأوا وهم يستمعون وهذا متفق على استحبابه وهو عادة
الاخيار والمتعبدين وعاد الله الصالحين والله أعلم سئل في رجل اظهر التوبة
بعد زيادة البيت المكرم قائلها يا بيت الله أشهدك على وأشهد الله وملائكته
وكتبته ورسله انى نت ورجعت عن خدمة الحكماء وقاطى أمورهم وأيضاً عهد عند
دحوه الهجرة النبوية وأظهر التوبة كذلك قائلها أشهد على ياسيد المرسلين انى نت
ورجعت عن امر الحكومة وكذلك عند الصالحين المكرمين قائلها أشهد على انى تاب
عن ذلك كله وقد كرر ذلك في مجالس عديدة وأيضاً ذكر في مجالس عديدة انى ان عدت
الى امر الحكومة اكن بترى من شفاعته محمد ولا اكون من أمته وان فعلت ذلك فخلالى
حرام على ونقض وعاد الى ذلك مرة بعد مرة فاذا يلزمه بعد نقض العهد اجاب من
ثبت عليه ونقض مثل هذا الذنب المنكر فهو في المعصية مرتطم وواقع في غضب الجبار
المستقم وقد بات منه زوجته وخت منها عصمته ويكنى في الاناء بائنه والام
بعض جرمه قوله جل وعلا وأوفوا بعهد الله اذا عاهدتم ولا تنقضوا الايمان بعد
توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً ان الله يعلم ما تفعلون ولا تكونوا كالتى نقضت
عقرها من بعد قوة امكانا تتحدون ايمانكم دخلاً بينكم ان تكون امة هم اربى من امة
انما يتلوكم الله به وليبين لكم يوم القيامة ما كنتم فيه تختلفون الآية المكرمة
فيها ما يزيل عن عين الاكمة انكم قال القرطبي في تفسيره قوله تعالى واوفوا بعهد الله اذا
عاهدتم لفظ عام لجميع ما يعقد باللسان ويلتزمه الانسان من صلاة او بيع او موافقة في امر
موافق للديانة وقال ابن يونس في تفسيره قال اهل التفسير المراد بالعهد هنا اليمين وقيل
كل عهد يلتزمه الانسان باختياره ثم قال قال القاضي العهد يتناول كل امر يجب الوفاء
بمقتضاه ثم قال ان الله تعالى اشبع نقض العهد عندهم وضرب لهم مثلاً بقوله ولا
تكونوا كالتى نقضت عقرها الخ وقال القرطبي ايضا توعد تعالى بعد ذاب في الدنيا وعد
عظيم في الآخرة وهذا الوعيد انما هو فمين نقض عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم

مطلب
رجل تاب عند
البيت وأشهد
وأشهد الله وملائكته
عن عدم المخداه
وكرر ذلك عند
الهجرة النبوية
وعند النصيبين
وقال ان فعلت
كذلك فخلالى حرام

فان من عاهد ثم نقض عهده خرج عن الايمان ولهذا قال وتذوق السوء بما صدقتم
 عن سبيل الله اى بصد كروذوق السوء في الدنيا هو ما يحل بهم من المكروه وهذا الامر
 يحل من الكلام مجلداً صحتما فلنقتصر على هذا ففيه غاية ونهاية لمن هداه الله ورفع
 عن فؤاده دين الظلام والله اعلم سئل فيما ابتدغ ظلماً وتعدياً على كنيسة للموقوفة
 على العمارة العامة بالقدس الشريف وأحدث في كل عام مرتين أو ثلاثاً من اخذ مال
 جزيل ووقوع عذاب وقيل على اهلها تجزياً وايداعاً عالم بعهد في غابر الزمان وقديم
 الاوان هل يجب على حكام الاسلام وعلماؤهم انهم قدرة على المنع وصوله على
 الصدع ان يمنعوا ذلك لاسيما مع ورود الامر الشريف الخافى والحكم للشيخ السلطان
 الخافى الشرع والقانون ومغايرته عرفاً وشرعاً ان يظهر بين أظهر المسلمين ويكون
 اجاب نعم يجب على حكام المسلمين وعلماؤهم الانام لاسيما من له بسوطة يد وقد
 على اقامة الحد وقوة المنع وصوله الدفع ان يغيره بيده فان لم يستطع فليسا نه
 فان لم يستطع فبقية وذلك اضعف الايمان ولا سيما مع ورود الامر السلطان
 بذلك ونهيه عن مباشرة منضم الى نهى الباري جل وعلا من عز بملك وقد ورد
 الوعيد لتاركه والمضرب عنه عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه انه قال كنا نسمع
 ان الرجل يتعلق بالرجل يوم القيامة وهو لا يعرفه فيقول له مالك الى وما بينى
 وبينك معرفة فيقول كنت ترانى على الخطا والمكروه ولا تنهاى والآيات والاحاديث
 الواردة في ذلك اكثر مما تحصى وتخصر فنسأل الله تعالى التوفيق والهداية الى ما يرضيه
 عز وجل من حركة وسكون والله اعلم سئل في المقاطعة على الاحتساب مع كونها
 محظورة وعين له في كل يوم قدر فهل يتجاوز المقطع عنه ويطلب زيادة عليه أم لا
 اجاب كيف له ذلك وهو ممنوع من اصيله الاول قطعاً ابتدع فكل ما صار وكل
 ما فعل خلاف ما عن سيد الرسل نقل والله اعلم سئل فيما اذا اخذ احتساب قرية ولايته عليها ما لا
 مقاطعة بمال وجعل من له ولاية عليها لنفسه ايضا ما لا اسماء خدمة في مقابلته ايضا اسماء خدمته
 مقاطعة هل تلزم تلك الخدمة شرعاً أم لا وما للعلماء الخفية من الكلام في هذا
 المقام اجاب لا تلزم شرعاً بل تخرم قطعاً والبرازى في ذلك كلام انك من السهل
 ذكره قبيل كتاب الكراهة والحكم في ذلك واضح لا غبار عليه والامر يرجع لمن الامر كله
 اليه والله اعلم سئل في رجل ضمن ما سيحصل باسكة حيفا من العشر وما اعيت
 اخذه من التجار الوارد من اليها من البر والبحر بمال معلوم ثم اشترك آخره في الضمان
 ففسر هل يلزمه نصف الخسران أم لا اجاب هذه مقاطعة والتزام بما يحد
 ولا يطلع عليه الا المهيمن السلام ولا يصح ذلك باجماع العلماء الاعلام فلا يلزم

مطلب
 في رجل تعدي على
 اهل كنيسة له
 باخذ المال

مطلب
 في المقاطعة
 على الاحتساب

مطلب
 احتساب قرية
 بما وجعل من له
 ولايته عليها ما لا

مطلب
 رجل ضمن ما يتحصل
 باسكة حيفا ثم
 اشترك معه آخر
 ففسر

الحسران كما لا يلزم والذي استركه وان تسمى بالضمائر وقد ذكر البرازي في المقاطعة في مثل
 ذلك ما تحف عنه صخور الجبال وتفتقر لديه ابدان الرجال ولا حول ولا قوة الا بالله
 العلي العظيم انا لله وانا اليه راجعون مسئل من دمشق عن السماع والرقص في السماع
 هل تكلم الفقهاء عليهما ما يقتضي الترخيص ام لا اجاب صرح في التاخير بانه نقل عن
 نصيب الاحقصاب بما انفقه هل يجوز الرقص في السماع الجواب لا يجوز وذكر في الذخيرة
 انه كبرية ومن اياحه من المشايخ فذلك الذي حركا ته حركات المرتعش وذكر في العيون
 انه لا يلحق بتصيب المشايخ والدين يقتدي بهم لانه يشابه للصواب انه بيان حال المتكلم
 ولو قيل هل يجوز السماع لهم يقال ان كان السماع سماع القرآن او الموعظة فيجوز
 ويستحب وان كان سماع غناء فهو حرام لان التفتي واستماع الغناء حرام اجمع عليه
 العلماء وبالعوا فيه ومن اياحه من المشايخ الصوفية فلمن تخلى عن اللهو وتحتل بالقوى
 واحتاج الى ذلك احتياج المريض الى الدواء وله شرائط احدثها ان لا يكون فيهم امرء
 الثاني ان لا يكون جميعهم الا من جنسهم ليس فيهم قاسق ولا اهل الدنيا ولا امرأة
 والثالث ان تكون نية القوال الاخلاص لا اخذ الاجر والطعام والرابع ان لا يجتمعوا
 لاجل طعام او قوت او تخامس لا يقومون الا مغلوبين والسادس لا ينظرون وجدا
 الاصاديقين وقال بعضهم الكذب في الوجد اشد من الغيبة كذا وكذا سنة والحاصل انه
 لا رخصة في باب السماع في زماننا لان جند الله تعالى تاب عن السماع في زمانه ام
 وفيها قبل هذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير عن انس بن مالك رضي الله تعالى عنه
 انه دخل على اخيه البراء بن مالك وهو يتغنى فقال لما تنس قد بدلك الله تعالى ما هو خير منه
 فقال اتخشي ان اموت على فراشي وقد قتل تسعة وتسعين من المشركين مبارزاً وسواي
 ما شاركني فيه المسلمون قوله وهو يتغنى بظاهره حجة لمن يقول لا باس للانسان ان
 يتغنى اذ كان يسمع ويؤنس نفسه وانما يكره اذ كان يسمع ويؤنس غيره ومن الناس من
 يقول لا باس به في الاعراس والوليمة الا يرى انه لا باس بضرب الدفوف في الاعراس والوليمة
 وان كان في ذلك نوع لهو وانما لم يكن به باس لان فيه اظهار النكاح واعلامه وبه امر
 صاحب الشرع حيث قال صلى الله عليه وسلم اعلنوا النكاح ولو بالدف وكذا في التفتي
 وفيها عن الذخيرة ومنهم من قال لا باس به في الاعياد روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان جالسا في بيته يوم العيد وفي الدهلين جارتان يتغنيان بالدف فجاء ابو بكر رضي
 الله تعالى عنه وقال لهما اتغنيان في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال دعهما
 فان هذا اليوم يوم عيد ثم ذكر عن الهبط تفصيلا آخر في التفتي حاصله انه يفتقر الحكم
 بين التفتي لازالة الوحشة فيحل والله المبرر فلا ومنهم من قال ان كان يتغنى بالتشعر

مطلب
 في الرقص والسماع
 وسماع المعاصي

مطلب
 فيما اشبه بالصوت
 من عمل وقول
 وقد اطل فيه
 المتولي وفيه
 حكم سماع الغناء

لتعلم الغصاحة وتنظم القوافي فيحل أول الناس فلا ومنهم من فصل بمشاهدة التسبيح في
 الآلة عياناً فيحل والايحرف ومنهم من فصل قائلاً ان كان داعية الخير محل وان للشريرة وشبهه
 بسوق الدابة ان احتيج اليه حل والاحمر وانستد
 او ما ترى الابل التي هي ويك غلظ منك طبعاً تصنى الى صوت الحداة وتقطع لبداء قطما وتند
 صنف الفقهاء في ذلك مصنفات كثيرة وكذلك اهل الصوفى واجمع عبارة فيه ما قاله
 بعضهم وقد سئل عن السماع بالايراع وغيره من الآلات المطربة هل ذلك حلال ام حرام قد حرم
 من لا يعترض عليه لصدق مقاله واباحه من لم ينكر عليه لقوة حاله فمن وجد في قلبه شيئاً
 من نور المعرفة فليستدقم والا فرجوعه الى ما نهى عنه الشرع اسلم واحكم والله اعلم سئل من
 دمشق عن الشيخ ابراهيم الصمادى فيما اعتاده السادة الصوفية من خلق الذكر والبحر به في
 المساجد من جماعة ورتوا ذلك عن ابا تهم وابداهم وينشدون القصائد الصوفية الصلاة
 عن ذوى المعارف الالهية كالقادرية والسعدية والمطاويعية وغيرهم ممن سلك لهم فقهاء
 الملة المجدية ويقولون يا شيخ عبد القادر يا شيخ أحمد يارفاعى شئ لله عبد القادر ونحو ذلك
 ويحصل لهم في أثناء الذكر وجد عظيم وحال يعمد ويقيم فيرفعون أصواتهم بالذكر فيطوبهم
 الحال وينشرهم للقال ولا يتخلو ذلك من حضور أناس عوام يحصل منهم الخلق عند الهيا
 وقصد هم ذكر الله المهيمن الملام يدخلون خلق الذكر بنية صالحة ورغبة واضحة
 وثم من يعترض على ذلك ويقول لفظ شئ لله كفر قائله هالك وكذلك الانشاد ورفع
 الصوت والرقص بعده من غاية النقص قائلاً جميع ما يفعل من ذلك لا يجوز في
 مذهب ابي حنيفة والشافعى وأحمد ومالك وينكروا كرامات الاولياء بعد الممات ويستنسخ
 على فاعله غاية التشنيع بالكلية المأملات فهل اعتراضه موافق للحكم الشرعى وطابق
 لما يقتضيه الشأن الموعى الجواب بالنقل الصحيح عن العلماء ذوى الالباب ولكم الآ
 والثواب من رب الارباب أجاب الحمد لله وحده اللهم يا من لا هادى لنا
 سواك انطلقنا بما فيه رضاك اعلم اولاً ان من القواعد المشهورة التي هي في كتب
 الأئمة مقررّة مذكورة ان الامور بمقاصدها والشئ الواحد يتصف بالحل والحرم
 باعتبار ما قصد له وهي مأخوذة من الحديث الذى رواه الشيخان انما الاعمال بالنيات
 وعدار غالب احكام الاسلام عليه كما نص عليه العلماء رحمهم الله تعالى فاذا انقرر لك
 ذلك وعلمت ما هنالك فاعلم تلوه ان ولى الله الشيخ الامام العلامة البحر الفهامة
 جلال الدين المحلى ذكر في شرح جمع الجوامع قوله ويرى ان طريق الشيخ ابي القاسم
 الجنيد سيد الصوفية علماً وعملاً وصحبه طريق مقوم فانه خال عن البدع دائر على التسليم
 والتقوى والتبترى من النفس ومن كلامه الطريق الى الله تعالى مسدود على خلقهم

الاعلى المتقين آتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال رأيت في المنام أني أتكلم على الناس
 فوقف على منك وقال ما أقرب ما تقرب به المتقربون الى الله سبحانه وتعالى فقلت عمل
 خفي يميزان وفي فتوى وهو يقول كلام موفق والله ولا التفات الى من رماهم من جهة
 الصوفية بالزنتمة عند الخليفة السلطان حتى أربضرب أعناقهم وامسكوا بالجليد
 فانه تستر بالمعنة وكان يغنى على مذهب ابى ثور شيخه ولبسط لهم النفع فقدم من
 آخرهم الشيخ ابو الحسن الثوري للسياف فقال له لم تقدمت فقال أوثر أحتاج
 عياة ساعة فنهت وأنى الخبر الى الخليفة فردهم الى القاضي فسأل الثوري عن سؤال
 فقهية فأجاب عنها ثم قال وبعد فان لله تعالى عباد اذا قاموا بالله واذا انطقوا بطعوا
 بالله الى آخر كلامه فبكى القاضي وأرسل يقول للخليفة ان كانوا هؤلاء زنادقة فما على وجه
 الارض مسلم تخلى سبيلهم رحيم الله تعالى ونفعنا بهم ثم قتل من الصوفية الحسين
 الخلاج في سنة تسع وثلاثمائة في سنة الخليفة المذكور وهو ابو الفضل جعفر المقداد
 وفي شرح الجامع الصغير للناوي في قوله صلى الله عليه وسلم من أحت قوما حشره الله
 تعالى في ذرهم قال من أحت أولياء الرحمن فهو معهم في الجنان ومن أحت حزب الشيطان
 فهو معهم في النيران وفيه اشارة عظيمة لمن أحت الصوفية او تشبه بهم وانه يكون مع
 تفریطه بالقيام بما هم عليه في الجنة ومن تشبه بهم انما فعل ذلك لحبته اياهم وحبته
 لهم لا تكون الا لتفنية دونه لما تنبهت له ادواهم لان محبة الله تعالى محبة أمره وما ينشأ
 اليه ومن تقرب منهم يكون مجاد بالروح لكن المتشبهة تعوق بظلمة النفس والصوفي
 خلص من ذلك انتهى وحقية ما عليه الصوفية لا ينكروها الا كل نفس كجاهلة غيبة فزج
 لما هو المسؤول عنه فأما خلق الذكر والجهرية وانشاد القصائد فقد جاء في الحديث ما يقتضي
 طلب الجهر بخوار ذكر في ملأ ذكرته في ملأ غير منه دواء البخاري ومسلم والترمذي
 والنسائي وابن ماجه ورواه احمد بن حنبل باسناد صحيح وزاد في آخره قال قتادة والله
 اسرع والذكر في الملأ لا يكون الا عن جهر وكذا خلق الذكر وطواف الملائكة بها وما ورد
 فيها من الاحاديث فاد ذلك انما يكون في الجهر بالذكر وهناك احاديث اقتضت طلب
 الاسرار والجمع بينهما بان ذلك يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال كالجمع بين الاخذ
 الطالبة للجهر بالقراءة والطالبة الاسرار بها ولا يعارض ذلك خبير الذكر الخفي لانه حيث
 خيف الرياء او نأذى المصلين او النيام والجهر ذكر بعض أهل العلم انه افضل حيث خلا
 مما ذكر لانه أكثر عملا ولتغدي فائدة الى السامعين وبوقظ قلب الذكر فيجمع همه الى
 الفكر ويصرف سمعه اليه ويطرد النوم ويزيد النشاط وقوله تعالى واذكروا لله
 أنفسكم اجيب عنه بانها مكينة كابة الاسراء ولا تحمر بصلانك ولا تخاف بهارتك للملا

يسمعه المشركون فيسبون القرآن ومن أثرله فأمر به سد الذريعة كما نهى عن سب الانسان
 لذلك وقد زال وبعض شيوخ مالك وابن جرير وغيرهما حملوا الآية على الذكر حال قراءة
 القرآن تعظيما له يدل عليه اتصالها بقوله تعالى فاذا قرأت القرآن الخ وقال السائل الصوفية
 الامر في الآية خاص برسلي الله عليه وسلم وأما غيره ممن هو مثل النرسواس والخواطر الرومية
 فاماورد بالجهر لانه أشد في دفعها يؤيده حديث البرار من صلى منكم بالليل فليجهر بقراءته
 فان الملائكة تفضل بصلاته وتسمع لقراءته فان مؤمنين الذين يكونون في الهواء وجيرانه
 معه في مسكنه يصلون بصلاته ويستمعون ويطرد بهم عن داره والدور التي يقول
 فساق الجن ومردة الشياطين وتفسير الاعتناء في قوله تعالى لا يجب المضيق بالجهر
 بما الدعاء مردود بان الراجح في تفسيره التجاوز عن المأمور به او الاختراع فيه الا ان اصل
 له في الشرع والتوفيق بين ماورد في الجهر والاسرار يتجوز ما قدر واجب فان قلت صرح
 في الحاشية بان رفع الصوت بالذكر حرام لقوله صلى الله عليه وسلم لمن رفع صوته بالذكر
 انك لاندعراصم ولا تنابا وقوله صلى الله عليه وسلم خير الذكر الخفي لانه ابعد من الرياء افر
 الى المنصوع محمول على الجهر الفا حاشي المضروفي البرازية ناقلا عن الفتاوى ان الذكر
 بالجهر في المسجد لا يمنع احترامنا عن الدخول تمت قوله تعالى ومن اظلم ممن منع مسجدا لله
 ان يذكر فيها اسمه ومنع ابن مسعود يعني اخراجه جماعة من المسجد سمعهم يهملون
 ويصكون عليه عليه الصلاة والسلام جهرا يتألف قولكم قال قلت لالخارج من المسجد
 لو نسب اليه بطريق الحقيقة يجوز ان يكون لا اعتقادهم العبادة فيه ولتعليم الناس
 بأنه بدعة والفعل الجائر يجوز ان يكون غير جائز لغرض يلحقه فكذلك الجائر يجوز
 ان يجوز لغرض كما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم الا فضل تعليم الجواز ثم قال
 وما روى في الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم قال لرا في اصواتهم بالتكبير ارفعوا على
 انفسكم انكم لا تدعون أصم ولا غائبا الخ يحتمل انه لم يكن في الرفع مصلحة فقد روى
 أنه كان في غرة ولعل رفع الصوت يجر بلاء والحرب خدعة واما رفع الصوت بالذكر فخاثر
 ام ملخصا وفي المسئلة للعلماء كلاه يحتمل مجلدا ومع النظر الى ما تقدم لنا في صدر الجواب
 في هذا السؤال يتحقق ما فيه الصواب فيمكنني به والله الموفق وأما انشاد الاشعار
 في المسجد فمما لا يخلو الا بما زل بعد القاهر المستحق الا شعري ما فيه الكفاية ولو لم يكن الا
 حديث كعب وقصيدة المعروفة واشارته صلى الله عليه وسلم الى الخلق ان اسمعوا وكان
 عليه الصلاة والسلام يكون مع أصحابه مكان المائدة يتخلقون سلفه دون حلقه
 فليقت الى هؤلاء والى هؤلاء والايثار فيما يشهد لهذا كثيرة والاثرية مستفيض وقول
 العلماء انما الشعر كلام فحسنة حسن وقيمه قبيح فما جاز على الترخا ذ عليه وأما قولهم

يا شيخ عبد القادر فقهونته واذا اُضيف اليه شيء فهو طلب شيء أكرام الله فالوجه
 حرمة ولا يجوز الاعتزاز بما في قيد الشرائد ونظم القوائد ومن قال شيء لله بعض يكفر
 الخ اذ لوجه لذلك وكيف ذلك مع قولهم لا يخرج المؤمن من الايمان الا ببجود ما أدخله فيه
 وقولهم الكفر شيء عظيم فلا يكفر المسلم اذا اختلف فيه ولو برواية ضعيفة ومعاذ الله
 أن يوجد الكفر بذلك وقد قال شارحه وينبغي أن يرفع فيها عدم التكفير ووجه التكفير
 بأنه طلب شيء لله وهو جمل وعلا غنى عن كل شيء واكمل محتاج اليه وهذا لا يتخلل في خاطر أحد
 فان ذكره تعالى للتعظيم كما في قوله تعالى فان لله خمسة ومثله كثير وأما الرقص فمnie للفقهاء
 كلام منهم من منعه ومنهم من لم يمنع حيث وجد ذلك الشهود وغلب عليه الوجد واستدلوا
 بما وقع لجعفر بن أبي طالب لما قال له عليه الصلاة والسلام أشبهت خلقي وخلق وفي لفظ
 جعفر أشبه الناس بخلقنا وخلقنا فجعل أي مشى على رجل واحد وفي رواية رقص من لذة
 هذا الخطاب ولم ينكر عليه صلى الله عليه وسلم رقصه وجعل ذلك أصلاً لجواز رقص الصوفاة
 عند ما يجدونه من لذة الواحد في مجالس الذكر والسماع وفي السارخانية ما يدل على
 جوازه للغلوب الذي حرمانه حركات الرقص وهذا في البلقيني ورحمان الدين الأيسر
 وبمثلها أجاب بعض أئمة الحنفية والمالكية وكل ذلك اذا خلصت البية وكانوا صادقين
 في الوجد مغلوبين في القيام والحركة عند شدة الهيام والشئ قد يتصرف تارة بالجلال
 وتارة بالحرام باختلاف القصد والمرام ويتقرر جميع ما قالوه بطول الكلام وأما انكار كرامة
 الاولياء على الإطلاق فالجواب ما قاله القاض في هداية المريد من كان يكذب كرامة الاولياء فلا
 يحسب مع لانه مكذباً بسمائته الستة انتهى ومثله كرامة الاولياء فالكتب مشهورة مسطورة
 مقرة مذكورة وفي هذا القدر كفاية لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ثم رأيت
 بعد مدة من افتائي هذا السؤال رفع الشيخ أبي الفتح محمد بن محمد بن عبد السلام
 المالكي الدمشقي الدار شيخ الاسلام وفيه من الكلام ما هو غاية المقصد والمرام فأجبت
 ذكره هنا وصورة ما قول سادات العلماء ائمة الهدى مصابيح الدجى أيده الله تعالى به
 الدين وقمع بهم الجملة والمقصد ينفع بعلمهم للمسلمين في رجل زعم انه خفي حضر
 مجلس حاكم شرعي وادعى على جماعة من الصوفية انهم يذكرون الله تعالى قياماً ويرقصون
 ويغنون وقال هذا محرم أفنت بحريمه وطلب من الحاكم المشار اليه منهم من ذلك فأجاب
 الجماعة المذكورون بأنهم جماعة صوفية وذلك جائز عندهم فطلب الحاكم الموالي اليه فتوى
 أحد من السادة الشافعية فحضر الى مجلسه رجلاً من أهل العلم والافتاء شافعيًا وآخر
 حاكم بمواز ذلك في مذهب الشافعي وقال يستثنى من ذلك الرقص الذي يشبه حركات
 المختصين فان ذلك حرام وان الانشاد المشتمل على تزيين الرب تعالى وتقديسه ومدح الرسول

عليه افضل الصلاة والسلام والترغيب في الجنة والترهيب من النار وما يحصل
به الشوق المطلوب شرعاً فكل ذلك جائز فأجابه الشخص المنكر المذكور بقوله هذا
الذي ذكرته باطل وقد كفرت بهذه الفتوى وطلعت ذوجك فهل ما قاله هذا
المنكر صحيح أو باطل وهل هو مصيب في انكاره أو خطي وماذا يترتب عليه في
تكفيره هذا الرجل المفتي الشافعي في الاحكام الشرعية وهل يكون بمقالته هذه
وانكاره قادحاً في كثير من ائمة الدين كالشافعي ومالك ونحوهما وطاعنا على
السلف الصالح ومكفراً لكل من قال يجوز ذلك من المتقدمين والمتأخرين من
الفقهاء والصوفية وغيرهم وهل لولاة الامر رحيم الله تعالى وعلما المسلمين
وصالحا ثم مناقشة هذا المنكر على ما قاله ومقابلته على ما تقوه به من تكفيره الرجل
العالم المذكور وتطبيقه زوجته وبنائها على ذلك الثواب الجزيل وما للتاكيد
السابق في ذلك فأجاب الحمد لله توفيقاً للصواب ما صدر من هذا المنكر المذكور
والجائز المفروق من تحريم المباح وتكفير اهل العلم والصلاح أمر شنيع
وقول فطيع لا يصدر مثله من عاقل ولا يتقوه به لبیب فاضل لخروجه في ذلك
عن القواعد العلمية وعدم رجوعه الى الضوابط الفقهية اذ من شرط انكار المنكر
معرفة مذهب المنكر عليه لاحتمال ان يكون ذلك الفعل جائزاً لديه فيصير لانكاره
حينئذ منكراً والقائم به ضرر دني فلا يسوغ الانكار في الفروع المختلف فيها
مع اشتداد المذهبين في فروع الفقه والاصولين والمعرفة التامة بالحكم الشرعي في
تلك الجزئية وما يندرج تحته من قاعدة كلية ليكون المنكر على بصيرة والمنكر
عليه في وجوب الامتناع على وتيرة قال جل وعلا قل هذه سبيلي ادعوا الى الله
على بصيرة انا ومن اتبعني وقال تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم الآية فلا يقدم
على النكير الا عالم مخبر متسع الرواية والاطلاع عارف بالخلاف ومراعي للاجماع
لا سيما في مسئله السماع فانها دقيقة المغزى بعيدة المرمى واسعة المجال
شاسعة المجال قد اضطربت فيها اقوال السلف واختلفت في تقريرها ائمة الخلف
حتى عدتها بعض العلماء من المسائل التي هي الآن لم تتحرر وان كثرت البحوث فيها وتكرر
وكثير من العلماء جنح الى عدم الترجيح ومال الى التوقف دون تقوية ولا تضعيم
فكيف يقطع بالتحريم أم كيف يعدل عن حسن الظن والتسليم وكيف يكفر من قال
بالجواز والاباحة في مسئله اجمال كل عالم فيها قد احوه ووقف بعد التأمل دون
الباحة فالكافر من كفر بمثل ذلك ولم يسلك من التحقيق اقوال المسالك فان من كفر
مسئلاً فقد كفر كما ورد في الاثر ومن حرم الحلال فقد وقع في الضلال واستوجب

المعقوبة والنكال اذ ليس في القدر المذكور من السماع ما يحجره بنص ولا اجماع وانما
 الخلاف في غير ما عين والتزاج في سوى ما بين وقد قال بجواز السماع من الصحابة
 والتابعين خلق كثير وجهه غفير قال قضى القضاة الماوردي رحمه الله تعالى
 اختلف اهل العلم في الفناء فاباحه قوم وحظروا آخرون وكرهه مالك والشافعي
 وابو حنيفة في أصح ما نقل عنهم اه كلامه وقد قال صاحب تشنيف الاسماع في
 احكام السماع لم يرد عن أبي حنيفة في الفناء بنص صريح وانما استنبط بعض اصحابه
 القول بالمنع من مفهزم كلامه في قوله ولا يحضر الوليمة وفيها الهوانتي ونقل
 صاحب النهاية في شرح الهداية من الحنفية اباحه الفناء اذا كان يتقنى ليستفيد به
 نظم القوافي وبصير فضيح اللسان قال وقال بعضهم اذا كان يتقنى ليدفع الوحشة
 عن نفسه فلا بأس به قال وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي واستدل عليه بأن أنش
 ابن مالك كان يتقنى في بيته ولا يفعل ذلك تلهيا ثم قال ومن يقول بالكراهة
 مطلقا يحمل حديث أنش على انشاد الاشعار المباحة وجزم صاحب البداية من الحنفية
 بما ذكر شمس الأئمة وعلاه بان السماع يرقق القلب وهو ظاهر كلام صاحب الذخيرة
 من الحنفية وذهب طائفة من الشافعية والمالكية الى التفرقة بين القليل والكثير
 فأجازوا القليل ومنعوا من الكثير كما نقله الرافعي وغيره وذهب طائفة الى التفرقة
 بين الرجال والنساء فحرموا بغيرهم من النساء الاجانب واجزوا الخلاف فيما سوى
 ذلك واما سماع السادة الصوفية رضي الله تعالى عنهم فمبعض من هذا الخلاف بل
 ومرفوع عن درجة الاباحة الى مرتبة المسحوب كما صرح به غير واحد من المحققين سئل
 الشيخ عز الدين بن عبد السلام عن السماع الذي يعمل به في هذا الزمان في مجالس
 الذكر فاجاب بما صورته سماع ما يحرك الاحوال السنية المذكورة للآخرة مندوب
 اليه وقال في قواعده الكبرى عند ذكر السماع من كان عنده هوى مباح كمشقذ
 وأمثه فسماه لا بأس به ومن يدعو هوى محرم فسماه حرام ومن قال لا اجد في نفسي
 شيئا من الاقسام فالسماع مكروه في حقه وليس لمحرّم ان يقرن جزم بالتحرّم والتكفير
 فقد أخطأ فيما قال ووقع في الكفر والضلال واستحق العقوبة والنكال نسال
 الله تعالى العصمة والتوفيق والهداية الى اقوم طريق بمنه وكرمه آمين انتهى والله
 أعلم سئل في جماعة رحلوا عن بلدهم مما عليهم من الكلف والاذى والظلم والبلاء
 واستوطنوا بلدا غيره ومكثوا به مدة سنين والآن اتبعهم رجل ولاء السلطان
 فسا ما على بلدهم الاصلى لياخذ ما تحصل من قسم ارضه نظير عطائه في الديوان
 يسمى اسبابها يريد جبرهم على العود الى ذلك الوطن الا ان يدفعوا له دأهم بسميتها

مطلب
 وحل اهل بلدة
 من بلدتهم
 واستوطنوا غيرها
 لا يجبرون على
 العود اليها

كسر الفدان هل يجبرون على ذلك والحال انهم تأهلوا بالوطن الثاني ورزقوا به
اولاد او توسعوا به بحيث ان بعضهم لا يعرف حرفة الفلاحة رأسا واسدا بل منهه
الحلاج والمكاري والتا جرو غيرهم أولا يجبرون لكون تكليفهم بأحد هذين الامرين
ظلمنا مني الله تعالى عند ورسوله كيف الحال أجاب تكليفهم بذلك ظلم
وشين في الدين وشناعة لا يجوز فعلها بين أظهر المسلمين فان المؤمن أمير نفسه
فله الاقامة في أي بلد شاء وقد رأيت بعض علماء دمشق المحروسة وهو الشيخ
الامام العلامة الفهامة في الدين الحصني الشافعي جعل في هذه المستلة رسالة وخطا
على من يفعلها من أهل الديوان حتى أوقفه على حد الكفر وجعله من جملة الفسكاد
في الارض وزمرة الموبقات يوم العرض ونحن نقصر على كونه ظلمنا وانت تعلم ما
اوعد الظالم والمصيبه أعظم ان كنت است بجالم والله اعلم فسل ايضا في
قوم رحلوا عن بلدهم في اوقات مختلفة الى بلد له الموقوفة وسكنوا بها لكثرة الفتن
وحظوظ النفس والجور والاختلاف بينهم من لم يعرف بفلاحة أصلا ومنهم من
خرف بفلاحة فقام بها غير لما رحل من البلد من رحل فأقلهم من مدة خمس سنين
واوسطهم من رحل من عشرون سنة وعشر سنين وثلاثين سنة وغالبهم من أربعين
سنة وخمسين سنة وستين سنة وجاءهم اولاد واولاد واولاد حتى ان أحدا واولادهم
واولاد اولادهم لم يربلدا أبائهم أصلا والبلد له مقتطعون فربما ذكر أهل البلد النازلين
بها أو غيرهم لمقتطع البلد ان هؤلاء الذين رحلوا من بلدك وسكنوا بلدا فلا حول
وأهل بلداك ولوردتهم اليه كان عامرا وكان مغله وافرأه هل يجوز في ملة من الملل
لاحد ان يجبرهم على الرحيل من لدنا الى البلدة المذكورة أم لا واذا أجبرهم على ذلك
وخالف الاحكام الشرعية فماذا يجب عليه وما يترتب عليه من الاثم في فعل ذلك
أجابه لا يجوز اجبارهم على الرحيل من بلدا ثمخذوه وطنا وأقنوه ويشق عليهم
الخروج منها الى وطن هجروا وأقنوه لان المؤمن أمير نفسه يسكن أي البلاد أخت
وأراد ويعيش بأي بلدة رأى الراحة لنفسه فيها من البلاد ولا يسوغ في مله من الملل
ولا يحل في منحلة من النخل ازعاجهم واخر اجهم وان تحطل بسبب ذلك عشرهم
واخر اجهم ولا يقول بذلك جاهل خلفه عن عالم ولا يحكم بذلك من المسلمين حاكم
كيف وخروجهم هرويا من الجور والفتن والظلم والخن مع الداعي للاقامة من حب
الوطن والباعث للملازمة المعناد من يسكن وما يخرج الانسان من بلده التي
هي أصل وطنه الا لامر عظيم اختار الغربة التي هي ذل بسببه كي يتنجس من العذاب
الآليم اذ محبة الوطن مسئولية على الطباع مستدعية لفطر الانبياع وما

مطلب
اذا رحل اهل
بلدة من بلد
الى غيرها لا
يجبرون على
القول عليها

في ذلك النفس إنما إلى بلدها توافقه والى مسقط رأسها مشتاقه فلو وجدوا
 نجا جبر العباد والى الله بحسن اختيارهم ولو شتموا بهاراً نعمة عدل البادر والى الرجوع
 وهو عوا من غير اجبارهم هذا وقد رفع لمحمد بن عبد المؤمن بن جرير بن سعيد بن اود
 ابن قاسم بن علي بن عمر بن موسى بن يحيى بن علي الأصغر بن محمد الباقري بن علي زين
 العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب الحسيني المصنعي الشافعي الأشعري
 رحمه الله تعالى في يطير ذلك سؤال فأجاب بما نقوم به القياس على فاعلى ذلك
 ابتداء بالحمد لله مستحق الحمد انا لله وانا اليه راجعون مما حل بالاسلام والمسلمين
 من هذه الظلمة الطغاة الذين تجرأوا على محاربتهم برهم عرو وجل على اهدار الدين فلهذا
 يلوون على قول سيد الأولين والآخرين ولا على قول رب العالمين فيماد عنهم اليه
 انفسهم الامارة بالسوء والفساد ولم يبالوا بقوله تعالى ان ربك لبالمرصاد
 ولا يحل اجبارهم على العود وهو من الظلم الظاهر الفاضل المتظاهر سواء كان
 الرجل منهم فلاحاً او غير فلاح بل لا يجبر شخص على عمل بغير رضاه يهود ياكين
 او نصرانياً فضلاً عن شخص يوحداً لله وسواء تقادم عهده بالرحلة أم لا وهذا
 من افعج حصال اهل الظلم وأبشع افعال اهل الجور لانه نوع من الاسر الذي فيه غاية
 القهر وقد حرم الله تعالى الظلم على نفسه وجعله بين عباده محرماً وقال صلى الله
 عليه وسلم ان دماءكم واموالكم واعراضكم حرام عليكم والظلم محرم عليكم في سائر
 الاديان وقد تظاهرت الكتب المنزلة على الانبياء والمرسلين على المنع منه والحث
 على دفعه وقد اتفق فقهاء الاسلام على هذه الكلمة الظلم يجب اعدامه لا تقريره
 ولتقاضى القضاة بدمشق محمد بن اسمعيل بن احمد الوفاي نظيره ومن جوابه
 كيف يشك أو ليستراب في تخريم هذه المظلمة وصحة الجواب وحرمتها معلومة
 من الدين بالضرورة وانما يستفتى عن مثل هذا الشيء على الظالم لعله يتذكر أو
 يحشى وفي هذا القدر كفاية والله اعلم **كتاب احياء الموات**
 سئل في رجل احيى ارضاً مواتاً وزرعها سنين ثم رجع عنها فوضع اخوه يده
 عليها ثم رجع الحي لها ويريد الانتفاع بها هل والحالة هذه يكون احق بها ممن
 لم يحياها اجاب الذي احيها اولاً احق بها على الاصح لانه ملك رقبته كما
 لا احياء فلا تخرج عن ملكه بالترك نص عليه الزبلي وصاحب الغنية وغيرهما
 والله اعلم سئل في ارض سلطانية مباحة للرباع وضع رجل فيها حجارة على
 على سبق يده اليها فاعقبه آخر بالحرج فيها فمن الاول اجاب الاول اولى كما هو
 صحيح كلامهم احياء الموات اعلم **فصل في مسائل الشرب** سئل في الصهايرج الموضوعة

مطلب
 احياء ارضها
 مواتاً ثم رجع عنها
 لا يستقطب حقه
 مطلب
 وضع علامة في
 ارض سلطانية
 مباحة للرباع
 فاعقبه آخر
 بالحرج

لا حراز الماء النازل من السماء في القرى والامصار كما لقدس وغيرها هل يكون ذلك
الماء المحرز بها ملكا خاصا لا صحاب الصهاريج فيجوز لهم بيعها والقصرف فيها
بساتر التصرفات السائغة لدى الملك في ملكه ومنع الغير عن الشرب والاستقاء
منها ويضمن المستقي منها بغير اباحة مال كها ولا يكون ماؤها كماء الآبار المعينة
التي يستخلف ماؤها وهل اذا كان بيد شخص صهرج ماء خارج عن داره في زقاق غير
نافذ يتصرف فيه تصرف الملاك في املاكها ولا تصرف لغيره من الجيران فيه وباعه
لشخص ينفذ بيعه أم لا واذا ادعى بعض الجيران فيه حصة مشاعة يقضى له بمجرد عو
أم لا بدله من بيته على ذلك **أجاب** لاشبهة في كون الماء المحرز بها مملوكا لأربابها
لانها وضعت لاحراز الماء وليست كالآبار المعينة والجياض التي لم توضع لاحراز
ولي في ذلك رسالة قلت فيها بعد ايراد كلامهم يجب في الصهاريج الموضوعة في الدو
التي في الامصار والقرى لاحراز الماء النازل من السماء ان نقول بان الماء يملك
بذلك ويصير من قسم الماء الذي في نهاية الاختصاص وقد اقيمت بذلك مرارا
ولا يتأف فيه ما في الولوالجية وكثير من الكتب لوتروح ماء بئر رجل بغير اذنه حتى
يبست لا شيء عليه لان صاحب البئر غير مالك للماء ولو صب ماء رجل كان في الحب
يقال له املا الماء لان صاحب الحب مالك للماء وهو من ذوات الامثال فيضمن مثله
انتهى لان ذلك في البئر المعين وأما الصهاريج التي توضع لاحراز الماء في الدور
فلا شبهة في ان ماءها مملوك لاصحابها بمنزلة الحجاب والاواني وما صرحوا به
في باب الشرب نقلا عن فتاوى اهل سمرقند رجل وضع طشتا على سطح واجتمع
فيه ماء المطر فجاء رجل ورفع ذلك الماء وتنازعا فيه ينظر ان كان صاحبا للطشت
وضع لذلك فهو له وان لم يضع لذلك فهو الرفع انتهى فعلم ان الفرق في ذلك
فقد الاحراز وعدمه ولا شك ان الصهاريج في الدور انما توضع لاحراز الماء
فيملك ماؤها كالصيد اذا دخل الدار فاعلق عليه الباب ليأخذه ملكه وأما اذا
لم توضع لذلك لا يملك كالصيد اذا تكس في أرض انسان لا يملكه صاحب الأرض
بذلك وصرحوا بان لو حدد حول أرضه وهبها للابيات حتى نبت القصب صار
ملكاً له وقد بحث الكمال في البئر يعني المعينة لانها المنصرف عند الاطلاق انه
ينبغي ان يملك ماؤها وطاؤها وماؤها بحفره وطيه لتعظيم الماء فكيف
يتوقف في ملك الماء باحرازه في الصهاريج الموضوعة لذلك وانما دعوى الحارز
الذي لا يملكه على الصهرج لاشك انه لا يقضى له بمجرد عواه باجماع العلماء والحكام
هذه والله اعلم **سئل** في فتاة قدمة بدار انسان يسيل بها ماء جارية من قديم
مطلب ليس بان يد آره فتاة قدمة يسيل بها ماء جارية من قديم يمنع من ذلك

[illegible]

بلك حافرها الماء بحفوره وطيته لتحصيل الماء فاذا علم ذلك علم ان في البئر الذي نزع
 منه الماء ولا استطرق لاحده عليه سوى صاحب الدار الذي هو بياها يثبت به
 رضع اليد لقب الدار عليه فيكون غيره المدعى وهو المدعى عليه فلا يحكم عليه بنحو
 لاخبار كما كتب في السؤال وهو مما لا يخفى على أدنى من له في مسائل القضاء أدنى

بجال والله أعلم سئل فيما اذا استأجر دار للسكن في بيوتها وفي الدار صهر ربح معد ^{مطلب}
 لجمع ماء الاشتية وفيه ماء قبل الاجادة فهل هذا الماء ملك للمؤجر وليس للمستأجر فيه ^{صهر ربح معد}
 لا ما أباحه المؤجر أجاب نعم الصهاريج التي في الدور المعدة لجمع ماء الاشتية قبل الاجارة ^{الاشتية وفيه ماء}
 لموضوعه لا حراز الماء يملك ماؤها بذلك وهي بمنزلة الجباب التي هي الخواص كما يفيد ^{التعليل}
 في مسألة الانهار المملوكة والآبار والخاص بقولهم لانها لم توضع للاحراز والمباح

لا يملك الا بالاحراز وانت على يقين بان الصهاريج المحتقة في الدور انما وضعت للاحراز
 لا ينافيه بعض العبارات الموهمة اذ محالها معلومة عند الفقيه الماهر فلا يجوز
 لتأجير منه الا ما اياه المؤجر والله أعلم سئل في نهر لقرية وقف من جهة بئر
 بر على قرية اخرى وقف لجهة اخرى اهلها يسقون منه شجرهم وزرعهم هل للتكلم على ^{مطلب}
 لنهر منهم أم لا اجاب له منهم كما صرح برفاضي خان وغيره قال قاضي خان ^{نهر لقرية وقف معها}
 بر يقوم بئر في أرض رجل كان لخصب الارض ان يسقى أرضه منه ان كان لا يضر باصحاب النهرو
 يلهم ان يمنعوه وقال قبل هذا نهر خاص بقوم ليس لغيرهم ان يسقى بستانه أو أرضه
 لا ياذنهم فان اذن القوم الواحد او كان فيهم صبي أو غائب لا يسوغ لهذا الرجل ان
 يسقى نهره أو أرضه من ذلك النهر ولا شبهة ان وضع الاول فيما الاذن ثابت فيه دلالة

لذا قيده بعدم الضرورة لاستغائه والنقل مستفيض في المسئلة والله أعلم سئل ^{مطلب}
 في قنارة ماء تابعة لقرية جارية في وقف على جهة بئر يمر ماؤها على أرض لقرية اخرى جعل ^{نهر لقرية وقف معها}
 في من المال في مقابلة شرب أرضهم وأشجارهم وزرعهم منها لجهة الوقف المذكور كل سنة ^{نهر لقرية وقف معها}
 هل يجوز ويزرعهم ذلك المال أم لا اجاب هذه المسئلة مبني على جواز بيع لجهة الوقف في مقابلة

شرب منفرد او قد اختلف فيه قيل يجوز فدواية وبر أخذ بعض المشايخ وقبحرت شرب أرضهم وأشجارهم ^{مطلب}
 لعادة يبيعه في بعض البلدان وفي ظاهرها الرواية لا يجوز قال البردوي بعض الشرب ^{نهر لقرية وقف معها}
 النصيب قال بكر رحمه الله تعالى لا يضمن قالوا الفتوى على ما قال بكر وقالوا ما عدا ظاهر
 لرواية ليس مذهبا لا صحابنا لكن قالوا في الوقف يغني بالضممان في غضب منافع الواقف

ربكل ما هو أنفع له فيما اختلف العلماء فيه صرح به في الحاوي القديسي ومقتضاه لزوم ^{مطلب}
 المال فلو حكم به حاكم مع توفر شرائط الحكم نفذ والله أعلم سئل من دمشق في نهر ^{نهر لقرية وقف معها}
 كبير خارج من عين من واد قديس يسمى ذلك النهر بردى يشرب منه اراضي عدة وقرى ^{نهر لقرية وقف معها}
 اذ منهم

يحوي حلقا كثيرا ليس لتلك القرى شرب من غير هذا النهر وتشتعل تلك القرى على عليا
 من حمة منع ماء وسفلى تحتها ومستحق قيمها جهات اوقاف وبيت المال وغيرها
 ولكل قرية منها نهر من ذلك النهر الكبير يسكره أهلها في باطن النهر الكبير ليرتفع الى
 نهرها الخاص بها وليس لغالب تلك الا نهر مقدار متعين من النهر الكبير بل يأخذ
 منه كل قرية في نهرها كذا يتهاوا اكثر منها ثم وثم الى ان يستوفي العليا والسفلى وفضل
 منه فضل يذهب للبرية وفي بعض السنين يصيب هذا النهر الكبير فترغم أهل العليا
 ان لهم ولاية حبس جميع ماء النهر المزبور بالطين والتراب وغيرها دون الخشب
 والحشيش بحيث لا يتروكون شيئا من الماء لأهل السفلى الا ما شذ فحل تمنع أهل القرى
 العليا من حبس جميع ماء النهر الكبير بالطين والتراب وغيرها ويؤمر من يسكره
 بالخبث والحشيش بحيث يبقى لأهل السفلى موضع حاجتهم او يكون لهم على قدر
 أراضهم ما الحكم الشرعي أجاب نعم يمنعون فقد صرح علماؤنا رحمهم الله
 تعالى بأنه ليس الا على ان يسكر النهر على الاسفل ولكن يشرب بحصته لان في السكر
 لحدائق شئ لم يكن في وسط المهر ورقية النهر مشتركة بينهم فلا يجوز ذلك لبعض
 الشركاء بدون اذن الشركاء فان تراضوا على ان الا على يسكر النهر حتى يشرب بحصته
 او اصطلحوا على ان يسكر كل واحد منهم في نوبته جاز لان المانع حتمهم وقد زال اثره
 ولكن ان أمكنه ان يسكر بلوح او باب فليس له ان يسكر بالطين والتراب لئلا ينكسر
 النهر به ونية اضرار بالشركاء الا ان تراضوا على ذلك ولو كان الماء في الهن بحيث لا يجري
 الى ارض واحد منهم الا بالسكر فانه يبدأ بأهل الاسفل حتى يروا ثم بعد ذلك لأهل
 الا على ان يسكروا وليس لهم ان يسكروا قبلهم لقول ابن مسعود أهل أسفل النهر
 امرأ على أهل الأعلى حتى يروا ونقل ذلك الزيلعي وغيره والله أعلم كتاب الصيد
 مسئلة هل الصيد مباح واتخاذ حرفة حلال أم حرام وهل يباح التلبيذ به أم لا
 أحابك قال في شرح تنوير الابصار هو مشروع بالكتاب والسنة والاجماع أما
 الكتاب فقوله تعالى فاذا احلتم فاصطادوا وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم
 لعدي بن حاتم اذ أرسلت كلبك فاذا ذكر اسم الله تعالى ولا نوع اكتسب ولا اكتسأ مباح
 كالاخطاب وهو استدلال بالعقول قلت وهو مفيد لمحل اتخاذ الصيد حرفة لانه
 نوع من الاكتسب ويخالفه ما في البرازية من انه مباح الا اذا كان للتلبيذ او بأخذه حرفة
 ونحوه في الخلاصة لكن في البرازية والخلاصة ان المذهب عند جمهور العلماء والعقلاء
 رحمهم الله تعالى ان جميع أنواع الكسب في الإباحة على السواء هو الصحيح وهو مباح الا
 للتلبيذ او حرفة وحدها الذي عول عليه ولا ناصح البحر في فوائد قانه قال بعد ان رآه

مطلب
 الكلام على تباحة
 صيد والتلبيذ به
 واتخاذ حرفة

عبارة البرازية في فوائده من هذا المبحث وعلى هذا افتخازه حرفة كصادة السمك
 حرام فأوردته هنا تباعه والا فالتحقيق عندى ما تقدم تقريره من اباحة اتخاذه حرفة
 وأما كراهة التلبيس فلا شك فيها انتهى أقول وكلامه صحيح وقد كنا نستشكل حرمته
 اتخاذه حرفة او لا بإسلاقي آيات الصيد وثانيا ان أصحاب المتون والشروح اطلقوا
 ابحاثه ولم يستنبطوا منه ذلك وأما حرمه التلبيس به فقد علمت من نصوص وردت
 صريحة بحرمه سطلق الله نلتيا قمل والله أعلم سئل في اخذ الطير بالليل هل هو
 مكروه أم لا أجاب اخذ الطير بالليل لا باس به والنهي محمول على الذنب ونحن نقول
 الأولى ان لا يفعل كذا في صيد المحيط والله أعلم سئل في صياد صا سمكة فوجد في
 بطنها أخرى هل يحل كل المطرقة أم لا أجاب قال في الثانية اذا اخذ سمكة فوجد
 في بطنها سمكة أخرى لا باس باكلها انتهى وفي الفوائد سمكة في سمكة فان كانت صحيحة حل
 والا لا نهما مستقدرة والله أعلم سئل فيما لو صاد سمكة فوجد فيها دارة او خاتما
 او دينار امضروا هل يحل له ذلك ام لا أجاب ان وجد فيها دارة ملكها حلالا
 وان وجد خاتما او دينار امضروا بالاهو ولقطة له ان يصرفها على نفسه ان كان محتاجا
 بعد التعريف لان كان غنيا عندنا كذا في الاشياء والنظار للشيخ زين بن نجيم رحمه
 والله تعالى والله أعلم كتاب الرهن سئل في رجل استعار من امرأة خنثى
 ليرهنه بما بقي عليه من مهر زوجته ومات فباعته الزوجة هل ينفذ بيعها ام لا أجاب
 لا ينفذ بيعها ويحب عليها استخلاصه من المشتري ويحبسه عندها الى ان تفكه
 المعيرة اذ الرهن للميت مال صرح به في التارخانية والله أعلم سئل في رجل
 رهن عند آخر اسبابا استعارها من آخر ليرهنها وعين الرهن مدة معلومة ومات الراهن هل
 للمعير استردادها تكون المشروط مدة معلومة وقد انقضت وهل اذا انكر المعير الادب
 بالرهن يكون القول قوله أم لا أجاب نعم للمعير استردادها بلا شبهة اذ
 العقد المذكور فاسد والفاسد يجب اعدامه لا تقريره والحال انه عين له مدة والاحل
 في الرهن بقصد الرهن ولا شبهة انه اذا انكر المعير الاذن فالقول قوله لان الاذن يستفاد
 منه والله أعلم سئل في رجل استعار من آخر سوارين ليرهنهما فوهبتهما ببيع معلوم
 قبضه من المرتهن ثم مات المرتهن وهلك السواران فما الحكم في ذلك شرعا أجاب
 يجب مثل الدين للمعير على المستعير ان كان كله مضمونا وان لم يكن كله مضمونا فيبقر
 المضمون يجب والباقي امانة والله أعلم سئل في رجل رهن عند آخر زنجيرا واساور
 ومقلدة الجميع من فضة على قرش وضاع الرهن فما الحكم الشرعي أجاب يسقط
 الدين قصاصا بقدره والنائب امانة لا يضمها المرتهن الا بالتعدي والله أعلم

مطلب
 ان وجد في بطن
 السمكة دارة
 حلال وان خاتما
 او دينار اقلقطة
 مطلب
 استعار شيئا
 ورهنه ثم مات
 ليس للمرتهن بيعه
 بل حبسه الى ان
 يفكه المعير ام
 يمكن له مال
 مطلب
 اعاد آخر شيئا
 وعين له مدة فله
 استرداده عند
 انقضائها ولو
 له اذا انكر الاذن
 بالرهن
 مطلب
 استعار شيئا
 فوهبها
 المرتهن
 مطلب
 اذا استعير
 الرهن
 يسقط منه الرهن
 عليه امانة

سئل امرأة أقضت رحلا برة زيت بمثلها ورهن المفروض بها ملحناؤه مسرق الخلل فما
الحكم أجاب ذهب الخلل بالزيت فقد صرح في الدرر والفهران للكحل والموزون لو
رهن بخلاف جنسه وهلك بهلك بالقيمة كسائر الاموال فليس لرب الخلل مال على مرة
الزيت ولا لربة الزيت طلب عليه والزائد ثمانية والله أعلم سئل في أرض مرهونة بأعها
الراهن وأجاز المرتهن وقبض بعد الاجارة نصف دينه الذي كانت الأرض مرهونة به والآن
يريد ان يرجع ويمنع الأرض عن المشتري هل لذلك أم لا أجاب ليس للمرتهن ان يمنع
الأرض عن المشتري بعد الاجازة والله أعلم سئل في رجل رهن حصصا مشاعة في
عقارات هل يبيع ذلك أم لا أجاب رهن المشاع مطلقا فاسد سواء كان قابلا
للقسمة أم لا وسواء كان الشيوع مقارنا او طارنا وسواء كان من شركه أو غيره ويجب
رفعه بالتفاسخ رفعاً للفاسد واذا وجد التفاسخ والرهن بدين كان عليه قبل ذلك لملك
المرتهن حبس الرهن به بعده والحال هذه والله أعلم سئل في رهن المشاع هل يستوي
الحال في عدم صحته بين الشيوع الاصل والطارى أم يصح مع الشيوع الطارى
ويفسد مع الشيوع الاصل وهل اذا مات الراهن وامتنع الوارث عن دفع الدين يجبر
على وفائه او يبيع لوفاء الدين واذا امتنع الوارث عن وفائه وعن بيعه للقاضي يبيعه
بنفسه لوفاء الدين من ثمنه أم لا أجاب لا يصح رهن المشاع مطلقا أعني سواء كان
قابلا للقسمة أو لم يكن قابلا وسواء كان الشيوع مقارنا او طارنا وسواء كان من شركه
او غيره وهو فاسد وقيل باطل وعلى كل وجه الشيوع الطارى يمنع بقاء الرهن على ما
هو الصحيح في المذهب كما صرح به في الخلاصة والفيض وغيرها واذا مات الراهن فالمرتهن
أحق بالرهن من بقية الغرماء سواء كان الرهن صحيحا أو فاسدا لأن فاسد العقود يجري
مصرى صحيحها ولو وصى الميت ببيعها بذن المرتهن فان لم يكن له وصى فلو وصى للقاضي ذلك
وان لم يكن واحد منهما للقاضي ان يبيعه بنفسه ويقضى دينه وان كان الورثة كبارا
يا مرمهم القاضي بالبيع فان امتنعوا للقاضي يبيعه كما تقدم وان كان الميت تركه غيره
فلم يبيع منها وفك الرهن ووفاء دينه واستخلاصه لانفسهم وكذا لو لم يكن تركه
واذوالدين من مالهم لم يملك ذلك أما اذا امتنعوا عن الوفاء وعن بيع الرهن نفذ بيع القاض
عليهم وكذا ابيع وصيه أيضا وقد علمت ان فاسد الرهن كصحيحه في ذلك ومن صرح برضا
الراهن مطلب
اختفى وجواز
بيع الحاكم للرهن
ان سعى الراهن
من يبيع

مطلب
المرتهن بمثل
ورهن بمثل
ثم هلك
مطلب
للمرتهن ان
يبيع الارض من
المشتري بعد ان
باعها واخذه
المالك
مطلب
رهن المشاع
فاسد مطلقا
مطلب
وهو المشاع
فاسد مطلقا
وسمى ذلك لومة
الراهن والمرتهن
اثنان من بقية
الغرماء

مطلب
ان يان من يملك
بيع الرهن بغير
الراهن مطلب
اختفى وجواز
بيع الحاكم للرهن
ان سعى الراهن
من يبيع

المفتوى على قولهما فاذا حكم به حاكم يراه نفذ وارتفع الخلاف والله أعلم سئل من بيت
 المقدس في رجل متول على وقف بتر من النفود محكوم بصحة بالمرايعة رتب مبلغا مغلوقا منه
 في ذمة زيد ورهن على ذلك ثلث دار وقدمات كل من المتولي ومن عليه الدين فطالب
 متولى الوقف الآن ورثة زيد بذلك فهل يصح هذا الرهن أم لا وعلى تقدير صدور
 الرهن لدى حاكم شرعي شافعي هل لهذا المتولي ان يأخذه بالمبلغ أم لا أجاب
 المشاع قيل باطل وقيل فاسد وهو الصحيح واذا حكم حاكم يرى صحته بصحته بعد دعوى
 صحيحة وشهادة مستقيمة نفذ وارتفع الخلاف لانه حكم في فصل مجتهد فيه واذا نفذ
 فالوقف أولى بالاستيفاء منه فان زاد على داره الوقف يرد الى الورثة ان لم يكن عليه دين
 والا صرف في دينه فان نقص عنه وهناك غيره في التركة مما يوفى به استوفى منه ولو لم
 يحكم بصحته حاكم فعلى القول الصحيح في المذهب بانه فاسد الوقف أحق به من بقية
 الغرماء اذ له على المحل يد مستحقة لان فاسد الرهن كصحة الأحكام كلها كما صرح
 به علما وناقطة والله أعلم سئل في رجل رهن زيتونا عند آخر على جرة زيت وأباح له
 ثمرته سنين ومات الراهن قبل ان يثمر الزيتون عن أيتام وعن زوجة هي أم الأيتام
 واستمر الميراث ياكل ثمرته مدة عشر سنين والآن يطالبهم بالجرة الزيت فما الحكم
 في ذلك أجاب جميع ما أكل الميراث من ثمرته مضمون عليه متعلق بذمته مطالب به
 كسائر الديون وليس له سوى جرة الزيت ان كانت ثابتة بذمته بسبب يوجب التعاق
 بها كقرض أو غصب أو سلم صحيح وقد تقرران زوائد الميراث مضمونة بالاستهلاك
 والاباحة قد بطلت بموت الراهن لا انتقال الملك عنه الى غيره والمباح له له تناولها وهي
 على ملك المبيع قطعا والله أعلم سئل في رجل رهن عند آخر شجرة زيتون على مال محلو
 وأباح للميراث ثمرته ثم مات الراهن فأكله الميراث بعد سنين هل انقطعت الاباحة بموت
 ولوارثه ان يضمه ما أكل بعد موت مورثه أم لا أجاب نعم انقطعت الاباحة
 بلا شبهة بموت الراهن ويضمن الميراث ما أكل بعد موته والله أعلم سئل في رجل رهن
 معصرة بدين عليه لا خروسلها ثم استأجرها منه هل يصح استئجاره أم لا وله الرجوع
 بمادفع من الاجرة واذا باع مالك المعصرة معصرتا بغير اذن الميراث ينقذ بيعه أم لا
 وما الحكم الشرعي في ذلك أجاب استئجار الراهن من الميراث باطل لانه ملكه
 واستئجار المالك ملكه باطل والباطل لا أثر له فيرجع بمادفع ان لم يكن من جنس
 الدين وان كان من جنسه تقع المقاصصة به والميراث يسترد المعصرة ما بقي له على
 الراهن درهم فتعود الى نفسه ولا ينفذ بيعها بغير اذنه واذا اطلب من الحاكم الشرعي فسخ
 البيع له ان يفسخ البيع الصادر بغير اذنه والله أعلم سئل في دار يتنازع فيها

مطلب
 رهن المشاع فاسد
 ومع ذلك كومات
 الراهن فالمرثون
 احق به من سائر
 الغرماء ولو حكم به
 حاكم يرى صحته
 بشرطه نفذ

مطلب
 اذا اباح الراهن
 ثمره الرهن الى
 الميراث ثم مات
 بطلت الاباحة
 وعليه ضمان ما
 أكله بعد موت
 الراهن

مطلب
 تنقطع الاباحة
 الراهن الميراث
 ثمره الرهن بموته

مطلب
 استئجار الراهن
 الرهن من الميراث
 باطل وبيع الراهن
 الرهن بغير اذن
 الميراث غير اذن

مطلب
 دعوى رهن بيت
 تقدم تاريخ
 اول من دعوى
 الشراء

خصمان أحدهما يدعي أن أباه ارتبها على مبلغ قدره كذا من فلان ومات بعد أن قبضها عنه وعن ورثة آخرين تنازع كذا وأظهر مستنداً شرعياً بذلك وادعى الخصم الآخر أنها وقف فلانة على الجهة الفلانية بعد شرائها من فلان المذكور أو لا وجعلت ياط اسطر وقفها وأظهر مستنداً شرعياً بذلك متأخر التاريخ عن تاريخ مستند الرهن المذكور وإلى ذؤيد عليها بالنظر الشرعي فهل إذا أقام مدعى الرهن المقبوض البينة الشرعية تقدمه على شراء الواقعة المذكورة يعمل ببينته ويقضى له بالرهن ويقدم وفاء الدين أم لا أجاب صاحب التاريخ الأقدم أولى لأنه أثبت مدعاه في وقت لا ينازع

فيه الآخر والله أعلم سئل في رجل رهن زوجته شجر زيتون بقيمة مهرها عليه حتى إن تأكل ثمرته نظير صبرها به عليه فأكلت الثمرة هل تضمنها أم لا أجاب نعم تضمن لعدم صحة مقابلة الصبر بأكل الثمرة إذ هو ربا فكان مضموناً عليها فافهم والله أعلم سئل في رجل له بذمة آخر دين اتفقا على وضع رهن به عند عدل فما أعدل سئل فما الحكم أجاب كرهن على حاله فيوضع على يد عدل باختيارها وإن اختلفا وضعه القاضي على يد آخر وللقاضى أن يبيعه لاسباعه على مذهب أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن الرهن لم يطل بموت العدل وإنما بطلت يده بموته فيختار أن غيره باتفاقهما عليه وينصب القاضي عدلاً غيره إذا اختلفا وقد اشيع المسئلة في شرح مختصر

الكرخي فراجع إن شئت والله أعلم سئل في امرأة دفعت شيئاً من حليها إلى بعض أقارب زوجها المتوفى ليرهنه على مبلغ يجز به الميت ويكفي ففعل فهل يلزمه وفاء أم لا أجاب المقرانه يبدأ من تركه الميت بتجهيزه وتكفينه وإن وارثه لو كفته من ماله رجع به في تركه فللزوجة أن ترجع في التركة بالمبلغ الذي جيز به الميت ولا تكون متبرعة في ذلك ونفقت حليتها والله أعلم سئل في المرتين إذا مات مجهلاً للرهن هل يضمن قيمته كلاً أم لا أجاب نعم يضمن جميع قيمته

سئل في رجل رهن يارودة على قرش ودخل المرتين بهما في هيماء فأخذت منه فما الحكم الشرعي أجاب الحكم في ذلك ضمان قيمتها بالغة ما بلغت والقول قول المرتين فيها وعليه ما زاد على القرش الذي بذمة الرهن والله أعلم سئل في رجل رهن عند رجله داراً على مبلغ معلوم وهي ساكنة بها هل إذا قلتم بآثاره من فاسد يكون له حكم الرهن المحكم

سئل في رجل رهن يارودة على قرش ودخل المرتين بهما في هيماء فأخذت منه فما الحكم الشرعي أجاب الحكم في ذلك ضمان قيمتها بالغة ما بلغت والقول قول المرتين فيها وعليه ما زاد على القرش الذي بذمة الرهن والله أعلم سئل في رجل رهن عند رجله داراً على مبلغ معلوم وهي ساكنة بها هل إذا قلتم بآثاره من فاسد يكون له حكم الرهن المحكم

سئل في رجل رهن يارودة على قرش ودخل المرتين بهما في هيماء فأخذت منه فما الحكم الشرعي أجاب الحكم في ذلك ضمان قيمتها بالغة ما بلغت والقول قول المرتين فيها وعليه ما زاد على القرش الذي بذمة الرهن والله أعلم سئل في رجل رهن عند رجله داراً على مبلغ معلوم وهي ساكنة بها هل إذا قلتم بآثاره من فاسد يكون له حكم الرهن المحكم

مطلب
هناك امرأة
تزوجت رجله
مقابلة صبرها
عليه بقيمة
المهر لم تنص
مطلب
وضعاى الرهن
والمرتين الرهن
حتى يد عدل
مات

مطلب
ورجعت حليتها
لتكون روجها
لا تكون متبرعة

مطلب
اد ما المرتين
مجهلاً للرهن
بضمن جميع قيمته

مطلب
ارهن يارودة
على قرش ودخل
المرتين بهما في
هيماء فأخذت منه
فما الحكم

مطلب
حكم الرهن
الفاصل حكم
الصحة

مطلب
إذا باع الرهن
الذي يملكه الداد
المهرية فله الخواص
وقد يمس الرهن
بها من سائر الرهن
على ما دار الرهن
ولو لم يملكه غيرها

تَبَيَّنَ فَسَكَتَ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّ بَيْنَهُمَا مِنْ حَقِّ الْحَبْسِ عَادِيَةٌ هَلْ لَكَ ذَلِكَ أَمْ لَا وَإِذَا قُلْتُمْ لَهُ ذَلِكَ هَلْ لَكَ مَعَ
 ذَلِكَ مَطْلَبُهَا بِدِينِهِ وَحَبْسُهَا حَتَّى تَوْفِيَهُ دِينَهُ أَمْ لَا وَإِذَا قُلْتُمْ لَهُ ذَلِكَ هَلْ تَجِبُ
 عَلَى بَيْعِ الرِّهْنِ وَإِنْ أَتَيْتَ تَحْبِسُ مَعَ كَوْنِ الرِّهْنِ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ وَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ عَنْ حَبْسِهَا
 لِأَنَّهُ تَعْلُقُ بِمَالِيَةِ الرِّهْنِ وَلَا تَعْزُزُ فِي بَيْعِ الرِّهْنِ بِكَوْنِهَا مَفْلُوسَةٌ أَجَابَ نَعَمْ
 لَهُ اعَادَةُ يَدِهِ وَلَا يَبْطُلُ الرِّهْنُ بِذَلِكَ وَلَوْ كَانَ الْقَبْضُ بِالتَّخْلِيَةِ أَيْ لِلْمُرْتَهِنِ وَلَهُ مَعَ
 ذَلِكَ مَطْلَبُهَا بِدِينِهِ الْمَرْهُونَ عَلَيْهِ وَحَبْسُهَا بِهِ حَتَّى تَوْفِيَهُ وَلَوْ مِنْ ثَمَنِهِ وَيَجِبُ رَهَا
 الْغَاضِي بِالْحَبْسِ حَتَّى يَبْيعَ الرِّهْنَ أَوْ تَدْفَعُ لَهُ مِنْ غَيْرِ ثَمَنِهِ أَنْ تَيْسِرَ وَيَدِ الْمُرْتَهِنِ يَدِ
 اسْتِيفَاءِ وَحَقِّهِ لَا زِمَ مُحْتَرَمٌ وَتَعْلُقُ حَقَّهُ بِمَالِيَتِهِ يَجْعَلُ الْمَالِكُ كَالْأَجْنَبِيِّ حَتَّى إِذَا
 جُنِيَ عَلَيْهِ الْمَالِكُ كَانَ ضَامِنًا كَالْأَجْنَبِيِّ وَإِذَا كَانَتْ مَفْلُوسَةً لَمْ يَمْتَنِعْ بَيْعُهُ بِذَلِكَ وَلَا
 نَقُولُ أَنَّهُ مَفْلُوسَةٌ يَدْفَعُ لَهَا الْمَرْهُونَ لِمُضْرَرَةِ الْمُسْكِنِ الَّتِي لَا تَحِيدُ عَنْهَا وَلَا غَنِيَّةُ
 لِأَنَّ ذَلِكَ نَامُوهُ فِي غَيْرِ الرِّهْنِ أَمَّا الرِّهْنُ فَحَالِيَتُهُ أَحَقُّ بِهَا الْمُرْتَهِنُ أَيْ مَنْ سَكَنَ هَا فِيهَا
 هِيَ عَنْهُ كَالْأَجْنَبِيَّةِ كَمَا عَلِمْتَ وَمَنْ صَرَّحَ بِأَن تَعْلُقُ حَقَّ الْمُرْتَهِنِ يَجْعَلُ الْمَالِكُ كَالْأَجْنَبِيِّ
 الزَّالِمِ وَغَيْرِهِ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ وَجَايَةِ الرَّاهِنِ وَالْمُرْتَهِنِ عَلَى الرِّهْنِ مَضْمُونَةٌ فَلَا تَقَارِبُ
 مَسْئَلَتُهُ عَلَى مَسْئَلَةِ الْمَفْلُوسِ الَّذِي لَيْسَ فِي يَدَيْهِ دَانِيَّةُ رَهْنٍ بِدِينِهِ فَقَامِلٌ ذَلِكَ وَفَهْمٌ

وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَمِلَ فِي رَجُلٍ ارْتَهَنَ مِنْ آخِرِ شَيْئًا عَلَى مَبْلَغٍ وَدَفَعَهُ لَهُ وَكَتَبَ فِي قُرْعَةٍ أَنَّ الْمَبْلَغَ
 الَّذِي دَفَعْتَهُ لِلْغُلَّانِ الْغَائِبِ بَاقٍ بِذِمَّتِهِ تَلْجئةُ خَوْفًا مِنَ الظُّلْمَةِ وَمَاتَ الْمُرْتَهِنُ عَنْ وَرَثَةٍ
 هَلْ إِذَا ثَبِتَ أَنَّ الْأَوَادِ عَلَى وَجْهِ التَّلْجئةِ بَاقٍ أَوْ أَرَادَ الْمَقْرَعُ أَوْ بِالْبَيْتَةِ عَلَى الْأَتْفَاقِ سَرِيكَوْ
 الْمَبْلَغَ لَوْرَثَةِ الْمُرْتَهِنِ أَمْ لَا أَجَابَ نَعَمْ يَكُونُ الْمَبْلَغُ لَوْرَثَةِ الْمُرْتَهِنِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَمِلَ
 فِي رَجُلٍ ارْتَهَنَ صُتْرَةً بِهَا حُلِيٌّ بِدِرَاهِمٍ اقْرَضَهَا الرَّاهِنُ وَمَاتَ ثُمَّ طَلَبَهَا الرَّاهِنُ مِنْ وَرَثَتِهِ
 وَأَحْضَرَ بَدَلَ دِرَاهِمِ الْقَرْضِ فَجَاءَتْ بِهَا الزَّوْجَةُ وَقَدِ تَهَرَّتْ وَانْفَلَقَ رِبَاطُهَا فَادْعَى
 الرَّاهِنُ فَكَ شَيْءٍ مِنْهَا وَالزَّوْجَةُ تَقُولُ أَنَّ الصُّتْرَةَ بَعِيْنَهَا لَا أَدْرِي نَقَصًا بِهَا هَلْ الْقَوْلُ
 قَوْلُ الزَّوْجَةِ أَمْ قَوْلُ الرَّاهِنِ أَجَابَ الْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجَةِ يَمِينُهَا أَنْ ادْعَى عَلَيْهَا
 تَنَاولَ شَيْءًا مِنَ الصُّتْرَةِ وَعَلَيْهِ الْبَيْتَةُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَمِلَ فِي شُرَكَاءَ فِي الْاسْتِيفَاءِ اسْتَرْهَنَ مَطْلَبُ
 أَحَدُهُمْ سَوَارًا مِنْ امْرَأَةٍ عَلَى مَا عَلَيْهَا مِنْ مَعِينٍ سَقَى دَابَّتَهَا فَادْعَى ضِيَاءُ عَنْهُ فَهَلْ إِذَا تَقَدَّرَ الضَّحَانُ
 بِقَدَرِهِ يَكُونُ عَلَى الْمُرْتَهِنِ خَاصَّةً أَمْ عَلَيْهِمْ جَمِيعًا عَلَى قَدَرِ شُرَكَائِهِ أَجَابَ الضَّحَانُ عَلَى
 الْمُرْتَهِنِ خَاصَّةً إِذَا صَرَّحُوا بِأَنَّهُ لَيْسَ لِلشَّرِيكَ أَنْ يَرْتَهِنَ وَلَا يَرَهْنَ عَلَى شَرِيكِهِ فِي الشَّرِكَةِ
 الصَّحِيحَةِ فَكَذَلِكَ فِي الْفَنَائَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَمِلَ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخِرِ
 صَبْرَةٍ سَمْسَمَ ثَمَنَ مَعِينٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَقَالَ لَهُ امْسِكْ حَتَّى أُعْطِيكَ الثَّمَنَ بَعْدَ قَبْضِهِ وَقَسَطَ
 الثَّمَنَ عَلَيْهِ فَتَعَيَّبَ بَعْضُ السَّمْسَمِ عِنْدَ الْبَائِعِ عَيْبًا فَاحْشَاوِي الدِّينَ زِيَادَةً عَنْ قِيَمَةِ الْمَعْيَبِ
 يَسْتَظُنُّ مِنَ الثَّمَنِ بِقَدَرِهِ

مطلب

إذا ارتهن شيئاً

بمبلغ ثم اقرضه

هذا المبلغ فغلق

ثم مات فانته

ورثته إذا أراد

على وجه التلجئة

يكون للمبلغ

مطلب

إذا ادعى الرهن

نقصان الرهن

وادعى ورثة الرهن

عدمه فالقول

لهم

مطلب

إذا اشترى المشتري

المبيع وقال للبائع

امسكه حتى ادفع

ثمنه فقبض في يده

يسقط من الثمن

بقدره

جميعه هل يضمن جميع قيمة بقعها نه أم لا أجاب نعم يضمن ويسقط من الدين بقدره
 والحال هذه وقد صرحوا بان الرهن اذا انقضى عند الميراث قدرا او وصفا يسقط من الدين
 ودنه المتوفى بهذا رهن تحت يده على الدين المرئى بجميع بيته المحدود بمحدوده الاربع واقام البيعة
 رهنه المتوفى تحت يده على ذلك فامر القاضي الورثة برفع يدهم عن البيت وتسليمه للمدعى المزبور فعارضه
 وآثر ان المتوفى بجه آخرزا عما أنه مستأجر للبيت من الراهن المتوفى وبرهن على ذلك فالزم الميراث بدفع
 منه فامر الحاكم الميراث ما على البيت المرقوم من الاجرة للمستأجر فدفعها وتسلم الرهن فهل حيث كان الميراث
 المستأجر قد بين مشغولا بما حارة الغير حال دعوى الرهنية يكون محلا بصحة الرهن ام لا يكون محلا
 لمؤلفا لاول من يصحته حيث تسلمه باحر الحاكم وحكمه بعدا للثبوت اجاب الزام الميراث بدفع ما ذكر
 لم يقل به أحد من العلماء والميراث الرجوع بما دفعه للمستأجر رغم الواجب في ذلك شرعا
 النظر في كلا العقدين فان كان البيت مقبوضا في الرهن دون الاجارة اعتبر وكذا الميراث
 أحق بما لبيته من المستأجر ومن سائر زعماء الميراث وان كان مقبوضا والاجارة دون
 الرهن كان المستأجر أحق به من الميراث ومن سائر الزعماء وان خلا العقدان عن القبض كان
 جميع الزعماء أسوة فيه يتقاسمون به بقدر حقوقهم وان اتصل بكل منهما فاقض فالعبرة
 للاسبق تاريخا منهما ما لم يحضر صاحب القبض السابق العقد المتأخر لا ينسخ السابق
 بالاحازة منه للعقد اللاحق وذلك لان القبض في الرهن اما شرط الزوم او شرط الجواز
 وهو الاصح والقبض في الاجارة وان لم يكن شرطا لكن بموت المؤجر قبله لا يكون أحق
 به من بقية عمره ما تم لا في الاجارة الصحيحة ولا في الاجارة الفاسدة وكل هذه الاحكام
 وقفت لادارة قتل صرح بها علما ونا الاعلام واذا تأملها المتأمل ظهر له الحال وعرف كيف يتجه له المقال
 من الميراث الرهن والله أعلم سئل في رجل عليه دين لا آخر ارضه بدار المديون نصفها له ونصفها
 لاولاد أخيه الضامين له فيه وهو وهم ساكنون في الدار لم يحلواها للميراث آخرها
 الميراث للميراث بقدر معلوم هل تنص هذه الاجارة وتلزم الاجرة له على المديون
 أم لا اجاب لا تنص ولا تلزم الاجرة للراهن فقد صرح في البرازية والظهيرية وغيرها
 قال الراعي للميراث ان الاجارة من الراهن باطله وعللوا بانهم مالك فكيف يستأجر ملكه وقد اقيمت
 الم اعطيتك مرارا لا تخصني في الرجل يرضى بمحدودا فيؤجره للراهن قبل قبضه منه بان لا يصح
 الرهن ولا الاجارة اما الرهن فلعدم القبض واما الاجارة فلعدم جوازها للمالك والمسئلة
 كثيرة النقل لا تنحني على من ادعى فضل والله أعلم سئل في ميراث سكن في دار الراهن
 هل تلزمه اجرة لذلك أم لا اجاب لا يلزمه اجرة لذلك مطلقا اذن الراهن أو لم يادق
 معه للاستغناء ام لا والله أعلم سئل في رجل رهن عند آخر عينا وقال له ان لم

مطلب
 انه ادعى رهن

مطلب
 ليس له في ايديهم

مطلب
 ان يدعى الاجرة

مطلب
 ان يدعى الاجرة

مطلب
 ان يدعى الاجرة

مطلب
 ان يدعى الاجرة

مطلب
 ان يدعى الاجرة

مطلب
 ان يدعى الاجرة

مطلب
 ان يدعى الاجرة

مطلب
 ان يدعى الاجرة

مطلب
 ان يدعى الاجرة

مطلب
 ان يدعى الاجرة

مطلب
 ان يدعى الاجرة

مطلب
 ان يدعى الاجرة

مطلب
 ان يدعى الاجرة

مطلب
 ان يدعى الاجرة

مطلب
 ان يدعى الاجرة

مطلب
 ان يدعى الاجرة

مطلب
 ان يدعى الاجرة

مطلب
 ان يدعى الاجرة

مطلب
 ان يدعى الاجرة

مطلب
 ان يدعى الاجرة

أعطك دينك إلى خمسة أشهر فهو بيع لك بمالك على ومضى لأجل هل يصح البيع أم لا
أجاب لا يصح البيع قال في البرازية في نفع وضعه عند عدل قال المرتين أن لم أعطك
دينك إلى كذا فهو بيع لك بمالك على لا يجوز ذكر في طريقه للخلاف قال أن أوفيتك
مالك إلى كذا ولا فالرهن لك بمالك بطل الشرط وصح الرهن وقال المشافعي رحمه الله

تصح بطل الرهن أيضا والله أعلم **مسئل** في ميت مات عن أولاد صغار وزوجة وعلى
الميت دين لرجل مرتين به جانونا تريد الزوجة أن تقضى الدين وتنفك عما نوت هل إذا
فعلت ذلك تكون متبرعة أم لا ولها الرجوع في التركة أجاب لا تكون متبرعة
فترجع بما أدت في التركة والحال هذه والله أعلم **مسئل** في رجل رهن عند امرأة خلتاين
نفساع منهما واحد والمدعى يدعي أنه يساوي كذا والمرتهنة دون هل القول قوله أم
قول المرتته وهل حيث ثبت ضياعه وكان الدين أقل من قيمة الخلتاين جميعه يتسم
الدين على الموجود والمحدوم فما أصاب حصّة الدين منه يكون مضمونا وما أصاب
الامانة غير مضمون أجاب القول قول المرتته يمينها في قدر قيمة الخلتاين
الصانع وإذا ثبت ضياعه تقسم على الدين قيمة الرهن جميعه فما أصاب الهالك ينظر
إلى ما قابل المضمون منه فيضمن وإلى ما قابل الامانة فلا يضمن فإذا كان مثلاً قيمة الرهن

ضعف الدين وكان الهالك النصف يسقط من الدين نصفه وإذا لم يثبت هلاكه بالبينة
يضمن جميع قيمة الهالك والله أعلم **مسئل** في رجل ارتهن كروما من رجل بمبلغ وغاب
الراهن فجاء أجنبي فقضى الدين وارتهن الكروم وكل ثمرته مدة سنين ثم حضر الراهن
ومنتعه المرتهن الكروم حتى يدفع له ما دفع المرتهن الأول فما الحكم في ذلك وفيما أكله
من ثمره أجاب ليس له منعه ويضمن ما أكله من ثمره وشجره ولا يرجع على أحد بما
دفعه لا على الراهن الأول ولا على الثاني لكونه متطوعا والله أعلم **مسئل** في الرهن

إذا لم يعلم ضياعه إلا بقول المرتهن هل يضمن قيمته بالغة ما بلغت ويؤخذ منه أو
من أدته بعد موته أجاب نعم يضمن جميع قيمته بالغة ما بلغت ويؤخذ ما زاد على
الدين منه أو من تركته بعد موته حيث لم يعلم ذلك بالبرهان كما صرح به في تنوير
الإبصار والندرة والغرر والله أعلم **مسئل** في بيع الراهن الرهن قبل فكاهه بغير
إذن المرتهن ما حكمه أجاب ذكر في الثانية أنه يتوقف على إجازة المرتهن وأصح

الروايات في يملك نقض البيع ويملك إجازته وإذا لم يفسخ البيع حتى فكاه الراهن نفذ
البيع وفي التبيين لا يفسخ بفسخه في أصح الروايتين ومثله في الكافي والهداية
والجوهرية وأكثر المعتمرات وفي منية المفتي بيع المرهون يغني بأنه يصح ولا ينفذ
وليس لغير المشتري فسخه وهو موافق لما في التبيين والله أعلم **مسئل** في رجل بذنه

مطلب
لا يكون الزوجة
متبرعة أنه انكبت
الرهن ببيع موت
الزوج عنها وص
أولاد صغار
مطلب
إذا أنصاع الرهن
فالقول للمرتين
في قدر القيمة فاب
زادت على الدين
فإنه إذا هان ابن
ثبت ضياعه بالبينة
والأولى

مطلب
إذا جاء أجنبي ودن
الدين إلى مرتته
وصار بكل ثمرته
فهو صيرغ ويضمن
ما أكله من ثمرته

مطلب
إذا لم يعلم ضياع
الرهن إلا ببينة
يضمن المرتهن
جميع قيمته

مطلب
بيع الراهن الرهن
موقوف على إحداه
المرتتين أو فكاهه
مطلب
إذا أسرق الرهن
كان مضمونا على
المرتته ما لا يقل
من قيمته ومن
الدين

مله اليه فكيف يعرق يتوهم فيه الشفاء يجب دية أو قصاص هذا لا يتوهمه ذوليت
 الله أعلم سئل في رجل جذب سكيناً آخر من خزامه فتناوله صاحبه فجاذبها فخرحت
 يد الجاذب المتعدى وشلت أصابعه هل على صاحب السكين ضمان أم لا أجاب لا ضمان على
 صاحب السكين والحال هذه والله أعلم سئل في امرأة لها ابن ستة ثمان سنين من زوج توفى
 وبنت من آخره حتى خرجت أتمها بهما المصلحة اقتضت الخرج وأمرت ابنها المذكور بحمل أخته
 المذكورة في حملها فغثر بها فوقها على الأرض فالتبج رأس الصغيرة ومكثت أياماً ما هل على
 الأم أو الصبي ذلك ضمان أم لا أجاب لا ضمان على الأم ولا على الصبي والحال هذه والله أعلم
 سئل في رجل يرعى غنماً لجماعة أذن واحد منهم للراعي في دخول داره ليستقي غنمه مع جملة غنم
 غيره من ماء يترقأ في الرعي نفسه في البئر ليخرج الماء ففقد عليه وما بها هل على صاحب البئر
 أم لا سواء ما بسبب طرح نفسه أم بسبب برد أو حرو وجب بدخله أجاب صاحب البئر بخمس
 وما على المحسنين من سبيل فلا ضمان عليه والحال هذه والله أعلم سئل في بئر مملوكة لشخص
 دخل الغنم من بئر داره المملوكة له بها ما ساكن يسكن بها بالاجرة استعار انسان منه البئر ليخزن به خبثاً
 ليخرج ما فيها من التراب والقمامات فمر غلام من أولاد السكا عليها فسقط بها وما غم بالعفو
 هل لا يلزم دينه المعير ولا المستعير أم يلزمها أجاب لا يلزم دينه واحداً منها بإجماع كل
 انسان اذ ليست البئر المذكورة بترعدوان حتى يلزم فيها الموقوف بها الضمان بل في بئر العدوان
 صرح أبو حنيفة النعمان بأن الساقط فيها اذا مات غم بالاختناق من هوأ بها ليس على حافرها
 ضمان وصرح أيضاً بان اذا اعتمد المروم عليها فسقط فيها الضمان فكل هذه الوجوه دافعة للضمان
 ولو وجد أحدها ككفي في دفعه والله أعلم سئل في ثلاثة أخذهم مسلم والآخرا نصرانيان
 اجتمعوا على قتل مسلم عمدتعدى اهل يقتلون به جميعاً أم لا وهل لوليه الصلح مع أحدهم
 كما ثامن كان منهم وقتل من شاء والعفو عن شاء أم لا أجاب نعم لوليه الصلح مع أحدهم
 وقتل أحدهم والعفو عن أحدهم وقتل جميعهم والعفو عن كلهم والصلح مع كلهم لان الحق له في ذلك
 وصاحب الحق يتصرف فيه بما ألهمه الله رب الملائكة والله أعلم سئل في مكارله خادم كبير
 يسوس دوابه في سفره وحضره جاء له من رجل سهم خطافي لحدى عينيه فابتعد أياماً فادعى والده
 ان أسأذه جملة وهو مجروح في قافلة معها مسك وروائح طيبة وما يتسببها هل تسمع
 هذه الدعوى أم لا تسمع أجاب جملة في قافلة فيها مسك وروائح طيبة لا يوجب ضمانه فادعى والده ان
 فلا تسمع دعواه في ذلك والحال هذه والله أعلم سئل في يهودي فتح كنيفاً له فادعى عليه
 نصراني ان ابنه الصغير ما ترائخته هل تسمع دعواه أم لا أجاب لا تسمع والله أعلم سئل
 في رجل رقى في وجه امرأة حرياء فأخذها خوف ينافض ومرضت بسببه الغراش وماتت
 بعد ستة أيام هل يلزمه دينها أم لا أجاب لا يلزمه دينها لكن غتر صورته وخوف بالغاً
 ماتت بترائخته

ومات فاسر لا صمان عليه لاستناده الى خوفه الا اذا حرجتها الحرجاء أو عصتها وما تست
بسبب ذلك ولكن صاح على رجل فصعق فمات من ذلك وكثير من فروع الذهب شاهد
له والله أعلم ^{مطلب} سئل في صغيرة بنت ثلاث سنين في حضنة الام خرجت للتفرج وترك
بلا حافظ لها فوقعت في قدر طعام حار كانت بين يديها فهل يهلك هل تضمن الام لا
في القنية والحوى قال فيها رافض الشرف لائمة المكي صبي بن ثلاث سنين وحتى حضنته
للأم خرجت وترك الصبي فوق في النار تضمن الام ورمر للحيط وقال لا تضمن في ابن
ست سنين ثم رمر لجنحة الائمة الحكمي وقال امرأة تركت ولدها عند امرأة وقالت
احفظيه حتى أخرج وذهبت وتركته فوق في الصغير في النار فعلتها الدية للام وسائر
الورثة ان كان ممن لا يحفظ نفسه ورمر للحيط وقال أودعت صبية فوقعت في الماء
ومات فان غاب عن بصرها ضمنت والا فلا ام فوجه الضمان في جميع المسائل المذكورة
ترك الحفظ الواجب والله أعلم ^{مطلب} سئل في رجل أخذ بيده بندقية بحرية ثم وضعها
وبعد استقرارها وقع منها صاعا على خزانة لا يفعلها فاورى وخرجت وقتل شخصاً
محملاً بالدية هل عليه وعلى عاقلته دية أم لا أجاب ليس عليه دية ولا على عاقلته حيث لم يكن
عليه ولا على عاقلته خروجها بحركة ويشهد لذلك فروع يطول ذكرها منها ما في جامع الفصولين وضع
المسألة مطاثر خرة على مائط قلب بوقوعها شيء لم يضمن اذا انقطع أثر فعله وضعه وهو غير متعد
في هذا الوضع ولا يضاف اليه التلف ومنها رجل ان كما يدينان جلودا في جانب واحد
فاذا بات أحدهما شحما في محل فجاء فصب عليه ماء ليسكن فالتهب الشحم واصاب السقف
فاحترق متاع صاحبه وامتنع الجيران لم يضمن ومنها ما صرحوا به فاطبة بقولهم
ولولم يدق الحداد ولكن حرك الريح بعض النار عن كبره فاحترق او قتلت كان هدرا
ومنها رجل قطعا الى النذاف فلققه امرأة في السكة فحمل قبسا من النار فاصابت النار
القطن فاحترقه لم تضمن ان كان ذلك من حركة الريح ولا ينظر ان كانت المرأة هي التي
مشئت الى القطن تضمن وان مشى صاحب القطن الى النار لم يضمن الى غير ذلك من الفروع
المصرحة بالحكم وان حرجت كان التلف لا بحركة لا ضمان عليه والله أعلم ^{مطلب} سئل في قرية جانية
على اهلها نائمة رجل بعضهم تبعهم اعوان الحاكم النيسابوري وهم ما يؤا فضر رجل
قرية عليه وصالح من الاعوان بندقية حرسهم فاصابت رجلا من الراحلين فقتله هل تلزم جناية شيخ
فادعاه جلا امرأة القرية بقولهم هو خرصهم لم لا أجاب لا تلزم شيخ القرية جناية بالاجماع
المعقضا سئل في رجل دخل في قرية بجبة وصباح فرعر رجل ان زوجته ألفت
والله أعلم ^{مطلب} سئل في رجل دخل في قرية بجبة وصباح فرعر رجل ان زوجته ألفت

جَنَابًا بِسَبَبِ الْخَوْفِ مِنْ ذَلِكَ وَيُرِيدُ تَضَمُّنَ مَنْ كَانَ سَبَبًا لِدُخُولِ الْقَرْيَةِ بِهَذِهِ الصَّفَةِ
 هَلْ تَسْمَعُ دَعْوَاهُ وَيَضْمَنُ إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ أَمْ لَا أَجَابَ لَا تَسْمَعُ دَعْوَاهُ إِذْ لَا يَلِيزُ الضَّمَامَاتُ
 بِمِثْلِهِ لَعَدَمِ مَوْجِبِهِ وَقَدْ أَفْتَى وَالِدُ شَيْخِنَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ آمِينَ الدِّينُ بْنُ عَبْدِ الْعَالِ إِذَا
 صَاحَ عَلَى امْرَأَةٍ قَالَتْ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ وَإِذَا خَوْفُهَا بِالضَّرْبِ يَضْمَنُ وَلَمْ يَذْكُرْ وَجْهَ الْفَرْقِ
 وَأَقُولُ وَجْهَهُ أَنْ فِي مَوْتِهَا بِالْخَوْفِ بِالضَّرْبِ وَهُوَ فَعْلٌ صَادِرٌ مِنْهُ نَسْبُ إِلَيْهِ وَفِي الصَّحِيحِ
 مَوْتُهَا بِالْخَوْفِ وَهُوَ صَادِرٌ مِنْهَا نَسْبُ إِلَيْهَا وَصَرَّحُوا بِإِضَاحِ بَازِ لَوْ صَاحَ عَلَى كَبِيرٍ قَالَا يَضْمَنُ
 وَفِي التَّارِيخِ نَاقِلًا عَنْ مَجْمُوعِ النُّوَاوِزِ رَجُلٌ صَاحَ عَلَى آخِرِ فِجَاءَةٍ فَمَاتَ مِنْ صَبِيحَتِهِ تَجِبُ
 فِيهِ الدِّيَّةُ وَأَقُولُ لَا مَخَالَفَةَ بَيْنَهُمَا فَالْأَوَّلُ إِذَا كَانَ الْمَوْتُ بِالْخَوْفِ وَالثَّانِي بِالصَّبِيحَةِ
 فِجَاءَةٍ وَهِيَ مَنْسُوبَةٌ إِلَى الصَّاحِّ وَالْخَوْفُ مَنْسُوبٌ إِلَى الْمَيِّتِ فَصَلَا الْفَرْقَانِ إِذَا مَا يَفْعَلُ
 الْغَيْرُ ضَمَّنَ ذَلِكَ الْغَيْرُ وَإِذَا مَا تَجَرَّدَ الْخَوْفُ لِضَمَانٍ وَلَوْ اخْتَلَفَ الْفَاعِلُ مَعَ أَوْلِيَاءِ الْمَيِّتِ
 قَالُوا قَوْلُ الْفَاعِلِ أَنَّهُ مَاتَ مِنَ الْخَوْفِ وَعَلَى الْأَوْلِيَاءِ الْبَيِّنَةُ أَنَّهُ مَاتَ مِنَ التَّخْوِيفِ إِذَا
 انْكَرَى الْفَاعِلُ وَعَلَى هَذَا إِذَا صَاحَ عَلَى الْمَرْأَةِ فِجَاءَةً قَالَتْ مِنْ صَبِيحَتِهِ جَنَابًا يَضْمَنُ لِنَسْبَةِ
 الْإِلْقَاءِ إِلَى الصَّبِيحَةِ مِنْهُ إِلَيْهَا وَلَوْ صَاحَ عَلَى امْرَأَةٍ فِجَاءَةً قَالَتْ امْرَأَةٌ غَيْرُهَا لَا يَضْمَنُ
 لَعَدَمِ تَعَدُّيهِ عَلَيْهَا لِأَنَّهَا أَلْقَتْ مِنَ الْخَوْفِ فَصَارَ كَمَا لَوْ ضَرَبَ رَجُلًا أَوْ قَتَلَهُ فَمَاتَ آخِرُ
 بِالْخَوْفِ مِنْهُ فَانْقَطَعَتْ نَسْبَةُ الْمَوْتِ عَنِ الْفَاعِلِ تَأْمَلْ فَإِنَّهُ تَحَرَّرَ رَجِيدٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
 سَسَلُ فِي فَرَانٍ بِفَرُضَةٍ يَا قَا أَرْسَلَ أَجِيرًا لَهُ حَرَابًا لِفَاعِلِهِ إِلَى الْعَوَجَاءِ يَسْتَعِجِلُ
 الْكَارِي بِالْأَدَقِّ فَمَاتَ أَوْ قَتَلَ فِي الطَّرِيقِ هَلْ يَضْمَنُ أَمْ لَا أَجَابَ لَا يَضْمَنُ بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ
 بَلْ صَرَّحَ الْبَزَازِيُّ فِي الصَّبِيِّ بِأَنَّهُ لَوْ أَرْسَلَهُ فِي حَاجَةٍ فَمَاتَ أَوْ قَتَلَ فِي الطَّرِيقِ لَا يَجِبُ
 عَلَيْهِ شَيْءٌ أَنْتَهَى فَيَكْفِي عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْمَرْءِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ بِذَلِكَ إِذَا تَخَلَّصَ إِلَّا مَرَبَّانَ
 رَجُلًا بَعَثَ رَجُلًا فِي حَاجَتِهِ فَمَاتَ أَوْ قَتَلَ فِيهِ لَا يَضْمَنُ بِالْإِجْمَاعِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَسَلُ
 فِي مَرَاهِقٍ مَعَ مَعْلَمِهِ خَاضَ فِي سَبِيلِ مَاءٍ فَفَرَّقَ مَعَ جَمَاعَةٍ وَسَلَّمُ مَعْلَمُهُ مَعَ جَمَاعَةٍ هَلْ
 يَضْمَنُ مَعْلَمُهُ أَمْ لَا أَجَابَ لَا يَضْمَنُ لِأَنَّهُ خَاضَ بِاخْتِيَارِهِ فَلَا وَجِبَ لَضْمَانِ مَعْلَمِهِ وَاللَّهُ
 أَعْلَمُ سَسَلُ فِي رَجُلٍ قَالَ لَا تَخْرُكُونِي عَلَى عَقْدَتِي خَضِرَى يَدَيَّ فَكَوَاهُ فَشَلَّتْ خَضِرَى
 هَلْ يَضْمَنُ أَمْ لَا أَجَابَ لَا يَضْمَنُ لِأَنَّهُ لَمْ يَضْمَنْ عَلَيْهِ الْعَمَلُ السَّلِيمُ
 لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ فِي وَسْعِهِ ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَسَلُ فِي رَجُلٍ أَرَادَ مِنْ آخِرِ لَوَاطِمِهِ بِرُؤُوسِهِ
 دَفَعَهُ إِلَّا بِقَتْلِهِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا أَجَابَ لَا يَضْمَنُ لَنَفْسِهِ قَتْلَهُ وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ إِذَا انْظُرَ
 فِي بَابِ دَارِ إِنْسَانٍ فَقَامَ صَاحِبُ الدَّارِ عَلَيْهِ لَا يَضْمَنُ أَنْ لَمْ يَكُنْ تَحِيَّةً مِنْ شَيْءٍ فَرَّقَ
 عَلَيْهِ فَكَيْفَ بِنِ ارْتِدَادِ إِنْسَانٍ لَوَاطِمَهُ وَلَمْ يَكُنْ تَحِيَّةً مِنْهُ بِغَيْرِ قَتْلِهِ إِلَّا مَرَّةً
 ذَلِكَ أَوْضَحَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ كِتَابُ سَبَبِ الذِّبَابِ سَسَلُ فِي رَجُلٍ ضَرَبَ زَوْجَتَهُ

مطلب
في دفع الخائف
بين قول بعضهم
صاح على آخرها
لا يضمن وقول
بعضهم يضمن
مطلب
إذا أرسل رجل
آخر لحاجة فمات
أو قتل لأصحابه
عليه

مطلب
مراهق خاض الماء
مع معلمه ففرق
مطلب
قال لا يضمن
على عقد خضري
فكواه فشدت
مطلب
في قتل من يريد
اللوامة منه

فأثنت ثلاثة أثمان فوكلت أخاها في طلبه بموجب ذلك وهو مقر غير أنه يتوهم
 لا يلزمه بضرب زوجته شيء ويدعى على الأخ أنه شكاً عليه لحاكم سياسي بذلك أنه
 للضمان والشكوى ملا والأخ منكر الشكوى عليه للسياسي فهل يلزم الأخ بمجرد الدعوى شيء وهو
 على الزوج أرضاً لثمان أم لا أجاب ضرب الزوجة موجب للضمان سواء
 كان ظماً أو بحق لأن المباح يتقيد بالسلامة ففي الأثمان الثلاثة سبعة وتسعون
 درهما وستة من الأبل ونصف لأن دية المرأة على النصف من دية الرجل في النصف
 ومادونها ولا شيء على الأخ بالشكوى المذكورة لأن الموجب للضمان الشكوى في
 حق وهذه بحق والحال هذه والله أعلم سئل في رجل طرح آخر على الأرض
 وضربه فصار يصرع فإذا عليه أجاب أن ثبت زوال عقله بما ذكر ففيه دية
 كاملة وإن زال بعضه فبقدره إن انضبط بزمان أو غيره وإن لم ينضبط فحكو
 عدل والقاضي أن يقدرها باجتهاد وهذا قلته تفقها أخذاً من كلامهم وقد صرح
 بعض العلماء بأن الأصراع ضرب من الجنون والله أعلم سئل في امرأة خطفتها أخوة
 على فرس خلفه وابن عمها من محل زوجها وأردفها خلفه على فرس وشدها اليه وسير بها الفرس
 وسيرها فآلقت عدواً وعجزت عن حفظ نفسها فآلقت جنيهاً بسبب الشدة وملاقاء السرح لبط
 جنيهاً وماتت بعده بسببه هل عليه غرة للجنين ودية للمرأة وتكون جميع الغرة للأب
 ونصف الدية للزوج حيث لم يكن لها ولد أجاب نعم على مردفها الناشد
 دية في الأم وغرة في الجنين فأماد دية الأم وهي نصف دية الرجل فيرثها ورثتها ورث
 ادعت أنها أصابتها من جملة الودعة فله النصف منها وأما الغرة وهي خمسمائة درهم فهي للأب لا لغيره
 جرم من راعى ارتب الجنين فيه والحال هذه والله أعلم سئل في امرأة تدعى أنها كانت في داره
 بين أغنامها فاصابها جرم من راعى الأغنام فآلقت بسببه جنيهاً وهو يقول من
 جرم لا أدري أهو الصاب لها أم لا وعلى تقدير أنه الصاب لا أدري هل الالتقاء به
 بغير حاصل كلامه انكار ما عدا الرمي هل يلزمه بمجرد ذلك شيء أم لا وهل تقبل
 شهادة من شرطه مال على شهادته في ذلك أم لا وإذا وجد البشوت الشرعي
 للشرائط الشرعية ما يلزم الراعي شرعاً في ذلك أجاب لا يلزمه بمجرد الاعتراف
 بالرمي شيء لاحتمال دمي غير ولا بالأعتراف بالرمي والاصابة لاحتمال أن الالتقاء حصل بعد
 آخر ولا بد من الاعتراف بأن الالتقاء حصل به أو البينة العادلة التي تشهد بان جرمه
 الراعي أصابها وآلقت به أو تشهد على أقاربه به كذلك حتى تلزم الغرة أو النكول عن البينة
 المتوجهة عليه في دعوى ذلك كذلك وأما بدون هذه الأمور لا يلزمه شيء وإذا ثبت
 بالبينة العادلة أو الأقار أو النكول فاللازم عليه غرة وهي نصف عشرين دية قدر

مطلب
ضرب الزوج
زوجة موجب
للضمان والشكوى
ملا والأخ منكر
الشكوى عليه
للسياسي فهل
يلزم الأخ
بمجرد الدعوى
شيء وهو على
الزوج أرضاً
لثمان أم لا

مطلب
رجل ضرب آخر
حتى صرع

مطلب
خطفها من محل
زوجها وشدّها
على فرس خلفه
وابن عمها من
محل زوجها وأردفها
خلفه على فرس
وشدها اليه
وسير بها الفرس
وسيرها فآلقت
عدواً وعجزت
عن حفظ نفسها
فالقت جنيهاً
بسبب الشدة
وملاقاء السرح
لبط جنيهاً
وماتت بعده
بسببه هل عليه
غرة للجنين ودية
للزوجة حيث لم
يكن لها ولد

مطلب
ادعت أنها أصابتها
من جملة الودعة
فله النصف منها
وأما الغرة وهي
خمسمائة درهم
فهي للأب لا لغيره
جرم من راعى
ارتب الجنين فيه
والحال هذه والله
أعلم سئل في
امرأة تدعى أنها
كانت في داره
بين أغنامها
فاصابها جرم من
راعى الأغنام
فالقت بسببه
جنيهاً وهو يقول
من جرم لا أدري
أهو الصاب لها
أم لا وعلى
تقدير أنه الصاب
لا أدري هل
الالتقاء به
بغير حاصل
كلامه انكار ما
عدا الرمي هل
يلزمه بمجرد
ذلك شيء أم
لا وهل تقبل
شهادة من
شرطه مال على
شهادته في ذلك
أم لا وإذا
وجد البشوت
الشرعي للشرائط
الشرعية ما
يلزم الراعي
شرعاً في ذلك
أجاب لا يلزمه
بمجرد الاعتراف
بالرمي شيء
لاحتمال دمي
غير ولا بالأعتراف
بالرمي والاصابة
لاحتمال أن
الالتقاء حصل
بعد آخر ولا بد
من الاعتراف بأن
الالتقاء حصل
به أو البينة
العادلة التي
تشهد بان جرمه
الراعي أصابها
وآلقت به أو
تشهد على أقاربه
به كذلك حتى
تلزم الغرة أو
النكول عن البينة
المتوجهة عليه
في دعوى ذلك
كذلك وأما
بدون هذه الأمور
لا يلزمه شيء
وإذا ثبت
بالبينة العادلة
أو الأقار أو
النكول فاللازم
عليه غرة وهي
نصف عشرين
دية قدر

درهم تبلغ بحساب القروش الآن ستة وخمسين قرشا تقريرا فاذا ثبت عليه ذلك يلزمه دفعها ولا تقبل شهادة أخذ المال على الشهادة ولا المشروط له عليها مال ولا المتعصب لا الفاسق المرتكب ما يسقط عدالته كما قد علم من كلام العلماء رحمهم الله تعالى والله أعلم

سئل في رجل ضرب آخر ضربا بسكين فقلع عينه اربع ارجاء من اسنانه وكسر عظم نحيه الايسر فماذا يلزمه الجواب اذا كان ذلك كله يفعل واحد بلا قود في شيء منه ويحجب عليه في العين نصف الدية وفي كل سن نصف عشر الدية وهو اسنانه وكسر خمس من الابل او خمس مائة درهم وفي اللحي ان لم تنقل العظم بعينه كسره عشر الدية وان نقلته فعشر ونصف عشر وان كان كل واحد يفعل مستقل يقص منه في الاسنان وعليه في العين نصف الدية وفي اللحي ما ذكرنا اولا اذا لا قصاص في قلع العين ولا في كسر

لعظم لعدم تحقق المماثلة في ذلك والله أعلم سئل في رجل ضرب آخر حرا عمدا بسكين على يده فخرجهما جرحا فاحشا فسلت فماذا يلزمه وهل اذا قال الضارب انما ضربته لان قريته اتم بواحدة من جرحي فذهبت هذه الجناية بهذه التهمة هل يعتبر بقوله وتذهب هذه بهذه أم لا عبرة بالتهمة ويضمن ارش اليد اجاب يجب ارش اليد وهو نصف دية النفس على الضارب في ماله لانه عمد وقد سقط القصاص بالشل لعدم امكان المساواة ولا تذهب هذه الجناية بهذه التهمة باجماع كل مسلم فلا اعتبار بقول

الضارب ذهبت هذه بهذه والله أعلم سئل في رجل ضرب رجلا حرا فقفا عينه فماذا يلزمه اجاب يلزمه في ذلك نصف الدية سواء كان عمدا او خطأ لعمد امكالم المماثلة وتتحمله العاقلة في الخطأ والدية الكاملة مقدرة بمائة من الابل والفرس

او عشرة آلاف درهم فالواجب العين المذكورة نصف ذلك والله أعلم سئل في صغير لطم وجه امرأة فاسقط سننها فاسقط سنانها

يلزم في السن اثنان ونصف من الابل او مائتان وخمسون درهما على عاقلة والله أعلم سئل في خيال قال لآخر رجلا وضربه بعضا فقفا عينه فماذا يلزم الضارب اجاب

يلزمه نصف الدية كما صرح به اصحاب المتون والشروح والفناوي وهو من الابل خمسون مفصلة اربعا من بنت مخاض اثنتا عشرة ونصف ومن بنت لبون كذلك

ومن حقة كذلك ومن جذعة كذلك هذا من الابل واما من الذهب فخمسمائة دينار ومن الفضة خمسة آلاف درهم والله أعلم سئل في رجل ضرب آخر بجرح فاصاب

قمة فاسقط ستا من اسنانه فماذا يلزمه اجاب يلزمه في كل سن خمس من الابل او خمس مائة درهم هذا اذا كان خطأ وان كان عمدا ففيه القصاص السن بالسن والله أعلم سئل في رجل اشج آخر شجرة دامية فبرئت وبقي أثرها في وجهه فماذا يلزمه شرعا

يجوز او كدر عدا فكسر بعض سنة فماذا يجب عليه اجاب ان كان الكسر مستويا
 يستطاع في مثله القصاص بالمبرد اقصر من الضارب فيبرد من سنة بمقدار سن
 المضروب وان لم يكن كذلك فعليه من ارش السن بحسب ما به ان كان نصفامنه فنصف
 ارش السن وان ثلثا فثلث وهكذا وقد تقرران في السن نصف عشر الدية فينظر
 مقدار ما ذهب من سنة فيجب ارسده بحسب ما به حيث لم يمكن القصاص والله اعلم
 سئل في رجل ضرب رأس آخر فاذهب بعضا من بصره فماذا يلزمه شرعا اجاب
 صرح في التنازخانية والبرازية وكثير من الكتب انه لو ذهب بعض بصره بضر
 وبنحوها فلا قصاص وفي ذلك حكومة عدل ونقله في التنازخانية عن الفتاوى
 الصغرى والمسئلة مشهورة وفي كثير من الكتب مذكورة وذكر ايضا في التنازخ
 ان ذهاب البصر قيل ان الاطباء تعرفه فقول عدلين منهم مقبول فربما يظهر المقدار
 الذاهب منه يقول الاطباء فتسهل الحكومة والحال هذه والله اعلم سئل في امرأة
 حرة نبت اخرى وابنتها عن القاء القمامة بموضع يضر بالماراة فانتدب اخوها
 وشجع الناهية في رأسها شجعة دامية فماذا يلزمه شرعا اجاب اولا يلزمه
 التعزير لا ارتكابه المعصية وثانيا يلزمه حكومة العدل وهي على قول الكرخي
 المصحيح ان ينظر كم مقدار هذه الشجعة من الموضحة فيجب قدر ذلك من نصف عشر الدية
 لان ما لا نص فيه يرد الى المنصوص عليه والله اعلم سئل في جماعة يجرون تجرودة
 قال قائل منهم صنعوا في طعنه خشبة لثلاثيهرس احدا فقال رئيسهم لا يحتاج
 فهرس رجل رجل منهم فكسرها فما الحكم فيه اجاب الحكم في ذلك عند علمائنا
 المحققين ان حكومة العدل تقسم على جميع الجارين وتسقط حصصه المصاب عنه
 اما وجوب حكومة العدل فلنصر علمائنا بان في كسر كل عظم حكومة عدل واما
 كونها عليهم فلنصهم في مسئلة الاربعة النفرا الذين استوجروا بالحفر بتر فوقع
 عليهم من حفرهم فمات احدثهم ان على الثلاثة ثلاثة ثلاثة ارباع الدية ويسقط
 ربيعها معللين بان الموت من جنايته وجنايتهم فيسقط ما قابل فعله كما صرح به
 في النخانية والولولجية واكثر الكتب وان مات الذي انكسرت رجله من ذلك
 قسمت الدية كذلك فافهم والله تعالى اعلم باب ما يحدث الرجل في طير
 سئل في رجل له اثوان سفلى هدمه وجدد عمادته ووضع عليه ونصب
 عليها مياذيب نصبت في صدر ذقاق غير نافذ فيضربها هل اذا اطلب اهل الزقاق
 او بعضهم رفع المياذيب يجبر على رفعها ام لا واذا ادعى انه وضع باذن من اهل البيت
 له هل لهم الرجوع عن الاباحة وتكليفه برفعها ام لا اجاب لهم ان يطالبوه

مطلب
ضرب اخر فاذهب
ببصره

مطلب
ضرب امرأة في رأسها
شجعة دامية

مطلب
جاءت عروضة حجر
لذ فقال احد
منهم ضربه في حلقته
خشبة لثلاثيهرس
احدا ومنع آخر
فهرس رجل رجل

مطلب
ان وضع رجل مياذ
نصبت في زقاق
غير نافذ يجبر على
رفعها وان اطلب
اهله له ذلك لطلب
الرجوع

رفعها لان الرقاق الغير النافذ ملك لاهله فلم يهد ذلك سواء اضرام لا وان تراصوا
 بوضعها لهم ان يرجعوا لانها اباحة والبيع الرجوع عنها ممن اباح ركوب دابة له او
 مشتركة بينه وبين المباح له ان يمنع منه متى شاء كما هو ظاهر والله اعلم سئل
 عن رجل له اثوان في داره عليه ميازيب ينصب ماؤها في زقاق غيرنا فذهدمه ووجد
 بناءه وأحدث عليه طبقة ونقل الميازيب التي عليه على سطح الطبقة المحدثه هل
 له ذلك أم لا ويكلف برفعها أجاب ليس له ذلك ويكلف الى رفعها فقد صرح
 في الخلاصة ومثله في البرازية انه لو اراد اهل الدار ان ينقلوا الميزاب عن موضعه
 او يرفعوه او يسفلوه لم يكن لهم ذلك وفي الخانية في الجذوع وان اراد ان يجعله
 ارفع مما كان لا يكون له ذلك لانه اكثر ضررا عما كان ولا شك بان الماء كلما كان
 شاهقا فوقه اضربا لا شبهة لانه لقوته يحفر زيادة عما يحفره المنسفل ويتعد
 وقعه ويكثر انتضاحه وانتشاره فيستقر ربه جاره وذلك لان الرقاق ملك مشترك
 بين أهله فلا يجوز التصرف فيه بغير اذن شريكه ورضاه وقد ورد النهي عن اضرار
 الجار واذن الله اعلم سئل في رجل بنى على الطريق العام ساباطا بغير اذن من السلطان
 ومنع به النضاء والهواء عن طاقة مدرسته تجاهه والآن يريد ان يظلم مدرسته هدمه
 فهل تسمع دعواه بذلك ويجاب الى هدمه أم لا أجاب لناظر مطالبة بطرحه
 بل لكل واحد من احاد المسلمين ذلك فقد اتفقوا على انه اذا اضر فكل واحد ولو من اهل
 الذمة غير العبيد والصبيان ان يخاصمه ويقضي عليه بهدمه كما صرح به في جامع
 الفصولين راجع الفتاوى الديار و من قواعدهم الضرر يزال بل مذهب الامام ابي
 حنيفة يرفع ويمنع ولو لم يضر في التارخانية وذكر شيخ الاسلام رحمه الله تعالى
 في كتاب الصلح اذا اراد الرجل احداث ظلة في الطريق العام ولا يضر بالعامه فالصحيح من
 مذهب ابي حنيفة ان لكل واحد من احاد المسلمين حق المنع وهو الطريق ومثله في
 جامع الفصولين في الفصل الخامس والثلاثين وقد علم من كلام شيخ الاسلام
 في الصلح انه لا يعدل عن كلام الامام لانه جعله الصحيح من مذهبه وهو ولو لم يجعله
 الصحيح فهو الصحيح حيث ثبت انه مذهب الذي استقر عليه فان كان هذا فيما لا يضر
 فكيف فيما يضر وهو بالاتفاق من الجميع والله اعلم سئل في رجل كان مستكلا على مدرسة
 فغير معالمها بغير موجب بحيث انه سد طاقات في المدرسة المذكورة وبني تجاهها اثوابا
 على ساباطا أحدثه على طريق العامة والآن يطلبناظر المدرسة فتح الطاقات لقدمها
 وهدم الساباط هل يجاب الى ذلك شرعا أم لا أجاب نعم يجاب الى ذلك والحال
 هذه اذ لا يجوز تغيير معالم وقف ما وقد اتفقوا على رفع الظلة حيث كانت تقتر

مطلب
ليس لطلب الميزاب
ان ينقله او يرفعه
او يسفله

مطلب
ليس لطلب المدرس
ان يرفعه

مطلب
على الطريق العام
سأبا بغير اذن
السلطان ومنع به
النضاء والهواء
عن طاقة مدرسته
تجاهه

مطلب
اذا اراد رجل احداث
ظلة في الطريق العام
بل لكل واحد من احاد المسلمين
ذلك فقد اتفقوا على انه اذا اضر
فكل واحد ولو من اهل الذمة
غير العبيد والصبيان ان يخاصمه
ويقضي عليه بهدمه كما صرح به
في جامع الفصولين راجع الفتاوى
الديار ومن قواعدهم الضرر
يزال بل مذهب الامام ابي حنيفة

مطلب
اذا كان مستكلا
على مدرسة فقد
طافا فيها بسبب
بناء ساباطا أحدثه
على الطريق العامة
فطلبناظر المدرسة
فتح الطاقات لقدمها
وهدم الساباط هل
يجاب الى ذلك شرعا
أم لا

والصحيح من مذهب أبي حنيفة أنها ترفع بمخاصمة أفراد الناس ما عدا العبيد والصبيان
ولوله تقرر صريح به في التتارخانية وجامع الفصولين وكثير من كتب علمائنا والله أعلم
سئل في رجل أخرج جرحنا إلى الطريق العامة وفتح به كوة مشرفة على عورات جاره ^{مطلب} إذا أخرجه جرحنا
هل ينزع ولا يمنع من نزعه الطريق الفاصل أم لا أجاب نعم ينزع الجرح من كل واحد ^{مطلب} إلى الطريق العامة
من أهل الخصومة أن يطالب به ينزعه ولا يخص بذلك التجار وأماسد الكوة والفتوى ^{مطلب} فتعبر كوة مشرفة
على أنها حيث كانت للنظر والموضع موضع للنساء تسد بلافريق بين الطريق الفاصل ^{مطلب} وهناك صريح
وغيره والمسئلة الأولى في الكثرة وغيره والثانية في المضمرات وكثير من الكتب ^{مطلب} والله
أعلم سئل في بناء تشعث بحيث آل إلى السقوط وأخبر للعمارة أنه يحتاج في استئجار ^{مطلب} اختلاف
وتخصيصه إلى بناء قنطرة في الطريق العام فهل يسوغ لصاحب البناء أحداث مثل ^{مطلب} الثلاث في حكم
ذلك إذا كان ليس في أحد أثر ضرر خصوصاً حيث دعت الضرورة والحاجة إليه وجرى ^{مطلب} وضع قنطرة أو
عادة الناس بمثل ذلك وخصوصاً أيضاً كشف المحل من جانب الشرع الشريف بمحض ^{مطلب} ظلة في طريق العامة
العمارة وأهل المحلة وجماعة من المسلمين وأخبروا بأسرهم بأنه ليس في أحداث ذلك ضرر
أصلاً والحال أنها ذرعت أيضاً فجاء بناؤها انقصر من ذرع القنطرة الموجودة بذلك لظن
فهل حيث جرت عادة الناس بذلك ولم يكن في أحد أثار ضرر ليسوغ له ذلك ولا يلتزم ^{مطلب} الم
المعارض المتعنت وهل يحافظ الم دار حرير ويعد ذلك قضاء حاجته إن لصاحبها ربط دابته
إلى جانبها وأجلس في ظلها إلى غير ذلك من الانتفاع أم لا أجاب قد أكثر علمائنا من
نقل هذه المسئلة في كتبهم قال في البرازية وإن أحدث في الطريق ظلة لكل أحد الرفع والمنع
أضر أم لا وقال محمد رحمه الله تعالى إذا الم يضر بمنع ولا يرفع وقال الثاني رحمه الله تعالى
وبه يعتبر إذا الم يضر لا يمنع ولا يرفع انتهى وفي جامع الفصولين في أول الخامس والبلدين
أراد أن يحدث ظلة في طريق العامة وهي لا تضر بالعامة فالصحيح من مذهب أبي حنيفة
رحمه الله تعالى أن لكل من المسلمين حق المنع والطرح إذا كان ذلك بغير إذن الم
قال محمد رحمه الله تعالى له حق المنع لا الطرح قال أبو يوسف ليس له كلاهما انتهى ^{مطلب}
ونقلوا عن الصفار أنه إنما يلتفت إلى خصومة من يتخاصم لولم يكن له مثل ما يتخاصم فلولة
مثله لا يلتفت إليه إذا لو أراد دفع الضرر عن العامة ببدأ بنفسه فلما لم يبدأ بنفسه علم أنه
متعنت الحاصل أن ظاهر الرواية المنع والرفع واعتبر بعض المتأخرين قول الثاني لأنه أسهم
وأدق مع عدم الضرر فقال وبه يعتبر ولصاحب الدار الانتفاع ببناء داره بالقاء ^{مطلب}
وطين وخشب وربط دابة على الإطلاق كما نص عليه في جامع الفصولين وغيره وإذا
كان له ربط دابته في باب أولى جلوسه في ظلها وقد صرح ببعضهم والله أعلم ^{مطلب} فإحداث شيء
سئل في أحداث دكان في طريق يضر بالمارة هل يجوز أم لا أجاب لا يجوز حيث ^{مطلب} في طريق العامة

صريحاً لا يخفى وأما الرصيد فيكون إذا لم يمنع وكل واحد من أهل الخصومة دميكان أو مسلماً
منعه ورفقه قال في الكثر من أخرج إلى طريق العامة كيفية أو ميزاناً أو جرسناً أو دكاناً
مطلب الحائط فكل أحد ترعه انتهى يعني مطالبته بترعه والله أعلم فصل في الحائظ المائل سئل
المائل ما تلتف به حائظ مال إلى الطريق العام أو الخاص فأشهد على ربه من له ولاية الشهادة وهو المحارر أو رجل
سأله عن الشهادة من أحد الناس في العام هل يضمن متاعه جميع ما هلك تحته من نفسه أو ماله أم لا أجاب
نعم يضمن ربه ما تلتف به من نفسه أو ماله أن طالب يتقاضيه مسلم أو ذمي ولم ينقضه في
مدة يقدر على نقضه حيث كان إلى الطريق العامة ولد كان إلى طريق الجار أو إلى دار الجار
فالطالب إلى الجار فإذا اطلب ولم ينقض مع تمكنه ضمن جميع ما تلتف من ماله أو نفسه له
هكذا صرح به فقهاء مذهبينا ومتوننا وشروحا وقاوي والله أعلم سئل في امرأة
جالسة تحت جدار انقض بعضه فاصاب حجر منه رجل المرأة فكسر رأسها ومات هل يلزم
رب الجدار دينها أم لا أجاب لا يلزم رب الجدار دينها حيث لم يطلب من ربه نقضه
قبل الوقوع مسلم أو ذمي والقياس أن لا يضمن وبه قال السافعي واجد مطلقاً لأنه
لم يوجد منه منع هو فعلاً مباشراً عليه ولا مباشرة شرطاً أو سبباً والبناء كأن
مستقيماً في ملكه والميلان وشغل الهواء ليس من فعله فلا يضمن ولو كان ما مثله
فيما بالك إذ لم يكن كذلك والاجماع منعقد على عدم الضمان في غير المائل مطلقاً والله
مطلب أراد بيع كوة على أعلم فصل في الخيطان والطرق وما يتضرر به الجار سئل في الجار يريد فتح كوة
حاره وفي ذلك اطلاع على عوراته وحريمه أو بناء غرفة أو حائط على جدار مشترك
بينهما هل يمنع عن ذلك أم لا أجاب أما مسئله فتح الكوة ففيها استحسان
وقياس والاستحسان المنع وعليه الفتوى كما نقله في التارخانية وترج القدر
المسمى بالمضمرة عن التهذيب وقال في التارخانية قبل مسئله الكوة بتليل (م)
والخاصل في هذه المسئلة واجناسها أن القياس كل من تقترف في خالص ملكه لا يمنع
في الحكم وإن كان يؤدي إلى الحاق الضرر بالغير لكن ترك القياس في موضع يتعدى ضرر
تصرفه إلى غيره ضرراً بيناً وقيل بالمنع مطلقاً وبه أخذ كثير من مشايخنا وعليه
الفتوى انتهى ومثله في فضول العماد وكثير من الكتب وأما بناء الغرفة أو
السؤال على حداد البناء على حائط على جدار مشترك فالمنع منه متفق عليه قياساً واستحساناً قال في الحانية
حداد بين رجلين أراد أحدهما أن يزيد في البناء عليه لا يكون له ذلك إلا بإذن الشريك
أضر الشريك بذلك أو لم يضرا انتهى ومثله في كثير من الكتب وفي البرازية جدار بينهما
أراد أحدهما أن يبني عليه سقفاً آخر أو غرفة بمنع وكذا إذا أراد أحدهما وضع السلم
يمنع إلا إذا كان في القديرك ذلك انتهى ومثله في الخلاصة وكثير من الكتب والفقه

فيه انه بفعل ذلك يصير مستعملا للملك الغير بغير اذن فيمنع وهذا مما لا شبهة فيه
والله أعلم سئل في رجل له دار ملك وبجاره تجارته دار وقف وبينه وبين جاره شارع
يرتفعه الخاص والعام وصاحب الملك مراده فتح كوة في ملكه حادثة هل تجارته منعه على جاره ولكنت
من ذلك ام لصاحب الملك التصرف في ملكه كيف شاء اجاب هذه المسئلة مسئلة بينهما شارع فارا
فتح الكوة وظاهر الرواية فيها ان الجار لا يمنع عنها لان تصرف في ملكه ولم يتلف ملك
غيره بل لكن صريح في المضمرات شرح القدوري ان الكوة ان كانت للنظر

والساحة موضع النساء فالنظر ظاهر ويمنع من فتحها للنظر والظاهر وظاهر الرواية
هو القياس وما عليه الفتوى استحسان والله أعلم سئل في رجل فتح في بيته كوة
للنظر والفتاء مطلة على ملكه مقابلة لكوى يجره وبينهما شارع ودورهما هل له
منعه من ذلك أم لا اجاب ليس له ذلك اذ الملك مطلق التصرف للمالك ومسئلة للنظر والموضع
فتح الكوة التي جرى فيها القياس والاستحسان ابيست هذه التي للفتاء والفتاء
وانما هي المعدة للنظر والموضع موضع النساء وايضا لو ثبت له مطالبة لبيته لاثبت

عليه مثله والمنع من اصله خلاف القياس كما تقر في كلامهم فليس له منعه والحال هذه
والله أعلم سئل في سفل فوق علوه هل لصاحب السفل ان يفتح في سفله طاقة او يدق
وتدا او يفعل فيه ما يضر بالعلو أم لا اجاب ليس له ان يفعل شيئا من ذلك في المتون

لا يتدذ وسفل فيه ولا ينقب كوة فيه بل ارضى ذى العلو قال في البحر اشارة بكتاب
الكترا الى منعه من فتح الباب ووضع الجذوع وهدم سفله وفي فتح القديان فتح الباب
ينبغي ان يمنع اتفاقا وان وضع مسارا صغيرا او وسطا يجوز اتفاقا انتهى وانشار
بالصغير والوسط الى عدم جواز وضع سمار كبير والله أعلم سئل في دار مشتركة
بين اثنين هل يجوز لاحدهما ادخال الاجانب فيها بغير اذن الآخر لا خصوصا مع
صريح النهي اجاب لا يجوز لان تصرف في ملك الغير بغير اذنه وان كان مشتركا

وهو حرام والله أعلم سئل في ساحة لدار مشتركة بين ثلاثة نفر هل لاحدهم ان يبنى
بها كنيفا او منطجها او مسطبة او بناء يختص به ام لا اجاب ليس له ذلك اذ ليس لاحد
الشركاء ان يبنى له بها بناء يختص به في المشتركة اذ فيه منع الشريك عما هو مشترك
ولا يملك ذلك وانما له ان يفعل ما هو من حق السكنى كدخول وخروج وقعود ووضع

امتعة ونحو ذلك لا يملك منع به شريكه عن الانتفاع به كبناء مطبخ او كنيف في المشتركة
ونحو ذلك مما ذكر في السؤال والله أعلم سئل في دار باع مالها بيتا منها للجار فسند
بابه وفتح له بابا آخر في داره ومات البائع عن ورثة فاشترى احدهم البيت المذكور وهو
ملاصق لبيت له في الدار يستطرق اليه من ساحتها ويريد فتح باب البيت المذكور هل
للمشترك بابا لبيت آخر

[illegible]

في الخوض فانهدم بسبب ذلك وذو العلويين كوجد وشما ويدي قد هما هل القول في
 ذلك قول صاحب السفلى بيمينه أم قول صاحب العلوي بيمينه أجاب القول قول صاحب
 العلوي بيمينه وإن كان الحادث يضاف إلى أقرب أوقاته لكون صاحب السفلى يدعى الضمان
 وحسب العلويين كره والأصل عدم الضمان وبراءة الذمة من الاستغال بحق الغير فعارض
 الأصل السابق أصل أقوى منه والله أعلم سنل في مكان جارية في وقف مسجد جامع
 لها استطراق قديم في أرض موقوفة على جهة أخرى يريد المتكلم عليها منع الاستطراق
 المذكور هل له ذلك أم يبقى القديم على قدمه أجاب يبقى القديم على قدمه إذ
 الأصل بقاء ما كان على ما كان لغلبة الظن بالمسلمين بانه ما وضع إلا بوجه شرعي والله أعلم
 سنل في ميراث إلى دار اختلف صاحبها مع صاحب الدار ما الحكم الشرعي أجاب بما في
 جامع الفصولين ان اختلفا في حال الجريان فالقول لصاحب الكيزاب والأفلايد من بينه
 وقال بعضهم يترك لو قديما وحده القديم ان لا تحفظ اقراره وراء هذا الوقت كيف كان
 فيجعل أقصى الوقت الذي يحفظه الناس حد القديم قال (صش) هذا في غاية الحسن
 كذا في الفتاوى الضعيفة انتهى والله أعلم سنل في سطح بيت سفلى هو عرصه لدار علوية
 ذو السفلى يطالب صاحب العلوي بتطينه لدفع وكف الماء عنه في زمين الشاء محتجا بأنه هو المستفيع
 والمساكن فيه وذو العلويين منع من ذلك محتجا بأنه ليس لك فعل تطيينه عليهم على صاحب السفلى أم عليها لكونه المستفيع به
 وهل اذ تلف طين السطح بأكسطة انشائه يكون من ايجاب لا يجبر واحد منهما على ذلك أم أصاب
 العلوي فلكونه ليس بما لك اذ السطح ملك صاحب السفلى وإنما لصاحب العلوي سكنه
 والانشاء به ولا يجبر الانسان على اصلاح ملك غيره ولأنه لو أجبر انما يجبر لحقه
 او الحق ذي السفلى فلا وجه الى الاول وهو ظاهر ولا وجه الى الثاني لعدم موجبه وهو
 التعدي لا ترى ان السفلى لو انهدم فلا يجبر واحد منهما على بنائه لما قلنا وانما يقال
 لذي العلوي ليس لك طريق الى حقك سوى ان تبني السفلى بنفسك ان شئت وتحبس عنه
 صاحبه الى ان يوثيك قيمة المبناء هذا مع فوات الحق فكيف مع عدم فواته في مسئلتنا
 اذ عدم التطين لا يفوت الحق بالكلية وانما يوجب نقضا تاما وصاحب السفلى فلما
 صرحوا به قاطبة من ان المملك لا يجبر على اصلاح ملكه فان شاء طينه ودفع ضرره
 وكف الماء عن نفسه وان شاء تحمل ضرره كبيت لاحق لاحد في علوه ومسئلتنا هذه
 ليست مسئلة المنع عن البصرف التي ذكرها في الذخيرة وجامع الفصولين وغيرهما
 ليقال اجمع مانع ومطلق وانما هي مسئلة اصلاح الملك المتعلق به حق للغير
 وأما تلف الطين فان كان بالتعدي من ذي العلوي فهو ضامن وان لم يكن كذلك بل كان
 بالمشي المأذون فيه شرعا وبمرور الايام والليالي وعمل الشمس والهواء ونحوها فلا

مطلب
 لا يمنع صاحب
 الاستطراق منه

مطلب
 ميراث إلى دار
 صاحب مع صاحبها

مطلب
 سطح بيت لدار
 علوية طلب صاحبه

من ذي العلويين
 لكونه المستفيع به

وامتنع صاحب العلوي
 لكونه غير ما

[illegible]

الم

بالمصادقة والاتفاق فقالوا في الثبوت بالبينة يهدم لانها كما سمها مبينة وهو حجة
 قوية ومتعدية تصلح للدفع والرفع وفي الثبوت بجحده لا يهدم قولاً واحداً لانها حجة
 بظاهر الحال فقط فصلحت للدفع لا للرفع وفي الثبوت بالاتفاق والمصادق قولان
 ورجح عدم الهدم فقد ظهرت المسئلة بتفاصيلها والله سبحانه وتعالى اعلم **باب**
 بجناية البهيمة والجناية عليها **سئل** في رجل جمع به فرسه فالتف انساناً حال جموحه
 وعدم قدرته على منعه هل يضمن أم لا واذا اختلف مع الاولياء فاذ عجز الجرح والعجز
 عن المنع وانكروا ذلك يكون القول قوطم أم قوله اجاب اذا ثبت عجزه عن المنع
 يهدر قال في منع الغفار وقد اجاب عنها مولانا شيخ الاسلام ابو السعود العمادي
 مفتي الديار الرومية بأنه اذا تحقق عجزه عن منعها حتى اطلقت انساناً فدمه هدر او
 المسئلة في الفصول العادية وجامع الفصولين وغيرها والمسئلة قد وقع في نقلها الاكثرون
 واصحابنا عن ابي الفضل الكرماني والوجه فيها ان الراكب عند الغلبة انقطع تسييره
 فالتحق بالمسئلة والحال هذه وقد علم من عبارة شيخ الاسلام المفتي ان القول قول
 الاولياء يمينهم وان البينة على مدعى العجز عن المنع لتحقيق سبب الضمان والمثل
 في منافيه فهم ينكرون المنا في وهو يدعيه والاصل عدمه ولذلك قلت اذا ثبت
 عجزه عن المنع وهذا ظاهر والله اعلم **سئل** في امرأة طلبت من رجل فريسه لتركه
 فقتل عنه واركبها ففجع بها ولم يقدر على منعه حتى قتل رجلاً هل يضمن المرأة او صاحب
 الفرس ولا يضمن واحد منهما اجاب لا يضمن واحد منهما والحال هذه اذا تحقق جموحه
 اما اذا لم يتحقق بان لم تقم بينة على ذلك فالدابة واجبة على عاقلة المرأة لا على صاحب الفرس
 والقول قول اولياء القتل في انكار الجموح يمينهم والله اعلم **سئل** في رجل مر من
 طريق راكباً منظر المهر الى جلد مغروش فيه فقهر منه الى خلف ولم يمكنه منعه فوطئ
 رجلاً فكسر رجله ومات بسببه فهل يضمن دية الراكب أم فادش الجلد أم يؤخذ المهر
 به ام لا يلزم واحد اهما ذكر اجاب لا ضمان على فادش الجلد ولا على الراكب ولا يؤخذ
 المهر به اما الفادش فلما في المتأخرات وضع شيئاً على الطريق فقهرت منه دابة فقتلت
 رجلاً لا ضمان على الواضع اذا لم يصبه ذلك الشيء واما الراكب فلما افق به ابو السعد
 العمادي مفتي الروم انه اذا تحقق عجز الراكب عن منع الدابة المركوبة حتى اطلقت انساناً
 فدمه هدر واما عدم اخذ المهر فلعدم قائل به من ائمتنا فان احداً من علما شام لم يقل
 بدفع الدابة في جنايتها وقد جعل الشارع فعل العجاء جباراً اي هدر اقيب هذا عدم
 ضمان راكب المهر وفادش الجلد وعدم دفع المهر بملك الجناية فقد اهدر دمه والله
 اعلم **سئل** في جربد اصطب صبغاً وضع يده على الزيتون الذي يداس عليه بهرجال

مطلب
 جمح به فرسه فالتف
 انساناً فان اثبت
 بالبينة عجزه عن
 المنع يهدر والا

مطلب
 اركب فريسه غيره
 ففجع حتى قتل رجلاً

مطلب
 اذا ركب مهر افقت
 من جلد مغروش
 خلف فكسر رجل
 رجل فلا ضمان على
 الفادش والراكب

مطلب
 اذا اصطب جربد
 انساناً حال سوق
 الدابة فما قدرته
 على تاقلة السائق

سوق الدابة فمرسها فأت بسبب ذلك هل يجب دية على عاقلة السائق وهو من جملتهم
ألا أجاب نعم يجب دية على عاقلة السائق ويدخل السائق معهم ويكون
كأحدهم ومثل حجر البدة عجلة الطاحون وغيرها ووجه ذلك أن سير الدابة يضيق
إلى السائق قال في الحاوي الزاهدي أصابت العجلة صبيا فكسرت رجله وصاحبها
راكب عليها وقال كنت نائما فعليه أرش الكسرا انتهى وما ضمنه الركب ضمنه السائق

سئل في صغير حمل على فرس في المرمى فأسرعت في العدو وعثر وانكسر
فأشترت فهل كنت رقبته أو ماتت يسبب ذلك هل يضمن أم لا أجاب نعم يضمن كالبالغ والله أعلم
سئل في رجل له حصان اعتاد الكدم فقدم إلى صاحبه رجل فلم ينته وربط بين
أضاده فكدم فأت الحصان اعتاد الكدم فقدم إلى صاحبه ما ألتفه بعد التقدم المذكور أم لا
التيه إن كان بعد الاتهاد على مالكه أجاب نعم يضمن حيث تقدم إليه فيه ففي الحاوي الزاهدي برمز برهان الدين
فألفها عليه مثله صاحب المحيط ربط كبشا على طريق وأشهد عليه بالنقل فلم ينقله حتى نطخ صبيا
الكبس وأثور وكسر ثنيته يضمن وفي شرح تنوير الأبصار نقله عن السراجية سئل برهان
الدين عن عنده ثور نطوح فسيره إلى المرمى فنطخ ثور غيره فمات فالوإن أشهد عليه
يضمن والأفلا وفي البرازية نأفلا عن المنيبة في مسئلة نطخ الثور يضمن بعد الاتهاد

النفوس والمال انتهى وفي المسئلة خلاف والاكثر على الضمان كالمحاطط المائل إذا حصل
التقدم إلى صاحبه فيه والله أعلم سئل في كلب عقور لرجل عض رجلا فنقله بعد التقدم
إلى صاحبه ومطالبته بحفظه ورفع أذاه عن أهل القرية فلم يفعل هل يضمن صاحبه
دية الرجل أم لا أجاب يضمن صاحبه الدية كما صرحوا به في عامة الكتب وتتم لها
العاقلة وهو كأحدهم كما في المحاطط المائل والله تعالى أعلم سئل في رجل له ثور نطوح
تقدم إليه أهل قريته وأشهدوا عليه فنطخ رجلا فكسريده وعطله عن عمله فإذا
فألويجفها حكويجب على صاحبه أجاب الحكم في كسر كل عضو حكومة عدل وهي أن يقوم المكسور
عبدًا بلا هذا الأثر ثم يقوم معه فقد التقاوت بينهما من الدية هو الواجب على ما

عليه الفتوى وقيل هو ما يحتاج إليه من النفقة وأجرة الطبيب وعن الادوية
إلى أن يبرأ وذلك لعدم تبصر النظر إلى مقدار هذه من الموضحة لأنها ليست في الرأس
رجل فكسرها ولا في الوجه بل هي في اليد والله أعلم سئل في رجل له ثور نطخ بقره فكسرها هل
يضمن صاحب الثور أم لا أجاب هي العجاء التي في الحديث الصحيح الذعدوا الإمام
مالك والإمام أحمد والبخاري ومسلم وأصحاب السنن الأربعة وهو قوله صلى الله عليه
العجاء جرحها يجازي يهدر والمراد بالعجاء كل حيوان سوى الإذني والمراد بجرحها
أثلا فيها سواء كان يجرح أو غيره فلا يضمن صاحب الثور ما فعل ثوره ولا صاحب كل
فهل كنت دابة كدمت دابة

دابة ما فعلت دابته من فعل ينقطع نسبته عن مالكمها اوراكها اوسانها او قاذفها
والله اعلم سئل في دابة كدمت دابة في المعرى فهلكت بكدمها هل يضمن الراعي أم رب الدابة أم لا
ولا اجاب لا ولا اما الراعي فلعدم تقصيره واما رب الدابة فلا ان حكمها الجحاء وان كانت
في تدبيره والله اعلم سئل في رجل عقر بقرة آخر فالحكم الشرعي اجاب ان كان
مات من العقر ضمن جميع قيمتها وان ايسر حياتها وذابحها مالكمها انسا من حياتها ضمن
قيمتها عاقرها ما عدا اللحم والقول قوله ان انكر ذبحها من الاصل وفي قيمة اللحم ان اختلفا
في قيمته لتقرر الضمان على القاطع بالقطع اي ضمان القيمة به فافهم والله اعلم سئل
في رجلين لكل بغير ربطا هما في موضع لهما ولا ية الربط فيه فغض أحدهما الآخر
عضا فاحشا فذبحه مالك العاض هل يضمن قيمته أم لا واذا قلتم يضمن هل
يضمنه سليما او معضوضا اجاب يضمن قيمته معضوضا اذ فعل البعير هذرو فعل
مالكه معتبر والله اعلم سئل في فرسان يلعبون ضرب واحد منهم آخر بما في يده
فاصابت ضربه فرسه فخرجها ورجع بها الى مربطها وتركها الاكل والشرب هل اذا
مات يلزم ضمها نهاضار بها أم لا اجاب هذا السؤال فيه تفصيل ان انكر الضار
هلاكمها بسبب ضربته واقام ردها عليه البرهان ان موتها بسبب الجرح ضمها بالاول
لا لانه المدعي والاخر المنكر والبينة على من ادعى واليمين على من انكر والله اعلم
سئل في رجل من عادته ان يعرض حذرا صاحبه اهل القرية التي هو بها عن القربى منه
تركه رجل في مربطه وفك رسته وقاده وحمل عليه زرع او قاده به فعضته في ذكره
واثنيه فمات من ذلك فهل يلزم صاحبه دية او يلزمه دفع الجمل لاولياء القاتل
أم لا اجاب لا يلزمه شيء من ذلك وسواء تقدم اليه فيه أم لا لان هذا بمنزلة تعدد
المروء على البئر المحفورة تعديا في غير ملك الحاقفران تعدد المروء يمنع ضمانه فكذلك
التقرب الى البعير المذكور وتحميله وقوده يمنع من ضمان مالكه ولو تقدم اليه فيه كما
هو ظاهر والله اعلم سئل في بعير صال على رجل فقتله الرجل هل يضمن أم لا اجاب يضمن
قيمه والقول قوله في ذلك والبينة على المالك ولو كان مكان البعير حر مكلف لا يثنى فيه
وكذا العبد المكلف ولو كان مكانه محجونا حر يضمن دية او محجونا عبد يضمن قيمته
وكذلك الصغير يضمن اذا اصاب حرا او عبدا فاحرقه فيه الدية والعبد يجب قيمته فالحاصل
ان الصغير والمجنون يضمنان مطلقا كالذابة والبالغ العاقل لا يضمن مطلقا فافهم
والله اعلم سئل في بعير ذنا من نفق قصاح به رجل ليرجع فلم يرجع حتى هوى فيه فهل
يضمن أم لا اجاب لا يضمن والله اعلم سئل في اخوين جالسين في مخيم واحدهما يربع
ومع أحدهما جمل لرجل دفعه له ليرعاه له بالاجرة مرض الجحال مرضا أقعده عن

مطلب
دابة كدمت
دابة فهلكت

مطلب
رجل عقر بقرة
آخر

مطلب
بعير عرض بعير
آخر عضا فاحشا
فدبح مالكه

مطلب
فرسان يلعبون
ضرب واحد منهم
آخر بما في يده
فاصابت فرسه
الاكل والشرب
حتى مات

مطلب
رجل من عادته ان يعرض
حذرا صاحبه اهل
القرية من القربى
فقتله من القربى

مطلب
يضمن من قتل
بعير اصاب عليه
بجمل او آخر
والعبد عليه
تفصيل فيها

مطلب
لا يضمن من
صاح بعير
فهلكت

تهدم محل إلى أهله بعد أن وصى إياه عليه بمحفظه مع جملة تجماله فمات خفاً أنفه أو بفعل
 سائبة في الرعي هل يضمن هو وأخوه أم لا ضمان على واحد منهما كما أجاب لا ضمان
 عليه ولا على أخيه لعدم تعديهما والحال ما ذكر فيه إذا حصل إنزاع ترك الدابة
 مع أخيه لغيره وترقو تحصلت له ولا ضمان في ذلك بإجماع أئمتنا وقد صرحوا بأن له
 أن يحفظ بأجرائه ولا يضمن والله أعلم سئل في رجل راكب فرساً خرجت بندقته
 المعرضة بين يديه على سرج فرسه فأصاب فرساً صاحبه الذي بجانبه فقتلها وكان
 قد قلع ذنابه فلم يور و لم يعلم ما سبب خروجها هل هو من ربح حملت من الفيلة
 نارا فالتفتها على محل الخروج أو من غير ذلك هل يضمن أم لا أجاب لا يضمن حيث
 جهل السبب لأنه إن كان يحمل الرمح والقائما لا يضمن وإن كان بفعله ضمن والضمان
 موجب لاستعمال الدابة واستعمال الدابة لا يكون مع الشك وهذا مما ينظر للفقهاء
 بإدراك المظن والله أعلم باب جناية المملوك سئل في رجل راكب عبده
 فرس الغير فاقتلها هل يضمن أم لا سئل في رجل راكب عبده فرس الغير فاقتلها هل يضمن أم لا
 يضمن العبد قيمتها أم سيده أجاب لا ينفذ إقرار العبد على سيده ولا يؤخذ بإقرار
 الأبعد عنه ولا تسمع الدعوى عليه ولا الشهادة بحضوره سيده وإذا ثبت بالبيعة
 الشرعية أن سيده أركبه فهلك تحته وجب ضمان قيمتها على السيد لأنه المستعمل
 لها باركا به فعليه قيمتها وقتئذ والله أعلم سئل في زيد قال لعبد المبالغ أقتل فلانا
 ففرض به بيارودة عبداً فاستمر صاحب فراس إلى أن مات فما الحكم أجاب يجب القتل
 على العبد ولا شيء على المولى غير التعزير الشديد لا رتكا به المعصية الموجبة لذلك
 وذلك لأن العبد فيما يوجب القصاص كالحرق فلا يصح أمر مولاه له فيه وإذا أردت
 إيضاح ذلك فانظر ما صرح به شراح الهداية وغيرهم في باب جناية المملوك في مسئلة
 من قال لعبد أن قتل فلانا أو رميته إلى آخره والله أعلم باب القسامة
 سئل في قتل بقرب قرية فادعى ولياؤه القتل على معين من أهلها هل تسقط
 دعواهم هذه القسامة والدية عن البقية منهم أم لا أجاب إذا وجد قريبا بحيث
 يسمع الصلوة ولم يكن الموضع الذي وجد فيه مملوكا لغيرهم وجبت القسامة والدية
 فيه على أهلها ولا يمنع من ذلك دعوى ولياء القاتل على معين منهم حيث لم يوجد
 منهم وإنه لا يصرح بالإبراء البقية والله أعلم سئل في رجل ادعى على ستة أنفارا أنهم ضربوه على
 يده فقتل وإنه لا حقه له عند غيرهم هل تسمع دعواه على غيرهم إذا ثبت عليه ذلك
 أم لا أجاب لا تسمع كما هو صريح أو كما لصرح في كلامهم في فروع متعددة في
 مواضع مختلفة والله أعلم سئل في قتل بندقته وجد بين قري ثلاث وهو بارض

مطلب
 لا يضمن الزاني
 مدفع الحمل الآخر
 إذا مات من غير نقد

مطلب
 في راكب غريب
 سئل في قتل
 فرس صاحبه ولم
 يعلم سبب خروجه

مطلب
 إذا ركب غريب
 فرس الغير فاقتل
 العبد هل يضمن
 قيمته فالغيب
 عليه ولا يؤخذ
 العبد بأقراره حتى
 يدعى

إمره البائع
 يقتل لأن قصير
 سارودة ما لا يضمن
 عليه وإن مات
 مات

مطلب
 قتل وجد بقرب
 قرية فدعى ولياؤه
 القتل على معين
 يسقط القسامة
 والدية عن البقية

مطلب
 ادعى على جماعة أن
 شل يده سب
 ضربه وإنه لا يصرح
 له عند غيرهم

مطلب
 قتل بندقته وجد
 بين قري ثلاث

واحدة منها واليهما أقرب بعد ان صالوا جميعا على الصواب شي والتقوا بالاسلحة وقتل
من فئة وفي اهل القرى ثلاث بندقات فهل تلزم ديتة اهل القرى الذين صالوا
جميعا أم أصحاب البندق الثلاث أم القرية التي وجد في أرضها القتيل وتقبل شهادة
غيرهم عليهم أم لا او ضحوا لنا الجواب أجاب المصريح به في كتب علماء ساقطية انه
اذ التقي قوم بالاسلحة فأنكشفوا عن قتل فعلى اهل الموضع الذي وجد القتيل فيه
القسامة والدية لان القتيل وجد بين أظهرهم وفي أرضهم والحفظ عليهم وبه صرحت
اصحاب المتن ولا يلزم سواهم الا ان يدعى عليهم الولي ويثبت ذلك بالبرهان
ودعواه على واحد منهم او عليهم جميعا وعلى غيرهم معهم لا يسقط القسامة عنهم
ووجوب القسامة والدية على اهل الحلة والقرية التي وجد فيها القتيل مقر عند علمائنا
مشهور وفي أغلب كتبهم المعتبرة مذكور وذلك بسبب ان الحفظ وصيانة الموضع
عن ان يهرق فيه الدماء وتقتل فيه القتلى عليهم فهذا الاعتبار فالواذا التقي قوم
بالسيف فاجلوا عن قتل فالقسامة والدية على اهل الحلة لا على الملتحقين لا باعتبار
اننا نتحكم عليهم بان القتل منهم بيقين فافهم ذلك وأما شهادة غير اصحاب الحلة الذي
وجد فيه القتيل فلا شك في قبولها لعدم التهمة خصوصا مع دعوى الولي لانه لا يدفع
عن نفسه لعدم وجوده في محله كما صرحوا به عامة في آداب القسامة والله أعلم
سئل في رجل ذمى وجد قتيلا بساحة باب المهد المعروف الكائن بقرية بيت لحم
المفصل عنها بالساحة المذكورة وبه أثر ضربة بندقه مزهقة يدعى وليه انه ذمى
ببندقين من حاطي المهد القبيلة والشرقية ولا يعلم المزهقة منها ولا الضارب له
بعينه والساحة ليست مخصوصة لاحد بل مباحة لسائر الناس فما الحكم في ذلك
هل تجب القسامة والدية على اهل المهد جميعهم أم على اهل القرية المفصلة عنهم بالساحة
المذكورة التي هي أبعد عن القتيل من المهد أم على الجهتين أم يهدر بيتونا الجواب
رغبة في عظيم الثواب أجاب القسامة والدية على اهل المهد جميعهم ان ادعى
الولي عليهم لا قربيتهم فقد صرحوا قاطبة في جنس هذه المسئلة بان الاعتبار في وجوب
القسامة والدية القرب ولا يهدر دمه وان كان المكان مباحا لسائر الناس حيث كان
قريبا يسمع منه الصوت وقد صرحوا بان المحليين والسككين وكل مكان احدهما مفصل
عن الآخر اذ وجد القتيل في أحدهما فالقسامة والدية على اهله دون الآخر فاذا علم ذلك
ينظر الى دعوى الولي فان ادعى على الاقرب وطلب القسامة من اهله يجاب الى ذلك
ويحكم له بنها وبالدية عليهم وعلى عواقلم ان ادعى الخطأ وعليهم خاصة ان ادعى العمد
وان ادعى على غير الاقرب فلا بد له من البرهان كما هو شأن سائر الدعاوى في غير هذا

مطلب

اذا وجد قتيلا

بساحة مباحة

لسائر الناس

فالقسامة والدية

على اهل اقرب مكان

اليها وعلى عواقلم

اذا ادعى الولي الخطأ

وعليه فقط ان

ادعى العمد وان ادعى

على غيرهم فلا

يدعى البينة

الشان هذا ما صرح به علماء مذهب أبي حنيفة النعمان عليه وعليهم من الله غزير الرحمة
 والرضوان والله أعلم ^{مطلب} سئل في رجل كشفه عليه صويانها الرجل مع جماعة نذبه الحاكم
 مرسه وهو متعلق الشرعى بحبة جم غفير من المسلمين فوجد في رقبة مرسه بها عقدة وهو متعلق بالمرسة
 في المرسى فانفق في خادوق مدقوق في حائط وهو ميت لا روح فيه وسئل من وليه هل له غريم في ذلك
 مدقوق في حائط فأجاب أن غريمه في ذلك فلان وفلان وفلان لثلاثة نفر سماهم فما الحكم في ذلك
 وهو ميت فأدعى أجاب إذا لم يكن به أثر القتل كجرح أو خروج دم من أذنه أو عينه أو أن يخنق أو ضرب
 وليه بلى ثلاثة ^{مثله} فلو قسامة ولادية فيه إذا الظاهر أنه مات حتف أنفه وإن كان به أثر القتل بشئ مما
 ذكر وكان في داخل دار المذكورين وأدعى عليهم وليه القتل فليتهم القسامة وعلى عاقلتهم
 الدية وإن لم يكن بدارهم وكان في محلهم فالقسامة والدية على جميع أهل المحلة وإنما يمكن
 في دارهم ولا في محلهم فلو قسامة ولادية عليهم والبينة على وليه واليمين عليهم
 وتسقط القسامة عن أهل المحلة والدار إذا دعوى الولي على غير أهل المحلة والدار تسقط
 القسامة عن أهل المحلة والدار وتلحق دعوى الولي ببقية الدعاوى الشرعية القبا
 إذا القياس في الدعاوى جميعها أن البينة على المدعى واليمين على المنكر وخص
 دعوى القتل بما ذكرنا بالنص خلافا لقياس لحظر الدماء وهذا مما انفست
 عليه العلماء في كتبهم قاطبة والله أعلم ^{مطلب} سئل في جماعة بوادية وغير بوادية
 أحد قوا بطير خرج من البحر فخرجت بندق من بندق أخذهم فقتلت رجلا منهم ولا يعلم
 من هي وولى القاتل يقول حقى عنده هؤلاء البوادية يعيئون عند أخذهم والإكلام
 غرما في هل إذا أقاموا على واحد منهم بينة أنه هو الذي خرقت بندقه فقتلته
 تقبل بينته ويثبت القتل عليه وتنقضى دعوى القتل عنهم أم لا أجاب لا يثبت
 القتل عليه ولا تقبل بينتهم ولا تنقضى الدعوى عنهم إذا الدعوى لا تسمع إلا من صاحب
 الحق والبينة لا تقبل إلا بآية أو دفعة ولم يثبت عليهم بمجرد الدعوى ليدفعوه
 بها وباب الدعوى مفتوح فإن عين المدعى واحد الد دعوى عليه سمعت دعواه وقبلت
 بينته وإن ادعى على واحد غير معين لا تسمع لأن شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه
 وإن ادعى على الجميع أنهم اشتروا في قتله بيواريدهم أو غيرها صحت الدعوى ولا بد
 من بيينة تشهد عليهم طبق ما يدعى عليهم حتى يثبت مدعاه وقد علم تفصيل المسئلة
 وللمرئيه العالمين والله أعلم سئل في غلام دون البلوغ وجد مقتولا في داخل بيت من ديار
 شخص ويقر به بندق ولم يعلم قاتله ادعى ولياؤه القتل على صاحب الدار وصاحب
 الدار يقول إنما لعب بالبندق فخرست عليه فقتلته فما الحكم في ذلك ^{مطلب} أجاب صاحب
 الدار القسامة والدية ما لم يبرهن على ما ادعاه من قتله نفسه وهي مسئلة من وجد

مقتولا في بيت أو دار ولم يعلم قاتله وأجمع علما أو ناعيا على أنه إذا ادعى أولياؤه على المالك
فعلية القسامة والدية ما لم يثبت القتل على غيره أي على غير المالك والتوثيق والشرح
والفتاوى مترعة بها والله أعلم سئل في صغير سقط من سطح أو وقع في ماء فمات ماذا
يلزم فيه أجاب لا قاتل بالقسامة والدية في مثل ذلك حيث تحقق موته بسقوطه أو وقع في ماء فمات
نفسه إذ هو حاصل بفعل نفسه فكان هيدا وإلزاما ضعيفا على أن من قتل
نفسه لا قسامة فيه صغيرا كان أو كبيرا قال في التتارخانية نقلا عن السوازل
صبي مات في ماء أو سقط من سطح أن كان ممن يحفظ نفسه لا شيء على الأبوين وإن
كان لا يحفظ نفسه فعليهما الكفارة أن كان في حجرهما وإن كان في حجر أحدهما فعليه
الكفارة وذكر عن الفقيه أبي القاسم في الوالدین إذا لم يتعاهد الصبي حتى يسقط من
سطح أو وقع في ماء فمات لا شيء عليهما إلا التوبة والاستغفار وانتار الفقيه أبو الليث
أنه ككفارة على أحدهما إلا أن يكون سقط من يده وفي الظهيرية الفتوى على ما اختاره
أبو الليث انتهى والله أعلم سئل في قاتل روجد بسط الجرح المانع وليس ملوكا لا يمسك
ولا يسمع فيه الصوت فما الحكم أجاب هو هذا ولا قسامة ولاديه فيه والله أعلم
سئل في امرأة باعت حشمتها في دار لقريب لها وأبقاها ساكنة بها فأصبحت محروقة
بنار في البيت الذي بالدار المبعدة لكونها عاجزة كيفية صاء فكشف عليها هل يلزم
أهل الدار والجيران والمحلة شيء من غرامة أو دية أو لا يلزم أحد شيء من ذلك أجاب
لا يلزم أحد شيء في ذلك لادية ولا غرامة إذا الجفاء جبارا فعلها فيما بالدار بفعل النار
هذا لا قاتل به من فقهاء إلا متسار والله أعلم سئل في أهل قرية يشهد بعضهم بعض
أنه قاتل لهذا القاتل المدعى قله بجرح هل تقبل شهادة بعضهم على بعض أم لا أجاب
لا تقبل شهادة بعضهم على بعض منهم باتفاق أو امتناع لأن الخصومة قائمة مع الكل
والشاهد يقطعها عن نفسه فكان منتهما فلا تقبل شهادته وهذا باتفاق أبي حنيفة
وصاحبه إلا في رواية ضعيفة عن أبي يوسف لا يعمل بها والله أعلم سئل فيما إذا وجد
قاتل بئر هي أقرب لقرية من أخرى وقد شوهد تحت شجرة هي أقرب للآخرى دم سائل
ولم يثبت كون القاتل قتل نفسه تحتها ثم نقل والقي في البئر ما الحكم فيه أجاب
أعلم أنه يجب النظر أولا إلى دعوى الولي فإن ادعى على أهل قرية منهم أو ثبت كون البئر
بأرضها لا بأرض أخرى كالقسامة والدية عليهم سواء كانت البئر أقرب للآخرى أم لا
حيث كانت الأرض التي بها البئر ملكا وإن لم تكن ملكا فعلى أقربها للبئر خاصة لأن
الموجود في البئر كالوجود على ظاهرها وإحكام في الموجود كذلك يعتبر المالك أو لا
فإن لم يوجد فعلى أقرب لقريتين ما لم يدع الولي على الأبعد فإذا أنكر كل من أهل

مطلب
لا شيء في الصغير
إذا سقط من سطح
أو وقع في ماء فمات
سواء الكفار على
من وقع من يده
من الأبوين

مطلب
في قاتل وجد في
شاطئ البحر
الحل

مطلب
لا يلزم أحد شيء
فأما ما أصبحت
محروقة في دار
باعتها

مطلب
شهادة بعض
أهل القرية على
بعض بالقتل
غير مقبولة

مطلب
وجد قاتل بئر
هي أقرب لقرية
من أخرى ووجد
دم سائل تحت
شجرة بقرب
الأخرى

القريتين ما كية الارض التي بها السر فالقول قوله ونرجع الى اعتبار الاقرب ولا اعتبار
 الى مجرد وجود الدم المسائل من غير وجود القتل لاحتمال ان دم غيره وبوجود دم سائل
 من غير قتل لا يجب قسامة ولا دية كما هو ظاهر ما لم تقم بينة ممن ادعى عليهم الولي
 وهم أصحاب القريتين البتة بانه نقل من تحت الشجرة والتي في هذا الموضع فان ثبت
 ذلك بالبينة الشرعية اندفعت القسامة والدية عنهم ولزم القرية الاخرى لان الثابت
 بالبينه كالثابت عيانا فكأنه قد شوهد تحت الشجرة ولا تنسأ اعتبار الملك او لا ثم
 بعده القرب وان ادعى على الابعد ولم يك ما كالا قسامة ولا دية واعتبرنا في ذلك البينة
 والافراد واليمين والنكول كسائر الدعاوى ان برهن الولي على دعواه ثبت مدعاه ولا والله
 قول المدعى عليهم باليمين الحاسل ان ثبت كون البئر ملكا لاحد فالقسامة والدية عليه ولا لغيره
 الاقرب منهما ما لم يثبت تحويله ونقله من الابعد الى الاقرب فلا اعتبار بالقرب والبعد مع ثبوت
 الملك ولا بالملك مع دعوى الولي على غيره وكذلك الاعتبار بالاقرية مع دعوى الولي على
 أهلها وقد سأل السائل عن التحالف ولا تحالف عندنا في هذا الباب رأسا ولحاذا وسأل ايضا
 عن جرم الحاكم المستحا وجرمه لكل من اهل الاقرب والا بعد ظلم لا فصل له شرعا وقد غلت الاحكام
 قتل رمذ ولا يله الجبل الواقعة من الكلام والله أعلم ^{مطلب} سئل في قتل وجد في قلة لا مال له طاولا واولاؤه
 لا مال له طاولا واولاؤه يدعون على جماعة انهم قتلوه اليها وهم مقررون بانهم ما قتلوه هل يلزمهم القسامة والدية
 يا دعوى على جماعة مع اعترافهم لهم بانهم ما قتلوه أم لا اجاب حيث ما افروا عنى اولياء القتل باز
 ائهم قتلوه اليها مع اعترافهم لهم بانهم ما قتلوه أم لا اجاب حيث ما افروا عنى اولياء القتل باز
 ولكن ما قتلوه المدعى عليهم وهم اهل القرية ما قتلوه لا يلزمهم قسامة ولا دية اذا ثبت عليهم الافراد الا
 حجة على المقر فيلزم به شرعا وقد عرض الفريقان على أمرهما ولم يذكر في افرا واولياء القتل
 بانهم ما قتلوه ولو ذكره ما اوجبتهم يلزمهم القسامة والدية اذا اقرارهم بذلك عندهم المدعى
 لانه حجة من الحجج الشرعية يمنع الدعوى فيثبت ذلك لا وجه لطلبهم معه والله أعلم ^{مطلب}
 وحكم القتل للو سئل في مسجد القرية اذا وجد فيه قتل ما حكمه وما الحكم فيما اذا كانت كبيرة ووط
 ومسجد القرية او مساجد متعددة ووجد في أحدها قتل اجاب حكم الموحود في مسجد حاكم الموحودين
 فيما بعد مساجدها وهو معلوم الحكم واذا كانت كبيرة لها محلات وكل محلة لها مسجد فقسامة وديته على
^{مطلب} اذا وجد قتل في قرية اهل محلة لانهم الاول يتدبير امورهم كما اذا وجد في دار رجل منها فها على عاقلة لا ي
 موقوفة على مدية على اهل محلة الجاصل انها على عاقلة الاخص الاحق يتدبير الموضع والله أعلم سئل في رجل
 الموقوف عليه هب وقف وقف عليه عاقلة الاخص الاحق يتدبير الموضع والله أعلم سئل في رجل
 كاو معلومين واما اهل شعائرهم ليس احد منهم وشريط النفل ولد رسها ووقف على ذلك كله قرية ووجب
 ادا وحده وقف اهل شعائرهم ليس احد منهم وشريط النفل ولد رسها ووقف على ذلك كله قرية ووجب
 المسجد الحاج بالدية الآن فيها قتل ولم يعلم قاتله هل القسامة والدية على اهل القرية السكان الفارسية
 بينا في الموقوف الزراع أم على الموقوف عليهم هؤلاء أم لا قسامة والدية في بيت المال قياسا لوقف
 فيه

هذه المدرسة على وقف الجامع أجاب القسامة والدية على الموقوف عليهم حيث كانوا
معلومين قال في التارخانية نقلاً عن البقال إذا وجد القاتل في وقف الجامع المسجد
فهو كوجوده في المسجد الجامع كانت الدية في بيت المال وإذا كان الوقف على قوم معلومين
فالدية والقسامة عليهم انتهى وفي منح العفار بعد نقول كثيرة ذكرها قال فتحرر من كلامهم
أن القاتل إذا وجد في أرض فلا يخلو أن تكون مملوكة أو موقوفة أو مباحة فإن كانت
مملوكة فالدية والقسامة على الملاك وإن كان بقرب قرية فلا شيء على أهلها لأن العبرة
للملك والولاية كما قد مناه وإن كانت على أرباب معلومين فعليهم القسامة والدية لأن
تدبير اليهم والله أعلم وقال قبله وإن كان مباحاً إلا أنه في أيدي المسلمين فالدية في بيت
المال ذكر هذا القيد هلال والكرخي رحمه الله تعالى ولا شبهة أن القرية الموقوفة
على معلومين ليس على أهلها قسامة ولا دية لأن الموقوف عليهم لهم ولاية التدبير
دون أهل القرية والفرق بين المدرسة والمسجد الجامع تعيين الموقوف عليهم بشرط
الواقف في المدرسة دون المسجد الجامع فافهم والله أعلم وأما مسجد المحلة وشارعها
أما وجب على أهل المحلة لأنهم أحق الناس بالتدبير فيه والله أعلم سئل في قرية ذات
محلات وجد في أحدها قاتل لم يعلم قاتله هل القسامة والدية على أهل القرية
كلهم وتكون كالمحلة في المصراع على أهل تلك المحلة وتكون كل حارة محلة على حدة أجاب
القسامة والدية في القاتل الذي يوجد بمحلة من المحلات المتعددة في كل بلدة على
المحلة التي يوجد فيها القاتل بلا شبهة إذ كل محلة ما أهلها عليهم تدبيرها والقسامة
والدية على من عليه التدبير مطلقاً سواء كان في مصر أو قرية لأن عليها التدبير وأهل
كل محلة أولى بتدبيرها فكان عليهم خاصة والله أعلم سئل في قاتل وجد في دار
إنسان هل عليه القسامة والدية على عاقلة لا على أهل قريته أجاب نعم عليه القسامة
والدية على عاقلة كما طبقت عليه متون المذهب قاطبة وشروحها وفتاؤها وليس
على أهل القرية من ذلك شيء والله أعلم ثم رفع إليه ما صورته مولانا شيخ الإسلام أفدتم
أن القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلة فما القسامة والدية وما العاقلة وما
مقدار الدية وهل تجب حالا أو مؤجلاً وما مقدار ما يجب منها على كل واحد منهم وما
يفعل إذا لم تتسع القبيلة وما الفرق بين الدار والسفينة والمحبس حيث وجب هذا
الأمر على مالك الدار لا على السكان وفي السفينة على من فيها من الركاب والملا في الحبس
على بيت المال بينوا لذلك مفصلاً معللاً أجاب القسامة الإيثار التي تقسم بها
مالك الدار مثلاً وسببها وجود القاتل وركنها إجراء اليمين على لسانه وشرطها بلوغه
وعقله وحرية ووجود أثر القتل وتكميل اليمين خمسين وحكمها القضاء بوجوب

مطلب
إذا وجد قاتل في محلة
فالقسامة والدية
على أهلها دون أهل
القرية

مطلب
إذا وجد قاتل في دار
إنسان فالقسامة
والدية عليه دون
أهل القرية

المدينة ان حلف والحبس ان ابي الى ان يحلف في العهد وبالدية عند النكول والخلفاء والدية
 في بيان القسامة ^{مطلب} للمال الذي هو بدل النفس فيجب على عاقلة ان ادعى الولي القتل خطأ وعليه ان ادعاه عمدا
 وشرطها وجوبها كما نص عليه في شرح المجمع لابن ملك والعاقلة اهل الديوان فان لم يكن منهم فمقبلة
 وفي بيان العاقلة تقسم عليهم ثلاث سنين لا يؤخذ في كل سنة الا درهم او درهم وثلاث دراهم ولم تزد على كل
 واحد من كل الدية في ثلاث سنين على الاربعة على الاصح فان لم تنفع القبيلة لذلك ضم اليها
 اقرب القبايل شيئا على ترتيب العصبية ثم وثم واذا ضم اليها اقرب القبائل كذلك فلم
 تتبع لا تؤخذ زيادة عما ذكره مقسطا على المسلمين وقد اختلف المشايخ في الباقي قال
 بعضهم تعتبر الحال والقرى الاقرب فالاقرب وبعضهم قالوا يجب ان يكون بيت المال
 وبعضهم قالوا يجب الباقي في مال الحاني ووقع في بعض الكتب ان اذا ضم الى انصاره اقرب
 الدواوين ولم يكف يضم اليه الحال الاقرب فالاقرب وهذه المسئلة تدل على ان اهل المحلة
 يعقل عن اهل محلة أخرى وهكذا ذكره الطحاوي رحمه الله تعالى في كتابه خلافا لما
 ذكره الصدد الشهيد وقد تقرر ان وجوب اصل الدية عند عدم العاقلة في مال الجاني
 رواية شاذة وان ضم محلة الى أخرى خلاف الظاهر من المذهب وان كونها في بيت المال هو
 ظاهر الرواية وعليه الفتوى وكما يجزى ذلك في الكل يجزى في البعض فحرم المذهب وجوب
 الباقي في بيت المال على ما عليه الفتوى لكن في السراجية من ليس له عتيرة ولا ديوان
 فمن أبي خيفة رحمه الله ان يكون في ماله وبه أخذ عصام وفي ظاهر الرواية على بيت المال
 وعليه الفتوى وفي المجتبى قلت وفي زماننا يجوز ان لا يكون الا في مال الجاني الا اذا كان من
 أهل قرية أو محلة يتناصرون لان العترة فيها قد فئت ورحمة الناصر منهم قد رفعت ^{مطلب}
 والدار والسفينة وبيت المال قد انهدم والفرق بين الدار والسفينة ان السفينة تنقل وتحمل فتكون
 في اليد حقيقة فتعتبر فيها البددون الملك كما في الدابة بخلاف الدار فانها لا تنقل والفرق
 بينهما وبين السجين ان السجين لا يختص شخص فكان كالشارع الاعظم والجامع وفيها
 لا تحقق الهمة في حق الكل فلا قسامة فيها على أحد والدية في بيت المال لان الغرم بالغرم
 واذا لم يمكن له عاقلة فالاصح المفتى به انها في بيت المال والرواية بكونها في ماله شاذة
 بخلافه لظاهر الرواية واذا قلنا بها عليه خاصة بدعوى القتل العهد فهي ثلاث سنين
 أيضا كما صرح به الزيلعي وقدرها من الذهب الف دينار ومن الورق عشرة آلاف درهم
 وهذه المسائل تجل مجلد لكن اقصرنا على ما لا بد منه والله اعلم سئل فيما اذا جاء ثلاث
 رجال في بيت من دار مملوكة لرجل من قرية والرجال ليسوا من اهل القرية فاصبح احدهم
 قتيلا بجراحة والاول والثاني يقولان انهما لم يقتلاه ولم يقتله احدهما وكذلك مالك
 البيت وباقي اهل القرية ينكروا قتله انفرادا واجتماعا ولم يبين قائله فهل موته بهذه الجراحة ^{مطلب}
 اذا وجد أحد الضعفاء قتيلا في بيت المضيف فالقسامة والدية على عاقلة

وث فالدية على من المذكورين يتناول الحكم بشرطه الشرعي أجاب على صاحب الدار القسامة
الدية على عاقلة قال في مجموع النوازل اذا وجد الضيف في دار المضيف قتيلا فهو على رب الدار
مدا في حنيفة وقال أبو يوسف رحمه الله ان كان نازلا في بيت على حدة فلا دية ولا قسامة
ان كان مختلطاً فعليه الدية والقسامة اهـ وهذه المسئلة اجتمع فيها قولاهما لوجود الاربعة
ففيها وجوب القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلة على قولها بلا شبهة لكن قالوا عندنا
انما كان كذلك لان المالك هو المختص بنصرة البقعة فكان ولاية التدبير اليه فلزمه حماية
البقعة عن ان تراق فيها الدماء لا انا نحكم عليه بانه القاتل حقيقة حتى لو كان له دار بد مشق
سكنها جماعة باجادة أو إعادة مثلاً وهو بيت المقدس فوجد فيها قتيلا فعليه قال
في المحيط واذا وجد القتيلا في دار فيها سكان وأربابها عتبت فالدية والقسامة على أرباب الدار
في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف على السكان الحاصل ان القسامة والدية لا تجب على اهل
القرية ولا على من كانا بيتين عنده وانما تجب القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلة
وأما اللوث بما ذكره لا يستلزم في الحنيفة لا نقول به كما نص عليه الشراح طائفة والله أعلم

سئل في قرية موقوفة على مصالح الحرم الشريفين هل على أهلها قسامة ودية أم لا
قسامة ولا دية عليهم فيمن يوجد بارضها قتيلا أجاب لا قسامة ولا دية على أهلها وقد
صرح علماؤنا بان القتيلا اذا وجد بارض موقوفة على أرباب معلومين فالقسامة والدية على
الموقوف عليهم واذا كان موقوفة على الفقراء والمساكين فلا قسامة والدية على المالك
وقالوا اذا وجد في وقف المسجد الجامع فهو كما اذا وجد في نفس الجامع فالدية على بيت المال وهذا
من هذا القبيل والحاصل انه لا قسامة ولا دية على أهل القرية الموقوفة سواء كانت وقفا على معينين
أم على غير معينين وانما يتبع ولي الموقوف الموقوف عليهم ان كانوا معينين لطلب القسامة والدية

وان كانوا غير معينين يتبع بيت المال بالذقة فقط ان طلب ذلك وأما أهل القرية فلا سبيل عليهم
والحال هذه والله أعلم سئل في نساء وصبيان يستقون من صهر يج بقرية سقطت
صغيرة به من بينهم تستقي فهايت غرقا هل يجب لها على عاقلة من يستقي قسامة ودية صغيرة من بينهم
أم لا يجب واذا ادعى عليهم أولياؤها بأنهم دفعوها ودفعها أحدهم فسقطت في البحر فانت غرقا فادع
بذلك يلزم فيها عليهم بغير دعواهم ما يلزم في القتيلا اذا وجد في المحلة او القرية اذا ادعى بانهم دفعوها
ولي القتل عليهم من القسامة والدية أم لا أجاب لا يجب لها القسامة ولا الدية لاحتمال
وقوعها بزللة قد مرها لا ينعل فاعل مختار ووقوعها بزللة قد مرها لا يوجب على أحد شيئا
باجماع العلماء والقتيل الذي يجب فيه القسامة والدية شرطه ان لا يحال على سبب
ظاهر قوي يمنع وجوبها وهما محال على سقوطها لانه سبب ظاهري لا اعتبار عليه
لان ادعى اولياؤها على أحد أنه دفعها حتى وقعت لا بد من بينة وهي عدلان أو عدل وامرأتان

متوفى فان بالعدالة ولا يثبت ذلك بدون البيعة او الاقرار من يعتبر اقراره شرعاً والله أعلم
 سئل في بناء يمين للناس بالاجرة بنى لشخص مكاناً وورقه بيننا ومعه اجرة يعملون مياومة
 سقطت على رأسه ائجار من سقف البيت الذي يرقه في حال مرضه فارقت رأسه فذلك بذلك
 هو هدر وتقبل
 هل تجب القسامة والدية على عاقلة مستعملة أم لا وهل اذا اكتشف عليه فوجد في البيت المذكور بهذه
 شهادة الاجراء
 العالمين منه على الضفة فادعى اولياؤه القتل على المستعمل وشهدت اجراء المياومة بأنه مات بسبب سقوط
 الدلت
 الائجار عليه من غير فعل المستعمل تقبل شهادتهم ويندفعون أم لا اجاب لا قسامة
 ولا دية فيه حيث علم موته بالسبب المذكور اما القسامة والدية في قتل جمل امره كما في
 سائر تركت الفقه محرر مستطور والذي هلك بسقوط الائجار والحال هذه معلوم الحال
 لامرته فيه ولا اشكال وتقبل في ذلك شهادة الاجراء والعمال اذ لا يجوز بشهادتهم
 لانفسهم مغنياً ولا يدفعون عنهم مفرها والحق أحق ان يتبع وبكلمة الحق يدع ويصدق
 ومن قتله الجرح غير فعل البشر فهو بالاجماع هدر والله أعلم سئل في قتل وجد بقربة
 ادا وحده قتل بقربة
 وقد اشتهر ان قاتله فلان بن فلان منها هل اذا اقام أهل القرية البيعة من غيرهم ان
 واثام اهل البيعة
 قاتله فلان المذكور تقبل وتدفع اولياؤه عنهم أم لا وهل لا هل القرية اذ لم تكن بيعة
 من غيرهم ان قاتله
 فلا تقبل وان لم
 تخلف الاولياء على ذلك وان تكلموا قضى عليهم اجاب نعم اذا اقاموا على ذلك بيعة
 بعضهم عليهم تخلف
 تدفع الاولياء عن أهل القرية ولهم اذ لم تكن بيعة تخلفهم على نفى العلم بذلك وان كانوا
 اولياء الدعي عليه
 قفى عليهم به والله أعلم سئل في قتل وجد في خيمة رجل نازل بها في مكان ما الحكم الشرعي
 سئل
 ا. لو قتل في خيمة فيه الجواب مع بيان النقل في ذلك من كتب الاصحاب اجاب قال في الهداية ولو وجد
 فان كان في الحرم
 قتل في معسكر اقاموا بقلعة من الارض لملك لاحد فيها فان وجد في خباء او مسطاط
 ملكة فالقسامة
 فعلى من يكهما القسامة والدية وان كان خارجاً من القسطة فعلى اقرب الاحية
 والدية على ما تكلموا
 والادنى من يكهما
 اعتبار الليد عند انعدام الملك وان كان للارض مالك فالعسكر كالسكان فقتل المالك
 وان وجد خارجاً
 على اقرب الاحية عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لابي يوسف رحمه الله اهـ ومثله في كثير من الكتب
 سئل
 كالولولجية والظهيرية ونسور الابصار وشرحه والدرور والغرور وغيرها والنقل في
 مصدر حد قتيلا
 ما عاين ما دفع ذلك مستفيض يعلم بذلك انه ان لم يكن للارض مالك فالقسامة والدية على من فيها من
 والده الدية ما دام
 السكان وان كان لها ملاك فهم على الملاك عند الامام والله أعلم كتاب للعاقل
 ليس لوالده ان يرجع
 عليه الامد وما
 سئل في رجل قصد بندقه صيداً فأصاب آدمياً فقتله فدفع والده دية باذنه فهل
 يحصر وما في لاه الرجع
 عليه بجميع ما دفع او بمقدار ما يلزمه من الدية واذا قلتم انما يرجع بمقدار ما
 يلزمه هل يرجع الا بالدافع بالباقى على بقية العاقلة كائنة من كانت سواء كانت
 من اهل الديوان او القبيلة او من يتأصرونهم ولا يرجع للبصره اجاب العاقل لا
 لتسليم مطالبته بجميع الدية لانها على جميع العاقلة والعاقل كل واحد منهما اذا علمت ذلك
 لابد من ترجع

فإنه لو أُلدّه أو جَب الرجوع عليه بما يختصه فقط فيرجع إليه بما عليه فقط ويكون
مُتبرعا بما عداه من حصّة من لم يأذن من العاقلة فافهم والله أعلم ^{سئل في رايين}
تضاربا بالعضى ثم تفرقا وفي رأس كل منهما شجة ولم يصروا أحدهما صاحب فراش وقضى ^{مطلب}
الله تعالى بوقوع الطاعون ومات أحدهما بقضاء الله الذي يقول للشئ كن فيكون فادعى ^{رجل ضرب آخر}
أولياؤه أنه مات بتلك الشجة وصاحبه بمجئ الموت بسببها ويقرب بالضرب هل يلزم ^{ولم يصروا صاحب}
وعاقلة دية أم لا ما لم تقم عليه بينة بأنه مات من تلك الضربة لا سيما ولم يصروا ^{فراش ثم ما يدعى}
فراش منها ولم يتعطل عن قضاء مصالحه الخارجية أجاب لا يلزم ولا ما قلته دية ^{أولياؤه ما بسبب}
له إذا لا يلزم من الضرب القتل فاعترافه بالضرب ليس اعترافا بالقتل فلا يلزم الدية حتى ^{الضرب والضرب}
تقوم عليه بينة بأنه لزم الفراش حتى مات منها فلزم الدية العاقلة وهو كأحدهم أو ^{يقرب بالضرب ويترك}
يقرب بأنه ضرب ومات من ضربته فلزمه الدية ولا شئ على العاقلة لأنها لا تعقل ما وجب ^{الموت بسببه}
بأقرار القاتل ولا بد في الأقرار من التصريح بما يوجب الدية عليه لا بما ليس كذلك نحو الله ^{مطلب}
الذي قتل ونحوه والله أعلم ^{امرأة ضربت أخرى} سئل في امرأة ضربت أخرى فالتقت جنيتهما وماتت بعد ^{فالتقت جنيتهما}
فما الحكم الشرعي في ذلك أجاب يلزم عاقلة الضاربة دية للمضروبة وغرة وهي نصف ^{وماتت بعده}
عشر الدية للجنين وعاقلة عصبتهما النسبية فلا يدخل الزوج ولا أقارب حيث لم يكونوا ^{مطلب}
من عصبتهما النسبية والله أعلم ^{أراد ضرب رجل} سئل في رجل صوب بندقة فتخو رجل البرميه بها فضر بها ^{ببندقة فضر بها}
رجل بعصا البلقية فمن يده فوافق ضربه طأ وضعه النار فيها فأما لها فأصاب رجلا ^{رجل بعصا البلقية}
غير المصوب نحووه وقتلته فهل الدية على صاحب البندقة أم على صاحب العصا أجاب الدية ^{من يده فوافقت}
على صاحب البندقة لا على صاحب العصا إذ صاحب البندقة مباشر وصاحب العصا متسبب ^{ضربه وضع النار}
وإذا اجتمعا قدم المباشرو هذه قاعدة لم تختلف العلماء فيها فيما علمت والله أعلم ثم سئل ^{فيها فأصاب آخر}
بعد عام من طرف صاحب البندقة بما حاصله أن صاحب العصا لما ضربها أصاب النار فالتقاها ^{وقتلته}
على محل البارود فخرجه البندقة بفعله فأجاب وكان قد اعترض الجواب الأول بعض الجواب ^{مطلب}
بما صور تتران ثبت أن صاحب العصا لما ضربها أصاب النار فالتقاها على محل البارود فخرجه ^{أراد ضرب رجل}
البندقة بفعله فالدية على عاقلة صاحب العصا لأنه المباشر والحال هذه والحاصل أن وفي ^{ببندقة فضر به}
المقتول إذا ادعى على واحد معين منهما فعليه اثبات المباشرة كما وصفنا فإن ادعى على صاحب ^{بعض البلقية}
العصا أنه هو المباشر على الكيفية المشروعة وأقام بينة على ذلك لزم عاقلة الدية وهو ^{فخرجه وقتلت}
كأحدهم وإن ادعى على صاحب البندقة أنه المباشر على ما شرعنا وأقام بينة على ذلك لزم ^{إنشأنا وفي الحكم}
عاقلة الدية وبدون دعواه لا يلزم عاقلة واحد منهما إذا أنكر صاحب البندقة الضرب ^{تفصيل ذكره}
وادعى أنها خرجه بفعل صاحب العصا لا بفعله أما إذا اعترف بوضع النار على محل البارود ^{المؤلف}
وادعى أن نحوها الحصة للمقتول بفعل صاحب العصا فقد صار معترفا بالمباشرة فلزمه الدية

في ماله ولا تلزم عاقلته اذ العاقلة لا تعقل عدا ولا عيدا ولا مالزم بالصلح والاعتراف
وعنه المسئلة دقيقة ويتشعب منها شعوب تخفى على ضعف العلم وسقيم الفهم ويخطئ
فيها خبط العشواء ويقف فيها وقوف الجمار الموقرة الحال ويختير فيها اختيار البعير الموقر
في حزن الجبال ليت شعري لو انقبت عليه مغالطة فبقل له لو اختلفا فقال صاحب البندقة
لصاحب العصا انت الذي ضربت فانزوت النار والقيتها على محل البارود حتى خرجت فعلى
عاقلتك الدية وقال صاحب العصا بل انت الذي انقبت النار على محل البارود حتى خرجت
فعلى عاقلتك انت الدية ماذا يجب فاي جواب اجاب به يبرزه ويرسله لنا فان نظرت نظر
من عمود راعه في هذا الفن الى الابطا اعترفا له بالنقص ولا يفترض على ولاية الامور ان
يعا ملوه بالكف عن ان يقبض بيده فلما يمد الى الفتوى فانما هي ثقال الناس بحملها
المفتي على عاقبة اعادنا الله من شرور انفسنا وسينات اعمالنا وهذا للصوصاب
وتحما من الوقوع في الدعوى واجارنا بفضله من الاهواء العاسدة ولقد صدق من قال
واذا ما خلا الجبان بأرض طلبا الطعن وحده والترزلا والله الموفق للصواب
وام الله أعلم سئل في ضيف وحيد مقتولا في بيت مضيقه وقلتم بوجوب القصاص والدية
على عاقلته ولم تسع عاقلته واجب الحول للمقدر شرعا فعلى من الباقي منه اجاب هو في
بيت المال كما اشار الى ان صاحب الخلاصة في عدم ضم حجة الى اخرى في الباقي قال لا فيكون
جناية شخص لا عاقلة له يعني حكمه فيه حكم جناية شخص لا عاقلة له وقد تقر ان جناية
الشخص الذي لا عاقلة له في بيت المال وكذا في غيرها من المعبرات والله أعلم كتاب
أوصى ان يدفن الوصايا سئل في رجل أوصى بأن يدفن في مسكه هل على الورثة مراعاة وصيته أم لا
اجاب ليس عليهم مراعاتها ولا فضل له في مقابر المسلمين والله أعلم سئل
صاحب الروقة في رجل نصبه القاضي وصيا على ايتام أخيه واليت زوجة وكلت اباها في القاسية
على الايتام والاشهاد والبارى العام معه ففعل واشهد بالوكالة الشابة عن ابنته انه قبض جميع ما قسمته
من متروكات زوجها ولم يبق لها عنده قليل ولا كثير الا استوفته ماعد الدين الذي بذمه
على الوصي المذكور انما من معلومين ثم الا ان يدعى الاب المذكور بالوكالة عن ابنته على الوصي المنزور اعسانا
ابا لمجر ما قسم بيد الوصي غير ما قسم هل تسمع دعواه ويقبل مجرده قوله أم لا يقبل والقول قول
الوصي فيما بيده وهل اذا اخمنت الايمان بالدرهم وقت القسمة لاجل القسمة يازم الوصي
ان يتنزه ويأخذ ما اخمنت به أم لا اجاب لا يقبل مجرده قوله ولا يعطى بدعواه شيئا مادام
في يده ولا يبرمه ما من من الاعيان والقول قول الوصي فيما بيده انه له اولز يد او من تركه أخيه او تركه أبيه اذ كل من كانت له يد
وقد القسمة معاينة على شئ فالقول قوله فيه يمين ان طلبها مدعيه واما لزوم الوصي اخذ ما اخمنت
فيه لاجل القسمة فلا تاثل من تركه مال القيمة من نفسه لنفسه غير جائز لانه كالوكيل

ولا يعقد لنفسه كما صرح به في الاشباه والنظائر عازيا لشرح المجمع من الوصايا فكيف يلزم
 بغير التخصيص لاجل التسمية ليظهر به حظ كل واحد من الورثة وفي البرازية لو ابرأ أحد الورثة الباقي
 لودع على التركة وانكر ولا يسمع دعواه وان اقر بالتركة امره بالرد عليه والله اعلم **سئل**
 في وصية باع دار اليتيم وكتب صك التبايع وفيه ان الوصي باع لوجود مسوغ شرعي ادع البائع
 وهو الحاجة للنفقة والكسوة وكون الدار آلت الى الخراب وانه لا غبن فيه ولا فساد ولم تقربينة
 تشهد انه بشئ المثل وكان المشتري هدم من بناء الدار شيئا وجددها ببناءه والان كبر اليتيم
 وادعى غيبا فاحش هل تسمع دعواه أم لا اجاب نعم تسمع دعوى اليتيم بعد بلوغه وقبل
 بيئته على البيع كان بالغين الفاحش ولا يمنع من ذلك ما ذكر في صك التبايع فلو اقام المشتري
 بيئته ان قيمة الدار في ذلك الوقت مثل الثمن واقام هو بيئته فيبيته الغبن اولى قال في البرازية
 في الدعوى ولو برهن على انه اشتراه من وصيه بالعدل والصبي بعد بلوغه على انه كان بالغين قبل
 بيئته المشتري اولى لانه يشبه الزيادة والاكثر على ان مثبت القلة اعنى الغبن اولى وفيه
 الاحكام في الوصية ادعى محمود ان بيده ارضا من جهة أبيه فاقام ذو اليد البيئته انه اشتراه
 من وصيه بمثل القيمة واقام المدعى بيئته ان قيمته زيادة على ما أثبتته ذو اليد فقبل
 البيئته المثبتة الزيادة اولى وقال كثير المثبتة لقلة القيمة اولى قينة وعن سيف السائل
 وصي باع كرم الصغير وبلغ الصغير وادعى غيبا واقام بيئته واقام المشتري بيئته ان قينة
 الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن فبيته الغبن اولى قينة وما عليه الاكثر هو الذي عليه المعول
 وهذا اقتصر عليه الشيخ رحمه الغزالي في منته تنوير الابصار في باب الشهادة واذا فسخ البيع
 بحكم الغبن فما جرده المشتري من البناء ان كان بالآلات هي ملكه لا خفاء ان صاحب الملك
 يملك النقص وان كان ينقص البناء الاول فليس للمشتري رفعه وهو ملك لصاحبه
 فان زاد المشتري في ذلك زيادة اعطى قيمة الزيادة من غير اعطاء اجر العامل وما هدمه
 المشتري من بناء الدار يضمن حصة البناء ونقصه لما لكه ان كان قائما وان كان استهلكه
 يضمن قيمته كما هو مصرح به في كتبهم والله اعلم **سئل** في وصي قاض باع كرم المهرز ووجه
 الميت وكتب صك التبايع وفيه انه نودى عليه في الاسواق ومحل الرغبات فلم يوجد له
 راغب بازيد من ذلك فبيع للمهرز ووجه اذ لامال له سواء وعزل الوصي واقام غيره فادعى
 انه بغبن فاحش واقام بيئته على ذلك وهو الواقع هل تقبل وينقض البيع نظرا لليتيم
 وهل اذا اقام المشتري بيئته بانه بالعدل ترحم بيئته أم بيئته الغبن اجاب نعم
 تقبل البيئته على انه كان بالغين واذا افتراضت بيئته الغبن وبيئته العدل فبيئته الغبن
 اولى قال في البرازية برهن الوصي الثاني ان الوصي الاول كان باعه بغبن فاحش او باع
 العقار المتروك لفضاء الدين مع وجود المسقول يقبل ويبطل البيع انتهى ومثله تقديم

مطلب
 اذا ادعى بيئته
 ان بيع الوصي كان
 بالغين الفاحش
 والمشتري ان يقبل
 القيمة بينة
 اليتيم اولى واد
 فسخ البيع فما
 جرده المشتري
 الخ

مطلب
 باع الوصي عقار
 اليتيم ثم غفل فقب
 غيره فاذا ادعى
 الوصي الثاني ان
 بيع الاول بالغين
 وادعى المشتري انه
 بالعدل تقدم
 بيئته الوصي الثاني
 وينسخ البيع

بنية العين المذكورة في البرازية والخلاصة ومشتغل الأحكام وغيرها وهو المراجع الذي عليه
الأكثر والمذكور في بعض المتن الموضوع للصحيح من الأقوال وكان عليه المعول والله أعلم

مطلب
تعالى جرة في دار
البيت لم يصح إذا
مستع بها العين

مطلب
ادعاء الوصي
اشجار البيت بلا
سوء عتق في

المشتري مكان
ما استهلكه
مطلب
في بيان الأشياء
المسوقة لبيع
عقار البيت

مطلب
مطلوب
مطلوب
مطلوب

مطلب
مطلوب
مطلوب
مطلوب

مطلب
مطلوب
مطلوب
مطلوب

مطلب
مطلوب
مطلوب
مطلوب

مطلب
مطلوب
مطلوب
مطلوب

مطلب
مطلوب
مطلوب
مطلوب

مطلب
مطلوب
مطلوب
مطلوب

مطلب
مطلوب
مطلوب
مطلوب

مطلب
مطلوب
مطلوب
مطلوب

مطلب
مطلوب
مطلوب
مطلوب

من نفسه ولا يمن لا يقبل شهادته له وكذا في الفوائد الزينية نقلا عن شارح المجمع وفي
البرازية بيع وصى الاب لا وصى القاضى لانه وكيل من نفسه ان ينفع ظاهر كبيع ما يساوى
تسعة بعشرة او يشتري ما يساوى عشرة بتسعة يجوز وهذا مما يحفظ ويرفق وقولهم
من نفسه احتراز عن شرائه من القاضى فافهم والله أعلم سئل في صغيرة ماتت وكان
لها اسباب جاءت جدتها اتم اتمها تطلب ادثا منها فذكر ابوها انه باعها وانفق ثمنها عليها
في حال حياتها هل يقبل قوله بيمينه في ذلك حيث يتفق مثله أم لا أجاب نعم يقبل
قوله في ذلك بيمينه حيث كان يتفق مثله في تلك المدة كما في البرازية وغيرها والله أعلم
سئل في وصى قاض على أيتام أقام القاضى أتم ناطرة فانفق عليهم الوصى والام
تكون هل القول قول الوصى فيما صرفه في نفقتهم ولا تكون الام خصما أم لا أجاب
القول قول الوصى بيمينه فيما صرفه على النفقة ما لم يكن به الظاهر وللوصى الانفراد
بالنفقة مع كون الام ناطرة ولا تكون خصما في ذلك والحال هذه والله أعلم سئل
هل يقبل قول الوصى انه أنفق من ماله عليه ليرجع به أم لا أجاب قول الوصى انما
يعتبر في الانفاق اذ لم يكن فيه رجوع على ماله اما اذا كان فيه رجوع لا يقبل لانه
دعوى الدين في مال الصغير ولا يقبل الاب بالينة كما في الخلاصة وغيرها والله أعلم
سئل في رجل دفع لمروضة او خاضعة بنته دراهم من ماله هل يرجع في مالها أم لا أجاب
لا حيث لم يشهد والله أعلم سئل في رجل أقامه القاضى وصيا على يتيم ولم يقض له
اذا ذاك نفقة ثم فرض له اجرا في مقابلة عمله فتناول عن المدة الماضية الحالية عن الفرض
هل له ذلك أم لا أجاب ليس له ذلك لشروعه متبرعا وهذا مما لا يشك في حرمة
ذوقهم سليم وانظر الى قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم والله أعلم سئل في وصية
على ولدها ادعت ان ماله الذي كان بيده هاسرق هل يقبل قولها بيمينها أم لا يقبل
أجابك نعم القول قول الوصية بيمينها ان المال ضاع او سرق كما في الخلاصة
والخانية وغيرها والله أعلم سئل في وصى على بنات أخيه كبرن وطلبن حسابه
لينظرن هل انفق بالمعروف أم لا وطلبن من القاضى ان يحاسبه هل لهن ذلك وهل
القول قوله انه انفق بالمعروف أم لا أجابك للقاضى ولهن محاسبته لكن لا يجبر
على الحساب لو امتنع والقول قوله في المخرج وفيما أنفق وفي انفق بالمعروف ولم
يسرف لانه أمين من جهة الميث او من جهة القاضى والقول قول الامين مع اليمين فيما
فعل كذا انقل في مشتل الاحكام عن فضول الاستروشنى والله أعلم سئل في وصى
مختار غابت غيبة منقطعة فضب القاضى وصيالا ثبات حق الصغير وحفظ مالهم
من الضياع ولا نفاق عليهم هل يصح نصبه ويرتب على ذلك موجه أم لا واذا قلتم

مطلب
يقبل قول الاب
انه باع مال الصغير
في حياته وانفق
عليها عند طلب
ام الام ارثها عنها
مطلب
القول قول الوصى
فيما صرف على الايتام
ولا يعتبر انما
اهم التي جعلها
القاضى ناطرة
عليهم
مطلب
لا يقبل قول الوصى
انه انفق على اليتيم
من ماله ليرجع في
ماله
مطلب
لا رجوع للاب
فيما دفع لمروضة
ابنته
مطلب
يستحق الوصى
الاجر من وقت
فرض القاضى له
ذلك
مطلب
القول قول الوصى
ان المال قد ضاع
مطلب
لا يجبر الوصى على
الحجبة والقول
قوله بيمينه فيما
أنفق وفي ان
أنفق بالمعروف

الجدة من الحضنة بذلك وأما مسئلة الرهن فلا تملك ذلك بإجماع العلماء والله أعلم
 سئل في وصية ياع من رجل حصّة للأيتام في عقار ضرورية النفقة والكسوة وقبض الوصي
 الثمن ثم مات واحد من الأيتام فهل لأحد من يرث في مال هذا اليتيم مطالبة المشتري من
 الوصي أم لا وهل إذا طالبه ودفع له بناء على أنه يلزمه وإن أعطاه للوصي لم يصادف محلا
 يستخلص من الأخذ أم لا أجاب قبض الوصي صحيح في محله وليس لأحد من ورثة اليتيم
 مطالبة المشتري والقول قول الوصي في صرفه على اليتيم إن كان حيا وإن كان ميتا لا
 ضمان عليه بموته بجهلا وإذا دفع بناء على لزومه وإن قبض الوصي غير صحيح يستظهر
 من المدفوع اليه وإكمال هذه والله أعلم سئل فيما يبلغ الصبي رشيدا أو بنت كونه يبلغ
 رشيدا ثم بعد ذلك طالب وصيته بدفع ماله اليه فأجابه الوصي بأن دفع لك مالك
 بعد أن ثبت بلوغك رشيدا فهل يقبل قول الوصي في الدفع بيمينه أم لا بدله من بينة
 تشهد له بطبق دعواه أجاب القول قول الوصي والحال ما ذكر لأن أمين وقد نصوا على أن كل
 أمين يقبل قوله في انصاف الأمانة إلى مستحقها وفي تحليفه خلاف كما نصوا عليه في مسئلة
 دعوى الاتفاق هكذا رأيت شيخنا شيخ الإسلام محمد الحانوتي أجاب في وقايعه وأقول الظاهر
 أنه لم يجد في المسئلة سوى الضابط المذكور وهي أخلة فيه وكذلك العبد الضعيف لم أر من
 نص عليها بخصوصها وقد بادرت الجواب باللسان كذلك أخذ من الضابط المذكور ثم ان
 بفضل الله رأيته بخصوصها في كتب التفسير كذلك كالبصفاوى والكشاف والرازي والمفتى
 في قوله تعالى فإذا دفعتم إليهم أموالهم فاشهدوا عليهم وقد صرحوا فيها بأن الوصي مصدق
 في الدفع مع اليمين عند أبي حنيفة خلافا للمالك والشافعي فراجع تلك الكتب إن شئت
 والظاهر من علمائنا أنهم إنما يصرحوا بخصوصها لظهورها من الضابط المذكور
 وهي مما لا يتوقف فيه والله أعلم سئل في وصي منصوب من جانب الحاكم فرض القاضى نفقة
 للأيتام الذين في حجره قدر معلوما كل يوم وأمره بالصرف عليهم ومضت مدة سنين
 فادعى أنه صرف في كسوتهم أيضا من مالهم كذا زيادة عن النفقة المفروضة فهل يقبل قوله
 فيها ولا يكون تقدير القاضى النفقة المذكورة مانعا من قبول قوله في الكسوة أم يكون
 مانعا لدخول الكسوة في مسمى النفقة أجاب نعم يقبل قوله فيما لم يكذب به الظاهر فيه
 ولا يقبل قوله فيما يكذب به الظاهر فيه كما صرح به في الخلاصة والبرازية والحانية وغالب
 كتب المذهب وعبارة الخلاصة في هذا المجل وإذا أخبر الوصي بالدخول والخروج قبل
 قوله فيما يجمل انتهى ولا يمنع قبول قوله تقدير القاضى النفقة لأمور منها أن النفقة قد
 يراد بها الطعام والشراب فقط وهو المتبادر إلى الأذهان الآن وهو كثير الاستعمال في
 كلام الفقهاء قال في أكثر تجب النفقة للزوجة على زوجها والكسوة بقدر حالهما ثم قال

مطلب
 قبض الوصي الثمن
 من المشتري صحيح
 وإن مات بجهلا
 فلا ضمان عليه

مطلب
 إذا ادعى الوصي
 دفع المال إلى اليتيم
 بعد بلوغه فهو
 مصدق وفي
 تحليفه خلاف

مطلب
 فرض القاضى نفقة
 للأيتام
 لا يمنع من قبول
 دعوى الوصي أن يلاذه
 بيمينه ما لم يكذب به
 الظاهر

والسكى فنفط الكسوة على النفقة ومثله كثير في كلامهم ولا يمنع من قبول قوله إلا
 دعواه ما لا يحتمل وما يكذب به الظاهر فيه كما هو ظاهر والله أعلم ^{مطلب} سنل فيما لو لم يقر
 الوصى بأقراض مال الميت فأقرض بامر وحضرة هل يضمن أم لا أجاب قال في البحر وكما
 الوقف بعد أن قرءوا في القيم قلت قال في القصة طالب القيم أهل المحلة أو يقرض من
 مال المسجد للإمام قاضي فامر القاضي فأقرضه ثم مات مغلطاً لا يضمن القيم انتهى مع أن
 القيم ليس له أقراض مال المسجد انتهى والموصى مثل القيم لقوله الوصية والوقف أخوات
 وقول الزيلعي وأغلب شراح كذا في الهداية الفرق بين القاضي والموصى أنه بأقراض القاضي يؤمن التوى
 الميت باطل ولو لم يضمن المستقرض والحال هذه كونه معاً للقاضي كونه متعلقاً به لا يجوز له أن يتولى بحجبه المستقرض
 الوصى الصغير من وأحال هذه بكونه معطوياً للقاضي والمعلم ^{مطلب} سئل فيما إذا أقر الوصى بدين على الميت هل يعطى أم لا ويصح
 مرقته وصحة بئس ^{مطلب} ما دنع المقر له وفيه إذا كان يطعم من مرقته هل له أن يحسبه على القيم ويتنازل من ماله لا يجب
 له الرجوع إذا ما ^{مطلب} أقرار الوصى على الميت بدين باطل وليس له إذا أطعمه من مرقته وخبره أن يرجع بأخذ ثمنه
 من ماله ففي القصة والحكاوي الزاهدي وصى ينفق على الصبي من مرقته وخبره حتى بلغ نفع
 ذلك عليه ليس له ذلك إذا كان أنفقه ليرجع عليه انتهى فلما شهد يرجع والالا والله أعلم
 سئل في رجل اشترى بناء قرن مقر على أرض وقدر علم بما على الأرض لمية الوقف بطريق الحاكم
 أوصى في مرض موته أن ترسله حادث الموت يجمع كل يوم رجلاً من أهل الأوفلا يقرآن ليس وتبارك
 والاحرام والعمودين ويصلوا على النبي صلى الله عليه وسلم ويهديان ثواب ذلك المهرودين
 لها كل يوم قطعة مصرية تؤخذ من أجرة القرن المذكور وإذا ما أحدهما يقرئ ولده أن كان له
 أهلية ولا يقرئ القاضي من له أهلية وما اشترى القرن واستمر الرجلان يقرآن ويتناولان
 لوقتهما كل عين لها من أجرة القرن بمعرفة وارث الموصى عشرين سنة ثم إن أحد القراء ادعى
 أن القرن وقف وأنه ناظر عليه واستبد له منه رجل آخر فأبدله بطريق المنظر بغير معرفة
 وارث الموصى والحال أن القارئ ليس له سوى علوقته من أجرة القرن فهل يهد الوصية بصير
 القرن وقفاً على القارئين أبداً سرمد أم لا وهل هذه الوصية صحيحة أم لا وهل يملك أحد القارئين
 التصرف في القرن أم لا وهل لورثة الموصى التصرف في القرن ومنع الاستبد أم لا ^{مطلب} لا يجب
 هذه الوصية باطله ولا يصير القرن وقفاً ولا يملك أحد القارئين التصرف في القرن ولا يستد
 لواقع منه غير صحيح ولورثة الموصى التصرف في بناء القرن لأنه والحال هذه مما ترك الميت
 فجري على فراش الله تعالى قال في وصايا البرازيد أوصى لقارئ يقرأ القرآن عند قبره بشيء
 فالوصية باطله وفي التارخانية في الفضل التاسع والعشرين من الوصايا إذا أوصى بأن
 يدفع إلى أنس كذا من ماله ليقرأ القرآن على قبره فهذه وصية باطله لا يجوز وسواء كان القارئ
 معتقاً أو غير معتق وعلو ذلك بأن ذلك بمنزلة الأجرة ولا يجوز أخذ الأجرة على طاعة الله تعالى

وان كانوا استحسنوا جوازها على تعليم القرآن فذلك للضرورة ولا ضرورة الى القول بجورها
على القراءة على قبور الموتى فافهم والله أعلم سئل في زوجين لا وارث لواحد منهما سوى
الآخر اذ ان لا يخرج من تركه واحد منهما شيئا لغير زوجيه فما الحيلة أجاب الحيلة ان يوصى

كل واحد منهما الآخر بجميع ماله ولا يمنع بيتا لمال عندنا لانه غير وارث والله أعلم سئل
في صفار مات أمهم عنهم وعن أبيهم فلمن التصرف في مالههم أجاب قد اتفقت كتب الحنفية
على ان التصرف في مال الصفار للأب ثم للأب لاب ثم لأبى الاب ثم لوصى أب الاب قال في البحر

نقلا عن خزانة المفتين من أبيسوع الولاية في مال الصغير الى الاب ووصيه ثم وصى وصيه
ثم الى اب الاب ثم الى وصيه ثم بعد من ذكر الى القاضي ثم الى من نصبه القاضي انتهى وفي ولاية التصرف
الاشياء لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه يعنى وصى اليتيم ولو كان

منصوبه وفي جاب مع الفصولين الولاية في مال الصغير الى الاب ووصيه ثم وصى وصيه
ولو بعد فلو مات أبوه ولم يوص الولاية الى أب الاب ثم وصيه ثم الى وصى وصيه فان لم يكن
ذلك فالقاضي ومن نصبه القاضي وليس لغير أبيه وجده ووصيهما التصرف في ماله انه

وكذا في كثير من الكتب المعبرة والمسئلة في مشا غير كتب الحنفية كالدرر وغيره والحاصل
ان ولاية القاضي في مال الصغير متأخرة عن ولاية الأب والمجدوع عن وصى كل واحد منهما
وفي الحاوي الزاهد من كتاب البيوع في فصل بيع الاب والام والجدة والوصى واللقاف

والملقط والاخ والعم للصغير وشرا ثم وسائر تصرفاتهم له صرح بان القاضي يحجور
عن التصرف في مال الميت عند وصى الميت وعند من نصبه هو وصيا عن الميت فراجع ان
شئت اقول فكيف مع الاب وهو اول الناس بالولاية على ولده وقد شاهدنا من بعض

الفضاة في هذا الامر اعجب العجائب وهو انهم ينصبون مع الاب الخليم وصيا ويلزموا الاب
بأخذ مال ابنه مائة و يكتبون ذلك في سجلاتهم فلا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم

انا لله وانا اليه راجعون والله أعلم سئل في وصى القاضي على اخويه اليتيمين اذا اشهد
على نفسه وعلى اخويه اليتيمين انه لا يستحق هو وهما قبل فلان وفلان حقا ولا استحقاقا
ولادعوى من جهة المبلغ الذهب الذى كان يجسه فلان ولا من اجرة عقار مشتركة وربع

وقف ولا من سائر الجهات لما مضى من الزمان والى يوم تاريخه هل ينفذ اشهاد اليتيمين
الذكورين فيما ذكر أم لا أجاب لا ينفذ اشهادهم على اليتيمين المذكورين اذا شهدوا وبراءه
للمال لم يعقد غيره باطل ولهما الدعوى عليهم بما بذلك شرعا ولا يمنع عنها اذ مال

اليتيم والوقف والغائب مستثنى من عدم سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة والله أعلم
سئل في وصى على يتيم أبوه بوصية لغير وارث لكنه ذور حرم هل يسوع للوصى
ان ينفذها حيث خربت من الثلث ام لا واذا نفذها او بلغ اليتيم فانكر الوصية وانف

الوصى ان ينفذها حيث خربت من الثلث ام لا واذا نفذها او بلغ اليتيم فانكر الوصية وانف
الوصى ان ينفذها حيث خربت من الثلث ام لا واذا نفذها او بلغ اليتيم فانكر الوصية وانف

الموصى له شاهد ويميز وحكم بها الحاكم الشافعي هل يفذ حكمه أم لا أجاب نعم
يسوغ للموصى تنفيذ وصيته المشروحة أعلاه كيف لا وهي المحرم يحرم قطعه وهذا
باجتماع من الأئمة وإذا منع اليتيم وانكرها وادعى الموصى له بشاهد مع يمينه عليها حكم له
القاضي الشافعي بما يراه بعد ادعاء قدة في صلة الرجم ما ورد فلا ينبغي أن ترد إذا هو خير محض
عليه السوابق بعض والله أعلم سئل في يقيم لها عمام منهم من هو عم لاب وأم ومنهم
في مال اليتيم بغير من هو عم لاب هل يجوز لأحد منهم التصرف في ماله بغير وصاية أم لا والحال أن هناك
قاضي يملك دفع أمر اليتيم إليه أجاب ليس للعم التصرف في مال اليتيم بغير وصاية
مطلقا سواء كان عمالاب وأم وأولاد وألله أعلم سئل في الوصايا أمانات بعد أن خلط
مال اليتيم بماله هل يكون صامتا له بسبب ذلك ويؤخذ ضمانه من تركه أم لا وهل إذا
كان قد مات مجهلا من غير خلط يضمن أم لا أجاب لا كالأمر في أنه يضمن في المسئلة الأولى
فولا واحدا وفي الثانية خلاف وقد قال قاضي خان في الوقف ناقل عن الناطقي أن الأمانات
تقلب صمونة بالموت عن تجهيل الأفي ثلاث إحداها متولى الوقف الثانية السلطان
إذا خرج إلى الغزو وغنما وأودع بعض الغنمة عند بعض الغنمين ومات ولم يكن عند
من أودع والثالثة القاضي إذا اتخذ مال اليتيم وأودعه غيره ثم مات ولم يبيع عند من
أودع لا ضمان عليه أو ذكر في النعمة الأمانات تقلب صمونة بالموت إذا لم يبيع عند من
ثلاث مسائل وذكر مسألتي قاضي خان في المتولى والسلطان والثالثة إحدى المتقاولين
قال الطرسوسي فصل من كلام قاضي خان والتمة اختلاف في تضمين أحد المتقاولين وفي
تضمين القاضى متى ولم يذكر واحد منهما الوصى وذكره في جامع الفصولين وأمر الفوائد
صاحب المحيط بقوله ولا يضمن الوصى بموته مجهلا ولو خلط بماله ضمن ضمن الأمانة
مجهلا قيل لا كوصى أو وأقول والوجه عدم ضمانها لثلاث يمنع الناس منها ولا غنى لهم عنها
فقد علم الحكم في المسؤول عنه بأوضح عبارة وأفهمها المراد والله أعلم سئل في وصي اثنين
جميع مال اليتيم بقدرتهما فرض القاضي له وأذن له بالانفاق فادعى شخص على الميت بدير
فأقر به هل يصح إقراره بذلك أم لا وهل يلزم الوصى ضمانه ووفاءه من ماله بإقراره أم لا
أجاب إقراره على الميت باطل ولا ضمان على الوصى بإقراره لأنه إقرار الغير على الغير فكان
باطلا لا صبرة به والله أعلم سئل في رجل مرض ففعل آباءه لآثمه وصيتا على أولاده هل
هو أولى بالتصرف في أموالهم من جميع العصبية حتى الجدلاب والقاضى أم لا أجاب
نعم هو أولى بذلك من كل أحد حتى من الجدلاب ومن القاضي وغيرها والله أعلم سئل
في الجدة أبلا وهل له ولاية في مال الصغير مع أبيه أم لا أجاب الولاية في مال الصغير في
الأب ثم وصية ثم وصية ولو بعد ثم إلى الأب ثم إلى الوصي ثم وصية ثم وصية ثم إلى الوصي

مطلب
ليس يتم التصرف
في مال اليتيم بغير
وصاية
مطلب
بغير الوصى مال
اليتيم إذا خلط
بماله وأما إذا مات
مجهلا فلا يضمن

مطلب
في بيان مسائل
استثنى قاض
قوله أن الأمانات
تقلب صمونة بالموت
عن تجهيل

مطلب
لا يصح إقرار الوصى
على الميت

مطلب
وصى الأب وأم
التصرف من الجدة
وإنما وصى

مطلب
الولاية لأن الأم
في مال الصغير لا
للأب ثم الوصية
ولو بعد ثم الجدة
لو وصية ثم القاضي
ثم الوصية

ومن نصيبه القاضى كذا اصرح به كثير من علماؤنا فاذا كان كل من الاب ووصيته ووصى وصيته
وان بعد وكذا الاب مقدها في التصرف في مال الصغير على القاضى ومن نصيبه القاضى فكيف يكون
لاب الام بعد نظرو تصرف في مال اولادته وهو لا ولاية له أصلا هذا الا قال بـ والله أعلم سئل
في امرأة باع زوجها عقارات في مرض موتها بالمحابة ولا دين عليها وماتت عن زوجها
وعن بيت المال فهل تنفذ محاباتها وليس لبيت المال الرجوع الى قيمة
المثل أم لا تنفذ وله ذلك أجاب نعم تنفذ محاباتها مع بل ووصيتها له وليس لبيت المال
رد محاباتها لانه ليس بوارث وانما يوضع في بيت المال عند عدم أصحابها الفراضة والعصيا
وذوى الارحام والموصى له بما زاد على الثلث من حيث انه مال ضائع لاسن طريق الارث والتوقف
في الوصية للوارث وفي المحابة انما هو كحق الورثة وحيث لا وارث نفذت محاباتها مع
زوجها بلا توقف بل ولو أوصت بكل مالها له نفذت وصيتها له والحال هذه وقد صرح
ببين المسئلة صاحب الجوهر في الوصايا وجميع اوائل كتب الفرائض ناطقة بذلك
والله أعلم سئل فيما اذا كان رجل وصيا على اولاد أخيه القاصرين وعلى أبيهم دين
وفاء الوصى وصرف مصارفهم ثم بلغت منهم بنت فاقربها الوصى بالذى لها عنده وللشقة
عنده مقدار معلوم ودفعه لها بحجة شرعية والآن قد بلغ بغيرهم ويطالبون الوصى
بان يدفع اليهم على حساب ما اقرب به لانتهى وهو يعلل عليهم بما وفاه وبما صرفه قبل بلوغ
انتهى واقراءه لها بالمبلغ المدفوع لها وبالمصروف التي صرفها عليهم بعد ذلك فهل يعمل
بمقتضى قرآن المذكور ويلزمه ان يدفع لاختوتها الذين بلغوا بعدها على حساب ما اقربها به
لانهما قضية واحدة تعتمدهم جميعا ولا يحسب عليهم من المصروف الا ما كان بعد الاقرار الزبور
والحالة ما ذكرنا ولا أجاب لا يلزم الوصى ان يدفع لاختوتها على حساب ما اقرب به لها خوفا من
عدم الاتفاق فيما وقع له معهم من الاتفاق في السباق والخلاف في التخاذل الزمان أو اختلاف
كما هو الواقع في كل مكان وقد تقرران الوصى أمين والمال الذي في يده امانة وأنه اذا
ادعى ضياعا أو أنه أنفق على اليتيم أو أنه أنفق منه كذا ولم يكذبه الظاهر صدق يمينه
في نفقة مثله وله ولاية التجارة بالمعروف في ماله فمن الجائز ان يكون انجرفه فخر أو زاد
سعر ما اشترى لهم من النفقة على سعر ما اشترى لها فلا يلزم عليه ان يدفع لاختوتها
على حساب ما اقربها به وليست قضية واحدة تعتمدهم ولربما مرضوا فاحتاجوا الى زيادة
الصرف ولربما أنفق عليهم من ماله في تعليم القرآن والادب حيث صلحو له ويكون مأجورا
ولا شبهة في جواز دفع الوصى لها ما لها عنده بعد بلوغها من المال الذي هو تحت يده امانة
اذ بلوغها تجاوز له المقاسمة معها كما صرح به علماؤنا بان له المقاسمة مع البالغ من الورثة
فان لم يكن متعديا فيما فعل ونفى ما لاختوتها تحت يده امانة بطريق الوصاية به فمصرف

مطلب
فامرأة باع زوجها
عقارات بالمحابة
ثم ماتت عنه وعن
بيت المال

مطلب
بلغ من القاصرين
بنت فاقربها الوصى
بقدر معلوم من مال
ابنها ودفعه لها ثم
بلغ البقية ويطالبون
الوصى ان يدفع
لهم على حساب ما اقرب
به لانتهى

مطلب
الوصى أمين فيضد
في دعوى الضياع
والانفاق ماله
يكذبه الظاهر
وله ولاية التجارة

فيه كل تصرف يسوع والاوصياء شرعاً فذا لم حواريو وقع هذه الاحتمالات وهو أمين دعوتهم
قوله فيما لهم تحت يده من المال وفي ثا لكتب علماً اذا بلغ الصبي وطلب ماله من الوصي فقال
الوصي صاح متى كان القول قوله لانه أمين وان قال انعمت مالك عليك بصدق في نفقة
مثله في تلك المدة ولا يقبل قوله فيما يكذب به فيه الظاهر والمراد ما الظاهر ما يظهر للسامع كذا
فيه من غير احتمال وفي الخلاصة وكثير من الكتب قول الوصي معتبر في الانفاق ولكن لا يقبل
في الرجوع عليها بالبيعة لانه ادعى دينا عليه فلا يقبل البيعة والحاصل ان الزام الوصي
بالدفع على حسب ما اقر لها بقيد عن فهم كل فقيه وبقرارنا هذا ظهر الوجه فيه واليب
لا يعلم الا من تفرد بعلم الغيب ولنا الظاهر وهو يتولى السرار بلا شك ولا ريب والله
أعلم سنل في رطل جعل أخاه شقيقه وصيا فتاراً على ولاده وأوقع القبض على الوصي
للكدورنا فوقف بلد المتوفى وسجنه وتوعد بالضرب وأخذ من مال اليتام مبلغاً
عظيماً يستغرق ثلث مالهم بعد حبس الوصي المذكور وأخاثة وتوعد له للوصي المتنازل
أن يرفع الأمر إلى ولاية الامور ليستخلصوا مال اليتام منه ويردوه اليهم أم لا أجاب نعم
للموصي المذكور بل عليه ذلك حيث لا يسبيل للرد على اليتام الا بالرفع الى أولئك اذ الحق يطلب
سأله ولا يسبيل الى ردّها الا بذلك وقد قال تعالى ولوردة الى الرسول والماول الى امرئهم الآية
بل عليه ذلك وهم في ذلك الغاية القصوى والنهاية والظن الغالب البقين القاطع بوصول الحق الى حله عند
ردّه اليهم حيث لا يمنع من ذلك مانع ولا يظن بولاية الامور الا الانصاف والدفع في وجه الخور
أودع القاضية أجرة والا اعتساف وحفظ مال اليتيم حيث لا يتأف الا بالدفع اليهم فهو واجب على الوصي المتنازل
للموصي تستقر منه ان لم يقبل له قبل العمل
خرج من هذه الواجب عليه وحصل الثواب الجزيل لهم بمحصل ما توجهت همته اليه
وذهب كل بالآخر الوافر والفوز بالحسن في اليوم الآخر وخرج كل منه ومنهم من همته الوا
ورّدع كل ظالم يأكل أموال اليتامى ويجلب لنفسه بذلك المالك والمطاع وهم وقته
الله تعالى يفرض عليهم ردع من يتعدى حدود الله تعالى ويأكل أموال اليتامى ظلماً وشغل نفسه
جرماً وانما وكيف لا يفرض على عم اليتام وموئيتهم بنصيب الميت أخيه وأبيهم وهو أمور
بحفظ مالهم شرعاً واذا قرط ضمن قطعاً وقد قيل اذا كنت لم تعلم طيبك بالذكي
يسوء لك أقصيت الدواء عن السقم وهاشأ ثم حاشا ان تمتع ولاية الامور برّحاً تغدث
اليتيم لليتيم ويدفع عيده بالظلم وتساوت مال اليتيم بغير حق وبهماره ويلقوا سبله على غارب بل برحونه
مضاهة ومساواة لا تفسد
ويحقرون ويمزسون من جوانبه وهذه الأمة المتحدة كلها خير أوطا وأخرها كما جاء
في الحديث أمتي كالقطر لا يدرى أوله خير أو آخره وفيه لا تزال من امتي أمة قائمة بمراسد
لا يفترهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأت أمر الله تعالى وهم على ذلك والله أعلم سنل

مطلب
للمراد ما الظاهر
من قوله ما ليك
الظاهر

مطلب
للموصي دفع للطلب
على مال اليتيم
ولاية الامور
ليستخلصوا منه
بل عليه ذلك
مطلب
أودع القاضية أجرة
للموصي تستقر منه
ان لم يقبل له قبل
العمل

مطلب
للموصي ان يقر مال
اليتيم لليتيم ويدفع عيده
مضاهة ومساواة
لا تفسد

في وصي على يتيم عمل في تقاضي ديونه ومراعاة اسبابه نحو ما من اربع سنين وطلب من قاض
ان يصرف له في نظير خدمته عن المدة المذكورة أجرة فصرف له قدرًا وعزل ذلك القاضي
وولي غيره فاستردها منه فهل هي حق الوصي ولا يجوز استردادها منه أم ليست حقه أجا
ان كان شرع مبرعاً فليست حقه فاستردها منه وان عيّن القاضي له أجرة لعمله حين بضميه
فعمل فدفع له في حقه ولا يجوز استردادها والله أعلم ^{سئل في الوصي المنصوب من}
جهة القاضي هل له ان يتجر في مال اليتيم لليتيم ويدفعه مضاربة وبضاعة ويمتنع من اخرا
العشرة مثلاً باثني عشر احياناً أم لا يتوانا الجواب مفصلاً أجب ان نعم للوصي ذلك
كما صرح به في الحائنة وشرح مثلاً خسر وغيرهما من المعابر ومن أطلق عدد الجواز
من أصحاب المتون أراد بتجارة الوصي لنفسه كما نبه عليه الشراح والله أعلم ^{سئل في}
تركة فيها صغير هل لا يبيد أن يصالح على ما خفقه من عقار وعروض ومواش وغير ذلك
بمال معلوم أم لا أجب نعم لا يجب ان يصالح اذا لم يكن فيه ضرر على الصغير كما ذكره الزبادي
في كتاب الصلح في السادس في صلح الاب والوصي ومساكن التركة والتخارج لكن يشترط وجود
شروط التخارج ومسوغات بيع عقار الصغير فيه والحال هذه والله أعلم ^{سئل في تركة}
مستغرة بالدين فيها صغيرة ووصي منصوب من جهة الحاكم دفع الوصي لبعض الغرماء
من غير اثبات ديناً ثم ماتت الصغيرة عن ورثة فيهم أخ لا من صغير له اب مقر بالدين المذكور
هل يضمن الوصي المذكور ما دفعه من غير اثبات أم لا يضمن ويصح تصديق الاب على ابنه الصغير
أم لا أجب الوصي ضامن بالدفع على الوجه المذكور ولا عبرة بتصديق الاب على ابنه الصغير
اذا المقران اقرارا بالوصي لا يصح على الصغير صرح به في جامع الفصولين في الخامس عشر
في التخليف وغيره والله أعلم ^{سئل في الوصي اذا نصبه القاضي على يثمة فقال عند عقد المراجعة}
ضمانه على يعني المدفوع اليه المال هل يكون ضامناً أم لا أجب لا يضمن ضمان الوصي لنفسه في دفع
اليه ولا المال الذي ترتب بمباشرة عليه اذ هو في القبض أصيل المضارب والوكيل وانظر ما كتبه
ابن قيم والكمال عند التكلم على بطاؤون كالة الوكيل والمضارب للوكيل ورب المال ترد الماء الرواء ^{في تركة فيها كاد}
وتركة البطلان والمراء والله أعلم ^{سئل في تركة فيها كاد وأيتام عليهم وصي والتركه في يده}
ادعى أحد الكبار عليه كراً في يده للورثة أنه ملكه وأثبتته بالبدنة الشرعية وحكم له به فهل
ينفذ الحكم على الكل أم لا أجب ينفذ الحكم على الكل وقد صرحوا في دعوى العيّن بانها اذا
كانت في يد أحد الورثة فهو خصم في سماع الدعوى وينفذ الحكم عليهم جميعاً والله أعلم
سئل في وصي مختار على يتيم طلب من حاكم الشرع الشريف ان يقر له في مال اليتيم أجرة نظير
خدمة الوصاية فقرره الحاكم الشرعي نظير خدمته في كل يوم قطعيتين من مال اليتيم
وقبض ذلك مدة سنين وقد بلغ اليتيم ويريد الرجوع عليه بما قبض هل لذلك أم لا أجب

مطلب
للوصي أن يتجر في
مال اليتيم لليتيم
ويدفعه مضاربة
وبضاعة لنفسه

مطلب
تركة فيها صغير
اذا ادّاه ان يصالح
عما يخصه من العقار
على مال معلوم

مطلب
تركة مستغرة بالدين
وهي صغيرة ووصي
دفع لبعض الغرماء

مطلب
مقر بالدين
اذا عقد الوصي

مطلب
مراجعة مال اليتيم
لا يضمن ضمان الوصي
ولا المدفوع اليه

مطلب
المال
في تركة فيها كاد

مطلب
مطلب
ادّعى أحد الكبار

مطلب
الوصي فما قرره له
القاضي حيث يملكه
قدر أجرة المثل

حيث عمل وكان المفعول له قد راجع المثل لعمله ليس للقيم الرجوع عليه لانه والحال هذا
 يستحقه شرعا وان لم يعمل لاشئ له ويرجع به عليه وكذا اذا كان المفعول ذا نفع اجر المثل
 يرجع بالزيادة كما حرم العلماء في محله والله اعلم سئل في الوصي المختار اذا اذن له الوصي
 باستمارة مال اليتيم وكان كثير اثم عين له القاضية في نظرها لاستمارة لمحصل المستقيمة على وجه
 جزئية فهل له تناوؤها حسبما اذن له القاضى ام لا اجاب هذا للسئلة فيها التخلل قياس
 واستحسن اني جامع الفصول في السابع والعشرين راجع الشرح الطحاوي ولا ياكل الوصي ولو
 صحا بالادان كان له اجرة فاما بكل قدر راجع ومثله في العادية وفي الحانية والبرازين وكثير من
 الكتب له ذلك لو محتاجا استحسننا وفي القنية صحيح انه لا اجر له وقد تقررت ان المأخوذ به الاستحسان
 الا في مسائل ليست هذه منها واذا كان الاستحسان ان له ذلك بدون تعيين لقاضى فبتعيينه
 اولى وانت خير بان نقل القنية لا يعارض نقل قاضى خان فان قاضى خان من اهل الترخيم
 كما صرح به الشيخ قاسم في تصحيحه والله اعلم **كتاب الخنثى** سئل عن خنثى مات
 فادعى نوثته من يستحق في ارثه على تقديرها ساقا مقدر في تركته واقام على ذلك بينة وان كان
 يبول من مبال النساء هل تسمع دعواه وتقبل بينته اجاب نعم تقبل فقبل كيف تسمع وتقبل
 وما كتب في الهداية ان الخنثى اذا مات قبل ان يستبين لا يغسل بل يكفى بالتيمم احتياطا ولا
 ينظر الرجال والنساء فكيف يثبت خصوصاً اذا قال الشهود نظروا انها تبول كالنساء لا تسمع
 لنفسه عرفاً جاب اقول مستمداً العون من ممد الكون هذه المسئلة وامثالها من الدعاوى
 الواقعة على الخنثى والاختلاف الواقع في حاله جعل لها في التارخانية نوعاً مستقلاً على حدة وذكر
 فروعا كثيرة ولا بأس بايراد ما هو صريح فيما اقيناه في ذلك قال نوع في الاختلاف الواقع في
 حالة الخنثى والدعاوى وذلك واقامة البينة عليها ثم ان قول الخنثى خطأ قبل ان يستبين امره
 قال القول في ذلك قول القائل انه ذكر او انثى وكانت الدية تجب على القاتل بان لم يكن له عاقلة
 فان كان له عاقلة فالقول قول العاقلة فان قالوا انه ذكر فالقول قولهم ووجب عليهم دية الذكر
 وان قالوا انه انثى وورثته ادعوا انه ذكر فالقول قول العاقلة لانهم يدعون على القاتل والعاقلة
 زيادة خمسة آلاف درهم والقاتل والعاقلة يتكروا ذلك يقضى عليهم بدية المرأة ويتوقف
 الفضل الى ان يستبين امره انه ذكر او انثى رجل مات وترك ولدين احدهما خنثى مات بعد
 موت ابيه فادعت امة الخنثى انه ذكر وانه كان ورث من ابيه نصف المال بعد الموت لانه مات
 وترك ابنين وامراة ثم مات الخنثى فورثت انا ذلك النصف لان الخنثى مات وترك اماً واخا
 فترث الائمة ملك ذلك النصف وقال ابن الميت وهو اخ الخنثى لا يل كان للخنثى جارية وورثت
 الثلث من الميت بعد الموت ثم ماتت فورثت انت الثلث ذلك لثقت بالقول قول اخ الخنثى الا ان الاخ يستعمل
 على نفي العلم باسمه تعالى ما يعلم انه كان ذكر وان اقامت الائمة بينة انه كان يبول من مبال الرجال ولا يبول

مطلب
 للوصي ان ياخذ
 قدر اجر مسئلة
 من مال اليتيم
 على خلافه

مطلب
 مهم والدعوى
 الواقعة على الخنثى
 والاختلاف في
 حاله

من مبال النساء فانه يرث من أبيه ميراث النصف بعد الثمن ثم ترث الام ثلث ذلك الثلث نصف
 من الخنثى وان اقام أخ الخنثى بينة أنه يتول من مبال النساء ولا يتول من مبال الرجال
 انها ورثت الثلث من الاب بعد الثمن ولا من الخنثى ذلك الثلث لما ماتت الخنثى ذكر أن بينة
 الام أولى وان اقام الزوج بينة أن ابا الخنثى كان زوجها منه على ألف درهم وطلب ميراثها
 وصدة الابن وكذبته الاقرب ولم تقم الام بينة على ما ادعت فانه تقبل بينة الزوج وحول
 عليه المهر ويرث من الخنثى ميراث الزوج وورثت أم الخنثى وأخ الخنثى من الصدق
 الذي قضينا به على الزوج ومما ترك الخنثى وان اقامت الام بينة على ما ادعت انه كان يتول
 من مبال الرجال ولا يتول من مبال النساء واما الفروج بينة أنها كانت أنثى ويتول من مبال
 النساء ولا يتول من مبال الرجال كانت بينة الام أولى بالردة ولو ان هذا الخنثى المشكل الذي
 مات صغيرا اقامت امرأة بينة أن اياه زوجها اياه في حياته فامهرها ألف درهم وان كان
 غلاما يتول من حيث يتول الغلام ولم يكن يتول من حيث يتول النساء وصدة أمها الام
 يكذبها الأخ ابن الميت فقال اخذ بينة المرأة وأجعل له غلاما وأجعل صدقا في ميراثه
 من أبيه وأورثها منه الربع وأورثت أمه منه الثلث وأجعل ميراثه من ميراث الغلام
 فانه اقام الاخ ابن الميت البينة بأن كان جارية يتول من حيث يتول الجارية قال لا قبل بينته
 بذلك وأقضى ببينة المرأة وهذا اذا جاءوا معا فاذا اقام الزوج البينة أولا وقضى لقاضي
 ذلك ثم اقامت المرأة البينة فانه لا تقبل بينتها الترخيم الأولى بالقضاء وان وقتت
 حدى البينتين وقتا قبل الأخرى فانه يقضى باسبقتها تارخيا وان لم يؤقتا ذكر انهما
 بطلان وهذا اذا كانت المرأة تدعى الصداق ومضى لم تدع الصداق فانه ترد البينات
 ان كان هذا الصبي حيا لم يميت قال يبطلان ولا أقضى بشئ من ذلك بل أتوقف في ذلك حتى
 يسبين حاله متى أدرك وليست حالة الحياة عندي بمنزلة ما بعد الموت ولو ان هذا الخنثى
 حين مات بعد أبيه وهو مراهق اقام رجل البينة ان اياه زوجها اياها على هذا الوصف وأمر
 بدفعه اليه وان كان يتول من حيث يتول النساء ولا يتول من حيث يتول الرجال وان طلقها
 بحياته قبل الدخول بها فوجب له نصف هذا العبد واما امرأة بينة أن اياه زوجها
 اياه في حياته على ألف درهم وان كان يتول من حيث يتول الرجال فهذا على وجهين اما ان جاء
 لبينتان معا او جاءت احدهما أسبق من الاخرى فان لم يؤقتا او وقتا على السواء بها ترث
 لبينتان جميعا وهذا بخلاف ما لم يدع الزوج نصف الصداق بالطلاق قبل الدخول وانما
 تدعى النكاح على الخنثى لا غير وبما في المسئلة بحالها ذكر ان بينة المرأة أولى وان وقتا ووقت
 حدها أسبق من وقت الاخرى فان جاءت احدها قبل الاخرى ان جاءت الاخرى قبل القضا بالاول
 الجواب فيه كالجواب فيها لو جاءت معا ولم يؤرخا أو ارخا وتارخيا على السواء فانه لا يقضى

بواحدة منهما ولو ان هذا الخنثى المشكل مات قبل ان يظهر امره فأقام رجل البيعة أن أمه زوجها
 أياه بالثمن درهم برضاها وأنها ولدت منه هذا الولد قال أجير بينته وأجعلها امرأة وأجعل الولد
 ابنها وان لم يتم هذا الرجل البيعة وأقامت المرأة البيعة أن أباها زوجها أياه برضى منه وأنه
 دخل بها وأنها ولدت منه هذا الولد قال تقبل بينتها ويقضى بكون الخنثى رجلا والزوجه
 الولد فان اجتمعت الدعوتان معاً وجاءت البيعتان جميعاً فان قامت إحدى هاتين البيعتين
 وقضى القاضي بشهادتها ثم جاءت البيعة الأخرى بعد ذلك قال لا قبل البيعة الثانية
 وإن كان هذا الخنثى المشكل من أهل الكتاب فادعى رجل مسلم أن أمه زوجها أياه على مهر مسمى
 برضاها وأقام بيعة من أهل الكتاب على ذلك وأدعت امرأة من أهل الكتاب أن زوجها وأقامت
 على ذلك بيعة من أهل الكتاب قال قضى بينة المسلم وأجعلها امرأة وأبطل بيعة المرأة
 وكذلك لو كان الرجل من أهل الكتاب وبينته من أهل الإسلام يقضى للرجل ون المرأة ثم
 قال ولومات هذا الخنثى فادعت أمه ميراث غلام وأقر الوصي بذلك ويحد بقية الورثة
 وقال هي جارية قال اذا جازت الاحوال والدعوى علم يصدق الوصي ولا الام على ما ادعى وان
 كان هذا الخنثى جالماً لم يمت فقال أنا غلام وطلب ميراث غلام من أبيه وصدة قال الوصي ذلك
 وانكر بقية الورثة ذلك وقالوا هي جارية قال لا أعطيه ميراث غلام ولا اصدقه على ذلك
 الابينة الى آخر ما ذكره من المسائل وهي صراخ فيما أفتينا به كالاخنثى وأما مسئلة الهداية
 وغيرها فلا ترد لا مورد منها ان النظراذ اوقع اتفاقاً من غير تعبد لا بوجوب الفسق باجماع علماءنا
 كما صرحوا به في باب ثبوت النسب وفي باب الشهادة على الزنا إذا كان ممن يشتهى وأما اذا لم
 يكن كذلك بأن كان صغيراً يفسله الرجل والمرأة قال الشراح في كتاب الكراهية وفي الجنازة
 اذا مات صغيراً أو صغيرة يفسله الرجل والمرأة وقال في البحر وأما الخنثى المشكل المراهق اذا مات
 ففيه خلاف والظاهر أنه يتم قده بالمراهق اذا الصغير الذي لا يشتهى علم حكمه من حكم الصغير
 والصغيرة حيث اجازوا للرجل والمرأة ان يفسلاهما ولا شبهة ان جعل كلام المراهق في المشتبه
 قال ابن الهيثم في دليل الامام وقولها لا يطلع عليه الرجال ممنوع بل يطلع عليه اذا دخلت المرأة
 بحضرتهم بيتاً يعلمون ان ليس فيه غيرهما ثم خربت مع الولد فيعلمون انها ولده وفيما اذا لم ينفذ
 النظر بل وقع اتفاقاً وهذا يندفع ما قد أورد من ان شهادة الرجال تستلزم فسقهم فلا تقبل
 وفي البحر واذا بقوله بشهادة رجلين قبول شهادة الرجال على الولادة من الاجنبية وأنهم
 لا يفسقون بالنظر الى عورتها اما لكونه قد يتفق ذلك من غير قصد فظروا لا تعمد أو
 للضرورة كما في شهود الزنا ومثله في الزلعي وغيره والحاصل ان مسئلة قبول الشهادة
 على الخنثى مصرح بها في كلا مهمم وليست مخالفة لاصل من أصولهم ولا مصادمة لغير
 من فروعه مصدق بل هي ظاهرة والله سبحانه وتعالى أعلم سنن من غرة هاشم من الشيخ صالح

مطلب
 وحكم تكاث الخنثى
 اذا زوج خنثى

فتى غرة ابن صاحب التنوير بما صورته قد وقع في المباحثة والمحاورة مسألة وهي زيد له
خنثى وبكر له خنثى وهما صغيران تزوج زيد خنثاه الصغير من خنثى بكر فلما كبرا فاذا
لزوج امرأة والزوجة رجل فقال الفقير ينبغي القول بصحة النكاح فان قوله زوجه
يستوى من الجانبين في جواز النكاح ولقا تل ان يقول لا يصح النكاح لان المالكية تنافي
المالوكية وزعموا يقال لا يحكم بصحة النكاح ولا بطلانه حتى يتبين الحال ثم بعد قولي
هذا على طريق البحث رأيت المسئلة منقولة عن القنية والظهيرية ان النكاح صحيح وعلل
في القنية بما علت فأجاب الداعي عرض ذلك على حكم العلماء وسيد الفضلاء وعين النبلاء
لان مولانا حلال المشكلات كشف في العضلات لاجرم انتم بقية السلف ومرجع الخلف
فالمرجو منكم في هذا المقام غاية التحرير وافصاح التقرير دتم ودام النفع بعلومكم للعباد
الى يوم التناد والقصد بعرض ذلك على جنابكم الفائدة لا غير والله اعلم بالمقاصد ونية
كل قاصد اجابته الخنثى اذا زوج بالخنثى فقد صرح في التارخانية والفيض والزيلي
ومخ الغفار وغيرها بان موقوف حتى يتبين وكذلك بض كثير من علمائنا بعدم جوازه حتى
يتبين وعبارة التارخانية لو تزوج خنثى من خنثى وهما مشكلا لا يتوقف في النكاح
فان ما تا قبل التبيين لم يتوارثا وعبارة الفيض مثلها وعبارة الزيلي فان زوجه ابوه
او مولاه امرأة او رجلا لا يحكم بصحة حتى يتبين حاله ان رجلا او امرأة فلا يظهر خلاف
ما زوج به يتبين ان العقد كان صحيحا والا فباطلا لعدم مصادفة المحل وكذا اذا زوج
الخنثى من خنثى آخر لا يحكم بصحة النكاح حتى يظهر ان احدهما ذكر والاخرى انثى وان ظهر
انها ذكر ان او انثيان بطل النكاح ولا يتوارثان اذا ما تا قبل التبيين لان الامر لا يجري
الا بعد الحكم بصحة النكاح انتهى فقوله احدهما عام فيتناول ما اذا تبين على عكس ما
قدّره الوليان ويؤكد قوله انثى وان ظهر انها ذكر ان او انثيان بطل فان مفهومه
ان ان ظهر احدهما ذكر او الاخر انثى ان يصح النكاح فيكون موافقا لما في الظهيرية
وقاضي خان والتارخانية وعبارة مخ الغفار وحكمه في النكاح ان لا تزوج من رجل
ولا من امرأة فان تزوج رجلا فوصل اليه جازا او امرأة فوصل اليها جازا والا جلا والعين
ثم قال ولو تزوج مشكلا مثله او امرأة او رجلا لم يجز حتى يتبين فلا يتوارثان ففاد
هذه العبارة جميعها التوقف في نكاحه مطلقا فاذا انقضى هذا فلا شك في صحة النكاح
فيما صورتم من انه بعد كبرها يتبين ان الزوج امرأة والزوجة رجل لمصادفة المحل اذ
بعد تصويره في المشكلا يتبين هذا وقد صرحوا بان الرجل لو جعل نفسه محلا
للنكاح صح النكاح ثم رأيت في الظهيرية وقاوى قاضي خان والتارخانية ما ازال
البس بالكلية وعبارة الثلاثة خنثيان صغيران قال ابو احمدهما لا ب الاخر يحضرن

مكروه كالبصاق والذي يقتضيه النظر الفقهي عدم التعرض له الى ان يفرغ المصلي من صلاته
 نيلته في محل يباح ولا يأكله وقد ورد كلوا الوغم واظروا الفغم وهو ما يعلق بين الانسان
 منه اى ارموا ما يخرج من الحلال وكذلك ما يتخلل بين الانسان ويخرج بنفسه خصوصا
 ان مكث كثيرا للتغيرة وان اكله مع ذلك كره خارجا عنه قال بعض المتأخرين من شرح الكيكر
 في قوله ولو نظر الى مكتوب وفهمه او اكل ما بين أسنانه أو قمره في موضع سجدته لا يفسد
 صلاته وان أثم اى فاعل ذلك أعنى الناظر والاكل والماروات عليك الكراهة في الناظر
 والاكل بل قد مر عن الحلبي انها فيه تجرime وصاحب السلس ونحوه يتوضأ لوقت كل فرض
 ويصلي بوضوءه فريضا ونفلا ما شاء ويبطل وضوءه بخروج الوقت فقط وهذا اذا لم يمسح
 عليه وقت الاو ذلك الحدوث يوجد فيه وأما مسحه على الخفين فمحرر بذلك على وجه
 الاختصار ان أصحاب الاعذار اذا توضؤوا والعذر غير موجود وقت الوضوء والبس في حكم
 حكم الاصحاء يسحبون في الاقامة يوما وليلة وفي السفر ثلاثة أيام ولياليها من وقت
 الحدوث له على الطهارة بعد اللبس بخلاف ما اذا اللبس بطهارة العذر بان وجد العذر مقارنا
 للوضوء واللبس او كليهما أو فيما بينهما واستمر حتى لبس فانه حينئذ انما يمسح في الوقت
 كلما توضأ لحدوث غير ما ابتلى به ولا يمسح خارج الوقت بناء على ذلك اللبس وحكمه في وجوب
 الترتيب وعدمه حكم الصحيح فيقدم الفائتة على الوقية حتما بحيث لو عكس لا يصح اذا كان
 صاحب ترتيب ويكره اذا لم يكن صاحب ترتيب وأما الحرير فيجوز منه ما ساءه حرير
 ولحمته قطن أو خز وعكسه لا يجوز الا في الحرب فقط وأما الحرير الخالص فلا يجزى عند ابن
 حنيفة لا في الحرب ولا في غيره للرجال ويجزى للنساء والحلال منه للرجال قدر أربعة أصابع
 وأما الخسوف درهما فاعتبارها للحرمة لم ينزه لعلمائنا في كتاب وفي الحاوي الزاهد
 بعلامة جمع التبايق وما كان من الثياب الغالب عليه غير القز كالحز ونحوه لا بأس ويكره
 ما كان ظاهرا القز وكذا ما كان خط منه جزو خط منه قز وهو ظاهر لا خيرة فيه وفيه بعلامة
 نجد الأئمة الحنكي ظاهر المذهب عدم الجمع في المتفرق الا اذا كان خط منه قز وخط من غيره
 بحيث يرى كله قزا فلا يجوز كما ذكر في جت فاما اذا كان كل واحد مستبينا كالطريق في الثياب
 فظاهر المذهب انه لا يجمع ويؤذن للفائتة ويقيم وكذا لاولى الفوائت وبغيرها اذا
 للباقي فان شاء اذن لكل وان شاء أقصر على الاقامة هذا اذا فاتته صلوات فقضاها
 في مجلس وان قضاها في سجاس يؤذن لكل ويقيم لكل كما صرح به ابن ملاء بقلا عن
 الكهانة والقصر للمسافر واجب حتى لو أتم يكون أتما خاصيا لانه عزيمة لا رخصة قال
 يعلى بن أمية قال لعمر بن الخطاب قال الله ان خفتم وقد آمن الناس فقال عجت مما عجت منه
 فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا منه

مطلب
 في وضوء صاحب
 السلس ومسحه
 على الخفين والترتيب
 في حقه

مطلب
 في حكم لبس الحرير

مطلب
 في حكم الاذنين
 والآفة للفوائت
 وفي حكم القصد
 للمسافر

صدقته رواه مسلم وأما صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة للاحتياط فقد منع منها أكثر
 الشراح وصرحوا بأن الاحتياط في تركها وذلك مبني على جواز التعدد وعدم جوازه لكن
 ذكر في السارخانية اختلاف المشايخ في القرى الكبيرة إذا لم يعقل بالحكم والقضاء فيها قال
 بعضهم يصلي العرض ويصلي الجمعة معها احتياطاً وقال بعضهم يصلي الأربعة بنية الظهر
 في بيته أو في المسجد أو لا ثم يسعى ويسرع في الجمعة فإن كانت الجمعة جائزة صارت الظهر
 تطلقا والجمعة صحيحة وقال بعضهم يصلي الجمعة أو لا ثم يصلي السنة أربعا وركعتين ثم
 يصلي الظهر فإن كانت الجمعة جائزة فهذا يكون نفلاً وإن لم تكن الجمعة جائزة فهذا فرض
 وقال في الجمعة هدراً في القرى الكبيرة وأما في البلاد فلا شك في الجواز ولا تعاد للضرورة
 والاحتياط القرى يصلي السنة أربعا ثم الجمعة ثم ينوي أربعا سنة الجمعة ثم يصلي الظهر
 لركعتين سنة الوقت فهذا هو الصحيح المختار فلو كان أداء الجمعة صحيحاً فقد أداها
 وستبها وإن لم تكن الجمعة صحيحة فقد صلى الظهر والأربع سنة والأربع فريضة وركعتا
 بعد هذا سنة قال الفقيه أبو جعفر النسفي رأيت الإمام أبا جعفر الهندي وأني صلى الجمعة
 بردة ثم قام فصلى ركعتين ثم صلى أربعا فقلت ما هاتان الركعتان والأربع أعدت صلاة
 الظهر ولم تترك الجمعة بردة فقال لا ولكن صليت الجمعة ثم صليت ركعتين ثم أربعا على هذا
 على وقول الناس يصلي أربعا بنية الظهر أو بنية أقرب صلاة على ليس له أصل في الروايات
 ولا شك في جواز الجمعة في البلاد والقصبات وفي شرح الجمع في قوله ويحمله أي أبو يوسف
 السنة بعدها سنة الخ ثم اختلفوا في بنية تلك الأربع قيل ينوي السنة والاحسن والأحوط
 في موضع الشك في جواز الجمعة وثبت شرطها أن يقول نويت أن أصلي آخر ظهر أدركت وقت
 ولم أصله بعد وقيل المختار أن يصلي الظهر بهذه النية ثم يصلي أربعا بنية السنة كذا
 في الفينة والمسئلة أفردت بالتصانيف والشيخ مشايخنا الشيخ على المقدسي رسالة
 نافعة مفيدة فيها وإذا صلى فاقد الماء بالنيمة لا إعادة عليه سواء كان صحيحاً أم محتاجاً
 صدر وأما مسئلة الزيادة في الوقف مع كونه بالجرة المثل فهي اضراً وتعت فلا تقبل
 صرح به الكل والله أعلم بسئل في قول الفقهاء رحمهم الله تعالى هذا أقول ضعيف ما المراد
 بالضعيف المرحوم بالقول الضعيف الذي يمتنع على قضاء الإسلام للحكم به وعلى المفتين الاتقاء به وهل
 هو قول منسوب للإمام الأعظم لكن في نسبته إليه ضعيف أم هو قول بعض علماء المذاهب
 أجاب القول الضعيف ما قابل القول الصحيح كما أن الراجح ما قابل المرحوم ويعلم ذلك
 من تصحيحاتهم وترجيحاتهم في الكتب المتداولة المتشقة بالقبول وقد شهدت مصنفاتهم
 بترجيح دليل أبي حنيفة والاحتياط بقوله إلا في مسائل يسيرة اختاروا الفتوى فيها على
 قولهم أو قول أحدهما وإن كان الآخر مع الإمام كما اختاروا قول أحدهما فيما لا نص فيه للإمام

مطلب
 في المراد من القول
 الضعيف المرحوم
 وبعض علامات
 الاتقاء

بل اختاروا قول ذفر في مقابلة قول الكل في بعض مساثل فعلينا اتباع ما رجحوه وصحّوه
 والعمل به كما لو أفتونا به في حياتهم كما نص عليه العلامة قاسم بن قطلوبغا في كتاب التزجيج
 والتصحيح قال فان قيل ففي غير الروايات عن الأئمة قد يكون أقوالا بالاتن جميع وقد يختلفون
 في التصحيح قلت نعمل بمثل ما عملوا من اعتبار تغير العرف واحوال الناس وما هو الارفق
 بالناس وما ظهر عليه التعامل وما قوى وجهه ولا يتخلوا لوجود من يميز هذه الحقيقة من فلان
 بنفسه فيرجع من لم يميز لمن يميز لبراءة ذمته انتهى وفي أول المضمهرات أما العلامات
 للأئمة فعوله وعليه الفتوى ويرى بفتح ويبرأ أخذ وعليه الاعتماد وعليه عمل اليوم وعليه
 عمل الأئمة وهو الصحيح وهو الاصح وهو الاظهر وهو المختار وفي زماننا وفي كل زماننا
 وهو الاشبّه وهو الاوجه وغيرهما من الالفاظ المذكورة في متن هذا الكتاب حملها
 ونجاشية البرذوى اه وبعض هذه الالفاظ أكد من بعض فلفظ الفتوى أكد من لفظ
 المصحيح والاصح والاشبه وغيرها ولفظ ويرى بفتح آكد من الفتوى عليه والاصح آكد
 من التصحيح والاحوط آكد من الاحتياط ولا شك ان معرفة راجح المختلف فيه من رجحوه
 ومراتبه قوة وضعفا هو نهاية آمال المشهورين في تحصيل العلم بالمفروض على المفتي والفتاوى
 الثابت في الجواب وعدم المجازفة فيهما خوفا من الافتراء على الله تعالى بحرم حلالا ووضعه
 ويحرم اتباع الهوى والتشبهى والميل الى المال الذي هو الداهية الكبرى والمصيبة
 العظمى فان ذلك امر عظيم لا يتجاسر عليه الاكل جاهل شقي وقد بينت في هذا الجواب
 ما يتضح لطالبه وما السيف الانضارب والله أعلم سئل في شخص قال من لطف الله تعالى
 ورحمته بهذه الامة أن رفع عنهم الاصر وكان في بعض الامم الماضية اذا أصاب البول الحلة
 أحدهم أو ثوبه لا يطرأ الا يقطعه فانكروا ذلك بعض الناس وزعم عدم صحته وانرا لا قائل به
 فهل الامر كما زعم أم لا أجاب كيف ينكره ويرى عدم صحته وعدم القائل به والنقل
 به مستفيض صرح به غالب المفسرين والفقهاء والمحدثين حتى وقف عليه كثير من العلوم
 خلفه عن الخواص وأكثر العلماء من ذكره فيما لهذه الامة على غيرها من الانفراد والاختصاص
 ومن ذكر ذلك الزمخشري في الكشف في آخر سورة البقرة وفي سورة الاعراف القرطبي
 والكواشي والنسفي في المدارك وأكثر الكتب الشرعية مشعونة بنقل ذلك قال السيوطي
 في الدر المنثور اخرج ابن أبي شيبة عن عائشة رضي الله عنها قالت دخلت على امرأة
 من اليهود فقالت ان عذاب القبر من البول قلت كذبت قالت بل اني ليقرض منه الجلد
 والثوب فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقت والناس قل لذلك لا بعد
 ولا يحصى وقد اشتهر في نقلهم ان ثوبه أحدهم عن المعصية كانت يقتل نفسه وكان
 الجزاء فيهم بقطع العضو المباشر للمعصية حتى تقطع المذاكير بالزنا وكان جزاء القتل

مطلب
 صم ونقل ان
 بعض الامم الماضية
 اذا أصاب البول
 جلد أحدهم أو ثوبه
 لا يطرأ

ابن أرقم وثبوته قال حدثنا آدم بن أبي اسحاق قال حدثنا شعبة بن الحجاج قال عمر بن مرة بضم الميم
 وتشديد الراء المكى قال سمعت أبا حمزة بالحاء المهملة والزاي رجلا من الأنصار ينصب
 رجلايان أو بديل من حمزة قال قالت الأنصار يا رسول الله ان لكل قوم أئبا عاوانا
 قد ابتعنك فادع الله ان يجعل أئبا عنا قال الطيبى الفاء تستدعى محذوفاً أى لكل نبي
 أئبا وعنى أئبا عك فادع الله أن يكون أئبا عنا أى حلفاؤنا ومواليينا متا أى متبليين
 بنا مقتضين آثارنا يا حسن ليكون لهم ما جعل لنا من العز والشرف قال النبي صلى الله
 عليه وسلم اللهم اجعل أئبا عنهم منهم قال عمرو أى ابن مرة الراوى فذكرته لابن أبي
 ليلى عبد الرحمن قال قد زعم أى قال ذلك بغير لام زيد قال شعبة بن الحجاج
 أطلته زيد بن أرقم وكأنه أحمل عنده أن يكون ابن أبي ليلى أراد بقوله قد زعم ذلك زيد
 أى زيد آخر كزيد بن ثابت وظنه صحيح فقد رواه أبو نعيم في المستخرج من طريق علي بن
 محمد بن جازمائه وفيه التنبيه على شرف صحبة الأنصار وصح المرء مع من أحب فتأمل في
 تأثير الصحبة في كل شئ حتى فواسق الطير بالصحبة رفعت على أيدي الملوك حتى في الخطيب
 بصحبة الجار يعق من النار فعليك بصحبة الأنصار انتهى كلامه ولا ريب ان الأنصار زعيم
 وذو أريتهم ومواليهم عتاقة وموالاة إلى الآن وكذلك في أئبا العرب العربا الكرام
 على الاستمرار والدوام والفقهاء والعلماء مصنفات في الفقه يقولون فيها كتاب الولاء
 ويذكرون فيه وللاء العتاقة وولاء الموالاة فمن رام أحكام ذلك فليرجع إلى كتب الفقه لا سيما
 كتب الحنفية فان فيها المقنع ويدخلها المشيع وفي نهاية ابن الأثير في بيعة الأنصار والعقبة
 بل الدم الدم والهدم الهدم أى انكم تطلبون بدمي وأطلب بدمكم ودمي ودمكم شئ واحد
 وذكر في حرف الهاء والدال في بيعة العقبة بل الدم الدم والهدم الهدم يروى بسكون
 الدال وفتحها فالهدم بالتحريك القبر يعنى أى أقبر حيث تقبرون وقيل هو المنزل أى منزلكم
 منزل الحديث آخر الحديث محباتكم والمهمات مما تكم أى لا أفارقكم والهدم بالسكون والفتح أيضا
 عواهد أدم القتل يقال دماؤهم بينهم هدم أى مهددة والمعنى ان طلبكم فقد طلب
 دمي وان أهدردمكم فقد أهدردمى لاستحكام الألفة بيننا وهو قول معروف للعرب
 يقولون دمي دمي وهدمي هدمك وذلك عند المعاهدة انتهى والكلام يطول على
 هذين الحديثين لصدورهما عن بحر لا تكدره الدلاء ولا ينقص شوارد الرواء ولا
 يساحل ولا يحاقل اللهم رشحة من مائة العذب اذ من نالها لا يظلم قط لا يستغناؤه
 عن كل صيب فنسأل الله سبحانه أن نكون ممن سبقت له السعادة الأبدية والسيادة
 الأخروية انه على كل شئ قدير وبالإجابة جدير يا أئبا الحسن الآتى بإسالة تروح الثياب تنقي المسرات
 انفتحت بالذبول القول فانشرح منا الصدور وقرنا بالمبرات فلا أبر من الدين القويم ولا

أنهم لما من كلام أهل الغنابات أنزل غناهم ولا أعداداً فيها مصى وعساء أنه يأتي
 والله ما الذئب إلا يرمع بجل من الجوارع عدى كالمشوى وفي السؤال وحسى كله سقم
 وفي ما شاء رب السموات من كل ثم وضعف واختلاف هوى فيه الفساد بما فوق العياراً
 لولا المشقة في الألف قد سبق لكان لمن ما يريده بالذات لكن نشاهد ما قطعها قهرت
 خف غنايه حمل المشتات فيا المني تمام الخير يسأله غبيد عبدك خير الدين في الآتي
 لنفسه وجميع المسلمين ومن منهم مضى وكذا يارب من يأتي والله أعلم سئل في رجل
 مصري تزل بقرية من قرى فلسطين ومكة بها مدة سنين وانتقل من القرية إلى بلد غيرها
 بأولاده وتوفاه الله تعالى والآن مشايخ القرية يريدون جبراً وألاده على العود إلى القرية
 من بلد لا يجبر والسكنى بها حل لهم جبرهم شر أم هم يختارون يسكنون حيث شاؤوا أجاب لا قائل
 يجبرهم على العود إلى القرية والسكنى بها فإن من تقصر عليه المتوفى على التقوى والإحسان
 في وطنه فلهما جازي حيث يمكن فيه من ذلك كما هو سنة الأنبياء والصالحين كما نص عليه
 الفقهاء وأصحاب التفسير ومنهم أبو السعود العمادى مفتى الديار الرومية والله أعلم
 إذا أوقد ناراً في سئل في رجل أوقد ناراً في أرض ليس ملكه والريح تهب إلى باب قرية فوصلت إلى جرنها
 غير أرضه والريح مضطربة تهب من مكان لا أكدر هل يضمن أم لا أجاب نعم بضمن حيث أوقد والريح مضطربة
 مثل الغير يضمن كما هو مصرح به في كثير من المتون والشروح والفتاوى واعتمد الناس وأفتوا به
 كما قيده السرخسي وأئيمته في تنوير الإيضاح وكذا في القنية ونقله في جامع الفصولين
 إذا أوقد النار في سئل في رجل أوقد ناراً في أرض ليس ملكه والريح تهب إلى باب قرية فوصلت إلى جرنها
 غير أرضه والريح مضطربة تهب من مكان لا أكدر هل يضمن أم لا أجاب نعم بضمن حيث أوقد والريح مضطربة
 مثل الغير يضمن كما هو مصرح به في كثير من المتون والشروح والفتاوى واعتمد الناس وأفتوا به
 كما قيده السرخسي وأئيمته في تنوير الإيضاح وكذا في القنية ونقله في جامع الفصولين
 إذا أوقد النار في سئل في رجل أوقد ناراً في أرض ليس ملكه والريح تهب إلى باب قرية فوصلت إلى جرنها
 غير أرضه والريح مضطربة تهب من مكان لا أكدر هل يضمن أم لا أجاب نعم بضمن حيث أوقد والريح مضطربة
 مثل الغير يضمن كما هو مصرح به في كثير من المتون والشروح والفتاوى واعتمد الناس وأفتوا به
 كما قيده السرخسي وأئيمته في تنوير الإيضاح وكذا في القنية ونقله في جامع الفصولين

قطعا واختلف ان تكثير مستغله والاصح عدمه لكن مع الاتفاق على ان كبيره موجبه للنسوق
لا يقتضيهما الاذ وجراءه على الله تعالى في انتهاك حجاره عصمتنا الله والمسلمين من ذلك والله
اعلم سئل في رجل شاب في طلب العلم الشريف وفضل حتى تصرف في التدريس والمقصد
وقد جمعه مجلس من رجل جاهل يدعى انه قرشي فارتفع عليه وازاحه عن موضعه وجلس فوقه
متعديا عليه فقال طالب العلم ليس لك ان تجلس فوق العلماء لانك جاهل وانا اعرفك
وأعرف اباك وعرض غيره على العلماء والعلم فرفعه بسبب ذلك للشرطة ولبعض قضاه
العهد فحبس بسبب ذلك وغرم ما لا عظيم فهل يلزمه بسبب ما ذكره عزير او تفريق كونه
ما تكلم الاحقا ولا نطق الا صداقا واذا قلتم لا هل يضمن الراجع له ما غرمه بغير وجه ان
تعذر الاخذ من المغرم وهل اذا دفع امره لقادر على استرداد المال الذي غرمه من غرمه
يفترض على القادر ان تراعه من اخذه لكونه ظلما ام لا اجاب اعلم اولاه ان يحرم على
الجاهل التقدم على العالم حيث اشعر تقدمه بنزول درجته عند العامة لمخالفته لقوله
عز من قائل يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات وقد قال ابن عباس
رضي الله عنهما للعلماء درجات فوق المؤمنين بسبعمانه درجة ما بين كل درجتين مسيرة
خمسمائة عام وقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وهذا مجمع عليه فاذا
علمت ان المتقدم قد ارتكب معصية واذا ارتكب المعصية يعزور والمتقدم عليه مباشرة
بنفسه حال الارتكاب اذ يعقبه كل احد حال المباشرة ولانه انتصار بعد الظلم وهو ما ذون
فيه بقوله تعالى ولئن انتصر بعد ظلمه فاولئك ما عليهم من سبيل ولا شك ان الجاهل ظلم
طالب العلم بتقدمه عليه فله الانتصار بمثل هذه الالفاظ بل وبما فوقها مما ليس فيه
قذف وكونه قرشيا لا يبيح له التقدم على ذي العلم مع جهله اذ كتب العلم طائفة بتقدم
العالم على القرشي ولم يفرق سبحانه وتعالى بين القرشي وغيره في قوله تعالى هل يستوي
الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقد صرحوا بان حق العالم على الجاهل بحق الاستاذ على
التلميذ وانت عليم بحجته تقدمه على استاذه فاذا علمت هذه المقدمة التي لا تراعى
فيها فاقطع بعدم لزوم التعزير على طالب العلم وبعدم حقيقة شكوى خصمه ورفعه
للمغرم عادة وهو موجب للضمان على ما عليه الفتوى جسم المادة الفساد واما وجوب
الاسترداد على القادر فعلوم من حديث من رأى منكم منكرا فليغيره الحديث الى اخره والظلم
يجب عداؤه ويحرم تقريره ولا شك ان اخذ المال منه ظلم فوق ظلمه السابق ولم يجهل شرع
فالمفروض على ولاية الامور ان يبايعوا فاعله بالزجر والردع والله اعلم سئل في الرجل
الجاهل هل له التقدم على الشيخ العالم واذا قال له العالم اني اقل له العالم اني اقل له العالم اني اقل له العالم
خاتمهم رانا من علماء المسلمين فان لم تكرمني لذا في فاكرمني لعلني فاني اكرامه وتقدم عليه

مطلب لا يابى
للاجل ان يتقدم
فشان ان يتقدم
على العالم ولو شاء
وذا تقدم عليه
تقديمه بداروت
القضاة

مطلب لا يابى
للاجل ان يتقدم
فشان ان يتقدم
على العالم ولو شاء
وذا تقدم عليه
تقديمه بداروت
القضاة

استحقابه وبالعلم الشريف وبالعالم يكفر وتبين ذواته ويجرى على احكام المرتبة بل لا
احاب ليس للجاهل ان يتقدم على الشيخ العالم بل وليس للشيخ الجاهل ان يتقدم على الشيخ العالم بل لا
يرحمهم الله تعالى ان الشاب العالم ان يتقدم على الشيخ الجاهل لانه افضل منه قال الله تعالى
مثل يستوعب الذين يعلمون والذين لا يعلمون ولطنا يتقدم في العبادة وهي اشد ان الاسلام
وهي ثلثة الايمان وقال الله تعالى طيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم فالمراد
بالمراد الامر العلماء فاصح الاقوال وللطاع شرعا مقدم وكيف لا يتقدمون والعلماء ورثة
الانبياء عليهم الصلاة والسلام على ملجأت به السنة كذا اصحح الزيلعي وغيره وفي البرزخية
والشباب العالم يتقدم على الشيخ غير العالم قال سبحانه وتعالى ورفع الله الذين امنوا منكم والذين
اتوا العلم درجات فالرافع لما كان هو الله تعالى يدرجهم احدى درجات العلم فمن يصعد يصعد
الله في جهنم والعالم يتقدم على القرشي الغير العالم والدليل على ذلك تقدم الصهرى على الحسين
وان كان الحقن اقرب نسباً منهم قال الزندوسى حق العالم على الجاهل وحتى الامتاز على
الليد واحد على السواء وهو ان لا يفتخ بالكلام قبله ولا يجلس مكانه وان غاب ولا يرد عليه
كلامه ولا يتقدم عليه في منبه والنقل في المسئلة كثير بطول ذكره واما الاستغناء بالعلم
والعالم ففى النظم الوهبانى ولكن به من يستحق مكفر كذا لابه لفظ الفقيه يهتفر

مطلب
اول الامر العلماء
واصح الاقوال
١١

قال العلامة عبد البر مسئلة هذا البيت وان كانت مشهورة عند الخفية الا ان لم اقف عليها
الا فى الحاوى القدسي قال ومن استحق بالنبى او بنى من الانبياء يكفر وكذا من استحق
بالعلماء العالمين ائمة الدين والشريعة روى ان من قال لفظه فقيهه بالتحقير على وجه
التحقير يكفر والكلام فى ذلك يطول وفيما كتبنا كتابه ان شاء الله تعالى وانه اعلم
وقرية بها شجر زيتون ومعظم القرية يدور عليه ايما دار ففى انا نقل من شخص الى شخص
يلزمه مغرمه ولا يجوز تخيله لمن استقل عنه ثم لا اجاب حيث كانت الغرامة متعلقة
به ففى اثره معه ايما دار فقد صرحوا بان الغرامات ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على
قدر الملك وان كانت لحفظ النفس ففى على عدد الرؤس ووقع عليه الولو الى تغريم السلطان
اهل قرية فانها تقسم على هذا والله اعلم سئل فيما يستفاد ارباب الحرف من ان كل من لم
ينسب حرقه الى صاحبها الذى اخترها لا يعتد به ولا يحل له نقاطها ويحرم عليه تناول
لحوق من اجرة عمله فيها كالحياطة الى ادريس والتجارة الى نوح والحلاقة الى سلمان الفارسي وسنة
الحجل الى قنبر وغودك ويعتقدون ذلك شيئا يسمى الشدة عندهم وهو ان تعظم اهل الحرف
الدين في البلدة فيخذلهم من يريد الشدة طعما ولعبرهم من حضر المجلس وربما اجهد به
ويؤخذ منه ذلك وتدين ثمنه وشق عليه الى الغاية ويدفع الى رجل يسمى شيخ الصنعة خلعة على اجاز
له بالعمل الى غير ذلك من البدع التي لم ترد في كتاب ولا سنة ولا ملة ولا شريعة هل حيث
يطلب

مطلب
فيا يستفاد ان اجرة
لحوق من اجرة عمله
فيها كالحياطة الى
ادريس والتجارة الى
نوح والحلاقة الى
سلمان الفارسي وسنة
الحجل الى قنبر وغودك
يعتقدون ذلك شيئا
يسمى الشدة عندهم
وهو ان تعظم اهل
الحرف الدين في
البلدة فيخذلهم من
يريد الشدة طعما
ولعبرهم من حضر
المجلس وربما
اجهد به ويؤخذ
منه ذلك وتدين
ثمنه وشق عليه
الى الغاية ويدفع
الى رجل يسمى
شيخ الصنعة خلعة
على اجاز له
بالعمل الى غير
ذلك من البدع
التي لم ترد في
كتاب ولا سنة
ولا ملة ولا
شريعة هل حيث
يطلب

أدعى ذلك إلى تكليف الفقراء من ذوي الحرف بمنع شرعاً فيجب منهم من المجرى إلى أرباب
الحرف من الفقراء والعاجزين وغيرهم ممن يتضرر أو لا يتضرر أو ما منع عنه تكون بدعة
أم لا أجاب نعم يمنع شرعاً إذا فاعله والمعتقد له كل قد جاء بدعاً بغير إعلان أكثر أهل الحرف
لا يعلمون من هو أول من بحرفته اعترف وفي ذلك ضرر عظيم وجموع ممنع أكثر المحققين
عن حرفة التي بها قيام بنيتهم وتكليف المحترف إلى ما عساه لا يقدر عليه ومنع
القواعد المقررة الضرورية من كون ما ذكر من البدع وهي مرة وقد وردت عن عائشة
أم المؤمنين رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحدث في أمرنا
هذا ما ليس منه فهو رد رواه البخاري ومسلم وأبو داود ولغظه من صنع امرأ على غير أمرنا
فهو رد وابن ماجه وفي رواية لمسلم من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد وفي الحديث
وشر الأُمور محدثاً ثمها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وعن أبي هريرة رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنما أخشى عليكم شهور الغنى في بطونكم وفروجكم ومفصل
الحوى رواه أحمد والبراد والطبراني في مجامعهم الثلاث وفي الحديث أنما بعد فان أريد
الحديث كتاب الله وإن أفصل الحديث هذى مجد وشر الأُمور محدثاً ثمها وكل محدثة بدعة
وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار رواه أحمد في مسنده ومسلم والنسائي وابن ماجه
عن جابر ومعنى قوله كل بدعة ضلالة أي كل بدعة أحدثت على خلاف الشرع ضلالة له
أي توصف بذلك لاضلالها والحق فيما جاء به الشارح وماذا بعد الحق لا الضلال
ولا شك في أن الشارح ما جاء بالمشد المذكور ولا ألزم من أراد الاحترا في لاهله بخلعة
لشيخ صنعة ولا ياتخاذ طعام لعامة أهل حرفته في بلدته ولا بحفظ نسبة الصنعة
إلى أول من تعاطاها من خلق الله وحاش لله تعالى أن يكلف عبداً ضعيفاً بعد من جواز عمله
في حرفته ما بهذه التكليف الشاقة وأن لا يسوغ له الاحترا في الأبعد إتيانه بجميع
ذلك وما ذلك الاضلال لا يرصاه المهيمن المتعال والله أعلم سئل في امرأة ماتت عن
ابوين وزوج وبنت صغيرة وعن تركة من جملتها مهرها المتأخر بذمة زوجها المذكور
فنصب القاضي جد الصغيرة لأمتها وصيها مع وجود الأب والجدة الأب فباع ثمنها
من الأسباب لا يربها بمن معلوم بذمته العشرة باثني عشر في كل سنة وطلب منه
رهنها على ذلك فقال الجد الأب دارى الغلانية رهن به ولم يقبض ومات أبو البنت
لأن تركة ثم مات أبوه عن ابن ومضى على ذلك مدة سنين والآن الجد لا يطلب
من ابن الجد الراهن رأس المال ورجحه عن السنين الماضية الخالي عن حيلة الربا ويريد
بيع الدار في المحكم الشرعي أجاب كل ما ذكر فيه من أن لا ينقض علماً شأناً ما ينقض
القاضي جد الصغيرة لأمتها فقد صرح علماؤنا أن ولاية القاضي متأخرة عن ولاية الجد

والوصى يعنونه وصحى الاب فكيف ينصب وصيا مع وجود الاب الصالح للتصرف وأما قول المجتهد دارى الغلانية رهن ولم تسلم فلا نرا لا حبرة بالرهن بدون القرض قال غرض قائل فمن مقبوضة فعقول المجتهد دارى الغلانية رهن به أو هي رهن أو جعلتها رهنا ولم يقبض هذر لا بأس به وأما عطالبة الابن بوفاء دين على أخيه الميت مفسا فلا قائل براد لا يلزم احد او فاء دين أحد ولو كان أباً أو ابناً والزامه بريح السنين الماضية الخالي عن حيلة شرعية أعجب من جميع ما تقدم فيه والله أعلم سئل في رجل مات مطالب لا يرم الزادث وعليه ديون مستغرقة لا تفي تركته بها يريد الفقهاء ان يلزموا اخاء بوفائها جميعا نوصه به في المورث هل يلزمه ذلك أم لا أجاب حيث ضاقت التركة عن وفاء ديون الميت ليس على وارثه الا تسليم تركته ولا يلزمه وفاء جميع ما عليه من الدين والله أعلم سئل في رجل سكن مع ذواته في دار أمتها وهي خراب تعثرها باذن مالكها وماتت المالكه فهل فالعادة للمالك والنفقة دين عليه العماره ملك الباني أم ملك الآذنه وما الحكم فيما أنفق الباني على العماره المذكوره أم لا لا

أجاب حيث عثر بدار المالكه فالعمارة لها والنفقة دين عليها فيرجع بها في تركتها ويرث على الدار للتركه

لا يحرم الباني على

أجاب نعم لما الرجوع والحالة هذه والله أعلم سئل في رجل له على آخر ثلاثة قروش

أجرة ارض من واثنى عشر قروشا ونصف ثمن حنطة أقسم بالله ان دفع له ثمن الحنطة بغيره عن

أجرة الارض فهل للقاضي جبره على ذلك اذا امتنع أم لا أجاب ليس للقاضي ذلك اذا

تقبح الدعوى فيه لا سيما مع جواز امتداده وعدم الفورية فيه والله أعلم سئل

ان يطرح على اهله ولاية على بلد ورد عليه ضيف فكلفه فطرح على أهل البلد غرامة عوض

غرامة لضيف ذلك هل له ذلك أم لا تكونه ظلما يجب اعدامه أجاب ليس له ذلك بل هو ظلم محض يجب

مات رقيقا بدين

الحج وتركه أمتعة العلي العظيم والله أعلم سئل في رجل مات في طريق الحج وترك أمتعة ولم يكن رفقة

فجاءها الى مكة واشهد أن لا اله الا الله فاستظلم رأى القاضي خوف الضيعة عليها فجاءها الى مكة المشرفة وأشهد أنه ليس

بأمر ليس متبرعا متبرعا بموتة الحبل وبالحياة عليها وابعائها ثم باضعاف القيمة وأودع ثمنها لدى

القيمة وأودع ثمنها الرجوع الى بلد الورثة عند نفقة لعذر عجزه عن الحفظ فخرجت للصوم وأخذوا بعض

خرجت للصوم الوديعه قهرا فهل هذا الرقيق أمين محض كمن ألقى الرمح ثوب غيره في حجره فمات

وأخذوا بعض الابداع ولا يصح أن لا وهل له الرجوع بموتة الحبل والحياة على الورثة حيث لم يكن استطلاع

القاضي وأشهد أم لا أجاب نعم هو أمين محض لأنه محسن في فعله قال جل من قائل

ما على الحسين من سبيل فاستقى عنه الضمان بهذا الفضي الجليل وصرح علما وأرحمهم الله

تعالى بان المفقود اذ امات بالبادية فلصاحبه ان يبيع حماده ومسا ع ويحمل الدراهم الى
 اهله مفتح بر في المتارخانية عازيا للجنيس الناصري وفي جامع الفصولين في الخا
 والثلاثين في التصرف في الاعيان المشتركة للشريك ان يأخذ حصته ويوقف حصته
 الغائب فيما باع من ثمره الكرم واذا قدم الغائب بشا اجاز بيعه وان شاء ضمنه قيمته
 والقول قول البائع فيها ولا يضمن ما اخذته للتصو صحت كان للانداع عذرا وجبته
 والقول قوله لان ائمين والحالة هذه فلا ضمان عليه ولو ان الوزنة لم يرضوا ببيعته وردت
 وضمنوه قيمة ما باع يكون القول قوله في قيمته بيمينته فيضمن بقدر ما يقول لانكاره
 الزيادة عليه ولا يشك شك في ان له الرجوع بما لا بد منه من مؤنة الحمل والحياة والحالة
 هذه والله اعلم سئل عن ازرهمل هو اسم لوالد الخليل على نبينا وعليه صلاة الملك الخليل
 اُجاب في القاموس ازرهمل هو اسم عم ابراهيم واما ابوه فانه تادح وفي تاريخ الخليلي
 و ابراهيم بن تادح وهو ازر وفي تفسير الجلالين في قوله تعالى واذا قال ابراهيم لابي ازر
 قال هو لقبه واسمه تادح وفي شرح الحمزة لابن حجر ولا يرد على الناظم ازر فانه كافر
 مع ان الله تعالى ذكر في كتابه العزيز انه ابو ابراهيم صلى الله عليه وسلم وذلك لان اهل الكتاب
 اجمعوا على انه لم يكن اباة حقيقة وانما كان عمه والحرب تسمى العم ايا بل في القرآن ذلك
 قال تعالى والد اباك ابراهيم واسماعيل مع انه عم يعقوب بل لولم يجمعوا على ذلك وجب
 تأويله بذلك جمعا بين الاحاديث واما من اخذ بظاهره كما لبسنا وي وغيره فقد ساهل
 انتهى والحاصل ان المسئلة طويلة الاذيال واسعة الدلائل كثيرة الاقوال والله اعلم
 بحقيقة الحال سئل من بيت المقدس من المرحوم الشيخ صالح الدجاني بما صورته الرجوع
 من خطبة العلوم العليم بالمنطوق والمفهوم ان يبين لنا التاء المربوطة التي عدتها
 الحري هاء في حالتي الدج والوقف وجعلها هاء في الحالتين غير معجبة وان كانت منقوطة
 قال في المقامة الخفاء وهي التي امتحن في انشائها و قيل له في طالة الامتحان انشئي
 رسالة حروف احدى كلمتيها يعهما النقط وحروف الاخرى لم يعجمن قط قال منها وا ط ر ح
 ذي الحزمة غي ومحرمه بنى الامال غي وقال منها بقيت لاماطة شجوب واعطاء نسب
 ومداواة شجن ومراعاة يقن فأتى بالحزمة ومحرمه واماطة ومداواة ومراعاة في الكلمة
 التي حروفها غير معجبة في حالة الدج كما يرى وقال في الرسالة الرقطاء وهي التي التزم فيها
 بحرف منقوط وحرف غير منقوط ليس بوثاب عند نهزة شربل يعف عفتة بر وقال
 منها مذر شع ثدي لبانه خص بافاضة تهتانه ومنها اذا جاش لخطبة فلا يوجد قائل
 ومنها منقلوما فلا خلاذا بهجة يمد ظل خصبه وقال في خطبته التي التزم
 فيها عدم النقط في جميع الفاظها منها الام مداومة اللهو ومواصلة السهو والطرح

مطالع السليبي
 في تاريخ الخليلي
 القاموس
 ص ١٢٨

كلام الحكماء ومحاسن الله السماء اما الساعة موعدهم والساهرة موردكم اما اهل
 الطاعة لكم مرصدة اما دار العتبات للطلبة مؤصدة الارحم الله امرأ ملك هوا
 وأحكم طاعة مولاه وعمل مادام العمر مطاوعا والذهر موادعا والصحة كامله
 تحمله الى ان قال وأسأله الرحمة لكم ولاهل ملة الاسلام وهو أسهم الكرام والم
 والسلام قال الحادث بن همام فلما رأيت للقطبة نخبة بلا مسقط وعروسا بغيرة
 دعاني الاعشاب بمنطها الحبيب الى امتحان وجه الخياط الخ مولانا بعض ظلم
 عارضونا في جعلنا الماء المترتبة في التاريخ بنحسه زاعمين على انها ناء باربع
 وصنع بعضهم تاريخا وعددها باربعائة وزعم انها في الذبح باربعائة وفي
 الوقف بحسة فقلت هي هاء بحسة في الحالتين كافة للمعري واوردت عليهم
 لحضرتكم من اقوال المعري في القامات من انها هاء في الحالتين والرحم من دة
 الباهرة بيان ذلك المستفيد منكم دتمت تجد عليه الصلاة والسلام اجاب
 فريد عصره ووحيد دهره جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى في شرح عقود
 التي هي اربعة في المعاني والبيان آخر الكلام على القسم الثاني في شرح قول
 والوصل والقطع ونقط الاعرف وتركه حذف وبالخلف ي
 ومثاله الثالث يعني حذف كل حرف منقوط والبيان بالجميع منها قول
 الحمد لله المجدد الآلاء المذوح الانماء الواسع العطاء المدعوتهم الآداء
 ومصنوع الزم واهل التماح والكرم وهلك عاد وارم ادرك كل متر على و
 مصر على الخطه بكما لكل حرف فيها منله وعندهم ان التاء التي كتبت هاء في هـ
 حكمها حكم المهملة او كلامه اقول لاينا فاه ما قاله المراد في المعنى الذي
 وابن هشام في المعنى قال المرادى وانما ناء التانيث التي تلحق الاسم فلا تعد
 للمعاني ومذهب البصريين فيها انها ناء في الاصل والهاء في الوقف بدل التاء
 الكوفيين ممكن ذلك وقال في المعنى والحاكمس التانيث محو حجه في الو
 وهو قول الكوفيين زعموا انها الاصل وان التاء في الوصل بدل منها وعكس
 البصريون لان الضمير في قوله عندهم راجع للديعيتين اذ هو في بحث الب
 كما لا يخفى والتاريخ فن اصطلم عليه بعض متأخري الشعراء واظهر رافيه
 لطيفه على عدد الجمل في المروف كض عليه بعض الفضلاء وهو اي فن التاريخ
 المذكور لا شبهة انه نوع من انواع البدع وقد علم من صريح كلام السيوطي انها عند
 اهلها في حكم المهملة ولا يشك ذلك فتم انها كتبت في الخط هاء وان كتبت في بعض
 المواضع القرآنية في المصحف الشريف ناء مجزورة لان خط المصحف لا يقاس عليه

كخط العروضتين اذ خطان لا يقاس عليهما خط المصحف الشريف وخط العروضتين
واذا كانت تكتبها تحسب بعددها هذا والنظر يقتضي جواز اعتبار مجرد النطق عند عدم الوقف
وجواز اعتبار مجرد الخط اذ الكلام على الحرف له تعلقان تعلق بكتابة وتعلق بسطقة وقد
اعتبه علماء البديع كلاهما كما قررنا ذلك في مواضع منها الجاس الخطي واللفظي فلا مانع
من ذلك فيما يظهر فان قيل قوله في شرح العقود وعندهم ان التاء التي تحت هاء في هذا النوع
حكمها حكم المهملة يدل على انها في غير هذا النوع الذي هو الحذف ليس حكمها حكمها قلنا لا يدل لما
نقرر في الاصول ان الحكم على الشيء لا ينافي في الحكم عامداً ويحكمنا من كلامه قوله التاء التي تحت هاء
اذ هو المقصود حيث حكمنا عليهما بانها في الكتابة هاء حسبت بهاء واذا انصبت الطالب الكتب البديعة
وتأمل كلامهم حكم بصحة الاعتبارين اللذين بحثناهما هذا ولم يضع احدهما على من لا يثبت
الحكم بكلامهم كتابا في هذا الفن الذي هو فن التاريخ المذكور بعد في الرجوع اليه وغاية ما يقال
هي في الكتابة هاء على كل حال وفي النطق كذلك عند الوقف وفي الوصل تاء في النطق هاء في الخط
فما المانع من اعتبار الخط فتحسب خمسة باعتباره ومن اعتبار النطق فتحسب اربعة باعتباره
ويعلم المقصود بالقرآن الحالية وكلم من مشترك كذلك على ان المسئلة ليس فيها من الاجكام الشرعية
الناظرة راحة فلا ضرورة في استعمالها في كل من الجهتين مع مسوغ مما من كلامهم وعدم انقل صريح

في السمع من جهة من بعد علمه وانظم سئل من بيت المقدس ايضا من الحرم الشيخ بشير بن الحرم الشيخ محمد بن
ايمن عندي البراء فريدا وفي العلم كما مضى اميدا ومن ضاقر الذكابا قلاذ لدية واضحا لبيد بلندا
يقول الوالطيتي والشيخ واعني الامام المجدد الجيد طلبنا رضاه بترك الله رضيته فتركنا الشيخ
وسمها له آخر بعدة وجدناه صعبا الدنيا كان نوالك بقضا فيما نطق منه بحده
فاوضح لنا وجه معناها بقيت على الدهر صديقا ولازلت توضح للشكلا تمانظم الناطور
جا رضاه السجود لممدو وممدو ليس رضي السجود ومعني السجود الخصوع
فمن حسن اخلاق ممدو خضوع الامام له لان به لا يزال صوابا اسدا
ولكن رأي تركه للرضي تسمى بخور ونعني السجود وبها يعطى ليس حق له
فمعني السجود للخطوط وان القضاء اكل الورق على مقتضى تلك فضلا
فشا به نفسا فعلة وهذا يلحق في ذه مفيدا وسئل عن قول سيد عري الفارض رحمه الله
ولله بالاهو عن حكمه ولم ينش الناس مظهره اجاب بقول سري في غني الحقيفة
مقيم على الحكم الذي في الشريعة فلم يبال بالسر الا على الذي اتى ظاهره في نص آي وسنة والله اعلم

مطلب
في قوله سري
ابن الفارض
ولم يبال له

مطلب
ما تسمى به
وهو شقيقين
واسم شقيقين
من الجرح
والكل مفقود

كتاب الفرائض سئل في امرأة ماتت عن بنت وعن شقيقين
وابن شقيق من احدهما واكل مفقود ما عدا البنت فما القسمة اجاب تعطى البنت نصفها

المفروض لها لانه لا تسمة فيه ويوقف الباقي فاذا حكم قاص بموت المفقودين جميعهم استبعاد الوفاة
مئة على موتهم جميعهم قبلها يرد عليها ان كانت مئة وعلى وريثتها ان كانت مئة واقل عدد تصح على كل حال
اربعة فتعطي البنت اثنين ويوقف اثنان فان ظهر الاخوان حينئذ دفع لكل واحد منهما ستمه الذي
وان ظهر موتها سابقا عليها راحة ابن الاخ يضر السهم اليه وان ظهر حيا تباه بعد موتها تم موتها
يضر الموقوف لورثتها والله اعلم **مسئل** في رجل مات عن ابن وبنتي حال وبنتي خالي اخرون ابن وبنتي
بنات خالة واكثر لام واب فما القسمة الغرضية اجاب مذهب ابى يوسف تقسم التركة على اربعة
سهم لكل ابن من ابني الخال والخالة بافقراده سهمان وكل بنت من بنات الخالين وسات الخالة
سهم واحد قسمة ابدان للذكر منهم مثل حظ الانثيين وقفا في به بعض مشايخ بخاري فسهل على
المفتي والقاضي وهذا رواية عن ابى حنيفة رحمه الله تعالى ومذهب محمد رحمه الله تعالى خمس لابن
الحال عشرة وكل واحد من بنات خمسة وكل واحد من بنات الخال الثاني عشرة ولا من الخال اربعة
وكل واحد من بنات الخال وبالقيراط المشهور على مذهب ابى يوسف لكل ذكر اربعة وقاربط واربعة
اجزاء من عشرة من قيراط وكل بنت قيراطان وجزان من اربعة من قيراط وعلى محمد
لا من الخال اربعة وقاربط واربعة اجزاء من قيراط وكل بنت من بنات قيراطان وخمس قيراط وكل
بنت من بنات الخال الثاني اربعة وقاربط واربعة اجزاء من قيراط ولا من الخالة قيراط واربعة اجزاء
قيراط وثلاثة اجزاء من خمس قيراط والمثون على قول محمد وهو الظاهر لرايتين عن ابى حنيفة وقول ابى
الاول وقد رجع عنه الى ما نقلناه عنه لا اعلم **مسئل** عن تركه جعلها عشرة قروش وعلى التوفيق دين وقيل
مائة وعشرة قروش من داخله مهر الزوجة عشرة قروش فما يخصها من ذلك **اجاب** طائفة من
قطعة وجدديان وثمانية اجزاء من اربعة عشر من جديد على كل واحد من القروش ثلاثين قطعة
وكل قطعة بعشرة من الفلوس السما بالجدد كما في اصطلاح اهل فلسطين والاعلم **مسئل** في رجل
ملك عن خاله ابى عمه ابى الادب وعن ابى عمه ابى ايوبين فما التركة **اجاب** جميع تركته للخال
ولا دخل للاخر معه بخال كما هو صريح كلام السرخية بقوله في آخر ذوى الارحام ثم ينقل هذا التركة
الى جهة عمومة ابويه ومثولتها تم الى اولادهم ثم الى جهة عمومة ابوى ابويه ومثولتها تم الى اولادهم
كما في العصبية فجعل الانتقال الى عمومة ابوى الميت ومثولتها باعد عمومة الميت ومثولتها والخال من الصنف
الرابع وعمومة ابوى الميت ومثولتها جعلها اكثر من المصنفين صنفًا خامسًا مؤخرًا عن الرابع ومن
ادخلها في الرابع صرح بان الارث بجهة ما تأخر عن الارث بجهة عمومة الميت ومثولتها قال المصنف
في شرحه على السرخية والصنف الخامس وهم عمات الآباء والآباء واخولهم وخالاتهم وسائر الانعام لا يرث
واذا دخلوا ثم قال روى ابو يوسف ويطعن بن زياد عن ابى حنيفة وابن سامة عن محمد بن ابى حنيفة
ان اقرب الاصناف الصنف الاول يعنى اولاد البنات الخاتم الثاني يعنى الاجداد السابقين الخاتم الثالث
يعنى اولاد الاخوة الخاتم الرابع يعنى الاعمام لامر والعمة في الاخوال والخالات الخاتم الخامس

مطلب
سات من
وسى خال
وسى خال
وسى ابن
ونكاحات
حالة وكل
لاب وار

مطلب
ما يحقق
الربعة من
التركة وهي
عشرة قروش
وعليه مائة
وعشرون
دراهمها
عشرة
مطلب
مات عن خال
هو ابن عمه
ابى الادب
وعن ابن
عمه ابى
لايوبين

وهو من تقدم ذكره ترتيباً يعني اولادهم بالميراث الصنف الأول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع
ثم الخامس وهو لما اخذ به يعني الفصول على هذا القول وروى عن ابي يوسف ومحمد ان اولاد الانثى
والانثى من المجدد الفاسد وهو ابالامة ولف هذا روى ابو سليمان عن محمد بن الحسن
عن ابي حنيفة رحمه الله ان اقرب الاصناف الصنف الثاني يعني اولادهم بالميراث البدر والفاصلة
والمجدد الفاسد وان علواً الاول وان سفوا يعني اولاد البنات واولاد بنات البنات واولاد
بنات الابن واولادهم ثم الثالث وان نزلوا ثم الرابع وان بعدوا واما تقديم الرابع على صنف من
الاصناف فلم يطلع على رواية قوية ولا ضعيفة وكذا تقديم الخامس على الرابع والمأصل انه لا كلام
في مسئلتنا التي هي واقعة الحال انه يختص فيها بالارث الحال ولا شيء لابن عمه الاب لا بنون
والله اعلم

مطلب
ماتت عن
زوج وابن
أخت لاب
وام وبنت
لاب وام

مطلب
ماتت عن
اولاد خالة
واولاد خاله

سئل في امرأة ماتت عن زوج وابن أخت لاب وام فما لكل الاجل
للزوج النصف والباقي لابن الأخت ثلثاً ولبن الأخت ثلثاً على مذهب ابي يوسف اعتباراً بالتوفيق المذكور
والانثى فيهما ومجد يعكس الحكم اعتباراً لأصلهما وافتي بعض المشايخ بالاول تيسيراً والاكثر
بالتاني وعليه غالب اصحاب المتون والشرح وعلى كل فالمسئلة تصح من ستة لزوج ثلثاً والباقي
انثى على ما بين اعلاه ولا يخفى ان ابن الأخت مدل بذات فرض وبنت الاخ بعصبة فلم يحجب
الامر والله اعلم سئل من بيت المقدس عن رجل مات عن اولاد خالة واولاد خال فما الحكم
الحكم عند ابي يوسف القسمة على الابن جميعاً من اولاد الخال والخالة حيث كانا لاب وام واولاد
فقط او لام فقط فيكون للذكر منهم مثل حظ الانثيين وعلى قول محمد الثلثان لاولاد الخال
يقسم عليهم للذكر مثل حظ الانثيين والثلث لاولاد الخالة يقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين
وان كان احدهما لاب وام والآخر لاب فقط او لام فقط فلا شيء الا من مع الاول وعند محمد
القسمة على الاصول فاولاد الخال الثلثان والثلث لاولاد الخالة وقد نقر عندهم ان حجة قول محمد
رحمه الله تعالى في جميع مسائل ذوى الارحام والله اعلم

مطلب
ماتت عن ام
وعن اخ لام
وعن بنات
ثلاث

سئل في امي ماتت عن ام وعن اخ لام وعن
ثلاث ولها حصبة في كبر اربعة فمما ربط فعل العاشي مع الام والاخ المذكور ام لم يهن شيء ومما
الاخ والامر من ذلك الاجل ليس للبنات شيء والحصبة المذكورة وما خلفه الميتة مقسومة بين الام
والاخ لا ميراثاً لغيرهما واولادهم قيراطان وثلثا قيراط وللخ قيراط وثلث قيراط من الحصبة
المذكورة والله اعلم سئل في امرأة ماتت عن ابني ابن وعن ابن اخ يرمع ابن ابن عم للميتة
فهل ميراثها لابني ابن الابن وليس لابن الاخ المذكور شيء ام لا اجاب الارث لابني ابن
جميعه بينهما مساوية ولا شيء لابن الاخ ولو كان ابن ابن عم للميتة والله اعلم سئل فيما اذا مات
عن زوجة حاملة وعن بنت منها وبنتين من غيرها وعن ابن ابن معق وعن بنت معق فما
القسمة الشرعية بين من يرث بتقدير ان يكون في موضعها ذكر واضح ولم يكن في موضعها
بينوا البراب مع بيان الشكل بكل تقدير اجاب الحكم في المسئلة قبل الوضع ان تعطي الزوج

مطلب
ماتت عن
ابن ابن
وعن اخ
يرمع ابن
ابن عم للميتة

مطلب
ماتت عن زوجة
وحامل من زوجها
وعن ابن ابن
يرمع ابن
بنت معق

عن من غير توقف اذ فيه لا يتغير على كلا الحالتين وان ابن المعتز لا يعطى شيئاً
وكيف راجع في حق لسان الخوارج اثنى وتعطى كل واحد ما استحقه وموارد قراره
في هذا التقدير معاملة لمن بالاضمة من تقدير الذكورة والانوثة ويوقف الباقي على ما علمه
الفتوى عندنا وفي المسئلة اقول اخر موجودة وهذا ان لم يصبر او طلبوا وبعضهم قسمته
قبل الوضع وبعد الوضع فان كان الحمل ذكر فلا تسمى لابن ابن المعتز والباقي بعد من الزوجة
لذكر مثل حظ الانثيين وان كان اثنى فللزوجة الثلث والباقي لابن ابن المعتز
ولا تسمى بنت المعتز مطلقاً وصاحب الازمان الرابع في مسئلة الحمل انا نقدره واحداً او ثانياً
الورثة بالاضمة من تقدير ذكوره وانوثة وتعطى الاقل لمن لا يحجب ولا يعطى من يحجب ويغفر
التقاضي شيئاً فاذا وضع الحمل وانقض الحال زال حبس الاستياء وارتفع الاشكال وهذا اذا
وضعت الحمل واكثره حياً فاذا وضعت ميتاً او خرج اقله حياً ومات قبل خروج الاكثر عاد
الموقف للخودين وكان الحمل لم يوجد فيقسم على من كان موجوداً من غير اعتبار الحمل وهذه
المسئلة ذات شعب وذكرها يؤدى الى المزيج من القدر المشوّل فنولى عنه عقلاً والقلم والسطر
فيها كهلك من بنت عم لاب وامرؤا من خال لاب وامرؤا لذكر الجلب هذه مسئلة
فيها جعل بعضهم ظاهراً رواية ان الثلثين لبنت العم والثالث لابن الخال وهو المذكور في فرائض
الترخى وعليه صاحب الهداية ومن الكثر وملقى البحر وغالب شيوخ الكثر والهداية وجعل بعضهم
ظاهراً رواية ان لاسى لابن الخال وان لكل لبنت العم كثرهما ولد العصبة وجعل في الضوء عليه
الفتوى وانه رواية شمس الائمة الترخى وانه وافق رواية التمرناشي رواية وصحة في المصنوع
وعليه صاحب الخلافة في الضوء وشرح السجدة فالأخذ للفتوى برواية يعنى شمس الائمة اولى
من الاخذ بروايتها يعنى صاحب الهداية وصاحب السجدة اهـ والا اصل فيه ان جهة المرأة اذا
اختلفت كما في واقعة الحال هل يقدّم ولد العصبة ام لا قيل والذي ينبغي ترجيحه ما رواه
فان لفظ الفتوى أكد من غيره من الفاظ التصحيح كالمختار والصحيح انى لم ازل اخصه على
مقابل ما رواه الترخى معتبراً بكونه الصحيح والاشبه بالمختار وغير ذلك من الفاظ التصحيح
ولما يرسله او يقول في ظاهر الرواية واما ما رواه الترخى فقد صرحوا بانها الصحيح
وان الاخذ للفتوى اولى وانه ظاهر الرواية فليكن المعول عليه والله اعلم وسئل اية ثانياً ما يؤيد
في امرأة ماتت عن زوج وبنت عم لاب وامرؤا واولاد احوال كذلك هل يكون الباقي بعد فرض الزوج
لبنت العم ولا تسمى لاولاد الاحوال ام لا الجلب قد رفع الى هذا السؤال سابقاً وذكر في جوابه
ما صاصله ان الصحيح كما في المصنوع ان لاسى لولد الحال مع بنت العم وهو اولى بالاخذ للفتوى
كما في الضوء وفي جميع الفتاوى وظاهر الذهاب ان ولداً العصبة اولى سواء اختلفت الجهة
او اتحدت لان ولداً العصبة اقرب انصافاً لوالدته وكانت اقرب انصافاً بالمتبسط وفي فرائض الخلا

مطلب
هناك من بنت
عم لاب وامرؤا
والن حال
لاب وامرؤا

مطلب
هو ما قبله
بصورة
اخرى

بنت عم لاب وإيراف لاب وبنت عم المال كله لبنت العم بنت عم وبنت خال أوبنت خالة كذلك
 الجواب في ظاهر الرواية وولد العصبة أولى اتخذ للجهة أو اختلفت وعن أبي يوسف رحمه الله
 أن التزويج عند اتحاد الجهة أهرفا كما حصل أن المسئلة اختلف فيها والصحيح أن ولدا أوصيه
 بالتزويج فإذا علمت ذلك فيكون الباقي بعد فرض الزوج لبنت العم كونهما ولدا للعصبة ولا يشي
 لأولاد الاخوان والله أعلم **سئل** من بنت المقدس في رجل مات عن بنتي اخت لاب وثلاثة أولاد
 أخ لا ير ذكر وأنثيين فمن الوارث **الجواب** المال كله لبنتي الاخت لاب ولا شيء لأولاد الأخ لأن
 عند أبي يوسف وعند محمد يقسم المال على بنتي الاخت لاب وأولاد الأخ لأنم فعطى بنت الاخت
 لاب النصف ويعطى أولاد الأخ لأمر السدس ويرد عليهما الباقي بقدر سهامهما فيقسم المال عليهن
 أربعة أرباع لأولاد الأم والمثلاثة أرباع لبنتي الاخت لاب وتصح من أربعة وعشرين حصة
 من ضرب ستة في أربعة لأولاد الأم الثلاثة ستة لكل إثنان يستوي في ذلك الذكر والأنثى
 كما صلهن لبنتي الاخت ثمانية عشر لكل واحدة تسعة والله أعلم **سئل** في تركه قسمة فيها
 لشخص دين لم يستغرقه هل يأخذ من كل منهم حصته من الدين أم لا **الجواب** نعم يأخذ من كل
 منهم حصته من الدين حيث ظفرتهم جملة والله أعلم **سئل** في رجل مات عن ابن وبنتين وورث
 أحدهما وضعت ذكرا بعد موت أبيه فما تبقى الورثة يدعون أنه مات قبل خروج أكثره فلا دار
 له وأما تقول ما بعد خروجه ومكة ساعته حيا والورثة يعترفون بأنه ابن الميت فهل القول قولها
 فيرث ويورث أم قول بقية الورثة فلا ولا **الجواب** القول قول الورثة ولا يرث إلا إذا اعترفت
 الورثة بأنه انفصل حيا قال في الحر في الجائر نقلنا عن المجتبى والبدائع عن أبي حنيفة لا يقبل فيه الشهادة
 رجلين أو رجل وامرأتين ولا يقبل فيه قول النساء إلا الأم فلا يقبل قولها وفي الولو الحجة امرأة
 حاملة فانت والولد يتحرك في بطنها مقدار يوم وليلة وبعض الناس يقولون إن الولد حي
 وبعضهم يقول أنه ميت قد فنت كذلك ثم نبش القبر فوجدوا بنتا ميتة على عاتقها وترك
 المرأة زوجها وأبوين أن أقرب الورثة بأنها ابنة ورثت الأمانة ثم ورثت منها ورثة الميت وإن
 جحد الورثة لم يقض لها شيء لأنه لا يدرى أنها خرجت منها أم لا وفي الفتاوى التجارية حامل مال
 ويترك ولدا قدر يوم وليلة فقال بعض مات وقال بعض لم يمت قد فنت ثم نبش القبر فوجد
 معها بنت قاعدة على جانبها ميتة والميتة زوج وأبوان **أجاب** بقض مشايخ بلخ أنه لو أقر الورثة
 كلهم بأنها بنتها خرجت حية بعد وفاتها ترث البنت ثم يرث من البنت ورثتها والوحد والم
 يقض عليهم بآرث بهذا القدر إلا أن يشهد عدول أنها ولدتها حية وأما تسعهم الشهادة
 لوليها فواقره هاخذ دفنت إلى أن نبشت وقد سمعوا صوت البنت من تحت القبر ووجدت
 ملأ من القبر ولو لم يكن ثم شهود وانكرت الورثة حطوا على العلم ولا سيرتها إذا حلقوا الوفاة
 في سر ذلك جدا أو تعدوه وفي التارخانية نقلا عن المحيط وإن وقع الاختلاف في انقضائها حيا

مطلب
 مات عن بنت
 اخت لاب
 وثلاثة أولاد
 أخ لام ذكر
 وأنثيين

مطلب
 إذا اتفقت التركة
 فيها من كل
 يستغرق بونك
 من كل بينهم
 حصته

مطلب
 وصنعت زوجة
 الميت ذكرا بعد
 موت أبيه
 مات وبنت
 الورثة يدعون
 أنه مات قبل
 خروج أكثره
 فلا يرث وأما
 تدعى أنه مات
 بعد خروجه

أومتنا وشهدت القابلة على انفسها حيا اجمعوا على انها تقبل شهادتها في حق الصداقة عليه وهل تقبل شهادتها
في حق الارث قال ابو حنيفة لا تقبل ولا تقبل له ولا شبهة ان عندنا نقبل شهادته امرأة ثقة ولو لم تكن قابلة في حق
الارث وكذلك لا شبهة في قول اخبارنا في الصداقة عليه وانما اعلم سئل في رجل مات عن زوجة حامل لها منه
مهر وعن امرؤا ثبتا مال الحكم الشرعي في مهر الزوجة المذكورة والذين الذي ذمته ومما القسمه الزوجية
اجاب اما المهر فهو كسائر الديون فيقضيه قبل القسمة ثم يقسم على الورث المذكورين ان لم تكن الولاء فيه
وقدر الحمل ذكرا وتعطى الام سندها والزوجة ثمنها وكل بيت ثلث قراريط وخمس قراريط ويوقف الباقي وفوق
سنة قراريط واربعة احماس قراريط فان ظهر ذكر اكا قدر زاد فاعله وان طهر اني ردنا على الام مهر
قراريط على ما يدها فيجمع لها الربعة قراريط وخمس قراريط ولكل بيت اربع قراريط وخمس قراريط والله اعلم
قال جامعها الشيخ ابراهيم بن سليمان الرملة تلميذ المؤلف

مطلب
حاصلها
سند مهر
وعن الام
وبما

وهذا آخر ما رأيته من مسودة فتاوى شيخنا واستاذنا شيخ الاسلام والمسلمين بركة الله في العالمين
عند المحققين زينة للذوقين مولانا شيخنا الشيخ خير الدين الرملة السبق بالفتاوى الخيرية لنفع البشرية نفعه
به المسلمين وزينة العالم وحسنه آمين ثم قال انه فرغ من كتابتها وتبويبها وترتيبها في آخر حمادى الاول سنة
احد وثلاثين الف وكان ذلك بمنزلة برملة فلسطين غفر لهم جميعا والحمد لله العالمين وصلى الله على سيدنا محمد
وقته ثم طبعها بامر الله تعالى وعونه بحرية مصر القاهرة في عزة حمادى الاولى من شهر ربيع سنة ١٢٧٠ هـ بمكة المكرمة

عن بيان الخطأ والصواب الواقع في الجزء الثاني من الفتاوى الخيرية

صواب	خطأ	صواب	خطأ	صواب	خطأ
٤	٩	لا نه مجتهد	٤	١٣	الكاح حرام
٨	٢٢	ولدا	٨	٢٣	على الاصيل
١٢	٣	تواطئ	١٢	٢	بالا فتعالا
١٢	٣	بحصو وقبض	١٣	٢٤	ادلم يوجد
٢٤	٢٢	اوى حق	١٤	٢٢	وياخذ
١٦	١٤	تجنس	١٦	١٨	تقلبه
١٦	١٩	بشرط ان	١٧	٢٣	ام لا
١٧	٢٣	العصر	١٧	٢٤	الكراسى
٢١	٤	غلة	٢٣	١٤	معينة
٢٤	٢٩	في جهة	٢٦	١٤	للحاكم
٤١	٤	والدها	٤٢	٦	وانزلت على كل
٤٢	٢٣	في المسئلة	٤٣	٢١	قلوا اذا
٤٣	٢١	مال باعه	٤٤	٣	فقال قبضت
٤٤	٢٥	هلكت	٤٥	١٣	الغزل
٤٦	١١	مرى السفر	٤٨	٢٠	عليه والقول

صحيحة	سطر	خطا	صواب	صحيحة	سطر	خطا	صواب
٤٨	٢٦	عن الوكيل	على الوكيل	٤٩	٢٦	في جهة عينهم	في غيبته
٥٤	٤	بلهجة	بجهة	٥٥	٢٩	وليكون زيد	وليكون زيد
٦٠	٤	من كتاب	من الكتاب	٦٨	١٨	الميراب	الميزاب
٦٨	٢١	واقترانه	واقترانه	٧١	١	فانكره	فانكر
٧٢	١١	بيرهن	بيرهن	٧٦	٢٤	من اعتبار	من عدم اعتبار
٧٧	١٧	فاب	فبات	٧٨	٨	الرمح	الرمح
٨٠	١٤	الدفن	الرفف	٨٨	١٤	ذلك فراجعه	ذلك فراجعه
٨٨	٢٨	او قول	او قول	٨٩	٢	الآن	الآن
٩٠	٣	ويضعه	ويضعه	٩٠	٨	تسمع	يسمع
٩٠	١٥	عنه خلافا	عنه فيه خلافا	٩٠	٢٩	الضيق	التضييق
٩١	٢	اذا طلب	واذا طلبا	٩١	٢١	فيه في مسئلة	فيه في مسئلة
٩٢	٧	اقرت	اقرت	٩٣	٢١	القرض	المقرض
٩٣	٢٧	له عليهم	له عليهم	٩٤	٢٧	فكيف	وكيف
٩٤	٥	يلتحق	تستحق	٩٤	٨	فوجب	فموجب
٩٤	٩	عن عضمة	من عضمة	٩٤	١٩	بالامانة	بالا بانه
٩٥	١٦	عندى	عندى	٩٥	١٩	عندى	عندى
٩٥	٢٣	الازمنة	الازمنة	٩٦	١	والمدعى	او المدعى
٩٦	١١	فحقها	فحقها	٩٦	٢٩	بقية ثمن قماش	بقية ثمن قماش
٩٧	١	العشرين	عشرين	٩٨	٢٥	في البناء	فيه بالبناء
٩٩	٢	اقرار	اقرارا	٩٩	١١	ينصر	ينصره
٩٩	١٥	اولى عامه	اولى عليه عامه	١٠٠	٤	وهو اديه	وهو اديه
١٠١	١٨	شراء	شراء	١٠١	٢٨	الموروث	المورث
١٠٢	٤	الخصومة	الخصومة	١٠٣	٢٥	وليست	وليت
١٠٤	٤	وكيلها على	وكيلها الدعوى	١٠٤	٤	لمهرها	بمهرها
١٠٤	٢٣	لذى	لدى	١٠٥	١١	اقامها	اقاماها
١٠٥	١٢	بفساد	بفساد	١٠٦	٢٤	انت	انه
١٠٧	٢٩	لولدى	اولدى	١٠٨	٢	المقر له	المقر له
١١٠	٣	به تليئة	به له تليئة	١١١	١٢	مستقرض	متسفر
١١٦	٢٠	صلح فاسد	صلح فاسد	١١٦	٢٥	من الكوس	في الكوس
١١٦	٢٥	عليهما	عليها	١١٨	٢٨	او يكون	ام يكون
١١٩	٥	لولايته	بولايته	١٢٣	٩	ام لا اجابا	ام لا اجاب
١٢٤	٥	لضيق	لضيق	١٢٥	٣	بطلبها	بطلبها
١٢٦	٤	حكم حاكم	حكم به حاكم	١٣١	٢٠	بان له ذلك	بان له ذلك

صواب	مطر خطا	صحيح	صواب	مطر خطا	صواب
ولم يعط	ولم يعطى	١٤	١٤٢	اجر	٨
والخمسة	والخمسة	٢٤	١٣٥	احار نعم يكون	١٢٤
ياخذ النقض ويغنى	ياخذ ويغنى	٣	١٣٩	البرارية	١١
التاني	التاني	١	١٤٧	لرفيقه	١٦
كردار	كردار	٣	١٥١	او	٩
بفساد	بفساد	١	١٥٢	اجر آخر بئما	٢٥
الستاشيون	البتشايح	٦	١٥٢	منك صيحما	١
مدة قبل الملاءمة	مدة بعد	١٥	١٥٣	بابا بها	٢٦
على العاصفة	على العاصفة	١٨	١٥٧	المذكور	١١
تم ردها المستر عليه فاعمالا اخرها	تم ردها المستر عليه فاعمالا اخرها	٢٣	١٧٠	ارض الوقف	٧
بقية	بقية	١٣	١٧٣	ما	٢٤
للزراع	للزراع	٢٣	١٧٥	ادناه	٢٣
ان اخذ	ان تاخذ	١٣	١٨٢	عليه	٩
صحة دعوى العجز	صحة في الوجه	٢٦	١٨٥	التهاني	١٤
تستردعوا	تستردعوا	٤	١٩١	قسمت	٩
تيمار مقر	تيمار قرب	١٣	١٩٦	ليس الا الهده	١٩
زرعت لاهما	زرعت اجاز	٢٩	٢٠١	الآخرين	٢٠
للاخر	الاخر	١٠	٢٠٦	هل يصح	٨
من امير داود	من امير داود	١٦	٢٠٨	تلتة	١٣
وابتداء عالم	وابتداء عالم	٦	٢١٠	تفسير	٢٥
المطروقة	المطروقة	٩	٢٢٤	والشي والواحد	٢٣
لا يمشي وسه	لان في وسه	٢٥	٢٣٤	رحمة الله	١٥
علتها	عليها	١٨	٢٥٤	مما صغيرا او	١٨
بات	جاء	٢٦	٢٥٥	تتبع	٧
اظنه	اظنه	٩	٢٧٩	أذن	٥
تم الخطا والصواب	تم الخطا والصواب	١٥	٢٨٦	الجري	١٥

واسم سبحانه وتعالى اعلم وصلى الله على سيدنا ومولانا

محمد وعلى آله وصحبه وسلم